مَهدي عَبد الهَادي

المسألة الفلسطينيّة

وَمشَاريع الحُلول السِّياسيّة!

١٩٣٤ - ١٩٧٤

مَهْدي عَبْد الهَادي

المسألة الفلسطينيّة
ومشاريع الحلول السياسية !!
١٩٣٤ - ١٩٧٤

منشورات المكتبة العصرية
بيروت - صيدا

Dr. Mahdi Abdul Hadi

The Palestine Question and
the Political Peaceful Solutions
1934-1974

الطبعة الأولى تموز (يوليو) ١٩٧٥

الطبعة الثانية حزيران (يونيو) ١٩٨٠

الطبعة الثالثة تموز (يوليو) ١٩٨٥

الطبعة الرابعة تموز (يوليو) ١٩٩٢

محتويات الكتاب

الإهداء

إلى الكائنات

كلمة شكر

لا املك ـ بعد ان وفقني المولى عز وجل على انجاز هذا البحث ـ الا ان أسجل عميق امتناني وشكري ، لكل الذين منحوني بعضا من وقتهم وتفكيرهم حيث سهلوا مهمتي في جمع وأستقصاء المعلومات والبيانات ، والذين بأسئلتهم أو بأجوبتهم أو بصمتهم ، ساعدوني على الاطلاع على كثير من وقائع الاحداث وتفهمها ...

وأريد أن أخص بالذكر ، الاصدقاء الذين قراوا البحث كليا او جزئيا ، ولقيت منهم ، كل تشجيع واهتمام ، كما اني مدين بنوع خاص لسيدي الوالد الحاج فؤاد عبد الهادي ، الذي تفضل علي بالكثير من التصويبات والمعلومات والملاحظات ، والى الاستاذ الاديب يوسف النجار الذي تكرم بتصحيح بعض عبارات هذا البحث ، والى الآنسة خولة سليمان عويس ، التي طبعت البحث على الآلة الكاتبة بعناية وحماس حار وبذلت في ذلك الجهد الكثير .

مهدي عبد الهادي

القدس في ٧٥/٥/٢٥

المقدمة

كثيرون هم اخوتنا على طريق النضال العربي ، وكثيرون هم اصدقائنا في أكثر من ملتقى فكري ، الذين يجادلون ، وبحماس ساخن ابدا ، حول ما يعتقدون انه (حل) او (حلول) للمسألة الفلسطينية ، يمكن تطبيقه ، وبالتالي اعماله على انهاء الصراع العربي ـ الصهيوني !

لقد حاولت ، في هذا البحث ، ان أقف عند ـ ما رأيت من وجهة نظري انه ـ أبرز واهم ما ظهر وكتب ونشر على الساحة الفلسطينية ، والعربية ، والدولية ، من مشاريع وعروض وتوصيات وآراء في الفترة بين بداية الاسترخاء العسكري لسلطات الانتداب على فلسطين ، في عام ١٩٣٤ وابتداء النصر الاقتصادي والعسكري والسياسي العربي ، والفلسطيني في عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ .

عنوان البحث :

.. لماذا « المسألة الفلسطينية » وليس « القضية » ؟ ربما كان هذا السؤال ـ فيما اعتقد ـ يلح على القارىء منذ اخذ يتصفح هذا البحث ، او منذ وقفت عيناه على عنوان هذا البحث ! والواقع انني قصدت الى هذا قصدا ، ولم يكن مجرد امر عابر ، او فكرة عارضة ... وقد اكون في هذا الامر مصيبا ، وقد اكون مخطئا .. لكني سأعرض وجهة نظري .

في اعتقادي ، ان كل حديث سياسي ، او فكري ، في هذا الجانب من العالم ، واعني به البلاد العربية بعامة ، ـ من الخليج الى المحيط ـ ينبع ابدا من مصدر واحد ، هو « القضية العربية » .

العرب ، امة واحدة ، تقوم على ارض واحدة ، ووطن واحد ، ويوحد بينها التاريخ واللغة والفكر ، وتجمعها الاماني والآمال والمصير الواحد المشترك ، وقد صاغ قادتها ـ قادة الحركة القومية العربية والشريف حسين بن علي ـ تطلعاتها في مطلع هذا القرن في شعار

« الاستقلال والحرية والسيادة » ثم بلورته ـ الجماهير العربية ـ في خواتيم هذا القرن في شعار « الوحدة والحرية والاشتراكية او الحياة الافضل » .

ومن الواضح ، ان هذا التغيير ، يشير الى ان الجماهير العربية ، حققت في كثير من اقطارها ، آمالها في الاستقلال ، كاملا حينا ، ومشوبا بشبهة من العلائق والاتفاقات مع الآخرين حينا آخر .. وطبيعي ان شيئا من ذلك لم يقع بغير نضوج فكر ، وصلابة ارادة ، وجهاد اصيل ، وكفاح عميق ، ونضال متواصل ، بكل ما تحمل هذه القيم من مفاهيم .

وأيا ما كانت تطلعات الجماهير العربية ، وأيا كان سعيها ، وايا كان قربها او بعدها من بعضها ، فهي انما تستمد طبيعتها من طبيعة « القضية » المشتركة الواحدة ، ومن هنا ، رايت ان هذه « القضية » المشتركة ، هي الام ، وان تفرعاتها الخاصة بكل قطر او بكل ارض انما هي ولائد هذه الام .. او قل .. انها اجزاء تتبع كلا واحدا واصلا واحدا .. اذن ، فثمة اصل وفروع ، الاصل هو « القضية » والفروع هي « المسائل » .. وكذلك كانت المأساة الملهاة .. او كان موضوع كل تحرك نشأ او ينشأ فوق الارض الفلسطينية « مسألة » في « القضية العربية الواحدة » .

وطبيعي ان غاية النضال الوطني الفلسطيني بخاصة والقومي العربي بعامة ، أن تتحرر الارض الفلسطينية من كل انواع الاحتلال .. وان يتحرر الانسان العربي الفلسطيني من كل صنوف السيطرة .. وان تعود الارض والانسان معا (الجزء) الى الاصل .. الامة العربية ، والارض العربية (الكل) .

لقد أراد المستعمر ، وباستمرار ، ان يجزىء « القضية » ليسهل عليه تحقيق اطماعه ، وليتمكن من السيادة بالتفرقة ، وكذلك كانت مخططاته ، تسير من خلال هذه المنطلقات ! وليس غريبا ان يكون تيار الاستعمار قد حمل معه ، وفي اتجاهه ، بعضا من الاتجاهات والاجتهادات العربية ، والتي تمكنت ذات يوم ، من مقاليد القيادة ، او تسنم مراكز السلطة وخلق نظم من الحكم !.. غير ان حتمية انتصار ارادة الجماهير والتصدي الصلب والعنيد للارادات الخاطئة ، والافكار الداخلية ، على الساحة العربية ، من شانها ـ وكما تحقق لها ذلك في كثير من الحالات ـ ان توقف المد الاستعماري بكل صوره واشكاله ، وان تعزل كل اتباعه واعوانه ، وان تصحح مسار التاريخ العربي .. وان تعيد لاجزاء من الوطن العربي ، حريتها واستقلالها وسيادتها ، وتحقق لشعوبها امنها وطمانينتها واستقرارها ، وتمكن لها صوغ ، امانيها الوطنية والقومية كحقائق راسخة اصيلة .. ومن هذه المنطلقات ، تركزت فكرة البحث حول « المسألة الفلسطينية » ليكون شريطا يعين على فهم

الحقائق واستيعابها ، ضمن اطاراتها الصادقة ، فكرا وتاريخا وسياسة ..

اما عن « مشاريع الحلول .. » فيقينا انها ليست (كل) ما طرح على الساحة من حلول ، انما هي معالم تاريخية لمشاريع الحلول ، من حيث مصدرها : بريطانية ، امريكية ، سوفياتية ، عربية ، فلسطينية ، اسرائيلية ، ومن حيث شكلها : رسمية ، وغير رسمية ، جماعية وفردية ، ومن حيث صفتها : مرحلية ، جزئية ، تصفوية ، سلمية ، وديمقراطية ، وتبعا للتسلسل التاريخي كما يتبين من ابواب البحث .

ولا يزال جميع الاطراف ، المعنيين وغير المعنيين ، يلهثون وراء (حل) لها ، كل من منطلقه ، وعبر مفاهيمه ، والى غاياته . وما أريد ان اوضحه هنا ، ومن خلال هذه المقدمة ، عددا من (المحطات) ، أقف عندها منذ بداية « الصراع » بين الحركة القومية العربية ، المتواجدة فوق ترابها العربي الاصيل من جهة وبين الحركة الصهيونية الموزعة بين انحاء العالم من جهة اخرى ، وتمكن هذه الاخيرة ، من تمزيق وحدة التراب العربي ، وتشويه شرعية واستمرارية الوجود العربي الاصيل فوقها ، وتجزىء « القضية » الى مسائل ، وبالتحديد « المسألة الفلسطينية » .

وعند هذه (المحطات) من قصة الصراع العربي ـ الصهيوني ، ارى ضرورة التوقف للدراسة والتأمل للفهم .. خاصة ونحن العرب ، نعيش ـ اليوم ـ قمة نضوجنا الثوري ، ووعينا القومي وقوتنا الوطنية المتحدة ، في مناخ دولي ، يلهث وراء انهاء « الصراع » في المنطقة ، على حساب قضية الشعب العربي ، والتسليم بتواجد « دولة يهودية » على الارض العربية ، في (فلسطين) ! وما يتبع ذلك من نتائج !!

المحطة الاولى :

ظهرت معالم التحرك الصهيوني ، عندما بلور الصحفي النمساوي ـ تيودور هرتزل ـ عام ١٨٩٦ فكرة خلق دولة يهودية في كتابه (الدولة اليهودية) وذلك كحل ـ من وجهة نظره ـ لمشكلة يهود أوروبا الذين يعانون من الاضطهاد والتمييز العنصري (١) ، واقترح ان تكون الارجنتين او فلسطين أرضا للدولة اليهودية ، ودعا لتشكيل شركة يهودية لتقوم بتنفيذ المشروع عمليا .

وجرى تسجيل افكار هرتزل هذه ، عندما تبناها المؤتمر اليهودي

(١) اديب ديمتري ـ الماركسية والدولة الصهيونية ص ٤٤ .
« الصراع ضد اليهود منذ العالم القديم ، يكشف اسطورة القومية اليهودية عبر التاريخ .. فمهما بدا هذا الصراع في صورة صراع ضد الاجانب احيانا او صراع ديني ، فهو في حقيقته صراع طبقي ضد فئة بعينها هي فئة التجار والمرابين . »

الاول المنعقد في مدينة بازل في سويسرا عام ١٨٩٧ ولكن بعد تعديل جرى على صياغة المشروع ، بالدعوة لايجاد « وطن » وليس « دولة » لليهود في محاولة ذكية لاستقطاب يهود العالم وحشدهم وراء المشروع !

وجاء في مقررات هذا المؤتمر :

- تسعى الصهيونية الى بناء (وطن) للشعب اليهودي في فلسطين تضمنه حماية دولية .

- يوصي المؤتمر باتباع الطرق التالية لتحقيق ذلك :

* تنمية استعمار فلسطين بالايدي العاملة الزراعية والصناعية .

* تقوية وتنمية الوعي ومشاعر القومية اليهودية .

* اتخاذ اجراءات تمهيدية للحصول على موافقة دولية لتحقيق الهدف الصهيوني .

في تلك الفترة ، بين السنوات ١٨٧٧ و ١٨٨٠ ، عندما كان الفكر الصهيوني يسطر اولى كلماته تلك في سويسرا وبعيدا الوف الاميال عن الارض العربية .. كان هنا ، وفي ولاية سوريا ، التابعة للامبراطورية العثمانية الاسلامية ، والتي تعرف اليوم ، الاردن ، فلسطين ، لبنان ، سوريا ، حركات وتكتلات ، قومية اسلامية ، ووطنية عربية ، وجمعيات سرية ، انبثقت عن فكر قومي ثوري ، تعمل من أجل تحرر الانسان العربي وتحقيق استقلال بلاده ، وتمكينه من السيادة عليها (٢) .

وحتى قبل هذا التاريخ ، فقد ظهرت في ولاية سوريا دعوة صريحة ، للتحرر من الحكم التركي ، واقامة الدولة العربية المستقلة وقد تكون هذه اقدم دعوة من نوعها في العالم العربي في تلك الحقبة من الزمن. فقد اشار تقرير قنصل بريطانيا في حلب (ج . هـ . سكين) الى السفير البريطاني في الآستانة في ٣١ تموز ١٨٥٨ يقول فيه : ... يظهر ان السكان المسلمين في شمال سوريا تدغدغ افئدتهم احلام جميلة بالانفصال عن الامبراطورية العثمانية ، وباقامة دولة عربية على راسها شريف من اشراف مكة .. (٣)

---

(٢) زين نور الدين زين - نشوء القومية العربية ص ٦٢ .

« في ٢٨ حزيران ١٨٨٠ شعر وكيل القنصل العام الانكليزي في بيروت ، السيد جون ديكسون ان من واجبه ان يطلع السفير الانكليزي في الاستانة ج. ت غوشن برقيا على هذا الامر الخطير ، وهو ان « مناشير ثورية » قد ظهرت على جدران مدينة بيروت ، واعقب البرقية برسالة مؤرخة في ٣ تموز ١٨٨٠ يقول فيها ان مثل هذه المناشير قد ظهرت مرارا في بيروت وهي « تناشد الاهلين ان يثوروا » على الاتراك . ويضيف وكيل القنصل العام قائلا : « لست اشك في ان هناك جمعية سرية في سوريا تعمل منذ خمس سنوات ، وان لها فروعا في بغداد وفي الاستانة ... » ووقد تكون هذه الجمعية هي التي تصدر هذه المناشير » .

(3) Great Britain, F. O. 78/1389, No. 20 of Ist. , July 1858, enclosure in No. 33 of 7 th August 1858 .

وحول هذه الحركات الثورية الاستقلالية ، في ولاية سوريا بين ١٨٧٧ و ١٨٨٠ يسجل عادل الصلح في كتابه « سطور من الرسالة » على الصفحات ٩٢ - ١٠١ - ١٢٦ خلفيات ووقائع التحرك العربي حيث يقول « .. كان وضع الدولة المضطرب والوعي القومي النامي في سوريا حافزين اهابا باهل البلاد ليتداولوا فيما يجب عمله لتجنيب المصير السيء . ومن أفجع صوره وقوع احتلال أجنبي » (كانت الحرب الروسية العثمانية تهدد مصير اجزاء من الولايات العربية ، وقد انتهت تلك الحرب بعقد معاهدة استفانو في آذار ١٨٧٨) ويضيف عادل الصلح في كتابه ، أن مجموعة من الزعماء العرب في بيروت يتقدمهم (احمد الصلح) اتصلوا بأصحاب الراي والمكانة في دمشق وقصدوا الامير عبد القادر الجزائري في مصيفه بدمر ، وتباحثوا معه باوضاع البلاد ، وقرروا بنتيجة ذلك [العمل لتحقيق استقلال البلاد العربية (سوريا) وترشيح الامير عبد القادر ملكا عليها] (٤) .

وبعد .. لقد كان التحرك القومي العربي ، فكرا ، واسلوبا ، منذ الفترة المبكرة من مطلع القرن الماضي حق مشروع وعادل ، تدفع اليه ، حتمية تاريخية ، لتطور ورقي الامم والشعوب ، بالاضافة الى ان الذين فكروا وخططوا وتحركوا ، هم أهل البلاد ، واصحاب الارادة في التصرف في شؤون ومستقبل اوطانهم وحياتهم ، ويقيمون على ارض ثابتة صلبة ، هم ملاكها والمقيمين الدائمين الثابتين فوقها . في حين ، كان التحرك الصهيوني فكرا وتخطيطا ، اعتداء وتجاوز لحقوق واموال الغير ، ومحاولة لتغيير المسار المنطقي للتاريخ ، وخلق واقع جديد في حدود الغير وعلى حساب ومصالح (و) حقوق هذا « الغير » ، هذا وان كان من حق المرء او المجموعة ، او المؤسسة ، او الشعب ، ان يفكر (يحلم) ويخطط (يتمنى) ويتحرك (يعمل) فعلى اقل تقدير ، ليكون ذلك على ارضه !

المحطة الثانية :

توجه تيودور هرتزل الى استانبول ، واجتمع مع السلطان عبد الحميد في أيار ١٩٠١ طالبا اصدار (فرمان) عثماني ينص على منح اليهود ارض فلسطين للاستيطان عليها ، بدعوة تطويرها زراعيا واقتصاديا وان تبقى تحت الرعاية والحماية العثمانية ، ويروي هرتزل نفسه تفاصيل مباحثاته مع السلطان عبد الحميد فيقول : « ان السلطان العثماني وافق في عام ١٩٠٢ بعد مفاوضات طويلة على منح اليهود حق الاستيطان الاستعماري في العراق وسوريا والاناضول واستثنى فلسطين ! بالرغم من عرض مبلغ (١٦٠٠ر٠٠٠ر١ جنيه استرليني) عليه ! « وهذا الاستثناء

---

(٤) زين نور الدين زين - نشوء القومية العربية ص ٦٦ وص ٦٧ .

دفع هرتزل لرفض العرض .. (٥)

دافع العرب عن حقوقهم ، وسجلوا مخاوفهم من الاتصالات الصهيونية وما تحمله من مخططات عدوانية واطماع استيطانية :

ـ جاء في صحيفة ((الاقدام)) القاهرية الاسبوعية ، في اواخر ١٩١٤ قول (خليل السكاكيني) : ((ان الصهيونيين يريدون ان يمتلكوا فلسطين قلب الاقطار العربية ، والحلقة الوسطى التي تربط شبه الجزيرة العربية بافريقيا ، وهكذا يبدو انهم يريدون كسر الحلقة وتقسيم الامة العربية الى جزئين للحيلولة دون توحيدها ، فعلى الشعب ان يكون واعيا انه يمتلك ارضا ولسانا ، واذا شئت ان تقتل شعبا ما فاقطع لسانه واحتل ارضه . وهذا بالضبط ما يعتزم الصهيونيون ان يفعلوه بالامة العربية)) (٦)

ـ وجاء في شرح جميل الحسيني للمشكلة قوله : ((ان مكافحة الصهيونية مقدمة على كل شيء لانها تلحق الضرر بشعب البلاد ولانها تهدف الى تجريده من اراضيه . ولكن انى لنا مقاومتها ومحاربتها وهي تتمتع بتاييد الحكومة العثمانية نفسها . ان موظفي الحكومة يعملون على تسهيل استيلاء الصهيونية على البلاد .)) (٧)

ـ وسجل شكر العسلي نائب دمشق في مجلس المبعوثان مخاوفه من قضية النشاط الصهيوني في فلسطين بقوله في احدى خطبه بالمجلس : ((وهم يودون شراء الارض المشرفة على سكة حديد الحجاز ويرمون الى التوسع في سوريا حتى العراق)) .. (٨)

ـ كما استشهد روحي الخالدي نائب القدس في مجلس المبعوثان بتصريحات مناحيم اوسيتشكين (من زعماء الصهيونية) يحذر من الاطماع الصهيونية : ((نيل الميزة والافضلية في فلسطين وانفاق الاموال لتأليف أمة يهودية في فلسطين واستيطان ارض الميعاد !)) (٩) واقول ان محاولات هرتزل مع السلطة العثمانية بالرغم من المعارضة العربية ، والتحذير الشديد من ممثلي العرب داخل السلطة العثمانية ، يصور التمادي العدواني في التحرك الصهيوني ، والذي يشكل خطا بارزا في المنهج الصهيوني ، بالاستخفاف بكل معارضة والاستمرار في تنفيذ العدوان .

واذا كان التحرك الصهيوني ، يحتج بانه يريد تطوير واعمار

(٥) مذكرات هرتزل الكاملة ، الجزء الرابع ص ١٣٠٢ يوميات هرتزل ـ اعداد انيس صايغ ـ منظمة التحرير .
(٦) د. عبد الوهاب الكيالي ، الموجز في تاريخ فلسطين ص ٢٨
(٧) المصدر السابق .
(٨) اميل توما ـ جذور القضية الفلسطينية ص ٩١
(٩) المصدر السابق .

فلسطين ، فلقد كان ولا يزال شعب فلسطين العربي قدوة لكثير من الشعوب والامم في الميادين الزراعية والتجارية والاقتصادية .. اما الزعم بان الفكر الصهيوني يريد (حلا) لمشكلة الاضطهاد التي يعاني منها يهود اوروبا ، فلماذا يكون ذلك (الحل) على حساب ومصالح وحقوق الشعب العربي ؟ أو الارجنتيني أو الافريقي ؟ لماذا يدفع شعب من دم ابنائه ومن اجزاء من اراضيه في سبيل (حل) مشكلة شعب آخر ! لماذا لا يكون الحل في البلدان والاقطار التي ينتمي اليها اليهود ويحملون جنسيتها ! اليهودي البولندي في بولندا ، والالماني في المانية ، والفرنسي في فرنسا ، والبريطاني في بريطانيا ! لماذا يصير اقتلاع جذور المشكلة من اوروبا وزرعها في فلسطين .. فهذا (الفرد فاتيه) الراديكالي الفرنسي يناقش التفكير الصهيوني من هذه الناحية مع (برنارد ليزار) وهو صهيوني معروف ، يقول فاكيه : ((اذا كان مما يروى لبرنارد ليزار ان يعتبر نفسه مواطنا في امة منفصلة فهذا شأنه ! ولكني أعلن انني على الرغم من كوني يهوديا بحكم المولد فانني لا اعترف بقومية يهودية .. فانني لا انتمي لامة غير الامة الفرنسية)) (١٠)

ويقول لينين ((ان اليهود الالمان والفرنسيين لا يشبهون مطلقا اليهود البولنديين والروس .. والسمات المميزة لليهود لا تحمل شيئا مما يكون القومية . واذا كان لنا ان نعترف باليهود كقومية .. فانها ستكون مصطنعة)) (١١)

المحطة الثالثة :

استنادا لتوجيهات ومقررات المؤتمر الصهيوني الاول (تسعى الصهيونية الى بناء (وطن) للشعب اليهودي في فلسطين تضمنه حماية دولية) كان هرتزل على اتصال مباشر بممثلي امبراطور المانيا والنمسا والمجر وتركيا وروسيا ورئيس وزراء بريطانيا الذي رأى فيه الحليف القوي (الامبراطوري) المتواجد في الساحة الدولية والذي في مقدوره رعاية وحماية المطامع الصهيونية والتي استغلت التناقضات بين تلك الامبراطوريات (١٢) فالتقى هرتزل مع وزير المستعمرات البريطاني جوزيف تشمبرلن في عام ١٩٠٢ ، وطلب اليه ، المساعدة في استيطان اليهود (قبرص) أو (شبه جزيرة سيناء حتى العريش) ، ولكن تشمبرلن ابدى تحفظات ازاء ما قال عنه ، المعارضة القوية والشديدة من المسيحيين اليونان والمسلمين الاتراك في الجزيرة القبرصية . كما

(١٠) اديب ديمتري ـ الماركسية والدولة الصهيونية ص ٦٥
(١١) لينين ـ الاعمال الكاملة المجلد (٦) .
(١٢) يوميات هرتزل ـ اعداد انيس صايغ ـ منظمة التحرير الفلسطينية ص ٤٨

قام اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في مصر بابداء تحفظاته ايضا نحو استيطان شبه جزيرة سيناء حتى العريش ٠٠ الا ان بريطانيا (في شخص تشمبرلن) اقترحت على هرتزل ارضا افريقية (اوغندا) وتقبل هرتزل بسرور هذا التوجيه البريطاني ونجح في المؤتمر الصهيوني السادس المنعقد في مدينة بال في سويسرا عام ١٩٠٣ ، الا ان وفاته (هرتزل) المبكرة ! في أوائل ١٩٠٤ ومنافسة المستوطنين الانجليز في اوغندا وعدم رغبة كثيرين من اليهود لفكرة (اوغندا – وطنا قوميا) بحجة عدموجود أي روابط دينية يهودية هناك ، وبالتالي صعوبة استقطاب وتوجيه يهود العالم للتوجه اليها ، فاسقطت للاسباب هذه ، محاولة هرتزل الثانية !

اما الصورة العربية من الجانب الآخر فكانت :

– نشط الفكر التقدمي العربي – والذي كان حافزا لكل تحرك قومي – في صياغة الاماني القومية العربية ، في الحرية والاستقلال والسيادة ، وحتى في الاشتراكية ! فظهر هذا جليا وواضحا في كتابات محمود سامي البارودي ، ومحمد عبده ، وعبد الله النديم ، واحمد رضا، وعبد الرحمن الكواكبي ، وولي الدين يكن ، ورشيد عازوري ٠

– قال نجيب عازوري في كتابه (يقظة الامة العربية) الذي صدر في باريس عام ١٩٠٤ : ((الذين اصبحوا الان يعون انهم امة عربية واحدة، ويوحد بينهم التاريخ والشعور الوطني ، ووحدة العرق ، يرغبون في الإنفصال عن الاتراك الذين اخذ السوس ينخر في دولتهم ٠٠ ويرغبون في تأسيس دولة عربية مستقلة وستمتد هذه الامبراطورية العربية الجديدة الى (حدودها الطبيعية من وادي دجلة الفرات الى السويس ومن البحر المتوسط الى عمان وستكون دولة ملكية دستورية حرة على راسها سلطان عربي ، اما ولاية الحجاز الحالية ، ومعها مقاطعة المدينة ، فانها ستكون امبراطورية مستقلة وعلى راسها حاكم يكون في الوقت ذاته خليفة المسلمين ، وبهذا التدبير ، تكون قد حلت معضلة فصل الدين الاسلامي عن الدولة المدنية ، ومعضلة استبداد الاتراك بالعرب (١٣)

(١٣) من الجمعيات والتكتلات العربية الاولى والتي شاركت في صياغة الفكر العربي والقومي وتوجيه التحرك التقدمي :

رابطة الوطن العربي – نجيب عازوري – ١٩٠٤ باريس ٠
– عصبة الوطن العربي – خيرالله خيرالله – ١٩٠٥ باريس ٠
– جمعية النهضة الوطنية – محيي الدين الخطيب – ١٩٠٦ دمشق ٠
– عثمان مردم بك
– نجيب الشهابي

المحطة الرابعة :

في المؤتمر الصهيوني السابع ، الذي عقد في مدينة بال عام ١٩٠٥ – وكان المؤتمر الاول بعد وفاة هرتزل – تقرر رفض العرض البريطاني لاستيطان اوغندا في افريقيا ، والعودة الى برنامج الاستيطان الاستعماري في فلسطين ، ويصور (حاييم وايزمن) في كتابه ((الخطأ والجريمة)) صراع القوى الصهيونية في المؤتمر ، الموالية للامبريالية الالمانية من جهة، والموالية للامبريالية البريطانية من جهة اخرى ، وكأنه خلاف بين الصهيونيين (السياسيين) والصهيونيين (العمليين) ، فالاتجاه الاول – السياسي – ومنذ ايام هرتزل ، كان يدعو لاستصدار تشريع دولي بتاييد المشروع الصهيوني ، والاتجاه الثاني – العملي – يدعو الى البدء باستيطان فلسطين استعماريا لخلق حقائق قائمة ٠٠ دون انتظار وعد دولي باقامة الدولة اليهودية على الرغم من اهميته ! وفي نهاية الامر ، اتحد الصهاينة (السياسيون والعمليون) بعد التخلي عن مشروع اوغندا واصبح الاندماج يخدم الدولة الامبريالية التي استطاعت الاستفادة منه – بريطانيا – !

كما ظهر صراع صهيوني آخر ، خلال المؤتمر الخامس للحزب الموحد الذي يضم : (البوند : الاتحاد العام للعمال اليهود في ليتوانا وبولونيا وروسيا والحزب العمالي الاشتراكي الديمقراطي في روسيا (لينين) والذي انعقد في لندن في ايار ١٩٠٧ ٠

لقد كان الصراع داخل الحزب الموحد بين البوند من جهة والحزب العمالي الاشتراكي الديمقراطي (لينين) من جهة اخرى ، حول معاني واهداف الاستقلال الثقافي الذاتي وحق الامم في تقرير مصيرها ، وكتب لينين في ((الاسكرا – الشرارة)) جريدة الحزب المركزية حول القومية اليهودية يقول : ((هي رجعية كليا ، لا عندما يدعو لها دعاتها الصرحاء (الصهيونيين) ولكنها كذلك عندما تنطلق من شفاه هؤلاء الذين يحاولون ان يمزجوها بافكار الديمقراطية الاجتماعية (يعني البوند) ، ان فكرة القومية اليهودية ضد مصالح البروليتاريا اليهود لانها تروج في صفوفها مباشرة او بشكل غير مباشر روحا معادية (للتمثل) ،انها روح الفيتو اي (القلعة) ! (١٤)

اما الجانب العربي ، فقد تبلور الشعور العام لدى مجموعات من المثقفين العرب بان الحاجة ماسة الى التحرك للعمل من اجل الاخذ باسباب الحياة الحرة ، فنشط خمسة من خيرة شباب العرب (١٥) ،

(١٤) لينين – الاعمال الكاملة – المجلد ٧
(١٥) عبد الغني العريس ، عوني عبد الهادي ، جميل مردم ، توفيق السويدي ، محمد المحمصاني ٠

الذين كانوا يتابعون تحصيلهم العالي في باريس ، فاخذوا بجمع شملهم وتنظيم صفوفهم ، وعقدوا المؤتمر العربي الاول في حزيران ١٩١٣ في باريس ، وشارك فيه وفود عن سوريا ولبنان وفلسطين والمهجر ، وتلقى فيضا من برقيات التأييد من فلسطين وسوريا ، واضطر (حزب الاتحاد والترقي) الى ارسال سكرتيره للمفاوضة والتفاهم مع المؤتمرين في باريس ، ووافق الاتراك على بعض مطالبهم التي جاءت بصيغة مقررات(١٦) وكانت :

١ ـ ان الاصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للملكة العثمانية فيجب ان تنفذ بوجه السرعة .

٢ ـ من المهم ان يكون مضمونا للعرب التمتع بحقوقهم السياسية وذلك بأن يشتركوا في الادارة المركزية للمملكة اشتراكا فعليا.

٣ ـ يجب ان تنشأ في كل ولاية عربية ادارة لامركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها .

٤ ـ توسيع سلطة المجالس العمومية وتعيين مستشارين اجانب .

٥ ـ اللغة العربية يجب ان تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني ويجب ان يقرر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية .

٦ ـ تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية الا في الظروف والاحيان التي تدعو للاستثناء الاقصى .

٧ ـ يتمنى المؤتمر من الحكومة العثمانية ان تكفل لمتصرفية لبنان وسائل تحسين ماليتها .

٨ ـ يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الارمن العثمانيين القائمة على اللامركزية .

ملحق بقرارات المؤتمر :

١ ـ اذا لم تنفذ القرارات التي صادق عليها هذا المؤتمر فالاعضاء المنتمون الى لجان الاصلاح العربية يمتنعون عن قبول اي منصب كان في الحكومة العثمانية .

٢ ـ ستكون هذه القرارات برنامجا سياسيا للعرب العثمانيين ولا يمكن مساعدة اي مرشح في الانتخابات التشريعية الا اذا تعهد من قبل بتاييد هذا البرنامج وطالب بتنفيذه .

٣ ـ المؤتمر يشكر مهاجري العرب على وطنيتهم في مؤازرتهم له ويرسل لهم تحياته بواسطة مندوبيهم .

(١٦) المؤتمر العربي الاول ـ صدر عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية بمصر ـ القاهرة ١٩١٣ صفحات ١١٣ ـ ١٢١

المحطة الخامسة :

خلال الحرب العالمية الاولى ، كانت بريطانيا ، من انشط الدول الامبريالية في لعبة دبلوماسية خبيثة ، أخذت طابع « الوعود » و « التعهدات » ومع كافة الاطراف تقريبا ، وفي اتجاهات مختلفة ولمصالح متناقضة كليا !

أ) مع الحركة القومية العربية :

سجلت بريطانيا ، خلال عام ١٩١٥ ، وفي عشر رسائل تبادلها مندوبها السامي في مصر ، السير هنري مكماهون ، مع قائد وزعيم الحركة القومية العربية الشريف الحسين بن علي تعهدات للعرب في المراسلات الشهيرة باسم مراسلات الحسين ـ مكماهون :

لقد كتب الحسين بن علي مذكرته الاولى لمكماهون ، باسم العرب والامة العربية وبناءا على طلب القوميين العرب في دمشق ، وضمنها ميثاقهم المعروف باسم « بروتوكول دمشق » والذي نص على : اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية الواقعة ضمن حدود (١٧) مرسومة بوضوح تشمل البلاد العربية في آسيا كلها والغاء جميع الامتيازات الخاصة الممنوحة للاجانب وعقد معاهدة تحالف بين بريطانيا والدولة العربية المستقلة التي ستنشا في المستقبل ومنح بريطانيا افضلية في المعاملة الاقتصادية .

وجاء في رد مكماهون المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني (اكتوبر) ١٩١٥ استثناء من الحدود المرسومة في بروتوكول دمشق « مقاطعتي مرسين والاسكندرونة واقساما من سوريا تقع الى الغرب مما سماه متصرفيات دمشق وحمص وحماه وحلب » و « ان بريطانيا تعترف باستقلال العرب وتؤيده في جميع المناطق الواقعة ضمن الحدود التي طالب بها الشريف الحسين . » وبعد هذه المفاوضات (المراسلات والتعهدات ، دخل العرب الحرب الى جانب الحلفاء ، واعلن الحسين بن علي الثورة في ١٥ حزيران ١٩١٦ وساهم في انتصارات الحلفاء في الجبهة الشرقية « ولا شك في أن الحملة البريطانية في الشرق الادنى كانت مدينة للمساعدة العربية في النجاح النهائي الذي حققته ، دينا كبيرا » (١٨) وحرر الامير فيصل دمشق في تشرين الاول (اكتوبر)

(١٧) شمالا : خط مرسين ـ اضنة ـ الموازي لخط ٣٧ درجة الذي تقع عليه برجيك ـ اورفيه ـ ماردين ـ مديات ـ جزيرة ابن عمرء ـ عمادية ـ حتى حدود فارس .
شرقا : حدود فارس الى خليج البصرة .
جنوبا : المحيط الهندي .
غربا : البحر الاحمر والبحر المتوسط حتى مرسين .

(١٨) Speiser, the United states and the Middle east p. 51.

١٩١٨ ، وشعر العرب بالاطمئنان الى قوة سلاحهم وبعدالة قضيتهم ولم يعروا اي مصير كان الحلفاء قد اعدوه لهم !!

ب) مع الحركة الصهيونية :

سجلت بريطانيا في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ ضمن رسالة بعث بها وزير خارجيتها بلفور الى اللورد روتشيلد وعدا ((يؤيد قيام وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين)) فمنحت بريطانيا ارضا لا تملكها (فلسطين) الى جماعة لا تستحقها (الصهاينة) على حساب من يملكها ويستحقها (الشعب العربي الفلسطيني) مما ادى الى اغتصاب وطن وتشريد شعب بكامله على نحو لا سابقة له في التاريخ ! (١٩) اما اسباب ودوافع الوعد فقد عزيت لاكثر من سبب وعلى كثرتها ، فهي متناقضة ومختلفة وايضا في بعض الوجوه منسجمة ، مما يصعب الاستناد الى اي منها بشكل منفرد وليس هنا مكان ذلك !

ج) مع حلفائها :

عقدت بريطانيا صفقة مع حلفائها ، عرفت باسم سايكس بيكو عام ١٩١٦ ، وكانت حصة روسيا : القسطنطينية (استنابول) مع عدد من الاميال الى الداخل على ضفتي البوسفور وبقطعة كبيرة من شرق الاناضول تضم تقريبا كامل الولايات الاربع المجاورة للحدود الروسية التركية . وكانت حصة فرنسا : القسم الاكبر من سوريا الطبيعية مع جزء كبير من جنوب الاناضول ومنطقة الموصل في العراق ، اما حصة بريطانيا : منطقة امتدت من طرف سوريا الجنوبية حتى العراق وتتوسع لتضم بغداد والبصرة وجميع البلاد الواقعة بين خليج العرب والمنطقة الفرنسية . اما فلسطين فجرى الاتفاق على تدويلها مع احتفاظ بريطانيا بالاشراف على مينائي حيفا وعكا .

د) مناورة بريطانيا :

علم العرب ، بالاتفاقية السرية (سايكس بيكو) قبل ان تكشف الثورة الروسية فحواها في تشرين الاول ١٩١٧ ، فقد بعث جمال باشا برسالتين الى كل من الامير فيصل وجعفر العسكري لعرض صلح منفرد والتخلي عن الحلفاء لانهم ((يضمرون اغراضا سرية تناقض استقلال العرب)) فطالب الشريف الحسين ، تفسيرا فوريا من بريطانيا وارفق به الرسالتين المذكورتين ، فابلغته الحكومة البريطانية في شباط ١٩١٨ بواسطة نائب المعتمد البريطاني في جدة الكولونيل باست تاكيدها المجدد

(١٩) الموجز في تاريخ فلسطين الحديث ـ عبد الوهاب الكيالي ص ٤٣ .

لتعهداتها حول ((تحرير الشعوب العربية ووقوفها الى جانبها في جهادها لتبني عالما عربيا)) (٢٠) .

كما بعثت الحكومة البريطانية بجواب على مذكرة الزعماء العرب السبعة المقيمين في القاهرة في ١٦ حزيران ١٩١٨ جاء فيه ان بريطانيا ((تعترف بالاستقلال والسيادة التامين للعرب القاطنين في هذه البلاد وتؤيدهم في نضالهم من اجل الحرية)) واختتمت بريطانيا مناورتها بالبيان البريطاني ـ الفرنسي في ٧ نوفمبر ١٩١٨ جوابا على استفسارات الامير فيصل من الجنرال اللنبي ، وجاء في البيان ان غايات فرنسا وبريطانيا من وراء الحرب في الشرق هي ((تحرير الشعوب التي عانت من ظلم الاتراك تحريرا كاملا اكيدا ، وتاسيس حكومات وطنية وادارات تنال سلطتها من رغبات السكان الوطنيين وباختيارهم الحر .)) وكانت فلسطين ، قد بدات تعيش في هذه المرحلة ، ظروفا جديدة ، بدخول القوات البريطانية بقيادة الجنرال اللنبي فلسطين في تشرين الاول ١٩١٧ !!

المحطة السادسة :

وفي مؤتمر الصلح الذي التام في قصر فرساي بباريس عام ١٩١٩، ظهرت على السطح وبوضوح معالم الصراع العربي ـ الصهيوني ، فقد طالب الامير فيصل باسم العرب ، الاعتراف باستقلال البلاد العربية وحقها في الوحدة والسيادة على اراضيها تنفيذا لتعهدات الحلفاء للعرب خلال الحرب وتحقيقا للمطالب والاماني القومية لاهل البلاد ، في حين طالب الدكتور حاييم وايزمن باسم الحركة الصهيونية تنفيذ وعد بلفور بوطن قومي يهودي في فلسطين ! وقال كليمنصو ـ رئيس وزراء فرنسا ـ بوجهة النظر الفرنسية القائمة على تطبيق اتفاقية سايكس ـ بيكو ، اما بريطانيا ، فتكلم كل من لويد جورج والجنرال اللنبي عن وجهة النظر البريطانية القائلة بوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية ! ولما وصلت المسالة الى طريق مسدود ، اقترح الرئيس الامريكي (ولسون) تشكيل لجنة تحقيق دولية تتولى استقصاء الحقائق حول الرغبات والاماني الوطنية لدى السكان في سوريا وفلسطين ، وفقا لمبدأ حق تقرير المصير، وقرر مجلس الحلفاء الاعلى في ٢٠ نيسان ١٩١٩ تبني الاقتراح الامريكي وايفاد اللجنة .. الا ان بريطانيا سحبت مندوبها ، وفرنسا رفضت تعيين مندوب عنها ، فبقيت اللجنة مكونة من العضوين الامريكيين هنري كنج (المدير الديني للجيش الامريكي في الحرب العالمية الاولى) وشارل كرين (احد كبار رجال الاعمال ونائب رئيس اللجنة المالية الامريكية) وقد

(٢٠) المراسلات التاريخية ـ سليمان موسى . ص ١٧٨

اختار المندوبان هيئة من المعاونين (البرت ليبر ، جورج منتغمري ، ووليم بيل ، وسامي حداد) ، وحملت اسم « الهيئة الامريكية من اللجنة الدولية لشؤون الانتدابات في تركيا » وعرفت باسم « لجنة كينج ـ كرين » !

وفي تلك الفترة عقدت الجمعيات الاسلامية والمسيحية في فلسطين ، مؤتمرا في القدس برئاسة عارف باشا الدجاني وشهده جمهرة من رجالات فلسطين البارزين (١٧) وقرروا ميثاقا قوميا لفلسطين (١٨) يتضمن رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية والانتداب الانكليزي والمطالبة بوحدة فلسطين مع سوريا والاستقلال التام ضمن الوحدة العربية وتسمية فلسطين باسم سوريا الجنوبية توكيدا على كونها جزءا طبيعيا من سوريا ، واوفدوا ممثلين عنهم للمؤتمر السوري العام الذي انعقد في تموز ١٩٢٠ وضم مندوبين عن جميع المناطق (الجنوبية والشرقية والغربية) وخرجوا ببيان يطالب « بالاستقلال الفوري التام لسوريا دون حماية او وصاية وذلك في ظل حكومة مدنية ملكية نيابية » وخصصوا فلسطين بالبند السابع والثامن والعاشر من البيان والتي نصت :

« ٧ ـ اننا نرفض مطالب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية اي فلسطين وطنا قوميا للاسرائيليين ونرفض هجرتهم الى اي قسم من بلادنا لانه ليس لهم فيها ادنى حق ولانهم خطر شديد جدا على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي ، اما سكان البلاد الاصليون من اخواننا الموسويين فلهم ما لنا وعليهم ما علينا . »

« ٨ ـ اننا نطالب عدم فصل القسم الجنوبي من سوريا المعروف بفلسطين والمنطقة الساحلية التي من جملتها لبنان ، عن القطر السوري ونطلب ان تكون وحدة البلاد مصونة لا تقبل التجزئة باي حال كان . »

« ٩ ـ ان القاعدة الاساسية من قواعد الرئيس ولسون التي تقضي

---

(١٧) من القدس : يعقوب فراج ، عارف الدجاني ، الشيخ راغب الدجاني .
عن يافا : يوسف العيسى .
عن غزة : سعيد الشوا ومحمد الصوراني .
عن بئر السبع : الشيخ فريح ابو مدين ورفيق له .
عن الخليل : الشيخ عبد الله طهبوب ورفيق له .
عن نابلس : ابراهيم القاسم عبد الهادي وعزت دروزة .
عن طولكرم : الشيخ سعيد الكرمي والشيخ عبد اللطيف الحاج ابراهيم .
عن جنين : حيدر عبد الهادي ونافع العبوشي .
عن بيسان : يوسف زمرين واسكندر كزما .
عن عكا : عبد الفتاح السعدي والشيخ ابراهيم العكي .
عن طبريا : الشيخ طاهر الطبري ومحمد العاقل .
عن صفد : الشيخ احمد النحوي ورفيق له .
عن حيفا : رشيد الحاج ابراهيم واسكندر منسي .

(١٨) القضية الفلسطينية ـ عزت دروزة ـ جزء (٢) ص ٣٦

بالغاء المعاهدات السرية تجعلنا نحتج على كل معاهدة تقضي بتجزئة بلادنا (اتفاقية سايكس ـ بيكو) وكل وعد خصوصي يرمي الى تمكين الصهيونيين من القسم الجنوبي من بلادنا (وعد بلفور) ونطلب ان تلغى المعاهدات والوعود باي حال كان . » (١٩)

هذا وفي الفترة ما بين ١٠ ـ ١٥ حزيران ١٩١٩ ، زارت لجنة كينج ـ كرين يافا ، القدس ، بيت لحم ، الخليل ، بئر السبع ، الرملة ، رام الله ، نابلس ، جنين ، الناصرة ، حيفا ، عكا ، وقدمت لها عرائض وتقارير كثيرة تركزت حول المطالبة باستقلال سوريا الطبيعية واستقلال فلسطين الداخلي ضمنها ، ورفض الهجرة اليهودية ، واجتمعت اللجنة بممثلي اليهود في مستعمرة ريشون لتسيون ، ثم امضت نحو اربعة اسابيع في دمشق ، حيث استلمت صورة عن مقررات المؤتمر السوري العام ، وزارت اللجنة ايضا حلب ودرعا ، وعمان وبيروت وباقي المدن السورية ، وانهت تحقيقها في ٢١ تموز ١٩١٩ واتمت تقريرها في ٢١ آب ١٩١٩ الذي جاء فيه : (٢٠)

« ـ اجتمعت كلمة المسلمين ، وهم حسب الاحصاء الانجليزي الاخير نحو اربعة اخماس السكان على المطالبة باستقلال سوريا المتحدة . »

« ـ وقررت الاحزاب التي اجتمعت في يافا ان سوريا اهل لحكومة مستقلة بلا دولة وصية وانه اذا اصر مؤتمر الصلح على تعيين دولة ، فانهم يفضلون الولايات المتحدة وقد ايد الناس في القدس وغيرها من المدن في فلسطين هذا القرار وكانوا يحيلون مسألة الوصاية الى المؤتمر السوري الذي ينطق بلسانهم . »

« ـ رفض بعض المسلمين ولا سيما في الجنوب ، قبول الوصايه رفضا باتا مهما كان نوعها وان هذا هو ما يطلبه سواد المسلمين في فلسطين . »

« ـ وكانت مطالب المسيحيين في فلسطين وهم ١٠٪ من مجموع السكان مختلفة » :

★ كانت جماعات الشمال كاللاتين والكاثوليك في طبريا وصفد وحيفا والناصرة مع المسلمين في طلب الاستقلال وترك تقرير مسالة الوصاية الى المؤتمر السوري .

★ وكان الروم الكاثوليك والموارنة يطلبون الوصاية الفرنسية .

★ وكان الارثوذكس في كل مكان متفقين على الوصاية الانجليزية .

★ وهنالك جماعات اخرى لم تطلب احداها وصاية امريكا مباشرة ولكنها تقول بانها لو تأكدت من قبول الولايات المتحدة فانها لا تختار سواها .

---

(١٩) الموجز في تاريخ فلسطين ـ عبد الوهاب الكيالي ص ٥٣

(٢٠) فلسطين والانتداب البريطاني ـ كامل محمود خله ص ٦٦

★ واكثر المسيحيين من هذا الراي ، وكلهم في جانب الوصاية ، يريدون دولة ذات حكم صحيح !

« ـ اما بالنسبة للحركة الصهيونية ، فقد اقتنعت اللجنة بان الصهيونيين يتطلعون الى انتزاع الملكية انتزاعا عمليا تاما من ايدي غير اليهود من السكان في فلسطين بانواع مختلفة من ضروب الاحتيال ، وترى اللجنة ان هذا العمل يعد انتهاكا بالغا لحقوق السكان والمبادىء التي نادى بها الحلفاء ونادى بها الرئيس ولسون ، وحتى ولو تم في حدود القانون . »

« ـ توصي اللجنة ، باجراء تعديل واختصار البرنامج الصهيوني ، وتحديد الهجرة والغاء فكرة جعل فلسطين دولة يهودية ! »

تلك كانت ، اول توصية دولية وضعت امام مؤتمر عالمي نتيجة لاستقصاء دقيق للحقائق والمعلومات حول الوضع في سوريا الطبيعية .. ولكن هذا المسار المنطقي والطبيعي والحتمي للتاريخ العربي جرى تحريفه وتشويهه ولكن الى حين !!

المحطة السابعة :

بالرغم من التقرير الصريح الذي قدمته لجنة كنج كرين ، عملت بريطانيا على تشويه فكرة الاستقلال الوطني في فلسطين وفي التأثير بفرض الانتداب على سوريا وفلسطين ، وبالرغم من صراحة مقررات المؤتمر السوري العام ، والبند الثاني والعشرين من ميثاق عصبة الأمم ، (٢١) وكان مؤتمر سان ريمو في ٢٠ نيسان ١٩٢٠ لتسوية جميع المسائل الباقية من مؤتمر فرساي ومؤتمر لندن ، ووقعت معاهدة الصلح من تركيا في ١٠ آب ١٩٢٠ في سيفر وشملت موادها ٩٤ ـ ٩٧ سوريا والعراق وفلسطين ، ونصت المادة (٩٥) بشأن فلسطين على ما يلي :

« يوافق الاطراف الساميون المتعاقدون ـ تطبيقا لنص المادة ٢٢ على منح ادارة فلسطين ، ضمن الحدود التي تقرها الدول الحليفة الرئيسية ، الى دولة منتدبة تنتخبها الدول المذكورة ، وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي اصدرته الحكومة البريطانية في ٢ تشرين الثاني (وعد بلفور) ، وقبلته الدول الحليفة الاخرى ، بشأن تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، على ان يفهم جليا انه لن يؤتى بعمل من شانه ان يضير الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين او الحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في اي

(٢١) « اي اراضي اخذت بقوة الاحتلال ، لا يحق ضمها للدولة المحتلة ، ويتوجب منح الاهلين (السكان) حق تقرير المصير . »

بلد اخر . (٢٢) »

وهكذا ، عملت بريطانيا على تحقيق التزام دولي بوعد بلفور ، يساعدها على تنفيذه .. وقامت بنقل مقررات مؤتمر سان ريمو لاهالي فلسطين ! وتحويل الادارة العسكرية الى مدنية حتى تسهل للحركة الصهيونية ارضية العمل والتنقل والهجرة لتنفيذ مخططاتها .. وتم تعيين (هربرت صوئيل) اول مندوب سامي بريطاني على فلسطين ، وسجل هذا في مذكراته :

« عينتني حكومة صاحب الجلالة وهي على بينة تامة بميولي الصهيونية ، وبلا شك فان تلك الميول كانت سببا اساسيا ! » (٢٣) ويؤكد حاييم وايزمن هذا الاعتراف الصريح فيقول : « ان قدوم هربرت صموئيل الى فلسطين كاول مندوب سام يمثل ختام فصل هام في الصهيونية السياسية ، وبداية لعهد جديد تمثل في اتساع النفوذ اليهودي في فلسطين . » (٢٤)

وفي ٢٠ تموز ١٩٢٠ تولى هربرت صموئيل وظيفة المندوب السامي في فلسطين ، وقامت الادارة المدنية طبقا للمخطط البريطاني الامبريالي ولمصلحة الحركة الصهيونية العدوانية ، وسميت الحكومة الجديدة باسم (حكومة فلسطين) ورفعت الاعلام البريطانية فقط على جميع الدوائر الحكومية في البلاد ..

وعند هذه المرحلة ، اكتملت الدائرة الامبريالية الاولى في التدخل المباشر وبموافقة دولية على ادارة البلاد ومن ثم ادخال العنصر الغريب الصهيوني وبكثرة بين الاوساط السكانية العربية ، والوقوف على منصة الحكم لتسوية ما زعمت انه خلاف بين سكان البلد الواحد ، وبالتالي فرض حلول لهذا الخلاف !

شكل هربرت صموئيل حكومته : السكرتير العام وبندهام ديدس ، السكرتير القضائي نورمان بنتوتيش ، والسكرتير المالي ، والمجلس الاستشاري ، واعلن عن برنامج حكومته بوضع القواعد الاساسية لانشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، وفتح باب الهجرة اليهودية (١٦٫٥٠٠) مهاجر سنويا ، وانشاء لجنة للاراضي بهدف تسهيل البيع لليهود ، ومشروعات خاصة اخرى كمشروع روتنبرغ ومشروع بوتاس البحر الميت واصدار عدد كبير من القوانين (٣٨ قانونا في عام ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ و ٢٦ قانونا في عام ١٩٢١ ـ ١٩٢٢) منها جعل اللغة العبرية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية والانجليزية !

(٢٢) فلسطين والانتداب البريطاني ـ كامل محمود خلة ، ص ٧٤
(٢٣) المصدر السابق ص ٧٨ (٢٤) المصدر السابق ص ٧٨

وفي لندن وقف وزير المستعمرات ونستون تشرشل موقفا متشددا من الوفد العربي الفلسطيني الاول في عام ١٩٢١ ، واخبره انه يستقبله كوفد غير رسمي وليس هناك ما يمكن بحثه طالما انهم يصرون على الغاء وعد بلفور وان (الوعد) لا بد من تنفيذه ! وعلى العرب ان يقبلوا هذه الحقيقة !! وخلال وجود الوفد الفلسطيني في لندن ، وتبعا لسياسة « التسليم والاذعان » التي تنتهجها الحكومة البريطانية ، وضع القانون الاساسي (الدستور) لفلسطين ونشر في ٩ شباط ١٩٢٢ وتضمن انشاء مجلس تشريعي مشترك .. ورفض الوفد العربي الفلسطيني مشروع الدستور في ٢١ شباط ١٩٢٢ وقال انه « لا يمكن قبول اي دستور يقصر عن تخويل السكان حقا تاما في ادارة شؤونهم . » (٢٥) ورأى تشرشل ان يضع فيما يعتقد انه حد لحالة القلق والخلاف في فلسطين ، فأصدر بعد استشارة هربرت صموئيل ومعاونته شخصيا ما عرف ب (كتاب تشرشل الابيض) الذي نشر في حزيران ١٩٢٢ وعبر عن التفكير البريطاني لما وصفوه بالتسوية المحدودة للمسالة الفلسطينية وجاء فيه :

« - ان عبارات تصريح بلفور ، لا تشير الى تحويل فلسطين بجملتها وجعلها وطنا قوميا لليهود بل انها تعني ان وطنا كهذا يؤسس في فلسطين . »

- وان مركز اللجنة الصهيونية ينحصر في « التدابير التي تتعلق باليهود ومساعدة البلاد على تقدمها دون ان يخولها ذلك حق الاشتراك بصورة ما في حكومتها . »

- وان وجود اليهود في فلسطين « هو حق وليس منحة » « وان معنى ترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين هو « زيادة في الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع انحاء العالم وحتى تصبح فلسطين مركزا يكون فيه للشعب اليهودي برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية . »

- ان ذلك « هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان انشاء الوطن القومي اليهودي ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بانه يستند الى صلة تاريخية قديمة ! »

- ان زيادة الهجرة اليهودية الى فلسطين تكون في حدود « مقدرة البلاد الاقتصادية على قبول مهاجرين جدد ! »

- تأسيس مجلس تشريعي « تكون اكثرية اعضائه منتخبة على اساس انتخابي واسع » ويؤلف برياسة المندوب من (١٢) عضوا منتخبا و (١٠) اعضاء من الموظفين .

---

(٢٥) المصدر السابق ص ٩٢

- لكل طائفة مذهبية او اي قسم كبير من اهالي فلسطين طبقا لاحكام المادة ٨١ من مشروع دستور فلسطين حق استئناف اي مسألة يرى ان حكومة فلسطين لم تجر فيها على احكام صك الانتداب الى عصبة الامم بواسطة المندوب السامي ووزير المستعمرات .

اصدر الوفد العربي الفلسطيني بيانا في لندن في ١٧ حزيران ١٩٢٢ يعترض فيه على الكتاب الابيض ويطالب بتشكيل حكومة وطنية مسؤولة تجاه برلمان ينتخب جميع اعضائه من قبل سكان البلاد ، مسلمين ونصارى ويهودا . وسجل المكتب العربي على الكتاب الابيض مأخذين : انه على الرغم من نقضه فكرة سيطرة اليهود على العرب ، اقر مبدأ تنظيم الهجرة على اساس قدرة البلاد على الاستيعاب الاقتصادي وهذا امر سيؤدي تطبيقه مع مرور الزمن الى تحقيق هذه السيطرة ، والماخذ الثاني ان الكتاب الابيض لم يتعد كونه بيانا لمبادىء شكلية وان الحركة الصهيونية تستطيع ترجيح الامور لصالحها بفضل تنظيم وسائل ضغطها على الحكومة البريطانية بفضل المركز الممتاز الذي تحتله الوكالة اليهودية ! وبالفعل ، فقد بعث حاييم وايزمن في ١٨ حزيران ١٩٢٢ الى تشرشل برسالة يسجل فيها موافقة قادة الحركة الصهيونية على سياسة الكتاب الابيض !!

وتوالت مشاريع الحلول البريطانية وتدخلت اطراف اخرى بهدف تصفية المسألة الفلسطينية وخلق مسالة يهودية مكانها « الكيان القومي اليهودي » وتأمين سلامة بقائه بالرغم من المعارضة العربية القوية واستمرارية النضال الوطني الفلسطيني الذى حاصرته الادوات الامبريالية وكادت ان تخنقه !!

الباب الأول

خلال الإنتداب البريطاني
١٩٣٤ - ١٩٤٤

اولا - مشروع واكهوب ١٩٣٤ - ١٩٣٥

سعى السير (آرثر جرنفيل واكهوب) المندوب السامي البريطاني على فلسطين في مطلع الثلاثينيات من هذا القرن الى خلق جو من التفاهم العربي اليهودي ، وكان وراء محادثات بن غوريون مع عدد من الرجال البارزين في الحركة الوطنية العربية ، امثال موسى العلمي وعوني عبد الهادي ورياض الصلح وشكيب ارسلان ، واحسان الجابري ونوري السعيد ، وعلى اطلاع مباشر على ما يدور في هذه اللقاءات من افكار وتطلعات . (١)

وفي ٢١ كانون اول ١٩٣٥، دعا واكهوب ممثلين من الاحزاب العربية والحركة الصهيونية، وعرض عليهم (مشروعه) باقامة «مجلس تشريعي» في فلسطين . (٢) وقد حضر اللقاء الاول مع (واكهوب) من الجانب العربي ، راغب النشاشيبي ويعقوب فراج عن (حزب الدفاع) وجمال الحسيني والفرد روك عن (الحزب العربي) وعبد اللطيف صلاح واسحق البديري عن (حزب الاصلاح) ويعقوب الفصين عن (مؤتمر الشباب) ولم يذهب اي ممثل عن (حزب الاستقلال) او الحزب الشيوعي الفلسطيني .

اما عن الجانب اليهودي فكان ، حاييم وايزمن ودافيد بن غوريون وموسى شرتوك واسحق بن زفي .

ومما جاء في بيان واكهوب امام ممثلي العرب واليهود وهو يقدم مشروعه قوله :

« .. منذ ان القيت بياني في جنيف قبل ثلاث سنوات ، كنت اتباحث في الامر ، واسمع آراء الآخرين ، قبل وضع الخطوط التي يتم بموجبها تأسيس مجلس تشريعي » .

نص المشروع (٣)

- يشكل « مجلس تشريعي » لفلسطين من (٢٨) عضوا على النحو

---

(١) كامل محمود خلة - فلسطين والانتداب البريطاني ص ٢٥٨
(٢) التقرير البريطاني لعام ١٩٣٥ ص ١٥
(٣) المصدر السابق .

التالـي :

اعضـاء	بالتعيين	بالانتخاب
موظفون حكوميون (انجليز)	٥	—
مسلمـون	٨	٣
مسيحيون	٢	١
يهـود	٤	٣
تجـار	٢	—

— لا يجري اي تعديل في هذا التوزيع طوال مـدة المجلس وهـي خمس سنوات .

— يسمى الشخص الـذي يترأس ابحـاث ومنـاقشات المجلس (بالرئيس) ويعين من خارج فلسطين ، ويكـون حياديـا لا علاقة لـه بفلسطين وله خبرة سابقة في العمل القضائي ولا يشترك في المناقشات او التصويت .

— في حالة تساوي الاصوات ، يكون لاكبر الاعضاء الموظفين مرتبـة صوت مرجح ، ويتألف النصاب القانوني من ستة اشخاص .

يكون للمندوب السامي الحق في افتتاح ايـة دورة مـن دورات المجلس او ان يخاطب المجلس او يوجه رسالة اليه .

وتمتد دورة انعقاد المجلس ثلاثة اشهر .

— اذا رفضت احدى الطوائف الاشتراك فـي الانتخابات ، يكـون للمندوب السامي الحق في ان يعين موظفين بريطانيين او مـن الاشخاص الذين يرى صلاحيتهم ، اعضاء للمقاعد المخصصة لتلك الطوائف .

— يتولى الاعضاء المنتخبون مناصبهم بالانتخـاب المباشر ويشترط في المنتخب ان يكون قد بلغ (٣٠) عاما . ولا يشترط التعليم او النصاب المالي في الناخبين .

— يشترط في الناخب ان يكون حائزا علـى الجنسية الفلسطينية او مقيما مدة سنتين او ثلاث في فلسطين بصورة مشروعة قبـل تاريخ تسجيله ويجب ان يكون قد بلغ (٢٥) سنة من العمر .

— تمنح للاعضاء وغير الموظفين رواتب تتراوح بين (٢٠٠) — (٣٠٠) جنيه سنويا .

واجبات وصلاحيات المجلس

١ — مناقشة جميع القوانين التي تعرضهـا الحكومـة ، وتعديلها ، ثم رفعها الى المندوب السامي للموافقة عليها او رفضها .

٢ — تقديم مشروعات القوانين ، ما عدا المالية منهـا ، التـي تخضع لموافقة المندوب السـامي .

٣ — دراسة ومناقشة الميزانية السنوية .

٤ — اقتراح اية مسالة تتعلق بالمصلحة العامـة للمناقشة بشرط الا يطرح للتصويت اي اقتراح يتعلق بانفاق امـوال الخزينة العامة او بفرض ضريبة ، ولا يجوز اتخاذ اي قرار يـرى فيه المندوب السـامي انه يعرض الامن العام للخطر .

٥ — توجيه اسئلة الى السلطة التنفيذية تتعلق بادارة الحكومة .

٦ — ليس للمجلس حق التعرض لمناقشة الانتـداب والوطن القومـي اليهودي .

واجبات وصلاحيات المندوب السامي

١ — للمندوب السامي حـق وضع بعض القـوانين دون استشـارة المجلس .

٢ — للمندوب السامي حق ابداء الراي والاطلاع علـى مقررات المجلس والموافقة عليها او رفضها .

٣ — للمندوب السامي الحق فـي تمديد او حـل المجلس او تاجيل الانتخابات العامة بعد حل المجلس الى مـا بعد مدة الاثني عشر شهرا الاعتيادية .

الموقـف الصهيونـي

اوضح الزعماء الصهيونيون ان مقترحات تاسيس مجلس تشريعـي في فلسطين قد رفضها مسبقا المؤتمر الصهيوني المنعقد في شهر آب عام ١٩٣٥ وانهم سيمتنعون عن الاشتراك في الانتخابات استنادا الى ذلك . وذهبت الصحف العبرية الى تأييد موقف الزعماء اليهود من المشروع .

موقف (الحكومة البريطانية)

في ١٠ شباط ١٩٣٦ وقف المستر توماس وزير المستعمرات امـام مجلس العموم البريطاني ليعلن :

« ان المندوب السـامي قد ارسل في اواخر شهر كانون اول ١٩٣٥ الى زعماء العرب واليهود مقترحات الحكومـة الخـاصة بتشكيل مجلس تشريعي . واعلن في الوقت نفسه ان اليهود لن يتعاونوا مع الحكومة في هذا السبيل ، واشار الى انه لم يتلق من المندوب السامي تقريرا عـن وجهة نظر العرب ومع ذلك فان الحكومـة البريطانيـة ستقـوم باتخـاذ الاجراءات لاصدار قانون المجلس التشريعي .

وفي ١٢ شباط ١٩٣٦ اعلن المستر تومـاس ان الاعـداد لتأسيس مجلس تشريعي في فلسطين سيصدر بقانون من مجلس الملـك الخـاص طبقا لقانون الاختصاصات في البلاد الاجنبية لعـام ١٨٩٠ ، وافـاد ان اتصالات المندوب السامي مع الزعماء العرب واليهود قد تمت بموافقـة مجلس الوزراء الذي وافق ايضا على المقترحات المقدمة .

وفي ٢٦ شباط عـرض مشروع المجلس التشريعـي علـى مجلس اللوردات حيث هاجمه معظـم اعضـاء المجلس وكـانت النتيجـة رفض المشروع .

ومع ذلك فقد واصل المستر توماس دفاعه عن المشروع ، فقد صرح في ٤ آذار ١٩٣٦ انه « لم يطرأ اي تعديل على المقترحات الخاصة بتأسيس مجلس تشريعي ، وان تأسيس المجلس يفي بالوعد المقطوع للشعب اليهودي بانشاء وطن قومي ، وفي معرض دفاعه عن المشروع قال : انه ذات المشروع الذي عرضه هربرت صموئيل عام ١٩٢٢ وقبل به اليهود في حين رفضه العرب .

وفي ٢٤ آذار ١٩٣٦ جرت مناقشة المشروع في مجلس العموم وكانت النتيجة رفض المشروع . وجاء في تعليق اللجنة الملكية على هذه النتيجة : « غير ان البرلمان وان كان قد ابدى حكمه في المشروع بالنظر لما ينطوي عليه من المزايا فمن سوء الحظ ان تكون الناحية اليهودية في القضية قد اوضحت بشكل اوفى من الناحية العربية ، فقد جاءت المناقشات ، والحق يقال ، دليلا ساطعا على الوضع السيء الذي يئن منه العرب ، عندما ينتقل ميدان النزاع من فلسطين الى المملكة المتحدة .

موقف العرب

– اصدر حزب الدفاع في ٢٩ آذار ١٩٣٦ بيانا يعلن فيه « قبول مشروع المجلس التشريعي في فلسطين كتجربة رغم انه لا يحقق جميع اماني البلاد ولا رغبات اهلها ، وذلك لاعتقاد هيئة الحزب بان المشروع (قد) يساعد على السير بالامة نحو الحكم الذاتي ، وما تصبوا اليه البلاد من امان قومية » .

– واصدر الحزب العربي في ١٤ نيسان ١٩٣٦ بيانا عارض فيه المشروع بعد ان تأرجح لفترة ما بين القبول والرفض وجاء في البيان « .. المجلس التشريعي لا يتفق مع مطاليب البلاد وامانيها في الاستقلال التام والوحدة العربية ... ومناقض لعهد عصبة الامم ومناف لما تتطلبه نصوص صك الانتداب » ثم عاد واعلن الحزب عن استعداده ارسال وفد عربي الى لندن لبحث القضية الفلسطينية من جذورها .

– لم يصدر حزب مؤتمر الشباب بيانا برفض او قبول المشروع ولكنه مال الى تأييد الحزب العربي في موقفه .

– رحب حزب الاصلاح بالمشروع دون قيد او شرط وكان شعاره (خذ وطالب) .

– لم يقرر حزب الكتلة الوطنية (رايا خاصا) بالنسبة للمشروع ولم يعلن عن رفضه .

– وبقي حزب الاستقلال (صامتا) الا ان قادته رحبوا بارسال وفد الى لندن للمشاركة في اعادة صياغة المشروع من جديد ..

– اما الحزب الشيوعي الفلسطيني فلم يصدر بيانا بشان المشروع.

– وسجلت الصحافة العربية الفلسطينية هجوما شديدا على ما منحه المشروع للمندوب السامي من سلطات وصلاحيات واسعة داخل

المجلس المقترح وقالت في معارضتها للمشروع « ان عدد الاعضاء العرب اقل من الواجب ان تكون عليه وان نسبة الاعضاء المعينين اكثر من اللازم وان صلاحيات المجلس ضئيلة ومحدودة » .

ويفيد (التقرير الرسمي) للحكومة البريطانية عام ١٩٣٥ ان « الزعماء العرب قالوا انهم سيبحثون المقترحات ويقدمون ملاحظاتهم بعد فترة وجيزة الا ان تلك الملاحظات لم تصل حتى نهاية عام ١٩٣٥ كما انه لم يصدر عنهم أي رفض رسمي صريح للمشروع ! »

وبعد ..

ويستطيع المتتبع للموقف معرفة الدوافع والخلفية التي انطلق منها واكهوب في عرض مشروعه من قول الدكتور حاييم وايزمن انه « وافق على تعيين واكهوب مندوبا ساميا لفلسطين بعد استشارة رمزي ماكدونالد كما انه (واكهوب) بخلاف المندوبين السابقين ، كان يعي القيم الروحية والاخلاقية التي تكمن وراء الحركة الصهيونية وعملها في فلسطين ، ويضيف وايزمن انه يذكر واكهوب كصديق ، ومثقف ، وجندي واداري، ورجل سياسة . » (٤) أما « بن غوريون » فيقول ان رمزي ماكدونالد (وعد) بتعيين مندوب سام جديد ، يقوم بارضائنا (اليهود) .

لكن المستر شيلز وكيل وزارة المستعمرات البريطاني ، ينكر هذه الحادثة ويكذب هذا الزعم ويقول : « في ٢٠ تموز ١٩٣١ انه لم يجر اي بحث مع الزعماء العرب والصهيونيين بشأن تعيين المندوب السامي الجديد . »

اما العرب الذين عرفوا (واكهوب) عن قرب فيقولون :

– عزت دروزه : « ان (واكهوب) سلك سياسة بهلوانية ، خبيثة في سبيل التمويه والتحذير ، واستغلال الظروف ونجح فيها الى حد غير يسير فازداد الموقف ميوعة بسببها . » (٥) ويضيف دروزه الى ذلك قوله : « ومع الاسف الشديد ان بعض العاملين في الحركة الوطنية ومنهم اعضاء بارزون في اللجنة التنفيذية وعلى اختلاف صفاتهم ، (استسلموا) لهذه السياسة .

– ويقول عوني عبد الهادي : « كانت مهمة (واكهوب) تنحصر في (تمييع) الحركة الوطنية العربية وخلق جو من (التعاون) العربي – اليهودي » .

– ويقول احمد الشقيري : « انتزعت سياسة (واكهوب) الى دوائر الحكومة زبدة البلاد وربطت العائلات الكبرى بالسلطة البريطانية ، والواقع ، ان هذه الاجراءات في مجموعها قد ساعدت المندوب السامي

(٤) كامل محمود خلة – فلسطين والانتداب البريطاني ص ٢١٣
(٥) عزت دروزة – القضية الفلسطينية جزء (٢) ص ٩١

على (تهدئة) الحركة الوطنية العربية و (تمييع) النضال القومي » (٦) .

– ويقول موسى العلمي : « اراد (واكهوب) خلق (تفاهم) عربي – يهودي من خلال مجلس مشترك تسيره وتقوده الحكومة البريطانية » (٧) .

هذا ولا بد من التنويه ، الى انه في عام ١٩٣٤ تم في الاتحاد السوفياتي الاعلان عن (بيرابدزان) مقاطعة يهودية ذات حكم ذاتي ، وسجل (كالينين) رئيس الجمهورية في خطابه بتلك المناسبة « ان انشاء (المقاطعة اليهودية) ذات الحكم الذاتي يعني اعطاء اليهود كل صفات الامة ، وستصبح خلال عشر سنوات مركزا اساسيا لجماهير اليهود » (٨) . وكان من المفروض ان يستقر في هذه المقاطعة خلال السنوات ١٩٣٤ – ١٩٣٧ نحو خمسين الف يهودي ، لكن لم يقدر لهذا المشروع النجاح لاسباب عديدة كان في مقدمتها ، مقاومة ومعارضة قادة الحركة الصهيونية باعتبار ان نجاح (مشروع بيربدزان) تهديد لحركتهم (العدوانية) بغزو واستعمار الارض العربية في فلسطين .

ودعا الدكتور حاييم وايزمن الى ان تكون مقاطعة (بيربدزان) « محطة » لتجميع يهود الاتحاد السوفياتي في الطريق الى (الوطن القومي) في فلسطين ...

هذا وبالرغم من انه لا وجه للمقارنة بين مشروع واكهوب بالاعتراف بتواجد اليهود في فلسطين ومنحهم سلطة مساوية للشعب العربي ؛ وبين مشروع الدولة السوفياتية لتطوير المنطقة اليهودية ومنحها الحكم الذاتي من حيث مصدر كلا المشروعين وارضيتهما وغاياتهما الا ان المرء يجد نفسه مشدودا للتامل وبعمق في نظرية « المصالح » التي كانت ولا تزال المرآة الحقيقية ، التي تكشف كل قرار وتحرك وسلوك ..

(٦) المصدر السابق .
(٧) مقابلة مع موسى العلمي في اريحا تشرين الثاني (اكتوبر) ١٩٧٤
(٨) ناجي علوش – الماركسية والمسألة اليهودية ص ٤٨ – ص ٥٣

ثانياً - مشاريع اللجان الرسميه

أ) مشروع لجنة بيل ١٩٣٧

في ٩ حزيران ١٩٣٦ صرح وزير المستعمرات البريطاني (اورمسبي غور) بأنه « واثق تمام الثقة من انه بناء على توصيات لجنة التحقيق الملكية – التي سيعينها صاحب الجلالة بعد هدوء الاحوال في فلسطين – يمكن ايجاد الوسائل الكفيلة لتحقيق سلام دائم في فلسطين ، ضمن اطار الانتداب والتزاماته الثنائية » (١) .

اعضاء اللجنة

وفي ٢٩ تموز ١٩٣٦ اعلن اورمسبي غور وزير المستعمرات البريطانية اسماء اعضاء لجنة التحقيق الملكية وهم :

١ – لورد بيل	رئيسا للجنة
٢ – سير هوراس رامبول	نائبا للرئيس
٣ – موريس كارتر	متخصص في شؤون الاراضي
٤ – هارولد موريس	متخصص في شؤون العمل والعمال
٥ – لوري هاموند	
٦ – ريجينالد كوبلاند	بروفيسور
٧ – مستر مارتن	سكرتير اللجنة

اختصاصات اللجنة

وفي ٧ آب ١٩٣٦ اصدر الملك جورج السادس البراءة الملكية بتعيين اللجنة وتحديد اختصاصاتها ويمكن اجمالها في :

١ – التثبت من الاسباب الاساسية للاضطرابات التي نشبت في فلسطين في اواسط شهر نيسان .

٢ – التحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين بالنسبة الى التزامات الدولة المنتدبة نحو العرب ونحو اليهود .

٣ – التثبت بعد تفسير نصوص الانتداب تفسيرا صحيحا مما اذا كان لدى العرب او لدى اليهود ظلامات مشروعة ناجمة عن

(١) د. كامل محمود خله – فلسطين والانتداب البريطاني ص ٤٢٣ .

الطريقة التي اتبعت فيما مضى او التي تتبع الان في تنفيذ الانتداب .

٤ – القيام – لدى اقتناع اللجنة باستناد اية ظلامة على اساس صحيح – برفع التواصي لازالة تلك الظلامات ومنع تكرارها .

وصول اللجنة

وفي ٥ نوفمبر ١٩٣٦ (يوم مغادرة اللجنة الملكية لندن متجهة الى القدس) اعلن اورمسبي غور وزير المستعمرات البريطاني « موافقة الحكومة البريطانية على قرار المندوب السامي بمنح (١٨٠٠) شهادة هجرة يهودية للفترة من تشرين اول ١٩٣٦ الى نيسان ١٩٣٧ » (٢) .

وردا على هذا القرار اصدرت اللجنة العربية العليا بيانا في ٦ نوفمبر١٩٣٦ اعلنت فيه مقاطعتها للجنة بيل وقالت :

« لما كان في هذا القرار الذي اعلنه وزير المستعمرات تحد شديد لعواطف العرب وعدوان على حقوقهم ودليل على فقدان حسن النية في حل القضية العربية في فلسطين حلا صحيحا قائما على تحقيق مطالبهم وحفظ كيانهم القومي ، فان اللجنة تستنكر بكل شدة هذا الموقف وتقرر عدم التعاون مع اللجنة الملكية ، وتدعو الامة العربية الكريمة – التي برهنت للعالم اجمع على نضجها السياسي وقوة ايمانها الوطني ان تعمل بهذا القرار – (قرار اللجنة العليا بالمقاطعة) .

اعمال اللجنة الملكية

في ١١ كانون اول ١٩٣٦ وصلت اللجنة الملكية الى القدس ثم باشرت اعمالها بزيارة بعض مدن فلسطين يافا ، تل ابيب ، ملبس ، بيت لحم ، الخليل ، بير السبع ، غزة ، طبريا ، حيفا ، عكا ، منطقة الحولة ، ومؤسسة (دانيال سيف) للابحاث العلمية في رحبوت ، ثم عقدت اللجنة جلساتها الرسمية في مدينة القدس واستمعت الى ٦٠ شاهدا في ٣٠ جلسة علنية والى ٥٣ شاهدا في ٤٠ جلسة سرية ، وكان يستعان بالمترجمين لدى سماع شهود العرب واليهود الذين لا يتحدثون اللغة الانكليزية .

عودة العرب عن قرار المقاطعة

في ٢١ كانون اول ١٩٣٦ عقدت اللجنة العربية العليا اجتماعا اعادت فيه بحث موقفها من اللجنة الملكية ، وبعد مناقشة عنيفة بين القائلين بضرورة التمسك بقرار المقاطعة (المفتي وانصاره) والقائلين بضرورة المثول امام اللجنة (راغب النشاشيبي وانصاره) تقرر ايفاد وفد لاستطلاع راي القادة العرب والحصول على مشورتهم .

غادر الوفد المشكل من عوني عبد الهادي والشيخ كامل القصاب

---

(٢) المصدر السابق ص ٤٢٦ .

ومعين الماضي وعزت دروزه القدس الى عمان والرياض وبغداد ودمشق في ١٨ كانون الاول وعاد في ٥ كانون الثاني ١٩٣٦ يحمل نصيحة الامير عبد الله والملك غازي والملك عبد العزيز والحكومة الوطنية في دمشق « بان المصلحة تقضي بالاتصال باللجنة الملكية والادلاء اليها بمطالبكم العادلة ، لان ذلك اضمن لحقوقكم وادعى لمساعدة اصدقائكم في حسن الدفاع عنكم » .

قدمت اللجنة العربية العليا في ١١ كانون الثاني عام ١٩٣٧ مذكرة الى اللجنة الملكية اجملت فيها تاريخ قضية فلسطين وطالبت :

١ – بالعدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي الفاشلة التي نشات عن وعد بلفور .

٢ – واعادة النظر في نتائج هذه التجربة ، والاضرار والاخطار التي الحقت بكيان العرب وحقوقهم .

٢ – وايقاف الهجرة اليهودية فورا وبشكل تام .

٤ – ومنع انتقال الاراضي العربية لليهود منعا باتا وحالا .

٥ – وحل قضية فلسطين على الاسس التي حلت عليها قضايا العراق وسوريا ولبنان بانهاء عهد الانتداب . وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية ذات حكم دستوري تتمثل فيها جميع العناصر الوطنية ، ويضمن للجميع فيها العدل والتقدم والرفاهية .

شهادات العرب امام اللجنة

استمعت اللجنة الى شهادة عدد من قادة الحركة الوطنية منهم عوني عبد الهادي وعزت دروزة وجمال الحسيني وعبد اللطيف صلاح ويعقوب فراج ، وقد ايدوا جميعا ما جاء في مذكرة اللجنة العربية العليا.

وتلخصت شهادة عوني عبد الهادي امام لجنة اللورد بيل بنقطتين :

ا) اسباب الاضطرابات الحقيقية للصيف الماضي .

١ – حرمان العرب من حقوقهم الطبيعية والسياسية .

٢ – الاخلال بالعهود المقطوعة للعرب في مراسلات الشريف حسين – مكماهون ١٩١٥ .

٣ – الاخلال بالعهود المقطوعة من الحكومتين البريطانية – الفرنسية سنة ١٩١٨ .

٤ – الاخلال بمبادىء الرئيس ولسون .

٥ – الاخلال بالفقرة ٤ من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم .

٦ – اتباع الحكومة البريطانية سياسة في فلسطين ترمي الى انشاء الوطن القومي اليهودي والحاق الضرر بمصالح العرب .

ب) الحلول لمنع تكرار الاضطرابات :

١ – انشاء حكومة وطنية واقامة معاهدة بريطانية فلسطينية وانهاء الانتداب .

٢ – ايقاف الهجرة اليهودية حالا وقفا تاما .

٣ – منع بيع الاراضي العربية لليهود .

تقرير لجنة اللورد بيل

وفي ٧ تموز ١٩٣٧ نشرت الحكومة البريطانية تقرير اللجنة الملكية، ومما جاء فيه (٣) :

اولا – الاسباب الاساسية للاضطرابات :

١ – رغبة العرب في الاستقلال القومي .

٢ – كراهية العرب لانشاء الوطن القومي اليهودي ورفضهم له وتخوفهم منه .

ملاحظات اللجنة

وأشارت اللجنة الى تصريح بلفور وصك الانتداب البريطاني على فلسطين ، وأكدت انهما وبالذات الامران اللذان اديا الى الاضطرابات التي وقعت في السنوات ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٩ و ١٩٣٣ وفي هذه السنة ١٩٣٦ ايضا . وقالت اللجنة :

« تصريح بلفور ، وصك الانتداب الذي يقضي بتنفيذ ذلك التصريح قد انطويا منذ البدء على انكار الاستقلال القومي . وما تلا ذلك من اتساع في الوطن القومي خلق عائقا عمليا في سبيل منح الاستقلال القومي في المستقبل وهو العائق الخطير الوحيد الذي يحول دون ذلك .

« لقد ساد الاعتقاد بأن زيادة نمو الوطن القومي قد تعني اخضاع العرب لليهود سياسيا واقتصاديا ، حتى اذا انقضى اجل الانتداب في النهاية واصبحت فلسطين مستقلة ، لم يكن هنالك استقلال قومي بالمعنى الذي يريده العرب بل حكومة ذاتية لاكثرية يهودية .

ثانيا – الأسباب الاخرى للاضطرابات :

على ان تقرير اللجنة تضمن امورا اخرى مهمة :

١ – « تأثر الراي العام العربي في فلسطين ، من تحقيق الاستقلال القومي اولا في العراق ، وبصورة اقل شمولا في شرق الاردن ، ثم في مصر واخيرا في سوريا ولبنان اللتين ستمنحانه بعد فترة قصيرة . وقد زاد من قوة هذا العامل الاتصال الوثيق بين عرب فلسطين من جهة وعرب سوريا والعراق والسعودية من جهة اخرى والاستعداد الذي ابداه ملوك وامراء العرب لمواصلة السعي في سبيل مساعدة عرب فلسطين .

٢ – « الضغط الذي احدثته اليهودية العالمية في فلسطين ، نظرا لما يتعرض له اليهود من الاضطهاد وما يساورهم من القلق في أوروبا الوسطى والغربية » .

« ازدياد هذا الضغط منذ ١٩٣٣ وما اعقبه من ازدياد في

(٣) المصدر السابق ص ٤٢٥ .

الهجرة اليهودية قد زاد في شدة تخوف العرب من سيطرة اليهود على فلسطين » .

٣ – « عدم تساوي الفرص المتيسرة للعرب واليهود لبسط قضيتهم لدى حكومة جلالتكم ، والبرلمان والراي العام في بريطانيا ، واعتقاد العرب ان اليهود يستطيعون الوصول الى ما يريدون بوسائل يحرم منها العرب وتنكر عليهم » .

ويضيف التقرير :

« ان هذا الاعتقاد الذي يستند بوجه عام الى المركز الذي تحتله الوكالة اليهودية في كل من القدس ولندن قد قواه نشر الكتاب الذي ارسله المستر ماكدونالد الى الدكتور وايزمن عام ١٩٣١ والمناقشات التي دارت في البرلمان في أوائل العام الماضي حول الاقتراحات المتعلقة بتشكيل مجلس تشريعي .

٤ – يرافق هذا العامل الاخير ، ازدياد ارتياب العرب ، بمقدرة حكومة جلالتكم على تنفيذ وعودها ، ان لم نقل برغبتها في تنفيذ تلك العهود ، الامر الذي يرجع عهده الى ميثاق مكماهون ١٩١٥ وتصريح بلفور ١٩١٧ .

٥ – فزع العرب من استمرار شراء اليهود للاراضي العربية .

٦ – الصبغة القوية التي تصطبغ بها القومية اليهودية في فلسطين و (الصبغة العنصرية) والتي تتجلى في كثير من المهاجرين الشبان ، واللهجة المثيرة التي يستعملها بعض اليهود من غير ذوي المسؤولية وكذلك اللهجة الشديدة التي تستعملها كثير من الصحف اليهودية والعربية.

٧ – عدم وضوح المقاصد النهائية التي ترمي اليها الدولة المنتدبة بسبب غموض بعض فقرات صك الانتداب ، وقد ادى هذا الغموض الى زيادة الصعوبات الملازمة للوضع خطورة وشدة وكان من جرائه بصورة خاصة :

أ) ان اثار رغبة اليهود في التوسع وفي توطيد مركزهم في فلسطين بأسرع ما يمكن .

ب) ان مكن العرب من تفسير سياسة الاسترضاء التي تتبعها حكومة فلسطين وعطف موظفيها كدليلين على ان تصمم الحكومة البريطانية على تنفيذ تصريح بلفور ليس تصميما صادرا عن صميم القلب » .

حول فكرة ايجاد حل دائم

وقد خلصت اللجنة الملكية في تقريرها ومن خلال البحث عن حل دائم الى :

– رفض فكرة انهاء الانتداب البريطاني على فلسطين .

– استبعاد امكان بناء قومية مشتركة او ثنائية لان اندماج العرب واليهود معا امر مستحيل حدوثه .

– « ان الانتداب كان يعمل على تثبيت النزاع العربي اليهودي . ولو اتخذت الحكومة البريطانية سياسة اشد من السياسة التي كانت تسير عليها لتمكنت من كبح جماح هذا النزاع مدة من الزمن ولكنه لم يكن ليتسنى لها أن تقوى على ازالته » .

– ان فجوة هذا النزاع ستزداد اتساعاً مع الايام ، ذلك ان القوة المنفردة والتي تعمل احوال فلسطين الداخلية على خلقها ، تزداد نموا سنة بعد سنة .

– ان النزاع العربي اليهودي ، سياسي في صلبه وان كان العرب يتخوفون سيطرة اليهود الاقتصادية ، والمفروض ان الانتداب سينتهي أجله عاجلا أم آجلا ، اما العرب فيتعجلون حلول هذا اليوم ، في حين ان اليهود يعملون على تأخيره والاسباب ظاهرة في الحالتين .

– ان الموقف في رداءته الان سيزداد سوءا فيما بعد ، لاسباب داخلية وخارجية ، وان النزاع سيبقى مستمرا وان هوة الخلاف بين العرب واليهود ستظل آخذة في الاتساع .

– ان حكومة فلسطين هي نوع من الحكومات القائمة فيمستعمرات التاج وهي غير ملائمة في الاحوال الاعتيادية لحكم العرب المثقفين واليهود الديمقراطيين .

– ليس في مقدور حكومة فلسطين أن تتطور مع الزمن الى شكل من اشكال الحكم الذاتي كما وقع في البلدان الاخرى ، ذلك انه ليس في الامكان ايجاد شكل من اشكال هذا الحكم من شأنه أن يضمن العدالة لكل من العرب واليهود او يرضى كل منهما بالاشتراك فيه .

– ان تأسيس مجلس تشريعي او مجلس استشاري موسع يتعاون فيه الشعبان امر لا يمكن تحقيقه ، ثم انه ليس من الممكن ايجاد وسائل اخرى للتشاور والاشتراك في العمل مع كل من ممثلي الشعبين .

– ان التعاون اليهودي امر يتطلبه صك الانتداب وانه حاصل بالفعل ، غير ان التعاون العربي على اية صورة من الصور منظمة ، أو مستمرة ، وهو امر لا يمكن نيله .

– وعليه ستبقى الحكومة غير تمثيلية وعاجزة عن ازالة الظلامات المتضاربة التي يشكو منها هذان الشعبان المستاءان المجردان منالمسؤولية ولن يكون في وسعها الاعتماد على شعور غريزي بالولاء للتاج البريطاني.

– هذا ورفض تقرير اللجنة ، سياسة القمع البريطانية في محاولة ايجاد اي حل ، ذلك ان تلك السياسة بدلا من ان تخفف من حدةالخصومة الكائنة بين العرب واليهود فهي ستزيدها استعارا .

الالتزام المزدوج في السياسة البريطانية :

– اكدت اللجنة ثبوت عدم امكان التوفيق بين هذه الالتزامات وقالت : « ما دامت فلسطين على ما هي عليه فليس في وسعنا ان نجيب طلب العرب بالحكم الذاتي وان نضمن في الوقت ذاته انشاء الوطن القومي

اليهودي ، لكن لو اخذ كل التزام من الالتزامين على حدة لوجد انه يتفق مع ميول بريطانيا ومصالحها » .

حكم فلسطين :

– ورفضت اللجنة ان يحكم فلسطين أي منالعرب أو اليهود وقالت:

« اننا لا نعتقد ان هنالك سياسيا منصفا يمكنه ان يفترض الان ، وقد امسى الامل بتآلف الشعبين بعيد التحقيق ، ان من واجب بريطانيا ان تسلم الاربعمائة الف يهودي الذين سهلت دخول معظمهم الى فلسطين بموافقة عصبة الامم الى الحكم العربي ، أو ان تسلم مليونا من العربالى الحكم اليهودي ان اصبح اليهود اكثرية السكان في المستقبل . غير انه لم يكن في مقدور أي من هذين الشعبين ان يتولى حكم فلسطين كلها بانصاف . فاننا لا نرى سببا يمنع كل شعب منهما من حكم قسم منها اذا كان ذلك قابلا للتطبيق .

مشروع اللجنة

يتضح من الفقرة السابقة الاتجاه نحو التقسيم ، فاللجنة اذن تدعو اليه وترى انه مجال توطيد السلام . ويقول التقرير : « ان التقسيم يفسح على الامل بأن ثمة مجال لتوطيد السلام في النهاية ، الامر الذي لا نرى انه يتوفر في أي مشروع آخر .

اما (نظام المقاطعات) فهو مرفوض لانه خال من الميزة العظمى التي يحتويها مشروع التقسيم ألا وهي امكان الوصول الى السلم النهائي » .

ويقرر مشروع اللجنة الملكية :

أ) القسم الاول : دولة عربية تضم الى شرق الاردن .

ب) القسم الثاني : دولة يهودية وتشتمل على منطقة الشاطىء والسهول الخصبة .

ج) القسم الثالث : (الاماكن المقدسة) وتبقى تحت الانتداب البريطاني الا اذا رغبت في انهائه كل من عصبة الامم والولايات المتحدة ، ويشمل هذا القسم الاماكن المقدسة فيفلسطين ويمتد من شمال القدس حتى جنوب بيتلحم ويضم الناصرة وشواطىء بحيرة طبريا على ان يجري تامين الاتصال له بالبحر بواسطة ممر يمتد من القدس الى يافا شاملا مدينتي اللد والرملة .

ولا يسري على هذا القسم الثالث وعد بلفور بتحقيق الوطن القومي لليهود .

ثانيا – انهاء اجل الانتداب على فلسطين واستبداله بنظام معاهدات مع الدولتين (العربية واليهودية) .

ثالثا – تلحق بالمعاهدات مواثيق عسكرية تتعلق باقامة قوى بحرية وبرية وجوية ، وبصيانة الموانىء والطرق والسكك الحديدية ووجوه استعمالها .

رابعا – تتعهد الدولة المنتدبة بتأييد الطلب الذي تتقدم به حكومتا

الدولتين العربية واليهودية للانضمام الى عصبة الامم بموجب المادة الاولى من ميثاق العصبة .

حول مسالة تبادل الاراضي

طالبت اللجنة بوجوب ان تنص المعاهدتان المقترح عقدهما مع الحكومة البريطانية على انه اذا اراد احد العرب ، ممن يملكون ارضا في الدولة اليهودية ، او احد اليهود ممن يملكون ارضا في الدولة العربية ، ان يبيع ارضه وما فيها من الاشجار والمحصولات فتكون حكومة الدولة المختصة ملزمة بشراء تلك الاراضي والاشجار والمحصولات . وقد تضمن تقرير اللجنة ، ان (٢٢٥) الفا من العرب يقيمون في المنطقة المخصصة للدولة اليهودية ، بينما يقيم (١٢٥) الفا من اليهود في القدس وحيفا مقابل (٨٥) الفا من العرب ، واعتبرت اللجنة ان هذه المشكلة هي من اعظم العقبات التي تقف في سبيل تنفيذ مشروع التقسيم تنفيذا مقرونا بالسهولة والنجاح . وانه اذا اريد ان تكون هذه التسوية نهائية لا شائبة فيها وان تواجه هذه المشكلة بجراة وان تعالج بحزم .

فوائد العرب ...

في راي اللجنة ان (التقسيم) يعود على العرب بفوائد كثيرة ، اذ بمقتضاه :

١ – ينالون استقلالهم القومي ، ويصبح في وسعهم ان يتعاونوا على قدم المساواة مع عرب البلاد المجاورة لتحقيق وحدة العرب ورقيهم .

٢ – يزول نهائيا ما يساورهم من خوف (اكتساح) اليهود لهم واحتمال خضوعهم في النهاية لحكم اليهود .

٣ – ان حصر الوطن القومي اليهودي حصرا نهائيا ضمن حدود معينة ووضع انتداب جديد لحماية الاراضي المقدسة بضمانة من عصبة الامم ، سيزيلان جميع ما يساور البعض من قلق وخوف من ان تصبح الاماكن المقدسة يوما من الايام تحت سيطرة اليهود .

٤ – وفي مقابل ما يخسره العرب من البلاد التي يعتبرونها بلادهم تتلقى الدولة العربية اعانة مالية من الدولة اليهودية ، وتنال ايضا بسبب تأخر احوال شرق الاردن هبة قدرها (٢) مليون جنيه من الخزينة البريطانية ، واذا تيسر الوصول الى وضع اتفاق لتبادل الاراضي والسكان اعطيت الدولة العربية هبة اخرى تستعين بها على تحويل ما يستطاع تحويله من الاراضي غير القابلة للزراعة الى اراضي منتجة يستفيد منها الزراع والدولة على السواء .

وفوائد اليهود ...

وفي المقابل ... نرى اللجنة الملكية ان مشروع التقسيم الذي تقترحه يعود بالفائدة كذلك على الجانب اليهودي ، ذلك :

١ – ان التقسيم يضمن انشاء الوطن القومي اليهودي وينقذه من احتمال خضوعه في المستقبل لحكم العرب .

٢ – ويمكن اليهود من اعتبار الوطن القومي وطنهم الخاص باوسع معنى ، ويمكن من تحويل الوطن القومي الى دولة يهودية ، ويصبح في وسع رعايا هذه الدولة ان يدخلوا من اليهود العدد الذي يعتقدون هم انفسهم بامكان استيعابه ، وبذلك يحققون هدف الصهيونية الرئيسي وهو وجود امة يهودية متمكنة في فلسطين تمنح رعاياها نفس الوضع الذي تمنحه سائر الامم في العالم لرعاياها ، وبذلك يتخلصون في النهاية من ان يعيشوا عيشة الاقلية .

آراء حول مشروع اللجنة

يقول جورج انطونيوس : « المشروع خطط على نحو يسمح لبريطانيا العظمى ان تحتفظ بمركزها الاستراتيجي والاقتصادي ، ويمكن الصهيونيين من ان يصبحوا مطلقي السيادة في غرب فلسطين وشمالها، وان يحقق الفريقان هذا كله على حساب العرب » .

– ويقول موسى العلمي : « يهدف المشروع الى الجمع بين تحقيق عهود بريطانيا المتضاربة في مراسلات حسين – مكماهون ١٩١٥ للعرب وفي وعد بلفور ١٩١٧ لليهود » .

– وفي عددها الصادر في ١٠ تموز ١٩٣٧ قالت « المقطم » التي كانت تصدر في القاهرة : « ان مشروع التقسيم لم يرتجل وانما حملته اللجنة من لندن حينما جاءت ويؤيد ذلك ان البروفيسور كوبلاند ، احد اعضائها ، شغل طوال اقامة اللجنة في فلسطين بدرس المشروع وجمع المعلومات عنه ، ولم يحجم عن مفاتحة بعض الذين اتصل بهم من العرب واستشارتهم بشأنه وفيما يكون له من الوقع في نفوسهم » .

– وفي رسالة بعث بها عوني عبد الهادي الى مصطفى النحاس زعيم الوفد ورئيس الحكومة المصرية مؤرخة في ١٩ تموز ١٩٣٧ يقول عوني فيها:

« ... انتم في بعد نظركم وسمو رايكم وشدة غيرتكم ، لستم بحاجة الى تذكير مذكر ، بما يهدد الاقطار العربية والديار الاسلامية من تنفيذ المقترحات التي جاءت بها اللجنة الملكية لو في استمرار الخطة المتبعة حتى الان في ربوع فلسطين المباركة ، وما ينشأ عن ذلك من اخطار اذا كانت تصيب الشام في صميمها فانه قد لا يسلم غيرها من عواقبها وغوائلها وذلك فضلا عن التضامن الوثيق الذي يجب ان يسود بين دول هذا الشرق العربي لاجتلاب الرغائب اليه ودفع المكاره عنه والاخطار القريبة والبعيدة .. » .

ويخبره انه قد أوفد (بشير السعداوي) كي يحادثه بهذا الامر الخطير والذي يرجو ان تكون مصر في المكان الذي هي اهله ، فتأخذ بقيادة البلاد العربية لانتهاج خطة مشتركة يكون من شأنها انقاذ الديار الفلسطينية وتوجيه قضيتها في احسن وجهة تعين على ادراك تسوية

عادلة وتضمن امان البلاد المجاورة » (٤) .

موقف اللجنة العربية العليا

في ٨ تموز ١٩٣٧ أصدرت اللجنة العربية العليا بيانا الى الشعب العربي جاء فيه :

« .. لما كانت هذه البلاد (فلسطين) لا تخص عرب فلسطين فحسب بل العالمين العربي والاسلامي قاطبة . وكانت تسير في الازمات بارشاد وتعضيد اصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وامرائهم وزعماء الامم الاسلامية وهيئاتهم ، ولما كانت تلك السياسة التي توصي اللجنة الملكية بها تناقض مطاليب العرب وحقوقهم ، فاللجنة العربية ترى ، في هذا الموقف العصيب الذي تواجهه البلاد ان تبادر حالا بالاتصال بهم ، كما ترى من واجبها التشاور مع اصحاب الرأي من هيئات البلاد ورجالاتها في السياسة التي يقتضي السير عليها .

واللجنة العربية العليا ترجو من الشعب العربي الكريم المؤمن بحقه الثابت على مطالبه ان لا يؤخذ بالاغراء وزخرف القول وان يظل محافظا على عهده وميثاقه الوطني وان يحتفظ برباطة جأشه ورزانته وسكينته واثقا كل الثقة من الفوز في النهاية بحقه وغايته » .

كما وجهت اللجنة نداء الى ملوك العرب جاء فيه :

« ان الشعب العربي في فلسطين يرجو من جلالتكم العضد والارشاد في هذا الموقف التاريخي العصيب ويناشدكم بقداسة هذه البلاد والشهامة العربية والواجبات الدينية ان تعملوا على انقاذها من شرور الاستعمار والتهديد والتمزيق » .

موقف الدول العربية

١ ـ في العراق :

استنكر حكمت سليمان رئيس الوزراء العراقي مشروع اللجنة الملكية واعلن في برقيته الى اللجنة العربية العليا استعداد العراق لمناصرة القضية العربية للنهاية ، وسجل في مذكرة رسمية الى الحكومة البريطانية احتجاج العراق ، ودعا في تصريح صحفي قادة العرب الى الوقوف صفا واحدا في الدفاع عن فلسطين وصيانة عروبتها .

وخرجت المظاهرات الشعبية في جميع انحاء العراق مستنكرة التقسيم ومنددة بكل من يرضى به ، ورمته بالمروق من العروبة والدين، كما واذاع علماء العراق (من شيعة وسنة) نداءات بوجوب المحافظة على الاسلام والعروبة في فلسطين .

٢ ـ وفي مصر :

ابرق محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين الى

(٤) د. خيرية قاسمية ـ اوراق عوني عبد الهادي ص ٨٩

اللجنة العربية العليا مستنكرا مشروع التقسيم ، وعقد شباب الحزب الوطني اجتماعا استنكروا فيه المشروع واهابوا بالحكومة والشعب المصري الوقوف من قضية فلسطين موقف العراق حكومة وشعبا .

واجتمع مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد ورئيس الحكومة المصرية بالسفير البريطاني واعلن في حديث صحفي ان مصر لن تتأخر عن تأييد الشعب العربي الفلسطيني الشقيق .

وسجل كتاب وصحفيو مصر مقالات عديدة استنكروا فيها المشروع .

٣ ـ وفي سوريا :

قدم جميل مردم رئيس الوزراء السوري باسم حكومته مذكرة استنكر فيها التقسيم وتنفيذه وطالب بوجوب استقلال فلسطين وسيادتها العربية ، وقال في حديث صحفي نشر في حينه ، ان موقف سوريا لا يختلف عن بقية البلدان العربية وانها لا ترضى بالتقسيم ولا باخراج اي جزء مهما صغر من حظيرة العروبة ولن تتوانى عن القيام بما يجب للحيلولة دون المشروع وان على الشعب الفلسطيني ان لا ييأس ووراءه سبعون مليون عربي واربعة اضعافهم مسلمون .

٤ ـ وفي لبنان :

دعا المجلس الاسلامي القومي في بيروت الى اجتماع عام قرر فيه استنكار التقسيم ورفضه وتأييد اللجنة العربية العليا في موقفها .

كما كتبت الصحافة اللبنانية المقالات الشديدة اللهجة مستنكرة المشروع ، كما شاركت بعض المدن اللبنانية في الاضراب العام الذي اعلن في سوريا .

٥ ـ وفي السعودية :

ابرق الملك عبد العزيز آل سعود الى اللجنة العربية العليا يقول انه « لم يدخر ولن يدخر جهدا في مساعدة اهل فلسطين وحفظ حقوقهم » .

وادلى الامير سعود بتصريح في باريس استنكر فيه التقسيم وقال « ان انشاء دولة يهودية ضار بمصالح العرب جميعهم » وجاء في برقية علماء نجد الى الملك عبد العزيز :

« ان جعل ولاية لليهود في بلاد الاسلام امر باطل ومحرم لانه يعود على الاسلام واهله والحرمين الشريفين والبلاد المقدسة باكبر الخطر واعظم الضرر ، وكل من لديه غيرة دينية وحمية وطنية عربية يأنف من ذلك ويأباه وطلبوا من الملك باعتباره امام المسلمين ان يقوم بصد هذا الخطر وهم بصفتهم علماء الشريعة لا يجيزون التقسيم ولا يقرونه » .

٦ ـ وفي الاردن :

كان الامير عبد الله قد بعث الى اللجنة الملكية (لورد بيل) قبل ان تعلن تقريرها في ١٠ كانون الثاني ١٩٣٧ بمذكرة جاء فيها : (٥)

« ان اليهود يحتجون بتصريح بلفور وان لهم بمقتضاه وطنا قوميا في فلسطين ، وقد كان ذلك يجوز شرعا وعقلا لو كانت فلسطين قفرا بلقعا خاليا من الناس . ولكن فلسطين كانت ماهولة يوم صدر هذا التصريح ولها سكانها الاصليون ، فبأي حق تستبد امة بحق وطن اخر فتعطيه لاخرين واهله احياء يرزقون ؟ ان بلفور لم يجعل لتصريحه حدا البتة ، بل جعله طليقا من كل مدة ينتهي اليها ، وكأنه يريد ان يبقى الى ان تقوم الساعة ، او حتى لا يبقى عربي واحد في فلسطين كما يقول اليهود ، ويتم لهم طرد العرب من وطنهم وانشاء مملكة يهودية على انقاضه ، وذلك بفضل بلفور الذي تصدق من مال غيره وعلى غير علم منه او راي له في الموضوع » .

ويذكر ـ بالمناسبة ـ ان الحكومة الاردنية ، وجدت نفسها مدفوعة، الى اصدار بيان رسمي ، تنفي فيه ان تكون قد ابدت رايا في المشروع بطلب من اي جهة رسمية او . . ان تكون قد ايدت المشروع .

كان ذلك في ٢٤ تموز ١٩٣٧ ، ردا على تصريح لوزير المستعمرات البريطاني امام مجلس العموم ، ورد فيه قوله : « كثيرا من العرب ـ بما فيهم حكومة شرق الاردن ـ يؤيدون المشروع ! »

وفي عمان ايضا استنكر الحزب الوطني الاردني المشروع وتراجع عن تأييده له ! وكان الحزب قبل ذلك قد اعلن موافقته على المشروع وتأييده له حيث راى ـ على حد تعبيره ـ يحمي قسما من البلاد ويصونه من التهديد الصهيوني ، ويجعله قسما من الوحدة العربية .

وقد نفى (مريود التل) مستشار الملك حسين الاقتصادي (٦) « ان يكون الحزب الوطني الاردني والذي كان بزعامة حسين الطراونة وسكرتيرية والده (مصطفى وهبي التل) قد اعلن عن تأييده للمشروع ، وان الكراس الوحيد الذي طبعه الحزب ونشره كان يعارض ويستنكر مشروع التقسيم » .

وقد اذاعت (لجنة الدفاع عن فلسطين) في عمان بيانا حملت فيه على الاستعمار واساليبه وعلى التقسيم واخطار واضراره ودعت الى وجوب (مكافحة الصهيونية واعتبار كل شخص او هيئة او دولة او حكومة تقبل بالتقسيم او تحبذه عدوا للامة العربية) .

٧ ـ وفي اليمن :

ابرق الامام يحيى الى اللجنة العربية العليا يستنكر التقسيم ويطلب من اللجنة الثبات والمثابرة .

٨ ـ وفي المغرب العربي :

تلقت اللجنة العربية ـ من المغرب العربي ـ العديد من برقيات

(٥) المصدر السابق ص ٧٦ .

(٦) مقابلة مع مريود التل (عمان) تشرين الثاني ـ اكتوبر ـ ١٩٧٢ .

الاستنكار والاحتجاج من قادة وزعماء والهيئات الاسلامية فيه .

موقف اسلامي

وفي الهند عقد المسلمون اجتماعات عديدة واصدروا بيانات تضمنت في مجملها (ان التقسيم مؤامرة بريطانية للسيطرة على فلسطين والاماكن المقدسة وتهويدها) وناب عن المسلمين وفد نقل الى الحاكم العام في الهند مشاعر المسلمين الغاضبة والساخطة على السياسة البريطانية في فلسطين .

موقف الحركة الصهيونية من المشروع (٧)

لم يرفض ـ المؤتمر الصهيوني العشرون المنعقد في بازل في سويسرا في الفترة ما بين ٣ و ١٧ آب ١٩٣٧ ـ فكرة التقسيم ولكنه رفض اعتبار اللجنة الملكية لفلسطين ان الانتداب قد ظهر انه غير قابل للتطبيق ، وطالب اللجنة التنفيذية للحركة الصهيونية بمقاومة اي هضم لحقوق الشعب اليهودي المضمونة بوعد بلفور والانتداب ضمانا دوليا وجاء في مقررات المؤتمر ان (مشروع التقسيم الذي تقدمت به اللجنة الملكية غير مقبول ولكن للجنة التنفيذية صلاحية الدخول في المفاوضات للتحقق من الشروط التي تعرضها الحكومة البريطانية لانشاء الدولة اليهودية المقترحة !)

واعترف الدكتور حاييم وايزمن بأن مشروع التقسيم عرض عليه في جلسة سرية في ٨ كانون الثاني ١٩٣٧ ، وان البروفيسور كوبلاند عضو اللجنة ومخطط سياستها عرض عليه تقسيم فلسطين الى دولتين يهودية على الساحل وعربية تضم الى شرق الاردن وانه (وايزمن) طلب مهلة من الوقت للتفكير وبحث المشروع المقترح مع سكرتيره الخاص (حزقيال زخروف) ثم التقى (وايزمن) مرة اخرى في اجتماع سري مع كوبلاند في مستوطنة « نهلال » في الجليل وكان كوبلاند مقتنعا بفكرة التقسيم نتيجة لهذا اللقاء وصرح وايزمن في خطابه امام مزارعي نهلال بعد انتهاء الاجتماع (اليوم وضعنا اسس الدولة اليهودية) .

ويقول عزت دروزه في رسالة بعث بها من القدس في ٢٣ آب ١٩٣٧ الى عوني عبد الهادي في جنيف : « ان اليهود قد طاروا فرحا باقتراحات اللجنة الملكية التي حققت لهم ما يظنونه خيالا بعيدا وهذا الفرح غطى على عيونهم المخاطر والصعوبات الهائلة التي تنتظرهم في فلسطين و في بلاد العرب والاسلام . . . » (٨)

الحكومة البريطانية والمشروع

سعت الحكومة البريطانية للحصول على موافقة عصبة الامم على مشروع اللجنة الملكية لتقسيم فلسطين لتكون طليقة الحركة في تنفيذ سياستها المتحالفة مع الصهيونية لتحقيق الوطن القومي اليهودي .

(٧) د. كامل محمود خله ـ فلسطين والانتداب البريطاني ص ٤٤٥ .

ففي ٦ تموز ١٩٣٧ بعثت الحكومة البريطانية الى سكرتير عصبة الامم بطلب بحث تقرير اللجنة الملكية وبيان السياسة البريطانية في لجنة الانتدابات الدائمة ، لتتمكن هذه العصبة من تقديم توصياتها الى مجلس عصبة الامم في اجتماعه في ايلول ١٩٣٧ الذي ينتظر ان يخول الحكومة البريطانية سلطة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ مشروع التقسيم !

عصبة الامم والمشروع

قال (اورمسبي غور) وزير المستعمرات البريطاني في ٣٠ تموز ١٩٣٧ امام لجنة الانتدابات الدائمة : « ان مشروع اللجنة الملكية والخريطة التي قدمتها انما وضعت كورقة عمل امام اي حل ممكن ! » واعلن « انطوني ايدن » وزير الخارجية البريطاني امام مجلس عصبة الامم ان حكومته قبلت بتقرير اللجنة الملكية بشأن التقسيم وترغب مواصلة بحث ودراسة مشروع التقسيم .

ونشرت صحيفة (الفازيت) السويسرية في ٢١ آب ١٩٣٧ تصريحا لعوني عبد الهادي بوصفه عضو اللجنة العربية التي تكونت منه ومن جمال الحسيني وعادل ارسلان جاء في تصريحه قوله : « .. لن نتنازل مطلقا برضانا عن حيفا وطبريا ، وليس ذلك لاسباب اقتصادية ، بل لان القضية قضية شرف . » (٩) ولكن لجنة الانتدابات الدائمة اصدرت توصية الى مجلس عصبة الامم بعد مناقشات استمرت ٤ اسابيع من اواخر تموز الى اوائل آب ١٩٣٧ وافقت فيه على طلب الحكومة البريطانية بتأييد المشروع .

وفي ١٦ ايلول ١٩٣٧ وافق مجلس عصبة الامم على « ان تقوم الحكومة البريطانية بدراسة مشروع التقسيم ، وتتولى التدابير التي يتطلبها الموقف وعلى ان يبقى صك الانتداب معمولا به الى ان يتقرر خلاف ذلك .

وهكذا تجاوزت صلاحيات الحكومة البريطانية تنفيذ مشروع اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين الى التقسيم بالشكل الذي تراه .

وقد سجل احد اصدقاء عوني عبد الهادي في رسالة بعث بها من القدس في ١٩٣٧/٨/٣١ الى جنيف خيبة الامل من قرار عصبة الامم بقوله : « جاء مخالفا لظنوننا وآمالنا وضربة قاضية على العدل والانصاف وافهمنا بصورة لا تقبل التأويل ان هذه الكلمات اي العدل والانصاف والانسانية جميعها الفاظ لا مدلول لها في العالم وان الامم التي تريد ان تتخذ لها (موقعا) تحت الشمس يجب ان تعمل وتعمل حتى تعول على قوتها وكفاءتها ، اما غير ذلك .. اما استجداء العطف واستجداء الاكف فهذه عاقبة وبئس العاقبة . » (١٠)

(٨) د. خيرية قاسمية – اوراق عوني عبد الهادي ص ٨٧ .
(٩) المصدر السابق ص ٩٠ . (١٠) المصدر السابق ص ٩٠ .

ب – مشروع لجنة وودهيد – ١٩٣٨

في ٩ شباط ١٩٣٨ ، اعلن وزير المستعمرات البريطاني في بيان رسمي ان الحكومة البريطانية توصلت الى نتيجة مؤداها ان مشروعا يقوم على الخطوط العامة التي أوصت بها لجنة فلسطين الملكية (لجنة اللورد بيل) يمثل احسن حل لمأساة تلك البلاد . ولا زالت الحكومة مقيدة بهذه السياسة وهي في سبيل تعيين لجنة فنية لتقوم بوضع مشروع محدد .

وفي ٢٨ شباط ١٩٣٨ اعلن (اورمسبي غور) وزير المستعمرات اسماء اللجنة الفنية وهم :

- السيرجون وودهيد – رئيسا
- السيد اليسون راسل – عضوا
- المستر ووترفيلد – عضوا
- المستر لوك – سكرتيرا

وفي ٣٠ آذار اعلن عن ضم المستر توماس ريد عضوا رابعا في اللجنة .

وصلت اللجنة الفنية فلسطين في أوائل صيف عام ١٩٣٨ ، واعلنت في بلاغ نشرته في القدس في ٢٧ نيسان ١٩٣٨ استعدادها لسماع بيانات من يريد ان يدلي بشهادته ، وقالت « ان الاشخاص الذين يودون الحضور امامنا يملكون مطلق الحرية في اداء شهاداتهم بصورة علنية » وعقدت (٥٥) جلسة لسماع الشهادات . منها اثنتان علنيتان . وبقية الجلسات كانت سرية .

وكان مفهوما ان اليهود المتطرفين طالبوا بدولة تشمل فلسطين وشرق الاردن معا . اما وايزمن فطالب بتوسيع مساحة « الدولة اليهودية » بحيث تشمل صحراء النقب وسهول بيسان والاحياء اليهودية في مدينة القدس ...

ولم يدل احد من القادة العرب بافادته الشخصية امام اللجنة ، ذلك ان اللجنة العربية العليا اصدرت في منتصف شهر آذار ١٩٣٨ بيانا قالت فيه « بما ان هذه اللجنة الفنية هي لجنة تقسيم . وبما ان مفاوضاتها لا تكون الا لقبول فكرة التقسيم . الفكرة التي لا يمكن ان يقبلها اي عربي ، فمن اجل ذلك ، ترى اللجنة العربية العليا ، ان عمل اللجنة الفنية المذكورة مضر بالوطن العربي والحياة العربية ، وهي لهذا تقرر مقاطعتها وعدم الاتصال بها . وتدعو كل عربي في فلسطين وخارجها الى ذلك » (١)

(١) د. كامل محمود خله – فلسطين والانتداب البريطاني ص ٤٦٥ .

ــ ولقد كان للبيان صداه في المدن العربية التي زارتها اللجنة .

ــ اما حزب الدفاع فقد بعث بمذكرة الى اللجنة في ٩ أيار ١٩٣٨ فند فيها فكرة التقسيم واكد بأن الحل الوحيد هو انشاء دولة واحدة مرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا ويحتفظ اليهود فيها بنسبتهم الحاضرة ويتمتعون بحقوقهم الدستورية كاملة .

وكان للامير عبد الله وجهة نظر اخرى صاغها في مشروع قدمه للجنة ، وسيأتي عرضه فيما بعد .

وبقيت اللجنة نحو ثلاثة اشهر في فلسطين وبعض مناطق شرق الاردن وعادت الى لندن في ٣ آب١٩٣٨ حيث واصلتسماع شهود آخرين وفي ١٥ آب ١٩٣٨ وضعت تقريرها الذي نشر مشفوعا ببيان سياسي رسمي للحكومة البريطانية في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٨ .

ــ وفيما يلي جوانب من نصوص التقرير :

ــ ان تخطيط حدود الدولتين العربية واليهودية حسب مشروع اللجنة الملكية (وقد اطلقت عليه مشروع أ) لا يراعي توزيع السكان والاعتبارات العسكرية والاقتصادية .

ــ تعديل مشروع اللجنة الملكية (أ) الى (مشروع ب) ثم تعديل التعديل الى (مشروع جـ) .

ــ ان مسألة كون التقسيم قابلا للتطبيق تنطوي على اعتبارات عملية وسياسية ، والاعتبارات العملية تتعلق بصورة خاصة بالمالية والاقتصاد ، والصعوبات الادارية كبيرة ، اذا توفرت الارادة لايجاد حل. فلا يمكن ان يقال انها لا تذلل . غير ان الصعوبات المالية والاقتصادية من نوع لا نستطيع معه ان نجد ضمن نطاق اختصاصنا حلا ممكنا لتذليلها .

ــ بدلا من ان نقر بعجزنا من استنباط اي مشروع عملي ، اقترحنا شكلا معدلا للتقسيم على وجه يبدو لنا ــ على الرغم من حرمانه الدولتين العربية واليهودية من الاستقلال في ادارة شؤونهما المالية ــ انه يصلح ــ بعد مراعاة التحفظات ــ ان يكون اساسا للتسوية ، اذا كانت حكومة جلالته مستعدة لتحمل ما ينطوي عليه من التبعة المالية الكبرى » ★

عدول التقسيم !

وجاء في البيان السياسي البريطاني المرفق بالتقرير عدول الحكومة البريطانية عن فكرة التقسيم وانها عازمة على « توجيه الدعوة في الحال الى ممثلين عن عرب فلسطين والدول المجاورة من جهة ، وعن الوكالة اليهودية من الجهة الاخرى ، للتداول معهم في اقرب فرصة ممكنة في مدينة لندن ، حول السياسة المقبلة ، بما في ذلك مسألة الهجرة الى فلسطين .

وقالت الحكومة البريطانية انه « اذا لم تسفر مباحثات لندن عن

★ المصدر السابق .

الوصول الى اتفاق خلال مدة معقولة من الزمن، فان حكومة جلالتهستتخذ قرارها الخاص على ضوء درسها (للمعضلة) ومباحثات لندن ، ثم تعلن السياسة التي تنوي اتباعها » (٢)

الرد العربي :

يمكن معرفة الموقف العربي من خلال ما ورد في بيان اللجنة العربية العليا في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٨ ، الذي تضمن : « ان اخذ الحكومة البريطانية بخطة المفاوضة ، واقتناعها بأن قضية فلسطين يجب ان تحل سياسيا لا حربيا ، واشتراك الاقطار العربية في المفاوضة ، لحل قضيته التي طال عليها الامد ، ويعتبر اقرارا بالحقيقة الثابتة وهي ان قضية فلسطين قضية عربية عامة . » (٣)

الراي المقابل :

ويستدل على رأي الجانب اليهودي مما أوردته جريدة (حقيقة الامر) اليهودية من القول : « اننا لسنا من البساطة والسذاجة الى درجة نجهل معها المصاعب والعقبات الجمة التي تعترض عقد مؤتمر كهذا ، غير اننا نعتقد بوجوب انتهاز كل فرصة سانحة لاجراء بحثمشترك متبادل على اساس دعائم حسن النية والرغبة في التفاهم فيما اذا كانت توجد طريقة عملية لازالة التنافر المصطنع بين الامتين الشقيقتين في فلسطين .

اشتراك الولايات المتحدة :

كما اعرب بعض قادة الحركة الصهيونية عن رغبتهم في اشتراك الولايات المتحدة في المؤتمر بصورة فعالة .

وبعد ..

لقد « تخلت بريطانيا عن مشروع التقسيم » (٤) . ويعيد بعض المراقبين ذلك ، لاسباب كثيرة ، في مقدمتها : « نظرية المصالح » !! فلقد ظهر تبدل كبير في الوضع الدولي ، فكان مؤتمر ميونيخ (٢٩ ايلول ١٩٣٨) بين هتلر وموسوليني وتشمبرلن (رئيس الحكومة البريطانية) ودلاديه (رئيس الحكومة الفرنسية) وتم فيه التوصل الى معادلات وتعهدات بين المجتمعين للمشاركة في (ضمان دولي) ! ووجدت بريطانيا نفسها طليقة من قيود كثيرة (معاهدة فرساي) ودفعت بقوات اضافية الى فلسطين ، والتي تمكنت من تغيير الصورة السياسية ، ورد الثوار الفلسطينيين الى مواقع الدفاع ، واخذت في مخاطبتهم من مركز قوة !! فدعت الى مؤتمر يعقد في لندن ويحضره ممثلون عن الحركتين (العربية والصهيونية) وتضع بريطانيا فيه (قرارها) بتسوية الصراع ! و (خطتها) لتعايش الحركتين !

(٢) المصدر السابق ص ٤٦٧ .
(٣) المصدر السابق ص ٤٦٧
(٤) المصدر السابق ص ٤٦٩

د) لجنة التحقيق الانجلو ـ اميركية ١٩٤٦

في ١٩٤٦/١/٢٩ اعلنت بريطانيا ، ان باب الهجرة سيظل مفتوحا بعد انتهاء المدة التي حددها الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ ، وان لجنة بريطانية ـ امريكية ستكلف في التحقيق في جذور وحلول للمسألة الفلسطينية !

لقد بدأت اللجنة الانجلو ـ اميركية مهمتها (برياسة اللورد موريسون) نتيجة لتدخل الولايات المتحدة واستجابة الرئيس ترومان للحركة الصهيونية لالغاء الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ تمهيدا لاستيلاء الحركة الصهيونية على فلسطين .

طالب حزب الكتلة الوطنية وعصبة التحرر الوطني بمقاطعة اللجنة لانها ستلغي الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ وستدفع بثقل الولايات المتحدة الامريكية الى جانب الحركة الصهيونية في ميدان فلسطين ، لكن اللجنة العربية العليا ، قررت الاستجابة لنصح بعض الدول العربية في التقدم بشهادتها الى اللجنة .

مذكرة اللجنة العربية الى لجنة التحقيق :

تلى جمال الحسيني على اللجنة مذكرة اللجنة العربية العليا والتي جاء فيها (١) :

ـ « ان واجبنا نحو بلادنا يحتم علينا ان نعلن عدم اعترافنا بأن للجنتكم الحق في بحث أو تحقيق قضية فلسطين الحقة ، ولا في تقرير مصيرها » .

ـ « ان قضية العرب ، قضية حق وعدل مبنيان على حق الشعب العربي في البقاء في بلاده ، وضمان كيانه الوطني ، وقضيتنا العربية لا علاقة لها باللاسامية » .

ـ اسباب تذمر العرب من السياسة البريطانية في فلسطين :

١ ـ « انكار استقلالهم الذي وعدوا به مرارا اثناء الحرب ، ووضع فلسطين بعد انقطاعها عن سائر العالم العربي ، تحت حكم مباشر بيروقراطي يسود فيه النفوذ الصهيوني الخ » .

(١) ناجي علوش ـ المقاومة العربية في فلسطين ص ١٥٢ .

٢ ـ « ادخال عدد كبير من المهاجرين ، وعدم الاكتراث بتأثير هذه الهجرة على عادات العرب وحقوقهم في التجارة والمهن الحرة وسائر الاعمال ، واعطاء اليهود جميع التسهيلات للحصول على موارد البلاد الاقتصادية ومرافقها الحيوية ، مما ادى الى حرمان العرب منها » .

٣ ـ « استمرار بيع الاراضي الى اليهود ، رغم الاعتراف بأن ما يملكه العرب لا يتجاوز الحد الادنى الذي يحتاج اليه العرب الخ » .

ـ مطالب عرب فلسطين تتلخص في (٢) :

١ ـ الاعتراف بحق العرب في استقلال بلادهم التام .

٢ ـ العدول عن انشاء الوطن القومي اليهودي .

٣ ـ الغاء الانتداب واعلان فلسطين دولة عربية مستقلة .

٤ ـ وقف كل هجرة يهودية وبيوع الاراضي .

شهادة عوني عبد الهادي : (٣)

وجه حديثه الى الحركة الصهيونية قائلا : « لا تغتروا بمساعدة الانكليز والامريكان ، فلكل مساعدة حد ، وهم لا يقبلون ابادة عرب فلسطين ، ولا يضحون بمصالحهم في البلاد العربية والاسلامية لاجل خاطركم » . ودافع عن فيصل الاول امام اللجنة . وقال حول اتفاقية (فيصل ـ وايزمن) : « لعب لورنس مع فيصل دورا مشينا يوم انخدعه بتوقيع الاتفاقية المعروفة ب (اتفاقية فيصل ـ وايزمن) والموقعة في الاصل في (٣) يناير . والحقيقة كتبت هذه الاتفاقية بعد هذا التاريخ بدليل ان تاريخ الشرط الذي كتبه فيصل في الفراغ الذي يقع مباشرة بعد البند الاخير من الاتفاقية يقع في (٤) كانون الاول (يناير) » . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى قول فيصل لهم (اعضاء وفده) : « اني لم اوقع هذه الاتفاقية قبل ان اشترطت خطيا موافقتي عليها في حال موافقة الحكومة البريطانية على المذكرة التي سبق ان قدمتها الى وزارة الخارجية في (٤) الشهر والتي تحتوي على طلب استقلال البلاد العربية في آسيا اعتبارا من الخط الممتد شمالي الاسكندرون ـ ديار بكر حتى سواحل المحيط الهندي جنوبا ، وفلسطين كما تعلمون تدخل في هذه الحدود ، واكدت في هذه الاتفاقية قبل توقيعها بخط يدي اني غير مسؤول عن تنفيذ ما ورد في هذه الاتفاقية فيما اذا عدل في هذه المذكرة اي شيء ورد فيها » .

(٢) جميل الشقيري ـ مجموعة الشهادات والمذكرات المقدمة الى لجنة التحقيق الانجلو ـ امريكية المشتركة ، حول قضية فلسطين ـ طبعة اولى ١٩٤٦ ص ٦٣ ـ ٧٤

(٣) د. خيرية قاسمية ـ المصدر السابق ص ٢٣ ـ ٢٤ .

شهادة سامي طه (رئيس جمعية العمال العربية) : (٤)

« لقد نشأت حركتنا النقابية في جو سياسي ، هدفه الوحيد مقاومة الاستعمار والصهيونية . ونحن كنقابيين ليس لنا في الماضي ، ولا في الحاضر ، هدف سياسي غير مقاومة الاستعمار والصهيونية ، ولذلك استمر العمال كأفراد يناضلون مع امتهم سياسيا ، وكجماعة يناضلون اقتصاديا لرفع مستواهم ... ان الاستعمار السياسي والاقتصادي لاي بلد ، والتنافس على ذلك الاستعمار كان دائما سبب الاضطرابات في العالم . لذلك فقد اصبح ضروريا القضاء على الاستعمار بجميع اشكاله والوانه لاقرار السلم العالمي .. اما عن الحركة الصهيونية .. فهي حركة راسمالية رجعية ، لذلك فنحن نناضل ضدها .. » .

شهادات اليهود

استمعت اللجنة في فلسطين ، الى هيئات وشخصيات يهودية مختلفة ، كرروا على مسامعها ما ادعوانه روابطهم في فلسطين .. وكوارثهم .. وحقهم المعترف به دوليا .. وخدماتهم للعالم .. وطالبوا بانشاء الدولة اليهودية وبتهجير المئة الف مشرد ! الموجودين في المعسكرات حالا وبرفع كل قيد عن الهجرة وشراء الاراضي . اما الدكتور ماغنس « فطالب بدولة مشتركة ، عربية يهودية ، تقوم على اساس متساو للعرب واليهود » (٥) .

تقرير اللجنة

في ٢٠ نيسان ١٩٤٦ نشرت لجنة التحقيق الانجلو – امريكية تقريرها الذي نص (٦) :

– ادخال مائة الف مهاجر يهودي جديد .
– الابقاء على الانتداب البريطاني حتى يكون ممكناً قيام دولة أودول
– رفع الحظر عن انتقال الاراضي الى اليهود .

صدى التقرير

استقبل الصهاينة التقرير بالاغتباط البالغ ولا سيما في الاوساط الحاكمة في الولايات المتحدة ، ونشطت الوكالة اليهودية لخدمة الهجرة اليهودية ، فتقدمت الى لجنة اللاجئين في هيئة الامم بطلب لتقديم المساعدات اللازمة لكل من يطلب الهجرة ، وتسهيل اسبابها ، ومنحها الصلاحيات التي تخولها التعاون معها في تنظيم عملية التهجير والتوطين !

(٤) ناجي علوش – المصدر السابق ص ١٥٤ .
(٥) عزت دروزه – القضية الفلسطينية جزء (٢) ص ٤٨ .
(٦) عبد الوهاب الكيالي – الموجز في تاريخ فلسطين الحديث ص ١٩١ .

اما العرب ، فقد عبروا عن استيائهم وغضبهم في مظاهرات واضطرابات واحتجاجات عمت اراضي الوطن العربي . وصدرت تصريحات قوية عن الزعماء العرب منها :

– قال الملك عبد الله (في خطابه الذي القاه يوم المناداة به ملكا في ٢٥ ايار ١٩٤٦) (٧) :

« اننا نعاهد الله على الجهاد المقدس دفاعا عن فلسطين العربية والعمل على ان تظل عربية » .

– الملك عبد العزيز : « كنت اظن ان انكلترا وامريكا تقدران حقوق العرب وصداقتهم تقديرا يحول دون هذه الخيانة والغدر » .

– عبد الرحمن عزام : « اننا اليوم نرسل الاحتجاج وغدا سنرسل الرصاص ضد من ينفذ هذا التقرير » .

– محمد علي جناح : « ان التقرير اشنع حنث وان المسلمين لن يسمحوا بتنفيذه » .

وفي ٢٨ ايار ١٩٤٦ عقد في انشاص (في مصر) مؤتمر للملوك والرؤساء العرب بدعوة من الملك فاروق لبحث المسألة الفلسطينية .. ومسائل عربية اخرى ، وحضر المؤتمر الملك عبد الله (الاردن) والامير عبد الاله (العراق) والامير سيف الاسلام عبد الله (اليمن) وشكري القوتلي (سوريا) وبشارة الخوري (لبنان) وترأسه الملك فاروق (مصر والسودان) . وجاء في بيانهم ان « فلسطين عربية ، يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها ، وانه ليس في امكان هذه الدول ان توافق بوجه من الوجوه على اي هجرة جديدة ويعتبرون ذلك نقضا صريحا للكتاب الابيض الذي ارتبط به الشرف البريطاني » (٨) .

ثم اجتمع مجلس الجامعة العربية في بلودان (في سوريا) في ٨ – ١٢ حزيران ١٩٤٦ للنظر في تقرير اللجنة الانجلو – امريكية وطالبوا بتجريد اليهود من السلاح والتفاوض مع الحكومة البريطانية لاجل انهاء الحالة الراهنة في فلسطين ورفض كل اشكال التقسيم .. كما أوصوا بتنظيم لجان للدفاع عن فلسطين في كل الدول العربية وتنظيم قيادة فلسطينية جديدة ..

(٧) عزت دروزه – المصدر السابق ص ٥١ .
(٨) المصدر السابق ص ٥٢ .

ثالثا - مشروع نيوكومب ١٩٣٨ - ١٩٤٠

ورد في رسالة بعث بها عادل ارسلان من جنيف الى عوني عبد الهادي في باريس في نهاية عام ١٩٣٨ « انه اجرى مراسلات مع (نيوكومب) لعقد اجتماع لنصرة القضية العربية في لندن ، وان عددا كبيرا من اصدقاء العرب هناك ، سيدعون الى هذا الاجتماع ، وفي مقدمة هؤلاء جفرلي ، ومسز ارسكين والدكتورة شطاره بالاضافة الى نيوكومب الذي يلح بضرورة وجود احد زعماء فلسطين في ذلك الاجتماع » (١) .

ان (نيوكومب) هذا ، الذي تشير اليه الرسالة ، عضو في مجلس العموم البريطاني وزميل للكولونيل السابق لورنس ، وربما كانت كلمات الرسالة عونا على معرفة بدء اهتمامه بالمسألة الفلسطينية ، ومحاولة العثور على حل ! ومؤشرا على اتصاله بالجانب العربي في مرحلة الاعداد والدراسة .

يقول الدكتور مجيد خدوري (٢) : بدا الكولونيل س. ف. نيوكومب الذي ذهب الى بغداد في شهر تموز ١٩٤٠ مفاوضات شبه رسمية مع الزعماء الفلسطينيين ، وابدى المفتي الحاج امين الحسيني استعدادا لقبول تسوية المشكلة الفلسطينية على اساس الكتاب الابيض ، على حد تعبير نوري السعيد الى الدكتور مجيد خدوري ، في حين قال المفتي للدكتور خدوري انه اوضح لنوري انه يجب الا ترتكز مهمة نيوكومب على الكتاب الابيض ولكن نوري لم يصغ اليه (٣) .

حاول الكولونيل نيوكومب معرفة الحد الادنى لمطالب الزعماء الفلسطينيين التي قد تعتبرها الحكومة البريطانية اساسا لتسوية فلسطينية . وعقدت عدة اجتماعات في مبنى وزارة الخارجية العراقية حضرها جمال الحسيني وموسى العلمي ونوري السعيد ورشيد عالي .

(١) د. خيرية قاسمية - اوراق عوني عبد الهادي ص ٩٣ .
(٢) د. مجيد خدوري - عرب معاصرون ص ٤١٦ .
(٣) المصدر السابق ص ٤١٧ .

واقترح نيوكومب مشروعا تضمن النقاط التالية :

١ - تؤسس دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة .
٢ - لكل فلسطيني حق سياسي ومدني في الدولة بدون تفريق بسبب الجنس او الدين .
٣ - تبقى مسؤولية بريطانيا في ادارة شؤون الدولة لمدة تحدد ما بين الطرفين (والراي ان تكون عشر سنوات) وفي خلال المدة يسمح للعرب واليهود بمزاولة الوظائف ويتسع الاشتراك في الحكم تدريجيا الى ان تنتهي مدة المسؤولية .
٤ - يكون للطوائف فيما يتعلق بامورهم الطائفية صلاحيات واسعة.
٥ - يكون للبلديات في المدن والقرى العربية واليهودية (لامركزية واسعة) تمكنها من السيطرة على التعليم والامور الشخصية والمدنية والادارة المحلية .
٦ - ان اعظم عدد لليهود يكون مقدارهم الحالي .
٧ - تضمن الحكومة البريطانية مصالح الطوائف المختلفة في فلسطين بعد تأسيس الدولة .

ويقول عزت دروزه في رسالة بعث بها الى عوني عبد الهادي ، في معرض رده على الاستفسار حول التعديلات او التصحيحات في مشروع نيوكومب ، انها تتصل بمنح المدن والقرى العربية واليهودية سلطات بلدية واسعة على ان لا يمس ذلك بالسيادة العامة للدولة .

ويقول ايضا : « .. اخواننا العراقيون ، هم الذين اثروا في وضع الصيغة ، وكان القصد منها ان يظهر العرب استعدادهم لتأمين اليهود على حرياتهم الطائفية والدينية ومؤسساتهم التهذيبية والفنية والصحية. وطبيعي انه لم يكن ويجب ان لا يكون مفهوما قط ان هذا مقبول على ان تكون البلديات حكومات محلية ، فالسلطات التي يمكن ان تمنح لها ، هي السلطات البلدية المعتادة . وهذا ما ينبغي ان يكون وجهة النظر العربية في هذه النقطة . اما ذكر البلديات العربية في هذا السياق فهو لاجل صيغ التشريع في فلسطين في هذه المسائل بالصيغة العامة لا ان يكون هناك صيغة لليهود خاصة (٤) .

وكان « نيوكومب » قد دعا في بغداد الى عقد مؤتمر عربي - يهودي من اجل تحقيق التفاهم والتعاون وسماح الدول العربية بهجرة يهودية معقولة الى بلادها فوجد من يقول له : انه لا ضرورة (لتشويش) مشروعه الفلسطيني باقتراحات قد تعرقله !

وحمل « نيوكومب » مشروعه الى لندن ، حيث بقي الى جانب

(٤) د. خيرية قاسمية - اوراق عوني عبد الهادي ص ١٠٦ .

مشروعات اخرى ، قيد الدراسة والبحث ، مثل مشروع (مالكولم شيم) المعدل لمشروع اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين .

واكد رشيد عالي في مقابلة مع الدكتور مجيد خدوري (٥ نيسان ١٩٥٨) (٥) انه اتفق مع ممثلي المفتي على المشروع الذي اقترح على الحكومة البريطانية بواسطة الكولونيل نيوكومب ، وقال ان الحكومة العراقية قررت وضع جميع قواتها المسلحة تحت تصرف الحكومة البريطانية ، الا ان الحكومة البريطانية رفضت العرض العراقي .

وفي ٢٦ آب عام ١٩٤٠ صدر عن الحكومة البريطانية بيان جاء فيه، ان بريطانيا لا تستطيع الانحراف عن سياستها المعلنة فيما يتعلق بفلسطين ، ورفض ونستون تشرشل ، الذي اختلف مع اللورد لويد وزير المستعمرات ، مقترحات نيوكومب ، ورحب بطلب الصهاينة تزويدهم بالسلاح والعتاد للدفاع عن فلسطين (٦) .

وبعد ..

قد تكون مهمة المبعوث البريطاني (نيوكومب) دليلا على وساطة العراق ممثلا في نوري السعيد ، للتقريب بين وجهتي النظر الفلسطينية والبريطانية ! وبالتالي مهادنة الاحتلال البريطاني ثم التعامل معه وقد يتبع ذلك السير في فلكه .. لقد انتظر نوري السعيد وممثلا المفتي (جمال الحسيني وموسى العلمي) ورود دعوة بريطانية لتشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة نتيجة لمباحثات نيوكومب !! الا ان بريطانيا لم تكن تريد تسوية المسألة الفلسطينية ، بل تمييع وتشويه الموقف الفلسطيني وبالتالي توجيهه الوجهة التي تخدم مخططاتها الامبريالية !

وبالتالي توجيهه الوجهة التي تخدم مخططاتها الامبريالية ! وبالتالي قد تكون مهمة (نيوكومب) مهمة استطلاعية ، استفسارية وهي الوقوف على حقيقة الموقف العربي ، والفلسطيني بالذات ، من الداخل لا اكثر ..

---

(٥) د. مجيد خوري ـ عرب معاصرون ص ٤١٨ .
(٦) المصدر السابق .

رابعا ـ مشروع الكتاب الابيض ١٩٣٩

الدعوة لمؤتمر لندن

في مطلع شهر تشرين الثاني ١٩٣٨ ، وجهت الحكومة البريطانية الدعوة الى حكومات كل من العراق ومصر واليمن والسعودية وشرقي الاردن لحضور المؤتمر ، ولم توجه الدعوة لحكومتي سوريا ولبنان (حفاظا) على تحالفها مع فرنسا .

اما فلسطين ، فقد امر المندوب السامي البريطاني ، الحكام الاداريين بتوجيه (سؤال) الى اهالي المدن والقرى ، حول من يرغبون في تسميته لينوب عنهم في مؤتمر لندن لبحث القضية الفلسطينية ؟ واجاب رؤساء البلديات ورجال الدين المسيحي والاسلامي والتجار (في ١٨٠ برقية) عن ثقتهم باللجنة العربية العليا وبالمفتي الحاج امين الحسيني « زعيم فلسطين الاوحد » . حتى ان راغب النشاشيبي رئيس حزب الدفاع والذي كان يقيم آنذاك في القاهرة ، كتب الى جريدة التايمز يقول : « ان حزب الدفاع يتقبل كل خير تناله البلاد عن يد أي شخص او حزب » (١) .

واعلنت اللجنة العربية العليا بعد عدة اجتماعات عقدتها بكامل اعضائها في جونية ـ بيروت ـ برئاسة المفتي انها « تتحمل وحدها مهمة المفاوضات المقبلة وسوف يتقيد وفدها بالميثاق القومي كحد ادنى للمطالب العربية » (٢) .

وفود المؤتمر

الوفد الفلسطيني :

اعلنت اللجنة العربية العليا ، عن تشكيل وفدها من : الحاج امين الحسيني ، واحمد حلمي عبد الباقي ، وجمال الحسيني ، وعوني عبد الهادي ، والدكتور حسين الخالدي ، وعزت دروزه ، والفرد روك ، وعبد اللطيف صلاح ، ويعقوب الفصين ، وفؤاد سابا .

---

(١) د. كامل محمود خله ـ فلسطين والانتداب البريطاني ص ٤٦٨ .
(٢) المصدر السابق ص ٤٧٠ .

واعتذر عن السفر لاسباب خاصة كل من عزة دروزه واحمد حلمي عبد الباقي والدكتور حسين الخالدي ، وتلاهم في الاعتذار المفتي ، ثم الحق بالوفد كل من : موسى العلمي وامين التميمي وجورج انطونيوس ، كما عين جمال الحسيني نائبا عن المفتي في رياسة الوفد . لكن بريطانيا، اعلنت معارضتها على الطريقة التي اتبعت في تشكيل الوفد وعدم ضمه ممثلين عن حزب الدفاع ودعت الى اعــادة النظر في ذلك . ويذكر ان بريطانيا أبلغت معارضتها لرئيس الحكومة المصرية محمد محمود باشا ، وكان ممثلو الدول العربية واعضاء الوفد الفلسطيني ، يعقدون في القاهرة اجتماعات لوضع سياسة منسقة واحدة قبل التوجه الى لندن ، فقرروا ايفاد نوري السعيد وفؤاد حمزة وجمال الحسيني الى بيروت للاجتماع بالمفتي واطلاعه على الموقف البريطاني ، فوافق المفتي على ضم الحاج نمر النابلسي ويعقوب فراج ممثلين عن حزب الدفاع ولم يوافق على ذهاب راغب النشاشيبي .

اعتذر الحاج نمر النابلسي عن السفر ، فأعلنت الحكومة البريطانية في ٩ شباط ١٩٣٩ في بلاغ اصدرته عن ضم راغب النشاشيبي الى الوفد ، ولقد اصبحت صورة الوفد الفلسطيني بعد كل ذلك كالآتي :

جمال الحسيني ، رئيسا ، وعضوية كل من : **عوني عبد الهادي وموسى العلمي ويعقوب الغصين وأمين التميمي والفرد روك وفؤاد سابا وجورج انطونيوس وراغب النشاشيبي ويعقوب فراج .**

ويقول موسى العلمي :

« ... لكن اعضاء الوفد الفلسطيني ، رفضوا ان يجلسوا مع ممثلي حزب الدفاع على مائدة واحدة ، كما انتهى الراي بعد الجلسة الافتتاحية الاولى للمؤتمر ، على موافقة الوفد الفلسطيني على حضور راغب النشاشيبي ويعقوب فراج بشرط ان لا يتكلما اثناء الاجتماعات » (٣) .

الوفد المصري

يقول عوني عبد الهادي في مذكراته :

« كنت اعرف محمد محمود باشا منذ زمن طويل ، فكنت ازوره في مكتبه تارة وفي منزله تارة اخرى بناء على طلبه ، بعد الساعة العاشرة ليلا اثر انتهائه من لعب النرد في نادي محمد علي .

« .. وكانت احاديثي مع محمد محمود باشا تتعلق بفلسطين وفكرة ترؤسه الوفد المصري في مؤتمر المائدة المستديرة حتى يكون حل قضية فلسطين على يديه ، وشعرت شعورا اكيدا بانه راغب جدا في ترؤس الوفد وعازم على ذلك .

(٣) - مقابلة شخصية مع موسى العلمي (اريحا) تشرين (اكتوبر) ١٩٧٤.
- حضر النشاشيبي الجلستين الرابعة والخامسة من مؤتمر لندن (اوراق اكرم زعيتر).

« واذكر انني عندما زرت الامير فيصل في فندق سميراميس . وكان محمد محمود باشا حاضرا ، رجوته ان يعين عبد الرحمن عزام عضوا في الوفد المصري ، نظرا لمعرفته بالوفود العربية والمامه بالقضية الفلسطينية وليكون واسطة العقد بين الوفد الفلسطيني والوفود الاخرى. فالتفت الي محمد محمود ووجهه مكفهر وضرب بيده على الطاولة وقال : يا عوني ، لا اريدك ان تتدخل في شؤون مصر اطلاقا . فقلت له : ما اتيت بهذا الطلب الا راجيا ، ولك ان ترفض او تقبل ، ولم افكر على الاطلاق ان اتدخل في شؤون مصر الداخلية .

« وفوجئت في المحطة ، بعلي ماهر باشا ومعه عبد الرحمن عزام ، قلت له : ليتك يا اخي تكون معنا ، لان في وجودك فائدة كبيرة ، فقال : وانا معكم ، والملك فاروق امر قبل ساعة ان اذهب مع الوفد ، وان حاجياتي ستنقل الى لندن بطائرة خاصة . فدهشت ، وفهمت سبب غضب محمد محمود باشا ، لانه لم يرأس الوفد المصري بنفسه بعد ان امر الملك بتعيين الامير عبد المنعم رئيسا للوفد ومعه علي ماهر وحسن نشأت السفير المصري في لندن . ويجوز ان يكون ذهب الظن ان الامير عبد المنعم وعلي ماهر هما اللذان اوعزا الي التوسط بتعيين عبد الرحمن عزام في الوفد .

« ولا بد لي أن اذكر انه حينما وصلنا الى لندن ، جاءت برقية من محمد محمود باشا بتعيين عبد الرحمن عزام سكرتيرا للوفد المصري ، وما ان سمع عبد الرحمن بهذا النبأ حتى اعلن استقالته ، فاجتمعت الوفود العربية حينذاك وقررت تعيينه مستشارا للوفود العربية في المؤتمر اعلاء لشأنه » (٤) .

وهكذا ، يكون الوفد المصري قد تشكل من :

ـ الامير عبدالمنعم ولي عهد فاروق	رئيسا للوفد
ـ علي ماهر	عضوا
ـ عبد الرحمن عزام	عضوا
ـ حسن نشأت سفير مصر في لندن	عضوا

الوفد العراقي

ـ نوري السعيد رئيس الوزرا العراقي	رئيسا للوفد
ـ توفيق السويدي	عضوا
ـ عبد القادر الكيلاني	عضوا

الوفد السعودي

ـ الامير فيصل	رئيسا للوفد

(٤) د. خيرية قاسمية ـ اوراق عوني عبد الهادي ص ١١٠ ـ ١١١ .

- الامير خالد — عضوا
- الشيخ حافظ وهبه — عضوا
- فؤاد حمزه — عضوا
- الشيخ ابراهيم السليمان — عضوا

الوفد اليمني

- الامير سيف الاسلام الحسين — رئيسا للوفد
- القاضي علي العمري — عضوا
- القاضي محمد عبد الله الشامي — عضوا

وفد شرق الاردن

- توفيق ابو الهدى رئيس الوزراءالاردني — رئيسا للوفد
- فؤاد الخطيب — عضوا
- عبد الله النمر — عضوا

الوفد البريطاني

تراس نيفل تشمبرلن رئيس الحكومة البريطانية جلسات المؤتمر اما الوفد البريطاني فكان قد تشكل من :

- مالكولم ماكدونالد وزير المستعمرات — رئيسا للوفد
- هاليفاكس وزير الدولة لشؤون ما وراء البحار — عضوا
- المستر بتلر وكيل وزارة الخارجية في البرلمان البريطاني — عضوا
- وآخرين ...

الوفد اليهودي

- د. حاييم وايزمن — رئيسا للوفد
- دافيد بن غوريون — عضوا
- موسى شرتوك — عضوا
- وآخرون ...

في المؤتمر ...؟

يقول عوني عبد الهادي في مذكراته :

« ذهبنا الى مؤتمر سانجيمس ، واستانست بسمو الامير فيصل، وتجاوبنا معا ، وكنا في اغلب اوقات الفراغ ، نلبس السموكنغ ونخرج من الباب الخلفي للفندق الذي نزلنا فيه ضيوفا على الحكومة البريطانية. وكان فيصل يعمد الى تبديل ملابسه العربية بالملابس الافرنجية كلما اراد ان يتخلص من قيود الرسميات ويمضي بعض الوقت على سجيته .

وكنا نمضي سهراتنا في بعض النوادي ، وكانت كل احاديثنا تجري حول قضية فلسطين وقضايا الوطن العربي .

« واذكر له موقفا طيبا ، ففي اول اجتماع لنا ، كان البحث يدور حول الشخص الذي سيجيب على خطاب رئيس وزراء بريطانيا (نيفل تشمبرلن) حينما يفتتح المؤتمر ، وكان الرأي متجها الى ان يجيب عليه الامير عبد المنعم ، ولكن سيف الاسلام رئيس وفد اليمن الح بأن يجيب هو بحجة انه ابن ملك والامير عبد المنعم ابن عم ملك ، وابن الملك يتقدم على غيره ، فاقترحت بهذه المناسبة ان يجيب على الخطاب الامير فيصل لانه ابن ملك واكبر سنا من سيف الاسلام . وفي الحال ، اجاب فيصل بانه يرشح عبد المنعم وانه لا يقبل اطلاقا ان يتقدم عليه . والمضحك في الامر ان وزارة الخارجية البريطانية هي التي حلت الاشكال حينما استفتيناها في الموضوع ، فكان رايها بأن رئيس الوفد الذي يرد على خطاب رئيس الوزراء هو ممثل الحكومة التي لها سفير ، وسفير اقدم في لندن ، واليمن ليس له ممثل على الاطلاق فيها » .

ويضيف عوني عبد الهادي : « ووجهت الوفود العربية بمناسبة افتتاح المؤتمر نداء الى روزفلت تأمل ان تجد فيه وفي الامة الاميركية التي طالما انتصرت لافكار الحرية والعدالة التأييد اللازم لتطبيق العدالة في فلسطين حتى لا يعاني العرب من جراء سلب وطنهم وضياع وسائل معيشتهم خلال مناقشات اكاديمية تعود الى ثلاث آلاف سنة مضت .. ان العالم الاسلامي الذي يضم (٢٠٠) مليون نسمة لشديد القلق على الحالة الراهنة ! » (٥) .

هذا وعمل مؤتمر سانت جيمس على تشكيل لجنة عربية ــ بريطانية لتفسير التعهدات البريطانية الواردة في نصوص مراسلات الحسين - مكماهون ١٩١٥ وبالتحديد موضوع شمول فلسطين في المنطقة التي تعهد السير هنري مكماهون بالنيابة عن الحكومة البريطانية ان يعترف باستقلال العرب فيها . وضمت اللجنة المشتركة عن الجانب العربي : نوري السعيد ، موسى العلمي ، عوني عبد الهادي ، توفيق السويدي ، جورج انطونيوس وعبد الرحمن عزام . وعن الجانب البريطاني : اللورد موم قاضي قضاة ، والسير جرتان بوش المستشار القانوني لوزارة المستعمرات ، والمستر بجالي السكرتير الاول في وزارة الخارجية . ولم يتوصل المجتمعون الى (اتفاق) حول الموضوع بسبب الانكار والتلاعب الانكليزي .

اما عن المؤتمر وما دار فيه ، فيقول عزت دروزه : « كان هناك

---

(٥) المصدر السابق .

مؤتمران : (عربي – انكليزي) و (يهودي – انكليزي) وافتتح تشمبرلن كلا منهما على حدة في قصر سان جيمس في أواخر كانون الثاني ١٩٣٩ ، واخذت الجلسات تنعقد رسمية وخصوصية ، واجتمع بعض مندوبي العرب (علي ماهر وفؤاد حمزة وتوفيق السويدي) بمندوبي اليهود (وايزمن وبن غوريون) بناء على الحاح الانكليز ، في جلسة خاصة في ٢٣/٢/١٩٣٩ » (٦) .

وتقدم الوفد البريطاني بمقترحات محددة ، وهي ، كما اثبتها عوني عبد الهادي في مذكراته :

١ – دولة فلسطينية مستقلة ، قد تكون ذات صبغة اتحادية ، مرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا ، وهذا يستدعي انتهاء الانتداب .
٢ – يكون هناك فترة انتقال تحتفظ خلالها بريطانيا بالمسؤولية عن حكومة فلسطين التي يشترك العرب واليهود فيها .
٣ – تحديد كثير من المسائل المتعلقة بدستور الدولة المستقلة كالضمانات الكافية للمصالح البريطانية ومصالح الطوائف المختلفة ومركز فلسطين الخاص بصفتها بلاد مقدسة لثلاثة اديان ، وهذه التفصيلات لا يمكن اتمامها في هذا المؤتمر لانه ينبغي لها خبراء فنيين مختصين بالمسائل الدستورية كما تم في الدستور الهندي .
٤ – يدعى لهذا مؤتمر مائدة مستديرة فيه ممثلون بريطانيون وعرب ويهود الى لندن في الخريف القادم على الارجح لتنظيم دستور مناسب لفلسطين لينظم الامور اثناء دور الانتقال وبعدها وكذلك فيما يتعلق بالمعاهدة مع بريطانيا .
٥ – ممثلو العرب واليهود يعينون تعيينا كما جرى ذلك في الهند ، ويكون المعارضون بين ممثلي الوفد البريطاني ويعين خبراء من خارج فلسطين بعد ان يستشير المندوب السامي في ذلك الهيئات العربية واليهودية .
٦ – صلاحيات المائدة المستديرة عامة ، مثلا ، لتنظيم دستور فلسطين ومواد المعاهدة وتحديد أعماله ووضع تدابير دستورية لابقاء طابع البلاد الخاص ويوجد ضمانات للمصالح المختلفة فيها .
٧ – وبينما يؤلف مؤتمر المائدة المستديرة وينتهي من اعماله واظهارا للرغبة في اعطاء الاهالي قسطا من الحكم ، سيضم ممثلون من العرب واليهود الى المجلسين التنفيذي والاستشاري .
٨ – يعين الاعضاء في كلا المجلسين تعيينا وسيغير اسم المجلس الاستشاري الى (مجلس الدولة) .

(٦) القضية الفلسطينية – عزت دروزه – جزء (١) ص ٢٥١ .

٩ – يضم الى المجلس التنفيذي اعضاء من اعضاء المجلس الاستشاري ويسمى المجلس التنفيذي مجلس الوزراء ويبقى الاعضاء الموظفون مسؤولين عن الدوائر ويكون العرب واليهود وزراء بدون وزارة ولكنهم يتمتعون بمركز ورتب الوزراء .

اما بالنسبة للهجرة اليهودية فقد تعين انه « يمكن السماح ل (٧٥) الف مهاجر بالدخول خلال السنوات الخمس التالية وتمنع الهجرة غير المشروعة ويخول المندوب السامي السلطات العامة لمنع بيع الاراضي وتنظيمه .

اما المناقشات التي تخللت جلسات المؤتمر فهي ، كما يذكر عوني عبد الهادي ، كانت تدور في جو ملتو ..!

ومما قاله جمال الحسيني باسم الوفد الفلسطيني خلال المناقشات:

« .. ان هذه الاقتراحات ، تلقي في الروع ان المؤتمر الحاضر قد اخفق الى الآن على الاقل ، وقد جرب العرب التصريحات السياسية التي كان مصيرها كمصير الفقاقيع » .

وقال ايضا : « ان مشروع عقد مائدة مستديرة يمحو الوعد بالاستقلال ، والمؤتمر الحاضر قادر على ان يضع القواعد لهذا الاستقلال والمبادىء الخاصة التي ينبغي ان يشتمل عليها الدستور ، والعرب لا يفهمون كيف يضع شروط المعاهدة اناس من عرب ويهود وانجليز تعينهم الحكومة البريطانية أو يعينهم (عمالها) في فلسطين ، والوفد الفلسطيني لا يوافق على المقترحات باستثناء البند الاول الخاص بالغاء الانتداب وقيام دولة فلسطينية » (٧) .

وكشفت المذكرات الشخصية لعوني عبد الهادي والتي كتبها عام ١٩٦٦ بعض اسرار مؤتمر سان جيمس ، من ذلك ان الملك عبد العزيز آل سعود قال له اثناء لقائهما الاول في مكة في كانون الثاني ١٩٤١ انه اي الملك « .. كان على اتصال مباشر مع نجله فيصل ، يزوده بارائه وتعليماته » . وقال كذلك : « لقد استدعيت القائم بالاعمال البريطاني في جدة وقلت له : ارجو ان تبلغ حكومتك عن اسفي لما انتهت اليه مباحثات المؤتمر غير المرضية واني آمل ان تعيد الحكومة البريطانية النظر في الموقف ! » . كما ذكر ان الامير فيصل اخبره « انه تلقى كتابا من والده يطلب منه ان يحصر البحث السياسي في مسألة فلسطين بين ممثلي الحكومات العربية وبين الحكومة البريطانية ، وانه على الفلسطينيين ان يثقوا بملوك العرب ، ولكنه لم يطلع وقتئذ احدا على هذا الكتاب لانه راى الجو المحيط بالفلسطينيين مكهربا وان اقتراحا مثل هذا ما كان ليقبله الفلسطينيون » .

(٧) د. خيرية قاسمية – المصدر السابق ص ١١٣ .

وفيما قاله فيصل عن نوري السعيد « انه ما زال يلعب والامر جد ! » وذكرني بألاعيبه في لندن ، اذ انه في الوقت الذي كان يشتد في بحوثه في المؤتمر ، كان يدير لسانا آخر في جلساته الخاصة مع الانكليز ، وان المذكرة التي قدمها للمستر ماكدونالد حين مغادرته لندن كانت تحتوي على قبوله لما جاء في المقترحات البريطانية ، ثم حديثه عن علي ماهر ومطامع مصر في عرش فلسطين ، وانه كان لانتخاب عبد المنعم مغزى كبير لرئاسة الوفد المصري ، وان علي ماهر عمل لهذا وفاوض اعضاء الحكومة البريطانية بذلك بدون جدوى . فقلت له اني اجتمعت وعلي ماهر قبل ترؤسه الوزارة بشهر فأفاض لي بالسر الآتي ، وهو ان الحكومة المصرية كتبت للحكومة الافرنسية ! » .

ويضيف عوني عبد الهادي : « ان الملك عبد العزيز قال له : .. لم يستمعوا الى نصائحي ، كنت كتبت لابني فيصل ان لا يستمع لاقوال الحسيني وعوني عبد الهادي ، وان يعمل مع الانكليز للاتفاق على امرين : العفو العام وتوقيف الهجرة . اما الاستقلال فيكون البحث فيه بعد الوصول لهاتين الغايتين . ولكن فيصل أجابني بأن الفلسطينيين لا يرضون بهذا ، وهو لا يرى ان يفاتحهم في الامر لاستحالة الطلب ؛ وهو مستعد لترك المؤتمر والعودة اذا رأى جلالته ذلك . وقال جلالته اني لم اطلب منه ان يترك المؤتمر ويعود خشية ان يقال اني عرقلت اعمال المؤتمر » .

وقال : ان الانكليز كانوا وعدوني بتأمين هاتين النقطتين على ان يكون ممثلو العرب مسالمين في المؤتمر ، غير ان نوري السعيد اراد ان يظهر عنتريته وابى الا ان يخطب في المؤتمر الخطب النارية بالرغم من نصيحة وزارة الخارجية له بألا يفعل ، ولكن لم يشأ الا ان يخطب بالرغم من وعوده السابقة ، الامر الذي اقام اليهود على الحكومة البريطانية ودفعهم الى وضع العراقيل في سبيل نجاح المؤتمر » (٨) .

المقترحات البريطانية في المؤتمر

في ١٥ آذار ١٩٣٩ عرضت الحكومة البريطانية على الوفدين (العربي والصهيوني) مقترحاتها النهائية بشأن المسألة الفلسطينية وكانت :

« ـ اقامة دولة فلسطينية مستقلة ، قد تكون ذات صبغة اتحادية ، مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدة .
ـ تكفل المعاهدة للبلدين مصالحهما التجارية والحربية .
ـ وهذا يستدعي انتهاء الانتداب .
ـ ويشترك العرب واليهود في حكومة فلسطين على نحو يكفل لكل

(٨) المصدر السابق ص ١١٥ .

منهما مصالحه الجوهرية .
ـ اشترطت بريطانيا موافقة الطرفين على احكام الدستور للدولة الفلسطينية فيما يتعلق بسلامة الاماكن المقدسة وحماية الطوائف المختلفة .
ـ اشترطت بريطانيا ان تسبق اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، فترة انتقال ، تحتفظ خلالها بريطانيا بالمسؤولية عن حكومة فلسطين وتأمل ان تكون هذه الفترة عشر سنوات !
ـ اما بالنسبة للهجرة اليهودية ، فيسمح لخمسة وسبعين الف مهاجر بالدخول في خلال السنوات الخمس التالية ، وتمنع الهجرة غير المشروعة ، ويمنع بيع الاراضي ! (٩) .

الموقف العربي من المقترحات البريطانية

يروي عوني عبد الهادي في مذكراته عن المؤتمر « ان جميع ممثلي الدول العربية في المؤتمر كانوا يحبذون قبول (المقترحات) غير انهم كانوا يقولون انهم جاءوا الى المؤتمر لابداء النصح للوفد الفلسطيني وان الكلمة الاخيرة هي للوفد الفلسطيني مهما كان الرأي . وبهذه المناسبة لا بد لي من القول اني (عوني) كنت مع القائلين بقبول (المقترحات) لانني كنت أعتقد انه من المستحيل على الحكومة البريطانية ان تذهب مع العرب الى ابعد مما ذهبت اليه ، وان مهمة السياسي أن يعرف ما هو ممكن وما هو غير ممكن ، وان السير على سياسة خذ وطالب هي افضل من التعنت غير المجدي » (١٠) .

هذا وقد الحت الوفود العربية المشتركة في المؤتمر على الوفد العربي الفلسطيني نقبول المقترحات البريطانية ، لكنها لم تنجح في ذلك! وفي ١٦ آذار ١٩٣٦ اجتمع (علي ماهر وفؤاد حمزة وتوفيق السويدي) باسم حكوماتهم بالوفد البريطاني وابلغوه رسميا « رفض العرب للمقترحات البريطانية ما لم يعلن الغاء الانتداب بعد مدة قصيرة معينة . وقيام دولة فلسطينية مستقلة في ادارة جميع شؤونها ثم أعلنوا انتهاء مهمتهم » (١١) وانفض المؤتمر في ١٧ آذار ١٩٣٩ .

الموقف الصهيوني من المقترحات ..

في ١٩٣٩/٢/٢٧ أصدر الوفد الصهيوني بيانا اعلن فيه « ان المقترحات البريطانية لا تتفق وتعهدات الحكومة البريطانية للشعب اليهودي الواردة في تصريح بلفور التي اكدتها الحكومات البريطانية المتعاقبة وصادقت عليها عصبة الامم والولايات المتحدة الامريكية ! » .

(٩) د. كامل محمود خله ـ المصدر السابق ص ٤٧٥ .
(١٠) د. خيرية قاسمية ـ المصدر السابق ص ١١٥ ـ ١١٦ .
(١١) د. كامل خله ـ المصدر السابق ص ٤٧٥ .

ويقول وايزمن في رسالته الى مالكولم مكدونالد وزير المستعمرات بتاريخ ١٧ آذار ١٩٣٩ : « ان الوفد اليهودي ، بعد ان درس بامعان زائد المقترحات التي قدمت له من قبل حكومة جلالته بتاريخ ١٥ آذار ١٩٣٩ ، يؤسفه ان لا يكون في استطاعته قبولها كقاعدة للاتفاق ، ولهـذا قرر الانفضاض » (١٢) .

اسباب الفشل ..

يقول جورج انطونيوس : « ان السبب المباشر الذي ادى الى فشل المؤتمر هو مسألة التغييرات الدستورية التي يراد القيام بها فيما يتعلق بانشاء دولة مستقلة في فلسطين .. وان الوفد العربي الفلسطيني قبل مبدأ فترة الانتقال .. ولكنه اشترط تحديد هذه الفترة . ولكن الحكومة البريطانية ابت ذلك ، وقالت ان نهاية هذه المـدة تتقرر عندما تنجح التجربة التي ترمي الى ايجاد تعاون تام بين العرب واليهود ، والوفد العربي الفلسطيني لا يرى صواب هذا الراي ، لانه يعطي اليهود الفرصة لاقامة العراقيل في طريق فترة الانتقال بشكل يؤخر انشاء الدولة المستقلة . وقد فشل المؤتمر لهذا السبب ، من دون الدخول في بحث الاقتراحات البريطانية الخاصة بالهجرة او بيع الاراضي او التغييرات الدستورية » (١٣) .

المشروع البريطاني الجديد (الكتاب الابيض ١٩٣٩)

نتيجة لفشل مؤتمر سان جيمس في الوصول الى (حل) للمسألة الفلسطينية ، تقبل به الوفود المجتمعة في لندن ، ونتيجة لفشل المحاولة البريطانية في توسيط الحكومة المصرية باقناع رجالات فلسطين (بتعديلات) على المقترحات البريطانية يقبلون بها .. (يذكر ان محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية كان حلقة الاتصال بين الحكومة البريطانية والوفود العربية للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة ..) اعلنت الحكومة البريطانية ـ ونتيجة لفشل محاولاتها السابقة ـ مشروعا لحل المسألة الفلسطينية من طرف واحد ، واطلقت عليه « الكتاب الابيض ١٧ ايار ١٩٣٩ » .

ومما ورد في الكتاب الابيض :

« ـ ليس من سياسة الحكومة البريطانية ان تصبح فلسطين (كلها) دولة يهودية !

ـ لا تستطيع (الحكومة البريطانية) ان توافق على ان مراسلات

(١٢) المصدر السابق ص ٤٧٥ .

(١٣) المصدر السابق ص ٤٧٥ .

حسين ـ مكماهون تشكل أساسا عادلا للادعاء بوجوب تحويل فلسطين الى دولة عربية مستقلة .

ـ لا تستطيع (الحكومة البريطانية) ان تقبل باقتراح (وقف كل هجرة اخرى الى فلسطين في الحال) لان من شأنه ان يلحق الضرر بنظام فلسطين المالي والاقتصادي باجمعه !

ـ ان هدف (الحكومة البريطانية) هو ان تشكل ـ خلال عشر سنوات ـ حكومة فلسطينية مستقلة ، ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة .

ـ ان اقتراح اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة يستدعي التشاور مع عصبة الامم بقصد انهاء الانتداب . ويجب ان يساهم العرب واليهود في حكومة الدولة الجديدة ! على وجه يضمن صيانة المصالح الاساسية لكل من الفريقين .

ـ تقرر الحكومة البريطانية السماح بدخول (٧٥) الف مهاجر يهودي خلال السنوات الخمس القادمة . وينظم المندوب السامي ويمنع انتقال الاراضي !

صدى اعلان الكتاب الابيض

اصدرت الوكالة اليهودية بيانا قالت فيه :

ان « ابطال اليهود الذين اعطوا دليلا ساطعا على قوتهم وصلابتهم في تأسيس الوطن القومي اليهودي ، يعرفون كيف يدافعون عن الهجرة اليهودية والوطن القومي اليهودي والحرية اليهودية » .

وقال مناحم بيغن : « كان هذا آخر كتاب ابيض وضع لهدم آمال الشعب اليهودي فيما يتعلق بفلسطين ! » (١٤) .

وواصل بقية قادة الحركة الصهيونية اعلان « رفض » الكتاب الابيض !!

ـ اما موقف اللجنة العربية العليا فيقول عنه احمد الشقيري :

« لم يكن الكتاب الابيض محققا لمطالبنا القومية بكاملها بل لم يكن يخلو من فجوات وسقطات ، ولكنه كان (خطوة) على الطريق ... وكانت جميع الدول العربية ، برسلها وسفرائها في بيروت ، تلح على اللجنة العربية العليا بقبول الكتاب كحل مرحلي ، يضع زمام الامـور بأيدينا ، معظمها ان لم يكن كلها ، فقد كان ثلثا الحكومة الفلسطينية المقترحة من العرب والثلث الباقي من اليهود ، وانقسمت اللجنة العربية العليا حول الكتاب الابيض : فريق (وهو الاكثر) يرى ان نقبل بالكتاب الابيض ونعمل على تحقيقه ، حتى تصير مقاليد الامور في بلادنا بأيدينا ..! وفريق آخر

(١٤) المصدر السابق ص ٤٧٧ .

(وهو الاقل) ويقف على راسه الحاج امين ، يرى ان نرفض الكتاب لانه لا يحقق امانينا القومية ، وبرغم ان ثمة دراسة وافية عن الكتاب ، انتهت الى ترجيح قبوله ، فقد اشتدت معارضة الحاج امين له ! وكان معروفا يومئذ ـ في الاوساط الرسمية ـ ان الحكومة البريطانية مستعدة ان تتعاون في تنفيذ الكتاب الابيض مع جمال الحسيني لا مع الحاج امين الحسيني ، وكان الحاج امين قد ضعف في تلك الفترة امام نوازعه الشخصية فازداد عداء للكتاب الابيض ولانصاره ، وبات يشير الى ان المجاهدين لا يوافقون على الكتاب الابيض ! ونزلت اكثرية اللجنة العربية العليا (جمال الحسيني ، عوني عبد الهادي ، احمد حلمي وحسين الخالدي) ـ والتي كانت تدعو للقبول بالكتاب ـ عند ارادة « المجاهدين » بل عند رفضهم كما عبر عن ذلك الحاج امين !

ـ وفي ٢٩ ايار ١٩٣٩ أصدرت اللجنة العربية العليا قرارها (بالاجماع) برفض الكتاب الابيض ونشرت في ٣٠ ايار ١٩٣٩ ردا على الكتاب الابيض .

ـ اما حزب الدفاع المعارض فدعا الى عقد اجتماع في فندق الملك داود بالقدس في ٢٩ ايار ١٩٣٩ حضره نحو (١٤٠٠) شخص اعلنوا فيه تأييدهم للكتاب الابيض ولسياسة الحكومة البريطانية لحل القضية ...

ـ وسجل (المكتب العربي) تعليقا حول الكتاب الابيض قال فيه : « هو حل وسط ومحاولة جديدة لتعيين التوازن بين الفريقين وليس فيه خروج عن منهج السياسة البريطانية نحو القضية .. » (١٥) .

ويقول عوني عبد الهادي في مذكرة عن الكتاب الابيض بعث بها لرئيس وزارة مصر في ذلك الوقت :

« .. انه لا يتفق في صيغته الحاضرة ومبادىء العرب القومية لذلك لا يمكن قبوله في جملته . ومن جهة ثانية ، فقد جاء غامضا في كثير من مواده ولئن كانت المباحثات الجارية بين رفعتكم ـ (رئيس وزراء مصر) وسعادة السير مايلز لمسبون ، السفير البريطاني ، لا تتناول هذا الكتاب من حيث الاسس الواردة فيه ، فهل يمكن العمل على ازالة ما فيه من غموض على الاقل ؟ والذي يخشى منه ان الحكومة البريطانية قد تتخذ من الحرب الحالية فرصة للتسويف في تنفيذ ما جاء في الكتاب المذكور من مبادىء في مصلحة العرب ، فمن المهم جدا لذلك ، اقناع الحكومة البريطانية بضرورة وضع هذه المبادىء موضع التطبيق فورا ... » (١٦) .

(١٥) المصدر السابق ص ٤٧٨ .

(١٦) د. خيرية قاسمية ـ المصدر السابق ص ١٢٣ .

اما الامير عبد الله ، فقد قال لوفد فلسطيني زاره في عمان خلال تلك الفترة : « اقبلوا بالكتاب الابيض خوفا من اليوم الاسود ! » فأجاب أحد أعضاء الوفد : ان « الزعامة الفلسطينية » ترفض ذلك ، ونحن بدورنا لا نخرج عن منهجها . فقال الامير عبد الله : « اصلح الله زعامتكم ! » (١٧) .

(١٧) مقابلة شخصية مع سعيد المفتي . عمان (شباط) ١٩٧٥ .

ـ كان المفتي في مجلس الملك اثناء مناقشة موضوع الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ وشهد حوار الملك مع الوفد الفلسطيني ..

ـ يؤكد الشيخ محمد علي الجعبري تفاصيل الحوار كما رواها سعيد المفتي ويضيف بان الملك عبد الله روى له ذلك وهو يعرض انتقاده لقيادة المفتي للنضال الفلسطيني في عهد الانتداب !

مقابلة شخصية مع الجعبري . الخليل . (ايار) ١٩٧٥

خامسا ـ مشروع اللورد موريسون ١٩٤٦

كان اللورد (موريسون) على راس لجنة التحقيق الانجلو ـ امريكية التي زارت فلسطين في الفترة ما بين ٢٣ و ٢٤ آذار ١٩٤٦ ، والتي قرر الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر انشاص (٢٨ ايار) رفض توصياتها.

قدم اللورد موريسون حلا جديدا للمسألة الفلسطينية ، الى مجلس العموم البريطاني ، في ٣١ تموز ١٩٤٦ ، عرف (بمشروع موريسون) (١) .

يتضمن هذا المشروع النص على :

١ ـ تقسيم فلسطين الى اربع مناطق :

منطقة عربية ، منطقة يهودية ، منطقة القدس ، ومنطقةالنقب.

٢ ـ تشمل المنطقة اليهودية : معظم الاراضي التي حل فيها اليهود حتى الآن (حين تقسيم المشروع) ومقاطعة كبيرة بين المستعمرات اليهودية وحولها .

٣ ـ وتشمل منطقة القدس : مدينة القدس ، وبيتلحم ، والاراضي القريبة منها .

٤ ـ وتشمل منطقة النقب : المثلث الصحراوي غير المسكون في جنوب فلسطين والواقع وراء المناطق المزروعة .

٥ ـ وتشمل المنطقة العربية ما تبقى من فلسطين ، وتكون صبغتها عربية تامة من وجهة الارض والسكان .

٦ ـ تكون حدود المناطق المذكورة حدودا ادارية تبين الناحية التي يتمكن المشترع المحلي فيها من سن التشريع الموافق لبعض الامور ، وتستطيع القوة التنفيذية المحلية تنفيذها . ولا يكون لهذه الحدود أي معنى فيما يختص بأمور الدفاع والجمارك والمواصلات . الا انها تكتسب شكلا نهائيا لا يمكن تغييره بعد تثبيته الا بالاتفاق بين المنطقتين العربية واليهودية .

٧ ـ تقوم في كل من المنطقتين العربية واليهودية حكومة محلية ومجلس تشريعي ، ويكون لهما استقلال ذاتي واسع ذو صبغة محلية

(١) عزت دروزه ـ القضية الفلسطينية جزء (٢) ص ٦٣ .

بالدرجة الاولى . ويحق لهما تحديد عدد الاشخاص الذين يودون الاقامة الدائمة في اراضيهما ، وتحديد مؤهلاتهم ، ويتوجب عليهما ـ الحكومة والمجلس ـ تضمين الشرائع الدستورية التي توضع لهما ضمانة الحقوق المدنية والمساواة لكل انسان امام القانون ، وتثبيت حرية التنقل بين المناطق وحرية التجارة .

٨ ـ تقوم حكومة مركزية مختلطة شاملة للمنطقتين ، ويكون لها السلطة المطلقة في امور الدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك ، وتحتفظ هذه الحكومة في البداية بالسلطة المطلقة في تطبيق الشرائع و حفظ النظام بما في ذلك الشرطة والمحاكم والامور الاخرى الضرورية ذات الصفةالعامة لكل فلسطين ، وتحتفظ كذلك بكل السلطات التي لم تعين تعيينا واضحا في كيان التشريع .

٩ ـ تقوم في كل منطقة هيئة تشريعية تنتخب انتخابا . ويعين المندوب السامي وزيرا اولا ومجلس وزراء في كل مقاطعة ، يختارهم من الهيئة التشريعية بعد استشارة زعمائها . وكل قرار تتخذه الهيئة التشريعية يحتاج الى موافقة المندوب السامي ، الا ان هذا القرار لا يوقف ما لم يتعارض مع الاصول الحكومية التي تقيض السبل لضمان السلم في فلسطين ولحقوق الاقليات ، كما ان للمندوب السامي الحق بالتدخل عند اللزوم اذا ما عجزت الحكومة في احدى المناطق عند القيام بوظائفها الخاصة بها ، او اذا تعدت صلاحياتها .

١٠ ـ يقوم المندوب السامي في بادىء الامر بالامور الادارية والتشريعية فيالحكومة المركزية علىان ينشىء هيئةتنفيذية معينة ويوضع على راس بعض الاقسام في الحكومة المركزية فلسطينيون ، حالما يرى المندوب السامي ان ذلك اصبح ممكنا عمليا .

١١ ـ ينشىء المندوب السامي لجنة انشاء وتنظيم ولجنة رسوم حكومية تتالف من ممثلين عن الحكومة المركزية عن كل مقاطعة .

١٢ ـ ينشأ في منطقة القدس مجلس له صلاحيات المجلس البلدي، وينتخب معظم اعضائه انتخابا على ان يكون للمندوب السامي حق تعيين بعضهم تعيينا .

١٣ ـ الحكومة المركزية هي التي تدير مؤقتا شؤون مقاطعة النقب (صحراء بئر السبع) .

١٤ ـ ان السيطرة على الهجرة تبقى في يد الحكومة المركزية ، على ان تكون في نطاق الاستيعاب الاقتصادي للمقاطعات ،وعلى انه لا يجوز للحكومة المركزية الاذن بهجرة تزيد على الحدود التي تقترحها الحكومة المحلية . ويحق لحكومة المقاطعة العربية منع هجرة اليهود اليها ، كما يحق لحكومة المقاطعة اليهودية ادخال اي عدد من المهاجرين ترى ان قدرتها الاقتصادية تتسع له .

١٥ ـ حالما يصبح المشروع في حيز التنفيذ يجري تهجير المئة الف يهودي ، التي اوصت بها لجنة التحقيق الانجلو ـ امريكية الى المقاطعة اليهودية ، ويكون نقلهم وتأمين معاشهم لمدة شهرين في فلسطين على نفقة الحكومة الامريكية .

وكان مقررا ان يبحث (مشروع موريسون) في مؤتمر مشترك يحضره وفود الدول العربية ووفد فلسطين ووفود الوكالة اليهودية في ١٠ ايلول ١٩٤٦ الا انه تأجل ـ لانعقاد دورة الجمعية العامة للامم المتحدة واجتماع وزراء خارجية الدول الاوروبية وانتخابات الرئاسة الامريكية ـ الى شهر كانون الثاني ١٩٤٧ (٢) .

ولم توجه الحكومة البريطانية دعوة رسمية الى الهيئة العربية العليا او الوكالة اليهودية ، بل دعت افرادا من كلا الجانبين .

وقررت الجهات العربية (رفض المشروع) ، وعدم صلاحه لحل المسألة الفلسطينية ، لقيامه على مبدأ التقسيم ، وتعارضه مع الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ . كما ورفضه زعماء الحركة الصهيونية ، لان المساحة المخصصة لمقاطعتهم صغيرة ، بل واضيق من تلك الواردة في مشروع اللجنة الملكية ، ثم ... لانه ليس هناك ضمان قوي لقيام دولة يهودية مستقلة !

وازاء هذا الرفض من الجانبين العربي واليهودي ، وجدت الحكومة البريطانية نفسها مدفوعة الى طلب (حل بديل) !

ونتيجة للبحث والمشورة ، تقدم العرب (بالاجماع) بمشروع بديل ، يتضمن (٣) :

١ ـ انهاء الانتداب واعلان استقلال فلسطين دولة موحدة .

٢ ـ انشاء حكومة ديمقراطية في فلسطين تحكم بمقتضى دستور تضعه جمعية تأسيسية ، وانشاء حكومة انتقالية فورا برياسة المندوب السامي من سبعة من العرب وثلاثة من اليهود .

٣ ـ اتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان تمتع اليهود بحقوقهم المشروعة والمحافظة على حقوق الاقليات .

٤ ـ وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين (من الآن) وترك امرها للحكومة المستقلة المقبلة .

٥ ـ عقد معاهدة تحالف بين حكومة فلسطين المستقلة وبريطانيا لتوثيق العلاقات الودية بين البلدين .

٦ ـ اعطاء الضمانات الكافية بشكل مناسب لاحترام قداسة الاماكن المقدسة والمحافظة عليها وصيانتها. وضمان حرية زيارتها للجميع

(٢) علي المحافظة ـ العلاقات الاردنية ـ البريطانية ص ١٥٩ .
(٣) علي المحافظة ـ المصدر السابق ص ١٥٩ .

دون تفرقة بين الاديان او العقائد او اللغات .

وقدم الجانب اليهودي (مشروعا بديلا) ايضا يدعو الى :

ـ اقامة دولة يهودية مستقلة ٦٥ ٪ من مساحة فلسطين تشمل الجليل وصحراء النقب والسهول والمناطق الغربية والساحلية.

ـ ترك المناطق الجبلية الشرقية للعرب .

ـ منح الاماكن المقدسة صبغة دولية .

ـ استعداد اليهود لمنح بريطانيا قواعد عسكرية جوية وبرية وبحرية.

ولم توافق الحكومة البريطانية على اي من (المشروعين البديلين) ، وقدم المستر بيفن وزير الخارجية البريطاني مشروعا عرف باسمه ويقضي (٤) :

باقامة مناطق عربية ويهودية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي في نطاق دولة موحدة ذات حكومة مركزية .

ورفض العرب واليهود المشروع الجديد ...

وازاء الفشل الذي منيت به (المشروعات) البريطانية ، والعربية ، واليهودية ، والمعدلة ، والبديلة ، أعلن المستر بيفن في ٢٨ شباط ١٩٤٧ ، في خطاب امام مجلس العموم البريطاني عزم الحكومة على رفع القضية الفلسطينية الى هيئة الامم المتحدة ، ومما قاله مستر بيفن بهذا الصدد :

« ان هذه القضية معقدة كل التعقيد ، وانه لم يصادف في حياته قضية معقدة مثلها ، وان نظام الانتداب تضمن وعودا متناقضة ، حيث سمح بغزو اليهود لفلسطين غزوا بينما حتم عدم الاضرار بسكانها الآخرين. وان البرلمان وافق على الكتاب الابيض الذي منع الهجرة ، فكان ذلك سببا في تشدد العرب واصرارهم ، وان حشر امريكا نفسها في القضية وتصريحات ترومان المتكررة ... مما زاد في تعقيد القضية ، وان الامن لو كان يقف عند ادخال المئة ألف يهودي ، لامكن تسويته ، ولكن اليهود يتحدثون عن الملايين ، وانه ليس من الحق التسوية بين مصالح العرب اصحاب البلاد وبين اليهود الطارئين . غير ان بريطانيا لا تستطيع ان تفرض حلا نهائيا بالقوة ، لانها منتدبة انتدابا ، ولذلك اصبح من واجبها رفع الامر الى هيئة الامم لتقرر وتفرض الحل الذي تراه . وان بريطانيا اذا لم ترفع القضية فان العرب مصممون على رفعها » (٥) .

(٤) Cmd. 7044 (the Proposals submitted by the british delegation to the Palestine Conference on 7 th February 1947.

(٥) عزت دروزه ـ المصدر السابق ص ٦٩ .

اولا ـ دور الملك عبد الله والملك عبد العزيز

١٩٣٨ ـ ١٩٤٥

المقترحات الاولى

اثناء زيارة لجنة السير جون وودهيد (اللجنة الفنية الخاصة بوضع المقترحات والتقارير حول الاوضاع الاقتصادية والمالية والحدود بناء على مشروع اللجنة الملكية لتقسيم فلسطين) لشرق الاردن ، التي استغرقت تسعة ايام ، عرض الامير عبد الله مقترحاته لحل القضية الفلسطينية ، وهي تتضمن (١) :

١) تشكيل مملكة موحدة عربية من فلسطين وشرقي الاردن تحت يد ملكية عربية قادرة على القيام بمهمتها وتنفيذ تعهداتها .

٢) تعطي هذه المملكة ادارة مختارة لليهود في المناطق اليهودية التي تتعين خريطاتها بواسطة لجنة تتألف من رجال بريطانيين وعرب ويهود .

٣) يكون لليهود التمتع بكامل ما تتمتع به اية ادارة مختارة .

٤) يمثل اليهود في برلمان الدولة العربية بنسبة عددهم ويؤخذ في وزارة الدولة الموحدة وزراء منهم .

٥) تنحصر الهجرة اليهودية بنسبة معقولة الى تلك الاراضي التي ستكون فيها الادارة المختارة .

٦) لا حق لليهود في ان يطلبوا شراء ارض او ادخال اي مهاجر خارج المناطق اليهودية .

٧) يكون هذا التكليف لمدة عشر سنوات منها ثماني سنوات للتجربة، والسنتان الباقيتان لاعطاء القرار النهائي بالمصير ، واعلان استقلال البلاد وانهاء الانتداب

(١) ـ حقبة من تاريخ الاردن ـ الاثار الكاملة للملك عبد الله ، ص ٣٩٠ ـ ص ٣٩١ .
ـ علي المحافظة ـ العلاقات الاردنية ـ البريطانية ص ١٥١ .

٨) اذا آنس العرب من اليهود حسن النية والامتزاج ، ورأوا انه لا بأس من هجرة عدد مناسب الى أراضي الدولة الموحدة ، فذلك من حقهم .

٩) يبقى الانتداب في هذه المدة بشكل أدبي صرف ، لا يتجاوز حدود الملاحظة والمراقبة في الدولة الموحدة .

١٠) لا اعتراض على بقاء الجيش البريطاني مدة عشر السنوات هذه .

١١) عند مضي السنة الثامنة ودخول السنة التاسعة يجب على حكومة الدولة الموحدة وبرلمانها اعلان القرار النهائي وتنفيذ ما يقع عليه الاختيار .

١٢) تجري المذاكرة من الآن فيما لبريطانيا من مصالح ، كمشروع معاهدة تهيأ لتبرم عند نهاية عشر السنوات واعلان استقلال البلاد ، اما مشاريع الاصلاحات العامة في المالية والري والجيش وطرق المواصلات وغيرها من سائر فروع الدولة فتجري على وتيرة واحدة وبيد واحدة .

ردود الفعل حول المقترحات

في العراق :

اتصل الامير عبد الله بنوري السعيد وكان في لبنان ودعاه للقدوم لعمان ، ثم عرض عليه مشروعه وتولي رئاسة الحكومة الاردنية والتعاون معه في سبيل ايجاد الحل المناسب ، لكن نوري السعيد اعتذر ! (٢) .

وفي مصر :

بعث عبد الحميد سعيد الرئيس العام لجمعية الشبان المسلمين ورئيس اللجنة العليا المصرية للدفاع عن فلسطين برسالة الى الامير عبد الله في ١ حزيران ١٩٣٨ ، قال فيها : « ان مشروع سموكم يحتوي على اقتراحات لحل قضية فلسطين تخالف كل المخالفة مطالب عرب فلسطين المعروفة التي اقرتها المؤتمرات والهيئات الوطنية الفلسطينية » .

وتضيف الرسالة : « ولا نشك في انكم اذا رجعتم الى انفسكم وانعمتم النظر في تلك الاقتراحات ايقنتم ان من ورائها شرا مستطيرا ، وانها ـ للاسف ـ لا تحقق اية امنية من اماني الامة العربية ، ولا تعود بشيء من الخير على فلسطين بل تزيدها ارتكاسا في الهوة التي اوقعها بها الاستعمار البريطاني والمطامع الصهيونية الاليمة » (٣) .

ورد الامير عبد الله عليه برسالة في ٥ حزيران ١٩٣٨ جاء فيها

(٢) عزت دروزه ـ القضية الفلسطينية ـ جزء (١) ص ٢٢٧ .
(٣) حقبة من تاريخ الاردن ـ المصدر السابق ص ٣٧٥ ـ ص ٣٧٩ .

قوله : « ان فلسطين تعاني خطر استيلاء شعب آخر عليها ، ودواء داء فلسطين هو الاسراع في توقيف الخطر وتحديد الهجمات ثم التفكير في دفع ذلك كله دفعا تاما ، واما المماطلة فتقتل فلسطين . ولذلك، ولاعتقادي الجازم بأنه سوف لا يجدي التشكي شيئا ، لان الحكومات الاسلامية الشرقية التي في عصبة الامم لا يمكنها في حالتها الحاضرة مع ارتباطاتها بمعاهداتها المعروفة الطويلة المدى مع الحكومة صاحبه الوعد على فلسطين ، ان تكون في موقف المناضل المؤثر ولان اهل فلسطين قد اكتفوا بالاحتجاجات ، رأيت من واجبي الديني الذي أدين الله عليه ومن مقتضيات قوميتي السعي لحسم الغائلة بايجاد طريقة توحد فلسطين وشرقي الاردن فتزيد نفوس فلسطين نصف مليون من اخوانهم هنا كرة واحدة ، فوق انهم يقبضون على زمام ادارة هذه الدولة بيد قادرة ، ومجلس نيابي يمثل الامة ، وبجيش يدافع عنها » .

كما جاء فيها ايضا : « والآن احب ان اعلم اذا كان لديكم ما هو انفع مما عرضت ؟ أو كنتم ممن يعتقد بأنه لا بأس من دوام الانتداب الحاضر الذي فيه كل الضرر بالرغم عما هو جالبه من مستولين يهود ، مع العلم بما أثبتته الحوادث من عدم قدرة رجالات فلسطين الذين يديرون دفتها السياسية منع اخوانهم من بيع الارض ، كما هو مرئي للجميع من الخارطة التي وضعتها لجنة سمبسون ثم في الاخرى التي رسمتها لجنة بيل ، ان ذلك يشهد بأفصح بيان كيف ان العرب يسرفون في البيع كما يسرفون في العويل والبكاء الذي لا طائل تحته ، فاذا دققتم النظر في ذلك كله انكشف لديكم القناع ، ووقفتم معنا على حقائق محزنة . لقد هالني أن أرى الاجماع على عدم المبالاة بالكارثة الناجمة عن الاستيلاء وابقاء الحالة الحاضرة التي هي سبيل الى جعل فلسطين بعد عامين كلها يهودا . ولذلك أقول : اللهم اهد قومي فانهم لا يعلمون » (٤) .

وكتب الامير عبد الله في ٤ حزيران ١٩٣٨ الى مصطفى النحاس باشا رئيس حزب الوفد يطلب منه وقف حملات الصحافة عليه وعلى مشروعه ويقول : « ان ما يطلبه الذين يتزعمون فلسطين لا يمكن الحصول عليه الا بالقوة ، وان هذه ليست موجودة بيد العرب اليوم بكل اسف ، لذلك فمن واجب كل ذي حمية ان يسعى لتحديد الخطر وتوقيفه ثم يعاد النظر في ازالته كليا . والوفد قوة ، والحق معها ، وما كنت لاكتب لاحد غير مقامكم الرفيع لاجلالي لشخصيته واعجابي بسياسته ، ولا اظنه الا رادعا الجرائد الوفدية عما نوهت به » (٥) .

---

(٤) المصدر السابق ص ٣٨٠ – ٣٨٢ .
(٥) المصدر السابق ص ٣٨٣ .

وفي فلسطين :

قابلت الاحزاب الفلسطينية واللجنة العربية العليا والصحافة الفلسطينية مقترحات الامير عبد الله بالاستنكار والرفض ، واجاد الامير عبد الله في ٢٤ ايار ١٩٣٨ برسالة بعث بها الى عوني عبد الهادي في القدس يقول :

« المقترحات ليست من مبتكرات اي شخص غيري ، ولقد رايت ان دوام الحالة الراهنة هي الويل للفلسطينيين والعرب ، عدا هذا فانني معك في سحب الاقتراح اذا اقنعتني بأن في دوام الحالة الراهنة ما يردع اليهود عن شرقي الاردن بعد فلسطين ، ولقد رايت ان من واجبي الديني والوطني ان امزق هذه الحلقة المحكمة التي وضعت لخنق انفاسي منذ التاريخ الذي كنت استفسرتك فيه بيني وبين اخي فيصل اثناء مروره بمصر وعند رجوعه من بريطانيا ليذهب الى مكة ويأخذ التواصي للسفر الى العراق وكل ذلك تعلمونه .

« انك يا عزيزي مصر ، ولك الحق في التخوف من أي هجرة تتجاوز الستين ألفا من اليهود الى بعض فلسطين أو كل فلسطين ، لانها حتما ستضمن لهم التساوي بالعرب في النفوس ، ولكن اسأل من يعرف : هل ببقاء الحالة الراهنة ما يمنع هذه المخاوف ؟ كلا ثم كلا .. ان الهجرة في الوقت الحاضر محدودة ولكنها غير مقيدة بوقت، وان ميناء تل ابيب التي أصبحت بفضل الاحزاب السابقة ترد اليها بواخر يهودية وتفرغ ما فيها الى البر قوارب يهودية ، فهل هنالك من يراقب ؟ أن هذا الباب فتحه غيري لكي ينيخوا العرب لليهود يركبونهم ظهرا وبطنا . اما الاقتراح فان قدر وقبل من الانكليز قضية حصر الهجرة المحددة بالنسبة المعقولة في العدد ، فانه يضمن لنا عدم بيع اراضي في سائر فلسطين . وعدم السماح في الهجرة اليهودية اليها الا برضى العرب (٦) .

وفي بريطانيا :

رفضت الحكومة البريطانية مشروع الامير عبد الله ، وقال وزير المستعمرات البريطاني في ١٣ تموز ١٩٣٨ : « ان المشروع لا يقوم اساسا للتفاهم والاتفاق بين العرب واليهود » . كما ان لجنة التقسيم ، رفضت النظر في المشروع وأبلغت الامير عبد الله بأن « ليس من اختصاصها النظر فيه » (٧) .

---

(٦) المصدر السابق ص ٣٧٢ .
(٧) علي المحافظة – المصدر السابق ص ١٥٢ .
(٨) Glubb, J. B. A Soldier with the Arabe P. 59.

المقترحات الثانية ..

في آذار ١٩٤٦ ، كلف الامير عبد الله ، رئيس اركان الجيش العربي الاردني ـ الفريق جون غلوب ـ (٨) بعرض مقترحاته لحل المسألة الفلسطينية على (اللورد موين) وزير الدولة البريطاني في الشرق الاوسط وذلك اثناء زيارة لجنة التحقيق الانجلو ـ امريكية لعمان ، لكن لم يقدر للورد موين الاطلاع على هذه المقترحات حيث قامت عناصر صهيونية باغتياله في القاهرة قبل وصول مبعوث الامير عبد الله (غلوب) .

وتتضمن مقترحات الامير الجديدة (٩) :

ـ تقسيم فلسطين بين شرقي الاردن ولبنان ومصر .
ـ يكون نصيب شرق الاردن منطقتي نابلس والقدس .
ـ يكون نصيب لبنان منطقة الجليل .
ـ يكون نصيب مصر منطقتي غزة وبئر السبع .
ـ اما بقية فلسطين ، فتترك لليهود ..
ـ يكون لبريطانيا الحق في الاحتفاظ بحاميتين عسكريتين في القدس وحيفا .

... وفي تلك الفترة (٨ ـ ١٢ حزيران ١٩٤٦) كان مجلس جامعة الدول العربية ، يعقد جلساته في بلودان بسوريا لبحث تقرير اللجنة الانجلو ـ امريكية ، وجاء في المقررات العربية : « رفض اي شكل من اشكال التقسيم من حيث المبدأ كحل للقضية الفلسطينية » (١٠) .

مراسلات الامير عبد الله

في آذار ١٩٤٤ بعث الامير عبد الله الى الرئيس الامريكي روزفلت يقول :

« ان المذكرة التي جرت في الكونغرس عن فلسطين وتأسيس دولة يهودية قد اوجدت الما شعر به كل شرقي ، واني اقول ـ وانا على ثقة ـ بأن عدم وجود المعلومات الكافية في الكونغرس ، عن حقيقة الحالة في فلسطين مهدت السبيل لاولئك الذين يعطفون على القضية الصهيونية للسير قدما بتلك المذكرات ، وانه .. بناء على ما اكنه لكم ولبلادكم وللشعب الاميركي من الاحترام والاعجاب ، فاني اصرح انه في الوقت الذي تحاربون فيه مع الامم المتحدة في سبيل حريات الامم ، والقضاء على الظلم ، فاني اشعر بأن هذه المذكرات في الوقت الحاضر ، مغايرة لذلك المبدأ ، وستؤدي الى أسف وعناء عظيمين اذا تحققت نوايا

(٩) الكتاب الابيض الاردني ص ٢١٢ ـ ٢٢٥ .
(١٠) عزت دروزه ـ المصدر السابق جزء (٢) ص ٥٧ .

المشجعين لها ، واني اذكر هذا بصورة شخصية وبصفتي جار فلسطين والصديق المخلص للامم المتحدة » (١١) .

ورد روزفلت على رسالة الامير عبد الله بكتاب بتاريخ ٢١ آذار ١٩٤٤ ، قال فيه : « فيما يختص بفلسطين ، فلي السرور ان انقل اليكم التأكيدات ، انه ليس في نظر الولايات المتحدة اخذ اي قرار بتغيير الوضع الاساسي في فلسطين ما لم تؤخذ مشورة العرب واليهود التامة » (١٢) .

وفي ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٤ بعث الامير عبد الله ، يهنىء الرئيس روزفلت على اعادة انتخابه ويقول له :

« هذا الجزء من الشرق الاوسط الذي يثق بحراس الديمقراطية والحرية ، يؤمل املا قويا ، ان تحترم المثل العليا في الميثاق الاطلنطي ، بأن تصان حقوق الامة العربية في البلاد المقدسة » (١٣) .

وشكر الرئيس روزفلت في ١١ كانون الاول ١٩٤٤ للامير عبد الله تهنئته وتمنياته الطيبة ، واضاف :

« وفي الوقت الذي اعرب عن تقديري لثقة سموكم في اولئك الذين ينشدون حلا لمسألة فلسطين ، أود ان أؤكد لكم رغبتي التامة في ان تكون مصالح الاديان العظيمة الثلاثة في العالم مصونة الصيانة اللائقة في البلاد المقدسة » (١٤) .

وفي ١٠ آذار ١٩٤٥ ، كتب الامير عبد الله الى ونستون تشرشل يقول :

« وانني ابادر الى الفات النظر الى ان للعرب من الحق القديم الذي نرجو جميعا حفظه وعدم اهماله ، وان فلسطين التي تحملت من شتى امم اليهود القادمين اليها ، اصبحت في خطر محقق بالنسبة الى المرامي الصهيونية التي تدفع الجميع الى طلب الاسراع في حل هذه المعضلة وابقاء سيادة العرب في فلسطين وحقهم فيها . وانه من الواضح ان العرب سيواجهون حل المعضلة بصدر رحب ونيات سليمة ، عازمين على حلها بالتعاون مع الحكومات الكبرى التي تعنيها هذه المشكلة التي هي من اهم مهامها في ايجاد السلم العالمي » (١٥) .

كما وبعث في ١٤ تشرين الاول ١٩٤٥ برسالة الى المندوب السامي في فلسطين الفيلد مارشال لورد فورت ، يشير الى « المشاكل التي تواجهونها (اي بريطانيا) في فلسطين ، بسبب الفعالية الصهيونية القائمة

(١١) د. خيرية قاسمية ـ المصدر السابق ص ١٣١ .
(١٢) المصدر السابق .
(١٣) المصدر السابق .
(١٤) المصدر السابق .
(١٥) المصدر السابق .

اليوم في فلسطين ، والضغط الواقع منها في امريكا وانكلترا ... » ، ويقول فيها : « انه تمر على الفلسطينيين الآن ، موجة تجربة ، وازمة خطر .. فهم بينهما في مضيق من الواجب الوطني ، وفي حذر من الوقوع مكرهين في حالة لا تراها بريطانيا تتوافق مع سياستها . ان العرب الآن يشعرون بأن الصهيونية التي ترى العطف الكلي من اميركا ، في مركز يؤثر على مستقبل بلادهم وسلامتها بفعل دولة كبرى غير بريطانيا العظمى التي درست الاحوال منذ الحرب العالمية الاولى الى هذه الساعة ، وان تأييد اميركا للصهيونيين عن بعد ، وعن غير اطلاع ، قد يجر هذا الوطن العربي الى خطر عاجل تسفك فيه الدماء وتختل ، بسببه حالة الامن وينال العرب مرة اخرى من المعابة والجزاء ما قاسوا منه الامرين في الحركات السابقة » (١٦) .

ويلفت الامير عبد الله ايضا نظر المندوب السامي ، الى ان الشعور ضد الحركة الصهيونية في شرق الاردن ، اصبح اليوم في صبغة جديدة، « وان شعوري بالخطر على شرق الاردن متى تمت مرامي الصهيونية التي تسعى اليها ، لا يمكنني اخفاؤه ، ومع علمي بمساعيكم الحقيقية للقبض على ناصية الامر ، اكتب الى فخامتكم بأن البلاد اليوم ، اجتمع اهلها للتظاهر ولابداء شعور الاشمئزاز من الحركة الصهيونية المتزايدة يوما فيوما ، وانه بقدر ما يظهر اولئك معنوياتهم فعليا ، سيتبع ذلك حركة فعل مقابلة من العرب في فلسطين وخارجها ، مع علمي بوجوب القيام بواجب التساند ، الفت انظاركم الى ما ارى ... » .

مراسلات الملك عبد العزيز

كان الملك عبد العزيز قد أشار في رسائله الى الرئيس الاميركي روزفلت الى « قضية فلسطين واهتمام العرب المستمر بسير التطورات في تلك البلاد » .. وتلقى على رسالته تلك ردا من الرئيس روزفلت في ٥ نيسان ١٩٤٥ يقول له فيها : « انه في مناسبات سابقة ابلغتكم موقف الحكومة الاميركية تجاه فلسطين واوضحت رغبتنا بأن لا يتخذ قرار فيما يختص بالوضع الاساسي في تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كلا العرب واليهود . ولا شك ان جلالتكم تذكرون ايضا انه خلال محادثاتنا الاخيرة اكدت لكم انني سوف لا اتخذ اي عمل بصفتي رئيسا للفرع التنفيذي لهذه الحكومة يبرهن انه عدائي للشعب العربي وانه لمما يسرني أن أجدد لجلالتكم التأكيدات التي تلقيتموها جلالتكم سابقا بخصوص موقف حكومتي وموقفي كرئيس للسلطة التنفيذية فيما يتعلق بقضية فلسطين وان اعلمكم بأن سياسة هذه الحكومة في هذا الخصوص غير

(١٦) المصدر السابق .

متغيرة .. » (١٧) .

وبعد وفاة روزفلت ، وتولي ترومان رياسه الولايات المتحدة ، ابدى الامير عبد الله رغبة في تجديد المساعي المشتركة (عبد الله وعبد العزيز) لدى اميركا ، وتلقى الامير عبد الله من الرئيس ترومان جوابا بشان فلسطين نقله الى الملك عبد العزيز الذي بادر واجاب بقوله :

« ... الحقيقة ان هذه القضية هي قضية الجميع ، ومن واجبنا جميعا ان نعمل لاجلها ونحب ان يكون الاخ على ثقة تامة باننا لن نترك اية فرصة الا اغتنمناها في هذا السبيل ، وقد كان الرئيس الراحل روزفلت اعطى لنا عهدا شفويا في الاجتماع الذي كان في مياه الاسماعيلية في بداية هذا العام بأنه سوف لن يعمل شيئا يكون عدائيا للشعب العربي وجدد المشار اليه عهده في كتابه بتاريخ ٥ ابريل ١٩٤٥ ، هذا ومساعينا في هذا السبيل متواصلة مع ذوي الشأن من الاميركيين والانكليز وغيرهم .. » (١٨) .

وفي آب ١٩٤٥ صرح الرئيس الاميركي ترومان بأن « اميركا تقترح السماح بادخال اكبر عدد ممكن من اليهود المهاجرين الى فلسطين » ، وابدى عطفه على اليهود ومسعاهم لاقامة الوطن القومي !

ولقد أحدث هذا التصريح ردود فعل كثيرة . يصور ذلك ما كتبه عوني عبد الهادي في ١٩ آب ١٩٤٥ الى القنصل الاميركي في القدس حيث يقول له :

« ان العرب ، لا يرغبون ان يعني هذا (العطف) تعاسة العرب ، او ان (المشكلة اليهودية) يجب ان تحل على حساب العرب ، فالعرب لا يعتقدون ان الرئيس ترومان راغب في تشتيت وافناء مليون عربي واشعال نيران النزاع في كل الشرق الادنى العربي من اجل انشاء (وطن قومي لليهود) في بلد عربي ! ففلسطين جزء لا ينفصل عن الوطن العربي، والعرب الذين هم كسائر الشعوب المحبة للحرية يكرسون انفسهم للحرية والاستقلال ، ويرفضون العيش في ظل الحكم المؤقت للامبراطوريات الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا ، وبالتأكيد فانه لا يمكنهم ان يقبلوا الحكم الدائم لعناصر متنوعة من اليهود ، جمعت من زوايا العالم الاربع . العرب ، هم ـ فوق كل شيء ـ يبحثون عن الحرية والاستقلال ، وكسائر الشعوب المتحضرة لن يترددوا في التضحية بأرواحهم من اجل الحفاظ على مواقعهم في البلد . وفيما يتعلق باقتراح الرئيس ترومان بأن المشكلة يجب ان تحل سلميا بالمفاوضات مع البريطانيين والعرب ، فيمكن القول : ان مثل هذه المفاوضات جرت فعلا في المؤتمر الفلسطيني الذي

(١٧) المصدر السابق .
(١٨) المصدر السابق .

عقد في لندن سنة ١٩٣٩ ، وتقرر هناك بأن زيادة اعداد اليهود بهجرة تالية سيهدد بالخطر الكبير حقوق ومركز العرب في البلاد » .

ويمضي عوني عبد الهادي فيقول :

« وعلى كل حال ، فان الحكومة البريطانية ، قد فكرت حينذاك بالسماح بعدد محدد لليهود بدخول فلسطين خلال فترة خمس سنوات محددة ، لان وقف الهجرة فجأة سوف يضر بالاقتصاد اليهودي . والاكثر من ذلك ، ان الحكومة البريطانية قد صرحت بأنها ملزمة برباط الشرف ليس لعرب فلسطين بل لكل الدول العربية بأن لا تسمح بدخول اي مهاجرين يهود جدد بدون موافقة العرب انفسهم .

واخيرا ، آمل ان تنقل هذه الملاحظات الى الرئيس ترومان لتوجيه نظره ، والتأكيد لسيادته بأنه (في فلسطين) توجد امة عربية متحضرة ، تحيط بها وتدعمها شعوب عربية متحضرة وموحدة تعتبر فلسطين جزءا من وطنهم لا يمكن بأية حال الاعتداء عليه » (١٩) .

وبعث الامير عبد الله الى عوني عبد الهادي في القدس في ٢٣ ايلول ١٩٤٥ ، جميع المراسلات التي تبادلها هو والملك عبد العزيز مع الرئيس الاميركي روزفلت وخلفه الرئيس ترومان « لتكون الاحزاب الفلسطينية على بينة وحقيقة من مجريات المسألة الفلسطينية » (٢٠) .

---

(١٩) المصدر السابق .

(٢٠) المصدر السابق .

ثانياً - مشروع نوري السعيد ١٩٤٢

بعث « نوري السعيد » رئيس وزراء العراق في عام ١٩٤٢ بمذكرة موجهة الى (ريتشارد كيسي) وزير الدولة البريطاني للشرق الاوسط في القاهرة ، وهي من الوثائق القليلة التي كتبها نوري السعيد بنفسه ، ولخص فيها مشروعه (خطته) لوحدة العرب وحل المسألة الفلسطينية. وقد وردت في (الكتاب الازرق) بعنوان (خطة الهلال الخصيب) ..

يقول نوري السعيد :

عزيزي كيسي !

« اثر الحديث الذي جرى بيننا حول مستقبل الدول العربية ، قررت اتباع نصيحتك والمبادرة الى كتابة (مذكرة) حول هذا الموضوع مبديا فيها تحليلي الشخصي للمشاكل التي تجابهنا ، وواضعا ما اراه من « تسوية » لهذه المشكلات .

وهذه المذكرة ، تحمل وجهة نظري كرئيس لوزراء العراق . وعلى الرغم من ادراكي بأن عددا من زملائي الوزراء والزعماء العراقيين يحملون وجهات نظر مشابهة لرايي ، فاني لا ارغب بأن تعتبر هذه المذكرة ممثلة لوجهة نظر الحكومة العراقية بشكل رسمي ... وعلى الرغم من نشاط المنظمات الصهيونية في كل من بريطانيا واميركا ، فاني اشعر بأنه ينبغي على حكومتي البلدين ان تصدرا بيانات مؤكدة حول مستقبل الاراضي العربية التي كانت تشكل جزءا من الامبراطورية العثمانية وان تقلل الدولتان من مجاهرتهما بتأييد اليهود .

لقد ابرزت صحيفة (بالستاين بوست) اليهودية مثلا في احد اعدادها في شهر تشرين ثاني ١٩٤٢ انباء عن تظاهرات مؤيدة لليهود في لندن ومبادرة عدد من الشخصيات البريطانية الى ارسال رسائل للصحفيين معلنين فيها تعاطفهم مع الحركة الصهيونية . ولكن ما اثار دهشتنا ان وزيرين من وزراء الدولة البريطانية العاملين ، ارسلا رسائل تعاطف مع الصهاينة الذين تزعموا التظاهرة في لندن . ويبدو لي ان حكومتكم ما تزال تؤيد سياسة (انشاء دولة يهودية مستقلة في فلسطين)

على الرغم من انها كثيرا ما انكرت هذه السياسة . وعلى اي حال ، فاننا في العراق ، لا نسمح بنشر هذا النوع من الاخبار التي تدين بريطانيا بالتواطؤ مع اليهود حتى لا نثير المشاعر العراقية المعادية لليهود والبريطانيين . ولكن اذا استمرت بريطانيا واميركا بالسماح للصهيونيين بالمضي في تلك الدعاية ، فسيكون صعبا على الزعماء العرب منع الصحفيين والسياسيين في الدول العربية من بث دعاية مضادة للغرب بسبب دعمه للصهيونية .

ومن سوء الحظ ان اصدقاء القضية العربية ، في بريطانيا واميركا ، يعانون دائما من صعوبات كثيرة في نشر آرائهم . ويزداد الامر صعوبة اليوم ، لضيق مساحات الصحف بسبب الحرب . والاسوا من هذا عمليات الاضطهاد التي يتعرض لها اليهود في المانيا واوروبا المحتلة والتي ادت الى زيادة العطف عليهم . ونتيجة لذلك ، فان احدا لا يجرؤ اليوم على الكتابة والتحدث ضد الصهيونية ، حتى لا يتهم بأنه يساند النازية واساليب الاضطهاد السافر .

وقد لاحظت ان الصهيونية بدات تحرك من جديد فكرة انشاء جيش يهودي في فلسطين ، بحجة مقاومة قوات المحور ، وقد نجحت في الحصول على تأييد قوى اميركية كبيرة لهذه الفكرة ، وفي الاساس كانت الفكرة هي الا تكون لهذا الجيش اليهودي صلة بفلسطين ، ولكني اتساءل هل سيرضى اليهود بجيش يهودي منفصل عن الوطن القومي اليهودي او صهيون فلسطين ؟

اذا ظهر ان النية من تكوين هذا الجيش هي استخدامه لاغراض عسكرية يهودية في فلسطين والدول العربية المجاورة ، فان العرب سيضطرون الى اعتباره وسيلة للضغط على الدول الاوروبية الحليفة من اجل الموافقة على مطالب الصهيونيين لانشاء دولة يهودية في فلسطين . لقد تطرق الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن في تصريحات ادلى بها اخيرا الى قضية انشاء دولة يهودية في فلسطين ، فأكد ان ذلك سيتم بعد الحرب مباشرة . وانا ارى انه ينبغي على عصبة الامم ان تصدر بيانا ترفض فيه فكرة انشاء دولة يهودية ، وان تتمسك بالسياسة الواردة في الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ ، وقد يحتج الصهاينة على ذلك بالطبع ولكنهم سيرضون به في النهاية » (١) .

وفي تلخيص خطته .. ابدى نوري السعيد تفهما لخلافات العرب ، والحاجة الى احترام الماضي التاريخي للعرب وتقاليدهم المحلية ، وطرق المعيشة الخاصة لكل مجموعة عربية على حدة ، وكان اسلوبه لتحقيق

(١) ولدمار غلمن – عراق نوري السعيد – ص ٢٢ – ٢٣٠ . الكتاب الازرق – نوري السعيد .

الوحدة العربية اسلوبا عمليا بوجه الاجمال ، اذ ينبغي ان تتحقق الوحدة الكاملة بمراحل . وبينما خص العراق وجاراته المباشرة بالاسبقية في الخطة ، فانه لم ينس بتاتا القضايا العامة للقومية العربية ، وفيما يلي ملاحظاته وتوصياته :

– بدأ نوري السعيد بقوله : « ان علاقات العراق بعرب سوريا التاريخية هي اقوى من علاقاته مع عرب شبه الجزيرة العربية ، وبينما نجد ان جميع العرب مرتبطون ارتباطا وثيقا باللغة والعادات والدين ، فان اقتصاديات سوريا والعراق تختلف عن الباقين .

اما مصر فبسبب كثرة سكانها وعلاقاتها الخاصة بالسودان فلها مشاكلها ، الامر الذي يضعها في صف على حدة ، وعلى هذا يمكن الافتراض بأن دول الجزيرة العربية ومصر ، قد لا تميلان مبدئيا الى اتحاد او رابطة تستند على سوريا والعراق ، وقد تشترك فيها تلك الدول بمرور الزمن اذا ثبت امكان الإتحاد عمليا ، على ان تشجع بنفس الوقت المشاورات بين دولتي الاتحاد (سوريا والعراق) مع الدول العربية الاخرى » .

وبعد ان وضع بعض المعالم في موضوع الوحدة العربية الفورية ذات المراحل ، تجلى العمق في عقلية نوري السعيد مرة اخرى بهذه الكلمات :

« ان الكثير من مشاكلنا هي نفس المشاكل ، اننا جميعا جزء من مدينة واحدة ، ونحن نفكر عموما على نفس النمط ، ونحيا بنفس المثل في حرية الضمير وحرية التعبير والمساواة امام القانون وبالاخوة الانسانية في جوهرها » .

ويرى نوري : « ان الامل الوحيد للسلام الدائم والرقي بين العرب ، يأتي عن طريق دعوة الامم المتحدة الى اعادة انشاء سوريا التاريخية اي اعادة توحيد سوريا ولبنان وفلسطين والاردن في دولة واحدة .

اما شكل الحكومة ، ملكيا كان ام جمهوريا ، وحدويا ام اتحادا فدراليا ، فيقرره الشعب نفسه ، ومع تأسيس دولة كهذه تنشأ جامعة عربية تضم في البداية سوريا والعراق ، ولكنها تكون مفتوحة امام دول عربية اخرى ، ترغب الانضمام ، ويكون للجامعة مجلس دائم مسؤول عن الدفاع والخارجية والمالية والمواصلات وشؤون الاقليات » .

واقرت خطة نوري السعيد ، شبه استقلال داخلي لليهود في فلسطين ، ضمن دولة كهذه ، على أن تكون القدس مفتوحة لجميع الاديان لاغراض الحج والعبادة ، وللموارنة في لبنان اذا رغبوا بنفس الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في أواخر العهد العثماني .

واضاف نوري السعيد : « ان الامبراطورية البريطانية لم تؤسس على الاعمال السلبية بل على مثل ايجابية ، وان المؤسسات الحرة والتعاون الحر يعطيانها طاقة حياة عظيمة القوة ، وعلى اساس كهذا من حرية التعاون ، تألف اتحاد حقيقي من شعوب واقطار مختلفة وكثيرة ، لا يعتمد على المشارطة والاحصاءات بقدر اعتماده على المبادىء النبيلة الراسخة ، التي كتبت على قلب الانسان وضميره ، واذا اعطيت الفرصة للشعوب العربية ، ان تؤسس تعاونا حرا كهذا فيما بينها ، فسيكون العرب مستعدين للتعامل بسخاء مع جميع اليهود الذين يعيشون بينهم ، سواء في فلسطين او في اي مكان آخر . ولكن الشروط والضمانات لا يجوز ان تكون نصوصا ميتة ، خشية ان تصبح رسالة ميتة كما جرى لكثير من شروط الاقليات في الدساتير الاوروبية خلال العشرين سنة الماضية » .

يقول عوني عبد الهادي في مذكراته (٢) :

انه درس مذكرة نوري السعيد مع موسى العلمي واحمد حلمي ورشيد الحاج ابراهيم ، وانه بعث اليه بتعليقاته على المذكرة يقول :

« والجميع متفقون على تأييدكم في هذه السياسة التي راوا فيها الخير للبلاد والتي هي في الحقيقة سياسة العرب المنشودة في الوقت الحاضر ... » .

ويلفت نظره الى خلو المشروع من الاشارة الى مسالة الهجرة اليهودية : « ولقد فهمنا من سكوتكم عن هذه المسألة انكم لم تروا من الحكمة البحث فيها في الوقت الحاضر . غير اننا نعتقد انه اذا سمح لليهود بالهجرة فسيعملون على ادخال عدد كبير من اليهود الى فلسطين، يكون من شأنه ان يوقع فلسطين خاصة والبلاد العربية عامة في مشاكل واخطار سياسية كبيرة . كما يلفت نظره الى ان مذكرته قد المحت الى « ضرورة تصريح الحلفاء عن عزمهم عن رفض مطالب الصهيونيين وعلى تمسكهم بالكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ . لذا فاننا نرى ان منح اليهود استقلالا اداريا في اي محل بفلسطين بالشكل المقترح ليس من شأنه ان يحسم النزاع بين العرب واليهود او يعيد الامن والسلام للبلاد .. ان العرب لا يمانعون في ان يكون لليهود الحرية في ادارة مدارسهم والامور الصحية في محلاتهم ، ولكن السماح لهم بمثل هذه الحريات شيء ، ومنحهم شبه ادارة مستقلة شيء آخر » .

وجاء في التعليقات :

« والكتاب الابيض يحتم وقف الهجرة اليهودية وقفا تاما في

(٢) د. خيرية قاسمية ـ المصدر السابق ص ١٢٩ .

مايس ١٩٤٤ ، غير ان البند السادس من مذكرتكم عن استقلال البلاد العربية والوحدة ليس فيه اية اشارة الى الكتاب الابيض او الى الهجرة اليهودية . ونحن نعتقد انه من الضروري جدا ، حين البحث عن ايجاد حل حاسم لقضية فلسطين ، الا تبقى هذه المسالة مسكوتا عنها ، لاننا نعتقد انه لا يوجد هنالك اية تسوية حاسمة لقضايانا ، ما لم يامن العرب غوائل هذه الهجرة » (٣) .

وتعالج تعليقات عوني عبد الهادي مسالة اعطاء اليهود شبه استقلال اداري ، حيث يقول :

« ان الكتاب الابيض لم يمنح اليهود اي نوع من هذا الاستقلال ، ولا بد انكم رميتم بهذه المنحة ، الى ارضاء اليهود ولو في بعض ما يتوقعون الحصول عليه من فلسطين ، غير اننا نعتقد ان الصهيونيين لن يرضوا عن اية سياسة تحد من اماني الصهيونية التي ترمي ـ كما لا يخفى ـ الى انشاء دولة يهودية في فلسطين ، ونرى ان اليهود لن يتخلوا عن امانيهم هذه ما داموا يرون بصيصا من النور في طريقهم . ومن جهة ثانية ، انت أعلم الناس بمصير البلاد التي تمنح في بادىء الامر اي شكل من الاستقلال الاداري .. ان مثل هذه البلاد لا تفتأ تجاهد كما جاهدت لبنان ، وهي بلد عربي ، في سبيل الانفصال والاستقلال » .

وينهي عوني عبد الهادي رسالته الى نوري السعيد بقوله :

« ... هذا ما رأينا ـ انا والاخوان ـ ان نعرضه عليكم ، ونلفت نظركم اليه ، ونريد ان نسألكم فيما اذا كنتم لا ترون مانعا من ان نكتب نحن مذكرة الى المستر كيسي ، نعضد به مشروعكم مع ابداء ملاحظاتنا المذكورة .. » (٤) .

وقد نشرت مجلة « النهضة » الكويتية في مطلع عام ١٩٧٤ نص (وثيقة) سمحت الحكومة البريطانية بنشرها مؤخرا . وكان قد قدمها وكيل وزارة الخارجية للشؤون البرلمانية ، عام ١٩٤٣ ، جاء فيها بالنص :

١) وفقا للنتائج التي توصلتاليها اللجنة الوزارية الخارجية التي شكلتها الحكومة البريطانية لبحث قضية فلسطين ، خلال اجتماعها في ٦ آب ١٩٤٢ جرى توزيع (نسخ) من (مذكرة رئيس وزارة العراق نوري السعيد) المرسلة الى وزير الخارجية في شهر كانون ثاني ١٩٤٣ ؛ وذلك كملحق لهذه المذكرة .

(٣) المصدر السابق .
(٤) المصدر السابق .

٢) سيتضح ان اقتراحات نوري السعيد هي باختصار اعادة توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن في دولة واحدة . ولكن تحت الاشراف العام للدولة السورية .

وينص المشروع ، على حقوق الفلسطينيين اليهود في ادارة مناطقهم الريفية والمدنية بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمؤسسات الصحية والبوليس ، كما يقضي بمنح حرية المرور للقدس الى اتباع جميع الاديان ، ويسمح بقيام نظام متميز ايضا ، بموجب ضمانات دولية للطائفة المارونية في لبنان . وحالما يتم انشاء دولة (سورية الكبرى) هذه يجري انشاء جامعة عربية ينضم اليها العراق وسوريا فورا ويسمح للدول العربية الاخرى بالانضمام اليها اذا شاءت .

٣) لقد اجرى نوري السعيد ، اتصالات مباشرة مع حكومات عربية اخرى حول أسس هذه المقترحات ، وأرسل ممثلين عبر سوريا الى مصر في شهر آذار الماضي ، لكي يشرح لزعمائها وكذلك للزعماء البارزين في سوريا ولبنان تفاصيل مقترحاته . ولكن يبدو ان مهمة مبعوثيه لم تواجه نجاحا كاملا ، ولذلك قرر نوري السعيد ان يقوم بزيارات شخصية الى كل من دمشق وبيروت والقدس والقاهرة ، وقد قام بهذه الجولة فعلا في نهاية شهر تموز وبداية شهر آب الماضيين .

٤) وفي الوقت نفسه ، قام نوري السعيد ، بجس نبض الملك عبد العزيز آل سعود ، فتلقى منه ردا غير مشجع بالمرة ، وبدا واضحا ان ملك السعودية يعارض بشدة اية فكرة لقيام «سوريا الكبرى» موحدة . وهي الفكرة الاساسية الكامنة خلف مشروع نوري السعيد .

٥) ان موقف الحكومة المصرية ، من مشروع نوري السعيد ، لم يتضح تماما بعد . ويبدو ان هناك سببا يحمل مصر على معارضة فكرة (سوريا) ، ومع ذلك فليس من المحتمل ان تكون راغبة في الانضمام الى اتحاد فدرالي عربي ، وفي الوقت الحاضر ، فان الاهداف الرئيسية لنوري السعيد هي ان يلعب دورا قياديا في تنسيق وجهات نظر الدولة العربية .

٦) اجرى نوري السعيد مفاوضات في القاهرة مع مصطفى النحاس رئيس الوزارة المصرية في الفترة الواقعة بين ٣١ تموز و ٦ آب ١٩٤٣ ، وصدر على الاثر بيان مشترك جاء فيه ما يلي :

« انتهت اليوم المحادثات التي بدات يوم السبت ٣١ تموز (يوليو) بين مصطفى النحاس باشا ونوري السعيد باشا حول موضوع الوحدة والتعاون بين الدول العربية . ولقد عقد الرئيسان ستة اجتماعات تم خلالها استعراض القضية من كل جوانبها وتبادل الطرفان الراي في جو من التعاون التام والرغبة الصادقة بالتوصل الى ما فيه الخير للشعوب

العربية وتحقيق امانيها ، وسيتابع رئيس الوزارة المصرية اتصالاته ليتسنى له معرفة وجهات نظر الدول العربية من مقترحات نوري السعيد وعقد مؤتمر قمة للدول العربية يمكن للجميع خلاله ان يعربوا عن آرائهم » .

٧) كانت الخطوة التالية لمصطفى النحاس ، هي التقرب من الحكومات العربية الاخرى مثل حكومات السعودية والاردن واليمن . فضلا عن الحكومتين الجديدتين في لبنان وسوريا للاطلاع على وجهات نظرها ، واذا نجحت هذه الاتصالات فسيتم عقد مؤتمر الملوك والرؤساء والامراء العرب في القاهرة .

٨) غير انه بسبب اعتراض الملك عبد العزيز آل سعود على مقترحات نوري السعيد ، اظن بأن الامل ضعيف باتفاق الحكومات العربية على تسوية بصدد هذا المشروع !

الباب الثاني

من قرار التقسيم حتى العدوان الثلاثي
١٩٤٧ - ١٩٥٧

اولا - قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين ١٩٤٧

عرضت (المسألة الفلسطينية) للمرة الاولى ، امام الجمعية العامة لهيئة الامم في الاول من نيسان عام ١٩٤٧ بناء على طلب الحكومة البريطانية ... واتهم مندوب الاتحاد السوفياتي كلا من حكومةالولايات المتحدة والحكومة البريطانية ، ونسب اليهما السعي وراء مآرب استعمارية ونفطية ، ومما قاله :

« ان فلسطين أصبحت دولة بوليسية شبه عسكرية ، نتيجة لافلاس السياسة البريطانية ، وناشد الوفود العربية واليهودية الموافقة على قيام (دولة ثنائية) مشتركة بينهما ، وطالب باعلان استقلال فلسطين » (١) .

وفي الجلسة نفسها طالب المحامي الفلسطيني (هنري كتن) باسم الهيئة العربية العليا ، بايقاف الهجرة اليهودية فورا ، واعلان فلسطين دولة مستقلة .

اما ممثل الوكالة اليهودية فقد اشار الى ان حل المسألةالفلسطينية لا يكون الا بقيام (دولة يهودية) ، واستنادا الى هذا الراي اقترح انشاء حلف عربي - يهودي !

وفي ١٥ ايار ١٩٤٧ ، قررت هيئة الامم المتحدة تأليف لجنة خاصة لفلسطين (unscop) تضم ممثلين عن استراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وايران وهولندا وبيرو والسويد واورغواي ويوغسلافيا ، وتكليفها باعداد تقرير حول (المسألة الفلسطينية) .

ومما جاء في قرار الجمعية الذي حمل رقم ١٠٦ لعام ١٩٤٧ (٢) :

---

(١) عزت دروزه - المصدر السابق - ج (٢) ص ٩٢ .

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية - قرارات الامم المتحدة حول فلسطين ص ٣ .

– ستكون للجنة الخاصة أوسع السلطات في التأكد من الحقائق وتسجيلها ، وفي تحري جميع المسائل والقضايا المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية .

– على اللجنة الخاصة ان تقرر طريقة عملها .

– على اللجنة الخاصة القيام بالتحقيقات في فلسطين وحيث ترى ان ذلك قد يكون مفيدا ، وتتلقى الشهادات الخطية والشفهية ودرسها، من السلطة المنتدبة ، وممثلي سكان فلسطين ، ومن الحكومات والمنظمات والافراد كما ترى ذلك ضروريا ، وكما تعتبره ملائما في كل حالة .

– على اللجنة الخاصة ان تعد تقريرا للجمعية العامة وان تقدم الاقتراحات التي تراها ملائمة لحل مشكلة فلسطين .

وأوجب هذا القرار ان يصل تقرير اللجنة الخاصة الى الامين العام في وقت لا يتعدى الاول من ايلول ١٩٤٧ . وصدق هذا القرار كل من مصر والعراق وسوريا ولبنان والسعودية وتركيا .

زارت اللجنة فلسطين في ١٧ حزيران ١٩٤٧ . ولكن الهيئة العربية العليا أعلنت الاضراب يوم وصولها وقاطعتها ، كما عقدت في ٦ تموز ١٩٤٧ مؤتمرا كبيرا في القدس نددت فيه بقانون نزع ملكية الغابات وازالة الشيوع وتسجيل الاراضي باسم المندوب السامي ، وكان المؤتمر وسيلة غير مباشرة لاسماع الصوت العربي للجنة الخاصة .

وقامت اللجنة الخاصة بزيارة عمان وتسلمت مذكرة اردنية رسمية تؤيد مقررات جامعة الدول العربية .

وفي ٢٢ تموز ١٩٤٧ عرض وزير خارجية لبنان وباسم الدول العربية على اللجنة الوثائق والمستندات الدولية والتاريخية والطبيعية لعروبة فلسطين وحقها المشروع في الاستقلال والسيادة العربية وطالب بقيام (حكومة مستقلة) يتمتع فيها العرب واليهود بالحقوق والواجبات الدستورية .

وفي جنيف وضعت اللجنة الخاصة تقريرها الذي نشر في شهر ايلول ١٩٤٧ في خلال دورة هيئة الامم المتحدة .

وردا على تقرير اللجنة ، قررت اللجنة السياسية للجامعة العربية المنعقدة في صوفر بلبنان :

قررت ، وكنتيجة للاطلاع على التقرير المذكور – تأليف (لجنة خاصة) :

« ان مقترحات لجنة التحقيق تنطوي على اهدار فاضح لحقوق عرب فلسطين الطبيعية في الاستقلال ، كما تنطوي على خرق لجميع العهود التي قطعت للعرب وللمبادىء التي تقوم عليها منظمة الامم المتحدة . واعربت اللجنة السياسية انها ترى في تنفيذ هذه المقترحات خطر محققا يهدد امن فلسطين ، والامن والسلام في البلاد العربية

جميعا » (٣) .

وربما كان ملاحظا ان الجمعية العامة – وخلال الدورة نفسها – تمثل فيها جميع الدول للنظر في القضية في ضوء تقرير اللجنة الخاصة ... وامام اللجنة الفرعية القى الدكتور حاييم وايزمن باسم الوكالة اليهودية والحركة الصهيونية في ١٨ تشرين الاول ١٩٤٧ بكلمته امام اللجنة جاء فيها قوله (٤) :

« ارجع بتفكيري الآن الى ربع قرن مضى ، يوم صادقت عصبة الامم المتحدة بمنتهى الاحترام على برنامجنا الذي اعددناه لاعادة بناء وطننا القومي في فلسطين ... وهكذا ، اعطيت مدنيتنا السابقة التي اغنت فكر العالم وروحه ، مسكنا حرا في نفس المهد الذي ولدت فيه ، ان شعبنا يسعى وراء ايجاد وطن لا ملجأ ولا مأوى ولا مجرد مكان نستفيء بظله ترتبط فيه بروابط وثقى ذكريات هذا الشعب الماضية مع آماله المستقبلة ، ان الشعب اليهودي يعمل على تكييف مؤسساته الخاصة السياسية والاجتماعية ، بحسب مقتضيات خلقه وتقاليده ، على قدم المساواة مع جميع الشعوب الاخرى في الاسرة البشرية . لقد كان استيطان اليهود كأمة بين أمم العالم الهدف الرئيسي والغاية الاولية للعهد الدولي الذي صدقته عصبة الامم .. ولم يكن على سبيل المصادفة ان السياسيين الذين عملوا على تطور فكرة التعاون الدولي المنظم كانوا بصورة جلية على تفهم تام للنضال في سبيل المساواة القومية اليهودية ايضا . وها هم ايضا ولسون ، بلفور ، لويد جورج ، كليمنصو ، تشرشل ، سمطس ، مازريك ، سيسيل ... وها هم ايضا الزعماء الذين خلقوا الامم المتحدة ، فانهم على الرغم من مشاغلهم العالمية ، يجدون متسعا من الوقت ليرسموا خطة للدولة اليهودية . انظروا الى الوضع كيف كان ، هنا جماعة مؤلفة من سبعمائة الف نفس ، لها لغتها وعقيدتها الدينية وتقاليدها الثقافية ، ووضعها الاجتماعي الخاص بها ، ومشاريعها الصناعية والزراعية وروحها العلمية وجامعاتها ، ومدارسها الصناعية والموسيقية . جماعة تتمتع بروح ديمقراطية عظيمة ، لها تشكيلاتها الديمقراطية البعيدة المدى . هذه الجماعة ، تقف وجها لوجه امام فريق آخر يختلف عنها بمراحل تطوره ، ويتفوق عليها بكثرة عدد نفوسه . ان مؤسسات الوطن اليهودي هي نوعا ما ذات طابع خاص في ذاتها ، وفي علاقاتها بالشعب اليهودي الذي هي منه بمقام القلب من الجسم ، كما ان اقوى وحدة في هذه الجماعة مستمدة من ابناء جنسها في اوروبا الذين يشكلون البقية المتهدمة من جماعات قديمة ، والاحياء الباقين من هذه الجماعات

(٣) عزت دروزه – المصدر السابق ص ٩٣ .

(٤) شاكر الدباس – الدول العربية في منظمة الامم المتحدة .

لا يشاركونها ولا بواحدة من هذه المميزات ، والقضية التي على الجمعية العامة معالجتها هي كيف يمكن ان تحكم هذه الجماعة اليهودية ، ومن يمكنه ان يحكمها ؟ ومن هو الذي سيعيد تطورها وازدهارها ؟ هل تتولى حكمها لجنة وصاية أم العرب أم ان تحكم نفسها بنفسها ؟ هذه الامور الثلاثة المتعاقبة هي التي تشمل جميع انواع الحلول للقضية الفلسطينية، وابسط تحليل لها يجب ان يقود لا محالة الى النتيجة التي توصل اليها تقرير كثرة اعضاء اللجنة الخاصة . ان استمرار نظام حكم الوصاية ، قد رفض المجموعة من قبل جميع الفرقاء ، بما فيه السلطة المنتدبة نفسها . وفي الواقع ان استمرار تطبيق هذا الانتداب او أي انتداب آخر اصبح من الصعوبة بمكان بعد تصريح ممثل المملكة المتحدة، عن عزم حكومته على وضع خطة الجلاء قريبا . اما عواطفي نحو الانتداب البريطاني فلم يبق سرا مكنونا ، ولي كل الرجاء ، بعد ان يحقق الشعب اليهودي استقلاله ، ان تعود الصداقة اليهودية البريطانية التقليدية الى سابق وضوحها ، فيتلاشى التوتر الراهن كما يتلاشى كابوس الليل ، وسنذكر بملء التقدير جميع الخدمات العظيمة التي أدتها لنا بريطانيا في مساعدتها ايانا على وضع أسس الاستقلال اليهودي ، بينما تتلاشى في ظلمات التاريخ جميع النتائج الدنيئة .

واذا وضعنا جانبا استمرار نظام الانتداب أو الوصاية ، فلا يبقى سوى أمرين اثنين في كيفية حكم الوطن القومي اليهودي المستقبل . وهكذا فاما ان يكون هذا الوطن القومي مستقلا ، أي وحدة وطنية حرة، أو ان يصبح ويبقى قلة تحكم الحكم العربي خاضعة في النتيجة الى ارادة الكثرة العربية ... ان خضوع اليهود كقلة للحكم العربي هو حل قد سبق ان رفضته ويجب رفضه من قبل جميع اللجان والمحاكم المنصفة . ومن الناحية المعنوية يستحيل أخذ الجماعة الوحيدة في العالم التي تحمل الهوية الوطنية للشعب اليهودي ووضعها تحت حكم اللجنة العربية العليا ... اننا ، كيهود ، نتمتع بقوة المواثيق الدولية ، ونتحسس تحسسا عميقا بتاريخنا الخاص ، ولم نستوطن في فلسطين لكي نصبح مواطنين عربا ، وفي نفس الوقت نحمل العقيدة اليهودية ... ان وحدة وطنية لها مميزاتها الخاصة لا يمكن ان تخضع عنوة الى امة اخرى باسم حكم الكثرة . وقد ادلى مندوب كندا بحقيقة اساسية عندما قال :

« لا يمكن فرض الوحدة فرضا اذا لم تقابل بالرضا » . وباسم هذا المبدأ ذاته توجد الباكستان بيننا اليوم .

فاذا نحن طوينا ورقة الانتداب ، وأصررنا على رفض وضع القلة في دولة عربية ، يصبح التقسيل وتشكيل الدولة اليهودية الحل الممكن الوحيد لمستقبل الحكم في فلسطين ، اجل هو الحل الوحيد الذي يعد بانتهاء القضية ، وهو التفسير الوحيد للحدود التي يعمل اليهود والعرب

ضمن نطاقها بحرية لتطور رغباتهم الوطنية ، وفوق كل هذا فانه يضمن المساواة التي تسبق التعاون الفعال بين العرب واليهود ، وعندما يتقابل اليهود مع العرب على قدم المساواة كأعضاء في هذه الهيئة ، وفي أسرة الامم ، عندئذ فقط يبدأ الامل بالشركة الحقيقية بين الشعبين ؛ ان مصلحة الدولة اليهودية وبدافع مثلها العليا ، ان تسعى للتعاون الوثيق مع الدول العربية المتاخمة لها . ان تقرير الكثرة بمعناه الواسع يشير الى النتائج التي يضمنها هذا التعاون الذي يجري على قدم المساواة بين الشعبين الساميين .

ان اليهود يطالبون بمقدار يسير مما اغدق على العرب بوفرة زائدة ، فقد مر وقت استطاع فيه سياسيو العرب ان يشاهدوا بأم عيونهم هذه المساواة في الحقوق بنسبتها الحقيقية ، وذلك حدث يوم عقد معي زعيم العرب واحد قادة تحريرهم (الامير فيصل) ، ملك العراق الاسبق ، معاهدة معلنا انه اذا منحت الحرية لجميع عرب آسيا فان العرب سيسلمون بحق اليهود بالاستيطان والازدهار في فلسطين بحرية ، هذه الحرية التي ستسير جنبا الى جنب مع الدولة اليهودية .. فالامر الذي تعهد به الملك فيصل آنئذ ، وهو استقلال جميع الاقطار العربية خارج فلسطين ، وقد تحقق الآن ، ان المنطقة يشملها الاستقلال العربي تمتد من الصحراء الى الاوقيانوس الهندي ، وهذا الحق في الاستقلال ليس مقتصرا على العرب وحدهم ، اذ اننا ايضا كيهود لنا نفس الحق بالمطالبة به ، وليس باستطاعة هذه الجمعية العامة ان تسن تشريعا يقضي بأن حق العرب في تأسيس دولة نافعة يزيل حق اليهود بامتلاك زاوية وحيدة يستطيعون ان يتمتعوا فيها بكيانهم الوطني المستقل وان يعدوا العدة لتأسيس مدنية انسانية .

انني ما زلت على اعتقادي بأن الامل بالتعاون العربي اليهودي ، اذا بني الحل بصورة نهائية على قدم المساواة ، سينال تصديق الموافقة الدولية . وقد تحمل معها الدولة اليهودية في فلسطين رسالة لجاراتها ايضا ، كما ان صغر هذه الدولة سوف لا يكون مانعا لها عن القيام بما يمكنها القيام به من عمل مجيد تام في حقلي العقل والمعرفة . لقد كانت اثينا مدينة صغيرة ، ولكن العالم بأسره مدينا لها .

على ان هذا الحل يشمل شيئا آخر ، ذلك لان له علاقة وثيقة بالمشكلة اليهودية التي لها خطورتها وقيمتها في ضمير البشرية ، لقد تأثرنا الى اعماقنا لدى سماعنا المندوب السوفياتي يشير ببلاغة الى المأساة التي حلت بشعبنا ، وادت بشكل مخيف الى النتائج التي جعلت هذا الشعب بدون وطن قومي . ان المندوب السوفياتي بوصفه حق اليهود وحق غيرهم ايضا من الشعوب بأن امنهم ورفاهيتهم يجب ان لا يبقيا تحت رحمة ورهن مشيئة دول اخرى ، قد أعلن فهمه العميق

الجلي لعواطفنا التاريخية العميقة . ان هذا التحليل يشخص مرضنا ، وهو عدم حصولنا على وطن قومي ، ويصف الدواء الشافي لهذا المرض بأن نعطى هذا الوطن . ان مشكـــلة اليهود المشردين ، واليهود الذين اكرهوا على ايجاد وطن جديد لهم ، يمكن حلها ضمن نطاق تقرير الكثرة. ان مشكلة اليهود بشكلها الحاد هي اليـــوم ، مشكلة مليون يهودي في اوروبا وفي الشرق ليسوا واثقين او متأكدين من ضمان كيانهم ، ولذا فان الدولة اليهودية المقترح تأسيسها ، بما تشتمل عليه من تطور كثيف في الزراعة والصناعة والري ، يمكن ان تؤمن وطنا لهم جميعا . ان التطور الصناعي الذي افكر به هو الذي يقوم كثيرا على المواد الخام الثقيـــلة والكثيرة ، بل على الذكاء الفني ، فباستطاعة التنقيب العلمي ان يحقق بسرعة نجاح وازدهار كثير من الصناعات ، وباستطاعـة الشعب الماهر والمثقف ثقافة حسنة ان يتم ما تبقى . ان سويسرا لافضل مثال للاقتصاد الصناعي المزدهر بدون ان تكون لديها مواد خام زائدة ، وانما لديها موارد عظيمة من القوة البشرية الحازمة . ان هذا النوع من التطور ، مع ما هناك من مشاريع عظيمة للري ولاسترجاع الاراضي ، ستوجد حلا صحيحا للقضية اليهودية . ان الحياة في فلسطين لا تمنح شعبنا ملجأ بين اهله فحسب ، بل ايضا تفسح المجال امام هذا الشعب ليساهم في اعادة ولادة امة وازدهار مؤسساتها ، وبهذه الطريقة يحصل المهاجر على وحدة بينه وبين الجماعة التي يعيش وسطها . ان بقايا امتنا في اوروبا ، الذيـن لا تزال ماثلة نصب عيونهم مذابح ستة ملايين نسمة من اقربائهم وانسبائهم وابناء جنسهم لا يستطيعـــون كل التفكير بشتات الآخر ، ولا يلقون بنفوسهم الى رحمة العالم وشفقته ، وليسوا متوسلين ولا مستعطفين ، انهم يريدون ان يكونوا موطن جماعة يهودية ، لا يشعرون في وسطها ان مؤهلاتهم ومثلهم العليا غريبة عن مؤهلاتها ومثلهـــا العليا . ان كل ما يرغبون فيه ، ان تتاح لهم الفرصة وهم انفسهم يقومون بعمل ما تبقى. وليس لي ما اقوله لاولئك الذين يمثلون اهدافنا بمؤامـرة مظلمة تستمد اسبابها من الخارج ، الا انه في الواقع نوع من استغلال التعاسة . ان اليد الواحدة التي مدت للترحيب بهؤلاء اليهود الباقين احياء انما كانت اليد التي مدها اليهم شعبنا في فلسطين . كما ان الفضل الوحيد في قضية اليهود المشردين الطارئة يرجع الى الذين مدوا يد المعونة الـى الباقين احياء منهم وانسوهم ذكرياتهم القبيحــة ، فتركوها وراءهم، واصبحوا مواطنين مكرمين ومحترمين في وطنهم القومي . اما خداعهم بحضهم على اعادة بناء مدافنهم ، او ان يهبطوا اعباء غير مرغوب فيهـا على رحمة حكومات تنفر منهم وتكرههم ، فانما هو هزء بمأساتهم وازدراء بالامهم ، ولذا فان الامم المتحدة ، بتأسيس الوطن اليهودي ، لا تحـل مشكلة مستقبل فلسطين السياسي فحسب ، وانما تعمل ايضا على ازالة

افظع مأساة بشرية تمثلت على مسرح عصرنا الحديث ، وكذلك فان تقرير الكثرة ، تمكنه من جمع بلدان كثيرة بعضها الى بعض عن طريق التفـاهم والاتفاق ، يؤدي اجل خدمة لقضية الانسجام الدولي .

وفي الوقت الذي أؤيد فيه مبادىء تقرير الكثرة ، ارجو من اللجنة الكريمة ان تعير انتباهها الى بعض التغيرات التي اقترحنا اجراءهـا . لا سيما بما يتعلق بمنطقة غربي الجليل والمنطقة اليهودية في القدس . ان الاتحاد الاقتصادي المقترح ايجاده هو فكرة متسلسلة مضمون لهـا الفوز بحسب اعتقادي على اية مقاومة مؤقتة تعترض سبيلها ، وبينمـا تعيد اللجنة النظر في خططها لتنفيذ هذه المقترحات ، فانني ارجو منها ان تستفيد الى ابعد حد ممكن من المساعدة التي باستطـاعة شعبنا ان يؤديها بجعله الدولة اليهودية قادرة على ان تدافـع عن نفسها بنفسها ، وكما قال المندوبون : « مما لا ريب فيه ، ان الميثاق نفسه هو افضـل حارس للدول الصغيرة ضد اي اعتداء يأتيهـا من جيرانها » . فنحن والحالة هذه لا نتوقع ولا نخاف حدوث أي اعتداء من هـذا القبيل ، ويصعب علينا التصديق أن تستخف اي دولة ممثلة هنا بمسؤولياتهـا الدولية ، فتتعدى توصيات الجمعية العامة بالتهديد او باستعمال القوة.

وعندما نؤسس الدولة اليهودية فانها ستراعي احكام الميثاق ونصوصه بكل دقة وضبط ، وعلى كل فاننا نشعر بأن اماني السلم ستبدو مشرقة الى ابعد حدود الاشراق اذا (في اول الامر) رافق القوات اليهوديـة المحافظة على الامن داخل نطاق دولتنا قوة دولية ترمز الى موافقة الامم المتحدة وقرارها ، غير ان شعبنا في جميع الظروف مستعد ان يهيىء جميع الاسباب للدفاع عن نفسه بنفسه .

وعندما تشرع هذه اللجنة بوضع الخطة لخلق دولة يهودية ، فانها ستؤدي رسالة تاريخية هامة . وعلى الرغم من ضيق نطاق هذا المشروع فان له المقام الاسمى في تقدير الفكر الحر ، لانه يشتمـل على مراعاة بعيدة المدى لروح العدالة والانسانية ، فهنالك تعـويض على شعب مضطهد ، ومساواة للشعب اليهودي بين الامم ، وانقـاذ للصحراء بالحراثة والزراعة ، وخلق جماعة جديدة ، ونظام اقتصـادي جديد ، وادخال افكار اجتماعية متسلسلة ، في منطقة ما زالت مؤخرة مقاييس الحياة الحديثة ، ويقظة ثقافة تعتبر من اقدم ثقافات البشر .

لقد سررت ولم انفر لدى سماعي وصف هذا المشروع العظيم ، من قبل ممثلي العراق وسورية ، بأنه نازي ، ولكي افسح المجال امام اللذة القانونية التي تجلبها المناقشة ، واعتبر ان هذا القول يحتمل في الواقع تحريفا وطعنا بعيدي المدى . انا لا اناقش حق هذين السيدين الكريمين بالتكلم بقوة عن طبيعة النازية ، وليس باستطاعتي ان اجاريهما فـي اتصالاتهما في هذا المضمار ، وانما بما يتعلق بطبيعة الصهيونية فانني

اكثر منهما معرفة بها . ان مميزات حركتنا كمحاولة موثوق بصحتها للتحرر الوطني وبناء الجماعة ، لا يمكن حجبها بمثل هذه الافتراءات ، فبعض هذه الافتراءات تستحق ان تخلق الجو الفظيع الذي كان يستعمل في التاريخ القذر الذي كانت تثار ضد مقاومة اليهود ، فكل من يخترع أو يقدم بيانات من هذا النوع لا يجد في عمله اي مبرر لفخره .

ولا يسعني والحالة هذه ، ان اسمح بمرور هذا البيان عن القضية اليهودية بدون ان اناشد هذه الهيئة الكبرى التي يتمثل فيها الضمير العالمي . ان العالم الذي لا يصغي الينا في محنتنا هذه سيصم اذنيه عن سماع صوت العدالة والشعور الانساني . فلو انتم بحكم لجنتكم العادل، هذه اللجنة المتحلية بجميع المؤهلات ، وسمحتم لنا بالجلوس ، فاننا سنشترك معكم وكلنا شعور بالنضال الروحي والعقلي الذي تخاطب فكرته الامم المتحدة ، ضمير الانسانية ووجدانه ، وفي منحنا هذه الفرصة السانحة تظهرون امانتكم ووفاءكم لانبل المثل العليا التي ادركها قبلا أسلافنا وآباؤنا ونقلوها بدورهم الى ميراث العالم المشترك .

وانهى السيد وايزمن خطابه هذا ، بهذه العبارة :

« ان الله سيبسط ذراعه مرة ثانية ، ليسترد بقية شعبه ، وسيقيم علاقة انذار للامم ، وسيحشد منبوذي اسرائيل ويجمع مضطهدي يهوذا من اربعة اطراف الارض » (!!)

وفي الجلسة نفسها (١٨ تشرين الاول سنة ١٩٤٧) ألقى السيد جمال الحسيني بيانا قدم فيه وجهة النظر العربية الفلسطينية للمرة الاخير ... جاء فيه (٥) :

« ان المتكلم باسم الوكالة اليهودية (مشيرا الى خطاب سابق القاه الدكتور سيلفر مندوب الوكالة اليهودية) قد مر مرورا بسيطا بالحقيقة الخطيرة التالية :

ان اليهود الشرقيين المعروفين باسم « سفاراديم » يمكن انيكونوا من سلالة اسرائيل ، اما اليهود « الاشكنازيم » اي يهود شرقي اوروبا الذين يتكلمون اليديش والذين اوجدوا الحركة الصهيونية ، فليست لهم علاقة ببني اسرائيل ولا بفلسطين ، اي انهم ليسوا من اصل يهودي.

ان العدد الاكبر من اليهود « السفاراديم » كانوا يعيشون ولا يزالون في العالم العربي وفي الشرق ، ومعظمهم قد تنكروا لليهودية ، اما يهود شرقي اوروبا ، الذين يتكلمون (اليديش) والذين هم من اصل (خازاري) اي اليهود « الاشكنازيم » الذين هم في مجموعهم من انصار واتباع الحركة الصهيونية فليس لهم علاقة تاريخية او جنسية تربطهم بالاراضي المقدسة او بالاسرائيليين الذين كانوا من سكان تلك البلاد منذ

(٥) المصدر السابق .

٢٥٠٠ سنة .

وأوضح السيد الحسيني تفسير كلمة (الخازار) كما جاءت في الموسوعة اليهودية فقال : « هم شعب من اصل تركي تندمج حياته وتاريخه بتاريخ اليهود في روسيا . وقد تأسست (مملكة الخازارين) وتوطدت اركانها قبل تأسيس المملكة الروسية في السنة (٨٥٥) بزمن طويل ، والملك الذي أعاد المملكة اليهودية ووطد اركان الدين اليهودي ، كان احد خلفاء الملك بولان الخازار ، وكان يدعى (عوفاديا) ، فدعا علماء اليهود للاستيطان في مملكته واسس كنائس ومدارس ، وشرع هؤلاء العلماء يعلمون الشعب (التوراة والمشناة والتلمود) ، وكان الخازاريون يستعملون في كتاباتهم الحروف العبرية » .

لقد تكلمت عن هذا الموضوع لان الصهيونيين يؤسسون قضيتهم عليه ، كما انهم يدعون ايضا ان وعد بلفور قد بني عليه ، اجل ان الصهيونيين يرغبون في اعادة تشكيل وطن قومي على هذه الخرافة في بلاد لا علاقة لهم فيها ، ولا هي منهم ولا هم منها ، وكذلك فانهم يريدون أن يأتوا بسلالة الخازاريين الى ارض لم تطأها أقدام الخازاريين في يوم من الايام .

ان الفلسطينيين العرب من الجهة الاخرى كانوا في البلاد منذ اقدم الازمنة ، على الرغم من اكتساح فلسطين مرارا من قبل موجات الغزاة الفاتحين كالصهيونيين والسلجوقيين والمماليك والاتراك وسواهم.

ان سكان فلسطين العرب هم الشعب الذي لازم ارض فلسطين ولم يبرحها في يوم من الايام ، انهم بكثرتهم الساحقة عرب بدمهم ، ويتكلمون اللغة العربية ولهم نفس الثقافة والتقاليد التي لاخوانهم العرب الذين دخلوا فلسطين فاتحين . لقد استمروا هناك بعد جميع الفتوحات الاخرى ، كما استمر الايطاليون مثلا في بلادهم بعد الفتوحات المختلفة التي قامت بها جحافل الاجانب لبلادهم . وهنالك اليوم ، قبيلة جديدة تغزو فلسطين باسم الصهيونية بقصد استئصال سكانها واخذ مكانهم .

اما فيما يتعلق بالتطور الاقتصادي ، فلقد كان العرب اول من عني بزراعة الاشجار الحمضية في فلسطين ، واول من حفر الآبار الارتوازية التي لا حياة لهذه الاشجار بدونها ، وقد فعلوا ذلك قبل دخول المهاجرين اليهود الى البلاد . وفي الوقت الحاضر يملك العرب ٥٢ ٪ من بساتين الحمضيات ، وما يزيد عن ٩٠ ٪ من بساتين الزيتون التي غرست في تلال فلسطين الصخرية وآكامها . وقد بذل العرب في سبيل ذلك جهدا عظيما وقدموا مقدارا كبيرا من التضحيات . وهذان النوعان (الحمضيات والزيتون) هما اهم مواد التصدير في فلسطين وينتجهما العرب وليس اليهود ... ان الصهيونيين ليسوا هم الذين جففوا المستنقعات الكبرى في فلسطين ، فقد يكونون باشروا بزراعة اراضي بعض المستنقعات هنا

او هناك ، ولكن الذي جفف المستنقعات الكبرى المعروفة باسم روبين ورمضان هو المجلس الاسلامي الاعلى ، ومن المحقق ان الصهيونيين تمكنوا من انشاء مزارع وبراكات ذات منظر جذاب ، وعلى اساس متناسق منتظم ، الامر الذي لم يتمكن العرب من مجاراتهم فيه لقلة المال المخصص لهذه الغاية ، وعلى الجملة يمكننا القول ان الاعمال الزراعية العربية كانت من الوجهة الاقتصادية سليمة .

تمكن الصهيونيون من الحصول على افضل الاراضي في فلسطين عن طريق مالكين غير فلسطينيين وغير موجودين فيها ، في وقت لم يكن هنالك تشريع لحماية مستأجري الاراضي وصفار المزارعين والفلاحين ، وقد شهدنا في عهد الانتداب البريطاني طرد مستأجري الاراضي العرب بالقوة من الاراضي التي كانوا يعيشون فيها منذ اجيال عديدة . ورأينا بعيوننا عددا غير قليل منهم يموتون في هذه الاراضي قبل ان يكرهوا على هجرها ، ولم يكن هنالك اي جزء من هذه الاراضي قفرا قبل ان يأخذه الصهيونيون ويحولوه الى جنة غناء ... ان سهل شارون ووادي يزرعيل وسهل اسرائيل لم تكن في يوم من الايام برية قفراء بل كانت تزرع بدون انقطاع ان القضية في نظرنا ليست قضية خبز وزبد وانما هي قضية تتعلق بحريتنا واستقلالنا وكياننا القومي ومستقبل اولادنا الذين يهمنا امرهم ، وجميع هذه الامور لا يمكن ان تقاس او ان تستبدل بالنار او بالدولار .

اما الحملات ضد مفتي فلسطين ، فان الحاج امين الحسيني اختير مفتيا لفلسطين لان جميع مسلمي فلسطين تقدموا بعرائض (ما تزال محفوظة في سجلات الدولة) طلبوا فيها توليته هذا المنصب ، ولم يفعل المندوب السامي اكثر من النزول عند رأي اجماعي ، وقد كان انتخاب الحاج امين الحسيني ، في الدور الثاني ، بكثرة ٥٢ صوتا من اصل ٥٤ صوتا . واما مزاعم مندوب غواتيمالا بأن سماحته انفق الاموال الاسلامية والخيرية في اضرام نار الثورة العربية فانها نفس المزاعم التي رددتها الوكالة اليهودية عام ١٩٣٧ ، ولكن في العام التالي مباشرة ، قامت لجنة خاصة بفحص وتدقيق حسابات الاموال التي يديرها المفتي ، وذكرت في تقريرها ان هذه الحسابات صحيحة ومنتظمة ولا محل للطعن فيها . واما ما اسند اليه من انه حث مواطنيه وقادهم في جهادهم من اجل استقلالهم ، فهو امر حقيقي ولا غرابة في ذلك . وها هو المارشال سمطس قد قام بما قام به سماحة الحاج امين الحسيني ، اما ما وجه الى المفتي بأنه كان من اشد اعوان هتلر في سبيل تنفيذ مشروع يرمي الى القضاء التام على اليهود ، فانني انفيه نفيا قاطعا ، ومن العجيب ان يأتي مندوب غواتيمالا على ذكر ما يسمونه شهادات قيلت في محاكمات نورمبورغ ، التي لم يكن للمفتي شأن بها ، ولم تتح له الفرصة

للرد عليها ودحضها ، وعلاوة على ما تقدم فانه لم يصدر عن الحكومة البريطانية ما يشير الى اعتبار المفتي من مجرمي الحرب . اما الحكومة الفرنسية فقد اكرمت وفادته حين اقام في فرنسا ، فضلا عن ان الالمان لم يكونوا في حاجة الى من يضع لهم خطتهم السياسية ، وهم الذين بداوا بتعقب اليهود واضطهادهم منذ سنة ١٩٣٣ ، وكل ما في الامر ان الوكالة اليهودية هي في الواقع التي توجه هذه التهم بدون حساب الى سماحة المفتي ، لانه ، كزعيم سياسي ووطني ، قد حال دون تنفيذ اطماعهم وبرامجهم الصهيونية .

وخلاصة القول ان المتكلم باسم الوكالة اليهودية قال بلهجة مشجبة ومثيرة للعواطف ان اليهود يشعرون بأنه لا وطن لهم ، وانهم قد توجهوا بقلوبهم ووجوههم نحو فلسطين وطنهم قبل اعلان وعد بلفور بعشرات السنين ، وان الوكالة اليهودية تمثل جماهير اليهود الفقيرة في اعمالها الصهيونية . غير ان هذه النقاط التي تتذرع بها لا تمت الى القضية بصلة ، وجميعنا يعرف جيدا ان اليهود منقسمون على نفوسهم من جهة الصهيونية ، واليكم واحدا من اعظم رجالات اليهود المعاصرين وهو المرحوم هنري بورغنتو يتنكر للصهيونية ويقول : « ان الصهيونية لاعظم خدعة في التاريخ اليهودي ، فهي خطأ في مبادئها ، ومستحيلة التحقيق، وغير سليمة من الناحية الاقتصادية ، ثم هي متعصبة في سياستها ، وعقيمة في مثلها الروحية » .

فلنفرض اننا نترك هؤلاء اليهود المخالفين جانبا ، ونقبل جدلا بما تقوله الوكالة اليهودية ان جميع اليهود بوجه الاجمال صهيونيون وانهم جميعا بدون وطن ، فهل يريدنا المتكلم باسم الوكالة اليهودية ان نفهم من هذا بأنه يقترح حل مشكلة الخمسة عشر مليونا من اليهود الذين لا وطن لهم — في ان يكون لهم هذا الجزء من فلسطين كدولة يهودية ؟..

« ان حق تقرير المصير في فلسطين ، هو حقنا نحن ، ونحن الذين نتمسك به ما دام هو الاساس الذي يرتكز عليه ميثاق الامم المتحدة ... ان دولة يهودية صغيرة مؤلفة من مليون نسمة لا تستطيع الحياة في وسط سبعين مليونا من العرب في العالم العربي ، ومئات الملايين من شعوب الشرق الذين يؤيدونهم في المقاومة وفي دفاعهم الشرعي والعادل عن استقلال بلادهم ضد الغزو اليهودي . اما اذا ارادت هذه الدولة الصغيرة ان تعيش على تأييد اجنبي دائم فانها بحكم الواقع تصبح فرصة دائمة تؤثر بصورة متواصلة تأثيرا معكوسا على العلاقات الدولية بين بلدان متعددة في الشرق الاوسط ، واذا كان هنالك من يساوره الاعتقاد ان العربي في فلسطين يشبه ولدا صغيرا تجبره امه على تناول جرعة دواء مر فيعترض قليلا ، ويرفس برجليه قليلا ، ومن ثم يسكت اثر اعطائه قطعة من الحلوى ، فانه يخطىء باعتقاده هذا ، ويمكنني ان

اعلن بكل تأكيد ان اعتقادا من هذا النوع انما هو خادع وشديد الخطر . ان عرب فلسطين لن يتنازلوا عن اي جزء من وطنهم مهما اشتد عليهم الضغط والاكراه .

وها نحن عازمون العزم كله على وضع حد نهائي لاي اعتداء يقع على حقوقنا وحرياتنا ... وعلى ان نعيش احرارا ومستقلين في دولة متحدة ديمقراطية في جميع فلسطين ، والتاريخ شاهد على ما اقول .

وباختتام مندوبي الوكالة اليهودية (الدكتور حاييم وايزمن) والهيئة العربية العليا (جمال الحسيني) من القاء بيانيهما ، جرت مناقشات ، كان بارزا من خلالها اتجاهات الدول الكبرى ، والمهتمة حينئذ بالمسألة الفلسطينية ...

اعلن المندوب الاميركي تأييد حكومته لتوصيات لجنة التحقيق العامة ، ثم لتوصية الاكثرية فيها بتقسيم فلسطين على ان يكون لكافة سكان فلسطين حق الانتفاع بالموانىء والمياه والحصول على ضمانات دستورية ، وان تجري تعديلات اقليمية في المناطق المقترحة للعرب كالحاق (يافا العربية) بالدولة العربية الفلسطينية ...

واعلن المندوب السوفياتي ، موافقة حكومته على توصية اللجنة بتقسيم فلسطين ...

اما المندوب البريطاني فقد امتنع عن التصويت معلنا ان بلاده ليست على استعداد لتحمل عبء تنفيذ قرار او حل لا يوافق عليه العرب واليهود معا !

وانتهت هذه المناقشات الى تأليف (لجنتين فرعيتين) لاعداد مشروعات مفصلة تنسجم مع تقرير الاكثرية في اللجنة الخاصة .

اما المشروع الاول فقد تضمن (٦) :

١ ـ انهاء الانتداب في وقت لا يتجاوز الاول من آب ١٩٤٨ .
٢ ـ الجلاء واعلان الدولتين العربية واليهودية بعده بشهرين .
٣ ـ اشراف لجنة انتقال دولية تعينها هيئة الامم على ادارة فلسطين.
٤ ـ تنفيذ التقسيم في فترة الانتقال « انهاء الجلاء واعلان الدولتين » :
أ) تؤلف حكومة مؤقتة في كل دولة ، وتجري انتخابات لجمعية تأسيسية بوضع دستور ديمقراطي على اساس حكومة مسؤولة امام مجلس نيابي .
ب) ضمان الحقوق للجميع بروح المساواة وعدم التحيز .
ج) انشاء « قوة وطنية » في كل من الدولتين لحفظ الامن والحدود.

---

(٦) هذا المشروع تم اقراره واصبح يعرف بقرار التقسيم رقم ١٨١ تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ .

اما المشروع الثاني فيتضمن :

١ ـ تشكيل حكومة مؤقتة تدير جميع فلسطين .
٢ ـ تبدأ بريطانيا بالجلاء على ان ينتهي خلال سنة واحدة من تاريخ قيام الحكومة المؤقتة .
٣ ـ تقف الهجرة خلال هذه المدة ، وتبقى قوانين الاراضي نافذة .
٤ ـ تعالج مشكلة اليهود بصورة عامة بموجب اتفاقات دولية .
٥ ـ تدعو الحكومة المؤقتة جمعية تأسيسية لوضع دستور ديمقراطي.
٦ ـ ينص في الدستور على استقلال فلسطين وضمان وحدتها واستقلالها ومنح رعاياها الحقوق المتساوية بدون تمييز .

وفي ٢٤ تشرين الثاني ، طرح هذا المشروع (الثاني) للتصويت ـ في اللجنة الخاصة ـ فرفضته ١٩ دولة وايدته ١٢ دولة وامتنعت عن التصويت ١٤ دولة . ويذكر ان الدول العربية والاسلامية ، كانت تطالب بتبني هذا المشروع ، الذي فشل .

وكنتيجة لعدم تجاوب الامم المتحدة مع هذا المشروع ، اقترح العرب نقل القضية الى محكمة العدل الدولية فرفض ، كما ان الرفض كان من نصيب اقتراح آخر باستشارة هذه المحكمة في مدى صلاحية الامم المتحدة بتنفيذ اي نوع من التقسيم لا يوافق عليه سكان البلاد .

اصداء القرار

تقول الكاتبة الاميركية ـ اليهودية ـ (تابثيا بيتران) في مقال لها حول (فلسطين والعرب والصهيونية) نشرته مجلة « القارات الثلاث » (٧) :

« ان قبول قرار التقسيم كان بداية لخطأ جسيم ، ولم يكن تطبيقا او التزاما بمبدأ تقرير المصير ، برغم الظاهر بل مخالفة صارخة له ... فقد كان يعني حتى في الحدود التي اقرتها الامم المتحدة للدولتين العربية واليهودية ، ان يحكم اليهود منفردين ، دولة تشتمل على ٥٠ ٪ من العرب ، ويملك فيها العرب ٩٠ ٪ من الارض .

لقد منح القرار ـ مكافأة ـ لليهود ، فقد حصل ثلث السكان ممن يملكون اقل من ٦ ٪ من الارض على ٦٥ بالمئة من المجموع الكلي لفلسطين الذي يشمل على اخصب الاراضي ، وكان من الطبيعي ان تسارع الصهيونية والامبريالية والعصابات الارهابية الى احتضان القرار وهي تبيت نقيضه .

ان مضمون القرار الحقيقي ، وهذا هو الاخطر بصرف النظر عن مساحة الارض التي اخذها هذا او ذاك ، هو تسليم السكان العرب

---

(٧) اديب ديمتري ـ الماركسية والدولة الصهيونية ص ٢١١ ـ ٢١٣ .

المستقرين على ارضهم القومية منذ آلاف السنين وفي دولتهم القومية فلسطين ، ولا يغير هذا الوضع الحكم العثماني او الانتداب البريطاني فقد كانت هناك دولة قومية قائمة بالفعل ، نقول الاخطر هو تسليم قطاعات واسعة من هؤلاء السكان على غير ارادتهم ، الى دولة غير دولتهم ، واجبارها بالقوة على الخضوع لسلطة غير سلطتهم القومية ، ودون مبرر او سبب سوى الرضوخ لارادة المستوطنين الوافدين والصهيونية العالمية ، وكل ذلك باسم (حق تقرير المصير) للشعب اليهودي ! .. وهذا ينفي على الفور ، حق الشعب الآخر ، في تقرير مصيره (الشعب العربي) لان قيام الدولة الصهيونية وكيانها يعني بالضرورة ، دولة يهودية عنصرية ، كما يعني طرد السكان العرب وتحويلهم الى لاجئين او ابادتهم .. قيام هذه الدولة يعني نفي وجود الشعب الاصلي وحقه في تقرير مصيره ، وحرمانه من ابسط حقوقه حتى في المساواة مع الافراد المستوطنين الجدد ..

وقرار التقسيم ، يعني اذن ، انتزاع وطن قومي مستقر ، وتهديم اسس دولة قومية قائمة وهي الدولة العربية الفلسطينية التاريخية ، والرضوخ لارادة المستعمر والصهيونية العالمية ، وكانت القوى الاشتراكية والديمقراطية مدعوة في ذلك الحين الى ان تتمسك بقوة بشعار (استقلال فلسطين) والذي يمثل الحل الجذري للمشكلة بازاحة السلطة الاستعمارية التي كانت سببا في المشكلة من الاصل . لتسليمها الى مستعمر آخر ، اشد نكاية وبشاعة .. (السلطة الصهيونية ومن ورائها الامبريالية) .. وكان التمسك بقوة ، بالشعار الديمقراطي والدولة الواحدة للعرب واليهود ، هي التطبيق السليم في فلسطين لخصوصية الواقع الفلسطيني .

اما على الصعيد العربي ، فبالرغم من الاصداء البالغة العمق . وردود الفعل الكثيرة على جميع المستويات .. الشعبية والرسمية ، فانه يمكن اعتبار الكلمة التي القاها المندوب السوري (فارس الخوري) في مجلس الامن تعقيبا على هذا القرار في جلسة بتاريخ ٢٤ شباط سنة ١٩٤٨ ــ صورة واضحة للموقف العربي آنئذ : وفي جملة هذه الكلمة **يقول (فارس الخوري) حول تخطي الانتداب لحدوده وصلاحياته** (٨) :

« .. وبالرغم من جميع صنوف الجور والعبث بالقانون التي ينطوي عليها الانتداب ، فقد حدد المنحة اليهودية في فلسطين ب (وطن قومي فلسطيني) فقط . أما قرار التقسيم ، فقد منحهم بصورة عملية (دولة ذات سيادة) اضف الى ذلك ان الانتداب قد احتفظ ببعض الحقوق للعرب الذين يؤلفون اغلبية السكان مقررا بأن الهجرة اليهودية الى فلسطين يجب ان لا تضرب بحقوق العرب ووضعهم فيها (المادة ٦)

---

(٨) شاكر الدباس ــ المصدر السابق .

ولكن قرار التقسيم جاء ملقيا لهذا القيد ، واضر بحقوق العرب ووضعهم وذلك بتجريدهم من حقوق السيادة في ثلثي مساحة بلادهم . وقد روعي في الانتداب وحدة فلسطين ، فاشير في مادته الاخيرة الى حكومة واحدة في فلسطين تضطلع باعباء السلطة في نهاية الانتداب ، اما قرار التقسيم فقد خالف هذا المبدأ الاساسي وقرر ايجاد حكومتين منفصلتين .

وحول « العرب في الدولة اليهودية » يقول :

... وضع مشروع التقسيم نصف مليون من العرب في الدولة اليهودية الى جانب نصف مليون من اليهود ، وسمح في الوقت نفسه بهجرة يهودية غير محددة الى تلك الدولة ليتمكن اليهود من الحصول على اغلبية ساحقة فيها فيرغمون العرب على الخروج من اوطانهم

ولقد اخرجت مدينة يافا من حظيرة الدولة اليهودية وضمت الى الدولة العربية ، ولكنها وضعت في نطاق مغلق تحيط به الدولة الصهيونية دون ان يكون لها اتصال بالدولة العربية .

وقد حرمت حتى من ممتلكاتها التي تحيط بها لتلحق بالدولة اليهودية ، وهذه الظروف ستقضي على المدينة بالموت المحتم . واذا منحت القلة اليهودية التي تؤلف ثلث السكان في فلسطين بصورة جائرة « حق تقرير المصير » منفصلة عن الاغلبية العربية وجب ان يطبق هذا الاسلوب المنحرف الظالم على القلة العربية في الدولة اليهودية نفسها ، فيقتضي لذلك تقسيم الدولة اليهودية نفسها بين العرب واليهود .

اما عن « بلاد الانتداب في الميثاق » فيقول :

ان فلسطين بلاد واقعة تحت الانتداب ، ولا يمكن ان تعالج قضيتها خلافا للشروط التي تحكم بها ارض الانتداب ، وبلاد من هذا الطراز يمكن اعلان استقلالها فقط وتركها مرة لتقرر نظام الحكم فيها جمعية تأسيسية تمثل جميع السكان . واذا لم يبلغ السكان في بلاد كهذه درجة من النضج تؤهلهم للاستقلال يسدي اليهم العون بتطبيق نظام الوصاية بمقتضى اتفاق للوصاية يعقد وفقا للمادة (٧٩)من الميثاق .

وعن « كون التقسيم خاضعا لموافقة الاغلبية » يقول :

لا تناقض التدابير المبتكرة الجديدة الجدية التي وافقت عليها اغلبية مصطنعة في الجمعية العامة نص الميثاق فحسب ، بل لا تستطيع ايضا ان تجد مبررا وهميا يرتكز على سابقة تاريخية متبعة لدى اية قاعدة اولية من قواعد الادراك السليم ، ولقد ذكر تقسيم الهند كمثل لما نحن في صدده ولكن هذا التقسيم قد تم بالاتفاق المتبادل بين طرفي الاغلبية والقلة معا ، ويتألف كلا الفريقين من سكان البلاد الاصليين فهم

ليسوا غرباء او وافدين دخلاء ، كما هو الحال في فلسطين .
وتحدث « عن الدولة الديمقراطية » فقال :

لقد قيل في معرض الدفاع عن مشروع التقسيم بانه هو المنفذ الوحيد لكل المشكلة الفلسطينية وان جميع المشاريع الاخرى تحتاج في تنفيذها الى القوة ولكننا قدمنا مشروعا آخر لانشاء دولة موحدة في فلسطين يشترك فيها جميع المواطنين في الحقوق والواجبات على اساس المساواة الديمقراطية ، وقيل لنا ان اليهود لا يرغبون بان يكونوا قلة ، فقلنا لا يجب ان يعتبروا أنفسهم قلة دينية اذ ليس في الحياة الديمقراطية تميز في الاديان ، وستتألف الاحزاب السياسية والاجتماعية دون اعتبار للعقيدة او العنصر ، وسيمتزج العرب واليهود في هذه الحالة ، ويعملون معا لمصلحة البلاد ، وتصبح الاحزاب السياسية مفتحة الابواب للمسلمين والمسيحيين واليهود سواءا بسواء ، ويؤلف الحزب الذي يظفر بأغلبية الاصوات الحكومة ، على ان يكون مفهوما ان جميع الاقليات سواءا اكانت سياسية او دينية او غير ذلك ستتضمن حقوقها الدستورية . والدولة الموحدة هي الحل الصحيح العادل . اما التقسيم فحل خاطىء ، واذا كان لا بد من استعمال القوة لتنفيذ احدهما ، فمن الطبيعي ان تستخدم القوة لتأييد العدالة . لا لفرض الظلم وقد يجد استخدام القوة لتأييد قضية عادله مبررا ، اما استخدامه لدعم قضية غير مشروعة واعتداء صارخ فهو عمل اجرامي .

وقد اعلنت وفود الهند والصين والباكستان وسيام وافغانستان وايران وتركيا واليونان ويوغوسلافيا والعراق ومصر والسعودية واليمن ولبنان وسوريا ، وهي في مجموعها تمثل ثلثي سكان الدول الاعضاء في الامم المتحدة في ذلك الوقت ، معارضتها واستنكارها بصراحة لمشروع تقسيم فلسطين على اعتبار ان قرار التقسيم :

١ ـ يخالف بصراحة ووضوح ابسط قواعد العدالة ومفاهيم الاخلاق ونصوص القانون .

٢ ـ القرار لا يستند الى اي واقع ديمقراطي او قواعد انسانية اخلاقية .

٣ ـ عدم صلاحية الجمعية العامة في تقرير مصير الوطن الواحد وتجزئته .

ولقد رفضت جميع المطالب والمحاولات والاقتراحات العربية ، باحالة « المسألة الفلسطينية » وبالتحديد « قرار التقسيم ومدى مشروعيته » الى محكمة العدل الدولية لابداء المشورة القانونية حوله ، وبهذا الرفض المستمر ، تمكنت الصهيونية وحليفتها الامبريالية من تجنب صدور قرار تاريخي دولي بادانة قرار التقسيم واعلان بطلانه .

عدم شرعية وقانونية قرار التقسيم ، اقول :

ـ لقد تضمن قرار التقسيم اعتداءا صريحا وسافرا على سيادة وحقوق السكان الاصليين في فلسطين .

ـ منح قرار التقسيم للمهاجرين اليهود الجدد مساحة واسعة من اراضي فلسطين دون وجه حق او استنادا الى عدل .

ـ انكر وخالف قرار التقسيم حق العرب الفلسطينيين في ممارسة « حق تقرير المصير » في حين منح هذا الحق للطرف الآخر (الصهيونية) .

ـ قرار التقسيم باطل وغير قانوني ، باعتبار ان الجمعية العامة (لا تملك) أي حق في السيادة على الارض العربية الفلسطينية ، وبالتالي فهي (لا تملك) صلاحية الامر بالتصرف او التوصية بتجزئة او تقسيم البلاد بين اصحابها الشرعيين المالكين والمهاجرين الجدد الذين لا يملكون شيئا .

وقرار التقسيم ، باعتبار صدوره نتيجة ضغوط مارستها امريكا وبريطانيا والصهيونية العالمية على الدول الاعضاء وبالتالي توجيه الامم المتحدة لاتباع سياسة امبريالية ينفي عنه عاملي صحة وسلامة اصداره .

وجدير بالذكر هنا ان مجموع عدد السكان اليهود في فلسطين عند صدور قرار التقسيم كان ثلث مجموع سكان فلسطين ، وعشر (واحد على عشرة) هؤلاء من اليهود الارثوذكس الذين يحملون الجنسية الفلسطينية فقط ، اما البقية فكانوا من المهاجرين الجدد القادمين من بولندا والولايات المتحدة وروسيا واواسط اوروبا !

حول موقف الاتحاد السوفياتي والحزب الشيوعي الفلسطيني

.. في خريف ١٩٤٦ ، وفي هيئة الامم المتحدة ، طالب الاتحاد السوفياتي بجلاء القوات البريطانية عن فلسطين واعلان استقلالها ... واتصل الوفد الروسي بعدد من ممثلي حكومات الدول العربية في منظمة الامم عارضا « استعداد حكومة الاتحاد السوفياتي دعم النضال الفلسطيني من اجل جلاء القوات البريطانية وتحقيق الاستقلال (٩) » .

لكن ، ونتيجة للارتباط والالتزامات العربية ـ البريطانية ، رات وفود حكومات الدول العربية ، ان لا تفتح « ملفا » لعلاقات عربية ـ روسية لانه ـ وحسب اعتقادها ـ قد يسيء ويؤثر على استمرارية العلاقات العربية ـ البريطانية !!

وفي ١٤ ايار (مايو) ١٩٤٧ ، القى (**اندريه غروميكو**) وزير

(٩) عزت دروزه ـ المصدر السابق .

الخارجية السوفيتية ، خطابا امام الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ، سجل فيه الموقف السوفيتي من المسألة الفلسطينية والـذي ـ استنادا اليه ـ صوت الاتحاد السوفياتي الى جانب قرار التقسيم ! جاء فـي خطاب غروميكو (١٠) :

« .. عند مناقشة مشكلة فلسطين ، لا بد من الاهتمام بمظهرها .. من المعروف جيدا ان آمـال نسبة كبيرة مـن الشعب اليهودي متصلـة بفلسطين ، وبتنظيمها المستقل ، وهذا لا يحتاج الى دليل . »

« .. ومن الظلم ان نرفض او نناقش حق الشعب اليهودي فـي تحقيق آماله » .

وعرض اندريه غروميكو وجهة النظر الآتية في تفاصيل حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي :

« ثمة مشروعات كثيرة لتنظيم مستقبل فلسطين وحـل المشكلـة اليهودية وبينها توجد المشروعات الآتية :

١ ـ تكوين (دولة واحدة) عربية يهودية ، يتمتـع فيهـا العـرب واليهود بحقوق متساوية .

٢ ـ (تقسيم فلسطين) الى دولة عربية واخرى يهودية .

٣ ـ انشاء دولة عربية (صرفة) في فلسطين دون اعتبـار لحقوق السكان اليهود .

٤ ـ انشاء دولة يهودية (صرفة) في فلسطين دون اعتبار لحقـوق العرب .

يسكن في فلسطين عـرب ويهود ، وكلاهمـا شعب لـه جـذوره التاريخية في فلسطين ، التي اصبحت وطـن هـذين الشعبين اللـذين لكليهما مكانة في حياتها الاقتصادية والثقافية ... فـلا التاريـخ ، ولا الظروف الحالية في فلسطين تبرر اي حـل من جانب واحـد لمشكلـة فلسطين ... ان الحلول المتطرفة ـ انشاء دولة يهوديـة (صرفـة) او انشاء دولة عربية (صرفة) ـ لا تحل المشكلة الفلسطينية المعقدة ، ولـن تؤدي الى استقرار العلاقات بين العرب واليهود ، والحل العادل لا بد ان يبنى على الاعتراف بالمصالح المشتركة للشعبين في فلسطين .

وهكذا خرج الوفد السوفياتي بنتيجة هامة ، وهي انـه لا يمكـن حماية مصالح الشعبين العربي واليهودي الا بتكوين (دولة عربية يهودية ديمقراطية مستقلة) يكون لكل مـن الشعبين فيهـا حقوق متساويـة .

ويضيف اندريه غروميكو :

« ومن المعروف ان هذا الحل مرغوب فيه داخل فلسطين نفسها »

(١٠) اديب ديمتري ـ المصدر السابق ص ٢٠٨ ـ ٢١٠ .

« فالتاريخ الحديث ، لا يدلنا فقط عـلى امثلـة التفريق الدينـي والجنسي الموجودة في بعض الدول الى الآن لسوء الحـظ ، انما يدلنـا ايضا بأمثلة كثيرة على شعوب مختلفة فيما بينها ، تعيش داخـل دولـة واحدة وتتعاون جميعها فيما بينها ويتمتع كل منها بفرص غير محـدودة لمصلحة جميع سكان الدولة .... كذلك فان انشاء دولة عربية يهوديـة (موحدة) يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق متساوية يمكن اعتباره احد الحلول الممكنة للمسألة الفلسطينية لمصلحـة الشعبين ولجميـع سكـان فلسطين ولامن وسلام الشرق الاوسط . واذا ظهر ان الحل غير عملي ، بسبب سوء العلاقات بين العرب واليهود فلا بد مـن (تقسيم فلسطين) الى دولتين عربية ويهودية » .

وينتهي غروميكو الى القول : « وانا اكرر ان هذا الحل لا يجب الاخذ به الا اذا ثبت ان العلاقات بين العرب واليهود تبلغ من السوء حدا يمتنـع فيه التعاون السلمي بينهما والذي لا يرجى منه أي اصـلاح » . هـذا ، ويذكر انه لم يتعد موقف حكومات الدول العربية الاستماع الى خطـاب غروميكو ، دون ان يقوم اي مسؤول عربي على دراسته او منـاقشته او اجراء حوار حوله على اي مستوى !!! وربما كان الاهتمام العربي الشديد بتحركات بريطانيا وامريكا وسياستهما بالنسبة للمسألة الفلسطينية اثرة في ذلك .

لكن ... لم يكن هذا الموقف ، هو الموقف الفلسطيني نفسه ، وانما اختلف الوضع وبدت بعض الاهتمامـات فـي الساحـة الفلسطينية ، وبالتحديد موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني ..

وقد يكون في تحليل موقف الحـزب الشيوعـي الفلسطيني مـن خطاب اندريه غروميكو بعض الاستطراد ، حيث اعود الى نشأة الحـزب والتطور في خـط سيره خـلال الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٤٧ والتبـدل فـي صفوف تنظيمه ومدى تأثيرها على منهجه النضالي .

يلاحظ فيما يقوله (ناجي علوش (١١)) « ان الحـزب الشيوعـي الفلسطيني نشأ بين المهاجرين اليهود ، من عناصر شيوعية مهاجرة او من عناصر اعتنقت الشيوعية بعد وصولها الى ارض فلسطين ، وكان من بين الوافدين (١٩١٩ ـ ١٩٢٠) عدد كبير مـن الاشتراكيين الـذين كانـوا اعداء الداء للصهيونية فلم يلبثوا ان غادروا الى الاتحاد السوفيتي .

وقد برز تبدل في سياسة الحزب الشيوعي الفلسطيني ، حين اصدر مؤتمر الكومنترن السادس قرارات تدين الاحزاب البرجوازيـة الخائنة (الكومناج في الصين والوفد في مصر) وتدعو لتأجيج النضال الطبقي بدل التعاون مع الحركات الوطنية ، فكـان مـن نتيجـة هـذه

(١١) ناجي علوش ـ الماركسية والمسألة اليهودية ص ٦٤ ـ ص ٧٨ .

القرارات التي درستها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني ان احدثت تغييرات في سياستها ، فاسقطت شعار (برلمان ديمقراطي في فلسطين) ورفعت شعار (دولة العمال والفلاحين) وكان هذا يعني ، عدم الاستعداد لقبول اي تعاون مع الحركة الوطنية التي تقودها الاحزاب البرجوازية والعائلات الاقطاعية .

وكانت خطة الحزب في سنوات (١٩٢٨ ـ ١٩٢٩) تركز على ضرورة فضح المؤامرات الانجليزية لتاريث نار العداوة بين العرب واليهود ، واشعال الفتنة بين الاخوة ... وقبيل انفجار احداث آب (اغسطس) ١٩٢٩ باسبوع واحد ، اصدر الحزب نشرة يدعو فيها ... « الجماهير الكادحة ، العربية واليهودية لتتجاوز الحقد العنصري والاثارة ، ولتعمل على تجنب حرب اهلية » وحتى بعد احداث آب١٩٢٩، حافظ الحزب على خطه السلمي الذي يدعو الى الوئام ، ونبذ الاحقاد ، ولكنه ما لبث ان عاد بعد شهر من احداث آب ١٩٢٩ ان اشترك في الدفاع عن المستعمرات والاحياء اليهودية وحمل حكومة الانتداب مسؤولية المذابح ...

ويبدو ان موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني لم يرق للكومنترن الذي اصدر قرارا ادان فيه هذا الموقف وقال عنه انه « يكشف مدى تأثير الافكار الصهيونية والاستعمارية في عقول بعض الشيوعيين » وفي تحليل (شامي) موفد الكومنترن في سنوات سابقة الى فلسطين وسوريا واحد المختصين بشؤون المنطقة لاحداث ١٩٢٩ قوله « ان الحركة القومية العربية حركة تقدمية وانها تعبر عن الصراع الطبقي في الريف ، ولم يكن توجيهها ضد اليهود ليغير من طبيعتها التقدمية وهي لا بد متوجهة فيما بعد ضد الاحتلال والاقطاع » .

وتجدر الاشارة الى ان موقف (الكومنترن) المستجد ادى كذلك الى تغيير في اتجاهات الحزب الشيوعي الفلسطيني ، فأخذ يعيد تنظيم نفسه على اساس جديد ، سمي حينذاك « التعريب » وكان هذا يعني طرد بعض العناصر من جهة واعادة قبول البعض الآخر من جهة ثانية ، وكان الحزب يطرح عدد من الاسئلة في محاولته اعادة تنظيم صفوفه ، ومن تلك الاسئلة :

ـ هل تقبل وجهة النظر القائلة بأن انتفاضة ١٩٢٩ كانت تعبيرا عن (ثورية) الجماهير العربية ؟

ـ هل واجب الحزب الاول ، هو كسب الطبقة العاملة العربية ؟

ـ هل فشل الحزب في ان يكون (عربيا شعبيا) نقطة ضعف اساسية في استمراريته ؟

وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٩ عقد الحزب مؤتمرا موسعا اصدر على اثره قرارات متفائلة جاء فيها ان « الثورة انتصرت ولم تضرب»

« واننا على ابواب انتفاضات اوسع » وكان « الواجب الرئيسي للحزب الشيوعي الفلسطيني تشجيع الثورة العربية وتوسيعها وقيادتها » .
واستمر الحزب خلال تلك الفترة (الثلاثينيات) في خطه الجديد القائم على حركة « التعريب » من جهة ، والمعادي للصهيونية من جهة اخرى...

وكان نشاط الحزب في ميدان التعريب ، يتجه الى النوادي الثقافية والاجتماعية ، والاحزاب الوطنية ، والايدي العاملة الفلسطينية في سكة الحديد في حيفا ، واوفدت قيادة الحزب اكثر من ثلاثين فلسطينيا الى موسكو للدراسة في ست السنوات التالية لعام ١٩٢٩ .
وحين تم اعتقال بعض قادة الحزب عام ١٩٣٠ وكان من بينهم (نجاتي صدقي الالاي اميني) ، اصدر الحزب منشورا احتج فيه بشدة على الاعتقال ، واشار بافتخار الى ان الحزب اصبح عربيا ... ونشط احد اقطاب الحزب (موسى الدجاني) الى الاتصال بحزب الاستقلال وعميده (عوني عبد الهادي) وكان (حمدي الحسيني) همزة الوصل ما بين الاستقلاليين والشيوعيين الذين رفعوا شعارا واحدا في تلك الفترة يقول : « سيروا منفصلين واضربوا معا » وطالبا معا بالعمل على تحقيق « الوحدة العربية » ودعت صحف الحزب الشيوعي لاطلاق معتقلي١٩٢٩ و ١٩٣٣ وحثت على جمع التبرعات لاسعاف ضحايا ومصابي الاضطرابات .. كما حاول بعض الشيوعيين اليهود ان ينتظموا في صفوف الحركة العربية ، الا انهم لم يستمروا ...

وكان الهجوم على الاحزاب الصهيونية في هذا الوقت يزداد حدة ، وعلى الرغم من ان الحزب لم يشترك في احداث ١٩٣٣ الا انه اعتبرها (رد فعل طبيعي) ويائس للجماهير الفلسطينية ضد مضطهديها الصهيونيين الذين يرغبون في طردها من اراضيها ، وكتبت صحيفة (هاأور ـ الضوء) في كانون الاول ١٩٣٣ « ان الجماهير اليهودية لم تتحقق بعد ، أي مصير رهيب مخبأ لها في فلسطين » .

أثار هذا الاتجاه كثيرا من التساؤلات داخل الحزب ، وكان من اهم التساؤلات المطروحة :

١ ـ هل بامكاننا ان نقنع العامل اليهودي اليائس القادم الى فلسطين بوجهة نظرنا ، مع انه اما ان يكون صهيونيا او يغادر البلاد ؟ وكان رد القيادة ايجابيا باعتبار ان المطلوب هو فضح التضليلات الصهيونية .

٢ ـ لماذا يركز الشيوعيون على البروليتاريا المدينة في كل مكان الا في فلسطين ، حيث يركزون على الفلاحين ويمنحونهم دورا اكثر تقدمية من البروليتاريا ؟

ولقد قادت مثل هذه التساؤلات الى (الانشقاق) العربي اليهودي ! وكان ثمة اعضاء يهود ما يزالون في صفوف الحزب بعد حركة (التعريب) الذي بدا جديا عام ١٩٣٩ وتبلور عام ١٩٤٣ ، ان وضع

الحزب الحرج والناتج عن تأييد العرب في اوساط اليهود ، ومقاومة الهجرة الصهيونية في اوساط يهودية هو الذي اثار مثل الاسئلة السالفة ، وبذر بذور (الشقاق) في الحزب .

وحين صدرت قرارات مؤتمر الكومنترن السابع ، اخذت الاحزاب الشيوعية في انحاء العالم تدعو الى سياسة « الجبهات الشعبية » ولكن الحزب الشيوعي الفلسطيني « رفض » ان يطبق هذه السياسة في فلسطين ، و « رفض » ان يتعاون مع العمال الصهيونيين لان « العامل اليهودي في فلسطين ليس من طراز العامل الذي يعتقد خطأ بالاشتراكية الديمقراطية » .

ان (الشوفينية) تعمي العامل الصهيوني ، والحوافز القومية الاشد سوادا جعلته يؤمن بالمعجزات ، وهو يعتقد فعلا بأن البلاد ستكون قادرة على استيعاب عشرات الالوف من اليهود كل سنة ، خلال السنوات الخمس عشرة الى العشرين القادمة . وهو يؤمن باستيعاب الملايين وانشاء الدولة اليهودية ... ان العامل اليهودي يرتكب خطأ اكثر خطورة من العامل الديمقراطي الاجتماعي في اوروبا !

هذا وعلى الرغم من وصول (هتلر) للحكم في المانيا عام ١٩٣٣ وابتداء المرحلة السوداء في تاريخ اليهود الحديث ، فقد ظل الحزب الشيوعي الفلسطيني ضد الهجرة معتبرا ان كل مهاجر جديد ، جندي فاشي جديد ، وكان الحزب الشيوعي يرى في حركة المهاجرة حركة تستهدف ادخال « جنود فاشيين صهيونيين) ليحاربوا الحركة الوطنية العربية والاتحاد السوفياتي » .

وكان الحزب يبذل جهودا كبيرة لاقناع المهاجرين الجدد بالعودة من حيث جاؤوا ... ففي عام ١٩٣٦ مثلا ، وزع الحزب منشورا في ميناء حيفا باللغة الالمانية على مهاجرين المان وآخرين جاء فيه : « يوجد عدد كاف من العاطلين في هذه البلاد » ، كما كان من الشعارات التي رفعها : « انهاء الهجرة ، والحركة الصهيونية » . ولعل قرار المؤتمر السابع للحزب الشيوعي هو ذروة ما وصله من الصفاء في رؤية قضية فلسطين ، فالصهيونية في هذا القرار « أداة للامبريالية البريطانية » تستخدمها للقضاء على حركة التحرر القومية للجماهير العربية ...

وفي أواخر عام ١٩٣٥ ، أحس الحزب ان ثمة ثورة على الابواب فالمح الى ذلك من خلال دعوته اليهود لتأييد الحركة القومية العربية ، وشهر بالصهيونيين الفاشست لانهم شنوا الحرب على العرب وقتلوا الفلاحين ، وكان الحزب يطالب بحل الهاجانا ومنظمات الدفاع اليهودية الاخرى ومنع نشاطاتها . واجرى الحزب نقاشا ساخنا على مستوى القيادة لتحديد دوره عند اندلاع الثورة واتخذ قرارا بنص على « ان الشيوعيين العرب يجب عليهم ان يشاركوا مشاركة فعالة في تدمير

الصهيونية والامبريالية ، بينما يجب على الاعضاء اليهود ان يقوموا بدورهم باضعاف الحركة الصهيونية من الداخل » . ويذكر ان قيادة الحزب اتصلت على اثر هذا القرار بالحاج امين الحسيني بوصفه رئيس اللجنة العربية العليا ، من اجل تنسيق العمل معه ، وبعد قيام الثورة باسبوعين ، أصدر الحزب بيانا ايد فيه المطالب العربية وحث اليهود على « الانخراط في الحركة الوطنية العربية » ، ولكن اغلب القواعد رفضت تلبية طلب القيادة ، واختارت الانسحاب أو تجميد نفسها بينما واصلت القيادة اصدار بياناتها بين الحين والآخر ، مؤيدة الاستمرار في الثورة.. حتى ان بعض الاعضاء العرب قتلوا (سامي طه) واعتقل آخرون ، وكانت القواعد اليهودية تصدر بيانات خاصة بها .

وحين فشلت الثورة ، عزا الحزب فشلها الى « عدم وجود قيادة حينا ... والى أنانية القيادة وانتهازيتها حينا ... والى لامركزية قيادة المقاتلين حينا آخر » .

وبرغم ذلك ، فقد اخفق الحزب الشيوعي الفلسطيني في الاستمرار بالتواجد كتنظيم له موقعه وثقله في الساحة العربية الوطنية .

وظلت القيادة تتابع مسيرتها حتى عام ١٩٣٩ بعد اجهاض الثورة واعلنت في رسالة الى الاعضاء (نوفمبر ١٩٣٩) خطأ استمرار الاضطرابات وان عدم اعلان الحزب لمعارضته لتجديد الاضطرابات كانت خطيئة ، وحاولت الرسالة ان تعزو تأييد اشتراك الحزب في الثورة الى طبيعة الثورة الشعبية وللاحقة التأثيرات الفاشية .. ولم تتورع القيادة عن القول بانها اشتركت في الثورة بعد تردد .. وانتهت الثورة ، وانتهى الحزب ، فقد كانت هنالك قيادة بلا قواعد ...

ذلك كله ، في المرحلة الاولى لنشأة الحزب الشيوعي الفلسطيني ، اما المرحلة الثانية ، فتبدأ بعد اعلان الحرب العالمية الثانية ، حيث ظهر الحزب الشيوعي الفلسطيني باتجاهين واضحين : الاول ويعبر عنه (الجناح العربي) ، وكان يرى ان هتلر بعد ان اصبح حليف الاتحاد السوفياتي ، لا يشكل الخطر الداهم ، وان العدو الذي يجب ان يحارب هو العدو في الداخل ، وحين تم ارسال متطوعين صهيونيين الى الجبهة الغربية لمحاربة الالمان اصدر الحزب نداءا خاصا قال فيه ان هؤلاء المتطوعين لم يذهبوا لمحاربة هتلر بل لمحاربة الاتحاد السوفياتي ...

اما الاتجاه الثاني في الحزب ، فكان يعبر عن (الجناح اليهودي) والذي كان يعتبر الحرب شرا ، ولا يبدي ارتياحا الى اي من المتخاصمين.

واثنى الجناح العربي ، في الحزب الشيوعي الفلسطيني ، على موقف العرب من الحزب ، واعتبره موقفا تقدميا اذ فهم العرب – في راي الحزب – طبيعة الحرب الاستعمارية وادركوا ان واجبهم مقاومة هذه الحرب والمسؤولين عنها . واصدر الحزب منشورا بعد حركة

رشيد عالي الكيلاني في العراق (١٩٤١) يطلب فيها من بريطانيا والمانيا عدم التدخل في شؤون العراق ... وقد ظل شعار الحزب طوال هذه الفترة (مقاتلة العدو من الداخل) . ولكن هذا الموقف اخذ في التغير بعد الغزو الالماني للاتحاد السوفياتي ، فبعد ان كان الانتساب (لجيش تشرشل) موازيا لمساعدة أعداء الاتحاد السوفياتي ... صدرت الاوامر بالانخراط في صفوف جيش تشرشل (رفيق سلاح الجيش الاحمر) . لقد كان الحزب مضطرا لنقد خطه السابق والاعتراف بخطأه .

وتكرس عام ١٩٤٣ الى انقسام الحزب الى جناحين قاد اولهما (**موسى الدجاني**) وكان يمثل العناصر العربية مع بعض اليهود ، وقادت ثانيهما عناصر يهودية ... لقد صمم موسى الدجاني على ابعاد اليهود عن قيادة الحزب ، فقاوموه وأعلنوا عن طرده هو ورفاقه من الحزب . ونشر (**اميل حبيبي**) وهو من مؤيدي موسى الدجاني نداء اتهم فيه الشيوعيين اليهود بالانحراف القومي مما عجل في تفجير انشقاق الحزب ، وكان هذا الاتجاه (العربي) يرى ان الحزب الشيوعي الفلسطيني حزب وطني عربي مع انه يضم أفرادا من اليهود ، يقبلون برنامجه الوطني ، وكان من رأي هذه الجماعة ان حل الكومنترن ، عمل يستحق ان يرحب به ، ولكن هذا الاتجاه أثار حفيظة الشيوعيين اليهود على القضاء عليه !!

وفي عام ١٩٤٣ ــ ١٩٤٤ تأسست **عصبة التحرر الوطني** ، وكان من الشيوعيين العرب البارزين فيها (١٢) : اميل توما ، فؤاد نصار ، توفيق طوبي ، اميل حبيبي ، موسى الدجاني ، محمد موسى سليم ، محمد نصر ، رشدي شاهين ، كريم صادق ، رشدي الهباب ، سامي الغضبان ، عصام العباسي ، حسن يحيى ابو عيشه . ونشط هؤلاء بين المثقفين الشباب في المدن وبخاصة القدس ، يافا ، حيفا ، وركزوا نشاطهم في أوساط العمال ، وأنشأت مؤتمر العمال العرب ، وكانت من الناحية السياسية الخارجية ترفع شعار « دعم المجهود الحربي للحلفاء » .

كانت عصبة التحرر الوطني ، لا تختلف جذريا في موقفها العام عن موقف الحركة الوطنية العربية ، لكنها كانت على استعداد بقبول بقاء كل اليهود المتواجدين في فلسطين ! كما انها كانت على استعداد لقبول تدخل الامم المتحدة ، وظلت على علاقة بقيادة الحركة الوطنية ، ومن امثلة تلك العلاقة ، انه عندما عاد الحاج امين الحسيني عام ١٩٤٦ كتبت جريدة العصبة : « ان العرب الذين ظلوا موالين لزعيمهم يحتفلون بهذا العيد في كل البلاد » . وحين طلب الحاج امين الحسيني من العصبة

(١٢) جريدة فلسطين ــ ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧ .

الا تتقدم للشهادة امام اللجنة (لجنة الامم المتحدة لسنة ١٩٤٧) قبلت العصبة ذلك ، كما زار وفد من العصبة الحاج امين الحسيني قبل انفجار حوادث ١٩٤٧ معبرا عن تأييد العصبة وولائها !! كما جاء في بيانها الذي أصدرته في يافا في ١٧ تشرين الاول ١٩٤٧ دعوة الى « تعبئة الجهود للنضال في سبيل جلاء الجيوش البريطانية وتصفية الانتداب وتحقيق استقلال فلسطين موحدة غير مجزأة في ظل حكم ديمقراطي » كما طالبت العصبة « مقاومة التقسيم وجميع مؤامرات الاستعمار والصهيونية التي تقود الى تنفيذه » (١٣) .

عود على بدء

وحين جاء خطاب اندريه غروميكو في الامم المتحدة في العام ذاته ١٩٤٧ ، ومنح بركات الاتحاد السوفياتي لمشروع التقسيم ، انقسمت عصبة التحرر الوطني الى قسمين : الاول بقيادة فؤاد نصار واميل حبيبي يؤيد مشروع التقسيم ويتماشى مع السياسة السوفياتية ، والثاني بقيادة موسى الدجاني واميل توما يعارض التقسيم ويؤيد الموقف الوطني العربي ...

ولا بد من التنويه هنا ، ان اميل توما الذي عارض التقسيم في ذلك الحين وآخرين معه ، عادوا يؤيدونه اليوم ، فقد أعلن اميل توما (١٤) « تأييده لقرار التقسيم في معرض حديثه حول الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني » ، والدكتور خليل البديري « اكد وقوفه ضد المزاعم الصهيونية منذ تلك الفترة وحتى اليوم شباط ١٩٧٥ ، وان ما رفضته قيادة النضال الوطني الفلسطيني وعصبة التحرر الوطني في عام ١٩٤٧ (مشروع التقسيم) ندعو لقبوله اليوم كخطوة على طريق حل المسألة الفلسطينية ... » (١٥) .

اما الجناح اليهودي في الحزب ، فقد أصدر في تلك الفترة ١٩٤٧ بيانات غامضة !! وخفف من هجماته على الصهيونية ورفع شعار (جمهورية ديمقراطية مستقلة) على اعتبار ان هذا يؤمن الحقوق الكاملة للعرب واليهود ...

لكن خطاب اندريه غروميكو اذهل الحزب ! فلما أفاق من الصدمة ، هاجم مشروع الدولتين المنفصلتين ، وأيد مشروع دولة واحدة من قوميتين ...

(١٣) المصدر السابق .

(١٤) محاضرة في نادي الفد (القدس) تشرين الاول ــ اكتوبر ــ ١٩٧٤ .

(١٥) مقابلة شخصية مع الدكتور خليل البديري (القدس) شباط ١٩٧٥ .

ثانياً ـ مشروع الكونت برنادوت
(الوسيط الدولي) ١٩٤٨

كلفت الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها رقم ١٣٨ بتاريخ ١٤ أيار ١٩٤٨ (١) لجنة مؤلفة من : الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا والصين ، لاختيار وسط دولي لفلسطين يعهد اليه القيام بالمهمات التالية :

« ـ بذل مساعيه الحميدة لدى السلطات المحليـة والطائفية في فلسطين في سبيل :

(١) تأمين القيام بالخدمات العامة الضروريـة لسلامة سكان فلسطين ورفاهيتهم .

(٢) تأمين حماية الاماكن المقدسة والمباني والمواقـع الدينية في فلسطين .

(٣) تشجيع ايجاد (تعـديل سلمي) في مستقبل وضـع فلسطين » .

وقد أوصت اللجنة ، باتفاق الدول اعضائها ، بالكونت برنادوت السويدي ليقوم بهذه المهمة ، وفي ٢٠ نيسان ١٩٤٨ صدر قرار مجلس الامن الدولي بتعيينه .

... والكونت **فولك برنادوت** من مواليد مدينة ستوكهولهم ١٨٩٥ ، وهو ابن اخ الملك غوستاف الخامس ملك السـويد ، ورئيس الصليب الاحمر السويدي ، وقد لعب دورا حيويا في عمليات تبادل أسرى الحرب العالمية الثانية بين بريطانيا والمانيا ، وكان اول عمل قام به بعد تسلمه مهمة (الوسيط الدولي) ان عهد الى الدكتور (رالف بانش) الممثل الرئيسي للامين العام للامم المتحدة في فلسطين (تريغفلي) ليصبح مساعدا ورفيقا له في مهمة الوساطة .

تمكن الكونت برنادوت بعد مساع بين الجانبين العربي واليهودي من الدعوة الى مفاوضات بينهما . وفي نهـاية عام ١٩٤٨ بدات هذه

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ قرارات الامم المتحدة ١٩٤٨ ـ ١٩٧٢ .

المفاوضـات بين الطرفين في فنـدق الورود فـي جزيرة رودس اليونانية (٢) .

أقام الكونت برنادوت والدكتور بانش في الغرفتين ١٣٦ و ١٣٧ في الطابق الارضي من الفندق ، واقام الوفـد الاسرائيلي في الطابق الثالث ، في حين نزلت الوفود العربية فـي الغرف ذات الارقام ١٢٦ و ١٩٤ من الطابق الثاني (الاوسط) في فندق الورود . وبلغ عدد اعضاء الوفود العربية ـ الاسرائيلية نحو ١٥٠ عضوا .

كان « برنادوت » و « بانش » يتنقلان من غرفة الى اخرى ومن جناح الى جناح ، يحملان وجهة نظر هذا الوفد الـى ذلك وبالعكس . وعند حدوث خـلاف على أمر ما ، كان « برنادوت » يسارع الى عقد اجتماع مشترك في الطابق الارضي من الفنـدق ، وتستمر اللقاءات المشتركة من الثامنة صباحا حتى الواحدة ظهرا وبصورة مستمرة ، وهذه اللقاءات عرفت باسم « مفاوضات رودس » .

وكانت صلاحية الاجتماعات المشتركة ، وما يدور خـلالها من احاديث وتعليقات وبيانات ساخنة ، تلخص في تقـارير يبرق بهـا « برنادوت » الى الامين العام للمنظمة الدولية . ولقد جاء في أحد تقارير الكونت الهادىء ، ان الوفد اليهودي متمسك بقرار التقسيم ويعمل على استمرارية اقامة مؤسسات « الدولة اليهودية » بحماس وسرعة ويسعى لفتح ابواب الهجرة على مصراعيها . ويضيف الوسيط الدولي ان اليهود على استعداد على ما يبدو للدفاع عن هذه المطالب « بالقتال العسكري » في أي وقت ... اما الوفود العربية ، فهي تعـارض بالاجماع قرار التقسيم وترفض اقامة دولة يهودية وتواجد كيان يهودي مستقل علـى ارض فلسطين العربية ، وهي لذلك ستـذهب « للحرب » دفاعا عن اراضيها ومواطنيها .

وفي ٢٧ حزيران ١٩٤٨ قدم الكونت برنادوت مقترحاته التالية (٣) :

١ ـ ينشأ في فلسطين ، بحدودها التي كانت قائمة ايام الانتداب البريطاني الاصلي في عام ١٩٢٢ (بما فيها شرقي الاردن) اتحاد مـن عضوين ، احدهما عربي والآخر يهودي ، وذلك بعد موافقـة الطرفين اللذين يعنيهما الامر على دراسة هذا الاقتراح .

٢ ـ تجري مفاوضات يساهم فيها الوسيط لتخطيط الحدود بين العضوين على اساس ما يعرضه الوسيط مـن مقترحات ، وعندما يتم الاتفاق على النقط الرئيسية تتولى لجنة خاصة تخطيط الحدود نهائيا .

(٢) عادل مالك ـ من رودس الى جنيف ص ١١١ .
(٣) عزت دروزه ـ المصدر السابق ج (٢) ملحق رقم ٩ ص ٣٩ ـ ٤٠ .

٣ – يعمل الاتحاد على تدعيم المصالح الاقتصادية المشتركة ، وادارة المنشآت المشتركة ، وصيانتها ، بما في ذلك الجمارك والضرائب . والاشراف على المشروعات الانشائية وتنسيق السياسة الخارجية وتدابير الدفاع المشترك .

٤ – يؤدي الاتحاد وظيفته عن طريق مجلس مركزي وغيره من الهيئات الاخرى التي يتفق عضوا الاتحاد على انشائها .

٥ – لكل عضو سلطة الاشراف على شؤونه الخاصة ، بما فيها السياسة الخارجية وفقا لشروط الاتفاقية العامة للاتحاد .

٦ – تكون الهجرة الى اراضي كل عضو محدودة بطاقة ذلك العضو على استيعاب المهاجرين ، ولاي عضو بعد عامين من انشاء الاتحاد الحق في ان يطلب الى مجلس الاتحاد اعادة النظر في سياسة الهجرة التي يسير عليها العضو الآخر ، ووضع نظام يتمشى والمصالح المشتركة للاتحاد ، وفي احالة المشكلة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الامم المتحدة ، ويجب ان يكون القرار مستندا الى مبدا الطاقة الاستيعابية ، ويجب ان يكون قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ملزما للعضو الذي اثيرت مشكلته .

٧ – كل عضو مسؤول عن حماية الحقوق المدنية وحقوق الاقليات على ان تضمن هيئة الامم هذه الحقوق .

٨ – تقع على كاهل كل عضو تبعة حماية الاماكن المقدسة ، والابنية والمراكز الدينية ، وضمان الحقوق القائمة في هذا الصدد .

٩ – لسكان فلسطين الذين غادروها بسبب الظروف المترتبة على النزاع القائم ، الحق في العودة الى بلادهم دون قيد واسترجاع ممتلكاتهم ..

ملحق لتعديل الحدود

وقد اتبع الكونت برنادوت مقترحاته السابقة بملحق تضمن الآتي (٤) :

« بالاشارة الى الفقرة الثانية من المقترحات ، يبدو انه من الاوفق عرض مقترحات تكون اساسا لتخطيط الحدود بين العضوين :

١ – ضم منطقة النقب بأكملها او جزء منها الى الاراضي العربية (للدول العربية) .

٢ – ضم منطقة الجليل الغربي بأكملها او جزء منها الى الاراضي اليهودية (الدولة اليهودية) .

٣ – اعادة النظر في وضع مدينة يافا .

(٤) المصدر السابق .

٤ – ضم مدينة القدس الى الاراضي العربية ، ومنح الطائفة اليهودية فيها استقلالا ذاتيا لادارة شؤونها ، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الاماكن المقدسة .

٥ – انشاء ميناء حر في حيفا ، على ان تشمل منطقة الميناء الحر مصانع تكرير البترول ونهاية خط الانابيب .

٦ – انشاء ميناء جوي في مطار اللد (حر) ، واقترح برنادوت اتحاد شرق الاردن وفلسطين آخذا بعين الاعتبار الوضع الجغرافي .

ردود الفعل

وقد بعث عبد الرحمن عزام امين عام جامعة الدول العربية بمذكرة الى الوسيط الدولي الكونت برنادوت باسم اللجنة السياسية للجامعة العربية ردا على المقترحات التي وجهها لوزراء خارجية الدول العربية قال فيها (٥) :

« (١) يسر اللجنة ان تلاحظ ما في بيانكم الافتتاحي الذي جاء مع مقترحاتكم بأن الاتفاق على وقف القتال قد هيأ جوا هادئا اكثر ملاءمة للمهمة التي عهدت بها هيئة الامم المتحدة اليكم ، وتحب اللجنة كذلك قبل ان تباشر تحليل مقترحاتكم التي قدمتموها تحليلا دقيقا ، وتبدي آراءها بشأنها ، ان تؤكد لسعادتكم ان الدول العربية راغبة في التعاون معكم في سبيل وضع تسوية سلمية لمشكلة فلسطين ، وخلق اصلح جو ملائم لكم للقيام بمهمة الوساطة ، كما انها ترغب رغبة شديدة في اظهار تواصيها السلمية للعالم لما حملها على الموافقة على وقف القتال طبقا للشروط التي اقترحتموها والتي تضمنت :

(٢) (اتفاق الطرفان على ان تراعى هذه الشروط بدقة كما تقرر ذلك حتى لا يمكن ان يحدث في هذه الفترة تغيرات على مواقع الفريقين اللذين يهمهما الامر – وهي المواقع التي احتلها الفريقان عند وقف القتال في ١١ حزيران –) وذلك لما قد يستفيده منها احد الفريقين على حساب الفريق الآخر . واحترمت الدول العربية هذه الشروط باخلاص وعناية فائقة ، وقد فعلت ذلك عن رغبة منها في ضمان تحقيق الغرض المنشود ، ومع ذلك ، فقد اصر الفريق الآخر على عدم احترام هذه الشروط ، وعلى مخالفتها وارتكب مخالفات متكررة ، وقد لفتت الدول العربية – حين وقوعها – نظر سعادتكم اليها ، كما واصل الفريق الآخر اعماله الاستفزازية والاعتدائية في اجزاء مختلفة من البلاد .

ولا ريب في ان مراقبيكم لا بد قد سجلوا جميع هذه الاعمال التي عادت بفائدة كبيرة على الفريق الآخر ، حتى ان مئات من المهاجرين في

(٥) المصدر السابق – ملحق رقم (١٠) ص ٤١ .

سن الجندية قد دخلوا البلاد فضلا عن الكميات الكبيرة من الاسلحة والذخائر والمواد الحربية الاخرى التي تسربت اليها ، وفي الوقت نفسه ، بدأ هذا الفريق في تعزيز مواقعه وتحسينها واستولى فعلا على عدد من المواقع الاستراتيجية كما نجح في تموين بعض قواته المحاصرة . وفضلا عن ذلك فقد عمدت القوات الصهيونية الى منع السكان العرب في المناطق التي تحتلها الآن من جمع محصولاتهم ، واستخدمت هؤلاء السكان في اقامة التحصينات الجديدة . وتتعارض جميع هذه الاعمال مع شروط وقف القتال ، كما تغير مركز العرب في البلاد ، وان اللجنة لتنتهز هذه الفرصة لتسجل ـ مرة اخرى ـ هذه المخالفات لشروط القتال وانتهاك حرمتها .

(٣) اشرتم الى المسائل الاساسية التي تتعلق بمشكلة فلسطين وتتصل بالتقسيم وانشاء دولة يهودية وهجرة اليهود ، كما صرحتم بأنكم درستم بدقة المواقف التي وضعها الفريقان ، وفسرتم سعادتكم مهمة الوسيط بأنها مهمة تتضمن تقديم المقترحات التي قد تتخذ اساسا للمحادثات المقبلة ، وان من الممكن وضع مقترحات مقابلة بغية الوصول الى تسوية سلمية للمشكلة ، كذلك اعلنتم انكم توخيتم في تحليلكم للمسألة العدالة وحسبتم حساب اماني ومخاوف واهداف الفريقين والحقائق مع الاسس العادلة ، وهي دعوة احد الفريقين الى التنازل عن المطالبة بضمانات فيما يتعلق بالعوامل الحيوية التي تؤثر في موافقهما ، وختمتم هذا التصريح بقولكم ان هناك عاملا مشتركا يقبله الفريقان هو الاعتراف بضرورة انشاء علاقات سلمية بين العرب واليهود في فلسطين ومراعاة مبدأ الوحدة الاقتصادية ، وأكدتم انكم وضعتم هذه الاعتبارات نصب اعينكم عندما قدمتم مقترحاتكم .

(٤) وتذكر سعادتكم انكم صرحتم للجنة السياسية عند اجتماعها بالقاهرة في ١٥ حزيران ١٩٤٨ بأنكم قبلتم مهمة الوسيط دون انتتقيدوا بأية قرارات سابقة ، كما تذكرون بيانا بهذا المعنى ادليتم به امام اللجنة الفرعية الخاصة في اجتماعها الذي عقد في عام ١٩٤٨ حينما قلتم في نهاية الجلسة : ان الاقتراحات التي تردد وضعها لا تقوم بأي حال على اساس الحالة الراهنة في فلسطين . وقد ادهشت المقترحات التي قدمتموها اللجنة السياسية لانها ليست الا صورة للقاعدة التي قام عليها مشروع التقسيم الذي ادى الى النزاع المسلح الحالي ، والذي يهدف الى تحقيق اماني فريق واحد بينما يتجاهل العرب وحقوقهم وهم اصحاب البلاد الاصليون .

(٥) وفقا لرغبة سعادتكم عمدت اللجنة السياسية الى دراسة هذه المقترحات بعناية فائقة ، وقد دهشت حقا ان تجد في مقدمة المسائل اعتبار اراضي مملكة شرق الاردن الهاشمية كجزء من فلسطين

الامر الذي يقوم على اساس كاذب .

والواقع ان ربط هذه المملكة بمشكلة فلسطين ، لا يتجاوز حدود الوساطة فحسب بل يعد تأكيدا كذلك لزعم الصهيونيين الكاذب بأن فلسطين تتضمن اراضي هذه المملكة ، وهو زعم لا يمكن قبوله على الاطلاق . ولا تستطيع اللجنة السياسية حقا ان تفهم الباعث على هذا التورط ، ولا الاسباب التي دفعتكم الى اعتبار هذه المقترحات تسوية ممكنة لمشكلة فلسطين ، ولا سيما ان مملكة شرقي الاردن الهاشمية دولة مستقلة ذات سيادة ، معترف دوليا بسيادتها ، وفضلا عن ذلك فانها عضو اصلي في جامعة الدول العربية ، يضاف الى ذلك ان هذه المملكة كانت قبل انتهاء الانتداب بمدة طويلة ، دولة تتمتع بالحكم الذاتي ، وحكومتها مؤلفة من شعبها ، بينما كانت فلسطين تحكمها في تلك الفترة الدولة المنتدبة .

ان مملكة شرق الاردن الهاشمية ، تعارض تقسيم فلسطين وانشاء دولة يهودية فيها ، وقد دخلت جيوشها مع جيوش الدول العربية الاخرى فلسطين لكي تنقذ البلاد من الاعتداء الصهيوني ، وتعيد الامن والسلام والنظام الى الاراضي المقدسة .

وبالمناسبة يذكر ان الامين العام لجامعة الدول العربية ، ضمن كتابه المذكور الى الكونت برنادوت ، الاشارة الى بيان رئيس وزراء الاردن حينذاك توفيق ابو الهدى، الذي ادلى به خلال اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية المتضمن ما يأتي (٦) :

« اعتقد ان من واجبي ان اقول كلمة بشأن مقترحات الكونت برنادوت لانه تجاوز الحدود بربط مملكة شرقي الاردن الهاشمية ، بمشكلة فلسطين ، بحجة انها تقع داخل حدود الانتداب ، وهو زعم كاذب يتمسك به الصهيونيون وينادون به على الملأ في كل مناسبة على الرغم من ان بلادنا اصبحت دولة مستقلة ذات سيادة ، اعترفت دول عديدة باستقلالها ، كما انها عضو اصلي في جامعة الدول العربية ، ومشكلة فلسطين هي المعلقة الآن ، فلا يجب ان يزج بمملكة شرق الاردن في هذه المشكلة أو ان تكره على الاتحاد مع الدولة اليهودية . وموقفنا واضح ، اعلناه في كل مناسبة ، ولا نسمح باقامة دولة يهودية في فلسطين ، كما يجب استبعاد فكرة التقسيم ، وان هدفنا هو التعاون مع البلاد العربية الاخرى في سبيل تحريرها ، ومتى تحقق هذا الهدف فان تقرير نظام الحكم فيها في المستقبل سوف يكون من حق شعبها ، وان الكلمة الاخيرة ستكون لهذا الشعب ، وليس لدينا اي

(٦) المصدر السابق ص ٤٤ .

هدف غير ذلك ، وهذا هو موقفنا الذي يمثل راي جلالة الملك الهاشمي وحكومته وشعبه » .

واستأنف الامين العام للجامعة العربية رسالته الى برنادوت بقوله :

« واللجنة السياسية تؤيد بقوة هذه الحقائق التي ادلى بها دولة رئيس وزراء شرق الاردن في بيانه ، كما ان الجميع متفقون عليها ، واللجنة اذ تضع بين ايديكم هذه الحقائق تعرب عن املها في ألا يخامر سعادتكم اي شك في دقتها ...

(٦) ويمكن تلخيص المقترحات التي وضعتموها فيما بعد :

أ ـ تأليف اتحاد في فلسطين يشمل عضوين ، عربي والآخر يهودي ، مع موافقة الفريقين اللذين يهمهما الامر مباشرة ، وتعيين الدولتين العضوين في هذا الاتحاد بمساعدة الوسيط الدولي وان تكون اهداف هذا الاتحاد ومهمته تحسين المصالح الاقتصادية المشتركة مثل الرسوم الجمركية الخ ... والاشراف على تدبير المشروعات وتنسيق السياسة الخارجية والتدابير الخاصة بشؤون الدفاع المشترك .

ب ـ تكون الهجرة الى اراضي عضوي الاتحاد في السنتين الاوليين من اختصاص كل عضو ، ومن تم يحق لاحد الطرفين ان يطلب الى مجلس الاتحاد ان ينظر في سياسة الهجرة بالنسبة للعضو الآخر ، ثم يضع لائحة تتفق مع المصالح المشتركة للاتحاد ، وفي حالة اذا ما عجز المجلس عن الوصول الى قرار في هذه المسألة فتجب احالتها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الامم المتحدة الذي يكون قراره نهائيا طبقا لمبدأ قدرة المنطقة الاقتصادية على استيعاب المهاجرين .

ج ـ حماية الاديان وحقوق الاقلية وصون الاماكن المقدسة والضمان التام لحرية الوصول اليها طبقا للوضع الراهن .

د ـ بعض الاتفاقيات الاقليمية التي قد تستحق الاهتمام .

(٧) والواضح ان هذه الاقتراحات بأسرها تذهب الى تحقيق اماني الصهيونيين بشأن تقسيم فلسطين وانشاء دولة يهودية فيها ، فضلا عن المنافع التي تعود عليهم من الوحدة الاقتصادية التي اقترحتم ان تربطوا بها العضوين .

اما فيما يتعلق بالهجرة وهي موضع النزاع الاساسي بين الفريقين، فان اقتراح سعادتكم لم يضمن تحقيق المشروعات الصهيونية كلها فحسب ، بل يتجاوز شروط مشروع التقسيم الذي اوصت به الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في اجتماعها الذي عقدته في ٢٩ تشرين الثاني من عام ١٩٤٧ .

والواقع انه بينما يقصر مشروع التقسيم الهجرة على جزء من فلسطين ـ وهو المنطقة التي عينت للدولة اليهودية المقترحة ـ فان اقتراح الاتحاد يفسح المجال على نطاق اوسع للهجرة الى جميع انحاء

فلسطين ، بل وفي مملكة شرق الاردن الهاشمية . وبهذا فان الاقتراح يعد ميزة لليهود وينطوي على التحيز ضد مصلحة العرب .

واقتراح سعادتكم عدا ذلك ان المسائل المعلقة بين عضوي الاتحاد بشأن سياسة الهجرة تحال الى المجلس عند اتخاذ قراره على ان يحسب حساب مبدأ قدرة المنطقة الاقتصادية على الاستيعاب ، ونظرا لان الهجرة هي محور الخلاف بين الفريقين فان الصهيونيين يستخدمونها كأداة فعالة لتحقيق مشروعاتهم السياسية وغيرها من البلاد العربية طبقا لمشروعهم المعروف « ببرنامج بيلتمور » ، فلا ريب ان تؤدي فكرة الاخذ بالاقتراح الى استمرار هذا النزاع .

بقي اقتراح الوحدة الاقتصادية بين عضوي الاتحاد ، وهذا دليل حقيقي على ان تقسيم فلسطين سياسيا هو حركة مصطنعة ، وان الغرض من الوحدة الاقتصادية هو معالجة عيوب التقسيم السياسي ونقائصه ، وان الحقيقة المعروفة هي ان الصهيونيين لا يستطيعون ان يحيوا حياة اقتصادية مستقلة عن العرب ، فالوحدة الاقتصادية اذن ترمي الى حماية مصالح الصهيونيين واستغلال العرب ، وهي حالة تختلف عن حالة عرب فلسطين الذين هم في موقف يستطيعون معه ان يحيوا حياة اقتصادية بفضل التعاون مع البلاد العربية .

وتذكر سعادتكم ان مشروع التقسيم الذي اوصت به اللجنة التابعة لهيئة الامم المتحدة قد نص على انشاء وحدة اقتصادية بين الدولتين العربية واليهودية لسبب بسيط هو ان البلاد لا يمكن ان تزدهر اقتصاديا بدون هذه الوحدة ، وهذا معناه بوضوح ان البلاد غير قابلة للتقسيم اقتصاديا فكيف يمكن اذن تقسيمها سياسيا ؟

اما فيما يتعلق بحماية حقوق الاقلية ، وصون الاماكن المقدسة ، فان العرب ما زالوا يعلنون ذلك وعملوا على تحقيقه ، بل انهم اعربوا للدولة المنتدبة ، ثم لهيئة الامم المتحدة ، عن استعدادهم لقبول جميع الضمانات اللازمة لتأكيد هذه الحماية .

وتقوم كذلك الاتفاقات الاقليمية المستقلة بالاقتراحات ـ على التقسيم وانشاء دولة يهودية من شأنها ان تؤدي الى العيوب نفسها التي انطوى عليها مشروع التقسيم الذي عين لليهود منطقة نصف سكانها من العرب الذين يملكون فيها معظم الاراضي متجاهلا حقوق العرب الطبيعية وامانيهم الوطنية .

وتذكر سعادتكم ان مشروع التقسيم الذي اوصت به الجمعية العامة للامم المتحدة في العام الماضي ، قد رفض رفضا باتا من قبل العرب ، كما انه سببا للاضطرابات الخطيرة التي ادت الى سفك الدماء والدمار في فلسطين ، كما حملت بعض مؤيدي التقسيم على التخلي عنه.

وقد فشل مجلس الامن نفسه ، بعد محاولة دامت شهورا طويلة ،

في ايجاد وسائل سلمية لتطبيق مشروع التقسيم ، فاقترح حل لجنة التقسيم ، ودعوة الجمعية العامة لهيئة الامم الى جلسة خاصة لاعادة بحث المسألة .

(٨) وتعرضت اللجنة السياسية بالعناية الفائقة في بحث المقترحات التي قدمتموها املا في ايجاد علاج للامور الحالية ، وقد قارنت اللجنة بين هذه المقترحات والمبادىء والمثل التي توخيتموها كما سبق ان اشرتم ، كذلك قابلت اللجنة بينها وبين التصريح الذي ادليتم به فيما يتعلق بانكم تضطلعون بمهمة الوسيط دون تقيد بأي قرارات سابقة ، وان المقترحات لن تقوم على الحالة الراهنة في فلسطين .

ولسوء الحظ فان المقترحات جاءت مخيبة لآمال العرب لانها ترمي الى تحقيق اماني الصهيونيين ، وتميل الى منحهم اكثر مما منحهم قرار التقسيم الذي باء بالفشل ، وفضلا عن ذلك فان هذه المقترحات لا تضمن للعرب تحقيق مطالبهم وبذلك دلت على انها لم تعن بأسباب النزاع الحالي ، وانه لم تبذل محاولة لازالة تلك الاسباب ، بل على النقيض من ذلك فانها زادت الامور سوءا على سوء بخلق اسباب اخرى من شأنها ان تزيد في خطورة الموقف . ولا تقربنا من التسوية السلمية التي تضع حدا للاعتداء ، ولا تحمي الحقوق المشروعة ، ولا تضمن عودة القانون والنظام واعادة الامن والسلام والرخاء الى هذه المنطقة .

ولهذه الاسباب ، فان اللجنة السياسية يؤسفها أشد الاسف ان تصرح بأنها لن تستطيع قبول هذه المقترحات كأساس مناسب للمحادثات » .

ردود اخرى :

ــ وعلق الملك عبد الله على مقترحات برنادوت في تصريح صحفي ادلى به لمندوب « الاهرام » اثناء زيارته لبغداد قال فيه :

« لقد احسن برنادوت بهذه المقترحات ، اذ ساق العرب الى التشدد فيما اعتزموه واضرم الحرب مرة اخرى لانها جاءت اعنف واسوأ من التقسيم الذي قالت به منظمة الامم ! » (٧) .

ــ اما الحكومة البريطانية ، فقد تبنت مقترحات برنادوت ، واعلنت قبولها في بيان صحفي جاء فيه :

« تدرك لندن ان مشروع برنادوت لحل المشكلة الفلسطينية لن يصادف قبولا وديا من العرب ، غير ان بريطانيا لم توافق اصلا على (غزو) العرب لفلسطين ، وهي تصر على ان مصلحة الدول العربية هي في الوصول الى تسوية سلمية للقضية باسرع ما يمكن .

(٧) المصدر السابق ص ١٨١ .

والحدود التي عينها مشروع برنادوت الاخير ، هي حتما في صالح العرب ، اذ يعطيهم اكثر مما كان عليه الوضع العسكري عند بدء الهدنة الحالية ، حيث يعطيهم الممر الرئيسي للقدس ، ويضع تحت تصرفهم منطقة النقب بكاملها . وقد كانت بريطانيا منذ زمن تتشكك في طلب الجامعة العربية بانشاء دولة موحدة في فلسطين ، وقد اقنعت الحوادث والتطورات الاخيرة بريطانيا اقناعا تاما بأن انشاء الدولة الموحدة مضر بمصالح العرب ، اذ انه يفتح جميع اراضي فلسطين امام الغزو والاستعمار الصهيوني ، ولا تميل بريطانيا الى انشاء حكومة مستقلة في القسم العربي من فلسطين لانها لن تكفي نفسها بنفسها ، كما لن تستطيع بمفردها مقاومة التغلغل الصهيوني مما يجعل الشرق معرضا للقلاقل من جديد .

ولا حاجة للقول بان ما تقدمه بريطانيا للدول العربية من ضمانات في معاهداتها الثنائية مع بعضها سينفذ في الحال اذا ما قامت الدولة اليهودية بهجوم عليها ، هذا عدا الضمانات التي ستقدمها منظمة الامم المتحدة » (٨) .

ــ وقبلت الولايات المتحدة الاميركية توصيات برنادوت كأساس لتسوية مقبولة للنزاع العربي ــ الاسرائيلي (٩) .

ــ ورفض مندوب جمهورية اوكرانيا الاشتراكية في مجلس الامن مقترحات برنادوت ، واتهم الوسيط الدولي بعدم الانصياع لتعليمات الامم المتحدة وبالتقيد برغبات الدول الكبرى (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا) وقال موجها حديثه لبرنادوت : « اذا كانت هذه هي الديمقراطية ، فهي ديمقراطية البترول التي لا صلة لها بميثاق الامم المتحدة » (١٠) .

ــ واصدرت الهيئة العربية العليا بيانا برفض مقترحات برنادوت وقدمت مقترحات مماثلة للمقترحات العربية التي قدمت في مؤتمر لندن ١٩٤٦ .

ــ ورفض زعماء الحركة الصهيونية مقترحات الكونت برنادوت وخاصة تلك التي تتعلق بمدينة القدس ومنطقة النقب .

مقترحات برنادوت المعدلة ..

... في ضوء ما تلقاه برنادوت من ردود على مقترحاته الاولى ، وما لاحظه من تعليقات رسمية وصحفية عليه ، وما وقف عليه من انطباعات لدى زيارته فلسطين ، فقد اعد صيغة معدلة لاقتراحاته ،

(٨) المصدر السابق .
(٩) Kirk, G : the Middle east 1950. Page 289
(١٠) علي المحافظة ــ العلاقات الاردنية البريطانية ــ ص ١٦٤

بعث بها الى سكرتير الامم المتحدة ، وكـــان ذلك قبل اغتياله بوقت قصير (١١) . وقـد نشرت هـذه المقترحات الجديدة فـي باريس فـي ٢٠ ايلول ١٩٤٨ في اجتماع الهيئة العامة لهيئة الامم المتحدة ، وتتلخص في الآتي (١٢) :

(١) يجب ان يعود السلام العام الشامل الى ربوع الارض المقدسة حتى يمكن ايجاد جو من الهدوء تعود فيه العلاقات الطيبة بين العرب واليهود الى الوجود ، وينبغي على الامم المتحدة ان تتخذ كل ما من شانه ايقاف الاعمال العدوانية في فلسطين .

(٢) يجب ان يعترف العالم العربي ، انه قد اصبح في فلسطين دولة يهودية ذات سيادة قوية تدعى « دولة اسرائيل » وهي تمارس سلطاتها غير منقوصة في جميع الاراضي التي تحتلها ، وليس هناك مجال للقول بأنها لن تعمر طويلا .

(٣) يجب قيام هذه الدولة الاسرائيلية ضمن الحدود التي نص عليها مشروع التقسيم الذي قررته الجمعية العامة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني مع التعديلات التالية :

ا ـ تضم منطقة النقب الى الاراضي العربية بما فيها مدينتا المجدل والفالوجة .

ب ـ يمتد خط من الفالوجة الى الشمال ثم الشمال الشرقي من اللد والرملة اللتين ينبغي ان تخرجا من اراضي الدولة اليهودية .

ج ـ تضم منطقة الجليل برمتها الى الدولة اليهودية .

(٤) ينبغي ان تعين الحدود على اساس الوحدة الجغرافية والجنسية على ان تطبق على الطرفين بالتساوي دون تقيد دقيق بالحدود التي عينها قرار ٢٩ تشرين الثاني .

(٥) تعين الحدود ما بين الدولتين اليهودية والمنطقة العربية « اذ انه لم تبدر اية بادرة لانشاء دولة عربية في الاراضي العربية » بواسطة اتفاق مشترك بين العرب واليهود او بواسطة منظمة الامم ..

(٦) يترك للدول العربية ان تقرر مصير الاراضي العربية بفلسطين بالتشاور مع سكانها .

(٧) بالنظر للعلاقات الاقتصادية والتاريخية والجغرافية والسياسية بين المنطقة العربية في فلسطين وشرق الاردن ، فان هنالك من الاسباب القوية ما يشجع على ضم هذه الاراضي الى شرق الاردن على

(١١) في ١٧ ايلول ١٩٤٨ تعرض ثلاثة ارهابيين من (منظمة شتيرن) الصهيونية للكونت برنادوت في القدس ، واطلقوا عليه النار واصابوه اصابة مباشرة ادت الى مصرعه .

(١٢) عزت دروزه ـ المصدر السابق ص ١٢٧ ـ ١٢٨ .

ان تعدل الحدود المتاخمة للدول العربية الاخرى .

(٨) تعلن حيفا بما في ذلك منشآت البترول مرفأ حرا على ان يعطى للدول العربية ذات الشأن منفذا الى البحر وعلى ان تتعهد الدول العربية بضمان استمرار تدفق البترول العربي اليه .

(٩) يعلن مطار اللد مطارا حرا ويعطى للدول العربية ذات الشان منفذا اليه .

(١٠) بالنظر لما لمدينة القدس من اهميـة دينية ودولية ينبغي وضعها تحت اشراف منظمة الامم على ان يعطى للعرب واليهود فيها اكبر مدى من الادارة المحلية وعلى ان تضمن حرية العبادة وزيارة الاماكن المقدسة لمن يرغب في زيارتها .

(١١) يجب ان تؤكد منظمة الامم حق الناس الابرياء الذين شردوا من بيوتهم بسبب الارهاب الحالي في العودة الى ديارهم ، كما ينبغي ان تدفع تعويضات عن الممتلكات لمن لا يرغب منهم في العودة .

(١٢) يجب ان يضمن كل من الطرفين حقوق الاقلية الاخرى التي تسكن منطقته .

(١٣) ينبغي ان تتعهد منظمة الامم بضمانات فعالة لازالة مخاوف كل من العرب واليهود من الآخر وعلى الاخص فيما يتعلق بالحرية وبالحقوق الانسانية .

(١٤) يجب تعيين مجلس فني من قبل منظمة الامم المتحدة لتعيين الحدود اولا ثم بالتالي لتوثيق العلاقات ما بين الدولة اليهودية والعرب .

ورفضت مقترحات برنادوت المعدلة (الاخيرة) ، كما رفضت مقترحاته الاولى ، من قبل جميع الاطراف ، العربية والفلسطينية والصهيونية ... وقام (رالف بانش) من موقعه في (رودس) يتابع مهمة الوسيط الدولي برنادوت بعد مصرعه ، واشرف على اللمسات الاخيرة لاتفاقيات الهدنة بين اسرائيل ومصر ، واسرائيل والاردن ، واسرائيل ولبنان ، واسرائيل وسوريا !!

... وعلى الرغم من ان هـذه الاتفاقيات ، لا تعتبر بصورة او باخرى (حلولا) للمسألة الفلسطينية ، بل هي كما يقول **محمود رياض** الامين العام لجامعة الدول العربية ، واحد اعضاء الوفد المصري في مفاوضات رودس « اتفاقات مؤقتة ، ليس لها اي طابع سياسي » ويشرح ذلك بقوله : « انها اتفاقيات عسكرية اساسها وقف اطلاق النار » وهي بالتالي « لا تمس حقوق الدول العربية ، والحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني » (١٣) .

(١٣) عادل مالك ـ المصدر السابق ص ١٢٧ ـ ١٢٨ .

اما مقترحات الكونت برنادوت ، فطبيعي انها اخذت طريقها الى الجمعية العامة للامم المتحدة ، ونوقشت من خلالها ، ويمكن القول بان هذه المقترحات كانت سببا مباشرا في دعوة الجمعية العامة الى تشكيل « لجنة التوفيق الدولية » . ويدل على ذلك ، ان الجمعية العامة في قرار تشكيل لجنة التوفيق الدولية اشارت الى ان مهمة اللجنة هي « متابعة اعمال الوسيط الدولي الراحل الكونت برنادوت لوضع الحلول لانهاء الصراع العربي ــ الصهيوني .

ويذكر ايضا ان من نتائج مناقشة اقتراحات الوسيط ، قرار الجمعية العامة بالتعويض على اللاجئين او السماح لهم بالعودة الى ديارهم (الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ - ١١ كانون اول ١٩٤٨) (١٤) :

« تقرر وجوب السماح بالعودة في اقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة الى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب وضع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى بيوتهم ، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر عندما يكون من الواجب وفقا لمبادىء القانون الدولي والانصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة. وتصدر تعليمات الى لجنة التوفيق بتسهيل اعادة اللاجئين الى وطنهم وتوطينهم من جديد واعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات » .

(١٤) قرارات الامم المتحدة ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ المصدر السابق .

ثالثا ـ مشاريع لجنة التوفيق الدولية ١٩٤٦ ـ ١٩٥١

في ١١ كانون الاول عام ١٩٤٨ ، وبناء على توصية الجمعية العامة للامم المتحدة (بأغلبية ٣٥ صوتا مقابل ١٥ صوتا معارضا وامتناع ٨ دول عن التصويت) قرر مجلس الامن الدولي تشكيل « لجنة التوفيق الدولية » من ممثلين عن الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا لتتابع اعمال ومهام الوسيط الدولي الراحل الكونت برنادوت ، ولوضع « حلول » لانهاء الصراع العربي الصهيوني ، بالتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة، وتنفيذ ما يتفق عليه (١) ، وشكلت الوفود على النحو التالي :

لجنة التوفيق الدولية

ـ الصحفي اثريدج ـ الولايات المتحدة
ـ الصحفي بواسنجيه ـ فرنسا
ـ الصحفي يلطش ـ تركيا
ـ وسكرتير اللجنة الدكتور اسكراتي

الوفد اللبناني

فؤاد عمون ومحمد علي حمادة وجميل مكاوي .

الوفد المصري

ـ عبد المنعم مصطفى وعبد الشافي وسيد رمزي .
ـ ومن فلسطين ـ مع الوفد نفسه ـ رشدي الشوا وموسى الصوراني .

الوفد السوري

ـ عدنان الاتاسي وفريد زين الدين .
ـ ومن فلسطين ـ مع الوفد نفسه ـ احمد الشقيري وفريد السعد .

الوفد الاردني

ـ فوزي الملقي ورياض المفلح ومحمد المعايطه
ـ ومن فلسطين ـ مع هذا الوفد ـ جمال طوقان ووليد صلاح وادمون روك والدكتور موسى عبد الله الحسيني .

(١) عادل مالك ـ من رودس الى جنيف ص ٦٤ .

وفد الهيئة العربية العليا الفلسطينية

– عيسى نخله ويوسف صهيون ورجائي الحسيني .

وفد اللاجئين الفلسطينيين (٢)

محمد نمر الهواري وعزيز شحادة وشكري التاجي وزكي بركات ونسيب بولص ، واعتذر (يحيى حمودة) .

الوفد الاسرائيلي

الدكتور ايتان والياهو (الياس) ساسون ، وروبين شلواح وطوبيا ارزوني وهرش وجدعون رفائيل .

قامت لجنة التوفيق الدولية بمساع مبدئية ، مع الوفود المختلفة، يمكن اجمالها ضمن المراحل الثلاث التالية :

(أ) محادثات تمهيدية : (١٧ كانون الثاني – ٢٧ نيسان ١٩٤٩) في لقاءات في جنيف وبيروت وتل ابيب .

(ب) محادثات غير مباشرة (نيسان – تموز ١٩٤٩) في لوزان.

(ج) توصيات مؤتمر باريس : (ايلول ١٩٥١) في باريس .

في المرحلة الاولى ..

كان موضوع المحادثات التي ركزت لجنة التوفيق الدولية مساعيها حوله في جنيف وبيروت وتل ابيب يتلخص في :

– من وجهة النظر اليهودية : اجراء مفاوضات مباشرة مع كل دولة عربية على انفراد .

– من وجهة النظر العربية : الدخول في المفاوضات ككتلة واحدة ، واجراؤها بصورة مباشرة ، وتقع على اللجنة مهمة الوساط بين الطرفين.

في المرحلة الثانية ..

كانت المحادثات غير المباشرة في (لوزان) ومن هناك كتب **الياهو (الياس) ساسون** ، احد اعضاء الوفد الاسرائيلي البارزين الى **موسى شاريت** وزير خارجية اسرائيل ، عدة رسائل (٣) ، سجل فيها نشاطات الوفد الاسرائيلي واتصالاته بأعضاء لجنة التوفيق الدولية وبعدد من اعضاء الوفود العربية ..

ان هذه الرسائل تسجل بوضوح ، الفكر والسلوك الصهيوني في تلك المحادثات ، وتكشف حقيقة وخلفيات واسرار (لوزان) وهي احدى المحطات الدولية ، التي سعت اليها الحركة الصهيونية ، في محاولة لتحقيق اهدافها في تصفية الحقوق الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني تحت اسم ((الحل السلمي للمسالة الفلسطينية)) ! وسيرد نص هذه الرسائل في معرض ذكر الموقف الاسرائيلي في لوزان ..

(٢) نمر الهواري – سر النكبة ص ٣٥١ .

(٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

وليس ثمة ما يشير الى ان المحادثات (غير المباشرة) في لوزان ، ادت مهمتها على اية صورة ، وبالتالي لا يمكن القول ، بأن الوفود المشتركة في هذه المحادثات قد توصلت الى اي (حل) .

ولكن لجنة التوفيق الدولية ، وبانتهاء المرحلة الثانية (محادثات لوزان) نشرت تقريرا في تموز ١٩٤٩ ضمنته بعض الملاحظات :

« – ضرورة قيام اسرائيل باتخاذ الخطوة الاولى نحو تحقيق التسوية في المنطقة بسبب الخلل الذي ادخله انشاؤها على العالم العربي .

– ضرورة تكييف السياسات العربية مع الامر الواقع الجديد في المنطقة .

– اعادة قسم من اللاجئين الفلسطينيين والتعويض المباشر عن ممتلكات القسم الآخر .

– اتخاذ الاجراءات اللازمة من قبل الدول العربية (وغيرها) من اجل دمج الفلسطينيين في المجتمعات الموجودين فيها وذلك بمساعدة الامم المتحدة ماليا وفنيا » .

التصريح الثلاثي ..

وفي ٢٥ أيار ١٩٥٠ اصدرت كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بيانا ثلاثيا « تعهدت » فيه بحماية حدود اسرائيل القائمة !

وعلى أثره سحبت الدول العربية ممثليها ، لدى لجنة التوفيق الدولية ، بعد صدور البيان الثلاثي مباشرة ، واعلنت رفض اقتراحات لجنة التوفيق الدولية بشأن تشكيل لجان مشتركة من الوفود العربية ووفد اسرائيل ..

خلفيات لوزان ...

من الجانب الاسرائيلي: فيما يلي نصوص رسائل الياهو (الياس) ساسون من لوزان الى موسى شاريت وزير خارجية اسرائيل والتي تسجل بوضوح حقيقة ما جرى في لوزان من وجهة النظر الاسرائيلية ...

* * *

الرسالة الاولى

٣١ تموز (يوليو) ١٩٤٩ .

موشيه العزيز

تحيات

فور وصوله الى اوروبا منذ عشرة ايام ، طلب **سلفاتور شيكوريل** (رجل اعمال يهودي مصري) من **اميل نجار** (حاليا سفير اسرائيل في ايطاليا . كان بين ١٩٤٣ – ١٩٤٧ رئيس اتحاد صهيوني مصر ، وبين

١٩٥٢ – ١٩٥٧ مديرا لقسم غربي اوروبا في وزارة الخارجية) ان يبحث عني ويصلني به في اقرب وقت ممكن . واكد انه يحمل لي رسالة من القاهرة .

يوم الاربعاء الماضي ، جاء اميل نجار الى لوزان واصطحبني الى شيكوريل في ايفان . ذكر شيكوريل انه غادر مصر في طريقه الى الولايات المتحدة لاغراض تجارية ، ولكنه دعي قبل سفره ببضعة ايام الى لقاء عاجل في القصر الملكي مع ... مستشار الملك لشؤون الاعلام . وكان المستشار ايام حرب فلسطين ، وسيطا بين القصر والحكومة وبين الجالية اليهودية في مصر . ساعد في بضع مسائل كاخلاء سبيل ! وغير ذلك ، وحصل على اجر سخي : مرة ٣٠ الف جنيه مصري ، ومرة اخرى ٤٠ الف جنيه مصري الخ . قال (المستشار) لشيكوريل ان الملك سمع بسفره الى الغرب ، ويريد الاستعانة به على نقل رسالة الى احد اليهود – الصهيونيين ويدعى الياس ساسون ، الموجود اليوم ، على حد علمه في باريس او لوزان . واضاف (المستشار) ان ساسون هذا معروف في مصر والعالم العربي كصديق العرب ، وكباحث عن طرق لاحلال السلام بين شعبه والشعوب العربية . واجاب شيكوريل انه لا يعرف ساسون ، وانه لم يمارس السياسة على الاطلاق ، لا المصرية ولا العربية ولا الصهيونية ، ولكنه مستعد لان ينفذ ، بطيبة خاطر وامانة ، اية مهمة يكلف بها ، خصوصا اذا كانت هذه رغبة الملك ، الذي لولا عطفه وحمايته لكان جميع يهود مصر اليوم في عالم الفناء .

قال (المستشار) ان الرسالة قصيرة وتساعد على : .

اولا : تحسين وضع يهود مصر . ثانيا : التمهيد للتفاهم بين اسرائيل ومصر . ويرغب الملك في ان تنقل الى ساسون قرار حكومته بأن تفعل كل ما تستطيع لتحسين وضع يهود مصر ، ومنحتهم من جديد الحرية التي كانوا يتمتعون بها سابقا ، والافراج عن المعتقلين وعن املاكهم . كذلك قررت حكومة مصر النظر بجد الى الوضع الذي قام في فلسطين . مقابل ذلك ، يطلب الملك ان تتوقف الاذاعة والصحافة الاسرائيليتان عن مهاجمته ومهاجمة حكومته وشعبه ، وان تستخدم اسرائيل كل قوتها ونفوذها لوقف الحملات على مصر في الصحافة الغربية ، وخصوصا في الصحافة الاميركية .

واختتم (المستشار) قائلا : هذه الرسالة التي يطلب منك ان تنقلها الى ساسون ، واذا لم تجده في اوروبا لسبب ما ، حاول ان تجد شخصية صهيونية مسؤولة اخرى تنقل بواسطتها هذه الرسالة الى حكومة اسرائيل .

وفي نهاية حديثه صافح (المستشار) شيكوريل ، وتمنى له باسم الملك وباسمه رحلة طيبة وموفقة .

سأل شيكوريل ، بعد ان انهى حديثه ، ما اذا كان بامكانه اعتبار مهمته منتهية ، واضاف ان (المستشار) لم يطلب منه ان يكتب له عن نتائج اجتماعاته بساسون او بشخصية اخرى ، وهو يفضل ، بعد ان يكون سلم الرسالة ، ان ينفض يده من القضية بكاملها .

وفي ردي ، حدثته عن الفائدة التي ستعود على يهود مصر نتيجة اي تقارب بين بلدهم واسرائيل واوضحت له انه لا يجوز اضاعة مثل هذه الفرصة ، بل على العكس ينبغي استغلالها قدر المستطاع . ومن حقه ان اذكر انه وافق على كل كلامي . وقال انه مستعد للقيام بأية خدمة اكلفه بها . وقال انه عطف دائما على مشروعنا ، ولم يوافق ابدا على اصدار اي تصريح ضد الصهيونية . وتحدث ايضا عن علاقاته الحسنة برجال القصر والسياسيين ورؤساء الاحزاب ، واكد انه سيكون سعيدا بتقديم اية مساعدة .

وبعدما تشاورنا نحن الثلاثة – شيكوريل ، ونجار ، وانا – تم الاتفاق على :

١ – ان يؤخر شيكوريل سفره الى الولايات المتحدة بضعة ايام .

٢ – ان يكون مستعدا للعودة الى مصر لبضعة ايام اذا طلب منه ذلك .

٣ – ان يرسل برقية الى (المستشار) يطلعه فيها على اجتماعه بي ، وعن تسليمي الرسالة . وعن المعاملة الايجابية والودية التي لقيته بها . وان يبلغه ايضا ، ان ردي يحتم من جانبهم ، وان يطلب السماح له بالعودة لبضعة ايام الى مصر من اجل ذلك . وقد تم وضع نص البرقية في الحال ، وارسلت . واذا حصلنا على رد ايجابي ، فسأزوده بكل ما هو مطلوب بناء على تعليماتك . والواقع ان هذا الامر ، بحد ذاته ، هام جدا .

تحية وسلاما

الياس »

الرسالة الثانية

« آب (اغسطس) ١٩٤٩ .

موشيه العزيز

وافر التحية

حدث ، بعد استئناف المحادثات في لوزان ، تبدل كبير نحو الافضل ، في موقف الوفد المصري ، فهو يبدو ايجابيا اكثر ، يتصل بي تلفونيا ، من حين لآخر ، عبد المنعم مصطفى ، رئيس الوفد ، (شغل منصب قنصل عام مصر في القدس في اواخر ايام الانتداب على فلسطين ،

وكان عضوا في وفد مصر الى محادثات رودس التي اسفرت عن اتفاقية الهدنة بين مصر واسرائيل) ويسأل عن صحتي وصحة اصدقائي ، ويقترح ان نلتقي . كما يسأل عما اذا كنا راضين عن مثوله امام اللجنة ، وعن مثول زملائه امام اللجنة العامة . وهو يذكر دائما « عملنا الناجح والمشترك » في رودس ويقترح تجديد تلك الايام في لوزان .

يصعب علي الآن ، تحديد ما اذا كان العامل الذي يدفع الى هذا التبدل تكتيكيا ومخادعا ام جديا . الا انه ، في مطلق الاحوال ، يساعد كثيرا على تحسين الجو ، وتوثيق العلاقات ، وتوجيه المحادثات .

في الاجتماع الاخير بين الوفود العربية واللجنة لبحث اقتراحنا حول حل شامل لقضية اللاجئين ، فاجاها **عبد المنعم** كلها ، فقد كان اول من بادر الى الكلام ، فأعرب عن موافقته الشخصية على الاقتراح ، وطلب امهاله بضعة ايام للحصول على موافقة حكومته . واضطر رؤساء بقية الوفود العربية الذين تحدثوا بعده ، الى ان يحذوا حذوه . لكن **فوزي الملقي** ، **رئيس الوفد الاردني** ، توجه اليه ،لدى خروجهما من قاعة الاجتماعات ، قائلا : لو فعلت هذا مكانك دون تشاور مسبق وموافقة شاملة وصريحة ، لاعتبرتموني جميعا خائنا وعميلا صهيونيا . لم يجب **عبد المنعم** ، ويقال انه لم يعد يحيي احدهما الآخر . وقد اعرب **بورتر وبواسنجيه** امام **رؤوبين** (رؤوبين شيلواح الثاني في الوفد الاسرائيلي بعد ساسون واحد خبراء الشؤون العربية في قسم الشرق الاوسط في الوكالة اليهودية ، ثم وزارة الخارجية الاسرائيلية بانه كان وراء تعطيل المحادثات بما كان له من تأثير على بن غوريون) وامامي ، عن رضاهما عن موقف الوفد المصري ، واقر جانه يساعد على دفع المحادثات الى الامام ، ويعتقد **بواسنجيه** ان هذا التبدل لم يكن ليحدث تلقائيا دون اي جهد من جانبنا .

وفي حديث دار منذ بضعة ايام بيني وبين **عبد المنعم** ـ كنت قد ابرقت لك عنه بشكل خاص ـ روى محدثي القصة التالية : لدى زيارته لمصر ، ايام توقف عمل اللجنة استقبله **الملك فاروق** مدة عشرين دقيقة . وقد اهتم **الملك** بمعرفة امرين :

أ ـ لماذا يشكو منه اعضاء لجنة التوفيق الاميركيون ، ويطلبون استبداله ؟

ب ـ لماذا يظهر **ساسون** تشاؤما ، ويعتبر موقف الوفد المصري سببا في فشل محادثات لوزان ؟

وردا على سؤاله : من اين لجلالته هذه المعلومات ، حول تشاؤم **ساسون** ومخاوفه ، اخذ **الملك** ورقة بيضاء من على مكتبه وناوله اياها قائلا : « خذ واقرأ » لقد كانت هذه رسالتي المعروفة الى الكولونيل **اسماعيل شرين** ، **زوج الاميرة فوزية** . وقد اعربت في هذه الرسالة، كما

اذكر عن مخاوفي ازاء مصير محادثات لوزان ، ودعوت **شيرين** كي يحضر الى اوروبا لنتشاور معا .

وتابع **عبد المنعم** قصته قائلا : « سامحك الله على هذه الرسالة . لقد احرجتني ، ولكن لما اعرف ثقة جماعتنا في مصربك ، رايت الا اعترض على اقوالك ، او ان اشكو منك ، بل ان اجد ذريعة تمكنني من اصطياد عصفورين بحجر واحد :

أ ـ التخلص من الورطة بسلام .

ب ـ الوفاء بوعد قطعته للسيد شاريت ، ولم استطع الوفاء به حتى الآن .

قلت للملك : « كنت حريصا قدر الامكان ، منذ وصولي الى لوزان، على عدم رؤية **ساسون** ، وخلق انطباع لديه بانه لا مبرر للقاء بي . والسبب بسيط : فقد كنت اخجل من ان انظر الى وجهه . ذلك انه عندما كنا معا في رودس ، وعدت ، عن طريقه ، السيد **شاريت** بان اوصي حكومة مصر بأمرين :

أ ـ اطلاق سراح **يعقوب وايزمن فورا** بسبب مرضه الشديد والخطير .

ب ـ اطلاق سراح بقية المعتقلين اليهود تدريجيا . ولكني لم انجح في الوفاء بوعدي ، وهذا لا يليق بي » .

واضاف **عبد المنعم** لدى سماعه جوابي الذي قلته بأسف وتواضع كبيرين . **هز الملك رأسه وقال : « لا تقلق ، ستفي بوعدك في اقرب وقت . قل لليهود في لوزان ان حكومتي تؤيد السلام والاستقرار في الشرق باسره ، لكن ينبغي الا يضغطوا علينا لتوقيع معاهدة سلام ، فذلك امر لا يمكن تنفيذه خلال الاشهر القريبة بسبب الوضع الداخلي في مصر والعالم العربي باسره »** .

روى **عبد المنعم** هذه القصة على ما يبدو ، ليثبت لي انه لا اساس للشائعات التي بلغتنا وتحدث عنها « صوت اسرائيل » وتتعلق باستعدادات مصر لتجديد الحرب عاجلا ام آجلا . « تشتري مصر فعلا ، في الآونة الاخيرة ، كميات كبيرة من الاسلحة ، لكن دون اية علاقة بالوضع في فلسطين ، بل لاغراض داخلية وعربية محضة ، ومن اجل اعادة تنظيم الجيش ، والهيبة في الداخل والخارج على السواء .

لقد تحدث **عبد المنعم** ايضا عن المشاورات العديدة التي اجراها خلال زيارته لمصر ، مع رئيس الحكومة ، ووزير الخارجية ، ومندوبي الدول العربية ، **وعزام باشا** . وكان راي الجميع كراي **فاروق** ، انه لا بد من ايجاد سبيل للتسوية ، ومخرج مشرف . لكن الجميع يتهموننا باننا توجهنا الى **الهاشميين** ، وكان بيننا وبين **عبد الله** اتفاقيات سرية ، سياسية وعسكرية ، بمعرفة البريطانيين وموافقتهم .

ويبدو ان **عبد المنعم** سمع عن رغبتنا في اجراء اتصال مع رئيس الجمهورية السورية ، **حسني الزعيم** ، فقد اكد عدة مرات خلال الحديث، ان **للملك فاروق** تأثيرا على الزعيم . وان الزعيم نفسه رجل شجاع وجريء ، ولكنه ايضا ـ اضاف ـ متقلب ويصعب الاعتماد عليه بشكل كامل . ويصعب على **عبد المنعم** مثلا ، الجزم بأنه لا توجد قوة اجنبية تقف من وراء الزعيم اليوم ، وهذا الشك يقلق مصر .

وتكلمنا ، خلال الحديث ، عن اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية . ان محدثي لا يعلق على هذا الاجتماع اهمية كبيرة . كذلك تحدثنا عن الجمعية العمومية (للامم المتحدة) ، فقال ان في نيته ان يشرح للاميركيين ضرورة العمل في لوزان وكأنه ليس هناك جمعية عمومية . كذلك يستحسن الحيلولة دون أي صدام جديد بين ممثلي اسرائيل وممثلي الدول العربية ، على المنصات الدولية في ليك سكسيس وجنيف واماكن اخرى . وفي نهاية الحديث طلب مني ان ارسل تحيته اليك والى اعضاء الوفد ، **والياهو ايلات** (رئيس قسم الشرق الاوسط في الوكالة اليهودية حتى ١٩٤٨ . ثم عمل في وزارة الخارجية وشغل منصب سفير اسرائيل في الولايات المتحدة ، ثم في بريطانيا ، وهو حاليا رئيس مجلس ادارة الجامعة العبرية) والدكتور **ايتان** (المدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية ١٩٤٨ ـ ١٩٥٩) ، كما استحلفني بأولادي ، « ان احافظ على سرية لقائنا وحديثنا . »

تحيـة وسلامـا
المخلص اليـاس »

الرسالة الثالثه

« ٣ آب (اغسطس) ١٩٤٩
موشيه العزيز
وافر التحيـة

مرت ثمانية ايام منذ ارسل **سلفاتور شيكوريل** البرقية الى **(المستشار)** ، ولم يصل حتى الآن اي رد ، ولا يعرف **شيكوريل** معنى هذا الامر . ولعل **(المستشار)** حذر الى درجة لا يريد ان يورط نفسه بأشياء مكتوبة . ويحتمل ان يكون التغيير الذي حدث في تركيب الحكومة المصرية قد ادى الى التأخر في الرد بعض الوقت .

ومع ان **شيكوريل** لا يستطيع ، كرجل اعمال ، ان يبقى وقتا اطول في اوروبا ، ويرغب في مواصلة سفره الى الولايات المتحدة ، الا انه وافق على البقاء بضعة ايام اخرى ، بناء على طلبي وتقديرا للامر . وفي تلك الاثناء اعددت له . بعد استشارة **رؤوبين** ، ردا خطيا وطلبت منه ان

يرسله فورا الى **(المستشار)** بالبريد المضمون ، ففعل ذلك بطيبة خاطر . والرد مكتوب بالفرنسية ويتطرق الى عدة مبادىء ، وفي ما يلي نصه .

« استلم الرجل الرسالة بسرور وبكل الجد الذي تستحقه ، ووعد بأن يعمل كل ما في وسعه لينفذ طلباتكم . وهو واثق من ان حكومته ستنظر الى رسالتكم بجد مماثل ، وستعتبرها دليلا على رغبتكم الصادقة في العمل من اجل احلال السلام في الشرق بأسره .

« والرجل يقرأ الصحف المصرية باستمرار ، وهو يأسف ان يقول انها تهاجم حكومته بأقسى لهجة ، وتنسب اليها مؤامرات ودسائس لا اساس لها ، وينطبق هذا على الاذاعة المصرية ايضا . وهو يلفت انتباهكم الى هذا الامر ، ويعتقد انه يجب وقف هذه الحملات من مختلف النواحي .

« واعرب الرجل عن ارتياحه الى بوادر الموقف الجديد للوفد المصري الى محادثات لوزان ، وهو يعتقد ان لكم دورا في هذا الموقف ، ويشكركم كثيرا على ذلك ، ويرجو ان توعزوا ، اذا امكن ، الى رئيس الوفد المصري في لوزان ليتعاون معه على انجاح المحادثات ، الامر الذي يعود بالخير على الطرفين » .

« ويعتقد الرجل انه من المستحسن كثيرا ان ترسلوا تعليمات الى جميع ممثليكم في المؤسسات الدولية والعربية ، لوقف تهجمهم على حكومته وبلده ، فيتمكن اذ ذاك من اقناع ابناء شعبه حيثما وجدوا خصوصا من كان منهم في اميركا ، ليس فقط بوقف تهجمهم على بلدكم . وانما ايضا الاشادة به والعمل على مساعدتكم في جميع اتصالاتكم بالدول الغربية » .

« ان الرجل مستعد للاجتماع بسرية بالغة ، بأي شخص توفدونه الى سويسرا او فرنسا او اي بلد محايد آخر وذلك للبحث ، بصورة مجدية وودية تماما ، في اي امر من شأنه ان يحسن تدريجيا العلاقات بين بلده وبلدكم ويحافظ على المصلحة المشتركة سواء في الشرق او الغرب ، ويساعد على احلال سلام حقيقي دائم في الشرق الادنى . وهو يعتقد ان مثل هذه اللقاءات مهمة ومفيدة جدا » .

« لا يساورني شك في ان (المستشار) سيطلع الملك فاروق على الرد . ويحتمل ان يعرضه بعد ذلك على حكومته للمناقشة ، وان يوفد شخصا مسؤولا للقائي » .

« وبنا على كلام عبد المنعم مصطفى ، كان حسين سري باشا ، رئيس حكومة مصر الجديد ، بين اولئك الذين عارضوا ، في حينه ، اشتراك مصر في حرب فلسطين وربط مصيرها السياسي بمصير الدول العربية . وهو اليوم ايضا بين اولئك الذين يعارضون تقوية الجيش المصري ، ويطالب بانفاق عشرات ملايين الليرات على محاربة الفقر والامية

في مصر . وهكذا يمكن افتراض ان الامر اذا وقع بين يدي **حسين سري**، سيجد آذانا صاغية وايدي امينة . وللمناسبة ، لا يزال **عبد المنعم** يتصرف « بشكل جيد » ولا يمر يوم دون ان يتصل بي هاتفيا مرة او مرتين ويسأل عن سير الامور .

تحية وسلاما

المخلص الياس »

الرسالة الرابعة

« ٤ آب (اغسطس) ١٩٤٩

موشيه العزيز

وافر التحية .

لقد تحدثت **ورؤوبين** ، خلال ساعتين تقريبا ، مع رئيس الوفد المصري **عبد المنعم مصطفى** . وفي بداية الحديث ، أعرب كل جانب عن رغبته في السلام ، وعن استعداده للمساعدة قدر المستطاع على دفع محادثات لوزان وانجاحها . وتطرق الجانبان الى الفوائد التي تنجم عن ذلك بالنسبة الى مصر واسرائيل والشرق بأسره ، والى امكانات التعاون في المستقبل . والحق ان هذا الكلام كان عاما ، الا انه كان هناك شعور بانه لم يكن مجاملة ورياء ، بل قيل عن يقين وايمان .

لقد تطرق الحديث مثلا الى الوضع السياسي والامني في الشرق الادنى . واستنتج الطرفان ان الشرق لم يكن بحاجة الى الاستقرار مثل هذه الفترة . وان باستطاعة اسرائيل ومصر ، اذا توصلتا الى تفاهم في ما بينهما ، ان تقدما مساهمة كبيرة وبناءة في سبيل استقرار الشرق وتطويره وتقويته .

وتحدث **عبد المنعم** عن مثوله امام اللجنة وعن « موافقته دون تحفظ » على شرطينا المتعلقين ببحث قضية اللاجئين .

وكان مسرورا من اننا لا نصر على توقيع معاهدات سلام في لوزان. وليس هذا مرونة من جانبنا ، بل يدل على اننا نفهم الشرق والاتجاهات فيه ، ونبحث عن سلام حقيقي لا عن قطعة ورق .

وعرض **رؤوبين** ، بناء على طلبه ، تفاصيل الجلسة التي عقدناها مع اللجنة في الثالث من الشهر الجاري ، حول قضية اللاجئين ، واشار الى مدى المساهمة من جانبنا في سبيل حل شامل للقضية . وشرح له الدوافع التي حملتنا على اقرار هذه المساهمة ، والعقبات الامنية والاقتصادية وغيرها التي تجعلنا نعتبرها اقصى ما نستطيع .

لم يعترض **عبد المنعم** على ذلك ، لكني اعتقد انه لا يمكن اعتبار صمته موافقة تامة . ولعله لم يجد مناسبا ان نناقش الارقام ونحن نتكلم

عن مبادىء وجهود مشتركة .

وسأل عما اذا كان باستطاعتنا ان نقدم له تفاصيل عن فئات اللاجئين الذين ننوي قبولهم ، وما اذا كنا قد حددنا موقفا من هذا الامر ، فأجبنا ان خبراءنا يدرسون حاليا هذه المسألة وسيصل قريبا السيد **ليفتيتس** ، رئيس الخبراء ، الى لوزان ومعه جميع التفاصيل المطلوبة . ولكننا ــ اضفنا ــ لا نستطيع قبول رفض العرب الاجتماعات المشتركة ، فهذه الاجتماعات ضرورية لمعالجة جوهر القضية ، ولتحسين الجو العام في الدول العربية ولوزان . وقد وافق على ذلك ، وتعهد ببذل المساعدة في هذا الصدد .

وتناول الحديث بعد ذلك موضوع الحدود . واكدنا انه يستحسن وان لم يحن الوقت لذلك ، ان يدرك كل جانب وجهة نظر الآخر باسرع ما يمكن . وكررنا شرح موقفنا بالنسبة الى نقاش منفصل مع كل دولة عربية على حدة ، وحاولت ان اثبت ان ذلك ليس منطقيا ومفيدا فقط ، بل ينطوي على مصلحة حيوية لنا وللعرب ايضا . وقد وافق ، لكنه اضاف ان هناك بعض المسائل الموضوعية التي تحتم عليه الاستمرار في المثول امام اللجنة مع بقية رؤساء الوفود العربية ، ومعالجة امور لا تتعلق مباشرة بمصر ، مثل : بروتوكول ١٢ ايار (مايو) (بروتوكول لوزان) ، وتفويض قضية القدس والاماكن المقدسة الى اللجنة ، والمصير السياسي للاجزاء العربية في فلسطين ، وغير ذلك . ولكنه سيأخذ موقفنا بعين الاعتبار ، وسيحاول تكييف نفسه مع هذا الموقف . وسيستخدم جميع صلاحياته لدفع محادثات لوزان وانجاحها .

ثم تحدثنا عن مطاليب بلده الاقليمية ، وهو لا ينكر انه قال لنا . خلال محادثات رودس ، انه ليس لبلده اية مطامع اقليمية في فلسطين. لا يزال هذا الموقف قائما ، لكن العبرة التي انتهى اليها بلده من اشتراكه في حرب فلسطين ، تحتم عليه الاهتمام بأمنه . وقد أجرت حكومته ، خلال الاشهر الستة الماضية ، استشارات بهذا الشأن مع عدد من الخبراء العسكريين ــ اميركيين وبريطانيين وفرنسيين وبلجيكيين وسواهم ــ فقالوا جميعا ان على بلده :

ا ــ الاستمرار في الاحتفاظ بقطاع غزة .

ب ــ توسيع مساحة هذا القطاع من الجنوب والشمال على طول الحدود المصرية .

ج ــ توسيع حدوده حتى البحر الميت ، بناء على خط يشمل المجدل وبئر السبع .

د ــ ان يضم اليه النقب الجنوبي .

ان بلده بحاجة الى (ج) و (د) لاغراض أمنية ، وللاتصال المباشر ايضا بالاردن وبقية الدول العربية . وليست هذه في الواقع المرة الاولى

التي يثير فيها عبد المنعم هذه المطاليب الاقليمية ، فقد سبق ان اثارها في الماضي مرات عديدة امامي وامام الدكتور ايتان ، وكذلك امام الزميل طوبيا ارازي (موظف في القسم السياسي في الوكالة اليهودية بين ١٩٣٨ – ١٩٤٨ ، ثم في وزارة الخارجية) في ليك سكسيس ، ولكن الفرق هو التالي : في الماضي عرض مطاليبه بشكل متصلب ، وكشرط لا يمكن تجاوزه للتوصل الى سلام بين اسرائيل ومصر ، وعرضها هذه المرة بطريقة لبقة وبشكل يفتح بابا للمساومة . بدانا مثلا بالاعتراض على افتراضات الخبراء العسكريين ، وشرحنا له انه ينبغي عدم التحدث في ذلك ، اجاب : ماذا تقترحون مقابل ذلك ؟ لنجد حلا وسطا . ولم نجب، بل واصلنا الحديث عن استحالة مطاليبه ، فادار راسه نحوي ، وكرر القول عدة مرات : جد لنا تسوية .

رايت ورؤوبين عدم الاستمرار في الحديث حول هذا الموضوع والاكتفاء ، في الوقت الحاضر ، بما اسمعنا وسمعنا . سأحاول الاجتماع به قريبا ، مرة اخرى ، وجعله يسير في الاتجاه السليم اذا امكن .

· لم احاول بعد الاتصال بعرب آخرين .

تحية وسلاما

المخلص الياس »

الرسالة الخامسة

« الى موشيه العزيز ، تحية طيبة ،

أ) جاء الى لوزان ، قبل بضعة ايام ، مندوب سوريا المفوض في فرنسا **عدنان الاتاسي** ، نجل رئيس الجمهورية السورية السابق **هاشم الاتاسي** ، ليترأس الوفد السوري الى محادثات لوزان . ومنذ اللحظة الاولى ، فكرت في ان احاول الاتصال به ، لكني ، بعد مشاورات مع **رؤوبين وطوبيا** ، رايت الا افعل ذلك ، وان اتوجه مباشرة الى رئيس حكومة سوريا **محسن البرازي** . وقد حتم هذا التوجه المباشر اعتباران :

١ – ربما ان **الاتاسي** غير موال **لحسني الزعيم** ، والشائعات حول هذا الامر كثيرة .

٢ – ربما خاف **الاتاسي** وصدني ، دون ان يستشير حكومته . وهو – بقدر ما اعلم – ليس من اكثر الرجال جراة واقداما .

ارفق طيه نسخة من الرسالة التي بعثت بها اليوم الى **محسن البرازي** . وقد اكدت عمدا في حديثي اليه ، ان بامكان المحادثات المباشرة مساعدة المفاوضات التي تجريها لجنة التوفيق في لوزان ، وربما انجاحها . اردت بذلك ان نصون انفسنا من أي انزلاق ، وان نبرهن للجنة اذا اقتضت الضرورة ، اننا بلقاءاتنا المباشرة مع العرب ، لا نسعى لتعطيلها ، بل لتتقدم في عملها .

ب) قال لي **دي – بواسنجيه** ، منذ بضعة ايام ، ان احد رجال المفوضية الفرنسية في دمشق اجرى حديثا وديا وصريحا مع **حسني الزعيم** حول عمل لجنة التوفيق في لوزان ، واحتمالات السلام بين اسرائيل والبلاد العربية . وقال الزعيم انه مستعد ، من جانبه ، بشروط معينة ، لاهمال الراي العام في بلده وفي العالم العربي ، وعقد سلام منفرد مع اسرائيل .

وسأل الفرنسي عن الشروط المعينة ، فأجاب الزعيم : تعديلات في الحدود . ثم اخرج خريطة فلسطين ، ووضع اشارة على مطاليبه . وكان يقصد نقل حدود بلده الى اماكن معينة على نهر الاردن وبحيرة طبريا واضاف الزعيم انه اصدر تعليمات الى وفده في لوزان لعرض هذه المطاليب خلال مناقشة الحدود . وبالنسبة الى اللاجئين ، فان سوريا مستعدة لاستيعاب عدد كبير منهم بشرطين :

١ – منح سوريا دعما ماليا كبيرا يمكنها من تطوير مواردها .

٢ – ان تستوعب اسرائيل قسما كبيرا من اللاجئين .

وطلب **بواسنجيه** ، في نهاية حديثه ، ان يعرف رأيي في مطاليب **الزعيم** . وخيل الي ان **بواسنجيه** يقوم هنا بمهمة معينة . قلت : ليست هذه هي المرة الاولى التي اسمع فيها عن مطاليب **الزعيم** ، فهي غير واردة في الحسبان ابدا ، ولا يمكن ان يخطر على البال ان نوافق نحن على اي جزء منها . ومع ذلك من المهم ان نتحدث مع **الزعيم** وجها لوجه.

ولم يعلق **بواسنجيه** على ذلك ، وانتقل الى موضوع آخر .

ج) جاء الى لوزان ، منذ يومين ، السيد **سابلير** ، **احد رؤساء** تحرير الصحيفة الفرنسية « لوموند » وانتحى به **طوبيا** جانبا وشرح له موقفنا . وقد روى لي ، في احدى المرات التي تحدثنا فيها معا ، ان السيد **دي – بواسنجيه** كان سيتولى في وزارة الخارجية ادارة دائرة « افريقيا – المشرق » بدلا من **مزغريت** الذي عين مديرا لدائرة اوروبا .

د) تحدثت اليوم ، خلال ساعتين ، الى العضو الاميركي الثاني **روكويل** ، فوجدته متشائما جدا . ويعتقد ان المحادثات في لوزان دخلت مرحلة الجمود ، ولا مفر من طرح الموضوع من جديد على الجمعية العمومية لحسمه . في هذه المناسبة ، ان الممثلين الدبلوماسيين الاميركيين في البلاد العربية يضغطون كثيرا في هذا الوقت على رؤساء الحكومات العربية ، ويحرزون نتائج ايجابية ، لكنهم متفقون في الراي ، ان على اسرائيل ان تقدم تنازلات اخرى بالنسبة الى قضية اللاجئين . ثم اكد من جديد ، انه لم يحدث اي تغيير في السياسة الاميركية بالنسبة الى الارض . ولكنه اضاف ، انه ليس صحيحا ان بلده مصرة على انتزاع النقب منا . انه يؤيد التعويض الاقليمي ، ويحتمل ان يكون هذا النقب،

في الجليل ، او في اي مكان آخر .

تحية وسلاما
المخلص الياس »

الرسالة السادسة

« الى موشيه العزيز ، تحية طيبة .

أ) وصل امس الى لوزان عضوان من « حكومة غزة » **رجا الحسيني** وزير المال ، و **يوسف صهيون** وزير الاعلام . وسيصل غدا **رشدي الشوا** و**موسى الصوراني** ، كممثلين عن اللاجئين في قطاع غزة . لم تتوفر لنا بعد انباء موثوق منها عن الغرض من حضور هذين الشخصين . ولكنهما ـ بحسب انطباع **الهواري** ـ حضرا لغرضين : ان يكونا مستشارين للوفد المصري في لوزان ، وان يعرقلا اي احتمال لاتفاق رسمي او غير رسمي ، بين الوفود العربية ووفد اسرائيل .

كان اول ما قاما به هو زيارة « **بوريفاج** » و « **لوزان بالاس** » وتركا بطاقتي زيارة لاعضاء لجنة التوفيق ورؤساء الوفود العربية . وكان اول من زارهما **بورتر الابن** .

ب) ان **بواسنجيه** غاضب على **بورتر الاب** ، لسببين : لانه لا يظهر ازاء الخارج والداخل معا ، الشخص الرئيسي في اللجنة ، ولانه لا يبدي اي صبر ويسعى لتعطيل عمل اللجنة في لوزان .

وهو يصفه بانه « كالحوذي الذي يضرب بسوطه الاحصنة دون تمييز ، ولا يمكنها ان تشد النير حتى النهاية » . انني ازور **بواسنجيه** يوميا تقريبا ، واسمع منه عما يدور داخل اللجنة ، وبين الوفود العربية، واوجه خطواته قدر الامكان . ولكنه يطلب امرين :

١ ـ الا نخلق ، في هذه الايام ، حقائق جديدة في القدس ، كي لا نثير غضب فرنسا والفاتيكان .

٢ ـ ان نكثر من الحديث في البلد ـ اسرائيل ـ وفي الولايات المتحدة عن تحسن الجو في لوزان ، وعن ضرورة استمرار عمل اللجنة واحتمالات نجاحه .

ج) دعا امس **بورتر رؤوبين** وعقيلته الى العشاء في احد مطاعم المدينة الفاخرة ، وحضر ايضا العضو الاميركي الثاني **روكويل** . استمرت الحفلة ست ساعات : من الثامنة مساء حتى الواحدة صباحا. وتحدث بورتر ، طوال الوقت ، الى رؤوبين بالانكليزية ، وحدثني **روكويل** بالفرنسية. كانا لطيفين جدا ، وظهرا كصديقين يفهماننا ويقدران موقفنا. حدثني **روكويل** عن سفر **بورتر** الى واشنطن ، وسأل عما اذا كنا نعارض نقل المحادثات الى نيويورك ، فشرحت له انه من المؤسف تعكير الجو

الحسن الذي تولد في الاونة الاخيرة في لوزان ، فقال ان الوفد الاميركي لا يشعر بأي تحسن في الجو ، وهو لا يرغب ، وليس في مقدوره الاعتماد على « المعجزات » . ان اميركا ، كدولة ذات مصالح عالمية ، ترى من واجبها اختصار المحادثات في لوزان قدر الامكان ، وتصفية النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، بأسرع وقت ممكن . ويمكن القيام بذلك بوسيلتين :

أ) ضغط اميركي مباشر على اسرائيل والدول العربية .

ب) قرار جديد حاسم في الجمعية العمومية .

واضاف **روكويل** ان الوضع الدولي يتفاقم من يوم الى آخر ، ولا تستطيع اميركا ان تجيز لنفسها المزيد من عدم الاكتراث ازاء الوضع السياسي في الشرق . فهي تخشى ان يفوتها القطار ، وان تنهض ذات يوم ، لتجد الشرق بأسره وقد اصبح شيوعيا ، اذا لم تتخذ التدابير اللازمة قبل فوات الاوان . ويشكل الوضع في الشرق الاقصى عبرة لنا.

وتابع يقول : ان اميركا لا تستطيع تأخير تخطيط مشروعاتها الاقتصادية والاستراتيجية في الشرق الادنى وبالتالي تنفيذها ، بسبب تعنت هذا الفريق او ذاك .

وعندما حاولت ان اشرح له ، بحسب مناقشته ، انه ليس ثمة ما يضمن ان تحرز اميركا الاكثرية المطلوبة في الجمعية العمومية ، قال انه غير مضطر الى الاهتمام بذلك ، فهذا من شأن **اتشيسون** . وعندما اثرت قضية امن دولتنا ، قال انه منذ اللحظة التي وافقنا فيها على اخذ غزة بلاجئيها الثلاثمئة الف ، اضعفنا ، الى حد كبير ، حجتنا الامنية .

د) وبناء على طلبي ، كلف **بواسنجيه الدكتور اسكراتي** ، ان يقوم بزيارة خاصة لرؤساء الوفود العربية ، وان يطلب منهم باسم اللجنة ، الاتصال فورا بحكوماتهم ، ومطالبتها بالا تتخذ اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية اي قرار من شانه ان يعكر الجو في لوزان ، ويثقل على محادثاتها .

وفعل **الدكتور اسكراتي** ذلك ، وحصل على وعود مشجعة ، بل ان **بواسنجيه** وعد بأن يطلب من المفوض الفرنسي في القاهرة ان يتحدث الى رئيس حكومة مصر في هذا الموضوع .

تحية وسلاما
المخلص الياس »

الرسالة السابعة

« ١٤ آب (اغسطس) ١٩٤٩
الى موشيه العزيز ، وافر التحية .

أ) ابلغني العضو الثاني ... (في احد الوفود العربية) اليوم

هاتفيا ، ان رؤساء وفود سوريا ولبنان ومصر ، بعثوا ببرقيات حذروا فيها حكوماتهم من ان تتخذ اللجنة السياسية للجامعة العربية ، التي ستجتمع في الاسكندرية في العشرين من هذا الشهر ، قرارات متطرفة من شأنها ان تكبل ايديهم ، وان تؤدي الى تقليص صلاحياتهم ، او الى تعكير الجو وتعطيل المحادثات . واقر محدثي.ما ابلغني اياه بواسنجيه من ان رؤساء الوفود الثلاثة المذكورين ابلغوا العضو الاميركي الثاني روكويل ، رغبتهم في استمرار محادثات لوزان .

وقال (محدثي) ، ردا على سؤالي عن سبب انفراد رئيس وفد شرقي الاردن في المطالبة بالذهاب الى الجمعية العمومية : اولا ، يعتقد شرق الاردن ان الجمعية العمومية ستقر ، بتدخل من جانب انكلترا واميركا : آ) استحالة اقامة اكثر من دولة مستقلة في الاجزاء العربية من فلسطين ، ب) ينبغي ضم هذه الاجزاء الى شرق الاردن . وكذلك يحصل شرق الاردن على اعتراف رسمي بالاراضي التي يحتلها في فلسطين ، فلا تقع بعد ذلك تحت رحمة اسرائيل او الدول العربية . ثانيا ، يرى شرق الاردن انه من الضروري ، لاسباب داخلية ، ان يظهر في هذا الوقت متطرفا في كل شيء .

ب) يسير بواسنجيه ، خلال اليومين الماضيين ، وكأنه « سكران من النصر » . فهو يعتقد انه « انتصر » على بورتر بالنسبة الى استمرار العمل في لوزان . وهو يعتبر ان اضطرار الاميركيين الى القول لوزير الخارجية الفرنسي ، في هذا الوقت بالذات ، انهم لم يتخذوا اي قرار لوقف محادثات لوزان ، « تعويضا » عن غضبه عشية سفر بورتر ، وعن بيانه الصريح بأنه لم يتعود ان يكون العجلة الخامسة في المركبة ، وهو لا يقبل ان تملى عليه آراؤه واستنتاجاته . ولكنه يطلب منا ، بلهجة كلها رجاء ، ان نكون من الان فصاعدا اكثر مرونة في مفاوضاتنا ليبقى قادرا على الاستمرار في معارضة الذهاب الى الجمعية العمومية ، وان يبرهن ان كان محقا في موقفه ، على عكس بورتر .

انه لا يطلب منا تنازلات اساسية عن اية مسألة . ولا يحق له ان يطلب ذلك ، وهو لا يريده . ولكن كل ما يريد ، هو ان نتسلح بالصبر ، ولا نرفض مثلا بصورة قاطعة ونهائية ، كل طلب او ادعاء او اقتراح يطرحه العرب او الاميركيون ، ولو كان غير معقول ومثير للغضب وهو يريد ، بالاضافة الى ذلك ، ان نكف تماما عن الكلام عن الجمعيةالعمومية، سواء في محادثاتنا الخاصة او مع اللجنة ، او خلال ظهورنا امامهم في الجلسات الرسمية . وهو لا يريد ايضا ان نتشاور معه قبل كل مرة نذهب فيها الى اجتماع اللجنة .

بعد يوم او يومين ، مثلا ، ستطرح اللجنة علينا مجموعة اسئلة تتعلق بقضيتي اللاجئين والارض . ومن الواضح له ، ان مجموعةالاسئلة

لن « تسرنا كثيرا » ، وسنضطر الى ان نرد ، دون شك ، على بعض بنودها بالرفض التام . ولكنه يريد ، نظرا الى ان اللجنة ستمنحنا والعرب مهلة ثمانية ايام للاجابة عنها ، ان نستعين بخبرته الدبلوماسية في صياغة الاجوبة ، ولو كانت كلها سلبية . فهناك صياغة قادرة على نسف المحادثات فورا ، وهناك صياغة تستوجب الاستيضاحات ، فيستمر العمل اسابيع .

ج) زارنا اليوم في « بوريفاج » الدكتور هيلل سيلفر (رئيس فرع المنظمة الصهيونية في اميركا بين ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧ ، وبعد ذلك رئيسه الفخري حتى وفاته سنة ١٩٦٣) الذي يمضي هذه الايام في فرنسا ، واستمرت الزيارة نحو ساعة ، وقد وجه الينا بعض الاسئلة وتمنى لنا التوفيق .

د) اتصلت منذ بضعة ايام ، كما ذكرت ، بفوزي الملقي ، رئيس وفد شرق الاردن ، ودعوته للتحادث ، فطلب مهلة بضعة ايام ليحصل على اذن من عمان . لم يتصل بي حتى الان ، لكنه ، وبحسب ما سمعت من مصدر موثوق ، سيسافر هذه الايام الى لندن لينضم الى الملك عبدالله الذي سيصل الى انكلترا في ١٨ من هذا الشهر ، ليشترك في المحادثات والمشاورات التي سيجريها الملك مع البريطانيين .

وقررت ، بعد التشاور مع الزميلين ز. ليفشيتس و ط. ارازي (رؤوبين موجود في باريس) ان ابعث بتحية الى الملك عن طريق صديقي ممثل شرق الاردن في لندن الامير الهاشمي عبد المجيد حيدر واطلب منه ان يذكر امامه ان الملقي لم يستجب لدعوتي بعد ، ويشرح له ضرورة المحادثات المباشرة بيننا وبين الوفود العربية من اجل تقدم عمل لجنة التوفيق في لوزان . وطيه نسخة من الرسالة .

هـ) افكر في دعوة عبد المنعم مصطفى ، رئيس الوفد المصري ، هذا الاسبوع ، وسأحاول ان اعرض عليه (اجراء) مفاوضات مباشرة خارج كواليس لجنة التوفيق على غرار المفاوضات التي اجراها في حينه الدكتور ايتان مع فوزي الملقي . اذا نجحنا في ذلك سنبلغك تلغرافيا ونطلب تعليمات .

و) يبدو ان لجنة التوفيق لن تجتمع بنا او بالعرب هذا الاسبوع . بورتر غائب يلطشين سيسافر بعد بضعة ايام الى باريس . اما بواسنجيه فيرغب في استغلال هذا الوقت لزيارة معارض التصوير في سويسرا .

مقابل ذلك ، سنعقد عدة اجتماعات مع اللجنة العامة ، خصوصا فيما يتعلق بقضية الاموال المجمدة واقامة لجنة خبراء اسرائيلية ـ عربية مشتركة برئاسة احد رجال الامم المتحدة . اطلب منك اذن الاسراع في ارسال جميع المواد التي طلبناها في هذا الصدد .

تحية وسلاما

المخلص الياس »

الرساله الثامنة

« ١٦ آب (اغسطس) ١٩٤٩

الى موشيه العزيز ، وافر التحية .

تحدثت ورؤوبين اليوم نحو ساعة مع عبد المنعم مصطفى . بالنسبة الى الانقلاب في سوريا ، قال انه من السابق لاوانه استخلاص الاستنتاجات . فهو لا يعرف رجال الحكم الجديد ، ومن الصعب عليه ان يحدد في هذه اللحظة ما سيكون موقف بلده منهم . ولكن ، على قدر ما يعرف ، لم تكن الامور على ما يرام خلال فترة حكم الزعيم القصيرة . فقد ازداد الفساد وتغلغل حتى في منزله . وحصل (...) سكرتيره (...) في فرنسا على رشوة بعشرات الالاف من الليرات لتوقيع اتفاقيات لشراء اسلحة . واضاف محدثنا : ولكن الاعضاء الاميركيين في لجنة التوفيق في لوزان يأسفون جدا لما حدث في سوريا . ومنذ وقت قصير فقط توصلوا ، على حد قولهم ، الى اتفاق مع الزعيم لاستيعاب عدد كبير من اللاجئين ، ومن الصعب ان يعرفوا الان كيف ستتطور الامور .

ومن هنا انتقلنا الى مسألة بورتر ، قال عبد المنعم انه بناء على المعلومات المتوفرة لديه ، ليس ثمة ما يؤكد عودة بورتر . ويتحدثون عن الدكتور بانش ، كمرشح يحل محله . ويعتقد بورتر انه لا توجد اية فائدة من استمرار المحادثات في لوزان اذا لم يحصل اي تحول ايجابي . واضاف محدثنا ، انه ستجري في هذه الايام ، في البيت الابيض ، محادثات برئاسة الرئيس ترومان حول محادثات لوزان والجمعية العمومية ، وسيشترك فيها : اتشيسون ، وراسك ، واثريدج ، وبورتر ، وبانش .

وسأل عبد المنعم ، بعد ذلك ، عن رأينا في اثارة قضية فلسطين في الجمعية العمومية . قلنا ان هذه المحاولة ستعطل محادثات لوزان ، وستعكر الجو ، وستؤدي الى تأزم العلاقات بين الدول العربية واسرائيل من جديد ، وستزيد من آلام النازحين ، وسترجىء التسوية النهائية الى وقت بعيد . وشرحنا الفرق بين الحل المتفق عليه والحل المفروض ، وقلنا اننا نفضل عدم اثارة القضية في الجمعية العمومية ، حرصا على كل ذلك . . .

وردا على ملاحظة محدثنا ، قلنا ان الامر يتوقف اساسا على موقف لجنة التوفيق . وانها ـ بحسب ما نعرف ـ غير مخولة بوقف محادثات لوزان ما دام الفريقان موافقان على استمرارها لايجاد حل متفق عليه .

وافق على تحليلنا ، وقال انه ، لم يتحدث بعد الى حكومته بشأن موضوع الجمعية العمومية ، لكنه اعترف بان لبنان سيدرج قضية فلسطين على جدول اعمال الجمعية العمومية . وعندما شرحنا له ان

شرق الاردن يضغط من اجل الذهاب الى الجمعية العمومية ، على امل احراز اعتراف رسمي بضم الاجزاء العربية من فلسطين اليه ، لم يعلق اهمية كبيرة على هذا الامر . وقال انه ما دام ليس واضحا بعد ما هي هذه الاجزاء العربية من فلسطين ، فمن المستحيل تقرير ضمها الى بلد اخر .

بعد هذا الحديث ، وجه الينا محدثنا ، بما يشبه المزاح ، السؤال التالي : هل تودون البقاء هنا في لوزان طوال الشتاء ؟ اجبنا : لا . ولكن لن نتردد اذا اقتضى الامر ذلك . وشكرناه على اثارة هذا السؤال ، وقلنا اننا كنا نفكر ، عند مجيئنا اليوم لنتحادث ، في ان نعرض عليه محادثات منفصلة جدية خارج كواليس اللجنة ، سواء واصلت هذه عملها او اوقفته . اذا استمرت ، فان محادثاتنا المنفردة ستسهل عملها . واذا توقفت سنضمن لانفسنا مواصلة الاستيضاحات ، والجهود المشتركة للتوصل الى تسوية نهائية .

واجاب عبد المنعم ، دون تردد ، انه مستعد لذلك . وحددنا الاستيضاح الاول يوم الجمعة المقبل ، ٢٠ من هذا الشهر . الموضوع الاول : المذكرة الاخيرة للجنة حول قضيتي اللاجئين والاراضي . ووافق معنا على انه كان من الافضل اعطاء اجوبة متقاربة او منسجمة اذا امكن . وهو يرى مثلنا ان مثل هذه الخطوة قد يرضي اللجنة ويدفعها الى مواصلة عملها .

وتحدثنا ايضا عن اللجنة المشتركة التي تألفت امس ، لاستجلاء مسألة الاموال المجمدة ، وطلبنا أن يصدر تعليمات الى ممثله في اللجنة ليكون مرنا جدا : أولا ، ان يسعى لانجاح عمل اللجنة . ثانيا ، ان يبرهن انه كلما جلس العرب والاسرائيليون حول طاولة واحدة وتناقشوا وجها لوجه ، فانهم يفهمون بعضهم اكثر فاكثر ، ويتوصلون الى حلول متفق عليها ومرغوب فيها . فوعد بالقيام بما هو مطلوب .

وخلال الحديث حلل عبد المنعم موقف اعضاء اللجنة بالنسبة الى الذهاب الى الجمعية العمومية . والجدير بالذكر انه توصل الى نفس الاستنتاجات التي توصلنا اليها خلال المشاورات التي أجريناها منذ يومين مع جدعون رفائيل ، والتي كتب اليك رؤوبين عنها بصورة خاصة. وابلغنا عبد المنعم أيضا ، خلال الحديث ، ان حكومته قررت ، بفضل جهوده ، منح تأشيرات دخول الى ممثلينا في مؤتمري الصحة والتغذية الدوليين اللذين سيعقدان قريبا في مصر ، ومعاملتهم بكل لطف . وقد ابرقنا لك عن ذلك بصورة خاصة . كما ابرقنا بشأن اجتماع يوم الجمعة وطلبنا التعليمات .

تحية وسلاما

المخلص الياس »

الرسالة التاسعة

« ١٧ آب (اغسطس) ١٩٤٩

الى موشيه العزيز ، وافر التحية .

عند حضوري الى لوزان ، وجدت **محمد نمر الهواري** (تراس وفدا خاصا من احدى منظمات اللاجئين الى لوزان ثم لجأ الى اسرائيل ، وهو الآن قاض في المحكمة المركزية في الناصرة) يائسا ومكتئبا ومزمعا على العودة الى رام الله . لم يكن في جيبه قرش واحد ، وكان مدينا للفندق بمبلغ ٥٠٠ فرنك سويسري .

وكانت الانباء المتوفرة لديه ، تشير الى ان حكومة شرق الاردن حلت منظمتهم المذكورة واغلقت مكاتبها ، واعتقلت بعض اعضائها ، وعرقلت سفر الوفد الى لوزان ، وحالت دون ارسال اية اموال الى **الهواري** او الى اي شخص آخر من رؤساء منظمة اللاجئين في سويسرا او في سوريا او في لبنان .

واصدرت حكومة شرق الاردن ، ايضا ، قانونا يمنع جميع رعايا شرق الاردن او جميع الذين يتمتعون برعايتها ، من الاتصال باليهود . وكل من يخالف هذا القانون يستحق الموت . بالاضافة الى ذلك ، اغلق رؤساء الوفود العربية ابوابهم امام **الهواري** ، بحجة انه اتصل بالوفد الاسرائيلي وانه يخدم مصالحه لقاء صفقة مالية .

اعطيته ، اولا وقبل كل شيء ، بضع مئات من الفرنكات ، وارسلته ليدفع ما عليه للفندق والمطعم ليكون ((رجلا حرا)) . ثانيا ، أمليت عليه رسالة تهديد الى رئيس وفد شرق الاردن فوزي الملقي ، انه اذا لم يتدخل بسرعة لدى حكومته لتلغي فورا جميع التدابير الخاصة التي اتخذتها ضد منظمة اللاجئين وفروعها في شرق الاردن ، فسيضطر دون خيار ، الى الالتجاء الى لجنة التوفيق لاطلاعها على الاوضاع وطلب تدخلها . كما انه سيضطر الى عقد ((مؤتمر صحفي)) في اقرب وقت ، يكشف فيه امورا لا تسيء الى حكومة شرق الاردن فحسب ، بل الى الحكومات العربية عامة . ثالثا ، حرضته على الاتصال فورا بسعيد بيدس الذي كان يقيم آنذاك في لندن ، وبشكري التاجي الذي كان موجودا في القاهرة ، ودعوتهما الى الحضور فورا الى لوزان ، ليتألف منهما ومنه وفد جديد للاجئين يتفاوض مع لجنة التوفيق ومع الوفود العربية ويطلب الاعتراف بهم كممثلين للاجئين في محادثات لوزان .

وقد نفذ الهواري كل ما قلته له . وكان فوزي الملقي اول من استجاب له . فقد ارسل عدة برقيات الى حكومته احدثت اثرا . وبدأ الهواري ، بعد نحو اسبوع ، يتلقى رسائل من رفاقه في شرق الاردن حول تجدد عمل المنظمة ، وتبدل موقف الحكومة منهم ، ليس كما كان

في السابق فعلا ، على ان هناك املا في ذلك .

وبعد مضي عشرة ايام ظهر **بيدس والتاجي** في لوزان ، ففتحت من جديد ابواب الوفود العربية امام **الهواري** ، واخذوا يتقربون منه ، ويتشاورون معه ويصغون الى كلامه ، ولكن على طريقة « احترمه واحذره » . ساعد **محمود عزمي** ، الكاتب المصري المعروف الذي كان يزور لوزان آنذاك ، **الهواري** على تحسين علاقاته بالوفد المصري ، وبصورة خاصة . ووعده ايضا بنشر بضعة مقالات في صحف الوفد المصري « حول وجهة نظر اللاجئين وموقفهم الواقعي » في محادثات لوزان .

يقول اللاجئون ، كما هو معروف ، انه لا ينبغي اقرار حدود اسرائيل الحالية فحسب ، بل منحها أراض إضافية ايضا ، لتتمكن من استيعاب عدد اكبر من اللاجئين العرب (!!) .

وفي الوقت ذاته ، بدأ الهواري في كتابة سلسلة من الرسائل الى معارفه واصدقائه في مصر وشرق الاردن وسوريا ولبنان ، والى الصحافة العربية في كل مكان ، **والى عزام باشا ورياض الصلح** ، لمناسبة اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية ، والى محطات الاذاعة العربية في الشرق والغرب . وشرح ، في جميع رسائله ، موقف وفد اللاجئين في محادثات لوزان ، **والح على الدول العربية الاعتراف بالحقائق التي تولدت في فلسطين والتسليم باسرائيل** . وقد نشر بعض رسائله في ((**الحياة**)) في بيروت ، وفي ((**الميثاق**)) في شرق الاردن ، وفي ((**النداء**)) في القاهرة ، وفي صحف اخرى في سوريا ومصر لا يذكر اسماءها ، **وقد اجرى** محادثات مع **فكري اباظة** رئيس تحرير « المصور » ، الموجود في جنيف ، ومع **محمد التابعي** رئيس تحرير « آخر ساعة » الذي مر في لوزان ، وجه فيها انتقادا شديدا « الى الموقف غير الواقعي » **الذي تقفه** الوفود العربية في لوزان ، التي تطلب توسيع مساحة بلادها على حساب آلام الفلسطينيين وأحزانهم . وهو يأمل ان تثمر هذه المحادثات ، وان يكون لها أثرها .

يضغط **الهواري والتاجي وبيدس** ، هذه الايام ، على لجنة التوفيق لتسمح لهم بالظهور كمستمعين مع الوفود العربية ووفد اسرائيل . يريدون بذلك الاستماع مباشرة الى راي الطرفين ومحاولة التقريب بين آرائهم . ولكن ، في الواقع ، يريدون مراقبة تصرفات **الوفود العربية** واستيضاحها بعد ذلك .

لقد خطرت هذه الفكرة لهم بعد ظهور جماعة المفتي في لوزان – **رجا الحسيني ، ويوسف صهيون** وآخرون – وبداوا يطالبون لانفسهم بحق الكلام باسم عرب فلسطين كممثلي الهيئة العليا و « حكومة غزة » سواء امام لجنة التوفيق او امام الوفود العربية . فالحرب اليوم في

لوزان حامية الوطيس بين الهواري وجماعته وبين جماعة المفتي . ولكن الاوائل هم المتفوقون حتى الآن ، وآمل ان يبقوا كذلك في المستقبل .

وسأبلغك ، في رسالة اخرى ، بعض آراء الهواري ومقترحاته بشأن العمل في المستقبل . وسأكون شاكرا لك اذا سمحت للزميلين زياما وجوش بقراءة رسالتي هذه .

تحية وسلاما

المخلص الياس »

الرسالة العاشرة

« ٢١ آب (اغسطس) ١٩٤٩

الى موشيه العزيز ، وافر التحية .

قضينا – رؤوبين وانا – يوم الجمعة ، ١٩ من هذا الشهر ، نحو سبع ساعات بصحبة عبد المنعم مصطفى ، رئيس الوفد المصري ، في بلدة صغيرة بالقرب من لوزان تدعى « لافيشيرت » . وكان الغرض من الاجتماع الاستفسار مباشرة ، عن مطاليب كل فريق ، وعما اذا كان ثمة مجال لتسوية متفق عليها بيننا وبين المصريين . وكذلك لمحاولة تحديد وسائل استمرار المحادثات المباشرة في المستقبل ، اذا ما اتخذت لجنة التوفيق قرارا بوقف العمل في لوزان بصورة مؤقتة او دائمة . وقد اجرينا ، في الوفد ، مشاورات قبل الاجتماع ، وحددنا لانفسنا بعض الاسس والمبادىء والمقترحات .

وفي بداية الحديث ، طلب عبد المنعم ان نكون صريحين ، وان يكشف كل فريق اوراقه . فهذا هو اسلوبه في حياته الدبلوماسية . ثم دعانا لنكون البادئين . حددنا ، على جدول اعمال ، ثلاث نقاط للتوضيح هي : الحدود ، اللاجئون ، التعاون الاقتصادي . واكدنا اننا نعتبره ممثل مصر وليس ممثلا للعالم العربي ، واننا نريد ان نستجلي معه الامور التي تخص اسرائيل ومصر فقط ، لا العالم العربي بأسره ، فوافق .

وشرح رؤوبين اهمية النقب بالنسبة الينا من جميع النواحي ، وحاول ان يبرهن انه لا اساس لمطالبة مصر بالنقب لدواعي الامن او الامتداد الاقليمي ، حتى لو حاولت مصر الحصول على النقب فلن تضمن امنها من جانب اسرائيل . وفي ختام كلامه ، توصل رؤوبين الى استنتاج ان الطريق السليم الى ذلك هو : اتفاقية عسكرية بين اسرائيل ومصر . وقد اقترح من اجل ذلك ، اجراء توضيحات ومشاورات بين عسكريينا وعسكرييهم . واراد رؤوبين ، بكلامه هذا ، نفي افتراضات الخبراء العسكريين الاميركيين والبريطانيين والفرنسيين والبلجيكيين ، التي اشار اليها عبد المنعم في حديث سابق ، ورفض خطتهم الدفاعية من اساسها .

وبعد ذلك ، دار نقاش استغرق ساعات اللقاء ولم يسفر عن اية نتائج ايجابية . بل على العكس ، فقد اظهر ان البعد شاسع بين وجهات نظر الفريقين . واظهر ايضا انه حدث تغير نحو الاسوأ في موقف مصر في الايام الاخيرة . وقد اتضح في اثناء الحديث ان عبد المنعم اجرى محادثات مع بورتر وروكويل ، ويبدو ان الاول قال : ليس هناك احتمال لانتزاع النقب من اسرائيل ، اما جزء منه فنعم » .

وقال عبد المنعم ، ردا على كلام رؤوبين ، انه لا حاجة الى مشاورات عسكرية . فالسياسيون هم الذين يحددون ، وبصورة عامة ، سياسة الدولة لا العسكريون ، فوظيفة هؤلاء تنحصر في التنفيذ فقط ، اذ يطلب منهم اذا ما هاجمت دولتهم او هوجمت ، وضع خطط الهجوم او الدفاع وتنفيذها . وهو يأسف كثيرا عندما يرى رجال الجيش في سوريا يتدخلون في الشؤون السياسية ، ويحاولون فرض سلطتهم على شعبهم ، فهذا خطير جدا ، ويضعضع اسس الدولة ويحرمها الاستقرار . هذا اولا ، وثانيا : ان السياسة المصرية قائمة على امرين :

آ – اقامة حاجز بين اسرائيل ومصر ، وبينها وبين شرق الاردن . ويمكن تحقيق ذلك بجعل النقب ، الشمالي والجنوبي ، عربيا . عربيا فلسطينيا ، وليس عربيا مصريا او عربيا اردنيا .

ب – تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية باسرائيل تدريجيا . مثلا : يسمح اليوم لمندوبي اسرائيل بدخول مصر والاشتراك في المؤتمرات الدولية التي تعقد في الاسكندرية او في اية مدينة مصرية اخرى ، وغدا يلغى تفتيش السفن التي تمر في قناة السويس في طريقها الى اسرائيل ، ويسمح بعد غد ، بالتجارة المحدودة ، ثم الحرة بين اسرائيل ومصر . وهكذا لن تمر بضع سنوات ، الا وقد قامت علاقات طبيعية بين البلدين . وستدرك مصر ، بمرور الزمن ، ان اسرائيل اصبحت دولة دائمة ، وانه ليست لها اية خطط عدوانية ، وسينسى الجمهور المصري احداث السنة الماضية الكئيبة .

واضاف عبد المنعم : ان اقامة الحاجز بين اسرائيل ومصر في النقب بأسره ، ستساعد ضمنا على امرين آخرين : ١ – توطين جزء كبير من اللاجئين في فلسطين بالذات ، ٢ – جعل الاجزاء العربية من فلسطين جديرة بالاستقلال ، الامر الذي سيمنع شرق الاردن من ان يضم اليه المثلث الفلسطيني ، وسيساعد على المحافظة على الوضع الراهن في العالم العربي .

وهو يؤمن بأنه يمكن ، بمساعدة الدعم المالي الاميركي او الدولي : توطين جميع اللاجئين الموجودين في غزة ومصر والذين يصل عددهم ، بحسب تقديره ، الى ٢٦٠ الف نسمة ، في النقب ، خصوصا النقب الشمالي الصالح بكامله للزراعة . ويصبح بالامكان ، اذا دعت الضرورة ،

نقل لاجئين اليه من اماكن اخرى . هذا اولا ، وثانيا : بجعل النقب بأسره عربيا ، وضمه الى المثلث ، سيكون بالامكان تنفيذ قرار الجمعية العمومية الصادر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) بشأن اقامة دولة عربية مستقلة في جزء من فلسطين ، والحقيقة ان مثل هذه الدولة ستحتاج ، في سنواتها الاولى ، الى مساعدة مالية دولية وعزبية ، لكن لا شك في انها ستتمكن من ان تعيل نفسها بنفسها ، بعد مضي بضع سنوات .

وعندما اشرنا الى ان معظم النقب يهودي بحسب مشروع التقسيم الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ، اجاب ان هذا صحيح . لكن من الواضح له ان اسرائيل لن تتخلى عن الجليل الذي هو عربي بحسب التقسيم . وعندما شرحنا له ان لا يتوقع ان تتخلى اسرائيل عن شبر واحد من الارض في النقب ، قال : اذا كان هذا هو الوضع ، فلن يكون هناك اي اساس للتفاهم المباشر بين اسرائيل ومصر ، ويستحسن اذن طرح الموضوع على الجمعية العمومية لحسمه . واضاف انه يأمل ، اذا ما اتخذت الجمعية العمومية قرارا لصالح اسرائيل ، ان تخضع مصر ، وتوقف مطاليبها ، وتجلو من غزة وضواحيها وتعود الى حدودها السياسية . ولكن ـ اضاف ـ لن يكون هناك احتمال للتفاهم والسلام والتعاون بين اسرائيل ومصر . ليس هذا فقط ، بل ستبقى جميع احتمالات استمرار الحرب بين البلدين قائمة .

وهنا ثار قليلا وقال : فلتفهموا ان مصر لا تريد حدودا مشتركة مع اسرائيل . ولو لم تقم اسرائيل لكانت مصر سعيدة . وقد فعلت كل ما في وسعها لتحول دون قيامها . وهي مقتنعة ان دولة اسرائيلية غريبة عن العرب في كل شيء ، داخل المحيط العربي ، ستبقى حتما عاملا دائما للنزاعات والتعقيدات وعدم الاستقرار في الشرق . واضاف : ربما كانت مصر مخطئة في تقديراتها لطبيعة اسرائيل ونواياها . لكن من المستحيل ان يقتلع ، بالكلام فقط ، اعتقاد مصر الخاطىء ، على الاقل خلال فترة قصيرة . وقد شرح جميع هذه الامور اكثر من مرة لاثريدج وبورتر ولكل اميركي آخر تحدث اليه . كما انه شرح للاميركيين ان على الولايات المتحدة ، اذا ارادت ان تعيد ثقة العالم العربي بها وتوفر الاستقرار في الشرق الادنى على مدى لايام ، الاهتمام بألا تصبح اسرائيل دولة كبيرة ، والا تكون قوية ، والا يكون فيها عدد كبير من السكان اليهود . كما شرح لهم ان مصر لن تشعر ، في قرارة نفسها ، بأنها آمنة ومحصنة ، وعلى حدودها في النقب ثلاثة او اربعة ملايين يهودي ، كلهم ذوو ثقافة ومبادرة ، وكلهم مستعدون للتضحية بأنفسهم .

وعندما شرحنا له انه لا يوجد اي اساس لمخاوف مصر ، ولا يوجد خطر اجتماعي او عسكري او اقتصادي عليها من اسرائيل ، قال ان المستقبل وحده سيثبت ذلك . لكن على مصر ، كدولة مستقلة ، ان تأخذ

في الحسبان ، ليس فقط « الاحتمالات المضيئة » ، بل « الاحتمالات المظلمة » ايضا ، والا فانها ستخطىء بحق نفسها وامام التاريخ . انتهجت مصر ، عندما قررت منذ سنة ونصف السنة محاربة اسرائيل ، سياسة متسرعة وغير مدروسة ، والآن ، حان الوقت لتجري حسابها وتدرس مصالحها . وعندما قلنا له اننا سنتصرف في الجمعية العمومية ، بشكل مختلف ، اذا حسمت الامر لصالح مصر بالنسبة الى قضية النقب : سنتمرد ، ولن نتحرك من النقب لانه حيوي جدا لنا ، قال : افعلوا ما ترونه حسنا في نظركم ، فلكل طريقته في حياته الخاصة والعامة .

لم يمكننا هذا النقاش حول النقب من ان نبحث مع محدثنا في المشكلات الاخرى . وعندما حاولنا ان نفعل ، قال انه لا فائدة من ذلك . وعندما اقترحنا تحديد اجتماع آخر ، قال انه مستعد للاجتماع بنا في كل وقت . لكن ، اذا كان هذا هو موقفنا ، فمن الافضل الاجتماع للتحدث في مواضيع مختلفة لا في الشؤون السياسية . الا انه وعد بأن ينقل الى حكومته مضمون حديثنا نصا وروحا .

تحية وسلاما

المخلص الياس »

الرسالة الحادية عشرة

« لوزان ٢٩ ـ ٨ ـ ١٩٣٩

الى موشيه العزيز ، وافر التحية .

آ) كما وجدت صعوبة في الماضي ـ أي قبل نحو شهر ـ في ان افهم معنى التغيير نحو الاحسن الذي حدث في موقف مصر منا ، أجد صعوبة اليوم في فهم معنى موقف مصر الجديد والمفاجىء منا ، الذي عبر عنه **عبد المنعم** في حديثه الطويل الاخير الينا .

أعتقد انه لم يكن للمصادفة أي دور ، لا في الماضي ولا اليوم . ربما جاء التغيير بمرور الزمن ونتيجة للظروف . ذلك انه ، عندما استؤنف العمل في لوزان ، كان وضع الملك فاروق سيئا للغاية ، سواء في الداخل او في الخارج . في الداخل ، لم تكن حكومته تمثل الشعب المصري ، ولم تكن مقبولة منه ، كانت هذه « حكومة شرطة » حكمت بالقوة . فقد اضطهدت خصومها واعتقلتهم ، وكانت تحمي نفسها برجال الشرطة والمدافع . وفي الخارج كان الملك على خلاف مع قوتين كبيرتين : الكتلة الهاشمية في العالم العربي ، والكتلة البريطانية في العالم الديموقراطي . وعملت هاتان الكتلتان على اخضاعه وربطه بعجلتيهما بجميع الوسائل المتوفرة لهما .

لكن الوضع اليوم تبدل كليا تقريبا . ففي الداخل ، لدى فاروق اليوم حكومة ائتلافية تمثل تقريبا جميع التيارات السياسية في البلد ،

وعلى راسها « الوفد » وتريد ان تجري للشعب المصري انتخابات برلمانية حرة ، تمكنه (فاروق) من استعادة السلطة . وفي الخارج علاقاته بالهاشميين والبريطانيين آخذة في التحسن من يوم الى آخر . والدليل على ذلك الزيارتان الاخيرتان اللتان قام بهما الملك عبد الله ونوري السعيد الى الاسكندرية ، ومحادثاتهما الطويلة مع زعماء الحكومة والبلاط : عبد الرحمن عزام وسياسيين آخرين . كذلك الزيارات المتتابعة التي يقوم بها عبد الفتاح عامر ، مندوب مصر في لندن ، الى وزارة الخارجية البريطانية .

واعتقد ان ثمة سببين حملا البريطانيين وحلفاءهم المخلصين ، الهاشميين ، على تحسين علاقاتهم بالملك فاروق : ١) الاستنتاج الذي توصل اليه ممثلو انكلترا في الشرق خلال مشاوراتهم الاخيرة في لندن ، انه ينبغي تكتيل العالم العربي من جديد وربطه بالعجلة البريطانية ، ومن اجل ذلك يجب ايجاد وسيلة للتفاهم والتعاون مع مصر . ٢) الانقلاب الجديد في سوريا الذي اسقط حسني الزعيم ، الذي كان قد اخذ على عاتقه محاربة الهاشميين والنفوذ البريطاني في الشرق ، وحل في الحكم رجال جدد يرون ان مهمتهم الاساسية هي المحافظة على الوضع الراهن في العالم العربي وعدم تفضيل دولة على اخرى في علاقاتهم الخارجية . مثلا : مصر على شرق الاردن ، او فرنسا على بريطانيا .

واضح ، من هذا الوضع ، انه ليس ثمة ما يبرر تسرع فاروق لعقد حلف مع اسرائيل ، بصورة او باخرى . ويبدو انه يعتبر اليوم ان عليه الظهور مرة اخرى كبطل قومي ، وتزعم اولئك السياسيين العرب الذين يواصلون الحديث عن مقاطعة اسرائيل وعن الحرب الباردة ضدها .

ب) في ايفيان هذه الايام وزير الدفاع السعودي ، **الامير منصور** ، وهو الابن السادس للملك ابن سعود . وقد دعي ، بحسب الصحافة العربية ، الى زيارة لندن واجراء محادثات عسكرية وسياسية ، من قبل وزيري الحربية والخارجية البريطانيين .

لقد اتصل **الامير منصور بالهواري** ودعاه الى ايفيان للتحدث معه عن مؤتمر لوزان . وحدد **الهواري** ، بالتشاور معي ، **النقاط والامور التي ينبغي اثارتها وطرحها في اثناء الحديث ، واطلاع الامير عليها** ، ولفت انتباه حكومته اليها . لقد استمر الحديث بين **الهواري والامير** اربع ساعات ، وطلب الامير في نهايته مذكرة خطية لينقلها الى والده . **وقد اعددت انا والهواري المذكرة** التي تتحدث عن تعنت الوفود العربية في لوزان ، وعن مطامع حكوماتها الاقليمية ، وتوضح انه لا طريق آخر سوى الاعتراف بالحقائق التي تولدت في فلسطين ، والتعاون مع اسرائيل . « وهذا لصالح اللاجئين . وهذا لصالح الهدوء والاستقرار في الشرق بأسره » .

ج) لقد رد **الهواري** ايضا ، بصفته رئيس وفد اللاجئين في لوزان ، على مذكرة لجنة التوفيق . بالنسبة الى الجزء الاول من المذكرة ، طلب ان يعاد الى اسرائيل جميع اللاجئين الذين يريدون العودة والعيش بسلام . وطلب بالاضافة الى ذلك درس مساهمة اسرائيل بجد ، كجزء من الحل الشامل لتسوية مشكلة اللاجئين . وطلب **الهواري** ، بالنسبة الى الجزء الثاني من المذكرة ، عدم تقليص اراضي اسرائيل الحالية لتمكينها من استيعاب اكبر عدد من اللاجئين ، فيعيش هؤلاء في بحبوحة ، ويصبحون مواطنين اسرائيليين مخلصين . ولم يستطع **الهواري** ، كرئيس لوفد اللاجئين ، « ان يكتب كلاما » اكثر صراحة من ذلك ، فقد يعتبر خائنا ، لا في نظر الوفود العربية فحسب بل في نظر موفديه ايضا . وحتى « الكلام الصريح » القليل الذي كتبه اثار غضب الوفود العربية عليه ، وبذلت محاولات لعدم تسليم مذكرته .

اننا ننتظر عودة **رؤوبين** لنطلع على تعليماتك الجديدة ، خصوصا لمناسبة تصفية عملية لوزان في هذه الايام .

تحية وسلاما
المخلص الياس »

الرسالة الثانية عشرة

لوزان ٨ — ٩ — ١٩٤٩
الى موشيه العزيز ، وافر التحية .

تحدثت اليوم مدة ساعة الى **عبد المنعم مصطفى** ، رئيس الوفد المصري . وكان حديث « وداع » ، اذ انه سيعود ، بعد بضعة ايام ، الى بلده ليقدم الى حكومته تقريرا عن محادثات لوزان ، ثم يستقيل ليس فقط من رئاسة الوفد ، بل من الخدمة الرسمية كليا . انه يعمل في وزارة الخارجية المصرية منذ ٢٥ سنة ، ويحق له ان يطلب احالته على التقاعد . وهو يرغب في ان يتفرغ لزراعة اراضيه واراضي عائلته ، وفي الوقت نفسه لتأليف كتاب عن مشكلة فلسطين . وقد وعد بان يكون موضوعيا مئة بالمئة .

انه لا يعرف ، حتى الان ، اية طريق سيسلك في العودة الى بلده ، طريق اسطنبول ام باريس ، اذا سلك الطريق الاخيرة — وهذا يتوقف على التعليمات التي سيتلقاها ، خلال هذه الايام ، من حكومته — فسيكون مستعدا وبطيبة خاطر ، ان ينتظر بضعة ايام في باريس ليراك ، وليطلعك على رأيه في محادثات لوزان ، وعلى مطاليب مصر النهائية ، وليستمع اليك ، ثم ينقل ما ترغب في قوله الى حكومته .

في مستهل الحديث ، كان عبد المنعم غاضبا على العالم كله . كان غاضبا على اعضاء لجنة التوفيق الذين لم يظهروا ابدا كمحايدين ، لا في

المحادثات الخاصة ولا الرسمية ، بل بحث كل منهم قبل اي شيء عن مصلحة حكومته . وكان غاضبا على رؤساء الوفود العربية الذين صرفوا اهتماما شديدا ووقتا طويلا الى المسارح والملاهي وعلى « فتيات سويسرا الشقراوات » اكثر مما صرفوا على العمل الذي حضروا من اجله الى لوزان ، اضف الى ذلك انهم صوتوا من اجل نقل عمل اللجنة الى نيويورك وليك سكسيس وفضلوا حلا مفروضا على حل متفق عليه ، ليتمكنوا من الحضور الى اميركا ، ومشاهدة بلد غربي جديد ، و « فتيات جديدات » .

وهو غاضب على الاميركيين عامة ، الذين يظهرون في كل مكان كأسياد العالم ، مدعين انهم يريدون مصلحته ، بينما هدفهم الاساسي هو السيطرة عليه واستعباده لدولاراتهم . وكان مضطرا كرئيس للوفد المصري ، الى ان يرحب بلجنة المسح الدولية في كل مكان ، وكأنها جاءت لتطوير الشرق العربي ، والمساعدة على حل مشكلة اللاجئين . ولكنه ، كمصري قومي ، كان عليه ان يثور على النوايا الامبريالية الاميركية المستترة وراء لجنة المسح الدولية ، والتي تهدف الى منح الحق في موطىء قدم قانوني ثابت « لغلاة المستغلين ومصاصي الدماء » ، رجال الغرب ، في الشرق العربي . انه غاضب على الدول العربية التي هزمت في حربها ضد اسرائيل ، وترفض الاعتراف بهذه الحقيقة الابدية . وكان على هذه الدول المهزومة ان تفعل أحد أمرين : اما ان تخضع وتقبل شروط الاسرائيليين ، او ان تحارب من جديد وتزيل الوصمة عن جبينها . ولكن من غير المعقول ، على الاطلاق ، ان تتنكر للحقيقة وتتقدم بمطالب متطرفة كجائزة على فشلها ، وهذا هو البرهان الاكيد عن عدم النضج السياسي الكامل . وهو لا يريد ، كرجل يحترم نفسه ، ان يظل شريكا في « سياسة منحطة او غريبة كهذه » . وسيسجل كل هذا في كتابه عن فلسطين . وهو غاضب على اسرائيل ايضا التي تتحدث ، بحسب رايه ، عن السلام « بالكلام فقط » ، « انها تظهر في كل مكان كمنتصر يعتمد على قوته فقط » . ونحن لا نحاول ، على حد قوله ، ان ندرك فداحة الضربة التي وجهتها اسرائيل الى العالم العربي ، وان نجد لها العلاج المطلوب .

بعد كل هذا الكلام ، انتقلنا الى الحديث بهدوء عن عمل لجنة التوفيق ، وقد اتضح انه متفق معي على ضرورة بذل الجهد لتأجيل موعد انعقاد اللجنة في نيويورك . والاستئثار ، بالضرورة ، على مشكلة فلسطين في الجمعية العمومية ، سيؤدي ، دون شك ، الى تأزم العلاقات من جديد بيننا وبين العالم ، وستتحول الجمعية الى منصة خطابة للاسرائيليين والعرب الذين يتنافسون في ما بينهم ، ويهاجمون ويشتمون بعضهم بعضا . لقد تحدث عن ذلك الى بواسنجيه ، وروكويل ، ويلطشين ، واقترح عليهم عقد اجتماع جديد للجنة ، بعد ان تنهي لجنة المسح

الدولية عملها ، ولكن عبثا ، فقد اصروا على رأيهم . وكان بامكانه مواصلة الضغط لو وجد تأييدا من رفاقه ، بقية رؤساء الوفود العربية ، الا ان هؤلاء لم يؤيدونه . ليس هذا فقط ، بل انهم انتقدوا ايضا موقفه وناقشوه فيه .

وهو لا يزال يأمل في امكان التأثير على حكومته كي لا تستجيب بسرعة لدعوة اللجنة الى الحضور الى نيويورك ، ولتحاول اقناع الدول العربية بقبول موقفها . على اي حال ، سيبذل جهده لترسل حكومته تعليمات الى وفدها في ليك سكسيس ليكون لبقا في مناقشاته مع وفد اسرائيل ، ويقلل من الكلام قدر الامكان .

في نهاية الحديث ، تكلمنا عن رد الوفود العربية على مذكرة اللجنة الدبلوماسية في ١٥ آب (اغسطس) . وهو موافق على انها بالغت في مطاليبها الاقليمية . لم يكن بامكانها التصرف بشكل آخر لتحقق جميع مطاليبها وتظهر متراصة « ككتلة واحدة » . ولكن ليست هذه كلمة العرب الاخيرة . وليست هذه ، على اي حال ، كلمة مصر الاخيرة .

وردا على سؤالي اذا كان مستعدا للانتقال الى باريس ليتابع معنا محادثات شخصية ، اجاب انه لو كان يرغب في الاستمرار في الخدمة الحكومية لفعل ذلك بسرور ، لكنه وعد بأن يقدم اقتراحي الى حكومته . واشار ان باستطاعته اقتراح ذلك مباشرة على « صديقي » في مصر .

وطلب مني ، خلال الوداع ، ان انقل تحيته الى جميع اعضاء وفد اسرائيل الحاليين والسابقين . كما طلب مني أن ادرك ان الصداقة التي قامت بيننا قوية ، وان اعتبره دائما الشخص المستعد للمساعدة في كل وقت وآوان .

تحية وسلاما

المخلص الياس »

★★★

من الجانب العربي

يقول الاستاذ **عزيز شحاده** المحامي ★ ، حول ما جرى في لوزان : نتيجة لمقررات مؤتمر اللاجئين ، الذي انعقد في مدينة رام الله بتاريخ ١٧/٣/١٩٤٩ ، تشكل وفد برئاسة **محمد نمر الهواري** وعضوية **عزيز شحادة ويحيى حمودة** للمطالبة بتنفيذ مقررات وتوصيات المؤتمر لدى لجنة التوفيق الدولية والتي كانت تتلخص بالمطالبة باعادة اللاجئين وبالنظر لاعتذار **يحيى حمودة** عن السفر الى لوزان مع الوفد المذكور ، انضم كل من **زكي بركات ونسيب بولس** الى الوفد .

★ **مقابلة شخصية مع المحامي عزيز شحاده (رام الله) شباط ١٩٧٥ .**

وفي لوزان ، اجتمع وفد اللاجئين مع الياهو (الياس) ساسون في فندق « بوريفاج » حيث كان يقيم اعضاء الوفد الاسرائيلي وعرضوا عليه وجهة نظر الوفد ، وكانت تتلخص بالنقاط التالية :

١) الوفد (نمر الهواري ، عزيز شحادة ، زكي بركات) يمثل اللاجئين الفلسطينيين ويتكلم بلسانهم بناء على مقررات مؤتمر اللاجئين المنعقد في رام الله بتاريخ ١٩٤٩/٣/١٧ .

٢) وفد اللاجئين مكلف ببحث « قرار التقسيم » .

٣) وفد اللاجئين على استعداد لاجراء مفاوضات مباشرة مع الوفد الاسرائيلي .

٤) وفد اللاجئين يرفض وصاية الهيئة العربية العليا وحكومات الدول العربية .

وهنا ، طلب ساسون امهاله للاتصال بحكومته واستشارتها بالموضوع . وفي اللقاء الثاني بين وفد اللاجئين والوفد الاسرائيلي (ساسون وشيلواح) نقل ساسون وجهة نظر الحكومة الاسرائيلية والتي كانت تتلخص في :

١) اسرائيل لا تتفاوض مع هيئات شعبية .

٢) اسرائيل تريد التفاوض مع الحكومات العربية .

٣) اذا كان وفد اللاجئين (معني جدا) بالامر فليمارس « ضغطا » على الحكومات العربية حتى يفاوضوا اسرائيل .

ويضيف **عزيز شحادة** ، ان وفد اللاجئين « رفض » القيام بدور الوساطة بين اسرائيل وحكومات الدول العربية ، واعلن ذلك في اجتماع بحضور الوفود العربية ، ولم يحضر هذا اللقاء وفد الهيئة العربية العليا .. ثم غادر (**عزيز شحادة وزكي بركات**) لوزان عائدين لرام الله ، اما **نمر الهواري** فقد بقي في لوزان ، وبعد فترة وجيزة ابرقا اليه انه اتخذ قرار « بعزله » وان ليست لديه اية صلاحية لتمثيل اللاجئين او التحدث باسمهم ...

مؤتمر باريس ١٩٥١

لم تكن المرحلة الثانية في لوزان ، نهاية المطاف بالنسبة لمساعي لجنة التوفيق الدولية ، فقد وجهت اللجنة الدولية دعوة بتاريخ ١٠ آب ١٩٥١ الى الدول المعنية : مصر والاردن ولبنان وسوريا واسرائيل بضرورة استبقاء ممثليها ، بقصد استئناف مساعي الوساطة لحل النزاع العربي - الاسرائيلي .

وانتقلت لجنة التوفيق الدولية الى باريس ، وفيها في ١٣ ايلول ١٩٥١ عقدت مؤتمرها الذي اشتهر بمؤتمر باريس .

وفي حفل الافتتاح ، عرض رئيس اللجنة اهداف المؤتمر ضمن النقاط التالية :

١) تسوية حقوق الاشخاص واوضاعهم خاصة فيما يتعلق باعادة توطين اللاجئين ودفع التعويضات عن الخسائر الناجمة عن القتال .

٢) حل المشكلات المتعلقة بحقوق وواجبات الدول المعنية وعلاقتها ببعضها خاصة مسألة رسم الحدود واقامة المناطق المجردة من السلاح واعادة المواصلات والاجراءات الجمركية .

٣) الاتفاق بين الاطراف المعنية على احترام حق كل منها في التمتع بالامن والامتناع عن القيام بأية اعمال عدائية والعمل من اجل السلام الدائم في فلسطين .

الموقف العربي

في ١٧ ايلول ١٩٥١ وافقت الدول العربية على مذكرة لجنة التوفيق الدولية بشرط ان توافق حكومة اسرائيل على اعادة اللاجئين كشرط اساسي لاية تسوية . لكن اسرائيل اجابت في ٢١ ايلول ١٩٥١ بان (مصالحها الحيوية) و (المستقبلية) لا تنسجم ابدا مع تحقيق تسويات ورسم حدود مع (دول ضعيفة) و (حكومات على حافة الانهيار) وطالبت بمفاوضات مباشرة مع الوفود العربية واعداد جدول اعمال قبل البدء بالمباحثات وعقد معاهدة عدم اعتداء كخطوة نحو معاهدة سلام رسمية .

اما لجنة التوفيق الدولية ، فقد قدمت تقريرا عن سير المباحثات في باريس ضمنته اقتراحاتها لتسوية النزاع العربي - الاسرائيلي :

١ - الغاء كل المطالب الناتجة عن الاعمال الحربية في حرب ١٩٤٨ .

٢ - موافقة الحكومة الاسرائيلية على اعادة عدد محدد من اللاجئين وعلى اسس تمكنها من دمجهم في الاقتصاد الاسرائيلي .

٣ - قبول الحكومة الاسرائيلية دفع تعويضات عن الممتلكات التي يتركها اللاجئون الذين لا يعودون ، ويكون التعويض مبلغا يقدر على اسس القيمة التي توصل اليها مكتب لجنة اللاجئين وان توضع خطة للدفع تأخذ بعين الاعتبار قدرات الحكومة الاسرائيلية على ذلك ، توضع هذه الخطة من قبل لجنة خاصة من الخبراء الاقتصاديين والماليين يتم تعيينها من قبل هيئة الامم المتحدة .

٤ - توافق حكومات كل من مصر والاردن وسوريا ولبنان واسرائيل على رفع الحجز عن كافة الحسابات المصرفية المجمدة وعن القدرة على دفعها بالجنيه الاسترليني .

٥ - تنظر الحكومات المذكورة ، تحت اشراف هيئة الامم ، بامكانية تعديل او اعادة النظر في اتفاقات الهدنة ، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا التالية :

أ) اجراء تعديلات اقليمية بما فيها انشاء مناطق منزوعة السلاح .

ب) انشاء وكالة دولية للمياه تعالج مشكلات استخدام مياه نهري الاردن واليرموك وروافدهما بالاضافة الى مياه بحيرة طبريا .

ج) مستقبل قطاع غزة الذي تديره مصر حاليا .
د) اقامة مرفأ حر في حيفا .
هـ) اجراء ترتيبات خاصة بالنسبة للحدود بين اسرائيل وجيرانها مع اهتمام خاص بمسألة (العبور الحر) الى الاماكن المقدسة في منطقة القدس وبيت لحم .
و) ضبط كل ما يتعلق بقضايا الصحة والمخدرات والمواد الممنوعة على خط الحدود .
ز) اجراء ترتيبات هدفها تسهيل النمو الاقتصادي للمنطقه واعادة الاتصالات والعلاقات الاقتصادية بين الطرفين .

الموقف الاسرائيلي

وفي ٢٦ تشرين الاول ، رفض الوفد الاسرائيلي هذه المقترحات والاستمرار في المفاوضات ، وتوقفت مهمة لجنة التوفيق ، وبقيت اوراقها ومحاولاتها على الرف .

وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٢ ، وبعد فشل مهمة لجنة التوفيق الدولية في الخروج باتفاق بين الدول العربية وحكومة اسرائيل ، عرض المندوب النرويجي ★ في هيئة الامم المتحدة مشروع قرار لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، وشاركه في تقديمه كل من :
كندا ، الدنمارك ، الاورغواي ، كوبا ، بنما ، الايكوادور .

نص المشروع

١ ـ مناشدة الفريقين العربي والاسرائيلي الامتناع عن القيام بأية اعمال عدوانية ضد الفريق الآخر .
٢ ـ التأكيد من جديد على المبدأ القائل ان المسؤولية الرئيسية في الوصول الى تسوية الخلافات تقع على الحكومات المعنية .
٣ ـ حث تلك الحكومات على الدخول في مفاوضات في اقرب فرصة ممكنة .
٤ ـ دعوة لجنة التوفيق الدولية لتقديم خدماتها من اجل تحقيق التسوية .

وازاء التعنت الاسرائيلي على ان تبدأ المفاوضات على اسس جديدة بدون العودة الى القرارات السابقة للجمعية العامة للامم المتحدة ...
لم يحظ المشروع النروجي بأي نصيب في الحياة ومن ثم التطبيق ... ومني كغيره من المحاولات السابقة بالفشل ...

★ ليلى القاضي ـ شؤون فلسطينية . العدد (٢٢) حزيران ١٩٧٣ « تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي » .

الفصل الثاني : مشاريع فلسطينية

أولا ـ مشروع حكومة عموم فلسطين

في ١١ تموز ١٩٤٨ ، صدر عن **عبد الرحمن عزام** الامين العام لجامعة الدول العربية ، بيان عن تحقيق مشروع اقامة ادارة مدنية في فلسطين .

وقد تضمن البيان ما يأتي (١) :

« كانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد بحثت مشروع اقامة ادارة مدنية مؤقتة في فلسطين ، ووافقت على ما يأتي ، بعد المشاورة والاتفاق مع الهيئات الفلسطينية ذات الشأن :

اولا ـ تؤلف في فلسطين ادارة مدنية مؤقتة لتسيير الشؤون المدنية العامة والخدمات الضرورية ، على ان لا يكون من اختصاصها في الوقت الحاضر الشؤون السياسية العليا .

ثانيا ـ يتولى جهاز الادارة هذا مجلس مؤلف من رئيس وتسعة اعضاء يشرف كل منهم على احدى الدوائر المدنية الآتية ويديرها :

١ ـ رئاسة المجلس والشؤون الادارية العامة ـ وتقوم هذه الدوائر بالواجبات التي كان يقوم بها السكرتير العام للحكومة الفلسطينية وتشرف على حكام المقاطعات والمدن والاقضية .
٢ ـ القضاء ـ تقوم هذه الدائرة بالاشراف على النيابة العامة والمحاكم المدنية في المدن والاقضية .
٣ ـ الخدمات الصحية ـ تشرف هذه الدائرة على المستشفيات والاسعاف والخدمات الصحية العامة والمحاجر الصحية وغيرها .
٤ ـ الشؤون الاجتماعية ـ تشرف على شؤون اللاجئين المنكوبين ودوائر المعارف والعمال الخ ...
٥ ـ المواصلات ـ وتشمل الطرق العامة والمواصلات ودوائر البرق والبريد والهاتف .
٦ ـ المالية ـ وتشمل ما يتعلق بالشؤون المالية ودوائر ضريبة الدخل وضرائب المدن والقرى والجمارك ودوائر المراقبة العامة .

(١) عزت دروزة ـ المصدر السابق ج٢ ص ١٩٠ .

٧ – الاقتصاد الوطني – وتشمل جميع ما يتعلق بشؤون التموين والاستيراد والتصدير ودائرتي التجارة والصناعة .

٨ – الشؤون الزراعية – وتشمل جميع ما يتعلق بالشؤون الزراعية ودوائر الاحراج والبيطرة ومصائد الاسماك وغيرها .

٩ – الامن العام الداخلي – وتشرف هذه الدائرة على كل ما يتعلق بالبوليس النظامي وضبط الامن والبوليس البلدي والاضافي والسجون والميليشيا الوطنية .

١٠ – شؤون الدعاية – وتشرف هذه الدائرة على الدعاية العامة والنشر والتوجيه الوطني والجرائد والمطبوعات والاذاعات اللاسلكية .

ثالثا – تشمل صلاحية مجلس الادارة المدنية هذه ، جميع المناطق المحتلة الآن من قبل الجيوش العربية او التي تحتل الى ان تشمل فلسطين العربية بأجمعها .

رابعا – يعين مجلس المديرين هذا ما يحتاج اليه من موظفين من بين الموظفين العرب الذين انتهت خدماتهم بانتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين .

خامسا – تسير جميع هذه الدوائر والخدمات الاجتماعية والخدمات بموجب الانظمة والقوانين التي كان معمولا بها عند انتهاء الانتداب البريطاني الا ما كان منها يتعارض مع المصلحة العربية العامة .

سادسا – يجتمع هذا المجلس بعد تسمية اعضائه وتعيينهم بدعوة من رئيسه ويقرر في اجتماعه الاول مركز الادارة المدنية هذه ، ونظام المجلس الداخلي وطريقة سير العمل فيه .

سابعا – تسير جميع خدمات هذه الدوائر المدنية لمصلحة جميع السكان ، ولمصلحة جميع الجيوش العربية المتواجدة في فلسطين .

ثامنا – تحدد من قبل مجلس الجامعة وحكومات البلاد العربية المختصة صلاحيات هذا المجلس واعضائه مع صلاحيات الحكام العسكريين الذين قد تعينهم الجيوش العربية في المناطق المحتلة .

تاسعا – يسترشد مجلس الادارة المدنية هذا بالقرارات او التوجيهات التي قد يصدرها مجلس الجامعة العربية او اللجنة السياسية .

عاشرا – اذا استقال احد اعضاء هذا المجلس او توفي او انقطع عن العمل لسبب من الاسباب ، يرشح المجلس المذكور عضوا آخر لملء الفراغ بموافقة مجلس الجامعة او اللجنة السياسية .

حادي عشر – يصدر مجلس الجامعة قرارا بتاليف هذا الجهاز الاداري وتعيين اعضائه ، ويطلب الى جميع اهالي فلسطين تأييده وتسهيل مهمته .

ثاني عشر – يحضر المجلس في اول جلسة يعقدها في فلسطين ميزانيته العامة ، متوخيا الاقتصاد التام وتسيير الخدمات الضرورية باقل عدد ممكن من الموظفين ، وتتوسع اعماله ودوائره المختلفة عند تنمية موارده المالية .

ثالث عشر – لما كان الجهاز الاداري هذا لا يمكن ان يقوم بعمل الا اذا توفرت لديه الاموال اللازمة ، وخصوصا لتسيير الخدمات الاجتماعية والصحية وغيرها ، والى ان تستقر الدوائر المالية وتعمل على مباشرة جمع الدوائر المختلفة ، يقرر مجلس الجامعة العربية ولجنته السياسية اعطاء هذا الجهاز المدني قرضا او سلفة او هبة ، على ان يعين المبلغ بالضبط عند مباشرة المجلس اعماله وتقديم مشروع ميزانية النصف الاول من سنته المالية .

واللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، اذ تعلن هذا القرار ، ترجو ان يكون فاتحة عهد يتمكن الفلسطينيون فيه من تولي شؤونهم بانفسهم ، ومقدمة لمارستهم خصائص استقلالهم » .

وفي اجتماعات ايلول ١٩٤٨ ، نشطت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لتحقيق مشروع اقامة « حكومة عربية فلسطينية » . وقام جمال الحسيني بزيارة عواصم البلاد العربية ، لشرح الفكرة ، والعمل على تنفيذها ، فوافقت الحكومات العربية (مبدئيا) على المشروع، باستثناء الملك عبد الله ، فأوفدت الحكومات العربية رياض الصلح الى عمان في محاولة لاقناع الملك ، ولكنه لم يوفق !

وفي ٥ كانون الثاني ١٩٤٨ اصدرت الهيئة العربية العليا بيانا سياسيا دعت فيه الى عقد مؤتمر ، ومما جاء في هذا البيان (٢) :

« كانت الهيئة العربية العليا ، قد اعتمدت ايجاد نظام سياسي في البلاد يقوم على تحقيق الرغبة العامة في التمثيل الصحيح ، فبدات الخطوة الاولى في ذلك بتشكيل اللجان القومية ، وقررت الآن اتخاذ الخطوات الاخرى لاقامة هذا النظام ، وذلك بتشكيل ادارة قومية عامة لفلسطين باكملها ، على ان تتألف هذه من :

١ – رئيس اعلى .

٢ – مجلس وطني عام .

٣ – مجلس تنفيذي له رئيس مسؤول ينال ثقة المجلس الوطني العام .

وستعمل الهيئة العربية العليا على تنفيذ هذا المشروع خلال الاشهر القادمة ... » .

وفي ١٩٤٨/١٢/١ ، انعقد في مدينة غزة مؤتمر فلسطيني ، شارك

---

(٢) المصدر السابق .

في توجيه الدعوة اليه كل من الحاج امين الحسيني واحمد حلمي وعبد الرحمن عزام وعدد من اعضاء اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية . وقد وجهت الدعوة الى (١٥٠) فلسطينيا حضر منهم (٨٥) ، تألف من بينهم « المجلس الوطني الفلسطيني » وهؤلاء هم (٣) :

الحاج امين الحسيني ، احمد حلمي ، جمال الحسيني ، عوني عبد الهادي ، علي حسنا ، ميشال ابكاريوس ، الشيخ حسن ابو السعود، رجائي الحسيني ، يوسف صهيون ، امين عقل ، د. فوتي فريج ، ميشال عازر ، اميل الفوري ، حمدي الحسيني ، واصف كمال ، اديب الريماوي، محمد علي الكيالي ، اكرم زعيتر ، محمد العفيفي ، فارس سرحان ، خليل خليف ، فيصل النابلسي ، حسين ابو سنة ، حسن جمعة الافرنجي، حسن ابو جابر ، توفيق جبران ، خليل السكاكيني ، احمد عبد العزيز مهنا ، محمد رجب ابو رمضان ، رشدي الامام الحسيني ، محمد علي الصالح ، عبد الله سماره ، محمد صبري عابدين ، فائق بسيسو ، يوسف الصايغ ، السيد ابو شرخ ، احمد العكي، علي رضا النحوي ، رفيق التميمي ، محمد رفيق اللبابيدي ، موسى عمران ، سعيد حمدان ، فهمي الآغا ، عبد الرحمن الفرا ، محمد عواد ، علي احمد العطار ، احمد محمد حجه ، عيسى نخلة ، طلعت يعقوب الغصين ، انور نسيبة . رشاد يوسف السقا ، حسني خيال ، كامل القاضي ، عبد الرحيم ابو لبن ، عبد ربه ابو شقرة ، حسن محمد الزير ، محمد احمد ابو عادرة، زكي محمد عبد الرحيم .

واصدر المجلس الوطني الفلسطيني والذي اسندت رئاسته الى الحاج امين الحسيني بيانا جاء فيه (٤) :

« بناء على الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني ، في الحرية والاستقلال ، هذا الحق المقدس الذي بذل في سبيله ازكى الدماء ، وكافح دونه قوى الاستعمار والصهيونية التي تألبت عليه وحالت بينه وبين التمتع به ، فاننا نحن اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في مدينة غزة هاشم ، نعلن هذا اليوم ٢٨ ذي القعدة ١٣٦٧ هـ الموافق ١ كانون الاول ١٩٤٨ ، استقلال فلسطين كلها يحدها شمالا سوريا ولبنان وشرقا سوريا وشرق الاردن وغربا البحر الابيض وجنوبا مصر ، استقلالا تاما ، واقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم وتسير هي وشقيقاتها الدول العربية متآخية في بناء المجد العربي وخدمة الحضارة الانسانية مستلهمين في ذلك روح الامة وتاريخها المجيد ومصممين على صيانة استقلالنا والذود عنه ، والله تعالى على ما نقول شهيد » .

---

(٣) عارف العارف ـ النكبة .
(٤) عزت دروزه ـ المصدر السابق ص ٢١٢ .

ـ وقرر المجلس الوطني الفلسطيني منح الثقة لحكومة عموم فلسطين وهي التي سيرد الحديث عن تشكيلها فيما بعد على اساس البيان السياسي الذي القاه رئيسها احمد حلمي عبد الباقي في المؤتمر، والذي جاء فيه عزم الحكومة على بذل الجهود (للتعاون) مع الحكومات العربية لتحرير بقية الارض الفلسطينية ...

ـ كما تقرر ان يكون علم فلسطين ، هو علم الثورة العربية التي قادها الشريف حسين بن علي .. ثلاثة الوان افقية ، الاسود والابيض والاخضر ، والمثلث الاحمر القاني بغير نجوم .

ـ كما اقر دستورا مؤقتا لفلسطين يتألف من ١٨ مادة ، مما تضمنته :

ـ ان جهاز الدولة يتألف من : مجلس اعلى، ومجلس دفاع ، ومجلس وطني ، وحكومة .

ـ ويتألف المجلس الاعلى من رئيس المجلس الوطني رئيسا ، ورئيس الحكومة ورئيس المحكمة العليا اعضاء ، وهو بمكانة « مجلس العرش » ، يعهد برئاسة الحكومة الى من يراه صالحا ويصادق على تعيين الوزراء ويدعو المجلس الوطني الى الانعقاد .

ـ ويتألف مجلس الدفاع من رئيس المجلس الوطني رئيسا ، ورئيس الحكومة ووزير الدفاع اعضاء .

وتقرر تخويل الحكومة مع المجلس الاعلى جميع الصلاحيات التشريعية والاجرائية .

كما تقرر ان تكون (القدس) عاصمة للدولة .

ـ اما حكومة فلسطين ، والتي سبقت الاشارة الى بيان رئيسها امام المجلس الوطني ، فقد كانت قد تشكلت على النحو التالي :

١ ـ احمد حلمي	ـ	**رئيسا للوزراء**
٢ ـ جمال الحسيني	ـ	**وزيرا للخارجية**
٣ ـ عوني عبد الهادي	ـ	**وزيرا للشؤون الاجتماعية**
٤ ـ ميشال ابكاريوس	ـ	**وزيرا للمالية**
٥ ـ رجائي الحسيني	ـ	**وزيرا للدفاع**
٦ ـ د. حسين فخري الخالدي	ـ	**وزيرا للصحة**
٧ ـ د. فوتي فريج	ـ	**وزيرا للاقتصاد**
٨ ـ امين عقل	ـ	**وزيرا للزراعة**
٩ ـ يوسف صهيون	ـ	**وزيرا للدعاية**
١٠ ـ اكرم زعيتر	ـ	**وزيرا للمعارف**
١١ ـ علي حسنا	ـ	**وزيرا للعدل**
١٢ ـ انور نسيبة	ـ	**سكرتيرا للحكومة**

واذاع احمد حلمي رئيس الحكومة بيانا جاء فيه (٥) :

« في اليـــوم الخامس عشر من شهر ايار ١٩٤٨ زال عن بلادنا المقدسة الانتداب البريطاني الذي لم تعترف به الامة في وقت من الاوقات. وزالت بذلك العقبة الكأداء التي تقف في سبيل ممارسة الامة حقها الطبيعي والشرعي في الاستقلال . واصبح الفلسطينيون احرارا في ممارسة جميع الحقوق التي تمارسها الامم المستقلة . وصار من حقوقها ومن واجبها ان يتولى ابناؤها بأنفسهم شؤونهم السياسية والادارية والمدنية وان يعملوا جاهدين على انقاذ وطنهم وصيانة ابنائهم وذرياتهم . ولئن حالت ظروف قاهرة فور انتهاء الانتداب دون يخطوا الخطوة الايجابية في هذا السبيل ، فقد ذللت هذه العقبات ، ولم يعد هناك اي مبرر للتأخير . لذلك قررنا بعد الاتكال عليه تعالى ، واستنادا الى حقنا الطبيعي والى تأييد الحكومات ومؤازرة البلاد العربية حكومات وشعوبا ، والى قرارات الجامعة العربية ، تأليف حكومة لفلسطين بكامل حدودها المعروفة قبل ١٥ ايار ١٩٤٨ ، لتضطلع بالمهام التي يتطلبها الموقف ، واستكمال اسباب العمل باعتبارها حكومة ديمقراطية مسؤولة امام مجلس وطني تمثيلي ، الى ان يتيسر القيام بانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستور البلاد ، وتقرر نظام الحكم فيها على ان تكون القدس عاصمة للبلاد وان تستقر الحكومة مؤقتا في مدينة غزة ، احدى بلدان هذا القطر العربي الكريم .

« وفي هذا اليوم التاريخي الذي نعلن فيه تأليف هذه الحكومة الفتية ، ندعوك (ايها الشعب العربي الفلسطيني) باسم الوطن المقدس الى توحيد الكلمة ، والعمل صفا واحدا لصد العدوان الاثيم عن مقدساتك وتراث آبائك واجدادك ومهد ابنائك واحفادك وسجل مفاخرك وامجادك ، والى التعاون الوثيق مع الجيوش العربية الباسلة ، التي تحارب في سبيل تحرير بلادك لتصل عالي الراس الى اهدافك ، امدك الله بعونه وشملك بعنايته وايدك بروح من عنده » .

كما بعث احمد حلمي رئيس الحكومة ، بمذكرة الى الحكومات العربية وامين عام جامعة الدول العربية جاء فيها (٦) :

« أتشرف باحاطة معاليكم علما ، بانه بالنظر لما لاهل فلسطين من حق طبيعي في تقرير مصيرهم ، واستنادا لقررات المؤتمر الوطني وقرارات اللجنة السياسية ومباحثاتها ، تقرر اعلان فلسطين باجمعها وحدودها المعروفة قبل انتهاء الانتداب البريطاني عليها « دولة مستقلة » واقامة حكومة فيها تعرف بـ « حكومة عموم فلسطين » على أسس

(٥) عارف العارف ـ المصدر السابق .
(٦) عزت دروزه ـ المصدر السابق .

ديمقراطية ، واني انتهز هذه المناسبة للاعراب لمعاليكم عن رغبة حكومتي الاكيدة في توطيد علاقات الصداقة والتعاون بين بلدينا » .

موقف الدول العربية

اعترفت حكومات الدول العربية : مصر ، سوريا ، لبنان ، السعودية ، اليمن ، بحكومة عموم فلسطين ، ودعيت الحكومة الفلسطينية رسميا الى حضور دورة مجلس الجامعة العربية التي انعقدت في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٨ ، وتقرر في ذلك الاجتماع : احالة قضايا التقاعد ، والمتقاعدين الفلسطينيين الى حكومة عموم فلسطين .

موقف الحكومة البريطانية

حرصت المصادر السياسية البريطانية ، وعلى اكثر من مستوى ، ان تعلن ، انه لا يمكن ان تقوم وتعيش حكومة عربية في الاقسام الباقية من فلسطين ، وان الحل المعقول هو (الضم او الدمج بشرق الاردن) .

موقف الاردن والعراق

لم تعترف الحكومتان الاردنية والعراقية بحكومة عموم فلسطين ، وكتب الملك عبد الله الى محمود فهمي النقراشي ، رئيس الوزارة المصرية ، رسالة يقول فيها (٧) :

« ان دولتكم على علم من ان دول الجامعة العربية ، تدخلت لانقاذ فلسطين منكرة التقسيم والتجزئة ، عاملة على حفظ شرف العرب والاسلام التاريخي ، وتعلمون ايضا اننا نخشى على سلامة بلادنا ومركزها من اي دولة ضعيفة قد تتكون في فلسطين ، تنتسب الى العرب ، فتضعف عن البقاء ، او يستحوذ عليها اليهود ، او بمجرد تكيفها تعترف بها منظمة الامم التي اعترفت باليهود ، فيكون التقسيم امرا واقعا ، الامر الذي حاربنا ضده . وفي وقوع هذا ايضا قطع الطريق على اهل فلسطين ـ وهم قد شتتوا ايدي سبأ ـ في ان يختاروا لانفسهم ما يريدون بعد انتهاء المعضلة .

« اننا تفاديا من تسبب هؤلاء بحركاتهم ، واعني بهم امين الحسيني ومن معه ، من ان تشبثاتهم ستجر الى ما فيه اخلال عصمة الجامعة العربية واتحادها ، اقول انني سأحارب هؤلاء حيث ما كانوا كما احارب اليهود انفسهم ... » .

ويقول عارف العارف ان الملك عبد الله اطلعه على رسالته هذه غداة اليوم الذي ارسلها فيه للنقراشي .

وقام محمود فهمي النقراشي (مصر) وجميل مردم (سوريا) ورياض الصلح (لبنان) والباجه جي (العراق) بنصح الحاج امين

(٧) عارف العارف ـ المصدر السابق .

الحسيني ان يظل بعيدا عن غزة حتى يزيلوا مخاوف الملك عبد الله من انشاء الحكومة الفلسطينية الفتية . ولكن المفتي رفض ، فتولى اللواء حسين سري عامر نقل المفتي من غزة للقاهرة بسيارته العسكرية تنفيذا لتعليمات النقراشي !

وطلبت الحكومة الاردنية من الجامعة العربية ، سحب اعترافها بحكومة عموم فلسطين ، ولكن الجامعة رفضت الطلب وقررت الابقاء عليها ، على ان يقتصر تشكيلها على رئيس الحكومة احمد حلمي ، وسكرتيرها العام جميل السراج ، واربعة موظفين : تحسين الحوت ويشرف على شؤون اللاجئين والاعانات ، وعبد الفتاح الشريف ويشرف على شؤون الطلبة ، واحسان سرور ويشرف على جوازات السفر ، وكاتب هو اديب الانصاري .

اما وزراء حكومة عموم فلسطين ، فذهب كل واحد منهم في طريقه :

- امين عقل (وزير الزراعة) ، عين في جامعة الدول العربية .
- د. فوتي فريج (وزير الاقتصاد) ، افتتح عيادة طبية .
- د. حسين فخري الخالدي (وزير الصحة) ، افتتحعيادة طبية.
- ميشال ابكاريوس (وزير المالية) ، عين محاضرا في الجامعة الاميركية في بيروت .
- رجائي الحسيني (وزير الدفاع) ، عين مستشارا لوزارة المواصلات في السعودية .
- جوزيف صهيون (وزير الدعاية) ، انشأ مستودعا للادوية في القاهرة .
- علي حسنا (وزير العدل) ، عين نائبا لوزير الداخلية الاردنية .
- جمال الحسيني (وزير الخارجية) ، عين مستشارا للحكومة السعودية .
- عوني عبد الهادي (وزير الشؤون الاجتماعية) ، عين سفيرا للاردن في مصر .
- انور نسيبة (السكرتير العام) ، انتخب عضوا في البرلمان الاردني .

وفي دورة الجامعة العربية ، في خريف ١٩٤٩ ، لم توجه الدعوة لحكومة عموم فلسطين ، لحضور ومتابعة الاجتماعات ، واهملت جميع تقاريرها ومشاريعها ومطالبها بالقروض والمساعدات ... كما ان حكومة عموم فلسطين لم تعقد جلسات رسمية بكامل هيئتها ، ولم تصدر أي مقررات .. وبقيت (اسما) يحمله رئيسها احمد حلمي في نوادي مصر السياسية !!

ثانياً - مشروع الوحدة الاردنيه - الفلسطينيه

١٩٤٨ - ١٩٥٠

قد يستدعي الحديث عن الوحدة الاردنية - الفلسطينية ، العودة الى مشاريع الحلول ، ومقترحات التسوية التي طرحت لحل المسألة الفلسطينية ، بعد ان تمكنت الحركة الصهيونية من التواجد بشريا وعسكريا وسياسيا ، فوق الارض الفلسطينية ، وانتقال المجابهة ، من مجابهة وصراع بين الحركة الصهيونية والحركة القومية العربية الى مجابهة واقتتال بين الحركة الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية ! وذلك نتيجة لنجاح الاستعمار الامبريالي ، البريطاني والفرنسي ، في تفتيت « القضية العربية » الى « مسائل » عديدة ، والتفات الجماهير العربية الى (حل) مسائلها اقليميا لا قوميا .. (١)

وفي المسالة الفلسطينية ، وبعد تصاعد المجابهة بين الصهاينة والجماهير العربية الفلسطينية (٢) ،جاءت اللجان الرسمية ، الفردية (٣) والمشتركة (٤) ثم الوسيط الدولي برنادوت ، تدرس وتستقصي الحقائق وتصدر التوصيات ، والتي دعت في خلاصتها ، الى ضم الدولة العربية المستقبلة في فلسطين الى امارة شرق الاردن واقامة الدولة اليهودية المستقلة في الجزء الثاني من فلسطين !

وقد تكون المقترحات المبكرة للملك عبد الله (٥) نتيجة لشيوع

---

(١) مسائل في « القضية العربية الواحدة » .
- المسالة المصرية - احتلال بريطاني .
- المسالة السورية - احتلال فرنسي .
- المسالة العراقية - احتلال بريطاني .
- المسالة اللبنانية - احتلال فرنسي .
- المسالة الفلسطينية - احتلال بريطاني ١٩١٧ - ١٩٤٧ ، احتلال اسرائيلي ١٩٤٨ - ١٩٦٧ حيث جرى احتلال كامل الارض العربية الفلسطينية بالاضافة لاراضي عربية اخرى !!

(٢) ثورة ١٩٣٦ .

(٣) لجنة بيل ١٩٣٧ ، لجنة وودهيد ١٩٣٨ .

(٤) اللجنة الانجلو - امريكية ١٩٤٦ .

(٥) المقترحات التي قدمها الملك عبد الله الى لجنة وودهيد ١٩٣٨ اثناء زيارتها لعمان والاخرى التي بعث بها مع جلوب الى اللورد موين في القاهرة ..

فكرة الضم بعد نشر توصيات اللجان المذكورة واما صادرة من خلفية ابعد عمقا من ذلك ، فالملك عبد الله لم يخف في تصريحاته واحاديثه ، في مجالسه الرسمية والشخصية ، امانيه في قيادة دولة عربية قوية ، تهيىء له امكانياتها استعادة عرش سوريا (٦) ثم التوجه الى الجزيرة العربية ، واستعادة عرش الحجاز ! (٧) ولذلك ، كانت حكومات الدول العربية ترقب تحركاته ونشاطه بحذر وقلق شديدين وفي نفس الوقت تدعم وبقوة اخصامه السياسيين وخاصة مفتي فلسطين الحاج امين الحسيني ورجال وقادة جيش الانقاذ ! (٨) .

واخيرا .. جاء قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ واعلان قيام « دولة اسرائيل » في ١٥ ايار ١٩٤٨ (٩) مؤذنا لتدخل فوري مباشر ، في احداث الوطن الفلسطيني ، شاركت فيه كافة الدول العربية ، وقد يكون الملك عبد الله ايضا ، أنشط الزعماء العرب في المعاجلة للتدخل ... فتنقل ما بين القاهرة والرياض وبغداد ، سعيا للقرار وموقف ومشاركة عربية فورية متحدة (١٠) .. ثم تولى الملك عبد الله القيادة العليا للجيوش العربية التي وزعت اختصاصاتها على النحو التالي (١١) :

---

(٦) تروي مذكرات عوني عبد الهادي ، احاديثه ونقاشه مع الملك عبد الله حول مشروعه في اقامة سوريا الكبرى من الاردن والعراق وسوريا ص ١٧١ .

(٧) قال لي سعيد المفتي في مقابلة شخصية في منزله بعمان في شهر ايار ١٩٧٥ ان الملك عبد الله قال امامه والدموع في عينيه اثناء تشييع جثمان احد الاشراف الحجازيين الى مثواه الاخير في عمان : « نحن نموت غرباء ! » وكان يقصد بالطبع ارض الحجاز.

(٨) علي المحافظة ـ المصدر السابق ص ١٧٢ .

(٩) بعد صدور قرار التقسيم ، اعلن اليهود دولتهم في فلسطين ، في حين رفض العرب القرار او الاعتراف بالكيان الصهيوني او اعلان دولة عربية في جزء من فلسطين وذلك تنفيذا لسياسة النضال الوطني الفلسطيني الذي يرفض ومنذ اكثر من ثلاثين عاما اي مشروع يهدف الى تجزءة البلاد وانما يطالب بدولة عربية موحدة مستقلة وذات سيادة في كامل الارض الفلسطينية .

(١٠) اثناء زيارة الملك عبد الله لبغداد : وفي حضور السفراء العرب والاجانب ، وجه الملك حديثه للسفير الامريكي قائلا : « اني احدثك باسم الملك عبد العزيز والملك فاروق والامام احمد والامير عبد الاله ورئيس جمهوريتي سوريا ولبنان وارجو ان تبلغ حكومتك بان تقف على الحياد الشريف في هذا النضال الذي نخوضه » .

ـ انظر عزت دروزة ـ المصدر السابق ، جزء (٢) ص ١٧٧ .

(١١) في الفترة ٢٢ ـ ٣٠ نيسان ١٩٤٨ اجتمع الملك عبد الله في عمان ، بوفد من اللجنة السياسية للجامعة العربية وعدد من الضباط مندوبين عن قيادات الجيوش العربية ، وانضم اليهم الامير عبد الاله ، ثم اشترك في الاجتماع رؤساء الحكومات العربية ووزراء الدفاع العرب وقائدي الجيش السوري واللبناني واعلن في اعقاب الاجتماع تولي الملك عبد الله القيادة العليا للجيوش العربية وتعيين الزعيم صفوت باشا قائدا عاما لجيش الانقاذ .

ـ علي المحافظة ـ المصدر السابق ـ ص ١٧٦ .

١ ـ المنطقة الشمالية المحاذية للبنان وسوريا وتمتد من الناقورة الى بحيرة طبريا وهي من اختصاص جيش الانقاذ والجيشين السوري واللبناني .

٢ ـ المنطقة الوسطى وتمتد من طبريا الى الخليل وهي من اختصاص الجيش الاردني والعراقي .

٣ ـ المنطقة الجنوبية وتمتد من الخليل الى البحر غربا وهي من اختصاص الجيشين المصري والسعودي .

٤ ـ تلتقي الجيوش اللبنانية والسورية والعراقية (وجيش الانقاذ) في حيفا ، ويلتقي الجيشان المصري والاردني في تل ابيب .

.. ثم كانت الحرب العربية ـ الاسرائيلية التي لم تلبث ان اوقفت بقبول الدول العربية للهدنة الاولى في حزيران ١٩٤٨ استجابة لقرار مجلس الامن (١٢) ، ثم قامت التجمعات العسكرية الصهيونية بسلسلة من الهجمات العسكرية ، احتلت خلالها القسم الاكبر من فلسطين ، وقبل فرض الهدنة الثانية في تموز ١٩٤٨ ، كانت الجيوش العربية قد ساعدت بهزيمتها على تحقيق نبوءة هرتزل في خلق الدولة اليهودية !! (١٣)

واثناء الحرب العربية ـ الاسرائيلية ، اتخذ الملك عبد الله ، عددا من الاجراءات الادارية : تعيين ابراهيم هاشم (من نابلس) حاكما عاما للمنطقة التي تديرها السلطات العسكرية الاردنية ، وتعيين احمد حلمي (رئيس حكومة عموم فلسطين) حاكما عسكريا على القدس ، وتعيين عزمي النشاشيبي (من القدس) حاكما عسكريا في رام الله ، وذهب وفد من اهالي الخليل واللاجئين اليها برياسة محمد علي الجعبري (رئيس

---

(١٢) يدعو القرار الحكومات والسلطات المعنة الى :

١ ـ وقف القتال مدة اربعة اسابيع .

٢ ـ التعهد بعدم ادخال المقاتلين الى فلسطين من مصر والعراق ولبنان والعربية السعودية وشرق الاردن واليمن خلال مدة وقف القتال .

٣ ـ التعهد بعدم تجنيد الرجال الذين هم في سن الجندية او تدريبهم عسكريا خلال المدة المذكورة .

٤ ـ الامتناع عن استيراد المواد الحربية ، خلال مدة وقف القتال من مصر والعراق ولبنان وسوريا وشرق الاردن والسعودية واليمن او تصديرها الى هذه البلاد

ـ وقد حذر القرار الاطراف المعنية : اذا رفض هذا القرار من قبل طرف او آخر او اذا تم قبوله ورفض او نقض فيما بعد فسيعاد النظر من جديد في الوضع في فلسطين على ضوء اتخاذ الاجراءات التي ينص عليها الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

(١٣) انظر تحليل قائد الجيش العربي الاردني لمعارك فلسطين (غلوب باشا)

ـ انظر مذكرات عبد الله التل ـ كارثة فلسطين .

ـ انظر مذكرات هزاع المجالي .

البلدية) ومحمد موسى عبد الهادي (قائمقام الخليل المعين من قبل الادارة المصرية) الى عمان ، باطلاع وموافقة الحاكم العسكري المصري (عبد المحسن ابو النور) وناشدوا الملك عبد الله ارسال قوات اردنية وعراقية بعد ان سقطت بيت جبرين ومدينة بئر السبع وطوقت الفالوجة واصبحت الخليل مهددة بين عشية وضحاها (١٤) . ثم ارسلت تعزيزات عسكرية الى الضفة الغربية ، وقام الملك عبد الله بجولات في المدن والقرى الفلسطينية ، ثم عقدت مؤتمرات عمان واريحا ورام الله ونابلس كتسجيل فلسطيني صريح ، لشرعية الضم ! بعد ان اصبحت الضفة الغربية (ما تبقى من فلسطين) تحت ادارة الحكم العسكري الاردني ..

★★★

مؤتمر عمان ..

في اليوم الاول من شهر تشرين الاول ١٩٤٨ ، عقد في قاعة سينما البتراء بمدينة عمان ، مؤتمر فلسطيني ، حضره حشد كبير من اللاجئين الفلسطينيين ، وعدد غير قليل من الشخصيات الاردنية ، كما شهده احد موظفي القصر الملكي الهاشمي ، كمندوب عن الملك عبد الله ، ومن المرجح ان الدعوة الى هذا المؤتمر ، كانت بمبادرة من جانب الحكومة الاردنية (توفيق ابو الهدى) !

هذا ما تمكنت من التوصل اليه ، برغم الجهد الذي بذلته من اجل الحصول على معلومات اضافية تتصل بالكثير من التفاصيل التي تحدد الغاية والهدف من عقد مؤتمر عمان !

ولعل مما يرجح انه ـ كما اسلفت ـ انعقد بمبادرة حكومية اردنية ، طبيعة القررات التي صدرت عنه ، وما ترمي اليه من دعوة الى (الوحدة) ومبايعة الملك عبد الله (ملكا على فلسطين) .

ان المؤتمرات التي انعقدت بعد ذلك ، في ظل الحكم العسكري الاردني ، وفي اريحا ورام الله ونابلس تشير ان مؤتمر عمان هذا ، كان بدء التحرك السياسي الاردني ، الذي اعقب دخول القوات المسلحة الاردنية ، الارض الفلسطينية ، مما يلي الضفة الغربية للاردن والاستقرار فيها .

لقد امكن من خلال مراجعة شخصية للشيخ **سعد الدين العلمي** (١٥)

(١٤) قال لي الشيخ محمد علي الجعبري ، في لقاء في مكتبه بدار بلدية الخليل في نهاية شهر ايار ١٩٧٥ ان الشيخ خطين طهبوب وضع مفاتيح الحرم الابراهيمي في الخليل، في عنق الملك عبد الله عندما قلت له : « ان الحرم الابراهيمي في الخليل امانة في عنقك وعليك ان تحميه .. »

(١٥) مقابلة شخصية مع الشيخ سعد الدين العلمي ، في مكتبه بالمحكمة الشرعية بالقدس في شباط ١٩٧٥

(مفتي القدس والقاضي الشرعي فيها) تأكيد ان فكرة المؤتمر كانت بمبادرة حكومية اردنية وان ثمة لجنة فلسطينية تنفيذية ، شكلت من اجل تحقيق هذه الفكرة وتحويلها الى واقع عملي . شارك في هذه اللجنة : الشيخ سليمان التاجي الفاروقي (رئيسا) والشيخ سعد الدين العلمي (نائبا للرئيس) وعجاج نويهض (سكرتيرا) .

ويذكر الشيخ سعد الدين العلمي ، ان سكرتير المؤتمر (عجاج نويهض) ، هو الذي تولى صياغة مقررات المؤتمر ، وتلاوتها على الحضور الذين وافقوا عليها ، وكانت :

مقررات المؤتمر

- الدعوة الى وحدة اردنية فلسطينية .
- دعوة الجيوش العربية الى مواصلة القتال من اجل تحرير فلسطين .
- دعوة الحكومات العربية الى تزويد الفلسطينيين بالسلاح .
- الدعوة الى مؤتمر فلسطيني (اوسع) يعلن فيه الفلسطينيون مبايعتهم الملك عبد الله ملكا على فلسطين .

... لقد كان مؤتمر عمان ، في وقت لم يكن الناس فيه قد استردوا انفاسهم بعد ، من الهزيمة المنكرة التي لحقت بالجيوش العربية، والتي كانت حصيلتها ممثلة في التشرد المذهل الذي وقع فيه شعب فلسطين . وربما كان هذا الوضع نفسه ، هو الذي يفسر عدم حضور الكثيرين من الفلسطينيين المهتمين بالعمل السياسي ونجاحه ـ في عمل مصيري ـ جرى التخطيط له بهدف الوصول الى معطيات ستكون ذات اثر عميق ، وابعاد كبيرة بالنسبة للارض والعباد معا . وربما كان يفسر ايضا عدم وجود مراجع ومدونات على اي مستوى وفي اية صورة ، لا صحفا ولا مجلات ولا كتبا ولا بيانات !!

ولا يمنع ان ثمة مدونات او بيانات عن ذلك موجودة في خزائن (المحفوظات الرسمية) لدى الحكومة الاردنية .

صحيح ان موضوعية البحث ، تظل تفتقر الى المراجع ... ولكن ذلك لا يمنع من ان يصار الى تقييم القرائن ، والاستناد الى الخلفيات ، ومراجعة الاشخاص الذين شاركوا في الاحداث ... ما دام الحصول على هذه المراجع غير متيسر . وهذا ما حدث بالضبط بالنسبة لهذا المؤتمر !

انعقد هذا المؤتمر ، في اليوم الاول من شهر كانون الاول ١٩٤٨ . بدعوة من الحاكم العسكري العام (عمر مطر) في فندق (القصر الشتوي) بمدينة اريحا .

والواضح من تتابع الاحداث ، ان هذا المؤتمر يأتي مكملا لمؤتمر عمان (اول تشرين الاول ١٩٤٨) ، الذي كان في مقدمة اهدافه : خلق وحدة بين الاردن وفلسطين ، والمناداة بالملك عبد الله ملكا على الدولة الجديدة الموحدة .

ولعل هذا المؤتمر ، على الرغم من صورته البسيطة ، وحجمه الصغير ، وعدم اكتمال تمثيله ، مضافا الى انه في اكثر من اعتبار ، جهد اردني بحت ، او هو بعبارة ادق .. امتداد للتحرك الاردني الرسمي ، الذي سمحت به ظروف غير طبيعية ، وفراغ فيالساحة ، نشأ بالضرورة عن زوال الانتداب عن الارض الفلسطينية ، والمد الصهيوني على اجزاء كثيرة منها ، نتيجة قتال غير متكافىء ! اما كون موقع هذا المؤتمر ، على الارض الفلسطينية ، او كون مادته اشخاصا فلسطينيين ، فلا يخلف من هذا الواقع شيئا !

لقد كان من الضروري ، في اعداد هذا البحث ، ان اعود الىالاحياء الذين شاركوا ان لم يكن في خلق هذا الواقع الذي افرزه مؤتمر اريحا ؛ ففي شهوده والسير في اتجاهه . وقد لا يحتاج الى تحقيق كثير ، القول بأن (مؤتمر اريحا) ، بما انتهى اليه من وحدة ، وما أظل الفلسطينيين بنتيجته مننظام حكم ، وما أنتظمعلاقاتهم العامة ومستقبلهم السياسي من انظمة وقوانين .. بل فيما ترتب عليه ، قبل وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، من ازدواج في الولاء الفلسطيني ، من واقع الاخلاص للتراب والموطن والاتسباق مع الوضع الجديد ـ اقول ، ان مؤتمر اريحا كان تغيرا واضحا جدا وفي الصميم من المسألة الفلسطينية .

ولعل ما احدثه مؤتمر قمة الرباط (١٩٧٤) حول اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، من ردود فعل ـ اثر طبيعي جدا ، من تلك الآثار التي ترتبت على هذا التغيير وعكست بعض ابعاده ، ولو بعد وقت طويل .

يقول هؤلاء الاحياء الذين عاصروا (مؤتمر اريحا) ..

ـ **الشيخ محمد علي الجعبري** (١٦) : « لقد ذهبت لاريحا قبل المؤتمر بيوم ، وكان معي نحو مائتين شخص من الخليل ، وكنا مسلحين لان الطريق لم يكن مأمونا .. وفي الصباح ، اجتمع المؤتمرون في حديقة ـ فندق نزال ـ القصر الشتوي في اريحا ، والقى عجاج نويهض كلمة

---

(١٦) مقابلة مع الشيخ محمد علي الجعبري ـ دار البلدية بالخليل ايار ١٩٧٥

اللجنة التحضيرية والتي انبثقت عن مؤتمر عمان الذي عقد قبل شهرين ، ثم انتخب الاستاذ عيسى البندك (من بيت لحم) سكرتيرا للمؤتمر ، والقى كلمة فياضة .. ثم بحث في قضية رئاسة المؤتمر ، فقال الشيخ سليمان التاجي الفاروقي : « انا رئيس المؤتمر الفلسطيني الاول ورئيس المؤتمر الثاني بلا انتخاب » فقاطعه بعض الحضور ، واقترح الحاج عبد الله بشير عمرو (من الخليل) ان ينتخب الجعبري رئيسا للمؤتمر ، وثنى عليه عجاج نويهض .. وصفق المؤتمرون ! هنا ، صعدت الى المنصة وقلت للشيخ التاجي : « سمعت يا استاذ ما قرره المؤتمر ، فقال: انا رئيس طبيعي للمؤتمر ، فقلت : الى متى سنبقى نعبد الاصنام ، يجب ان ننزل على قرار المؤتمرين » . وبعد جدل ، تنحى عن كرسي الرئاسة، واخذت ادير المؤتمر حسب الاصول ، وما لبث الاستاذ الفاروقي انخرج من المؤتمر متأبطا ذراع سعد الدين العلمي (انسحبا من المؤتمر) .

ويضيف الشيخ الجعبري قائلا : « لقد تحدثت في بداية الجلسة للمؤتمرين ، من على منصة رئاسة المؤتمر ، وناشدتهم وحدة الكلمة ، وجمع الصفوف والعمل لانقاذ ما يمكن انقاذه من بقية فلسطين والحفاظ على المسجد الاقصى الذي بارك الله حوله وعلى مقام ابراهيم . واقترحت عدة مقترحات. ثم تحدث سكرتير المؤتمر عيسى البندك ، وعزتالعطاونة عن عرب السبع ، وعجاج نويهض عن اللجنة التحضيرية ، وعزيز شحادة ويحيى حمودة عن رام الله والقدس ، وقد بدا لي ان هناك هيئةللمعارضة بدأت تعمل لابطال المؤتمر ، اذكر منهم : انور الخطيب والدكتور موسى عبد الله الحسيني ويحيى حمودة وكمال ناصر وعبد الله نعواسوعبدالله الريماوي .

وكانوا يسّخرون (فريد فخر الدين) ، وكانوا منظمين حالهم تنظيم فني .. وسمعت فريد فخر الدين ينادي بتأجيل المؤتمر والطلب من القائمين عليه بايقافه .. فقلت له : « يا فخري ، بعتم اراضيكم وخرجتم من اوطانكم وجئت الى هنا (تزعبر) ، تريد ان تلحق بيسان وما تبقى من فلسطين بأرضك .. اخرج من المؤتمر ، كما خرجت من بيسان » . ولكنه رفض المغادرة ، فقام بعض الرجال باخراجه بالقوة ، وسكتت كل اصوات المعارضة » .

ويقول الشيخ الجعبري : « استمر المؤتمر اكثر من ساعتين . تحدث خلالها الخطباء حول الوحدة مع الاردن ، وحول الاستنجاد بالدول العربية ، وانتهى الامر بانتخاب لجنة لتضع مقترحات لتعرض على المؤتمرين ، لاقرارها او تعديلها .. وكانت المقترحاتالتي قررها المؤتمرون تدعو لضم البقية الباقية من فلسطين الى الضفة الشرقية تحت التاج الهاشمي ، ثم ذهبنا مع عدد من اعضاء المؤتمر الى قصر المصلى بالشونة، والقى عجاج نويهض كلمة امام الملك عبد الله قال له : يا جلالة الملك ، لقد

اتفق المؤتمرون في اريحا على مبايعة جلالتكم لتكون بقية فلسطين تحت عرشكم المفدى .. والمسجد الاقصى وما حوله امـــانة في اعناقكم ، نحاسبكم عليها يوم القيامة ، اذا فرطتم فيها ! » .

واجاب الملك عبد الله : « لقد وضعتم في عنقي حمـلا ثقيلا لا استطيع تحمله ، ولكنني ارجو الله ان يعينني عليه ، وشكرا » وانصرف الوفد من حيث اتى » .

وينهي الشيخ الجعبري حديثه عن مؤتمر اريحا فيقول : « لقد كان مؤتمر اريحا امر لا بد منه ! ولولا ان الضفة الغربية قد ضمت للاردن في ذلك الوقت ، لانسحب الجيش العربي ولتم الاستيلاء الاسرائيلي عـلى فلسطين باكملها من ذلك التاريخ » .

ـ **ويروي عبد الله التل** في مذكراته (احداث مؤتمر اريحا) فيقول:

« في تمام الساعة العاشرة والنصف (من صبـــاح يوم الاربعاء ١/١٢/٤٨) نهض سكرتير المؤتمر عجاج نويهض والقى كلمة وجيزة عن اهداف المؤتمر واقترح انتخاب الجعبري رئيسا له فوافق الجميع ... ثم تلا السكرتير اسماء اعضاء هيئة المؤتمر وهم السادة : فؤاد عطا الله المحامي وابراهيم نجم ومصطفى الدباغ ، كما ذكر اسماء لجنة المقترحات المؤلفة من السادة : حكمت التاجي وعثمان محمدية وكمال حنـــون ويحيى حمودة والدكتور موسى عبد الله الحسيني ، ولما انتهى السيد عجاج نويهض من القاء كلمته نهض رئيس المؤتمر والقى كلمة طويلة عـن حالة فلسطين واخفاق الدول العربية في معالجتها ، ثم انهى كلمتـــه بتقديم المقترحات الموضوعة ، فوافق عليها الجميع ما عدا وفد رام الله ووفد القدس الذي اقترح زيادة المواد » .

كما يروي بعض الاحياء ، الذين شاركوا في مؤتمر اريحا ، مواقفهم وآرائهم من المؤتمر ومقرراته :

ـ **انور الخطيب (١٧) :** كان مؤتمر اريحـــا مؤتمرا (غوغائيا) ! » ويضيف : « لقد حضرت هذا المؤتمر ، وكنت مع الذين طالبوا بالتريث وعدم الاسراع في اصدار مقررات تدعو الى (الضم) او (الدمج) .. بل دعوا الى ابقـاء الارض الفلسطينية التـي يحتلهـا الجيـش الاردنـي والعراقي ، تحت الادارة المدنية الاردنية ، حتى يتم التوصل الى (حل) للقضية » .

ـ **يحيى حمودة (١٨) :** « لقـــد عارضت مقررات مؤتمر اريحا ، وعقدت مؤتمرا صحفيا في اليوم نفسه الذي انعقد فيه المؤتمر ، بـــل وفي ساحة الفندق الشتوي في مدينة اريحا .. طالبت من خلاله ببقـاء الاراضـــي الفلسطينية ، تحت الحكم العسكري ، المصري والاردنـــي

(١٧) مقابلة مع انور الخطيب في مكتبه بالقدس شباط ١٩٧٥

(١٨) مقابلة مع يحيى حموده في منزله بجبل عمان ـ عمان آذار ١٩٧٥

والعراقي ، حتى يتم تحرير الارض الفلسطينيه ويصار الى تقرير مصير فلسطين كلها » .

ـ **نهاد ابو غربية** (١٩) : « كل شيء كان مرتبا ، ومعدا سلفا .. لقد كان المؤتمر مظهرا فقط .. كان « شكليات » ! وكان من اشـــد المتحمسين له الدكتور موسى عبد الله الحسيني ، حيث جاءني فـــي الصباح ، وصحبني في سيارته لاريحا » .

عزيز شحادة (٢٠) : « لقد قاطعني في بداية حديثي (عجـــاج نويهض) سكرتير المؤتمر ، الا ان الشيخ محمـــد علي الجعبري (رئيس المؤتمر) طلب مني الاستمرار في القاء كلمتي والتي قلت فيها « ان الدول العربية والهيئات السياسية التي عالجت قضية فلسطين حتى وصلت الى هذا الحد ، اذا عجزت عن القيام بعمل عسكري حاسم عليها ان تجد هي نفسها الحل للخلاص من هذا المأزق . وعند ايجاد الحل ، يعقـــد مؤتمر آخر ليقرر المصير على ضوء هذا الحل ! » » .

ـ **يوسف النجار** (٢١) : « كنت ـ حين انعقاد المؤتمر ـ سكرتيرا بالوكالة للمجلس الشرعي الاسلامي الاعلى ، وحضرت المؤتمر مع عضوي المجلس : امين عبد الهادي وحسن ابو الوفا الدجاني بهذه الصفة . لـم نسهم في المؤتمر بنصيب اصلا ، وفور اعلان المقررات انتقلنا ثلاثتنا الى قاعة الفندق الداخلية ، ووجد العضوان انهما لا يستطيعان اتخاذ موقف من المؤتمر ـ سلبي او ايجابي ـ لانهما من جهة لم ينتدبا لحضوره رسميا، ومن جهة اخرى ، فانهما ـ الاثنين ـ لا يشكلان نصابا ... وعـلى ذلك، رأيا تأجيل البحث في موقف المجلس من المؤتمر الى جلسة رسمية تعقد فيما بعد . واذكر جيدا ان المجلس لم يعقد ايـة جلسة ، بـل كان ذهاب عضويه ، في ايام تالية ، الى « الشونة » بمبادرة شخصية صرفة » .

عبد الرحيم الشريف (٢٢) : « لقد عارضت مؤتمر اريحا ، وكنـت اعمل قاضيا للصلح في مدينة بيت لحم ، تابــع لادارة الجيش المصري بقيادة عبد المحسن ابو النور .. انني لم اذهب الى اريحا ابتداء ، وكذلك فعل مخلص عمرو ومصطفى دودين وشحادة العناني » !

الشيخ سعد الدين العلمي (٢٣) : « كنت عضـــوا في اللجنـة التحضيرية لمؤتمر اريحا ، وكان عضواها الآخران : الشيخ سليمـان التاجي الفاروقي وعجاج نويهض (سكرتير المؤتمر) . وقد كان مفاجأة لي ، في ابتداء اعمال المؤتمر ، الاعلان عـن ترشيح الشيخ محمـد علي

(١٩) مقابلة مع نهاد ابو غربية في مكتبه بالكلية الابراهيمية بالقدس في شباط ١٩٧٥

(٢٠) مقابلة مع عزيز شحادة في منزله برام الله ، شباط ١٩٧٥

(٢١) مقابلة مع يوسف النجار في الكلية الابراهيمية بالقدس . شباط ١٩٧٥

(٢٢) مقابلة مع عبد الرحيم الشريف في القدس شباط ١٩٧٥

(٢٣) مقابلة مع الشيخ سعد الدين العلمي في منزله بالقدس في شباط ١٩٧٥

الجعبري رئيسا للمؤتمر ، وقد حملتني المفاجاة – في امر لم استشر فيه – على الانسحاب من المؤتمر ! » .

عجاج نويهض (٢٤) : « سوف نتوجه جميعا الى الملك عبد الله بن الحسين ليقودنا نحو حل عادل لقضيتنا .. » .

– **عمر مطر (الحاكم العسكري العام)** (٢٥) : « ان الملك عبد الله لا يفكر فقط في القسم العربي من فلسطين .. بل في فلسطين كلها ، والتي سوف يحررها ، ويحولها الى فلسطين عربية خالصة .. » .

الحضور (٢٦) :

حضر المؤتمر قرابة مئتين من الفلسطينيين ، كان من بينهم :

الشيخ محمد علي الجعبري ، الشيخ سليمان التاجي الفاروقي ، الشيخ سعد الدين العلمي ، الشيخ عبد الغني كاملة ، الشيخ راتب الدويك ، الشيخ احمد طهبوب ، عجاج نويهض ، حكمت التاجي ، وليد صلاح ، ادمون روك ، الدكتور موسى عبد الله الحسيني ، الدكتور داود الحسيني ، برهان الحسيني ، خالد الحسيني ، فؤاد عطا الله ، احمد الخليل ، عبد بشير عمرو ، يوسف النجار ، امين عبد الهادي ، حسن ابو الوفا الدجاني ، روحي الخطيب ، نهاد ابو غربية ، بهجت ابو غربية ، عبد الله الريماوي ، عبد الله نعواس ، كمال ناصر ، يحيى حمودة ، عيسى البندك ، حامد غرة ، انور الخطيب ، عزيز شحادة ، حنا خلف ، عبد الله جودة ، محمد السعدي ، علاء النمري ، رفيق النمري ، الدكتور محمود الدجاني ، صالح عبده ، رفعت عبده ، سليم الخراز ، يوسف السباسي ، محمد السحيمات ، محمد محمدية ، ابراهيم نجم ، مصطفى الدباغ ، كمال حنون ، فريد فخر الدين ، عزت المطاونة .

اما قرارات المؤتمر ، فهي كما وردت في مذكرات عبد الله التل :

المقررات :

اولا – يشكر المؤتمر ، الدول العربية ، على ما بذلته من جهود وتضحيات ويطلب منها جميعا مواصلة القتال لانقاذ فلسطين .

ثانيا – القول بالوحدة الاردنية – الفلسطينية ، ويعتبر المؤتمر فلسطين وحدة لا تتجزأ وكل حل يتنافى مع ذلك لا يعتبر حلا نهائيا .

ثالثا – لا يمكن للبلاد العربية ان تقاوم الاخطار التي تجابهها وتهدد فلسطين الا بالوحدة القومية الشاملة ويجب البدء بتوحيد فلسطين مع شرقي الاردن مقدمة للوحدة العربية الحقيقية .

---

(٢٤) بالستين بوست ، ٢ ديسمبر ١٩٤٨ العدد (٦٨٧٥)
(٢٥) المصدر السابق
(٢٦) عارف العارف – النكبة . المطبعة المصرية – صيدا

رابعا – **يبايع المؤتمر جلالة الملك عبد الله ، ملكا على فلسطين كلها ، ويحييه ويحيي جيشه الباسل والجيوش العربية التي حاربت ولا تزال دفاعا عن فلسطين .**

خامسا – التشديد بضرورة الاسراع بارجاع اللاجئين الى بلادهم والتعويض عليهم .

سادسا – يقترح المؤتمر على جلالة الملك عبد الله ، الاشارة بوضع نظام لانتخاب ممثلين شرعيين من عرب فلسطين يستشارون في امورهم .

سابعا – تبلغ هذه القرارات الى منظمة الامم المتحدة والجامعة العربية والدول العربية وممثلي الدول الاخرى .

هذا وتوجه رئيس المؤتمر الشيخ محمد علي الجعبري وسكرتير المؤتمر عجاج نويهض وعدد من المجتمعين الى (الشونة) حيث قدموا للملك عبد الله المقررات فتقبلها شاكرا وقال : « انه عبء عظيم سأحمله ، وسأبذل جهدي في سبيل اداء هذه الامانة » .

وفي اليوم التالي ، اصدر توفيق ابو الهدى ، رئيس الحكومة الاردنية ، بلاغا جاء فيه : « ان الحكومة الاردنية تقدر حق التقدير رغبة سكان فلسطين الممثلين في مؤتمر اريحا فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين شرق الاردن وفلسطين ، وهي رغبة متفقة تماما مع رغبات الحكومة الاردنية ، وستبادر الى اتخاذ الاجراءات الدستورية لتحقيقها » .

اصداء مؤتمر اريحا . .

– ابلغ (رئيس الديوان الملكي في مصر) ممثلي الحكومات العربية رسالة شفوية من الملك فاروق جاء فيها : « ان الملك تلقى انباء تفيد ان مؤتمرا عقد في اريحا شهده اللاجئون ، وقد اتخذ هؤلاء المجتمعون قرارات طالبوا فيها بضم فلسطين الى مملكة الاردن ومطالبة الدول العربية باتمام المهمة التي دخلت جيوشها من اجلها ، وان الذين شهدوا المؤتمر هم قلة بالنسبة لمجموع عرب فلسطين الموزعين بين الاقطار العربية والباقين في فلسطين وانهم ليسوا في وضع وظروف تمكنهم من ابداء آرائهم بحرية واختيار كاملين ... ان مصر لم تضح بدماء ابنائها ليلقى مستقبل فلسطين بين ايدي المجتمعين في اريحا ، وانه بادر الى ابلاغ رسالته للسفراء العرب لعل التعاون بين الحكومات العربية يؤدي الى عدول الملك عبد الله عن الموقف الذي اتخذه والذي من شأنه تمزيق وحدة العرب » .

– ندد (عبد الرحمن عزام ، امين جامعة الدول العربية) في مؤتمر صحفي ، بمؤتمر اريحا واعلن رفضه قراراته وانكر حقه بالتكلم باسم

الشعب الفلسطيني .

– ووصف بيان جماعة كبار العلماء وعلماء الازهر مؤتمر اريحا بأنه تمثيل خيالي ووليد اكراه لمن مسهم الضر والبأساء ولا يعبر عن راي العرب والدول العربية .

– وانكرت الصحافة السورية حق المجتمعين في اريحا اصدار (مقررات مصيرية) وخرق الاجماع العربي ..

– وجاء من العراق ، نوري السعيد وجميل المدفعي الى عمان . في محاولة لاقناع الملك عبد الله بالتريث في تنفيذ مشروع الضم ... ونجحت المحاولة العراقية ، حيث اعلن توفيق ابو الهدى ، رئيس الحكومة الاردنية ، في مؤتمر صحفي ، ان حكومته قررت عدم تنفيذ قرارها بتبني مقررات مؤتمر اريحا (في .الوقت الحاضر) بالرغم من اتفاق هذه المقررات وسياسة الحكومة الاردنية كل الاتفاق .. وبالفعل ، تأجل تنفيذ مقررات مؤتمر اريحا نحو سنة ونصف السنة ، وفي وقت لاحق، رجعت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، فوضعت مقررات مؤتمر اريحا موضع التنفيذ .

نص قرار مجلس الوزراء الاردني (٢٧) :

« درس مجلس الوزراء ، المقررات التي اتخذها المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني المنعقد في اريحا يوم الثلاثين من شهر محرم ١٣٦٨ الموافق لليوم الاول من شهر كانون الاول عام ١٩٤٨ ، فقرر ما يلي :

١) ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، تقدر كل التقدير الرغبة التي ابداها المؤتمرون وغالبية اهل فلسطين فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين ، وتراه متفقا مع اهدافها ، وهي ترحب به وستسعى للوصول اليه بالوسائل الدستورية والدولية ولتنفيذه في الوقت المناسب وفق ما تقضي به اساليب تقرير المصير .

٢) اخذت الحكومة علما برغبة المؤتمرين في ان تتم الدول العربية مهمة التحرير التي اعلنتها عند دخول فلسطين ، وهي ترى ان الجهود قد بذلت ولا زالت تبذل لتحقيق الغاية المنشودة ، وتعتقد ان من المصلحة الوصول الى حل ملائم لهذه القضية في اسرع وقت مستطاع .

٣) تشارك الحكومة ، رغبة المؤتمرين في السعي لدى منظمة الامم المتحدة لاعادة اللاجئين الى بلادهم في اقرب وقت ممكن ، واعطائهم التعويض المالي ، وهي دائبة في مسعاها لتنفيذ هذه الرغبة .

٤) بالنظر لما لهذا القرار من علاقة بكيان البلاد ومستقبلها ترى الحكومة ان يعرض على مجلس الامة ليبدي رايه فيه » .

---

(٢٧) قرار مجلس الوزراء الاردني رقم ٨٥٣ تاريخ ١٩٤٨/١٢/٧ من وقائع الجلسة الاولى الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الاردني الاول ١٩٤٨/١٢/١٣ صفحة ٢٦٨

نص قرار مجلس الامة الاردني (٢٨)

« ان مجلس الامة الاردني ، بجلسته المشتركة المنعقدة في ١٣/ ١٢/ ١٩٤٨ بعد ان اطلع على قرار الحكومة رقم ٥٨٣ تاريخ ١٩٤٨/١٢/٧ الذي اتخذته بناء على مقررات المؤتمر الفلسطيني الثاني المنعقد باريحا بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١ ، يقرر بالاجماع موافقة الحكومة على سياستها في قرارها المذكور » .

سكرتير مجلس الامة	نائب رئيس مجلس الامة
عبد الحليم عباس	عبد الله الكليب

– راجع في الملحق مداولات اعضاء مجلس الامة الاردني وآرائهم ومواقفهم من مؤتمر اريحا في محضر مجلس الامة في دورته العادية الثانية في ٩ تشرين الثاني ١٩٤٨ .

مؤتمر رام الله

دعا (عمر مطر) الحاكم العسكري العام للضفة الغربية ، الى عقد مؤتمر لعموم اهالي رام الله وقضائها ، لتأييد مقررات مؤتمر اريحا .. ورد اتهامات الحكومتين السورية والمصرية وصحافتيهما ..

وفي ٢٦ كانون الاول ١٩٤٨ ، عقد هذا المؤتمر في قاعة سينما دنيا برام الله ، وشهده الملك عبد الله ، وفلاح المدادحة وزير الداخلية ، وعبد الله التل قائد منطقة القدس ، والقائد الانجليزي اشتين ، وعمر مطر ومساعده احمد الخليل ، ونديم السمان ضابط شرطة رام الله ، وخالد الحسيني قائد شرطة القدس .

وحضر المؤتمر سالم الزعرور رئيس بلدية رام الله ، وعبد الله الجودة رئيس بلدية البيرة ، وجورج صلاح وحنا خلف وعزيز شحادة ، وخلوصي الخيري ، ويحيى حموده وسعيد عبد الله ، والدكتور جليل بدران والحاج حسن ابو نجمة وشكري المهتدي وزكي بركات وفؤاد كعيبني وعبد الله نعواس وعبد الله الريماوي وكمال ناصر والدكتور موسى عبد الله الحسيني والدكتور داود الحسيني وبرهان الحسيني وكامل محي الدين ، وطلعت البرغوثي وعبد العزيز حسن كراجة ويوسف سحويل ، وموسى ثلجة وموسى عبد الجابر وفريد سعادة ومحمود عبد الحميد ومحمد الحاج الشامي والشيخ عبد الغني كامله ورؤوف درويش وعدد من اللاجئين ...

وفي المؤتمر ، ارتفعت اصوات وصف اصحابها بانهم من انصار

---

(٢٨) ملحق الجريدة الرسمية الاردنية العدد ٣٥ تاريخ ٢٩ كانون الاول ١٩٤٨ صفحة ٢٦٩

(الدعوة الهاشمية) ومنهم : علي سعيد خلف ومحارب ديب وطالبوا بتأييد مقررات مؤتمر اريحا ومبايعة الملك عبد الله ملكا على فلسطين ..

وتكلم سالم زعرور ، رئيس بلدية رام الله ، فرحب بزيارة الملك عبد الله ، واعلن تأييده لمقررات مؤتمر اريحا وشجب المعارضة المصرية ، كما تكلم كل من حنا خلف وعبد الله جوده ثم تلا عمر مطر الحاكم العسكري العام مقررات مؤتمر اريحا الذي انعقد في ١٩٤٨/١٢/١ .

ثم اعلنت اللجنة التحضيرية لمؤتمر رام الله المقررات التالية :

اولا – لما كانت الجامعة العربية ، قد قررت فيما قررته ، ان يترك لاهالي فلسطين حق تقرير مصيرهم بانفسهم ، فان المجتمعين وهم يمثلون عموم قضاء رام الله من مجالس محلية ووجوه واعيان وشبان ولجان ولاجئين يعربون عن رأيهم في توحيد القطرين شرقي وغربي الاردن باعتبار ان ذلك خطوة اولى في سبيل الوحدة العربية المنشودة ، ولهذا فانهم يؤيدون بالاجماع ، القرارات التي توصل اليها مؤتمر اريحا المنعقد في اول كانون الاول سنة ١٩٤٨ على اساس انها الحل المعقول للوضع الحالي في فلسطين وينادون بجلالة الملك عبد الله المعظم ملكا دستوريا على فلسطين باكملها .

ثانيا – وبما ان بعض الكتاب والساسة ودور الاذاعة في الاقطار العربية الشقيقة المجاورة لم تدرك مقررات اريحا على حقيقتها ، لذلك فان المجتمعين يؤكدون للعالم العربي اجمع ان تلك المقررات التي تليت في هذا الاجتماع التاريخي ووافق عليها المجتمعون بالاجماع ، تعبر عن رغبتهم الصادقة ويناشدون الاقطار العربية الشقيقة شعوبا وحكومات على العمل لتوحيد كلمة العرب حتى ينال عرب فلسطين رغباتهم تحت ظل راية صاحب الجلالة الهاشمية والتعاون مع جلالته في القيام بهذه المهمة الجسيمة .

ثالثا – يفوض المجتمعون اللجنة التحضيرية ، لرفع هذه القرارات الى صاحب الجلالة الملك عبد الله المعظم .

رابعا – يفوض المجتمعون اللجنة التحضيرية ، لتبليغ هذه القرارات الى هيئة الامم المتحدة والى جامعة الدول العربية والدول العربية .

هذا وقد وجه امناء سر اللجنة التحضيرية للاجتماع العام لمدينة رام الله وقضائها ، رسائل الى وزراء خارجية الدول العربية وامين عام الدول العربية جاء فيها : (٢٩)

« لنا الشرف ان نحيطكم علما بأن المجتمعين في مدينة رام الله بتاريخ ٢٥ صفر الخير سنة ١٣٦٨ الموافق ٢٦ كانون الاول سنة ١٩٤٩ قد وضعوا القررات المرفق صورة عنها . وفي هذه المقررات يؤيدون مقررات مؤتمر اريحا المرفق صورة عنها ايضا . راجين ان تحظى من حكومتكم الموقرة بالقبول والتأييد » .

وقد تضمنت هذه الرسالة :

« أن ابلاغ المقررات للحكومات العربية ، جاء اتفاقا مع القرار الرابع من مقررات مؤتمر رام الله وقضائها » .

مؤتمر نابلس

وفي ١٩٤٨/١٢/٢٨ ، عقد في دار بلدية نابلس مؤتمر فلسطيني دعا اليه رؤساء البلديات : تحسين عبد الهادي (جنين) ، سليمان طوقان (نابلس) ، هاشم الجيوسي (طولكرم) ، عبد الرحيم السبع (قلقيلية) ورافق الحمد الله (عنبتا) . وحضر الاجتماع جميع وجهاء وشخصيات واعيان المنطقة ، وتراس الاجتماع رئيس بلدية نابلس (سليمان عبد الرزاق طوقان) وكان سكرتيري اللقاء احمد طوقان وسعيد الخليلي .

وبحث موضوع مؤتمرات عمان واريحا ورام الله ، والوضع العام في المنطقة ، وكان اجماع المؤتمرين بالموافقة على اتحاد الضفتين الغربية والشرقية تحت التاج الهاشمي ، ومبايعة الملك عبد الله ملكا على فلسطين، وطالبوا بتعديل الدستور واجراء انتخابات .

وتوجه لمقابلة الملك عبد الله ، وفد عن المؤتمر يضم سليمان عبد الرزاق طوقان واحمد الشكعة والحاج طاهر المصري . وحملوا « بيان مؤتمر نابلس » للملك . بالموافقة على الوحدة وبالمبايعة وبطلب تعديل الدستور .

– ويقول سعيد المفتي (٣٠) ، « في الحقيقة ، ان الذي كان وراء عقد مؤتمر نابلس ، هو (عبد اللطيف صلاح) . فقد جاء للملك – بعد ان كثرة الاحاديث بان اهالي نابلس ومنطقتها لم يشاركوا في المؤتمرات السابقة . ولم يسجلوا موافقتهم على الوحدة ومبايعة الملك – واستأذن بجمع وجوه واعيان منطقة نابلس واصدار مقررات بالوحدة والمبايعة » .

– ويقول هاشم الجيوسي (٣١) ، « ان مقررات مؤتمر نابلس لم تؤيد ما جرى في اريحا ... لكننا لم نعارض بالوحدة بشرط عدم المساس بالقضية وطالبنا بتعديل الدستور . » وجدير بالذكر ان السيد الجيوسي كان من اوائل الوزراء الفلسطينيين الذين ضمتهم الوزارة الموحدة الاولى وحمل الحقيبة الوزارية اكثر من مرة ! فيما بعد ..

---

(٢٩) من اوراق عزيز شحادة (رام الله) وكان احد امناء سر اللجنة التحضيرية !

(٣٠) مقابلة مع سعيد المفتي (من رؤساء الوزارة الاردنية السابقين) في منزله بعمان ايار ١٩٧٥ وكان في تاريخ انعقاد المؤتمر رئيسا للحكومة الاردنية .

(٣١) مقابلة مع هاشم الجيوسي في نادي الملك حسين بجبل عمان ، عمان ايار ١٩٧٥

خطوات الوحدة (الدستورية)

... وباشرت الحكومة الاردنية ، اتخاذ الخطوات الدستورية . لتنفيذ مقررات المؤتمرات الفلسطينية ، عمان واريحا ورام الله ونابلس . وقام الملك عبد الله بزيارة القرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية ، والتقى برجالات وشخصيات واهالي البلاد ، الذين بايعوه بالملك ..

وفي أيار ١٩٤٩ ، أجرى تعديل في وزارة توفيق ابو الهدى ، وضم اليها شخصيات فلسطينية : روحي عبد الهادي (وزيرا للخارجية) موسى ناصر (وزيرا للمواصلات) ، خلوصي الخيري (وزيرا للتجارة والزراعة .) وفي آب ١٩٤٩ ، أمر الملك عبد الله باحداث حقيبة وزارية جديدة باسم « وزارة اللاجئين » وعين (راغب النشاشيبي) وزيرا لها !

وفي ١١ نيسان ١٩٥٠ ، أجريت الانتخابات النيابية ، لتشكيل (مجلس أمة موحد) يضم ممثلين عن الاردنيين والفلسطينيين ، وليكون القاعدة الدستورية الاولى في بناء الدولة العربية المتحدة .

وحول معركة الانتخابات النيابية ، والاشتراك الفلسطيني فيها : انظر مقالة عبد الله نعواس بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٠ في جريدة البعث تحت عنوان « لماذا نخوض معركة الانتخابات ؟ » وذلك في ملحق هذا البحث .

وفي ٢٠ نيسان ١٩٥٠ اعلنت الانتخابات ، فكان .. (٣٢)

ممثلو الضفة الغربية : (النواب)

الخليل : عبد الله بشير عمرو ، رشاد الخطيب ، رشاد مسوده، سعيد العزة .

القدس : انور نسيبة ★ ، عبد الله نعواس ، كامل عريقات .

بيت‌لحم : توفيق قطان ، عبد الفتاح درويش .

نابلس : قدري طوقان ، حكمت المصري ، مصطفى بشناق ، عبد المجيد ابو حجلة .

جنين : عبد الرحيم جرار ، تحسين عبد الهادي .

---

(٣٢) اوراق مجلس الامة الاردني – ملحق الجريدة الرسمية الاردنية ١٩٤٨

★ يجيب انور نسيبه لدى سؤاله عن مدى نزاهة الانتخابات البرلمانية الاولى في الاردن والتي صاغ بنتيجتها (ممثلو الشعب) واقروا الوحدة الاردنية الفلسطينية ، وكان هو شخصيا واحد من نواب الشعب ، يجيب بقوله : « لقد كان الملك عبد الله على اتصال بمتصرف القدس جمال طوقان . يستفسره عن مرشح القدس (د. موسى عبد الله الحسيني) وكان الملك يريده في البرلمان .. ولكن موسى عبد الله الحسيني فشل في الانتخابات .. وعليه اترك لك ان تستنتج ما تريد ! »

رام الله : ★ موسى ناصر ، عبد الله الريماوي ، خلوصي الخيري،

طولكرم : كمال حنون ، حافظ الحمد الله .

ممثلو الضفة الشرقية : (النواب)

عمان : سعيد المفتي ، وصفي ميرزا ، سليمان سكر ، رشاد طوقان ، محمد المنور الحديد .

السلط : صالح المعشر ، عبد الحليم النمر .

مادبا : محمد سالم باو الفنم .

اربد : شفيق الرشيدات ، الدكتور محمد حجازي ، سليمان الخليل .

عجلون : سلمان القضاة .

جرش : مفلح المصطفى البرماوي .

الكرك : احمد الطراونة ، عطاالله المجالي ، هاني الشمعة .

الطفيلة : صالح العوران .

معان : عمر مطر .

بدو الشمال : عاكف الفايز .

بدو الجنوب : حمد بن جازي .

ممثلو الضفة الغربية (الاعيان)

راغب النشاشيبي ، سليمان التاجي الفاروقي ، محمد علي الجعبري ، عبد اللطيف صلاح ، سليمان عبد الرزاق طوقان ، فريد ارشيد ، وديع دعمس .

ممثلو الضفة الشرقية (الاعيان)

توفيق ابو الهدى ، سمير الرفاعي ، فلاح المدادحة ، محمود كريشان ، معارك المجالي ، الشريف شرف ، صبري الطباع ، اسماعيل بلبيسي ، حديثة الخريشة ، محمد ابو تايه ، حسين خواجه ، سليم بخيت .

★ يروي (محمد موسى عبد الهادي) الحاكم الاداري لمنطقة رام الله قصص تدخل (جمال طوقان) متصرف القدس في عمليات الانتخابات والصدام الذي وقع بينهما وتم على اثره قرار وزير الداخلية الاردنية (فلاح المدادحة) بنقل (محمد موسى عبد الهادي) من رام الله الى الضفة الشرقية ... ومع هذا لم يفلح تدخل السلطة بالانتخابات بالرغم من براعة (عبد القادر الجاعوني) في التزوير ، عند فرز الاصوات! ولم ينجح مرشح جمال طوقان .. وكان يومها (سعيد علاء الدين) !!

وفي ١٢ نيسان ١٩٥٠ عهد الملك عبد الله الى سعيد المفتي بتأليف الوزارة الاولى على النحو التالي :

١ – سعيد المفتي	:	رئيسا للوزراء
٢ – محمد الامين الشنقيطي	:	قاضيا للقضاة ووزيرا للمعارف
٣ – فلاح المدادحة	:	وزيرا للداخلية
٤ – محمد الشريقي	:	وزيرا للخارجية
٥ – روحي عبد الهادي	:	وزيرا للمعارف
٦ – فوزي الملقي	:	وزيرا للدفاع
٧ – سليمان سكر	:	وزيرا للمالية والاقتصاد
٨ – احمد طوقان	:	وزيرا للاشغال العامة والانشاء والتعمير
٩ – راغب النشاشيبي	:	وزيرا للزراعة
١٠ – انسطاس حنانيا	:	وزيرا للبرق والبريد
١١ – سعيد علاء الدين	:	وزيرا للتجارة والجمارك

قرار الوحدة .. (٣٣)

وفي ٢٤ نيسان افتتح الملك عبد الله الجلسة الاولى لمجلس الامة الاردني الجديد ، والقى سعيد المفتي رئيس الوزراء خطاب العرش ، ثم بحث اعضاء مجلس الامة برئاسة توفيق ابو الهدى مشروع قرار الوحدة الذي قدمته الحكومة ، فأجري عليه بعض التعديلات (اضافة البند الثاني اليه) وصدر القرار بالاجماع :

(١) تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الاردن الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة هي « المملكة الاردنية الهاشمية » وعلى راسها حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين وذلك على اساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين .

(٢) تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في (فلسطين) والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الاماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية .

(٣) رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الامة بهيئتيه الاعيان والنواب المثل لضفتي الاردن الى جلالة الملك عبد الله بن الحسين

(٣٣) انظر الملحق . محاضر جلسات مجلس النواب الموحد ، ومناقشة خطاب العرش ، ومشروع الوحدة وقراره .

واعتباره نافذا حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي .

(٤) اعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي وتبليغه الى الدول العربية الشقيقة والدول الاجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية المرعية.

– وتوجه اعضاء مجلس الامة ، الى قصر رغدان ، وعرضوا على الملك عبد الله قرارهم التاريخي فقال لهم (٣٤) : « اشكر لمجلس الامة ثقته . اما وقد صدر هذا القرار ، فلا يسعني الا قبول ارادة الامة » . وصادق على القرار . وتولى وزير الخارجية (محمد الشريقي) تبليغه الى الدول العربية والاجنبية .

تعديل الدستور

وفي ١١ ايار ١٩٥٠ ، قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة لدرس الدستور الاردني القديم ، وتقديم التواصي عن التعديلات التي تقترح ادخالها عليه . وتألفت اللجنة برئاسة ابراهيم هاشم وعضوية : سمير الرفاعي ، فلاح المدادحة ، محمد الشريقي ، روحي عبد الهادي ، انسطاس حنانيا ، علي حسنا ، عبد اللطيف صلاح ، احمد الطراونة ، انور نسيبة ، عبد الله غوشه .

صدى قرار الوحدة

– في ٢٧ نيسان ١٩٥٠ اعلن وزير الدولة البريطاني في مجلس العموم الاعتراف بالضم وقال : « ان الحكومة تلقت تبليغا رسميا من المملكة الاردنية الهاشمية باتحاد هذه المملكة مع ذلك الجزء الذي تحتله الاردن وتشرف عليه ، وانها قررت الاعتراف رسميا بهذا الاتحاد ، وانها تنتهز هذه الفرصة لتعلن انها تعد احكام معاهدة التحالف المعقودة بين بريطانيا والاردن سنة ١٩٤٨ سارية على جميع الاراضي التي يضمها الاتحاد » .

واعلنت الحكومةالعراقية الاعتراف (بالضم) وقرر البرلمان العراقي تهنئة الاردن بالاتحاد .

... واذاعت الهيئة العربية العليا بيانا اعتبرت الخطوة الاردنية، فصلا من فصول المأساة الاستعمارية التي هدفت الى محو اسم فلسطين العربية من الوجود .

وفي ١١ ايار ١٩٥٠ عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية اجتماعا في القاهرة ، ابرق اليه **الملك عبد الله** يقول (٣٥) : « ان الضم لا يؤثر على التسوية النهائية لقضية فلسطين وانه حريص على بقاء

(٣٤) سعيد المفتي – مقابلة شخصية في منزله بعمان ايار ١٩٧٥

(٣٥) اروى طاهر رضوان – اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ص ١٢٢ – ١٣٠

الأردن عضواً في الجامعة العربية وانه مستعد للدخول في حرب مع اسرائيل مرة اخرى اذا رات الجامعة ذلك » .

لكن **مصطفى النحاس** ، رئيس الحكومة المصرية ، ورئيس الوفد ، كان معارضا بشدة لخطوة الضم ، ووافقه على تصلبه في المعارضة غالبية الدول العربية ، فأصدرت اللجنة السياسية في ١٥ ايار ١٩٥٠ قرارها التالي (٣٦) :

« بناء على القرار الذي اصدره مجلس جامعة الدول العربية في ١٣ نيسان ١٩٥٠ وبناء على طلب الحكومة المصرية ، اجتمعت اللجنة السياسية للنظر في الموقف المترتب على ما اقدمت عليه حكومة المملكة الاردنية الهاشمية من ضم شرق فلسطين الى اراضيها ، وبعد مناقشة الموضوع من جميع نواحيه ، سجلت اللجنة باجماع الآراء ما عدا المندوب الاردني (محمد الشريقي) ان ما وقع من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية هو اخلال بقرار مجلس الجامعة المؤرخ ١٣ نيسان ١٩٥٠ السابق الاشارة اليه . ثم نظرت اللجنة في الاجراء الذي يتخذ مع حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وفقا لاحكام ميثاق الجامعة ، فوافق مندوبو سوريا والسعودية ولبنان ومصر على توصية المجلس **بفصل المملكة الاردنية الهاشمية من عضوية الجامعة تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ١٨ من ميثاق الجامعة** . اما مندوبا العراق واليمن فقد طلبا تأجيل الاجتماع حتى يتمكنا من الرجوع الى حكومتيهما بهذا الشأن .

واذاع **محمد الشريقي** مندوب الاردن بيانا صحفيا عقب قرار اللجنة السياسية قال فيه : « ان الاردن لم يوافق على قرار اللجنة السياسية في ١٣ نيسان ١٩٤٨ ، وهو غير مقيد به حتى تعد مخالفة له » . وطلب احالة الامر الى محكمة عدل عربية حتى تبت فيه ..

وعقد مجلس الامة الاردني جلسة استمع فيها الى ما دار في اللجنة السياسية بالقاهرة وقرارها بفصل الاردن من عضوية الجامعة ، فقرر اعلان تمسكه بقرار الوحدة الاردنية ـ الفلسطينية ومبايعة الملك عبد الله (٣٧) .. (انظر الملحق)

ثم بذلت جهود عراقية ولبنانية لحل المشكلة ، وعقد مجلس جامعة الدول العربية في ١٢ حزيران ١٩٥٠ اجتماعا لحسم الخلاف ولم يرسل الاردن مندوبا عنه بل ابرق رئيس الحكومة الاردنية يقول :

« ارجو ان تتكرموا باعلام مجلس جامعة الدول العربية الموقر انه بالنظر لما اكده مجلس الامة الاردني بالاجماع بعد احاطته بمناقشات اللجنة السياسية من امر تمسكه المطلق بوحدة البلاد الاردنية وبالنظر لاعتبار الحكومة الاردنية قضية الوحدة الشاملة لضفتي الاردن امرا

(٣٦) عزت دروزه ـ المصدر السابق ـ جزء (٢) ص ٢١٣
(٣٧) اروى رضوان ـ المصدر السابق

منتهيا في نطاق البند الثاني من قرار مجلس الامة الاردني المتضمن تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية بفلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الاماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية وبالنظر لان مقتضيات هذه توجب عدم اشتراك المملكة الاردنية في مناقشات القضية لما توجب من ابقاء جو المجلس الموقر بعيدا عن اي تأثير اردني في تقدير ما اختاره اهل الضفتين مفيدا لانفسهم والتزمت بتنفيذه الحكومة الاردنية الهاشمية ، فاني اتشرف باعلامكم بان المملكة الاردنية الهاشمية رات الا تشترك في اجتماع ١٢ حزيران ١٩٥٠ مع تأكيد استعدادها للنظر فيما يقرره المجلس الموقر من قرارات اخرى بروح التعاون كما لو كانت قد اشتركت فعلا في الاجتماع المذكور » .

ثم وافق مجلس جامعة الدول العربية على قرار اللجنة السياسية التالي نصه (٣٨) :

« لما كانت الدول العربية قد اعلنت استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة اقليمها تحقيقا لرغبات سكانها الشرعيين ورفضت كل حل يقوم على اساس تجزئتها ، فان المملكة الاردنية الهاشمية تعلن ان ضم الجزء الفلسطيني اليها انما هو اجراء اقتضته الضرورات العملية وانها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها على ان يكون تابعا للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير اجزائها الاخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان ، وعلى ان تقبل في شأنه ما تقرره دول الجامعة الاخرى ، وبذلك تكون قد تحققت الاهداف التي سعت اليها الدول العربية في قراراتها السابقة الرامية الى حفظ كيان فلسطين قبل العدوان » .

وهكذا ... سكتت اصوات المعارضة العربية ضد الخطوة الاردنية بضم الضفة الغربية ، وانتهى الخلاف الى حوار حول (صياغة موفقة) لقرارات مجلس الجامعة تقبل به كافة الدول العربية . واخذت واقعية الضم تتوطد مع الايام ...

وجهة نظر ..

قال **الملك حسين** ، في حديث مع الصحفي (ابراهيم ابو ناب) نشرته مجلة (الحوادث) اللبنانية في ٤ كانون الثاني ١٩٧٤ : « نحن الهاشميون ، ضحينا كثيرا من اجل فلسطين . وجدي مات من اجلها ودفن في القدس . وفي عام ١٩٤٨ ـ كما تعرف ـ استطعنا المحافظة على ما يمكن المحافظة عليه من فلسطين بالرغم من قلة عدد قواتنا انذاك ،

(٣٨) اروى طاهر رضوان ـ المصدر السابق .

وقبل ذلك عام ١٩١٩ في مؤتمر السلام في باريس ، استطاع جدي ان يستثني الضفة الشرقية التي كان سيشملها وعد بلفور ، وهكذا فاننا ممزوجون تاريخيا بفلسطين والقضية الفلسطينية » .

الصحفي ابو ناب : « ولكن يا سيدي . اسمح لي ان اتكلم بصراحة. الم تكن هناك اخطاء ؟ » .

الملك حسين: «ربما كان الخطأ الوحيد هو ضم الضفة الغربية في وحدة كاملة ... اذا كان هذا يعتبر خطأ ! » (وسجل الصحفي ابو ناب ملاحظة قال فيها : حسبته هنا ، يتكلم بسخرية مريرة ، ولم اعرف اذا كان حقا يعني ما يقول . ولكنه اردف :)

الملك حسين : « لم تكن فكرتنا عام ١٩٤٨ هي الضم . او دخول الجيوش العربية . كان جدي يفكر بتقديم الدعم للشعب الفلسطيني ، لكي يحرر بلاده بنفسه ، ولكن الدول العربية الاخرى اصرت على دخول الجيوش العربية ، فدخلنا وكان ما كان ، وانقذنا من يمكن انقاذه » .

* * *

مشروع المصالحة ١٩٥٠

ترددت شائعات حول تسوية سلمية منفردة يتولاها الملك عبد الله مع اسرائيل . وحول لقاءات رسمية ، بين رجال الحكومة الاردنية وزعماء الحركة الصهيونية ، كان من جملتها زيارة غولدا مائير والياهو ساسون لعمان والشونة ، وزيارة مسؤولون اردنيون للقدس ! (٣٩) .

وحتى يبقى البحث موضوعيا ومجردا ، ارى ان اسجل هنا فصول « رواية المصالحة » كما جاءت في مراسلات الملك عبد الله واحاديث بعض الاحياء الذين شاركوا فيها واترك القارىء يصل الى قناعاته واستنتاجاته ...

ـ كتب الملك عبد الله في ٢٦ شباط ١٩٥٠ الى عوني عبد الهادي في دمشق جوابا على استيضاحه حول شائعات التسوية السلمية المنفردة يقول (٤٠) :

« ... كلمة الاردن ، تعني الضفة الغربية والشرقية معا ، والحرس الوطني يشملهم . اما ما اشيع عن مذاكرات صلح منفرد فخبر مشوه ، ولكن يعلم الجميع ان بين العرب واليهود هدنة غير مضمونة ، وان الاردن وحده يحمل عبء الجيش العراقي والجيش المصري ، وعودة الخصام امر محتمل في كل لحظة والذي سيكون ان شاء الله هو استبعاد اي قتال لمهلة معينة احكاما للهدنة ، مع احترام خط الهدنة ، واجراء

(٣٩) مذكرات عبد الله التل ـ المصدر السابق

(٤٠) د. خيرية قاسمية ـ اوراق عوني عبد الهادي مركز الابحاث ـ ص ١٧٣

تصحيح اقليمي على يد لجان فنية ، وتمكين اللاجئين من الدخول الى الاقسام التي يحتلها العدو لتسوية امور املاكهم او اراضيهم او بتجميد اموالهم بأنفسهم او بيد محامين يعينونهم ، وعند الاختلاف فالحكومة الاردنية هي تباشر احقاق هذا الحق ، فتح طريق بيت لحم ، فتح ميناء حر اردني لحيفا حتى يتعين الميناء الاردنية التي ستكون تحت السيادة الفعلية . اخذ تعويضات نقدية عن الاحياء العربية في القدس او الاحياء نفسها ، هذا مع تأمين منظمة الامم من ان لا جدال مسلح في الاراضي المقدسة ، ولا مانع من وقوف من يهمهم الامر حينا بعد حين على المعابد والكنائس والسيادة للاردن ، هذا ما وراء هذا من ترفيه على اللاجئين ووضع أسس تجديد في كل نواحي الدولة ، فترون من هذا ان التسوية الاخيرة مؤخرة وان التمكن والسلامة هذه وسائلها ، ولا يكلف الله نفسا الا وسعها ... » .

ويقول سعيد المفتي (٤١) : « لقد اوفدني الملك عبد الله لاستطلاع راي الناس في الضفة الغربية في موضوع المصالحة .. وكان الملك يدعوها (الموادعة) ، هذا وقد طلب عدد من اصحاب الاملاك واللاجئين الفلسطينيين وممثلين عنهم ، فتح ممر او منفذ (كوريدور) الى يافا او حيفا او غزة عبر طريق بيت لحم ـ الخليل ، واستعادة جزء من املاكهم او تعويضات عنها ، واذكر من هؤلاء الناس ، حلمي العبوشي ، الشيخ محمد علي الجعبري ، سليمان عبد الرزاق طوقان ، احمد الخليل ، عبد الغني الكرمي ، شوكت الساطي » .

ويضيف سعيد المفتي قائلا : « لقد ذهبت لنابلس وصحبت معي محمد الشريقي وزير الخارجية وسعد جمعة سكرتير رئاسة الوزراء ، وعقدنا اجتماعا في المدرسة العائشية ، ضم رؤساء بلديات نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية وعنبتا ووجهاء واعيان نابلس والمنطقة هناك ، كما حضره متصرف نابلس احمد الخليل الذي كان على اتصال بالملك عبد الله هاتفيا حول ما يجري في الاجتماع » .

لقد بدأ اللقاء بكلمة ترحيبية من حكمت المصري ، ثم بكلمة حول موضوع المصالحة .. فتعرض لنا، وعارض بشدة عدد من الحاضرين كان من بينهم هاشم الجيوسي رئيس بلدية طولكرم في ذلك الوقت ..

ثم ذهبنا للقدس ، وعقدنا اجتماع في المدرسة الرشيدية حضره عدد من رؤساء البلديات ، ولكن لم يشهده رؤساء بلديات بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا ، وتكلم محمد الشريقي حول الموضوع ، فعارضه بهجت ابو غربية وانتهى الاجتماع دون اي نتيجة .. هذا ولقد كان لي كلمة مأثورة في ذلك الوقت سجلتها صحافة لبنان ، على اعمدتها الرئيسية ، فلقد قلت : « لتقطع يدي ان وقعت على وثيقة صلح ! » ثم

(٤١) مقابلة مع سعيد المفتي ـ المصدر السابق .

كتبنا مذكرة رفعناها للملك عبد الله وكانت بخط يد سعد جمعة ، نفينا فيها اي زعم حول نية او رغبة في عقد صلح مع اليهود . كما اني قلت للملك شخصيا : سيدي ، انا شركسي ، ارجو ان تبحث عن شخص عربي وبالتحديد عربي قحطاني يتحمل مثل هذه المسؤولية التاريخية! » (٤٢)

ـ وحول الموضوع نفسه ، **يتحدث بهجت ابو غربية** (٤٣) فيقول : « لقد حضرت مع عدد من شبان مدينة القدس اجتماع المدرسة الرشيدية ، والحقيقة ، لقد كان محمد الشريقي صريحا للغاية وبسيطا الى ابعد حد ، فلقد قال : « لقد جئنا لبحث موضوع الصلح مع اسرائيل ، انتم يا اهل فلسطين الذين تطلبون ذلك ، الملاك واللاجئين يراجعون الملك عبد الله من اجل ذلك ، لقد جئنا كممثلين للحكومة ، لنستطلع الامر رسميا .. » وهنا وقفت وهاجمت بشدة وعارضت بصراحة اي محاولة لعقد صلح مع اسرائيل ، وشاركني في المعارضة غالبية الحاضرين ، وانفض الاجتماع بلا نتيجة » .

ـ **ويقول الشيخ محمد علي الجعبري** (٤٤) : « لقد كان عدد من سكان القدس والخليل واصحاب الاملاك فيها يريدون ان يسترجعوا املاكهم ، فأبرقوا للملك عبد الله ، ولحكومته ، راجين منه ان يعمل لحل قضية املاكهم ورجوعهم اليها ورجوعها اليهم ... لقد ارادوا تنفيذ قرار تقسيم فلسطين تدريجيا .. يسترجعوا القطمون ، البقعة ، باب الخليل ، ويخرج اليهود من تل بيوت ومن باب العامود الى مشيرم وتبقى طريق رام الله ـ نابلس ـ القدس مفتوحة ، وتفتح الطريق الى حيفا ، ويصبح لنا ميناء حر .. » .

---

(٤٢) روى لي سعيد المفتي انه اثناء فترة انعقاد جلسات الهدنة العربية ـ الاسرائيلية ، راجعه احمد طوقان وكان في وفد الهدنة الاردني المفاوض ، وطلب اليه بصفته رئيسا للوزراء الموافقة على اعطاء مائتي دونم من اراضي شرق الاردن في الجنوب ـ الصحراء ـ الى السلطات الاسرائيلية في مقابل ستين دونما في منطقة جنين حتى لا يغضب آل عبد الهادي وآل جرار على سياسة الحكومة الاردنية . ولكنني يقول سعيد المفتي رفضت ذلك بشدة وقلت له (لاحمد طوقان) لقد استطعنا اخراج شرق الاردن من وعد بلفور ولسنا على استعداد للتفريط بشبر واحد من اراضيه ، اذهب وتصرف كما تشاء .. وبالفعل ذهب طوقان وكان ما كان من اتفاقية على تسليم المثلث العربي للسلطات اليهودية !!

(٤٣) مقابلة شخصية مع الاستاذ بهجت ابو غربية في عمان . ايار ١٩٧٥

(٤٤) مقابلة مع الجعبري ـ المصدر السابق .

ويضيف الشيخ الجعبري قائلا : « ونزولا على طلبات هؤلاء الملاك ورجالات الضفة ، ارسل الملك عبد الله رئيس وزرائه سعيد المفتي ومحمد الشريقي وسعد جمعة ، الى القدس يستفتي في الطلبات التي قدمت اليه ، وفي اجتماع المدرسة الرشيدية .. وقف (بهجت ابو غربية) وحمل بشدة على هذا الاجتماع وعلى الداعين اليه ، وقال ان القضية جزء لا يتجزأ ، وعلى الاثر وافقه المجتمعون وانتهى الاجتماع دون نتيجة .. » !

الفصل الثالث : مشاريع أجنبية

(١) (جاما)

في ٣ آب ١٩٥٤ صرح الرئيس **جمال عبد الناصر** بأن مصر تحتاج الى السلام كي تتمكن من حل مشاكلها الداخلية ، واقترح ان تقوم الولايات المتحدة الامريكية بدور « الوسيط » بين اسرائيل والدول العربية ، وقال ان مصر تريد ان تنهي التوتر القائم مع اسرائيل (الدولة العدوانية) شريطة ان يتم تنفيذ قرارات هيئة الامم المتحدة . (١)

وعلى اثر ذلك ، نشطت وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية وجندت ثلاثة من الخبراء في قضايا الشرق الاوسط : **(مايلز كوبلاند)** و **(كيرميت روزفلت)** و **(روبرت اندرسون)** للقيام بالمهمة ، (٢) وخرج هؤلاء الثلاثة بمشروع حمل اسم (جاما) وهو يقوم حسب رواية مايلز كوبلاند في كتابه (لعبة الشعوب) على اساس قيام كوبلاند وروزفلت بسلسلة من اللقاءات والمحادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر بهدف الوصول الى تحديد موقف اساسي تنطلق منه (المفاوضات العربية الاسرائيلية) كما يقوم امريكيان آخران باجراء محادثات مماثلة مع دافيد بن غوريون من اجل تحديد موقف اسرائيل بشكل اساسي مشابه لما قد يتوصل اليه زميلاهما في الموقف المصري .

بعد ذلك ، يتنقل اندرسون بين القاهرة وتل ابيب من اجل تضييق شقة الخلاف بين الموقفين المصري والاسرائيلي الى الحد الادنى الممكن ، ثم يتم ترتيب اجتماع سري بين عبد الناصر وبن غوريون في يخت خاص في البحر الابيض المتوسط لسد الفجوة نهائيا بين الطرفين .

ويؤكد كوبلاند ان روزفلت حصل على موافقة الرئيس عبد الناصر على هذه الترتيبات مع اصرار الرئيس على نقطتين :

١ ـ يجب ان تحصل مصر على اكثر من مجرد ممر يربطها بالاردن ويتم تحديد عرض هذا الممر في المفاوضات مع اسرائيل وذلك لتأمين اتصال اقليمي بين افريقيا وآسيا العربية .

٢ ـ على الاسرائيليين ان يوافقوا من حيث المبدأ على قبول

---

(١) ليلى القاضي ، المصدر السابق .

(٢) Anthony Nutting, NASSER. Page 44 — 46

الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة لحل مشكلة اللاجئين وفقا لقرارات الامم المتحدة .

ويبدو ان حقيقة نوايا اسرائيل قد تكشفت لجمال عبد الناصر بدليل قوله لروزفلت وكوبلاند :

« انني اتوقع ان تضع حكومة اسرائيل عراقيل (ادارية) في طريق تنفيذ المشروع » ومع هذا قام (اندرسون) في ٣ و ٤ كانون الثاني ١٩٥٦ بزيارة تل ابيب واجتمع بالمسئولين هناك بحضور كيرميت وروزفلت وتنقلا اكثر من مرة بين القاهرة وتل ابيب (٣١ كانون الثاني ـ ٩ آذار ١٩٥٦) حيث عقدت اجتماعات مطولة على اعلى المستويات كانت نتيجتها ما ذكره كوبلاند وبن غوريون ويعقوب هرتسوغ .

يقول مايلز كوبلاند (٣) : « ان مشروع (جاما) فشل بسبب تصلب بن غوريون الذي رفض مناقشة التفاصيل المتعلقة بالتنازلات الاسرائيلية مع اندرسون وقال له (وظيفتك هي ان تعمل على عقد اجتماع بيني وبين عبد الناصر واذا كنت سأقدم اية تنازلات فاني سأقدمها له وليس لاي شخص آخر »

ويقول بن غوريون (٤) : « ان عبد الناصر كان يقوم بهذه الاتصالات من اجل كسب الوقت وليتيح لجيشه استيعاب السلاح السوفياتي الجديد » .

ويقول يعقوب هرتسوغ (مدير الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية في ذلك الوقت) في مقال نشرته جريدة (معاريف) في ٦ آب ١٩٧١ ، وكان واحدا من الذين حضروا الاجتماع الاسرائيلي مع اندرسون : « ان اسرائيل لم تكن تعتقد ان باستطاعة عبد الناصر عقد الصلح مع اسرائيل حتى لو اراد ذلك بسبب المعارضة الداخلية والعربية لمثل هذه الخطوة » .

وكتب مايلز كوبلاند في صحيفة التايمز اللندنية بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٧١ يقول : « في الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ تبادل الرئيس جمال عبد الناصر عددا من الرسائل مع موشى شاريت رئيس الوزارة الاسرائيلية ، وان اجتماعات سرية عقدت بين ممثلين عن مصر واسرائيل في احدى العواصم الغربية بهدف تخفيف حدة التوتر بين الطرفين » .

وفي مذكرات دافيد بن غوريون التي نشرتها جريدة « معاريف » في ٢ و ٩ و ١٦ و ٢٣ من شهر تموز ١٩٧١ حديث عن الرسائل المتبادلة بين مصر واسرائيل في عام ١٩٥٣ بهدف تخفيف حدة التوتر بين الطرفين .

ويسجل الخبراء السياسيون ان هذه الاتصالات والمحاولات الاولية او التمهيدية انما كانت بهدف التفرغ للمشاكل الداخلية في مصر ، اكثر مما كانت بهدف تخفيف حدة التوتر على الحدود المصرية الاسرائيلية .

---

(٣) مايلز كوبلاند ـ لعبة الامم . دار الفكر ـ بيروت ١٩٧٠.

(٤) بن غوريون ـ مذكرات ، جريدة معاريف ـ تموز ١٩٧١

وعلى الرغم من كل ذلك ، فان هذه المحاولات ـ ايا كان غرضها ـ لم تحقق توفيقا كما لم يكتب لها الاستمرار ، وقد يكون من الاسباب المباشرة في اخفاقها تولي موشى دايان وزارة الدفاع في حكومة بن غوريون الجديدة التي قامت فور تشكيلها بهجوم مباغت لغزة في ابتداء عام ١٩٥٥ !

يقول محمد حسنين هيكل : (٥) « ان الرئيس الامريكي ايزنهاور اوفد في غضون ١٩٥٥ (روبرت اندرسون) الى القاهرة ، حاملا رسالة تفيد في جملتها : « ان الولايات المتحدة ترغب في حل المشكلة الفلسطينية » وانهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل .

وعقد اندرسون سلسلة من الاجتماعات مع الرئيس عبد الناصر في منزل بالزمالك ، حيث بسط عبد الناصر للمبعوث الامريكي وجهة نظره في ان اساس اي حل يجب ان يكون « مشروع التقسيم الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٤٧ »

وطار اندرسون عدة مرات بين القاهرة وتل ابيب . وكانت هناك مشكلات كثيرة وخطط كثيرة للتغلب على تلك المشكلات . على ان اشق تلك العقبات كان عدم وجود اتصال بين مصر وبقية العالم العربي شرقا ، وهي عقبة لا تزال ماثلة و (وجيهة) حتى الآن !

وبين الخطط التي استهدفت ازالة هذه العقبة مخطط وضعه الامريكيون قبل عامين من مهمة اندرسون . وكان ذلك المخطط بمثابة (حل فني) يستند الى الخبرة الامريكية في شق الطرق وبنائها !

وتتلخص الخطة باعطاء جزء من صحراء النقب لمصر وجزء آخر للاردن على ان يلتقي الجزءان عند الطريق المؤدية الى ميناء ايلات ، الذي كان من المفروض ان يبقى في يد اسرائيل .

وتقتضي الخطة في الجانب الاهم منها ان يبني الامريكيون طريقا مشتركة ومزدوجة ومعلقة ، تكون فيها للاسرائيليين الطريق التحتية التي تصلهم بايلات ، وتكون لمصر والاردن الطريق الفوقية المبنية فوق الطريق الاسرائيلية !!

ولعل مما يثير الدهشة ويشد الانتباه ان هذه الخطة استغرقت من الامريكيين قسطا هائلا من العمل ، وانتج كل من الجيش الامريكي ووكالة المخابرات المركزية الامريكية ووزارة الخارجية الامريكية ، عشرات الرسوم الهندسية المفصلة لبناء الطريقين المعلقين فوق الصحراء .

وجرى اطلاع الرئيس عبد الناصر على تلك المخططات الهندسية ففحصها باهتمام ، ثم ما لبث المشروع الفني الامريكي ان قتل نهائيا ..!

قال عبد الناصر تعليقا على المخططات (٦) : « ستكون الطريق العليا

(٥) محمد حسنين هيكل ـ عبد الناصر والعالم .
(٦) المصدر السابق

للعرب ، والطريق السفلى للاسرائيليين ، حسنا ، لكن لنفترض ان عربيا كان على الطريق العليا ذات يوم واستجاب الى نداء الطبيعة ... وسقطت (هذه) على سيارة اسرائيلية في الطريق السفلي . فماذا يمكن ان يحدث ؟ تندلع الحرب عندئذ ؟!

ومنذ ذلك الحين ، درج الرئيس عبد الناصر على استعمال اصطلاح « نداء الطبيعة » بكل ما يفصل بالحديث عن هذا المشروع ، ولشعوره بأن الامريكيين يشغلون انفسهم اكثر مما يجب بالتفاصيل السطحية والمصطنعة والجوفاء لتسوية المشكلات . ولم يكن في وسعه ان يحمل تلك الابتكارات على محمل الجد !

يقول هيكل (٧) : « بذل اندرسون قصارى جهده ، ولكنه كان ـ في المقام الاول ـ محكوما بالفشل لان الاسرائيليين لم يكونوا ينوون ـ بالقطع ـ الرجوع الى الحدود المقررة بموجب مشروع التقسيم ...

(٢) دالاس ..

وضعت حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، قضية حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي في مقدمة شروطها لتمويل حكومة الثورة المصرية في بناء السد العالي في اسوان .

ففي خلال المفاوضات المصرية ـ الامريكية ، وبالتحديد ، في نهاية شهر ايار ١٩٥٥ ، طلب المهندس هربرت صوفر (الابن) مساعد وزير الخارجية الامريكية ، من السفير المصري احمد حسين ، « ان يمارس الرئيس جمال عبد الناصر نفوذه وزعامته في الشرق الاوسط ليعقد صلحا بين العرب واسرائيل .. » وقال : « اذا كان الرئيس عبد الناصر راغبا في بناء السد العالي ، فانه من الافضل ان يزيل اولا جميع اسباب التوتر والحرب في المنطقة » ..! (٨)

ولكن مشروع التمويل الامريكي لبناء السد العالي ، انتهى قبل ان يبدأ احد في مصر بقراءة سطر واحد في ملف الصراع العربي ـ الاسرائيلي .. لسبب بسيط وظاهر وهو ان دالاس ما كان ليمول او يدعم ذلك المشروع !!

ومع هذا عاد جون فوستر دالاس ، ـ وبلهجة جديدة ـ يعرض انهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي وتصفية القضية الفلسطينية ، التي اعتبرها « مشكلة لاجئين » ! لقد تحدث في ٢٦ آب ١٩٥٥ عن السياسة الامريكية المقبلة في الشرق الاوسط .. قال : « ان امريكا راغبة في بذل مساعيها لتحقيق (تسوية سلمية) بين اسرائيل والدول العربية » وعرض مشروعا

(٧) المصدر السابق
(٨) المصدر السابق

من ثلاث نقاط رئيسية كحل مبدئي على طريق الحل النهائي ، (لتسوية المشكلة . . .)

وقد سجل مشروع دالس ان من اهدافه : (٩)

١) وضع حد لبؤس مليون لاجيء فلسطيني :
أ ــ تأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة الى وطنهم الاول ضن الحدود الممكنة !
ب ــ توطينهم في المناطق العربية المتواجدين فيها .
١ ــ استصلاح المزيد من الاراضي من خلال مشاريع الري وتحقيق التنمية المائية .
٢ ــ ايجاد عمل مستقر وثابت للاجئين هناك .
٣ ــ دفع تعويضات اسرائيلية الى اللاجئين ويتم تحويل هذه التعويضات بقرض دولي تساهم الولايات المتحدة فيه بشكل رئيسي .

٢) ازالة الخوف الذي يسيطر على دول المنطقة مما يجعلها عاجزة عن الشعور بالامان والاطمئنان .
١ ــ اجراءات جماعية لردع اي عدوان بشكل قوي وحاسم .
٢ ــ استعداد الولايات المتحدة للدخول في معاهدات رسمية لمنع اي عمل من قبل اي من الطرفين من شأنه تغيير الحدود فيما بينها .
٣ ــ فتح المجال لدول اخرى للمساهمة مع امريكا في مثل هذه الضمانات الامنية .
٤ ــ ان يتم ذلك كله تحت اشراف الامم المتحدة .

٣) يجب التوصل الى حل لمشكلة الحدود باعتبار ان الخطوط الحالية التي تفصل اسرائيل عن الدول العربية ناتجة عن اتفاقات لجان الهدنة عام ١٩٤٩ ولا تشكل حدود دائمة ، وامريكا على استعداد للمساهمة في عملية البحث عن حل لمشكلة الحدود ، وهذا الحل سيمهد لحل بقية القضايا بما فيها قضية القدس .

وقال دالس (١٠) : « لقد فوضني الرئيس ايزنهاور بالقول بانه اذا ما وجد حل للمسائل السابقة فانه يوصي بمساهمة الولايات المتحدة في كل تعهد تعاقدياو رسمي يهدف الى منع ايمجابهة أو كل محاولة، مهما كان مصدرها ، لتعديل الحدود بين اسرائيل وجيرانها العرب باستعمال القوة . وانني آمل ان تساهم الدول العربية الاخرى في ضمان للامن كهذا يوضع تحت اشراف الامم المتحدة، وباجراءاتجماعية من هذا النوع

---

(٩) ليلى القاضي ــ المصدر السابق

(١٠) علي المحافظة ــ المصدر السابق . ص ٢٢٩ ــ ٢٣٠

ستحرر المنطقة من المخاوف الدائمة التي يظهرها الجانبان » .

وقال ايضا : « يجب الاعتراف بان مهمة وضع حدود دائمة امر دقيق للغاية ، فليس لدينا مبدأ واحد مضمون يمكن تبنيه ، لان مزاعم كل من الفريقين المتنازعين جديرة بالعناية والاهتمام . وتزداد الصعوبة كلما اكتسبت الارض حتى الصحراوية منها معنى عاطفيا غير ان الفوائد المتوخاة من التدابير المقترحة قد تعوض ، على المدى البعيد ، عن اضرار تعديل يقتضيه تحويل خطوط الهدنة الى حدود آمنة ومضمونة . وانني اظن انه من الممكن ايجاد وسيلة للتوفيق بين المصالح الحيوية لجميع الاطراف ، بدلا من الادعاءات والعواطف المتناقضة . والولايات المتحدة على استعداد لتقديم مساعدتها في البحث عن الحل اذا ما رغبت الاطراف المتنازعة في ذلك » .

ردود الفعل : ان مشروع دالس ، هو اطلالة استعمارية جديدة على منطقة الشرق الاوسط ، وتدخل امبريالي حديث الشكل والمظهر ــ كونه طرح المشكلة العربية ــ الصهيونية بشكل تكنوقراطي ، ودعا لحلها بالوسائل الفنية المتقدمة ، في العصر الحديث ! وجزأ المسألة الفلسطينية الى مشاكل فرعية ، صغيرة ، متفرقة ، منفصلة ، « تنمية مائية » و « توطين المقتلعين » و « تمويل مشاريع التنمية بقروض نقدية » و « رسم حدود » و « خرائط ومواقع » وتوقيع « معاهدات لضمان الحدود » واعلان ضمانات دولية للحماية ولتوفير الامن والاستقرار ــ وقد تمثل الرد العربي على المشروع في تصريح رئيس وزراء سوريا (سعيد العزي) في البرلمان السوري يوم ٢٦ ايلول ١٩٥٥ ، حيث لخص الرد في (١١) رفض سوريا لجميع المحاولات المشبوهة الرامية في حقيقتها الى (عقد صلح) او (السلام مع اسرائيل) ! كما سجل (احمد سعيد) مدير اذاعة صوت العرب ، هجوما صريحا وشديدا ، في تعليقاته ضد مشروع دالس . . واعتبره محاولة لوضع الامة العربية تحت (رحمة) الصهيونية !

هذا ولقد جاء صوت الاستعمار القديم (بريطانيا) داعيا لتأييد المشروع الامريكي (الامبريالي الحديث) واستعداد بريطانيا للمساهمة في ضمان (اية تسوية اقليمية) يتم التوصل اليها عن طريق الدخول في معاهدات رسمية مع الاطراف المعنية ، كما أبدت بريطانيا استعدادها للمساهمة بالقروض النقدية لتوفير مبالغ لتعويض اللاجئين .

جاء ذلك في تصريح أصدرته وزارة الخارجية البريطانية في ٢٧ آب ١٩٥٥ !

اما الموقف الاسرائيلي من المشروع ، فقد جاء في بيان الحكومة

---

(١١) ليلى القاضي ــ المصدر السابق

الاسرائيلية في ١١ ايلول ١٩٥٥ والذي جاء فيه (١٢) :

١ – استعداد اسرائيل لمناقشة موضوع ادخال بعض التعديلات المتبادلة على الحدود مع جيرانها العرب ، ولكنها غير مستعدة لتقديم اية تنازلات من طرف واحد فيما يتعلق بالارض وبخاصة في « النقب » .

٢ – ترى اسرائيل ان عقد المعاهدات حول مسألة تعيين الحدود هو من الامور الملحة جدا ولهذا الشرط الاولوية التي توجب تحقيقه قبل عقد المعاهدات الدفاعية .

٣ – ان خطوط الهدنة الحالية ، مهما كانت نواقصها وسيئاتها ، قد تم الاتفاق عليها بين الطرفين ، في حين ان اية محاولة للوصول الى اتفاق حول تعديل هذه الخطوط في المستقبل القريب ستثير اشكالات كبيرة .

٤ – لا مجال لبحث موضوع « النقب » فهي منطقة مهمة جدا لاسرائيل بسبب ثروتها المعدنية وبسبب الاهمية الكبرى لمرفأ (ايلات) العقبة الذي يمنح اسرائيل منفذا على البحر الاحمر .

(٣) مشروع ايدن :

اما مشروع انطوني ايدن ، رئيس الوزراء البريطاني ، فقد جاء لبعث (التواجد) واثبات (الثقل) البريطاني في المنطقة ، ولتأكيد ان دور بريطانيا في تسوية الصراع العربي – الاسرائيلي ، لا يقل اهمية عن الدور الامريكي !

لقد كانت ولادة (المأساة الفلسطينية) على ايدي بريطانية .. واستمرت جرعات السموم البطيئة لتخفيف حدة المأساة تأتي من ايد بريطانية ايضا .. واليوم وقد ظهر على المسرح السياسي ، جون فوستر دالاس .. وخططه « التكنوقراطية » فلا بد لانطوني ايدن من ابراز واثبات وجوده ..

وفي ٩ تشرين الثاني ١٩٥٥ ، اعلن انطوني ايدن ، رئيس وزراء بريطانيا ، في خطاب سياسي ، في قاعة البلدية في لندن والتي تعرف باسم « جيلد هول » اقتراحا بريطانيا لحل النزاع العربي – الاسرائيلي ، يستهدف تحديد وتثبيت (حدود جديدة) لاسرائيل تقع بين حدودها الحالية (خطوط الهدنة ١٩٤٩) وحدود قرار التقسيم (١٩٤٧) ... واوضح (ايدن) تصوره لطبيعة الصراع العربي – الاسرائيلي على النحو التالي (١٣) :

١) موقف حكومة اسرائيل ، ويستند الى الواقع العسكري القائم

(١٢) المصدر السابق .
(١٣) علي المحافظة – المصدر السابق .

في حدود الهدنة التي رسمتها اتفاقيات عام ١٩٤٩ بين اسرائيل وحكومات الدول العربية المجاورة .

٢) موقف حكومات الدول العربية ، ويستند الى التمسك بقرارات هيئة الامم المتحدة وبالتحديد قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ . من ناحية ، والى ان حكومات الدول العربية المجاورة تبدي الاستعداد للدخول في مفاوضات مع حكومة اسرائيل على هذا الاساس .. من جانب آخر .

٣) ترى الحكومة البريطانية ان (فجوة) الخلاف بين الطرفين ، العربي والاسرائيلي ، ليست على درجة كبيرة من الاتساع بحيث لا يمكن لاية مفاوضات (جيدة) ان تسدها .

٤) لا يمكن (اهمال) قرارات هيئة الامم المتحدة فانه لا يمكن (تطبيقها) بحرفيتها دون تعديل !

ولما كانت الاطراف المعنية ، راغبة في (السلام) لانه يخدم مصالحها ، فلا بد من (تنازلات) من كلا الطرفين لسد الثغرة بين الموقفين المتعارضين .

٥) تبدي الحكومة البريطانية ، استعدادها لتقديم (كل الخدمات) الممكنة لتحقيق تسوية سليمة عن طريق المفاوضات ...

الموقف الاسرائيلي من المشروع

في ٢٥ تشرين الثاني (اكتوبر) ١٩٥٥ اعلن دافيد بن غوريون في خطاب القاه في (الكنيست) رفض اسرائيل للمشروع البريطاني لتسوية الصراع العربي – الاسرائيلي وقال : (١٤)

« ان (غزو) الدول العربية لارض اسرائيل في حرب ١٩٤٨ قد جعل كافة قرارات هيئة الامم المتحدة حول فلسطين لاغية وباطلة وبدون امكانية لاعادتها الى الحياة .. !! » وان هذه المقترحات (البريطانية) لا يبررها القانون ولا الاخلاق ولا المنطق . » !!

الموقف العربي من المشروع :

في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٥ ، قال الرئيس جمال عبد الناصر في تصريح لصحيفة « نيوز كرونيكل » اللندنية : (١٥) « انه لاول مرة يحاول رئيس وزراء غربي مسؤول ان يكون عادلا ويذكر قرارات الامم المتحدة ، وان السيد ايدن اتخذ مسلكا ايجابيا انشائيا ازاء مشكلة اهملت امدا طويلا ، ويمكن ان تؤدي مقترحاته الى منع التوتر والتخفيف من حدته . وانني لا اقول ان كل عربي سيوافقني على هذا ، فهذه وجهة نظري الشخصية » .

(١٤) المصدر السابق ص ٢٣١
(١٥) المصدر السابق ص ٢٣١

وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٥ ، قال الرئيس جمال عبد الناصر في تصريح نشرته الصحف المصرية (١٦) : « ان عودة ايدن الى قرارات هيئة الامم المتحدة لعام ١٩٤٧ تشير الى ان حقوق الشعب الفلسطيني لم يتم التخلي عنها (لما كان يعتقد البعض) من قبل الدول الكبرى وان الوقت قد حان لاحياء تلك القرارات التي اهملت لمدة ثماني سنوات » .

واضاف عبد الناصر : « ان ايدن لم يتقدم باية مقترحات محددة تتطلب دعما مصريا بل عاد الى التقاط قرارات هيئة الامم من جديد ، مما يشكل في نظر مصر ، اعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني الذي اغتصب وطنه عندما كان خاضعا للانتداب البريطاني » .

واعلنت الحكومة الاردنية (١٧) ، انها لن تتخذ اي قرار بشأن مقترحات ايدن ما لم توافق عليها حكومات الدول العربية الاخرى . وقال الناطق الاردني : « هذه هي المرة الاولى التي تقترب فيها مقترحات غربية من وجهة النظر العربية ، التي تطالب بتنفيذ مشروع الامم المتحدة في التقسيم ! »

(٤) محاولة صحفية (١٨)

نشر الصحفي المصري **(ابراهيم عزت)** كتابا بعنوان (انا عائد من اسرائيل) عام ١٩٥٧ واعاد طبعه بشكل موسع عام ١٩٥٨ دون فيه رحلة قام خلالها بزيارة (اسرائيل) استغرقت احد عشر يوما وذلك في الفترة من ١٩ الى ٣٠ ايار عام ١٩٥٦ ، وقال انه اجتمع مع رئيس وزراء اسرائيل دافيد بن غوريون ، ووزير خارجيته موشى شاريت ، ووزيرة العدل جولدا مائير ...

وحول لقائه بالقادة الصهيونيين الثلاثة ، قال انه وجد (رغبة) في تحقيق سلام مع مصر ! وذكر ابراهيم عزت ان الوزراء الثلاثة اوضحوا له ان (مصر) هي (العدو) المحتمل الوحيد لاسرائيل ، وان السلام معها حلم كل يهودي عاقل ! واضاف ايضا .. « ان الاسرائيليين مقتنعون بأن تحقيق (السلام مع مصر) يعني توجيه بقية الدول العربية الى سلوك السبيل نفسه وبالتالي التوصل الى سلام شامل !

هذا وقد بعث بن غوريون برسالة مع ابراهيم عزت الى الرئيس جمال عبد الناصر تضمنت : استعداده لمقابلته في اي وقت يشاء ، وفي اي مكان يحدده ، وذلك لمناقشة اي (مسألة) يريد ان يبحثها سواء حول

---

(١٦) ج . ع . م وزارة الارشاد القومي . مجموعة خطب وتصريحات وبيانات عبد الناصر
(١٧) علي المحافظة ـ المصدر السابق .
(١٨) ليلى القاضي ـ المصدر السابق .

اللاجئين) أو (الشؤون العسكرية) او (المسائل الاقتصادية) او اية شؤون سياسية يرغب في اثارتها ، وذلك بدون حضور وسيط ، وبدون اذاعة اي شيء عن هذا الاجتماع او نتائجه .

وفي ٢١ حزيران١٩٥٦ اكد ناطق رسمي حكومي بلسان بن غوريون، استعداده لمقابلة الرئيس عبد الناصر في اي مكان وزمان يختاره ويحدده.

ولكن الرغبات والاماني ، الاسرائيلية ، المعلنة ، من خلال الصحفي ابراهيم عزت ، ومن خلال التصريحات الرسمية ، كانت بقصد (التمويه) عن الاهداف الحقيقة لسياسة بن غوريون ، حيث كان يرتب ويعد للاشتراك مع بريطانيا وفرنسا في اسقاط عبد الناصر في حملة العدوان الثلاثي على مصر ، على اثر اعلان الرئيس عبد الناصر قراره بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس .

واما في الفترة الواقعة بين ٢١ تشرين الثاني و ٦ كانون اول عام ١٩٥٦ ، فقد قام موشى شاريت وزير خارجية اسرائيل ، باجراء محادثات مع جون فوستر دالس حول النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، نقلت الصحف الامريكية فيما بعد خلاصة عن هذه المحادثات واشارت الى:

١ ـ موافقة اسرائيل على اجراء تعديلات متبادلة في خطوط الهدنة بهدف تحسين الاوضاع الامنية والمواصلات ورفضها اجراء اية مفاوضات على اساس خطوط التقسيم عام ١٩٤٧ .

٢ ـ استعداد اسرائيل للنظر في موضوع منح الدول العربية حقوق الترانزيت لتسهيل حركة التجارة بين الشمال والجنوب (لبنان ـ مصر) وعبر النقب (مصر ـ الاردن) شرط ان تمنح الدول العربية لاسرائيل حقوقا مشابهة وتشمل هذه الحقوق النقل البري والبحري والجوي .

٣ ـ استعداد اسرائيل لمنح الاردن تسهيلات حرة في ميناء حيفا وحقوق الترانزيت الضرورية من اجل الوصول اليه عن طريق البر .

٤ ـ استعداد اسرائيل لجمع الاموال اللازمة من اجل التعويض على اللاجئين وقبولها بالقرض الغربي الذي عرضته أمريكا للمساهمة في اعادة اسكانهم وتوطينهم .

٥ ـ قبول اسرائيل بمشروع تطوير نهر الاردن الذي اقترحه جونستون بحيث تشترك مع الدول العربية في الاستفادة من مياه نهري الاردن واليرموك .

وتعتبر اسرائيل هذه الخطوة تنازلا من طرفها لان ما يزيد عن نصف الموارد المائية سيذهب الى الدول العربية .

واضافت الصحف ان اسرائيل لن تتراجع عن النقاط التالية :

١) لن توافق على اية تنازلات من جانب واحد .

٢) لن تتنازل عن ميناء (ايلات) في العقبة .

٣) عندما تعطي حقوق الترانزيت للاردن ومصر لن تسمح باقامة اية ممرات غير خاضعة للسيادة الاسرائيلية .

٤) ستستمر اسرائيل في معارضة تدويل القدس .

(هذا ولم تصدر اية تصريحات او تعقيبات من قبل الحكومات العربية حول خطط شاريت التي اشارت اليها الصحافة الامريكية !)

(٥) بيرسون ومنزيس (١٩)

في ٢٦ شباط عام ١٩٥٧ تقدم وزير خارجية كندا (لستر بيرسون) في خطاب القاه امام الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة بالمشروع التالي لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي :

١) تتعهد كل من اسرائيل ومصر بالتقيد بكافة اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ .

٢) يقوم كل من الامين العام لهيئة الامم المتحدة ، والمنظمة الدولية نفسها ، وقائد قوات الطوارىء التابعة لها ، بوضع الترتيبات اللازمة مع الحكومات المعنية من اجل وضع قوات الطوارىء على خطوط الهدنة بهدف :

١ ــ ان تأخذ على عاتقها بعض واجبات رقابة الهدنة .

٢ ــ المساعدة في منع الحملات العسكرية والجهات القتالية عبر خطوط الهدنة .

٣ ــ المحافظة على السلام على طرفي الحدود .

٣) انسحاب القوات الاسرائيلية من شرم الشيخ ودخول قوات الطوارىء الدولية اليها للمساعدة في الحفاظ على السلام ومنع حدوث اي صدامات عسكرية .

٤) الالتزام بعدم التدخل في حق العبور البحري في مضائق تيران .

٥) اقامة ادارة مدنية تابعة لهيئة الامم المتحدة في قطاع غزة بالتعاون مع حكومتي مصر واسرائيل .

هذا ولم يثر المشروع المشار اليه اي مناقشات في الجمعية العامة للامم المتحدة كما ان الوفود العربية واسرائيل لم تعقب عليه بشيء .

اما الرئيس الاسترالي ، روبرت منزيس ، فقد بدا اهتمامه بقضايا الشرق الاوسط ، ومشاريع الحلول لانهاء الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، اثر زيارته للقاهرة في ٢ ايلول ١٩٥٦ على رأس لجنة خماسية ، اوفدها مؤتمر لندن للتباحث مع الرئيس عبد الناصر حول

(١٩) ليلى القاضي ــ المصدر السابق .

قراره تأميم الشركة العالمية لقناة السويس والذي اعلنه في خطابه في ٢٦ تموز ١٩٥٦ بالاسكندرية .

وكان منزيس واعضاء بعثته يسعون لاقناع الرئيس عبد الناصر القبول بادارة دولية للقناة ، ولكن آلت مهمة بعثة منزيس الى فشل ذريع ... وفشل بالتالي مؤتمر لندن الذي تزعمه ايدن .. ثم كان العدوان الثلاثي !!

هذا ، وفي خطابه السنوي ، امام الحزب الليبرالي الحاكم في استراليا ، في ٢١ تشرين الاول عام ١٩٥٧ ، عرض روبرت منزيس ، النقاط التالية ، كأساس لتسوية الصراع العربي ــ الاسرائيلي :

١ ــ تسوية نهائية ومضمونة للحدود العربية والاسرائيلية .

٢ ــ تسوية لقضية اللاجئين .

٣ ــ تقديم مساعدات اقتصادية دولية غير مشروطة عسكريا الى الدول التي تحتاج لها في الشرق الاوسط .

٤ ــ تشجيع التبادل التجاري السلمي الذي يستفيد منه البائع والشاري .

٥ الاعتراف بالجوانب المدنية والاقتصادية لحلف بغداد

٦ ــ النظر الى مشكلة البترول وتموينه على اساس التعاون والضمانات الدولية وليس على اساس التنافس الدولي فقط .

٧ ــ اقامة هيئة استشارية دولية تقدم النصائح الى دول الشرق الاوسط حول مشاكلها المالية والاقتصادية .

(لم تصدر اية تصريحات او تعليقات من الدول العربية او اسرائيل حول المشروع الاسترالي)

(٦) همر شولد ..

اما همر شولد فقد التقى لاول مرة بالرئيس عبد الناصر في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ وبسط تفكيره حول مشكلات الشرق الاوسط ، وجاء في حديثه مع عبد الناصر قوله : (٢٠)

« انني احاول دائما ان ارسم في ذهني صورة لكل مشكلة اعالجها ومن ثم احاول ان اجد مخرجا عبر هذه الخريطة ، ولكن في هذه الحالة الامر عسير ، ذلك ان المنطقة وعرة ومعقدة ، انه وضع متفجر ، انني لم استطع بعد ان ارسم خريطة ولكنني اشعر بان الوضع بالغ الخطر ، فانني حذر كل الحذر في محاولتي لايجاد هذا المخرج » .

(٢٠) هيكل ــ المصدر السابق .

الباب الثالث

من مبادرة كنيدي حتى الوسيط الدولي يارنغ
١٩٦٠ - ١٩٦٧

اما الرئيس عبد الناصر ، فقد اوضح انه يبني استراتيجيته في حل مشكلة الشرق الاوسط على قرار الامم المتحدة لعام ١٩٤٧ بشأن تقسيم فلسطين وعلى قرارها عام ١٩٤٩ بشأن معاملة اللاجئين الفلسطينيين وانه سيعمل بالتفاهم مع حكومات الدول العربية على السير معا .. هذا المنطلق في بحث القضية ... وتبين همرشولد ، ومن خلال لقاءاته المتكررة عبر احداث ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ ، ان بن جوريون وقادة اسرائيل يرفضون ان تكون لهم اي علاقة بهذين القرارين ١٩٤٧و ١٩٤٩ !

وفي ١٥ حزيران ١٩٥٩ قدم همرشولد الى الجمعية العامة للامم المتحدة ، مذكرة رسمية ، عنوانها « مقترحات بشأن استمرار الامم المتحدة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين » وجاء في هذه المذكرة « الوثيقة » الرسمية :

اولا ــ توسيع البرامج التي من شأنها تأهيل اللاجئين وتعزيز قدرتهم على اعالة انفسهم وعلى الاستغناء عن المساعدات التي تقدمها لهم الوكالة الدولية .

ثانيا ــ توطين اللاجئين في المواقع المتواجدين فيها .

ثالثا ــ مناشدة الدول العربية (المضيفة للاجئين) التعاون مع الوكالة الدولية .

الموقف العربي

وقد تمثل الرد العربي ، الرسمي والشعبي ، فيما اصدره المؤتمر الفلسطيني الذي انعقد في بيروت في ٢٦ حزيران ١٩٥٩ واصدر بيانا رفض فيه « مشروع همرشولد » ووصفه بانه تحرك امبريالي من خلال مؤسسات الامم المتحدة لتذويب الشعب الفلسطيني في اقتصاديات الشرق الاوسط !

ويقول (مريود التل) (٢١) مستشار الملك حسين الاقتصادي انه قام حين ذاك بترجمة مذكرة همرشولد وعرضها على شقيقه (وصفي التل) الذي كان يشغل منصب مدير التوجيه المعنوي ، وانه حضر جانبا من مناقشة وثيقة همرشولد بين وصفي التل وهزاع المجالي رئيس الحكومة الاردنية ، وانهما اتفقا في الراي على ان مشروع همرشولد « مرفوض » ومع هذا شكلا لجنة من (هاشم الجيوسي وخلوصي الخيري ويعقوب معمر وثابت الخالدي) لدراسة المشروع ..

هذا وجدير بالذكر انه لم يصدر اي تصريح رسمي برفض مذكرة همرشولد من الحكومة الاردنية ...

---

(٢١) مقابلة شخصية مع مريود التل ــ عمان ــ ايار ١٩٧٥ .

اولا - مبادرة كيندي ١٩٦١

سعى الرئيس جمال عبد الناصر ، لاقامة « علاقة جديدة » مع الولايات المتحدة الامريكية بعد انتخاب الرئيس جون كيندي في عام ١٩٦١ ... فبعد شهر واحد من تولي كيندي منصب الرئاسة شباط (فبراير ١٩٦١) بدأ عبد الناصر سلسلة مراسلاته مع كيندي حول المشاكل والقضايا المطروحة على الساحة الدولية ، كاغتيال لومومبا وما يجري في الكونجو ، والاحداث في كوبا ، « وحول النزاع العربي - الاسرائيلي الذي لم يحل » .

وكتب كيندي لعبد الناصر حول المسألة الفلسطينية يقول (١) :
« اني اعرف ان القضية تنطوي على تعقيدات عاطفية عميقة ، ليس من السهل ايجاد حل سريع لها . وتؤمن امريكا - حكومة وشعبا - بانه يمكن الوصول الى تسوية مشرفة وانسانية للمشاركة في تحمل كافة الاعباء . والاعمال التي لا بد ينطوي عليها مثل هذا الانجاز العسير ، هذا اذا كانت الاطراف المعنية ترغب صادقة في مثل هذه المشاركة .

واننا لعلى استعداد للمساعدة في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المأساوية على اساس مبدأ اعادة التوطين او التعويض عن الممتلكات ، وعلى المساعدة في ايجاد حل متصف لمشكلة تنمية مصادر مياه نهر الاردن وان نقدم عوننا لاحراز التقدم في الجوانب الاخرى من هذه المشكلة المعقدة ... »

وفي ١٨ آب (اغسطس) ١٩٦١ رد عبد الناصر على كيندي يقول بالنص (٢) :

عزيزي الرئيس جون . ف . كيندي ،

لقد تلقيت بمزيد من الارتياح والتقدير خطابكم الي بتاريخ (١١) مايو والذي تفضلتم فيه باثارة بعض جوانب المشكلة ، ذات الاهمية البالغة والخاصة بالنسبة الى الامة العربية على اختلاف شعوبها ، وهي

---

(١) محمد حسنين هيكل - المصدر السابق .
(٢) المصدر السابق .

ـ دون شك ـ قضية فلسطين .

واذا كنت قد تأخرت في الرد على هذا الخطاب فلقد كان باعث التأخير هو اعطاؤه ما يستحقه من فرصة الدراسة الدقيقة المتانية . ولعل مبعث الارتياح الذي شعرت به حين تلقيت خطابكم ، كما اشرت في العبارة الاولى من هذا الخطاب ، انني كنت من جانبي اقلب النظر في فكرة الاتصال بكم بشأن هذه القضية نفسها التي اثرتم في خطابكم بعض جوانبها .

ولقد كان فكري في الاتصال بكم ، يرتكن على مجموعة من العوامل:

اولا ـ ان ما تم بالفعل من تبادل المراسلات بيننا في عدد من مختلف المشاكل العالمية كان واضحا في دلالته على انكم تحاولون فتح ابواب التفاهم ـ وابقاءها مفتوحة ـ بينكم وبين عدد من الشعوب الاخرى التي تولي قضايا السلام اهتمامها الاول حفاظا على هذا السلام وصونا للجنس البشري مما يتهدده من اخطار . وفي اعتبارنا ان الوصول الى التفاهم المشترك بين الشعوب ، هو في الوقت نفسه اقامة فرص للسلام على امتن الاسس واصلبها .

ثانيا ـ ان قضية فلسطين وما تفرع عنها من مشاكل ، هي بجانب كونها من القضايا الرئيسية التي تمس السلام العالمي مباشرة في عصرنا ، هي في الوقت نفسه ذات اتصال وثيق بالعلاقات ما بين شعبينا ، واحب هنا ان اضيف انني لا اربط احتمالات التفاهم بيننا بضرورة التقاء وجهات نظرنا في هذه المشكلة على نحو كامل التطابق ، انما الذي اقوله هو انه من الامور الحيوية في هذا الصدد ان تكون لدى كل منا صورة واضحة للحقيقة ، بقدر ما يمكن ان يبدو منها انسانيا من وراء ضباب الزمان ودخان الازمات .

ثالثا ـ انني تابعت باهتمام كل مرة تعرضتم فيها لهذه المشكلة سواء فيما القيتم من خطابات في الكونجرس حين كنتم تمثلون ولاية « ماساشوستس » ، او ما صدر عنكم خلال حملة انتخابات الرئاسة . ولست اخفي عليكم انني قبل ان يصلني خطابكم كنت ـ من تأثير فكرة الاتصال بكم في موضوع فلسطين ـ احاول ان استشف صورة لموقفكم من خلال سطور كتابكم عن استراتيجية السلام ـ ولقد كان احساسي ـ بما قرات عنكم مباشرة ، او بما نسب اليكم في هذا الموضوع ـ يجعلني اعتقد ا نهناك زوايا كثيرة في المشكلة تستحق مزيدا من الضوء .

على انني برغم هذا كله تصورت انه ربما كان المناسب ان ارجىء الاتصال بكم في هذا الامر باعتبار ما كان يواجهكم من مشاكل ضخمة ذات طابع ملح وعاجل في الميدان الدولي .

ومن هنا ـ كما قلت لكم ـ اثار ارتياحي انكم اخذتم المبادرة وكتبتم الي في بعض زوايا الموضوع الذي كان بودي ان احدثكم من جانبي في

صورته الكاملة كما نراها هنا على الناحية العربية منها ، ولست اريد هنا ان املا هذا الخطاب بالوثائق ومعانيها والقرارات واحكامها فذلك كله قد يكون له مجاله ، انما أنا هنا احاول ان انقل اليكم تصورنا العام للمشكلة ، واسمح لي ان أؤكد لك ان هذا التصور لا يقوم على اساس عاطفي ، انما ما حدث ماديا هو اساسه الوحيد .

اسمحوا لي ان اضع امامكم الملاحظة الآتية ، لعلها تساعد مترابطة على توضيح صورة سريعة للمشكلة .

١ ـ لقد اعطى من لا يملك ، وعدا لمن لا يستحق ، ثم استطاع الاثنان ـ « من لا يملك » و « من لا يستحق » ـ بالقوة وبالخديعة ، ان يسلبا صاحب الحق الشرعي حقه ، فيما يملكه وفيما يستحقه .

وعلى المستوى الفردي ـ ياسيادة الرئيس ـ فضلا عن المستوى الدولي ان الصورة على هذا النحو تشكل قضية نصب واضحة تستطيع أي محكمة عادية ان تحكم بالادانة على المسؤولين عنها .

٢ ـ ومن سوء الحظ ـ يا سيادة الرئيس ـ ان الولايات المتحدة وضعت ثقلها كله في غير جانب العدل والقانون في هذه القضية ، مجافاة لكل مبادىء الحرية والديمقراطية الامريكية ، وكان الدافع الى ذلك مع الاسف هو اعتبارات سياسية محلية لا تتصل بالمبادىء الامريكية بل ولا بالمصلحة الامريكية على مستواها العالمي ، ولقد كانت محاولة اكتساب الاصوات اليهودية في انتخابات الرئاسة هي ذلك الدافع المحلي . ولقد قرأنا لاحد السفراء الامريكيين السابقين في المنطقة ان سلفكم المستر هاري . س . ترومان لما القى بكل قوته ، وفيها بالقطع قوة منصبه الخطير ، وعلى رأسه الامة الامريكية ضد الحق الواضع في فلسطين ، لم يكن له من حجة ازاء الذين لفتوا نظره من المسؤولين الى خطورة موقفه غير قوله : « هل للعرب اصوات في انتخابات الرئاسة الامريكية ؟ » .

٣ ـ ان خرافة الانتصار العسكري ، الذي تحاول بعض العناصر ان تقيم على اساسه حقا مكتسبا للدولة الاسرائيلية في فلسطين ، ليست الا وهما صنعته الدعايات التي بذلت جهدها لاخفاء معالم الحقيقة . ولست اريد ان تسمع ـ في هذا المجال ـ شهادتي كجندي عاش هذه التجربة بنفسه ، انما وثائق الامم المتحدة وتقارير وسيط الهدنة الدولية في فلسطين ولجانها ، تستطيع ان تثبت لك ان القوات الاسرائيلية لم تستطع احتلال ما احتلته من الاراضي خلال المعارك ، انما من العجب ان ذلك كله تم خلال الهدنة ، ولقد كان ما فعله العرب في ذلك الوقت انهم احسنوا الظن بالامم المتحدة ، وتصوروها قوة قادرة على فرض العدل ، خصوصا اذا كان العدل ـ اساسا ـ هو كلمتها وقرارها ، ولقد ظن العرب ان الجانب الاسرائيلي سوف يعاقب على خرقه لاحكام الهدنة الدولية ، وان ما تسلل اليه من الارض تحت ستار الهدنة سوف يعاد الى مكانه الاصلي ،

ومن سوء الحظ اننا عوقبنا فيما بعد على ان نظرتنا الى الامم المتحدة كانت نظرة مثالية تنبع من الثقة .

٤ ـ ان الخطر الاسرائيلي بعد ذلك كله ، لا يمثل مجرد ما تم حتى الان من عدوان على الحق العربي ، انما هو يمتد الى المستقبل العربي ويهدده بأفدح الاخطار واذا ما لاحظتم استمرار الهجرة اليهودية الى اسرائيل وتشجيعها وفتح الابواب امامها رأيتم معنا ان هذه الهجرة تصنع ضغطا داخل اسرائيل لا بد له ان ينفجر ويتجه الى التوسع ، ولعل ذلك هو التفسير المنطقي للتحالف القوي بين اسرائيل ومصالح الاستعمار في منطقتنا ، فان اسرائيل منذ قيامها لم تبتعد كثيرا عن الفلك الاستعماري . وكان واضحا انها تشعر بترابط مصالحها مع الاستعمار . كذلك كان الاستعمار من ناحيته يستخدم اسرائيل كأداة لفصل الامة العربية فصلا جغرافيا عن بعضها ، وكذلك ان يستخدمها كقاعدة لتهديد أي حركة تسعى للتحرر من سيطرته ، ولست في حاجة للتدليل على ذلك الا بتذكيركم بالظروف التي تم فيها العدوان الثلاثي علينا ، والتواطؤ الذي سبقه عام ١٩٥٦ .

من هذا العرض السريع للصورة ، في خطوطها العامة اردت ان اقول لكم ان موقفنا من اسرائيل ليس عقدة مشحونة بالعواطف انما هو : عدوان تم في الماضي ... واخطار تتحرك في الحاضر ... ومستقبل غامض محفوف باسباب التوتر والقلق معرض للانفجار في أي وقت .

ولكي اكون منصفا ، فانه يبدو لي ان بعض العناصر العربية قد ساهمت في تصوير المشكلة لديكم باعتبارها شحنة عاطفية ، واذكر في هذا المجال ان سلفكم الرئيس ايزنهاور قال لي عندما كان لي ـ شرف لقائه في نيويورك في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٠ ـ : ان بعض الساسة العرب كانوا يدلون بتصريحات علنية متشددة في موضوع فلسطين ثم يتصلون بالحكومة الامريكية يخففون من وقع تشددهم قائلين : ان تصريحاتهم موجهة الى الاستهلاك المحلي العربي .

واني لاسف حقيقة ان هذه الاصوات المتخاذلة المترددة استطاعت ان تجد من يسمعها في بلادكم . وان كانت في بلادنا ـ مهما تظاهرت بالتصلب في الحق ـ لم تجد من يسمعها او يثق بها ، اثبتت الحوادث فيما بعد على اي حال ان هؤلاء الذين خدعوكم لم يتمكنوا من خداع شعوبهم .

سيدي الرئيس .

لقد حاولت ان اكون صريحا الى ابعد حدود الصراحة في حديثي اليكم ، وقد يبدو من اصول اللغة الدبلوماسية التقليدية ، انني جاوزت ما تفرضه اعتبارات المجاملة ، ولكني اؤكد لكم انه في اعتباري لا يوجد أشرف في تكريم الصديق والحفاوة به خيرا من التعبير الصادق كما

يحس به صاحبه ، ومن هذا الاساس فاني استأذنكم بعدما عرضت للصورة من ناحيتها الاسرائيلية : ان استطرد للناحية الامريكية منها .

واسمحوا لي اولا ان أؤكد لكم ان ايماني العميق ـ كان ولا يزال ـ ان الوصول الى تفاهم عربي ـ امريكي هدف مهم بالنسبة الينا ، يستحق ان نبذل من اجله كل الجهود ونحاول من اجله ولا نيأس من المحاولة او نمل .

ونحن في هذا نصدر عن تتبع واع لمجرى التاريخ الامريكي وعن اعجاب عميق بخصائص الامة الامريكية ، وعن مشاركة مخلصة في كثير من مبادىء النضال التي استهدت بها امتكم العظيمة في صنع مكانها .

والان استأذنكم في ابداء هذه الملاحظات :

١ ـ لقد حاولنا دائما ـ وما نزال نحاول ، ولسوف نصر دائما على المحاولة ـ ان نمد ايدينا الى الامة الامريكية ، واؤكد لكم انه مما يحز في نفوسنا الى ابعد الحدود اننا في كثير من الاحيان نجد يدنا معلقة وحدها في الهواء . ولقد تفضلتم ـ يا سيادة الرئيس ـ واشرتم في خطابكم الى دور الرئيس وودرو ويلسون ، وفرانكلين روزفلت ، في بروز دول عربية ذات سيادة متكافئة في المجتمع الدولي . واسمحوا لي ان اقول ان الرئيسين الكبيرين لا يمثلان في بلادنا آمالا تحققت بقدر ما يمثلان امالا لم تتحقق .

لقد كانت في بلادنا ثورة وطنية عارمة تطلب حق تقرير المصير ، ولما اعلن الرئيس ويلسون نقطة الاربع عشرة المشهورة كان صداها على الثورة الوطنية العارمة في بلادنا قويا وفعالا .

ولقد ذهب وفد يمثل الثورة الوطنية في مصر ـ في ذلك الوقت ـ الى باريس ليحضر مؤتمر الصلح وينادي بحق مصر في تقرير مصيرها ، وكان هذا الوفد يرفع ـ بين ما يرفع من الاعلام ـ مبادىء الرئيس (وودرو ويلسون) نفسها ويستند اليها ، لكن الرئيس ويلسون رفض مقابلة هذا الوفد ، كما ان الوفد لم يجد فرصة يشرح فيها قضية بلاده امام مؤتمر الصلح في باريس ، ولم يكن امام هذا الوفد وامام الشعب الذي ارساله الى باريس ، غير المقاومة الشعبية المسلحة ضد الاستعمار ، وكانت القوة القاهرة سلاح الاستعمار لقمع الثورة الشعبية خلافا مع كل دعوى عن تقرير المصير .

كذلك استطاعت مبادىء الاطلنطي التي اعلنها الرئيس روزفلت سنة ١٩٤١ عن تحرير الشعوب ان تشد اليها آمال شعبنا ، ولربما كان سوء حظنا ان الرئيس روزفلت لم يعش ليرى يوم انتهاء الحرب حتى تتاح له الفرصة لوضع قوته الضخمة وقوة وطنه وراء المبادىء التي اعلنها وقت محنة الطغيان الفاشيستي .

٢ ـ كانت الصدمة الكبرى في العلاقات العربية الامريكية ، هي غلبة

اعتبارات السياسة المحلية الامريكية ، على اعتبارات العدل الامريكي المصلحةالامريكية فيتقرير موقفكم منالظروف التياهدر فيها الحقالعربي في فلسطين اهدارا كاملا ، ولقد سبقت الاشارة الى هذا الامر حين تعرضت لمشكلة فلسطين من جانبها الاسرائيلي .

٣ ـ احتدم الخلاف بيننا ، وزادت حدته ما بين ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ، بسبب التباين بين نظرة كل منا الى مشكلة واحدة ، هي مشكلة الدفاع عن الشرق الاوسط .

كان راينا ان الاحلاف العسكرية ، خصوصا تلك التي تستند الى قوى عالمية كبرى ، لا تكفل الدفاع عن الشرق الاوسط ، انما هي تزيد تعرضه للخطر بمقدار ما تزج به الحرب الباردة .

وكان راينا ان الدفاع الحقيقي عن الشرق الاوسط تقوم به بلدان هذا الشرق الاوسط وان ميدانه ليس الخطوط الدفاعية بقدر ما هو الجبهات الداخلية للشعوب ، وكان الاستقلال الحر غير المشروط والاتجاه المجدي الى التطوير الوطني البناء هو خير ضمان لسلامة الشرق الاوسط ضد اي عدوان كيفما كان مصدره ، ولقد اتيح لي ان اشرح بنفسي موقفنا هذا للمستر جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة في ذلك الوقت عندما اتيح لي فرصة لقائه عام ١٩٥٣ في القاهرة .

٤ ـ في غمرة المناقشة الكبرى حول الدفاع عن الشرق الاوسط ، وقعت الحادثة التي كانت بمثابة نقطة تحول في اتجاهات الحوادث ، واعني بها الغارة على غزة في فبراير ١٩٥٥ ، حيث قام الجيش الاسرائيلي بغارة هجومية وحشية على مدينة غزة الفلسطينية ، ولست اريد ان اصف هذه الغارة بأكثر مما وصفته بها وثائق الامم المتحدة ، وقد وصفتها بأنها غارة « وحشية ومدبرة » ومع ذلك فان وزير الدفاع الاسرائيلي ، ورئيس الوزراء الحالي ، بعث بتهنئته الى الذين قاموا بها بناء على امره ، ومواصلته الخطة العدوانية نفسها على مصر ـ في ذلك الوقت ـ هذه الخطة التي كانت تستهدف الجبهة الداخلية لمصر ـ على حد ما تشهد به الوقائع المتسربة عما سمونه عملية لافون في اسرائيل والتي اتضح منها ان الهدف كان تفجير القنابل في بلادنا وتدمير منشاتنا واساءة العلاقات بيننا وبين دول صديقة بينها الولايات المتحدة الامريكية التي وضع العملاء الاسرائيليون القنابل الحارقة امام مكاتبها في القاهرة ـ وفي الوقت نفسه كانت هذه الخطة تستهدف خطوط الهدنة كما تجلى في الغارة على غزة .

ولقد دفعنا الى الاحساس بأن انهماكنا في عملية التطوير الوطنى لا يجدي ازاء العدوان وتحتم ان نوجه جزءا من الاهتمام ـ بجانب التطوير

ـ الى الاستعداد المسلح لرد العدوان اذا ما تحرك ضدنا .

ولقد كان من هنا ان بدأنا بطلب شراء السلاح من الولايات المتحدة بالحاح، ولماووجهنا بالماطلة ثم بالرفض كان ان اتخذت قرار شراء السلاح من الاتحاد السوفيتي ، واؤكد لك انني سوف اظل احتفظ بكثير من الوفاء لحكومة الاتحاد السوفيتي، واتصور انك لو كنت مكاني لكان ذلك شعورك نفسه وانت ترى التهديد يحيط بوطنك وتجد في الوقت نفسه انك لا تملك وسيلة انزال العقاب بالمعتدين .

٥ ـ كان من اثر ذلك ، ان مرت العلاقات بيننا بفترة عاصفة وجرت محاولة تشويه سياستنا الوطنية عن قصد وتعرضنا لالوان من الحرب النفسية بينها توجيه عدد من محطات الاذاعة السرية دعاياتها المسمومة الى شعبنا بغية تحويله عن الصمود وراء حكومته الثورية ، ثم كانت ذروة الحرب النفسية هنا ، ذلك القرار الذي اتخذ بسحب عرض المساهمة الامريكية في تمويل سد اسوان العالي ، وهو العرض الذي كانت الحكومة الامريكية قد تقدمت مختارة مشكورة به ، ثم تبع ذلك انسحاب البنك الدولي من عملية تمويله ، ولم يكن هناك شك في ان الطريقة التي تم بها سحب هذا العرض كانت تنطوي على الكثير مما لا يرضي الشعب العربي في مصر لنفسه ان تتقبله .

٦ ـ قدرنا للولايات المتحدة بعد ذلك موقفها في محاولة ايجاد حل سلمي للمشكلة التي ثارت في ذلك الوقت بعد تأميم شركة قناة السويس. كذلك كان تقديرنا فائقا للتأييد المظيم الذي لقيته قضية الحرية في بلادنا من جانب الحكومة الامريكية والشعب الامريكي وكان ذلك حينما تكشفت مؤامرة التواطؤ على بلادنا من جانب بريطانيا وفرنسا واسرائيل، ثم حينما بدات عملية الغزو ـ يوم ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ ـ في اليوم الذي كان محددا لبدأ المفاوضات في جنيف بغية الوصول الى حل نهائي على ضوء قرارات مجلس الامن بشأن قناة السويس . ولقد كان احساسنا ان الشعب الامريكي يشعر بموقفنا من ذكريات تجاربه في بيرل هاربور ، وصدق احساسنا . ومن سوء الحظ ان التحسن الكبير الذي طرا على علاقاتنا في ظروف المحنة الدامية بدا يتعرض لنكسة خطرة ، فان سياسة الولايات المتحدة اتجهت ـ في اعقاب انهاء معركة السويس بهزيمة العدوان ـ الى عزل مصر ومحاولة تحقيق اهداف العدوان بوسائل سليمة ، وكان ذلك عن طريق مشروع ايزنهاور الذي اراد معاملة الشرق الاوسط ـ على حد تعبيركم اثناء المناقشة بصدده في الكونجرس الامريكي ـ كما لو كان مقاطعة امريكية .

٧ ـ تعرضت سوريا بعد ذلك لازمة خطيرة تهدد سلامتها وكان ذلك بتاثير عدد من دول حلف بغداد سواء بمجموعتهم كاعضاء منظمة ، او بجهودهم المنفردة ، وهو امر كان يمكن ان تنتج عنه اوخم العواقب على

سلامة الشرق الاوسط كله ، ولقد حاولنا مرارا ان نلفت نظر الحكومة الامريكية الى خطورة مثل هذه الجهود الهدامة من جانب حلف بغداد ودوله .

٨ ـ انهار حلف بغداد ، وكان يوم الثورة في العراق ، هو اليوم الفاصل في امره ، وبانهيار هذا الحلف انهارت كذلك سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية ، واصبحت الحاجة ماسة الى سياسة جديدة واعية تستلهم الماضي تجربته ، وتقدر على مواجهة الحاضر وعلى علاقات المستقبل .

لقد كان املنا كبيرا ان تهيأ الفرصة امام الولايات المتحدة الامريكية لتدرس المنطقة على ضوء نظرة جديدة ، غير متأثرة بالاعتبارات القديمة وغير خاضعة لارتباطات لا تمثل الاماني الحقيقية للشعوب العربية .

ولقد كان مؤلما حقيقة ان لا تسأل حكومة الولايات المتحدة نفسها بعد انهيار حلف بغداد فيما يتعلق بصلة الشعوب العربية به : « لماذا تحولت السياسة الامريكية الى انقاض على هذا النحو ؟ » و « لماذا اختفى معظم الاصدقاء التقليديين للسياسة الامريكية وحكمت عليهم شعوبهم ؟ » و « لماذا تقف الولايات المتحدة ـ وهي دولة قامت على الحرية وعلى الثورة ـ ضد نزعة الحرية ونزعة الثورة وتجد نفسها مع القوى الرجعية والعناصر المعادية للتقدم في صف واحد ؟ » .

٩ ـ بدأت بعد ذلك مرحلة من التحسن في العلاقات العربية الامريكية ، لكن التحسن كان بطيئا ، وكانت الصدمات تتربص له دائما بتأثير دوافع غير امريكية على الاطلاق ، واذكر منها مقاطعة الباخرة العربية كليوباترا على ارصفة ميناء نيويورك .

ولقد اتيح لي بعد ذلك في سبتمبر ١٩٦٠ ، ان التقى بسلفكم الجنرال دوايت ايزنهاور ، وان اتحدث اليه في العلاقات ما بين بلدينا وفي ضرورة النظر اليها على ضوء جديد يتماشى مع ما نتطلع اليه جميعا من سلام قائم على العدل ، لكن ذلك كان كما تذكرون في اواخر مدة رئاسته ، ومن ثم لم يتح للمحاولة الجديدة ان توضع موضع الاختبار .

سيادة الرئيس ،

وليس معنى ذلك بحال من الاحوال ، ان علاقاتنا خلال هذا كله ، لم تعش لحظاتها المشرقة . كان هناك تاريخ الامة الامريكية ، ما يشدنا الى الكثير من المبادىء الامريكية ، والى ما اعطته الثورة الامريكية للتراث الانساني من التجارب العميقة ومن الرجال الابطال .

وكان هناك موقف بلادكم منا وقت العدوان علينا انتصارا للمبادىء، وهو موقف اشدنا به ، ولسوف يظل يحظى بعرفاننا مهما كان من تطورات العلاقات بيننا . كذلك كانت هناك مساعداتكم القيمة لنا ـ كذلك لا يفوتني هنا ان اشيد بمساهمتكم القيمة في مشروع انقاذ اثار النوبة ،

ولقد كانت رسالتكم الى الكونجرس في هذا الصدد تحية كريمة تقبلها شعبنا بمزيد من التقدير والرضا .

سيادة الرئيس ،

لقد كان هدفي من وراء هذا الشرح الطويل لبعض معالم الصورة ان اوضح امامكم ان قضايا الشرق العربي متصلة ببعضها اتصالا وثيقا .

كان هدفي ان اشرح لكم ان حق اللاجىء الفلسطيني مرتبط بحق الوطن الفلسطيني ، وان بقية الاوطان العربية لا يمكن ان تعزل نفسها عن العدوان الذي انقض على واحد منها بسبب واضح هو ان هذا العدوان ـ فضلا عن كل ما يعنيه التضامن العربي ـ يهدد الاوطان العربية الباقية بالخطر نفسه والمصير نفسه .

ولقد كان هدفي ايضا ، ان اشرح لكم ان ما واجهناه من المصاعب في علاقاتنا كان سلسلة متصلة تتشابك حلقاتها وفي رايي انها كانت تخضع لمؤامرات غير امريكية في كثير من الظروف . وعند هذه النقطة اريد ـ يا سيادة الرئيس ـ ان اناشدكم مخلصا ، متوجها الى شبابكم والى شجاعتكم بانه قد حان الوقت الذي يتعين فيه على الولايات المتحدة ان تفتح عيونها على تطورات الاحداث في منطقتنا على اساس نظرة امريكية بحتة لا تتأثر باعتبارات السياسة المحلية الامريكية وبعمليات حساب الاصوات في الانتخابات ، فان صلات الولايات المتحدة بهذه المنطقة اكبر بكثير من اي اعتبار محلي ، واننا لنشعر من بعيد ان الشعب الامريكي يجتاز مرحلة من البحث في اعماق النفس يواجه بها ظروف العالم المضطرب واحتمالاته الخطيرة .

وليس افضل من مثل هذه المرحلة ، مناسبة ، يتحرر فيها الفكر من القيود المصطنعة ومن اغلال المصلحة الحزبية القصيرة الامد ، ليكون الموقف المستلهم من المبادىء ، والهادفة الى السلامة الامريكية العليا ، ولسنا نشك لحظة ان تطلعكم الى « الحدود الجديدة » على حد تعبيركم ومحاولاتكم الدائمة لاكتشاف طريق الواجب امام شعب الولايات المتحدة العظيم سوف تكون من بواعث الطمانينة لدى شعوبنا ولدى شعوب كثيرة اخرى تتطلع الى الشعب الامريكي بالمحبة والاعجاب .

سيادة الرئيس ،

تبقى ملاحظة اخيرة اريد ان اضعها باخلاص وتجرد قبل ان انهي هذا الخطاب وهي تتعلق به على اي حال .

لقد حاولت في هذا الخطاب ان افتح قلبي . واذا ما خطر لاحد من الذين سوف تتاح لهم فرصة الاطلاع عليه ، ان اعتبارات السياسة المحلية العربية هي التي املته فان ذلك خطأ كبير .

لقد اردت من هذا الخطاب ان يكون لكم ولا يكون ـ لما يسميه بعض

من يدعون الخبره ــ للاستهلاك المحلي ، او للتعبئة النفسية هنا .

واذا سمحت لي فاني اقول ان الذين تابعوا ما يحدث في بلادنا يعرفون انني افضل في جميع الظروف ان اقول لامتي ما أومن بان واجبها ان تسمعه .

كذلك فان موضوع قضية فلسطين لا يحتاج الى تعبئة نفسية فان امتنا كلها تعيش المشكلة حقيقة واقعة ، وليس عقدة عاطفية .

واؤكد لك ــ بشرف ــ ان ما يحكم موقفي ونظرتي الى قضية فلسطين ، ليس هو كوني رئيسا للجمهورية العربية ، انما الاصل والاساس هنا ، هو موقفي ونظرتي ، كوطني عربي ، كواحد من ملايين الوطنيين العرب .

وتقبلوا يا سيادة الرئيس عميق احترامي وتقديري »

وبعد هذا التبادل في الرسائل « تحطمت مبادرة كيندي الفلسطينية ، كما ضاعت مبادرات اخرى كثيرة غيرها على صخور الواقع » و « بعد شهر واحد من كتاب عبد الناصر الى كيندي وقع الانفصال بين مصر وسوريا » نتيجة انقلاب في سوريا كان وراءه عملاء وكالة المخابرات المركزية الامريكية .

ــ وهكذا تبددت مبادرة كيندي الفلسطينية وتلاشت ، وضاعت في بحر من المشاكل المستمرة ...

ثانيا - مشروع الدكتور جونسون واحياء لجنة التوفيق ١٩٦١ - ١٩٦٣

كلفت حكومة الولايات المتحدة الامريكية في سنة ١٩٦١ الدكتور جوزيف جونسون رئيس مؤسسة كارنجي للسلام العالمي القيام بدراسة عن مشكلة اللاجئين ، ولاعطاء مهمته الطابع الدولي تم تكليفه من خلال لجنة التوفيق الدولية .

في ٢ تشرين الاول لسنة ١٩٦٢ اقترح جونسون حلا قائما على الاجراءات التالية :

١ ــ يعطى كل رب اسرة من اللاجئين فرصة للاختيار الحر المنعزل عن اي ضغط من اي مصدر كان ــ بين العودة الى فلسطين والتعويض .

٢ ــ ينبغي ان يكون كل لاجىء على علم تام :

أ ــ طبيعة الفرصة المتاحة له للاندماج في حياة المجتمع الاسرائيلي ان هو اختار العودة .

ب ــ كمية التعويضات التي سيتلقاها كبديل ان هو اختار البقاء حيث هو .

٣ ــ يتم حساب التعويضات على قيمة الممتلكات كما كانت في فلسطين عام ٤٧ ــ عام ١٩٤٨ مضافا اليها الفوائد المستحقة .

٤ ــ تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الاعضاء في هيئة الامم بما فيها اسرائيل ــ بالاسهام في توفير الاموال اللازمة لدفع التعويضات .

٥ ــ من حق اسرائيل ان تجري كشفا امنيا على كل لاجىء يختار العودة .

٦ ــ يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم اية ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع الذي يختارون التوطن فيه ويتم دفع هذه التعويضات من خلال هيئة الامم التي ستقوم بدور الوسيط والعازل بين الاطراف المعنية الى ان تنتهي عملية التوطين .

٧ ـ يحق لاية حكومة الانسحاب من هذا المشروع اذا اعتبرت ان فيه تهديدا لمصالحها الحيوية .

٨ ـ يتم تطبيق المشروع بصورة تدريجية ، كما ان التخلي عنه في منتصف الطريق لن يترك اللاجئين في وضع اسوا مما كانوا عليه قبل الشروع بتنفيذه .

ـ رفضت اسرائيل مقترحات جونسون في تشرين الثاني ١٩٦٢ (جولدا مائير ـ وزيرة الخارجية) .

ـ لم ترفض الدول العربية مقترحات جونسون صراحة ، وانما طالبت بضرورة موافقة اسرائيل على قرارات هيئة الامم بقضية اللاجئين قبل الدخول في بحث اية تفاصيل اخرى .

ـ بعد فشل المشروع استقال جونسون من عمله في هيئة الامم المتحدة في مطلع سنة ١٩٦٣ .

اما عن احياء لجنة التوفيق ففي ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ فقد تقدمت الولايات المتحدة الامريكية بمشروع قرار امام اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة يدعو « لجنة التوفيق الدولية » للاستمرار في مساعيها من اجل تنفيذ نص الفقرة (١١) من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤/٣ الصادر في ١١ كانون الاول عام ١٩٤٨

ـ هذا وقد تبنت اللجنة السياسية مشروع القرار في حين رفضت « اسرائيل » كليا المشروع .

« يسمح للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم ان يفعلوا ذلك في اقرب وقت ممكن لذلك » .

« ويتوجب دفع التعويضات عن املاك اولئك الذين لا يرغبون في العودة وعن كل خسارة او اتلاف بتلك الممتلكات وفقا لقواعد القانون الدولي بواسطة الحكومات او السلطات المسؤولة » .

الفصل الثاني : مشاريع عربية (مشتركة)

(١) مبادرة مؤتمر القمة العربي الاول لانشاء الكيان الفلسطيني ١٩٦٣ - ١٩٦٤

... جاء في البيان التاريخي الذي اصدره مجلس ملوك ورؤساء الدول العربية يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٦٤ اثر انتهاء مؤتمر القمة الاول قوله :

« .. وقد تدارس (المجلس) التهديدات واعمال العدوان المتصلة . التي مارستها اسرائيل منذ اخراجها الشعب العربي الفلسطيني من وطنه وقيامها قوة احتلال استعمارية لاراضيه تمارس التمييز العنصري ضد الاقلية العربية وتتخذ سياسة العدوان والامر الواقع قاعدة لها ، وتصر على التنكر لقرارات الامم المتحدة المؤكدة لحق هذا الشعب الطبيعي في العودة الى وطنه وتستهين بالادانات المتكررة التي سجلتها عليها اجهزة المنظمة العالمية .

وبعد ان بحث (المجلس) ما اوشكت عليه اسرائيل من القيام بعدوان خطير جديد على المياه العربية بتحويل مجرى نهر الاردن والاضرار البالغ بحقوق العرب المنتفعين بهذه المياه واستهدافا منها لتحقيق المطامع الصهيونية التوسعية بجلب المزيد من قوى العدوان واقامة مراكز تهديد اخرى لامن البلاد العربية وتقدمها وسلام العالم .

وقياما بواجب الدفاع المشروع وايمانا بحق الشعب العربي الفلسطيني المقدس في تقرير مصيره ، والتحرر من الاستعمار الصهيوني لوطنه ، وبأن التضامن العربي هو السبيل الى درء المطامع الاستعمارية وتحقيق المصالح العربية العادلة المشتركة ورفع مستوى العيش للسواد الاعظم ، وتنفيذ برامج الانشاء والاعمار .

قد اتخذ (مجلس الملوك والرؤساء) القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل سواء في الميدان الدفاعي او الميدان الفني او ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره . »

وبناء على هذا القرار ، كلف مجلس الملوك والرؤساء العرب (احمد الشقيري) ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية ، بالاتصال بالشعب

الفلسطيني والدول العربية بغية اقامة القواعد السليمة لانشاء الكيان الفلسطيني وذلك لتمكين الشعب الفلسطيني من تحرير وطنه وتقرير مصيره .

وقام (احمد الشقيري) بجولة في انحاء الوطن العربي ، اتصل خلالها بجماهير من الشعب الفلسطيني ووضع مشروع (الميثاق القومي الفلسطيني) و (النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية) ★ .

كما **اختار** (احمد الشقيري) اعضاء اللجان التحضيرية في جميع البلاد العربية المضيفة للفلسطينيين ، وقامت تلك اللجان باعداد قوائم باسماء المرشحين لعضوية المؤتمر الوطني الفلسطيني الاول المزمع عقده في القدس .

واختار ايضا (احمد الشقيري) اعضاء لجنة التنسيق للمؤتمر والتي تألفت من ست لجان فرعية وهي :

ـ **لجنة الدراسات والمقترحات :** علي يونس وهاشم الجيوسي والدكتور محمد زهدى الدجاني والسيدة عصام عبد الهادي والدكتور صبحي عمرو والدكتور جورج فرح وجليل حرب .

ـ لجنة جدول الاعمال : حسني السوقي وابراهيم صنوبر والياس البندك وجورج ديب والدكتور عطا الله الرشاوي ومحمود محمد سعيد .

لجنة الاتصال : عبد الرؤوف الفارس وحيدر درويش وفوزي عريقات وعبد اللطيف القدومي ويوسف عز الدين وحسن رشيد .

لجنة الافتتاح : فائق بركات ونديم الزرو وعبد الكريم العلمي وعلي الظزيز والسيدة ليديا الاعرج .

اللجنة الادارية : خلوصي الخيري وحكمت المصري ومحمد برادعي العباسي وعادل المنير والسيدة سميحة ثابت الخالدي وعبد الكريم الكيالي ومحمد ابو العافية .

كما اختار (احمد الشقيري) الدكتور عزت طنوس ليكون مديرا عاما لمكتب المؤتمر الوطني الفلسطيني .

اما اسماء المرشحين للمؤتمر ، والذين اعدت اللجنة الادارية قائمة نهائية باسمائهم وحضروا المؤتمر وهم :

الاعيان والنواب : حكمت المصري، انور نسيبة ، هاشم الجيوسي ، والشيخ محمد علي الجعبري ، حسن الكاتب ، رفيق الحسيني ، الحاج فؤاد عبد الهادي ، رشاد الخطيب ، حافظ الحمد الله ، عبد الرحيم رشيد عبد الرحيم الشريف ، وديع دعمس ، محمد سعيد يونس ، عبد الله الجودة ، الحاج علي الدجاني ، متيا مروم ، كامل عريقات ، اميل

★ يذكر بعض الفلسطينيين ان هناك اكثر من مشروع لميثاق وطني فلسطيني . جاء من فلسطينيي غزة ولبنان وسوريا الا ان (الشقيري) انفرد بعرض (مشروعه) واصر على اقراره!

حنا صافية ، راشد النمر ، عبد الرؤوف الفارس ، عبد الله الخطيب ، داود الشخشير ، يوسف عبد الحميد التكروري ، صدقي الجعبري ، احمد محمد جحه ، اسماعيل حجازي ، اسماعيل ابو علان ، الدكتور قاسم الريماوي ، محمد احمد البرغوثي ، عيسى عقل ، حسن عبد الفتاح درويش ، موسى عيسى عابدة ، عفيف بطارسة ، فوزي جرار ، محمد ارشيد . معروف رباع ، عبد الله الفياض ،

عمان : احمد الخليل ، احمد سليم الدجاني ، اسحق النشاشيبي، الحاج احمد سعد ، اسعد الدرهلي ، اميل كردي ، اسماعيل النحاس ، امين شاهين ، الدكتور بشير البسطامي ، جريس نجمة ، جميل بركات ، جورج ديب ، حسن حوا ، حليم سابا ، خلوصي الخيري ، خليل عيسى، رمضان حمادة ، سامي حبيبي ، سلامة توفيق الكيلاني ، سليم عرفه ، الدكتور سيف الدين الكيلاني ، الحاج عبد الله محمد خليفة ، الشيخ عبد الله القلقيلي ، عبد المجيد شومان ، علي الزعبي ، فريد السعد ، مالك المصر ي، محمد ابو العافية ، محمد اديب العامري ، محمد برادعي العباسي ، محمد سعيد الهنيدي ، ممدوح السخن ، ميشيل العيسى ،.

الزرقاء : اسماعيل بدران ، تحسين الكريدلي ، حسن داود خالد ، حسن رشيد ، حسن زهران ، عبد الكريم الكيالي ، ياسين حسونة ، محمد عبد الفني يوسف ، الشيخ موسى ابو غيث .

اربد : احمد ابو غيدا ، الشيخ سليمان عبد القادر ابو علي ، عادل الدباح ، عثمان فؤاد فتح الله ، عفيف صالح العفيفي ، عيسى ابو زيد ، محمد الطيطي ، محمد عبد العزيز الفاهوم .

مادبا : الشيخ حماد بن سعيد ، الشيخ محمد ابو شنار ، الشيخ فرحان ابو الخيل .

الكرك : علي صالح السيد .

العقبة : عامر صادق ، نصرت حسين البيطار .

مخيم الكرامة : مصطفى مرعي الجندي .

الاغوار : الشيخ سلمان ابو جريبان ، الشيخ خليل المشارقة .

القدس : احمد علي العيساوي ، انطون البينا ، جورج خضر ، الدكتور جورج فرح ، حيدر درويش ، خليل السلواني ، الدكتور صبحي غوشة ، الشيخ عبد الحميد السائح ، الشيخ عبد الله غوشة ، الشيخ عبد الله يوسف ، الشيخ علي حجازي ، مطران جبرائيل ابو سعدي ، مطران نجيب قبعين ، منسنيور نعمة سمعان ، عبد القادر الجاعوني .

اريحا : احمد جبريل ، اسماعيل محمد اسماعيل ، صبري خلف ، الشخ عطية الوحيدي ، علي يونس الحسيني ، فوزي عريقات ، محمود محمد سعيد ، صالح عبده ، محمد حسني شهوان ، السيدة صفية الشقيري ، محمود ابو نافذ .

بيت لحم : جبر خميس البندك ، بشارة القنواتي ، الدكتور عطا الله الرشماوي ، الشيخ محمد سالم الذويب ، محمد يونس العزة ، عطا الله مصلح .

رام الله : جليل حرب ، حسن العاروري ، زكي بركات ، سمعان داوود ، عبد الكريم العلمي ، فائق تملري ، فائق الريماوي ، فؤاد الكرزون ، الدكتور محمد زهدي الدجاني ، الدكتور موسى ابو غوش ، موسى ناصر ، نديم الزرو ، وديع محيسن ، يوسف عز الدين ، عارف العارف ، يوسف غنام ، حمدي التاجي ، عبد الرزاق عودة .

الخليل : الدكتور حافظ عبد النبي ، رشاد مسودة ، الشيخ سلمان العطاونة ، الشيخ سرحان بن عياض ، الشيخ سليمان الفراجين ، عبد الخالق يغمور ، عبد القادر عبد الرحمن ، يوسف أبو عوض ، عبد الكريم الطل ، عيد حجازي ، كمال طهبوب ، الحاج محمد خليل العزة ، محمد عبد الهادي العملة ، الدكتور محمد ناصر الدين ، الشيخ نمر مهنا ، الدكتور صبحي عمرو ، عيد الشريف ، الشيخ علي أبو ربيعة .

نابلس : ابراهيم الخطيب ، ابراهيم صنوبر ، الدكتور احمد سروري ، ايوب طه ، تحسين كمال، جمال القاسم، حسن حمد منصور، حمدي كنعان ، سامي كنج الظاهر ، سعيد جابر عبد الرزاق ، الدكتور شوكت الكيلاني، صدقي الديب، الدكتور صلاح العنبتاوي، عبد اللطيف القدومي ، على حسن جبر ، الدكتور فارس المسعود ، محمد توفيق اليحيى ، محمود مصطفى عبد الجواد ، مصطفى البنا ، الحاج معزوز المصري ، وليد الشكعة .

جنين : احمد العبد الله ، انيس القاسم ، جمال قاسم عبد الهادي، حسني النوقي ، عبد الرحيم جرار ، عبد الغني سنان ، فائق عبد العزيز ، فائق مرعي ، فتحي القمحاوي ، فهمي العبوشي ، محمد احمد السعد ، محمد نجيب زيد ، نجيب الاحمد .

طولكرم : ابراهيم الدرويش ، أحمد اليوسف ، حسن علي الضباريني ، حسين عبد الله صبري ، حسني الحاج علي شديد ، حامي حنون ، رفيق الحمد الله ، الحاج صقر مهنا ، شكيب الجيوسي ، صلاح امين صلاح ، علي السفاريني .

عن المغتربين : الدكتور جمال ناصر ، سعادات حسن ، اسماعيل بشير .

الهيئات النسائية : السيدة امينة الحسيني ، الانسة بسمة فارس، السيد ةسميحة ثابت الخالدي ، السيدة عصام عبد الهادي ، الحاجة عندليب العمد ، الانسة فايزة عبد المجيد ، السيدة ليا صلاح ، السيدة ليديا الاعرج ، السيدة هدى عثمان خمرة ، السيدة يسرى شاور .

النقابات والعمال : الدكتور الفريد طوباسي ، بدر الزعبي ، زكي

الشيخ ياسين ، عادل المنير ، عبد القادر الزنانيري ، عيسى ابو زيد ، فؤاد فراج ، محمد جوهر ، محمد راتب غنيم ، محمود الشربيني ، وليد صلاح ، الدكتور وليد قمحاوي .

اللجنة التحضيرية : روحي الخطيب ، زليخا الشهابي ، سعيد علاء الدين ، عبد الرحمن السكسك ، فلاح الماضي ، قدري طوقان ويوسف عبده .

الصحافة : جمعة حماد ، رجا العيسى ، محمود أبو الزلف ، نديم علم الدين ، عرفات حجازي .

سوريا : عزت دروزه ، عبد الرحمن مراد ، محمد خضرا ، سليم قدورة ، يوسف عبد الرحيم ، سعيد العزيز ، عادل عبد الله ، محمود الخالدي ، رشيد جربوع ، عمر حمادة ، فرسان الماضي ، خالد الجراح، حسن الشامي ، خالد الفاهوم ، صدقي الطبري ، نمر المصري ، عبد الكريم الكرمي ، عبد الفتاح يونس ، موسى الخوري ، ناقد الحوراني .

لبنان : سعيد الحتحوت ، شفيق الحوت ، عزت طنوس ، محمد خليل ، محمود زايد ، زهير العامي ، نقولا الدر ، راجي صهيون ، محمد بركات ، حسن الايوبي ، وديعة خرطبيل ، سمير عبد الرحيم ، شفيق عبد الرزاق ، الشيخ نمر الخطيب ، اسماعيل الشيخ حسن ، جريس قيصر سمعان ، منذر أيوب ، حسن شبلاق ، محمد علي دلول ، صلاح دباغ ، محمود الحاج طاهر ، يونس محمد يونس ، سعيد ابراهيم الموعد ، عبد الوهاب يانس ، محمد حسن الشهابي .

قطاع غزة : ابراهيم السقا ، احمد محمد علي ، احمد محمد عبد العزيز ابو شرخ ، وديع الترزي ، جمال الصوراني ، جميل عبد الله أبو معيلق ، الشيخ حسن جابر ، الشيخ حمدان المصري ، حميد الصوفي ، حمدي حرز الله ، حيدر عبد الشافي ، حبيب جرادة ، داود الصايغ ، رامز فاخرة ، زهير الريس ، زهدي ابو شعبان ، سيد بكر ، شعبان عيد، شوقي الفرا ، طاهر الاغا ، عبد الله مهنا ، عبد الله ابوستة ، عبد الفتاح قفة ، عبد الرؤوف المجدلاوي ، عبد الباري الهسي ، عبد الله الفرابي ، عطية تمراز ، على هاشم رشيد ، فايز ابو رحمة ، فريح فرحان المصدر ، مجدي أبو رمضان ، علي أبو مدين ، محمد حمدان الدغمة ، محمد علي بشير ، محمدو محمد الشاعر ، محمود رشدي الخطيب ، محمود نجم ، نوح قاعود ، شفيق الترزي ، يونس كلاب ، محمد مصطفى ابو مرسي ، يونس الكتري ، الانسة يسرى البربري ، سامي الحسيني ، الحاج كامل مشتهى ، الشيخ عبد الله العلمي .

الكويت : هاني القدومي ، خالد الحسن ، ياسر عرفات ، نصوح السعدي ، فائز فضة ، خيري ابو الحسن ، يحيى غنام ، عبد المحسن قطان ، زكي ابو عيد ، الانسة زينب ساق الله ، عبد الكريم الشوا ،

سعيد بريك ، عصام عاشور ، ابراهيم حماد ، محمود السمرة ، الدكتور ابراهيم زقوت ، محمود عبد الفتاح الحسن ، خليل الشاعر ، عبد الفتاح جبرين ، عثمان ابو حاشية .

العراق : داود عودة ، مطيع الشيخ طه ، محمد حسين .

القاهرة : احمد الشقيري ، احمد خليفة ، فاضل زيدان ، جميل التاجي ، احمد عقل ، عبد الفتاح الشريف ، ابراهيم عيسى ، جعفر الصدر ، حامد ابوستة ، تيسير القبعة ، شريف الحسيني ، علي سلامة، محمد عكيلة ، اياد السراج ، جهاد سلامة ، عايدة بامية .

قطر / الدوحة : رفيق النتشة ، شريف الجعبري ، صالح البرغوثي عبد السلام ابو عيسى ، قاسم حمد ، ميشيل فرح ، احمد عدوان ، الانسة فدوى طوقان .

ليبيا : عوني عزيز الدجاني ، سلمى الدجاني ، الدكتور محمود ابو الفخر ، نايف فارس انيس قاسم .

* * *

وفي صباح يوم الخميس ٢٨ ايار ١٩٦٤ عقد المؤتمر الفلسطيني ، في فندق الانتركونتننتال في القدس وقد شهد المؤتمر ، الملك حسين، ورجال الحكومة في الاردن، وعبد الخالق حسونة الامين العام لجامعة الدول العربية ، والمنجي سليم عن تونس ، وعبد العزيز بوتفليقة عن الجزائر ، والسفير احمد مختار عن السودان ، ومصور الاطرش وحسان مريود عن سوريا ، والدكتور عبد الرزاق محيى الدين عن العراق، والدكتور حسين خلاف وحسن صبري الخولي عن مصر ، والسفير خالد العدساني عن الكويت ، والسفير جوزف ابو خاطر عن لبنان ، والدكتور احمد البشتي عن ليبيا ، وعبد القوي حميم عن اليمن .

عقد المؤتمر الفلسطيني الاول ، اربع جلسات كانت على النحو التالي :

الجلسة الاولى : اقتصرت على افتتاح المؤتمر ، بكلمة من روحي الخطيب امين القدس وكلمة الافتتاح من الملك حسين ثم كلمة الجامعة العربية عبد الخالق حسونة وكلمة احمد الشقيري ممثل فلسطين في الجامعة العربية وانتخب الشيخ محمد علي الجعبري رئيسا للمؤتمر في الجلسة الاولى ..

الجلسة الثانية : وبعد ظهر يوم الخميس ٢٨ ايار ١٩٦٤ ، عقدت الجلسة الثانية للمؤتمر ، واقتصر العمل فيها على انتخاب :

احمد الشقيري ـ رئيسا للمؤتمر وحكمت المصري والدكتور نقولا الدر والدكتور حيدر عبد الشافي ـ نواب للرئيس وعبد الرحمن السكسك ـ امينا عاما للمؤتمر .

الجلسة الثالثة : وبعد ظهر الاثنين (١) حزيران ١٩٦٤ عقدت

الجلسة الثالثة للمؤتمر ، وكانت جلسة تنظيمية ، قرر المؤتمر فيها اسلوب العمل فيما يتعلق بتقارير اللجان التي رفعت الى المؤتمر .

الجلسة الرابعة : وفي صباح يوم الثلاثاء (٢) حزيران ١٩٦٤ عقدت الجلسة الرابعة والاخيرة للمؤتمر، ونظر المؤتمرون في تقارير اللجان، وبعد مناقشتها اتخذت القرارات التالية :

قرارات المؤتمر ★

اتخذ المؤتمر القرارات الاتية :

١ ـ انتخاب السيد احمد الشقيري رئيسا للمؤتمر .
٢ ـ انتخاب مكتب رئاسة المؤتمر من السادة حكمت المصري والدكتور حيدر عبد الشافي والدكتور نقولا الدر نوابا للرئيس وعبد الرحمن السكسك امينا عاما .
٣ ـ اعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية .
٤ ـ تشكيل تسع لجان للمؤتمر .
٥ ـ المصادقة على الميثاق .
٦ ـ المصادقة على النظام الاساسي .
٧ ـ المصادقة على اللائحة الداخلية للمجلس الوطني .
٨ ـ اعتبار ما جاء في بيان السيد احمد الشقيري في جلسة افتتاح المؤتمر تفسيرا للكيان الفلسطيني ، وتوضيحا للاسس التي قامت عليها المنظمة ، واساسا للعمل الثوري النضالي الذي يتوجب على كل عربي فلسطيني اتباعه .
٩ ـ انتخاب السيد احمد الشقيري رئيسا للجنة التنفيذية .
١٠ ـ انتخاب السيد عبد المجيد شومان رئيسا لمجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني .

القرارات العسكرية :

قرر المؤتمر من الناحية العسكرية ما يلي :

١ ـ المباشرة فورا بفتح معسكرات التدريب جميع القادرين على حمل السلاح من الشعب الفلسطيني ، رجالا ونساء وبصورة الزامية تهيء اعداد كل فرد منهم ليكون على مستوى معركة التحرير .
٢ ـ تشكيل كتائب فلسطينية عسكرية نظامية ، وكتائب فدائية قادرة وفعالة .
٣ ـ اتخاذ كافة الاجراءات السريعة لتزويد الكتائب الفلسطينية بمختلف انواع الاسلحة الحديثة والتجهيزات اللازمة .
٤ ـ اتخاذ الاجراءات اللازمة لالحاق الشباب الفلسطيني وزيادة

★ انظر في الملحق نص الميثاق الوطني الفلسطيني الذي اقره المؤتمرون .

اعداده في الكليات العسكرية بأنواعها لدى الدول العربية والصديقة .

٥ ـ تطبيق نظام المقاومة الشعبية والدفاع المدني في صفوف الشعب الفلسطيني .

٦ ـ انشاء جهاز عسكري متخصص في القيادة العربية الموحدة . يساهم فيه الفلسطينيون ، لتنظيم الاستفادة من طاقات الشعب الفلسطيني في الميدان العسكري على النطاق الواسع .

٧ ـ مناشدة القيادة العسكرية العربية الموحدة بالمبادرة للاضطلاع بمسؤولياتها كاملة .

٨ ـ اتخاذ الاجراءات اللازمة الفعالة الكفيلة برعاية اسر الشهداء وحمايتهم .

٩ ـ تنشئة الجيل الصاعد باعدادهم رياضيا وعسكريا كل حسب مقدرته .

القرارات السياسية :

قرر المؤتمر من الناحية السياسية ما يلي :

١ ـ ان قيام اسرائيل في فلسطين ، وهي جزء من الوطن العربي ، رغم ارادة اصحابها الشرعيين ، يعتبر عدوانا استعماريا صهيونيا مستمرا ويخالف مبدأ حق تقرير المصير ، وبقاء اسرائيل في هذا الجزء من الوطن العربي يشكل خطرا مستمرا على كيانه وعلى السلام العالمي .

٢ ـ للشعب العربي الفلسطيني الحق بالاعراف الدولية والمبادىء المقررة ان يناضل في سبيل تحرير وطنه بكافة الوسائل ، مدعوما بمساندة الدول العربية الشقيقة والدول المحبة للسلام.

٣ ـ العمل بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة على طرد اسرائيل من الامم المتحدة وجميع المحافل الدولية لممارستها سياسة عدوانية توسعية عنصرية ، وخرقها جميع المبادىء الدولية وقرارات الامم المتحدة .

٤ ـ الطلب من جامعة الدول العربية اتخاذ موقف حاسم تجاه دول السوق الاوروبية المشتركة لموافقتها على منح اسرائيل امتيازات اقتصادية .

٥ ـ تقوم منظمة التحرير بتمثيل فلسطين لدى جامعة الدول العربية ومكاتب المقاطعة ، والامم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المختلفة ، والمؤتمرات الرسمية والشعبية ، **وهي تملك وحدها حق تمثيل** الفلسطينيين وتنظيمهم والنطق باسمهم .

٦ ـ تبليغ جميع الدول والمنظمات الدولية والشعبية والحركات

التحررية في العالم قيام منظمة التحرير الفلسطينية واهدافها وطلب المساندة والتعاون والتأييد .

القرارات المالية :

قرر المؤتمر من الناحية المالية ما يلي :

١ ـ المصادقة على النظام الاساسي للصندوق القومي .

٢ ـ المباشرة بجمع التبرعات للصندوق القومي في جميع البلاد العربية والمهجر .

٣ ـ تخصيص اسبوع يسمى اسبوع فلسطين تقوم خلاله الدول العربية والصديقة بجمع التبرعات بشتى الوسائل لصالح الصندوق القومي على ان يبدأ هذا الاسبوع في ٢٨ ايار من كل سنة وبالنسبة لهذا العام يقام اسبوع فلسطين في الوقت الذي تحدده اللجنة التنفيذية .

٤ ـ يجبى للصندوق القومي رسم قدره خمسة فلسات عن كل برميل من البترول المصدر من البلاد المنتجة للنفط .

٥ ـ تقوم اللجنة التنفيذية بالاتصال بالدول العربية لاعفاء التبرعات للصندوق القومي من ضريبة الدخل .

٦ ـ تقوم اللجنة التنفيذية بالاتصال بالدول العربية لفرض رسوم اضافية لصالح الصندوق القومي على ما يلي :

أ) رسم تحدده كل دولة عربية على جميع البضائع المستوردة والمصدرة على ان يضاعف هذا الرسم بالنسبة للبضائع الكمالية او شبه الكمالية كأدوات الزينة والعطور والمشروبات الروحية والسجائر وما شابه ذلك .

ب) رسم تحدده كل دولة عربية على تذاكر الطائرات .

جـ) رسم تحدده كل دولة عربية من قيمة رسوم الموانىء والمطارات .

هـ) اصدار يانصيب خاص تخصص حصيلته للصندوق .

قرارات التوعية والاعلام :

قرر المؤتمر من ناحية التوعية والاعلام ما يلي :

١ ـ استبدال كلمة اللاجئين « بالعائدين » .

٢ ـ تدرس قضية فلسطين في جميع المراحل التعليمية للطلاب العرب ويؤكد المؤتمر جعل قضية فلسطين مادة دراسية في الجامعات والمعاهد العالية في البلاد العربية وان تدرج ضمن مواد التخصص .

٣ ـ انشاء محطة اذاعة خاصة تنطق باسم فلسطين في مكان تقرره اللجنة التنفيذية .

٤ ـ تنظيم وسائل الدعاية لقضية فلسطين في جميع انحاء العالم ويشمل ذلك شراء او استئجار خط تلفزيوني في الولايات المتحدة الاميركية واصدار جريدة او مجلة باللغات الاجنبية واخراج الافلام السينمائية وغير ذلك من وسائل الاعلام الحديثة والاستعانة بالطلاب العرب الموجودين في البلاد الاجنبية .

٥ ـ اعداد الكتب الدراسية اللازمة لتوعية الطلاب العرب .

٦ ـ توجيه النشأ الجديد الى ان الجهاد واجب مقدس على كل فلسطيني وفلسطينية .

٧ ـ احياء المناسبات الفلسطينية والقومية العربية .

٨ ـ اقامة اسبوع توعية في جميع المدارس يبدأ في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني من كل سنة على ان تقام فيه معارض فنية .

٩ ـ تخصيص ركن اذاعي وتلفزيوني في محطات الاذاعة والتلفزيون العربية يتولى التوعية بشؤون القضية الفلسطينية .

١٠ ـ تأسيس مكاتب فلسطينية للاشراف على عملية التوعية والاعلام في الامكنة التي تختارها اللجنة التنفيذية على ان تكون منها مكاتب في الامم المتحدة وموسكو وبكين وبلجراد ونيودلهي وعاصمة افريقية جنوبي الصحراء .

١١ ـ الطلب من الدول العربية الشقيقة ان تلحق بسفاراتها احد ابناء فلسطين كملحق صحفي وذلك في الامكنة التي يتعذر على المنظمة افتتاح مكاتب لها فيها .

١٢ ـ ارسال وفود تضم شخصيات دينية للمحافل الدينية .

١٣ ـ تشجيع زيارات قادة الفكر الاجنبي الى الدول العربية وخاصة الى فلسطين .

١٤ ـ ايجاد تعاون اعلامي بين منظمة التحرير والبلدان التي تحارب الاستعمار .

١٥ ـ توصية الدول العربية بامداد الدول النامية بالفنيين والخبراء العرب عامة والفلسطينيين خاصة لتتمكن الدول من الاستغناء عن الفنيين الاسرائيليين .

١٦ ـ تزويد مكاتب السياحة والسفر في البلاد العربية والاجنبية بالمعلومات الاساسية عن قضية فلسطين .

١٧ ـ اعداد الادلاء السياحيين في البلاد العربية اعدادا يمكنهم من شرح القضية الفلسطينية بطريق صحيح .

١٨ ـ تعيين ملحقين عماليين في مكاتب المنظمة في الخارج للاتصال بالتنظيمات العمالية لشرح القضية الفلسطينية وذلك لما لهذه المنظمات من اثر فعال على سياسة الحكومات المعنية .

١٩ ـ الاتصال بكبار الكتاب والمؤلفين ودور الطباعة والنشر لتصحيح ما كتب عن قضية فلسطين .

٢٠ ـ انشاء جهاز خاص في منظمة التحرير يعنى بجميع شؤون العائدين البلدان المضيفة وسواها وان يمثل هذا الجهاز في اجتماعات المشرفين على شؤون العائدين في البلاد العربية .

٢١ ـ كشف ومحاربة الصهيونية المستترة تحت اسماء انسانية براقة .

٢٢ ـ اعطاء الناحية الدينية والاخلاقية حقها من الاهتمام ببرامج التوعية .

٢٣ ـ العمل على محو الامية ورفع مستوى الاسرة الفلسطينية .

٢٤ ـ تشجيع القيام بالرحلات الاستطلاعية للاقسام الباقية من فلسطين وخصوصا الخطوط الامامية ومخيمات العائدين .

القرارات العامة :

قرر المؤتمر من الناحية العامة ما يلي :

١ ـ اعتبار يوم ٢٨ ايار من كل سنة يوما قوميا لجميع الشعوب العربية .

٢ ـ مطالبة الدول العربية بالمزيد من مراقبة التصرفات المشبوهة التي يقوم بها اليهود في البلاد العربية والحد من نشاطهم السياسي والاقتصادي الذي يستهدف خدمة الصهيونية والاستعمار .

٣ ـ اشراك المرأة الفلسطينية العربية في جميع مجالات العمل التنظيمي والنضالي ومساواتها بالرجل في جميع الحقوق والواجبات من اجل تحرير الوطن .

٤ ـ تشكيل اتحادات نقابية للعمال الفلسطينيين واصحاب المهن والخريجين وضمها للاتحادات العربية العامة .

٥ ـ مطالبة الدول العربية بمنح الفلسطينية حق التنقل والعمل في البلاد العربية واعطائهم الافضلية في العمل .

٦ ـ يحيى المؤتمر اتفاق الوحدة الذي تم بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية ويطالب الشعوب العربية وحكوماتها السير قدما لتحقيق خطوات وحدوية اخرى .

٧ ـ يحيي المؤتمر ويؤيد نضال الشعب العربي في جنوب الجزيرة العربية والحركات التحررية العربية الاخرى ويستنكر المعاهدات الغير متكافئة ويطالب بازالة القواعد الاستعمارية في كافة انحاء الوطن العربي

٨ ـ مطالبة الدول الغربية باتخاذ الخطوات العملية اللازمة للتشديد في تنفيذ المقاطعة الاقتصادية على اسرائيل ووضع حد لتسللها للدول النامية .

٩ ـ مناشد الدول العربية اتخاذ موقف اقتصادي وسياسي موحد من الدول التي تساند اسرائيل بما يتلاءم ومصلحة الغرب بوجه عام وفلسطين بوجه خاص .

١٠ ـ العمل على تقوية روابط الاخوة مع الشعوب والدول الاسلامية في العالم وتوعيتها بالقضية الفلسطينية والسعي لحملها على اتخاذ موقف موحد من اسرائيل وذلك استجابة لدواعي الاخوة الاسلامية .

١١ ـ يستنكر المؤتمر موقف الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا من قضايا العرب بصورة عامة وقضية فلسطين بصورة خاصة . ويسجل بالتقدير موقف الدول الاشتراكية وبشكل خاص جمهوريات الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية من هذه القضايا .

١٢ ـ انتهاز جميع المناسبات الدولية وغيرها للكشف عن سياسة التمييز العنصري والاضطهاد التي تمارسها اسرائيل تجاه العرب في القسم المحتل من فلسطين خلافا لميثاق الامم المتحدة وقراراتها .

١٣ ـ مطالبة الدول العربية منح الحصانة والتسهيلات للفلسطينيين الذين يعملون في منظمة التحرير الفلسطينية واجهزتها المختلفة.

١٤ ـ **اصدار بطاقة هوية شخصية من منظمة التحرير الفلسطينية لجميع ابناء فلسطين .**

١٥ ـ طلب تعيين حارس دولي على الاملاك والاموال العربية في القسم المحتل من فلسطين ليعود ريعها على اصحابها الشرعيين ريثما يسترد العرب وطنهم السليب .

وبعث (احمد الشقيري) ببرقية الى (يوثانت) السكرتير العام للامم المتحدة قال فيها : « يشرفني ان احيطكم علما بان المؤتمر الفلسطيني القومي الاول ، انعقد في القدس اليوم الموافق ٢٨ أيار ١٩٦٤ وكان الشعب الفلسطيني ممثلا فيه من جميع انحاء العالم وقد اعلن المؤتمر بالاجماع ، انشاء منظمة التحرير الفلسطينية ، وستتولى المنظمة صلاحياتها ، وستكون الممثل والناطق الشرعي الوحيد بخصوص جميع الشؤون المتعلقة بالشعب الفلسطيني » .

البيان باعلان المنظمة

ايمانا بحق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه المقدس فلسطين ، وتاكيدا لحتمية معركة تحرير الجزء المغتصب منه وعزمه واصراره على ابراز كيانه الثوري الفعال ، وتعبئة طاقاته وامكانياته وقواه المادية والعسكرية والروحية .

وتحقيقا لارادة شعبنا وتصميمه على خوض معركة تحرير وطنه بقوة وصلابة ، طليعة مقاتلة فعالة للزحف المقدس .

وتحقيقا لامنية اصيلة عزيزة من اماني الامة العربية ممثلة في قرارات جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربي الاول .

أعلن بعد الاتكال على الله ، باسم المؤتمر العربي الفلسطيني الاول المنعقد في مدينة القدس في هذا اليوم السادس عشر من محرم عام ١٣٨٤ الموافق الثامن والعشرين من أيار (مايو) عام ١٩٦٤ .

قيام منظمة التحرير الفلسطينية .

قيادة معبئة لقوى الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير ودرعا لحقوق شعب فلسطين واماني وطريقا للنصر .

رئيس المؤتمر الفلسطيني الاول
احمد الشقيري

وجهة نظر ..

استدركت عناصر فلسطينية واعية على احمد الشقيري انفراده بالاعداد والدعوة الى المؤتمر الفلسطيني الاول ، والذي عقد في القدس عام ١٩٦٤ ، وظهرت معارضة هؤلاء في بيان وزعته حركة القوميين العرب في لبنان ، وفي مقالات نشرت في الصحف الاردنية ، وفي مواقف صريحة ، اتخذها من الشقيري ، بعض المدعوين للمؤتمر ..

ومن الذين عارضوا بصوت عال ، في القدس ، سلوك احمد الشقيري ، وطريقة الدعوة للمؤتمر : **راسم الخالدي ، الدكتور محمود الدجاني ، اسحق الدزدار ، عبد الرحمن الكالوتي ، يوسف النجار .**

ويقول (يوسف النجار) عن هذا الموضوع :

« في الواقع ، ان أيا من الذين عارضوا المسلك الذي رسمه الشقيري في الدعوة الى المؤتمر ، لم يكن ـ على الاطلاق ـ مختلفا مع الشقيري على ضرورة ابراز الشخصية الفلسطينية ، وتحقيق الكيان الفلسطيني ، واخراج قرار مؤتمر القمة العربي الى حيز الواقع ، ولكن الاختلاف كان بسبب تمثيل القواعد الشعبية الفلسطينية ، من حيث صحة الاسلوب وشموله ، والوقوف فوق الارض الصلبة ، وهذا ما راى المعارضون انه بدأ بداية خاطئة ولم يصحح برغم التنبيه اليه ، كما اخذ المعارضون على الشقيري حرصه على (اثبات ذاته) اكثر من حرصه على (اثبات الوجود الفلسطيني والشخصية الفلسطينية) ، ويؤكد ذلك ، ان الشقيري سئل في اعقاب المؤتمر عن رأيه فيما تم فأجاب : « الان استطيع ان أحك كتفي باكتاف الملوك والرؤساء ! »

ويضيف يوسف النجار قائلا : « واذكر انني عقبت على ذلك ـ ومن خلال احدى مقالاتي في « الجهاد » ـ بعبارة حذرت فيها من « مصير

امة يحمله رجل في حقيبته » ! والقصد كما هـو واضح ، ليس نقد الشقيري لذات الشقيري ، وانمـا فـي محاولة للتصحيح والسير في الطريق الاكثر صوابا ! وخشية من ان « يعيد التاريخ نفسه » !!

ومما جاء في بيان حركة القوميين العرب حول المؤتمر « ان هذه اول فرصة متاحة – وعلـى المستوى الاعلى – امـام الفلسطينيين لابراز الشخصية الفلسطينية بأجلى صوره ، واوضح اطار ، وعليـه ، فان اي (تمثيل) لهم ينبغي ان يكون ادنى ما يمكن ان يكون الى الصحة وابعد عن التسرع والارتجالية . ومن الملاحظ ان التمثيل في المؤتمر ، لم يخرج من الاعتبارات التقليدية ، الى الاعتبارات العلمية المعاصرة ، وتـرك البـاب مفتوحا امام النظام الاردني ليختار ويتصرف ويدعو (الـى المؤتمر) كما يشاء ، بحيث جاءت صورة المؤتمر في اول امره مهزوزة ومـن عناصر فلسطينية واردنية شعبية ورسمية وبغيـر تمييز . كمـا ان الشقيري – وبالصورة التي اعد من خلالها برنامج المؤتمر واللجان – ما كان يسمح لغير الميثاق الذي اعده شخصيا بالبروز ، ولا يمنع مـن ذلك ان الميثاق قد اقر ، فهو كان الوحيد على ارضية المؤتمر ولا يمنع من ذلك انه ميثاق متين ايضا ، فان الامانة القومية ، والاطر الديمقراطية (بالدرجة الاولى) في اتاحة الفرصة لحوار جماهيري ممثل في الطاقات التي تمثل هـذه الجماهير في صورة ومظهر اصح .

وجاء في (توضيح) حركة القوميين العرب لموقفها مـن احمد الشقيري ومنظمة التحرير الفلسطينية ، الذي نشرته (الحرية) في (٦) ايلول ١٩٦٥ القول :

« ان منظمة التحرير الفلسطينية ، رغما عن كـل اخطاء المسؤول الاول عنها ، لا زالت فرصة ثمينة مفتوحة امام شعب فلسطين ، واننـا نعتبر ان هذه المنظمة ملك لشعب فلسطين بأسره ، وان مهمة تطويرها ، ودفعها لتصبح اداة الكفاح المسلح هي مسؤولية كل القوى الوطنية .. »

وجاء في التوضيح ايضا : « .. لقد اتجه المسؤول الاول في المنظمة منذ استلامه زمام المسؤولية ، وحتى هذا اليوم ، نحـو توفير المظاهر الخارجية البراقة ودون الاهتمام بالجوهر . ان ساحة العمل الجديد هي ساحة فلسطين ، وان اداة تحرير فلسطين هي المنظمة الثورية القادرة على حشد شعب فلسطين وتجنيده للمعركة » .

عود على بدء

لقد اخذت منظمة التحرير طريقها الـى العمـل كممثلة شرعية للفلسطينيين ، وكما تأكدت هذه الشرعية ابتداءا بقرار مؤتمر القمة العربي الاول عام ١٩٦٤ تأكدت كذلك بقرار مؤتمر القمة في الرباط عـام ١٩٧٤ وبالتالي باعتراف هيئة الامم المتحدة بها ، الذي افضى بالتالي الى مثول

رئيس المنظمة السيد ياسر عرفات امام الهيئة حيث القى كلمـة فلسطين (الاولى) . واصبحت المنظمة بذلك عضوا مراقبا فيها .

قد يبدو صحيحا ان ثمة معارضات واكبت تأسيس المنظمة واحاطت – على الخصوص – بظروف انعقاد المجلس الوطنـي الاول ، وأن هـذه المعارضات لم تخل من الموضوعية من جهة ، ومن وجهات نظر لها قيمتها ووزنها . ولكنه صحيح ايضا ان تتابع الاحداث في المنطقة بصورة لم تكن منظورة اصلا – اوجب الاخذ بالتصحيح الممكن فـي تشكيـلات المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير واختيار اللجان التنفيذية المتتابعة .

وقد تعاقب على رئاسة المنظمة ثلاثة رؤساء ، احمد الشقيـري ، ويحيى حموده ، وياسر عرفات ، وبرغم استمرار وجود اصوات معارضة لها – فلسطينية وعربية – في تكوينها واسلوب تمثيلها وشمولـه لاوسع قاعدة فلسطينية ممكنة ، فقد استمرت – كما سبق – عاملة ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين باعتراف رؤساء وملوك الدول العربية والمنظمة الدولية .

على ان المنظمة ، ومن خلال شرعية تمثيلها للفلسطينيين ، وحديثها باسمهم ، تسير في خط ، هو الالصق بالمسألة الوطنية الفلسطينية ، ومن غير مغايرة اصلا للانتماء القومي العربي ، ولو بدا فـي بعض جوانبه غير ذلـك .

ربما كانت التزامات الانظمة العربية عـلى المستـوى الدولـي ، وارتباطاتها مع الكثير من الدول كبرى وصغرى ، حرة متقدمة او نامية ، تحدد مواقفها من المسألة الفلسطينية ضمن ابعاد معينة ، ولكن ليس ثمة التزامات مماثلة تحدد اتجاهات المنظمة او تفرض عليها مواقف معينة .

ولقد اصبح بديهيا ، بعد الاعتراف بشرعية المنظمة ، على المستويين العربي والعالمي – ان من غير الممكن التصرف في المسألة الفلسطينية دون مشاركة المنظمة وموافقتها ، وربما بدا هـذا الكسب الفلسطيني موضوعا سياسيا مجردا ، ولكن الواقع التاريخي لنضال الشعب الفلسطيني ، كما افرز هذه المنظمة ، يؤكد ان ابعاد وجودها الان اعمق من مجرد اعترافات تمثيلية سياسية ...

ثانياً ــ مشروع الرئيس بورقيبة ١٩٦٥

قام الرئيس التونسي ، الحبيب بورقيبة ، بزيارة لبلدان المشرق العربي ، خلال شهري آذار ونيسان ١٩٦٥ ، واقترح خلالها ، العمل على (حل) المسألة الفلسطينية (خطوة بعد خطوة) بحيث يتمكن تحقيق التعايش العربي ــ الاسرائيلي .. ومما جاء في خطاب له امام اللاجئين الفلسطينيين في مدينة أريحا في ٣ آذار ١٩٦٥ والذي اثار ضجة كبيرة قوله : « اني شديد التأثر من هذه المناظر ، وشديد الاعتزاز كذلك . اما تأثري فلما شاهدت من آثار النكبة التي منينا بها في فلسطين منذ ١٧ سنة واما اعتزازي وتفاؤلي فلما لمسته من حماس وارادة حديدية وتصميم على استرجاع الحق كاملا غير منقوص .

تعلمون ان الشعب التونسي كان ابان النكبة مغلوبا على امره يعاني وطأة الحكم الاستعماري المباشر ومع ذلك فقد اسهم في القيام بالواجب المقدس وشارك في حرب فلسطين اذ وفد التونسيون شبابا وكهولا من كل انحاء القطر التونسي كي ينالوا شرف المشاركة في النضال من اجل الارض الاسلامية العربية الشقيقة لا يفرقون بينها وبين الارض التونسية، ثم خاضت تونس معارك عنيفة وكفاحا مريرا حتى تخلصت من الاستعمار ووقفت على قدميها واقامت دولة عربية اسلامية في ارض مطهرة من كل ازدواج او احتلال ومن كل هيمنة او نفوذ اجنبي .

لكننا نعتبر في تونس اننا لا نزال مقصرين وان علينا واجبات يتحتم ان نقوم بها لتخليص كل شبر من الوطن العربي ألكبير وقد اكدت في الكلمة التي القيتها في مؤتمر القمة العربي الاول ان تونس تسخر كل امكانياتها لتدعيم الصف العربي وللخروج من هذه المعركة الفاصلة والنصر المبين يكلل جبيننا . لكن ما اريد ان الفت اليه نظركم ان اصحاب الحق السليب كما كنا نحن اصحاب الحق الذي استبد به الاستعمار في تونس هو انه يجب ان تكونوا في الصف الاول من هذه الواجهة التي تعمل على حماية فلسطين انني اصارحكم بما اعتقده في قرارة نفسي وما آمنت به من بعد تجربتي في الكفاح من إجل التحرر والانعتاق التي دامت ٣٤ سنة فان دوركم في المعركة هو الدور الاول ، وهذا ما يجب ان تضعوه

نصب اعينكم في قرارة نفوسكم وعقولكم ، أخاطب في هذه اللحظة الامة العربية وكل العرب الذين يعتبرون هذه القضية قضيتهم .

اريد ان الفت نظركم الى ان تجربتي الشخصية في كفاحي الطويل اكدت لى ان العاطفة المشبوهة والاحاسيس الوطنية المتقدة ، التي ارى نموذجا حيا منها على وجوهكم لا تكفي لتحقيق الانتصار على الاستعمار فهي وان كانت شرطا اساسيا وضروريا غير كافية ، بل لا بد مع الحماس والاستعداد للتضحية والموت والاستشهاد من قيادة موفقة تتحلى بخصال كثيرة ولا بد من راس يفكر ويخطط وينظر الى المستقبل البعيد .

والكفاح المركز يقتضي فهم العدو ومعرفة امكانياتنا الحقيقية وتقدير امكانيات الخصم وضبطها بأكثر ما يمكن من الموضوعية والتحري والتثبت حتى لا يرتمي في مغارة اخرى تصيبنا بنكبة ثانية وتعود بنا اشواطا بعيدة الى الوراء هذا ما يجب ان نفكر فيه ونقرأ له حسابه ولذا لا بد لنا من الصبر ومن التخطيط ومن توفير الاسباب وتهيئة البشر والعتاد وحشد الانصار والحلفاء ويجب ان نعطي لهذا العمل وقتا كافيا وان لا نتسرع ونرتمي في المعركة الحاسمة قبل ان نوفر اكثر ما يمكن من اسباب النجاح على اننا مهما وفرنا من هذه الاسباب فلا بد لنا من ان نتكل على الله فنحن على حق والحق يعلو ولا يعلى عليه .

ان توفير اسباب النجاح من خصائص القادة والزعماء والمسؤولين وهذه الاسباب كانت تنقصنا في السنين الماضية حين خضنا المعركة وسنعمل ان شاء الله بكد وجد واخلاص وصدق على توفيرها للمعركة المقبلة وسيكون هذا نصب اعيننا في ندوات القمة وفي الاجتماعات التي تليها وفي كل اعمالنا الايجابية . وعلينا ان ننتفع بالتجارب السابقة وان نمعن النظر لكي نتمكن من ضبط المعطيات التي تتغير وتتطور بتطور الزمن ومن ضبط القوى التي يمكن ان نعتمد عليها والقوى التي يستند اليها العدو ولقد بدانا هذا العمل الايجابي ولكنه لم ينته بعد وهو يحتاج الى جانب عظيم من الصدق والاخلاص والجدية والشجاعة الادبية .

ان الاكثار من الكلام الحماسي امر سهل وبسيط للغاية اما ما هو اصعب واهم فهو الصدق في القول والاخلاص في العمل ودخول البيوت من ابوابها واذا اتضح ان قوانا لا قبل لها بمحق العدو ورميه في البحر فعلينا ان لا نتجاهل ذلك بل يجب ان ندخله في حسابنا وان نستخدم ، مع مواصلتنا الكفاح بالسواعد ، الاستراتيجية وان نستوحيها في مواقفنا حتى نتقدم نحو الهدف مرحلة بعد مرحلة مستعينين في ذلك بالحيلة والجهد فان الحرب كما لا يخفى كر وفر فهكذا انتصر اجدادنا في المعارك العظيمة التي دوخوا بها العالم واذا كان من حق الشخص العادي ان يتحمس للهدف النهائي ويتخذ منه قمرا يعينه على السير الى الامام فان على الزعيم المسؤول عن المعركة ان يتثبت من طريق الموصل الى الهدف

وان يدخل في حسابه المنعرجات التي قد يضطر الى اتباعها لاجتياز العراقيل والصعوبات . والمنعرج لا ينتبه اليه في غالب الاحيان من تسيطر عليه العواطف لان العاطفة تأبى الا ان تسير في خط مستقيم لكن عندما يدرك الزعيم ان الخط المستقيم لا يمكن ان يوصل الى الغاية فانه يضطر لاتباع المنعرج فيبدو في الظاهر وكأنه يترك الهدف جانبا الامر الذي يثير ضجة الاتباع وفي هذه الحالة يجب على القائد ان يفهمهم انه اضطر الى ذلك اضطرارا وانه سيعود الى الطريق بعد اجتياز الصعوبة التي واجهته وتسلق الجبل الذي اعترضه وان يقنعهم بأن امكانياته المتواضعة فرضت عليه ذلك وانه لن ينسى الهدف بل سيواصل بعد تخطي تلك العقبات السير حتى يصل اليه .

ويبدو ان هذا الامر قد تعذر على كثير من الزعماء العرب . والواقع ان الكارثة التي منينا بها ووقوفنا على حدود فلسطين العربية دليل على ان القيادة لم تكن موفقة فان عجز الجيش عن تحقيق النصر مع توفر الحماس يدل على خطأ القيادة بدون شك وكما قلت لكم فاننا نعمل بجد .واجتهاد على رفع مستوى القيادة وجعلها في مرتبة مسؤولياتها بالاجتماعات الدورية وبمؤتمرات القمة وغيرها لكن هذا وحده لا يكفي بل لا بد لامثالكم سواء في المشرق او في المغرب من ان لا يعرقلوا بحماسهم المتدفق عمل القادة وان لا يدفعهم تمسكهم بالخط المستقيم الى وضع الصعوبات في طريق تنفيذ الخطة التي ربما استقر عليها راي الساسة . ولا شك في انه لا يمكن لاي زعيم عربي يتهم لحديثه عن الحل المنقوص او عن الحل الوقتي بالخيانة ويوصف بأنه صنيعة الاستعمار ان يواصل عمله في اتون من المهاترات .

ولكي لا يعطل الشعب تنفيذ الخطة يجب ان تكون له ــ وهذا ما توفر في تونس والحمدُ لله ــ ثقة في زعمائه وفي قادته وفي المسؤولين حتى يمكنهم من حرية التصرف والوصول الى الهدف وقد حدث لي كثيرا ان اضطررت سعيا وراء التحكم في بعض المواقف الى موافقة تقنعه بأن لا بد من التمسك بحبل التعقل والتفهم والاعتقاد بأن المعركة لا بد ان تكلل بالنصر وخصوصا وان الخصوم اصبحوا منهارين وعلينا ان نواصل تشتيت صفوفهم من جهة وكسب بعض الانصار من جهة ثانية وهذا لا يمكن ان يتم اذا تمسكنا بسياسة (الكل او لا شيء) التي اوصلتنا في فلسطين الى هذه الحالة واصابتنا بهذه الهزائم خصوصا وقد ابينا الا ان نتجاهل وجود اليهود والا ان ننكر التطورات والمعطيات الجديدة والا ان نستهين بما حققه اليهود ونبالغ في تقدير قوة العرب وكفاءة جيوشهم .

وما كنا لننجح في تونس خلال بضعة سنوات لولا اننا تخلينا عن سياسة (الكل او لا شيء) وقبلنا كل خطوة تقربنا من الهدف رغم ان فرنسا كانت ترضى بها على اساس انها اخف الضررين وظنا منها انها

ستبقى وتضمن بذلك التوازن وما بقي من نفوذها وسطوتها واستعمارها وكلما خطونا خطوة الى الامام ضيقنا الخناق على الاستعمار بالمظاهرات والمقاومة المسلحة وغيرها من الوسائل التي تضطره لقبول الخطوة الموالية باعتبارها ايضا اخف الضررين وهكذا الى ان وجدت فرنسا نفسها في اخر معركة اعني معركة بنزرت حيث لم تجد بدا من الاندحار . اما هنا فقد ابى العرب الحل المنقوص ورفضوا التقسيم وما جاء به الكتاب الابيض ثم اصابهم الندم واخذوا يرددون : ليتنا قبلنا ذلك الحل ، اذن لكنا في حالة افضل من التي نحن عليها .

ولو رفضنا في تونس عام ١٩٥٤ الحكم الذاتي باعتباره حلا منقوصا لبقيت البلاد التونسية الى يومنا هذا تحت الحكم الفرنسي المباشر ولظلت مستعمرة تحكمها باريس وهكذا فالمهم ان تكون للقيادة حرية اختيار افضل السبل وحرية التصرف لكن مع الصدق والاخلاص والنزاهة والتفاني والحكمة حتى تكون مرحلة تمهيدا لما بعدها من مراحل وهذا ما اردت ان اقوله لكم بصفتي أخ له تجربة في الكفاح اكثر منكم ولا سيما في الكفاح ضد الاستعمار وهذا ما غرسته في قلوب التونسيين حتى صاروا يتبعون كل الخطط التي نرسمها وقد نرسمها وقد تضايقهم بعض هذه الخطط احيانا ولكنهم يقبلون على تجربتها ذلك لانهم جربوني في الماضي وكانت النتيجة والحمد لله ما ترونه فقد اصبحنا احرارا في بلادنا اسيادا في وطننا

هذا ما احببت ان اقوله لكم في هذه الزيارة التي سيتذكرها دائما هذا الرجل المتواضع اخوكم الحبيب بورقيبة ، وهذه هي نصيحتي التي اقدمها لكم ولكل العرب حتى تضعوا في الميزان لا العاطفة والحماس فقط بل وكذلك جميع معطيات القضية بناء على ما قاله لكم رجل نزيه لا تشكون في صدقه واخلاصه وتفانيه . هكذا نصل الى الهدف ونبقى سبعة عشر سنة اخرى او عشرين سنة نردد (الوطن السليب .. الوطن السليب ..)

اعتقد انه يجب ان يبرز من صفوف العرب رجال لهم الشجاعة الكافية على مصارحة الشعب ومواصلة الكفاح بجميع منعرجاته واطواره ومراحله وحيله وكره وفره حتى نضمن لا لانفسنا فقط ، بل وللاجيال التي من بعدنا النصر الكامل واسترجاع الحق السليب .

هذا ما اردت ان اقوله لكم في هذه الزيارة واطلب منكم امعان النظر فيه ولا شك في ان كل واحد لا بد من ان يحاسبه الله وضميره على ما يعمل وما ينوي وانما الاعمال بالنيات . واخيرا ادعوا لكم بالتوفيق حتى نوفر اسباب النجاح ، وادعوا المسلمين بالتكتل وللقيادة بالانسجام والابتعاد عن المركبات سواء كانت مركبات النقص ازاء العدو باعتباره في منتهى القوة او مركبات الغرور والتهور والارتماء على الهزيمة

المحققة التي يمكن تلافيها بامعان النظر وهكذا نضمن النجاح ولله العزة ولرسوله والمؤمنين والسلام عليكم ورحمة الله . »

.. وجاء في تصريح الرئيس بورقيبة الى تلفزيون باريس ، حول جولته الاخيرة في المشرق العربي ، والضجة التي قامت حول مقترحاته المتعلقة بالقضية الفلسطينية الحديث التالي في ١ نيسان ١٩٦٥ :

س ــ لقد صادفت رحلتكم ازمة جديدة بين اسرائيل والبلدان العربية في خصوص قضية مياه الاردن بالخصوص ، فهل ترون أن هذه الازمة الجديدة هي ازمة خطيرة .

ج ــ لا اعتقد ان رحلتي صادفت قضية مياه الاردن لانها قضية يرجع عهدها الى عدة سنوات ولكنها صادفت الازمة مع المانيا الفيدرالية وهي ازمة اشرفت اليوم على نهايتها . وفي خصوص قضية مياه نهر الاردن لا اظن انها ستؤدي الى الحرب التي لا يريدها في الواقع احد لاسباب مختلفة : فمن جهة لم تستكمل العدة بعد للحرب ، ومن جهة اخرى لان الدول الكبرى والامم المتحدة ستحول دون قيام الحرب بحيث يبدو لي ان هذا الوضع الذي لا يريده احد سيعمر طويلا لكل هذه الاسباب .

س ــ ادليتم ببيروت وفي خصوص قضية اسرائيل بتصريحات كان لها وقع كبير واثارت حتى الامتعاض فما هو الذي حدا بكم الى الحديث كذلك في تلك الفترة بالذات .

ج ــ ذلك هو اعتقادي ولقد تصرفت نوعا ما مثل تصرفي اثناء المعركة ضد الاستعمار فمع الاستعمار الفرنسي لم اتخذ قط موقفا متحجرا عاطفيا اعتبره سلبيا .

ولقد عرفنا مثل هذه النظرة في تونس وكانت نظرة سلبية عاطفية سادت تونس نصف قرن دون ان تتقدم بها خطوة واحدة في سبيل التحرر . ومنذ ذلك اليوم الذي تولينا فيه امر الحركة الوطنية ، وميزنا بين التعاون وبين الهيمنة ، بين فرنسا بلد المبادىء وفرنسا بلد الحضارة من جهة وبين المعمرين والجندرمة او العسكريين من جهة أخرى ، ولقد ادخلنا هذا التميز في تفكير الشعوب وكثيرا ما قلت ونحن في خضم المعركة ضد الهيمنة الفرنسية اننا نريد التعايش مع الفرنسيين ونريد ان تكون لنا علاقات ودية مع الفرنسيين واننا سنكون في حاجة الى ان نعيش مع الفرنسيين في صفاء لكننا نريدها مطهرة من نزعات الغزو والهيمنة ، وصدم هذا القول ايضا في ذلك الوقت بعضا من الذين نسميهم بالقدامى لانهم كانوا يرون انه ما دمنا تحت الهيمنة الفرنسية ان نقول قولا جميلا لفرنسا .

ولقد اردت ان اجمع بين الامرين فقلت ان اليهود من جهة يمكن التعايش معهم ومن جهة اخرى هناك كرامة العرب وحريتهم في تقرير

مصيرهم ، فصدم هذا القول البعض واستطيع ان اؤكد لكم انه لم يصدم كل الناس وان الاستقبالات الشعبية التي لاقيتها والحماس الذي قوبلت به سواء في فلسطين او من لدن اللاجئين الفلسطينيين في الاردن وفي مصر وعلى الصعيد المصري تقيم الدليل على ان بعض الصحفيين يمثلون فعلا نظريات قد تكون مخلصة لكنهم لا يمثلون راي الاغلبية الساحقة لسكان هذه المنطقة .

وفي رايي ان مروري بهذه المنطقة وما قلته بها يمكن ان تكون لهما نتائج ايجابية وان يجبرا الناس على اعمال الراي والنظر بوضوح للمشاكل على حالها وتضافر القوى على الاتيان بموقف ايجابي فعال .

س ــ ما هو اذن المرقف الذي تقترحونه لمحاولة معالجة المشكل بطريقة اخرى ؟

ج ــ لقد طرحت هذا المشكل دائما من الناحية الاستعمارية اذ ارى انه مظهر من مظاهر الاستعمار وفعلا فان فلسطين نفسها وضعت في نهاية الحرب العالمية الاولى تحت الوصاية مثل العراق وسوريا ولبنان والاردن . واعتقادي انه في الامكان ايجاد تسوية تدريجية لها مثلما فعلنا في تونس للتخلص من الاستعمار الفرنسي .

ولقد ابرزت في جوابي كيف بلغنا ما رسمناه لانفسنا من اهداف وكيف لم يات عمل نصف قرن بأية نتيجة بينما وصلنا الى نهاية مسيرتنا بكفاح خمسة وعشرين عاما وخمس سنوات من التفاوض وقلت : اذا وجدتم ان تجربتكم هي التجربة الحسنة فليكن ذلك بيد انها تجربة انقضت عليها سبع عشرة سنة دون ان تحقق اية نتيجة فكونوا اذن اكثر تواضعا وحاولوا ايجاد طريقة اخرى وان ابيتم فالامر امركم ولست مسؤولا عن فلسطين او عما قد يجري في فلسطين ، ذلك هو موقفي .

واجابة عن سؤال آخر قال الرئيس بورقيبة :

انني التزمت دائما لغة الاخلاص ولكن القادة ابدوا اثناء المحادثات تفهما اكبر بكثير مما ابدوه امام الجماهير ولقد قبلوا التقدم شيئا فشيئا ، وهنالك بعض الحلول الوسطى يمكن ان تشكل مراحل على ان هنالك في تلك البلدان مشكلة الجماهير التي تأثرت بالاذاعة والخطب الى درجة اصبحت تحد من حرية عمل الزعماء ، فهؤلاء الزعماء يعمدون في سبيل الهتاف لهم الى الظهور على جانب كبير من الوطنية فيلاطفون الميول ويعللون الجماهير الجائعة المعذبة المهانة بالاماني ويعيدونهم بتحقيق امالهم بين عشية وضحاها وبمجرد ما يحاول زعيم ــ والحالة تلك ــ تدبير وسيلة تستهدف حلا وسطا الا ووجد نفسه متضايقا في اعماله وفي طريق تصرفه وهي حالة تتواصل منذ سبع عشرة سنة ، واذكر فعلا منذ ثلاثين سنة خلت عندما كنا في بداية المعركة التحررية في تونس انه كانت هناك حرب العصابات في فلسطين والتي لم تعد الان موجودة تلك هي

النتيجة .

س – لقد عبرت اسرائيل سيدي الرئيس عن نيتها في التشارك في المجموعة الاقتصادية الاوروبية فهل يضايقكم ذلك ؟

ج – ان ذلك لا يضايقنا لان المسألة بالنسبة لنا ليست مسألة تشارك في السوق الاوروبية المشتركة بل ان ما نطالب به السوق هو منحنا نظام الافضلية ونوعا من التبادل الحر أي منطقة مفضلة في المبادلات مع هذه البلدان فيها لا محالة نظرة سياسية – فنحن نرى ان مستقبلنا مع اوروبا التي لنا معها علاقات ترجع الى عهد بعيد والتي هي اقدر من سواها على مساعدتنا على الخروج من حالة التخلف ، فنحن اذن لا نسعى الى معرفة ما هي العلاقات التي يمكن ان تربط السوق المشتركة مع بلدان اخرى .

.. وفي ٢١ نيسان ١٩٦٥ القى الرئيس بورقيبة خطابا في تونس، دعا فيه ، الى تسوية النزاع العربي – الاسرائيلي على اساس قرار التقسيم على النحو التالي :

١ – تعيد اسرائيل الى العرب ثلثا المساحة التي احتلتها منذ انشائها لتقوم عليها دولة فلسطينية عربية .

٢ – يعود اللاجئون الفلسطينيون الى دولتهم الجديدة .

٣ – تتم مصالحة ، ويعقد سلام بين الدول العربية واسرائيل ينهي حالة الحرب (الباردة) بينهما .

٤ – اقترح ان تبدأ المفاوضات بين الفلسطينيين واسرائيل على ان يتبعها اجتماع بين اسرائيل والحكومات العربية في روما او في اية عاصمة اخرى .

٥ – وعد باثارة الموضوع في مؤتمر القمة العربي القادم في الدار البيضاء وان يتصل شخصيا بالرئيس عبد الناصر حوله اذا اخذت اسرائيل موقفا ايجابيا من مقترحاته . »

الموقف العربي من المشروع :

في ٢٧ نيسان ١٩٦٥ ، اعلن محمود رياض وزير خارجية مصر ، امام مجلس الامة المصري ، رفض مصر واستنكارها لمقترحات الرئيس بورقيبة ورفض ان يكون هناك اي توسط او مفاوضات حلول وسط بالنسبة للقضية الفلسطينية . وقرر مجلس الامة المصري ادانة الرئيس بورقيبة باعتباره خرق اجماع ملايين العرب ورجع عن توقيعه على قرارات مؤتمر القمة الاول الداعي للعمل العربي الموحد ضد اسرائيل .

وفي ٢٩ نيسان ١٩٦٥ ، اصدر ممثلو الملوك والرؤساء العرب بيانا جاء فيه :

« نظرت اللجنة مذكرة رئيس منظمة تحرير فلسطين عن تصريحات السيد الحبيب بورقيبة رئيس جمهورية تونس بشأن القضية الفلسطينية،

واستذكرت ما اجمعت عليه الامة العربية منذ نشأة المطامع الصهيونية الاستعمارية في فلسطين من الجهاد المقدس ضد هذه المطامع واخطارها على الوطن العربي ، وما قام عليه ميثاق الجامعة من تمسك الدول العربية كلها بعروبة فلسطين واستقلالها ، والتزاماتها بالعمل صفا واحدا لتحقيق هذا الاستقلال .

كما استذكرت النضال العربي المتصل ضد محاولات الاستعمار والصهيونية تصفية قضية فلسطين واعتراف العرب باسرائيل . وتذاكرت ما كسبته القضية العربية في المجالين القومي والدولي نتيجة لهذه السياسة الجديدة في وحدة العمل العربي لتحرير فلسطين ، والمؤامرات الاستعمارية الصهيونية التي تدبر ضد هذه السياسة القومية ، وقررت بالاجماع ما يأتي :

اولا – تؤكد اللجنة من جديد ، باسم ملوك ورؤساء الدول العربية ، التمسك التام بمقررات مؤتمري القمة العربيين ورؤساء الحكومات العرب، والتزامهم الكامل بجميع ما تنطوي عليه من واجبات ومسؤوليات .

كما تؤكد ان الحكومات العربية معبرة عن ارادة شعوبها ماضية بخطى ثابتة في دعم القيادة العربية الموحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني وفي تنفيذ المشروع العربي لاستثمار مياه نهر الاردن وروافده ، وانها على استعداد تام لمواجهة جميع الاحتمالات وبذل التضحيات في سبيل تحرير الوطن العربي الفلسطيني تحريرا كاملا .

ثانيا – يؤكد الممثلون الشخصيون باسم ملوكهم ورؤسائهم رفض اية دعوة الى الاعتراف أو المصالحة او التعايش مع اسرائيل التي اغتصبت بمؤازرة الاستعمار جزءا من الوطن العربي ، واخرجت شعبه منه واتخذها الاستعمار والمطامع الاجنبية العدوانية في العالم العربي قاعدة تهدد البلاد العربية كلها وتحول دون قوتها وتقدمها .

كما يعتبرون مثل هذه الدعوة خروجا على الاجماع العربي في قضية فلسطين وعلى ميثاق الجامعة العربية ونقضا الخطط التي اجمع عليها ملوك ورؤساء حكومات الدول العربية وباركتها الامة العربية .

ثالثا – دعوة مجلس رؤساء الحكومات العربية للاجتماع في الرابع والعشرين من شهر مايو (أيار) المقبل للنظر في تطور الموقف العربي ، واتخاذ القرارات الكفيلة بدعم وحدة العمل في قضية فلسطين واحباط المؤمرات العدوانية ضدها وكفالة طراد التقدم الذي احرزه العرب في المجالين القومي ولدولي . »

رد بورقيبة

وفي ٣٠ نيسان ١٩٦٥ ، بعث لرئيس بورقيبة برسالة الى الرئيس عبد الناصر جاء فيها :

« الى الرئيس جمال عبد النـاصر ، رئيس الجمهوريـة العربيـة المتحدة .

اما بعد فان واجب الاخوة وواجب العروبة يمليان علي ان اخاطبكم في قضية عزيزة علينا جميعا كثيرا ما تبادلنا الراي في شأنها ، وكـان يخيل الي انا متفقان بخصوص النقط الجوهرية منها .

وان ما توطد بيننا من روابط الاخوة والتفاهم اثناء مقابلاتنا العديدة وبخاصة خلال زيارتي الاخيرة الى الجمهورية العربية المتحـدة ليجعلني اعتقد انالخلافات مهما تكن يمكن التغلب عليها بالمنطق السليـم والنيـة الطاهرة والعزيمة الصادقة .

وان ما لقيته من شعب مصر ومن شعوب المشرق العربي عامة مـن اكرام وتبجيل لمرتسم في نفسي ولن يمحى اثره مهما تقلبت الاحـوال . وان ذلك لدين ينضاف الى واجبي كعربي فيملي علي ان افعل كل ما فـي وسعي لاجنب الشعوب العربية مغبة الانقسام والتناحر في ظرف هم فيه احوج ما يكونون الى التكاتف والتضامن من اجل العمل الايجابي .

ولقد زرت اللاجئين في المملكة الاردنية الهاشمية ، ووقفت بنفسي على ما يقاسونه من حرمان وخصاصة ومس في الكرامة ، والعيان اقوى من الف رواية . وكان في مقدوري ان اقول لهم مـا تعودوه مـن كـلام معسول يثير حماسهم ويكسبني اعجابهم وتأييدهم ، ولكني شعرت بـان الواجب الذي لا يمكننا الاخلال به او التفصي منه هو مصارحتهم بما يعيد اليهم الشعور بأن مصيرهم بأيديهم وانها مسؤولون عن صنع هذا المصير بما يقيمونه من خطط ويرسمونه من اهداف ويأتونه مـن اعمال ، بـدل التجمد في موقف المطالبة العاطفية التي تغذى بالامـال ولا تسفر عـن فصـل .

ولم استغرب ما ذهبت اليه بعض الصحف في بعض الاقطار العربية من استنكار وشجب ، بقدر ما استغربت مـا بـدر من بعض الاوسـاط المسؤولة في القاهرة بخصوص الموقف الذي وقفته والتصريحات التـي فهت بها ، والحال اننا متفقان على الجوهر كما تبين لي ذلـك مـن خلال محاثاتنا الكثيرة عن قضية فلسطين .

ونحن جميعا متفقون على انه من المستحيل في الظروف الراهنة ان تشن الدول العربية حربا على اسرائيل لتحرير فلسطين وارجاعهـا الـى اهلها واصحابها . واذكركم في هذا الصدد بمداولات اجتماعي القـاهرة والاسكندرية . ولست اعتقد ان في تأكيد ذلك افشاء لسر ما .

ويتعذر على الدول العربية القيام بأي عملية هجومية فـي الـوقت الحاضر لسببين : اولهما انها غير متاهبة لمواجهة الحرب ، ولا قابلة لمبدا تسلل عصابات المقاومين من ابناء فلسطين ، والثاني ان الوضع الدولـي يحول ايضا دون ذلك لاجماع الشقين الغربي والشرقي في الامم المتحـدة

على المحافظة على السلم واستعدادهما لردع اي محاولة تهدف الى تغيير الوضع الحالي بالعنف في هذه المنطقة .

وليس هناك في الوقت الحاضر ما يحمل على الامل بأن الحالة سوف تتغير في امد معقول يمكن التكهن به ، بينما تزداد تكاليف التسلح وطـأة على الدول العربية فتحد من قدرتها عـلى النمـو واكتسـاب الاسبـاب الحقيقية للقوة والمناعة .

وكثيرا ما تناولت هذا الموضوع مع عدد من المسؤولين فـي المشرق العربي، فكانوا دوما يجيبون بأن اكبر حسرة في نفوسهم اصرار العـرب على التمسك بموافقة سلبية تجاه الحلول التي عرضتها عليهم منظمة الامم المتحـدة .

ولقد قلتم لي بلسانكم خلال محادثة لنا عن ذلك انكم اثرتم موجـة من الغضب لما صرحتم اثناء مؤتمر باندونغ بأن ما عرضته الامـم المتحدة سنة ١٩٤٨ يمكن اعتباره حلا مرضيا فأجبتكم بأني مستعد لاتخاذ مواقف جريئة في هذا الصدد واضفت مازحا : (وآمل ان لا تهاجمنـي عندئـذ ابواق اذاعة القاهرة وصوت العرب .)

وان الخطة التي اقترحتها في أريحا والقدس ولبنان ، ثم شرحتها ووضعتها في تصريحات متوالية لا تختلف في الجوهر عن الموقف الـذي اعلنتم عنه سنة ١٩٥٥ . وقد تقدمت بهذه الخطة نفسها فـي الخطـاب الذي القيته في الاجتماع الاول لرؤساء الدول العربية بالقاهرة في جانفي من سنة ١٩٦٤ .

وهي خطة لا تهدف الى الاستكانة وقبول انصاف الحلول كما يظـن البعض ، بل هي تهدف الى تحريك القضية بعد ان تجمدت وكاد الـراي العام العالمي ان ينساها واجمع اصدقاؤنا من العالم الثالث من الدول غير المنحازة على اعتبارها من القضايا المحفوظة .

فمن أوكد واجباتنا انتشال القضية من هذا التدهور الذي وصلت اليه ، وذلك بارجاعها الى الحيز الذي تصبح فيه من شواغل الرأي العام العالمـي .

ومن اوكد واجباتنا ايضا ان نقرأ للخطة السياسية حسابهـا فـلا نعول على القوة وحدها لانها كما اسلفنا لا تفضي الى نتيجة ايجابية . فلا بد اذن من كسب الانصار وتهيئة الراي العام الدولي الى مساندتنا بصورة من الصور . لذلك اقترحت ان نعود الى قبول مقررات الامم المتحدة في شأن ارجاع اللاجئين الى ديارهم وتخلي اسرائيل عـن جانب هـام مـن فلسطين المحتلة .

وكنت اتوقع ــ والايام اقامت الدليل على ذلك ــ ان اسرائيل لـن تقبل الخضوع لمقررات الامم المتحدة وانها بذلك ، ومن حيث لا تريـد ، سوف تعزز موقفنا ، اذ تظهر الدول العربية في نضالها من اجل فلسطين

في موقف المدافع عن قرارات الامم المتحدة المتعلق بمبادئها .

وكنت واثقا ـ والاحداث قد ايدت ذلك ـ ان الدول الكبرى ستستنكر رفض اسرائيل الانصياع لمقررات الامم المتحدة فيكسب العرب من ذلك بصورة غير مباشرة وتتزعزع الاركان التي يعتمد عليها الاستعمار الصهيوني نتيجة للتفرقة بين اسرائيل ومناصريها .

ولا يخلو الحال من احد امرين : اما ان تقبل اسرائيل في النهاية مقررات المنظمة الدولية ـ وهو الابعد ـ فتسمح برجوع اللاجئين وتتنازل عن قسم من الارض المحتلة فتتغير بذلك المعطيات لصالح العرب وتظهر امكانيات جديدة من شأنها ان تؤدي الى الحل النهائي .

واما ـ وهو الاقرب ـ ان تصر اسرائيل على الرفض . فيكون موقف العرب هو الاقوى حتى في صورة نشوب حرب بين الطرفين .

ومهما يكن من امر فان المهم هو الخرج بالقضية من حالة الموات ودفعها الى الامام . واذ ذاك لا بد لها من التطور السريع نحو الوضع الذي يمكن حتما من بلوغ الحل النهائي ، ما دامت قد دخلت في تيار الاحداث الحية واندفعت بقوة اندفاعها .

فالخطة التي صرحت بها تهدف الى مضايقة اسرائيل وقلب الاية عليها وكسب عطف الراي العام الدولي على قضيتنا .

وهي لا تختلف عن جوهرها عن الموقف الذي عبرتم عنه باقتضاب في تصريحاتكم الاخيرة الى مجلة (ريالتي) ووكالة (اوبرا موندي) اذ قلتم ما معناه ان العرب راضون بما طالب به الافارقة والاسيويين سنة ١٩٥٥ من رجوع الى مقررات الامم المتحدة في خصوص قضية فلسطين .

فأين الخلاف بيننا اذن ؟ السنا متفقين من صلب القضية ؟ السنا على راي واحد في خصوص عدم نجاعة الحرب في الظروف الراهنة ـ مع تأكيد تضامن تونس مع شقيقاتها في حالة نشوب حرب مع اسرائيل وذلك طبقا لما تعهدنا به في نطاق الدفاع المشترك وضمن هيأة القيادة العربية الموحدة .

السنا نرى معا ضرر الاخذ بسياسة المراحل في استرجاع الوطن السليب ؟ وذلك على غرار ما فعلته كافة الشعوب العربية في استرجاع سيادتها ، لا استثني منها شعبا واحدا لا مشرقا ولا مغربا .

واني لاتذكر اني قلت في خطابي الى الملوك والرؤساء مجتمعين بالقاهرة ان الكفاح يقتضي احيانا من المسؤولين ان يغامروا بسمعتهم وماضيهم ، فيجابهوا غضب الجماهير في سبيل حلول جريئة لا تظهر نجاعتها للعيان الا بعد مدة .

ولقد كرست حياتي كلها للكفاح من اجل الحرية والعدالة لا بالنسبة الى تونس فقط بل في صالح الامة العربية جمعاء . واني مستعد للمغامرة من جديد في سبيلها رغم الحملات المستمرة والتهجمات السخيفة التي

تهدف الى تضليل الراي العام العربي باستعمال لغة الشتم والندب بدل التروي واعمال العقل واجراء الحوار النزيه .

واني لمستعد لذلك ، وان ادى الامر الى قطيعة مع بعض الاشقاء الذين يعز علينا التخالف معهم ، ولكن التخلي عن الحق أشق على نفوسنا واعصم .

ولقد عرفت تونس محنة القطيعة من قبل ، وواجهتها بصبر وجلد ولم يغير ذلك من وفائها لعروبتها ولم ينل من ايمانها بنفسها ولم يزعزع ثقتها بمصيرها .

وان كانت القضية ـ وهو ما نأمل ـ ناشئة عن مجرد سوء التفاهم ولا تشوبها النوايا فاني مستعد لعقد اجتماع معكم في التاريخ والمكان اللذين يمكن الاتفاق عليهما قصد توضيح الموقف وحماية الوحدة العربية من التصدع وتعزيزا للطاقة العربية على بناء الكرامة والحرية والمناعة وفقنا الله جميعا الى ما فيه الخير والرشد .

وتقبلوا تحياتي الخالصة مشفوعة بعبارات التقدير الاخوي . »

كما بعث الرئيس التونسي في ١٢ أيلول ١٩٦٥ ببيان الى مؤتمر القمة العربي الثالث جاء فيه :

« نذكر جميعا ان السبب الذي دعانا الى عقد ندوة جانفي ١٩٦٤ انما هو تأهب اسرائيل لاحياء صحراء النقب ، بتحويل المياه العربية ، والاستئثار بها ، لتدعيم كيانها البشري والاقتصادي . وكنا مجمعين على وجوب الحيلولة دون تنفيذ هذا المأرب .

غير انه سرعان ما اتفقنا ، في اولى جلساتنا اذ ذاك ، ان مشكل مياه الاردن ، على خطورته وجدارته بالاهتمام في حد ذاته ، مشكل فرعي ، وان القضية الرئيسية انما تتعلق بتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني .

على هذا الاساس تقرر (اعتبار ان قيام اسرائيل هو الخطر الاساسي ... ...) وتقرر بذلك انه (على الدول العربية ان تضع الخطط اللازمة لمعالجة الجوانب السياسية والاقتصادية والاعلامية ، حتى اذا لم تحقق النتائج المطلوبة ، كان الاستعداد العسكري ... هو الوسيلة الاخيرة للقضاء على اسرائيل نهائيا) .

هذه فحوى المقررات التي وقع الاتفاق عليها في ندوة القاهرة . ولم يزدها اجتماع الاسكندرية الا توضيحا اذ وقع التنصيص (النص) على ان الخطة العربية تستهدف امرين : هدفا عاجلا وهو تنفيذ عدة مقررات (وفي مقدمتها المشروعات العربية لاستثمار مياه نهر الاردن وروافده) ، وهدفا نهائيا وهو تحرير فلسطين .

اما الهدف العاجل فقد تشكلت لبلوغه هيئات فنية وعسكرية انهمكت في دراسات ومناقشات مع البلدان التي يهمها الامر مباشرة .

وطال بها الاخذ والرد حتى انغمست اشغالها في الجزئيات والتفاصيل ، بينما تمكنت اسرائيل من الشروع في تنفيذ برامجها الرامية الى الاستفادة من المياه العربية .

اما الهدف النهائي فبقدر ما اكدت ندوتا القاهرة والاسكندرية عزم الملوك والرؤساء على العمل في سبيل تحقيقه، بقدر ما اشارت المقررات المتفق عليها الى ان هذا العمل لا بد ان تكون له جوانب سياسية واقتصادية وعسكرية ولا بد ان يكون طويل المدى .

وكان الاعتقاد السائد في عامة الوفود ، ان تحرير فلسطين لن يتاتى بصورة عاجلة وانه صراع ينبغي ان تتضافر فيه الطاقات السياسية والعسكرية .

لذلك تقرر انشاء منظمة كفاحية شعبية تتكفل بتنظيم الطاقات الفلسطينية بالذات لتمكينها من القيام بدورها في تحرير ارض الوطن ، بينما تقوم الدول الاعضاء في الجامعة بحملة سياسية واسعة النطاق في العواصم الاجنبية للدعوة لقضية فلسطين ، وشرح جوانبها السياسية والانسانية ، وكسب الانصار لها في العالم .

وصادقت تونس على هذه المقررات ، بما فيها احتمال الحرب ، وتعهدت بالمساهمة فيها ، بما تسمح لها به امكانياتها .

وما دام احتمال حرب تشنها كافة الدول العربية على اسرائيل في العاجل مستبعدا ، لعدم تأهبها لذلك ، واعتبارا للظروف العالمية الراهنة، وهذا ما يقره اغلب الاعضاء ، فان المرحلة الاولى التي كان علينا ان نواجهها هي مرحلة سياسية ، وكان الهدف الرئيسي من هذه المعركه عزل العدو لدى الرأي العام العالمي ، وكسب عطف الدول غير المواليه لاسرائيل ، ومضايقة الكيان الصهيوني ، في الداخل بأعمال التخريب وحرب العصابات وفي الخارج بتنظيم حملة دعائية تشترك فيها اجهزة الاعلام ووزارات الخارجية .

ولما كان من واجب تونس ان تقدم مشاركة ايجابية في هذا الصدد، اخذنا المسألة علق انها مسألة جد تفرض علينا الاضطلاع المباشر بما تعهدنا به من مسؤوليات ، لا في التنفيذ فحسب بل ايضا في تدعيم الخطة بما تحتاج اليه في الميدان الدولي .

وراينا ان انجح وسيلة تكسب المناصرة الايجابية ان نستند الى مقررات كانت صدرت عن هيئة الامم المتحدة ولم تطبق بسبب المعارضة الاسرائيلية .

وكانت خطتنا تستهدف أحد امرين :

« اما ان ترضخ اسرائيل لمقررات المنظمة الدولية ــ وهو الابعد ــ فتسمح برجوع اللاجئين ، وتتنازل عن قسم من الارض المحتلة ، فتتغير بذلك معطيات المشكل لصالح العرب ، وذلك بقيام دولة فلسطينية حرة

تكون هي قاعدة الانطلاق للمعارك القادمة من أجل الحل النهائي ،

واما ــ وهو الاقرب ــ ان تصر اسرائيل على الرفض ، فيضعف موقفها في المجال الدولي بتضاءل عدد انصارها ، وبما سيجده حتما اصدقاؤها من حرج في التمادي على تأييدها رغم خروجها عن شرعية الامم المتحدة وبذلك يكون الموقف العربي هو الاقوى في صورة استعمالنا القوة لتطبيق القانون الدولي . »

فهذا هو معنى التصريحات التي فهت بها في خطابي للاجئين بأريحة، ثم تناولتها بالشرح في مناسبات عديدة .

وقد انزعجت منها اسرائيل ايما انزعاج ، لانها ادركت خطورة الموقف ، وفهمت ما يراد بها في حالتي الرفض والقبول .

فمن الغريب ان يجتمع مجلس رؤساء الحكومات العربية بعد ذلك بالقاهرة للنظر في هذه التصريحات ، فلا يمعن النظر في مراميها البعيدة ، ولا يلم بكل جوانب القضية المعروضة عليه للدرس والتمحيص .

ويقرر ما نصه :

« اولا ــ الرفض البات للمقترحات التي انفرد السيد رئيس جمهورية تونس باعلانها خروجا على الاجماع العربي الحكومي والشعبي ، ونقضا للالتزام القومي والرسمي بالعمل لتحرير الوطن العربي من الاستعمار الصهيوني في فلسطين .

ثانيا ــ التأكيد التام لتمسك الدول العربية المشتركة في الاجتماع بمقررات مؤتمر القمة الاول والثاني ، وتصميمها على تنفيذها تنفيذا كاملا .

فبقطع النظر عما اذا كان لرؤساء حكومات الحق في اصدار قرار بشأن احد رؤساء الدول الاعضاء بالجامعة وما تشكله هذه السابقة من خطورة ، فان المنطق النزيه يفند هذا القرار ، ويجعله غير ذي موضوع .

فالموقف التونسي لم يكن بأي صورة من الصور خروجا لا على الخط القومي العربي ولاحتى عن الاجماع العربي الذي ظهر في مقررات المؤتمرين المشار اليهما ؛ فكلاهما كما اسلفنا ، وكما يتبين من مراجعة الوثائق . كلاهما حدد الهدف واشار الى ان الوسائل من انواع ثلاثة : اقتصادية وسياسية وعسكرية ، ولكنه جعل الوسائل العسكرية في المرتبة الاخيرة « اذا لم تتحقق النتائج المطلوبة » بواسطة السياسية والاعلامية والاقتصادية .

فمقررات الندوتين اذن مقررات اطارية تعين الاتجاه ولا تحدد التفاصيل ، وهي تجعل الاولوية للمساعي التي من شأنها ان تهيء اسباب النجاح والانتصار اذا ما اصبح الصدام الحل الناجع الوحيد .

فالذي نادينا به ليس الا خطة سياسية تهدف الى تحريك القضيةمن سباتها ، والدخول بها في طور يجعلها من جديد في صميم الضمير

العالمي ويكسبها ، الى جانب العدالة ، قوة القانون الدولي الذي يشكل في ظروفنا الراهنة اقوى سلاح يمكننا التذرع به في مقاومة اسرائيل .

وانتم اعلم بان المشكل لا يتعلق بالهدف الذي لا يمكن ان يتطرق اليه خلاف او نزاع هو تمكين اخواننا الفلسطينيين من استرجاع وطنهم المغصوب ، وانما الذي اشكل فهمه على بعض الاوساط او اسيء فهمه عمدا في بعض الدوائر انما يتعلق بكيفية الوصول الى ذلك الهدف .

فخلطوا عمدا او غفلة بين الغاية والوسيلة وحملوا الاجتهاد في استنباط الوسائل محمل التخلي عن الهدف او التنكر له .

ولئن كان ما قلته يغاير ما الفه الكثيرون من جعجعة لفظية لا طائل من ورائها فان المسؤولين العرب عامة والمسؤولين المصريين بوجه اخص على علم من حقائق الامور . واعتقادي ان الشخصيات الرسمية التي تسرعت الى ابداء الاستنكار انما فعلت ذلك بغية مرضاة الجمهورية العربية المتحدة وذلك لاسباب داخلية لا تغرب عن احد .

لذا اعتبر من المفيد ان اخاطبكم انتم مباشرة . وسأتوخى نفس الصراحة اللي عهدتموها في سواء في مباحثاتنا الخاصة او في الخطب التي صدعت بها على رؤوس الملا في شتى المناسبات .

وقد قال البعض : كان من واجب الرئيس التونسي اطلاع مجلس الملوك والرؤساء على ارائه قبل الاعلان عنها .

وهل فعلت غير ذلك ، سواء في المناقشات او في الخطاب الذي القيته في مستهل اشغال ندوة القاهرة .

فقد كانت النقطة الاولى التي ركزت عليها كلامي ان الوضع بفلسطين يشبه الى حد بعيد اوضاع البلاد المستعمرة وانه ينبغي توخي الطرائق الكفاحية التي نجحت في تلك البلاد . وهي تعتمد الدوام في المضايقة والشغب وحرب العصابات في الداخل ، وفي الخارج (تهدف الى عزل العدو في الميدان الدولي واظهاره لدى الراي العام العالمي بما يكره ان يظهر به ، وفضح كل ما يرتكبه من شنائع ، حتى تتالب الدنيا عليه تدريجيا ، وحتى يضطر حلفاؤه الى الابتعاد عن مناصرته شيئا فشيئا) .

وبينت ان هذا العمل ينبغي ان يقوم به الفلسطينيون انفسهم من الداخل ، وان واجب الدول العربية المجاورة ان تقوم بنفس الدور الذي اضطلعت به تونس والمغرب طيلة حرب الجزائر ، وان تتحمل المشاق والمخاطر التي سوف تنجر لها من ذلك .

والقيت اذ ذاك السؤالين التاليين :

ـ هل الشعب الفلسطيني مستعد للقيام بدوره في هذه المعركة باعتباره صاحب الحق الاول الذي وقع الاعتداء عليه مباشرة ؟

ـ وهل الدول العربية مستعدة لتحمل مسؤولياتها في مناصرة كفاح الشعب الفلسطيني مهما كلفها ذلك ؟

اما النقطة الثانية التي وجهت اليها الاهتمام وشرحتها بامثلة مقتبسة من كفاح شعوب مختلفة ، فهي تتعلق بطريقة الوصول الى الحل النهائي فبينت ان الاصرار على الظفر بالحل الكامل دفعة واحدة عندما يتعذر ذلك لاسباب قاهرة ليس بطريقة موصلة ، بل لها نتائج وخيمة على القضية نفسها ، وعلى المجتمعات المشغولة بتلك القضية .

وتبسطت في تحليل الطريقة الثورية التي هي مسيرة نحو الهدف طويلة المدى وتعتمد على تمييز صحيح للمراحل التي لا بد من قطعها لبلوغ الهدف النهائي ، اذ الحل المنقوص الايجابي الثوري هو الذي يساعد على الامعان في التقدم ، ويزيد في طاقات الكفاح ، فينبغي ان لا يشتبه على المكافحين بالحل المغشوش الذي يعرقل السير ويوصد الابواب . وهي طريقة مستوحاة من الخطط الحربية التي تعمد الى استغلال الوسائل التكتيكية لتحسين المواقف الستراتيجية .

اما النقطة الثالثة التي نبهت الى خطورتها في مثل هذا الكفاح فهي خاصة بما يجب ان يجتمع في القائد من خصال ادبية تمكنه من ممارسة القيادة على وجهها الصحيح ، وذلك بأن يقدم على تحمل مسؤولية الاختيار ، وعلى الجهر برأيه ولو كان مصادما للشعور السائد في الجماهير ، وان يصبر على الاذى والمكروه في سبيل ما يعتقد انه الحق .

بهذا الاستعراض السريع لما ورد في خطابي لمجلس الملوك والرؤساء في ندوته الاولى بالقاهرة ، يظهر جليا ان ما ذهبت اليه في خصوص مبدأ المطالبة بتنفيذ مقررات الامم المتحدة انما هو تطبيق لخطة وقع التعرض لها في اولى ندواتنا ولم ينكرها علي احد .

اما مسألة الانفراد بالاعلان عن هذا الموقف ـ وهو احد المآخذ الواردة في قرار رؤساء الحكومات ـ فانه غير مطابق للواقع في شيء ، وهو محض جهل او تجاهل للحقائق التاريخية منها والقريبة على السواء.

ذلك ان ما وصف بالخروج عن الاجماع القومي ، الرسمي منه والشعبي ، انما هو عين الموقف العربي الرسمي منذ سنين ، ولم يزل يطالب به العرب في المحافل الدولية .

وقد قال المتكلم بلسان فلسطين في اجتماع اللجنة السياسية العامة بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢ باللفظ الواحد : (اننا نلتزم بمقررات الامم المتحدة) . وهذا المتكلم هو السيد احمد الشقيري .

واعلن ايضا نفس المتكلم اي السيد احمد الشقيري امام اللجنة السياسية الخاصة في جلستها المنعقدة في ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ ما لفظه :

(اني اقبل نداء زميلنا من الفلتا العليا لتنفيذ جميع مقررات الامم المتحدة ونحن لا نختار قرار منها او نؤثره على اي قرار آخر . فاذا كنتم تريدون تنفيذ قرارات الامم المتحدة . تلك التي تظنون انها ضدنا او تلك

تعتقدون انها لصالحنا ، فاننا نعلن قبول هذه القرارات كلها جملة وتفصيلا) .

واذ ينكر نفس ذلك المتكلم امكان التفاوض على اساس القرارات الدولية ، فهل نسي ما كان يطالب به في الدورات المتوالية لجمعية الامم المتحدة ؟ فقد قال الشقيري في دورة ١٩٥٢ :

(واني اود ان اعلن بصراحة باننا نقبل المباحثات المباشرة ، بل اني مستعد ان اتفاوض مع اي شخص كائنا من كان ، يحترم الميثاق ومقررات الجمعية العمومية ... ...

ان رغائب الامم المتحدة هي رغائب العالم بأسره فلماذا نتجاهلها ولا نحترمها ؟ لنعمل جميعا لاجل السلام بتحقيق مقررات الامم المتحدة . وليس امامنا غير هذه السبيل .)

بل ان الشقيري كان يجتهد في اقناع اسرائيل بضرورة الاعتراف بالمقررات الدولية قبل التفاوض واذ بدون ذلك في نظره لا يبقى لدولة اسرائيل كيان شرعي . فقد قال مخاطبا اسرائيل : **(فاذا جئتم للمفاوضة وهذه القرارات معكم ، فانكم تمثلون اسرائيل ، ونحن نتباحث معكم ... ولكن اذا اردتم تجاهل هذه المقررات فلن تكونوا ممثلين لشيء اسمه اسرائيل بل ممثلين ليهود فلسطين . ونحن مستعدون ايضا ان نتباحث مع ممثلي سكان فلسطين اليهود الشرعيين .)**

فالذي ظنه حضرات رؤساء الحكومات انفرادا وشقا للاجماع العربي يرجع اصله اذن الى مواقف كادت تصبح تقليدية .

فمن مقررات مؤتمر باندونغ المنعقد سنة ١٩٥٥ والذي اشتركت فيه الجمهورية المصرية هذه الفقرة بالضبط :

« ... تعلن الندوة الافريقية الاسيوية تأييدها لحقوق الشعب العربي بفلسطين وتطالب بتطبيق مقررات الامم المتحدة الخاصة بفلسطين وبتحقيق حل سلمي للمشكل الفلسطيني » .

وقد يتبادر الى الذهن ان الموقف العربي قد تغير منذ تلك التصريحات ، وان مقررات الامم المتحدة لم تعد تناسب الظروف الراهنة وقد قال قائل : هذا باب طرقناه مرارا بلا جدوى ، فلم الرجوع اليه ؟

الجواب عن هذا في تصريح فاه به الرئيس جمال عبد الناصر نفسه صاحب الاعتراض ، وعبر فيه عن نفس الخطة التي ناديت بها في الاردن وفي لبنان في اوائل مارس ١٩٦٥ . وقد نشر تصريح الرئيس المصري بمجلة (ريالتي) الفرنسية في عددها المؤرخ بافريل ١٩٦٥ اي بعد تصريحاتي بشهر :

فقد اجاب عن سؤال متعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية بما نصه :

« نعم على الفلسطينيين ان يقوموا ابتداء من الان بتحقيق رغباتهم . وجميع البلدان العربية مؤيدة الى اقصى حد ما ستقوم به هذه المنظمة

التي لها جيش تتولى تدريبه وتجهيزه الدول العربية . وعندما تستكمل المنظمة استعداداتها سوف تشرع في العمل من اجل تطبيق مقررات الامم المتحدة الخاصة بفلسطين وبحقوق العرب في فلسطين » .

ثم رد على سؤال آخر بقوله : « ان امة تسعى الى فرض تطبيق مقررات الامم المتحدة لا يمكن ان تنعت بانها معتدية » .

وهو بذلك يقر نفس الخطة التي اعلنت عنها ، والتي ترمي الى جعل القانون الدولي الى جانب القضية العربية في صورة نشوب عمليات حربية بين الطرف العربي والطرف المعادي .

وفي تصريحات الرئيس المصري نقط اخرى جديرة بأن يلفت اليها النظر .

فهو اذ يقول : « وعندما تستكمل المنظمة استعداداتها سوف تشرع في العمل من اجل تطبيق مقررات الامم المتحدة الخاصة بفلسطين وبحقوق العرب في فلسطين » فهو اذ يقول ذلك على انفراد ، وبدون استشارة سابقة ، يحدد مهمة منظمة التحرير الفلسطينية بأن يجعلها تهدف الى تطبيق مقررات الامم المتحدة التي نعتها بأنها خاصة بفلسطين وبحقوق العرب في فلسطين .

ولئن ذهبت انا الى اعتبار تطبيق تلك المقررات مرحلة نحو الحل النهائي ، فان المفهوم من تصريحات الرئيس المصري ان المقررات الدولية تمثل اقصى ما يمكن ان يطالب به العرب الفلسطينيون من حقوق .

وقد يتبادر الى بعض الاذهان ان ما عناه السيد جمال عبد الناصر من كلامه ذلك هو ما يذهب اليه عادة المسؤولون العرب عندما يتحدثون عن مقررات الامم المتحدة بشأن فلسطين ، وذلك بأن يقفوا عند الآية – ويعنوا – بضرب من الاحتراز الذهني مألوف – ان ما يؤيدونه من هذه القرارات انما هو المتعلق برجوع اللاجئين لا غير .

وقد تنبه الصحفي ممثل المجلة الفرنسية الى هذه النقطة فقال :

« لنفرض لحظة – وان كان ذلك غير واقعي – ان اسرائيل تقبل برجوع اللاجئين العرب ، وان مقررات الامم المتحدة يمكن تطبيقها ، فانه يبقى بعد ذلك لا محالة كيان لدولة اسرائيل ، وسط العالم العربي ، فهل تقبلون هذا الوضع ؟

الجواب :« ان الامم الافريقية الآسيوية قالت في ندوة باندونغ انها ترضى بتطبيق مقررات الامم المتحدة ، والدول العربية متفقة معها في ذلك » .

فبالرغم من ان الرئيس عبد الناصر لم يشأ ان يلتفظ مباشرة بموافقته على بقاء دولة اسرائيل ، في صورة تقسيم التراب الفلسطيني بين دولتين احداهما عربية والاخرى يهودية ، فان الكلمات والصيغ لا تكفي لتغطية الحقائق وان ما صرح به هو عين ما ذهبت اليه في مختلف

تصريحاتي في نفس الصدد . فكل هذه الوثائق التي اشرت اليهـا ، سواء الخاصة بندوة باندونغ او المتعلقة بتصريحات الرئيس المصري وتصريحات السيد الشقيري كان من النزاهة والانصاف ان تحال الى نظر رؤساء الحكومات العربية حتى يقع درسها الى جانب التصريحات التي فهت بها من جهتي ، وحتى تتخذ القرارات بشأنها جميعا بدون ميز ولا تلبيس »

رد الحكومات العربية على بيان بورقيبة :

قرر مجلس وزراء الخارجية العرب « رفض » مذكرة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ، التي بعث بها لمؤتمر القمة العربي الثالث بتاريخ ١٣ ايلول ١٩٦٥ وكان نص القرار يقول :

« احاط مجلس وزراء الخارجية ، علما بما جاء في رسالة السيد كاتب الدولة للشؤون الخارجية التونسية للامين العام للجامعة ، المقدمة مساء ١٩٦٥/٩/١٢ ، والمتضمنة رجاء ان يرفع البيان المرافق لها بشأن موقف تونس من مؤتمر القمة العربي ، الى علم اصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء ، وان يثبت كوثيقة ضمن وثائق الجامعة كي يتم توزيعه على الوفود المشاركة قبل انعقاد المؤتمر .

وقرر المجلس عدم ابلاغ البيان الى الملوك والرؤساء ، وعدم اثباته كوثيقة رسمية ضمن وثائق الجامعة، وعدم توزيعه على الوفود المشتركة. »

هذا وذكرت « الاهرام » في عددها الصادر بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٦٥ ان وزراء الخارجية بنوا هذا الرفض على اساس ان المذكرة تتضمن تهجما على القضية الفلسطينية وتهجما على دولة عربية !

الموقف الاسرائيلي من مشروع بورقيبة :

كتب (يغئال آلون) نائب رئيس الوزراء ووزير المعارف الاسرائيلي « مقالة » حول مشروع بورقيبة قال فيها : ★

« في مطلع عام ١٩٦٥ ، انبعث صوت الرئيس العربي الحبيب بورقيبة ، رئيس جمهورية تونس ، مجلجلا من بيت المقدس ينادي بالتعايش السلمي بين العرب واليهود ، والاعتراف بكيان دولة اسرائيل ، ونبذ الحرب كوسيلة لحل المشاكل السياسية .

لقد رأيت في تصريحات الرئيس التونسي بورقيبة خيطا من نور ، وبشرى خيرة ، تبعث التفاؤل والامل ، خاصة وانها اول مرة نسمع بها زعيما عربيا مرموقا ينادي بشعارات سلمية بصورة علنية ، وعلى رؤوس الاشهاد .

وقد جاءت هذه التصريحات لتعزز رايي واعتقادي في مستقبل

★ من كتاب يغئال الون ـ سلام وثلاث حروب . ترجمة العباسي . الارض المحتلة .

العلاقات العربية الاسرائيلية . وايماني بانكسار الجليد في هذه العلاقات مع مرور الايام ، مع انني لم اكن اتوقع اعلان زعيم عربي هذه الاراء بمثل هذه السرعة ، وفي هذه الفترة الحساسة التي تتكتل بها الدول العربية ضد اسرائيل في مؤتمرات الذروة المتتالية .

وانني كمواطن تشغل باله مشكلة البحث عن حلول للنزاع العربي الاسرائيلي فلقد استبشرت وتفاءلت خيرا بتصريحات الرئيس التونسي ، التي انطلقت لتنادي بالسلام خلال هذا الجو المحموم الذي يدعى به الى التحريض وينادي بالحرب والكراهية . وان كنت لا اوافق الرئيس التونسي على جميع ما جاء في بنود تصريحاته ، الا انني مع ذلك احترم واجل اقتراحه في وجوب فض النزاع العربي ـ الاسرائيلي بالوسائل السلمية ، لانه اذا ما اعترف العرب بدولة اسرائيل ، وجلسوا معا حول مائدة مستديرة ، وساد الجو روح ودية ورغبة صادقة في التفاوض . فستذلل العقبات حينئذ ، ويتوصل الطرفان الى الاتفاق المنشود .

وهناك سببان رئيسيان جعلاني اقدر آراء الحبيب بورقيبة حق قدرها وهما ، الحكمة المنطوية في آرائه والشجاعة التي ابداها في تصريحاته .

لقد بدا هذا الرجل حكيما لانه ادرك يقينا بأن الحرب لن تحل المشاكل ابدا انما تزيدها تعقيدا ، وتجلب مزيدا من الكوارث والويلات والدمار .

وظهرت حكمته باقتناعه بأن السلام لن ينتشل المنطقة من اخطار الحرب واهواله فحسب ، انما سيجلب الخير الوفير عليها ، ويجعل الشباب هنا وهناك ينصرف الى العمران والبناء والانتاج ، كي تعم الرفاهية وتنتصر النزعة الانسانية .

اما وصفي الرئيس بورقيبة بالشجاعة ، فيعود الى موقفه الجريء، ازاء العداء السافر والتحريض السلبي من قبل زملائه رؤساء الدول العربية تجاه اسرائيل ، وابتعاده عن هذه السياسة العقيمة واصراره وعدم تراجعه عن موقفه ، على الرغم من موجة السخط العارمة التي قوبلت بها اراؤه في اعقاب تصريحاته .

اجل ، ان موقفه يدل على شجاعة وجراة ، لان النداء بالتفاهم والسلام في ايامنا وفي هذه الظروف بالذات يتطلب جراة ويتطلب شجاعة ، وكم يحز في النفس حقا ان يحتاج المرء الى جراة وشجاعة لينادي بالسلام والتفاهم ، واذا ما القينا نظرة على الظروف السائدة اليوم في منطقتنا فلا بد ان نعترف بأن موقف الرئيس الحبيب بورقيبة كان يتطلب جراة وشجاعة يمنحاه لقب « بطل » بما تحمله هذه الكلمة من معنى .

وثمة موقف آخر يشير الى ان شجاعة الرئيس بورقيبة وجراته

التي أظهرها بابداء ارائه الايجابية على رؤوس الاشهاد لم تكن وليدة الصدفة . وانه لم يكن موعزا من قبل أحد ، واعني موقفه تجاه الازمة العربية ـ الالمانية التي حدثت في اعقاب زيارة ولبريخت زعيم المانيا الشرقية الى مصر ، فلم تمض بضعة ايام على اعلان بورقيبة لارائه في بيت المقدس ، واذا به يطيح بقنبلة اخرى فى مؤتمره الصحفي المشهور اثناء زيارته للبنان .. الذي فسر به للصحفيين حقيقة موقفه من آرائه السليمة وتمسكه بها . ولم يحاول ان يحرف تصريحاته التي نادى بها للسلام والتفاهم والتعاون مع اسرائيل ، ثم اضاف بأنه سيخرج كذلك عن وحدة الصف العربي بما يتعلق بقرار وزراء الخارجية بالنسبة لمقاطعة المانيا الغربية ، واضاف بأن الدعايات المحرضة عليه واتهامات العواصم العربية له بالخيانة والانحراف لن تردعه لانها لا تعتمد على المنطق ، ولانه غير مستعد على جر بلاده الى متاعب اقتصادية ، وان يخلق ازمة دبلوماسية مع دولة صديقة ، بسبب سياسة خاطئة اتبعها الرئيس عبد الناصر تجاه المانيا الغربية ، ويريد ان يحمل نتائج سياسته هذه على عاتق الدول العربية كلها ، وطالما انه لم يتشاور مع زملائه العرب حينما دعا الزعيم اولبريخت لدراسة ما سينجم عن تحقيق هذه الدعوة فليس له أي حق في حشر الدول العربية في المتاعب التي نجمت عن سياسته هو .

ولم تفير من موقف الرئيس التونسي تداخلات بعض اصدقائه من الدول العربية ليتراجع عن آرائه ولو بصورة ظاهرية ، حتى لا يخرج عن موقفهم تجاهه . ولما ترجمت بعض العواصم العربية تحريضاتها على بورقيبة الى لغة العنف ضد السفارات التونسية ، جاء رد الفعل حاسما قاطعا مقنعا من العاصمة التونسية ورئيسها ما زال يقوم في جولته في بعض دول الشرق الاوسط يعلن ان الرأي العام التونسي متكتل مع رئيسه ، زوحا وقلبا وان شعبيته قد ارتفعت في نظر ابناء شعبه لانهم واثقون بأن الرئيس الذي عرف كيف يدافع عن كرامة بلده واستقلاله من الاستعمار ، واستعمل القوة في اوانها ، يعرف ايضا كيف ينادي بالسلام في وقته المناسب والذي لا يخشى من الحرب لا يخشى من السلام ابدا ..

والمشجع حقا ان كثيرا من الدول العربية لم تجبه ولم تتعرض لموقف الرئيس بورقيبة . انما التزمت الصمت وكثيرا ما يعني الصمت الموافقة . وليس ادل من ان بعض الزعماء العرب كانوا على علم بتصريحات الرئيس بورقيبة قبل اعلانه عنها ، بعد ثلاثة ايام من مقابلته للرئيس عبدالناصر ، وبعد يوم واحد من مقابلته للملك حسين ومواصلته في رحلة الى عواصم الدول العربية عدا عن بغداد التي الفى السفر اليها بسببه هو ـ واستقباله في لبنان استقبالا حافلا رسميا .

وها قد مضت مدة طويلة على اعلان الرئيس بورقيبة آرائه ، ونحن

نجد ان شعبيته ما زالت ترتفع في نظر ابناء شعبه ، ومكانته المحلية والدولية المحترمة ، وعندنا أكثر من دليل ان سياسة الحرب والعدوان مصيرها الفشل والانهيار . واكبر دليل على ذلك تراجع الرئيس المصري عبد الناصر عن خططه الحربية في اليمن وخضوعه للسياسة السلمية بعد ان اريقت هدرا دماء عشرات الآلاف من البشر وبعد ان تعرض اقتصاد بلاده الى افدح الاخطار ـ كل ذلك بسبب مطامح التسلط والنفوذ . وثمة دليل آخر نعطيه للمثل لا اكثر ، واعني سياسة الرئيس احمد بن بللا جار الرئيس التونسي بورقيبة الذي بدلا من ان يكافح الجوع والفقر والجهل في بلاده التي خرجت من الحرب ضد الاستعمار منهوكة القوى ، نراه يعد العدة للحرب ، ويعد الرئيس عبد الناصر بمئة الف مقاتل لمحاربة اسرائيل .. نجد مثل هذه السياسة تجر الويل على صاحبها فنراه لا يجد مئة صديق يدافعون عنه من سنجات جنود هواري بومدين الذي قلب عليه ظهر المجن فهل اكثر من هذا دليلا بأن من يلعب بالنار تشتعل النار في بيته قبل ان تشتعل في بيت الفير . وان سياسة الحرب والعداء تقود الى الدمار والفقر والهلاك .

كل هذه التطورات تعني بالنسبة لنا امورا هامة ، وهي ان بشائر السلام اخذت تلوح بالافق ، وان استقرار الامور واستتباب الهدوء في المنطقة لا بد آت ، وان تصريحات بورقيبة بمثابة السنونوة الاولى التي تبشر بقدوم الربيع ، وان لم تكف هذه السنونوة لوحدها لقدوم الربيع ، فانه لا بد من سنونوة طلائعية تسبق موكب السنونو الذي يتبعه الخير ، فهيا بنا نبتهل ونصلي بأن لا تخيب آمال المواطنين الصالحين في هذا الشرط ، وأن لا يتحطم تفاؤلهم بقرب قدوم السنونوة الذي سيجلب الخير والامان والرفاه على ربوع هذا الشرق الحبيب .

ـ وفي ٢٨ نيسان ١٩٦٥ صرح **(ابا ايبان)** وزير الخارجية الاسرائيلي (برفض) فكرة التسوية على اساس قرار التقسيم ، ولكنه قال : « ان تصريحات الرئيس التونسي ظاهرة مهمة ! »

ـ وفي ٢ أيار ١٩٦٥ صرح **(ليفي اشكول)** رئيس الوزراء الاسرائيلي برفض مشروع الرئيس بورقيبة ورحب (بالحديث) باعتباره ـ وعلى حد تعبيره ـ يشكل مبادرة لزعيم عربي بارز تجاه اتخاذ موقف مصالحة عربية اسرائيلية .

ـ وفي ١٧ أيار ١٩٦٥ تقدم (ليفي اشكول) بمشروع لتحقيق (المصالحة العربية ـ الاسرائيلية) وعرض امام الكنيست الاسرائيلي .

ويمكن تلخيص المشروع بما يلي :

١ ـ تنطلق اسرائيل من التزامين :

أ) الواجب العام الذي تخضع له جميع الدول الاعضاء في هيئة الامم في العيش بسلام مع بعضها بعضا .

ب) الالتزام باتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ والتي تنص على ان الهدنة مرحلة انتقالية نحو السلام الدائم .

٢ ـ تقترح اسرائيل اجراء مفاوضات مباشرة بينها وبين البلدان التي وقعت اتفاقيات الهدنة من اجل احلال اتفاقية السلام محل اتفاقيات الهدنة .

٣ ـ تتم التسوية السلمية على اساس وضع اسرائيل القائم باستثناء التعديلات الطفيفة المتبادلة والمتفق عليها ـ عند نقط معينة على الحدود بهدف تسهيل الحياة اليومية للسكان .

٤ ـ يعني السلام حرية الدول العربية واسرائيل في الاستفادة من نتائجه مثل ـ النقل البري عبر الطرقات وبالقطارات ، حرية المرور عبر المطارات ، الراديو والتلفون والاتصالات البريدية ، الوصول الى المرافىء الاسرائيلية على البحر المتوسط حيث تقام مناطق حرة بشروط مناسبة لمصلحة الاردن ، تسهيلات من اجل بيع البترول عن طريق اعادة تشغيل انبوب حيفا وبناء انابيب جديدة اكبر منه ، تشجيع السياحة الى جميع بلدان المنطقة . حرية الوصول الى الاماكن المقدسة ، بتقديم كافة التسهيلات من اجل الحج الى المراكز المقدسة لجميع الديانات .

٥ ـ عمل عربي اسرائيلي مشترك من اجل كبح جماح سباق التسلح وتوجيه الطاقات المالية والبشرية لكافة دول المنطقة نحو تطوير امكانياتها الاقتصادية والعملية والتقليل من حاجاتها للمساعدات الخارجية .

٦ ـ توجيه جزء من الموارد الضخمة للمنطقة باتجاه اعادة توطين اللاجئين ودمجهم في بيئتهم الوطنية الطبيعية (أي في الدول العربية) .

٧ ـ استعداد اسرائيل للمساهمة المالية (مع الدول الكبرى) في عملية توطين اللاجئين باعتبارها الحل المناسب لمصالحهم الحقيقية والاساسية والمناسب ايضا لمصالح اسرائيل الاساسية ايضا .

وبعد .. ان الهدف الاكبر وراء مقترحات اشكول هذه، هو اذابة الشعب العربي الفلسطيني وانهاء وجوده المستقل وشخصيته المتميزة والتنازل كليا عن حقوقه الوطنية واخيرا ، تصفية القضية الفلسطينية نهائيا وهو ما لا يمكن بأي من الاحوال الانسياق الى التفكير فيه فكيف الى الحديث عنه او القبول به ...

الفصل الثالث : مشاريع دولية مشتركة

(١) ـ قرار مجلس الامن الدولي رقم (٢٤٢)
٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧

طلبت مصر في ٧ تشرين الاول عام ١٩٦٧ اجتماع مجلس الامن الدولي في جلسة عاجلة للنظر في الوضع الخطير في الشرق الاوسط (اثر « عدوان » الخامس من حزيران ١٩٦٧ .)

اجتمع مجلس الامن في ٩ تشرين الاول ١٩٦٧ ، وشاركت وفود الاردن وسوريا واسرائيل في مناقشات المجلس حول الوضع في المنطقة ولكن بدون ان تملك حق التصويت، وتقدمت عدة دول بمشاريع قرارات، كان اهمها مشروع الولايات المتحدة ومشروع بريطانيا .

اما المشروع الامريكي ، فلم يكن الا اعادة للنقاط التي عرضها الرئيس جونسون في مشروعه اثناء محادثاته مع رئيس الحكومة السوفياتية الكسي كوسيجن ، وكانت اسرائيل موافقة على المشروع لانه يحقق كل اهدافها ولا يأخذ بعين الاعتبار المطالب العربية، وجاء (الرفض) السوفيتي للمشروع الامريكي استنادا لكونه (المشروع) يسمح لاسرائيل الاحتفاظ بالاراضي العربية المحتلة لاية مدة تريدها وبحق اقامة حدود جديدة لنفسها ، وبسحب جيوشها الى المساحة التي تريدها هي فقط ، كما ان المشروع الامريكي لم يتضمن اية اشارة لعدم جواز احتلال اية اراض او ضمها عن طريق الغزو العسكري .

اما المشروع البريطاني ، والذي صاغه اللورد كرادون ـ مندوب بريطانيا في المجلس وقتها ★ ـ فقط اقره مجلس الامن الدولي بالاجماع واصبح شهير باسم « **قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ وهذا نصه :**

« ان مجلس الامن ،

اذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الاوسط ويؤكد عدم القبول بالاستيلاء على اراض بواسطة الحرب ، والحاجة الى

★ جدير بالملاحظة ان اللورد كراوون كان في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين حاكما لمنطقة نابلس !

العمل من اجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة ان تعيش فيه بأمن ،

واذ يؤكد ايضا ان جميع الدول الاعضاء بقبولها ميثاق الامم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقا للمادة (٢.) من الميثاق ،

١ ـ يؤكد ان تحقيق مبادىء الميثاق يتطلب اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ويستوجب تطبيق كلا المبداين التاليين :

أ ـ سحب القوات المسلحة الاسرائيلية من اراض احتلتها في النزاع الاخير ، (النص الفرنسي يقول من الاراضي المحتلة)

ب ـ انهاء جميع ادعاءات او حالات الحرب واحترام واعتراف لسيادة ووحدة اراضي كل دولة في المنطقة ، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد او اعمال القوة .

٢ ـ يؤكد ايضا الحاجة الى :

أ ـ ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة ؛

ب ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

جـ ـ ضمان المناعة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق اجراءات بينها اقامة مناطق مجردة من السلاح .

٣ ـ يطلب الامين العام تعيين ممثل خاص للذهاب الى الشرق الاوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية ايجاد اتفاق ، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا لنصوص ولمبادىء هذا القرار .

٤ ـ يطلب من الامين العام أن يرفع تقريرا الى مجلس الامن حول تقدم جهود الممثل الخاص في اقرب وقت ممكن . »

الموقف الفلسطيني من القرار

اصدرت **منظمة التحرير الفلسطينية** بيانا في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٧ (برفض) قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ تاريخ تشرين الثاني ١٩٦٧ جاء فيه :

« درست منظمة التحرير الفلسطينية مشروع القرار البريطاني الذي اقره مجلس الامن بشأن العدوان الاسرائيلي على الاراضي العربية ، فيحزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ ، وباسم الشعب الفلسطيني ، تحدد المنظمة موقفها من القرار المذكور وتعلنه على الوجه التالي :

اولا ـ لقد كان القرار في مجموعه اشبه ببيان سياسي يحتوي مبادىء عامة ، واقرب ما يكون الى ابداء رغبات دولية منه الى قرار قوة تنفيذية ، فقد عالج موضوع انسحاب القوات الاسرائيلية معالجة هزيلة خالية من المطالبة الفورية الحازمة ، تاركا لاسرائيل منافذ متعددة ، تبرر

استمرار احتلالها للارض العربية واحتمال تخويلها بأن تنسحب من المناطق التي تختارها وتحتفظ بالمناطق التي ترغب الاحتفاظ بها .

ثانيا ـ نص القرار في اكثر من موضوع على حق اسرائيل في الوجود ووضع حدود ثابتة لها ، معترف بها كما نص على امنها وسلامتها وتحررها من أي تهديد ، وبالجملة على انهاء حالة الحرب معها ، وكل ذلك يفرض على الدول العربية التزامات واوضاعا سياسية وواقعية تتناقض تناقضا اساسيا وخطيرا مع عروبة فلسطين وجوهر القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في وطنه ، وهذا القرار ينسف بصورة كاملة الاسس والمبادىء التي اعلنتها مؤتمرات القمة العربية وحتى مؤتمر الخرطوم الذي انعقد بعد العدوان .

ثالثا ـ تجاهل القرار حق اللاجئين والنازحين في العودة الى ديارهم ، وتناول قضيتهم بصورة غامضة تفتح المجال واسعا امام توطينهم في الدول العربية والحيلولة دون ممارسة حقهم في العودة ، وبهذا تعطلت حتى القرارات التي اصدرتها الامم المتحدة في خلال العشرين سنة الماضية .

رابعا ـ اعترف القرار بحق المرور في الممرات الدولية وهو يعني بذلك قناة السويس وخليج العقبة ، فبالنسبة الى القناة فانه مع التسليم بانها ممر دولي الا ان هذا الحق لا يمكن ان تمارسه دولة قامت على الاغتصاب والعدوان ، وخاصة ان هذا الاغتصاب واقع على وطن عربي ، اما بالنسبة الى خليج العقبة فانه مياه عربية داخلية وتشمل شواطئه ساحلا فلسطينيا تحتله اسرائيل اغتصابا وعدوانا ، ومبدأ حرية المرور البريء لا ينطبق على خليج العقبة ، وعلى وجه اخص بالنسبة لاسرائيل .

خامسا ـ تضمن القرار ايفاد ممثل شخصي للامين العام للامم المتحدة ، وهذا هو تكرار للتجارب الماضية الفاشلة التي ابتدات بايفاد الكونت برنادوت وانتهت بانشاء لجنة التوفيق الدولية وكانت هذه التجارب في نتيجتها فرصا متكررة امام اسرائيل تفرض من خلالها الامر الواقع وتثبت مزيدا من العدوان ومزيدا من التوسع .

سادسا ـ لقد جاء القرار في مجموعه محققا لموقف اسرائيل ومطالبها مخيبا لامال الامة العربية ومتجاهلا لرغائبها القومية ، وقد زادت التفسيرات المتناقضة التي ادلى بها اعضاء مجلس الامن ، زادت هذه التفسيرات قرار مجلس الامن ضعفا على ضعف وبهذا يصح القول ان هذا القرار هو نكسة سياسية على الصعيد الدولي تأتي في اعقاب النكسة العسكرية التي نزلت بالوطن العربي .

لهذه الاسباب وفي طليعتها ان مجلس الامن قد تجاهل وجود الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره ، فان منظمة التحرير الفلسطينية تعلن رفضها لقرار مجلس الامن جملة وتفصيلا ، وهي إذ تفعل ذلك لا تحدد موقفا نظريا فحسب ولكنها تعلن كذلك عن عزم الشعب

الفلسطيني وتصميمه على مواصلة الكفاح الثوري لتحرير وطنه . وتحقيقا لهذا الهدف المقدس فان المنظمة على ثقة كاملة بأن الامة العربية ستمضي قدما في تحمل مسؤولياتها القومية في تعبئة كل طاقاتها في هذه المعركة المصيرية مسنودة بكل القوى التحررية في جميع ارجاء العالم . »

كما اصدرت الهيئة العربية العليا لفلسطين بيانا في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٧ (برفض) المشروع البريطاني الذي أقره مجلس الامن ومما جاء فيه : ★

« تابعت الهيئة العربية العليا لفلسطين بكل عناية واهتمام سير المناقشات التي دارت في الجمعية العمومية للامم المتحدة ومجلس الامن، والاتصالات التي جرت بين بعض عواصم الدول الكبرى بشأن الوصول الى ما يسمى « بالحل السلمي » لازمة الشرق الاوسط التي نشأت عن العدوان اليهودي الغاشم في حزيران المنصرم ، وفي الحين الذي ظلت الهيئة على اتصال مستمر بوفدها الدائم في نيويورك لمضاعفة جهوده لصيانة سلامة قضية فلسطين ، فانها واصلت الاتصال بمختلف الجهات بشأن المباحثات الجارية في المحيط الدولي مطالبة باتباع خطة الحزم والتصميم في معالجة قضية فلسطين وما تركه العدوان اليهودي من ذيول وآثار .

وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ اقر مجلس الامن « المشروع البريطاني» لحل الازمة الراهنة ، وقد اتضح للهيئة العربية العليا ان هذا المشروع ينطوي على ضرر عظيم بالقضية الفلسطينية وصالح العرب جميعا ، ولكنها آثرت ان ترجىء اعلان رأيها في هذا المشروع ، حتى تتوفر لها دراسته وتتجمع لديها المعلومات التي طلبتها من وفدها الدائم في نيويورك ومن مختلف مكاتبها في الاقطار العربية والاسلامية وغيرها بشأن المشروع المذكور .

وقد عقدت الهيئة العربية عدة جلسات في هذا الاسبوع استعرضت خلالها الوضع الراهن للقضية الفلسطينية ، ومناقشات مجلس الامن التي ادت الى صدور قراره الآنف الذكر ، وردود الفعل التي تركها في الاوساط العربية والعالمية وتدارست خلال اجتماعاتها المشروع البريطاني دراسة تناولت اهدافه وابعاده والدوافع لتي حفزت بريطانيا لتقديمه الى مجلس الامن ، والعوامل التي حملت الدول الاعضاء في مجلس الامن على الموافقة عليه واقراره .

وخرجت الهيئة من استعراضها للاوضاع ودراستها « للمشروع

★ لقد حرصت على اثبات نصوص البيانات الفلسطينية الصادرة عن منظمة التحرير والهيئة العربية وحركة فتح «برفض» قرار مجلس الامن (٢٤٢) حتى يقف المرء على التفسير الفلسطيني لرفض القرار وبالتحديد تفسير القيادة الفلسطينية السابقة والحالية والمستقبلة ..

البريطاني » براي صريح وهو ان هذا المشروع ينطوي على اضرار عظيمة بمصالح الفلسطينيين والعرب جميعا ، ويمكن الاعداء من جني ثمار عدوانهم ، في حين ان ميثاق الامم المتحدة ومبادئها لا تقر العدوان وتمنع المعتدي من الافادة من نتائج عدوانه ، وبالاضافة الى ما في نصوص هذا المشروع من غموض والتواء يؤدي الى تأويلات وتفسيرات متعددة ، فان تنفيذه يؤدي الى النتائج التالية :

١ ـ تصفية القضية الفلسطينية نهائيا لصالح الصهيونية العالمية والاستعمار ، والقضاء على ما بقي من كيان الشعب العربي الفلسطيني المتمثل باللاجئين .

٢ ـ اسباغ الصفة الشرعية الدولية على الدولة اليهودية الدخيلة وارساء قواعدها في الوطن العربي .

٣ ـ الاعتراف بالدولة اليهودية ، واحترام استقلالها وسيادتها ووحدة اراضيها ، مهما كان شكل هذا الاعتراف .

٤ ـ تنازل العرب عن كل حق لهم في فلسطين ، واعتراف بشرعية سيطرة اليهود على ٨٠ بالمئة من مجموع اراضيها وحرمانهم من حرية العمل والتصرف في الحال والمستقبل لاسترداد وطنهم السليب .

٥ ـ انتهاك السيادة العربية على الممرات المائية العربية الاقليمية ؛ واعطاء اليهود حرية الملاحة فيها .

٦ ـ ربط انسحاب اليهود من الاراضي العربية التي احتلوها في حزيران الماضي ، بقيود وشروط منها انهاء حالة الحرب القائمة بين العرب واليهود والاعتراف بالكيان الصهيوني » !

وفي ١٠ كانون الاول ١٩٦٢ ، أصدرت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بيانا سياسيا الى الشعب الفلسطيني والامة العربية ، اعلنت فيه رفض قرار مجلس الامن ، ومما جاء في البيان :

« الى شعبنا العربي الفلسطيني البطل ،

الى الامة العربية المجيدة ،

ما احوجنا بعد نكسة الخامس من حزيران الى مواجهة الاحداث بموضوعية علمية نمارس من خلالها اسلوب المكاشفة بعمق ووضوح ، فالقضية الفلسطينية تمر اليوم بمرحلة حاسمة تعتبر من اخطر مراحلها منذوعد بلفور وقرار التقسيم والواضح لاي مراقب ان العدو يواجهنا بمخطط لئيم مرتكز الى تحرك منظم على كافة المستويات السياسية والعسكرية والاعلامية مستغلا الى حد بعيد الجو النفسي للنكسة الاخيرة، والواقع المخجل يفرض علينا ان نعترف باننا نواجه مخطط العدو بأكثر من راي واكثر من تخطيط مما ادى الى ضياع جهود الموقف العربي واستمرار سياسة الارتجال والتخبط والوقوع في مصيدة الامم المتحدة ومجلس الامن من جديد .. فتحت شعار ـ ازالة آثار العدوان ـ .. وبريق ـ الحل السياسي ـ .. اقر مشروع الامن بالاجماع .. ـ المشروع

البريطاني لحل ازمة الشرق الاوسط ــ .. هذا المشروع الذي وضع الجماهير العربية على «مفترق الطرق» فاما القبول بالاستسلام والذل والعار ، واما المقاومة الشجاعة ومواصلة الكفاح المسلح حتى يزول الاحتلال الجديد ويصفى الاحتلال القديم .

ونحن كحركة ثورية تمثل ضمير الشعب العربي الفلسطيني المكافح نعلن رفضنا الحاسم لهذا المشروع الاستعماري الصهيوني الذي يحمل في طياته :

ــ تصفية القضية الفلسطينية نهائيا .
ــ تثبيت الاحتلال الصهيوني في ارضنا المحتلة واضفاء الشرعية على وجوده .
ــ تأكيد الوصاية الدولية على قضية شعبنا .
ــ اجهاض ثورة التحرير الفلسطينية .

هذا فضلا عن تجاهله حقوق مليوني لاجىء فلسطيني يعيشون في معسكرات الاعتقال بالمنفى يعانون مرارة الحرمان من الوطن والمستقبل والحياة . وان شعب فلسطين اذ يرفض هذا المشروع يعتبر نفسه غير ملزم بأي قرار يصدر عن هذه المنظمة الدولية التي تنكرت لحقوقه طيلة عشرين عاما ... كما يحذر وينذر اية جبهة عربية تحاول ان تفرض وصايتها عليه وتقبل بأي قرار يتجاهل ارادته وتصميمه على مواصلة الكفاح والنضال حتى يصفي الكيان الصهيوني الاستعماري من ارضه المحتلة .

يا شعبنا العربي ،

الموقف جد خطير ويتطلب منا ان نكون على حذر فالاستعمار الحاقد على امانينا قد فتح علينا النيران من كل الجهات وبدأ يساومنا من مركز القوة ، فعلينا ان ندرك ابعاد المعركة وخيوطها المتشابكة حتى لا نفاجأ بالمؤامرة فنستسلم للامر الواقع ونعيش نكبة ثانية تفقدنا الثقة بأنفسنا وقدراتنا ، فالقضية لم تعد قضية شعب فلسطين بقدر ما هي قضية الصراع الخفي بين الامة العربية بكل تاريخها وحضارتها وبين الاستعمار بكل شراسته وخياناته ، انها قضية مصير ووجود وما المعركة الدائرة بين الشعب الفلسطيني والوجود الصهيوني الا ظلالا للصورة الخلفية للمعركة الحقيقية بين الاستعمار والشعب العربي .

ومن هنا تبرز مسؤولية القوى العربية المنظمة ومسؤولية الشعب العربي الفلسطيني الذي ضحى ويضحي من اجل قضية المصير المشترك، قضية الحياة او الموت . وان هذا الشعب مقبل على احداث رهيبة تتطلب وقوف الجماهير العربية الى جانبه تسند مقاومته وترفد ثورته وتمد كفاحه الطويل الدامي بكل طاقاتها وامكاناتها .. فقد يقر الحل السياسي او يفرض بضغط دولي وقد تنسحب القوات الصهيونية انسحابا جزئيا او كليا من الاراضي التي احتلتها بعد الخامس من حزيران ، فماذا سيكون

موقفنا ؟ هل سيعود شعبنا مرة ثانية تقرع راسه مطرقة الارهاب المباحثي والارهاب الجدلي ، هل تصفي ثورة شعبنا المسلحة .. لذلك لا بد من طرح رأينا بشكل واضح وحاسم في القضايا التالية :

ــ الانسحاب من الاراضي المحتلة .
ــ استمرار الكفاح المسلح ورفض الوصاية العربية والدولية.
ــ وحدة القوى الوطنية الفلسطينية .

اولا ــ ان الانسحاب من الاراضي المحتلة لا يعني بالنسبة لنا سوى تصفية مظهر العدوان الجديد وتبقى قضية مصدر العدوان المتمثلة في الكيان الصهيوني الدخيل على ارضنا العربية .. ونحن كطليعة آمنت بالثورة المسلحة للتحرير لا يمكن ان نترك لمناخ الهزيمة ان يسيطر على الواقع العربي فيتخذ منه ذريعة لقتل رجالنا وتشريد ثوارنا ولن نسمح لاجهزة المخابرات والمباحث ان تعود لحكم شعبنا والتسلط على احرارنا . اننا لسنا طلاب حكم ولا ننزع الى السلطة ولكننا نريد لشعبنا ان يعيش في الهواء الطلق يحمل السلاح ، ويحفر الخنادق ، يحصن قراه ويحمي مدنه ولا يمكن ان نقبل حكما يخنق الحرية ويصلب القانون ويقتل الروح الثورية ويزرع الخوف والاستسلام في نفسية الجماهير ولا يمكن ان نقبل حكما يكون للعملاء فيه صولجان السلطة وللاحرار مقاصل الموت ومعتقلات الارهاب ، اننا نريد حكما يحمي الثورة ويرفد معطياتها بالمال والسلاح والرجال .

ثانيا ــ ان قضية استمرار الكفاح المسلح ونمو الثورة الفلسطينيه مبدأ لا يمكن ان نساوم عليه لانه يمثل ارادة الشعب الفلسطيني ولانه سبيل كل الشعوب المضطهدة تسلكه عملا بحق تقرير المصير الذي كلفته الانظمة الدولية ، واي محاولة لافقاد كفاحنا المسلح ذاتيته ومنطلقاته الفلسطينية هي محاولة فاشلة ويائسة وذريعة يستخدمها العدو كورقة رابحة في الاسواق الدولية ومن هنا فنحن نرفض اية وصاية دولية او عربية على هذا الحق المشروع ونعتبر اي تدخل لحماية العدو الصهيوني من ثورة ابناء فلسطين هو عدوان على ارادة شعبنا وجريمة ترتكب لمصلحة الاستعمار والصهيونية .

ثالثا ــ ان موقفنا من وحدة اداة الثورة الفلسطينية موقف مبدئي فنحن ايمانا قاطعا باهمية اللقاء بين القوى الفلسطينية لان طبيعة تكوين حركتنا منطلقة من الايمان بالوحدة ، ولكننا في موقف لا مجال فيه للمجاملة وخداع النفس فنحن نرى مفهوما لهذه الوحدة لا يقوم على اساس الاستجابة العاطفية او المرحلية لهذا الشعار وانما اذابة تكوينها العليائي ... لقد طرحنا شعار اللقاء في ارض المعركة لنفرز من الساحة الفلسطينية المنظمات التي لها قدرة على العمل من المنظمات التي خلقت في جو مشبوه لاغراق شعبنا في دوامة الضياع والتشتيت .. وعندما قامت منظمة التحرير الفلسطينية رحبنا بقيامها على امل في اذابة تكوينها

العلبائي من خلال النضال اليومي ولكنها للاسف وقعت اسيرة كل التحفظات التي حذرنا قيادة المنظمة منها ... واهمها في نظرنا ما يلي :

ـ ان المنظمة لا تملك الشخصية المستقلة لانها وليدة الواقع العربي الذي ورثت عنه كل تناقضاته واساليبه .

ـ التسلط الفردي من قبل قيادة المنظمة او قائدها مما جعل الصراع داخل المنظمة اقوى من تحقيق اي منجز يخدم النضال الفلسطيني .

ـ انعدام المخطط السياسي والعسكري والاعلامي لدى اجهزة المنظمة مما جعلها تفقد قدرتها على العمل الفلسطيني وتفشل في تحقيق الوحدة الوطنية .. وتتحول الى جهاز مكتبي وظائفي مشلول .

ومما يبدو ان هذا الواقع افقد المنظمة دورها الايجابي في الساحة الفلسطينية مما جعلها تلجأ الى اساليب غير كريمة تسطو من خلالها على منجزات وبطولات شعبنا في الارض المحتلة .. ومع ذلك نعلن لشعبنا اننا مستعدون للانخراط في جبهة القوى الفلسطينية الشريفة بما فيها المنظمة بعد اصلاح جذري في قيادتها السياسية واسلوبها في العمل ضمن مخطط مدروس يكون التفاوض على اساسه بحضور مراقبين من الاشقاء العرب حتى لا تظل احاديث الغرف المقفلة مجال مزايدة في هذه الاوقات العصيبة .

يا جماهير شعبنا العظيم ،

بعد الخامس من حزيران هب شعبنا الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع وفي كل فلسطين بالمقاومة الباسلة يواجه حكم الصهاينة الارهابي ببطولة نادرة تحت وطأة اقسى الظروف . لقد هزت المقاومة الشجاعة اركان الاحتلال مما جعله يستخدم اشد انواع الانتقام ضد شعبنا .. فنسف قرى بأكملها ودمر بيوتا آمنة على من فيها فضلا عن آلاف المعتقلين من شبابنا ونسائنا يلاقون مصيرا مظلما في معتقلات الارهاب الفاشي اللئيم الذي لم يتورع من قتل الجرحى من رجال العاصفة الابطال. ومع هذا الواقع المؤلم الذي يعيشه شعبنا في ظلال الاحتلال نتساءل بمرارة والم ، أين المنظمات الشعبية ... والاحزاب العربية .. اين نقابة المحامين العرب ... وجمعيات الهلال والصليب الاحمر ... اين هؤلاء جميعا يفضحون مجرمي الحرب الجدد .. اين اصواتهم ترتفع بقوة لتهز الضمير العالمي الذي انطلت عليه خرافة الديمقراطية الصهيونية واكذوبة التقدمية الاسرائيلية . ونحن لا نملك ازاء هذا الارهاب الغادر الا التحية نتوجه بها الى شعبنا العظيم رجاله ونسائه فتيانه وفتياته مجددين لهم العهد على مواصلة الكفاح مهما غلا الثمن وعزت التضحيات نقدم لهم القائد تلو القائد والشهيد تلو الشهيد .. واخيرا فان حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) تدعو الجماهير الفلسطينية في هذه الظروف الراهنة الخطيرة الى الانتقال السريع الى ميدان المعركة بالضفة

الغربية وقطاع غزة لنقف مع شعبنا في صموده الجبار ومقاومته الضارية . »

الموقف العربي السوري من القرار

في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٧ نشرت صحيفة (البعث) تعليقا لناطق رسمي سوري حول المشروع البريطاني الذي اقره مجلس الامن الدولي جاء فيه قوله :

« ان المشروع البريطاني الذي اقره مجلس الامن تكريس دولي خطير لمبدأ حل المشاكل بالقوة المسلحة ـ ومساومة مكشوفة على القضية الفلسطينية الاساسية مقابل الوعد المبهم بانسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية من بعض الاراضي العربية الجديدة الامر الذي رفضته الجمهورية العربية السورية رفضا مطلقا وحازما ، ولا يمكن للشعب العربي ان يقبله بأي شكل من الاشكال . ان بريطانيا التي كانت السبب الاساسي والاول في بلاء ومصائب الشعب العربي الفلسطيني منذ وعد بلفور ، انما تتابع بهذا المشروع مهمتها الاستعمارية التاريخية في تكريس وترسيخ العدوان والتوسع واعطائه الشرعية الدولية . لقد رفض العرب بالاجماع في الدورة الاستثنائية الخاصة مشاريع اقل خطرا من هذا المشروع البريطاني الذي اقر بالامس ولا يمكن ان يقبلوا اليوم هذا المشروع الذي يضع الارض العربية مجال مساومة دولية ويفرض واقع الاحتلال الصهيوني ويحاول اجبار الامة العربية على الاعتراف بهذا الواقع ، وتأمين حدوده الجديدة ومنع الشعب العربي الفلسطيني المشرد من حق النضال المشروع لتقرير مصيره الذي كفلته مبادىء الامم المتحدة وسائر القوانين الدولية ، ويلغي نظام الهدنة وجميع قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن السابقة حول القضية الفلسطينية والمناطق المجردة القديمة لا بل يطالب بمناطق مجردة جديدة وبحق الملاحة في الممرات المائية العربية الامر الذي يمكن تلخيصه بانه مكافات من مجلس الامن والامم المتحدة للعدوان الاسرائيلي الغادر وتشجيع اكيد للعدوان القادم الجديد والغزو التوسعي المستمر ، وسابقة خطيرة في العلاقات الدولية ستنعكس على جميع شعوب العالم .

ان موقف الجمهورية العربية السورية راسخ لم يتغير ، وهي ترفض اية تنازلات لصالح المعتدين . وهذا الموقف منسجم مع ميثاق الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولي وهي تهيب بالشعب العربي ان يعتمد على نفسه اولا وان يستعد للصمود والتضحية والكفاح الطويل لاسترداد وطنه المغتصب . »

الموقف المصري والاردني من القرار

«وافقت» حكومتا مصر والاردن على قرار مجلس الامن الدولي وكان ذلك خطوة اولى وحاسمة نحو التراجع العربي الرسمي عن مقررات

مؤتمر الخرطوم (لا صلح . لا مفاوضات . لا سلام) ! وقد تم تبرير الموافقة على القرار ، يومها ، بأنها خطوة تكتيكية من اجل كسب الوقت لاعادة بناء القوات المسلحة العربية ...

الموقف الاسرائيلي من القرار

اعلنت الحكومة الاسرائيلية اصرارها على مطالبها بعقد اتفاقية سلام مع الدول العربية ، يتم التوصل اليها على مائدة المفاوضات في محادثات مباشرة ....

وجهة نظر ... ★

كتب الدكتور فايز صايغ في « شؤون فلسطينية العدد (١٥) عام ١٩٧٣ تحت عنوان (ملاحظات على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ يقول :

« ١ – نوفمبر – شهر التجني

يقترن ، في الخاطر العربي ، ذكرى شهر نوفمبر (تشرين الثاني) بعمليات التجني الدولي على حقوق الشعب الفلسطيني والعدوان على وجوده واكرامته . ففي ذلك الشهر ، وعلى مدى خمسين عاما ، صدر اخطر ما اتصل بالقضية الفلسطينية من تعهدات وقرارات دولية .

وفي ٢ نوفمبر ١٩١٧ ولدت القضية الفلسطينية رسميا بصدور وعد بلفور عن الحكومة البريطانية – وعدا قطعته بريطانيا على نفسها وتعهدت فيه بأن تفعل ما بوسعها من اجل انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين .

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، اقرت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة مشروع تقسيم فلسطين واصدرت توصية بتنفيذه .

وبعد انقضاء نصف قرن على ميلاد القضية ، اي في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، اصدر مجلس الامن التابع للامم المتحدة القرار رقم ٢٤٢ ، والذي رمى الى تصفية القضية تصفية كاملة ونهائية ، في مجال ازالة آثار احدث عدوان اسرائيلي .

في اعتقادي ، ان ثالثة هذه الاعتداءات الدولية على فلسطين وشعبها كانت اخطرها واوقحها ، اي ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ فاق – في تطاوله على الحقوق القومية والانسانية للشعب الفلسطيني – كلا من توصية الجمعية العامة بتقسيم فلسطين واقامة دولة يهودية على الجزء الاكبر من ترابها ، وكذلك الوعد البريطاني بانشاء وطن قومي يهودي في فلسطين ، ذلك الوعد الذي ما لبث ان تسرب الى صك الانتداب الصادر عن عصبة الامم واصبح جزءا منه . اقول ذلك استنادا الى واقع ان قرار مجلس الامن – وحده ، وخلافا للوثيقتين الاولين – قضى بما يلي :

اولا : ان قرار مجلس الامن القى على الدولة العربية « واجب »

★ تحليل فلسطيني القرار (٢٤٢) . شؤون فلسطينية . مركز الابحاث .

القبول باسرائيل كدولة قائمة ذات سيادة كاملة وذات حقوق في الوجود والسلامة الارضية والاستقلال السياسي والامن تساوي حقوق الدول العربية نفسها ، كما انه ربط اداء الدول العربية بهذا الواجب المزعوم بوفائها بالتزاماتها الدولية المنبثقة عن عضويتها في الاسرة الدولية وابرامها ميثاق الامم المتحدة ، وبحقها في المطالبة بانسحاب اسرائيل من اراضيها.

ففي حين كان وعد بلفور تعهدا من جانب واحد ، قطعته على نفسها دولة اجنبية ، بانشاء جسم غريب في فلسطين ، وفي حين كان قرار الجمعية العامة توصية ، موجبة الفرقاء المعنيين بالامر ، باقتسام فلسطين فيما بينهم واقامة دولة يهودية الى جانب دولة عربية توام لها ومدينة دولية بينهما – فان قرار مجلس الامن طالب الدول العربية نفسها بأن تقر « بشرعية » الدولة الدخيلة وبأن تتعامل واياها على اساس ذلك الاقرار .

فكأني به والحالة هذه يطالب الدول العربية بأن تجعل نفسها شريكا للحركة الصهيونية وللاسرة الدولية في جريمة السطو والاستيلاء والاغتصاب والتشريد – تلك الجريمة التي تجسدها اسرائيل بالنسبة الى الارض الفلسطينية والشعب الفلسطيني .

ثانيا – ان قرار مجلس الامن قضى بقبول العرب قبولا نهائيا باسرائيل كما هي (اي كما كانت عليه عشية شنها الحرب العدوانية الثالثة عام ١٩٦٧) ، وبالتالي التنازل عن اي مطلب عربي سابق ، بما في ذلك جميع المطالب التي ايدتها الامم المتحدة نفسها ، ومجلس الامن نفسه ، في عشرات القرارات ، من مطالب تتعلق بحقوق الفلسطينيين في العودة الى وطنهم وديارهم ، وحقوقهم في التعويض عن ممتلكاتهم المسلوبة او المدمرة ، وبما في ذلك ايضا جميع المطالب المتعلقة باحترام اسرائيل لحقوق العرب المقيمين في الاراضي التي اغتصبتها . اي ان قرار مجلس الامن لم يتجاهل فقط الحقوق القومية والانسانية الثابتة التي يتمتع بها الشعب الفلسطيني بالطبيعة ، بل انه تجاهل ايضا الشروط التي نص عليها كل من وعد بلفور ومشروع التقسيم والتي كانت تقيد اسرائيل وتلزمها امام الاسرة الدولية بالتزامات قانونية معينة ، وتجاهل كذلك قرارات الامم المتحدة المتعاقبة التي اكدت تقيد اسرائيل بتلك الشروط وطالبتها بالعودة عن انتهاكها لها في الماضي والتوقف عن انتهاكها في المستقبل . فاسرائيل التي طولبت الدول العربية – في قرار مجلس الامن – بالاعتراف بها ككيان كامل الشرعية انما هي دولة طليقة من كل قيد ، مغفورة لها جميع ذنوبها السابقة ، حتى تلك الذنوب التي ما تزال آثارها قائمة ونتائجها مستمرة . ان قرار مجلس الامن شبيه بعفو عام تصدره السلطات في بلد ما لصالح مغتصب ، دون ان تطالبه بارجاع ما اغتصبه الى اصحابه – ثم تطالب ذوي الضحية بالمشاركة في التوقيع عليه !

ثالثا – ولعل اخطر ما في قرار مجلس الامن ليس ما نص عليه بل ما اهمله وصمت عنه . لقد صمت القرار عن الشعب الفلسطيني ومصيره

وحقوقه ، بل انه تجاهل وجوده (كما سنرى بعد قليل) ، في حين ان كلا من وعد بلفور ومشروع التقسيم اعترف للشعب الفلسطيني ببعض حقوقه حتى عندما تجنى على البعض الآخر .

لهذه الاسباب كلها ، ولسواها مما يتصل بها او ينبثق عنها، قلنا ان قرار مجلس الامن كان اوقع من وعد بلفور واشد ايذاء من مشروع التقسيم . الا انه من المذهل حقا ان (جماعات) الفوريين والاجماعيين ، وقفت امام قرار مجلس الامن ، وهو الاشد خطرا وخطورة ، موقف التردد الحائر ، ثم اعلنت غالبية الحكومات العربية قبولها به ، ان لم نقل تلهفها على تنفيذه وسعيها وراء ذلك كأنه البلسم لجراحها . فأصبح قبول الحكومات العربية بالقرار اخطر ما في القرار ! ؟

٢ ــ مقارنة الجرائم الثلاث :

اولا ــ ان الخليفة التاريخية لكل من جرائم نوفمبر الثلاث تفسر الى حد بعيد اسباب تفوق قرار مجلس الامن على سلفية في مدى تطاوله على حقوق الشعب الفلسطيني . وعد بلفور صدر قبل ان يجري اي امتحان فعلي لقوة أي من الفريقين وقدرته على ارادته في فلسطين . لذلك فانه انطوى على غموض مقصود في ما وهبه للحركة الصهيونية ، كما انطوى ايضا على محاولة فاترة لاحداث شيء من التوازن بين تلك الهبة (غير المحددة في طبيعتها وفي مداها الاقليمي) وبين ما احتفظ به للشعب الفلسطيني واشترط احترامه .

ومشروع التقسيم حظي بموافقة الجمعية العامة كمخرج ــ او حل وسط ــ انعكست فيه حقيقة واضحة ، وهي ان كلا من الفريقين كان قد عجز ، خلال مجابهة دامت ثلاثين عاما ، عن التغلب على الفريق الآخر بصورة حاسمة والفوز بتحقيق كامل لاهدافه . فلا الشعب الفلسطيني ، ومن ورائه العالم العربي ، نجح في الحؤول دون دخول طلائع المستوطنين الصهيونيين الى فلسطين او في منع بريطانيا من حمايتهم ونقل ملكية بعض الاراضي الفلسطينية اليهم ــ ولا الصهيونيين ، ومن ورائهم اليهودية العالمية وبريطانيا ، فلحوا في القضاء على المقاومة الفلسطينية او في الاستيلاء على مساحات وافية من الاراضي التي يملكها الفلسطينيون ويستطيعون التحكم بمصيرها . وكما انعكس عجز كل من الفريقين في قوة خاصة به . فكان الشعب الفلسطيني قد أثبت صموده وعناده وقدرته على البذل واستعداده للفداء دفاعا عن وجوده وارضه وكرامته ، فيما كان الجانب الصهيوني قد اثبت بدوره قدرته على التنظيم ونفوذه الواسع خارج ميدان المعركة في الاوساط الدولية الفاعلة آنئذ .

اما قرار مجلس الامن فقد صدر في ظرف يختلف اختلافا جذريا عن الظرف السابق لصدور وعد بلفور او الظروف السابقة لصدور مشروع التقسيم . كان قد تم . وانتهى الامتحان بانهيار عربي بدا آنذاك

وكانه انهيار كاسح ليس بعده صمود ، او قدرة على الصمود ، او ارادة للصمود . فجاء قرار مجلس الامن يسجل واقع ميزان القوى بين الفريقين . ولا ننسى انه صدر قبل ان تستوعب الاسرة الدولية ــ بل قبل ان يستوعب العالم العربي نفسه ــ المعنى الكامل لظهور المقاومة الفلسطينية وامكاناتها البعيدة ، وبزوغ الارادة الفلسطينية بعد كسوف طويل ، وانبعاث الامل الجماهيري العربي .

لذا ذكرنا ان قرار مجلس الامن كان يسجل واقع الميزان الاني الراهن لقوى الفريقين في المنطقة ــ وليس مكانات المستقبل القريب او البعيد ، ولا ميزان الحقوق في ما يمثله كل منهما او درجة الشرعية في ما يدعيه لنفسه ــ سهل علينا ان نفسر انحياز القرار وما انطوى عليه من تجن . ولكن ذلك كله لا يكفي لتقديم تفسير كامل للتجني والانحياز . بل يجب ان نأخذ بعين الاعتبار الابعاد الدولية لميزان القوى . ومهما كان شأن القوة العسكرية التي كان يتمتع بها كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة عام ١٩٦٧ ، مما كان لا بد للاسرة الدولية من ان تحسب حسابه، في اعقاب حزيران وفي مجال معالجتها لاثار تلك الحرب، فلا مشاحة في ان درجة التزام كل من العملاقين الدوليين بقضية هذا الفريق او ذاك كانت في حد ذاتها عنصرا اساسيا من عناصر المعادلة العامة للقوى الدولية ذات الصلة بما اصطلح على تسميته منذ ذلك الحين « أزمة الشرق الاوسط » .

ان للقوة بمعناها الدولي الفعلي حدين . الحد الاول موضوعي ، مقياسه قدرتها عند المجابهة مع قوة اخرى معادية على التغلب عليها ، او ايقافها عند حدود ، او التأثير فيها . واما الحد الثاني فارادي ذاتي ، مقياسه مدى الرغبة في استعمالها والمطلب الذي في سبيله يصار الى استعمالها ، كليا او جزئيا . ولا تكون نظرتنا الى معادلة القوى صائبة صادقة اذا هي اخذت واحدا من هذين العاملين دون الآخر بعين الاعتبار .

امريكا كانت ، وما تزال ، ملتزمة التزاما كاملا بوجود اسرائيل وبقائها ، في حين ان الاتحاد السوفياتي لم يكن ملتزما آنذاك ، وليس هو بملتزم اليوم ، بالمطلب العربي بتحرير فلسطين وبما يستتبعه ذلك من ازالة الكيان الاسرائيلي ، وانما كان التزامه ، ولا يزال محصورا في تحرير الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٦٧ ، اي في ابطال التوسع الاسرائيلي الذي تم نتيجة لتلك الحرب . واما الدول الاخرى الاعضاء في مجلس الامن عام ١٩٦٧ . ولا سيما الدول ذات المقاعد الثابتة آنذاك (اي بريطانيا وفرنسا وحكومة فرموزا) فقد كان موقف كل منها في موقع ما بين الموقف السوفياتي والموقف الامريكي . لذلك فان قرار مجلس الامن ، اذ انعكس فيه من الجهة الواحدة الميزان الآني الراهن لقوى الفريقين ، والذي رجحت فيه كفة اسرائيل بشكل حاسم ،

انعكس فيه ايضا وفي الوقت نفسه ، ميزان آخر هو « ميزان الارادة والقوة » بين الدولتين الكبيرتين ، فجاء « حلا توفيقيا » لازمة المجابهة بينهما ، وحدد الارض المشتركة بين موقفيهما من النزاع . اي ان قرار مجلس الامن كان في وقت واحد بمثابة حل « لا غالب ولا مغلوب » بالنسبة للاتحاد السوفياتي وامريكا ، وحل « غالب ومغلوب » بالنسبة لاسرائيل والعرب . !

فاذا نظرنا الى قرار مجلس الامن من منظار النزاع العربي الاسرائيلي رايناه فوزا كبيرا لاسرائيل ـ التي تحصل بموجبه على تصفية كاملة للقضية الفلسطينية ، واعتراف كامل من الدول العربية ، وانهاء لحالة الحرب والتطويق والمقاطعة ، وانهاء للرفض العربي . وانعتاق من اي واجب مترتب عليها بنتيجة ما اغتصبته قبل ١٩٦٧ ، كل ذلك لقاء انسحابها من الاراضي التي احتلتها نتيجة لحرب حزيران ، وهي الاراضى التي لم تكن دولة واحدة آنذاك تعترف لاسرائيل بحق الاحتفاظ بها .

اما اذا نظرنا الى القرار من منظار المجابهة الاميركية السوفياتية ، فاننا نرى فيه توفيقا بين مطالب الفريقين . فالمطلب الامريكي الاساسي كان وما زال تأمين سلامة اسرائيل واستمرار بقائها ، الامر الذي لا يمكن تأمينه بصورة نهائية وقاطعة الا بالحصول على رضى العرب عن وجود اسرائيل وقبولهم بها كدولة شرعية الوجود ، وبقيام حالة من السلام والعلاقات الطبيعية بينها وبين الدول العربية تتيح لاسرائيل ـ بفضل الدعم الامريكي والديناميكية الصهيونية ـ بسط سطوتها الاقتصاديه والسياسية وخدمة المآرب والمصالح الامريكية في المنطقة العربية . اما المطلب السوفياتي الاساسي عام ١٩٦٧ فقد كان دحرجة قوات اسرائيل الى الوراء جتى تصل الى الخطوط التي كانت ترابط عليها عشية الحرب . وهذان المطلبان يلتقيان معا على ارض مشتركة في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

ثانيا ـ لننتقل الآن الى مقارنة الوثائق الثلاث من زاوية اخرى . فمن حيث درجة التزام كل منها للدول العربية في نظر القانون والعرف الدوليين ، تتباين الوثائق الثلاث تباينا شاسعا .

فوعد بلفور كان في الاصل وعدا من طرف واحد ، صادر عن دولة اجنبية وموجها الى الحركة الصهيونية . ولم يكن للعرب عموما ، او للشعب الفلسطيني بصورة خاصة ، اي دور في مرحلة المشاورات والمفاوضات السرية التي سبقت الاعلان عنه . وقد اعلن العرب والفلسطينيون رفضهم له فور ان بلغهم نبأ صدوره. لذلك فانه لم يكن له، في نظر القانون الدولي اية صفة الزامية بالنسبة للجانب العربي . ثم ان تبني هذا الوعد من قبل بضع دول اخرى ، من الدول الكبرى في عالم ما بعد الحرب الاولى ، لم يضف عليه اية شرعية دولية ، اذ ظل تعهدا

فرديا ولئن كان صادرا عن دول متفرقة ، ورغم انه تسرب فيما بعد الى صك الانتداب الصادر عن عصبة الامم، فانه لم يظفر من جراء ذلك بشرعية تجعله ملزما للعرب والفلسطينيين ، اولا لانهم لم يكونوا ممثلين في عصبة الامم ، وثانيا لان صك الانتداب نفسه كان يكتسب شرعيته من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الإمم، وهي المادة التي اعترفت مبدئيا باستقلال الشعوب المتحررة حديثا من الحكم العثماني (وبينها الشعب الفلسطيني) ، ولان اي تعارض بين صك الانتداب وهو الفرع ، والمادة ٢٢ من الميثاق ، وهي الاصل ، ينسخ الاول ويبطله في نظر القانون . وكما ان وعد بلفور كان عاريا عن الالزام النابع من الشرعية ، فكذلك كانت توصية الجمعية العامة بتنفيذ مشروع التقسيم : فالتوصية بطبيعة الحال لا تحمل معنى الالزام . ثم ان مناشدة الجمعية العامة لمجلس الامن بأن يتولى تنفيذ مشروع التقسيم بموجب السلطة التي يخوله اياها ميثاق الامم المتحدة لاصدار قرارات نافذة ملزمة لجميع الاعضاء لم تلق اذنا صاغية من مجلس الامن نفسه . واخيرا لا آخرا ، فان الجمعية العامة نفسها عادت فتراجعت ، في قرارها الصادر في ١٤ مايو (أيار) ١٩٤٨ ، عن قرارها بالتوصية بمشروع التقسيم ، الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ .

اما القرار الذي نحن في صدده ـ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ـ فان له صفة اخرى . وقد يذهب البعض الى القول بأن جميع قرارات مجلس الامن ملزمة لجميع الدول الاعضاء ، خلافا لقرارات الجمعية العامة التي هي محض توصيات . وقد يكون في هذا القول بعض الصحة ، نظر للاختلاف بين السلطات التي يخولها الميثاق للجمعية العامة في المواد ١٠ ـ ١٧ والصلاحيات التي يمنحها لمجلس الامن في المادتين ٢٤ و ٢٥ . الا ان المراجعة الدقيقة لهاتين المادتين ، في ضوء احكام الفصلين السادس والسابع من الميثاق ، لتدل على ان الالزام محصور بالقرارات الصادرة عن مجلس الامن بموجب الفصل السابع ، في حين ان القرار رقم ٢٤٢ لا يشير الى الفصل السابع في ديباجته او في نصه ، فضلا عن انه اقرب في مضمونه الى اطار الفصل السادس منه الى اطار الفصل السابع . ولكن ، اذا كان باب الاجتهاد في تعيين درجة الالزام التي يتمتع بها القرار رقم ٢٤٢ ، ما زال مفتوحا ، واذا كان الجزم بأنه حقا قرار ملزم ليس قاطعا ، فانه لا بد من ذكر حقيقتين اخريين متصلتين بهذه المسألة :

الحقيقة الاولى : ان الدول العربية التي وقعت اراضيها تحت الاحتلال الاسرائيلي في حرب حزيران ١٩٦٧ ، والتي اعلنت قبولها بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ثم اشتركت بمبادرات سياسية غرضها تنفيذ ذلك القرار ، لا تستطيع ـ عمليا او نظريا ـ ان تتحلل من التزامها الارادي بتنفيذ ما نص عليه ذلك القرار من انهاء لحالة الحرب « واقرار بما دعا « حق » اسرائيل في السيادة والاستقلال السياسي والسلامة

الارضية ، وفي العيش في مأمن من اللجوء الى القوة او التهديد بذلك » ، لا سيما حين تسعى هي جادة في الحصول على تأييد الاسرة الدولية لحمل اسرائيل على تنفيذ ما يختص بها في القرار أي الانسحاب من الاراضي المحتلة .

والحقيقة الثانية : هي ان الدول الاخرى التي اعلنت قبولها بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، حتى وان لم تكن اراضيها محتلة ، قد الزمت نفسها مبدئيا بالموافقة على ما نص عليه القرار بشأن الاعتراف باسرائيل ، مما اوردناه في الفقرة السابقة ، وليس فقط بالموافقة على الدعوة الواردة في القرار الى الانسحاب الاسرائيلي . ذلك ان القرار ربط بين المبدأين ـ مبدأ الانسحاب ومبدأ الاعتراف ـ ربطا عضويا محكما ، بحيث لا يمكن التنصل من الالتزام بالموافقة على احد المبدأين بحجة ان الموافقة كانت محصورة في المبدأ الآخر .

ولعله من اللازم ان نقول في هذا الصدد ان الدول العربية التي لم تقع تحت اراضيها تحت الاحتلال الاسرائيلي قد استدرجت الى الموافقة على قرار مجلس الامن رغم انها لم تكن من اعضاء ذلك المجلس عندما اقترع على القرار وكان في وسعها ان تتجنب اعلان الموافقة عليه لو شاءت . ولعل استدراج غالبية الدول العربية الى الاقتراع في الجمعية العامة على قرارين يؤكد ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ كان من أكبر الاخطاء الستراتيجية التي ارتكبتها الدبلوماسية العربية منذ قيام الامم المتحدة ! ولقد جرى ذلك في دورتين متعاقبتين من دورات الجمعية العامة هما الدورة الخامسة والعشرون (١٩٧٠) والسادسة والعشرون (١٩٧١) ، حين سعت الدبلوماسية المصرية لتحريك ضغط دولي على اسرائيل للانسحاب وذلك عن طريق استصدار قرار من الجمعية العامة يؤكد قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . ولقد ادت اولى هاتين المحاولتين ، في الدورة الخامسة والعشرين ، الى تصدع في جبهة الوفود العربية لدى الامم المتحدة ، فاقترعت سبعة وفود لصالح قرار الجمعية العامة الذي يؤكد قرار مجلس الامن واصبحت حكوماتها بالتالي ملزمة ، ادبيا وقانونيا ، باحكامه ، فيما رفضت سبعة وفود اخرى الاشتراك في الاقتراع اطلاقا ، معلنة بلسان مندوب واحد تحدث نيابة عنها جميعا بأن رفضها الاقتراع يرجع الى ان حكوماتها ترفض قررا مجلس الامن . اما في الدورة السادسة والعشرين (وكان عدد الدول العربية الاعضاء قد ارتفع الى ثماني عشرة دولة) فقد تكررت المحاولة ولكن بنتائج مختلفة . فقد اعلن وفد عربي واحد رفضه الاشتراك في الاقتراع ، وامتنعت وفود خمس دول ، بينما اقترعت وفود اثنتي عشرة دولة عربية لصالح القرار. واذا حسبنا الدول العربية التي اقترعت ، اما في الدورة الخامسة والعشرين في الدورة السادسة والعشرين او كلتيهما معا ، لصالح قرار

من الجمعية العامة يزكي ويؤكد قرار مجلس الامن ، وجدنا مجموعها اربع عشرة دولة : أي ان اكثر من ثلاثة ارباع الدول العربية قد سجلت رسميا موافقتها على قرار مجلس الامن ، رغم انه كان بالامكان تجنب الوقوع في هذا الاشكال لو ان تأكيد قرارمجلس الامن لم يطرح على اعضاء الجمعية العامة في قرار رسمي للتصويت عليه .

وتقضي الامانة بأن نسجل ان مندوبي ثلاث دول عربية قررت حكوماتها الاقتراع لصالح احد قراري الجمعية العامة المشار اليهما ، او لصالحهما معا ، قد اعلنوا في بياناتهم التفسيرية ، ما قبل الاقتراع او بعده ، انهم يوافقون على قرار الجمعية العامة ككل دون ان يوافقوا على قرار مجلس الامن او يؤيدوا تلك الفقرات في قرار الجمعية العامة التي تؤكد قرار مجلس الامن . ولكن الاثر القانوني لهذه التحفظات والتفسيرات ليس معروفا : اذ انه ليس في فقه الامم المتحدة ما يحدد بصورة قاطعة ما اذا كان التحفظ او التنصل الذي يرد في البيان التفسيري ، بالنسبة لفقرة معينة من قرار ما ، كافيا لابطال الالتزام الذي ينطوي عليه الاقتراع لصالح ذلك القرار ككل .

ثالثا ـ بمقارنة قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بوعد بلفور ومشروع التقسيم ، من زاوية ثالثة ، يتضح مجددا ما اتضح لنا من المقارنة من الزاويتين الاوليين : ان قرار مجلس الامن قطع في تجنيه على الشعب الفلسطيني اشواطا ابعد مما قطعته اية من الوثيقتين السابقتين .

صحيح ان التجني كان حاصلا في كل من الوثائق الدولية الثلاث ؛ الا انه في الاوليين كان مشروطا وملطفا بضمانات معينة غرضها تقييد الكيان الصهيوني العتيد في سلوكه تجاه الشعب الفلسطيني ، من جهة ، وصيانة بعض حقوق ذلك الشعب ، من الجهة الاخرى . لكن التجني في قرار مجلس الامن كان مطلقا وغير مشروط .

فوعد بلفور الذي تطلع الى اقامة وطن قومي يهودي في فلسطين ، اشترط ان لا يكون في ذلك مساس او اجحاف ببعض الحقوق ـ ولا سيما الدينية والمدنية ـ التي يملكها ابناء فلسطين من غير اليهود . وتطبيق هذا الشرط تطبيقا صادقا ، لا تنفي الفرض الاصلي من الوعد ! ثم ان صك الانتداب لم يكتف بتكرير التحفظ الوارد في صلب وعد بلفور ، بل انه اضاف شرطا آخر ، هو الاشتراط بأن لا يسيء انشاء الوطن القومي اليهودي الى « وضع » ابناء فلسطين من غير اليهود ، وهو ايضا شرط ينفي اقامة الوطن القومي اليهودي اطلاقا .

وذهب مشروع التقسيم الى ابعد من ذلك ، فقد نص على وجوب اعلان « الدولة اليهودية » فور قيامها احترامها للحقوق المدنية والثقافية والدينية والسياسية للعرب المقيمين فيها ، على ان يكون اصدار هذا الاعلان شرطا لقبول الامم المتحدة بها ، وعلى ان يكون الاعلان جزءا من

قانون الدولة الاساسي ، او دستورها وعلى ان لا يصار الى تعديله الا بموافقة الجمعية العامة . واستنادا الى هذه الضمانات ، كان قرار الجمعية العامة بقبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة قبولا مشروطا وكانت القرارات المتعاقبة التي دعت الى عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم والتعويض عن ممتلكاتهم صريحة واضحة .

اما قرار مجلس الامن فلم يكن فيه اي قيد او شرط ، فيما عدا الدعوة الى انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ . فكان في هذا القرار تحرير لاسرائيل من كافة القيود والالتزامات في المستقبل ، وصفح عن كافة اعمال الاغتصاب التي ارتكبتها اسرائيل في الماضي والتي كانت نتائجها ما تزال قائمة . وطالب القرار الدول العربية بالاعتراف باسرائيل كدولة شرعية الوجود كاملة السيادة دون ان يشترط قيام اسرائيل بواجباتها والتزاماتها الماضية وتصحيح ما ارتكبته في الماضي من جرائم والامتناع عن الاستمرار في التمتع بثمارها .

وعد بلفور خلق القضية الفلسطينية بخلق كيان صهيوني محفوف بالقيود . ومشروع التقسيم سعى لان يكون تسوية ، او حلا وسطا ، للقضية التي خلقها وعد بلفور . اما قرار مجلس الامن فقد كان تحريرا لاسرائيل من القيود السابقة ، ونسخا للضمانات والشروط التي اعطيت للشعب الفلسطيني ، فكان بالتالي تصفية نهائية للقضية الفلسطينية .

رابعا ـ يقودنا هذا الى مقارنة الوثائق الثلاث من زاوية رابعة .

كان الشعب الفلسطيني ماثلا في ذهن الذين صاغوا نص وعد بلفور، ولئن كان ذلك بصورة جانبية . فعلى الرغم من اشارة الوعد الى « الطوائف غير اليهودية » بدلا من تعيين الهوية الفلسطينية للشعب المعني بصراحة وعلى الرغم من حصر الضمانات في اطار الحقوق الدينية والمدنية ، فان الشعب الفلسطيني لم يكن غائبا عن البال كليا .

وكان الشعب الفلسطيني ماثلا في الاذهان ايضا عند ضرورة توصية الجمعية العامة بتنفيذ مشروع التقسيم ـ فخصص المشروع له جزءا من ارض فلسطين ليقيم عليها دولة خاصة به ، وقيد الدولة اليهودية بقيود واضحة فيما يتعلق بمعاملتها للعرب الفلسطينيين المقيمين في الارض التي ستصبح دولة يهودية .

اما قرار مجلس الامن فلقد تجاهل الشعب الفلسطيني تجاهلا تاما. فالقضية التي عالجها دعيت « الحالة في الشرق الاوسط » ، والنزاع الذي تعرض له كان نزاعا بين اسرائيل ـ كدولة قائمة ، بل ظافرة ـ والدول العربية . حتى الاراضي الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل في حرب حزيران ١٩٦٧ ، بالاضافة الى سيناء والجولان ، (اي الضفة الفربية ، وقطاع غزة ، والحمة ،) اعتبرها القرار ضمنا من اراضي الدول العربية المتاخمة لاسرائيل ، اي الاردن ومصر وسوريا ، وليس من

الوطن الفلسطيني ، كما انه اعتبر اهالي تلك الاراضي الفلسطينية المحتلة جزءا من شعوب تلك الدول العربية . ان كلمة فلسطين لم ترد في قرار مجلس الامن اطلاقا ، لا كصفة لشعب ولا كصفة لافراد . وان ما حل بالشعب الفلسطيني وبوطنه قبل عام ١٩٦٧ اعتبر امرا واقعا وطولبت الدول العربية بالاعتراف باسرائيل على الرغم منه كله .

رب قائل يقول : ان قرار مجلس الامن طالب باجراء « تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين » ، وبالتالي فهو لم يغفل قضية فلسطين وابنائها اغفالا كاملا . الا ان هذا القول مردود لاسباب عديدة ، اهمها ما يلي :

(١) التركيز في القرار ، سواء في ديباجته او في الفقرة التنفيذية الاولى منه ، قد انصب على موضوعي الانسحاب الاسرائيلي والاعتراف العربي الكامل باسرائيل . اللذين ربطهما القرار معا ودعاهما مبداي السلام في الشرق الاوسط . اما الاشارة الى اللاجئين فقد وردت في اطار « الاجراءات الاضافية » التي رأى مجلس الامن ان من الضروري اتخاذها كخطوات لاحقة من اجل تركيز السلام . والواقع ، ان قضية اللاجئين لم تتمتع بالاولوية في جدول « الاجراءات الاضافية » تلك ، بل سبقتها الى المقام الاول قضية حرية الملاحة في الممرات المائية في المنطقة!

(٢) لم يتحدث قرار مجلس الامن ـ في الجملة الوحيدة التي اشار فيها الى « مشكلة اللاجئين » ـ عن « اللاجئين الفلسطينيين » ، بل عن « اللاجئين بصورة عامة. ولقد اشار اكثر من مسؤول اسرائيلي ، في اكثر من مناسبة ، الى ان اسرائيل تنظر الى عبارة « مشكلة اللاجئين » كعبارة تضم اللاجئين الفلسطينيين و « اللاجئين اليهود » الذين جاؤوا الى اسرائيل من البلدان العربية ، وان « التسوية العادلة » المنشودة هي تسوية لمشكلة الفريقين معا وليست تسوية لمشكلة اللاجئين فقط .

(٣) وعبارة « التسوية العادله » لمشكلة اللاجئين وردت هكذا ـ مطاطة ودون تحديد . ففي حين ان كافة القرارات السابقة التي صدرت عن الجمعية العامة وعن مجلس الامن نفسه كانت تشير بوضوح تام الى عودة اللاجئين الذين يختارون العودة ، والى التعويض عن ممتلكات اللاجئين الذين لا يختارون العودة وعن الخسائر في ممتلكات اللاجئين العائدين ـ فان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ تجنب الاشارة الى العودة واكتفى بعبارة « التسوية العادلة » . ولا يحتاج المرء الى كثير من سوء الظن ليتكهن بأن التفسير الذي سيقدم في المستقبل لتلك العبارة ـ اذا ما قدر للقرار ان يسير في طريق التنفيذ ، سوف يتجه نحو اجراء « التسوية العادلة » عن طريق التعويض المالي على الممتلكات وعن طريق العودة .

(٤) واخيرا ، فان تقليص قضية الشعب الفلسطيني الى مستوى قضية لاجئين هو في حد ذاته تنكر لحقوق الشعب الفلسطيني ولوجود

كشعب . فاللاجئون – اي لاجئين – ليسوا شعبا بل مجموعة افراد . وتسوية « مشكلتهم » – حتى اذا كانت « تسوية عادلة » ، بل حتى اذا كانت بالعودة – ليست حلا لقضية الشعب في حد ذاتها ولا هي علاج لقضية اغتصاب وطنه وزرع المستوطنين فيه واقامة دولة دخيلة لاولئك المستوطنين على ترابه .

٣ – المواقف العربية من قرار مجلس الامن :

في هذه المقارنة السريعة بين وثائق – او جرائم – نوفمبر الثلاث ، من عدة زوايا ، تبين لنا ان احدثها كان اوقحها ، واكثرها تجنيا ، واشدها خطرا . الا ان المقارنة لا تكون كاملة ان لم تتم من زاوية اخرى – هي زاوية رد الفعل العربي .

فلقد اثار وعد بلفور موجة من السخط العربي الاجماعي في كافة ارجاء العالم العربي ، واستثار مشروع التقسيم اجماعا عربيا على رفضه ومقاومته . اما القرار الاخطر والاكثر وقاحة وتجنيا فلقد استقبله العالم العربي – بشعوبه وحكوماته – بانقسام في الصفوف واختلاف على التقويم ، حتى بلغ الامر ببعضهم حد التطلع الى تنفيذ القرار وكأنه المطلب العربي الاقصى !

فعلى الصعيد الشعبي ، توهم البعض – او اوهموا – بانه قرار يقضي بانسحاب اسرائيلي فقط ، وتجاهل الكثيرون – او لعلهم جهلوا – انه يقضي ايضا بتحطيم جدار الرفض العربي لاسرائيل ، وباقامة عهد جديد من القبول العربي بها والاقرار بشرعيتها المزعومة ، كما يقضي بتصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية . وبناء على هذا الوهم او (الايهام) والجهل (او التجهيل) انبرت اصوات تدعو الى تنفيذ قرار مجلس الامن وكأنه بركة على القضية العربية .

بهذا نقول : ان المسؤول عن هذه الفوضى الفكرية في صفوف الامة العربية على الصعيد الشعبي – والمسؤول عن معالجتها وتصحيحها – هي اجهزة الاعلام العربية الرسمية او الموجهة او الخاضعة . لا ان تعمد اجهزة الاعلام الرسمية في اكثر من بلد عربي، على حجب صورة قرار مجلس الامن الحقيقية عن الاعين والاذهان وهذا جزء من سياسة الاستسلام المتمثلة في القبول بقرار مجلس الامن بل وفي التلهف على تنفيذه .

خلافا لوعد بلفور ولمشروع التقسيم ، ان قرار مجلس الامن ، الذي لم يثر في الجماهير العربية ما يستحقه من رفض ومقاومة ، قد وجد على صعيد الحكومات العربية تمزقا وتعنتا ، ولقي لدى عدد منها استجابة ايجابية . وخلافا للعرف ، فان المسؤولين العرب الذين تمسكوا بالحق الفلسطيني وبالكرامة العربية ورفضوا القرار واستنكروه ، ما لبثوا ان وجدوا انفسهم في حرج تجاه الذين قبلوه (بدلا من العكس) ، فاتجه بعض الرافضين نحو القبول مسايرة للقابلين بالقرار ، ولاذ البعض الاخر

بالصمت كي لا يحرج الذين قبلوا به . وفي الوقت عينه كان في تمسك البعض الاخر بالرفض قسط من المزايدة كما كان في تمسك اخرين بالرفض رغبة في الاحراج . الى ان انتهى الامر بان اصبح الرفض الصادق الثابت موقف الاقلية الصغيرة في صفوف الحكام العرب .

٤ – اوهام وذرائع :

يتضح مما مر بنا ذكره ان قرار مجلس الامن يقضي باجراء عملية مقايضة . هكذا ، بكل بساطة ، يتلخص جوهر القرار . انها عملية مقايضة تتخلى بموجبها اسرائيل عن المناطق التي احتلتها في حرب حزيران ١٩٦٧ ، لقاء تخلي الدول العربية عن موقف الرفض الذي لازم الامة العربية منذ نشأة القضية طوال نصف قرن ، واستبداله بانشاء حالة سلام طبيعية في المنطقة تقوم على الاعتراف بشرعية الوجود الاسرائيلي دون تحفظ ، وتصفي في اطارها القضية الفلسطينية تصفية نهائية .

ان هذه المقايضة تتناقض ، من الجهة الواحدة ، مع فلسفة الامم المتحدة ونصوص ميثاقها ، كما تتناقض من الجهة الاخرى مع الحق والكرامة العربيين .

فبالنسبة لميثاق الامم المتحدة ، ان مثل هذه المقايضة معناها . بابسط عبارة ، مكافأة المعتدي على عدوانه او رشوة المعتدي لحمله على التخلي عما حصل عليه بالعدوان . واقرار مبدأ المقايضة على هذا النحو في قرار رسمي صادر عن مجلس الامن انما هو سابقة خطيرة تهدد اركان صرح المنظمة الدولية ومبدأ سلطان القانون في العلاقات الدولية . وما كانت الامم المتحدة لتتخذ مثل هذا القرار – السابق – لولا ان الاسرة الدولية كانت قد وصلت الى طريق مسدود في محاولتها لمعالجة اثار العدوان الاسرائيلي اثناء الدورة الاستثنائية الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة بعيد انتهاء الحرب (ولتي سقطت فيها جميع مشاريع القرارات المطروحة) ، وبينها المشروع السوفياتي ومشروع دول عدم الانحياز والمشروع اللاتيني ، بينما سحبت امريكا مشروعها قبل الاقتراع عليه ؛ ولولا ان الاتحاد السوفياتي وامريكا وجدا في المشروع البريطاني (المقدم بعد ذلك الى مجلس الامن) ارضا مشتركة تلتقي عليها مصالحهما ومطالبهما في المنطقة كما ذكرنا من قبل .

وكذلك فان التناقض واضح بين احكام القرار وبين الموقف العربي التقليدي الذي تبلور منذ نشوء القضية . واذا رحنا نتلمس اسباب الموافقة الفورية التي اعلنتها مصر والاردن فور صدور القرار . والتي جارتها فيها عدة دول عربية بعد ذلك ، وجدنا ان هذه الموافقة سببها اخر الامر عاملان اثنان ، هما : « الانانية القطرية » ، و « الواقعية اليائسة » . وكل سبب اخر قدمته اية حكومة او هيئة عربية لتفسير موافقتها على

القرار انما كان ذريعة وتمويها .

(١) قرار مجلس الامن كان دغدغة مكشوفة للانانية القطرية . لقاء استرجاع مصر لسيناء ، او استرجاع سوريا للجولان (وهو الوعد الذي يدندله القرار كالطعم في السنارة) يطلب القرار من مصر وسوريا الاعتراف لاسرائيل بحق الوجود كدولة سيدة في ما كانت قد احتلته من فلسطين قبل عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بذلك « الحق » المزعوم دون شروط او قيود . وحين يعرض القرار على سوريا استرجاع ارض سورية لقاء تنازلها لاسرائيل عن اراض فلسطينية ، او حين يعرض على مصر استرجاع ارض مصرية لقاء تنازلها لاسرائيل عن اراض فلسطينية ، فهو يعرض على الاردن استرجاعها ارضا فلسطينية (هي الضفة الغربية) لقاء تنازلها نهائيا عن اراض فلسطينية اخرى .

والاستجابة لهذا العرض من مصر والاردن ، فور صدور القرار ، انما كانت فوزا لمنطق الانانية القطرية على منطق الولاء القومي والاخاء القومي . ولا يمكن التهرب ، امام التاريخ ، من مسؤولية هذه الحقيقة .

ولا بد لنا من القول ان سلطة التنازل عن اي ارض عربية لا يملكها اي شعب عربي او اي جيل من اجيال الامة العربية . بل ان الشعب الفلسطيني لا يملك سلطة التنازل عن ارض فلسطين ـ ناهيك عن اي شعب عربي اخر ، او اية حكومة عربية اخرى ـ لان ارض كل قطر في الوطن العربي هي ملك الامة العربية جمعاء على امتداد اجيالها مدى التاريخ . وبالتالي ، فان ادعاء اي قطر من الاقطار العربية بحق مقايضة مصير جزء من الارض العربية بمصير جزء اخر انما هو اعتداء على تراث الامة العربية جمعاء وعلى حقوق اجيالها المتعاقبة في كامل التراب العربي، فضلا عن كونه اعتداء على حقوق ابناء الجزء المتنازل عنه .

ولو شئنا جدلا ان نجد عذرا للذين قبلوا بمبدا المقايضة ، في القول بان اغراء استرجاع الارض القريبة كان اقوى من واجب التمسك العنيد بحق الاشقاء ، وحق الامة بأسرها ، في الارض المجاورة (لا سيما وانه كان قد مضى على احتلال هذه عشرون عاما) لوجب علينا في الوقت عينه ان ننوه الى ان مثل هذه المقايضة تنم عن قصر نظر بالنسبة للمصلحة القطرية نفسها فضلا عن كونها غير مشروعة من حيث المبدا . لان العدو الطامع بالتوسع الاقليمي في الاراضي المجاورة وبالسيطرة الاقتصادية والسياسية على المنطقة بأكملها لن يردعه الرضوخ لمطالبه (في الاعتراف العربي وفي اقامة حالة سلام دائم وعلاقات طبيعية مع الدول العربية) عن المضي في سعيه لفرض سيطرته على ارادة ابناء المنطقة ، وانما من المحتم ان يزيده الرضوخ العربي طمعا وشهوة في السيطرة وايمانا بقدرته على بلوغها .

ان قبول مبدا مقايضة شرم الشيخ بحيفا ، مثلا ، او العريش ببئر السبع ، من قبل من لا يملك حق التصرف بحيفا او ببئر السبع ـ وقبول

مقايضة نابلس بالناصرة ، من قبل من لا يملك حق التصرف لا بهذه ولا بتلك ـ فضلا عما ينطوي عليه من تطاول على حقوق الشعب الفلسطيني صاحب الحق الاصيل في حيفا وبئر السبع والناصرة ونابلس ، ينطوي ايضا على نظرة خاطئة الى ديناميكية شهوة التوسع والسيطرة وطرق مجابهتها . اذ ان المقايض العربي لن يلبث ان يكتشف ان المغتصب الذي تم التنازل له عن حيفا لقاء شرم الشيخ سوف تزداد شهوته لاعادة سيطرته على شرم الشيخ حتى لو انسحبت قواته منها .

هذا بالنسبة لمنطق « الانانية القطرية » القصير النظر . واما منطق « الواقعية اليائسة » فامره واضح . اذ لولا اليأس من القدرة على تطبيق المبدا القائل ان « ما اخذ بالقوة لا يستعاد الا بالقوة » لما مال احد الى القبول بالمبدا القائل ان « ما اخذ بالقوة قد يستعاد بالمقايضة » .

ولكن ، لو ان جزءا من الجهد ، الذي صرف طوال السنوات الخمس الماضية على الركض اللاهث وراء اتمام صفقة المقايضة ـ لو ان جزءا من ذلك الجهد صرف على تعزيز القوة النضالية الذاتية في الامة العربية ، وفي كل قطر من اقطارها ، وعلى بناء المؤسسات الفاعلة (لا التظاهرية) الكفيلة بتعبئة الجماهير وتعزيز استعدادها العفوي للصمود والتضحية والفداء ، ولتحمل الاحتلال الى ان تكتمل القدرة على التحرير ومهما طال الزمن ـ لو ان ذلك حدث ، او لو انه جرى الشروع فيه ، لما كانت الواقعية المسيطرة على الاذهان الرسمية هي واقعية اليأس ، بل لاصبحت واقعية الثقة المستندة الى الوعي الكامل بطاقات هذه الامة وامكاناتها .

ان الذين حدا بهم هذان العاملان ـ الانانية القطرية ذات النظر القصير ، والواقعية اليائسة ـ الى الموافقة على قرار مجلس الامن ، كان لا بد لهم من تبرير موافقتهم هذه امام جماهيرهم والجماهير العربية عامة ، ولو بالتضليل !

وقد اتخذ التضليل الرسمي للجماهير العربية عدة اشكال ، اهمها ترويج الادعاءات والحجج الاتي بيانها :

(١) الايحاء بان قرار مجلس الامن يقتصر فقط على دعوة اسرائيل للانسحاب . وقد اشرنا الى هذا الباطل في جزء سابق من هذا المقال .

(٢) القول بان القرار لا ينص على وجوب « اعتراف » الدول العربية باسرائيل ، وان كلمة « اعتراف » ذات المدلول الواضح والدقيق في القانون الدولي وفي العرف الدبلوماسي لم ترد في القرار اطلاقا ، لا في نصه الانكليزي ولا في نصه الافرنسي (وهما النصان الرسميان للقرار) . وهذا القول صحيح من حيث الشكل ، لان عبارة « الاعتراف » لم ترد في نص القرار ، ولكن ما ورد فيه بالنسبة لهذا الامر ، وما جعله القرار شرطا ملازما لشرط الانسحاب وعنصرا مرافقا له ، هو اوسع واكثر شمولا من مجرد الاعتراف الدبلوماسي بالمعنى المتعارف عليه . ففي الفقرة

الثانية من الديباجة ، اقترن اعلان مبدأ « عدم جواز حيازة الاراضي عن طريق الحرب » بمبدأ اقامة « سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة ان تعيش بامان » . ونصت الفقرة التنفيذية الاولى على مبداين قالت ان تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط « يجب ان ينطوي على تطبيقهما كليهما » . وكان اول هذين المبداين هو المتعلق بالانسحاب الاسرائيلي . اما المبدأ الثاني فهذا نصه الكامل :

« انهاء كل ادعاء بقيام حالة حرب ، وكل حالة حرب . واحترام السيادة ، والسلامة الارضية ، والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ، والاقرار بها . وكذلك احترام حق كل دولة في ان تعيش بسلام، ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، وحقها بان تعيش في مامن من استعمال القوة او التهديد بذلك ـ والاقرار بهذه الحقوق » . فاذا كان القرار لم ينص على وجوب اعتراف الدول العربية بالحكومة الاسرائيلية ، فانه قد نص على وجوب اقرار الدول العربية بوجود الدولة الاسرائيلية وبأنها تملك كافة الحقوق التي تملكها اية دولة وكل دولة ذات وجود شرعي معترف به ، ونص ايضا على وجوب احترام الدول العربية لذلك الوجود ولتلك الحقوق .

ان التهرب من استعمال كلمة حساسة مثل كلمة « اعتراف » ، ذات مدلول محدد ومحدود ، واستبدالها بالنص المذكور اعلاه ، كان مخرجا بارعا تمخضت عنه مهرة اللورد كارادون ، المندوب البريطاني الذي وضع مسودة القرار . فهو بتجنبه استعمال كلمة « اعتراف» ، ارضى حساسية مصر والاردن واصدقائهما في المجلس كما انه ، باستعماله نصا بديلا ، اكثر شمولا في مدلوله من عبارة « اعتراف » ، اشبع نهم اسرائيل وامريكا وحلفائهما ـ وحقق عن طريق التلاعب اللفظي صدور القرار عن مجلس الامن بالاجماع . لقد رضي المفاوضون العرب بالمقايضة . فقبلوا باعطاء الجوهر لاسرائيل لقاء حجب اللفظ عنها ، كما قبلوا بمقايضة جزء من الارض العربية بجزء اخر !

(٣) الادعاء بان القبول بقرار مجلس الامن انما هو مناورة تكتيكية عربية ، من شأنها ان تعزل اسرائيل دوليا ، سياسيا واعلاميا ، دون ان تلقي على عاتق العرب واجبا فعليا في الاعتراف ـ لان اسرائيل على كل حال لن ترضى بالانسحاب الكامل ، والالتزام العربي بالاعتراف بها لا ينفذ الا في حالة انجاز الانسحاب الاسرائيلي الكامل .

ان المناورات التكتيكية تجوز في الامور التي لا تتصل بالمبادىء الاساسية ، واما ادخال الحقوق الجوهرية والمبادىء الاساسية والمواقف القومية الثابتة في اطار اللعبة الدبلوماسية فعمل مخاطره دوما تفوق مغانمه .

ثم ان اسرائيل قد خرجت من « المناورة التكتيكية » العربية ظافرة

بحصة الاسد . ففي حين انها خسرت شيئا من العطف والتأييد الذي كانت تلقاه في المحافل الدولية ، فانها في الوقت عينه ظفرت بالقبول الدولي الشامل لوجوب اعتراف العرب باسرائيل كدولة ذات سيادة كاملة ووجود مشروع . ومعروف ان خسارة العطف والتأييد قد يعوض عنها بتبدل الظروف او بمرور الزمن ، واما ترسخ القناعة بشرعية الوجود الاسرائيلي ، وباستعداد العرب للاعتراف به بعد طول نكران ، فقد يصعب زعزعته او تجنب خطره على مجرى القضية في المستقبل .

وينسى اصحاب حجة « المناورة التكتيكية » حقيقتين اخريين لهما خطورتهما .

الحقيقة الاولى ، هي ان الانسحاب العسكري من الاراضي المحتلة لا يتم بصورة اوتوماتيكية ـ كنتيجة فورية لاعلان نية الانسحاب ـ اما الاعلان عن الاستعداد للاقرار بشرعية الوجود الاسرائيلي ولاحترام هذه الشرعية المزعومة فيكاد ان يكون في حد ذاته مرادفا للاقرار بتلك الشرعية .

والحقيقة الثانية ، هي ان اصدار التصريحات الرسمية عن الاستعداد للاعتراف باسرائيل ، وتواترها يوما بعد يوم وعاما بعد عام ، لا يقتصر اثره على الرأي العام العالمي فقط ، بل يتعداه الى الراي العام العربي أيضا .

ولعل المسؤولين الذين اخذوا على مدى خمس سنوات يمطرون الامم المتحدة والمحافل السياسية والدولية والصحافة الاجنبية ووسائل الاعلام العالمية بوابل من تأكيداتهم عن استعدادهم للاعتراف باسرائيل والاقرار بشرعية وجودها لقاء انسحابها من المناطق المحتلة ، قد نسوا ان هذه التصريحات تصل ايضا الى الاذان العربية بالاضافة الى آذان الناس في الخارج ، وان الاذن العربية متى اعتادت على سماع مثل هذه التصريحات لن تلبث ان تألفها ، بعد استهجانها واستنكارها في البدء ، ولن تلبث بعد ذلك من ان تنظر الى اقامة السلام مع اسرائيل وكأنها امر طبيعي عادي . فاذا كان القبول بقرار مجلس الامن هو مناورة تكتيكية فقط ، غرضها عزل اسرائيل دوليا ، فان اولى نتائجها تكون ـ خلافا لما يتوقع اصحاب هذه السياسة او مشبعو هذه الحجة ـ تمييع الوعي والصمود العربيين في الداخل ، وبالتالي القضاء على الغرض الاصلي من المناورة . وليس اضعاف الجبهة العربية الداخلية ، وزعزعة الصمود العربي ، وهدم جدار الرفض العربي لاسرائيل ، من الاسلحة الصالحة لمجابهة اسرائيل ! ولعل هذه الحقيقة قد بدات تتضح اخيرا لبعض الذين كانوا منذ البدء في طليعة المدافعين عن القبول بقرار مجلس الامن ، فلقد اشار ، مثلا ، السيد محمد حسنين هيكل ، في مقاله الاسبوعي في « الاهرام » الصادر بتاريخ ١٤ ـ ٧ ـ ٧٤ (صفحة ٣ ، عمود ٥) ، الى ما

وصفه ب « سلاح الرفض العربي لاسرائيل » ، وقال انه « السلاح العربي الرئيسي » وانه « اقوى من الطائرات والدبابات والمدافع » . وهذا صحيح مئة بالمئة . ولكنه من المستهجن حقا ان يتولى من آمن بان «سلاح الرفض العربي لاسرائيل » هو « السلاح العربي الرئيسي في المعركة » — من المستهجن ان يتولى هو بنفسه تحطيم نغمات هذا السلاح من اجل مناورة تكتيكية . أليس تعويد الاذن العربية على نغمات « القبول باسرائيل » و « الاقرار بشرعية وجودها لقاء انسحابها من الاراضي العربية المحتلة » وفقا لقرار مجلس الامن ، سبيلا من سبل تحطيم « سلاح الرفض العربي لاسرائيل » ؟ لعل المسؤولين العرب ، الذين رموا الى نصب الفخ لاسرائيل وعزلها دوليا ، يدافعون عن هذا القبول لا « كمناورة تكتيكية » بل « كخطة استراتيجية » ، زاعمين ان انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها في حرب حزيران عام ١٩٦٧ ، اذا تم ، سوف يضعف اسرائيل معنويا واقتصاديا وعسكريا ، فيعزز قدرة العرب في المستقبل على مجابهتها وتحرير فلسطين . بكلمة اخرى : ان القبول بقرار مجلس الامن ان هو الا مرحلة من مراحل المجابهة العربية الصهيونية الطويلة الامد .

ولكم تذكرنا هذه الدعوة الجديدة الى المرحلية ، بالدعوة التي اطلقها الرئيس بورقيبة في جولته الشهيرة عام ١٩٦٥ الى المشرق العربي ، حين دعا الى القبول باسرائيل كما كانت آنذاك كمرحلة في سياق الصراع الطويل معها . ومن غرائب الصدف ان تتصدر الدعوة الجديدة الى المرحلية عن بعض المسؤولين والمفكرين والاعلاميين اياهم الذين كانوا في طليعة الذين حملوا على المرحلية البورقيبية منذ سنوات .

لقد وضع كاتب هذا المقال ، في عام ١٩٦٥ ، دراسات تحليلية للمفاهيم البورقيبية ، ومن بينها مفهوم « المرحلية » . وقد نشرها مركز الابحاث في مايو ١٩٦٥ بعنوان « حفنة من ضباب » . ولعل ما ورد في تلك الدراسة ، تفنيدا « للمرحلة البورقيبية » ، يصلح تكراره اليوم ، تفنيدا للدعوة الجديدة الى المرحلية « مرحلية قرار مجلس الامن » — وذلك على ضوء ما قلناه في الفقرات الماضية حول « تحطيم سلاح الرفض العربي لاسرائيل » عن طريق الاقرار بشرعية وجودها اقرارا يتنافى مع الدعوة لتحرير فلسطين ومع تعبئة الامة العربية لمعركة التحرير .

فلقد كتبنا في الصفحتين ٥ و٦ من « حفنة من ضباب » منذ سبع سنوات ما يلي ، مما نكرره الان تعليقا على البدعة الجديدة التي تقمصت فيها « المرحلية البورقيبية » :

« كل عمل انساني منظم هو ، بطبيعة الحال ، عمل مرحلي . كل برنامج ، وكل مخطط هو بطبيعة الحال سلسلة من الخطوات والمراحل ، تكمل احداها الاخريات وتدعمها .

« ثم ان فكرة التدرج ملازمة لفكرة الزمن ، لا تنفصم احداهما عن الاخرى . وما دام الانسان يحيا في امتداد زمني ، فلا غنى له عن ان يعمل مرحلة فمرحلة .

« فما هو اذن وجه التشويه في « السياسة المرحلية » التي ذاع امرها اخيرا ؟

« وجه التشويه ان ثمة نوعين من المرحلية ، وقد اختاروا هم النوع الخاطىء ، وتوهموا انه النوع الصحيح بل والوحيد .

« ان المرحلية التي يتاح لها ان تبلغ غرضها هي المرحلية التصاعدية. هي التي تبني في كل مرحلة على ما شيدته في المرحلة السابقة ، وتمهد في كل مرحلة لما ستبنيه في المرحلة اللاحقة .

« واما المرحلية التي نودى بها اخيرا ، فمرحلية مغلقة : المرحلة الاولى فيها تنفي المراحل اللاحقة وتبطلها ، بدلا من ان تمهد لها الطريق ، وتفسح لها مجال التنفيذ ، وتوفر لها شروط التطبيق . هذه المرحلية المغلقة « تطوق » نفسها تطويقا تاما في سياج المرحلة الاولى ، لانها تكتفي بالخطوة الاولى وتعلن مسبقا بعدها في المسير نحو الهدف الاخير .

« انها تقنع بتصفير مساحة الارض التي اغتصبتها اسرائيل ، تصفيرا جزئيا ، لقاء التخلي نهائيا عما تبقى من حقنا كله بفلسطين ، ولقاء الاعتراف باسرائيل ، ولقاء عقد الصلح معهما .

« ليس شعار هذه المرحلية الزائفة : « خذ الان ما تستطيع اخذه ، وتهيأ في الوقت عينه لتأخذ غدا ما تبقى » . وانما شعارها : « اكتف بما تستطيع اخذه به وباقل منه ، وتنازل لخصمك منذ الان والى الابد عما تبقى لك ! »

« ليس شعارها : « صارع للحصول دفعة فدفعة على حقك ، الى ان تبلغه اخر الامر كاملا غير منقوص ، وفق خطة محكمة » . وانما شعارها : « ساوم للحصول على قسط ضئيل من حقك ، وتخل ، لقاء هذا القسط الضئيل عن حقك باكمله ! »

« ليست هذه مرحلية التخطيط ، وانما هي مرحلية التفريط .

« ليست هذه مرحلية النمو والتقدم ، وانما هي مرحلية الجمود ، بل الانكفاء .

« ليست هذه مرحلية الامل ، وانما هي مرحلية اليأس .

« ليست هذه مرحلية الصراع ، وانما هي مرحلية الاستسلام .

« ليست هذه سياسة المراحل المتراكمة التصاعدية ، وانما هي سياسة المرحلة الواحدة الوحيدة ، التي تنتهي عندها آفاق الامل كله ، وتتوقف الرؤيا عند حدودها القريبة وتنحبس الاحلام في سياجها الخانق ! » .

(٢) ـ محاولات الوسيط الدولي

غونار يارنغ ١٩٦٧ ـ ١٩٧١

استنادا لنص البند الثالث من قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ ، اختار السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة ، سفير السويد في موسكو (الدكتور غونار يارنغ) ليكون الوسيط الدولي ، الذي سيتولى مهمة الاتصال المباشر مع الدول المعنية في منطقة الشرق الاوسط ، بهدف الوصول الى « تسوية سلمية » ومقبولة في المنطقة !

وقد مرت مهمة الوسيط الدولي د. غونار يارنغ بأربعة مراحل :

المرحلة الاولى : كانت مرحلة الاتصال بالاطراف المعنية والاجتماع بالمسؤولين فيها لمعرفة تصورهم لطريقة واسلوب تنفيذ قرار مجلس الامن .

المرحلة الثانية : مرحلة توجيه اسئلة محددة الى الدول المعنية على اساس الرد بوضوح على كل فقرة وردت في قرار مجلس الامن .

المرحلة الثالثة : مرحلة مطالبة الاطراف المعنية بالالتزام عن طريق مذكرة رسمية مكتوبة بتنفيذ ما ورد في قرار مجلس الامن .

المرحلة الرابعة : تضمنت تصور الدكتور غونار يارنغ لالتزامات كل طرف من واقع قرار مجلس الامن وطلب التعهد بتنفيذ هذه الالتزامات ! .

.. وفي المرحلة الاولى من مهمته ، اختار يارنغ نيقوسيا في جزيرة قبرص مقرا له ، ونزل في فندق « ليدرا بالاس » وجعل يتنقل في طائرة الامم المتحدة الخاصة بين نيويورك ، ونيقوسيا ، تل ابيب ، عمان ، القاهرة ، بيروت . اما دمشق فقد كان يشعر بها ويراها عن بعد ! فلقد رفضت الاعتراف او قبول قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وبالتالي لم توافق على ما ورد فيه حول مهمة الوسيط الدولي الجديد ولم تستقبله !

وطوال المرحلة الاولى من مهمته ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ دارت مساعيه في حلقة مفرغة ! فالدول العربية ، تطالب بانسحاب اسرائيلي كامل من الاراضي العربية المحتلة .. واسرائيل ، تطالب بعقد مفاوضات مباشرة مع الدول العربية لتحقيق التسوية !

... وفي مطلع آذار ١٩٦٩ ، بدأ يارنغ المرحلة الثانية من مهمته ، ولاعطائها طابعا وثائقيا رسميا ، عمد الى ارسال اسئلة مكتوبة الى الدول المعنية وطالب بأجوبة مكتوبة عنها :

نص اسئلة يارنغ :

السؤال الاول : هل تقبل الدول المعنية في الشرق الاوسط (اسرائيل ـ الاردن ـ لبنان ـ ج. ع. م) بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، وتنفيذه ، لتحقيق تسوية سلمية مقبولة لمشكلة الشرق الاوسط ، بموجب الحيثيات والمبادىء الواردة فيه ؟

السؤال الثاني : هل توافق هذه الدول على التعهد بانهاء كافة المنازعات بينها ، وانهاء حالة الحرب في المنطقة ؟

السؤال الثالث : هل تعترف الدول المعنية (اسرائيل ـ لبنان ـ ج. ع. م ـ الاردن) بالاعتراف بسيادة كل دولة على حدة ، وحقها في السيطرة على اراضيها ، واحترام استقلالها السياسي ...؟

السؤال الرابع : هل ترضى الدول المعنية بالتعايش السلمي ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها من قبل الجميع دون تصدي او استعمال القوة ؟

السؤال الخامس : اذا كان جواب السؤال السابق بالايجاب ، فما هو مفهوم الحدود الامنة ، والمعترف بها بالنسبة الى هذه الدول ؟

السؤال السادس : هل توافق اسرائيل على سحب قواتها المسلحة من المناطق التي احتلتها في حرب حزيران ١٩٦٧ ؟

السؤال السابع : هل توافق الجمهورية العربية المتحدة ، على ضمان حرية الملاحة لاسرائيل ، عبر الممرات المائية الدولية في المنطقة . وبشكل خاص :

(أ) عبر مضائق تيران ؟

(ب) عبر قناة السويس ؟

السؤال الثامن : هل توافق هذه الدول ، في حال وضع خطة تسوية عادلة لقضية اللاجئين ، وفي حال عرضها على اطراف النزاع لدراستها ، هل توافق هذه الدول على مثل هذه الخطة مبدئيا ، وعلى اعلان رغبتهم في تنفيذها بكل اخلاص ، ليكون ذلك كافيا لتبرير تنفيذ كافة بنود قرار مجلس الامن ؟

السؤال التاسع : هل توافق الدول المعنية ، على ضمان الحصانة الاقليمية والاستقلال السياسي لدول المنطقة ، وهل تضمن :

(أ) ايجاد مناطق منزوعة السلاح ؟

(ب) اتخاذ اجراءات اضافية في هذا السبيل ؟

السؤال العاشر : هل توافق اسرائيل على وجود هذه المناطق المنزوعة السلاح في اراضي الحدود من كلا الجانبين ؟

السؤال الحادي عشر : هل يوافق الاردن على وجود مناطق منزوعة السلاح من الاراضي الاردنية ، التي تنسحب منها القوات الاسرائيلية ؟

السؤال الثاني عشر : هل توافق ج. ع. م على وجود مثل هذه المناطق في :

(أ) شرم الشيخ ؟

(ب) اجزاء اخرى من سيناء ؟

السؤال الثالث عشر : هل توافق الدول المعنية على ان يكون نزع السلاح في هذه المناطق تحت اشراف الامم المتحدة ؟

السؤال الرابع عشر : هل تقبل هذه الدول التوقيع على اتفاق نهائي يتضمن كافة البنود المطروحة ، والشروط المتفق عليها من اجل تحقيق سلام عادل ودائم ؟

النص الحرفي لاجوبة مصر

★ « تعتبر المذكرة التي سلمت اليكم (اي الى يارنغ) خلال زيارتكم الاخيرة بتاريخ ٥/٣/٦٩ عن حقائق الوضع الراهن ، وفي فقرتها من رقم ١ ـ ٧ قدمت المذكرة عرضا محددا لموقف ج. ع. م المستند الى قبول قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢/١١/١٩٦٧ واستعدادها لتنفيذ التزاماتها الناشئة عن ذلك . »

« كما اوضحت المذكرة استمرار اسرائيل برفض قرار مجلس الامن ، ورفضها لتنفيذ ما يقع عليها من التزامات نتيجة له ، وبالاضافة الى خطط اسرائيل لضم الاراضي العربية من خلال الحرب ، وهذه سياسة بالاضافة الى كونها ممنوعة بموجب ميثاق الامم المتحدة ، فهي تخالف قرار مجلس الامن الذي يؤكد بالتحديد ، عدم شرعية ضم الاراضي نتيجة الحرب ، وقد اصبح واضحا ان اسرائيل في محاولاتها لتحقيق اهدافها التوسعية لم تعد ترضى برفض قرار مجلس الامن فقط ، وانما راحت تعمل ضده بقوة . »

« وتبين المذكرة ايضا مخططات اسرائيل التوسعية على ضوء تصريحات القادة الاسرائيليين ، وهذه المخططات تهدف الى :

١ ـ ضم القدس .

٢ ـ الاحتفاظ بالمرتفعات السورية تحت الاحتلال .

٣ ـ احتلال الضفة الغربية لنهر الاردن والسيطرة التامة عليها ، بما معناه عمليا انهاء السيادة الاردنية على هذه المنطقة .

٤ ـ الدمج الاقتصادي والاداري لقطاع غزة ضمن اسرائيل ، والترحيل المنظم لسكان القطاع .

٥ ـ احتلال شرم الشيخ ، ومنطقة خليج العقبة ، والوجود العسكري المستمر في الجزء الشرقي من سيناء .

٦ ـ اقامة مستوطنات اسرائيلية في المناطق المحتلة .

« ان الموقف الاسرائيلي يشكل مخالفة صريحة ، ورفضا واضحا

★ رسالة (محمود رياض) وزير خارجية ج. ع. م الدكتور يارنغ .

لقرار مجلس الامن ٢٤٢ الصادر في ٢٢/١١/١٩٦٧ والتسوية السلمية التي يسعى اليها . »

« وعلى ضوء هذه الحقائق ، التي لا يمكن انكارها اجد لزاما على نفسي ان اجزم قاطعا في بداية الاجابة على الاسئلة المحددة الموجهة ل ج. ع. م بتاريخ ٥/٣/١٩٦٩ ، بان كافة اجابات ج. ع. م ، التي تؤكد قبولها لقرار مجلس الامن ، واستعدادها لتنفيذ الالتزامات المطلوبة منها ايضا ، تتطلب قبول اسرائيل للقرار وتنفيذ كافة الالتزامات الناتجة عنه ، وبشكل خاص الانسحاب من كافة المناطق العربية ، التي احتلت نتيجة لعدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ » .

الجواب الاول : ان ج. ع. م كما اعلنت سابقا ، تقبل بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) وعلى استعداد لتنفيذه من اجل تحقيق تسوية سلمية ومقبولة بموجب البنود والمبادىء المتضمنة في القرار .

الجواب الثاني : ان ج. ع. م توافق على التعهد بانهاء كافة المطالب او حالات الحرب ، وهذا التعهد يصبح ساريا بمجرد انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة المناطق العربية ، التي احتلتها اسرائيل نتيجة لعدوانها في ٥ حزيران ١٩٦٧ ، ان تعهدا من قبل اسرائيل بانهاء حالة الحرب ، سيكون له معناه فقط ، عندما تسحب اسرائيل قواتها من المناطق العربية التي احتلتها ، منذ ٥ حزيران ١٩٦٧ .

الجواب الثالث : في ٥ حزيران ، شنت اسرائيل عدوانها ضد ثلاث دول عربية ، منتهكة سيادتها ووحدتها الاقليمية ، ان موافقة ج. ع. م على التعهد باحترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي ، والاعتراف بها لكل دولة في المنطقة ، تتطلب ان تنهي اسرائيل احتلالها ، وان تسحب قواتها من كافة المناطق العربية التي احتلتها في عدوانها في ٥ حزيران ١٩٦٧ ، وان تنفذ قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢/١١/٦٧ .

الجواب الرابع : تقبل ج. ع. م حق كل دولة في المنطقة للعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، آمنة من كل تهديد او اعمال قوة ، شرط ان تسحب اسرائيل قواتها من كافة المناطق العربية التي احتلتها منذ ٥ حزيران ١٩٦٧ وتعمل على تطبيق قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢/١١/١٩٦٧ .

الجواب الخامس : عندما عرضت « القضية الفلسطينية » امام الامم المتحدة عام ١٩٤٧ فان الجمعية العامة اتخذت قرارها رقم ١٨١/١١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني لتقسيم فلسطين ، وبين هذا القرار حدود اسرائيل .

الجواب السادس : (حول السؤال العام السابع) .

لقد اعلنا استعدادنا ، لتنفيذ كل بنود قرار مجلس الامن الذي يتضمن فيما يتضمن حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة ، شريطة ان تقوم اسرائيل في المقابل بتنفيذ قرار مجلس الامن .

الجواب السابع : (حول السؤال العام الثامن)

لقد كان موقفنا دائما ، ان التسوية الكاملة لقضية اللاجئين تتضمنها الفقرة (١١) من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الصادر في كانون الاول ١٩٤٨ والذي اكدته الجمعية العمومية ، تكرارا في كل دورة لها منذ اتخاذ القرار .

الجواب الثامن والتاسع : (حول السؤالان العامان ٩ ، ١١)

اننا لا نعتقد ان ايجاد مناطق منزوعة من السلاح ضروري ، وعلى العموم فان ج. ع. م لا تعارض ايجاد مثل هذه المناطق ، اذا كانت على جانبي الحدود .

الجواب العاشر : (حول السؤال العام ١٣)

في حالة ايجاد مناطق منزوعة السلاح ، فان ج. ع. م تقبل اشراف ومراقبة الامم المتحدة ، على هذه المناطق .

الجواب الحادي عشر : (حول السؤال العام ١٤)

بالنظر الى تجاربنا السابقة مع اسرائيل ، وانكارها للاتفاقيات الاربعة الموقعة بينها وبين الدول العربية ، فاننا نعتبر ان الوثيقة التي ستوقع عليها ج. ع. م وترتبط بتنفيذ التزاماتها ، سوف توجه الى مجلس الامن ، وكذلك فان اسرائيل يجب ان توقع على وثيقة وتوجهها الى مجلس الامن ، تبين فيها التزاماتها بتنفيذ التعهدات العائدة عليها من قرار مجلس الامن الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢ ، وان تأكيد وضمان مجلس الامن لهذه الوثائق ، سوف يشكل الاتفاق المتعدد الاطراف بشكله النهائي . »

النص الحرفي لاجابات الاردن :

« اجابات الاسئلة الموجهة الى الاردن ، من قبل السفير الدكتور غونار يارنغ ، في ١٩٦٩/٣/٢٤ (يختلف رقم الجواب عن رقم السؤال) في الاستقصاء العام ، واضيف رقم السؤال الاخير بين قوسين » .

صاحب السعادة ،

فيما يلي ، اجابات حكومتي ، عن الاسئلة ، التي قدمتموها لنا في عمان يوم السبت ١٩٦٩/٣/٨ ، ان الاجابات مرقمة بموجب اسئلتكم ، وتفسر هذه الاجابات ، موقف حكومتي ، هذا الموقف الذي عرض امام سعادتكم مرارا اثناء اجتماعاتنا السابقة ،

واغتنم هذه الفرصة ، لاعبر لكم عن امنياتي المخلصة ، والمستمرة ، بنجاحكم فى المهمة ، الهامة ، التي كلفتم بها .

المخلص :

عبد المنعم الرفاعي

وزير الشؤون الخارجية

الجواب الاول : ان الاردن : كما اعلن سابقا ، يقبل بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، وعلى استعداد لتنفيذه ، من اجل تحقيق تسوية سلمية ومقبولة ، بموجب البنود والمبادىء المتضمنة في القرار .

الجواب الثاني : ان الاردن ، يوافق على التعهد بانهاء كافة المطالب او حالات الحرب ، وهذا التعهد يصبح ساريا بمجرد انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة المناطق العربية التي احتلتها اسرائيل ، نتيجة لعدوانها في ٥ حزيران ١٩٦٧ .

ان تعهدا من قبل اسرائيل بانهاء حالة الحرب ، سوف يكون له معناه فقط ، عندما تسحب اسرائيل قواتها من المناطق العربية التي احتلتها منذ ٥ حزيران ١٩٦٧ .

الجواب الثالث : في ٥ حزيران ١٩٦٧ ، شنت اسرائيل عدوانها ضد ثلاث دول عربية ، منتهكة بذلك سيادتها ووحدتها الاقليمية ، ان الاتفاق على التعهد باحترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي والاعتراف بذلك لكل دولة في المنطقة يتطلب ان تنهي اسرائيل احتلالها وان تسحب قواتها من كافة المناطق العربية التي احتلتها نتيجة عدوانها في ٥ حزيران ١٩٦٧ .

الجواب الرابع : يوافق الاردن على حق كل دولة في المنطقة للعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، آمنة من كل تهديد او اعمال قوة، وشرط ان تعمل على تطبيق قرار مجلس الامن الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢ .

الجواب الخامس : عندما عرضت « القضية الفلسطينية » امام الامم المتحدة عام ١٩٦٧ ، اتخذت الجمعية قرارا يحمل رقم ١١/١٨١ صادرا في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ ، لتقسيم فلسطين ، وبين حدود اسرائيل .

الجواب السادس : (حول السؤال العام الثامن)

لقد كان موقفنا دائما ، هو ان التسوية العادلة لقضية اللاجئين ، متضمنة ضمن الفقرة (١١) من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤/٣ الصادر في كانون الاول ١٩٤٨ ، والذي اكدته تكرارا الجمعية العمومية في كل دورة لها ، منذ اتخاذ القرار ، فاذا قدمت خطة ، على اساس هذه الفقرة ، للنظر فيها من قبل الاطراف المعنية ، فان قبولها ، من قبل هذه الاطراف ، والاعلان عن رغبتهم في تطبيقها بكل صدق ، مع ضمانات كافية لتطبيقها كاملة ، سوف يبرر تطبيق البنود الاخرى في القرار .

الجواب السابع : (حول السؤالين ٩ ، ١١)

اننا لا نعتقد ان ايجاد مناطق منزوعة السلاح ضروري ، وعلى العموم ، فان الاردن لا يعارض مثل هذه المناطق ، اذا كانت على جانبي

الحدود .

الجواب التاسع : (حول السؤال العام ١٣)

في حالة ايجاد مناطق منزوعة السلاح ، فان الاردن يقبل اشراف ومراقبة الامم المتحدة على هذه المناطق .

الجواب العاشر : (حول السؤال العام ١٤)

بالنظر الى تجاربنا السابقة مع اسرائيل ، وانكارها للاتفاقيات الاربعة الموقعة بينها وبين الدول العربية ، فاننا نعتبر ان الوثيقة التي سيوقع عليها الاردن ، ويرتبط بتنفيذ التزاماتها سوف توجه الى مجلس الامن ، وكذلك فان اسرائيل يجب ان توقع على وثيقة وتوجهها الى مجلس الامن تبين التزاماتها بتنفيذ التعهدات العائدة عليها من قرار مجلس الامن الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢ ان تأكيد وضمان مجلس الامن لهذه الوثائق ، سوف يشكل الاتفاق المتعدد الاطراف بشكل نهائي .

النص الحرفي لاجابة الحكومة اللبنانية

« ٢١ نيسان ١٩٦٩

« السيد السفير غونار يارنغ »

« موسكو »

ردا على الاسئلة التي وجهها سعادتكم الينا بتاريخ ١٤ اذار ١٩٦٩ يشرفني ان افيدكم باسم الحكومة اللبنانية بما يلي :

بالنسبة الى النزاع العربي ـ الاسرائيلي وبالتالي بالنسبة الى الحرب الناجمة عن هذا النزاع ، والتي شنتها اسرائيل يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ ، يجد لبنان نفسه ملزما بصفة اساسية بسبب تضامنه الاخوي مع الدول العربية ، وبسبب التهديدات التي تلوح بها اسرائيل ، الا ان لبنان، يعتبر ، وهو على حق ، ان اتفاقية الهدنة المعقودة بينه وبين اسرائيل بتاريخ ٢٣ اذار ١٩٤٩ ، لا تزال سارية المفعول ، كما تدل على ذلك المذكرة التي بعث بها الى رئيس لجنة الهدنة بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٦٧ ، وكما يؤكد ذلك السيد يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة ، في تقريره الى الجمعية العامة بتاريخ ١٩ ايلول ١٩٦٧ ، ويستشهد السيد يوثانت في هذا التقرير بنص الاتفاقية المذكورة ، فيقول ان هذه الاتفاقية لا تمكن اعادة النظر فيها ، او تعليق العمل بها ، الا بالتفاهم المتبادل ، وفي ظروف لبنان ، التي كانت ولا تزال ، من الطبيعي ان خطوط الهدنة لم تتبدل مطلقا ، وهي تتطابق بالاضافة الى ذلك ، مع الحدود التي اعترف بها دائما دوليا ، كحدود للبنان ، سواء في الوثائق الدبلوماسية الثنائية ؛ والمتعددة الاطراف ، او من جانب عصبة الامم ، ومنظمة الامم ، والميثاق الذي اسهم لبنان اسهاما فعليا في وضعه ، والذي اقر بسيادته وبكيانه

قرارات وقف اطلاق النار التي اتخذها مجلس الامن بعد ٥ حزيران الحالي ، ولم يطرأ على حدوده اي تغيير واقعي او قانوني عن طريق عدوان عام ١٩٦٧ .

ومن المناسب ذكر ، هذه البديهيات ، وذلك للفائدة المرجوة ، وخاصة في سبيل تفسير طبيعة وميزة الرد الوحيد الذي يمكن تقديمه على مجموعة الاسئلة التي وجهها سعادتكم الينا بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٤ .

هذا الرد الذي يعكس فضلا عن ذلك الموقف الذي اتخذه لبنان .

في المؤتمرات العربية ، يقوم على دعم موقف البلدان العربية التي جرى احتلال اراضيها من قبل اسرائيل ، والتي قبلت بقرار مجلس الامن ٢٤٢ تاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢ .

وفي الوقت الذي نبعث فيه اليكم بهذه المذكرة ، التي تتطابق مع جوهر المباحثات التي تمت بينكم وبين مختلف المسؤولين اللبنانيين في السابق ، نرجو من سعادتكم ، تقبل فائق تقديرنا .

وزير الخارجية اللبنانية

يوسف سالم

النص الحرفي لاجابات اسرائيل

« وزير الخارجية

القدس ـ ٢ نيسان ١٩٦٩

عزيزي السفير يارينغ ،

ان موقف اسرائيل من كافة المواضيع المثارة في اسئلتكم الاحد عشر ، قد اوضحت بالتفصيل في خطابي امام الجمعية العامة بتاريخ ٦٨/١٠/١٥ و ١٩٦٨/١١/٤ .

وارفق لكم الان اجابات محددة بروح ايجابية عن الاسئلة المقدمة ، وانني اعتقد انه على اساس الاجوبة التي ستتلقاها من الحكومات الثلاث التي تقدمها ، ستستمر بالعمل للوصول الى ايضاحات من اجل تحقيق اتفاق على كافة القضايا المتعلقة بمهمتكم ، ونحن على استعداد للاشتراك في هذه العملية في اي مكان مناسب .

ان البيانات التي توضح موقف اسرائيل ، بما فيها الاجابة عن هذه الاسئلة ، قد اخذت بعين الاعتبار التطورات الاخيرة في السياسة العربية ، بما فيها الخطابات التي القاها الرئيس جمال عبد الناصر وزعماء آخرون ، ولقد لاحظنا تأكيدهم المحدد والقاطع برفض الصلح مع اسرائيل ، او الاعتراف بها او المفاوضة معها ، او ايقاف الهجمات الارهابية ضدها ، او الاعتراف بامكانية التعايش بسيادة في اي مجال .

وقد يبدو في هذا الوقت ، ان رفض ج. ع. م. لمبادىء ميثاق الامم المتحدة وقرار مجلس الامن امر واضح بشدة ، واننا نأمل ان تتغير

هذه السياسة التي تتأكد يوميا ، ولكن هذه التصريحات من المسؤولين قد اوجدت قلقا بالغا وزادت حدة التوتر الذي كنا نأمل في تخفيضه .

كما اننا نعتقد ان الاجتماعات الرباعية التي تبرز اعلاميا ، قد اضعفت الاهتمام المفروض ان يتركز على جهود الاطراف الساعية نحو الاتفاق ، انها تؤدي الى ازدواج الجهود وبعثرتها . كما انها شجعت انطباعا خاطئا لدى بعض الجهات بان حلا ممكن التوصل اليه خارج المنطقة ودون موافقة حكوماتها .

ان اسرائيل تعتبر مهمتكم الاطار الدولي المسؤول الذي من خلاله يمكن دفع قضية السلام بين دول الشرق الاوسط .

انني اعيد الى الذكر الفكرة التي ناقشناها قبل بضعة اسابيع حول اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاث معكم ، في مكان مناسب من اجل الوصول الى اتفاق ، وكما تذكر فان موقفنا من هذه القضية كان ايجابيا.

واود ان اوكد ان اسرائيل سوف تستمر في التعاون معكم من اجل نجاح مهمتكم .

المخلص : ابا ايبان

الى صاحب السعادة السفير يارينغ ـ القدس

الاجوبة « سري »

جواب السؤال الاول : تقبل اسرائيل قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ للوصول الى اتفاق حول ايجاد سلام دائم وعادل يتم الوصول اليه عن طريق المفاوضة والاتفاق بين الحكومات المعنية . ان تنفيذ الاتفاقات يجب ان يبدأ عندما يتم الاتفاق على كافة البنود .

جواب السؤال الثاني : ان الدول العربية ، وليس اسرائيل ، هي التي تتحمل مسؤولية الاعتداء وايجاده ، فقد اعلنت طوال عقدين من الزمن انها في حالة حرب مع اسرائيل ، ولذلك فان من الواجب عليهم ، بالدرجة الاولى ، انهاء حالة الحرب مع اسرائيل .

اما الاعلان من جانب اي دولة عربية ، فان من الواجب ان يكون بنص صراحة على انهاء حالة الحرب « مع اسرائيل » وليس « مع اي دولة في المنطقة » ان الالتزامات القانونية يجب ان تكون واضحة ، فيما يتعلق بالاطراف الملزمة بها ، ان انهاء حالة الحرب يتضمن وقف كافة التدخلات في الاعمال البحرية ، وانهاء اجراءات المقاطعة المتعلقة باطراف ثالثة ، وانهاء تحفظات الدول العربية التي تعهدوا بها ، على اسرائيل وعدم الدخول في تحالفات عسكرية وسياسية موجهة ضد اسرائيل « او تلك التي تضم دولا لا ترغب في انهاء مطالب او حالات حرب مع اسرائيل، او في الوصول الى ايجاد علاقات سلمية معها ، وعدم وجود قوات مسلحة لمثل هذه الدول على اراضي الدول المتفقة ، وتحريم ومنع القيام باي عمل في اراضي الدول العربية او التحضير لعمليات وحملات تقوم

بها قوات نظامية ، او غير نظامية او افراد ضد الحياة والامن والممتلكات الاسرائيلية في اي مكان من العالم .

ان الشرط الاخير الوارد لا يؤثر على الحقيقة ، بأن مسؤولية الحكومات العربية ، بمنع مثل هذه الاعمال واردة وملزمة ، لها قانونيا بموجب اتفاقية وقف اطلاق النار بين الاطراف المختلفة في حزيران ١٩٦٧ .

جواب السؤال الثالث : توافق اسرائيل على احترام ، والاعتراف بالسيادة والامن الاقليمي والاستقلال السياسي للدول العربية المجاورة ، ان هذا المبدأ سيضمن في معاهدات السلام التي تحدد الحدود المتفق عليها .

جواب السؤال الرابع : ان اسرائيل ، توافق على حق الاردن ، لبنان ، ج. ع. م والدول المجاورة الاخرى ، في العيش بسلام ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، بعيدا عن خطر اعمال القوة ، وشرط اسرائيل الوحيد بالنسبة الى هذا الامر هو المعاملة الصريحة الواضحة بالمثل من قبل الطرف الآخر .

وتتضمن « اعمال القوة » كافة الاستعدادات ، والعمليات والحملات التي يقوم بها نظاميون او غير نظاميون او افراد ، ضد الحياة والامن والممتلكات الاسرائيلية في اي مكان من العالم .

جواب السؤال الخامس : ان حدود آمنة ومعترف بها ، لم توجد يوما من الايام بين اسرائيل والدول العربية ، وعليه فان من الضروري تحديدها الان كجزء من عملية الوصول الى السلام ، ويجب استبدال وقف اطلاق النار بمعاهدات سلام . تحدد حدودا آمنة ودائمة ومعترف بها ، كما يتفق عليها بالمفاوضات بين الحكومات المعنية .

جواب السؤال السادس : عندما يتم الاتفاق على حدود آمنة ومعترف بها بين اسرائيل وكل من الدول العربية المجاورة ، فان توزيع القوات سوف يتم بموجب الحدود التي تحددها معاهدات السلام .

جواب السؤال السابع (والثامن العام) : ان قضية اللاجئين قد سببتها الحروب التي شنتها الدول العربية على اسرائيل ، وقد استمرت بسبب رفض الدول العربية اقامة علاقات سلام مع اسرائيل ونظرا للمشكلة الانسانية المتعلقة بالقضية ، فان اسرائيل قد عبرت عن استعدادها لاعطاء الاولوية لتحقيق اتفاق على حل هذه المشكلة من خلال تعاون دولي واقليمي ، اننا نعتقد ان الاتفاق ممكن السعي اليه ، حتى قبل مفاوضات السلام ، اننا **نقترح عقد المؤتمر لدول الشرق الاوسط** ، بالاشتراك مع الدول المساهمة في اغاثة اللاجئين والهيئات الخاصة للامم المتحدة ، **من اجل وضع خطة خمس سنوات لحل مشكلة اللاجئين في اطار سلام دائم** واستيعاب اللاجئين في الحياة المنتجة ، وتمكن الدعوة لهذا المؤتمر قبل بدء مفاوضات السلام .

ومن الضروري ان تشكل الحكومات المعنية لجانا مشتركة لاستيعاب

واسكان اللاجئين لايجاد مشاريع متفق عليها على اساس بمساعدة دولية، ونظرا للطبيعة الانسانية الخاصة لهذه القضية فاننا لا نقوم بالاتفاق على خطط من اجل حل مشكلة اللاجئين مرتبطة بالاتفاق بأي جانب من قضية الشرق الاوسط ، ولنفس السبب ، يجب الا تستخدم هذه القضية من قبل الدول العربية لعرقلة مشاكل اخرى .

جواب السؤال الثامن (والسؤال التاسع العام)

ان الضمان للحصانة الاقليمية والاستقلال السياسي للدول ، انما يكون بالتقيد الصارم من قبل الحكومات بالتزاماتهم التي تفرضها المعاهدات . وفي اطار السلام المؤدي الى احترام كامل ، لسيادة الدول ، وايجاد حدود متفق عليها ، فان اجراءات الامن الاخرى يمكن بحثها بين الاطراف المتفقة .

جواب السؤالين التاسع والعاشر : (والسؤالين العامين ١٠ ، ١٣)

بغض النظر عما ورد في الاجابة عن السؤال الثامن ، فقد بينا ان التجربة قد دلت على ان الاجراءات المذكورة في السؤالين (٩ ، ١٠) لم تمنع من الاعداد لحملات اعتداء ضد اسرائيل وتنفيذها .

جواب السؤال الحادي عشر : (والسؤال العام ١٤)

السلام يجب ان يعبر عنه قانونا ، ويحدد بشكل متبادل ، ويلتزم به من الاطراف الموقعة عليه حسب انماط القانون والعرف الدوليين .

وبناء عليه ، فان موقف اسرائيل هو ان السلام يجب ان يتجسد في اتفاقيات سلام ثنائية ، بين اسرائيل وكل دولة عربية ، تتضمن كافة الشروط المتفق عليها من اجل سلام عادل ودائم .

ان هذه الاتفاقيات عندما توقع ويصادق عليها ، يجب ان تسجل لدى الامانة العامة للامم المتحدة بموجب المادة /١٠٢/ من ميثاق الامم المتحدة .

— ٢ نيسان ١٩٦٩

وفي ٢ نيسان ١٩٦٩ ، جاء تصريح رسمي مصري ، بلسان الدكتور محمد حسن الزيات ، يعلن تنازلات جديدة وهي :

١ . لا تشترط مصر الانسحاب المسبق او الجلاء الكامل كخطوة اولى من اجل تنفيذ قرار مجلس الامن !

٢ . ان مصر قدمت تنازلات هامة اعلنها وزير الخارجية في ١١ نيسان ١٩٦٨ وتلخصت :

أ) الموافقة على مرور السفن الاسرائيلية في قناة السويس .

ب) اقامة مناطق منزوعة السلاح على طرفي الحدود بين البلدين .

ج) عدم وضع اية شروط مسبقة على عملية تنفيذ قرار مجلس الامن !!

وفي مطلع عام ١٩٧١ ، بدأ يارنغ المرحلة الثالثة من مهمته ، فطلب من الاطراف المعنية الالتزام عن طريق مذكرة رسمية مكتوبة بتنفيذ ما ورد في قرار مجلس الامن ، وكانت الردود على النحو التالي :

الموقف الاسرائيلي :

في ٨ كانون الثاني ١٩٧١ ، تقدمت اسرائيل بمذكرة الى يارنغ حددت فيها الحل (كما تراه) للصراع في المنطقة وهو :

١ ـ اتخاذ قرار معلن وصريح بانهاء النزاع كليا .

٢ ـ الاعتراف المتبادل والواضح من قبل الطرفين بالاستقلال السياسي للطرف الآخر وسلامته الاقليمية وسيادته .

٣ ـ اقامة حدود آمنة ومعترف بها ومتفق عليها .

٤ ـ اجراءات اضافية من اجل ضمان الامن .

٥ ـ سحب القوات العسكرية من الاراضي المحتلة وفقا للحدود التي تعينها معاهدة السلام .

٦ ـ انهاء كل حالات العداء والحرب .

٧ ـ التزام كل الاطراف بضمان عدم قيام اية اعمال عنف او اعمال حربية على اراضيها او انطلاقا منها ، من قبل اية فئة او تنظيم او شخص ضد شعب الطرف الآخر ومواطنيه وممتلكاته .

٨ ـ انهاء حالة الحرب الاقتصادية بكافة مظاهرها بما في ذلك المقاطعة .

٩ ـ تفصيل للالتزامات التي تتحملها الاطراف من اجل تسوية مشكلة اللاجئين على اثر ذلك لن يكون لاي طرف من الاطراف مطالب لدى الطرف الآخر لا تنسجم مع سياسته .

١٠ ـ اتفاقات بالنسبة للاماكن ذات الاهمية الدينية او التاريخية.

١١ ـ اتفاقات حول الميناء الحر وتسهيلات المرور .

١٢ ـ عدم المشاركة في اية احلاف عدوانية ومنع كل طرف من وضع قوات تابعة له في اي بلد ثالث في حالة عداء مع الاطراف الاخرى .

١٣ ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والعلاقات الخارجية الطبيعية للطرف الآخر .

١٤ ـ اقامة السلام على اساس معاهدة ملزمة لجميع الاطراف .

الموقف المصري :

وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٧١ تسلم الدكتور غونار يارنغ مذكرة رسمية مصرية حددت فيها مصر وجهة نظرها في ٦ نقاط هي :

١ ـ **انسحاب القوات الاسرائيلية الى المواقع التي كانت فيها قبل حزيران ٦٧**
٢ ـ نبذ اسرائيل للتوسع الاقليمي .
٣ ـ تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين .
٤ ـ انهاء حالة العداء وجعل حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في متناول الجميع .
٥ ـ الاعتراف بالاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وسيادتها وسلامتها الاقليمية .
٦ ـ ضمان الاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وسلامها عن طريق قوات طوارىء دولية تشارك فيها قوات من الدول الاربع الكبرى واقامة مناطق منزوعة السلاح على طرفي الحدود .

الموقف الاردني ... :

في ٢٥ كانون الثاني ١٩٧١ اعلنت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية في مذكرة رسمية ايضا مشروعها للسلام في المنطقة يتألف من (٧) نقاط هي :

١ ـ انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي المحتلة بدون استثناء وقبول اسرائيل بمبدأ عدم جواز الحصول على مكاسب اقليمية عن طريق الحرب .
٢ ـ حق كل دولة من دول المنطقة في الحياة بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وبدون ان تكون معرضة للتهديد بالعنف او لاعمال العنف . .
٣ ـ يضمن الاردن حرية الوصول الى الاماكن التاريخية والدينية في مدينة القدس العربية كما يضمن حرية العبادة .
٤ ـ تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين .
٥ ـ انهاء حالة العداء وضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية .
٦ ـ على الدول الاربع الكبرى ان تشارك من خلال مجلس الامن في الاشراف على اتفاقية السلام .

وفي المرحلة الرابعة من مهمته ، تقدم الوسيط الدولي بمقترحات عبر مذكرات متشابهة ، وجهها الى مصر واسرائيل من اجل الحصول على التزامات ... وقد نشرت صحيفة التايمز اللندنية في (١١) آذار ١٩٧١ ملخص لمقترحات يارنغ والتي تضمنت الامور الآتية :

١) انهاء كل ادعاء حول حالات العداء بين الطرفين .
٢) الاعتراف باستقلال كل فريق واحترامه .

٣) الاعتراف بحق كل فريق في الحياة بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها واحترام هذا الحق .
٤) قبول كل فريق مسؤولية القيام بكل ما في وسعه لضمان عدم انطلاق اية اعمال عدوانية من اراضيه ضد دولة الفريق الآخر وشعبها وممتلكاتها .
٥) التعهد من قبل الفريقين بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للفريق الآخر .

الرد المصري ...

صرح صلاح جوهر وكيل وزارة الخارجية المصرية في ١٦ شباط ١٩٧١ ان القاهرة ترحب بالجهود التي يبذلها المبعوث الدولي من اجل تنفيذ قرار مجلس الامن ، وان القاهرة استفسرت عن عدة نقاط في مذكرة يارنغ ، وتلقت ايضاحات واضحة ومحددة وتتناول هذه النقط :

١ ـ مفهوم التسوية التي يقترحها ممثل السكرتير العام ومطابقتها لقرار مجلس الامن .
٢ ـ تحديد مفهوم الانسحاب .
٣ ـ الوضع الخاص بمشكلة شعب فلسطين .
٤ ـ الوضع بالنسبة لغزة باعتبار ان اشراف الادارة المصرية على القطاع قد ورد ضمن اتفاقيات الهدنة التي طالبت بها واقرتها الامم المتحدة والتي الغتها اسرائيل بعد عدوان ١٩٥٦ !
واعلنت الحكومة المصرية في مذكرة جوابية الى الدكتور يارنغ موافقتها بدون تحفظ او شروط على كافة المطالب التي تقدم بها يارنغ والتزمت مصر بها رسميا ، وبالاضافة لذلك تعهدت الحكومة المصرية في مذكرتها الجوابية تنفيذ الامور التالية :

١ ـ ضمان حرية الملاحة في قناة السويس وفقا لميثاق القسطنطينية الصادر في عام ١٨٨٨ .
٣ ـ القبول بوضع قوة سلام دولية في شرم الشيخ .
٤ ـ اقامة مناطق مجردة من السلاح على طرفي الحدود .
٥ ـ انشاء قوة سلام تابعة للامم المتحدة تسهم فيها الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن .

الرد الاسرائيلي ...

هذا وقد ردت الحكومة الاسرائيلية على مذكرة (يارنغ) بالترحيب بالاستعداد المصري للدخول في اتفاق سلام مع اسرائيل وطالبت بوجوب ان تتضمن اتفاقية السلام ما يلي :

١ ـ قرار صريح ومعلن باعتبار النزاع بين اسرائيل ومصر منتهيا تماما وانهاء كل ادعاءات الحرب وحالاتها وكل الاعمال العدوانية بين اسرائيل ومصر .

٢ ـ احترام سيادة مصر وحصانة اراضيها واستقلالها السياسي والاعتراف بكل ذلك .

٤ ـ انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من على خط وقف اطلاق النار بين اسرائيل ومصر الى الحدود الآمنة والمعترف بها التي ستقام في اتفاق السلام وان اسرائيل لن تنسحب الى خطوط ما قبل (٥) حزيران ١٩٦٧ .

٥ ـ مسألة اللاجئين :

أ) دفع تعويضات مقابل الاراضي والممتلكات المهجورة .

ب) المشاركة في وضع خطة لتأهيل اللاجئين في المنطقة .

٦ ـ حمل مسؤولية ضمان عدم قيام او انطلاق أية اعمال حربية او اعمال عنف من قبل اي تنظيم او جماعة او فرد في ارض اسرائيل ضد شعب مصر او قواتها المسلحة او ممتلكاتها .

٧ ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية المصرية .

٨ ـ عدم اشتراك اسرائيل في اية احلاف معادية لمصر وحظر وجود اية قوات عسكرية لطرف ثالث في حالة عداء معمصر.

وبالمقابل تطالب اسرائيل بالتعهدات التالية من مصر :

١ ـ قرار صريح ومعلن باعتبار النزاع بين مصر واسرائيل منتهيا تماما وانهاء كل ادعاءات الحرب وحالتها وكل الاعمال العدوانية بين مصر واسرائيل .

٢ ـ احترام سيادة اسرائيل وحصانة اراضيها واستقلالها السياسي والاعتراف بكل ذلك .

٣ ـ احترام حق اسرائيل في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها تعينها اتفاقية السلام .

٤ ـ حمل مسؤولية عدم قيام او انطلاق اية اعمال حربية او اعمال عنف من قبل اي تنظيم او جماعة او فرد في اراضي مصر ضد شعب اسرائيل او قواتها المسلحة او ممتلكاتها .

٥ ـ عدم التدخل في شؤون اسرائيل الداخلية .

٦ ـ تعهد صريح لضمان حرية المرور للسفن والبضائع الاسرائيلية في قناة السويس .

٧ ـ انهاء الحرب الاقتصادية في كل مظاهرها بما في ذلك المقاطعة وانهاء كل تدخل في علاقات اسرائيل الدولية الطبيعية .

٨ ـ عدم اشتراك مصر في اية احلاف معادية لاسرائيل وحظر

وجود اية قوات عسكرية لطرف ثالث في حالة عداء مع اسرائيل .

* * *

وهكذا .. كانت مهمة الدكتور يارنغ ، مهمة استطلاعية ، في مراحلها الاربعة السالفة الذكر ، تضاربت خلالها مصالح ونفوذ كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية ، وشكلت جهود موسكو وواشنطن لانهاء الصراع في المنطقة (ازدواجية) واضحة مع مهمة الوسيط الدولي يارنغ ! وتجميدا حقيقيا لتحركه !!

ولقد نقل الدكتور يارنغ انزعاجه وقلقه هذا للامين العام للامم المتحدة اكثر من مرة ، الى حد انه قدم استقالته بالفعل احتجاجا على عدم تأمين الاجواء المناسبة لمهمته .. وعاد الى وظيفته ، سفيرا لبلاده (السويد) في موسكو ...

الباب الرابع

مرحلة مخاض في مشاريع التسوية
١٩٦٧ - ١٩٧٠

الفصل الأول : مشاريع عالمية

(١) ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي

١٩٦٧ ـ ١٩٧٠

في ١٧ نيسان ١٩٦٧ عقد اجتماع بين الرئيس السوفياتي كوسيغين والرئيس الاميركي جونسون في (غلاسبور) وجرى بحث قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وكانت وجهة النظر السوفياتية تقول بضرورة ارغام اسرائيل على الانسحاب الفوري من الاراضي العربية المحتلة في حرب حزيران ١٩٦٧ ليتم بحث القضية بعدها ، ولكن الرئيس الاميركي عرض امام كوسيغين النقاط التالية كأساس لاحلال (السلام الاميركي) في المنطقة :

١ ـ انسحاب كافة القوات العسكرية وانهاء حالة الحرب .
٢ ـ الاتفاق بين كافة الاطراف على الاعلان عن احترام كل طرف بالمحافظة على دولته القوية المستقلة بذاتها .
٣ ـ ضمان المصالح الحيوية لجميع الدول في المنطقة وحمايتها .
٤ ـ ضمان السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لكافة الدول في الشرق الاوسط .
٥ ـ التخلي عن العنف في العلاقات بين دول الشرق الاوسط .
٦ ـ ضمان حقوق جميع الدول في المرور البحري والبري في جميع الممرات المائية الدولية .
٧ ـ تسوية عادلة ودائمة لمشكلة اللاجئين .
٨ ـ اتفاق على ان تعطى الاولية لتحسين الاقتصاد الوطني ومستوى المعيشة قبل سباق التسلح .
٩ ـ حماية الاماكن المقدسة مع ضمانات دولية لحرية الوصول اليها من قبل الجميع .
١٠ ـ نظام دولي تساهم فيه هيئة الامم لمساعدة الدول المعنية على تحقيق هذه الاهداف .

وفي ١٩ حزيران ١٩٦٧ القى الرئيس الاميركي جونسون خطابا تناول فيه السياسة الخارجية الاميركية وحدد فيه « مبادىء سلام » للشرق الاوسط في نقاط خمس هي :

١ ـ لكل دولة في المنطقة حق اساسي في الحياة ينبغي احترامه من قبل جيرانها .
٢ ـ يجب حل مشكلة اللاجئين حلا عادلا ، خاصة وان النزاع الجديد (حرب حزيران ١٩٦٧) اقتلع المزيد من الناس من موطنهم الاصلي . وينبغي على دول الشرق الاوسط توجيه جهودها نحو رفع الظلم الذي وقع على هؤلاء .
٣ ـ ينبغي احترام حرية الملاحة البريئة في الممرات المائية الدولية .
٤ ـ يجب وضع حد لسباق التسلح في الشرق الاوسط لان الحرب (حرب حزيران ٦٧) بينت خطورته ، وتقع المسؤولية ليس على دول المنطقة المعنية فقط بل على الدول الكبرى ايضا « وستعمل الولايات المتحدة على استخدام كل طاقتها الدبلوماسية لايجاد السبيل للحد من سباق التسلح ، وستدعو الولايات المتحدة هيئة الامم للطلب من جميع اعضائها باعلامها عن جميع شحنات الاسلحة المرسلة للشرق الاوسط » .
٥ ـ من الضروري احترام الاستقلال السياسي والسلام الاقليمي لجميع الدول في المنطقة . ان ما تحتاج اليه الدول المعنية بالنزاع الآن هو حدود معترف بها بدلا من خطوط الهدنة الهشة والمحترقة باستمرار ، بالاضافة الى ترتيبات اخرى تجعل الحدود آمنة من الارهاب والتدمير والحرب وترتيبات تعترف بالمصالح الخاصة لثلاثة من الاديان الكبرى في الاماكن المقدسة في القدس وضواحيها .

لقد حدد الرئيس الاميركي الخطوط العامة لاحلال « السلام الاميركي في المنطقة ولكنه لم يبين كيفية تنفيذ هذه المبادىء وتطبيقها . وجدير بالذكر انه رفض المطلب العربي والسوفياتي والذي يطالب « بانسحاب اسرائيل الفوري الى خطوط ٤ حزيران ٦٧ » . ان الاصرار الاسرائيلي على الاحتفاظ بالمطالب الاقليمية (عمليات التوسع) هو الصخرة التي تحطمت عليها كافة مشاريع التسويات السلمية اللاحقة . « وربما كان هذا من صالح الجماهير الفلسطينية على المدى البعيد » !

وفي خطاب القاه وزير الخارجية الاميركية وليم روجرز في ٩ كانون الاول ١٩٦٩ ، كشف النقاب عن (مقترحات) عرضتها الحكومة الاميركية على الاتحاد السوفياتي في ٢٨ تشرين الاول ١٩٦٩ ولخصها بقوله :
١ ـ انها تدعو الى انسحاب اسرائيل من اراض عربية محتلة في حرب حزيران ١٩٦٧ .
٢ ـ يكون الانسحاب في مقابل ضمانات عربية للوصول الى التزام مبرم بالسلام .

٣ ـ الدعوة الى الانسحاب الاسرائيلي بدون تحقيق اتفاق حول السلام هي تحيز للجانب العربي ، كما ان دعوة العرب الى القبول بالسلام دون انسحاب اسرائيل هي تحيز لاسرائيل .
٤ ـ تستند السياسة الاميركية الى تشجيع العرب على القبول بسلام دائم قائم على اتفاق ملزم ، وحث اسرائيل على الانسحاب من ارض محتلة عندما تصبح سلامتها الاقليمية مضمونة .
٥ ـ ادخال تعديلات طفيفة على الحدود لا تعكس ثقل الانتصار الاسرائيلي على ان يتم الاتفاق على ذلك من خلال المفاوضات .
٦ ـ الاتفاق على ضمانات أمنية تشمل شرم الشيخ واقامة مناطق منزوعة السلاح في سيناء ووضع ترتيبات نهائية بالنسبة لقطاع غزة .
٧ ـ القدس ذات طابع خاص ، وان العودة الى تقسيمها لا تجوز كما انه لا يجوز لاسرائيل ضمها .
٨ ـ ضرورة تأمين العبور الحر الى الاماكن المقدسة :
أ ـ الاخذ بعين الاعتبار المصالح المدنية لجميع السكان ومصالح الجاليات الاسلامية والمسيحية واليهودية من قبل ادارتها كمدينة موحدة .
ب ـ ان يكون هناك دور لكل من اسرائيل والاردن في الحياة المدنية والاقتصادية والدينية للمدينة .
٩ ـ التوصل الى (تسوية) عبر مفاوضات تجري على طريقة المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية التي تمت في رودس عام ١٩٤٩ يقوم فيها الدكتور غونار يارنغ بدور الوسيط بين الطرفين .
١٠ ـ ان هدف محادثات الدول الاربع الكبرى هو مساعدة الدكتور غونار يارنغ على جمع الفرقاء المعنيين للتفاوض وفقا للصيغة الواردة في المقترحات الاميركية .
١١ ـ اعطاء اللاجئين الفلسطينيين حق الاختيار بين :
أ ـ العودة على اساس (كوتا) سنوية متفق عليها .
ب ـ التوطين خارج اسرائيل مع التعويض .

في ١٢ كانون الثاني ١٩٧٠ نشرت صحيفة « نيويورك تايمز » نص الاعتراضات التي قدمتها حكومة الاتحاد السوفياتي على المقترحات الاميركية (مشروع ٣٢) ، ويمكن اعتبار الاعتراضات السوفياتية الدقيقة ، مشروعا مضادا ترضى عنه الانظمة العربية باعتبار ان المقترحات الاميركية متحيزة لاسرائيل على حد التعبير السوفياتي ، وفيما يلي الاعتراضات او المشروع السوفياتي المضاد :
١ ـ ان تكون مدة الجدول الزمني المقترح لانسحاب القوات الاسرائيلية من اراضي احتلتها في ١٩٦٧ (٦٠) يوما بدلا من (٩٠) يوما

كما اقترحت الولايات المتحدة .

٢ ــ ان تنتهي حالة الحرب كأمر واقع مع مشروع القوات الاسرائيلية بالانسحاب وان تنتهي بصورة قانونية عند انتهاء الانسحاب الاسرائيلي . هذا بدلا من الاقتراع الاميركي الداعي لاعتبار حالة الحرب منتهية عند ايداع وثائق الاتفاق النهائي بين الطرفين العربي والاسرائيلي لدى هيئة الامم .

٣ ــ ان يؤكد اي اتفاق بين الطرفين حول رسم الحدود سيادة مصر على شرم الشيخ ، بدلا من الاقتراح الاميركي الداعي لان يتفق الطرفان على موضوع السلام ثم يرسمان حدودهما المشتركة فيما بينهما .

٤ ــ قطاع غزة ، ارض عربية ينبغي اعادتها الى وضعها السابق ، قبل حرب حزيران ١٩٦٧ ، هذا بدلا من الاقتراح الاميركي الداعي لاجراء محادثات بين مصر واسرائيل والاردن تحت اشراف يارنغ لتقرير مستقبل القطاع .

٥ ــ ان تقام مناطق منزوعة من السلاح على طرفي الحدود بين اسرائيل والدول العربية ، بدلا من الاقتراح الاميركي القائل بنزع السلاح عن كل المناطق التي تنسحب منها اسرائيل .

٦ ــ ان تتقيد اسرائيل بكل قرارات هيئة الامم المتحدة بالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ، بدلا من الدعوة الاميركية لاعطائهم حق الاختيار بين العودة على اساس (كوتا) سنوية متفق عليها وبين التوطين خارج اسرائيل مع التعويض .

٧ ــ ان يكون من حق مصر ، اغلاق قناة السويس في وجه اية دولة ، في حالة الحرب معها ، بدلا من الاقتراح الاميركي الداعي لضمان حق المرور المطلق في القناة لجميع السفن بما فيها السفن الاسرائيلية .

٨ ــ ان يتم تحديد طبيعة الملاحة في مضائق تيران وخليج العقبة وفقا للمبادىء العامة للقانون الدولي التي تنطوي على ضمانات كافية لتأمين العبور الحر لجميع السفن . هذا بدلا من الاقتراح الاميركي الداعي الى اعلان المضائق والخليج ممرات مائية دولية مما يضمن حق المرور البريء لجميع السفن في جميع الاوقات.

الرد العربي :

.. لم تصدر اي بيانات رسمية حول المقترحات !

الرد الاسرائيلي :

اعلنت غولدا مائير في خطاب امام الكنيست الاسرائيلي في ٢٢ كانون اول ١٩٦٩ (رفض) المقترحات الاميركية وقالت انها محاولة

لاسترضاء العرب على حساب المبادىء ! وانها (المقترحات) تشكل خطرا كبيرا على وجود اسرائيل لان ما جاء فيها بخصوص الحدود وعودة اللاجئين يهدد أمن البلاد ، كما انها (المقترحات) تتناقض مع مبدأ المفاوضات بين الاطراف المعنية بالنزاع مباشرة والتوصل الى اتفاق فيما بينها .

وفي ٢٣ كانون الاول ١٩٦٩ ، سجل وليم روجرز في مؤتمر صحفي رفضه لاتهامات غولدا مائير وانتقد وصفها للمقترحات الاميركية بأنها استرضاء للعرب على حساب المبادىء بقوله ان العرب ليسوا اعداء لاميركا كما يوحي وصف مائير للموضوع ، بل الواقع ان علاقات صداقة قد ربطت اميركا والدول العربية لفترة طويلة ، كذلك (رفض) وزير الخارجية الاميركي تلميحات اسرائيل بأن حكومة بلاده تحاول ان تفرض تسوية على المنطقة من الخارج ، وقال ان المقترحات الاميركية (منصفة) و (شاملة) و (منسجمة) مع قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، وهدفها تقديم اطار مناسب من اجل الوصول الى اجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين !

(٢) ـ يوغوسلافيا ـ الرئيس جوزيف بروز تيتو

١٩٦٧ ـ ١٩٦٨

قام الرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو بجـولة في بلدان الشرق الاوسط في آب ١٩٦٧ قابل خلالها الرئيس جمـال عبد الناصر (مصر) والرئيس حافظ الاسد (سوريا) والرئيس احمـد حسن البكر (العراق) واطلع على حقيقة الموقف العربي بعد نتـائج حرب حزيران ١٩٦٧ ، وبعث بعد انتهاء زيارته برسائل الى العديد من رؤساء الدول : السيدة انديرا غاندي والجنرال ديغـول والرئيس جونسون والرئيس البريطاني هارولد ولسون والزعيـم السوفياتي بودغورني والامبراطور هيلاسلاسي والامين العام لهيئة الامم يوثانت ، يدعو لتسوية سياسية في المنطقة .

وفي ١٨ ايلول ١٩٦٧ أوضح وزير الخارجية اليوغسلافي في باريس الفكرة الرئيسية التي حوتها رسائل تيتو من اجل الوصول الى تسويـة سياسية في الشرق الاوسط :

١ ـ اعلان الاسرة الدولية عدم جواز ضم الاراضي بالقوة .

٢ ـ الاصرار على ضرورة عيش كل دولة داخل حدودها الاقليمية كما كانت قبل حرب حزيران ١٩٦٧ .

٣ ـ تقديم ضمانات لامن هذه الحدود من قبل الدول الكبرى .

٤ ـ يجب التفاوض بصورة مباشرة بين الفرقاء المعنيين حول مسألة اللاجئين الفلسطينيين والملاحة في قناة السويس .

الموقف العربي

جدير بالذكر ان الرئيس تيتو تحدث بلسان رؤساء الحكومـات العربية الذين التقى بهم وتدارس معهم في الموقف ، وما جاء فيه من دعوة لتسوية سياسية هو في حقيقة الموقف العربـي (غير المعلن) يومها ازاء عجز الحكومات العربية عن مجابهة جماهير الامة العربية بحقيقة موقفها العاجز ، فهي تطالب بالانسحاب الاسرائيلي الى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ في مقابل الاعتراف العربي النهائي بشريعة هذه الحـدود تحت مظلة ضمانات الدول الكبرى لها .

الموقف الاسرائيلي

رفضت اسرائيل مقترحات الرئيس تيتو وافكاره ، واوضح وزير الخارجية (ابا ايبان) ان اسرائيل لن تعود بأي شكل من الاشكال الـى حدودها القديمة لان ذلك يهدد أمن ووجود اسرائيل ، وطالب بعقـد معاهدة سلام ومفاوضات مباشرة .

وفي ٧ شباط عقد الرئيس اليوغسلافي تيتو مؤتمرا صحفيا في القاهرة بعد لقاء طويل مع الرئيس عبد الناصر وزيارة لعدد من الـدول الافريقية والاسيوية ، وشرح فيه تصوراته حول الصراع في المنطقة :

١ ـ ان حل مشكـلة الشرق الاوسط في ايدي الولايات المتحـدة الاميركية .

٢ ـ لا يمكن ان تحل الازمة الا بانسحاب القوات الاسرائيلية مـن المناطق المحتلة .

٣ ـ من الصعب الاعتقاد ان اسرائيل لن تطيع الولايات المتحـدة اذا قررت واشنطن ان تضغط على تل ابيب من اجل الوصول الى تسوية سلمية ولمصلحة الطرفين وليس على حساب البـلدان العربية فقط .

٤ ـ على القوات الاسرائيلية الانسحاب من المناطق المحتلة على ان يتبع ذلك اعلان بانهاء حالة الحرب بين الطرفين والبدء بالمفاوضات والاتفاق على المرور الحر للسفن الاسرائيلية في خليج العقبة ؛ بعد ذلك يتم التوصل تدريجيا الى تسوية مشكلة اللاجئيـن الفلسطينيين ومسألة الملاحة في قناة السويس .

٥ ـ اقامة مناطق منزوعة السلاح على الحدود العربية الاسرائيلية .

هذا واعلن في بلغراد في ٨ شباط ١٩٦٨ بان الرئيس تيتو حصل على موافقة الرئيس عبد الناصر وغيره من زعماء العالم الثالث على هـذا المشروع للتسوية . لكن هذا المشروع ، مات كغيره مـن المشاريع وذلك امام التصلب الاسرائيلي من ضرورة اللقاء العربي الاسرائيلي على مـائدة المفاوضات وعقد معاهدة سلام !!

(٣)- مشروع الدول الاربع الكبرى - (١٩٦٩)

اعلنت فرنسا في ٣ كانون الثاني ، انها اقترحت على حكومات الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة محاولة ايجاد تسوية لازمة الشرق الاوسط على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ . وفي اليوم نفسه ، اصدر الامين العام ، يوثانت ، بيانا يرحب فيه « بالمبادرات الاخيرة » لعقد اجتماع للدول الكبرى لبحث ازمة الشرق الاوسط ، وقال الناطق باسم الامم المتحدة الذي ألقى البيان ، ان النية كانت ايجاد (حل) في اطار قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ودعم جهود مبعوث الامين العام الدكتور غونار يارنغ ، وقد احدثت كلمة « المبادرات الاخيرة » بعض البلبلة مما جعل يوثانت يوضحها في اليوم التالي وهو يرد على اسئلة احد الصحفيين ، فقال انها تعني تلك المقترحات التي دعا اليها مؤخرا البابا بولس السادس في ٣١ كانون الاول ١٩٦٨ ، ورئيس مجلس الامن الدولي (اندلكا شيو ماكونين) في بيان القاه في المجلس في ٣١ كانون الاول ١٩٦٨ لعقد اجتماعات بين الدول الاربع الكبرى .

وفي ١٧ كانون الثاني ، توسعت الحكومة الفرنسية في الافصاح عن مضمون اقتراحها ، فأعلن الناطق باسمها ان حكومته اقترحت على حكومات الدول الاربع الكبرى ، اي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا ، لكونها اعضاء دائمين في مجلس الامن « الاجتماع لايجاد وسائل ، بالتعاون مع الامين العام للامم المتحدة ، تقود الى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط » .

وقد عكست اجوبة الدول الكبرى حقيقة اهتمامها بايجاد (حل) لازمة الشرق الاوسط وبمصير مهمة الدكتور غونار يارنغ .

فكان تجاوب حكومة الاتحاد السوفياتي مع الاقتراح الفرنسي فوريا، حيث ارسلت موافقتها في ٢٢ كانون الثاني الى الحكومة الفرنسية، معربة عن مشاركتها قلق تلك الحكومة من الوضع في الشرق الاوسط ، ويذكر ان الاتحاد السوفياتي كان في ٢ من الشهر نفسه ، قد ارسل اقتراحات بشان تسوية سلمية في الشرق الاوسط الى كل من حكومات الولايات

المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة وفرنسا . لم يكشف النقاب وقتها عن مضمون تلك المقترحات ، لكن تبعها تحرك دبلوماسي سوفياتي نشيط ، اذ اجتمع السفير السوفياتي في باريس الى الجنرال ديغول ، واجتمع رفيقه في لندن الى السيد مايكل ستيوارت وزير خارجية بريطانيا .

اما جواب حكومة بريطانيا بالموافقة ، فقد ورد في ٢٧ كانون الثاني الى باريس ، وأوصى الجواب البريطاني ان ترتبط هذه المباحثات بعمل الدكتور يارنغ .

كانت الولايات المتحدة آخر من وافق على هذه المقترحات ، وقد يكون السبب أول وهلة هو انتقال الادارة في ذلك البلد من الحزب الديمقراطي الى الحزب الجمهوري ، اذ خلف الرئيس ريتشارد نيكسون الرئيس جونسون ! وكانت حكومة الرئيس جونسون تعارض اجراء مثل هذه المباحثات خوفا من ان تفسر بأنها محاولة لفرض تسوية من الخارج على الدول العربية واسرائيل ، وتفضل اجراء مباحثات ثنائية مع الاتحاد السوفياتي لايجاد تسوية للنزاع « آملة ان تضغط موسكو على الدول العربية للتعامل مباشرة او عن طريق يارنغ مع اسرائيل » .

جاء الرد الاميركي في ٤ شباط معلنا ان حكومة الولايات المتحدة توافق (مبدئيا) على الاقتراح الفرنسي ، لكنه اقترح اجراء مباحثات على اساس ثنائي بين المندوبين الدائمين للدول الاربع الكبرى في الامم المتحدة من « اجل التوصل الى صيغة من التفاهم تهدف الى الاجتماع (المشترك) للمندوبين الدائمين في الامم المتحدة تكملة بناءة ومثمرة لمهمة الدكتور يارنغ » .

في الامم المتحدة ، رفض يوثانت في (١٩) كانون الثاني التعليق على البادرة الفرنسية لانه اعتبر مثل هذا التعليق غير ملائم قبل وصول اجوبة الدول الثلاث الكبرى ، لكنه اكد ان مثل هذه المباحثات يجب اجراؤها ضمن اطار الامم المتحدة .

وفي ٢٨ من الشهر نفسه ، اعرب يوثانت عن اعتقاده ، في مؤتمره الصحفي ، انه ليس من مصلحة الدكتور يارنغ الاشتراك في هذه المباحثات علما بأن المبعوث الدولي (يارنغ) سيكون تحت تصرف الدول الكبرى والاطراف المعنية بالنزاع .

وبعد ورود موافقة الدول الثلاث على الاقتراح الفرنسي في ٧ شباط ، رحب يوثانت بالمباحثات المنتظرة وقال ان « بداية سعيدة بدأت في مجال البحث عن سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط » . وتقع مسؤولية وجود الحل على عاتق مجلس الامن الذي لا يستطيع ايجاد الحل دون تعاون الاعضاء الدائمين والاطراف المعنية بالنزاع .

لم تستقبل اسرائيل البادرة الفرنسية بحماسة وتشجيع ، وذلك بانها تعتبر فرنسا والاتحاد السوفياتي ملتزمين بالموقف العربي .

فوصف (يوسف تكواع) مندوب اسرائيل في الامم المتحدة هذه البادرة بانها « تصل الى درجة من الوقاحة » ! واعتبرتها صحيفة (معاريف) ضارة « بمساعي السلام وتتمتع بجميع فرص الفشل » ! ولم يعجب عدم الترحيب هذا يوثانت ، ففي مقدمة تقريره عن اعمال المنظمة الدولية ابدى أسفه على عدم الحماسة التي قوبل بها الاقتراح الفرنسي والمباحثات الرباعية .

قبل الاجتماع الاول ، المشترك ، عقد مندوبو الدول الكبرى في الامم المتحدة وهم : تشارلز يوست (اميركا) ، اللورد كارادون (بريطانيا) ، ارمان بيرار (فرنسا) ، جاكوب ماليك (الاتحاد السوفياتي) ، عدة اجتماعات ثنائية ، وكان اول اجتماع مشترك لهم في ٤ نيسان ، عقدوه في بيت المندوب الفرنسي ارمان بيرار . وتناوب المندوبون رئاسة الاجتماعات شهريا .

وعقدوا اجتماعهم الثاني في ٨ نيسان في بيت المندوب السوفياتي جاكوب ماليك .

وبعد اجتماعهم الاول ، أصدر المندوبون الاربعة بيانا مشتركا قالوا فيه ان الدول الاربع الكبرى :

اولا ــ متفقة على ان الوضع في الشرق الاوسط خطر وملح ويجب الا يسمح له بتعريض الامن العالمي للخطر .

ثانيا ــ انهم بدأوا بحث المواضيع ذات المضمون المهم وبدأوا تعريف نقاط الاتفاق .

ثالثا ــ اعرب المندوبون ان هناك اهتماما مشتركا بين دولهم لاحراز تقدم سريع .

رابعا ــ اكدوا انهم يوافقون على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ويدعمونه ويؤكدون دعمهم لمهمة الدكتور يارنغ .

وعلى الرغم من عقد ممثلو الدول الاربع الكبرى خمسة عشر اجتماعا لم تسفر المباحثات الرباعية بين المندوبين عن اي اتفاق ، بل على العكس ، استعملت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي المباحثات الثنائية للخروج من ازمة الطريق المسدود التي وصلت اليها تلك المباحثات .

.. فكشفت وزارة الخارجية الاميركية في ١ حزيران النقاب عن تقديمها في ٢٦ ايار « بعض المقترحات المحددة » التي تتعلق بحل ازمة الشرق الاوسط الى السفير السوفياتي في واشنطن ، اناتولي دوبرينين .

وفي ١٨ حزيران ، كشف النقاب عن تسليم الاتحاد السوفياتي الى الولايات المتحدة (جوابا مفصلا) عن المقترحات الاميركية وحل ازمة الشرق الاوسط . لكن لم يعرف مضمون الرسالتين .

واعلن يوثانت في مؤتمره الصحفي في ١٥ ايلول ان حكومة الولايات المتحدة الاميركية ، اعلمته بالمقترحات في نهاية شهر تموز ،

واعلمه الاتحاد السوفياتي بجوابه في اواخر شهر آب ، وعبر يوثانت عن رايه في هذا الموضوع فقال انه لا يرى اي تضارب في المباحثات الرباعية وبين المباحثات الثنائية .

وفي اول شهر تموز ، كانت المباحثات قد وصلت الى طريق مسدود ، فأعلن المندوبون الاربعة ، في بيان مقتضب ، ان جلسات المباحثات ستتوقف خلال فصل الصيف .

حدثت محاولة ثانية ، لاحياء المباحثات الرباعية خلال حضور وزراء خارجية الدول الاربع الكبرى ، افتتاح جلسات الدورة الرابعة والعشرين للامم المتحدة في شهر ايلول. فبعد مباحثاتهم ومشاوراتهم مع يوثانت ، وبعد مأدبة عشاء اقامها على شرفهم في ٢٠ ايلول، اصدر الوزراء الاربعة البيان التالي :

ــ ان وزراء خارجية فرنسا ، والاتحاد السوفياتي ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الاميركية اجتمعوا الى الامين العام لاجراء المباحثات .

ــ « ووجهوا عنايتهم الى الوضع في الشرق الاوسط الذي اعتبروه خطرا وملحا .

ــ « واكدوا وجوب دعم وتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧)

ــ « ووافقوا على ايجاد سلام دائم في الشرق الاوسط .

ــ « واكدوا الحق الاصيل لكل دول الشرق الاوسط في الوجود كدول مستقلة وذات سيادة .

ــ « ويعلنون ، آخذين هذه الاهداف بعين الاعتبار ، ان المباحثات والاتصالات التي بدأت ستستمر » .

وفي ١ كانون الاول ، رحب يوثانت باستئناف المباحثات الرباعية، وكرر ما كان قد اعلنه في مناسبات عدة من كون هذه المباحثات تدعم جهود مبعوثه الخاص الدكتور يارنغ ، في محاولاته لايجاد حل للنزاع في الشرق الاوسط .

وفي آخر مؤتمر صحفي عقده يوثانت في ٢٢ كانون الاول ١٩٦٩ ، نفى ان تكون مباحثات الدول الاربع الكبرى تتعارض مع قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) بل على العكس اعتبر هذه المباحثات دعما لذلك القرار لانه من الصعب تنفيذ اي قرار للامم المتحدة دون اتفاق الدول الكبرى على وسائل تنفيذه !!

الرد الاسرائيلي ..

في ١٤ اذار ١٩٦٩ طالب وزير الخارجية الاسرائيلية ابا ايبان من الرئيس الاميركي نيكسون تخلي الولايات المتحدة عن هذه المباحثات .

وفي ٣٠ اذار ١٩٦٩ اعلنت الحكومة الاسرائيلية انها لا توافق على

اية توصيات من قبل اية دولة تتعارض مع مصالحها الحيوية ومع حقوقها وامنها . واكدت الحكومة الاسرائيلية انها تعترض على اية تسوية لا تتوصل اليها الحكومات المعنية بالنزاع مباشرة على اساس معاهدات يتم الاتفاق عليها عبر مفاوضات مباشرة .

وفي ١٣ نيسان ١٩٦٩ اعلن ايبان في مؤتمر صحفي في القدس المحتلة ان تدخل الدول الاربع الكبرى قد شل مهمة الدكتور يارنغ ، كما ان محادثاتها لا طائل منها لانها لا تشمل الاطراف المعنية بالنزاع مباشره.

الرد العربي ..

كانت حكومات الدول العربية المعنية والتي وافقت على القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، واجابت على اسئلة الدكتور يارنغ ، تأمل بعض النتائج الايجابية من محادثات الدول الاربع الكبرى ، لكن المعارضة الاسرائيلية والعرقلة الاميركية خيبت الآمال في انجاح المحادثات وبالتالي ابقائها عقيمة طوال فترة انعقادها !!

الرد الفلسطيني ..

اصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بيانا حول مباحثات الدول الاربع الكبرى لتسوية « ما يسمى بأزمة الشرق الاوسط » في ١٠ نيسان ١٩٦٩ قالت فيه :

« يواصل ممثلو الدول الاربع الكبرى في نيويورك اجتماعهم لبحث ما يسمى بأزمة الشرق الاوسط للتوصل الى موقف دولي مشترك في حل الازمة على ضوء قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ بحسب المفهوم السوفياتي المؤيد مبدئيا من فرنسا والمعبر عنه في المشروع السوفياتي ، وبحسب المفهوم الاميركي المؤيد مبدئيا من بريطانيا والمعبر عنه بورقة العمل الاميركية .

واذا كان رائد الدول الكبرى الوصول الى اتفاق ، فانه من المتوقع ان يخطو كل فريق بمشروعه وورقته نحو الآخر الى نقطة التقاء تنطوي بالضرورة على مزيد من التنازلات لمصلحة اسرائيل ، وذلك كله وسط معارضة اسرائيلية مفتعلة تضليلية ، مستوحاة من سياسة فرض المزيد من التنازلات العربية لمصلحة الصهيونية .

لقد سبق للدول الاربع الكبرى ، المسيطرة على هيئة الامم المتحدة ، ان التقت لاول مرة في علاقاتها الدولية في سنة ١٩٤٧ ، عندما اعتدت على حق الشعب العربي الفلسطيني بكامل وطنه فلسطين ، وفي حق تقرير مصيره عليه ، وقضت بتقسيم فلسطين وبفرض الكيان الصهيوني في معظم الارض الفلسطينية ، وها هي الدول الاربع الكبرى تلتقي ، من جديد للمرة الثانية ، بعد عشرين سنة ، لتعود وتخطط لاتفاق يوقع

المزيد من الاذى والظلم على الشعب الفلسطيني .

ولا نستغرب موقف الدول الاستعمارية وبخاصة اميركا وبريطانيا . فهي ضالعة مع الصهيونية العالمية بحكم الروابط العضوية ووحدة المصالح الاستغلالية والتوسعية والعداء المشترك للامة العربية ، ولكننا نستغرب موقف الاتحاد السوفياتي ، ومع تقديرنا التام للمساعدات السوفياتية المتنوعة لكثير من الدول العربية الا ان الواجب الوطني اصبح يتطلب ان يسجل ان الاتحاد السوفياتي ثابر على الخطأ في موقفه من القضية الفلسطينية ، وفي تجاهله لحق الشعب الفلسطيني في كامل وطنه فلسطين ، وفي حقه المقدس في تحريره والعودة اليه ، وفي تقرير مصيره عليه .

ان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تتحمل مسؤولية قيادة حركة التحرير الفلسطيني ، والنطق باسم الشعب الفلسطيني وتمثيله ، تبدي ان قضية فلسطين هي ملك الشعب الفلسطيني وحده ، ولا تملك الدول الكبرى ولا تملك غيرها حق التصرف بهذه القضية ، وتكون القضية الفلسطينية على حق الشعب الفلسطيني المطلق في كامل وطنه فلسطين ، وفي تحريره والعودة اليه ، وفي انهاء وتصفية الوجود الصهيوني فيه ، وفي اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية الحرة في فلسطين بكاملها »

* * *

(١) ـ داخل الارض المحتلة

فكرتان .. من داخل الارض المحتلة

من الصعب القطع بأن ايا من مشروعي الدكتور حمدي التاجي الفاروقي والمحامي عزيز شحادة هو الاسبق في الظهور فوق الساحة الفلسطينية في داخل الارض المحتلة .

وقد تكون الفكرتان ، من نتاج اختمار افكار كثيرة لدى فئات من المواطنين ، كان الحافز الاكبر عليها ما ترتب على حرب حزيران عام١٩٦٧ من آثار مذهلة ، وضرورة الخروج من ظروف الاحتلال ، بل من الاحتلال نفسه .

ان شيئا من هذه الافكار لم يبرز على السطح ، اما بدافع الترقب وتوقع ما يمكن ان يكون ، واما بدافع التحسب مما قد يؤخذ على اصحابها من مآخذ التسرع ، او الوقوع في شراك الاسرائيليين ، وربما ... **الاتهام بالتعاون والتعامل معهم !!**

اقول ، ان شيئا من هذه الافكار لم يكتب له الظهور ، الا فكرتان في صورتي مشروعين لحل المسألة الفلسطينية ، احداهما صدرت عن الدكتور حمدي التاجي الفاروقي والاخرى عن المحامي عزيز شحادة .

وقد يرجح ايضا ، ان يكون الاصل والمنطلق ما وقع من تشارك وتشاور وحوار في الاوساط المثقفة والمطلعة ، فلما لم يكن ممكنا بروز خلاصات هذه اللقاءات ، في شكل مشروع جماعي ، فقد برزت وتمثلت بصورة افكار فردية !

ان مشروع « الدولة الفلسطينية » الذي نشره الدكتور حمدي التاجي الفاروقي في شكل بيان ، ووزعه في اوساط المواطنين ، يبدو فيه بجلاء ، ان الدكتور التاجي ألزم نفسه بالدعوة اليه من حيث حصلت لديه القناعة بعدم امكان استقطاب (جماعة من المؤيدين) لتبنيه والالتزام به ، على انه من الواضح ، ان هذا المشروع بتفاصيله التي نشرت على الناس لم يكن نتاج اي لون من التجمع حوله .. بدليل ما قاله لي الدكتور التاجي ، من ان (كمال ناصر وابراهيم بكر وآخرين) جادلوه ليعدل عن

فكرته (مشروعه) حال اطلاعهم على المنشور الذي وزعه !!

وربما كانت هذه الحقيقة ، على العكس تماما بالنسبة للمشروع المنسوب للمحامي عزيز شحادة ، فقد توصلت في محاولاتي البحث عن مزيد من المعرفة الواضحة ، ان مشروع المحامي عزيز شحادة كان :

نتاج افكار كثيرة ناقشته وتجمعت من حوله في البدء ، ومن ثم بذلت جهدا كبيرا لتستقطب اليه ، او بالاحرى تستقطب لدعمه والدعوه اليه ، الكثير من المهتمين بالشؤون السياسية والمشتغلين فيها ، بل الذين بدت رغبتهم ملحة من المواطنين في ضرورة التوصل الى مخرج مما آلت اليه الامور ، والتي تشير كل الدلائل ، الى ان كل تأخير في الوصول الى حل لها سيخلق واقعا جديدا يصعب التغلب عليه .

فيما يقوله **المحامي عزيز شحادة** ، ان ثمة اجتماعا لمناقشة هذه المبادرة الفردية ـ كما يصفها هو ـ عقد في منزل انور الخطيب في القدس ، وحضره جماعة من شخصيات البلاد ! يذكر منهم : حكمت المصري ، قدري طوقان ، وليد الشكعة ، فريد غنام ، تيسير كنعان . يوسف النجار ، الدكتور صلاح الدين عنبتاوي ، وانه ـ عزيز شحادة ـ اوضح الضرورة الملحة للمطالبة (بحل) للقضية ، على اساس قرارات الامم المتحدة ، والعمل على خلق كتلة في الضفة الغربية ، تمثل الفلسطينيين ، تتشاور مع الفلسطينيين في خارج الارض المحتلة ، ومع الحكومات العربية ، عند التحرك بأي مبادرة .. الا ان قدري طوقان وآخرين ، رأوا ضرورة منح (الفكرة) مزيدا من الدراسة والتشاور قبل الاعلان عنها ، وعن شخوص القائمين عليها ، وهكذا تأجل البحث !

وفي وقت لاحق ، **يقول عزيز شحادة** « اتصلت بالعديد من الاشخاص في الارض المحتلة ، وتركت لاطلاعهم ومشورتهم ، وان امكن لتأييدهم ، صورة خطية من الفكرة التي بلورتها » .

بمن اتصل عزيز شحادة ، قبل خروج الفكرة على الملأ ، بعد ذلك ؟ هل هم ـ فقط ـ الذين حضروا مجلس أنور الخطيب ؟

لقد امكنني ان اعرف ان الذين ناقشوا الفكرة مع عزيز شحادة ، قبل وبعد المجلس المشار اليه ، كثيرون .. انه ليس ثمة ما يرفع (المناقشة) الى مستوى (الايمان) بالفكرة ، و (الدعوة) لها ، ولكنه ليس ثمة ما يمنع ايضا من ان (الفكرة) حملت ودعي اليها !

من هؤلاء الذين (**ناقشوا**) الفكرة مع عزيز شحادة ـ مباشرة او بالواسطة ـ : الدكتور عصام الناظر ، الدكتور محمود الدجاني ، الدكتور خليل البديري ، الدكتور حمدي التاجي الفاروقي ، الدكتور عيسى السلطي ، المحامي عبد المحسن ابو ميزر ، المحامي انور الخطيب ، المحامي فريد غنام ، القاضي حسن ابو ميزر ، القاضي تيسير كنعان ، الشاعر

كمال ناصر ، التاجر عزت قرمان ، التاجر عبد النور جنحو ، التاجر وليد الشكعة ، الصحفي يوسف النجار ، الصحفي محمود ابو الزلف ، حمدي كنعان رئيس بلدية نابلس ، رشاد الشوا رئيس بلدية غزة ، نديم الزرو رئيس بلدية رام الله ، وحكمت المصري وقـدري طوقان وغير هؤلاء كثيرون ...

ان الذي يمكن تاكيده ، ان الفكرتين ، او المشروعين المنسوبين للدكتور حمدي التاجي والمحامي عزيز شحادة ، لم تقعا من معظم الشرائح الطبقية الفلسطينية داخل الارض المحتلة وخارجها ، موقعا طيبا !

وقد تعزى مقاومة ومعارضة الفكرتين ، او المشروعين ، الى سببين رئيسيين : انهما فكرتان ولدهما اليأس من جهة ، وخرجتا تحت الاحتلال وفي ظله من جهة اخرى !

وطبيعي ان الدكتور التاجي والمحامي شحادة ، ينفيان مقولة اليأس هذه في اقل اعتبار ، في حين لا يقران من حيث المبدأ ، امتناع التفكير والاجتهاد على المواطنين ولو كان ذلك في ظل الاحتلال !

***

(مشروع الدكتور حمدي التاجي الفاروقي)

((الدولة الفلسطينية))

كتب الدكتور حمدي التاجي ، متوجها الى الاخوة الفلسطينيين ، ومقدما لاقتراحه حول انشاء دولة فلسطينية ، في منشور وزع منه حوالي (٥٠٠) نسخة وارسل صورا عنه لكافة الرؤساء والملوك والزعماء العرب ، يقول ما يأتي :

اخي الفلسطيني ،

تحية عربية ،

منذ النكبة الاولى وانت في غيابات التيه ، وقد آن الاوان ان تفكر وان تعمل والاحدا ثالاخيرة تلزمك بهذا الزاما . اني لا ارضى اليك ان تقعد منتظرا الاحداث حتى تقرر مصيرك . وان كان لك اخوان اعزاء يساعدونك فهل هذا يعني حرمانك من المساهمة . اترضى ان تكون كالاغنام او اضل سبيلا ؟

هذا مشروع حل ليس هو صادر عن هوى ولا من وحي يوحى بل هو نتيجة تفكير نفس متألمة .

هناك حلول اخرى اقترحت ووزعت وانا لا دخل لي بها . وهذا رايي اعرضه عليك وليس لي ان افرضه على احد . فلست الا احدكم ؛ عرضته على اخوان اعزاء مخلصين ففيروا فيه وبدلوا ، ولكنه الآن مطروح للمناقشة ، معرض للحذف والزيادة او التعديل او الرفض جملة وتفصيلا ، لكن مصيره النهائي يجب ان يكون بيد الشعب وانا لست الا منكم معرض للخطأ او الصواب ، وجل من لا يسهو .

ثم ان هذا الاقتراح باعتقادي اصبح الآن يكاد يكون متأخرا . ولكن احببت ان ارسله اليك تبريرا لموقفي واظهارا لآرائي ومواقفي على حقيقتها بحيث تسكت السنة السوء التي تنهش وتحاول التشكيك في وطنية ابنائه .

ارجو ان تقراه بامعان فلعلك واجد به ما يستحق التقدير وشكرا .

المخلص

حمدي التاجي الفاروقي

رام الله

وفيما يلي نص المشروع :

الدولة الفلسطينية المقترحة ·

الاسباب الداعية لقيام الدولة :

١ ــ ان الشعب الفلسطيني اصبح مشردا في كل قطر وتحت كل سماء لا رابطة تربطه ولا دولة تتبنى مشاكله وافراده يتسابقون على اخذ جنسيات الدول الاخرى من عربية واجنبية . واذا ذاب هذا الشعب ذابت في النهاية قضيته . اذ تصبح القضية الفلسطينية في نظر دول العالم قضية ارض بلا شعب يحاول الفرقاء المتخاصمون ان يأخذ كل نصيبه من الضحية .

٢ ــ ان الباقي من افراد شعب فلسطين والذي هو موجود الآن في فلسطين المحتلة كله بما فيه الضفة الغربية وغزة لا يتعدى المليون . وهو بتناقص باستمرار من جراء الهجرة المتواصلة والنزوح اليومي . ومعنى هذا انه اذا طال الحال على ما هو عليه الآن فقد ينتج عن ذلك بقاء اقلية ضئيلة من الشعب الفلسطيني في الاجزاء المحتلة .

٣ ــ ان اسرائيل تتوسع دوما ، وقد احتلت الارض الحرام منذ سنوات ولم يردعها رادع . وهي تطمع ان لا تنسحب من كل الاراضي التي احتلتها في الحرب الاخيرة (او لم يروا انا نأتي الارض ننقصها من اطرافها) والعدو يسلبها قطعة قطعة حتى كاد ان يبتلعها . فلنقوم بمحاولة سياسية (ما دامت القوة قد فشلت) نجعله بواسطتها ان يتوقف عن التوسع وبذلك نكون قد حصرناه .

٤ ــ ان النكبات التي اصابت وطننا نتجت عن الامور الآتية والتي تتأثر كل التأثير باقامة الدولة المقترحة وهي :

أ ــ عدم ترابط الشعب الفلسطيني الذي عجزت المحاولات عن جمعه ما دام متشردا في جميع العالم .

ب ــ اختلاف الدول العربية فيما بينها والتي استنزفت قوة هذه الدول .

ج ــ مؤازرة الدول الاستعمارية لاسرائيل .

د ــ مؤازرة الصهيونية العالمية لها .

هـ ــ اجماع العالم كله بلا استثناء في الوقت الحاضر على وجوب بقاء اسرائيل .

٥ ــ ان الشعب الفلسطيني بحكم مأساته قد حاز على عطف جميع الدول والشعوب . ان العالم ينظر الى الدولة العربية على أنها معتدية وتريد محو اسرائيل . اما الشعب الفلسطيني فيعتبر شعب منكوب . بامكاننا استغلال هذا العطف والشعور بحيث يكون الحل لمصلحته وذلك لانهاء مأساته .

٦ ــ الشعب الفلسطيني لم يحارب كشعب ، كدولة ، كجيش منظم في اي حرب ضد اسرائيل منذ سنة ١٩٢٠ . ولقد شارك في الحروب كأفراد أو منظمات ولكن ليس بمجموعه كشعب .

٧ ــ لم يؤخذ رأي الشعب الفلسطيني باستفتاء حر يقرر مصيره منذ سنة ١٩٢٠ . جميع الحلول التي اقترحت لم تعرض عليه لابداء رايه بها بحرية . مثلا : الكتاب الابيض ، مشروع الكانتونات ، وكذلك قرار التقسيم المشهور ، لم يعرض على الشعب في استفتاء حر ، ويمكن القول ان الشعب الفلسطيني لم يرفض التقسيم كما تدعي اسرائيل . يجب ابراز الحقيقة في الفقرة السادسة والسابعة وبالتالي طلب تنفيذ قرار التقسيم بعد ان يعرض مجددا في استفتاء عام على الشعب الفلسطيني حتى يقره او يرفضه وذلك بموجب حق تقرير المصير .

٨ ــ لاقى الشعب الفلسطيني في الخمسين سنة الماضية كل ذل واهانة حتى طمست شخصيته وشلت ارادته . وواجبنا العمل على تنمية هذه الشخصية وارجاعها الى علو النفس واعتزاز وكرامة .

٩ ــ ان اسرائيل تنمو وتتوسع على حساب القسم العربي من فلسطين ، مدعية ان الدول المحيطة بها شاسعة المساحات ، خالية السكان . وهي تطالب ان ينزح الشعب الفلسطيني اليها لتعميرها . ان قيام دولة فلسطينية يمنع هذا المد الاسرائيلي ويكون حاجزا في سبيل توسعها . ويمنع الهجرة والنزوح من فلسطين حتى يتحول الى رجوع واستقرار فيها .

١٠ ــ الدولة الفلسطينية ستكون انموذج وتجربة تبرهن للعالم ان اسرائيل دولة معتدية طامعة . وذلك على ضوء معاملتها للدولة الفلسطينية المسالمة الناشئة ، فاذا عاملت اسرائيل هذه الدولة بروح العداء يمكن عندئذ دمغها امام العالم بانها دولة تدعي السلام وتضمر التوسع والعدوان .

الخطوات الواجب اتخاذها في سبيل قيام الدولة

١ ــ تعقد اجتماعات محددة في كل بلد على حدة ، وذلك لتعذر عقد مؤتمر عام في الظروف الحاضرة .

٢ ــ يتقدم بعض الاشخاص المؤمنين بالفكرة بشرحها شرحا وافيا ، مجيبين على الاسئلة ، مجادلين بالتي هي احسن ، ذاكرين ما لا يمكن ذكره في هذه المذكرة المختصرة ، وذلك بدون القاء التهم جزافا . فليس من فلسطيني يقبل الذل . فمن يقنع بالفكرة يصبح مؤيدا لها ، ومن لديه انتقادا او تعديل فليقدمه . ومن يتقدم بحل آخر فليطرحه للبحث

٣ ــ بعد اقتناع مجموعة من الوطنيين بالفكرة يشكل وفد من نابلس والقطاع الشمالي ومن القدس والقطاع الجنوبي ومن قطاع غزة .

٤ ـ يذهب هذا الوفد لعرض الفكرة والموضوع برمته على الدول العربية . وفي حالة اقتناعها كلها او اغلبها يمكن بعدها طرح الفكرة على نطاق دولي واسع وفي هيئة الامم .

٥ ـ في حالة معارضة اي جهة فلسطينية كانت ام عربية عندئذ طرح شعار حق تقرير المصير . وذلك باستفتاء حر تحت اشراف الجامعة العربية وهيئة الامم . وذلك بعد اعطاء الشعب الفلسطيني مهلة شهر للدعاية الحرة .

قيام الدولة

في حالة قيام الدولة :

١ ـ توضع تحت اشراف هيئة الامم الفعلي والجامعة العربية الاسمي لمدة خمس سنوات الى ان تستطيع الوقوف .

٢ ـ في نهاية الخمس سنوات الاولى تسلم الدولة الى اصحابها وتبقى تحت رعاية هيئة الامم والجامعة العربية الاسمية .

مواطنو الدولة

كل عربي من اصل فلسطيني وكذلك كل عربي من اصل عربي اينما كان مولده يحق له ان يكون مواطنا .

حدود الدولة

الدولة الفلسطينية تشمل جميع الاقسام العربية التي خصصت لها في تقسيم سنة ١٩٤٧ . واذا وجد من الضروري تعديل التقسيم على ضوء واقع العشرين سنة الماضية فيجب ان يكون ما تخسره الدولة في مكان يعوض لها في مكان آخر .

نظام الدولة

نوع النظام يقرره الشعب .

القدس

القدس لها وضع خاص ، ولكن قيام الدولة الفلسطينية بدون القدس العربية امر غير مقبول بالمرة ، فالقدس العربية تكون عاصمة الدولة الفلسطينية ويمنح لليهود حق المرور الى حائط المبكى . وفي حالة اصرار اليهود على جعل القدس مدينة مفتوحة يكون مقرر سلفا ان يمنع اليهود من تملك ارض وعقارات في القسم العربي .

حق الاشراف

حق الاشراف على الاماكن المقدسة (ما عدا حائط المبكى) يكون من حق الدولة الفلسطينية .

مقومات الدولة

١ ـ المطارات ٢ ـ السياحة ٣ ـ المصايف ٤ ـ المشاتي ٥ ـ البحر الميت ٦ ـ المعونات العربية والاجنبية ٧ ـ ابناؤنا الذين يعملون في الخارج .

امن الدولة والدفاع عنها

تكون الدولة مضمونة الحدود والكيان من قبل مجلس الامن والدول العربية .

علاقة الدولة باسرائيل

بما ان الدولة حيادية فيجب ان لا يكون لها اي علاقة باسرائيل مطلقا سوى علاقة حسن الجوار .

علاقة الدولة بالدول العربية

الشعب الفلسطيني قسم من الشعب العربي وعلى ذلك فستكون الدولة مرتبطة بالدول العربية قوميا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا .

مزايا اقامة الدولة

١ ـ جمع شتات الفلسطينيين وتبني مشاكلهم .

٢ ـ انقاذ الدول العربية من محنتها واعفائها من الاعتراف باسرائيل .

٣ ـ ترك المجال للدول العربية ان تنمو وتزدهر اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وعسكريا .

٤ ـ ترك المجال للدول العربية كي تصفي خلافاتها ومشاكلها الداخلية والخارجية .

٥ ـ انقاذ الشخصية العربية الفلسطينية من الانحلال والاضمحلال والزوال .

٦ ـ حصر الخطر الاسرائيلي وايقاف مده .

٧ ـ اقامة دولة فلسطينية ديمقراطية تحكم المواطنين بموجب دستور وقوانين حديثة .

مآخذ على اقامة الدولة والرد عليها

١ ـ ان الدولة تعتبر انفصالا ونحن بصفتنا قوميين وحدويين يجب ان نعارض كل انفصال .

الرد : ان قيام الدولة الفلسطينية انما هو عملية فسيولوجية تساعد الجسم العربي على النمو والتقدم واعطاؤه الوقت الكافي ليحل مشاكله المتعددة ، مثلا : اكراد العراق ، تقوية حركة القوى

الثورية في العالم العربي ، والعمالة هنا وهناك ، السودان وجنوبه ، اليمن والجنوب العربي ، الخ .

٢ ـ انها ستكون عالة تعيش على الاعانات .

الرد : الاردن كان عالة ويعيش على الاعانات . وكل الدول النامية تعيش على الاعانات . وامكانية الدولة الفلسطينية افضل بكثير من غيرها .

٣ ـ انها تعطي الامان لاسرائيل لكي تعزز كيانها وتثبت وجودها .

الرد : اننا نحن العرب بعد الحرب الاخيرة نحتاج الى وقت لنفيق من هول الصدمة ، ونعزز اقتصادنا ونرفع مستوانا من جميع النواحي الاقتصادية والعسكرية ، علما بأن اسرائيل قد وصلت ذروة قوتها ، اما نحن العرب ففي بداية نمونا في هذه النواحي .

٤ ـ انها اعتراف باسرائيل .

الرد : ان اسرائيل معترف بها من قبل جميع دول العالم ، وطلب الدول العربية رجوع اسرائيل الى حدود ٥ ـ ٦ ـ ٦٧ هو اعتراف ضمني .

٥ ـ انها تشل الشعب الفلسطيني وتعزله عن قضيته .

الرد : ان الشعب الفلسطيني معزول عن قضيته ومشلول بحكم واقعه عن المساهمة منذ سنة ١٩٤٧ .

٦ ـ انها تحتاج لجهود ، اذ انها عند البعض لا تتعدى الاحلام .

الرد : كثيرا ما تتحقق الاحلام بالجهود . والمهم ان نسأل انفسنا : « هل الهدف يستحق الجهد ؟ »

العوامل التي تجعل قيامها صعبا

١ ـ عدم موافقة الدول العربية المتحررة .

٢ ـ عدم موافقة اميركا على قيامها .

٣ ـ عدم موافقة الشعب الفلسطيني الذي له الحق في تقرير مصيره .

***

« مشروع المحامي عزيز شحادة »

« الكيان الفلسطيني »

.. وحول افكار المحامي عزيز شحادة ، كتبت جريدة « نيويورك تايمز » في عددها الصادر بتاريخ ٩ ايلول ١٩٦٧ تقول :

رام الله ـ الاردن ـ ٨ ايلول :

كان جماعة من الزعماء الفلسطينيين من مهنيين وتجار يبحثون بهدوء مسألة المبادرة الى التوصل الى سلم مع اسرائيل ، كانوا يتحدثون فيما بينهم ويتصلون ببعض الاسرائيليين من خارج نطاق الحكومة الاسرائيلية ، عن الامكانات التالية :

هل يمكنهم ان يكونوا وسطاء بين الحسين واسرائيل ان كان ثمة إتجاه نحو السلام ؟ او انهم يستطيعون ان يشكلوا دولة فلسطينية منفصلة عن الاردن كما نصت عليه قرارات التقسيم التي اقرتها الامم المتحدة سنة ١٩٤٧ ؟ الكثيرون من عرب فلسطين الذين يعتبرون انفسهم الخاسرين الحقيقيين في حرب حزيران ، وهم الذين رأوا زحف الجيش الاسرائيلي على منطقتهم يعربون عن قلقهم على انعدام اي خطوات نحو تسوية سلمية .

عزيز شحادة ، المحامي في رام الله ، الذي طالما كان ينشط في شؤون عرب فلسطين ، قال اليوم « ان الهدف من المناقشات كان لايجاد طريقة لتسوية هذا الوضع دون ان نكون منعزلين عنه » .

كان السيد شحادة قد اعتقل من قبل الاردنيين لنشاطاته التي قام بها نيابة عن اللاجئين الفلسطينيين او لانه أيد ضباط الجيش الفلسطيني الذين حاولوا ان يحدثوا انقلابا في الحكومة الاردنية ، واليوم جلس المستر شحادة الرجل القصير النحيف على تراسة مسكن حديث النقل اليه منذ يومين ، وضع فنجان القهوة امامه بحذر ورفع ذراعه قائلا « ليس مستحسنا ان نمد ذراعنا للاسرائيليين » ، ثم رفع ذراعه الثانية واردف قائلا وهو يتحدث بالانكليزية بطلاقة ممتازة « ما لم نمد ذراعا اخرى كذلك الى الدول العربية ، لاننا اذا كنا انفصاليين ، اذا انفصلنا عن الملك حسين دون الاتفاق مع العرب فان تسوية ما لن تتم ، ولن نظفر بشيء الا بالمزيد من المشاكل .

في الاسبوع الاول بعد الحرب فكر الاسرائيليون والزعماء الفلسطينيون في امكان فصل الضفة الغربية من نهر الاردن عن المملكة الاردنية وذلك بتشكيل دولة فلسطينية تجري مفاوضات مع اسرائيل .

كانت الاردن بعد اتفاقية الهدنة ١٩٤٩ قد ضمت اليها منطقة الضفة الغربية ، وكانت فرق الجيش الاردني قد احتلت المنطقة بعدما انتهى الانتداب البريطاني سنة ١٩٤٨ في ايار .

وبعد الهجوم الضاري في حزيران همدت جذوة التفكير في انشاء دولة منفصلة ، وانتظر الطرفان ليروا ما سيتوصل اليه القادة العرب من منجزات في ابحاث مؤتمر القمة الذي عقد في الخرطوم في ذلك الاسبوع ، ولكنه انتهى الى احتمال ضئيل للتسوية . قال المستر شحادة « ما زال الزعماء الفلسطينيون العرب غير واثقين من مستقبل حركتهم » ، ولكن اذا لم يحدث شيء ما واذا كنا سنواجه انتظار المزيد من السنين ومن عدم الاستقرار في الضفة الغربية فان الموقف عندئذ سيتغير بسرعة » وقد تساءل بعض الدبلوماسيين عما اذا كانت تستطيع دولة فلسطينية منفصلة ان تؤدي خدمة في التوصل نحو السلام .

المفاوضة على الانسحاب

لقد رأوا ان دولة فلسطينية يمكن ان تفاوض اسرائيل على انسحاب فرقها العسكرية ، عندئذ وفي هذه الحالة يجد الملك حسين ان الاسرائيليين قد خرجوا من الضفة الغربية دون ان يكون قد الزم نفسه بتسوية نهائية .

واسرائيل بدورها تجد منطقة واسعة منزوعة السلاح على حدودها التي يمكن تعديلها بحيث تصبح فاصلا طبيعيا تعتبره حيويا لسلامتها

وبالتالي ، فاذا روعي السلام فان الفلسطينيين قد يعودون للاردن ولكن في اي تسوية كهذه ستكون القدس القضية الكبرى فيها . فقد ضمت اسرائيل القسم الاردني من القدس اليها واحدثت تغييرات جوهرية في وضعها .

قال عزيز شحادة « ان علينا ان ننظر بعين الاعتبار الى تجربة حكم العرب للقدس العربية ، ولعل حكما مشتركا من الدولتين على القدس العربية يعتبر شيئا ما ولكن اي دولة فلسطينية بدون القدس العربية لن يكون مصيرها اقتصاديا وحيويا الا الفناء .

وفيما يلي نص المنشور الذي وزعه المحامي عزيز شحادة على عدد من (الشخصيات الفلسطينية) كمبادرة فردية كما يصفها عزيز شحادة في محاولة لدراسته ومناقشته ومن ثم لاستقطاب اكبر عدد ممكن من المؤيدين له :

نص المنشور

١ ـ واقع القضية الفلسطينية يشير بوضوح الى ما يلي :

(أ) انها مرت بادوار طويلة مليئة بكفاح الشعب الفلسطيني وانتهت بادوارها الاخيرة التي سوات وخسائر متتالية مني بها هذا الشعب في كل مجال .

(ب) ان الفلسطينيين وهم اصحاب الحق في تقرير مصيرهم قد حرموا من هذا الحق ورغم الحاح القادة العرب ورغم نصوص ميثاق هيئة الامم المتحدة .

(ج) ان الشعب الفلسطيني مع انه ينظر باعتزاز الى اولئك الذين نذروا انفسهم وعملوا مخلصين من اجل قضيته لا يرى باشتراكه الفعلي في معالجة قضيته ما يقلل من شان ما بذل هؤلاء ماضيا وما سيبذلونه حاضرا ومستقبلا في سبيل هذه القضية .

٢ ـ استنادا الى ما تقدم ودون حاجة الى الدخول في الاسباب والتفاصيل وتحاشيا لما قد تؤول اليه القضية الفلسطينية من تشتت وضياع فان جمهرة من الفلسطينيين يرون ان الوقت قد حان لاخذ زمام المبادرة في التفكير بمصير الشعب الفلسطيني ووضع الاسس التي من شأنها ان تؤمن حقوقه وسلامة كيانه ، وهم في ذلك يؤمنون :

(أ) بأنهم جزء لا يتجزأ من الوطن العربي والامة العربية .

(ب) بأن مبادرتهم الى التفكير بمصيرهم وكيانهم لا يحول دون التشاور والتعاون التام مع الدول والشعوب العربية في جميع امصارها واقطارها سيما وانها تساندهم وتحرص على حقوقهم .

٣ ـ انطلاقا من هذا الواقع وهذا الايمان فان هذه الجمهرة من الفلسطينيين ترى لزاما عليها ان تدعو الى عقد مؤتمر يضم نخبة واعية من الذين يرغبون في تحمل المسؤولية من كافة الالوية والاقضية في الاجزاء التي يقيمون فيها من فلسطين وان يدعو هذا المؤتمر لتشكيل مجلس قومي فلسطيني يعهد اليه بالقيام بالمهام التالية :

(١) انتخاب هيئة قومية تنطق باسم الشعب الفلسطيني في المحافل العربية والدولية .

(٢) تفويض هذه الهيئة بالاتصال بجامعة الدول العربية والقادة العرب للاتفاق على خطة موحدة وانقاذ الموقف من التدهور .

(ج) مطالبة هيئة الامم المتحدة بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ضوء ميثاق تلك الهيئة وقراراتها .

(د) اجراء ما يقتضيه الموقف من مفاوضات مع الاطراف المعنية بأمر القضية الفلسطينية اذا رؤي ان ذلك يفضي الى نتيجة ايجابية مشرفة .

٤ ـ في ضوء ما تصل اليه الهيئة القومية يخول المجلس القومي امر اتخاذ الخطوات الايجابية لاجراء استفتاء شعبي باشراف هيئة دولية معترف بها .

* * *

— دعوة الشيخ محمد علي الجعبري

(اشراف دولي)

يقول الشيخ محمد علي الجعبري (رئيس بلدية الخليل) في لقاء شخصي معه ، انه صرح بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧ للعديد من الصحفيين العرب والاجانب حول فكرته ودعوته لحل مأساة الخامس الاسود من حزيران . وتتلخص دعوته في نقاط رئيسية ثلاث هي :

اولا — انسحاب قوات جيش الدفاع الاسرائيلي من الاراضي المحتلة وهي الضفة الغربية والجولان وسيناء وقطاع غزة ..

ثانيا — توضع هذه المناطق كلها تحت اشراف وسلطة هيئة دولية لمدة خمس سنوات ..

ثالثا — بعد فترة الانتقال (الخمس سنوات) يترك المجال للشعب العربي الفلسطيني داخل هذه المناطق وخارجها ، واينما تواجد مواطنوه ، ان يقرر مصيره بنفسه .

وحول عودة الضفة الغربية للاردن ، يقول الشيخ الجعبري : بالطبع سيثأر الشعب هنا ، ويقرر الابقاء على وحدته مع الاردن ولذلك « افضل وضع الاراضي الفلسطينية ، بعد الانسحاب الاسرائيلي ، تحت اشراف هيئة دولية ، او هيئة عربية من دون الجامعة العربية ، كالكويت ، او البحرين ، او قطر ، او ابو ظبي ، ففي اعتقادي انه لا يوجد مطمع لزعماء وقادة هذه البلاد في فلسطين .. ان كل ما نطالب به الآن وبالحاح ، خروج القوات الاسرائيلية المحتلة ، لا نريد ان نبقى محتلين الى ما شاء الله .. بمجرد خلاصنا من الاحتلال ، يمكن ان نعمل على ان نصير دولة مستقلة استقلالا كاملا تاما .. او استقلالا داخليا ومرتبطين باتحاد فدرالي مع اي دولة عربية مجاورة وملتصقة بنا .. فالوحدة العربية لا تزال وستبقى غاية كل نضال عربي » .

ويضيف الشيخ الجعبري قائلا : « لقد التقيت ، واجتمعت ، وتحدثت ، مع الكثيرين من قادة اسرائيل ، السياسيين والعسكريين ، والخبراء والفنيين ، واستطيع ان اجزم وبعد مضي اكثر من سبع سنوات تحت حكم الاحتلال العسكري الاسرائيلي .. اننا كشعب عربي ، وفلسطيني على وجه الخصوص ، لا نستطيع ولا بشكل من الاشكال ، ان نعيش مع « اليهود » كما كنا نعيش معهم في الماضي .. ان « يهود اليوم » هم بالقطع غير « يهود الامس » فكرا وتخطيطا ، واسلوبا وعملا وحياة .. » .

* * *

ونشطت في اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ ، الدعوة الى عقد لقاءات وندوات واجتماعات مع وزراء وزعماء وموظفين رسميين اسرائيليين .. ولعله اصح ، ان الجانب الاسرائيلي كان هو النشط الى هذه اللقاءات ، والمتلهف عليها باستمرار . ويذكر كثيرون من ابناء الارض الفلسطينية المحتلة ، بخاصة ، اجتماعات وزير الدفاع موشه دايان — في الغالب — مع وجوه البلاد واعيانها وكبار تجارها والمتميزين فيها ، لاستقراء الافكار والآراء .

ان ثمة لقاءات ، في منازل بعض الوجهاء ، او في البلديات ، في القدس ، في الخليل ، في طولكرم ، في بيت لحم ، في نابلس ، في جنين ، حتى في اي موقع آخر ما تزال عالقة في الاذهان .

وربما كان اهل القدس ايضا ، ما يزالون يذكرون جيدا ، قعود « موسى ساسون » المستشار في مكتب رئيس الوزراء للشؤون العربية — بعد حرب حزيران ١٩٦٧ — في صالون دار الحكومة في القدس ، لاستقبال المدعوين اليه ، واجراء الحوار معهم .. لقد ندر ان شخصا بارزا ممن لهم اهتمامات بالشؤون العامة ، والسياسية والصحفية لم يطلب لمقابلته !

ويحضرني هنا ، ما سجله (بن غوريون) في مذكراته ، من ان المندوب السامي البريطاني ، السير ارثر واكهوب — ١٩٣٤ — كان حريصا وباستمرار على حثه ودفعه لمقابلة الزعماء الفلسطينيين البارزين ، واجراء الحوار معهم ، واستقراء خطوط التفكير الوطني الفلسطيني ، فاجتمع بن غوريون مع موسى العلمي وعوني عبد الهادي واحسان الجابري وغيرهم ، ولا بد ان تكون بصمات سلوك بن غوريون لا زالت ظاهرة وواضحة في تفكير وسياسة اتباعه وخلفاءه اشكول وغولدا ودايان وساسون ...

لقد كانت اللقاءات ، بعد حرب حزيران ١٩٦٧ في مجالات كثيرة ، مع المسؤولين وغير المسؤولين في الاندية والمؤسسات المختلفة ، وقاعات المحاضرات في الجامعات ، مما لا يمكن تتبعه ، وان يكن قد خفت هذه اللقاءات بالتقادم ، حتى تلاشت الآن ، او تكاد !

وفيما اورده في الصفحات التالية ، نموذج لقاء جرى بين وزير الدفاع الاسرائيلي موشيه دايان ، بناء على طلبه ، وفي مكتبه بتاريخ ١٦

نيسان ١٩٦٨ ، وحمدي كنعان رئيس بلدية نابلس آنئذ والمحامي عزيز شحادة .

والنموذج ، محضر رسمي لهذا اللقاء ، كما وجدته بين اوراق المحامي عزيز شحادة التي أطلعت عليها ، واما الغاية من اثباته ، فهو الاشارة الى لون من الانشطة التي تمت فوق الساحة الفلسطينية المحتلة، وسواء سعى اليها اصحابها ، او دعوا اليها .

لقد استفرقت هذه الانشطة ، اهتمامات كثيرة ، واثارت — في حينها — تساؤلات كثيرة ، وغدت مع الايام ، هوامش على حوافي كتاب التاريخ ، تاريخ الارض العربية الفلسطينية ، والشعب العربي الفلسطيني، لا تخلو من قيمة !

محضر الجلسة

« جلسة مع وزير الدفاع موشيه دايان بتاريخ ١٦/٤/١٩٦٨ »

بحضور : حمدي كنعان

عزيز شحادة

جرى حديث حول امور محلية (بلدية نابلس) بين السيد حمدي كنعان ووزير الدفاع ثم دار الحديث التالي :

حمدي — اقترح أن يبدأ الاستاذ عزيز البحث بالامور السياسية لانه يتقن اللغة الانكليزية اكثر مني .

عزيز — نحن طلاب سلام حقيقي . قدمت بعض المقترحات بعد نهاية الحرب الا ان الكثيرين لم يفهموها واتهمني البعض بالخيانة . ومؤخرا تبادلت الراي مع اصدقاء لي من نابلس وغيرها ، ويبدو لي ان هنالك ميلا لقبولها ، الا ان الكل يقول نحن على يقين من ان اسرائيل ترغب باجراء مفاوضات مباشرة ولكننا لسنا على علم من نوايا اسرائيل وما اذا كانت هنالك مبادىء تصلح اساسا للمفاوضة . فاذا وجدت مثل هذه المبادىء سنعمل على تأليف وفد يمثل الاهالي بالضفة الغربية لاجراء مثل هذه المفاوضات ، حتى اذا ما تم الاتفاق المبدئي بين الجانبين نأمل ان يباركه ابناؤنا في الخارج وبعض الدول العربية . ولست بحاجة ان أؤكد ان الاتصال المباشر من قبلنا له مزايا منها :

أ) واقعنا الحاضر بوجودنا هنا وسهولة الاتصال ومبادلة الآراء .

ب) نحن اصحاب المصلحة بالدرجة الاولى والمتضررين مباشرة من الاحتلال الاسرائيلي .

امام اسرائيل اربعة حلول للقضية يمكن تلخيصها بما يلي :

١) تأليف حكومة فلسطينية .

٢) العودة للاردن .

٣) تأليف اتحاد فيدرالي مع اسرائيل او مع الاردن او مع الاثنين.

٤) أو ضم الضفة الغربية لاسرائيل وجعلها جزءا منها .

فعلى اي حل من هذه الحلول وقع اختيار اسرائيل ،

نحن لا نطالب الآن باعلان الجواب وانما نريد ان نزود بخطوط عريضة لنتدارسها وتبقى مكتومة كما نطلب عدم نشر شيء عن اجتماعنا هذا .

لقد حاولت شخصيا سنة ١٩٤٩ التوصل لحل سلمي ولكنني فشلت ، ومع ذلك لم يستول اليأس علي . مبدئيا اعارض بأي تدخل اجنبي او بالوساطة وافضل ان يبحث الامر بين الطرفين المعنيين ووصولنا لحل سلمي هنا سيكون الخطوة الاولى في سبيل احلال السلام العام . وهذا بديهي لان الخلاف بين الدول العربية واسرائيل يعود لسببين : الاول ان الدول العربية تعمل لاسترداد حقوق عرب فلسطين ، والثاني للحيلولة دون اي توسع اسرائيلي في اراضيها ، فاذا ما توصلنا الى اتفاق نكون قد قضينا على اسباب الخلاف من اساسها .

وزير الدفاع — ليس بامكاني ان اعطيكم نورا واضحا باسم حكومتي لان هذا يعود لرئيس الوزراء (اشكول) ولا يخفى عليكم انه توجد خلافات داخل مجلس الوزراء والوزارة سوف لا تتخذ قرارا حاسما الا اذا اقتضى الامر ذلك .

ومع هذا بوسعي ان اتكلم معكم بصورة غير رسمية وشخصية وان اعرض عليكم بعض الاسئلة التي منها يمكنكم ان تتفهموا عقليتي ، ولكن قبل ذلك اود ان اقول كلمة حول الاردن . لقد تبنت حكومة الاردن سياسة دعم جماعة الفتح الامر الذي سيؤدي لتدمير الغور الشرقي . وبينما يقوم جمال عبد الناصر بتدريب الفدائيين وتسليحهم يرسلهم للاردن ليجري فيها ميدان القتال . اما الوعود باعادة بناء مخيم الكرامة واقامة قرى دفاعية على الحدود وعود لا اساس لها ، فقيام العمران على حدود الاردن منوط بالمحافظة على امر وقف اطلاق النار . ان الطرق العسكرية الحديثة كفيلة لقلب الغور الى ارض صحراوية ، لا اقول ذلك من قبيل التهديد او الوعيد وانما من قبيل التوضيح وابراز الحقيقة . هذا من جهة ، فالطرق الفنية (التكنيكية) الحديثة والادوات الالكترونية والحواجز كفيلة من الجهة الاخرى للحيلولة دون تسلل الفدائيين الى اراضينا والقضاء على الشباب الذين يضحون بأنفسهم دون جدوى ليلة بعد اخرى، ولا اكتمكم ان عدد القتلى هو اكثر مما يذاع علنا . لقد ادرك جمال عبد الناصر الخطر الناجم عن اطلاق النار عبر القناة بعد ان تم تدمير الاسماعيلية والقنطرة ومصفاة البترول .

هنالك ستة أسئلة اوجهها اليكم :

(١) هل انتم واعني بذلك الفلسطينيون تريدون مع او بدون الاردن عقد الصلح المنفرد مع اسرائيل دون التقيد بمصر او سوريا . اذا كان الجواب سلبيا فاني لا ارى مجالا للسلام بيننا ، لان من رأيي ان ناصر

لا يستطيع ان يعقد الصلح بالوقت الحاضر لاسباب داخلية وخارجية .

(٢) واذا كنتم ترغبون بعقد الصلح مع الملك او بدونه هل تريدون الصلح كاملا بصورة تختلف عن انصاف الحلول كالهدنة او اعلان حالة عدم القتال . أؤكد لكم انكم لن تجدوا حكومة في اسرائيل توافق على صلح لا يؤمن السلام الكامل . انني أعتبر من المعتدلين بين الوزراء وذلك لانني لا ارغب ان يصبح اهالي نابلس من الرعايا الاسرائيليين وانما اريد ان تكون اسرائيل دولة يهودية فيها اكثرية يهودية ، هذا مع العلم ان هنالك علاقة عاطفية تربط اليهودي بالضفة الغربية وستتاح له بحالة تحقيق السلام الفرصة لزيارة اماكنه المقدسة فيها كالخليل مثلا . وليس للشعب اليهودي مثل هذه العلاقة في عمان او بصحراء سيناء او دمشق. وهذه العلاقة العاطفية هي احدى الاسس التي بنيت عليها الحركة الصهيونية . عندما اجتمعت بالشيخ المحتسب (الشيخ حلمي المحتسب القائم باعمال قاضي القضاة في الضفة الغربية) ذكر لي هذا الشيخ موضوع الستاتيكو . فسألته لاي مدى تمكن اليهود خلال العشرين سنة الماضية من زيارة اماكنهم المقدسة كالمبكى وغيره عندما كانت تحت السيطرة الاردنية . من الطبيعي ان مثل هذا السؤال لا يوجه لشيخ له صفة دينية وانما يوجه للسياسيين الذين من واجبهم ان يحلوا هذه المشكلة ضمن اطار السلام ، فالسلام هو الذي يحقق حرية التنقل لكم الى اسرائيل ولنا للضفة الغربية .

(٣) هل انتم راغبون في حل قضية اللاجئين ضمن الحل السياسي . ان حل هذه القضية يتطلب التعاون ما بين الاردن والضفة الغربية واسرائيل ، كما يتطلب دعما من الامم المتحدة ، واعني بذلك الولايات المتحدة . ان مبدأ الحل لا يكون باعادة اللاجئين لديارهم ، ولا اتكلم عن ارقام رمزية . نحن لا نريد التوسع لكننا بحاجة لكل شبر من الارض في اسرائيل لزيادة عدد اليهود الموجودين فيها .

(٤) الاتفاق بيننا لا يتم الا اذا باركته ودعمته الولايات المتحدة ، فاذا قامت بالاردن حكومة برئاسة ابراهيم بكر او سليمان النابلسي او اذا كانت الضفة الغربية منحازة لروسيا فسوف لا يكون بيننا سلام لان روسيا لا تريد السلام .

(٥) لا توافق اية حكومة في اسرائيل على تغيير وضع القدس ولكني ارى ان بالامكان ايجاد حل لقضية الاماكن المقدسة والمؤسسات الدينية . قد يكون هذا الحل من قبيل وضع تلك الاماكن تحت شبه سيادة تضمن رفع العلم للدولة العربية عليها . خلال العشرين سنة الماضية منعتنا الحكومة الاردنية من حقوقنا في جبل الزيتون والمبكى وحارة اليهود وغيرها ، اما اليوم فنقطة الانطلاق اننا نحكم القدس اليوم وهذا لا يمنعنا من ايجاد حل لمشكلة حرية الدخول لمدينة القدس والاماكن

المقدسة فيها . وارى ان حل مشكلة القدس يتعلق بالسؤال الآتي : هل سيكون الحل السياسي مع الاردن او مع دولة فلسطينية ؟

(٦) فيما يتعلق بالامن ، لا يمكننا الرجوع الى وضع تهدد فيه المدافع الاردنية اسرائيل او تفصل شمالها عن جنوبها بمجرد اجتياز مسافة ١٥ كيلومترا . لا استطيع ان اوضح الامر اكثر من ذلك لعدم وجود قرار نهائي بالموضوع من الحكومة ، لكنني لو اجتمعت بالملك حسين وسألني ما هي الاحتمالات للوصول للصلح ، لاجبته ان الامر يتعلق بالرد على الاسئلة التالية :

أ) هل انت على استعداد للتوصل لحل سلمي حقيقي مع او بدون موافقة الدول العربية الاخرى ؟

ب) هل توافق على احداث تعديلات جوهرية للحالة التي سبقت ١٩٦٧/٦/٥ ؟

ج) هل توافق الا يكون بيننا قوات دولية ، ذلك لان طبيعة الحل ستكون بيننا اما على صورة حكومة فيدرالية او بصورة منفردة او كدولة فلسطينية او حكومة فيدرالية من اسرائيل وفلسطين والاردن .

ختاما اقول ان ما ابديته لكم لهو مجرد آراء شخصية لكنني لست الوحيد الذي يؤمن بها .

عزيز — مع اننا نريد السلام الحقيقي دون اي تدخل اجنبي الا انني ارى الصعوبة في مشكلة القدس .

حمدي — لماذا لم تذكر غزة ؟

وزير الدفاع — من السهل ان نبدأ الحديث دون التطرق لغزة علما بأن هذا سيدعونا لبحث مشكلة اللاجئين فيها . ان غزة لا تعتبر جزءا من مصر او من الاردن فالعائلة الهاشمية تنازلت عن غزة . والجواب على موضوع غزة يتعلق بالسؤال على مع من ستجري المفاوضات ، مع الاردن او مع الفلسطينيين ؟ من الواضح ان سكان غزة هم من الفلسطينيين فاذا تم البحث على اساس ايجاد حكومة فيدرالية حينئذ يصبح الحل سهلا . انني لا أستبعد اذا ما تم الحل مع الفلسطينيين ان يقرر بعد خمس سنوات الانضمام الى الاردن .

عزيز — الا تفكر ان مشكلة غزة او القدس تتعلق بنوعية الحل . مع انني لا اريد ان ارى القدس مجزأة الا انني بالوقت ذاته لا اريد ان انفصل عنها بحيث تكون مدينة مفتوحة او عاصمة مشتركة .

وزير الدفاع — اذا كنت تعني ان القدس ستعود للوضع الذي كانت عليه قبل الحرب الاخيرة فلا مجال للبحث بيننا ، اما اذا وافقتم على وضع جديد فان هنالك مجالا للبحث علما بأنه لا يكون سهلا . فالامر يتعلق بوضع رام الله وبيت لحم ونابلس ، فاذا وجد عندكم استعدادا للصلح الحقيقي ووافقتم على تغيير الوضع الذي كا نسائدا قبل

(٥/٦/٦٧) فالمشكلة سوف لا تعتبر مشكلة مستعصية .

عزيز ــ انا لا اؤمن بامكانية قيام دولة فلسطينية بدون القدس وافضل بأسوأ الاحتمالات ان اصبح ضمن اسرائيل على ان لا تبقى لي صلة بالقدس .

وزير الدفاع ــ اذا وافقت على مبدأ عدم تجزئة القدس وحرية الوصول للاماكن المقدسة وان تحكم كل ديانة اماكنها المقدسة ، اذا وافقت على ذلك نكون **قد تقدمنا مسافة بعيدة نحو الحل .**

حمدي ــ نحن نعترف بأن القسم الاسرائيلي بالقدس هو عاصمة لاسرائيل ، لماذا لا توافقون بان يصبح القسم العربي عاصمة للدولة العربية مع وجود بلدية موحدة فيها

وزير الدفاع ــ اكرر مرة ثانية المبادىء التي اعتقد بها فيما يتعلق بالقدس :

أ) القدس لن تعود مجزاة .

ب) توفر حرية الوصول للاماكن المقدسة لجميع الاديان .

ج) تحكم كل ديانة اماكنها المقدسة .

هذا واذا أصبحت رام الله والعيزرية جزءا من الدولة الفلسطينية فبحركة اعمار مناسبة ستصبح قسما من القدس .

عزيز ــ فيما يتعلق بموضوع ابرام صلح منفرد سبق ان تحدثت بذلك مع زملائي في نابلس ، ويبدو انهم اذا توصلوا لحل سلمي مشرف ورضوا به ولم نحصل على موافقة مصر ففي هذه الحالة لا مجال لنا الا ان نقول ان المشكلة هي مشكلتنا وقد قمنا بحلها ولا نريد تدخل الغير بها ، لكننا نعتقد ان جمال سيدعم كل حل يوافق عليه الشعب الفلسطيني . وفيما يتعلق بالولايات المتحدة نريد منها ان تدعم الحل ، اذ بدون مساعدتها المالية والمعنوية لا يمكننا ان نصل اليه . كذلك نريد ان تبارك الامم المتحدة هذا الحل . وفيما يتعلق باللاجئين ماذا يحصل لاملاكهم ؟

وزير الدفاع ــ سوف يتلقى اللاجئون التعويض عن املاكهم . ان العالم اليوم منقسم الى شرقي وغربي ، والولايات المتحدة تسعى للمحافظة على الهدوء والاستقرار في الشرق الاوسط ، الا ان روسيا تستغل الخلاف للتغلغل في الشرق . كل شيء ايجابي وبناء يتطلب دعما من الولايات المتحدة . اذا انحزتم الى روسيا او انحازت الاردن لروسيا فلا مجال للصلح . انا اؤمن ان مقترحاتنا ستقبل من قبل الشخص العربي القومي . هل تعتقدون ان الملك حسين يوافق ان تقوموا باجراء مثل هذه المفاوضات ؟

عزيز ــ لو كنت مستشارا للحسين لنصحته بأن يعطي المجال للفلسطينيين للمفاوضة مع اسرائيل ، وبهذا لا تحرج حكومته ولا تخرج

عن المخطط العربي ، ويجوز ان الحل الفيدرالي يصلح اساسا لحل المشكلة .

وزير الدفاع ــ انني اؤيد الفيدرالية وصرحت بذلك علنا قبل عدة سنوات ، وقد سبق ا نتحدثت بالموضوع مع الملك عبد الله ، ولكن يبدو انه يصعب على الحسين ذلك من الوجهة الداخلية . اعتقد ان بعض الفلسطينيين في الضفة الشرقية يعارضون فكرة قيام اخوانهم بالضفة الغربية بالمفاوضات . ترى هل يوافق الملك حسين على قيامكم بالمفاوضات اذا اشتركتم بحكومة الاردن ؟

عزيز ــ لا توجد اية شخصية بالضفة الغربية توافق على استلام منصب رئاسة الوزراء لتقوم بالمفاوضات بدون ان تتأكد مسبقا من امكانية ايجاد حل ملائم ، لان الفشل يعني اتهامها بالخيانة وانقطاعها عن الديار.

وزير الدفاع ــ بعض الحكام العرب الذين لا ارغب في ذكر اسمائهم سألوني عن الشروط فوجهت اليهم الاسئلة التالية :

(١) ضرورة ايجاد حل سلمي حقيقي .

(٢) الانفراد بالحل .

(٣) الموافقة على تغييرات جوهرية .

اذا اجابوا على ذلك فنحن على استعداد للاجابة على اسئلة مقابلة بن جهتهم . ومثل هذه الابحاث المكتومة بامكانها ان تمهد السبل للمفاوضة بدون حاجة لتوجه التهم للحكام القائمين بها .

حمدي ــ مفتاح السلام بأيديكم .

وزير الدفاع ــ اذا كنت تعني انه للوصول للسلام علينا ان ننسحب اولا فلا مجال للبحث .

عزيز ــ هل تعني بالتغييرات الجوهرية التي تكلمت عنها انها ستكون من جانب واحد ؟

وزير الدفاع ــ ليس المفروض ذلك .

عزيز ــ هل تكون مسرورا اذا كان جارك فقيرا او انه لا يستطيع الوصول للبحر الابيض ؟

وزير الدفاع ــ بالعكس اريد ان يكون جاري مزدهرا ، وفيما يتعلق بالوصول للبحر الابيض سوف تكون حركة المرور حرة للطرفين ، انا اصل لاريحا والخليل وانت الى تل ابيب ، علما بأن تل ابيب لا تهمك مثلما تهمني الخليل مثلا .

ــ انتهى محضر الجلسة ! ــ

* * *

وراء الاحداث ... فدوى طوقان

(١٩٦٨)

... هذه قصة ، أرويها بلسان ابطالها ، وهي تعكس لونا آخر من الوان التحرك الاسرائيلي النشط في الاوساط العربية في الارض المحتلة، وربما كان أصح ، انها تصور (الجسر) الذي اراده الاسرائيليون ليعبروا الى العالم العربي بمفهوم خاص عن ((السلام)) !

وشخوص هذه القصة ، من نابلس : الشاعرة الكبيرة فدوى طوقان، والمربي العلامة قدري طوقان ، والتاجر الكبير حمدي كنعان وكان رئيسا لبلدية نابلس ـ وقتئذ ـ .

وقد يطرح تساؤل ، عن وجود الشاعرة الفلسطينية الكبيرة في الصورة السياسية ؟ وفي هذه المرحلة بالذات ؟ هل هي ((الصدفة)) ؟ التي حولت مجريات الامور ، وتحولت الشاعرة الى سفيرة لقومها ، وللاخرين ... في الجهة المواجهة لقومها ... ام هو التفكير والاسلوب الصهيوني القديم يعود في ثوب آخر ، وأفراد آخرين !

من المقطوع بأمره ، ان الاسرائيليين (في اقل اعتبار) لا يرتاحون ـ شانهم كشأن جميع المحتلين ـ الى الكلمة الحرة المتمثلة في بيت لاهب من الشعر ، او فقرة حماسية من خلال مقال في السياسة !! وليس ادل على عدم ارتياح هؤلاء ، بل على برمهم وضيقهم بالكلمة الحرة ، قول موشيه دايان : ((ان قصيدة لهذه الشاعرة ـ يقصد فدوى ـ كافية لخلق عشرة من الفدائيين)) .

فهل يا ترى كان اصراره على الالتقاء بالشاعرة الكبيرة بالذات ، ليبلغها ((عتابه المر)) وهو الرجل الاول على راس السلطة العسكرية المحتلة ! وفي مقدوره ان ((يرحلها)) او ((ينفيها)) او ((يسجنها)) او ((يسكتها)) والاساليب كثيرة ! أم انه كان في تقديره قد اعد لها ((مهمة)) تليق بمقامها الكبير ...

وقبل ان اسرد تفاصيل القصة ، بصورتها الامينة ، اود ان اشير الى انني ساتبع أسلوب ((الريبورتاج الصحفي)) في رواية القصة ، ذلك لانه يترك للقارىء فرصة التوقف والتامل ومن ثم التفهم عند كل فصل من فصولها ، وثمة شيء آخر ، معنى كل القصة : الالتقاء بدايان ، الحوار معه ، السفر الى القاهرة ... لقاء عبد الناصر ؟ وبتسجيل حرفي امين، لكلمات الشاعرة السفيرة .. دون تعليق !

الواقع ، وكما بينت في اول حديثي ، ان الموضوع ينقل ((صورة)) عما كان يجري داخل الارض المحتلة ، كما يبين استمرارية التفكير والاسلوب الاسرائيلي ، ثم ان احدا لم ينقل ـ فيما اعتقد ـ صورا كاملة وصادقة لمثل هذه الامور ، وموقعها ليس بالضبط في صميم الاحداث ، ولكنها ـ قطعا ـ تشكل مع التقادم خلفيات مهمة في التحولات السياسية ولنبدأ بالقصة :

نابلس ...

قال لي (حمدي كنعان) ان دافيد فارحي ، مستشار وزير الدفاع الاسرائيلي موشيه دايان ، نقل اليه في صيف ١٩٦٨ ، رغبة الوزير في مقابلة فدوى طوقان والتعرف اليها ، وان دايان وصف الشاعرة امام حشد من رجالات نابلس في دار البلدية بأن « قصيدة واحدة من شعرها ـ يقصد فدوى ـ كافية لخلق عشرة فدائيين .. » .

ويقول حمدي كنعان ، ان هذه الرغبة في مقابلة شخصيات من نابلس ، ليست المرة الاولى ، ولكنه سبقتها مرات . من ذلك ، ان المرحوم وليد الشكعة استشاره في دعوة وجهها اليه ليفي اشكول رئيس الحكومة الاسرائيلية للالتقاء به وبحكمت المصري ، وانه (أي حمدي) شجعهما على الاستجابة والاستماع لما يقوله الاسرائيليون ، وانهما التقيا فعلا برئيس الحكومة ليفي اشكول ، وعادا اليه (اي حمدي) بتفاصيل اللقاء ..

كما انه شخصيا (اي حمدي) اجتمع وعزيز شحادة بوزير الدفاع الاسرائيلي موشيه دايان في مكتبه بالقدس ، وبناء على دعوته ..

وتقول فدوى طوقان :

« انني ، وكنتيجة حتمية للمعاناة التي يحياها شعبنا في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، وكصدى لآلامه وتعبيرا عن جراحه المستمرة النزف ، وعن قسوة الظروف التي يجتازها .. أنفعل ـ تقول الشاعرة ـ بين حين وحين ، ويجيش صدري بنفثات اضعها بين يديه قصائد ومقطوعات ، ولقد يبدو ان هذا « الشعر » الوطني ، يعكس آثارا او يتسبب في ردود فعل « غير راضية » حينا و « متشنجة » احيانا ! لذلك لم يكن غريبا ، ان ينقل الي المرحوم (قدري طوقان) اخبارا عن غضب الاسرائيليين ! وعن طلب موشيه دايان مقابلتي » .

* * *

تل ابيب ...

تقول فدوى طوقان :

« ذهبت مع حمدي كنعان وقدري طوقان للقاء دايان .. ولم اكن ادري شيئا عن مكان هذا اللقاء ، وان كنت اتوقع انه سيكون في دائرة

الحكم العسكري بفندق الامبسادور بالقدس العربية ، او في دائرة الحاكم العسكري في نابلس .

ولكن السيارة أخلفت كل توقع ، اذ اتجهت بنا الى طريق تل ابيب ! وسألت حمدي كنعان : « الى اين ؟ » فقال : الى حيث يقيم دايان ، في (حي تساهالا) بضواحي تل ابيب !

وأمام المنزل ، بادرني موشه دايان بقوله : « لغتي العربية ضعيفة.. وسنتكلم بالانكليزية » فقلت : « لا بأس » !

في المنزل ، كان بانتظارنا : زوجة دايان (روث) وابنته الكاتبة ، ودافيد فارحي ، وشخص عسكري آخر .

بدأ موشيه دايان حديثه بقوله : « انت تكرهيننا ! » .. « لقد ترجمت قضائدك لي .. وهي مليئة بالكلمات العاصفة » !

قلت : أنا لا اكرهكم كيهود ، انا اكرهكم كمحتلين ، انا من الذين يؤمنون بأن لليهود كل الحق في ان يعيشوا حياة حرة كريمة ، ولكن لماذا ندفع نحن الثمن ؟.. انني لا استطيع ــ كشاعرة ــ ان اتجاوز التعبير عن مشاعري وأحاسيسي عن آلام قومي ، ثم عن انفعالاتي لما شاهدته وعاينته من دمار للبيوت العربية منذ عام ١٩٤٨ والحالة المزرية التي يعيشها العرب .. فهل تلومني ؟

قال دايان : انا لا الومك .. بل انا معجب بك .. واتمنى ان يكون لنا شعراء وطنيون مثلك ! لكن ما هي النتيجة ؟ » .

وتقول فدوى ، ان الحوار استمر على هذه الصورة .

فدوى : « اعتقد انكم لو تنسحبون ، فسيكون في انسحابكم (حلا) للامور ! » .

دايان : « وكيف لنا ان ننسحب ، وجمال عبد الناصر يقول في الخرطوم : لا سلام ولا اعتراف ولا مفاوضات ؟ » .

فدوى : « هذه اللاءات الثلاث ، قالها جمال عبد الناصر في الخرطوم ، قبل قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، اما وقد وافق عليه ، فلم يعد وجود لهذه اللاءات الثلاث ! » .

دايان : « نحن انسحبنا من غزة وسيناء عام ١٩٥٦ ، وبقيت المشاكل قائمة ! انا اعتقد ان جمال عبد الناصر لا يمكن ان يجلس معنا على مائدة مفاوضات .. وعليك ان تكوني « فخورة » به ، كما انه لا يستطيع اي زعيم عربي ان يتفاوض معنا ما دام ناصر يرفض المفاوضة معنا .. انا أستطيع غدا ان اذهب الى لندن واقابل الملك حسين ، لكن الملك حسين لا يستطيع ان يفعل شيئا ما دام عبد الناصر يرفض ... الوحيدون الذين يستطيعون ان يؤثروا على جمال عبد الناصر هم الفلسطينيون !! » .

وهنا تقول فدوى انها توجهت الى حمدي كنعان قائلة : **« سامع يا حمدي هالكلام ! »** .

وقال دايان : « انت تستطيعين ذلك ، اذهبي .. »

فقلت (فدوى) : « ماذا نذهب نقول له ؟ ماذا نقول لجمال عبد الناصر ؟

ــ هل أنتم مستعدون للتنازل عن شيء ؟

ــ القدس ، فيما تقولون ، لا تنازل عنها !

ــ وهضبات الجولان لن نخرج منها !

ــ انتم غير مستعدين للتنازل عن شي !

ــ فماذا نقول لجمال عبد الناصر ؟ » .

قال دايان : « انا اتبنى افكار بن غوريون .. وبن غوريون قال في مؤتمر صحفي قبل اسبوع، انه لا يهمه كثيرا ان كان حجم اسرائيل صغيرا، انا أريد حدودا آمنة ومعترف بها ! » .

فدوى : « وماذا عن اللاجئين ؟ » .

دايان : « في حال عودتهم ، لن يستمر شيء اسمه اسرائيل ! » .

فدوى : « حتى لو وافقتم على عودة اللاجئين ، فلن يعودوا كلهم ... » .

دايان : « نحن غير مستعدين لاعادة اي عدد منهم .. نحن سنختار من يمكن ان يعود ! » .

ثم التفت الى قدري يسأله :

ــ « ما هي تصوراتك بالنسبة للمستقبل ؟ » .

قدري : « انني متفائل .. انكم لا بد ان تنسحبوا في آخر الامر . . » .

دايان : « انا غير متفائل .. على اي أسس أقمت تفاؤلك ؟ » .

قدري : « لدي قناعة تامة ، انكم ستنسحبون !! » .

ــ وقد نقل على لسان قدري قوله : « انه اذا جاء قادة المنظمات الينا عن طريق التحرير ، فسنذهب لاستقبالهم في اريحا بالزغاريد .. اما اذا جاؤوا عن طريق الحلول السلمية .. فنحن أولى منهم بزعامة البلد ! » .

وتقول فدوى ، أن الحديث انتقل بين قدري ودايان حول المناهج التعليمية ، ثم بين حمدي ودايان حول شؤون البلدية في نابلس .. وان الاجتماع استمر نحوا من ساعتين (من الثالثة حتى الخامسة بعد الظهر) وفي نهايته توجه دايان الى (فدوى) بسؤال :

« هل هنالك شيء استطيع ان افعله ؟ » .

فدوى : « ارجو ان تعيدوا السيدة زليخة الشهابي للقدس ، فشقيقها عجوز مريض ، وليس عنده أحد ! » .

دايان : « ليس هنالك علاقة لي في القدس .. ان الشعب الاسرائيلي يحبني .. ولا اعرف اذا كان لي تأثير على المسؤولين في

القدس لاعادتها .. ساحاول ان اساعد في الموضوع .. » .

فدوى : « هنالك طلب آخر .. أنتم تمارسون تعذيب السجناء العرب (سجناءنا) واذكر منهن : عبلة طه ، لطيفة الحواري ، والآنسة جودة » .

دايان : « هنالك اوامر بعدم ممارسة التعذيب في السجون اطلاقا ! » .

ابنة دايان : « لا .. هنالك تعذيب .. انهم يضعون الفتيات العربيات مع السجينات اليهوديات (العاهرات) ولهؤلاء دورهن .. ويمارسن اساليبهن الخاصة ! » .

* * *

القاهرة ...

تقول فدوى طوقان :

« في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٨ ، سافرت الى القاهرة وفيها التقيت بأصدقائي ...

في دار الاذاعة :

وفي احدى زياراتي لدار الاذاعة ، سألتني (سامية صادق) وهي صديقة عزيزة ، وكانت في جلسة مع فاروق شوشة وصلاح عبد الصبور : وما حكاية دايان ؟.. وقال فاروق شوشة : انني لم التفت لاحد موظفي الرصد عندما هرع الي بنبأ لقائك بدايان .. وطلب « توقيف قصائدك » ! وكان علي ان ازيح عن هؤلاء الاصدقاء .. عبء ما سمعوه ولم يصدقوه !! (وكانت اذاعة اسرائيل قد نقلت نبأ لقاء دايان بفدوى) .

مع احمد بهاء الدين :

وتقول فدوى طوقان ، انه تكرر مثل هذا ، على مائدة العشاء في منزل احمد بهاءالدين ، بحضور زوجته السيدة (ديزي) والفنانالصحفي صلاح جاهين ..

مع محمد حسنين هيكل :

وتقول فدوى : « قامت صديقتي سامية صادق بترتيب موعد مع (محمد حسنين هيكل) ، والتقيت به في مكتبه في (الاهرام) وجرى بيننا حديث استفرق زهاء الساعة ، نقلت اليه من خلاله تفاصيل لقائي بدايان .. وقال لي هيكل عندما شكوت له حملة البعض علي بسبب هذه المقابلة : ان هذا لا يعني شيئا على الاطلاق ... لا عليك ان تقابلي وايزمن لو عاد من قبره .. ان هناك حشدا كبيرا من المعجبين بك ، ارجو ان

تعتبريني واحدا منه ..! » .

مع انور السادات :

وتقول فدوى : « نقلت الي (ديزي) حرم احمد بهاء الدين ، ان السيدة جيهان السادات معجبة بي ، وانها راغبة ان التقي بها ، ورحبت باللقاء .. فاتصلت بي السيدة جيهان تليفونيا وقالت :

ــ « انت نورت مصر ، انا معجبة جدا بشعرك ، واقرا قصائدك للجنود ! اكون سعيدة لو تشرفينا على فنجان شاي في البيت ... » .

فدوى : « اتشرف ! » .

جيهان : « وهذا هو (انور) بجانبي ، يقول لي لا تكوني انانية ، انا ايضا اريد انأراها .. » .

وتقول فدوى : وذهبت بصحبة حرم احمد بهاء الدين الى منزل انور السادات ، الذي احسست فيه بالتكريم المعبر عن اعجاب صادق بي ، وكان علي ان ارد الجميل ، وتشعب الحديث ، وكان علي ان اوضح حقيقة اللقاء بدايان ، وكانت حكاية هذا اللقاء قد سبقتني الى منزل السادات ايضا ! وكان السادات يصغي الي بانتباه شديد ..

مع عبد الناصر :

وتقول فدوى : « التقيت بالرئيس جمال عبد الناصر في منزله بمنشية البكري ، صباح يوم جمعة من ايام رمضان ، بناء على موعد كان قد رتبه انور السادات .. واستمر لقائي بعبد الناصر ساعتين ، قال الرئيس في ختامهما : « انني حريص على الضفة الغربية ازيد منحرصي على سيناء ... ويهمني جدا أمر « المليون » الذين يعيشون تحتالاحتلال الاسرائيلي .. » .

وضرب لي مثلا عن الوضع في المنطقة ، قال : نحن والاسرائيليون، كائنـن يعض كل منهما اصبع صاحبه بالتقابل .. وكلاهما يتألم .. ان الذي يقول (اخ) اولا .. هو المهزوم .. فمن يقولها اولا ؟ نحن او الاسرائيليون ؟ العملية عملية صبر ! سنترك الامر للزمن ..

وهكذا تنتهي حكاية .. لا تعبر عن شيء .. اكثر من تعبيرها عن لهفة اسرائيلية استبدت بهم ذات يوم ، وبدت في صورة افكار مبثوثة في الاوساط العربية في الارض المحتلة .. ولكنها في الواقع ، لم تسفر عن شيء ... لقد كانت اشبه بالبالونات التي تطلق لقياس اتجاهات الرياح !!

* * *

ردود الفعل

ان افكار « الكيان » و « الدولة » و « الشخصية » وما ماثلهـا ، لقيت – من حيث المبدأ – معارضة فلسطينية شديدة في داخل الارض المحتلة ، وفي خارجها . ولم تقوى الاصوات المؤيدة على الوقوف فـي وجه ردود الفعل المعارضة . وربما كان ما سبق ذكره اصح تفسير لفتور نشاط الدعوة الى « الكيان » و « الدولة » الا في حـالات نادرة .

ويستشعر اصحاب هذه الحالات النادرة ، صواب اتجاهاتهم الآن اكثر من اي وقت سابق .. بعد ان سجلت الامة العربية ، اعترافها في قمـة الرباط ١٩٧٤ ، وهيئة الامم المتحدة في دورة انعقادها في نهاية ١٩٧٤ بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة شرعية ووحيدة للشعب العربـي الفلسطيني ، مع الاتجاه السائد بضرورة اعلان « الدولة الفلسطينية » !

وفيما يلي ، نماذج لبعض ردود الفعل التي واكبت واعقبت ظهور هذه الافكار بعامة ، وليس من الضروري ان تكون مقصورة على افكـار بخصوصها .

بيان منظمة التحرير الفلسطينية :

في ٢٣ آب ١٩٦٧ ، اصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بيـانا برفض اي مشروع يستهدف تصفية القضية الفلسطينية جاء فيه :

« حين وقع العدوان الصهيوني الاستعماري في اوائل شهر حزيران الماضي على البلاد العربية كان في مقدمة اهدافه وضع الامة العربية في وضع يحملها على الدخول في مساومات تستهدف تصفية القضيـة الفلسطينية ويرغمها على قبول اية صيغة يمكن اقتراحها لترسيخ اقدامه وتثبيت كيانه ، وكنتيجة لذلك اخذت بعض الانباء تتحدث عن المفاوضات، والتعايش ، والاعتراف ، والصلح ، وما الى ذلك من مشاريع تؤدي كلها الى تصفية القضية الفلسطينية والقضاء على الحق العربي في فلسطين .

ولهذا تعلن منظمة التحرير الفلسطينيـة رفض اي مشروع يستهدف تصفية القضية الفلسطينية ، لان هذه القضية لا تقوم علـى تسويات ولا تقبل فيها مساومات . وانما هي قضية تحرير ومصير ، وكل مشروع يتجاهل هذه الحقيقة ، ويتنكر لها سيبوء بالفشل ، لان الشعب العربـي الفلسطيني والامة العربية بأسرها لن ترضى عن تحرير فلسطين بديـلا ،

وهي مصممة على تحقيق ذلك بجميع الوسائل ، وان ابناء الشعب العربي الفلسطيني ، مهما تكن الظروف التي يتعرضون لها داخل وطنهم وتحت وطأة الاحتلال الصهيوني الاستعماري ، مدركون هذه الحقيقة تمام الادراك ، وهم بثباتهم وكفاحهم وايمانهم وعزمهم ، قادرون ولا ريب على احباط جميع المحاولات والمشاريع الاستعمارية الصهيونية علـى اختلاف صيغها واشكالها ، وسيمضي ابناء الشعب العربي الفلسطيني وابناء الامـة العربية في جميع انحاء الوطن العربي في مسيرتهم التاريخية الحتمية ، تؤيدهم الشعوب الصديقة حتى يتحقق النصر ويتم التحرير . »

الميثاق الوطني المرحلي في الارض المحتلة

في ٤ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، وضع عدد من الوجهاء والهيئات الفلسطينية في الضفة الغربية ميثاقا وطنيا مرحليا قالوا فيه :

« بسم الله الرحمن الرحيم ، الميثاق الوطني المرحلي لعرب الضفة الغربية ، لقد تلاقت اهداف الاستعمار مع اهـداف ومخططات الحركـة الصهيونية العالمية فأقامت كيانا دخيلا على الوطن العربي بني على البطلان والعلم والعدوان نتيجة سلسلة متصلة مـن حلقـات التآمـر والارهـاب والبطش ، خطط لها واعدها ونفذها الصهيونية العالمية والاستعمار لتكون لليهود دولة تحقق احلامهم فى اغتصاب اجزاء واسعة من الارض العربية، ولتعمل بالنسبة للاستعمار كقاعدة تفصل اقطار الوطن العربـي وتعيـق تقدم الامة العربية وانطلاقها وتبقي مواردها نهبـا للاستعمار والسيطرة الاجنبية ولتمهد للتسلل الى اسواق العالم الاسيوي والافريقي ، وبالتالي لتكون تلك القاعدة اداة انقضاض على البلدان العربية ، تهدد امنها وتضرب ثورتهـا .

ولقد كان العدوان الجديد الذي بدأ بالحرب فـي الخامس مـن حزيران سنة ١٩٦٧ قمة التآمر بين الاستعمار والصهيونية ، فقد تحركت قوى العدوان وهي تطمع في القضاء على الثورة العربيـة واخماد الجذوة القومية من جهة ، وفي التوسع باغتصاب اجزاء جديدة من الوطن العربي وفرض تسوية نهائية لقضية فلسطين من جهة ثانية .

ان الشعب العربي في الضفة الغربية يعلم انه وقـد فشلت اهداف المؤامرة العدوانية في تحقيق اول واهم اهدافها وهو القضاء على الثورة العربية والمد القومي ، وتقويض انظمة الحكم في عدد من البلدان العربية، ستحاول ان تفرض سلما دائما لاسرائيل يقوم على اساس الاعتراف بهـا وضمان حدود جديدة لها بعد اضافة اسلاب اخرى الى ما اغتصبته فـي عدوانها الاول يوم قيامها . وان اسرائيل وشركاءها في التآمر ، وقـد اصبحت فرص وصلهم الى تحقيق ذلك السلم ضئيلة او معدومة عـن طريق جر الدول العربية الى التفاوض او المصالحـة مـع اسرائيـل او

الاعتراف بها ، سيحاولون تحقيق ذلك الهدف باستعمال مختلف وسائل الضغط والارهاب والترغيب مع عرب فلسطين ، لينالوا من تصميمهم على التمسك بحقهم الكامل في وطنهم ، محاولين اضعاف معنوياتهم وتثبيط عزائمهم عاملين على تشكيكهم في مقدرة امتهم على ازالة اثار العدوان .

وان الشعب العربي في الضفة الغربية الذي وقع فريسة النكبة عام ١٩٤٨ والذي يرزخ تحت وطأة النكسة عام ١٩٦٧ ، شردته الكارثة وعصرته المصيبة ، يدرك انه ما ابتلى بذلك كله الا باعتباره موقعا متقدما من مواقع العروبة وخطا اماميا من خطوط دفاعها في معركة الامة العربية المصيرية مع الاستعمار والصهيونية .

وان الشعب العربي في الضفة الغربية المؤمن بوحدة الامة العربية، وحدة تاريخ واهداف ونضال ومصير المؤمن بقدرة امته على متابعة المسيرة التحررية الواثق من تصميمها على استعادة حقوقها وتحرير فلسطين وكافة أجزاء الوطن العربي والتصدي للاستعمار والصهيونية ، ان هذا الشعب لعلى يقين من ان امته ستقيم الوطن الحر ، متخطية كل العقبات مجتازة كل الصعاب .

وانطلاقا من هذا الايمان ، وتقديرا منا لمسؤوليتنا الاساسية ودورنا الرئيسي في العمل على ازالة اثار العدوان ، فاننا قد تعاهدنا على وضع هذا الميثاق والتزمنا باخلاص بالتقيد بما يحويه ، جاعلينه دليل عمل لنا في المرحلة الحالية . وعلى هذا نعلن : ـ

١ ـ ان فلسطين جزء أساسي من الوطن العربي . وان الشعب الفلسطيني جزء من الامة العربية . وان القضية الفلسطينية قضية عربية عامة ، تتحمل الامة العربية جمعاء واجب الدفاع عنها . يفرض ذلك الايمان القومي الواحد والخطر المتربص بالوطن العربي كله . وعلى هذا فلا يملك الشعب الفلسطيني وحدة ولا اية دولة عربية منفردة حق معالجتها .

٢ ـ ان العمل العربي الجماعي والذي يستهدف في المرحلة الحالية ازالة آثار العدوان الاخير ، لن يسمح لسياسة القوة ان تحقق اية مكاسب على حساب حق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه .

٣ ـ اننا نؤكد تصميمنا على الصمود في وجه كافة محاولات الصهيونية الرامية الى زعزعة ثقتنا بانفسنا والنيل من صلابة مقاومتنا ، ونجدد العهد على ان نبقى اوفياء لوطننا وقوميتنا مهما بلغت التضحيات.

٤ ـ ان القدس بلد عربي له مكانته المقدسة لدى العرب مسلمين ومسيحيين ، نرفض رفضا قاطعا كل اجراءات اليهود لتهويده ، كما نرفض محاولات تدويله . والقدس جزء من الضفة الغربية التي يجمعها الكيان الاردني في وحدة مع الضفة الشرقية ، نصر على الحفاظ عليها

وان تمسكنا بهذه الوحدة ينبع من ايماننا بوحدة امتنا الشاملة التي نسعى لتحقيقها .

٥ ـ اننا نؤكد اصرارنا على عودة وحدة الضفتين لنذكر بالم ان اوضاعا سادت اجهزة الحكم في الاردن ، خلقت آثارا محزنة في نفوس المواطنين .

ولكننا نعلم انشعب الاردن بضفتيه ، وقد هزته النكسة ، لعلى وعي تام بالاخطاء التي ساهمت في وقوعها ، وانه عاقد العزم على تقويمها ، وقادر على الانطلاق ليبني حياته من جديد على اسس قومية سليمة ، تخلق المواطن العربي الحر في الوطن المتحرر الذي يلتزم سياسة خارجية مستقلة ، قوامها الحياد الايجابي وعدم الانحياز في ظل حكم ديمقراطي دستوري ، يكفل الحريات ويضمن للجميع الفرص المتساوية في العيش الكريم ويقيم الجيش على اساس خدمة العلم . ويعد الشعب بمجموعه لحمل واجب وشرف الدفاع عن الوطن في تناسق وتكامل مع ابناء الامة العربية بأكملها .

ولتحقيق ذلك لا بد للحكم من ان يحرص على نيل ثقة الشعب بمجموعه ودعمه وتأييده وان ينهج في السياسة الداخلية والعربية والدولية ما يفرضه الاتجاه التحرري في مراحل انطلاق امتنا العربية نحو اهدافها الكبرى في الوحدة والتحرر والتقدم الاجتماعي . ويكون بمثابة قوة جذب كبيرة لشعبنا في الضفة الغربية تلهمه المزيد من المقاومة والصمود والحرص على وحدة الضفتين .

٦ ـ اننا نرفض باصرار الدعوة المشبوهة لاقامة دولة فلسطينية يراد لها ان تقوم منطقة عازلة بين العرب واسرائيل مرتبطة بالوجود الصهيوني الدخيل . وتعتبر تلك الدعوة وسيلة لاخراج القضية الفلسطينية عن محيطها العربي وتجريدها من مفهومها القومي وعزل الشعب العربي الفلسطيني عن امته العربية . وان اقامة مثل هذه الدولة من شأنه تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية تؤدي الى انحلال الشعب الفلسطيني والى تسديد ضربة قاسية لتيار التحرر العربي .

ان نكسة العدوان ستؤدي حتما الى خلق المواطن العربي الواعي والى احداث انقلاب جذري في التفكير العربي وان نتاج ذلك سيكون المجتمع العلمي البناء الخير ، وان ايماننا بالنصر يرتكز على ثقتنا بالله وامتنا وعلى معرفتنا بطاقاتها البشرية والمادية التي لا حد لها . وان نضالنا العادل لاستعادة حقوقنا تدعمه قوى الحق والسلم والحرية ، وتؤيده اكثرية شعوب العالم والدول الصديقة ، لا بد ان يصل الى غايته.

ان شعبنا العربي الذي رفع مشعل المدنية والحضارة طوال قرون . والذي قدم عبر التاريخ قوافل الشهداء ما زال قادرا على اداء دوره الحضاري ومصمما على تقديم العديد من قوافل الفداء ، لتكون وقودا

لنار الحرية التي سيسطع نورها وهاجا يبدد ظلمات العدوان والاغتصاب، ويعلي منارة المجد والخلود للامة العربية .

التواقيع ..

نابلس :

حمدي كنعان ، حكمت المصري ، قدري طوقان ، الدكتور احمد السروري ، الدكتور صلاح الدين العنبتاوي ، عبد الرؤوف الفارس ، عبد الله الخطيب ، ابراهيم صنوبر ، وليد الشكعة، الدكتور عبد المجيد ابو حجلة ، المحامي موسى الجيوسي ، المحامي حسين الجاغوب، المحامي عبد الله حميد ، المحامي فريد غنام ، الدكتور علي دلال ، كاظم المصري ، شوكت كمال ، عندليب العمد ، عصام عبد الهادي ، رشدي شاهين ، بسام الشكعة ، المحامي عدنان البكري ، وليد ستيتية ، ابراهيم العالول ، هارون رشيد ، المحامي مصطفى عودة ، محمد راشد ابو غزالة ، نهاد كمال ، حسن حلمي عبد الهادي ، وصفي المصري .

جنين :

نجيب مصطفى الاحمد ، الدكتور خليل طوقان ، محمد توفيق محمود الحاج حسن ، المحامي زهير جرار ، الدكتور عدنان ابو بكر ، الدكتور هاشم عبد الهادي ، احمد رباع .

طولكرم :

حافظ الحمدلله ، عدنان ياسين، الدكتور خالد الدرزي ، المحامي محمود الشيخ ياسين ، واصف الجيوسي .

رام الله :

نديم الزرو ، الدكتور موسى ابو حوش ، الدكتور الفرد طوباسي ، القس ايليا خوري، عيسى قسيس ، عائدة عودة ، ريما ترزي ، سميحة سلامة خليل ، المحامي احمد صالح عبد الحميد ، الدكتور عبد العزيز الحاج احمد ، المحامي فلاح المفتي ، كمال ناصر ، فائق وراد ، اميل طوباسي ، المحامي عليّ السفاريني ، المحامي عبد الرحمن حماد ، المحامي غيات الخيري ، المحامي ابراهيم بكر ، رزق خوري ، عبد الرزاق عودة ، الدكتور انطوان ترزي ، متري عزيز خوري ، المحامي شريف شعبان ، الدكتور سميح عامر ، وديع بطرس تامر ، عادل قسيس ، المحامي كريم خلف .

البيرة :

عبد الجواد الصالح ، عبد الله جودة خلف ، عارف العارف ، عبد الله اسماعيل ، الدكتور توفيق البرغوثي ، ايوب العبيدي ، احمد معروف ، شفيق صوفان ، سعيد شعبان، الدكتور كمال العمد ، عز الدين العريان .

الخليل :

صدقي صادق الجعبري ، الدكتور حافظ عبد النبي ، الدكتور عبد المجيد الزير ، الدكتور احمد ابو سارة ، حكمت الحموري ، الدكتور محمد يحيى شاور ، السيدة عائشة عفيف الحموري ، علي ابراهيم القواسمي ، شكري ابو رجب التميمي ، جهاد الحموري ، محمد شاكر السويطي ، الدكتور مصطفى ملحم ، جميل محمد المحطي ، الدكتور زكريا الحموري .

بيت لحم :

الدكتور بنورة ، المحامي جودة شهوان ، الدكتور احمد محمد قرة ، نادر السقا ، نصر الله ساحوري ، حسني حداد ، وجاد يونس ، ادوار خميس ، جلال عقل ، حنا خوري الاطرش ، المحامي عبدالله ابو عيد ، الدكتور كمال شحادة .

القدس :

روحي الخطيب ، الشيخ حلمي المحتسب ، المطران نجيب قبعين ، المطران ايلاريون كبوشي ، انطون عطالله ، الشيخ سعد الدين العلمي ، الشيخ سعيد صبري ، كمال الدجاني، سعيد علاء الدين ، تيسير كنعان ، الدكتور ابراهيم طليل ، الدكتور رشيد النشاشيبي ، نهاد ابو غربية ، فائق بركات ، محمد اسحق درويش ، الحاج عمر الوعري ، انطون صافية، جورج سعيد خلف ، الدكتور نبيه معمر ، يوسف حنا ، يوسف خوري ، حسن طهبوب ، ميشيل سنداحة .

بيان مواطني الضفة الغربية في عمان

في ٣ كانون اول ١٩٦٧ ، اعلن بعض مواطني الضفة الغربية ، في عمان ، شجب محاولة انشاء كيان فلسطيني وقالوا في بيانهم :

« ايها المواطنون الكرام ما انفك الاعداء منذ احتلالهم للضفة الغربية يبذلون الجهود الضخمة ويقومون بالمساعي الحثيثة لتنفيذ ما رسموه من مخططات ووضعوه من مشاريع لتهويد فلسطين برمتها والقضاء على طابعها العربي وتحقيق الاهداف التالية :

اولا ـ تصفية القضية الفلسطينية لصالح اليهودية العالمية والاستعمار .

ثانيا ـ عزل الضفة الغربية وسكانها عن العالمين العربي والاسلامي بغية تسهيل ابتلاعها وضمها نهائيا الى دولتهم الدخيلة الباغية غير الشرعية ، والمفروضة على البلاد ضد ارادة اهلها الشرعيين واصحابها الاصليين .

ثالثا ـ صدع الكيان الاردني ، وهو خط الدفاع العربي الاول ، واضعافه وفصم عرى الاخوة من سكان الضفتين بسلخ الضفة الغربية عن الشرقية لتسقط فريسة سهلة في ايديهم .

وبعد تحقيق هذه الاغراض يمهد الاعداء للوثوب على الاقطار العربية المجاورة واحتلالها ، تحقيقا لاطماعهم العدوانية الخطيرة فيها الرامية الى انشاء دولة لهم من النيل في مصر الى الفرات في العراق .

ايها الاخوة الاعزاء

يتوهم الاعداء ان الكارثة التي نزلت بالضفة الغربية نتيجة لاحتلالهم الغادر لها ، قد نالت من نفوس ابنائها وانستهم تاريخهم الحافل بأروع جهاد وامجد نضال ، وصرفتهم عن اهدافهم القومية وامانيهم الوطنية واسلمتهم الى التخاذل والانهزام واليأس والاستسلام ، وقد حدا هذا

الوهم الباطل بالاعداء الى الظن والاعتقاد بان الوضع القائم في الضفة الغربية يسهل لهم الوصول الى اغراضهم ويمكنهم من بلوغ اهدافهم ، ولذلك فانهم يقومون في هذه الاثناء بحملة واسعة سداها الخداع والنفاق ولحمتها المكر والتضليل ، واساليبها الاغراء والتغرير ، ووسائلها الوعد والوعيد ، والاضطهاد والتهديد ، ترمي الى اغراء سكان الضفة الغربية واقناعهم بفصلها عن الاردن وانشاء دولة فلسطينية فيها .

أيها المواطنون الكرام

ان مثل هذه الدولة التي يدعو اليها الاعداء ، لن تكون غير دولة صورية هزيلة ، مزيفة ، مجردة من كل مقومات الدولة ، تابعة لسلطة الاعداء واداة سخرية طيعة في ايديهم يتسنى لهم عن طريقها الوصول الى اغراضهم الآنف ذكرها في حين ان انشاء مثل هذه الدولة يكون تزييفا لارادة اهل الضفة الغربية ومشيئتها ، بينما ان اي قبول بهذه الخطة اليهودية الماكرة والتعاون على تنفيذها ينطوي على الغدر بالعرب ومصلحتهم .

وانا على ثقة من ان الفلسطينيين عامة خبروا اليهود المستعمرون الحاقدين على الانسانية ، واكتووا بنار مكرهم ، وعرفوا مدى مطامعهم في فلسطين والبلاد العربية ، وما يضمرونه من شر واذى لجميع الاماكن المقدسة من اسلامية ومسيحية ، لا سيما سكان الضفة الغربية الذين شهدوا العدوان الاخير ، ورأوا اليهود يجوسون خلال ديارهم يقتلون وينهبون ويدمرون المدن والقرى الآمنة عملا بعقيدتهم الدينية وتمشيا مع تقاليدهم التاريخية ، ويعيثون في ارضهم فسادا ، مدنسين الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية ، منتهكين حرمتها غير متورعين عن التصريح بكل وقاحة عن نواياهم الاثمة في تدمير المسجد الاقصى انشاء هيكل لهم مكانه وتحويل الحرم الابراهيمي الى كنيس يهودي .

ان اهل الضفة الغربية الذين شاهدوا بأم اعينهم كل هذه الاعمال الوحشية ، لا يمكن ان ينخدعوا بمزاعم اليهود الغرباء المستعمرين او يطمئنوا لوعودهم ، ولا يمكن ان يكون بينهم من يرضى بالتعاون مع من اقترف كل هذه الجرائم والآثام وقام بناء على عقيدته الحاقدة على الانسانية بهذا الاعتداء الوحشي على امته ووطنه ومقدساته .

والفلسطينيون بما عانوه من تجارب مريرة وخبرة طويلة بمكر العدو الغادر واساليبه الباغية ، لا يمكن ان تصل الغفلة بأحد منهم بأن يصدق اكاذيب الاعداء او ينخدع بعهودهم ووعودهم .

ايها الاخوة الاعزاء

انكم لم تنخدعوا بدعايات هؤلاء الاعداء واكاذيبهم في الماضي ولم تنطل عليكم دسائسهم حتى قبل ان تروا بأعينكم هذا العدوان الغاشم على اماكنكم المقدسة وعلى مدنكم وقراكم الآمنة ، فلا يعقل ان تنخدعوا اليوم بعد ان رأيتم ما فعلوه بأم اعينكم .

أيها الاخوة الاعزاء

ان اعظم ما يخشى في هذه الكارثة هو اليأس وروح الانهزام التي يحاول ان يبثها اليهود المستعمرون في النفوس ، مع ان هذه الكارثة ، على فداحتها لا يجوز ان تؤدي الى اليأس والوهن بل يجب ان نتخذ منها عبرة ونتلقى منها درسا نفيد منها لتزداد ايمانا بحقنا ، وثباتا عليه ، وتصميما على استرداده ، وانقاذ الوطن العزيز من الاحتلال اليهودي الغاشم .

ايها الاخوة الصامدون الصابرون في القدس وسائر الضفة الغربية وقطاع غزة الذين صبرتم طيلة ثلاثين عاما تقارعوا اليهودية العالمية والاستعمار وحدكم فما لانت لكم قناة ولا هنت لكم عزيمة ، ولا انطلى عليكم خداع العدو في اي موقف من مواقفكم الماضية .

اننا لواثقون بأنكم لن تنخدعوا اليوم باغراءات الاعداء ولا بوعودهم ولن ترهبكم تهديداتهم ، وانكم ستواصلون صبركم وصمودكم ، وتحافظون على مواقفكم الوطنية الرائعة ، وتعملون على احباط جميع الدسائس والمؤامرات الرامية الى تصفية قضيتكم ، وفصم عرى الوحدة الوثيقة بين الضفتين والى انشاء كيان صوري هزيل باسم فلسطين يتخذه الاعداء اداة طيعة لتحقيق اهدافهم ولتمزيق شمل الامة الذي ينبغي ان يظل موحدا كالبنيان المرصوص .

أيها الاخوة الاعزاء

انا لنبعث اليكم بتحية التقدير والاكبار محيين صمودكم وثباتكم رغم قسوة الظروف ومهيبين بكم ان تحافظوا على وحدة صفوفكم وان تظلوا يدا واحدة على اختلاف فئاتكم وطوائفكم ، مؤكدين لكم ان العرب والمسلمين لن يتخلوا عنكم ابدا حتى يقضى على الاستعمار اليهودي ويطرد الغرباء عن البلاد بصورة نهائية .

« ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الاعلون ان كنتم مؤمنين » صدق الله العظيم .

التواقيع :

اسماعيل حجازي (نائب الخليل) كامل عريقات (نائب القدس) محيي الدين الحسيني (نائب القدس) عبد السلام العوري (نائب رام الله) علي داود الرمحي (نائب رام الله) حنا فرح بنوره (نائب بيت لحم) علي الدجاني ، فوزي عريقات ، فريد فخر الدين ، اسعد بيوض التميمي ، عرفات حجازي ، محمود سعيد ، عبد الحافظ خميس ، صبحي قراقيش ، محمد شحادة العالم وعيسى احمد اخميس .

بيان بعض الشخصيات الاردنية

وفي ٧ كانون اول ١٩٦٧ أصدر عدد من الشخصيات الاردنية بيانا

الى المواطنين في الضفة الغربية حول الدعوة لاقامة (كيان) قالوا فيه :

« يا ابناء شعبنا الكرام ،

من جديد ، وبعد ان افتضحت كافة المؤامرات الرامية الى اقامة « كيان مصطنع » في الضفة الغربية ، تخرج دعوات استسلامية من فئات لم تستطع كما يبدو ان تصمد لتعقيدات النضال الذي تخوضه امتنا العربية لازالة آثار العدوان .

ان هذه الدعوات التي ترتدي طابع الحرص على استقلال ما يسمى بالدولة الفلسطينية ، لا تؤدي سواء صدقت نية دعاتها او لم تصدق ، الا الابقاء على السيطرة الصهيونية الاستعمارية على الارض العربية المحتلة ، والتآمر على كيان الاردن الذي ترتبط ضفتاه بصلات وثيقة لا يمكن لاية دعوة استسلامية او مشبوهة ان تفصمها .

اننا نقف ضد كل الدعوات الجديدة كما وقفنا ضد الدعوات السابقة التي اطلقها المشبوهون والعملاء معتبرينها اضعافا للموقف العربي الموحد ازاء المؤامرة الامريكية الصهيونية على حركة التحرر العربية وكيان الاردن بشكل خاص ، وهروبا من مواجهة مهمات النضال الشاق الذي يتوجب على الامة العربية خوضه لتصفية آثار العدوان .

واذا كان المستعمرون والصهاينة يقفون اليوم موقف التعنت والتمادي في التنكر لحقوق العرب المشروعة وللقوانين الدولية ، فان وحدة جبهاتنا الداخلية وتضامننا العربي ، وتعاوننا الوثيق مع القوى المحبة للسلم والحرية في العالم اجمع ، ومحاربتنا لكل الدعوات اليائسة من كل صنف ولون ، كل ذلك كفيل لاحباط كافة المؤامرات على وحدة اردننا وحقوقنا المشروعة في فلسطين .

ومهما كانت نتائج المحاولات الاستعمارية الصهيونية لتحقيق المكاسب الاقليمية فان ذلك لن يقودنا الى الاستسلام والخضوع لارادة المستعمرين بل لزيادة وحدتنا وصمودنا لتصفية كل آثار العدوان عن ارضنا العربية والاحتفاظ بوحدة اردننا .

وسيكون الفشل المحتوم مصير كل مخططات الصهاينة والمستعمرين .

التواقيع :

د. قاسم الريماوي ، نقولا حبش ، سعيد الفرماوي ، محي الدين الحسيني ، محمد الطاهر ، اسحق الخطيب ، هاشم طوقان ، سميحة التاجي الخالدي ، فيروز السعد ، فؤاد قسيس ، د. شكري الزهار ، الحاج عمر رشدي الطاهر ، اميلي بشارات ، عبد العزيز العلي ، د. بشير البسطامي ، فؤاد غنما ، د. عبد الرحمن فرعون ، سامي الخاروف ، منير الاسمر ، سهام جبري العامري ، بشير البرغوثي ، د. نزال سكر ، احمد يوسف الحياري .

تصريح احمد الشقيري

وفي ١٨ كانون اول ١٩٦٧ ادلى احمد الشقيري بتصريح في بغداد حول المحاولات الفردية قال فيه : « ... نحن حذرنا من هذا الخطر في مؤتمر القمة الذي عقد في الخرطوم وطالبنا الدول العربية بالاخذ بخطة مقابلة للمحاولة الاسرائيلية .

ان الخطة الاسرائيلية الماكرة التي تهدف الى انشاء حكومة فلسطينية سواء بوسائل الترحيب او الترهيب يجب ان تقابلها خطة عربية مدعومة وليس بالتصريحات ، وان نعمل على تحقيق هذه الخطة المدروسة ونضع في امكاناتها كل مقومات النجاح . لكن مؤتمر القمة لم يتناول هذا الموضوع ولا موضوعات اخرى تتصل به اثارتها المنظمة .

وفي المذكرة التي قدمتها باسم المنظمة الى المؤتمر حذرت من التخطيط الاسرائيلي .

١ – ان سياسة اسرائيل ومشروعاتها التي تقوم بها في قطاعات غزة والضفة الغربية تستهدف الادماج او الاحتلال الطويل المدى .

٢ – تعمل اسرائيل بمختلف وسائل العنف والعطف على اظهار الشعب الفلسطيني في هاتين المنطقتين بمظهر الرضاء بالامر الواقع وعدم مقاومته او الاستسلام له .

٣ – تسعى اسرائيل بكل جهدها لايجاد بديل عن الانسحاب غير المشروط الى تقديم حلول متعددة مبتدئة من اقامة حكم ذاتي في منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة الى انشاء جمهورية فلسطينية مستقلة ترتبط بحسن جوار مع اسرائيل .

والمنظمة رغما عن ايمانها بصلابة الشعب الفلسطيني وقوة شكيمته في الخمسين عاما الماضية ورغما عن انها ترفض جميع هذه الحلول جملة وتفصيلا لما تؤدي اليه من التأثير على قضية فلسطين . فانها تحذر من الخطر الذي يحدق بالقضية الفلسطينية وخاصة في المرحلة الحاضرة .

ومما يضاعف هذا الخطر ان الخطة الاسرائيلية لم تقابلها خطة عربية تستهدف احباطها .

وذكرنا أيضا بأن كل ما يلقاه الشعب الفلسطيني على الصعيد العربي من الدعم والتأييد هو الاذاعات العربية التي تنشر اخبار بطولاته وبسالاته .

وقد الحت منظمة التحرير الفلسطينية في حينه على ان لا ينتهي مؤتمر القمة دون ان يضع خطة عربية عاجلة تفسد على اسرائيل خططها وتدعم المقاومة الشعبية في فلسطين المحتلة . كما اكدت استعدادها للقيام بدور فعال في تنفيذ الخطة العربية بما يتيسر لديها من رجال وسلاح .

وانه ليبعث على الاسف ان يكون العمل العربي الموحد غير موجود وكل دولة عربية تعمل لوحدها .

ان القيادة العربية العسكرية الموحدة معطلة والجامعة مشلولة واتفاقيات الدفاع المشترك مطوية .

ان اول ما ندعو اليه في هذه المرحلة هو قيام قيادة عسكرية واحدة للدول العربية . وقبل ان تنشأ هذه القيادة العسكرية الواحدة فسنظل نتلقى الضربات الاسرائيلية العسكرية زمانا بعد زمان .

اما في ما يتعلق باثارة قضية فلسطين في الامم المتحدة فاننا لا نرى املا في حل عادل للقضية الفلسطينية عن طريق الامم المتحدة لانها كانت اصلا السبب في الظلم الفادح الذي نزل بشعب فلسطين .

وجهة نظر ..

وحول مسألة « الكيان » و « الدولة » و « الشخصية » ادلى السيد ابراهيم بكر بحديث الى مندوب مجلة (الحرية) نشرته في عددها رقم ٤٥٢ تاريخ ٣ آذار ١٩٦٩ على الصفحة السادسة ، تحدث فيه بوصفة نائب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقال فيه :

« اول من طرح موضوع (قيام كيان فلسطيني) ، هو الجناح الصهيوني الاكثر تعاونا مع الامبريالية الامريكية متمثلا في مجموعة حزب رافي التي يقودها بن غوريون – دايان – بيرس ، والتي اندمجت فيما بعد فيما عدا شخص بن غوريون ، مع حزب المباي واحدوت هعفودا ، وكونت حزب عمال اسرائيل ، وما زال قادة هذا الحزب بعد التوحيد ينشطون حتى الآن في موضوع (الكيان الفلسطيني) . وهذا يتمثل بالاتصالات التي يجريها موسى ساسون مع فريق من الزعماء التقليديين في الضفة الغربية .

وبالمناسبة ، فان هذا الشخص يقوم بدراسة احصائية في هذا الخصوص لمعرفة مقدار ما يقع من تغييرات بين حين وآخر على موقف الزعماء التقليديين ، اذ انه يحرص على مقابلتهم فردا فردا بمعدل مرة او مرتين في الشهر الواحد . وقد بدأت هذه العملية بعد احتلال الضفة الغربية مباشرة . وبهذه المناسبة من المفيد ان نشير الى ما يزعمه حكام اسرائيل من ان تخطيطهم لم يكن يشمل احتلال الضفة الغربية ، او ان الاردن لم يبدأ باطلاق النار . اذ تبين ، منذ اليوم الثالث للاحتلال ، وجود مخطط كامل مدروس لانشاء كيان فلسطيني !! وقد شرع ممثلو حكومة اسرائيل ببحث خطة هذا الكيان وخطوطه العريضة وطرق التنفيذ مع بعض الفلسطينيين في الضفة الغربية ، وهو يقوم على الاسس التالية :

١ – فصل الضفة الغربية عن الضفة الشرقية .

٢ فصل قطاع غزة عن الادارة المصرية .

٣ – ايجاد ممر بين قطاع غزة والضفة الغربية .

٤ – تكوين دولة فلسطينية في الضفة والقطاع تجري صلحا مع اسرائيل ، وبذلك تصفي القضية الفلسطينية وتدخل هذه الدولة في علاقات دائمة مع اسرائيل ، اقتصادية وسياسية وعسكرية ، ويكون لهذه الدولة ممران بحريان للوصول الى ميناءي حيفا واسدود .

ويضيف ابراهيم بكر غير ان الجماهير في الضفة الغربية وقطاع غزة حالت دون انشاء هذا الكيان ، ورفضته رفضا قاطعا ، على الرغم من ان بعض الزعماء ما زالوا يخططون مع حكام اسرائيل من اجل تنفيذه !

وحتى تكون الصورة دقيقة لا بد من القول بأن في اوساط الحزب الحاكم الاسرائيلي اتجاه ثان يمثله اشكول – ايبان يفضل تسوية القضية تسوية نهائية مع الاردن ، وان كان لا يعارض في انشاء الكيان الفلسطيني اذا لم تتم التسوية .

وقد كان ملاحظا ولا يزال ان اوساط السفارة الامريكية في تل ابيب ، وقنصلية القدس المتعاطفتين مع بعض الاوساط الفلسطينية في الضفة الغربية هم من دعاة انشاء الكيان الفلسطيني على الوجه السالف الذكر . »

وينهي السيد ابراهيم بكر حديثه بقوله : « وعندما ظهرت التغييرات الجديدة في منظمة التحرير ، بدخول فئات من فصائل المقاومة فيها ، حاولت الاوساط ذات الارتباط بالدوائر الاستعمارية بشكل خاص تزيين فكرة الكيان الفلسطيني ، منطلقة من ان القضية لايمكن ان تحل الا اذا شارك الفلسطينيون في حلها . وفي اعتقادي الجازم ان جميع ما كتب وقيل حول موضوع الكيان الفلسطيني معطوفا على التغييرات التي حدثت في المنظمة ، انما كان لتشويه العمل الفلسطيني ، والقاء الشكوك حوله لخلق البلبلة فيما بين الجماهير ، وتبعا لذلك من اجل اضعاف تفاعلها مع الكفاح المسلح الفلسطيني . »

* * *

(٢) خارج الارض المحتلة

فتح ..

... قالت (فتح) في كتابها السنوي لعام ١٩٦٨ ان الثورة الفلسطينية انسانية تقدم للعالم اجمع المجتمع الفلسطيني المفتوح كبديل للكيان الصهيوني المنغلق. فنحن ندعو الى دولة فلسطينية عربية ، لا يكون فيها ظل للعنصرية والصهيونية .. ويومها سيجد اليهودي مكانه في هذه الدولة الديمقراطية التقدمية بغض النظر عن الدين او اللون او القومية . »

وفي مطلع ١٩٦٩ صرح (ياسر عرفات) لصحيفة (باري ماتش) بأن اليهود شيء والصهيونية المثلة في دولة اسرائيل شيء آخر ، وان مقاومة الصهيونية آخذة في البروز بين اليهود . واستشهد بأن اثنين من ضباط (فتح) فلسطينيان أم كل منهما يهودية !

وصرح (ياسر عرفات) في شباط ١٩٦٩ لمجلة (آخر ساعة) بانه لا مكان للحقد والتعصب الديني في فلسطين ، وكرر الدعوة الى دولة فلسطينية يتعايش فيها المسلم والمسيحي واليهودي ، ولكنه استبعد تحقيق مثل هذا الحل (الآن) لان اسرائيل دولة عنصرية لا انسانية تقوم على المخططات التوسعية .

وادلى (عرفات) بتصريح لصحيفة (لوموند) قال فيه : « ان النظام الصهيوني هوالذي نقصده وليس يهود فلسطين » . وان « هدفنا هو اقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود على قدم المساواة » .

وكرر (ياسر عرفات) في حديثه لصحيفة (اراب وورلد) الصادرة عن مركز الاعلام العربي التابع لجامعة الدول العربية بقوله : « لن نجبر احدا على الرحيل اذا كان راغبا في العيش تحت لواء (الدولة الفلسطينية) كفلسطيني مخلص » .

واورد (عرفات) مثل ذلك لصحيفة (فري بالستاين) في آب

بقوله الدولة الديمقراطية التقدمية في فلسطين التي تنادي بها (فتح) لا تناقض مع كونها عربية ، لان الدولة الصهيونية لم تنجح في جعل نفسها مقبولة في وسط العالم العربي ، ولانها دولة غريبة مصطنعة في حين ان اية دولة فلسطينية لا تستطيع عزل نفسها عن محيطها الجغرافي. وان (فتح) تطمع بعد التحرير الى ايجاد مجتمع تقدمي يعتمد على الحرية والمساواة ، وستعمل على مشاركة نضال الامة العربية في سبيل استكمال استقلالها لبناء مجتمع عربي موحد .

واوضح (صلاح خلف – أبو اياد) فيحديثه الى (الطليعة) مفهوم (فتح) من « الدولة الفلسطينية الديمقراطية » بقوله ان الكفاح المسلح « وسيلة لهدف انساني كبير » هذا الهدف هو حل سلمي حقيقي للمشكلة وليس حلا سلميا زائفا قائما على فرض العدوان والعنصرية . ولا يمكن ان يتحقق هذا السلام الا في اطار دولة ديمقراطية في فلسطين .

وقال ان هذا المفهوم هو الخط العريض الاستراتيجي الذي يحكم التفاصيل فستتبلور من خلال النضال والكفاح . ولكنه اكد ان اليهود سيقبلون « كمواطنين على قدم المساواة مع العرب في كل شيء » واضاف ان معنى الدولة الفلسطينية الديموقراطية واضح وهي انها « تصفي فقط الكيان الصهيوني العنصري داخل فلسطين » واكد ان « فتح تضمن حق المواطنة لليهود سواء المعادين منهم للصهيونية والكيان الصهيوني او الذين اقتنعوا « بأن الافكار الصهيونية دخيلة على المجتمع الانساني » .

الجبهة الشعبية الديمقراطية

نشرت مجلة (الحرية) الناطقة باسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في عددها رقم ٤٧٩ بتاريخ ١ ايلول ١٩٦٩ على الصفحة العاشرة وما تلاها ، (برنامج) الجبهة الشعبية الديمقراطية لاقامة جبهة وطنية موحدة ، جاء فيه حول مستقبل فلسطين (كما تراه الجبهة) وحول اهداف الحركة الوطنية الفلسطينية القول :

« – ان شعب فلسطين هو صاحب الحق في تقرير مصير وطنه وعلى ارضه .

– ان الحركةالصهيونية هي حركة عنصرية موالية للامبريالية . قامت على اساس اضطهاد قومي عرقي للشعب الفلسطيني واجلائه من ارضه بالقوة .

– ان الحركة الصهيونية والراسمالية اليهودية العالمية كانت تهدف الى خلق قومية لها لتنفيذ اهدافها الذاتية في التوسع والسيطرة الاقتصادية على شعوب البلدان المتخلفة العربية وفي كل بلدان آسيا وافريقيا .

ـ ان مصير الحركة الصهيونية مرتبط عضويا بمصير الامبريالية ونشاطها الاقتصادي والسياسي والعسكري على مستوى العالم هو جزء من حركة الامبريالية العدوانية ..

ـ ان اليهود في فلسطين قد خضعوا لعملية اضطهاد طويلة في اوروبا ، والمسؤول الاول عن هذا الاضطهاد هو الراسمالية الاوروبية التي مارست اضطهادها البشع ايضا ضد شعوب البلدان المتخلفة والمستعمرة وبذات الاسلوب الاضطهادي عند استعمارها لهذه البلدان . ان حل أزمة اضطهاد اليهود تكمن في حل ازمة المجتمع الاوروبي والراسمالية الحاكمة في العديد من بلدانه . كما ان حل قضية الاضطهاد لا تتم من خلال اضطهاد واجلاء شعب آخر هو الشعب العربي في فلسطين .

ـ ان قسما كبيرا من اليهود قد خضعوا لتأثير الافكار الصهيونية العنصرية التي حاولت من خلال بعث مفتعل للثقافة والافكار الدينية القديمة ، تهجير اعداد متزايدة من اليهود من مختلف البلدان الى فلسطين بينما كانت الصهيونية العالمية تهدف الى تحقيق مطامع توسعية واقتصادية ذات طابع امبريالي استعماري .

ـ ان نضال الحركة الوطنية الفلسطينية يهدف الى تحقيق التحرير الكامل لفلسطين وتطهيرها من قيادة ونفوذ الحركة الصهيونية واجهزتها ومؤسساتها التي عملت على اضطهاد الشعب العربي الفلسطيني ومارست القهر القومي ضده وعملت على تضليل واسع لليهود في فلسطين واخضاعهم لمؤثرات افكارها وسياستها الرجعية العنصرية .

ـ ان نضال الحركة الوطنية الفلسطينية يهدف الى اقامة دولة فلسطين الموحدة بعد ازالة الكيان الاسرائيلي .

ـ ان الدولة الفلسطينية التي سوف تقضي على التمييز العرقي والعنصري والاضطهاد القومي يجب ان تعتمد على حل ديمقراطي للتناحر القائم يستند الى تعايش الشعبين العربي واليهودي . ان هذا التعايش لن يتحقق الا بزوال كافة اشكال الاضطهاد والاغتصاب والاستغلال .

ـ ان الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني وللشعوب العربية ضد العدوان والاحتلال هو الطريق الوحيد الذي سوف يحقق تصفية الكيان الاسرائيلي ، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال الحرب الشعبية التي تخوض فيها الجماهير الشعبية الفلسطينية والعربية قتالها ضد العدو الصهيوني معتمدة على قواها الذاتية وعلى تأييد كل قوى الثورة والتقدم في العالم.

حول الكفاح المسلح :

ـ ان الجبهة الوطنية تعتبر ان الكفاح المسلح هو الشكل القائد للنضال والقادر وحده على انزال الهزيمة بالاحتلال الصهيوني لفلسطين ، وعلى اسقاط دولة اسرائيل .

ـ ان الكفاح المسلح وحده هو القادر على فرز القوى والفئات

الوطنية المناضلة باخلاص من اجل التحرير الوطني الكامل عن القوى المترددة والجبانة والمدعية .

ـ ان الجبهة تناضل من اجل تطوير العمل الفدائي الى حرب عصابات داخل المنطقة المحتلة ضد الاحتلال على طريق شن حرب تحرير شعبية .

ـ ان انتصار الحرب الشعبية لا يتحقق الا من خلال التحام القوى المقاتلة بجماهير الشعب في الريف والمدن ، من خلال تحقيق وحدة المقاتلين والجماهير الشعبية .

ـ ان انتصار الحرب الشعبية يتطلب تنظيم وتجنيد وتسليح اوسع الجماهير التي من مصلحتها ان يتحقق التحرير الوطني « جماهير العمال والفلاحين واللاجئين والطلبة وصغار التجار والحرفيين واصحاب المهن الحرة » .

ـ ان رفع درجة الوعي السياسي والوطني بين صفوف الجماهير هو شرط اساسي لتنظيمها ومشاركتها الفعالة في الحرب الشعبية .

ـ ان الجبهة الوطنية الموحدة تعمل على انشاء قيادة واحدة للكفاح الفلسطيني المسلح تقوم بتنسيق قتال العصابات داخل المنطقة المحتلة وتضع البرامج العملية من اجل تطويره وتصعيده .

ـ تعمل الجبهة من اجل نشر وبناء روح التآلف والتفاعل بين جميع المقاتلين في كافة التنظيمات من خلال تنسيق العمليات المسلحة وبرامج التوعية السياسية المشتركة .

ـ تعمل الجبهة على رفع مستوى التدريب والتسليح عند كافة المنظمات المقاتلة وتلاحق البرامج الخاصة لذلك من اجل سد احتياجات كل التنظيمات المشتركة في الجبهة .

ـ تحدد الجبهة طبيعة اهدافها في المؤسسات والمنشآت العسكرية والاقتصادية والثقافية التي تعمل على نشر الافكار العنصرية والمتعصبة .

ـ تهتم الجبهة ، اهتماما كبيرا ، بتسليح الميليشيا الشعبية عند كافة المنظمات وبين التنظيمات النقابية وقائد للنضال الوطني من اجل التحرير الوطني وهزيمة الصهيونية والامبريالية .

ـ ترفض الجبهة اي صيغة من صيغ التسوية السياسية للقضية الفلسطينية ، سواء اكان ذلك ممثلا بقرار مجلس الامن في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، او اي قرار اخر . وتعتبر الجبهة ان من حقها الوطني المشروع والتزامها بقضية التحرر الوطني الفلسطيني ما يدفعها الى انتقاد كل موقف عربي او عالمي يهدف الى تحقيق التسوية السلمية ، لانها تسوية تقع على حساب المصالح والحقوق الوطنية لشعب فلسطين .

ـ ان الجبهة تدرك ان دولة اسرائيل ، بقيادة الحركة الصهيونية ، هي كيان زرعته الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة لضرب الحركة

الوطنية العربية . ونضال شعب فلسطين يستهدف تحطيم اداة الدولة وكيانها واجهزتها القائمة .

ـ ان الجبهة تعتبر ان القوى والانظمة الرجعية هم الحلفاء المخلصون للامبريالية والحركة الصهيونية ، وهم ادوات الامبريالية في قمع الحركة الوطنية وتصفيتها .

ـ ان النضال التحرري لشعب فلسطين ضد الحركة الصهيونية يستهدف اساسا الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة ومصالحها في منطقتنا ، والتي تتولى اسرائيل حمايتها كحارس امين لهذه المصالح ، فهي لم توجد الا لتحقيق هذا الهدف .

ـ الجبهة هي جزء من الواقع السياسي والاجتماعي القائم في الضفة الشرقية ، ولا تنفصل عن هذا الواقع ، ولهذا فان الجبهة :

★ تتخذ مواقف معلنة باستمرار تجاه سياسة النظام الحاكم في الضفة الشرقية في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وخاصة التسوية السياسية .

★ تتخذ مواقف معلنة تجاه سياسة النظام للتدخل في شؤون وعمل الجبهة وتنظيماتها داخل الضفتين .

★ ترفض محاولات فرض الشروط ، مهما كانت طبيعتها ، على حركة المقاومة وتنظيماتها .

★ تتخذ مواقف تجاه كل التغييرات والتطورات السياسية التي تحدث على صعيد الحكم .

★ تمارس الجبهة نضالها اليومي داخل الضفتين كقوى وطنية اردنية ـ فلسطينية . وتقيم تحالفاتها الوطنية على هذا الاساس ، وتتخذ كافة مواقفها السياسية اليومية انطلاقا من هذا الاعتبار .

ـ تناضل الجبهة من اجل تسليح الشعب واطلاق حرياته الديمقراطية ، ومن اجل حقه في التنظيم المستقل ، كما تناضل من اجل قطع كافة العلاقات مع معسكر الامبريالية وتوطيدها مع المعسكر الاشتراكي ، وتناضل من اجل اقتصاد وطني مستقل عن النفوذ الاستعماري ومجند من اجل خدمة المقاومة ضد الاحتلال .

ـ تناضل الجبهة من اجل تجنيد كل جماهير وقوى الشعب الفلسطيني الوطنية من خلال المنظمات المشتركة في الجبهة ، وتناضل من اجل احتفاظ هذه المنظمات بهذا الحق وخاصة في الدول التي تعمل على حجبه وبشكل مستقل عن هذه الانظمة وبلا شروط تفرضها الانظمة لتحقيق هذه المهمة .

ـ تناضل الجبهة من اجل نشر الوعي السياسي الوطني بين صفوف الجماهير مثلا في :

★ التأكيد على ان الاعداء الرئيسيين المباشرين امام الشعب

الفلسطيني وكل الشعوب العربية هم الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية .

★ التأكيد على الدور الرئيسي للكفاح المسلح من اجل انجاز التحرير الوطني .

★ رفض التسوية السلمية وكشف دعاتها ونقدهم يوميا من اجل حماية الحركة الوطنية الفلسطينية .

★ التأكيد على برنامج الجبهة الوطنية وضرورة توحيد الحركة الوطنية الفلسطينية .

★ التأكيد على المطالب الجماهيرية في الضفة الشرقية والتي اوردناها .

★ كشف محاولات ضرب وتصفية حركة المقاومة في عدد من البلدان المحيطة باسرائيل او التضييق عليها من قبل بلدان اخرى .

★ كشف عمليات محاولة التدخل وفرض الوصاية على حركة المقاومة .

★ التأكيد على اهمية التنظيم والتسليح الواسع لقطاعات الشعب الوطنية .

★ التأكيد على ان الحلفاء المخلصين للحركة الوطنية الفلسطينية هم الشعوب العربية والشعوب الثورية والاشتراكية في العالم .

ـ تعمل الجبهة من اجل تسليح اوسع قطاعات الجماهير لمواجهة اي غزو قادم ، وتدعم انشاء المنظمات الجماهيرية المسلحة على اوسع نطاق .

ـ تعمل الجبهة من اجل تنظيم اوسع قطاعات الجماهير وتعبئتها في منظمات نقابية واتحادية مستقلة ، اردنية ـ فلسطينية .

ـ تناضل الجبهة من أجل نشر المنظمات الوطنية ورفع درجة الوعي السياسي داخل المنطقة المحتلة والذي يحتوي بالاضافة الى ما ذكرناه سابقا ما يلي :

★ كشف الفئات التي تعمل على اخضاع الجماهير لقيادة نفس القوى الحاكمة قبل حزيران (يونيو) داخل المنطقة المحتلة .

★ كشف كافة مخططات العدو الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية وكافة المشاريع المشبوهة التي يطرحها ، كالكيان الفلسطيني.

★ التأكيد على وحدة النضال الوطني في الضفتين ، وعلى وحدة مصير الحركة الوطنية فيهما .

ـ تناضل الجبهة من اجل تصعيد الكفاح المسلح الى حرب عصابات تشمل كل المنطقة المحتلة ، وتعمل على تنظيم انتفاضات الشعب وعصيانه ومقاومة الاحتلال بكافة اشكال النضال .

ـ منظمات الجبهة الوطنية هي القوى الوحيدة القائدة لنضال الشعب الفلسطيني في المنطقة المحتلة ، وهي لهذا تشجب كل محاولات

تثبيت وزرع القيادات الاقطاعية والتقليدية القديمة على راس الحركة الوطنية وتقديم الدعم المادي لها من الدوائر الحاكمة في الضفة الشرقية».

* * *

وفي الاول من ايلول ١٩٦٩ ، قدمت الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين الى الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني مشروع قرار بشأن (حل ديمقراطي شعبي للمسالة الفلسطينية) نشرته مجلة (الحرية) في عددها رقم ٤٨٠ تاريخ ٨ ايلول ١٩٦٩ على الصفحة (١٢) جاء فيه :

القرارات المقترحة :

« ان المجلس الوطني الفلسطيني انطلاقا من ايمان شعب فلسطين بالحلول الديمقراطية للمسالة الفلسطينية يقرر ما يلي :

١ ـ رفض الحلول الشوفينية والرجعية الصهيونية ـ الاستعمارية القائمة على الاعتراف بدولة اسرائيل كاحدى الحقائق في منطقة الشرق الاوسط ، لان هذه الحلول بجانب كونها تتناقض مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ارضه بنفسه ، فهي تكرس الكيان الصهيوني التوسعي المرتبط بالاستعمار والمعادي لحركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية وكل قوى التحرر والاشتراكية في العالم .

٢ ـ رفض الحلول الشوفينية الفلسطينية والعربية المطروحة قبل حزيران (يونيو) ٦٧ وبعده ، والقائمة على ذبح اليهود ورميهم بالبحر ، ورفض الحلول الرجعية القائمة على الاقرار بدولة اسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها ممثلة بقرار مجلس الامن السيء الذكر ، لان هذه الحلول هي على حساب حق شعب فلسطين في تقرير مصيره على ارضه، ولانها تزرع في منطقة الشرق الاوسط دولية عنصرية راسمالية وتوسعية مرتبطة جدليا بالراسمالية العالمية المعادية لحركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية والعالمية ، والمعادية لكل قوى التقدم والاشتراكية في هذا العالم .

٣ ـ النضال من اجل حل ديمقراطي شعبي للمسالة الفلسطينية والمسالة الاسرائيلية ، تقوم على ازالة الكيان الصهيوني ممثلا بكافة مؤسسات الدولة « الجيش والادارة ، والبوليس » وكافة المؤسسات السياسية والنقابية الشوفينية والصهيونية ، وانشاء دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية يعيش فيها العرب واليهود دون تمييز ، ودولة ضد كافة الوان القهر الطبقي والقومي ، مع اعطاء الحق لكل من العرب واليهود في تنمية وتطوير الثقافة الوطنية لكل منهما .

٤ ـ وبحكم الارتباط التاريخي والمصيري بين فلسطين والامة

العربية ، فان دولة فلسطين الديمقراطية الشعبية تصبح جزءا لا يتجزأ من دولة اتحادية عربية في هذه المنطقة ، ودولة ديمقراطية المحتوى ، ومعادية للاستعمار والامبريالية والصهيونية والرجعية العربية والفلسطينية .

٥ ـ ان الحل الديمقراطي المطروح كفيل بتحرير الانسان العربي والانسان اليهودي من كل الوان الثقافة الشوفينية العنصرية وتحرير الانسان العربي من الثقافة الرجعية ، واليهودي من الثقافة الصهيونية .

٦ ـ ان الحل الديمقراطي المعادي للقهر الطبقي والقومي كفيل بفك ارتباط فلسطين بالامبريالية وتحويرها الى قلعة تقدمية ثورية مع كافة القوى المناضلة ضد الامبريالية والثورة المضادة في هذا العالم الارضي .

٧ ـ ان الوصول بحركة التحرر الوطني الى الدولة الفلسطينية الديمقراطية الشعبية لا يتحقق الا بالكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية ضد الصهيونية والامبريالية والرجعية وبهدم الدولة الاسرائيلية وتحرير اليهود من الحركة الصهيونية ، فبالكفاح المسلح اليومي والدائب ضد كافة الحلول الشوفينية والرجعية الاستعمارية المطروحة ، حتى التحرير التام والناجز لفلسطين ، وبناء دولة ديمقراطية تضم العرب واليهود ضمن حقوق وواجبات وطنية متساوية ، دولة في خدمة كل القوى المناضلة من اجل التحرر الوطني والتقدم .

ان المجلس الوطني الفلسطيني السادس الذي يطرح هذا الحل الديمقراطي يدعو كافة العناصر والتجمعات الاسرائيلية واليهودية المعادية للصهيونية والامبريالية الى الالتفاف حول هذا الحل والنضال المشترك الفلسطيني المسلح والجماهيري من اجل تنفيذ هذا الحل الديمقراطي الثوري .

ان المجلس الوطني الفلسطيني السادس يخاطب كل قوى التحرر الوطني والاشتراكية في هذا العالم ، ان تأخذ بهذا الحل الديمقراطي ، وتناضل مع شعب فلسطين من اجل تنفيذه ، بما يحقق تقرير مصير شعب فلسطين » .

* * *

نايف حواتمة

وفي ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ ، ادلى (نايف حواتمة) عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ، بحديث الى (جان بيار فيينو) سكرتير لجنة التضامن مع الثورة اليمنية والحركات التحررية في الجزيرة العربية ، حول وضع اليهود في الدولة الفلسطينية المقترحة نشرته مجلة (الحرية) ايضا في عددها رقم ٤٨٨ تاريخ ٣ ايلول على الصفحة (١٢) جاء فيه :

« س ـ في ظل دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية ثورية ، ما هي طبيعة الحقوق الثقافية او حتى القومية التي تستعد الجبهة الشعبية الديمقراطية للاعتراف بها للمجتمع اليهودي في فلسطين متحررة من الصهيونية او بعبارة اخرى هل تعتقد الجبهة الشعبية الديمقراطية ، على الصعيد النظري ، ان اليهودية دين فقط ، او هل تعترف بشرعية اعتبار « اليهودية » كثقافة وطنية من قبل اسرائيليين يساريين غير دينيين (مثلا انصار « ماتزبن » ، المنظمة الاشتراكية في اسرائيل) ؟

« ج ـ وطرحت الجبهة الشعبية الديمقراطية بالمقابل مشروعها القائم على ضرورة اقامة دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية يتمتع فيها اليهود والعرب بالمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات مع حق العرب واليهود في تطوير ثقافتهم الوطنية ضمن نهج تقدمي وديمقراطي ينزع عن الثقافة العربية النهج العنصري والرجعي تجاه اليهود ، وينزع عن اليهود النهج العنصري والرجعي ممثلا بالثقافة الصهيونية. كما طرحت الجبهة الشعبية الديمقراطية ان من ضرورات اقامة هذه الدولة الفلسطينية الديمقراطية الثورية او الشعبية ان يكون النظام بالضرورة من طبيعة اشتراكية ، لان الطبيعة الاشتراكية لهذه الدولة الديمقراطية الشعبية هي الكفيلة بتصفية كافة اشكال القهر الطبقي والقومي بين العرب واليهود وتمكين كل من العرب واليهود بالتمتع الكامل في الحقوق والواجبات الواحدة وفي تطوير ثقافتهم الوطنية ضمن نهج تقدمي وديمقراطي ، ولذلك فقد دعت الجبهة الشعبية الديمقراطية في مشروعها لحل المسألة الفلسطينية ، جميع اليهود التقدميين في هذا العالم وجميع الاسرائيليين التقدميين للمشاركة في حركة التحرر الوطني الفلسطينية ، وفي الكفاح المسلح الفلسطيني من اجل تصفية الكيان الصهيوني ومن اجل رفض جميع الحلول العنصرية والرجعية المطروحة ، والقتال المشترك على طريق تحرير فلسطين ، واقامة هذه الدولة الديمقراطية لاننا ، كما يتضح في الوقائع الملموسة نرى بشكل واضح ان امكانيات الوصول الى هذه الدولة الفلسطينية الديمقراطية الشعبية بالوسائل الديمقراطية والسلمية معدومة بحكم طبيعة الصهيونية ودولة اسرائيل المرتبطة بالاستعمار والامبريالية . والوصول الى مثل هذه الدولة ممكن بتوسيع الكفاح الفلسطيني المسلح المشترك بين العرب واليهود والتقدميين الاسرائيليين والتقدميين اليهود ، ومن اجل ذلك دعونا في المشروع الذي طرحناه على الجماهير الفلسطينية والعربية ، وطرحناه على المجلس الوطني الفلسطيني السادس ، دعونا الى مشاركة التقدميين اليهود ، والاسرائيليين التقدميين ، في هذه الجبهة المسلحة الفلسطينية من اجل النضال المشترك الطويل المدى لتصفية الكيان الصهيوني ورفض كافة الحلول العنصرية والرجعية المطروحة للمسألة الفلسطينية والاسرائيلية واقامة فلسطين الديمقراطية الشعبية في المستقبل » .

هذا اولا . وفيما يختص بالتساؤل الثاني ، فان الجبهة الشعبية الديمقراطية ، انطلاقا من موقف ايديولوجي ترى بان اليهودية دين فقط ؛ وتعترف بشرعية اعتبار اليهودية كثقافة للتجمعات اليهودية ، وبشكل خاص للتجمع الاسرائيلي الموجود الان على ارض فلسطين لان تجمع اليهود الموجود الان في فلسطين وبشكل خاص الجيل الذي ولد بعد ١٩٤٨ ، ولد ونشأ على الارض الفلسطينية . ولهذا الجيل الحق ، في تقديرنا بالعيش المشترك والمساواة التامة في الحقوق والواجبات مع شعب فلسطين في ظل دولة ترفض كافة الوان القهر والاقتسار الطبقي او القومي .

وفي هذا الصدد ، فالجبهة الشعبية الديمقراطية تتابع باهتمام مواقف القوى اليسارية والتقدمية في اسرائيل وترى بان المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية ، اي جماعة « ماتزبن » ، هي مجموعة يسارية تطرح حلولا للمسألة الفلسطينية والاسرائيلية متقدمة ومن طبيعة تقدمية بالقياس الى باقي الاحزاب الموجودة في اسرائيل ، وقد تابعنا باهتمام تطور مواقف هذه المنظمة الاسرائيلية الاشتراكية . في البداية ، طرحت حلا يقوم على بقاء دولة اسرائيل بعد نزع الصفة الصهيونية عنها ، ثم طرحت مؤخرا قيام دولة ثنائية القومية في فلسطين . وفي تقديرنا ان مثل هذه الدولة الثنائية القومية تتعارض مع النهج التقدمي البروليتاري في حل المسألة الاسرائيلية والمسألة الفلسطينية ، فالمفترض ان يطرح اقامة دولة فلسطينية يتمتع فيها كل من العرب والاسرائيليين بالحقوق المتساوية والواجبات المتساوية ويعطى الحق لكل منهم بتطوير ثقافتهم المحلية والخاصة .

س ـ هل توجد علاقات بين الجبهة الشعبية الديمقراطية والمنظمة الاشتراكية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة؟ وهل تقبل الجبهة الديمقراطية مبدأ وجود اسرائيليين يساريين ثوريين مناهضين للصهيونية في صفوفها، ومبدأ عمل مشترك مع التقدميين الاسرائيليين (اذا كان لهم وجود فعلي في اسرائيل) ، وعلى اي اساس ؟ هل تقوم الجبهة بدعاية اممية باللغة العبرية في الاراضي المحتلة في سبيل كسب جزء من اليسار الاسرائيلي الى جانبها وتحريره من الايدلوجية الصهيونية ؟

ج ـ على اساس الموقف المبدئي الاممي للجبهة الشعبية الديمقراطية والقائم على ضرورة توفير حل اممي للمسألة الفلسطينية والاسرائيلية يقوم على حق شعب فلسطين في تقرير مصيره على ارضه وبنفسه ، ويقوم على رفض كافة الوان القهر الطبقي والقومي التي لحقت بشعب فلسطين في عام ١٩٤٨ ، ويقوم على رفض كافة الوان الحلول العنصرية والرجعية للمسألة الفلسطينية والمسألة الاسرائيلية ، فان الجبهة الشعبية الديمقراطية ترحب ، وتدعو ، وتناضل من اجل اقامة ارقى الوان

العلاقات بينها وبين اية مجموعة تقدمية ويسارية ثورية في داخل المجتمع الاسرائيلي ، ومن هنا ، فان الجبهة بدات عملية حوار ونقاش مع منظمة « الماتزبن » في خارج الارض المحتلة ، حيث ان مثل هذا الحوار يتوفر بشكل اوسع مما هو داخل الاراضي المحتلة ، وفعلا منذ فترة ، والان في اكثر من بلد اوروبي ، هناك حوار متبادل بين الجبهة الشعبية الديمقراطية وبين جماعة « ماتزبن » . بنفس الوقت ، ان الجبهة قد اعلنت بوضوح في المشروع الذي قدمته للجماهير وللمجلس الوطني الفلسطيني السادس انها تناضل وتدعو من اجل انضمام التقدميين الاسرائيليين واليهود سواء داخل اسرائيل او خارجها ، والذين يتخذون مواقف مناهضة للصهيونية والامبريالية والرجعية العربية للانضمام في صفوف الكفاح الفلسطيني المسلح . وبالنسبة للجبهة بشكل خاص ، فانها ترحب ترحيبا حارا بانضمام اسرائيليين يساريين ثوريين في صفوفها او في لجان المساندة التي تنشأ للجبهة الشعبية الديمقراطية في العالم .

اما في ما يختص بالقسم الثاني من السؤال حول مواقف الجبهة وهل تقوم بدعاية اممية باللغة العبرية في الاراضي المحتلة لتوضيح مواقفها للانسان اليهودي بشكل عام وللتقدميين الاسرائيليين بشكل خاص ، فان الجبهة تنشر كافة مواقفها داخل الاراضي المحتلة تجاه المسألة الفلسطينية باللغة العربية ، وحتى الان لم تتمكن من نشر مواقفها باللغة العبرية ، وهذا ناتج عن عدم توفر الكوادر التي تجيد اللغة العبرية لتنشر ما تطرح الجبهة الشعبية الديمقراطية ايديولوجيا وسياسيا في كافة الحلول المطروحة للقضية الفلسطينية والاسرائيلية ، وقضايا حركة التحرر الوطني العربية والعالمية ، ونطمح في المستقبل القريب لتوفير مثل هذا الكادر الذي يقوم على نشر مواقف الجبهة السياسية والايديولوجية باللغة العبرية وبلغات اجنبية اخرى .

س ـ عبر علاقاتها بالقيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي التي اتخذت موقفا جذريا امميا تجاه القضية الفلسطينية والكردية ، هل اتخذت الجبهة الشعبية الديمقراطية بنفسها موقفا معينا تجاه القضية الكردية القائمة ليس فقط عربيا ، بل ايضا في تركيا وايران ، حيث يتعرض الشعب الكردي في هذين البلدين لابشع اشكال الاضطهاد القومي والطبقي على ايدي النظام الديكتاتوري الرجعي الشوفيني القائم في طهران وانقرة ، وكيف تنظر الجبهة الى هذه القضية ؟

ج ـ قبل ان تنشأ اية علاقة بالقيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي فان الجبهة الديمقراطية ، في نظرتها للمسألة القومية ، تلتزم بموقف بروليتاري اممي يقوم على حق كل شعب من الشعوب في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه ، وكما قال ماركس : « ان شعبا يضطهد غيره من الشعوب لا يمكن ان يكون شعبا حرا » . وعلى ضوء موقف الجبهة

الديمقراطية الاممي الذي يرفض اي شكل من اشكال القهر الطبقي والقومي ، فان الجبهة الديمقراطية سبق لها وان حددت موقفا واضحا من المسألة الكردية والذي يقوم ، بوضوح كامل ، على حق الشعب الكردي في العراق وتركيا وايران والتجمع الكردي في سوريا ، على حقه الكامل في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه ، فان وجود الشعب الكردي له كافة مقومات الشعب الواحد ، من لغة مشتركة ، وتاريخ مشترك وتكوين نفسي مشترك ، يجد له تعبيرا في العادات والتقاليد المشتركة ، ولهذا فقد دعت الجبهة الى اعطاء الشعب الكردي حقه في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه ، كما ان الجبهة على استعداد لمساندة الحركة التحررية الكردية ايديولوجيا وسياسيا وحتى ماديا اذا دعت الضرورة . وفيما يختص بالازمة الناشبة في العراق حول المسألة الكردية ، فقد دعت الجبهة الى ضرورة اعطاء الشعب الكردي الحكم الذاتي ضمن اتحاد عربي كردي ، ورفضت كافة الوان الحملات العسكرية الموجهة لقمع الحركة الوطنية الكردية ، واكدت ان حل المسألة الكردية لن يتم بوسائل القمع او الاضطهاد القومي بل يتم بحل ديمقراطي يقوم على حق الشعب الكردي في العراق بالتمتع بالحكم الذاتي .

* * *

جورج حبش

وفي ٢٠ كانون اول ١٩٦٩ بسجل الدكتور جورج حبش الامين العام للجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حديثا صحفيا خاصا ، الى مجلة (الهدف) في العدد ٢٠ تاريخ ٢٠ كانون اول ١٩٦٩ حول مسألة الوحدة الوطنية الفلسطينية وحول التركيب السكاني لدولة فلسطين الديمقراطية جاء فيه :

س ـ ان موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من المجلس الوطني وقيادة الكفاح المسلح ومنظمة التحرير الفلسطينية بصورة عامة ، موقف شرح مرارا ، وجرى توضيحه من خلال بيانات ومنشورات ومقالات مختلفة . وفي الحقيقة ، فقد جاءت نتائج المؤتمر الوطني السادس الذي عقد في ايلول (سبتمبر) الماضي لتؤكد صحة التحليل الذي تمسكت به الجبهة الشعبية . السؤال الان هو : ما هو تصوركم ، على وجه التحديد ، لمستقبل العمل الفلسطيني الموحد ؟

ج ـ في البدء اريد مرة اخرى ان اؤكد ان الجبهة الشعبية ، قيادة وقواعد ، حريصة على الا يفهم موقفها من منظمة التحرير ومن قيادة الكفاح المسلح ، وكانه دليل على ان موضوع الوحدة الوطنية بالنسبة للجبهة الشعبية هو موضوع غير اساسي ، او موضوع غير ملح ، او موضوع على الرف ، ان موقفنا من هذا هو موقف من صيغة محددة هي

الصيغة الراهنة ، وفي كل الحالات ليس هو رفض لفكرة الوحدة الوطنية من حيث المبدأ ، ولكنه على العكس : انه اصرار على صيغة متقدمة ومتينة وفعالة للوحدة الوطنية .

ومن هنا ، فاننا حريصون على ان يكون وجودنا خارج الصيغة الراهنة للعمل « المشترك » هو بمثابة تأكيد على تمسكنا بمبدأ السعي نحو وحدة وطنية فلسطينية فعالة وايجابية ، وقبل ذلك : صيغة حقيقية .

ان مسألة الوحدة الوطنية لا يمكن ان تكون حصيلة ارتجال ، ولا هي انفعال عاطفي ، تماما كما انها ليست تكتيكا مؤقتا وعابرا . وبالنسبة للجبهة الشعبية ، فان هذه القضية لا يمكن ان تكون الا مرتبطة بموقفها الفكري وبتحليلها الاستراتيجي للمعركة ، والا فان اي اجراء في هذا الصدد مقطوع الجذور عن الاصول الفكرية لتنظيم ما ، لن يكون مستقبله غير التفكك .

اذا ربطنا الموضوع الى وجهة نظرنا الفكرية ، فاننا سنحصل على الموقف التالي : انه من الصعب تعبئة مجموع الطبقات القادرة على الاسهام بصورة متفاوتة في معركة التحرر الوطني في تنظيم سياسي واحد . ففي مجال المعركة ، يوجد عدة طبقات : العمال والفلاحون والبورجوازية الصغيرة ، وليس سهلا تعبئة هذه الطبقات مجتمعة في صيغة تنظيمية واحدة ، على ضوء واقع العمل الفلسطيني . بالنسبة للجبهة الشعبية ، فان توجهها هو ان تصبح تنظيم العمال والفلاحين في الساحة الوطنية ، وهي مؤهلة لذلك كليا بحكم نظريتها وتركيبها التنظيمي . ان الشيء المؤكد هو ان البرجوازية الصغيرة لا يمكن تنظيمها كطبقة من خلال صيغة الجبهة الشعبية تستطيع الجبهة الشعبية ان تنظم افرادا من هذه الطبقة ، ولكنها لا تستطيع — ولا تستهدف — ان تنظم هذه الطبقة بكاملها او بغالبيتها . ان البرجوازية الصغيرة في التحليل العلمي لا تقيد نفسها ولا تقبل ان تقيد في اطار نظرية ثورية محددة ، وهي ميالة بحكم طبيعة تركيبها الى صيغة فضفاضة . ان الصيغة التنظيمية للنظرية الاشتراكية العلمية هي تنظيم حديدي ، صلب التوجه ، محكم التنظيم ، وتحكم فيه علاقات الديمقراطية المركزية ، وهذه الامور لا تتفق مع طبيعة البرجوازية الصغيرة التي تميل الى العه ل من خلال صيغة تمكنها بسهولة من الانتقال من جانب الى آخر ، وتمكنها — بكلمات ادق — من ممارسة التذبذب الذي يشكل صفة اساسية من صفاتها .

اننا نعرف تماما انه يوجد اطار طبقي واجتماعي من الصعب تعبئته وتجنيده من خلال صيغة الجبهة الشعبية ، ولكننا نعرف ايضا ان هذا الاطار يشكل قوة يجب ان تعبأ لمصلحة المعركة ككل .

اننا قادرون على ان نرى انه بالاضافة لصيغة الجبهة الشعبية التي تعبىء الطبقة العمالية والطبقة الفلاحية الى اقصى مدى، توجد صيغ اخرى لتعبئة قطاعات من الطبقة الوطنية الاخرى ، ومن ثم التعامل معها من خلال اطار جبهوي يضم كافة الطبقات القادرة على الاسهام في الثورة.

ان غياب هذه الرؤيا يمكن ان تتأتى عنه نتائج خطيرة ، اذ يمكن ان يجري بذلك تعطيل ادوار وطنية يمكن لقطاعات اخرى ، بهذه الدرجة أو تلك ان تلعبها .

ان الخطوط الاساسية لمعارك التحرر الوطني الديمقراطي ذات الافق الاشتراكي في العالم صارت معروفة وواضحة : ثمة حزب ثوري « ماركسي — لينيني » يجب ان يتوفر للقيادة ، وجبهة وطنية عريضة عبر اسلوب الكفاح المسلح . هذه الصيغة الثلاثية هي الصيغة الطبيعية الاكفأ التي اثبتت التجارب قدرتها على النجاح : حزب قائد يجند العمال والفلاحين ، ويعتمد نظرية الاشتراكية العلمية وصيغة جبهوية تقدر على تجنيد الطبقات الوطنية الاخرى لخوض معركة التحرير ، واعتماد حرب العصابات المتطورة نحو حرب تحرير شعبية ، تلك هي الميزات الرئيسية لمرحلة معارك التحرر الوطني الديمقراطي ذات الافق الاشتراكي .

س — أيمكن ان يكون غياب هذه الرؤية عن تجارب العمل الوطني الموحد في الماضي هي التي ادت الى تعثرها وفشلها ؟

ج — الحركة الوطنية العربية في الخمسينات لم تتحرك ضمن هذه الرؤية البديهية . اما الآن ، فان هذه المسألة هي في غاية البساطة والوضوح ، وقد صارت ملزمة ، ومن الخطأ الكبير تجاوزها او القصور عنها باسم الحماسة او الارتجال او التكتيك .

ما هي الصيغة المطروحة الآن للوحدة الوطنية ؟ انها صيغة اللجنة التنفيذية وقيادة الكفاح المسلح وهي صيغة تتميز بالغموض في كل شيء، وبالتالي فان الاشتراك في هذه الصيغة قائم هو ايضا على اساس من الغموض : غموض في الرؤية السياسية ، وغموض في العلاقات .

ان الغموض في العلاقات يشكل هنا ، مسألة جوهرية ، ذلك انه — الى حد ما — يمكن من خلال وضوح العلاقات تجنب الكثير من الاخطار التي يمكن ان تنشأ عن الغموض في الرؤية السياسية لطبيعة المرحلة الراهنة ، بكونها مرحلة تحرر وطني ديمقراطي ، وبالتالي لطبيعة الثورة باعتبارها ثورة تحررية ديمقراطية ذات افق اشتراكي . الا ان الصيغة المطروحة هي صيغة غامضة في كل جوانبها : غامضة في الرؤية السياسية ، وفي البرنامج ، وفي العلاقات ، انها غامضة في الامور الكبيرة (الاستراتيجية) وغامضة في الامور الصغيرة (خذ مثلا موضوع توحيد الجباية — لا توجد صورة لمناقشة هذا الموضوع وفقها !) .

لقد شددنا باستمرار على حقيقة انه يوجد مجموعة تنظيمات في

ساحة العمل الفلسطيني ذات استراتيجيات مختلفة . اننا نؤكد على هذه الحقيقة . ولسنا نرى فائدة في تجاهلها . توجد خلافات حول مسألة تحديد معسكر العدو : لقد اوضحنا ذلك باقصى درجة من التحديد الحاسم في التقرير السياسي للجبهة، الذي طرحناه بين ايدي الجماهير، ان التصريحات والادبيات المتوفرة لدى التنظيمات الاخرى لا تجيب على هذه المعضلة بوضوح . الفكر السياسي ليس موضوعا مجردا ، ليس ترفا ، الآن مثلا ، وفي ظل عمل فدائي ناشط وكفاح حقيقي ، نلمس يوميا ذلك الارتباط المتين القائم بين الفكر السياسي وبين المشكلات التي نواجهها ان الحلول موجودة في الرؤية السياسية الواضحة ، ومن هنا تنبع اهميته وضرورته .

قيمة الفكر السياسي له حجم عملي ملموس ، ويوجد تباين في كل خط من خطوطه الاساسية : نحن نقول ان العدو هو اسرائيل والصهيونية العالمية والامبريالية والرجعية ، وهذا الكلام ليس مجرد كلام . ان له انعكاسات على مخططات العمل ، سواء من حيث حماية الثورة من ناحية او تصعيدها من ناحية اخرى ، او طريقة مواجهة مشكلاتها من ناحية ثالثة ، كما ان هذا التعريف هو الذي يعطينا فكرة واضحة عن المعركة

وكذلك نحن ملتزمون بخط حاسم حول فهمنا وتصورنا وقناعتنا بالنسبة لقوى الثورة . نحن نقول ونشدد على القول ان طبقات الثورة الاساسية هي العمال والفلاحون وقطاعات متقدمة من البورجوازية الصغيرة بقيادة تنظيم اشتراكي علمي . ان هذا القول له انعكاسات مئة بالمئة على واقع عملنا ، في أدق تفاصيله الكبيرة منها والصغيرة .

كيف يمكن شق الطريق الى الامام دون وضوح الرؤية . كيف يمكن - مثلا - العمل تنظيميا ؟ تأتي مجموعة ما فتشرع بالعمل التنظيمي دون دليل من الفكر السياسي ، تنظم طلابا ومعلمين وتجارا صغارا وكتبه ثم تتقدم نحو تعبئة وتجنيد هذا التنظيم ، فاذا بها تكتشف ان هذه المادة الطبقية مستعدة لتأييد الثورة ولكن ليس للقتال . وفجأة تكتشف هذه المجموعة ان التنظيم الذي بنته لا يقاتل ، وانما يعمل على تنظيم مواقف غايتها في النهاية تبرير عدم المشاركة في القتال .

ماذا نقصد عندما نقول ان طبقة العمال تعبأ الى اقصى حد من خلال الماركسية - اللينينية ؟ ان ذلك يعني رفع وعيها السياسي الى ابعد مستوى ، من خلال صيغة تنظيمية ترتفع بقدراتها الى اعلى درجة نحن نحدد موقفنا من هذه المسألة . بعض التنظيمات الاخرى يقول : « كلنا فدائيون » . هذا شعار مضلل وغير صحيح علميا ، انه يعني ، لو حمل على محمل الجد ، تجنيد مليوني مقاتل ... كيف ؟ .

ان مسألة اخرى تأخذ حيزا اساسيا في فهمنا للوحدة الوطنية : التحام الثورة الفلسطينية والثورة العربية . هذا موضوع اساسي .

وحاليا ، مثلا ، يبدو واضحا لنا انه حين نفكر في مستقبل العمل الفدائي والاخطار التي تحيط به ، والتحديات التي تمثل امامه لا نجد غير ما يحدده الفكر السياسي العلمي من ان الحل هو مد العمل الفدائي ليصبح ظاهرة كفاح مسلح عربي . ذلك ان الصورة الاستراتيجية الآن هي التالية : لقد استنفر العمل الفدائي اسرائيل الى اقصى حد ، واستنفر الامبريالية والرجعية ، وطرح امام الانظمة الوطنية اهدافا تجد نفسها عاجزة عن الوصول اليها . مقابل هذه الصورة كلها ماذا يوجد ؟ هل المسألة تقع على كاهل عدة آلاف من الفدائيين فحسب ؟ لا . في وجه هذه الصورة يجب ان ترتفع صورة الشعب العربي . هنا يمثل مفترق اساسي .

هذا الخط - أيضا - يوجد خلاف عليه .

يوجد خلاف أيضا حول التصور العالمي للمسألة ، وهو واضح في التقرير السياسي .

هذه الخلافات حول قضايا واضحة ، غير مفتعلة ، وشديدة الاهمية وغير مبالغ بحجمها ، تؤدي الى حقيقة محددة ، وهي ان صيغة التعاون الممكنة بين تنظيمات ذات استراتيجيات مختلفة ، هي الصفة الجبهوية . صيغة توفر التعاون بقدر ما توفر الاستقلالية ، بحيث يتمكن أي طرف من ابداء آرائه الواضحة والالتزام بقناعاته ، دون ان يعطلها .

ان الخلافات ينبغي الا نعني تعطيل استراتيجيتنا . بالوسع وضع مخططات مشتركة لمواجهة الجوانب المتفق عليها ، والمضي في تطويرها بصورة مشتركة ، وبالنسبة للمسائل المختلف عليها يعطي الطرف المعني حق متابعة توجهاته . ان صيغة قيادة الكفاح المسلح لا توفر ذلك بالوضوح المطلوب .

س - وماذا عن المستقبل ، في هذا المجال ؟

ج - ان موضوع الوحدة الوطنية بالنسبة لنا موضوع هام واساسي ووجودنا خارج قيادة الكفاح المسلح لا يمنعنا من متابعة السعي لتحقيق صيغة جبهوية فاعلة . نحن الآن مستعدون لاقامة جبهة وطنية بين الجبهة الشعبية من جهة وقيادة الكفاح المسلح من جهة اخرى . اذا كان ذلك غير ممكن الآن فنحن نتابع اللقاءات والحوار ، حتى تتحول صيغة قيادة الكفاح المسلح الى صيغة واضحة او اعتراف الجميع بفشل الصيغ القائمة والاقدام على بناء صيغة علمية جبهوية وطنية واضحة .

س - امام التحديات التي يواجهها العمل الفدائي والاخطار المحيطة به ، الا تعتقد بأن قيام حزام جماهيري عربي حول العمل الفدائي لحمايته يستدعي بالضرورة العمل على اقامة جبهات وطنية في كل قطر عربي ، وما هي الخطوات التي تتخذها الجبهة الشعبية في هذا الاتجاه .

ج - ان انشاء الحزام الجماهيري يتطلب توفر التنظيمات الثورية

التي تحمل السلاح ، وفي هذا المجال علينا بتقييم القوى المهيأة للعب هذا الدور ، ومن ثم العمل على انشاء جبهة القوى الوطنية التي يمكن ان تدخل فيها ، دون تزمت في التحديد ، كل القوى والعناصر الوطنية لتتجه نحو حماية الثورة .

ان الخط الذي يسبق مسألة الجبهة الوطنية ، هو خط الكفاح المسلح . ان تقييمنا ، كجبهة شعبية لاي تنظيم عربي سياسي يستند على قدرته على حمل السلاح في معركة التحرير . لقد قلنا انه ينبغي عدم التزمت في تحديد القوى الوطنية التي ينبغي رصها في جبهة حماية، ولكن بالنسبة للقوة الوطنية التي ستقود المعركة ، بحمل السلاح والقتال، فان التصور بالنسبة لها يجب ان يكون حاسما ودقيقا . وعلى هذا الاساس فان هذه الجبهة تكون موضوعيا جبهة التحرر والاشتراكية ، وتستند الى القوى الطليعية الممثلة في حركة المقاومة الفلسطينية والاحزاب القومية اليسارية والاحزاب الشيوعية العربية التي يعتبر دخولها الفعلي للمعركة عملا ايجابيا له نتائج كبيرة لا بد وان يسر لها الوطنيون التقدميون الحريصون على دعم حركة الثورة العربية وتوفير قدراتها على مواجهة الامبريالية العالمية .

س ـ ان سرعة نمو العمل الفدائي ، واتجاهه العفوي نحو جماهير الكادحين الذين عانوا من الانسحاق طوال اجيال ، الا يحمل لهذا العمل شيئا من « الاخطار الذاتية » ، اذا جاز التعبير ؟

ج ـ ان الاخطار الذاتية في العمل الفدائي مسألة يجب مواجهتها بوضوح وشجاعة ، ربما كان في طليعتها التعدد الراهن الذي نقول نحن بضرورة رصه في جبهة وطنية فاعلة وقائمة على رؤية وعلاقات وبرنامج واضح ومتفق عليه .

ولكن ثمة اخطار ذاتية من نوع آخر . فبعد هزيمة حزيران (يونيو) طرحت في الساحات العربية ، والفلسطينية خصوصا ، شعارات سليمة الا ان عملية ملأ هذه الشعارات قامت في اغلب الاحيان قامت على العفوية . في الحقيقة لم يبذل حتى الآن جهد تنظيمي وتعبوي ونظري بالمستوى المطلوب لتحقيق تعبئة حقيقية .

لا شك انه يوجد تغير واضح في البنية الطبقية للمعركة . الفارق بين الخمسينات والآن ، فارق كبير . اي مراقب كان يستطيع ان يرى في اية تظاهرة في عمان (ضد تمبلر ، ضد كلوب .. الخ) صفوف البرجوازية الصغيرة بالدرجة الاولى ، اما الآن فالفقراء هم الاغلبية التي تتقدم المعركة مع شرائح من البرجوازية الصغيرة المتقدمة . الا ان هذا لا يعني ان عملية التصحيح قد تمت . مادة الثورة شيء وتحويلها الى قوة فاعلة شيء آخر . يجب ان يبذل جهد ثوري كبير لم يبذل عمليا الى الآن بصورة كافية .

ان الذي يحدث هو ان جماهير الفقراء ، التي تعاني من الانسحاق والاستغلال والتخلف ، تحمل معها الى المعركة سمات التخلف بصورة او اخرى ـ هذا ما يحدث عادة . كيف ؟ انها تنقل معها عدم الاكتراث بقيمة الوقت ، والعلاقات غير الموضوعية ، وعدم الانضباط ، والعاطفية ، والى آخر ما هنالك .

ان عملية مضنية ينبغي ان تحدث لاجراء التحويل الثوري الى اقصى مدى ، وهذه العملية ينبغي ان تكون مبنية على خطة سياسية وتثقيفية وتنظيمية وممارسات يومية تجعل من المقاتل عنصر التفاف جماهيري .

ان المقاتل غير الواعي سياسيا ، او غير المنضبط ، او الذي لا يعرف لماذا يحمل السلاح وضد من ولمصلحة من ، قد يقع في اخطاء مسلكية تسيء الى صورة العمل الفدائي في اذهان الجماهير ، وهذا شيء خطير .

س ـ تؤكد الجبهة الشعبية ايمانها بالحل الديمقراطي لقضية فلسطين، هل نستطيع ان ندخل في تفاصيل هذه القضية الهامة ؟

ج ـ يوجد تناول اساسي لهذا الموضوع في التقرير السياسي الذي تشكل خطواته استراتيجية الجبهة الشعبية الملزمة ، ومن هذه الناحية كان المبدأ مقرابصورة جوهرية كجزء لا يتجزأ من الرؤيا السياسية للجبهة الشعبية ، بمعنى انه ليس مجرد شعار دعاوى ، او كلمة فضفاضة .

ان الجبهة الشعبية تذهب في هذا المجال ، الى التصور التالي : اننا نخوض معركة تحرر وطني ديمقراطي ذات افق اشتراكي هدفها انهاء كيان اسرائيل كدولة عدوانية عنصرية مغتصبة مرتبطة بالامبريالية العالمية . ان انهيار هذا الكيان ، بمعنى انهياره مع ارتباطه ومواصفاته ، نصبح امام وضع من الطبيعي ان يكون لكل مواطن فيه حق العيش المتكافىء والمتفق مع افق الثورة الاشتراكي والهوية العربية للساحة الفلسطينية .

انني اريد التشديد على القول بأن القول بأن معركة التحرر الوطني الديمقراطي لا بد من خوضها حتى نهايتها وربحها . ذلك شرط ضروري ليكون التحرير حقيقيا ، وبالتالي ليكون حديثنا عن الديمقراطية بعد هدم الكيان العنصري العدواني الامبريالي لاسرائيل ، بكل مواصفاته وارتباطه، حديثا مسؤولا .

ان كل يهودي يعيش في فلسطين ، مع وصول المعركة بتلك الشروط الى نهايتها له حقوقه المساوية والكاملة . هذا كلام نقوله ونعنيه . وفلسطين ، كجزء من الوطن العربي ووحدته وحياته الاشتراكية شعار يجب بدوره ان يأخذ مداه .

المحظور هو اظهار المسألة انتزاع لفلسطين من الوطن ، وبناء كيان

خاص ومنفصل ومزدوج القومية دون هوية عربية ، وذلك باسم الديمقراطية ، فذلك ليس هو الديمقراطية .

س ـ ولكن كيف يمكن حل الوضع السكاني تحت هذا الشرط ؟ ان اعادة كل الفلسطينيين هو مطلب اساسي ، فما هو مصير تلك القوة الغاصبة التي تعيش وتستغل نفس الامكنة والطاقات التي هي للشعب الفلسطيني ؟

ج ـ حين نحصر رؤيتنا للصورة في الساحة الفلسطينية باطارها الجغرافي الراهن ، نضحي بلا شك في مواجهة مشكلة حقيقة ، مشكلة غالبية سكان ذلك الاطار وولاءاتهم ، هذه مشكلة حقيقية ، وشعار « دولة فلسطين الديمقراطية » ، لا يحلها فعلا في اعتقادي انه يجب ان يرافق هذا الموضوع تصور عربي ، اي النظر الى المشكلة من خلال اطار عربي . انه من المستحيل استمرار المعركة على شكلها الاقليمي الراهن ولا بد ان تؤدي مسيرة التحرير الى ازالة الكيانات المصطنعة وذلك بالضبط هو الذي يقدم اطار الحل الصحيح ، والديمقراطي لكل القوميات والاقليات ليس فقط في فلسطين ، ولكن في جميع المناطق العربية الاخرى . بعد هدم اسرائيل ككيان عدواني عنصري ، لا بد من مواجهة الاشكال المتأتي عن وجود عدد من الذين يريدون البقاء والعيش ضمن اطار الدولة التقدمية الاشتراكية مواجهة ديمقراطية . ان الوجود الثوري الشامل على صعيد عربي قادر على مواجهة هذا الاشكال ديمقراطيا وحله.

ان هذه المسألة كلها ، في كل الاحوال ، مرتبطة بالاشواط التي يتوجب على معركة التحرية الوطني الديمقراطي ان تقطعها والتي لا تزال حتى الآن في اولها . ويبدو لي ان الدخول في تفصيلاتها التنفيذية هو استباق مبكر لطبيعة الامر . على ان المهم ، بشكل عام ، تحديد الخطوط الاستراتيجية للتوجه ، فمعركة التحرر الوطني الديمقراطي تتجه نحو تحطيم الوجود العنصري الاستيطاني الاستعماري في فلسطين ، وذلك بالتحرر الناجز دون الوقوع في فخ التسويات او التنازلات . اما الوجود العددي والديني والثقافي والديمقراطي لهذه المجموعة من الناس او تلك، فهو مسألة يستطيع الوجود الثوري ذاته ان يواجهها ديمقراطيا ، وان يحلها على اساس مبادىء الاشتراكية العلمية . »

وجهة نظر ..

وفي الاول من شهر حزيران ١٩٧٠ ، ادلى (نايف حواتمه) المتحدث الرسمي باسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بتصريح لمراسل (لوموند الفرنسية) الخاص (ادوارد صعب) حول بعض ملامح « الدولة الديمقراطية » في فلسطين قال فيه :

« اننا نرفض الحلول ذات الطابع الشوفيني ، ونقترح اقامة دولة

ديمقراطية وشعبية في فلسطين ، تضم العرب واليهود في اطار نظام اشتراكي ، مع حق كل جماعة من الاحتفاظ بثقافتها الخاصة والعمل على تنميتها ، وليس ثمة اية مشكلة بالنسبة للشكل الدستوري للدولة الجديدة ، فبامكانها التبصر بالنموذج اليوغسلافي وايجاد حكومتين مستقلتين ترتبطان بسلطة واحدة في مجالات الاقتصاد والامن والسياسة الخارجية . والاشتراكية ، التي تضع حدا للعداء العنصري والديني والطبقي تساعد الدولة الجديدة على التحرر من الامبريالية والصهيونية والشوفينية العربية في آن معا ! »

(١) مصرية ـ أحمد بهاء الدين ١٩٦٨

كتب (احمد بهاء الدين) في ١٣ تشرين الثاني (اكتوبر) ١٩٦٨ مقالة في مجلة (المصور) الاسبوعية ، اقترح فيها اعادة « دولة فلسطين» في الاردن وغزة ، وقال ما نصه الحرفي :

« هذا الشعار هو بغير شك المنطقي والمناسب للمرحلة التي نحن فيها . انه يحدد حجم « الخطوة الاولى والضرورية » التي لا بد لنا من انجازها اولا ، وهي اعادة قوى العدوان الى خطوط ٥ يونيو قبل ان نفكر في خطوة اخرى .

ومع ذلك ، فان تصور ان « ازالة اثار العدوان » معناها عودة كل شيء في الواقع العربي الى ما كان عليه تماما وبالضبط، تصور خاطىء!.. وكثير من الاوضاع سوف تتغير ، وكثير من الافكار والاساليب سوف تتغير ... ولهذا يجب ان نفكر ، من الآن في بعض هذا الذي يجب ان يتغير . خصوصا بعض ما يتعلق بقضية فلسطين بالذات .

ابسط ما يجب ان نتعلمه من النكسة هو ان نسأل انفسنا ، هل كانت الطرق التي سلكناها لمحاولة تحريك قضية فلسطين طرقا سليمة ام هناك طرقا ومبادرات اخرى يجب أن نفكر فيها .. للحصول على الحق العربي الكامل ؟

ان كثيرا من الاوضاع العربية بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٧ ، ادت الى تجميد الموقف العربي ازاء قضية فلسطين . كانت الحصيلة التي خرج بها العرب بعد ما يقرب من عشرين سنة هي مجرد « الرفض » اللفظي للوضع الذي تخلف عن سنة ١٩٤٨ ، حتى كسرت اسرائيل بعدوانها هذا التجمد واصبحنا الآن امام واقع ساخن جديد ..

وفي هذه الايام التي نسمع فيها انباء المقاومة الفلسطينية الباسلة في الاراضي المحتلة ـ اول شيء جدي يجب ان يتم ويتدعم ـ يجب ان نستخلص من هذه الحقيقة اهم درس من دور النكسة ...

ان ابسط واهم شيء « للدفاع » ضد اسرائيل ، قبل ان نتمكن في ظروف اخرى من الخروج من خنادق الدفاع ،ولاحياء قضية فلسطين هو : ان تكون هناك اولا فلسطين ..

الغزو الصهيوني سنة ١٩٤٨ نجح في اقتطاع جزء من فلسطين ، ولكننا بدلا من ان نبقي ما تبقى من فلسطين متماسكا وصامدا ومطالبا ، قمنا نحن العرب بتفكيك ما تبقى في ايدينا من فلسطين ..

الغزو الصهيوني سنة ١٩٤٨ ، بدأ في تجميع المهاجرين واللاجئين اليهود من شتى انحاء العالم ليحولهم الى مواطنين : مزارعين وصانعين ومحاربين . والعرب قبلوا تحويل المواطنين الفلسطينيين الى مهاجرين ولاجئين ..

وعندما مرت السنون بعد السنين ، وبرزت فكرة ايجاد كيان فلسطيني ، وجدت المنظمة ، وهي قاعدة اهم شرط من شروط التعبير عن شعب وعن وطن : الارض !

هذا مع ان الارض مهما كانت قد تقلصت ، موجودة .. فأصبح « النضال » الفلسطيني يدار من القاهرة وبيروت وغيرهما من البلاد العربية .. الا فلسطين ! ...

وقد كان هذا كافيا لان يعطي العالم احساسا عاما بانه لم تعد فلسطين ، ولا شعب مطالب بارضه وهو شعب فلسطين ... انما هي دولة عربية مجاورة تقاوم دولة اخرى اسمها اسرائيل !!

لقد فرضت الظروف الدولية والاستعمارية اوضاعا اخرى مشابهة ـ مع الفوارق العديدة طبعا ـ في بلاد اخرى ، فرضت التقسيم في كوريا .. ولكن كل جزء يدعي انه هو الاصل لم يحل وجوده لان الاستعمار اغتصب جزءا آخر . وفي فيتنام فرضت القوى الخائنة التقسيم واستسلمت لانتصار الثورة الوطنية في فيتنام الشمالية واحتفظت بقاعدة استعمارية في الجنوب . ولكن الوطن الناقص الذي لم يتمكن من كسب حقه كاملا لم يحل نفسه بل دعم وجوده وجعل من نفسه قاعدة لتحرير الجزء المغتصب .. اذن ؟ اذن فنقطة البدء البديهية والضرورية التي لا بد ان تدرس بل وتقرر من الآن هي : ان تعود الى الوجود دولة اسمها فلسطين!

دولة تضم الاردن بالضفة الغربية للنهر والضفة الشرقية له ، وتضم قطاع غزة .. اي تضم كل ما تبقى من فلسطين زائدا ما كان يسمى شرق الاردن واندمج في السنوات الماضية بفلسطين ...

وقد يقال : ولكن هذا اقتراح لا يغير شيئا .. فهو مجرد تبديل اسم باسم ، والرد على ذلك : ان اي مبادرة سياسية يمكن ان تقف عند العنوان فقط وتبقى كالاناء الفارغ من محتواه ، ويمكن بالعمل الدءوب ان تصبح تغييرا جوهرا ، يملأ الاناء الفارغ بمحتوى جديد ..

ان اعادة اسم فلسطين في حد ذاته وكمجرد اسم ، سوف يكون له اثر معنوي وبالتالي سياسي كبير ازاء العالم وفي المراحل التالية للقضية : التي اغتصب منها جزء تقف صامدة في الخط الاول امام الاغتصاب تطالب بحقها المشروع ..

يأتي بعد ذلك ان اعادة اسم فلسطين الى ارض فلسطين ، يجب ان يستتبع اعادة شعب فلسطين الى ارض فلسطين . . .

ماذا كان يحدث بصراحة في السنوات التسع عشرة الماضية لشعب فلسطين ، باستثناء من بقوا في ديارهم الاصيلة في الضفة الغربية ؟ . . لم يكن امام الفلسطيني الا احد امرين : اما ان يكون لا جئا عاجزا في الخيام . . واما ان يتحول الى فلسطيني سابق ، يهاجر الى آفاق الدنيا كلها من كندا الى امريكا اللاتينية الى البلاد العربية كلها من الجزائر غربا الى الكويت شرقا .

ومن الذين كانوا يهاجرون ؟ . . اكثر ابناء فلسطين قدرة او كفاءة وموهبة ، الذين تحولوا الى رجال ناجحين ، كرجال اعمال او مهندسين او اطباء او اقتصاديين او صحافيين .

كل العناصر المتقدمة من هذا الشعب الكفء الذكي لم يكن امامها الا الهجرة ، والعمل خارج فلسطين ، والتجنس بجنسيات غير جنسية فلسطين ، فمن بقي له اهل في الارض الاصلية بقي على صلة بها ومن لم يعد له اهل انقطعت بينه وبين الارض الاصلية كل الصلات . .

هكذا . . . بينما كانت اسرائيل لا تترك بابا الا وطرقته لتجتذب يهود اليمن او اوروبا او المغرب ، لكي تحولهم الى مواطنين ، ولكي تكثف وجودها البشري والحضاري والاجتماعي . . كان العرب يتركون الكيان البشري والحضاري الفلسطيني يتفرق ويتبعثر ويخسر اغلى كنوزه من الكفاءات البشرية بالتدرج . .

اعادة اسم فلسطين ودولة فلسطين اذن لا تكون لها قيمة كبيرة ما لم يصحبها عمل حقيقي لكي يتحول الموج من اتجاه الهجرة والتبعثر الى اتجاه العودة والتكثف ، وهذا هو الامر الطبيعي ، فقبل ان نتحدث عن « العودة » الى الارض الفلسطينية المحتلة يجب ان نحقق العودة الى الارض الفلسطينية التي لا تزال فلسطينية .

والجدار العربي المواجه لاسرائيل لا يمكن ان يكون منطقة من الفراغ ومخيمات اللاجئين ، والمجتمع الذي يتزايد فيه الفاقدون يوما بعد يوم . . انما يجب ان يكون جدارا حضاريا قويا : اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وبالتالي عسكريا .

لا بد ان تقوم في وعاء « فلسطين » هذا حياة مختلفة ، حياة تستوعب كفاءات الشعب ولا تغريهم بالهجرة ، حياة تغري من هاجر بالعودة . . من باب الواجب والوطنية والرغبة في دفع القضية الى الامام وان كان يلزم عن هذا ان يكون هناك ايضا باب للعمل والحياة والنمو مفتوحا ومتسعا للجميع .

هذه الدعوة الى العودة الى فلسطين التي في ايدينا ليست قضية جانبية ولا ثانوية . فمع كل الظروف الدولية والسياسية المحيطة يجب

ان تكون هناك فلسطين ، صاحبة القضية يجب ان تكون حاضرة ، موجودة ماثلة ، مطالبة ، ضاغطة . ولا شك ان الاحساس بأهمية هذا العنصر هو ما دعا مؤتمرات القمة الى ايجاد كيان فلسطيني ممثل في منظمة التحرير . . ولكن ما هو مقتل المنظمة وعنصر ضعفها ؟ . . انها منظمة من غير ارض وغير شعب متكامل . منظمة اضعف كيانا من الوكالة اليهودية نفسها قبل قيام اسرائيل : فالوكالة اليهودية والحركة الصهيونية ذاتها لم تكتسبا فعالية الا من الالتصاق بالارض ، بالتمركز في ارض فلسطينية هي مستعمراتها الزراعية ثم مدنها وتجمعاتها السكانية التي كانت تسيطر عليها .

وهذه الدعوة الى العودة ليست مسألة ثانوية ، ان العنصر البشري هو العنصر الحاسم في الصراع القومي . . هذا التصادم الحاد بين اقدار قومية اصيلة واقدار شعوب غازية تريد ان تخلق قومية جديدة . العنصر البشري هو السلاح الحاسم في النهاية . والعنصر الفلسطيني اولا ، ثم معتمدا على العنصر البشري العربي كعون له وجزء منه وعمق استراتيجي له . . والعنصر البشري الفلسطيني ليس في العدد ، ولكن في النوع ايضا . . في التعليم والكفاءة والانتاجية والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية للوطن .

لا يهم بعد هذا نظام الحكم ، ملكي او اي شيء آخر . الوطن قبل نظام الحكم ، الناس يختلفون في نظام الحكم وشروطه ولكن الناس لا يختلفون في الوطن . لا احد يشترط لكي يعيش في وطنه ويعمل ويناضل فيه ان يكون نظام الحكم فيه على هواه ، اولا وقبل ان يتحرك ، وشعور الفلسطيني بالعودة والعمل والنضال ومواجهة القضية لا يجب ان يكون اقل من شعور اليهودي الذي يهاجر من آخر اطراف المعمورة الى وطن لم يره ولم يعرفه ولا يتكلم لغته . والشعور الفلسطيني بالتأكيد ليس اقل . .

لتكن امام الفلسطيني الذي يحمل اليوم جنسية لبنانية او كويتية او ارجنتينية فرصة ان يحمل جنسيته الفلسطينية ، ولا شيء غيرها . . . الفلسطينيون لفلسطين ، وبعدها ستكون فلسطين للفلسطينيين !! والذين يحملون أرواحهم على اكفهم ، ويناضلون اليوم في الاراضي المحتلة في اقسى الظروف ، يبرهنون على ان هذا هو الترتيب السليم للقضية ، وعلى ان هذا الترتيب ممكن تماما !

هذا الاقتراح يلمس فوق ذلك ، موضوعا دقيقا حساسا هو . اللاجئون الفلسطينيون . . اقصد الذين ظلوا يسكنون المخيمات حول حدود اسرائيل . . في غزة وفي سوريا وفي لبنان وفي الاردن . .

منذ سنة ١٩٤٨ ، اي منذ حوالي عشرين سنة ، يعيش ما يقرب من مليون فلسطيني في مخيمات اللاجئين . . يعيشون على دقيق هيئات الاغاثة الدولية ، ولا يشكلون اي حياة مدنية كاملة من اي نوع : لا يزرعون

ولا يصنعون ولا يتعلمون بالدرجة الكافية ...

يعيشون في المخيمات ، لانهم لا يشكلون الكتلة الكبرى من الذين طردوا طردا من أراضيهم وبيوتهم ، ولانهم رمز تصميم الشعب الفلسطيني على العودة الى دياره .. او على الاقل تطبيق القرارات المتتالية للامم المتحدة في شأنهم . ولا احد يرد أن يصفي مشكلة هؤلاء اللاجئين مما يؤدي الى اسقاط حقهم في العودة او الفاء وضعهم في موضع المطالب بذلك ...

ولكن السؤال هو : هل تبقى هذه الكتلة الكبيرة من الشعب الفلسطيني ، وبعد عشرين سنة في المخيمات ، زمنا آخر في المخيمات نفسها ، زمنا لا احد يعرف بالضبط متى ينتهي وهل سيقصر او يطول؟..

اعتقد ان هذا مستحيل ، وانه غير منصف لهم ، وانه غير مفيد .

واعترف هنا انني لا املك اجابة محدودة ازاء هذه القضية ، في اطار هذا الاقتراح الشامل الذي أتحدث عنه عن احياء « دولة فلسطين » ..

ولكنني استطيع أن احدد هدفا ، أطرحه على الكتاب والخبراء والمفكرين والسياسيين للمناقشة في طريقة تحقيقه .

والهدف مزدوج : أن تتحول هذه الكتلة السكانية حيثما كانت الى ارض فلسطين التي بين ايدينا ، وان تتحول في ارض فلسطين الى مجتمع قوي يتعلم ويتصنع وينمو ويستزرع ويتسلح .. ليكون « بيئة قوية » على الخط المواجه لاسرائيل ... لا يبقى هكذا في اسار العجز والامية وعدم القدرة وعدم النمو .. والا يتم شيء ينهي حقهم في المطالبة بالعودة او يكون فيه مساس بأصل قضيتهم واساسها .. ولا أظن ان هذا مستحيل ...

من المهم جدا ان تبقى قضيتهم ماثلة ، لان قضيتهم هي « رأس الحربة » في القضية الفلسطينية بوجه عام ، ولكن من المهم ايضا ان يتحولوا الى قوة ذات فعالية واثر ، ان يكونوا طاقة فلسطينية عربية .

ومرة اخرى لنتذكر ان اليهود يستقدمون المهاجرين وينشئون لهم المعسكرات . ولكنها معسكرات العمل والتدريب والتسكين والانتاج ...

هذا هو الاقتراح الذي أطرحه ... واسمح لنفسي ان اكرر مرة اخرى ان قضية سكنى الارض والالتصاق بها ، وتحويلها الى قاعدة قوية ، قد تبدو غير حاسمة وغير مؤدية الى حل حاسم وسريع . ولكن فيها مبادرات وقرارات وتصرفات تخلق مع الزمن واقعا قويا مؤثرا .

واسرائيل تدرك هذا تماما ، وقد تصرفت دائما بناء عليه . ما تكاد تتمكن من شبر من الارض الا وتسرع الى اقامة مستعمرة فيه ، اي وحدة سكانية انتاجية مقاتلة ، تلتصق بالارض التصاقا حيا . انهم يسرعون الى خلق حقيقة بشرية جغرافية سياسية جديدة .

هكذا كانوا يفعلون منذ ما يقرب من قرن ، عندما بدأت الهجرات

اليهودية الاولى الى فلسطين ... وهكذا فعلوا منذ ايام بدأوا يقيمون مستعمرات جديدة بالقرب من مدينة القدس . »

المناقشات حول الاقتراع ★

(١) شفيق الحوت :

« .. وفي رأيي ان مشروع « الدولة الفلسطينية » في حالة تنفيذه، يدعم خطى العمل التحريري ويخلصنا من ارق مرض على مصير فلسطين وشعب فلسطين ، وهو أرق في محله طالما ان شعب فلسطين يحيا حياة المنفى واللجوء بدلا من حياة الوطن .

في العهد الصليبي ، لم يضر بيت المقدس ان يبقى ثمانين عاما في قبضة الاحتلال ، لان الجوار « الاسلامي » كان قائما من حوله غير مهدد واعاد « الاسلام » بيت المقدس وحرر كل اجزاء فلسطين .

وكذلك بالنسبة للخط العاجل ، الكفاح المسلح ، الا يبرر وجود فلسطين نضال ابنائها من اجل استرداد جزء منها ، ألف مرة اكثر مما يبرره « العون العربي » والدعم من خارج الحدود ؟ أو لم يكن هذا الوضع بالنسبة لفرنسا « والزاسها » التي اقتطعت منها وبقيت تحت سيطرة الالمان حوالين الاربعين عاما ؟

حسنات المشروع وفوائده الاخرى كثيرة بالاضافة الى فائدة ، في رايي تفوق كل فائدة . ان تفكيك بقايا فلسطين كان يعني لبريطانيا الاجهاز النهائي على المشكلة . فلماذا لا نقلب المخطط الاستعماري راسا على عقب ، ونحيل ما أراد الاستعمار ان يكون سببا لازالة الكيان الفلسطيني الى قاعدة لاحياء هذا الكيان ؟ يبقى هذا ، نقطة أجد من الضروري التعرض اليها دون غيرها لاهميتها بالنسبة لشعبنا في الاردن الذي احترنا واحتار معنا في هويته .

ان التسمية الاردنية ـ بعد ان شملت الضفة الغربية وجموع النازحين من ابناء فلسطين ـ خلقت بالرغم منها ازدواجية غير مقصودة فالفلسطيني المتمسك بفلسطينيته في الاردن ، لا يتمسك بهويته السابقة تحديا او رفضا للتسمية الاردنية ، وانما يتمسك بها تحديا ورفضا للاحتلال الاسرائيلي .

وقد سبب هذا الكثير من المشاكل لا للحكم القائم فحسب ، بل وللشعب كذلك بما فيه من طلائع نضالية . وما اكثر ما سمعت ، بعد قيام المنظمة من مناضلين اردنيي الاصل السؤال المحرج التالي :

ونحن ، يا ابناء فلسطين ، أليس لنا دور في معركة التحرير ؟

★ احمد بهاء الدين ـ مشروع دولة فلسطين . بيروت ١٩٦٩ .

ولعل المنظمة كانت تجد في هذا الموقف حرجا لا تتمناه ولا تريده ولكنها كانت تخشى ان هي قبلت في عضويتها الاردني الاصل ، ان تسقط الهوية الفلسطينية النضالية عن واجهتها ، ولا سيما امام الراي العام العالمي .

واني ارى ان تسمية الاردن بفلسطين يحل مشكلة الازدواجية هذه ويفسح للاردني الاصيل الفرصة التي تمناها للمشاركة في الكفاح من اجل التحرير . ولا حاجة بنا ـ على ما اظن ـ للخوف من اي حساسية داخلية وشعب الاردن ، ان فاته معرفة التاريخ الواحد ، فهو ضنين وحريص بالا يفوته المستقبل الواحد . »

* * *

٢) صبحي ياسين :

حول القسم الاول من الاقتراح .. « وهو ما سمي باعادة دولة فلسطين من الاردن وغزة . واعترف انه بالرغم من تخصصي بدراسة تاريخ فلسطين لم اجد اي مصدر ، يرشدني متى قامت في فلسطين والاردن دولة مستقلة واحدة الا في سنوات الاحتلال البريطاني العسكري بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٢٢ قبل تطبيق سياسة الانتداب البريطاني ، وبالطبع لم تكن دولة في تلك الفترة . وخلال العهد العثماني كانت فلسطين والاردن اجزاء من ولايات دمشق وصيدا مع استقلال متصرفية القدس ، وقبل ذلك كانت فلسطين والاردن جزءا من الدولة العربية الاسلامية منذ عهد الراشدين الى عهد الفاطميين واخيرا المماليك . اما من الناحية الثانية ، فلم يكن عرب فلسطين بعد النكبة اصحاب فكرة الغاء بلادهم العزيز من خارطة العالم ، بل ما حدث هو العكس تماما ، ومن المؤكد ان الكاتب الواسع الاطلاع قرأ عن المؤتمر الفلسطيني الذي عقد في مدينة غزة خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٤٨ واقر قيام حكومة عموم فلسطين على ارض فلسطين تحديا لمؤامرة محو اسم فلسطين التي نفذتها الحكومة البريطانية .. لازالة اسم فلسطين بقصد بعثرة الشعب الفلسطيني العربي وتامين الاستقرار لاسرائيل .

ومن هنا اتفق مع الكاتب ، على ضرورة التمسك بدولة فلسطين الى ان نهزم العدوان الاسرائيلي ، وبعد ذلك لا بد من ان تكون فلسطين قطرا من دولة عربية واحدة . »

* * *

٣) غسان كنفاني :

« سيبدو اقتراح (احمد بهاء الدين) حول اعادة خلق دولة فلسطين في الاردن وغزة ، للكثيرين وكأنه وضع الحصان وراء العربة ،

اما انا فأعتقد ان المشكلة اصعب من ذلك ، لانها مزدوجة ، واذا كان الوقت الان هو الوقت المناسب لفتح الدفاتر القديمة كي يسهل علينا التعرف على الدفاتر الجديدة ، فان اسوأ ما في تلك الدفاتر هو ان عرب فلسطين ، والعرب عموما ، رفضوا اقتراحا مثل اقتراحك عام ١٩٤٨ . وفي ١٥ ايار من ذلك العام ، حين اعلنت اسرائيل في منتصف الليل تشكيل حكومتها الاولى لم يكن يخطر على بال اي عربي انه لو اعلن العرب في تلك الليلة حكومة فلسطينية لتغيير الكثير مما حدث في العشرين سنة اللاحقة .

هل يمكن تصحيح ذلك الخطأ بعد عشرين سنة وبعد كارثة اكثر مرارة من كارثة ١٩٤٨ ؟ لا شك ان ذلك ممكن شرط ان نعترف منذ البدء انه سيكون هذه المرة اكثر صعوبة واقل فعالية مما كان عام ١٩٤٨ ، ولكن ذلك كله لا يعني على الاطلاق ان الاقتراح ليس المدخل المجدي لميدان تبدو ابوابه جميعها ، الان ، مسدودة تماما » .

* * *

٤) وليد الخالدي :

« اعتقد بان الوقت الحاضر ليس هو الوقت المناسب لبحث مثل هذا الاقتراح ، فهناك اولوية لا يمكن تقديم اي شيء اخر عليها وهي ضرورة انهاء اثار العدوان الاسرائيلي وتطهير الاراضي المحتلة التي سقطت بعد ٥ حزيران ـ يونيو . فالعمل لازالة اثار العدوان ليس اولوية عادية في قائمة برنامج سياسي معين ولكنها اولوية مطلقة . واقول مطلقة ، لانها تستدعي توفير كل عناصر تحقيقها اولا ، واستبعاد اي شيء يمكن ان يؤثر قليلا او كثيرا في تضافر الجهود وتوحيد الطاقات من اجل انهاء العدوان والاحتلال او اي شيء يمكن ان يزاحم هذه القضية الاساسية او يؤدي الى قيام قضيتين .

في رأيي ان المقاومة العربية في فلسطين المحتلة ، وبقية الاراضي العربية المحتلة ، هي المسألة التي يجب ان نركز عليها حاليا . وفي هذا الصدد ، فان فلسطين كلها خاضعة اليوم للاحتلال الاسرائيلي وهذا يجعلنا نواجه قضية حالية وقائمة ، وهي كيف ننهي اثار العدوان ونزيل الاحتلال الاسرائيلي ، هذه هي القضية اليوم . اما بعد ذلك ، فان قيام دولة فلسطينية او اعادة اسم فلسطين يمكن أن يأتي في اعقاب انهاء اثار عدوان ٥ يونيو .

واعتقد ان اعادة اسم فلسطين ممكن في هذه المرحلة بقيام مقاومة فلسطينية وحركة فلسطينية مسلحة ضد الاحتلال الاسرائيلي . اما اقتراح قيام دولة فلسطينية في هذه المرحلة او بحث قيامها فيؤدي الى

خلافات ومناقشات واثارة حساسيات لا حد لها ، ستؤثر حتما على الجهد المطلوب لدحر العدوان في هذه المرحلة » .

* * *

٥) كلوفيس مقصود :

« ... واني اذ ارحب بهذه المبادرة فلانها تضع امام الجماهير العربية صيغة للتفكير الايجابي البناء كبديل لصيغة « الرفض اللفظي » الذي اشرت اليه » .

« .. وكانت قناعة الوجدان العربي القومي بان نمو المنطق الثوري لا بد ان يسهم في تصحيح هذا الوضع ويؤمن الاداة الضاربة ضد الصهيونية واهدافها ، وكان مؤتمر القمة العربي الاول ١٩٦٤ الذي اعترف بالكيان الفلسطيني البداية البسيطة لعملية التصحيح الثوري التي بدورها استمرت تتعثر نتيجة لتعثر الثورة العربية الشاملة .. »

« ... ان الاقتراح الذي تقدمت به بشأن قيام دولة فلسطين هو صيغة ايجابية بناءة لا بد ان تلازم وتغذي واقع الرفض العربي الشامل للكيان الصهيوني ، واني متفق معك بان عودة اسم فلسطين لمجتمع التأهب والعودة ضرورة نفسية وتاريخية وقومية . نفسية ، حتى تلتصق القضية التصاقا بالارض المتوفرة والمغتصبة . وتاريخية ، حتى يتمكن النضال الفلسطيني من ربط مقاومته للاغتصاب الصهيوني الحالي بسوابقه النضالية ربطا عضويا يرجع للقضية اطارها الكامل .. »

« ... يتراءى لي ان تحريك قضية فلسطين قوميا ودوليا تكون اسلم لو جاءت دولة فلسطين قطرا من دولة عربية ، ولذلك فان دولة فلسطين لا بد ان تكون دولة المجابهة المباشرة مع الاغتصاب الاسرائيلي ، واداة احتواء خطرة ، ولكن عليها ان تكون محصلة دولة الوحدة ، اداة تحرير فلسطين من اسرائيل نفسها .

* * *

٦) انيس صايغ :

« ... دعوة المشروع العتيد لجعل شرق الاردن جزءا من هذه الدولة المقترحة ليست اعتباطية ، ويجب الا ينظر اليها كحل سياسي خاضع لظروف مؤقتة . فان شرق الاردن كان ، منذ اقدم العصور جزءا لا يتجزأ من كيان فلسطين ، وحتى اذا كنا نحن العرب ننسى ذلك ، ونتناساه احيانا ، فان الصهيونيين لم ينسوا ذلك ، بل هم دائما يدرجون شرق الاردن بشكل خاص ضمن مخططاتهم التوسعية ، لا كأرض عربية

بل كأرض فلسطينية صرفة . وحتى الآن يوجد حزب قوي في اسرائيل (حزب حيروت) يضع شرق الاردن على خريطة – اسرائيل – في شعاره الرسمي ولا يعترف بفصلها عن فلسطين ، ومعظم الصهيونيين يأخذون على ونستون تشرشل انه ضرّ بهم وخدم العرب في ١٩٢١ حين سلخ شرق الاردن عن فلسطين وجعلها امارة شبه مستقلة ومنفصلة تماما عن فلسطين . »

« .. صحيح ان الوطن اهم من نظام الحكم ، وصحيح ان الناس يختلفون في نظام الحكم ولا يختلفون في الوطن ، انما الناس يشترطون مسبقا ان يكون الحكم يعمل لمصلحة الوطن ولحماية الوطن كحد ادنى على اقل تقدير . اما حينما يعتقد شعب ما ان نظام الحكم لا يحمي الوطن او لا يريد ان يحمي الوطن او لا يريد حرية الوطن ، عند ذلك فانهم لا يستطيعون ان يقبلوا بهذا النظام بحجة ان مصلحة الوطن تقتضي ذلك . نظام الحكم ثانوي نسبيا فقط ، حينما يسلم بأبسط القواعد . أي بأن واجبه يحمي الوطن ويعمل من اجل حريته ورفاهيته . »

* * *

٧) عودة بطرس عودة :

« ... ان حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بتوطينهم ، ولو على ارض الدولة الفلسطينية المقترحة ، خطر كبير لا يجوز الوقوع فيه ، رغم كل المعاني الانسانية التي يمكن ان تتمثل في مثل هذا الحل . ويجب هنا ان نتذكر جيدا ان القوى الامبريالية والصهيونية ، لم تتوقف منذ عام ١٩٤٨ عن تبرير المؤامرات لارغام الشعب الفلسطيني على قبول الاستيطان والتوطين . والواضح جيدا ، ان هذه القوى المعادية لم تكن تهدف الى تخليص « الفلسطينيين » من عذاب التشرد وحياة الخيمة .. وانما هي تهدف ، وما زالت تهدف ، الى تصفية القضية الفلسطينية من خلال تصفية الشعب الفلسطيني . »

« ... ان الدول الفلسطينية ، لا يمكن ان تكون سبيل الحل المنشود للقضية الفلسطينية ، ولا يمكن ان تكون هي الرد الثوري على النكسة واسبابها . ان الحل المنشود للقضية الفلسطينية هو التحرير ، وسبيل التحرير هو القوة العربية الذاتية ، والسبيل الى هذه القوى ، هو دولة الوحدة التي تمثل ارادة الثورة العربية واهدافها القومية . »

* * *

٨) برهان الدجاني :

« ان فكرة الدولة الفلسطينية التي طرحها احمد بهاء الدين فكرة غير واضحة ، لا من حيث مضمونها ، ولا من حيث الفائدة العاجلة او

الآجلة المتوخاه منها . وهذا الغموض صفة لا بد من ان تلازم الفكرة في الظرف الراهن مهما حاول اي مفكر ان يعطيها صورة محددة المعالم . ذلك لان كل فكرة سياسية تخضع للظرف الذي تولد فيه من ناحية ، ولا تتخذ شكلها النهائي بالشكل المتوقع من التسلسل المنطقي الداخلي للفكرة في شكلها التجريبي ، بل الشكل الذي تقرره طبيعة القوى المتفاعلة مع الفكرة شدا وجذبا . ومن هنا فان فصل اي فكرة سياسية عن البيئة التي تعيش فيها اذا ما وضعت موضع التطبيق ، والاكتفاء بمحاكمتها على اساس تجريدي بحت سيؤدي بغير شك الى الوصول الى استنتاجات مغلوطة .

مثلا ، هل الفكرة تمثل في شكلها المطروح حاليا جانبا من صيغة ما يسمى « بالحل السلمي لازمة الشرق الاوسط » تلك الصيغة التي اعطيت الاسبقية في مؤتمر القمة بالخرطوم ؟ هل هي اذن استطرادا وتكملة لمنطق قمة الخرطوم ، او صيغة نضالية من اجل استرداد فلسطين ؟ وطالما ان الاستاذ بهاء الدين ، أوجد رباطا عضويا بين الفكرة والقمة العربية ، فان هذا السؤال يصبح جوهريا ، وبالتالي فان شكل « الدولة المقترحة » يصبح معتمدا على ما سيقرر في مؤتمرات القمة القادمة ، بالنسبة لاسلوب المواجهة مع العدو . وبناء على ذلك ، فالذي نراه انه مهما يكن من سلامة الفكرة في حد ذاتها ، فان طرحها ، في هذا الوقت وقبل ان تتضح امور كثيرة ، غير مناسب ، وهذا لا ينبغي ان يعني اطلاقاً انها قد تصبح ضرورية بل وملحة ايضا في ظرف مختلف . »

* * *

(٢) أردنية ـ الملك حسين ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢

١٩٦٧

.. أثناء زيارة الملك حسين للولايات المتحدة الامريكية ، القى في ٧ تشرين الثاني ١٩٦٧ كلمة في نادي الصحافة الوطني بواشنطن دعاه فيه الى ايجاد تسوية عادلة سلمية دائمة وقال : ★

« .. وهل لي أن اقول بأني لا أتكلم اليوم باسم الاردن وحده ، بل باسم الامة العربية جميعها . ومنذ اجتماعنا في الخرطوم زرت جميع الاقطار العربية ، وغادرت كل واحد منها وانا شديد التأثر بوحدة وجهات نظرنا .

ومن الضروري اولا لفهم الموقف العربي الجديد تجاه الاسرائيليين ، ان ندرك طبيعة الخلافات القائمة بيننا . وعلى الرغم من ان هذه الخلافات اصبحت قضية عالمية ، فان من الواجب العثور على حل للمشكلات التي هي محلية محضة .

وفي وسعي ، دون ان أتعمق في هذه المشكلات ، ودون ان احدد من هو الملوم في نشوئها ، وفي وسعي ان اقتطف تصريحا لواحد من اقدم اصدقائي ، وهو السيرجون باجوت جلوب ، (جلوب باشا) الذي يدين له الاردن بالشيء الكثير والذي عاش بيننا اثناء الانتداب البريطاني ودرب جيشنا وقاد قواتنا في الدفاع عن فلسطين عام ١٩٤٨ ، فقد كتب يقول : « من الصعب الحكم على من هو المذنب بتهمة القسوة وعدم الاهتمام : اهي بريطانيا التي هجرت البلاد (فلسطين) لتلاقي مصيرها ؟ أم هي الولايات المتحدة التي بذلت كل جهدها للاسراع في اخراج بريطانيا من البلاد ارضاء لليهود دون ان تفكر او تتخذ اي حيطة لما قد يحصل بها ، ام هي الجامعة العربية التي انغمست في حرب دون ان تفكر في طريقة ادارتها ، أم هي الامم المتحدة التي اصدرت قرارها دون ان تقوم بأية محاولة لتنفيذه . »

هناك لوم كاف ، يوجه الى الجميع كما يمكن ان تروا ، ومع ذلك فان النزاع الذي مر عليه عشرون عاما ، نشأ اساسا من قرار هيئة الامم

★ الوثائق الاردنية ـ ١٩٦٧ وزارة الاعلام .

المتحدة عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين دون السماح للفلسطينيين بتقرير مصيرهم . ومما لا شك فيه انه لو اجري استفتاء بين السكان ـ وكان الثلثان من العرب والثلث من اليهود ـ لهزم مشروع التقسيم ، لا بسبب اجماع اصوات العرب فقط ، بل بسبب عدد كبير من اصوات اليهود الذين تزعمتهم شخصيات فلسطينية يهودية بارزة مثل ماغنسى وبوبور ، على كل حال ظهرت دولة اسرائيل الى الوجود يوم ١٥ أيار ١٩٤٨ . لا اريد ان اعيد تكرار جميع الاسباب التي دعت دول الجامعة العربية الى دخول الحرب ولا اريد ان اقف الى صف جلوب باشا بقوله ان المهمة اتصفت بالحمق . ولكنني اقول فقط ان العرب كان لديهم سببان يدفعانهما الى الحرب : كان احدهما لوقف الصهيونيين من الاستيلاء على ارض اكثر من التي خصصت لهم بموجب مشروع التقسيم ، وكان الثاني لوقف ارهابيي الصهيونيين من طرد الفلاحين وسكان المدن من بيوتهم ،وحقولهم واعمالهم في المناطق التي سيطر عليها الارهابيون ، او ارهابهم للخروج .

وكانت النتيجة ان اسرائيل ، خرجت من الحرب وهي تستولي على مساحة تزيد ٣٠٪ عن المساحة التي اعطتها لها الامم المتحدة . ووجد العرب انفسهم وقد اصبح ما يقرب من المليون منهم لاجئين فقدوا بيوتهم واراضيهم ووسائل استخدامهم ، وقد ضاعت ايضا نتيجة للحرب اية فرصة لحصول أي نوع من التعاون الاقتصادي الذي ارتأته الامم المتحدة بين الدولتين . وان ما قد بدأ كصراع بين متنافسين سياسيين ، قد تحول مع الايام الى حرب حتى الموت ما لم تتخذ اجراءات قوية وعادلة لمنع حدوثها ، ولا اتردد في القول ، بأنه ما لم يعمل شيء ما ، الآن . فان الصراع بين الاسرائيليين وبيننا سيستمر الى ان يخضع العالم العربي للامبراطورية الصهيونية او الى ان يدمر العرب في النهاية دولة اسرائيل. وحتى نمنع الاحتمال الاول ونحول دون الضرورة للجوء للاحتمال الثاني ، فان العرب مستعدون للسعي لايجاد سلام عادل ودائم بموقفهم الايجابي المفيد .

دعنا نفترض ـ مثلا ـ ان العالم العربي قد يكون راضيا بقبول اسرائيل كجار له . فأية اسرائيل علينا ان نقبل ؟ من وجهة نظر الامم المتحدة . فان هنالك اسرائيل واحدة ، وتلك هي التي أوجدت بقرار التقسيم عام ١٩٤٧ . ولكن صارت هنالك اسرائيل التي استولت على جميع الاراضي التي احتلتها بعد حرب عام ١٩٤٨ . وبعد ذلك فهنالك المناطق التي تحتلها اسرائيل الآن وهي تشمل اجزاء من الاردن ومصر وسوريا .

أما في الاردن ، فهي تسيطر على مدينة القدس المقدسة ، والضفة الغربية بأكملها حتى نهر الاردن . وفي مصر فان اسرائيل تسيطر على شبه جزيرة سيناء حتى قناة السويس، وفي سوريا تسيطر على مرتفعات الجولان والقنيطرة .

وهنالك ثلاث كيانات اقليمية يمكن اعتبار كل منها اسرائيل ، فأي كيان اقليمي من هذه تدعي اسرائيل انه لها شرعيا ؟ بأي حق ؟ أهو الذي اعطته لها الامم المتحدة بموجب مشروع التقسيم دون موافقة العرب ؟ أم هو الكيان الذي وسعته بقوة السلاح عام ١٩٤٨ ؟ أم هو الكيان الذي تحتله الآن بقوة السلاح عام ١٩٦٧ .

يبدو لي انه اذا اراد الاسرائيليون ان يعيشوا بيننا بسلام ، فان عليهم ان يبدأوا بعرض شروط علينا لندرسها . اذ ان على مليوني نسمة يرغبون في العيش في عالم عربي يزيد سكانه على مئة مليون ، ان يصرحوا بما يريدون عمله ليجعلوا من انفسهم جيران مقبولين .

لقد اوضحنا تماما خلال سنين عديدة ، اننا لا نعترض على عيش اليهود بيننا بسلام ، ولكننا كنا نعترض على اقامة دولة سياسية اجنبية بين ظهرانينا ، وهذا هو حقيقة ما تمثله اسرائيل . ولكن اسرائيل فرضت علينا من قبل الامم المتحدة وهي باقية ضد رغبتنا . وامامها اختياران : فان ان تهزمنا وتضطرنا الى القبول بها ، او ان تجعل من نفسها جارا غير مقبول في العالم العربي .

واذا اختارت اسرائيل الحل الثاني ، فاني ارى انه من الحكمة ان تأخذ بعين الاعتبار ما تقترح ان تعمله فيما يتعلق بقضيتين رئيسيتين : اولهما اعادة اللاجئين الى بيوتهم واراضيهم لا نرفضها اقتراح حل مقبول للمشكلة سيكون بمثابة ضربة قاضية لاي أمل قد يكون لديها لقبول العرب اقتراحاتها الاخرى . ولا داعي لان اشدد على اهمية مشكلة اللاجئين لشعب الولايات المتحدة ، فقد تحملت العبء المالي الاكبر للعناية ب ١٫٣٠٠٫٠٠٠ نسمة ، وما لم يقدم الاسرائيليون حلا مرضيا لهذه المشكلة فلن يكون هناك سلام دائم في المنطقة . يحتمل انكم نسيتم ـ كما نسي كثيرون ـ ان الاسرائيليين ملتزمون ان يعيدوا هؤلاء الناس الى بيوتهم او ان يعوضوا عليهم عما فقدوه بموجب قرار من الامم المتحدة مضى عليه ١٩ عاما ، واعيد تأكيده في كل عام . ولكن اسرائيل اختارت حتى الآن ان تتجاهل هذه الخطوة الاساسية في طريق السلام ورفضت ان تقبل مسؤوليتها بهذا الخصوص .

اما القضية الثانية ، فهي اعادة الارض التي احتلتها . ففي غمرة حماس الصهيونية لانشاء دولة والاقامة فيها ، تصرف الاسرائيليون كما لم يتصرف اي جيش احتلال في السنوات الاخيرة . فبدلا من اقامة رقابة عسكرية ومدنية على المناطق التي احتلوها ، عمدوا الى نزع ملكيتها واستعمارها . والاراضي التي كان يملكها افراد من العرب نزعت منهم وسلمت الى تعاونيات لمصلحة افراد اسرائيليين . ولم يحدث شيء من هذا القبيل لاية بلاد غزيت خلال المئتي سنة الماضية .

وهنالك نقطة ثالثة تستحق اعادة النظر فيها اذا ما اريد ايجاد سلام دائم،

وهذه النقطة هي : ما الذي تقترحه اسرائيل بشأن مدينة القدس القديمة؟
وهذا الامر يهم الاردن اكثر مما يهمه اي شيء آخر ، وهو أمر يهم المسلمين والمسيحيين في جميع انحاء العالم . لقد ادعى الاسرائيليون ان القدس موطنهم الروحي وانها مركز دياناتهم . ولكنها ايضا لها قداسة لا تقل عن ذلك لدى المسيحيين والمسلمين ، وان الاصرار على ان يدمج ذلك المكان المقدس لدى الديانات الثلاث في الدولة الصهيونية ، أمر لا يمكن قبوله او تحمله ابدا .

وبالاضافة الى أهميتها الروحية لشعبنا ، فلا حاجة في الحديث عما يعني احتلال القدس بالنسبة لاقتصاد بلدنا ، وكما قال احد وزرائي قبل بضعة ايام : انها انكلترا بدون لندن او فرنسا بدون باريس او ايطاليا بدون روما .

لقد استطاع اليهود اخفاء الفوائد الاقتصادية لتملكهم القدس القديمة تحت ستار الفرح الذي ابدوه لتملكهم وطنهم الروحي . ولكن اهتمامهم بالناحية الاقتصادية يبدو واضحا بدمج قرية قلندية – وهي تبعد عشرة اميال وليس لها اهمية دينية – بمدينة القدس القديمة ، لان فيها المطار الاردني الذي يخدم مصالح الضفة الغربية . وبينما يستطيع العالم بأسره ان يفهم حنين اسرائيل لحائط المبكى ، فانه يحتار للرغبة التي تبديها اسرائيل لدمج مدينة بيت لحم – حيث ولد المسيح – ضمن حدود مدينة القدس .

وتحقيقا لرغبتنا في الدخول بعلاقات جديدة وايجابية مع جيراننا اليهود ، فانه يحسن بهم ان يعيدوا النظر – ليس فقط بعلاقتهم العاجلة بنا – ولكن ايضا بعلاقات دائمة مبنية على حقائق تاريخية . لقد كتب مسلمون ومسيحيون ويهود الشيء الكثير حول هذا الموضوع .

قال واحد من أهم الباحثين بشؤون الشرق الاوسط ما يلي :
« سيكون هنالك في يوم من الايام سلام بين العربي والاسرائيلي . ولكن لن ينبزغ فجر ذلك اليوم حتى تتحول اسرائيل كما نعرفها اليوم – الى كيان غير غربي وغير صهيوني ، ويصبح عندها بالامكان استيعاب اسرائيل ضمن اتحاد سامي واسع ، وان كان هنالك ما يمكن التنبوء به ، وان يكون ذلك التنبوء مقبولا في منطقة من اكثر مناطق العالم اضطرابا فهو هذا التنبوء » .

ولست على ثقة فيما اذا كنت اوافق على كل ما يعنيه اطوني ناتنج في تصريحه ، ولكن الحقيقة الاساسية لا شك موجودة فيه . اذا اراد العربي والاسرائيلي ان يعيشا في سلام فيجب ان تنتقص صفة اسرائيل الغربية . عليهم ان يصبحوا شرقيين وان تقل صفتهم الاوروبية . وفي هذه الحالة فانه من المحتمل جدا ان يغادر المنطقة يهود غربيون . فقد جاء كثير منهم للنجاة من الاضطهاد الذي لاقوه في الغرب ، ومن الممكن

ان يعودوا الى اوطانهم القديمة او ارض جديدة اصلح لاستيطانهم .
وخشية ان يفكر واحد في ان الحياة بين العرب ستعيق تقدم اليهود ، وبالاخص من ناحية الخط الدعائي الذي يزعم اننا أمة ظالمة متعطشة لسفك الدماء ، فاني اريد ان اذكركم بأن اليهود منذ ان وجدوا الى الآن ، لم ينعموا بحرية اكبر مما نعموا بها عدة قرون في ظل الحكم العربي . فخلال عصر المدنية العربية العظمى ، ما بين القرن الثامن والقرن الثالث عشر ، انتج اليهود اعظم اثارهم الادبية وكتبوا اكبر اقسامها باللغة العربية ، وها هم اليوم ينعمون بمثل هذا الازدهار في الولايات المتحدة . وهذه الحياة الثقافية التي تعيش جنبا الى جنب يمكن استمرارها ، وستمضي فيما يتعلق بنا ، مع الشعب اليهودي كشعب ، ولكن ليس كخطر عسكري او سياسي .

ولدى يهود اسرائيل الخيار : الخيار بين الحياة معنا سلميا وازليا كما عاشوا في الماضي ، أو أن يبقوا مركزا معزولا في العالم العربي . فاذا ما أصروا على ان يكونوا مركزا معزولا بسبب المناورات السياسية تعززهم الانتصارات العسكرية الجامحة ، فعليهم ان يتحملوا النتائج .

ونحن نؤمن بقوة ، بأن مستقبل اليهود لا يكمن وراء الصهيونية العنصرية ، بل وراء المواطنة الحرة ، والاكثرية الكبرى من اليهود – كما تعلمون – لا تعيش في اسرائيل ، بل هنا في الولايات المتحدة ، حيث يعيش حياة سعيدة مندمجة كمواطنين في هذا البلد الكبير . ونحن نأمل في ان الاجيال القادمة ستقود حركة فصل العنصرية لاسرائيل ، ودمج اليهود كمواطنين احرار .

* * *

١٩٦٩

في نيسان ١٩٦٩ ، قام الملك حسين بزيارة الولايات المتحدة الامريكية ، وعقد سلسلة من اللقاءات السياسية مع عدد من المسؤولين الامريكيين ، وعلى راسهم الرئيس ريتشارد نيكسون ، بحثوا خلالها فيما اطلق عليه « بازمة الشرق الاوسط » .

وفي ١٠ نيسان ، القى الملك حسين ، خطابا في نادي الصحافة الوطني بواشنطن ، اقترح فيه (مشروعا) لتسوية النزاع العربي – الاسرائيلي ، واوضح ان المشروع يحظى بتأييد الرئيس جمال عبد الناصر.
وفيما يلي نص الخطاب ونقاط المشروع :★
« حضرة رئيس واعضاء وضيوف نادي الصحافة الوطني :

★ خطاب الملك حسين – نيسان ١٩٦٩ (وزارة الاعلام الاردنية) .

ان هذه الزيارة هي السادسة التي أقوم بها للولايات المتحدة في غضون السنوات العشر الماضية . وقد عدت بعد كل زيارة من بلادكم وقلبي مفعم بالامتنان للطف الذي ابديتموه نحوي ، ولاستعدادكم لفهم المشاكل التي تواجه الاردن ، البلد الصغير . وبالمناسبة فان قلبي في زيارتي الماضية كان مفعما ولكن يدي كانتا خاويتين ، واما الآن فاني آمل ان القى معاملة منصفة .

لقد قمت بأول زيارة للولايات المتحدة في مثل هذا الشهر قبل عشر سنوات ، وكانت تلك الزيارة من اكثر المناسبات الهاما في حياتي . وبينما كنت ازور البلاد من الساحل الى الساحل ، تأثرت بانطباعين : هما احتراكم لماضي بلادكم ، وضخامة قدرتكم الصناعية . ولا ادري تماما مصدر تأثري ، ولكني اعجب بالبلاد التي شيدت وليامزبرغ واستطاعت ايضا ان تشيد حوض تنيسي والمصانع في ديترويت .

ولقد حملت هذين الانطباعين معي الى الاردن فالهماني مزيدا من التحرك لبناء دولة الاردن الحديثة على اسس عميقة الجذور من التراث العريق . وقد ساعدتنا على البناء معونتكم التي قدمتموها الينا ، الى ان اطل علينا الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ . اما اليوم فان اقتصادنا قد تضرر كما ان مستقبلنا تظلله غيوم الحرب القاتمة .

وبالطبع فانكم تجدونني هنا لهذا السبب بالذات ، فقد جئت لابحث مع الرئيس نيكسون واعضاء ادارته الجديدة كيف نستطيع المساهمة معا في حل عادل لمشاكل الشرق الاوسط قبل ان يصبح الوضع غير قابل للتسوية بدون نشوب حرب شاملة .

ومنذ اتخذ قرار مجلس الامن الاجماعي في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، وتم بموجبه تعيين الدكتور غونار يارنغ ممثلا خاصا للامم المتحدة ، اي منذ ثمانية عشر شهرا ، لم تبدر علامات للتقدم نحو حل عادل ودائم . فقد قال الجانبان الشيء الكثير – واكثره غير رسمي – ولكن كل ما قيل وعمل لم يقرب السلام خطوة واحدة الى الامام . وقد عجبت من ذلك لان موقفنا كان ايجابيا منذ البداية . فقد اتفقنا منذ البدأ على قبول جميع مبادىء القرار واتفقت على ذلك مع الجمهورية العربية المتحدة ، وما زلنا بانتظار موافقة اسرائيل .

لو ان العرب وافقوا في اليوم الاول من حزيران – اي قبيل نشوب الحرب – على انهاء الحرب مع اسرائيل وضمان عبور سفنها مضيق تيران وقناة السويس ، واعترفوا بحقها في العيش بسلام وأمن ، ووافقوا على نصوص تحل بموجبها نهائيا مشكلة اللاجئين ، لكان ذلك قد لاح دراماتيكيا من جانب العرب ، ولوجدت اسرائيل – وجميع العالم – صعوبة في عدم الاعتراف بسخاء الفرض . وها هم العرب اليوم يقدمون هذا العرض ويرفضه الاسرائيليون . ان اسرائيل تتمسك بالارض التي

تحتلها الآن اكثر من تمسكها بالسلام الحقيقي . واذا ما قبل الانسان شعور اسرائيل بأنها تستحق جني ثمار انتصارها عام ٩١٦٧ فلا يستطيع احد ان ينكر بأنها تجني ذلك عن سعة الامتيازات التي يعرضها العرب الآن .

يبدو لي ان مستقبل السلام في الشرق الاوسط يتوقف على تطبيق قرار الامن الصادر في تشرين الثاني عام ١٩٦٧ ، ولقد اتفق العرب على العمل بنصوصه ورفضه الاسرائيليون حتى الآن .

ان ادعاءهم بضرورة المفاوضات المباشرة بين الفرقاء المعنيين من اجل الاتفاق هو موقف غريب وظالم . ان الامم المتحدة نفسها تضع ثمانية أساليب مشروعة ومقبولة من اجل النزعات الدولية ، ففي المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة يرد ذكر للمفاوضات والوساطة والتوفيق والتحكيم والمقاضاة واستخدام الوكالات الاقليمية ، واخيرا استخدام مجلس الامن في الامم المتحدة وجمعيتها العمومية . وفي حالتنا عملت الامم المتحدة عن طريق مجلس الامن واتخذت قرارا ، اعتقد بأن تطبيقه سيحل النزاع، اذ عمد السكرتير العام الى تعيين مبعوث خاص ، هو الدكتور يارينغ ، لمساعدة الفرقاء المعنيين .

رغم هذا فان اسرائيل رفضت القرار واصرت على المفاوضات المباشرة . فهل يعكس اصرارها هذا رغبة مخلصة في تسوية سليمة ، ويعكس اعترافا صريحا بأنها تفرض النصوص التي تقرر بأن عليها التخلي عن الاراضي التي جرى احتلالها بالحرب كشرط للسلام ؟ . . .

اسمحوا لي ان اتلو عليكم هذا النص :

« هل يسمح لدولة تهاجم وتحتل اراضي اجنبية ، رغم وجود الامم المتحدة ، بأن تفرض شروط انسحابها ؟ اذا ما وافقنا على هذا فاننا نكون قد اعدنا ساعة النظام العالمي الى الوراء » .

هذا النص لاحد رؤسائكم العظام – وهو الجنرال ايزنهاور – اعلنه عام ١٩٥٦ في أعقاب غزو سيناء والهجوم على قناة السويس . اما اليوم فان دولتين من الدول الثلاث المعنية توافق على قرار مجلس الامن ، بينما تعارضه اسرائيل .

وهكذا يتجمد الوضع .. العرب يوافقون على تطبيق قرار مجلس الامن، بينما تقف اسرائيل متصلبة خلف (الكليشة) القائلة «بان فرقاء النزاع يجب ان يكونوا فرقاء السلام » . لقد شل هذا القول كل تقدم على مدى نحو من عشرين شهرا ، ولا يخامرني الشك بأن اسرائيل تفعل ذلك عمدا ولقد اصبح واضحا لدي بأن سلام الشرق الاوسط مهم لبقية العالم ، بحيث لا يسمح بوضع العراقيل في وجهه بسبب وجهة نظر ضيقة معينة.

والحقيقة ان الدول الكبرى والعالم نفسه هم الفرقاء المعنيون بما قد يحدث في هذه المنطقة ، سواء كان ذلك حربا او سلما . ان في هذه المنطقة نصف انتاج العالم من الزيت ، وهي تقع على مفترق الطرق بين

اوروبا وآسيا وافريقيا ، وتشرف على اهم طرق المواصلات بين اوروبا وآسيا ، ويبلغ عدد سكانها اكثر من سكان بعض القارات . ان منطقة كهذه هي حتما هامة لكل انسان . فقضية السلام في الشرق الاوسط هي في الحقيقة من الاهمية بحيث يتحتم بان لا يترك الفرقاء فيها وشأنهم وعلى الاخص اذا كان تركهم يسبب فشل ايجاد السلام ويجر الى حرب عالمية ثالثة .

يقول الاسرائيليون ان الحرب ليست وشيكة الوقوع وان العرب غير مستعدون لها ، وأنهم لن يكونوا مستعدين لها في المستقبل المنظور . ان هذا الزعم محاولة متقنة للحيلولة دون تدخل الدول الاربع الكبرى . وهم يقولون بأن لا الحاح في الموضوع ولذلك فلا حاجة لقيام الدول بعمل عاجل ولكن اذا كان ثمة شيء قد اثبتته الشهور العشرون الماضية ، فهو زيف هذا الادعاء .

لعله صحيح ان حربا كبرى ليست وشيكة الوقوع ، ولكنه ايضا ان استمرار الاحداث في سيرها الحاضر – اي بدون تسوية – سيجعل الحرب واقعة لا محالة . اما كونها ستقع في الشهر القادم او في العام القادم ، فهذا لا يقلل من شأن حتميتها . انني اتوقع انه في حال عدم احراز تقدم نحو تسوية في غضون الاشهر القليلة القادمة ، فسوف لا يكون في مقدور احد التحدث عن السلام ، وسوف لا تكون لدى اي انسان رغبة في التحدث عن السلام ، ولن تستطيع قوة خارجية مهما تكن نواياها ان تحول دون نشوب حرب دائمة . .

ولعل عدم رغبة اسرائيل في التخلي عن الاراضي التي اجتاحتها في الحرب ، ليس هو السبب الوحيد الذي من اجله لا ترغب اسرائيل في قبول قرار الامم المتحدة الخاص باللاجئين . الفلسطينيين . ان القرار يلفت الانتباه الى ضرورة التوصل الى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين . وكلمة « عادلة » هي الكلمة التي يجب ان توافق عليها اسرائيل ، اذ ان هذه الكلمة هي عقدة الوضع في الشرق الاوسط . . انها مهمة مثل انسحاب الجيوش ، والحدود وضمانات المرور في الممرات المائية الدولية ، انها اكثر من مجرد مشكلة لاجئين ، انها مشكلة الشعب الفلسطيني .

ان اكثر الناس يرتأون تجميع اللاجئين بوصفهم شعبا هرب من الاضطهاد ويطلب ملجأ في بلد آخر . لقد كانت تلك قضية اليهود في اوروبا خلال حكم هتلر الارهابي ، وهي قضية الصينيين المتدفقين على هونغ كونغ من الجمهورية الشيوعية اليوم . ولكن الامر يختلف بالنسبة للفلسطينيين ، فهم شعب طردوا من بيوتهم واوطانهم خلال الحرب ويحتل العدو الآن هذه البيوت والاوطان . انهم لا يريدون الانتظار ليوجد لهم ملجأ في بلد آخر بل يريدون العودة الى ديارهم . هذه هي حقيقة قضية اللاجئين التي نتجت عن الحرب المسماة بحرب الايام الستة ، تلك الحرب

التي احتلمت في حزيران ١٩٦٧ . وهؤلاء اللاجئون هم الذين كان من الواجب اعادتهم الى منازلهم واراضيهم . اما بالنسبة لجميع اللاجئين فان الامم المتحدة كانت في غاية الوضوح من حيث العثور على حل عادل لقضيتهم ، فقد تبنت الجمعية العمومية في الامم المتحدة عام ١٩٤٨ قرارا اعيد تبنيه كل سنة خلال الاحدى والعشرين سنة الماضية ، يسمح بموجبه للفلسطينيين الذين يرغبون في العودة الى ديارهم ان يعودوا ويعيشوا بسلام مع جيرانهم ، وان يكون هناك تعويض لاولئك الذين لا يرغبون في العودة . ومع ان هذا القرار غاية في الوضوح وبموجبه خير الفلسطينيون طيلة احدى وعشرين سنة ، ولكن لم يعمل شيء لتنفيذه . فالقضية اذن هي قضية الوجود الفلسطيني في المنفى ، قضية هؤلاء الفلسطينيين الذين ذاقوا المنفى بالرغم عنهم وابعدوا عن ديارهم في الاراضي التي تحتلها اسرائيل ... هذا هو الاساس لكل خطأ في الشرق الاوسط .

فهل من شيء يمكن القيام به ؟ لا ، ان اسرائيل وحدها هي التي تستطيع ان تقوم بعمل شيء ، لكنها جرت على تقليد يقول بأن قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست قضيتها هي ، بل هي قضية اشقائهم العرب وان من واجبهم الاهتمام بأمرهم . ان هذا ما فعلناه بالفعل ولا زلنا تفعله ، ونحن في الاردن لم نكتف بهذا بل منحناهم ايضا الجنسية الاردنية . انما اكثريتهم العظمى – اكثر من مليون شخص – ما يزالون يرغبون في ممارسة حقهم الذي حرموه طيلة عشرين سنة ، ذلك الحق الاساسي ، حق تقرير المصير بموجب قرارات الجمعية العمومية المتكررة. ان اشقائهم العرب ملتزمون بمساعدتهم للحصول على حقوقهم وهو التزام تشاركهم فيه الاسرة العالمية .

هذا هو الخطأ الكامن في مشكلة اللاجئين – اللاجئين الفلسطينيين – فالقضية ليست قضية الاهتمام بحاجاتهم الطبيعية – اذ ان الامم المتحدة بمساعدة الولايات المتحدة السخية قد فعلت ذلك لمدة عشرين سنة – بل هي قضية حقوقهم ، فاذا ما اعيدت اليهم حقوقهم واعترفت اسرائيل بعودتهم او التعويض عليهم ، فان ذلك يكون الخطوة الاخيرة نحو سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، متحررة من التهديد واعمال القوة. والى ان تعاد تلك الحقوق الى اصحابها فان من الطبيعي ان يستمر التهديد بالقوة وتستمر اعمال العنف .

لهذا السبب اجيب عندما يسألونني « لماذا لا توقفون الفدائيين عن غاراتهم ضد اسرائيل ؟ » اجيب بأنني لا اوقفهم لان الارض ارضهم والاسرائيليون يحتلونها ، وهم لا يرون طريقا لهم سوى النضال من أجل حقوقهم . فاذا لم يستطيعوا استرداد ارضهم المحتلة ، فهم يمارسون حقهم بالمقاومة الايجابية لقوات الاحتلال . قد يبدو هذا لبعض الناس العمليين وكأنه مغامرة ، ولكن الشعب الذي يملا الغيظ قلبه ويؤمن بحقه،

لا يعنيه ان تكون اعماله عملية او غير عملية ، فالامر عنده سيان ، وكذلك التضحية ، وانا لا اريد ان اكون مسؤولا عن امن قوات الاحتلال .

واعود للكلام عن الفدائيين ، اذ كثير ما يوجه الي هذا السؤال : «ما هي الفائدة من السعي لحل سلمي ، بينما تقول منظمات المقاومة انها لا تقبله » ؟ ان جوابي على هذا السؤال بكل بساطة : ان لا فرق بين ما اهدف اليه من السعي نحو التسوية السلمية وبين هدفهم في تسوية تأتي عن طريق القتال لان ما يريده كلانا هو استعادة حقوقنا . وانا من جهتي لن اقبل سلما لا يعيد هذه الحقوق كاملة ، وعندما نستعيدها فلا يكون ثمة داع للعمل الفدائي ، اذ ان الفدائي ليس هو الذي يستفز الوضع .

كثيرا ما يثار سؤال عندما اتحدث الى الناس في الغرب ، والسؤال هو « بالرغم من ان قرار الامم المتحدة لا ينص على المفاوضات ، لماذا لا تجلسون حول مائدة السلام وتعقدون محادثات مباشرة مع الاسرائيليين»؟ فيكون جوابي بأن المحادثات المباشرة مع الاسرائيليين تأتي في نهاية جدول الاعمال ضمن الامور التي قد تصنع السلام . ولكنني اقرر بأن لا اساس لاية مفاوضات بأي شكل من الاشكال ما دام الاسرائيليون يرفضون القرار . فقد سبق ان رحبنا ببعثة الدكتور غونار يارنغ واتحنا له كل فرص النجاح في جهوده لتطبيق قرار مجلس الامن ، فاذا ما اريد تقدم آخر فعلى اسرائيل ان تعلن قبولها بالقرار وجميع المبادىء التي يتضمنها ، وعليها ان تعلن عن رغبتها بالعمل معنا بايجابية تحت اشراف السفير يارنغ لتطبيق القرار ، وهذا يتطلب من اسرائيل ان تدرك بأن عليها ان تسحب قواتها من جميع الاراضي التي احتلتها في حزيران عام ١٩٦٧ .

وفوق ذلك ، فان اية خطة للانسحاب يجب ان تشمل من مدينتنا العظيمة عاصمتنا الروحية ، القدس ، المدينة المقدسة ان القدس بالنسبة لنا — مسيحيين ومسلمين — مقدسة كما هي في نظر اليهود . اننا لا نستطيع ان نتصور اية تسوية لا تشمل عودة القسم العربي من مدينة القدس الينا بما في ذلك جميع اماكننا المقدسة . ان القدس بوصفها التراث الروحي للديانات العالمية الكبرى ، يجب ان لا تصبح العقبة في طريق السلام ، وسنعمل كل ما نستطيعه لنجعل من القدس ما يوحي به اسمها ، اي مدينة السلام ، حالما يعترف بحقوقنا فيها . واذا ما حل السلام في نهاية الامر فستكون القدس وسيلة لجمع شمل المؤمنين بالله على مدى الزمن .

لقد شجعني على هذا البحث عن السلام ، الاهتمام المتزايد الذي تبديه الدول الاربع الكبرى للعثور على السلام . ومن الواضح انه لا الدول العربية ولا اسرائيل ترغب في ان يعرض السلام على المنطقة من قبل الدول الكبرى ، كما ان من الواضح ايضا ان الدول الكبرى ليست لديها النية في فرض السلام . وعلى اي حال فانني ما زلت اشك في فرض السلام بسبب اعتراض اسرائيل على اجتماع الدول الكبرى لبحث

المشكلة ، هذا البحث الذي قد يساعد على تقديم اقتراحات الى الطرفين . فهل تخشى اسرائيل ان تعمد الدول الكبرى الى توصية تكون حلا عادلا لمشاكلنا . ؟

علاوة على ذلك ، فان الدول الاربع الكبرى هي التي تبنت قرار الامم المتحدة ، وانها مع الدول الاعضاء الاخرى في مجلس الامن مهتمة في تطبيق القرار وفي كيفية تطبيقه . ان لنا مطلق الحق في ان نذهب الى مجلس الامن ونطلب تطبيق القرار ، وقد امتنعنا عن ذلك لاننا كنا على ثقة من ان اعضاء المجلس انفسهم يدركون مسؤوليتهم وانهم يؤيدون الدكتور يارينغ في مساعيه تأييدا كاملا .

وكلما اطلت التفكير انتابني الريبة في البيانات المتكررة التي يعلنها المتحدث الاسرائيلي بان الوضع لن يتطور الى حرب خطرة . والغريب ان تصدر مثل هذه البيانات لمنع الدول الاربع من الاجتماع . فاسرائيل تحاول تهديد الدول الكبرى والايحاء لها بالاحساس بالامن ، ولكنها لا تستطيع ان تهددنا لنصل الى احساس كهذا ، اذ ان مواصلة تدميرها لارضنا في ما تسميه « الدفاع النشيط » سيؤدي حتما الى الانفجار .

ان ما اتوسله من كل هذا ، هو ان تكونوا منصفين في تفكيركم في المشاكل التي تجابهنا . اننا في الشرق الاوسط لا ندرك الادراك الكافي مدى المسؤوليات الضخمة التي تشعرون بأن عليكم تحملها من اجل الحفاظ على اسرائيل — تلك الدولة التي لكم حصة كبيرة في خلقها — ويجب علينا ان نعترف بذلك بيننا وبين انفسنا وان لا يظهر انفعالنا عندما يثور شعوركم الطبيعي نحو المخلوق الذي خلقتموه . فالمحافظة على اسرائيل تكون اضمن اذا هي انتهجت سياسات غير التي تنتهجها ، ومن الممكن ان تعيش اسرائيل كقلعة صهيونية في وسط العالم العربي المعادي لها ، ولكن هل هذا هو ما تريدونه لاسرائيل ؟

انني — شخصيا — اقيم وزنا لما سينتج عن المهارة الدبلوماسية المشتركة المتمثلة في فرنسا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة . وحيث ان هذه الدول هي المعنية بشكل خاص في المحافظة على السلام في العالم ، وربما ان الوضع في الشرق الاوسط قد يؤدي الى تدمير المدنية وليس الى تدمير السلام فحسب ، فانني اشعر بأنهم مخولون الحق باعطائنا رايهم ، وبأن هذا الراي جدير بالاستماع اليه . واني لا اعجب لماذا لا تعتقد اسرائيل مثل هذا الاعتقاد .

ان العرب واليهود عاشوا معا بسلام على مر العصور في مناطق عربية عديدة من العالم وكان من الممكن ان يستمر هذا التعايش لولا العقيدة الصهيونية التوسعية المحاربة ، ونحن كشعبيين ساميين نجد ان من الصعب علينا العيش مع اسرائيل لا سامية .

وفي الختام ، اسمحوا لي بأن اجمل لكم ولشعب الولايات المتحدة

ـ الذي تراوده رغبة عظيمة لاحلال السلام في المنطقة اكثر مما تراود اي شعب آخر ـ ما نحن على استعداد لعرضه على اسرائيل . **وانا اقول هذا بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن الرئيس جمال عبد الناصر . فقد خولني هذه الصلاحية قبل ثلاثة اسابيع لاتحدث اليكم بالنيابة عنه . انه لا يريد الحرب لمجرد الحرب ، فهو مثلنا لا يرغب في شيء اكثر من رغبته في استعادة حقوقنا وقيام سلام عادل ودائم في المنطقة . ان الجمهورية العربية المتحدة قبلت قرار مجلس الامن وهي تريد تطبيقه .**

ونحن من جهتنا على استعداد لتقديم العرض التالي كاساس لسلام عادل ودائم ، وذلك بموجب قرار مجلس الامن :

١ ـ انهاء جميع حالات العداء .

٢ ـ الاحترام والاعتراف بالسيادة ، وبالسلامة الاقليمية ، وبالاستقلال السياسي لجميع الدول في المنطقة .

٣ ـ الاعتراف بحق الجميع في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، ومتحررة من التهديد او الاعمال الحربية .

٤ ـ ضمان حرية الملاحة للجميع في خليج العقبة وقناة السويس .

٥ ـ ضمان حرمة جميع الدول في المنطقة عن طريق اية اجراءات لازمة ، بما في ذلك قيام مناطق مجردة من السلاح .

٦ ـ القبول بتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

ومطلبنا الوحيد مقابل هذه الاعتبارات هو ان تسحب اسرائيل جميع قواتها المسلحة من جميع المناطق التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧ وان تطبق النصوص الاخرى التي يتضمنها قرار مجلس الامن . ان على اسرائيل ان تختار بين ان تحصل على السلام او ان تحصل على الارض ، ولكنها لا تستطيع ان تحصل على الاثنين معا . »

الموقف الفلسطيني :

اعلنت المنظمات الفلسطينية معارضتها الشديدة للمشروع وهاجمته!

الموقف الاسرائيلي :

في ١٣ نيسان ١٩٦٩ جاء رفض اسرائيل للمشروع على لسان ابا ايبان وزير الخارجية ، الذي طالب العرب بالجلوس مع اسرائيل حول مائدة المفاوضات لتسوية المشكلة . . .

* * *

بيان مشترك :

هذا وقد صدر بيان اردني ـ امريكي بمناسبة زيارة الملك حسين الى الولايات المتحدة الامريكية في ١٩٦٩/٤/١ جاء فيه

« زار جلالة الملك حسين ، ملك المملكة الاردنية الهاشمية ، واشنطن

في ٨ و ٩ و ١٠ نيسان (ابريل) ، بدعوة من الرئيس نيكسون . قام جلالته هو واعضاء الوفد المرافق له ، خلال هذه المدة ، بمباحثات ودية بناءة مع الرئيس ووزيري الخارجية والدفاع وغيرهم من المسؤولين الكبار في حكومة الولايات المتحدة ، وذلك في امور تتعلق بالمصلحة المتبادلة وتستدعي اهتماما مشتركا .

كان موضوع المباحثات الرئيسي الرغبة المشتركة بين الولايات المتحدة والاردن في سلم عادل دائم في الشرق الاوسط . وقد اطلعت الولايات المتحدة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية على جهودها ، الفردية والمشتركة في المساعدة على احلال السلم في الشرق الاوسط .

واوضح جلالة الملك حسين ان طبيعة الوضع المتفجرة في الشرق الاوسط ناتجة عن الاحتلال المستمر لاراض اردنية واراض عربية اخرى . واعرب عن اقتناعه بأن السلم لا يتحقق الا باستعجال انسحاب قوى الاحتلال بموجب قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ .

وقد لفتت الولايات المتحدة نظر الحكومة الاردنية الى ما يتعلق بها من الامر واعادت التأكيد على البيان الذي القاه وزير الخارجية ، روجرز، حول هذه النقطة ونقاط اخرى امام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في ٢٧ آذار (مارس) .

واعاد كل من الولايات المتحدة والاردن تأكيد تأييده القوي لمهمة الدكتور يارينغ ولجميع مبادىء قرار مجلس الامن وبنوده . كما اعترفت كل من الحكومتين بالحاجة الملحة الى السعي بجد لسلم عادل ودائم في المنطقة .

اعادت الولايات المتحدة تأكيدها على تأيد استقلال المملكة الاردنية الهاشمية السياسي وسلامة اراضيها . وقد جددت المباحثات وقوة العلاقات الودية الدقيقة القائمة بين البلدين .

* * *

١٩٧٢

في ١٥ آذار ١٩٧٢ ، اعلن الملك حسين في مؤتمر قومي كبير ، عقد في القصر الملكي بعمان ، (مشروعا) للتسوية السياسية مع اسرائيل ، يعاد على طريق التوصل اليه ، صياغة (الوحدة) الاردنية ـ الفلسطينية على اسس جديدة تحت اسم « المملكة العربية المتحدة » .

وقال الملك حسين في خطابه :

« أيها الاخوة الاعزاء !

يسعدني ان التقي بكم اليوم . وان اتحدث اليكم والى الامة ، في شؤون المرحلة الحاضرة ، وما يتصل بها من امور الماضي وتجاربه ،

وتطلعات المستقبل وامانيه .

كان تأسيس الدولة الاردنية عام ١٩٢١ اهم مرحلة مرت بها الثورة، بعد افتضاح المؤامرة عليها ، ابان الحرب العالمية الاولى . وبسبب صدور وعد بلفور ١٩١٧ اكتسب قيام الدولة بعدا جديدا ، اذ اصبح وسيلة لاخراج البلاد الواقعة شرقي الاردن من فلك ذلك الوعد ، وانقاذها من المشاريع الصهيونية في ذلك الحين .

وفي عام ١٩٤٨ ، حين دخلت الجيوش العربية الى فلسطين ، كان اصغر تلك الجيوش عددا وعدة ، هو « الجيش الاردني » . ومع ذلك .. فقد استطاع هذا الجيش ، ان ينقذ من فلسطين تلك الرقعة الممتدة من جنين شمالا ، الى الخليل جنوبا ... ومن نهر الاردن شرقا ... الى نقطة لا تبعد اكثر من – ١٥ – كيلومترا عن شاطيء البحر غربا . كما استطاع ان ينتزع بيت المقدس – المدينة المقدسة بكاملها .. ومناطق اخرى تقع خارج السور القديم .. شمالا ، وجنوبا ، وشرقا ، مما اصبح يعرف فيما بعد بالقدس العربية وكانت تلك الرقعة – التي اصبحت تعرف بالضفة الغربية – كل ما تبقى للعرب من فلسطين . بالاضافة الى تلك الرقعة الضيقة التي صارت تسمى فيما بعد بقطاع غزة .

وبعد فترة وجيزة من الادارة المؤقتة في الضفة الغربية ، وجد قادة الراي فيها ، ونخبة من الزعماء والوجهاء الممثلين لعرب فلسطين المهاجرين في المناطق المحتلة : في الانضمام الى الضفة الشرقية مطلبا وطنيا وقوميا لهم ، وضمانا في وجه الاخطار الاسرائيلية المتمادية . فعقدوا مؤتمرين تاريخيين كبيرين ، اولهما في اريحا يوم (١ – ١٢ – ١٩٤٨) وثانيهما في نابلس يوم (٢٨ –١٢– ١٩٤٨) حضرهما ممثلون عن سائر فئات الشعب وهيئاته بقادته ورجال الفكر فيه ، وشبابه وشيوخه ، وعماله ومزارعيه . واتخذ المجتمعون قرارات يناشدون فيها ، جلالة المغفور له الملك عبد الله بن الحسين اتخاذ الخطوات الفورية لتوحيد الضفتين ودمجهما في دولة واحدة بقيادته وتحت زعامته . واستجاب الملك الشيخ لنداء الامة . وامر بالفعل بالاجراءات الدستورية والعملية التي يتطلبها تحقيق ذلك المطلب الوطني والقومي الهام . ومن بينهما اجراء انتخابات لاختيار ممثلين شرعيين عن سكان الضفة الغربية في مجلس النواب . وفي ٢٤ نيسان ١٩٥٠ عقد مجلس الامة الاردني الجديد والممثل للضفتين ، بشقية الاعيان والنواب ، جلسة تاريخية تمت فيها اول خطوة حقيقية في التاريخ العربي الحديث ، على طريق الوحدة العربية التي نادت بها الثورة منذ فجر انطلاقها . وكان ذلك باعلان وحدة الضفتين ، واندماجهما في دولة واحدة عربية مستقلة ، ذات نظام نيابي ملكي تعرف باسم – المملكة الاردنية الهاشمية – .

وسارت سفينة الوحدة في بحار لم تكن كلها هدوء ورخاء . فلقد

كان هناك الكثير من التيارات : تحركها في الخفاء اياد وجهات خارجية ، محاولة اثارة الاعاصير في وجه السفينة ، ودفعها رويدا رويدا باتجاه الصخور . لكن وعي الشعب في ضفتي البلاد ، وايمانه بوحدة ارضه وابنائه ، وادراكه لحقيقة الخطر المتربص به وراء الحدود كان الضمانة الكبرى لسلامة المسيرة ، وانقاذها من كل ما اريد بها من شرور . لقد كان في طليعة الحقائق التي جسدتها وحدة الضفتين ، يوما بعد يوم ، هي ان الشعب فيهما شعب واحد لا شعبان ولقد تجلت هذه الحقيقة ، اول ما تجلت ، في لقاء الانصار – ابناء الضفة الشرقية – لاخوتهم المهاجرين – ابناء المناطق المحتلة من فلسطين ١٩٤٨ حين اقتسموا معهم لقمة العيش وسقف المأوى ، وحلو الحياة ومرها ثم راحت تلك الحقيقة تبرز وتتعمق في كل خطوة من خطوات الدولة . وتتمثل وتتجلى في كل مؤسسة من مؤسساتها فالى جانب القوات المسلحة والوزارات والدوائر الحكومية المختلفة ، راحت تلك الحقيقة تنسحب على ميادين الحياة المتنوعة . الاقتصادية والزراعية والاجتماعية وغيرها . وجاء يوم لم يعد فيه بمقدور اي امرىء ، ان يميز في الاردن بين غربي وشرقي ، بمثل السهولة التي يفرق فيها بين الفلسطيني وغير الفلسطيني في اي بلد عربي شقيق .

وبلغت وحدة الدم والمصير بين ابناء الضفتين قمة معناها عام ١٩٦٧ حين وقف ابناء الضفتين على ارض الضفة الغربية ، وكما اعتادوا ان يفعلوا طوال عشرين عاما ، يعجنون ترابها الطاهر بدمهم المشترك . لكن الصراع كان اشد من طاقتهم . وظروفه وملابساته ، كانت اكبر من بسالتهم فوقعت الكارثة . وكان ما كان .

وسط بحر الآلام الذي خلقته كارثة حزيران ، كانت اهداف الدولة الاردنية في الفترة التي اعقبت الحرب ، قد تلخصت في هدفين اثنين : الصمود الباسل في وجه ما تتعرض له الضفة الشرقية من اعتداءات لا تفتر ولا تنقطع والتصميم الواثق على تحرير الارض ، والاهل والاخوة في الضفة الغربية ووجه الجهد ، كل الجهد نحو هذين الهدفين ، في جو من الاطمئنان الى مساندة الدول العربية للاردن في محنته ، وثقة لا حد لها بأن وحدة المصير العربي كله ، قد اصبحت حقيقة راسخة في وجدان الامة العربية بأسرها ، لا تزعزعها مصلحة اقليمية مهما عظمت ، ولا تطالها مخططات ونوايا مهما ادعت وتسترت . وفجأة وجد الاردن نفسه يقف وجها لوجه امام كارثة جديدة . نتيجتها المحتومة ، لو قدر لها ان تتحقق، ضياع الضفة الشرقية ، وبناء المسرح المطلوب لتصفية القضية الفلسطينية على انقاضها الى الابد . وكانت القوى المحركة للكارثة قد جندت العديد من العناصر لخدمة اهدافها . كما سقط في شراك تلك القوى ، العديد من العناصر والجهات الاخرى . وكان بعض العناصر الاولى والثانية ينتحل الهوية الفلسطينية للقضية المقدسة ، ويقوم بدوره في ظل ذلك الاسم وتحت ستاره . وكان قد تجمع فيها العديد من تناقضات العالم وتياراته

المتصارعة وتسرب اليها العديد من التناقضات الدولية ، وصراعات العالم المختلفة . وكان من الطبيعي ان ينهض الاردن لمواجهة الكارثة المحدقة . وتم له ذلك بالفعل ، في وقفة اشترك فيها ذلك المزيج الفريد من ابنائه : المهاجرون والانصار سواء بسواء . وتكسرت الفتنة على صخرة الوحدة الوطنية الراسخة ، مثلما تلاشت بفضل وعي الانسان الجديد ، الذي ولد في ذلك اليوم البعيد عام ١٩٥٠ ، وشب وترعرع في التحديات التي رمته بها المحن ، طيلة الاعوام العشرين الماضية ، من خلال ذلك كله ومنذ ان كانت حرب حزيران عام ١٩٦٧ وربما قبلها ، كانت القيادة الاردنية تفكر في مستقبل الدولة ، وتخطط له .

وكانت تلك القيادة تنطلق في تفكيرها هذا من ايمانها برسالة الاردن العربية ، المتحدرة من رسالة الثورة العربية الكبرى ، ومن ايمانها بالانسان ، على ضفتي النهر ، وقدرته على ممارسة دوره في خدمة تلك الرسالة وتحقيق اهدافها .

وكانت النظرة الى القضية الفلسطينية تنطوي على ترامیها ، ابعاد الصراع العربي الصهيوني كله . ففلسطين هي الهدف الاول للمخططات الصهيونية . والشعب في فلسطين كان طليعة فرائس تلك المخططات وضحاياها . ومن بعده الشعب في الضفتين العزيزتين . وحتى لو كانت اطماع التوسع تقف عند حد ، فان من مصلحة الصهيونية ان يظل العالم العربي ضعيفا مشتت الصفوف ، حتى يظل بمقدورها الاحتفاظ بمكاسبها الى الابد ولان المعسكر المقابل يقف بمجموعه قوة واحدة وكتلة واحدة ، فان على العرب ان يقفوا برمتهم ، متحدين متكاتفين ، في المعسكر المقابل. واكثر من ذلك ، فان الوحدة في ذاتها لا تكفي من غير ان تشتمل على مضمون حقيقي ، يحيط بكل الاسباب الحضارية الصحيحة ، ومقومات التقدم الحديث .

لقد كان الاردن يدرك ابعاد المأساة التي حلت بالشعب الفلسطيني بالذات فبعد ان مزقت المؤامرة الصهيونية هذا الشعب ، لم يكن ليجد في اي بلد من البلدان ، عربي او غير عربي ، ما وجده ابناؤه الذين فاؤوا الى الاردن عام ١٩٤٨ وبعده ، من حياة شريفة وعيش كريم . وفي الاردن ، وفي ظلال وحدة الضفتين وجد التجمع الفلسطيني الحقيقي في الاغلبية الساحقة من ابناء الشعب الذين عاشوا على ضفتي النهر الخالد . ووجد الانسان الفلسطيني الاطار السليم الذي يعمل فيه ويتحرك والمنطلق الحقيقي لارادة التحرير وآماله الكبار

لقد كان الشعب الفلسطيني موجودا قبل عام ١٩٤٨ بمئات السنين وظل الشعب الفلسطيني موجودا كذلك بعد عام ١٩٤٨ لكن الاوضاع التي اخذت تسود العالم العربي ، وما يحركها من قوى وتيارات قد اخذت تقفز من فوق هذه الحقائق وتتجاهلها ، انسياقا مع حالة التخبط التي

تعيشها الامة ، وانسجاما مع وضع التفكك الذي ابتليت به منذ سنين . واشتد زخم تلك الاوضاع المفتعلة وتفجرها المتلاحق ، عبر ما نشاهده ونسمع عنه من مؤتمرات ، وحملات ، ومخططات وكأنما يراد للانسان الفلسطيني ان يحمل نفسه بعيدا عن انتماءاته الوطنية والقومية ، ليحشرها في قمقم صغير ، يسهل فيها بعد تحطيمه في اية لحظة . وكأنما هي خطة جديدة تدبر ضد ذلك الشعب ، ان لم تكن حلقة في السلسلة الطويلة للمؤامرة عليه وعلى الامة العربية جمعاء .

والتحرك المريب هذا لا يكفي بالتوجه الى تلك القلة من ابناء الشعب الفلسطيني خارج الضفتين . وانما هو يستهدف ايضا كثرتهم هنا ، طمعا في الوصول بالاهل في الضفة الغربية الى حالة لا تفضي الا الى وضع انفصالي عن كل ما يتصل به ويقوم حوله . واذا كانت بعض القوى التي تشجع على استشراء تلك التيارات وتفشيمها ، لا تكتم رغبتها في التخلص من مسؤولياتها حيال القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني. فان بريق هذه الحالة مهما بدا جذابا لبعض العيون ، يجب ان لا يحجب عنا خطر صيرورة الشعب الفلسطيني بالتالي ، الى وضع يصبح فيه من جديد ، فريسة وحيدة سهلة امام اسرائيل واطماعها غير المحدودة . من هنا يحاول ذلك التحرك ان يظهر الحكم الاردني بمظهر الطامع بالمغانم والمتطلع الى المكاسب . فهو لذلك يأخذ طريقه الى الوحدة الوطنية محاولا اضعافها والتشكيك فيها ، وهو ايضا يحاول استغلال توق البعض الى الغنائم وابتلاعها .. حتى يدفع باولئك البعض لاداء ادوارهم في الوصول الى الهدف الاخير .

لقد كانت النتيجة المحتومة الاولى لكل الاوضاع المتفشية في العالم العربي : من تفكك في الصف وبعثرة في الجهد ، وانعدام في التنسيق . وتصارع على اقامة المحاور والمعسكرات وتخل عن جوهر القضية ومستلزماتها واكتفاء بالحديث عنها مرة ، والمزايدة باسميها مرات . وانصراف عن العمل الجدي من اجل التحرير ، الى العمل الجدي من اجل التسلط والوصول الى السلطة ، قد كانت النتيجة المحتومة الاولى لاستمرار هذه الاوضاع وسواها استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية من الاردن ، واراض عربية عزيزة اخرى . وكانت نتيجتها المحتومة الثانية تعميق معاناة الانسان الفلسطيني اكثر واكثر ، ودفعه نحو المزيد المزيد ، من حالة التخبط والحيرة والضياع التي تكاد تفشى الانسان العربي في كل مكان . وما حديث الانتخابات البلدية في الضفة الغربية الا ظاهرة من ظواهر تلك المعاناة ، مثلما هو وسيلة من وسائل استغلالها والافادة منها .

ومع ذلك فان الاردن بالذات ، لم يتوقف يوما من الدعوة لوحدة الصف وحشد الجهود وتنسيقها ولا تردد في مد ، يد صادقة وقادرة الى كل الاخوة والاشقاء ايمانا منه بوحدة القضية ووحدة المصير .

ولم يأل جهدا في العمل لهدف التحرير ، وان كان الواقع العربي اياه ، قد اعاقه وعرقل خطاه . وظل التفكير في مستقبل الدولة ، منطلقا في مساره، لان كل المواقف والاحداث قد عجزت عن زعزعة ايماننا بحتمية انتصار الحق في النهاية، وزوال المحنة عن الارض الغالية والاهل الاحباء. ولئن كان ذلك الايمان في اساسه يستند الى الايمان بالحق ذاته ، وحتمية انتصاره ، فهو قد كان يستمد القوة ومضاءة من الايمان بالبلد والشعب على ضفتي النهر ، وبالامة وابنائها في الوطن الكبير .

من هنا ، انعقد العزم على الانتقال بالبلد الى مرحلة جديدة ترتكز في اساسها على التحرير ، وتتجاوب في مضمونها مع اماني الانسان في بلدنا وتطلعاته ، وتجسد ايمانه بوحدة امته وانتمائه اليها . وهي الى جانب ذلك كله ، تقوم على التمسك المطلق بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتستهدف الوصول به الى المركز الذي يمكنه من استرداد تلك الحقوق والحفاظ عليها .

ذلك كان عهدنا الذي قطعناه باعطاء الشعب حقه في تقرير مصيره. وهو جوابنا على كل من اختار التشكيك في ذلك العهد وتفريغه من محتواه . ان ذلك العهد ، يأخذ اليوم طريقه الى مسمع كل مواطن في هذا البلد ، وكل فرد في هذه الامة ، وكل انسان في هذا العالم . وهو يتسع اليوم في حجمه ويجاوز حدود كلماته ، بحيث يواجه كل احتمالات التشعث والبعثرة ويجسد الاهداف الوطنية والقومية ويطرحها بجلاء ووضوح .

ونود هنا ان نعلن ان التخطيط للمرحلة الجديدة قد جاء نتيجة مباركة لسلسلة طويلة من الابحاث المتصلة والمشاورات المستمرة ، عقدناه مع ممثلي الشعب ورجالاته في الضفتين ، وقادة الراي ورجال الفكر فيها. ولقد اجمع الجميع على ان الصيغة الرئيسية لتلك المرحلة قد جاءت مشتملة على احدث المفاهيم في الدولة العصرية ، وابهى النماذج للديمقراطية الهادفة واكثر من ذلك ، فهي تجيء لتساعد على صنع المجتمع الجديد الذي يبنيه الانسان الجديد ، ليكون القوة الجديدة التي تدفع بنا على طريق النصر والتقدم ، والوحدة ، والحرية والحياة الافضل .

ويسرنا ان نعلن ان المرتكزات الاساسية للصيغة المقترحة ، للمرحلة الجديدة هي :

١ ـ تصبح المملكة الاردنية الهاشمية « مملكة عربية متحدة » وتسمى بهذا الاسم .

٢ ـ تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين :

أ ـ قطر الاردن : ويتكون من الضفة الشرقية .

ب ـ قطر فلسطين : ويتكون من الضفة الغربية واية اراض

فلسطينية اخرى يتم تحريرها ويرغب اهلها في الانضمام اليها .

٣ ـ تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة ، وفي الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الاردن .

٤ ـ تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين .

٥ ـ رئيس الدولة هو الملك . ويتولى السلطة التنفيذية المركزية ومعه مجلس وزراء مركزي . اما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك وبمجلس يعرف باسم « مجلس الامة » . ويجري انتخاب اعضاء هذا المجلس بطريق الاقتراع السري المباشر وبعدد متساو من الاعضاء لكل من القطرين .

٦ ـ تكون السلطة القضائية المركزية منوطة « بمحكمة عليا مركزية » .

٧ـ للمملكة « قوات مسلحة » واحدة قائدها الاعلى الملك .

٨ ـ تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة ، وبما يكفل سلامة المملكة واستقرارها وازدهارها .

٩ ـ يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر ، حاكم عام من ابنائه ، ومجلس وزراء قطري من ابنائه ايضا .

١٠ ـ يتولى السلطة التشريعية في كل قطر مجلس يعرف باسم « مجلس الشعب » يتم انتخابه بطريق الاقتراع السري المباشر . وهذا المجلس هو الذي ينتخب الحاكم العام للقطر .

١١ ـ السلطة القضائية في القطر لمحاكم القطر ، ولا سلطان لاحد عليها.

١٢ تتولى السلطة التنفيذية في كل قطر ، جميع شؤون القطر باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية .

ومن الطبيعي ان يصار في تنفيذ هذه الصيغة ومرتكزاتها ، الى الاصول الدستورية المتبعة حيث تحال الى مجلس الامة ، ليتولى اتخاذ الاجراءات لوضع الدستور الجديد للبلاد .

ان المرحلة الجديدة التي نتطلع اليها ستكفل اعادة تنظيم « البيت الاردني ـ الفلسطيني » على الصورة التي تحقق له المزيد من القوة الذاتية والقدرة على العمل لبلوغ طموحاته وامانيه . وانطلاقا من هذه الصيغة نبني لحمة الضفتين بنسيج اقوى واواصر امتن ، وتشيد اخوتهما ومسيرتهما من خلال ما تفضي اليه من تعميق مسؤولية الانسان في كل منهما، على اسس اكثر ملائمة لخدمة امانيها الوطنية والقومية ، مع عدم المساس بشيء من الحقوق المكتسبة لاي مواطن من اصل فلسطيني في القطر الاردني او من اصل اردني في القطر الفلسطيني . فهذه الصيغة تجمع ولا تفرق ، وتقوي ولا تضعف وتوحد ولا تفكك ، ولا مجال فيها لتغيير شيء مما اكتسبته عشرين عاما لاي انسان . وكل محاولة للتشكيك في شيء

من ذلك كله او الطعن فيه ، هي خيانة لوحدة المملكة وللقضية وللشعب وللوطن . فلقد بلا المواطن في بلدنا من التجارب وحقق من الوعي والمقدرة ما يجعله قادرا على مواجهة المسؤوليات القادمة بثقة اكبر وعزم اشد . واذا كانت القدرة دينا على انسان يؤديه نحو نفسه ونحو الاخرين والوعي سلاحا يستخدمه لخير ذاته وخير سواه ، فلقد حان الوقت كي يقف ذلك الانسان ، وجها لوجه امام مسؤولياته ، يؤديها بصدق وامانة، ويمارسها ببسالة وشرف . ولهذا فان هذه الصيغة هي عنوان لصفحة جديدة ناصعة ومشرقة واثقة من تاريخ هذا البلد . لكل مواطن دوره فيها ، وعليه واجباته . وهو دور يرتكز على الولاء المكين لبلده الامين ووفائه الصادق لامته الماجدة . اما القوات المسلحة التي سارت منذ البداية تحت راية الثورة العربية الكبرى ، والتي ضمت وستضم ابدا في صفوفها خير ما انجبه وينجبه الشعب في الضفتين من ابنائه ، فستظل مهيئة ابدا لاستقبال المزيد من اولئك وهؤلاء ، قائمة على اعلى درجات الكفاءة والمقدرة والتنظيم ، مفتوحة لكل حريص على خدمة الوطن والقضية بولاء مطلق لها وللاهداف الخالدة .

ان هذا البلد العربي هو بلد القضية مثلما هو من العرب وللعرب اجمعين. وسجله في التضحية من اجل امته و من اجل القضية حافل ومعروف . سطرته قواته المسلحة الباسلة وشعبه الحر الوفي بالدم الزكي والعطاء الشريف وبمقدار ما تتبدل المواقف من هذا البلد الى مواقف اخوة ودعم وتأييد ، سيظل يسهل عليه ان يمضي في دروب التضحية بقدر وامل ، حتى يتحقق له ولامته استرداد الحق والظفر بالاهداف .

وهذا البلد العربي هو بلد الجميع ، اردنيين وفلسطينيين على حد سواء . وعندما نقول فلسطينيين فنحن نعني كل فلسطيني في مشارق الارض ومغاربها شريطة ان يكون فلسطيني الولاء فلسطيني الانتماء . واذا كانت دعوتنا لكل مواطن في هذا البلد ، ان ينهد لاداء دوره ، والقيام بمسؤولياته ، في المرحلة الجديدة ، فان دعوتنا لكل اخ فلسطيني خارج الاردن ، ان يلبي نداء الواجب ، بعيدا عن المظاهر والمزايدات ، مبرءا من العلل والانحرافات ، ليمضي مع اهله واخوته ، في مسيرة واحدة اساسها هذه الصيغة ، موحد الصف ، واضح الهدف ، حتى يسهم الجميع في بلوغ هدف التحرير ، واقامة الصرح المؤمل والبنيان المنشود . ولينصرن الله من ينصره . ان الله لقوي عزيز » صدق الله العظيم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ردود الفعل :

ـ نشرت صحيفة النهار اللبنانية في منتصف شهر آذار ١٩٧٢ ان الملك حسين عقد اجتماعا مع ثلاثة عشر شخصية فلسطينية : عبد المجيد

شومان ، ابراهيم بكر ، بهجت ابو غربية ، يحيى حموده ، هاشم الجيوسي ، رجا العيسى ، داود الحسيني ، عبد الحميد السائح ، ياسر عمرو ، نديم الزرو ، صلاح عنبتاوي ، فريد السعد ، حمدي عبد المجيد ، وان الملك حسين قال لهم بان مشروع المملكة العربية المتحدة « هو نتيجة حتمية للحالة التي وصل اليها اهلنا في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ونتيجة حتمية لموقف الدول العربية وهو موقف اللاحرب ! »

ـ وذكرت جريدة (فتح) ان المؤتمر الشعبي الفلسطيني المنعقد في القاهرة في ٧ نيسان ١٩٧٢ ، تلقى رسالة مؤرخة في ٣ نيسان ١٩٧٢ تحمل توقيع : سليمان النابلسي ، بهجت ابو غربية ، الدكتور داود الحسيني ، الدكتور صلاح العنتباوي ، اسماعيل محمد اسماعيل ، ابراهيم بكر ، الدكتور رفعت عودة ، عبد المجيد شومان ، هاشم الجيوسي ، محمد اديب العامري ، روحي الخطيب ، عبد الحميد السائح، وتقول الرسالة : « ان الموقعين يعتقدون ان مشروع المملكة العربية المتحدة ، ينحصر في الضفة الغربية من المملكة ، وما يتحرر من الاراضي العربية المحتلة » اذ انهم يريدون تحرير كل الارض الفلسطينية من البحر الى النهر !

وجاء في الرسالة : « ان مشروع « المملكة المتحدة » جاء في حالة من الجزر المسيطرة على حركة التحرير العربية والمساعي المحمومة التي تبذلها الامبريالية واسرائيل ، لتصفية القضية الفلسطينية ، وان المشروع سيعترف باسرائيل ، كما يحدد فلسطين بأنها مكونة من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وان من شأنه ان يلغي منظمة التحرير الفلسطينية وبالتالي سيقف حائلا امام مواصلة النضال في المستقبل » .

ـ ونشرت جريدة (فتح) في منتصف آذار ١٩٧٢ تصريحا لرئيس اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان ، محمد يوسف النجار (ابو يوسف) يصف مشروع المملكة العربية المتحدة بين الضفة الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة بأنها « عملية اجهاض لحركة الثورة الفلسطينية . »

ـ وفي ١٦ آذار ١٩٧٢ اصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بيانا سجلت فيه (رفض) مشروع المملكة العربية المتحدة وقالت « ان الشعب الفلسطيني هو الذي يقرر مستقبله ومستقبل قضيته . »

ـ وقالت صحيفة (الاهرام) ان المشروع « يشكل مؤامرة لشق الصف العربي » ووصفته بأنه « تواطىء مع اسرائيل سيؤدي الى تصفية القضية الفلسطينية ! »

ـ وفي ١٨ آذار ١٩٧٢ اعلنت دول الاتحاد الثلاثي (مصر وسوريا وليبيا) في بيان رسمي (رفض) مشروع المملكة العربية المتحدة .

ـ وكانت العراق ، اول دولة عربية ، اعلنت رفضها لمشروع المملكة العربية المتحدة ، وقالت في معرض هجومها على المشروع بأنـه « فكـرة انهزامية تقدم بها نظام عميل .. »

ـ وفي اسرائيل ، هاجم زعيم حـزب جحـال المتطرف (بيجـن) مشروع المملكة المتحدة وقال « لا يحق لغير الإسرائيليين التحـدث بشيء عن اراضي فلسطين !! » وسجلت رئيـ ة وزراء اسرائيل غولدا مائير في ١٩ آذار ١٩٧٢ (رفضها) للمشروع وفدت انه غير صالح لان يكون اساسا لاتفاقية سلام ! وطالبت باجراء مفاوضات مباشرة للتوصل الى (اتفاقية)

خلفية اردنية ..

ـ ويقول مريود التل ، مستشار الملك حسين الاقتصادي ، (فـي حديث خاص) ان لجنة رسمية ، قامت بصياغـة المشروع فـي شكلـه النهائي كما عرضه الملك حسين ، وكانت تضم : احمد طوقان وزير البلاط واحمد الطراونة رئيس الديوان الملكـي ، ومضر بـدران مستشار الملـك لشؤون الامن القومي ، وصلاح ابو زيد مستشار الملك الخاص ، وعدنـان ابو عودة وزير الاعلام الاردني ، والدكتور سعيد التل استاذ التربية فـي الجامعة الاردنية وابراهيم الحباشنة من الوزارة الاردنية .

وعندما استدعى الملك ، الشخصيات الفلسطينية ، الثلاث عشرة ، كان سيلتقي بهم منفردين ثم صار الرأي الى الاجتماع بهم سوية ، ولـم يسجل خلال هذا الاجتماع أي منهم اعتراضا او تحفظا حول المشروع .. وان اختيار هذه الشخصيات مـن بين مجموع الفلسطينيين فـي الاردن كان نتيجة توصية احمد طوقان وزير البلاط ! ولم تستدع للاجتماع ايـة شخصية اردنية ، كون الموضوع يخص الفلسطينيين اكثر من غيرهم ..

ـ ويقول هاشم الجيوسي ، احد الشخصيات الثلاث عشرة (فـي حديث خاص) انه جرى اللقاء بالملك في اجتماع مشترك ، ضم المدعويـن الثلاث عشرة ، وحضره الى جانب الملك كل من احمد الطراونـة واحمـد اللوزي وصلاح ابو زيد وعبد الله صلاح ، وان الملك طلب الى صلاح ابـو زيد قراءة المشروع ، ففعل . وعارضنا في ذات الجلسة المشروع . لكـن الشخص الوحيد من بين المدعوين الذي اقترح ان يبحث المشروع ويدرس ، هو (فريد السعد) .

.. ويذكر ان الشخصيات الثلاث عشرة ، عقدوا اجتماعا في منزل عبد المجيد شومان . ضم عددا مـن الشخصيـات الاردنيـة ، وجـرى الاتفاق فيه . على صياغة وتوجيه رسالة الى المؤتمر الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة في ٧ نيسان ١٩٧٢ ، وانيط بابراهيم بكر مهمة ايصال الرسالة التي تسجل رفض المجتمعين لمشروع المملكة العربية المتحـدة .. لكن احد الحضور (نديم الزرو) نقل تفاصيـل الاجتمـاع لرئيس

الحكومة الاردنية (احمد اللوزي) الذي امر بتوقيف بعض الدين حضروا الاجتماع ، وحصلت السلطات الاردنية على نسخة من الرسالة التي تـم ايصالها بالفعل للمؤتمر في القاهرة ..

ـ ويقول انور نسيبة (في حديث خاص) : « ان وجهة نظري حول مشروع المملكة العربية المتحدة ، نقلتها شخصيا للملـك حسين ، وكانت تتلخص في ان المشروع سيضعف مركز الملـك ، وسيؤثر بالتالـي علـى العلاقات القانونية والشرعيـة القائمـة بين الضفتين وسيفتـح المجـال لاسرائيل لاستغلال الموقف ! »

ـ وفي الارض المحتلة ، هاجمت الصحف العربية الصادرة فـي القدس ، في افتتاحياتها ، مشروع المملكة المتحـدة ، وانفردت صحيفة « الفجر » بتسجيل تحقيق صحفي ، مع مواطني القدس ورام الله واريحا ونابلس والخليل ، نقلت فيه ، على لسان فئات من الموظفين والعمـال ورجال الاعمال والطلبة وعدد مـن السيدات ، آراء حـول المشروع ، تضاربت بين مؤيد ، ومعارض ، ومتخوف !

وختمت الصحيفة تحقيقها بالقول : « اننـا وحدويون حتى العظم ولكننا فلسطينيون حتى النخاع !! وأن صيغة مطروحة الان ـ وقبـل تحرير كامل التراب الفلسطيني ، وبروز الهويـة الفلسطينية المستقلة ـ مرفوضة ! »

* * *

(١) فرنسية ١٩٦٨

فريق للبحث والعمل على تسوية المشكلة الفلسطينية

في شهر كانون اول ١٩٦٨ ، صدر في باريس ، كتيبا بعنوان « من اجل تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية » عن فريق تكون في باريس ، في شهر حزيران ١٩٦٧ تحت اسم « فريق للبحث والعمل على تسوية المشكلة الفلسطينية » .. ويضم هذا الفريق عددا كبيرا من الشخصيات الفرنسية من مفكرين وسياسيين ووزراء سابقين امثال: جاك بيرك واندريه فيليب وشارك بيتلهام ومكسيم رودنسون .

ويهدف هذا الفريق الى البحث في الاسباب والعلاقات المميزة للنزاع بين اسرائيل والعرب ، بغرض القاء الضوء على الظروف والشروط التي قد تؤدي الى حل دائم لهذا النزاع ونشر نتائج هذا البحث وابلاغها الى الراي العام والسلطات الدولية .

ورغم اختلاف وتعدد وجهات نظر اعضاء هذا الفريق ، فقد اتفقوا على ان يكون موقفهم المشترك من هدا النزاع :

(١) وجوب بذل أقصى الجهود للوصول الى حل سلمي يضمن التعايش في العدالة والمساواة للطائفتين على ارض فلسطين.

(٢) ضرورة البحث عما يمكن اتخاذه من ترتيبات وتعويضات وتدابير جديدة تسمح للطرفين بالموافقة على تسوية شاملة ونهائية .

وقد تفرعت من الفريق لجان للدراسة السياسية والاقتصادية والقانونية ، ولجنة خاصة بوضع القدس ، واصبح الفريق في شهر كانون الثاني ١٩٦٧ يضم حوالي (٤٠٠) عضو ، فضلا عن مئات من رجال السياسة والصحافة والجامعيين والمؤلفين الذين اظهروا ميلهم للمساهمة في المجهود .

.. وتلقى الفريق عددا كبيرا من الخطابات من مراسليه ، يشرح فيها كل منهم وجهة نظره في نقطة معينة من النزاع ، ويشتمل (الكتيب) ما يزيد على الخمسين منها .. بعضها مقالات طويلة ، وبعضها لا يتعدى الاسطر القليلة

(١) هل يمكن فرض وجود دولة ذات ميول غريبة وحضارة صناعية ، بما يترتب على ذلك من السيادة والاسكان ، في وسط منطقة من العالم تسكنها شعوب اخرى في مرحلة النهضة القومية ؟

(٢) رغم وجود هذه الدولة منذ عشرين عاما ، بفضل قرار الامم المتحدة ونشاطها في التنمية والاستثمار والعمل العسكري ، هل كان يستطيع هذا النشاط ان يبقى لولا التأييد الهائل الذي يتلقاه من الخارج ؟ .. وفوق ذلك ، هل يمكن تحليل شرعية وجود هذه الدولة مع عدم موافقة الشعوب التي تعيش وسطها ؟

(٣) لا يمكن التطلع الى هذه الموافقة تحت ضغط القوة .. ولكن هل من العدل كذلك العودة الى ما كان عليه قبل سنة ١٩٤٨ ؟ .. والا يكفي لكرامة وامن الطرفين ان تسوى النقط الاساسية للنزاع ، وخاصة موضوع الهجرة الصهيونية ومشكلة اللاجئين العرب ؟

ومن الرسائل التي تلقاها فريق البحث والعمل الفرنسي :

ـ بيانا من المكتب السياسي **للحزب الشيوعي الفرنسي** ، يتهم الامبريالية الامريكية واصرارها على الاحتفاظ بامتيازاتها واحتكاراتها في الشرق الاوسط بالوقوف ضد حرية الشعوب وتطلعها الى التقدم . وجميع النقاط المتنازع عليها يمكن بل يجب ان تحل بشكل عادل وسلمي في اطار مفاوضات شاملة دون اي تدخل من الامبريالية وباحترام الاستقلال والرغبات القومية للبلاد والشعوب المعنية ، مع مراعاة حق اسرائيل في الحياة والحقوق المشروعة للشعب العربي .

* * *

ـ وكذلك تصريحا لوزير الخارجية الفرنسي ، **كوف دي مورفيل** ، حيث يقول ، ان فرنسا تستنكر اللجوء الى القوة المسلحة لتسوية النزاعات وان العرب والاسرائيليين اليهود والمسلمين مصيرهم ان يتعايشوا ، ولا يمكن ان تفرض عليهم حلول بالقوة بل يجب ان يتفاهموا..

* * *

ـ وقرار المؤتمر السادس والخمسين **للاتحاد القومي للطلبة الفرنسيين** الذي ينص على انه لا يمكن حل المشكلة الفلسطينية الا على اساس يستبعد الامبريالية والعنصرية ، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني، والكف عن الاعتداءات الاسرائيلية على البلاد العربية ، ويقول القرار ايضا، انه يجب على الطائفة اليهودية في فلسطين ان تندمج في مجتمع الشرق الاوسط وتضع حدا لتبعيتها للاقتصاد الامريكي ، ويفهم من ذلك انها

امة اسرائيلية وليس امة يهودية اساسها الدين والعنصرية ، ويترتب عليه الغاء الوكالة اليهودية وجميع القوانين المبنية على اساس عنصري او ديني .

* * *

ـ كما تلقى فريق العمل ، نص تصريح مشترك اصدرته منظمتان سياسيتان (اسرائيلية وعربية) اجتمعتا تحت **اشراف مؤسسة « برتراندراسل » للسلام** : ان جميع الاسرائيليين غير الصهيونيين الذين يرغبون في اندماج دولتهم في الشرق الاوسط يجب ان يكافحوا لتصفية كل اثار الصهيونية في اسرائيل ، وهذه الدولة ـ بعد تخليصها من الصهيونية ـ ستعيد اللاجئين الراغبين في العودة وتعوض الذين لا يرغبون فيها ، وتبدي استعدادها لمنح الاراضي للفلسطينيين ولمساعدتهم في انشاء دولة فلسطينية مستقلة اذا رغبوا في ذلك وستسعى الدولة الاسرائيلية الجديدة الى خلق دولة متحدة اشتراكية (لا قومية يتمتع فيها اليهود والعرب بكافة الحقوق المدنية والحرية والثقافة ، وهذه الدولة المتحدة ، ستشترك بدورها في خطوات التوحيد الاقتصادي والسياسي لمجموعة دول الشرق الاوسط) .

البحث عن الحل :

ـ وجاء هذا في الفصل الرابع والاخير من (الكتيب) وبدءا بمقال كتبه **(جاك بيرك)** ونشر في جريدة لوموند بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢ (اي قبل بدء قتال ٥ حزيران ٦٧) يطلب فيه الرجوع الى أصل المشكلة والى قرار الامم المتحدة في سنة ١٩٤٧ الذي لم ينفذ والذي نجم عنه حربان ، والثالثة على الابواب ... ويقول « أين هي هذه الدولة الفلسطينية العربية التي كان مفروضا انشاؤها ؟ على مجلس الامن ان يقوم بدور الحكم ، بعد التحري على الطبيعة واستقصاء الاراء والوثائق وتقدير كل الامكانيات وكل المستحيلات ، على حين تمتنع الدول العظمى من التدخل والتأثير المباشر وغير المباشر .

* * *

ـ ثم مقال كتبه **(مكسيم رودنسون)** تحت عنوان « الحرب او السلام » ؟ ونشر في مجلة موند دبلوماتيك في شهر يوليو ١٩٦٧ : ان العرب قد خاضوا معركة كبيرة ، ولكن يبدو الان انهم يستطيعون القول ـ كما قال بعض زعمائهم ـ « اننا خسرنا معركة ولكننا لم نخسر الحرب» ، ان اسرائيل لا تستطيع احتلال مصر او سوريا . هل ستتجمد اذن الحالة على خط وقف القتال ، دون الوصول حتى الى اتفاقيات هدنة كما حدث

في سنة ١٩٤٩ ؟ قد تقوم الدول العظمى بالضغط على العرب وتفرض عليهم التفاوض والصلح ، ولكنه لن يكون صلحا ثابتا ، نظرا للطابع الاستعماري لاسرائيل التي زرعتها الدول الغربية في وسط العالم العربي النامي ، مع تهديد جيرانها بهجرة ١٢ مليون يهودي ليعيشوا في وسطهم بفضل المعونات المستمرة التي تتلقاها من الغرب . ان الطريق الوحيد لامكان اقرار السلام في هذا الجزء من العالم هو محو روح الصهونية من دولة اسرئيل حتى يصبح مواطنوها شعبا يستطيع التفاهم مع جيرانه وتبادل العلاقات المثمرة معهم .

* * *

ـ تلى ذلك مقال **(اندريه فيليب)** نشر في جريدة لوموند بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٢ تحت عنوان « التخلي عن الحلم الصهيوني » يبدأ اولا بشرح الوقائع : نصر عسكري احرزته اسرائيل ولكنه لم يسفر عن اية فائدة لها. زوال السيطرة الانجلوسكسونية من الشرق الاوسط واحلال الاتحاد السوفيتي محلها . شعوب « العالم الثالث » تشعر بحقيقة الهوة التي تفصلها عن البلاد الفنية . الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ينظران للتعايش السلمي وسوف يفرضان على طرفي النزاع تسوية تتمشى مع مستلزمات التوازن الدولي .. ثم ينتقل الى التساؤل عما يمكن عمله لايجاد حل : ان الحلم الذي كان يراود العرب من عشرين عاما ـ ابادة اسرائيل كدولة ، واحلال شعب مشترك (عربي يهودي مسيحي) محلها لم يعد في الامكان تحقيقه ، بعد التنمية التي قامت بها اسرائيل على ارضها . والحل الوحيد هو انشاء دولة فلسطينية (اما مستقلة او مرتبطة بدولة اردنية بعد تعديل نظمها الاجتماعية) مع ايجاد اتحاد جمركي ونقدي بينها وبين اسرائيل ليسمح بالنمو الاقتصادي العظيم الذي يمكن تحقيقه بالاتفاق على اعمال الري والكهرباء . ولكن اعتراف العرب باسرائيل مستحيل ما لم تتخل عن احلامها الصهيونية وعن الطابع الديني والعنصري لقوانينها وبالتالي فينبغي على الدولة الفلسطينية ان تعمل بالمثل وتضمن المساواة التامة في الحقوق لجميع سكانها من يهود ومسلمين ومسيحيين . ان الصهيونية قد استنفذت الدور التاريخي الذي رسمته ، واذا ارادت اسرائيل ان تعيش الان فعليها ان تتخلى عن دورها كراس حربة للحضارة الغربية في المنطقة وان لا تعتبر نفسها كعضو من الاستعمار وسيطرة ناقلات البترول وتكافح لتحقيق استقلالها ونموها .

* * *

ـ ويقول **(ا. ب. لنتين)** في خطاب له بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٤ ، ان النزاع قائم بين حق المعيشة لاسرائيل وحق المعيشة لفلسطين العربية .

ان الامة العربية يرجع تاريخها الى ١٣ قرنا وقد كافحت ضد الصليبيين والعثمانيين والانجليز . ولم تختف الا بعد ٣ ضربات : الاولى في سنة ١٩٢٢ عندما قام الانجليز بخلق امارة « شرق الاردن » فانتزعت منها اقليمها الشرقي ووضعته تحت سيطرة العناصر البدوية الجنوبية ، والثانية في حرب فلسطين عندما خلقت دولة « اسرائيل » ، والاخيرة في سنة ١٩٤٩ عندما احتل الملك عبد الله ضفة الاردن الغربية واعلن نفسه ملك المملكة الاردنية . ويتخيل الكاتب الان احتمال بعث هذه الدولة بعد احتلال اسرائيل للضفة الغربية ومنطقة غزة اللتين يمكن ضمهما بمصر لانشاء دولة فلسطين العربية بعد جلاء الجيوش الاسرائيلية منهما . (وهذا هو الشرط الاول والضروري لحل المشكلة ، مع احتمال تسويتها اما بتعديل جذري للنظام الاردني حتى تصبح المملكة الهاشمية جمهورية فلسطينية تشمل ضفتي الاردن ومنطقة غزة ، او بخلق دولة فلسطينية عربية مستقلة على الاواضي التي ستخليها القوات الاسرائيلية مع اجراء انتخابات فيها تحت اشراف الامم المتحدة لوضع دستورها الخاص وسوف يترتب على ذلك حل مشكلة اللاجئين العرب وهو شرط اساسي ايضا لاقرار السلام في المنطقة) .

والشرط الثاني هو ان ترضى اسرائيل بان تصبح دولة شرقية حقيقية لتندمج في وسط العالم العربي الاسلامي وتتخلى عن مبادئها الصهيونية وعن تبعيتها للعالم الغربي . وحينئذ يمكن التفكير في حل مشكلة مدينة القدس ، ويقترح الكاتب جعلها مدينة دولية لادارة وحماية الاماكن المقدسة للديانات الثلاث ، وفي الوقت نفسه عاصمة مشتركة لدولة فلسطين العربية ودولة اسرائيل بمبادئها المعدلة . وسوف يتمكن كل من اليهود والمسلمين والمسيحيين من ممارسة طقوسهم الدينية بضمان قوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة .

* * *

ـ والمقال التالي حرره **(اندريه بريتان)** تحت عنوان «تغيير لا بد منه» في شهر يونيو ١٩٦٧ قبيل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة . يستعرض فيه الكاتب وضع اسرائيل في منطقة الشرق الاوسط وتشبثها بسياستها التوسعية والعنصرية ، كما يستعرض موقف الدول الاوروبية واتجاهاتها المختلفة في مواجهة العدوان الاسرائيلي الاخير . وينهي مقاله بابراز بعض النقط التي ينبغي استبعادها في دراسة محاولة الامم المتحدة لايجاد حل للمشكلة الفلسطينية .

(١) لا يمكن ان تستفيد اسرائيل من عدوانها .

(٢) لا يمكن اجبار الدول العربية على المفاوضة المباشرة مع اسرائيل .

(٣) لا يمكن ترك الامر الدول العظمى بل من الضروري ان يقوم « العالم الثالث » ـ اما وحده واما بمشاركة الدول الاخرى في جمعية الامم المتحدة ـ باتخاذ المبادرة اللازمة للوصول الى قرار دولي يقتضي تنفيذه ولو بالقوة ضد اسرائيل .

(٤) لا بد من الابقاء على الشعب الاسرائيلي باندماجه في العالم الثالث العربي ، ولكن ذلك يقتضي تخليه عن المبادىء الصهيونية والعنصرية ، وان تعود دولة اسرائيل الى حدود سنة ١٩٤٨ مع منح مواطنيها العرب المساواة في الحقوق وتأمين الدول العربية المجاورة بالتخلي عن سياستها التوسعية .

* * *

ـ اما **(رينيه بيروتي)** فكتب مقالا طويلا بعنوان «الكلمة للفلسطينيين» يقول فيها انه قبل البحث عن طريق لحل المشكلة الفلسطينية ، ينبغي التعرف على مكوناتها ، وهي :

(١) رفض العرب الاعتراف باسرائيل : ويرجع هذا الرفض الى تاريخ تصريح بلفور في ١٩١٧/١١/٢ وما زال يقوى وخاصة بعد سنة ١٩٤٨ وهو نتيجة للظلم الذي اصاب العرب في فلسطين والشقاق الذي تميزت به علاقات العرب بالدول الغربية التي سارعت الى الاعتراف باسرائيل ومعاونتها بعد ان قامت بزرعها في قلب العالم العربي . ويستند رفضهم على ان انشاء دولة اسرائيل جاء مخالفا لقانون الدول ، ولتصريح حقوق الانسان ولميثاق وقرارات الامم المتحدة . واخيرا لبيان تصفية الاستعمار . غير انه يجب علينا كفلسطينيين عرب ان نستخلص ثمرة الدرس الذي تلقيناه من رفضنا طوال العشرين سنة الماضية ، وان نتساءل ان كان هذا الرفض هو السبيل الوحيد لاسترجاع وحماية حقوقنا. ولما كانت اسرائيل مضطرة ـ حتى تطمئن على حياتها ـ للاعتراف بها وبحقوقها ، فينبغي علينا ان نسهل لها هذا الواجب بحمل قادة البلاد العربية على اتباع سياسة واقعية تهدف الى التسوية المبنية على التفاوض .

(٢) فصل المشكلة الفلسطينية عن قضية العروبة : ان القادة العرب ، في سعيهم لحل المشكلة الفلسطينية ، يستندون منذ عشرين عاما على شعارات العروبة والامة العربية ، في حين كان يجب عليهم الاعتراف بالشعور القومي الفلسطيني الذي يكافح منذ خمسين سنة وبالطابع الذي يتميز به الشعب

الفلسطيني . وكانت نتيجة ذلك ان بقي اللاجئون الفلسطينيون في معسكراتهم يعتمدون في تغذيتهم على الاعانات التي تأتيهم من الامم المتحدة ومن الولايات المتحدة الامريكية ، ولكنهم يتدوقون في هذا الفذاء طعم المخدر : ان ربط المشكلة الفلسطينية بقضية العروبة والوحدة العربية لن يسمح بحلها ، بل يجب الاعتراف بالقومية الفلسطينية حتى تعالج مأساة ١٩٤٨ . وقد اثبتت اخيرا بعض المنظمات ، مثل « الارض » وهيئة التحرير الفلسطينية و « الفتح » ، رغبة الشعب الفلسطيني في التحرك والنضال الشخصي لاسترداد قوميته وارضه التي بدأ يفقد جزءا منها في سنة ١٩٢٢ عندما قام الانجليز بخلق امارة شرق الاردن . وكان العرب يمثلون ٩٣٪ من سكان ما تبقى حينئذ من فلسطين ويملكون ٩٧،٥٪ من ارضها ، ولم يكن فيها سوى ٥٧٠٠٠ يهودي ، اصبحوا ٦٥٠٠٠٠ بعد ثلاثين سنة بفضل التعاون الصهيوني الانجليزي ، ولكن ، رغما من ذلك وبفضل مقاومة الشعب العربي لم يكن اليهود يملكون سوى ٧٪ من الارض الفلسطينية. اما الان فقد اصبحت فلسطين هي اسرائيل : واليهود فيها لا يهتمون الا بنزاعهم مع الدول العربية ويتجاهلون وجود فلسطينيين عرب ، وهم اما « اللاجئون » واما الذين يمونهم « العرب الصالحين » من رعايا دولة اسرائيل .

(٣) موقف اسرائيل واهدافها الصهيونية : ان الصهيونية هي التي خلقت اسرائيل وهذا يفسر ميلها الى التوسع حتى تستطيع استيعاب خمسة ملايين من اليهود المنتظر وجودهم فيها عام ٢٠٠٠ وهذا يجعلها تتبع سياسة تمييز عنصري وديني بتأييد الدول الاستعمارية . (ويلاحظ ان المبادىء الصهيونية سلاح تستعمله الاوساط المعادية للسامية في اوروبا حتى تتخلص من العناصر اليهودية) . وكان ينبغي على اسرائيل حتى تتمكن من التعايش مع جيرانها في الشرق الاوسط ان تتخلى عن هذا الطابع الصهيوني العنصري التوسعي ، وتستكمل مكونات الدولة العلمانية غير المتأثرة بالتمييز الديني . صحيح ان اسرائيل تبرر موقفها بالحصار الذي تفرضه عليها الدول العربية ولكن يجب فهم هذا الحصار على انه مقاومة العرب للرغبة التوسعية لاسرائيل التي تحلم باقامة امبراطوريتها على الاراضي الواقعة بين النيل والفرات وحتى يمكن التفكير في البحث عن حل لهذه المشكلة ، يجب ان نأخذ دائما في الاعتبار الحقائق الثلاث الاتية :

(١) الظلم الواقع على عرب فلسطين .
(٢) حقيقة الجنسية الاسرائيلية التي تسيء اليها الصهيونية .
(٣) رفض العرب الاعتراف باسرائيل .

ويتابع الكاتب مقاله ببيان الشروط الواجب تحقيقها للدخول في مفاوضات وهي : اقناع العرب بان رفضهم الاعتراف باسرائيل يسيء الى قضية فلسطين . اما اسرائيل ، فما زالت منذ عشرين عاما تطالب بالمفاوضة ولكن يجب اقناعها بانه حتى تستطيع التقدم بخطوة ايجابية نحو التفاوض ، لا بد لها من ان تتخلى عن احلامها الصهيونية وتقوم بتغيير جذري في مبادئها وعقيدتها . يجب ان تعترف بحقيقة العربي الفلسطيني ، وبضرورة اندماجها في الشرق الاوسط وفصل الدين عن الدولة ، ويجب ان تدرك ان عليها تنمية الروح الشرقية حتى تصبح دولة لها شخصيتها المعترف بها كاحدى دول المنطقة وان الازمة الاسرائيلية شيء والدين اليهودي شيء آخر . عندئذ ـ اذا ما تبرات اسرائيل من روح الصهيونية العنصرية التوسعية واذا ما اعترفت بحقوق العرب الفلسطينيين وبانهم هم الذين يستطيعون ان يفتحوا لها ابواب الشرق الاوسط ، عندئذ تكون قد وضعت نفسها في الموقف الذي يسمح لها بالدخول في مفاوضات مع العرب .

ويشرح الكاتب هنا معنى قبول المفاوضة : انه يعني قبول القاهرة ودمشق وعمان تعديل سياستها الفلسطينية وقبول اسرائيل اتخاذ سياسة فلسطينية واقعية . يعني قبول الدول العربية الاعتراف باسرائيل في الوقت نفسه الذي تعترف فيه اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني بان تكون له دولة فلسطينية . يعني قبول القيام بتصريح مشترك من الطرفين بانهاء حالة الحرب ، مشفوعا باعتراف اسرائيل بضرورة اخلاء الاراضي التي احتلتها . يعني العودة الى قاعدة للتفاوض معترف بها عالميا ومتضمنة في قرارات الامم المتحدة لسنة ١٩٤٧ الخاصة بتقسيم فلسطين ، على ان يكون التفاوض بين اسرائيل والعرب الفلسطينيين على اساس اتفاق اقليمي تحت اشراف الامم المتحدة .

اما روح المفاوضة فيجب ان تتخلى عن الاحلام الاتية : حلم « ابادة » اسرائيل . حلم تبادل السكان او اندماج اللاجئين الفلسطينين في البلاد العربية التي لجأوا اليها . حلم تجميع العرب الفلسطينين في منطقة خاصة بهم على الضفة الغربية في الاردن مع احتمال ضم قطاع غزة اليها وبقائها تحت سيادة دولة اخرى . حلم تكوين دولة مبنية على اساس مجتمع يضم العرب واليهود والمسيحيين قد تكون نتيجة خلق نظام ويكون فيه العرب مواطنون من الطبقة الثانية .

ويجب على العكس ان تهدف المفاوضة الى خلق دولة فلسطينية

عربية ذات سيادة تضمن حصول عرب فلسطين على حقوقهم المغتصبة وان تكون المفاوضة على اساس قرار التقسيم الذي اتخذته الامم المتحدة في سنة ١٩٤٧ ، مع مراعاة ضمان حقوق العرب الفلسطينيين في هذا التقسيم ، كما يجب ان يتولى المفاوضة ممثلوهم الحقيقيون وعلى راسهم منظمة التحرير الفلسطينية .

ويختم الكاتب مقاله بسؤالين :

(١) هل يجب ان تشمل الجمهورية الفلسطينية شرق الاردن؟ ويجيب ان هذه الدولة ذات سيادة منذ سنة ١٩٢٢ ويجب ان تقرر مصيرها بنفسها . فاذا تحقق ــ بعد خلق دولة فلسطين ــ عدم تيسر بقاءها كما كانت قبل سنة ١٩٤٨ ، فانه يتعين على شعب شرق الاردن ان يقرر مصيره ، علما بان انضمامه الى فلسطين سيترتب عليه تغيير حتمي لنظامه الملكي .

(٢) ماذا يكون مصير مدينة القدس ؟ ويقول الكاتب انه يميل الى تحبيذ راي لينتين في مقاله السابق نشره ، وهو تدويل الاماكن المقدسة (من حيث الادارة والحماية) وجعل القدس عاصمة مشتركة للجمهورية الفلسطينية ودولة اسرائيل حتى تكون رمزا لتعاون عادل وبناء بين اسرائيل وفلسطين .

ــ ويلي هذا المقال الطويل ، مقال بقلم رجي بلاشير تحت عنوان « هل نريد تجنب خطأ لا يغتفر ؟ » حيث يقول انه كان في استطاعة تصريح بلفور ان يخلق جوا يسمح بجعل فلسطين والقدس موطنا دوليا تتجمع فيه الديانات الثلاث وتعود الى منابعها الحيوية . ولكن الصهيونية ــ بتأييد الدول العظمى ــ تمكنت من ان تنشأ فيها دولة لا يمكن انكار طابعها الاستعماري والتوسعي بدليل تفكيرها في مضاعفة عدد سكانها في بحر عشر سنوات ، مع ما يحمله ذلك من ضرورة البحث عن المجال الحيوي اللازم لهم . وقد انقضت بضعة شهور منذ تكوين فريق البحث عن تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية ، وقام بعض اعضائه بالاعراب عن وجهات نظرهم وكلهم يستنكرون السير في طريق سوف يؤدي الى نشوب حرب لا نهاية لها ولا تغتفر بين عنصرين مفروض عليهما ان يتعايشا ، بعد مضي خمسين عاما على تصريح بلفور .

واول ما يجب التسليم به كمبدأ هو ان خلق دولة اسرائيل كان في حد ذاته عدوانا سياسيا اغتصب بموجبه اراضي شعب كان مستقر عليها منذ ثلاثة عشر قرنا . وهذا المبدأ الاساسي يفسر استنكار العالم المتحضر لتأكيد اسرائيل حقها في التوسع على حساب شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية للاردن . ولكن اخلاء هذه الاراضي يجب أن يقابله ، من ناحية الفلسطينيين المسلمين وجيرانهم العرب الاعتراف بحق الملاحة الحرة في قناة السويس وخليج « ايلات » (العقبة) . ثم ــ بعد عودة

اسرائيل الى حدودها التي كانت عليها في مايو ١٩٦٧ ــ تأتي المرحلة الثانية وهي التفكير في عقد اتفاقيات اقتصادية مثمرة لاسرائيل والدول المجاورة لها على السواء . وهذا يحتاج لواقعية مؤلمة من جانب العالم العربي ، وهو بريء من الشرور التي تحملها اليهود من بعض البلاد الاوروبية ، ولكن على العرب ان يدركوا عدم جدوى موقفهم السلبي كما انه على القوى التقدمية في اسرائيل ان تقنع سلطاتها بضرورة مديد التعاون الى العالم العربي ، اذا ما اريد تجنب اشعال حرب لا تغتفر في الشرق الادنى .

* * *

ــ وتنتهي الكراسة باجابات **(مكسيم رودنسون) على اربعة اسئلة** وجهت اليه في آخر سنة ١٩٦٧ من مجلة « نيو اوت لوك » الاسرائيلية ، تتلخص كالآتي :

(١) هل ترون تناقضا اساسيا بين تطلعات القومية لاسرائيل والعرب؟ وهلا يمكن ان تتكامل او تتعايش ؟ .

ــ ان اول تطلع قومي لاي شعب هو ان يعيش ، ثم عدم السيطرة عليه وعدم انقاض موارده وامكانياته وخصوصا اراضيه . ومن الطبيعي ان تتناقض تطلعات شعب اسرائيل مع تطلعات الشعوب التي غرس بالقوة في وسطها . وقد يتيسر التوفيق بينهما اذا قبلت الشعوب الضحايا ان تتعايش مع الشعب المفروض عليها ، في مقابل أن يقدم لها هذا الشعب بعض المزايا .

(٢) ما الذي يعوق التعايش ؟

ــ أهم عائق هو رغبة اسرائيل في فرض التعايش بالقوة وطبقا لشروطها هي ، دون مراعاة لظروف المغلوبين .

(٣) هل توجد علاقة بين احتمال التفاوض للصلح ومستقبل الاراضي التي تحتلها اسرائيل ؟

ــ طبعا . ان تنازل اسرائيل عن الاراضي التي استولت عليها قد يسهل كثيرا البحث عن حل سلمي .

(٤) ماذا ترون في امكان التعاون بين اسرائيل ودول الشرق الاوسط؟

ــ ان بذور الكراهية التي زرعها انشاء دولة اسرائيل تجعل من الصعب جدا وجود مثل هذا التعاون او الاتحاد . وان تسوية من هذا القبيل لا يمكن نجاحها الا اذا امنت الدول العربية عدم سيطرة اسرائيل عليها . وفي هذه الحالة ، قد تزول الكراهية وتتحسن علاقات اسرائيل مع العرب . ولكن للاسف ، ان كل ذلك من باب التفاؤل البعيد . »

* * *

(٢) أمريكية ١٩٦٩

لجنة خدمة الكويكرز الامريكية ـ فيلادلفيا ـ بنسلفانيا

اصدرت جماعة من الكويكرز الامريكية في عام ١٩٦٩ كتيبا بعنوان (البحث عن السلم في الشرق الاوسط) اعده (فريق عمل) مكون من : لاندروم بولننغ ، وليام بارتون ، كولن دبليوبل ، الان دبليو هورتن ، بول وجين جونسون ، فرانسس نيلي ، هانا نيوكومب ، دون بيرتينز ، قالوا فيه : انهم بدأوا في سنة ١٩٦٨ ، من تلقاء انفسهم « البحث عن طرق ممكنة للسلام في الشرق الاوسط » وان مهمتهم تحير خيال الانسان ! فلقد استمعوا طويلا وبعناية ، الى كثير من وجهات نظر الفرقاء المهتمين والمعنيين بالامر ، وان الاصوات التي استمعوا اليها ، هي اصوات اناس حقيقيين ، استولى عليهم خوف وكبت حقيقيان ، واحقاد لها اسبابها . وان العثور على (حل) للنزاع لا يمكن الا بعد ان يتمكن العالم الخارجي ، والمتنازعون انفسهم من الاصغاء ـ والاصغاء فعلا ـ الى ما تحاول تلك الاصوات المختلفة ان تقوله .

وقد اجرى (فريق العمل) المذكور ، احاديث مطولة مع زعماء سياسيين في المنطقة ، واجرى مناقشات مع كثيرين من الفلسطينيين العرب في الارض المحتلة ، ومع عدد من الاسرائيليين الذين يمثلون وجهات نظر مختلفة !

خرجوا بنتيجة ذلك ، الى القول أن « كثيرين من الاسرائيليين ومؤيديهم يعتبرون الفلسطينيين واللاجئين (اشخاصا خياليين) ليس لهم ان يدعوا تاريخيا او حاليا حقوقا قومية . وان معظم القوميين العرب ، من الناحية الاخرى يعتبرون الدولة اليهودية بلا اساس ! « وان » هاتان الصورتان لليهود والعرب صار نشرهما نشرا واسعا باصرار متزايد حتى اختلطتا بالصور العامة للنزاع في العالم الغربي وأثرتا كثيرا في الصحافة الغربية » .

وقال (فريق العمل) انه على قناعة تامة ، بأن تسوية سياسية شاملة هي الحاجة الاكثر الحاحا لكل من الاسرائيليين والعرب وان على جميع الرجال المهتمين بالامر وذوي النية الطيبة ان يؤيدوا السعي لمثل

تلك التسوية .

الاقتراحات للتسوية السلمية !

قدم (فريق العمل) مشروعا لتسوية سلمية جاء فيه بالحرف :

« من الصعب تقرير الحقائق التاريخية عن الصراع العربي الاسرائيلي والتأكد من تسجيلها بصورة صحيحة . كذلك من الصعب جدا ان نستمع بدقة الى وجهات نظر مختلف الفرقاء المعنيين وتفسيرها تفسيرا عادلا . ثم ان الانتقال من هذين العملين اللذين ينطويان على مجازفة ، الى محاولة وضع اقتراحات معينة ، امر ينطوي على اسس افتراضية . على ان اشخاصا لهم آراء كثيرة مختلفة قد اقترحوا ان يحاول الكويكرز في هذه الرسالة وضع بعض الاقتراحات حول امكانية التوصل الى السلم . لقد قيل بصراحة قاسية ممزوجة بالنية الطيبة : « الكل يعلم ان الكويكرز يحبذون السلم ، ولكن هكذا الناس جميعا . فما هي الخطوات العملية التي يجب ان تتخذ نحو السلم ؟ ان على الكويكرز ان يحاولوا التقدم باقتراحات معينة حتى لو تعرضت للسخرية » .

نعتقد ، من وجهة نظرية ، ان كل شخص يحبذ السلم في الشرق الاوسط ، ومن الطبيعي ، كما هو الحال في كل نزاع ، ان يطلب كل فريق السلم الذي يريده او السلم الذي يمثل استسلام العدو استسلاما تاما . لكن المشكلة هي ان السلم كحقيقة ثابتة يقوم تقريبا دائما على التوفيق والمساومة والتسوية ، حتى بعد انتصار احد الفريقين انتصارا ساحقا ، وهكذا يجب ان يكون السلم اذا تم في الشرق الاوسط .

اهناك اية اسس تعطي الانسان الامل في ايجاد قواعد للتوفيق في الشرق الاوسط ؟ نعتقد انها موجودة على الرغم من الاسباب الكثيرة التي تهبط العزيمة وتؤدي الى اليأس . نحن نعرف تماما ان اية عروض تقترح ستكون عرضة للرفض والتهجم من كلا الجانبين ، وقد يثبت موضوعيا انها غير مستحسنة . ومع ذلك ، على الرغم من كل المجازفات التي ينطوي عليها هذا الأمر ، فنحن مستعدون للتقدم بما نعتقد به وهو ان الخطوط التالية تهيء اكثر الطرق المتوفرة للوصول الى تسوية لمشكلات الشرق الاوسط .

١ ـ الخطوة الاولى بذل الجهد للتحرر النفسي والعاطفي

لما كانت اللاسامية لا تزال موجودة في جميع انحاء العالم ، او قد تظهر في المستقبل ، فانها مشكلة على الزعماء المسؤولين في كل مكان ان يعالجوها ويجندوا الراي العام العالمي ضدها . ان اللاسامية ، كسائر المشكلات العرقية ، يجب ان تكافح بشدة اذا ما اريد لاي منا ان يحيا حياة كريمة في هذا العصر المتداخل بعضه في بعض . لكن التحامل على

اليهود ، والتعصب ضدهم واضطهادهم ليست مشكلة ينتظر من الدول العربية ان تحلها للعالم بالتخلي عن الاراضي العربية مرة بعد اخرى . ان القاء هذا الحمل على عاتق العرب انما هو تحويل اكثر الصور كراهة ، هذه الصور التي تتمثل بالعداء لليهود ونقلها من الغرب الى الشرق الاوسط مما يجعل التوصل الى سلم صحيح في المنطقة امرا مستحيلا .

ان الاقتناع بحتمية موجة التوسع اليهودي المستمر ، الى جانب ضعف العرب المستمر تقنيا وعسكريا ، اصبح منذ زمن بعيد الصورة التي رسمها العرب حول نظرة العالم الغربي اليهم . واضح ان ذلك فكرة راسخة انها سبب من اسباب الخوف ، واساس لمواقف العرب العدائية فيما يختص بالمظاهر السياسية الراهنة التي تتعلق باسرائيل. ان اشارات قادة اسرائيل ، التي تأتي صريحة احيانا وتلميحا احيانا اخرى ، الى استمرار جمع اليهود من كل انحاء العالم تولد في العرب شعورا بالخوف واليأس ، والغضب الذي من شأنه ان يطفى على جميع المحاولات لبحث معقول في تسوية للشرق الاوسط. وستستمر هذه المواقف ما دام تجميع اليهود يفسر بأنه مد للتوسع اليهودي في الاراضي التي يحتلها اليهود في الشرق الاوسط على حساب العرب .

قال بعض اليهود ، قبل حرب حزيران (يونية) ومنذ تلك الحرب ، ان اسرائيل قادرة ، باستخدام الايادي العاملة ورؤوس الاموال استخداما مركزا ، على استيعاب جميع يهود العالم ، ان اصبح ذلك ضروريا ، داخل حدود الهدنة المعترف بها من قبل ٥ حزيران (يونية) ١٩٦٧ . يصرّ زعماء اسرائيل جميعا على ان ما ادى الى حرب حزيران (يونية) لم يكن اي طموح يهودي الى التوسع ، او ان ذلك الطموح سيقف في طريق السلم الآن . على انه وقد تم الاستيلاء على اراض جديدة نتيجة تلك الحرب ، فان كثيرين من الاسرائيليين لا يريدون التخلي عنها ، ويظهر البعض انه يريد المزيد . فلا شيء يمكن ان يبدأ بتهدئة اكثر مخاوف العرب رسوخا سوى اعلان صريح تنكر فيه اسرائيل التهمة القائلة ان الهجرة اليهودية مرتبطة بمطاليب اخرى للتوسع الاقليمي .

ان خوف العرب الشديد من امكانات توسع اقليمي اسرائيلي غير محدود يقابله خوف يهودي شديد من امكانات تصميم العرب الدائم على تحطيم اسرائيل وذبح جميع اليهود . ولا شك ان غارات الفدائيين اليومية على المجتمعات الاسرائيلية ، او مراكز الحدود العسكرية ، او على افراد الجنود والمدنيين ، تغذي ذلك الخوف ، ويبدو ان الدعاية التي يذيعها العرب وتصريحاتهم ، ودعواتهم الى حرب مقدسة ، تؤيد التهمة التي توجهها اسرائيل اليهم بأنهم لن يقبلوا بوجود اسرائيل على اي صورة من الصور .

ان الحكومة والشعب الاسرائيليين لا ينفكان يظهران عدم المبالاة

بغارات الفدائيين ، معتبرين اياها لا حوادث عسكرية خطرة بقدر ما هي حوادث سير مؤسفة لكن يمكن تحملها . بيد ان هذه الغارات تفيد في اقامة حكومة ائتلاف لولا ذلك لانفرط عقدها ، كما انها تربط بسياسة الحكومة الصارمة شعبا، لولا تلك الغارات ، لكان منتقدا لحكومته ومتعطشا الى السلم . حتى اولئك الاسرائيليون الذين ينتقدون حكومتهم بأقسى العبارات احيانا ، يستنكرون العنف الفدائي ايضا ويقولون انه اذا ادى ذلك العنف الى حرب اخرى فانهم وان كانوا لا يزالون ينتقدون ما يعتبرونه عنادا من حكومتهم وحماقة ، سينضمون الى القتال كمواطنين اسرائيليين دفاعا عن شعبهم حتى لا يتحطم ويزول . وكلما حاول العرب حل النزاع بينهم وبين الاسرائيليين بالعنف ازداد لجوء الاسرائيليين الى العنف ضد العرب ، وكلما زاد تهديد الناطقين الرسميين العرب لبقاء اسرائيل زاد اقتناع الاسرائيليين باستحالة الصلح مع العرب .

يرى مؤلفو هذه الرسالة ان الجو العاطفي المشحون جدا في الشرق الاوسط يجب ان يزول ، وان المخاوف والاحقاد المتبادلة يجب ان تهدأ ، ويجب البدء بتوطيد الثقة المتبادلة ، اذا ما اريد اتخاذ الخطوات الاولى نحو التسوية . وهذا يعني ، كما نعتقد ، ان هناك حاجة ملحة الى تصريحات واضحة عن النوايا . اولا ، على حكومة اسرائيل ان تعطي تأكيدات صريحة على انسحابها الحتمي من الاراضي المحتلة كجزء من تسوية اجمالية ، وان تحاول ، انكار ، تهم الاهداف التوسعية المستمرة . وثانيا ، على الحكومات العربية ان تصرح بقبول بقاء اسرائيل كدولة ذات سيادة ، وان توضح رغبتها في العيش مع اسرائيل في حالة عدم حرب . وثالثا ، على الدول الكبرى ان تعلن استعدادها لتأييد تسوية سلم تتفق عليها اسرائيل والاردن ومصر ، ويتم التفاوض في شأنها بالتشاور مع العرب الفلسطينيين .

٢ ـ الخطوة الثانية بذل الجهد لوقف العمليات العسكرية

لا يمكن تحقيق شيء مطلقا من اجل تسوية سلمية اذا استمرت اعمال العنف من الجانبين في التصاعد. لذلك فان قضية من اهم القضايا في المنطقة تواجه الامم المتحدة والدول الاربع الكبرى هي ايجاد وسيلة لتخفيف هذا العنف وبالتالي لوقفه :

وللتوصل الى ذلك نقترح ما يلي :

أ) محاولة الحصول على اتفاقية خاصة لوضع قوة كبيرة من قوى الطوارىء الدولية للمحافظة على السلم تكون تابعة للامم المتحدة وتكون كافية للمحافظة على مناطق حاجزة مجردة من السلاح على جانبي خطوط محددة متفق عليها ، فترة معينة من الوقت ، على الا تسحب الا بقرار صريح يتخذه مجلس امن الامم المتحدة .

ب) على الرغم من الجهود غير الكافية المماثلة التي بذلتها الامم المتحدة

في الشرق الاوسط في الماضي ، يجب ان تؤلف لجنة خاصة تابعة لها ، تشرف على تنفيذ اتفاقيات وقف اطلاق النار ، وتوضح على جانبي خطوط وقف اطلاق النار كلها وذلك لتسجيل اعمال العنف تسجيلا دقيقا وفوريا ، سواء اكانت تلك الاعمال عمليات ارهابية او عمليات انتقامية ضد عمليات الارهاب ، وان ترسل التقارير بانتظام وسرعة الى الامم المتحدة والى وكالات الانباء العالمية .

ج) ان تدعو الامم المتحدة الدول المتوفر فيها السلاح ، سواء كانت متورطة في ارسال السلاح الى الشرق الاوسط او التي يحتمل ان تتورط في ارساله ، الى مؤتمر يعقد لاكتشاف طرق تخفيف تدفق السلاح على الشرق الاوسط ولتتخذ الامم المتحدة اجراء ملائما تعلن به ان الشرق الاوسط منطقة مجردة من السلاح النووي .

يرى مؤلفو هذه الرسالة ان على المجتمع العالمي ان يبقي في الشرق الاوسط قوة بوليس دولي فعالة عدة سنوات . فانه يجب على المجتمع العالمي ، على الرغم من الصعوبات الواضحة والنفقات الكثيرة ، ان يستخدم كل وسيلة متوفرة لوقف العنف الذي يسبب انتشار البؤس بين شعوب الشرق الاوسط وان يساعد هذه الشعوب على استعادة الامل في مستقبل كريم .

٣ ـ الخطوة الثالثة بذل الجهد لوضع تسوية سياسية

حتى بعد التحرر النفسي ووقف العمليات العسكرية ، حين يهدأ الانفعال ، ويتوقف اطلاق النار ، ويبدأ بعث الآمال التي طال موتها في السلم ، لا يحتمل ان يوضع مشروع كبير شامل للسلم وان تقبله فورا جميع الاطراف المشتركة في النزاع . ومن المؤكد ان هذا امر مستحيل عن طريقة « المفاوضات المباشرة » وهي الطريقة التي اصرت عليها اسرائيل بشدة . ولا بد من اجراء مساومات كثيرة غير مباشرة ، تشترك فيها الدول الكبرى وممثل الأمم المتحدة الخاص وربما شعوب اخرى ، وذلك قبل الاقتراب من مفاوضات مباشرة عامة بين العرب والاسرائيليين قد يكون في الامكان حدوثها . كذلك لا بد ، عاجلا او آجلا ، من بدء استشارات ومفاوضات غير مباشرة على نمط محادثات رودس ، كخطوات اولى نحو تسوية سلمية . على انه يجب على ممثلي العرب ، ومن ضمنهم ممثلون لعرب فلسطين خاصة ، وممثلي اسرائيل ان يقبلوا اخيرا باتفاقيات محددة تحت اشراف الامم المتحدة ، وان توضع هذه الاتفاقيات في وثائق مكتوبة رسمية وعلنية .

يرى مؤلفو هذه الرسالة أن على الاسرائيليين ان يكفوا عن معارضة محادثات الدول الاربع الكبرى ، وان يكفوا علنا عن اصرارهم على « مفاوضات مباشرة » ثنائية مع العرب ، والا كان الاستنتاج الحتمي هو

أن الاسرائيليين يقبلون كأمر لا مفر منه أطالة وضع اللاسلام واللاحرب .

ويستحسن ايضا ان تدعوا الدول الاربع الكبرى الاطراف المتنازعة الى محادثات جدية عن طريق وسطاء ذوي كفاءة ، تحت اشراف الامم المتحدة، غايتها التوصل الى اتفاق متبادل على تنفيذ مشروع السلم الذي تضمنه قرار الامم المتحدة الذي صدر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، وذلك بتفصيلات دقيقة حسب ما تكون ضرورية لوضع تسوية عملية يقبلها الطرفان ويوقعانها علنا .

وانا لنعتقد ان الخطوط الاساسية لتسوية سلمية يمكن تلخيصها فيما يلي :

ا) حق البقاء لجميع دول الشرق الاوسط يجب ان تقبل به جميع دول المنطقة .

ب) كل دعوة الى الحرب والاعمال الحربية الصادرة من اية دولة من دول الشرق الاوسط يجب ان توقف .

ج) ادعاءات اسرائيل بالاستيلاء على ارض بالفتح في حرب حزيران (يونية) ١٩٦٧ يجب ان تقف وعلى اسرائيل ان تتعهد تعهدا ثابتا بالانسحاب من الاراضي التي احتلتها بعد ٥ حزيران (يونية) ١٩٦٧ ، على ان يكون مفهوما ان نصوص قرار الامم المتحدة الاخرى ستنفذ باخلاص .

د) يجب ان تعترف جميع الاطراف في النزاع بحق عرب فلسطين في تقرير مصيرهم ، وان تتخذ الامم المتحدة ترتيبات ملائمة لمعرفة ما يريده الفلسطينيون . والى ان يتم ذلك يجب ان تحل محل الاحتلال العسكري في غزة والضفة الغربية وصاية مؤقتة للامم المتحدة او نوع من الادارة الدولية شبيهة بها .

هـ) خلال الفترة الضرورية قبل توطيد السلم في المنطقة ، لا بد من وضع شكل ما من اشكال السلطة الدولية المؤقتة في صحراء سيناء ومرتفعات الجولان المجردة من السلاح .

و) القدس بلدة فريدة ، ولا بد من حل فريد لمشكلتها . ان قضية العشرين سنة الماضية هي لوضع القدس الفريدة بقدر ما هو انكار لقداستها .

تلتقي في القدس آمال ثلاثة اديان . لا احد سوى اليهود يمكن ان يدرك مشاعر اليهود وعواطفهم امام حائط الهيكل ، ولا احد سوى المسلم يمكن ان يدرك احترام المسلم لقبة الصخرة . اما المسيحيون فان اماكن معينة خاصة في القدس تثير اعمق الشعور فيهم .

على العالم ان يضع تشريعات لا يمكن ان تنتهك كي يتمكن اليهود من الوصول الى الحائط والمسلمون الى قبة الصخرة بشكل مستمر ودائم .

وعلى الطرفين ان يضمنا حرية وصول المسيحيين الى اماكنهم المقدسة .

من الصعب ان نضع على الورق اي مخطط بلوازم هذه المهمة وامكاناتها . ان نتيجة محاولة كهذه ستكون اسوأ جزء في تحليلنا لمشكلات الشرق الاوسط الصعبة .

سيكون من الممكن على مر الوقت ايجاد نوع من الحكم الاتحادي المشترك لحكم القدس غير المقسمة المجردة من السلاح . ويبدو في الوقت نفسه ان افضل تدبير هو قيام منطقتين ، يهودية وعربية مع وجود خدمات بلدية مشتركة بتنسيقها وكالة تابعة للامم المتحدة . اما انه يجب الا تقسم القدس وان تجرد من السلاح فهو امر منطقي واضح . واما ان توحد المدينة تحت السيطرة الاسرائيلية المطلقة فيبدو انه امر لا يمكن ان يقبل به معظم المسلمين والمسيحيين . يجب الا تعود القدس منطقة نزاع مقسمة كما كانت طوال عشرين عاما . فلا يمكن ان تصبح مدينة سلام يسيطر عليها دين واحد او دولة قومية واحدة .

ز) يجب ان تضمن حرية المرور بامان في خليج العقبة وعبر قناة السويس لسفن الدول جميعا .

ج) ان الفلسطينيين العرب الذين اصبحوا لاجئين بعد قرار التقسيم الذي اتخذته الامم المتحدة في سنة ١٩٤٧ لهم الحق ، بناء على قرارات الامم المتحدة المتكررة ، في احد نوعين من التعويض . على اسرائيل ان توافق ، ضمن حد سنوي اقصى متفق عليه ، على ان تقبل حدودها في سنة ١٩٦٧ عددا من اللاجئين العائدين الذين يرغبون في العيش بسلام مع جيرانهم اليهود والذين سيتسلمون تعويضا لاعادة توطينهم .

لكن العودة لاكثر اللاجئين لن تكون ممكنة او مرغوبا فيها . هؤلاء يجب ان ياخذوا تعويضا عن املاكهم المفقودة ، بما في ذلك دفعات كافية لقاء السنوات التي لم يستغلوا فيها ارضهم وبيوتهم وممتلكات اخرى تركوها في ايدي الاسرائيليين . ويجب ان يلقوا مساعدة سخية لاعادة توطين انفسهم . على اسرائيل ان تدفع حصتها من نفقات التعويض ، ولكن من الصحيح والواجب ان تقوم الامم الاخرى ، وخصوصا العالم الغربي ، مهما كانت عقائدها ، بالمساهمة في دفع تلك النفقات . ومهما بلغ رقم التعويض فهو اقل من نفقات بقاء الشرق الاوسط مضطربا في العقود التالية ، وهو ما يقضيه على اي حال ابسط الاعتبارات الانسانية . بينما هاجر الى اسرائيل طوعا كثيرون من اليهود ، اخرج عدد كبير منهم من مواطنهم الدائمة في اجزاء العالم العربي في حالات عوز كلي ، فيجب ان تشمل عمليات التعويض هذه الحالات بشروط مماثلة لتلك التي رسمت للاجئين العرب .

٤ ــ الخطوة الرابعة تطوير السلم

اذا تم التوصل الى التحرر النفسي ووقف العمليات العسكرية ،

واذا امكن اخيرا تسوية سياسية سلمية ، فان الشرق الاوسط سيظل بعيدا عن السلم الحقيقي . فليس واقعيا ان نفرض ، بعد كل النزاع المرير خلال سنوات كثيرة ان روابط «طبيعية» سياسية واقتصادية ستتوطد بسرعة بين اسرائيل والدول العربية ، وان الثقة المتبادلة والعلاقات الشخصية الودية ستنمو بسرعة بين اليهود والعرب . كثير من الاعمال الصغيرة والكبيرة التي تنطوي على النية الحسنة ، وكثير من التجارب المشتركة في الانجازات البناءة ، يجب ان تتم وكثير من المؤسسات الاجتماعية الجديدة لكل من اليهود والعرب يجب تطويرها كي تخلق جو التفاهم الذي يمكن للسلم الحقيقي ان ينمو فيه . وكذلك كثير من اعمال العون ستكون مطلوبة من المجتمع الدولي لنجاح مشاريع توفيق كهذه المشاريع .

على اليهود والعرب ، في المدى البعيد ، ان يأخذوا على انفسهم المسؤولية الرئيسية نحو دفع مهمات اعادة البناء والتوفيق الى الامام . وما تستطيع الفئات الخارجية والحكومات والهيئات الدولية عمله او تعجز عن عمله انما يساعد على انجاز هذه المهمات او اعاقتها فقط . وهذه بعض الاقتراحات التي لها علاقة بهذا الامر :

أ) لا بد من التفكير في دور اكبر للمعونة الاقتصادية الدولية ، على ان تعتبر هذه المعونة معونة انسانية اكثر من كونها معونة دولية سياسية . ومع انه لا يزال هناك دور لمشاريع المعونة الاقتصادية الثنائية ، التي سعت الدول الكبرى بأنانية لربط برامجها الى اغراضها الخاصة الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، الا ان هذه المعونة الثنائية من تلك المصادر كانت دائما ذات اتفاقات مشروطة . فليس في الشرق الاوسط دولة واحدة تحترم نفسها ترغب في ان يربط مستقبلها بنفوذ سياسي خارجي ، ويجب الا يطلب من اي دولة ان تفعل ذلك . ان المزيد من المساهمة بالقوى البشرية والمال يجب ان يوجه بواسطة الامم المتحدة او بواسطة مؤسسة يتم انشاؤها ، وربما دعيت موسسة الشرق الاوسط للبحث والتخطيط والتطوير ، وتكون قادرة على توسيع افقها من المشكلات المحلية الى الاعتبارات الإقليمية والعالمية متجنبة سيطرة الدول الكبرى الخطرة التنافسية .

يقترح مؤلفو هذه الرسالة على الدول الوسط ، غير المعرضة للشبهة في الشرق الاوسط ، المهتمة بالسلم والعدل والراغبة في استثمار اموالها بسخاء في تقدم المنطقة تقدما منتظما ، ان تبادر الى تنظيم مؤسسات ونشاطات تعاونية حيث ذلك ممكن بين جميع شعوب المنطقة . عليها ان تجد طرقا للوصول بالقيادة والموارد المحلية الى اقصاها ، مقدمة لا مقابل الارشاد والنصيحة غير السياسيين وموفرة توازنا داخل بنيان

الشرق الاوسط السياسي المضطرب حاليا . اما المعونة المالية لمثل هذه المبادرات فيجب ان تؤخذ طبعا من الدول الكبرى اذا قدمتها غير مشروطة .

ب) تأسيس بنك الشرق الاوسط للانماء ، وربما بالاشتراك مع البنك الدولي ، وذلك لتوفير الاموال اللازمة ، وللمساعدة على تيسير افضل الفوائد لموارد المنطقة . على انه يجب ان يكون مفهوما سلفا وبوضوح ان اية محاولة « لشراء » السلم لوضع قيمة اقتصادية لآمال البشر واحلامهم وولائهم لا بد من ان تفشل .

ج) تأسيس معهد الشرق الاوسط لموارد الطاقة البشرية في القدس ، ليقوم بدراسة احوال السكان في المنطقة ، ويخطط ليوم ــ وربما كان بعيدا جدا ــ قد تصبح فيه المقدرة التقنية لاي قسم من المنطقة صالحة لاستخدامها في قسم آخر ، ويشجع البرامج التربوية التي يمكن ان تساعد على تطوير المهارات التي يحتاج اليها كثيرا ، ويقدم النصيحة والمشبورة في تطوير ما له علاقة بذلك من برامج توجيهية وتنظيمية وتربوية وبحث ثقافي . وقد يكون ضمن هذا المعهد مركز للدراسات السامية هدفه في المؤسسات المحلية وفي برامج الدراسة في الخارج توفير المجالات التي قد يطلع اليهود والعرب فيها بعضهم بعضا على ماضي كل منها وتقاليده . وربما اثمرت مثل هذه الجهود كثيرا ، الى فترة ما ، في جامعات المناطق المحايدة في الخارج . ولا بد ، في كل هذا النشاط ، من بذل الجهود للاستفادة استفادة منطقية والى اقصى حد من مصادر الطاقة البشرية ضمن التقاليد الاجتماعية العديدة . كما يجب ان تكون هنالك مرونة وانفتاح في تحديد العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تنشأ للمستقبل .

يرى مؤلفو هذه الرسالة ان في حقل التطوير الاجتماعي اعظم التحديات البشرية الظاهرة في منطقة الشرق الاوسط . ان التقدم في هذا الحقل قد يمتد الى بعث الدور العالمي للشعبين الساميين العظيمين اكثر من اي جهد آخر يمكن بذله .

أولا ــ داخل السلطة الحاكمة

(١) ابا ايبان

في ٨ تشرين الاول ١٩٦٨ القى ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل خطابا امام الجمعية العامة للامم المتحدة حدد فيه المبادىء والاسس التي تريد الحكومة الاسرائيلية تحقيق السلام من خلالها وهي :

١) يجب ان يكون السلام الذي يلي وقف اطلاق النار ، عادلا ودائما ، ومتفاوضا عليه ، ومعبرا عنه بشكل تعاوني ، وفقا للاصول المرعية في هذه الميادين .

٢) بما ان السلام هذا ، يترتب عليه نتائج عملية وحقوقية وسياسية بعيدة المدى تقترح اسرائيل ان تأخذ التسوية شكل معاهدة تحدد بدقة شروط تعايش اسرائيل مع جيرانها وتحدد خريطة متفق عليها للحدود الآمنة والمعترف بها .

٣) يتم الاستعاضة عن خطوط وقف اطلاق النار ، بحدود دائمة ، آمنة ، ومعترف بها ، بين اسرائيل وكل دولة عربية من جيرانها ، وتوزع القوات العسكرية على الحدود ، كما يتم الاتفاق عليها في نصوص السلام النهائية .

٤) يجب اجراء محادثات لوضع ترتيبات آمنة ، تجنب الوضع الذي سبب انهيار السلام في حزيران ١٩٦٧ .

٥) يجب ان لا يكون هناك تحفظات حول الترتيبات المتعلقة بضمان حرية الملاحة التي ينبغي ان تكون بدورها دقيقة وملموسة وقائمة على المساواة في الحقوق والواجبات بين اسرائيل والدول البحرية الاخرى .

٦) عندما يتم الوصول الى اتفاق حول اقامة السلام مع حدود دائمة يجب المحافظة على حرية التحرك المتوفرة الآن وخاصة في القطاعات الاسرائيلية ــ الاردنية .

٧) تنبغي الدعوة لعقد مؤتمر تحضره الدول الشرق اوسطية والدول المساهمة في اعانة اللاجئين والاجهزة المختصة في هيئة الامم من اجل رسم خطة خمسية هدفها حل مشكلة اللاجئين ضمن اطار السلام الدائم وعن طريق دمجهم في الدورة الانتاجية للمجتمعات الموجودة فيها .

٨) لا تعمل اسرائيل على ممارسة اي تشريع بالنسبة للاماكن المقدسة

التابعة للمسيحية والاسلام ان رغبة اسرائيل هي التوصل الى وضع محدد يعطي هذه الاماكن طابعها العالمي عن طريق التوصل الى الاتفاقات المناسبة مع الاطراف المعنية تقليديا . وتتلخص سياسة اسرائيل حول هذا الموضوع بالقول ان الاماكن المقدسة المسيحية والاسلامية يجب ان تقع ضمن اطار مسؤولية الذين يقدسون هذه الاماكن .

٩) تثبيت مبدأ حق الحياة القومية وسيادتها وسلامتها . وهو المبدأ المتضمن في ميثاق الامم المتحدة والذي تم التعبير عنه في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . ولا يمكن تطبيق هذا المبدأ الا من خلال التزامات تعاقدية (محددة) تدخل فيها حكومة اسرائيل والحكومات العربية .

١٠) ويستتبع هذا ، انه على الحكومات العربية ، ان تسحب تحفظاتها الماضية بالنسبة لوجود اسرائيل وبالنسبة للالتزام بالمعاهدات الدولية المتعلقة باسرائيل .

١١) يجب ان تشمل محادثات السلام توجيه الاهتمامات المشتركة الى موارد المنطقة ووسائل الاتصال فيها في محاولة لارساء دعائم مجموعة شرق اوسطية مؤلفة من دول مستقلة وذات سيادة .

١٢) لا يمكن تصفية النزاع والانتقال من حالة الحرب الى حالة السلم الا على طاولة المفاوضات ..

ــ في ١٠ تشرين الاول ١٩٦٨ صرح محمود رياض وزير خارجية مصر بأن محتويات المشروع الاسرائيلي « جزء من حملة خداع دولية » .

وتابع قوله في خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة بأن اسرائيل تحاول افشال مهمة الوسيط الدولي الدكتور يارنغ لمناورات لفظية ولمبارات خداعية . وطالب بانسحاب اسرائيل من كل شبر من الاراضي العربية المحتلة وقال ان اسرائيل لم تكن لتستطيع تحدي قرارات الامم المتحدة والاستمرار لسياستها العدوانية ، لو لم تكن مدعومة ماديا ومعنويا من قبل الولايات المتحدة !

* * *

(٢) يغئال الون

جاء في كتب بالعبرية يحمل اسم (خطة الون للسلام) في عام ١٩٧٢ المبادىء والنقاط الرئيسية التي تضمنها المشروع حسبما طرحت في اجتماع مغلق قبل عرض المشروع على الحكومة الاسرائيلية .

النقاط الرئيسية للمشروع ★

أ ــ ... ان تصر اسرائيل على ان حدودها الشرقية يجب ان يكون نهر

★ قام بترجمة نص المشروع ، من العبرية الى العربية ، الصديق الاستاذ المحامي جواد الجعبري ــ رام الله . (اذار ١٩٧٥) .

الاردن ، وخطا يقطع البحر الميت في منتصفه بكل طوله ، وان يبقى خط الحدود ــ كما كان في عهد الانتداب ــ على طول وادي عربة وكما كان عليه الحال قبل حرب حزيران (الايام الستة) ١٩٦٧ .

ب ــ من اجل انشاء جهاز دفاعي صلب من جهة ، ولاقامة ولتأمين اكتمال البلاد من ناحية جيوغرافية استراتيجية من جهة اخرى ، فان علينا ان نضيف الى الدولة ، كجزء لا يتجزأ من سيادتها المناطق التالية :

(١) قطاع ... بعرض يتراوح ما بين ١٠ ــ ١٥ كيلومترا تقريبا ، على طول غور الاردن ، من غور بيسان وحتى شمال البحر الميت ، مع احتواء حد ادنى من السكان العرب .

(٢) اضافة قطاع بعرض عدة كيلومترات بحيث يجري فحصها على الطبيعة ، من شمال القدس حتى البحر الميت ، بحيث يتصل في مكان ما مع المنطقة الواقعة شمالي طريق ــ عطروت ــ بيت حورون ــ اللطرون ، بما في ذلك منطقة اللطرون .

(٣) بالنسبة لجبل الخليل ، وصحراء يهودا ، يجب دراسة امكانيتين :

ــ اضافة جبل الخليل مع سكانه !

ــ اضافة صحراء يهودا على الاقل ، من مشارف الخليل الشرقية وحتى البحر والنقب .

(٤ للامتناع عن الاحتواء الكثير من السكان العرب يجب دراسة امكانية الاكتفاء باضافة صحراء يهودا فقط مع اضافة تعديلات اصغر على الحدود .

ج ــ يجب العمل على اقامة مستوطنات سكنية ، زراعية وبلدية ، في المناطق التي ذكرت اعلاه ، علاوة على معسكرات ثابتة للجيش وفق الاحتياجات الامنية .

د ــ يجب العمل على اقامة ضواحي بلدية مأهولة بالسكان اليهود في شرق القدس علاوة على اعادة تعمير واسكان سريعين للحي اليهودي في البلدة القديمة من القدس !

هـ ــ علينا ان نبادر الى اقامة روابط مع زعماء وشخصيات من سكان الضفة الغربية حتى نقف على مدى استعدادهم ولتشجيعهم على اقامة اطار حكم ذاتي في المناطق التي لا تكون تحت السيادة الاسرائيلية . ويمكن ان يكون اطار الحكم الذاتي مرتبطا باسرائيل . وهذا الارتباط يمكن ان يظهر عن طريق قيام اطار اقتصادي مشترك ! اتفاقية دفاع مشتركة .. تعاون تقني وعلمي .. اتفاقات ثقافية .. وايجاد حل مشترك لاسكان لاجئي قطاع غزة في الضفة الغربية .

و ــ من الواضح انه سيكون على الحكومة الاسرائيلية ، ان تبادر الى اعداد خطة اقتصادية شاملة وبعيدة المدى لحل قضية اللاجئين التي هي

قضية مؤلمة وقابلة للحل الكامل فقط على اساس تعاون اقليمي يستفيد من دعم دولي .

والى حين التوصل الى التعاون الكامل ، يتوجب على حكومة اسرائيل العمل على اقامة عدة مستوطنات نموذجية للاجئين في الضفة الغربية وربما في سيناء ايضا .

وان هذا الامر مطلوب لسببين : من اجل التعلم من التجربة ، ومن اجل اظهار حسن النية ، وللاشارة الى استعدادنا للعمل في سبيل حل القضية بطريق بناء . وهذا الامر مطلوب سواء من ناحية انسانية ، وسواء من ناحية سياسية .

ويتوجب على اسرائيل ان تضيف لنفسها قطاع غزة مع سكانه الاصليين ، اي اولئك الذين عاشوا فيها قبل عام ١٩٤٨ ، اما بالنسبة للاجئين الذين لم يتم استيعابهم في قطاع غزة ، سواء لاسباب اقتصادية اجتماعية ، او لاي اسباب اخرى ، فأنا (الون) ارى انه يجب توطينهم بالضفة الغربية وفي منطقة العريش وذلك حسب اختيارهم ... وعلى الامم المتحدة الاستمرار في العناية باللاجئين في حين تتولى اسرائيل معالجة امر السكان الدائمين بشكل كامل ! ومن الواضح ان تنفيذ مثل هذه (الخطة) يتطلب وقتا ولذلك ، وحتى ذلك الحين ، فان قطاع غزة لن يضم لاسرائيل بصورة قانونية .

ح ـ ان تحديد خطوط الحدود الدقيقة ، يتم بالطبع بعد سماع راي رئيس هيئة الاركان ..

ط ـ ويجب كذلك ، كما ارى ، ان نعمل وبالسرعة الممكنة على اقامة سلطة عليا لمعالجة قضايا المناطق المدارة واللاجئين في نطاق مكتب رئيس الحكومة .

التعديلات الرئيسية للمشروع :

ـ من اجل الحسم الفوري ، بشأن تحديد المستقبل السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة .

(١) ان عدم تقديم موقف من جانب حكومة اسرائيل ، لا يعني عدم تحديد مواقف في مراكز قوى اخرى ، صديقة ومعادية ، ومن المرغوب فيه من ناحية سياسية ، ان يكون مخططي السياسة في الدول الصديقة ، وعلى راسها الولايات المتحدة ، على علم بنوايانا ، قبل ان يتوصلوا الى اي نتائج لا تكون في صالحنا . واذا ما حصلت خلافات في الراي ، بيننا وبين واشنطن بشأن مستقبل المناطق التي نسيطر عليها ، فمن الافضل ان تنشب هذه الخلافات من خلال اعتراضهم على سياستنا ، وليس نتيجة لاعتراضنا على آراء متبلورة لديهم . ويجب ان نتعلم من عبرة تأجيل القرار في حينه ، بشأن توحيد القدس . فلو كنا قد اتخذنا قرارا بتوحيد القدس بعد ايام معدودة من (تحرير) القدس الشرقية

وحققنا الوحدة كما يجب في الواقع بعد ايام معدودة من توقف النيران ، فلربما لم يكن بالامكان حينها تبلور جبهة واسعة جدا ضد هذا العمل (العادل) ! ولما رأت الولايات المتحدة نفسها مخدوعة ، ولما كانت عملية التوحيد الاستفزازية لتقع بالذات عشية التصويت في الجمعية العامة للامم المتحدة .

وبامكاننا ان نؤثر الى حد لا بأس به على سير اتخاذ القرارات الحاسمة ، بشكل ايجابي ، في واشنطن ، ولندن ، وعواصم اخرى ! والراي العام في الولايات المتحدة هو لجانبنا الى حد كبير .. وموعد الانتخابات بعيد بما فيه الكفاية حتى تكون لدينا فرصة كافية ، للقيام بعملية اكثر اكتمالا ومتانة . فان هذا الموعد قريب الى حد ان الاحزاب المتنافسة ، وبالذات المرشحين الذين سيتنافسون في الانتخابات على كرسي الرئاسة ، سيضطرون الى ان يأخذوا في اعتبارهم ، الراي العام المتعاطف بغالبيته مع اسرائيل .. ومن الافضل ايضا ان نستعجل قراراتنا قبل ان تتوصل واشنطن وموسكو الى تسوية قد تكون ايضا على حسابنا !

(٢) ان التطورات الفكرية والنفسية والسياسية في صفوف السكان العرب في المناطق المدارة تستلزم هي ايضا عدم المضي في تأجيل تحديد السياسة الاسرائيلية نحوهم ، ونحو الاراضي التي يقيمون عليها ، فهم يفيقون رويدا رويدا من صدمة هزتهم ، كما ان خيبتهم من زعماء الدول العربية تتلاشى تدريجيا ، وقد يحل محل الخيبة واليأس التي اصيبوا بها في الاسابيع الاولى لانتصارنا ، آمالا خادعة جديدة بارجاع اسرائيل الى حدودها السابقة . واكثر من ذلك ، فان العبرة التي استخلصت من مصير اولئك العرب من قطاع غزة ، الذين تعاونوا معنا في ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ ، والذين تخلت عنهم اسرائيل في اعقاب انسحابها من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة ، ولاقوا جزاءهم من قبل السلطات المصرية ـ هذه العبرة قد تردع الشخصيات البارزة في المناطق المدارة من التعاون معنا ، طالما لم تقتنع بأن لنا سياسة واضحة وطالما اننا مصممون على تحقيقها ، رغم الصعوبات المتوقعة في الساحة الدولية . فكيف يمكنهم معرفة سياستنا ، طالما انها غير واضحة لنا نحن ؟

(٣) ومن ناحية سمعة الحكومة ايضا ، فانه من المطلوب الوصول الى امور متفق عليها بالسرعة الممكنة . والجمهور الاسرائيلي ، الذي يظهر يقظة صحية ، يريد ان يعرف اتجاه الحكومة . في حين ان ظاهرة عدم الوضوح بشأن الوضع تظهر الحكومة امام الجمهور الاسرائيلي والعالم العربي ، كما لو كانت واقعة في الارتباك لدرجة تعريض سمعتها واهليتها للعمل بلا ضرورة . وفي نفس الوقت فان الارتباك يعم الجمهور الاسرائيلي بصورة لا تسهم في حصانة الشعب ووحدته الضرورية جدا في النضال المستمر والصعب الذي نخوضه لفترة طويلة .

(٤) ان القرارات التي اتخذت بشأن توحيد القدس فقط ، واعادة من يرغب من اللاجئين ، وكذلك امتناع اسرائيل عن اقامة مستوطنات في الاراضي الواقعة خلف حدود اسرائيل التي كانت عليه عشية الحرب لا يمكن ان لا تفسر في العالم الكبير ، وفي اوساط السكان ، كما لو كنا نسلم او مستعدون للتسليم على الاقل بالتنازل عن جميع الاراضي . وان مثل هذه الفكرة ، اذا ما تأصلت في اوساط العناصر المهتمة بالامر ، في موضوع على هذه الدرجة من الاهمية . قد تثقل علينا كثيرا في المستقبل . واذا ما أردنا الاحتفاظ بها بهذه الصورة او تلك ، فان هذا الامر سيعتبر كخطوة متصلبة ومفاجئة ، اكثر مما هو في الحقيقة . واذا ما اتخذ قرار باعادة الضفة او قسمها الاكبر الى المملكة الاردنية ، فاننا سنجد انفسنا في مركز مساومة ضعيفة .

ان القرارات وتحديد الموقف ، من الامور الضرورية لنا ، سواء لكي نضمن لانفسنا ما نود ضمانه ، وسواء كمراكز قوة في المفاوضات التي قد تأخرنا كثيرا ولا يجوز تأخير قرارنا اكثر من ذلك . هذا وسأتولى بحث مسألة الجولان على انفراد .

وحدة البلاد من ناحية جغرافية ــ استراتيجية ودولة يهودية من ناحية سكانية .

(١) عندما نأتي لاتخاذ قرار بشأن حدود الدولة بشكل عام ، وحدودها مع شرق الاردن بشكل خاص ، فان علينا ان نأخذ في حسابنا الاعتبارات التاريخية ، والاستراتيجية ، والسكانية ، والاقتصادية ، والسياسية ، كل واحد منها على انفراد وكلها معا .

بالنسبة للضفة الغربية هنالك اربعة خيارات :

١ ــ الاحتمال الاول :

العمل على وحدة ارض اسرائيل الغربية مع سكانها ، مع منح السكان الجدد مركز سكان (مرشحين للمواطنين) لمدة عشر سنوات او اكثر . ولهذا الاقتراح مزايا بارزة وبجانبها سيئة خطيرة . والمزايا هي ارض كاملة ، وجهاز دفاع مريح ، واخراج سكان الضفة الغربية من السلطة المباشرة لجهة اجنبية قد تكون معادية في المستقبل ، ومنع اشتراك مئات الآلاف من العرب في انتخابات الكنيست خلال فترتين او ثلاث ، وتكمن سيئتها في ميزتها الاخيرة بالذات . فلا يجوز التفكير من ناحية اخلاقية وسياسية في الحاق اراض محررة لدولة اسرائيل بدون منح السكان حقوق مدنية شبيهة بتلك التي منحت الى عرب الجليل في حينه ، او لعرب القدس الشرقية اليوم ، حتى ولو اقيم فيها حكم عسكري لفترة انتقالية قصيرة بقدر الامكان .

٢ ــ الاحتمال الثاني :

ارض اسرائيلية غربية كاملة مع منح حقوق مدنية كاملة للسكان العرب الذين سيلحقون بها عند ضم المناطق المحررة . ويتضمن هذا الاقتراح مزية استراتيجية ، على غرار الاقتراح الاول ، ويمكن تحقيقها بسهولة سياسية نسبيا . ولكن السيئة التي تحملها كبيرة الى درجة انها توازن ميزتها على الاقل . فمع اضافة قرابة مليون مواطن عربي الى سكان اسرائيل ، فان نسبة القوى السكانية ستصاب بالخلل لدرجة تعريض وجود الغالبية اليهودية للخطر ، وتشويه طابع الدولة اليهودي، خلال بضع عشرات من السنين ، وان توقعات الهجرة اليهودية ، حتى ولو كانت متفائلة للغاية ، لن يكون بها ما يزيل هذا القلق من قلوبنا .

٣ ــ الاحتمال الثالث :

اعادة الضفة الغربية مع تجريدها من السلاح ، باستثناء شرق القدس وبعد اجراء تعديلات حدود ذات اهمية امنية على طول خط الهدنة لعام ١٩٤٩ ، وذلك الى سيادة المملكة الاردنية مقابل اتفاقية سلام . تجريد الضفة من السلاح الهجومي واستعداد الاردن لاستيعاب لاجئي قطاع غزة . ولهذا المشروع عدة محاسن والى جانبها عدة مساوىء خطيرة .
وابدأ بالمحاسن : سيكون ذلك بمثابة بداية اختراق جبهة العداوة العربية المتكتلة في اعقاب ايجاد سابقة نتيجة لتوقيع اتفاقية سلام مع دولة عربية اولى ، وستصبح هناك امكانية فعلية لحل قضية اللاجئين المؤلمة ، ولن يخل بنسبة القوة البشرية في اسرائيل . وكذلك ايضا فمن المحتمل ان يكون المشروع اسهل للتنفيذ في الظروف الصعبة السائدة في الساحة الدولية . وكما قلت فان مساوىء هذا الحل تفوق حسناته : فمع عودتنا الى خط الهدنة ، حتى ولو حصلت فيه تعديلات طفيفة ، فان ذلك سيضع نهاية لامل وحدة الارض من ناحية جغرافية ــ استراتيجية على الاقل . وهذا الحل لا يقدم جوابا لاحتياجات اسرائيل الامنية ، حتى ولو ضمت لاسرائيل مناطق حيوية كاللطرون وغوش عتسيون ، فسيكون ذلك بمثابة تحسن تكتيكي وخاصة بشأن مسائل الامن العادية ، ومجال لاستيطان ما ، ولكن ليس فيه بمثابة تقديم عمق استراتيجي وجهاز دفاعي ناجع ورادع . واكثر من ذلك ، فان العودة الى الخطوط التي سبقت حرب الايام الستة ستضطرنا للتمسك باستراتيجية الهجوم المضاد المسبق والتي كانت متخذة من قبلنا بشكل كبير كبديل لجهاز استراتيجي معقول . ان اعادة الضفة الغربية كلها او غالبيتها المطلقة للاردن ، ليس بها ضمانة فعلية ضد الاخلال باتفاق تجريد السلاح . وليس من المستبعد ان حدوث تغيير في الحكم او تغيير في الاتجاه السياسي الدولي في ظروف سياسية اخرى ، سيمكن الاردن من ان يركز في الضفة الغربية

قوات هجومية او حتى نصب صواريخ ارض ـ جو ، في المناطق الجبلية بحيث تكون دفاعية في الظاهر ولكنها هجومية في جوهرها ، بحيث تهيمن على جزء كبير من المجال الجوي الاسرائيلي .

ان مجالنا الساحلي ، الذي يشكل المنطقة الضعيفة اسفل الحزام في جهازنا العسكري ، سيكون معرضا مرة اخرى الى مخاطر شديدة ، في حين تتمتع المملكة الاردنية بعمق كبير .. وفي مثل هذه الظروف ، فاننا قد نجد انفسنا ايضا امام ضغوط غير مرغوب فيها سواء من جهة دول الغرب العظمى ، وسواء من جانب دول الشرق العظمى .

علي ان اعترف بأني اشك بأن توافق حكومة الاردن على حل اقليمي دائم بدون استعادة شرق القدس او الفوز على الاقل بمركز سلطة مشتركة (كوندومنيون) مع اسرائيل في البلدة القديمة . وعلى اية حال ، هنالك احتمال وارد وهو انه عندما يبدأ في المفاوضات ، ستحدث ضغوط على اسرائيل لتقديم تنازل في هذا المجال ، وحيث انه لا يجوز التفكير بتغيير في وضع القدس الحالي كمدينة موحدة وعاصمة اسرائيل الخالدة ، ربما باستثناء الاعتراف بالحقوق الخاصة على الاماكن المقدسة للاسلام ، فان مفاوضات كهذه قد تنتهي بالفشل ، من خلال القاء التهمة على اسرائيل بسبب تصلبها وعدم استعدادها للسلام .

ومن هنا فان حلا كهذا يبدو لي غير مرغوب فيه من جميع النواحي. ولكن رغم اني لا اريد ان ارى سلطة اردنية من جديد في الضفة الغربية ، فانه لا يجوز انكارها مبدئيا ، وذلك اذا ما أظهرت السلطات في عمان استعدادا للموافقة على اتفاق سلام حقيقي بشروط ثلاثة : اولا ، ان تقوم خارطة اسرائيل المستقبلة على المشروع الاقليمي الذي اقترحه . ثانيا ، ان يكون في اتفاق السلام ايضا حلا لما يطلق عليه (القضية الفلسطينية) . ثالثا ، ان تبقى القدس موحدة تحت ظلال السيادة الاسرائيلية مع منح مركز قانوني ديني خاص لجهات مسلمة ، يتم الاتفاق عليها ، وذلك في الاماكن المقدسة للاسلام .

٤ ـ الاحتمال الرابع :

المرغوب فيه للغاية في الظروف الراهنة هو بمثابة حل وسط يجمع بين النواحي الايجابية الموجودة في جميع الاقتراحات المذكورة اعلاه ، وانا اقترح ولو بصورة فردية ، تحديد نهر الاردن والخط الذي يشق البحر الميت في منتصفه ، كخط حدود اسرائيل مع المملكة الاردنية . كما ارى ان يلحق باسرائيل قطاع بعرض ١٠ ـ ١٥ كيلومترا على طول غور الاردن وحتى البحر الميت . اما الحد الغربي لقطاع غور الاردن ، فيجب ان يستند على سلسلة من النقاط الطوبوغرافية المناسبة ، من خلال الامتناع بقدر الامكان عن الحاق نسبة كبيرة من السكان فيها ، وحيث ان الغالبية المطلقة من السكان في الضفة الغربية تتركز في المناطق الجبلية الى

الغرب ، باتجاه التجمعات اليهودية بمنطقة غور حيفر ، هشارون ، غوش دان ، والساحل ، بينما القمم والسفوح الشرقية للجبال ، وغور الاردن شبه خالية من السكان العرب ، فان علينا تأمين سيطرتنا الكاملة القانونية والاستراتيجية على طول الحزام الامني الذي اقترحه كشرط لا غنى عنه فيما يتعلق بأية تسوية . وهكذا يجب رسم حدود معقولة تميز بين الارض الاسرائيلية وبين الجيب العربي . كما يجب تخطيط الحدود من شمال البحر الميت والى الغرب (وربما من خلال التجاوز المقصود لاريحا) باتجاه الحدود الشمالية للقدس الجديدة ، مع ادخال طريق البحر الميت ـ القدس في تخوم اسرائيل . كما تمد الحدود من ضواحي رام الله باتجاه الغرب، بحيث يكون طريق اللطرون ـ بيت‌حورن ـ القدس مع اسرائيل . وبالنسبة لمصير جبل الخليل وصحراء يهودا هنالك كما قلت احتمالين : الاول ، ضم جبل الخليل مع سكانه الدائمين والذين يبلغ عددهم قرابة الثمانين الف نسمة الى اسرائيل مع منحهم الحقوق المدنية كوضع سكان القدس الشرقية ... ومع ان ضم ثمانين الى مائة الف نسمة من سكان العرب يشكل مشكلة سكانية ، الا ان هذا الثمن يبدو بنظري معقولا اذا ما قورن بأهمية جبل الخليل . كما ستتمتع القدس بعمق اكبر نتيجة لذلك . ويوجد في جبل الخليل امكانيات استيطانية لا بأس بها ، كذلك فان مغارة المكفيلة (الحرم الابراهيمي) وقبر راحيل ، الغاليين بالنسبة لنا من ناحية قومية وتقليدية ، سيبقيان في تخوم دولة اسرائيل .

ومن جهة اخرى هنالك ايضا احتمال آخر ، ومع انه اكثر اختصارا الا انه ذا اهمية كبيرة ، وهو ضم كل صحراء يهودا والاجزاء غير المأهولة من جبل الخليل ، في الامتداد الاقليمي مع غور الاردن ، ولكن بعمق اكبر حتى الجنوب ، الى الظاهرية والسموع ، بحيث يصبح هناك امتدادا اقليميا اسرائيليا من غور بيسان وحتى النقب . والسكان العرب المتجمعون في جبل الخليل سيشكلون ما يشبه جيبا ثانيا بحيث يحصل هذا الجيب على اتصال بطريق (لا ممر) الى جيب السامرة .

هذا ولم أجد بعد لنفسي بشكل نهائي البديل الذي سأختاره ، فكلا الخيارين حسن . (كلام الون) !!

٥ ـ من ناحية سياسية يجب ان نقيم بالتعاون الوثيق مع الزعماء والممثلين والشخصيات العاملة من السكان العرب ، قطاع عربي مستقل ذاتيا مع ادارة ذاتية تكون مرتبطة باسرائيل في اطار اقتصادي مشترك ، واتفاقية دفاع مشتركة ، واتفاقيات بشأن استيعاب جزء من لاجئي قطاع غزة وجبل الخليل (فيما اذا ضم الجبل بأكمله الى اسرائيل) ، وتعاون تقني وثقافي . وبما ان القطاع المستقل بحاجة الى منفذ خاص به الى البحر فان اسرائيل ستضع تحت تصرفه رصيفا حرا في ميناء حيفا ،

وحق ترانزيت في طريق حيفا ـ مجيدو ـ جنين (للتمييز عن الممر) . ومن الممكن ان نبحث ايضا استخدام ميناء اسدود ، او اي منفذ آخر الى البحر ، بنفس الشروط . ويجب دراسة امكانية منح حق ترانزيت مماثل في أحد معابر نهر الاردن ، باتجاه الضفة الشرقية ، مع تامين اجراءات الامن المطلوبة .

ان مساوىء هذا المشروع او امثاله ظاهرة للعيان : فهي تعطي مجالا لادعاء المدعين بأن هذا لا يعتبر قطاعا مستقلا ذاتيا ، وانما مستعمرة ، لانه قد يثار الطلب مع مضي الايام بتعديل الحدود على حسابنا بحيث تكون قريبة ما امكن لمشروع التقسيم لعام ١٩٤٧ ، وانه سياتي يوم يطالب به القطاع المستقل ذاتيا بمركز دولة ، بدون رابطة اقتصادية او امنية مع اسرائيل ، وحتى الانفصال التام ، وذلك للعودة الى الانضمام للمملكة الاردنية او للاتحاد في اطار عربي شامل .

اما الميزة الرئيسية لمشروعي المقترح فهي في المجال الامني بالذات ، فالتواجد الثابت الاستيطاني والعسكري في قطاع واسع للغاية على طول غور الاردن ، وعلى مشارف القدس وصحراء يهودا ، فيه استئصال مسبق لاي خطر عسكري حقيقي من القطاع العربي . حتى ولو تحققت المخاوف ـ وهي ليست عديمة الاساس ـ فمن الافضل ان نقيم خلف الاقليم المأهول بالعرب ، وذلك حتى لا نشكل حاجزا طبيعيا بينهم وبين الجبهة الداخلية العربية ، وحتى لا نبقي ثغرة لاتصالهم من جديد . ومع ذلك يجب ان لا نبالغ في المخاوف بشأن المطالبة بالعودة الى حدود التقسيم .

ان غزو الجيوش العربية لاراضي اسرائيل عام ١٩٤٨ ، ونتائج حرب التحرير ، قد وضعت حدا الى الابد للحدود التي أوصى بها مشروع التقسيم الذي صادقت عليه الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٩/١١/٤٧ وان حربين جديدتين ، وخصوصا الاخيرة ، قد اغلقتا الطريق ليس فقط في وجه مشروع التقسيم وحدوده ، وانما امام اتفاقيات الهدنة ايضا. وعلاوة على ذلك ، فانه بالمدى الذي بقيت فيه قيمة معنوية ، أيا كانت ، لمشروع التقسيم ، فانه يجب ان نذكر ، انه تضمن في اساسه ليس فقط وجود جناحين سياسيين يهودي وعربي ، وانما اوصى ايضا على اطار اقتصادي مشترك بين الجناحين . وان تعلق الضفة الغربية بالاردن لم يكن نتيجة لمشروع التقسيم ، بل جاء خلافا لقرار الامم المتحدة ، وكان نتيجة للضم العسكري بالقوة ، وللاعتراف الاسرائيلي بهذا الوضع ، عن طريق توقيعنا في حينه على اتفاقية الهدنة مع الاردن . والآن وبعد ان حررت المنطقة من قبل قواتنا ، في حرب دفاعية ضد العدوان الاردني ، فقد زالت اتفاقية الهدنة ، كما زال الاساس القانوني لوجودها في هذه الضفة من النهر . ومن هنا فان المشروع المقترح ، يتفق بالذات والفكرة

الموجودة في قرار الجمعية المذكور ، اكثر من اي مشروع آخر ممكن ، وهذه الحقيقة يمكن ان تستخدم بيدنا كحجة لا بأس بها في النضال السياسي .

واكثر من ذلك ، فبما اني أؤمن بامكانية الوصول الى مثل هذا الحل ، من خلال التعاون مع جهات عربية ذات وزن في الضفة ، فاننا ننفي بذلك ادعاء المدعين المستند الى القلق لايجاد حل لمشكلة فلسطين . ان مستقبل الضفة السياسي هو اولا وقبل كل شيء مثار اهتمام اسرائيل ، وان حل ذلك يجب ان يوجد في الاتصال المباشر بيننا وبين عرب الضفة الغربية .

اما بالنسبة للصعوبات السياسية في الساحة الدولية ، فان اي حل من الحلول الممكنة ، لا يخلو منها ، بهذه الصورة او تلك .

انني أرى في هذا المشروع جمعا بين تحقيق حلم وحدة البلاد من ناحية استراتيجية من جهة ، والحفاظ على الطابع اليهودي لدولةاسرائيل من جهة اخرى .

ويمكن ان نتصور اليوم انه اسهل بكثير ايجاد عرب يسهمون في تحقيق مثل هذا المشروع . وكل سنة تمر قد تقلل من فرص ذلك . ولتحقيق هذا المشروع كما يجب في الواقع من الضروري القيام بسلسلة من الخطوات وبالسرعة الممكنة ، وهذه الخطوات هي :

أ ـ رسم خط الحدود المطلوب لامن اسرائيل .

ب ـ اضفاء أساس قانوني على ضم المناطق المقترحة لاسرائيل ، شبيها بالتشريع الذي جرى بخصوص القدس الشرقية .

ج ـ اقامة سلسلة من النقاط الاستيطانية تحت اشراف الجيش الاسرائيلي ، على طول غور الاردن ، وفي ضواحي القدس ، وجبل الخليل ، وكذلك التقدم فورا لبناء عدة ضواحي يهودية في شرق القسم العربي من القدس ، بالاضافة الى اعادة تعمير الحي اليهودي في البلدة القديمة .

(٦) انه حتى ولو مالت الاغلبية في الحكومة للموافقة على اعادة جزء بارز من الضفة الى السلطة الاردنية ، فان ذلك لا يتعارض اطلاقا والجانب الاستراتيجي لاقتراحي ، بل بالعكس ، فاذا كانت الضفة ستعود بمعظمها الى السلطة الاردنية ، فان ضرورة وجود حزام امن اسرائيلي قوي بين الضفتين تصبح اكثر حيوية . ومن ناحية نظرية ، يمكن للسكان الذين يعيشون في اقليمين منفصلين ، من ان يقيموا فيما بينهم وحدة ، وسيادة قومية . واذا ما قبل مثل هذا المشروع ، مثلا ، فسيكون بالامكان ضمان حق ترانزيت بين الجزئين ، ولكن ليس ممر اقليمي .

ومن ناحية اخرى ، فحتى تبعا لاولئك الذين يريدون التخلص من معظم الضفة مع سكانها ، فمن الافضل ان يوجد اولا الواقع الذي

اقترحه ، قبل البدء بالمفاوضات مع المملكة الاردنية . فالامتناع عن فرض امر واقع استراتيجي مسبق ، مثله كالتقدم بمطالبات لا نهاية لها من قبل الملك حسين ، او من اية سلطة تأتي بدلا منه ، بما في ذلك المطالبات بشأن القدس . وان ايجاد قطاع عربي مستقل ذاتيا في قسم بارز من الضفة الغربية ، وكذلك خلق واقع اسرائيلي استيطاني وعسكري على طول غور الاردن وعرضه ، وبقية المناطق التي يتقرر الامر بشأنها ، لن يكون بها اغلاق للباب امام امكانية اعادة منظمة للمنطقة بشروط يكون فيها الحاق سياسي ، مع فصل عسكري استراتيجي بينهم ، الا اذا تقدم الاردن بطلب الحصول على مركز معترف به في القدس . واذا كانت مسألة مركز اردني خاص في القدس ستكون بمثابة شرط لا نخشى منه ، فانه بدون ذلك لن يكون هناك اتفاق بيننا ، وعندها لن يكون في الوقائع التي اقترح تحديدها بمثابة منع مفاوضات حول الحل .

(٧) اما بالنسبة لغزة ، فانه لا يجوز بالطبع اعادة (القطاع) الى مصر . كما لا يجوز ضمها الى القطاع العربي المستقل ذاتيا . ويجب ضمها بدون لاجئين الى اسرائيل ، وذلك لان حل قضية اللاجئين يتطلب وقتا كبيرا . ويجب الامتناع مؤقتا عن اعلان الحاق القطاع باسرائيل ، وان يقام بها بصورة مؤقتة حكم عسكري بصفة منطقة مدارة ، الى ان يتم ايجاد حل لقضية اللاجئين خارج تخوم القطاع ، ومع ان ضم قطاع غزة الى اسرائيل سيضيف حوالي مائة الف من السكان العرب الدائمين الى الدولة ، الا ان حيوية القطاع تستلزم ان نأخذ على انفسنا ايضا هذه المسؤولية . والى ان يأتي يوم التوحيد سيكون على وكالة الغوث الدولية تحمل مسؤولية اللاجئين ، كما ستتحمل دوائر الدولة المسؤولية عن السكان الدائمين .

ج ــ ان مبادرة سياسية لحل قضية اللاجئين المؤلمة هي مسألة انسانية وسياسية في آن واحد . وهذه المبادرة هي ضرورة اسرائيلية لا تقل عن الضرورة العربية .

١ ــ ان اسرائيل لا تتحمل المسؤولية عن وجود قضية اللاجئين وعن الابقاء التراجيدي عليها في هذا اليوم . فالدول العربية بصورة عامة ، ومصر بصورة خاصة ، في محاولتها استخدام هذه القضية كوسيلة سياسية ضد اسرائيل ، هي المسؤولة عن هذا الذنب ، واسرائيل وحدها ايضا لا يمكنها حل القضية كلها او بقسمها الاكبر من ناحية اقتصادية ، سياسية ، وبشرية .

وطالما كان معظم اللاجئين واقعين تحت السيادة العربية ، ما كان باستطاعتنا ان نسهم في حل القضية اكثر من سلوكنا سياسة جمع شمل العائلات ، من جهة ، والاعلان عن استعدادنا للاشتراك في تمويل وفي تقديم المساعدة التقنية لحل القضية في الدول العربية ، من جهة اخرى.

واليوم ، وبعدما أوصلتنا نتائج الحرب للاشراف الكلي المباشر على مخيمات اللاجئين ، لم نعد معفون من ان نكون المبادرين ــ كما يجب في الواقع ــ في البحث عن حلول ، وفي تجنيد شركاء لتنفيذ مشاريع غنية بالخيال ، من ناحية انسانية ، اقتصادية ، واجتماعية .

صحيح ان الحل الكامل كان يمكن تحقيقه لو توصلنا الى سلام كامل مع البلاد العربية المجاورة على اساس تعاون اقليمي ودعم دولي . وبالاضافة الى ذلك ، لا يجوز ايقاف تخطيط الحل المرغوب فيه ، والبدء بالعملية نفسها حتى يحل السلام ، وذلك حتى لا يتأخر الامر كثيرا . بل بالعكس ، فان علينا ان نتقدم للعمل فورا . ومن المحتمل ان مثل هذه العمليات قد تقرب يوم السلام ، وتخلق جوا متعاطفا اكثر حول اسرائيل ، وذلك لان هذه القضية تعتبر قضية انسانية من الدرجة الاولى ، علاوة على جانبها السياسي .

اما اللاجئون الذين بقوا في الضفة الغربية ، او الذين ينضمون اليها من الضفة الشرقية ، وكذلك لاجئون عرب كثيرون من قطاع غزة ، يمكن توطينهم في تخوم الضفة الغربية ، وان الاستغلال الكامل للزراعة ، وتطوير الصناعة الملائمة ، والخدمات المرافقة لها ، سيمكنوا من ذلك بدون شك. كما يمكن توطين قسم آخر من اللاجئين في شبه جزيرة سيناء ، وبدون سؤال المصريين ايضا . وهذه العمليات يجب القيام بها بالتنسيق مع اللاجئين وبدعم دولي . ومن المرغوب فيه حسب رأيي ، ان تتقدم اسرائيل فورا لاقامة مستوطنة نموذجية واحدة في الضفة او في سيناء ، على حسابنا الكامل ، حتى نثبت لانفسنا ، وللاجئين انفسهم ، ولكل من يهمه الامر في العالم ، ماذا وكيف يمكن ان يعمل لاجل حل قضية تراجيدية ، من ناحية انسانية ، وخطيرة من ناحية سياسية .

يجب القيام بكل هذا بدون ان يفسر ذلك بأننا نأخذ على انفسنا المسؤولية الوحيدة لحل القضية ، او انه يمكن ايضا توطين لاجئين على ارض اسرائيل ، ويجب ان نحرص بالطبع على ان لا تتحرر وكالة الغوث الدولية من مسؤولية العناية باللاجئين ، طالما لم يتم اعادة تأهيلهم بشكل فعلي . وواجب المبادرة هنا يقع على اسرائيل ، التي يجب ان يكون استعدادها للاشتراك في المجهود بارزا .

٢ ــ للاهتمام بالبحث عن حلول لمشكلة اللاجئين المعقدة ، وبلورة المشروع السياسي بشأن المناطق المدارة ، تقام سلطة رسمية واحدة وخاصة ، بحيث تركز وتنسق كافة الابحاث والعمليات المتعلقة بهذه العملية الضخمة . وقد يكون من المرغوب فيه تركيز صلاحية ذلك بمكتب رئيس الوزراء ، او ان يقوم احد الوزراء بالاشراف على الموضوع بأكمله .

هذه هي بالطبع النقاط الرئيسية فقط ، ومن المحتمل انه مع الزمن ، ومن خلال تطبيق المبادىء الى افعال ، وكنتيجة لتطورات سياسية ، فاني

قد اعمل على ادخال بعض التعديلات في المشروع ، ولكن لن انحرف عن مبادئه ، ولاسباب مفهومة ، فان معظم النقاط قد دارت حول الضفة الغربية وقطاع غزة ، وانا على اقتناع بأن علينا ان نبقي على سلطة ذات سيادة كاملة في هضبة الجولان ، او في جزء بارز منها على الاقل . وكذلك علينا ايضا الاحتفاظ بسلطة استراتيجية على اجزاء مختلفة من شبه جزيرة سيناء ، ولكن ليست بعيدة المدى اكثر مما ينبغي . وانا اقصد اولا وقبل كل شيء بالطبع ، ان يكون لنا وجود قوي في نقاط حيوية في خليج ايلات ، لضمان حرية الملاحة الغير معلقة ، ولتقديم مجال دفاعي لمدينة ايلات نفسها ، كذلك ايضا يجب التواجد في مناطق معينة ذات اهمية امنية جنوبي رفح ، وفي منطقة عوجه الحفير ، وانا أقو م حاليا في هذا الشأن باعداد اقتراحات اكثر تفصيلا ، بما في ذلك مشاريع لاقامة مستوطنات بحيث تعرض امام الحكومة ، سواء ضمن مشروع رئيسي شامل ، او على مراحل .

وفي النهاية ، ومهما كان الحل الاقليمي في شبه جزيرة سيناء ، يجب ان نضمن في هذه المرة ، في اطار اتفاقية سلام ، تجريد السلاح بشكل فعال ، من شبه جزيرة سيناء ، وذلك لمنع المصريين من ان يقيموا فيها قواعد جوية ، مدرعات ، وسلاح مشاة ممكن . وبدون ذلك ، لن تستطيع مصر البدء بهجوم مفاجيء على اسرائيل ، يكون له اية فرصة للنجاح . ومن ناحية اخرى ، فان الاخلال بتجريد السلاح، سيطلق يد اسرائيل للقيام بعمليات مضادة مسبقة ، قبل ان يأخذ الاخلال بتجريد السلاح مدلولا عسكريا فعليا .

وان بقاء الصلاحية بيد اسرائيل بشأن حقها في اتخاذ الخطوات العسكرية ، ضد الاخلال بتجريد السلاح ، سيكون له نفسه قيمة رادعة ووزن بحيث يجعل الحرب الجديدة أقل احتمالا .

ان علينا الوصول الى اتفاقية سلام مرفقة بتسويات أمنية كهذه ، بحيث تصبح حرب الايام الستة الحرب الاخيرة بين الدول العربية واسرائيل .

هامش : ★

نشرت مجلة « تايم » الاميركية في عددها الصادر في ٢٣ نوفمبر ١٩٧٠ القصة التالية :

★ جرى في الساحة العربية عموما ، وفي الساحة الفلسطينية على وجه الخصوص ربط بين مشروع الون المذكور اعلاه ومشروع المملكة المتحدة الذي اعلنه الملك حسين ، وتعليقات صحفية كثيرة حول لقاءات اسرائيلية ــ اردنية للتقريب بين المشروعين .. ولجلاء الحقيقة اسجل هنا هذه الرواية تحت عنوان « هامش » !

هبط الغروب على السهل المنبسط الذي يقع في براري وادي عربة شمالي ايلات عندما كانت قافلتا السيارات تقترب كل واحدة من الاخرى عند نقطة الحدود حيث تلتقي اسرائيل والاردن . ولمعت اشارة ضوء متفق عليها من قبل وأسرعت قافلة السيارات القادمة من الاردن الى داخل اسرائيل . وانضم بعض الاردنيين الى القافلة الاسرائيلية التي تحركت نحو نقطة محددة لها . وطوال ٩٠ دقيقة أجرى حسين ملك الاردن وايفال الون نائب رئيسة وزراء اسرائيل حوارا ، ودون ازعاج أحد ، داخل سيارة مكيفة الهواء ، بينما كان رجال الامن الاسرائيليين يرقبون المكان ، وقوات الجيش الاسرائيلي قد وضعت في حالة تأهب ، دون ان تبلغ السبب . هذا الاجتماع كان آخر عشرة اجتماعات ــ او نحو ذلك ــ عقدت بين الملك حسين وألون منذ شهر سبتمبر ١٩٦٨ ، عندما اجتمع حسين وألون وابا ايبان في لندن . ولقد اجتمع الملك مرة واحدة على الاقل خلال تلك الفترة مع رئيسة الوزراء الاسرائيلية غولدا مائير . واثناء المناقشة كان حسين وألون يتحاوران بالعربية ، والانجليزية . كان الموضوع الذي افتتحت به المناقشة هو السلام . فخلال الاسابيع السابقة كانت اسرائيل تجري مناقشة سطحية مع وسيط الامم المتحدة غونار يارنغ . وقد سأل ألون الملك عما اذا كان يهم الاردن ان يجري محادثات صلح مع اسرائيل سواء عن طريق يارنغ او بطريقة مباشرة . واعترف حسين بأن الظروف قد تغيرت منذ وفاة الرئيس المصري جمال عبدالناصر وان عرشه قد اصبح اقوى . الا انه يعتقد ان الوقت لم يحن بعد لاجراء مناقشات من جانب واحد . ورغم هذا فان واحدة من نتائج اجتماع الحدود انما يمكن ان تتلوها مفاوضات اوسع . وعندما انتقل الزعيمان الى مسألة الفدائيين اتفقا على ان الفدائيين يسببون ضيقا لكلا البلدين وانه ــ لذلك ــ فان التنسيق ضروري لتحييدهم . وتلقى الملك وعودا بالمساعدات الاسرائيلية . واتفق حسين وألون ايضا على توسيع العلاقات الاقتصادية . ومع ذلك فان الملك حسين ــ في الوقت نفسه ــ احتج على ان مسز مائير حطت من شأنه عندما صرحت أثناء زيارتها الاخيرة للولايات المتحدة بأن اقامة دولة فلسطينية انما هي مجرد مسألة انقاص لحدود الاردن . فقد قال الملك انه مستعد لمنح الفلسطينيين حكما ذاتيا من نوع ما ولكن تحت حكمه وليس كنواة لدولة فلسطينية مستقلة ، وعند هذه الملاحظة المتسمة بالود انتهى الاجتماع . واحتفظ الجانبان بالمناقشة سرا ، ولكن اسرائيل كانت تشعر بحساسية خاصة ، فقد كانت حكومة مسز مائير قد أعلنت مرارا وتكرارا انها لن تتحدث الى يارنغ مبعوث الامم المتحدة حتى تزيل مصر الصواريخ السوفياتية الصنع ، التي وضعتها حديثا ، من منطقة قناة السويس . ولهذا فقد فوجئت الوزارة الاسرائيلية عندما قال أحد أعضاء المعارضة في الكنيست في الاسبوع الماضي انه

سمع عن محادثات جرت بين حسين والون وطلب ان يعرف السبب في ان البرلمان الاسرائيلي لم يبلغ بها . وقد رفع سؤاله من مضبطة البرلمان، ورفض رجال الرقابة السماح للصحفيين بنشرها .. » .

ويقول محمد حسنين هيكل في مقاله (بصراحة) في « الاهرام » بتاريخ ١٩٧١/٧/٢٣ وتحت عنوان (هل هناك صفقة ؟) :

« كان الملك حسين في ذلك الوقت على وشك ان يبدأ جولة واسعة يطوف فيها بعدد من عواصم العالم ، وطلب ان يبدأ جولته بزيارة للقاهرة للتباحث مع الرئيس انور السادات ، وكان الرئيس انور السادات بالغ الدقة في حسابات موقفه :

من ناحية : لم يكن يستطيع ان يرفض طلب الملك بزيارة القاهرة والا لاعطاه بذلك رخصة يفلت بها ويفعل ما يشاء ويقول : اني كنت اتخذ من القاهرة سندا لي ولكن القاهرة تخلت عني .

ومن ناحية اخرى : لم يكن الرئيس السادات قادرا على استقبال الملك وموضوع لقائه السري مع ايفال الون معلق على هذا النحو ومنشور ومذاع في العالم كله ، ثم ان الملك قد يتعلل يوما بأنه اجرى هذه الاتصالات برضا القاهرة بدليل ان الرئيس السادات استقبله فيها بعد ان اذيع من امر لقاءاته مع الون وغيره من زعماء اسرائيل — ما اذيع — . ووصل الرئيس انور السادات الى حل متوازن . كلف الفريق محمد احمد صادق بان يذهب الى عمان في مهمة خاصة شديدة الدقة والحرج ولكنها ضرورية وحيوية . ووصل الفريق صادق بالفعل الى عمان فجر ٢٣ نوفمبر وقابل الملك وعاد في مساء نفس اليوم . ونشرت « الاهرام » في اليوم التالي خبرا عن الزيارة جاء فيه :

« قدم الفريق محمد صادق رئيس اركان حرب القوات المصرية المسلحة امس تقريرا مكتوبا الى الرئيس انور السادات عن تفاصيل مقابلته للملك حسين في زيارته الخاطفة لعمان يوم الاثنين . ولقد اصبح من المقرر الآن ان يزور الملك حسين القاهرة يوم الاربعاء ٢ ديسمبر لاجراء محادثات مع الرئيس انور السادات . وقد تناول تقرير رئيس الاركان الى الرئيس السادات المسائل التي شملها البحث في اجتماعه الذي دام مع الملك ساعتين الا ربعا ، ومن بين هذه المسائل : (١) استيضاح بعض المسائل الهامة في ضوء التطورات الاخيرة . (٢) بحث وضع الجبهة الشرقية . (٣) بحث جوانب تطبيق الاتفاقيات المعقودة بين السلطات الاردنية ومنظمات المقاومة » .

وفي الحقيقة فلقد كانت المسالة الاولى من بين هذه المسائل هي اساس المقابلة كلها .

وفي هذه المقابلة قال الفريق صادق للملك :

— ان الرئيس السادات طلب ان اجيء الى جلالتك بسؤال واحد هو :

— هل صحيح ما اذيع من انك قابلت ايفال الون نائب رئيسة وزراء اسرائيل ؟

وفوجيء الملك بالسؤال .

واستطرد الفريق صادق يقول :

— ان الرئيس السادات يعتقد ان اجابة جلالتك على هذا السؤال مسألة مبدئية قبل سفرك الى القاهرة ..

وكان الملك ما زال يتطلع الى الفريق صادق وآثار المفاجأة ما زالت على ملامح وجهه ..

واستطرد الفريق صادق :

— ان الرئيس السادات طلب الي ان اقول لجلالتك انه لا يطلب تأكيدا غير كلمتك ان قلت (نعم) .. فمن حقنا ان نرتب موقفنا على هذا الاساس ، وان قلت (لا) فان الرئيس سوف يصدقك كملك عربي اعطى كلمته ..

وكانت نظرة الملك قد تحولت من نظرة مأخوذة بالمفاجأة الى نظرة ساهمة بالتفكير ، وقال ببطء : « لم اقابله .. » .

وعاد الفريق صادق يقول :

— بوضوح ولكي اكون محددا في اداء مهمتي ! هل استطيع ان ابلغ الرئيس السادات ان جلالتك تؤكد لي ان هذه المقابلة التي قيل عنها لم تحدث بينك وبين الون ؟

وقال الملك : « لم اقابله » .

وجاء الملك الى القاهرة ، وسافر منها وذهب الى بعيد حتى واشنطن ولندن وباريس .. »

ثانيا ــ خارج السلطة الحاكمة

(١) اريه الياف (عضو الكنيست)

جاء في كتابه (الارض البهية) القول : ★

« ان الطريق التي يتوجب علىاسرائيل سلوكها ، هي انتعلن مبدئيا، عن استعدادها لان « تعيد » وليس لان « تنسحب » ، اذ ان ثمة فرقا عظيما بين هذين التعبيرين ، **لان تعيد للعرب الفلسطينيين غالبية مناطق الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، لكي يقيموا فيها وفي الضفة الشرقية للاردن دولة مستقلة سيادية خاصة بهم .**

ان كل من يدعو الى سلوك هذه الطريق ملزم بأن يجيب على عدد من المسائل الاساسية ، وان يوضح موقفه سواء على المستوى الوطني والتاريخي او على المستوى الامني ، وان يشرح كيف ومتى وتحت اية شروط يمكن جعل هذه الطريق حلا قابلا للتنفيذ .

وحول مشكلة الحقوق التاريخية في ارض اسرائيل ، فقد سبق ان قيل ان لليهود حقوقا تاريخية كاملة في « ارض اسرائيل الكاملة » ليس لها نظير عند شعوب اخرى تقيم منذ مئات وآلاف السنين على اراضيها ودولها .

ان ارض اسرائيل التاريخية والكاملة كانت موطن الاسباط الاثني عشر ، وهي ــ بوجه عام ــ تمثل المناطق التي تحيط بالبلاد التي وضعت تحت الانتداب البريطاني ، اي ارض اسرائيل الغربية التي هي فلسطين المنتدبة ، وارض اسرائيل الشرقية فيما وراء الاردن المنتدب . ففي هذه المناطق بين بحر وصحراء ومن مقاطعة دان في سفوح جبل الشيخ حتى مقاطعة شمعون في النقب ، ومن مقاطعة رؤوبين ، غاد ومنشه في شرقي الاردن وحتى مقاطعة زبولون واشير ويهودا والى شواطىء البحر الابيض المتوسط .. في هذه المناطق جميعها ولد شعبنا وعلى ارضها عاش .

فليس لليهود من وطن تاريخي على اية منطقة اخرى في العالم ، رغم ان

★ ترجمته ونشرته جريدة « القدس » في القدس العربية المحتلة .

ابناء هذا الشعب مبعثرون في جميع ارجاء العالم تقريبا حيث ضحوا بقواهم وكفاءاتهم ونشاطهم ودمائهم لاحياء واقامة واعمار عشرات الدول.

ولكن هنا ، في هذه المناطق ــ وضمن حدود هذه الارض الضيقة جدا على وجه المعمورة والتي تبلغ نحوا من خمسين الف كيلومتر مربع ــ توجد لنا حقوق تاريخية ووطنية كاملة . بهذه القطعة الضيقة من الارض وبالعودة اليها حلم اليهود ثمانين جيلا منذ ان اجلوا عنها . وعلى اساس هذه الحقوق التاريخية اضفنا طوال المائة سنة الاخيرة بناء ضخما من العمل الصهيوني ، وهذا ايضا حق كبير .

ولكن ثمة شيئا آخر ، يجب ان يقال : على هذه الارض الضيقة ، من البحر وحتى الصحراء ، على هذه الارض بالذات ، وعلى سطح هذه الكيلومترات المربعة بالذات ، وعلى نفس تلك الجبال والبقاع والانهر والغدران ، وفي نفس تلك المدن القديمة وعلى تلك الهضاب ، تقوم حقوق تاريخية وطنية ايضا للعرب الفلسطينيين الذين يعيشون فيها . وهل ثمة من يستطيع ان يكذب نفسه فيدعي ان هؤلاء العرب ، مواليد هذه الارض الضيقة ، هم مجرد ضيوف عارضين نصبوا خيامهم للمبيت فقط ؟!..

ان هؤلاء الضيوف العارضين يقيمون هنا منذ الف وثلاثمائة سنة واكثر . وهل من المهم انهم جاؤوا هنا كمحتلين ؟ اولم نأت في بداية استيطاننا في البلاد كمحتلين ؟ افليست اسفار هوشع وصموئيل والملوك والقضاة قصص احتلال واستيطان ارض اسرائيل الى جانب امور اخرى ؟

اننا جميعا ندعي وبحق ، ان مجرد احتلالنا ليس هو الذي منحنا الحق التاريخي والوطني في هذه البلاد ، وان الاحتلال لم يكن سوى الاساس الذي شيدنا عليه حياة شعب وثقافة ودينا على اروع ما تكون ، واننا بفضل ما اقمنا وشيدنا ندعي حقا تاريخيا في هذه البلاد .

ومع ذلك فثمة بيننا من يدعي بأن العرب لم يتركوا في هذه البلاد اي طابع ثقافي او ديني او غيره . وفضلا عن ذلك وعلى اساس هذا الادعاء فان العرب احلوا الخراب في البلاد ، واقتلعوا اشجارها فاقفرت ، اذ لم يكونوا ابناء صحراء وانما كانوا آباء صحراء ، فانقلبت الارض المزدهرة الى قفر يباب ، واصبحت موحشة جرداء ، ولذلك فليس لهم حق فيها .

ان هذا هو نصف الحقيقة وهذا اسوأ من الكذب . ولكي نريح ضمائرنا لا يجوز لنا ان نخدع انفسنا في هذا الموضوع . صحيح ان ارض اسرائيل تحت حكم العرب لم تكن مركزا للامبراطورية العربية الكبرى ولا مركزا دينيا ولا مركزا ثقافيا ، ولكن من هنا والى مرتبة الشمول بانهم لم يتركوا في البلاد تراثا ثقافيا غنيا فان المسافة بعيدة . فهل غشيت ابصارنا ام اننا سذج ؟ الا تكفي آلاف بل عشرات الآلاف من القبور المنتشرة على سطح الارض لكي تثبت بأن العرب عاشوا حياة واقاموا حضارة خاصة بهم ؟

وماذا نقول عن عشرات المدن ومئات القرى العربية التي قام جانب

منها على انقاض قرى ومدن قديمة وقام الجانب الآخر منها على ايدي العرب ؟

فهل المساجد الرائعة ـ على بيت المقدس ومئات المساجد الاخرى ـ ليست انتاجا عربيا عظيما ؟ الم ينشىء العرب هنا مؤسسات ثقافية وقصورا وحمامات وطرقا وجسورا وقنوات ؟ الم يتركوا الف دليل ودليل تشهد كلها على ما انتجوا وابدعوا هنا ؟

ولنفترض لحظة ان هذا الانتاج العربي لم يكن عظيما ، فمن نحن حتى نحكم فيما هو عظيم وفيما هو ضئيل في التاريخ ؟ الم يكن لنا انتاجنا الثقافي والقومي والديني الذي لم يتميز ولا مرة بالخلود ، الم يكن هذا الانتاج في اعين اليونانيين والروم والبيزنطيين شيئا تافها لا اهمية له؟

واما الخراب الذي وجدنا آثاره في البلاد عندما بدأنا قبل مائة عام العودة اليها ـ فهل مثل هذا الخطأ لاصق بجبين عرب البلاد فقط ؟ افلم تزخر التوراة بقصص لا حول لها حول الخراب الذي حل بالبلاد في الزمن القديم الذي كنا نحن فيه اسيادا في البلاد ؟ افلم يدمر الاشوريون والبابليون والروم وغيرهم البلاد ؟ او لم نخرب نحن انفسنا بلادنا بحروب بين قبيلة وقبيلة وبين ملك وملك ؟ أولم ننتقص من حقنا التاريخي والوطني في هذه البلاد الضيقة ؟

ان الواجب يقتضينا ان نعامل العرب بنفس المقاييس ، فلا نتجاهل حقائق التاريخ . لقد وجدنا البلاد قليلة السكان وخربة جرداء ، ولكن من هم الذين تسببوا في وضعها البائس هذا ؟ هل المسؤولية كلها تقع على عاتق العرب المحليين ؟ الم تكن هذه البلاد غنيمة تهافتت عليها سلالات عربية متنافسة وجدت فيها معبرا من الشمال والجنوب للحملات العسكرية الامبريالية ؟ فلماذا نشكو العرب المحليين وما هي مسؤوليتهم التاريخية في ذلك ؟

افلم تخرب البلاد ـ مرة بعد اخرى ـ على ايدي السلجوقيين والبرابرة والصليبيين المحاربين والمماليك والمغول ، وعلى ايدي جيوش تيمورلنك ؟ واخيرا الم يكن الاتراك العثمانيون ، الذين حكموا البلاد طوال الاربعمائة عام الاخيرة ، من بين العوامل ، او العامل الرئيسي لدمار هذه البلاد وخرابها ؟

صحيح ان العرب المحليين والبدو كان لهم ضلع في خراب البلاد ، ولكن ما هو حقنا في ان نقدم لهم حسابا تاريخيا طويلا ونقول : « لذلك ليس لكم حق في هذه البلاد » ؟ ان كل ما يمكننا ان نقوله ، وبدون رياء او ورع ، هو : حيث اننا ـ ومن خلال اسباب تاريخية ـ وجدنا هنا ، قبل مائة سنة ، بلادا يكاد نصفها ان يكون خرابا يبابا ، وكان سكانها قليلين جدا ، وحيث ان هذه البلاد كانت مرة ، عندما كنا نقيم فيها ، ملأى بالبشر وبلغ عدد سكانها خمسة ملايين ، وحيث اننا عائدون اليها ونريد ان نقيم فيها ونعيدها الى ما كانت عليه في ايام عظمتها ، فان في

هذه الارض ، من البحر وحتى الصحراء ، في مواطن الاثني عشر سبطا ، مكانا لنا ومكانا لكم ، ومكانا لدولة لنا ومكانا لدولة لكم .

ان هذا هو الحد الادنى وكذلك الحد الاقصى الذي نستطيع ، والذي نحن ملزمين ان نقوله . فلو كنا عند قدومنا الى بلاد اسرائيل قبل مائة عام قد وجدناها مكتظة بسكان متقدمين نسبيا ، وذوي وعي وطني عميق ، فمن المشكوك فيه ان نكون قد استطعنا تنفيذ المشروع الصهيوني .

وهذا سبب آخر لما يجب ان نبديه من اعتدال في مسألة الحقوق الوطنية والتاريخية واحقاق هذه الحقوق .

وفي الواقع ومنذ البداية كان موقف افاضل زعماء المشروع الصهيوني ازاء عرب البلاد ، شبيها بموقف ابراهيم عليه السلام من لوط :

« لا تكن مخاصمة بيني وبينك وبين رعاتي ورعاتك ، لاننا نحن اخوان . اليست كل الارض امامك ؟ اعتزل عني ـ ان ذهبت شمالا فأنا يمينا وان يمينا فأنا شمالا » .

منذ الثلاثينات قال زعماؤنا للزعماء العرب : « تعالوا نقتسم هذه الارض ... نحن نقيم في جزء منها دولة يهودية وانتم تقيمون في جزء آخر دولة عربية فلسطينية » . ولكن زعماء العرب الفلسطينيين اجابوا قائلين : « لن تقوم لكم دولة ولن تكون ! ان كل الحقوق في هذه البلاد هي حقوقنا ـ نحن اصحابها وليس لكم فيها شبر واحد .. ان جزاءكم أن يلقى بكم الى البحر ! » ..

وعشية حرب ١٩٤٨ عدنا فقلنا للعرب : « ها قد قررت منظمة الامم المتحدة تقسيم البلاد ، فتعالوا نقتسم البلاد حسب قرار المنظمة الدولية ونحيا بسلام جنبا الى جنب كدولتين » .

وعاد العرب يقولون : « ليس لكم اي حق في هذه البلاد ، اننا سنحاربكم وبمؤازرة الدول العربية سنرمي بكم الى البحر ! » .

ولقد دفعنا بدمائنا ثمن عدم التساهل الفظيع هذا من جانب العرب الفلسطينيين . ولكن الثمن الابهظ دفعه العرب الفلسطينيون انفسهم . فقد قامت دولة اسرائيل في الحدود التي خطها السيف عام ١٩٤٨ ، ولم يكن في مقدور العرب الفلسطينيين ان يقيموا دولة لهم ، لا في جميع البلاد ولا في جزء منها .

فقد هاجر الكثيرون منهم وسيطرت دولتان عربيتان ، من المؤكد ان لا حق لهما في هذه البلاد ـ وهي المملكة الهاشمية والمملكة المصرية ـ على اجزاء منها .

وبعد قيام دولة اسرائيل ، عدنا فقلنا لهم : « لقد كانت بيننا حرب وكان اقتتال ، وقد قامت الآن دولتنا ، ولم نشأ ان تقوم دولتنا على هذه الطريقة ومع ذلك فقد قامت هكذا . لقد أمعنتم فينا قتلا ثمانين عاما ، وفي ١٩٤٨ شمرتم عن سواعدكم للقضاء علينا دون رحمة او شفقة . لقد حاربتم فلول شعب عاش حياة النفي وحياة لاجئي الحروب وكارثة شعواء،

القت عصا الترحال على جوانب هذه البلاد . وفي نهاية الحرب لم تتركوا بيتا في اسرائيل لم يبك على ضحاياه ، ونحن نعلم بعظم الكارثة التي حلت بكم ، فتعالوا الآن نسلم بهذا الواقع ، فنلتزم نحن بدفع التعويضات للاجئيكم ولكننا لن نعيدهم الى البلاد ، لان هؤلاء اللاجئين نهضوا يناشدون القاءنا في البحر ، ونلتزم ايضا بالاكتفاء ، دائما ابدا ، بحدودنا فلا نمد رواقها ، رغم ان هذه الحدود ، حدود دولة اسرائيل ، ليست حدود ارض اسرائيل التاريخية الكاملة . نحن ذاكرون وسنذكر دائما ان لنا حقوقا في اجزاء اخرى من مقاطعات الاثني عشر سبطا ، ونحن نتنازل عن حقوقنا اذ لا يجوز لنا ان نفعل ذلك . نحن نطالب بحق زيارة اماكننا المقدسة التاريخية التي في ايديكم والصلاة والتجوال فيها ، ولكننا نتنازل ، دائما ابدا ، عن تنفيذ هذه الحقوق لمجرد ان تعقدوا معنا صلحا. نحن نعلم ان لكم ايضا حقوقا في بلادنا اسرائيل ، الا اننا نطلب منكم مقدارا مساويا من التنازل عن تنفيذ حقوقكم .

هكذا كان مذهب اسرائيل عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧ . ولكن العرب لم يستجيبوا . اننا ملزمون بتكرار ذلك عليهم ، وطالما لا يتنازل طرف عن تنفيذ جزء من حقوقه التاريخية الوطنية في هذه البلاد ، فلن يكون لنا سلام ولن يكون للعرب الفلسطينيين سلام .

علينا ان نعود فنكرر المبدأ وقولة الحق التي ظللنا نطلقها حتى حرب الايام الستة : ان ثمة مكانا بين البحر وبين الصحراء في ارض الاثني عشر سبطا لدولة اسرائيل ولدولة عربية فلسطينية او دولة فلسطينية اردنية. ولقاء السلام فاننا نتنازل عن جانب من حقوقنا التاريخية في هذه البلاد. واذا آمنا ان لنا حقوقا تاريخية ووطنية في شرق الاردن ايضا ، فمن المؤكد اننا ملزمون بتكرار استعدادنا للتنازل عن تنفيذها لقاء السلام ، لكي لا نسأل وبحق عما اذا كنا على استعداد بشكل عام للتنازل عن تنفيذ اية حقوق أم ان تطلعنا الحقيقي هو ان نضم لاسرائيل ليس فقط الضفة الغربية وقطاع غزة وانما ، وفي الوقت المناسب ، مناطق من شرقي الاردن .

اننا ملزمون بأن نقول لانفسنا وللعرب وللعالم ماذا نريد ولاي اسرائيل نحن نتطلع » .

ويضيف أريه الياف قائلا :

« اننا ملزمون بمحاولة ايجاد حل مسبق لهذه المشكلة حتى وان لم يحل للعرب الفلسطينيين مثل هذا الحل اذا ما جاؤوا يوما ما لاجراء مفاوضات لعقد معاهدة سلام معنا لاقامة دولتهم . ان حلا كهذا يجب ان يكون مقبولا منا وان يضمن لنا أمنا شاملا . ذلك انه من خلال رغبتنا في اقامة عدل تاريخي يتمتع به جارنا ، لا ينبغي ان نجلب البلاء ، بأيدينا نحن ، على أنفسنا ...!

ان ردا كهذا من المحتم ان يكون تقليديا ومتساهلا . والامر يتوقف على الوقت الذي نتوصل فيه الى مفاوضات مع العرب الفلسطينيين وعلى من سيمثلونهم . فهل سيكون هؤلاء الذين سيمثلونهم من رجال مملكة أم جمهورية ام ان التسويات مع العرب الفلسطينيين تكون قبل التسويات او من خلال التسويات او بعد التسويات التي تتم مع دولة او دول عربية اخرى ؟

ان هذا الامر يتوقف على الوضع الاقتصادي في المنطقة ، وعلى ما ستكون عليه العلاقات بين الدول الكبرى . وبهذا الصدد فمن المحتم التأكيد بأن هذا الحل الممكن لمشكلة اسرائيل مع العرب الفلسطينيين ليس مقصودا به تقسيم البلاد الى اكثر من جزئين ، اي ان المقصود هو ليس اقامة دولتين منفصلتين : دولة فلسطينية في المناطق من جهة واحدة والمملكة الاردنية من جهة اخرى ، وانما اقامة دولة عربية تضم غالبية الفلسطينيين . ولن توقع معاهدة سلام مع المملكة الاردنية اذا لم تكن تمثل العرب الفلسطينيين ، واذا لم تنطو هذه المعاهدة على حل لمشكلتهم .

ان شكل الحكم في هذه الدولة ــ سواء أكان ملكيا او جمهوريا او فدراليا أو اندماجيا ــ هو شأن من شؤون العرب انفسهم . ويبدو على المدى القصير ، ان الحل القائم على اقامة دولة عربية فلسطينية في الضفة ، ولربما مع ضم قطاع غزة ، اسهل واضمن واكثر امنا لاسرائيل. بيد ان اقامة دولة كهذه لا تحل المشكلة العربية الفلسطينية . ذلك ان نحوا من نصف العرب الفلسطينيين يكون موجودا في خارج هذه الدولة في شرقي الاردن بصورة رئيسية ، كما ان هذا الشعب المنشطر الى قسمين لن يرى فيها حلا نهائيا لمشاكله .

ان دولة ضيقة الرقعة كهذه ــ تكون تابعة محصورة ضمن اراضي دول اخرى اكثر من ان تكون دولة ــ ستعدم امكانات التطور وتأهيل اللاجئين . وبالمقابل فان دولة عربية فلسطينية تشمل حدودها بالاضافة الى الضفة والقطاع عبر الاردن الشرقي ، سيكون لها ، كما لاسرائيل ، منفذان لبحرين ــ البحر الاحمر والبحر الابيض المتوسط . « ميناء غزة يكون ميناءها على البحر الابيض المتوسط ، واسرائيل تتيح لها معبرا لتجارتها واتصالا حرا عن طريق اراضيها » .

ان مساحة اراضي هذه الدولة ــ اذا ما قامت ــ ستكون اوسع نطاقا من مساحة دولة اسرائيل . ومن ناحية الكنوز الطبيعية « البحر الميت » ومصادر المياه والاراضي الصالحة للزراعة ومناطق التطوير للمدن والصناعات وما أشبه ، فسيكون ثمة تشابه كبير بين الدولتين ، لا سيما وان دولة كهذه تمثل حلا لمشكلة العرب الفلسطينيين ، ولان فيها وحدها يمكن للعرب الفلسطينيين ان يعبروا عن هويتهم الوطنية فيجعلوا من

دولتهم دولة عربية متقدمة في الشرق الاوسط ، وذات امكانات تقنية .

لهذه الاسباب بالذات ، فانه من المحتم ان يقرر مقدما بأن تخضع هذه الدولة التي تقام بموافقة اسرائيل لتقييدات وقتية معينة ، تستجيب لمقتضيات مشكلة أمن اسرائيل ، واحد هذه التقييدات هو عدم جواز عبور قوات عسكرية عربية غربا من خط معين ، « وخط نهر الاردن يعتبر خطا منطقيا » ، كما ان قطاع غزة يجب فصله عن مصر وان لا تكون فيه قوات عسكرية .

ان نزع السلاح المطلق عن الضفة والقطاع يجب ضمانه ليس فقط عن طريق اتفاقيات معقودة ، وان كانت لمثل هذه الاتفاقيات قيمتها ، وانما عن طريق ضمانات حقيقية . ان اكثر الضمانات قوة هي مراقبة اسرائيلية او مراقبة مشتركة من جانب الدولتين يمكن تنفيذها من قواعد على ايدي دوريات مشتركة على الخط الذي يحدد حدود الضفة ، وبصورة مماثلة في قطاع غزة ايضا .

ومنعا للمس بسيادة الدولة العربية الفلسطينية ، وفي نفس الوقت منح اسرائيل الحد الاعلى من الضمانات الامنية ، يمكن تحديد فترة تشغيل هذه القواعد او الدوريات المشتركة بعقد واحد او عقدين ، من خلال الامل بأن العلاقات بين الدولتين ستكون وبصورة سريعة ، طبيعية ، وانه في نهاية هذه الفترة سيكون موضوع القواعد والدوريات مفتوحا ثانية للمفاوضات حتى يأتي اليوم الذي يرى فيه الطرفان ان هذه القواعد والدوريات لم يعد لها لزوم وان زمانها قد مضى وانقضى .

وبهذا الصدد لا بد من الوقوف على طبيعة مشاريع الاسكان واقامة القرى والمدن في الضفة الغربية وقطاع غزة ، التي تحمل مدلول تثبيت حق الاسكان اليهودي في ارض اسرائيل الغربية كلها ، وتركيز التجمع الامني والتجمع الحربي ضد حركة المقاومة العربية الفلسطينية ..

ان ثمة بيننا من يريد ان يرى في مشاريع الاسكان واقامة القرى والمدن وسيلة لفرض الامر الواقع النهائي ، اي ان كل مكان تصله قدما مقيم يهودي يجب ان يكون له الى الابد ، وفي رأيهم انه طالما ان جميع الاماكن ستضم ان عاجلا أو آجلا لدولة اسرائيل لذلك فانه لا خيار للعرب الفلسطينيين بالنسبة الى هذه المناطق .

ففي نظر هؤلاء الذين يريدون ان يروا في مشاريع الاسكان استمرارا لاسلوب « دونم اخر فموقع اخر » ، وهو الاسلوب الذي نجح معنا طوال عشرات السنين وحتى قيام الدولة ، فالمسألة كما تبدو غاية في البساطة . نزيد من قرى الاسكان اليهودي في المناطق ، ونزيد من صنع الامر الواقع ، وعندها يتحدث الامر الواقع عن نفسه ولا يحتاج الى تفسير . وعندما يحين الوقت للتحدث عن الضفة والقطاع ، لا يكون قد بقي ما يمكن التحدث عنه .

ان هذا التيار من التفكير ـ تيار « تعالوا نتحذلق ! » ـ كان من أسس ذلك الاسلوب الذي أثبت جدواه عندما كنا دولة في الطريق ، ولكنه لم يعد مناسبا لدولة . ان هذا الاسلوب « يبرشم » سياسيا مسألة الاسكان ولا يبقى بابا مفتوحا ، مما يؤدي الى اعتقاد العرب الفلسطينيين بأننا نقضي شيئا فشيئا وبثبات على جميع فرص الخيار امام اعادة توحيد الضفة مع شرقي الاردن ، وبأن جميع تصريحاتنا حول هذه الفرص ليست الا كلاما لا اساس له وانه ، من الناحية العملية ، فاننا نقوم بخلق امر واقع بضم عملي زاحف ومتقدم نحو جميع مناطق الضفة والقطاع .

ان هذا الاسلوب لا يمكن ان ينطلي على احد منا ، ولا من العرب الفلسطينيين او العرب الآخرين ، او العالم ، فالافضل ان نقولها صريحة بأننا نحتفظ لانفسنا بحق الاسكان في ارض اسرائيل جميعها ، وفي كل موقع من مواقع الاثني عشر سبطا ، ذلك لاننا نحتاج الان الى مواقع أمنية ، ولكن مستقبل ومصير جميع مراكز السكن والقرى والمدن اليهودية ، التي اقيمت فيما وراء الخط الاخضر ، رهن بالمفاوضات ، وان مشاريع الاسكان هذه لا تمثل ضما واقعيا للاراضي .

ان مستقبل المشاريع الاسكانية في الضفة والقطاع مفتوح لعدد من الامكانيات . ان جانبا منها سيضم لاسرائيل رسميا ونهائيا ، في أعقاب مفاوضات مع الدولة العربية الفلسطينية ، فمثلا غوش عتصيون، سيصبح جزء منه قواعد مؤقتة للجيش والدوريات في اطار الترتيبات الامنية بين الدولتين ، والجزء الاخر يظل داخل حدود الدولة العربية الفلسطينية .

وعلى وجه العموم ، يمكن الافتراض بأنه ستقوم في الدولة العربية الفلسطينية ـ سواء في الضفة الغربية او الضفة الشرقية ـ مستوطنات يهودية ، ذلك انه ليس من المحتمل ومن بين جميع دول العالم ، ان تكون الدولة المجاورة ـ الدولة التوأم لدولتنا ـ خلوا من اليهود .. ان الواقع لا يستطيع ذلك . فالعلاقات الوثيقة الاقتصادية والتجارية وغيرها التي ستتوطد حتما بين الدولتين بعد السلام ، ستؤدي الى اسكان اليهود بموافقة الدولة العربية ، وبمرور الزمن ـ في مدن الضفة والقطاع وفي شرقي الاردن ، وسيكون باستطاعتهم ان يظلوا مواطنين لدولة اسرائيل، وانهم من اجل اشغالهم وارزاقهم انما يقيمون بصورة مؤقتة في الدولة العربية ، مع المحافظة على مواطنتهم الاسرائيلية .

فكما ان في اسرائيل اليوم أقلية عربية تعد بضع مئات الالاف قبلت على نفسها المواطنة الاسرائيلية لكل غرض ، كذلك من الممكن ـ بمرور الزمن ووفق شروط السلام ـ ان تتكون اقلية تعد بضعة آلاف او عشرات الالاف من اليهود في الدولة العربية الجارة .

ومن الممكن القول بأننا اذا عرضنا الان امام مستوطنين يهود من

الشباب – في الضفة والقطاع – هذه الامكانيات المفتوحة امامهم ، فلن تخونهم روح التضحية والتطوع للذهاب الى مثل هذه المستوطنات .

ومهما يكن من امر ، فينبغي التحدث الى هؤلاء المستوطنين الشباب حديث حق وابلاغهم ، من الان ، بأنهم عندما يحل السلام سيضطرون الى تقديم تضحية اخرى والى ان يقرروا مستقبلهم ومكانهم . وليس من شك في أنهم يرغبون في سماع حديث حق ، ويمكن الافتراض ان غالبيتهم ستكون على استعداد لان ترى بأن مساعيها اليوم قد اصبحت جسرا للسلام في المستقبل ، وستبدي تفهما بأن المكان الذي عملت على اصلاحه وضحت من اجله خير سني حياتها يمكن ان يكون في المستقبل قاعدة لدوريات امنية ، او مزرعة تدريبية او نموذجية حتى اذا ظل – بعد السلام – داخل حدود السيادة العربية .

وقد تبدو هذه الاقوال بالنسبة لجانب من الاسرائيليين وكأنها كفر وهرطقة ، ولكن بالمنطق السليم والتفكير الحق فقط من جانبنا يمكننا التقدم نحو سلام مع العرب الفلسطينيين . ان امكانية اقامة دولتين من شأنها ايضا ان تخفف من المشكلة النفسية التي يعاني منها عرب اسرائيل، ومما يقاسونه من ازدواج الشخصية . فهم يواجهون مشكلة صعبة مخيفة من ناحية هويتهم وانتمائهم . فهم من الناحية العرقية ينتمون الى الشعب العربي الفلسطيني ولا يريدون الاندماج فينا اندماجا مطلقا . ونحن ايضا ليست لنا نية او حاجة او امكانية لدمجهم فينا ، ومن جهة ثانية فهم مواطنون اسرائيليون . فاذا قامت بالقرب منا دولة عربية فلسطينية تعيش معنا بسلام ، فان هؤلاء العرب الاسرائيليون سيشعرون بأنفسهم عندئذ بأنهم مواطنون اسرائيليون وبأنهم امتداد لشعب فلسطين ذي الهوية والدولة الخاصتين به .

ولربما سيكون جانبا منهم راغبا في الانتقال – بصورة مؤقتة او دائمة – الى الدولة العربية الفلسطينية ، وسيكون ذلك حقا من حقوقهم .

ويمكن الافتراض بأن اكثريتهم ستبقى بيننا ، ولمجرد وجودهم بين ظهرانينا سيمثلون جسرا بين الدولتين ، كما ان الاقلية اليهودية والقرى اليهودية في الدولة العربية الفلسطينية ستمثل هي الاخرى جسرا مماثلا .

ان هذه الاقوال تبدو الان خيالية موغلة في الخيال ، الا ان التاريخ البشري مليء بنماذج لدول مجاورة تعيش بسلام الواحدة مع الاخرى ، وان اقلية من دولة ما تعيش في دولة اخرى وبالعكس » .

(٢) مردخاي بنطوف (عضو الكنيست)

كتب في الفصل التاسع من كتابه (اسرائيل والفلسطينيون واليسار) تحت عنوان (اين الحل ؟) يقول : ★

« هل ثمة حل ؟ ان الغاية من هذا الفصل من الكتاب هي تقديم الحل الذي نعتقد انه يؤمن بصورة موضوعية وعادلة احتياجات الشعبين وتطلعهما لحياة حرة مستقلة . انه لا يناقش الحجج والادعاءات – عادلة كانت أم متجنية – المتعلقة بالحقوق السياسية او التاريخية لملكية هذه الاراضي او تلك .

اننا ننطلق من مبدأ حق اليهود والعرب ببناء حياة شعبيهما في المستقبل ، وهذا يستوجب دراسة الظروف المطلوبة لترجمة هذا الحق الاساسي بصورة عملية . الا ان السير في طريق الحل الموضوعي يتطلب من الطرفين التغلب على رواسب الماضي بفظاعته وآلامه وما رافقه من شكوك متبادلة وانعدام في الثقة .

من المألوف تعريف النزاع العربي الاسرائيلي بأنه صدام بين قومية عربية (او فلسطينية) وبين قومية يهودية ، وهذا عين الخطأ . والصحيح هو ان هذا النزاع هو صدام بين ايديولوجيتين قوميتين : مفهوم شوفيني او رجعي للقومية مقابل مفهوم اشتراكي او تقدمي للقومية . ينادي اصحاب المفهوم الاول بتسلط طبقة ويقرون المنافسة من منطلق غير متكافىء ويناصرون الاستغلال ويقرون في نفس الوقت – على المستوى القومي – تسلط شعب على شعب واستعباد المتفوق للمتخلف ، بينما يرى اصحاب المفهوم التقدمي الاشتراكي في التعايش السلمي والمساواة بين الناس حجر زاوية في ايديولوجيتهم . وليس ثمة مفهوم اشتراكي واحد نادى بمحو الشعوب والغاء القوميات وازالة دولها تمكن من الصمود عبر التاريخ . ذلك ان المفهوم الاشتراكي التقدمي يحدد فقط اسلوب التعامل بين الشعوب والدول .

ويلجأ اصحاب المفهوم الاول في حالة نشوب خلاف الى محاولة حله بالعنف والحرب والتسلط على الخصم ، بينما يجنح اصحاب المفهوم الثاني الى حل خلافاتهم مع الغير بالتراضي والاتفاق على قدم المساواة .

ان صاحب المفهوم الاول هو فردي اناني تتلخص وجهة نظره ب : اما انا او انت ! بينما تقول وجهة نظر صاحب المفهوم الثاني : ليكن لي ولك !

والمؤسف ان تتبنى الحركة القومية الفلسطينية والحركة القومية العربية عموما ، وعلى الرغم من شعاراتها الثورية واليسارية ، اكثر

★ ترجمته ونشرته جريدة « القدس » في القدس العربية المحتلة .

المفاهيم القومية اغراقا في الرجعية . وليس ثمة مكان في عالمها الفكري ـ الروحي لتعايش سلمي بين الشعبين : الشعب الفلسطيني العربي والشعب الاسرائيلي اليهودي . وهو يخلو من اية اشارة لتسوية ممكنة او لاعتراف متبادل او لمساواة . ان كل هذا العالم الفكري ـ الروحي يتلخص بكلمتين : اما نحن واما هم . اما الطريق للوصول الى الهدف فهو الحرب ولا شيء غير الحرب حتى النصر والقضاء على الشعب الاخر . انهم يتجانسون بذلك مع الاقليات الاسرائيلية الرجعية . كل من الفريقين يقول : كلها لنا . وكل طرف يعتبر فلسطين وطنه لا شريك له فيه . هؤلاء يريدونها دولة يهودية واولئك يريدون جعلها دولة عربية . ويرفض الطرفان كل حسب مفاهيمه الاعتراف بحق تقرير المصير للاخر ويجرده من كل حق قومي . وان اعترف بشيء فهو يعترف في احسن الحالات بمنح من يتبقى من الفريق الاخر في الدولة او من يسمح له بالبقاء فيها ، بالمساواة في المواطنة . والفرق بين الفريقين يتمثل بأنه يترتب على الفريق الفلسطيني ان ينتصر على اليهود ويسيطر عليهم ويطرد معظمهم من البلاد كما ينص الميثاق الفلسطيني ، بينما تطالب الرجعية الاسرائيلية بالاكتفاء بضم المناطق المحتلة التي تسيطر عليها اسرائيل بطبيعة الحال ، ولا حاجة لطرد السكان العرب منها اذ انهم يشكلون اقلية في نطاق ما يطلقون عليه « اسرائيل الكبرى » . كل فريق منهما يعتبر « ارض اسرائيل » او « فلسطين » من حقه وحده ، وانها وطنه القومي الذي لا ينازعه عليه شريك كما لا يستطيع احد ان يطعن بحقه فيه .

لو ان هذا المفهوم القومي الرجعي حظي بتأييد الاغلبية لاصبح الامل في التوصل الى تسوية عادلة ومتفق عليها بين الشعبين ضربا من ضروب العبث ولضاع الامل في ذلك ، اذ انه من غير المعقول اقناع احد الندين بأنه غير موجود وان عليه ان يتنازل عن حقوقه ويقتلع جذوره او يستسلم للخصم . الا انه من حسن الحظ الا يكون هذا المفهوم رائجا في الاوساط السياسية الإسرائيلية . فالاحزاب اليسارية العمالية قريبة جدا من المفهوم الاشتراكي للمسألة القومية وهي على استعداد للموافقة على تسوية . وهذه الاحزاب لا تريد ان يستعبد شعب شعبا آخر ، وهي تعترف بحق الفلسطينيين بالحصول على استقلالهم القومي وعلى سيادتهم وتبدي استعدادا للتنازل عن الجزء الاكبر من الضفة الغربية . ولو ان العرب الفلسطينيين ابدوا استعدادا مماثلا لاصبح من غير المتعذر ان يتم التوصل الى اتفاق .

وعليه فان المشكلة ليست بالخيار بين الحل اليهودي او الحل العربي لهذا النزاع القومي وانما بالخيار بين الحل الرجعي وبين الحل التقدمي ـ الاشتراكي ، للمشكلة . والحل الاخير يعني الانطلاق من مبدأ الاعتراف المتبادل والمساواة والتسوية والتعايش السلمي . وهنا يتوجب

على الفلسطينيين التخلص من المفهوم القومي الرجعي الاناني الذي لن يحصلوا بواسطته على اي شيء سوى النكبات . عليهم ان يقدحوا زناد فكرهم للبحث عن تسوية محترمة ومشرفة ، بين شعبين متساويين يتطلعان للعيش بسلام فيما بينهما .

ما هو الحل الاشتراكي اذن ؟

يجب ان يستند هذا الحل بالطبع الى مساواة في القيمة بين الشعبين :

أ) للشعبين حقوق متساوية في الوطن التاريخي «ارض اسرائيل» = « فلسطين » الممتدة من البحر غربا والى حدود العراق شرقا . واليوم وبموجب قرارات المؤتمر الفلسطيني الثامن الذي انعقد في القاهرة والذي اتخذ قرارا بأن الاردنيين والفلسطينيين هم شعب واحد ، يصبح التحديد الآنف الذكر « لفلسطين » = « ارض اسرائيل » هو التحديد المعترف به لدى الشعبين . ويكون التعبير العملي للمساواة في الحقوق بين الطرفين متمثلا بالاعتراف بحرية التنقل لمواطني الدولتين في حدود الوطن المشترك كيفما شاؤوا .

ب) يعترف بحق الشعبين على قدم المساواة ، بحق تقرير المصير واقامة دولة مستقلة ذات سيادة لكل منهما . ولكل منهما الحق بألا يكون خاضعا لحكم الشعب الثاني .

ج) يطبق كل واحد من الشعبين حقوقه بصورة ملموسة على جزء من الوطن التاريخي حيث يقيم دولته المستقلة كوطنه السياسي بدون ان يمس ذلك بروابطه الروحية والتاريخية بالجزء الثاني من الوطن التاريخي.

د) على كل من الشعبين ان يحل مشاكله في حدود دولته المستقلة. الدولة اليهودية تتكفل باستيعاب القادمين اليهود من المهجر في حدودها، والدولة الفلسطينية تحل في حدودها مشكلة اللاجئين ، وتقيم مشروع اعادة بناء حياتهم . ويكون لكل شعب مطلق الحرية في بناء اقتصاده وثقافته ضمن حدود دولته كما يحلو له .

يبدو لنا هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن بواسطته حل النزاع القومي العربي اليهودي على اساس المساواة والعدل . والبنود التي قدمناها هي بالطبع نقاط مبدئية للحل وثمة تفاصيل كثيرة يجب ان تكون موضع مفاوضات وهي ليست بالقضايا السهلة . ونذكر على سبيل المثال لا الحصر الترتيبات المتعلقة باورشليم القدس ومشكلة قطاع غزة ومنفذ الى البحر الابيض وتعديل الحدود وقضايا الامن واطار السلام ومضمون العلاقات بين الدولتين ، الخ . . . ومع هذا نقول انه في اللحظة التي يتوصل فيها الفلسطينيون الى ان الاعتراف المبدئي بكيان الشعب الاسرائيلي وحقوقه ، هو السبيل الوحيد امامهم الى التسوية ، فان ما تبقى من مشاكل ثانوية ستجد حلها بصورة متفق عليها .

ان حساسية اليهود للترتيبات الامنية تتناسب تناسبا عكسيا مع مدى جدية الموقف العربي من قضية التعايش السلمي والتعاون المتبادل وحسن الجوار . فهذه الحساسية تهبط كلما ازداد اليهود اقتناعا بجدية الموقف العربي وحسن نواياه .

والترجمة العملية للاقتراح الآنف الذكر هي اقامة دولة فلسطينية الى جانب اسرائيل وليس بدلا منها . اما ان كانت هذه الدولة ستقوم في الضفة الغربية فقط بين اسرائيل والاردن ام انها ستمتد لتشمل الضفة الشرقية ، فتلك قضية تخص الفلسطينيين وحدهم وهم اصحاب الكلمة فيها .

وبقدر ما اتيح لنا ان نسمع وجهات نظر الفلسطينيين في هذه القضية فقد لمسنا ثلاثة اتجاهات بالنسبة لها :

الاول وهو الاتجاه الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية منذ قيامها والذي لخصه ياسر عرفات بقوله : « ان وطننا فلسطين يمتد من النهر (الاردن) الى البحر (الابيض) » ، هذا الاتجاه لا يعتبر الضفة الشرقية جزء من فلسطين ويطالب اصحابه عمليا بالانفصال عن المملكة الاردنية .

هناك فلسطينيون آخرون لهم هذا الاتجاه ، يعتقدون بأن الحل هو باقامة دولة فلسطينية مستقلة تضم الضفة الغربية وقطاع غزة على اساس الاتفاق مع اسرائيل .

لكن المؤتمر الفلسطيني الثامن الذي انعقد في القاهرة في الخامس من اذار سنة ١٩٧٠ ، اتخذ قرارا مخالفا لتصريح عرفات جاء فيه :

« ان الوحدة بين فلسطين والاردن هي وحدة اقليمية علينا ان نحافظ عليها ونقويها » و « ان جماهيرنا غربي النهر (الاردن) وشرقه هي جماهير شعب واحد » .

ان اصحاب الاتجاه الثاني يؤيدون وحدة الضفتين ويتطلعون الى تحويل الضفتين الى دولة فلسطينية ، ويستند اصحاب هذا الاتجاه الى حقيقة ان الفلسطينيين بطبيعة الحال اغلبية في الضفتين ولهذا يجب اعتبارهما دولة فلسطينية . وهذا يعني بكلمات اخرى الغاء حكم البدو الذين يشكلون مصدر قوة النظام والاطاحة بالملكية . ولو فرضنا ان تغيير النظام اصبح ممكنا فهل يتمكن الفلسطينيون من بسط دولتهم الى الضفة الشرقية ؟ ان حل هذه المشكلة هو من اختصاص الفلسطينيين والاردنيين وعليهم حلها فيما بينهم .

اما الاتجاه الثاني فيتمثل باقامة دولة فيدرالية تتألف من دولة فلسطينية تقع غربي النهر ودولة اردنية تقع في الناحية الشرقية منه . واتخاذ القرار بتنفيذ هذه الفكرة هو ايضا من اختصاص الفلسطينيين والاردنيين . والقاسم المشترك بين الاتجاهات الثلاثة ضمن وجهة نظر

اسرائيل – ان كان اصحابها يسعون لحل واقعي على اساس التعايش مع اسرائيل – هو ان الدولة الفلسطينية ستحاذي حدود اسرائيل الشرقية وتعيش بسلام وعلى اساس حسن الجوار .

ان قرار المؤتمر الفلسطيني بالاعتراف بكيان قومي واحد للفلسطينيين والاردنيين في الاردن كله كجزء من « الوطن الفلسطيني » يعزز حق الفلسطينيين في تحديد هوية نظام الحكم في الاردن ، الا انه يضع في نفس الوقت اطارا جديدا لحل المشكلة الفلسطينية . فمساحة الاردن هي ٩٥ الف كيلومتر مربع تشرف اسرائيل على خمسة آلاف كيلومتر مربع منها فقط ، كمناطق محتلة . وبالاضافة الى هذا تدير اسرائيل قطاع غزة المأهول بالفلسطينيين والذي تبلغ مساحته ٤٠٠ كيلومتر مربع فقط. اما اسرائيل فتبسط سيادتها على ٢٠ الف كيلومتر مربع فقط من المساحة التي تعتبرها المنظمات الفلسطينية جزء من فلسطين . وعلى هذا الاساس يبدو تصريح الزعيم الايطالي الشيوعي البرتو مورافيا لياسر عرفات ، غاية في الغرابة . فقد قال مورافيا في صحيفة « اسبرسو » :

« أن شعبا كاملا يبلغ عدده ثلاثة ملايين تقريبا وجد نفسه بدون وطن وهو يقاتل الان لاسترداد وطنه » .

هل نستطيع حقا ان نقول ان ثلاثة ملايين انسان يعيشون على مساحة ٩٥ كيلومتر مربع من وطنهم وذلك حسب تعريفهم هم وان كان جزء منهم لا يعيش اليوم تماما في المكان الذي كان فيه الآباء قبل ٢٣ سنة ، هل نستطيع القول بأن هؤلاء الناس فقدوا وطنهم كله. لان ٢٠ الف كيلومتر منه او ٢٠ بالمئة من تلك المساحة التي يعتبرونها وطنهم تقوم عليها دولة اسرائيل ؟

لقد خسر البولنديون ثلثي وطنهم للاتحاد السوفياتي بالقياس لما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية وقبل ان يرحل البولنديون من تلك الاراضي ضمها الاتحاد السوفياتي . لقد خسرت المانيا ٣٠٪ من مساحتها بين الحربين العالميتين وطرد ملايين من بروسيا وفومبرانيا وشلزيا الى المانيا الغربية واستوعبت منهم المانيا الغربية وحدها عشرة ملايين لاجىء الماني .. هل يستطيع السيد مورافيا ان يقول ان الالمان او البولنديين صاروا بسبب ذلك شعبا بلا وطن ؟ هل يطالب باعادتهم بالقوة الى المناطق التي ضمت لبولندا او لروسيا قبل ٢٥ سنة ؟ ان طلبا كهذا لو طرح على بساط البحث من قبل اي تنظيم سياسي لقوبل وبحق على انه طلب استرجاعي فاشيستي رغم ان الاتحاد السوفياتي الذي يمتد الى مساحات شاسعة مترامية الاطراف في غنى عن مساحات اضافية يستوطنها .

وعندما تتمسك اسرائيل بحقها في الاحتفاظ والدفاع عن مساحة لا تتعدى ال ٢٠ الف كيلومتر مربع للمحافظة على كيان الدولة الوحيدة في العالم التي يستطيع الشعب اليهودي فيها ان يمارس حقوقه كأي

شعب آخر في العالم بما في ذلك الشعب الفلسطيني ، عندها فقط يقال ان هذا ظلم ويتحرك مليون عربي للمطالبة بهذه المساحة بدعوى انهم بلا وطن على الرغم من انهم يعيشون في وطنهم الذي تبلغ مساحته خمسة اضعاف مساحة اسرائيل . ان الوطن لا يفقد مكانته كوطن وان لم تظل حدوده كما كانت عليه في وقت ما . وعلى كل حال فان اسرائيل ليست هي المسؤولة عن مليون لاجىء يعيشون في وطنهم وان لم يكن كل منهم في مسقط راسه ، ولكن بين ظهراني اخوانهم ابناء شعبهم وجلدتهم ، ظلوا لاجئين يسمح لهم بالاندماج في دولتهم كمواطنين منتجين كما حدث مع امثالهم من البولنديين والفنلنديين والالمان وغيرهم من ابناء الشعوب الاخرى .

ومهما كان شكل الفكرة لحل مشكلة الفلسطينيين عن طريق اقامة دولة مستقلة لهم فان في متناول ايديهم من المساحة ما يكفي لاقامة دولة حتى وان قرروا اقامتها في الضفة الغربية فقط ، فان في تلك المساحة ما يكفي لحل مشاكلهم كلها .

ان اعادة بناء حياة مليوني فلسطيني على مساحة تبلغ خمسة آلاف كيلومتر ليس مهمة مستحيلة . في مثل هذه الحالة تصل كثافة السكان الى كثافة السكان في هولندا ، وحبذا لو ضاهت هذه الدولة هولندا في بقية المجالات .

على كل فلسطيني يهمه مستقبل شعبه ومصيره ان يزور سنغافورة ويدرس احوال هذا البلد الرائع . هناك سيرى كيف يعيش مليونان من البشر على مساحة تقدر بعشر مساحة الضفة الغربية . وهم يقومون بذلك بجد واجتهاد ومثابرة ونجاح . وهم يرفعون مستوى حياتهم وثقافتهم وصحتهم بصورة دائمة ويقيمون مجتمعا حديثا ومزدهرا يمثل قدوة للاخرين .

على اليهود والعرب ان يفهموا ان الشعوب تستطيع ان تكون صغيرة القيمة في وطن كبير ، وتستطيع ان تكون كبيرة في وطن صغير . ويتمتع الفلسطينيون بالخصائص اللازمة ليحولوا دولتهم الى نموذج تقتدي به الشعوب العربية كما نجح اليهود في تحويل دولتهم الى نموذج للعديد من الامم والشعوب الاخرى وذلك في الكثير من المجالات .

لقد مر الفلسطينيون بتجارب قاسية لم يمر بمثلها شعب عربي ، ونستطيع ان نجد لديهم من المثاليات وانكارالذات والاستعداد لبذل النفس ما لا نجد ميلا له لدى الشعوب العربية الاخرى .. وباستطاعتهم ان يوجهوا هذه الطاقات الى افاق خلاقة يستغلونها لبناء دولة حديثة ذات مجتمع حديث

ان الفلسطينيين يتمتعون بثقافة عالية بالقياس لبقية الشعوب العربية . وهذا يسهل عليهم في المستقبل تامين القوى المثقفة لتطوير

العلوم واجراء الدراسات واقامة الصناعات وبناء الاقتصاد لتوفير مستوى حياة يتقدم باضطراد . ولا نرى مانعا من ان يصلوا بفضل ادارة موفقة الى تأمين انتاج للفرد بمعدل الف دولار للشخص الواحد ، وذلك خلال ٢٠ – ٣٠ سنة . اي اربعة اضعاف ما هو عليه الوضع اليوم . كذلك سيكون باستطاعتهم جعل دولتهم مركزا روحيا وثقافيا يقدس حرية الفكر ، للعالم العربي باسره . باختصار فبامكانهم ان يصلوا في العالم العربي الى المركز الذي تتبواه اليابان في آسيا . هذا هو التحدي واذا ما استجابوا له فسيتغلبون عليه ويقهرونه .

ان هذا الطريق اضمن وانفع ولا بد ان يؤتي اكله على المستوى البعيد لعكس الجهود المبذولة لقتل اليهود ان خلاص الفلسطينيين يتحقق عن طريق بناء حياتهم لا عن طريق هدم حياة شعب آخر .

واستمرار النزاع في الشرق الاوسط يضعف الامل بالقيام بعمل جدي لحل مشكلة اللاجئين . ولكن مع التوصل الى سلام فان توطين اللاجئين سيكون بمثابة المشروع الباعث على الحياة والمساعد على بناء اقتصاد مزدهر ومثالي في الدولة الفلسطينية . فثمة حاجة لمئة الف محل عمل لاستيعاب مئة الف عائلة من عائلات اللاجئين التي لم تستوعب اقتصاديا في الوقت الحالي . ان برامج استيعاب اللاجئين يجب ان ترتكز بالدرجة الاولى على التصنيع لعدم توفر امكانيات اخرى ولانه لا يوجد هناك حماس للعودة الى الحياة القروية . صحيح ان تطوير الزراعة وادخال اساليب العمل الحديثة عليها يتطلب المزيد من الايدي العاملة ، الا ان التقدم الالي (مكنكة الزراعة) سيوفر الايدي العاملة تبعا لنجاعة الانتاج ومستواه . لهذا فان توطين اللاجئين سيدر عليهم مبالغ ضخمة كتعويضات مباشرة من اسرائيل او من مؤسسات مالية دولية واذا ما استغلت هذه الاموال استغلالا صحيحا فستكون امام الفلسطينيين فرصة نادرة لبناء اقتصاد صناعي حديث . من البديهي انه يتعذر تنفيذ هذه الفكرة بين عشية وضحاها الا ان الفلسطينيين سيكونون قادرين على التغلب على هذه المشاكل وتذليلها خلال فترة قصيرة ، اقصر من الفترة اللازمة لغيرهم ليتغلبوا على مثل هذه المشاكل . وعندها يكون باستطاعة دولتهم ان تمثل المركز الصناعي للعالم العربي كما تمثل لبنان مركزه المالي.

وتدل كافة التجارب في بناء الاقتصاد الحديث ، على ان استيعاب كل مستخدم جديد في الانتاج الصناعي او الزراعي ، يخلق مكان عمل جديد في مجال الخدمات (مواصلات ، تجارة وخدمات عامة كالتعليم والصحة والوظائف المكتبية الخ ..) . معنى هذا انه يجب تطوير مشاريع للصناعة والحرف خلال السنوات القليلة القادمة لاستيعاب ٤٠ – ٥٠ مستخدم في كافة الحقول . وهذا ليس فوق الطاقة الحقيقية للشعب العربي الفلسطيني . وفي مواجهة مثل هذا التحدي قد يجد الفلسطينيون

متنفسا للاحساس بخيبة الامل ، اكثر مما يجدون في الكراهية .

وعلى كل حال لا نرى بدا من ان نقول للفلسطينيين الذين يؤيدون التعايش بين اليهود والعرب جنبا الى جنب : تعايش نعم . ولكن في اطار شعبين حرين منفردين . يعيش كل منهما في دولته الى جانب الاخر . ليس هناك حاجة لتوطين العرب في تل ابيب وتوطين اليهود في نابلس ولنبدأ صفحة جديدة في العلاقات بين الشعبين . ونورد (بنطوف) هنا راي محمد الزيات ممثل مصر في هيئة الامم كما عبر عنه لمراسل نيويورك بوست ميخائيل برلين ، وذلك بعد ان سلم يارينغ جواب الحكومة المصرية بصدد استعداد مصر للاعتراف بدولة اسرائيل والتوصل الى اتفاق معها (شباط ١٩٧١) . لقد اشار الزيات الى اربعة حلول ممكنة لحل النزاع الاسرائيلي الفلسطيني في منطقة الانتداب البريطاني سابقا وبين هذه الحلول اقامة دولة واحدة لليهود والعرب او اقامة دولتين واحدة لليهود واخرى للعرب. واضاف : « يختار المثاليون في هذه الحالة الامكانية الاولى (اي دولة لليهود واخرى للعرب) .

وقد وقع اختيار الجريدة التي نشرت اقتراحات الزيات على الامكانية الثانية « لانها تبدو منطقية اكثر من غيرها خاصة وان اعداد شعبين لكي يعيشا بجوار بعضهما اسهل من تعويد شعبين مختلفين على التعايش ضمن اطار واحد » .

ولم يكن رأي الزيات في الحقيقة الا تكرار لموقف السادات الذي لمح اليه في مقابلة اجراها معه مراسل الصحيفة ذاتها المدعو : ده ـ بوركجريف

كذلك فان صديق العرب الرئيس اليوغسلافي تيتو صرح برأي مماثل للاديب البرتو مورافيا في مقابلة نشرتها مجلة « لي اسبرسو » الايطالية في نهاية حزيران ١٩٧١ :

« ان هناك قسما من الفلسطينيين على ما اعتقد ينادون بتصفية كاملة لاسرائيل . واني ارى انه يصعب القبول بهذا الامر ، وقد صرحت بهذا في كل المرات التي شعرت بضرورة الامر امام رجالات الحكومة والزعماء العرب .

انا اعرف ان هناك بعض الفئات القيادية الفلسطينية التي تود عودة الشعب الفلسطيني بصورة كاملة وتامة الى اراضيه الاصلية . لكني اخشى ان يكون هذا مجرد وهم ، لان الاسرائيليين قد غيروا تلك الاراضي بصورة عميقة . لان كم المحتم انه بالامكان دراسة تنظيم جديد للفلسطينيين في اراضي الضفة الغربية وغزة ، غير ان الاسرائيليين يرفضون مثل هذا الاحتمال (راجع الاداب ـ ايلول ـ ١٩٧١ ص ٦٥) .

ليس واضحا ما الذي جعل تيتو يقول « ان الاسرائيليين يرفضون مثل هذا الاحتمال » . فالحقيقة انه لم تتقدم اية جهة من الجهات بطلب كهذا بصورة رسمية لحكومة اسرائيل ، وعليه يمكن القول بأن الحكومة

لم ترفض مثل هذا الاحتمال . والعكس هو الصحيح ، فلو ان الفلسطينيين او العرب عموما تقدموا باقتراح كهذا بصورة رسمية لدرسته الحكومة الاسرائيلية بصورة ايجابية كما نعتقد . ومهما يكن فان قطاعا واسعا من الراي العام في اسرائيل كان سيطالب الحكومة ـ لو حدث مثل هذا الامر ـ بتقديم جواب ايجابي .

مجمل القول انه لم يبق لنا الا ان نوافق على الموقف العربي الحكيم الذي ابداه كل من الزيات والمارشال تيتو ، في هذا الموضوع . لقد آن الاوان لكي يتصرف الفلسطينيون بوحي من الواقع ، لان « مثاليتهم » تؤدي الى سفك الدماء بدون طائل .

في مطلع هذا القرن انفصلت النرويج عن السويد برضى الطرفين وأقامت دولتها المستقلة . وفي سنة ١٩٦٥ انفصلت سنغافورة عن ماليزيا وأقامت دولتها المستقلة .

والعلاقات بين النرويج والسويد علاقات ممتازة في اطار العائلة الاسكندنافية . كذلك فان هناك علاقة حسنة بين ماليزيا وسنغافورة حيث تتعاون الدولتان فيما بينهما من اجل مصالحهما المشتركة . وفضلا عن هذا فان الماليزيين ليسوا حاقدين على سكان سنغافورة الذين ينحدر ٨٠ ٪ منهم من اصل صيني وكانوا قد احتلوا سنغافورة قبل وقت غير بعيد واقتطعوها من الوطن الماليزي . هذا على الرغم من انه يمكن الادعاء بأن الصين هي وطن سكان سنغافورة بينما لا يمكن الاشارة الى وطن غير اسرائيل كوطن لليهود (! !)

ليسأل كل من تهمه الحياة المشتركة بين اليهود والعرب نفسه : هل من الحكمة الا نفضل تجربة النرويج والسويد ، ماليزيا وسنغافورة ، على تجربة « الدولة المشتركة » كما هي الحال في العراق بين العرب والاكراد او في السودان بين المسلمين وسكان الجنوب او في الباكستان بين غربها وشرقها ؟

أوليس من الافضل ان نفصل بين الطرفين بالتراضي والود والتفاهم على ان نجبرهما على العيش معا في اطار واحد مما يكرس الكراهية والعداء ؟

وان اجملنا الصراع الفكري بين الفلسطينيين والاسرائيليين لحل النزاع نجد أنفسنا أمام اربعة مشاريع حلول قدمتها جهات مختلفة :

أ) الحل الانتقامي ـ اي تخريب دولة اسرائيل بقوة الذراع .

ب) حل فرض السيطرة العربية على الاقليمية اليهودية بقدر ما يسمح لليهود بالعيش في دولة فلسطينية . بكلمات اخرى الحل عن طريق احتلال اسرائيل واجتثاثها لتقوم بدلا منها « فلسطين الديمقراطية » .

ج) حل فرض سيطرة اليهود على أقلية عربية ـ اي ضم المناطق المحتلة لاسرائيل واقامة اسرائيل « الكبرى » او « الكاملة » الديمقراطية.

د) الحل عن طريق الاتفاق لاقامة دولة فلسطينية الى جانب دولة اسرائيل على اساس المساواة وحسن الجوار والتعاون وفي نطاق ما يرضى به الفلسطينيون باشتراك الاردن او بدونها .

ان اصحاب الحل الاول والثاني هم المتطرفون العرب ، اما الحل الثالث فهو من بنات افكار المتطرفين اليهود . والحلول الثلاثة تعني : قيام شعب باضطهاد الشعب الاخر ، ولا امل للطرفين بأن يتوصلا على اساسها لاي اتفاق ، وهي كلها تلتقي في نقطة واحدة هي : تكريس النزاع الى ما لا نهاية .

ان كل انسان تقدمي يهمه ان تأخذ العدالة مجراها ويقيم وزنا للمساواة ولمستقبل الشعبين ، لا مناص له في نهاية الامر الا ان يؤيد الحل الرابع ، هذا الحل الذي لا يمكن شعبا ان يستعبد الشعب الآخر بل يقدم كل منهما فرصة تاريخية لبناء حياتهما الوطنية من خلال التطلع الى مستقبل رغد سعيد يقوم على استتباب السلام واستقراره .

بالاضافة الى هذا ، فان الحل الرابع هو الوحيد الذي يمكن الشعب الفلسطيني من ان يكون مستقلا ويضع حدا لاستغلاله كلعبة بأيدي الدول العربية وحكامها .

ان حل مشكلة الفلسطينيين يجب الا يقلق العرب فقط ، لكنه ضرورة حيوية لاسرائيل ايضا . ويكفي ان نلقي نظرة على اتجاهات الراي في الاوساط اليهودية داخل اسرائيل وخارجها لنرى ان هذه الاوساط غير مستعدة لابتلاع حلول لا ترضي ضميره . ان مستقبل الفلسطينيين المرتبط بمستقبلنا يقلق ضمائر الكثيرين من الاسرائيليين ويفقدهم سعادتهم ما لم يطمئنوا الى ان الفلسطينيين توصلوا مثلهم الى نيل استقلالهم وسيادتهم في دولتهم .

ويمكننا ان نقول لاولئك الذين يحلمون بالتعايش والسلام بين اليهود والعرب في اطار سياسي واحد ان اقامة دولتين مستقلتين يجب الا تكون نهاية المطاف . فالطريق يظل مفتوحا امام الشعبين ليعملا على توثيق التقارب والتعاون بين دولتيهما ، وقد يتوصل احفادنا الذين يريد المتطرفون في الجهتين ان يكرسوا حياتهم للحرب والتطاحن والدمار ، قد يتوصل هؤلاء بعد اربعين او خمسين سنة الى انهم بحاجة لاقامة اتحاد فيدرالي او كونفيدرالي لتوثيق التعاون بين دولتيهما بشكل يتلاءم ومتطلبات التعايش بين الشعبين . ففي الوقت الذي تعمل فيه دول اوروبا على اقامة الولايات المتحدة الاوروبية لا شك ان العديد من الدول في منطقتنا ايضا ستسير في نفس الطريق بشرط ان تتوفر هنا العلاقات الطبيعية بين الدول . ذلك اليوم لا شك آت .

ان الحلول التقدمية هي الحلول التي تشجع السير نحو اهداف مرغوب فيها ، اما الحلول التي تقف كالشيطان في طريق كل تقدم فلا

يمكن اعتبارها حلولا تقدمية .

* * *

● تدعو (هدى حموده) في معرض تحليلها ومناقشتها لآراء (مردخاي بنطوف) الى الحل الاشتراكي للنزاع العربي الصهيوني في كتابها (نحو حل بروليتاري ثوري للصراع العربي الصهيوني ـ الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين . دمشق ١٩٧٤ ص ١٦٠ ـ ١٦٣) وتجمل الخطوط الرئيسية لهذا الحل بما يلي :

أولا : ان اي حديث عن الحل الان لا يمكن ان يكون سوى حديث نظري . ان الحلول التي تقترح الان هي حلول للمستقبل تفترض حدوث سلسلة من التغييرات الجذرية في الاوضاع القائمة الان . والشرط الحاسم لتطبيق هذه الحلول هو الاطاحة بسيطرة المؤسسة الصهيونية القائمة الان في فلسطين . وللوصول الى هذا الهدف يتحتم خوض معركة طويلة الامد ضد الامبريالية والطبقات الحاكمة العربية ، هذه العملية الثورية التاريخية عندما يتم انجازها سوف تكون صورة المنطقة مختلفة جذريا عن صورتها الحالية . فمن جهة سوف يتم دحر الوجود الامبريالي نهائيا من الوطن العربي . ومن جهة اخرى سوف يطاح بسيطرة الطبقات الحاكمة العربية وتقام محلها سلطة الشعب الثورية ، ومن جهة ثالثة سوف يتم تدمير الكيان الصهيوني . اذن الشرط الاول لتطبيق هذه الحلول هو القضاء على الكيان الصهيوني وتصفية الوجود الامبريالي في المنطقة العربية والاطاحة بسيطرة الطبقات الحاكمة العربية .

ثانيا : بعد القضاء على الكيان الصهيوني ، يجب ان يصار الى تمكين الجماهير العربية الفلسطينية من العودة الى وطنها ومنحها حق تقرير المصير على كامل تراب هذا الوطن .

ثالثا : تقام دولة اشتراكية في فلسطين تكون السلطة فيها هي سلطة ديكتاتورية البروليتاريا المتحالفة مع الفلاحين الفقراء وجماهير الشعب الكادحة .

رابعا : تكون فلسطين جزءا من دولة اشتراكية عربية واحدة قائمة هذه الدولة على اساس مبدأ المركزية الديمقراطية .

خامسا : يتم ايقاف هجرة اليهود في العالم بصورة نهائية الى فلسطين . اما يهود العالم الذين يرغبون زيارة فلسطين نظرا لاعتبارات تتعلق باداء الشعائر الدينية ، واي اعتبارات اخرى يسمح لهم بالزيارة على اساس انهم مواطنون في دولة اجنبية .

سادسا : يعتبر اليهود الذين استوطنوا ارض فلسطين حتى الفترة

التي يتم بها تدمير الكيان الصهيوني وقيام دولة اشتراكية جزءا من شعب فلسطين . ولهم كامل حقوق المواطنة .

سابعا : تسهيل عمليات الهجرة امام اليهود الفلسطينيين الراغبين في العودة الى الاوطان التي هاجروا منها سابقا .

ثامنا : تمنع منعا باتا كل انواع التمييز والتفرقة بين سكان فلسطين العرب واليهود ، وتزال كل اشكال الاضطهاد القومي .

تاسعا : ف اطار مبدأ المركزية الديمقراطية الذي تطبق في القطر الفلسطيني وفي عموم الدولة الاشتراكية العربية الواحدة ، يطبق مبدأ الحكم والاستقلال الذاتي للمناطق التي يتكون سكانها من اليهود في فلسطين . ويجب ان لا يتم تطبيق هذا المبدأ على اساس اقليمي لافتقاره الى الاسس التي يتطلبها ذلك . ومبدانا في ذلك كما يقول لينين : « من اجل القضاء على كل اضطهاد قومي ، من المهم منتهى الاهمية انشاء نواح مستقلة ذاتيا ، مهما كانت صغيرة ، شرط ان يكون كل سكانها من قومية واحدة »

عاشرا : في القطر الفلسطيني ، من الدولة العربية الاشتراكية الواحدة ، ونظرا لوجود نسبة كبيرة من اليهود ، تكون اللغة الرسمية لهذا القطر هي اللغة العربية والعبرية . وتعامل ضمن القطر الفلسطيني اللغة العبرية على قدم المساواة مع اللغة العربية .

(٣) اوري افنيري (عضو الكنيست) ١٩٦٨

يقول « يوري افنيري » في مجلته (هذا العالم) : « انني عبري قومي ، واريد التعامل مع العرب القوميين ، وأريد ان اتحدث اليهم ، واقول : ان الخمسين سنة الاخيرة قد أثبتت ان ليس بامكاننا او بامكانهم ان نحقق آمال كل شعب منا طالما نحارب بعضنا البعض . ان بامكان كل من الحركتين القوميتين : العربية والعبرية ، ان تفيد الاخرى ، ولكن في امكانهما ان يندمجا في حركة واحدة من اجل النهوض والتحرر ، وهذا هو ملخص المبدأ السامي ، المبدأ الذي يحتضن في باطنه آمال القوميتين وفي امكانهما ان تؤيداه لتحقيق آمالهما .

وفي كتابه (اسرائيل بلا صهيونية) الذي صدر بالانكليزية عام ١٩٦٨ تتمة لافكاره السابقة ، فقد نضج نتيجة الحرب وذيولها بعد سنتين ، وخطر الحرب المستمر التي يتوقع نشوبها في اية لحظة واستمرارها بالتالي . ويؤمن (اوري افنيري) بأن على اسرائيل ان تصبح جزءا من المنطقة ، وان تتخذ موقفا ايجابيا من التطلعات الوطنية العربية ، وعلى العرب ان يقروا بوجود اسرائيل كجزء من المنطقة .

فالاعتراف المتبادل ، هو عقدة المشكلة في راي افنيري ، وبدونه تذهب كل الجهود سدى ، اي لا بد للاسرائيليين وللعرب من التسليم بهذه الحقيقة ، لكن من هم هؤلاء العرب ؟ يجيب افنيري بقوله : « انهم الامة العربية الفلسطينية » قبل سواهم .

ويرى افنيري بأن كل شعب عربي يؤلف دولة خاصة به ، ما عدا شعب واحد هو الشعب الفلسطيني ، فهو الخاسر الاكبر في حرب ١٩٤٨ ، وهو يؤمن بأن الشعب الذي يشعر بانه امة ، يصبح أمة بمجرد هذا الشعور فقط ، فهذا هو القياس الوحيد الصالح ، وعندما يسعى شعب من الشعوب ليصبح دولة ، ويناضل من اجل ذلك ، لا يهم اذا كانت هذه الدولة قد قامت من قبل او كان لها تاريخ ، وليس لذلك سوى اهمية نسبية . فالامة العربية الفلسطينية من امم كثيرة مقبولة في الامم المتحدة ، وعلى كل حال ، فان البحث في هذه الامة يجب الا يجري في باريس او نيويورك بل في نابلس ورام الله وغزة حيث يقول لك الناس : نحن فلسطينيون ، فلسطين بلدنا . .

حرب حزيران في راي افنيري لم تبدأ في ٥ حزيران ١٩٦٧ بل نشأت منذ تسعين عاما وما زالت مستمرة . ويعزو افنيري سبب تفاقم الوضع الى تطرف الفريقين والى تزايد الاحقاد وتصاعد العداء بسبب الحروب المتوالية التي لم ينفع فيها انتصار الاسرائيليين الاخير ، ادرك الاسرائيليون بعد زوال نشوة النصر ، وبعد سنتين من حرب حزيران ، انهم ما زالوا يدورون في الدائرة نفسها . فالاسرائيليون ما زالوا يموتون

كل يوم ، وما زالت الصحف تنشر صور القتلى . والمواطنون في اسرائيل يدفعون في سبيل السلام ضرائب تزيد ثلاث مرات عن الضرائب التي كانوا يدفعونها قبل حرب حزيران . فذلك هو ثمن النصر . فالاحلام الاسرائيلية زالت رويدا بعد الحرب ، والحسابات العديدة لم تصح والتعاون لم يتم بين المحتلين وابناء الاراضي المحتلة .

يستعرض يوري افنيري بعد ذلك في كتابه السنتين اللتين تلتا حرب حزيران . وهو يسميها فترة الانتظار ، انتظار الطرفين لبادرة من الطرف الاخر لم تحصل حتى الان . وبعد ان ينتقد افنيري مقررات مؤتمر الخرطوم ، ينتقل الى الحديث عن المقاومة الفلسطينية وكيف تزايد ثقل المنظمات الفلسطينية في المعركة ، وبالاخص بعد حرب حزيران . وهو يقول بأن المقاومة الفلسطينية هي العامل الاول الذي اعاد للفلسطينيين اعتبارهم وفرض احترامهم من قبل الجميع ، وبالدرجة الاولى من قبل الاسرائيليين . ويورد افنيري في هذا الصدد ما كتبته احدى الصحف المسائية في تل ابيب منذ مدة عن معركة بين فتح ومظليين اسرائيليين قتل خلالها كولونيل اسرائيلي ، اذ قالت على لسان احد المظليين يصف الفدائيين بقوله : ـ لقد قاتلوا مثل الاسود وتصرفوا مثلما كنا نتصرف نحن لو كنا مكانهم ـ . وفي شهر كانون الاول الماضي في حيفا ، وامام جمهور من ٢٠٠٠ شخص ، يقول افنيري : سألت الجنرال حاييم هرتزوغ وهو من اكثر الشخصيات العسكرية الاسرائيلية المحترمة عما اذا كان سيأتي يوم نجلس فيه معا مع الفدائيين الفلسطينيين فاجاب : نعم بكل تأكيد . نحن نريد حوارا مع الفلسطينيين ولعله يبدأ مع زعماء الاراضي المحتلة ، ولكن بعد ذلك لا بد من التفاوض مع قادة المنظمات المقاتلة ، وقد تقبل الجمهور هذا التصريح بهدوء رغم اخبار الانفجارات الاخيرة . والجنرال هرتزوغ ليس الضابط الوحيد الكبير الذي ايد قيام سلام مباشر بين اسرائيل وفلسطين ، فهنالك ايضا الجنرال ـ ماتتياهو بيليد ـ الذي كتب مقالا في نيسان ١٩٦٩ بالمعنى نفسه .

في النتيجة يوجز افنيري فكرته بما يلي : ـ ليس من انسان عاقل ومدرك يؤمن بأن اسرائيل يمكنها ان تذوب بغير حرب ابادة شاملة تستعمل فيها كل انواع الابادة النووية والبكتريولوجية والكيمائية . كما انه ليس من انسان عاقل ومدرك يستطيع ان يفكر لحظة بأن الهوية الفلسطينية يمكنها ان تزول بدون ان يحكم على اسرائيل بمواجهة حرب دائمة مع العرب . فما دامت اسرائيل لا توفر للفلسطينيين امكانية الاختيار بين سلام عادل وحرب بلا نهاية ، فان المنظمات المقاتلة تستحر عناصر مضنية للهدم والمقاومة . اما اذا عرضت امكانية قيام جمهورية لفلسطين في جزء من البلاد مقابل حرب دون امل بالنصر فان شيئا ما سيحدث ، ويدفع بالعاقلين الى التعاون من اجل وضع اسس السلام .

ينطلق افنيري في فكرته هذه من تجربة المنظمات اليهودية في فلسطين عام ١٩٤٧ حين كان عليهم ان يختاروا بين دولة يهودية صغيرة ومتابعة القتال دون امل لاكتساب كل فلسطين ، وقد اتخذ القرار آنذاك بسرعة .

ويقول افنيري ان (٣) طرق مفتوحة اليوم امام اسرائيل وهي :

ـ قبول حل الدول الاربع الكبرى اذا توصلت الى اتفاق .

ـ تشديد موقفها او البقاء على موقفها وهذا يعرضها للعزلة .

ـ اجراء السلام مباشرة مع الفلسطينيين .

والطريق الثالثة في راي افنيري هي الطريق الفضلى بالطبع وان تكن متعذرة في الوقت الحاضر . لكنها في رأيه الطريق الوحيدة ولا بد ان تنفتح ذات يوم تحت تأثير الاحداث وتفاعلها وتواليها .

وجهة نظر ...

يروي الدكتور يوسف الصائغ عن كتاب يوري افنيري ـ اسرائيل بلا صهيونية ـ الحادثة التالية : ★

(دخل صحفي اجنبي احدى المكتبات في بيروت وسأل عن كتاب افنيري قائلا : هل عندكم كتاب (اسرائيل بلا صهيونية) ؟ فاجابه البائع : لا يمكن لاسرائيل ان تكون بلا صهيونية ولن يمكنها ان تكون بلا صهيونية .

الفرق واضح بالطبع عند كل من يعرف ظروف قيام اسرائيل وارتباط الصهيونية باسرائيل . والدكتور يوسف صائغ ، كفلسطيني ، يرفض وجود اسرائيل كدولة مهما كان حجمها . ماذا يهم ان بقيت اسرائيل كدولة وزال ارتباطها بالصهيونية كما يقترح افنيري ، يقول الدكتور صائغ :

(ان افنيري يعتقد بأن الصهيونية كانت مرحلة ضرورية أتت بالثمار المرجوة منها . ولكن اسرائيل بلغت مرحلة اصبحت معها اصوات الصهيونيين القدامى نشازا ، لان هؤلاء ما زالوا يفكرون ضمن اطر فكرية لم تعد لازمة ، ويتمسكون بمفهوم حول علاقة يهود اسرائيل بالصهيونية العالمية لم يعد ضروريا .

(وفي رأي افنيري ان اسرائيل ركزت نفسها كدولة وأثبتت حيويتها كمجتمع ، وبررت الامال التي كانت معقودة عليها ، ولذا فان بمقدور اسرائيل ان تصبح دولة شرق اوسطية وتقطع صلتها الفكرية بالصهيونية دون ان يشكل ذلك خطرا عليها) .

ويرى الدكتور صائغ ان افنيري يعتقد بأن اي اسرائيلي مخلص في

★ عن مجلة « هاعولام هازي ـ هذا العالم » الذي اصدرها افنيري في اسرائيل لفترة ثم توقفت !

رغبته بالتفاهم مع العرب سيجد ان العقبة الرئيسية في سبيل هذا التفاهم هي التراث الفكري الصهيوني ، وفي رأيه ان من الواجب تحرير الاجيال الاسرائيلية الطالعة من فكرة كون اسرائيل جسرا لليهودية العالمية ومجتمعا هو ابدا في سبيل دفع حدوده الى الخارج . وعلى هذه الاجيال اذا ارادت ان تنشىء حوارا مثمرا مع الفلسطينيين والعرب بشكل عام ان تنظر الى نفسها على انها مجتمع في دولة استقرت ، يرتبط من حيث المصالح والتطلعات بالمنطقة المحيطة بها .

يقول الدكتور يوسف صائغ بأن افنيري ينطلق من مبدا ارتكاز خوف العرب من اسرائيل ، على امرين لهما صفة حركية ، هما استمرار الهجرة واتساع الحدود المستمر . بالنسبة للهجرة يعتقد — افنيري — ان كسر العلاقة بالصهيونية العالمية سيخفف حتما من سيل الهجرة باعتبار ان قسما كبيرا من هذه الهجرة اصطناعي تحركه الصهيونية في الخارج . اما بالنسبة للحدود فالوصول الى تفاهم مع العرب يعني استقرار الحدود ووقف عملية التوسع . ففي راي افنيري — كما يقول يوسف صائغ — ان مقترحاته لحل المشكلة مؤهلة لان تكون اساسا صالحا لبناء المستقبل ما دامت المقترحات تعطي للعرب الطمأنينة من حيث الهجرة والحدود .

ويوجز الدكتور يوسف صائغ مقترحات يوري افنيري لحل المشكلة بما يلي :

١ — انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة .

٢ — قيام دولة فلسطينية في الاراضي التي تنسحب منها اسرائيل .

٣ — اقامة اتحاد فيدرالي بين الدولة الفلسطينية والدولة اليهودية يقوم على اساس العلاقة السامية بين الفريقين .

٤ — تصبح القدس عاصمة كل من الدولة اليهودية والدولة الفلسطينية والدولة الفيدرالية .

٥ — تعود الى اسرائيل — في حدود ما قبل حزيران — اعداد من اللاجئين يتفق عليها من قبل الطرفين .

يجيب الدكتور يوسف صائغ : (ان هذه المقترحات لا تشكل اساسا يمكن ان يرضى به الفلسطينيون. فالفلسطينيون يرفضون وجود اسرائيل كدولة مهما كان حجمها ، وينادون بقيام دولة فلسطينية يعيش فيها المواطنون الفلسطينيون سواء كانوا مسلمين ام مسيحيون ام يهود على قدم المساواة في ظل القانون .

ويضيف الدكتور صائغ : ان هذا القول يتضمن فيذاته تنازلا ضخما اذا ما ذكرنا ان معظم اليهود في فلسطين جاءوا الى البلاد برغم ارادة اهلها اصحاب الحق فيها . وينبغي ان نذكر ايضا ان اليهود في معظم الحالات جاءوا الى فلسطين طلبا للامان والملجأ وعجزوا عن تحقيق ذلك بالرغم من انتصاراتهم العسكرية بحروب ثلاثة .

ان الطمأنينة الوحيدة لليهود في فلسطين هي قبول الفلسطينيين العرب لهم . لا سطوة الجيش الاسرائيلي ولا جبروت الولايات المتحدة حامية اسرائيل .

ويتابع الدكتور صائغ : قد يكون في خلع الصهيونيين من مراكز القوة المادية والفكرية التي يحتلونها ارضاء لمطالب فكرية معينة لدى افنيري . لكن هذا الامر لا يعنينا ولا يشكل تحولا في نظرنا ما دامت اسرائيل نفسها قائمة ، ولا يهمنا ان تتحول اسرائيل من راس جسر غربي الى دولة شرقاوسطية ما دامتدولة في ارضنا وتحرم المجتمعالفلسطيني سيادته في وطنه .

ويرى الدكتور صائغ ان كتاب افنيري تمتع ببريق لماع منذ صدوره في الاوساط الغربية مع انه في الواقع ، لدى التدقيق ، لا يقدم شيئا يمكن اعتباره مادة لاعادة النظر . وما هو اهم من ذلك ان افنيري نفسه يعتقد الان ان كثيرا من الماء قد جرى تحت الجسور منذ صدور كتابه مما يجعله لا ينادي بجميع ما كان ينادي به عند صدور الكتاب . ومن يطالع كلمة افنيري التي القاها في مؤتمر عقد في اسرائيل في اواخر حزيران ١٩٦٩ نشرت وقائعها في كتاب عنوانه — صنع الحرب او صنع السلام — يجد ان افنيري انساق الى حد مع التيار الصهيوني اياه الذي يدعي برغبته في زواله في كتاب — اسرائيل بلا صهيونية — .

(٤) اهرون كوهين ـ كاتب

كتب (اهرون كوهين) سلسلة من المقالات حول المسألة الفلسطينية وطريق حل الصراع العربي الاسرائيلي ، نشرتها جريدة « عل همشمار » في ٢٨ نيسان و ٥ حزيران ، ٨ ، ١٢ ، ٢٤ ، و ٧ حزيران من عام ١٩٧٢ . وقام بترجمتها الى اللغة العربية ، ونشرها في كتيب صغير حمل اسم « اسرائيل والفلسطينيين والسلام » ووزعه في المناطق العربية المحتلة ، ومما جاء فيه :

« ... لعل نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ دوخت بالسكرة كثيرين في الجمهور اليهودي ، ممن في الماضي عارضوا تجاهل وجود الشعب العربي وحقوقه القومية في البلاد ، واخذوا ينضمون الى اولئك الذين ينشدون « ضفتان للاردن ، هذه لنا وتلك لنا ايضا » (من شعارات حزب « الاصلاحيين » الذي كان يرأسه جابوتنسكي في الحركة الصهيونية وهو من اباء حزب حيروت في اسرائيل الروحيين) ، السائرون بهدي لوض اسرائيل الكاملة الجدد . في الصحف وفي شتى وسائل الاعلام يسمع متنبئون بأسلوب جديد ، في البدء في شيء من التردد ، وبعد ذلك في كلمات كالمهاميز . وفي وقت قصير بدات تزدهر فلسفة تاريخية تامة لتعزيز مبرر تجاهل وجود الشعب الآخر وحقه القومي في البلاد .

ما هي حجج هذه الفلسفة التاريخية الجديدة ؟

أ) « من ناحية عرقية » : لا يختلف عرب فلسطين ـ كما يزعم الزاعمون ـ عن عرب سوريا وشرقي الاردن او لبنان (من حيث اللغة ، والدين ، والاصل ، والتقاليد الثقافية والسياسية) . والساسة العرب يهتدون بالوحدة العربية ، والشعب العربي الفلسطيني جزء من الامة العربية الكبرى وهو يستمد ثقافته وامانيه من التراث العربي العام . ولقد اعلن وزير اسرائيلي (جليلي) في مجلس الكيبوتس الموحد في ايار ١٩٦٩ : اننا لا نرى في عرب هذه البلاد صنفا عرقيا ـ جمهورا ذا نوعية قومية خاصة في هذه البلاد . وفسر القصد من هذه الاقوال بلغة بسيطة ناطق رئيسي آخر في المجلس ، موشه طبنكين : « للعرب ١٤ دولة ، اما هذه البلاد فموعودة فقط لنا » (عل همشمار في ١١ ايار ٦٩ بقلم مراسل الجريدة في المجلس) .

ب) « من الناحية التاريخية » : لم تكن فلسطين في عيون العرب وحدة جغرافية سياسية بحد ذاتها . ولم تكن فلسطين (الكلمة) مصطلحا سياسيا بل كانت مصطلحا جغرافيا فقط ، كانت اسما لاحدى مقاطعات سوريا بمفهومها الواسع ، ولم تقم ابدا دولة عربية فلسطينية ، لا في الزمان القديم ولا في الزمن الجديد ، ولم يكن لها حاكم خاص ولا لغة خاصة ولا حضارة خاصة ، ولا تاريخ خاص يميز هذه المنطقة .

ج) « الصراع على حدود البلاد » : لم يناضل العرب سكان هذه البلاد لاجل حدود هذه البلاد بعدما تعينت حدودها بانتهاء الحرب العالمية الاولى . كانت مطالبتهم آنذاك ضم البلاد الى سوريا ، كمقاطعة جنوبية فيها . وهم لم يقيموا دولة لهم في سنة ١٩٤٨ ، لا في الاقسام التي عينتها لهم الجمعية العمومية للامم المتحدة في قرارها في ٢٩ ـ ١١ ـ ٤٧ وليس في الاقسام التي بقيت خارج سيطرة اسرائيل في اعقاب اتفاقات الهدنة في ١٩٤٩ . وقد استولت المملكة الاردنية ومصر (قطاع غزة) على هذه الاقسام . ولو نجح العرب في القضاء على دولة اسرائيل عند مولدها ، لما قامت هنا دولة عربية منفردة ، بل لتقاسمت اجزاء البلاد المختلفة الدول المجاورة ، وربما بعد حرب دامية بينها تحاول فيها كل واحدة منها ان تثبت ان فلسطين (بدون يهود) تشكل جزءا عضويا من بلادها .

ويضاف الى هذه الحجج اخريان من انواع اخر :

(الحجة الخلقية) : بالمقارنة مع المناطق التي يقيم فيها ويحكمها العرب تشكل فلسطين (حتى في حدود وقف اطلاق النار في حزيران ١٩٦٧) فقط ثلاثة ارباع الواحد في المئة من المساحة كلها . وتعداد اهالي فلسطين وبضمنهم لاجئو ١٩٤٨ لا يصل الا الى واحد بالمئة من مجموع العرب . فاذا لم يقم هذا الواحد بالمئة ولم يحكم في ثلاثة ارباع الواحد في المئة من الاراضي التي يحتلها العرب جميعهم ، فلن يتضرر في شيء وجود الامة العربية ، التي تمتد على مساحات واسعة عظيمة غير مستغلة كلها ، والتي يتوفر لديها التعبير السياسي على شكل ١٤ دولة عربية ممثلة في هيئة الامم المتحدة ، لكن من الناحية الاخرى تؤلف هذه المنطقة لليهود البلد الوحيد على وجه الارض الذي يستطيعون فيه الحياة حياة مستقلة لكونه وطنهم الذي عادوا اليه بعد الفي عام من النفي (هذه الامور التي اوردت كما كتبت في الصحف دون الوقوف على مدى الدقة فيها ـ أ.ك) .

(حجة تكتيكية) : الكيان الفلسطيني ـ كما يزعم الزاعمون ـ مصطلح اصطناعي لم ينشأ الا ليكون سلاحا في الحرب الفكرية والسياسية ضد دولة اسرائيل . وعندما يخلقون الخرافة حول وجود « كيان فلسطيني » و « شعب فلسطيني » ، يعرضون الدولة اليهودية كأنها قامت على انقاض الشعب الفلسطيني (الامر الذي في وسعه ان يثير صدى قويا في العالم) ، وامام ذلك عندما ينظر الى فلسطين كاحدى المناطق العديدة من وحدة سياسية قومية اكبر ، يتركز الخلاف بين اسرائيل والعرب كأنه خلاف على مساحة صغيرة ضمن المساحات الواسعة الشاسعة ، التي يعتمد عليها « الكيان العربي » ، وهذا في اطار احياء دولة اسرائيل التي دمرت قبل الفي سنة . وفي هذه الوجهة من النظر يبدو الادعاء العربي ضعيفا في وجه الادعاء اليهودي ..

ومن الممكن ان هذا الاعتبار في صدد « دعم الادعاء » كقاعدة في مجرى التفكير « التكتيكي » قد تم الوصول اليه مؤخرا . وهذا الامر دلت عليه المقابلة التي أجرتها رئيسة الحكومة غولدا مائير مع جريدة «لمرحاب» عشية عيد الاستقلال في سنة ١٩٦٩ : « لا تناسبنا اثارة هذه القضية ، قضية وجود الشعب العربي الفلسطيني » ، فهي تنكر وجوده ، لان في ذلك لغما . وتعتقد ان كل اثارة لهذا الموضوع ليس القصد منها سوى القضاء على دولة اسرائيل .

غير ان الرغبة في توضيح هذه القضية الاساسية التي امامنا ، باخلاص ونزاهة واعية ، لا يمكن ان تكون موجهة حسب اعتبارات «تكتيكية» من هذا القبيل .

ان حجج عدم الاعتراف بالعرب الفلسطينيين كشعب ذي هوية خاصة، وحق تقرير المصير ، تلزم التوضيح المختصر لمعنى « ارض اسرائيل » و « فلسطين » كمصطلحات جغرافية وتاريخية .

ان المصطلح الجغرافي التاريخي المسمى بالعبرية « ارض اسرائيل » والمصطلح العربي « فلسطين » ، صارا على حد الزعم متماثلين ، لانه في وثائق الحكم البريطاني منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى دعيت مساحة الانتداب البريطاني على هذه البلاد الانكليزية وبالعربية « فلسطين » وبالعبرية « بالستينا » (آ.ي) غير ان هذه المصطلحات ليست مصطلحات متشابهة على الاطلاق ، وفحوى كل واحد منها بحد ذاته لا يفسر على وجه واحد ، بل يتغير من فترة لاخرى .

فالاسم « ارض اسرائيل » ، وكان للدلالة على بلاد شعب اسرائيل، يظهر لاول مرة في « المشنة » (التلمود) (في القرن الثاني وأوائل القرن الثالث الميلاديين ، أي بعد خراب يهودا ، وخراب الهيكل الثاني) . وفي التوراة (حول تاريخ الالف الثاني والاول قبل الميلاد) تعاقبت عليها اسماء ارض الاموري ، وارض كنعان ، وارض العبريين ، وارض بني اسرائيل ، وحدود اسرائيل . ولهذه الاسماء مثل مملكتي يهودا واسرائيل ، دلائل مختلفة ـ اقليميا ـ (حدودا ومساحة) وتبدلت مع تبدل الازمان . وفي ايام داود وسليمان (١٠١٠ ـ ٩٣٠ قبل الميلاد) كانت حدود المملكة في الجنوب في ايلات وفي الشمال ـ ليس بعيدا عن حدود تركيا ايامنا ، بينما لم تكن يهودا في القرن الثالث والثاني قبل الميلاد الا ضواحي القدس فقط . ومنذ اواخر الحرب العالمية الاولى عين حكماء مسطح البلاد « بحدودها الطبيعية » (أي معالم الطبيعة وترع المياه ، ومصادر المياه وغيرها دون ان يأخذوا بالاعتبار العوامل الانسانية الاجتماعية) أي ما يقارب ٥٥ الف ـ ٦٠ الف كيلومتر مربع . ولكن المساحة اوسع من ذلك حسب التقليد الديني « حدود الاباء » (او حدود الميعاد) . اذ حول ذلك جاء : في ذلك اليوم عقد الله مع ابراهيم حلفا بقوله : لزرعك (لنسلك) اعطيتك هذه الارض من نهر مصر حتى النهر الكبير نهر الفرات

(سفر التكوين ١٥/١٨) . وعلى فكرة ، فان النقاش الذي ثار في اجيالنا بينما كان الحكماء دائبين على تعيين ما هي التفسيرات الاقليمية كذلك الوعد ، كان ادعاء الحكماء العرب ان كلمة لزرعك تعني سلالة اسماعيل ، اول طلائع ابينا ابراهيم ، الذي هو ابو آباء بني اسماعيل ، بدرجة لا تقل عن انه ابو اباء بني اسرائيل !!..

والاسم فلسطين مشتق من « فلستيا » (منطقة سكن الفلسطينيين القدماء المدعوة الان بمنطقة السهل) ذكرها لاول مرة (في القرن الخامس قبل الميلاد) هيرودوتس في الادب الهليني « سيريا فلستيني » اي سوريا الفلسطينية ، وهي تعني منطقة شاطىء البحر الفلسطيني ، لتمييزه عن بلاد يهودا . وبعد قمع التمرد اليهودي على روما (تمرد باركوخبا ١٣٢ ـ ١٣٥) ، اطلق ادريانوس قيصر هذا الاسم (في سنة ١٣٨) على يهودا المغلوبة ، ليؤكد زوال ملكية الشعب اليهودي ، المتمرد ، على وطنه . ومع مرور الزمن بقي الاسم « فلسطين » فقط في آداب الشعوب .

وقسم الحكم البيزنطي (في القرن الخامس) فلسطين الى ثلاث وحدات ادارية (مقاطعات) :

باليستينا بريما (فلسطين الاولى) ـ يهودا والسامرة والقسم الجنوبي من وادي الاردن الشرقي .

(فلسطين الثانية) ـ وادي يزرعيل والجليل المركزي والشرقي ، والجولان ، والقسم الشمالي من وادي الاردن .

(فلسطين الثالثة) ـ جنوب شرق الاردن والنقب وصحراء سيناء .

ولقد حافظ المحتلون العرب المسلمون عموما على هذا التقسيم الاداري ، غير ان الاسم جند فلسطين اعطي للمنطقة المعروفة بالستينا بريما ، بينما اعطيت بالستينا سكوندا مضافا اليها الجليل الغربي الاسم جند الاردن . وعلى الرغم من تغير الحدود مع تعاقب الازمان ، لم يزل الاسم « فلسطين » ، وكان يدل على الغالب على الحدود التي شملها « جند فلسطين » . ومنذ اواسط القرن التاسع عشر يظهر المصطلح فلسطين او بالستينا فيما يتعلق بالبطريركية الرومية الارثوذكسية في القدس والتي شملت صلاحيتها فلسطين الغربية وشرق الاردن . في النشريات العربية (في ١٩١١) أسس الاخوان العيسى جريدة عربية باسم « فلسطين » بقيت تصدر في يافا حتى سنة ١٩٤٨ ثم واصلت الصدور في القدس العربية حتى ربيع ١٩٦٧) .

ما هو الشعب العربي الفلسطيني ؟

ويقول كوهين :

« أيوجد شعب عربي فلسطيني ، يختلف عن الشعب السوري او اللبناني ؟ » . اما الجواب فهو : يوجد شعب عربي فلسطيني، يختلف عن الشعب السوري او اللبناني ، بما لا يقل عن وجود شعب سوري

يختلف عن الشعب اللبناني او العراقي ، وبما لا يقل عن شعب عربي تونسي يختلف عن الشعب الجزائري والشعب العربي المصري الذي يختلف عن الشعب السوداني وهكذا . اما السؤال بخصوص كيان له ميزاته « وعلاماته الفارقة النوعية » فيمكن طرحه بالنسبة لشعوب عربية مختلفة .

ويوحد العالم العربي الواسع وحدة اللغة والدين المشترك لدى ٩٠ ــ ٩٥ ٪ من الاهلين (الاسلام على مذاهبه) والتراث الحضاري المشترك الغني العريق ، والاتصال الاقليمي بين اقطاره ، والقضايا والاحتياجات المتشابهة ، والمصالح المشتركة في الحاضر ، والامال المشتركة في المستقبل . وفي فترات معروفة في الماضي كانت جميع البلدان العربية المعاصرة متحدة في اطار دولة واحدة ، اطار الخلافة العربية التي كانت تخومها اوسع تخوم العالم العربي المعاصر . ومثل دول اخرى كبيرة سبقت الخلافة العربية وجاءت بعدها ، جاء دور هذه الخلافة لتنهار وتنحل ، والتاريخ العربي الطويل والملتف لا يمكن حشره في مقال في جريدة ، ومهما يكن من امر فان خريطة العالم العربي المعاصر لم ترسم حسب كيفية هذا العالم بل حسب مصالح دول اجنبية تسلطت عليه مع مرور الايام ، فقسمته بينها اقساما اقساما واقامت بين هذه حواجز سياسية ، لم يكن لاكثرها اي مبرر جغرافي او عرقي ، او اقتصادي او اجتماعي ثقافي .

من الناحية التاريخية لم تكن ابدا وحدة جغرافية سياسية عربية اسمها فلسطين ولم تقم ابدا دولة عربية فلسطينية لا في الزمن القديم ولا في العصر الجديد » . ولكن ذلك يصدق في كثير او قليل بالنسبة للكثير من الدول العربية المعاصرة منها ما هو ثمرة اجراءات ضم جائزة . فالعراق المعاصر هو ضم ارض ما بين النهرين العربية ، مع شمال البلاد الكردي ووجوده كدولة قائمة بذاتها باسمها الحالي وحدودها الراهنة لا يزيد عن خمسين سنة . والسودان هو ضم شمال البلاد (ثلثي تعداد السكان) العربي المسلم ، والجنوب وهو ليس عربيا ولا مسلما ، ووجوده كوحدة سياسية يعود الى نهاية القرن التاسع عشر (الكوندومنيون البريطاني المصري ١٨٩٩ ــ ١٩٥٥) . ولبنان المعاصر هم ضم منطقة جبل لبنان (٥٧٠٠ كيلو متر مربع) التي تتمتع منذ ١٨٦١ بوضع خاص في الامبراطورية العثمانية ــ اذ كانت منطقة ٨٠٪ من سكانها مسيحيون ضمت اليها في ١٩٢٠ منطقة طرابلس في الشمال (اسلامية سنية في الاساس) ومنطقة صيدا في الجنوب (في الاساس اسلامية شيعية) . ومناطق بعلبك وزحلة في البقاع (سكانه مسلمون باكثريتهم) وبيروت .

وحدود الدول العربية المعاصرة ــ مثل دول كثيرة في افريقيا وآسيا ــ هي ثمرة عملية قلم رصاص ومسطرة عند جنرالات ودبلوماسيين من دول محتلة ، انه ثمة خرائط خططت قبل خمسين سنة او اكثر او

اقل . ولكن وعلى الرغم من ذلك تعلمنا التجربة التاريخية انه مثلما تقرر الشعوب الحدود ، فكذلك هناك حالات توجد فيها الحدود ــ ولو كانت مصطنعة اول الامر ، ولكن تستمر نسبيا مع مرور الايام ــ وهي التي تنتج الشعوب الجديدة ذات الوعي الخاص بها . هكذا كان في الماضي في اوروبا وامريكا اللاتينية ، وهكذا يحدث في الوقت الاخير في آسيا وافريقيا ايضا .

والطموح نحو تكتل عربي واسع او اقليمية عربية (تدعو الى قومية عربية عراقية او سورية ، تونسية او جزائرية وما الى ذلك) يرتبط بمقاصد سياسية تشطر اليوم العالم العربي وبقضايا تتعلق بالنظام الداخلي وما يتعلق بالاتجاه السياسي في الميدان الدولي . ولكن امامنا الدول العربية المتعددة في حدود تعينت قبل خمسين سنة . واحدى هذه الدول كانت ايضا (ارض اسرائيل ، فلسطين) ، التي اسلم الحكم فيها بعد الحرب العالمية الاولى الى بريطانيا العظمى بموجب انتداب من عصبة الامم اعترف بموجبه « بالعلاقة التاريخية بين الشعب اليهودي وفلسطين (ارض اسرائيل) وبالمسوغات لبناء وطنه القومي من جديد في هذه البلاد » . ووعد بلفور الذي اقرته الدول المتحالفة اندمج في مقدمة الانتداب بصفتها قسما لا يتجزأ منه .

بطيختان في يد واحدة

ويضيف كوهين :

ان من ينكرون وجود شعب عربي فلسطيني ، يبدو انهم لا يقبلون المثل العربي « لا يمكن حمل بطيختين في يد واحدة » . فهم من جهة يزعمون انه لا توجد امة عربية واحدة ، بل شعوب عربية فقط ، والطموح الى توحيد العالم العربي يوصف بانه « امبريالية عربية » ولكن ــ عند اللزوم ــ عرب هذه البلاد جزء من « الامة العربية الواسعة » ، واللاجئون في سوريا او لبنان او في امارات الخليج ، انما « يقيمون بين ظهراني شعبهم » . وهكذا وفي الندوة التي جرت في اذاعة اسرائيل في ايار ١٩٦٩ قال احد المشتركين ان « اخر الوحدويين العرب يجلسون اليوم في وزارة الخارجية الاسرائيلية » . وكان جوهر النقاش في هذه النقطة هو كلمة « آخر » .

واكثر من ذلك : انك لتسمع احيانا ان جوهر امر « القومية العربية في هذا الجزء من العالم (ا. ك) اختراع بريطاني » ، وان « ملكية الدول العربية لاراضيها اخترعتها ووقعت عليها وزارة الخارجية والاستخبارات في بريطانيا وفي فرنسا » (خطاب الشاعر المربي اسحق شلف في ندوة حول : « كيف يجب الكلام مع العرب » (جريدة معاريف ٦٣/٨/١٦) وطور هذا الفهم المرحوم البروفسور عري جابوتنسكي في مقال يدل عليه عنوانه : « العالم العربي ليس عالما وليس عربيا » (هيوم

٦٦/٣/٦) . اثيرت مفاهيم كهذا القول كثيرا في الصحف والمجلات والكتب الاسرائيلية . واذا لم يكن فيها ما يساعد على فهم المنطقة التي توجد فيها اسرائيل ، فان فيها ما يشكل مادة مهمة لبحث اخر .

وهكذا فمن جهة ان من يزعم وجود العالم العربي ليس سوى « وحدوي عربي محض » و « يصب الماء على طواحين الناصرية » وما الى ذلك . ومن الجهة الاخرى فان من يزعم وجود شعب عربي فلسطيني ، كوجود الشعوب الاخرى في الشرق العربي فان خطيئته لا تغتفر . فالسوريون والعراقيون واللبنانيون واليمانيون والمصريون والليبيون والجزائريون والمراكشيون وغيرهم وغيرهم ، ومؤخرا ابناء البحرين وابناء قطر ، وابناء اتحاد الامارات العربية في خليج العجم . (ثلاث دول عربية جديدة ، اعلن استقلالها في النصف الثاني من سنة ١٩٧١) يوصفون بانهم شعوب . وفقط عرب هذه البلاد ، ارض اسرائيل ـ فلسطين ، هم « يوك » (لا يوجد بالتركية) . والمليون وربع المليون من سكان الضفة والقطاع ، المناطق التي احتلها جيش الدفاع الاسرائيلي في حرب الايام الستة عليهم ان يتعزوا بان للعرب ١٤ دولة (ومؤخرا ١٧ » ليبقوا في وطنهم بدون حقوق المواطن (« دون ان تفرض عليهم جنسية اسرائيلية » الامر الذي يدعو اليه وزير الدفاع الاسرائيلي) ، وكجمهور تنقصه الهوية القومية ، وحق تقرير المصير ، يسلم بالسلطة الاسرائيلية في مناطقه ويقبل بالامر بان عليهم ان يتعلموا ان يعيشوا معا (عربا ويهود) .. كيف يستوى هذا الامر مع حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ، ومع ميثاق الامم المتحدة والمواثيق الدولية (التي وقعت عليها اسرائيل ايضا). وهذه المعضلة لم تجد من يجيب عليها بعد .

ولا يمكن تجاهل الناحية الاخرى من القضية (وهي بالفعل قضية يهود اسرائيل الداخلية اكثر مما هي قضية علاقات اسرائيلية عربية) : التأثير الناجم من هذا على دولة اسرائيل ، على طابعها الديمقراطي وكيفيتها الخلقية . ويبدو انه فرض على دولة اسرائيل احد امرين : اما ان يكون في سكانها قرابة ٤٠٪ « رعايا » حقوقهم محددة ، وهم على كل حال محرومون من حقوق جمهور له هويته القومية ، وتمثيله وقيادته ، او ان تكون فيها نسبة كالمذكورة اعلاه من « مواطنين غير يهود » ، ونسبة الهجرة المتوقعة ، يمكن التقدير بدرجة معقولة من الدقة ، متى يقترب العزب ليكونوا نصف السكان في الدولة اليهودية ـ مع جميع الابعاد المتوقعة من تطور كهذا في ايامنا .

وختاما ، ومن اللازم في حديثنا عن شعب عربي فلسطيني ان نذكر امرا امحت معالمه مع مرور الايام ـ هو ان تلك الوحدة السياسية المدعوة « فلسطين » التي تسلمت بريطانيا الانتداب عليها من عصبة الامم في سنة ١٩٢٠ شملت ضفتي الاردن . وفي هذا الاطار كان لزاما ان يحيا ويتطور الشعب اليهودي العائد الى وطنه والشعب العربي المقيم فيه ،

جنبا الى جنب . وعن هذا سيكون الحديث فيما بعد » .

وحول ما يصفه بـ « حل العقيدة برجاحة عقل » يقول اهرون كوهين :

ان السعي من الجانب العربي (لتحرير البلاد كلها) (اي ابطال دولة اسرائيل ، ولو « بدون رمي اليهود في البحر » ، كما قيل مؤخرا). والسعي من الجانب اليهودي كلما امكن ذلك لتوسيع حدود اسرائيل عما كانت عليها قبل حرب الايام الستة (ولا حاجة الى الحديث عن الطلب بجعل خطوط وقف النار بعد حرب حزيران ١٩٦٧) « حدود اسرائيل في هذه الاثناء » لن يسيرا بنا نحو السلام . والقضية المشحونة باحاسيس عميقة وقوية ، هي قضية للشعبين كليهما ، وعليهما ان يغلبا على هذه الاحاسيس ليحظيا بحياة السلام والامن والتقدم دون ازعاج .

ولا مسوغ ولا امل للاستمرار الى ما لا نهاية في النقاش المحتدم ، باستعمال المزاعم التاريخية والقضائية ومزاعم الاخلاق والمنطق التي يتسلح بها كل طرف الى حد كبير والمزاعم المضادة يمكن ان تملأ بها اكثر من كتاب . ليس على قواعد الاخلاق المجردة ، بل على اعتبارات الهدف السياسي . من الواجب اضاءة طريق النضال لاجل السلام ، الذي يحتاج اليه الشعبان كالحاجة الى هواء التنفس .

أ ـ السلام الحقيقي الناجز لا يمكن ان يتم الا على اساس العدل والاحترام للجانبين . فالقوة ليست ولا يمكن ان تكون بديلا لهما ، لان السلام الذي لا يكون عادلا ومعقولا ومحترما لا يمكن ان تقوم له قائمة . وان نظرة « مالي لي ومالك لي » ـ من هذا الجانب او ذلك ـ لا يمكن ان تكون ابدا قاعدة لاتفاق .

ب ـ لا يمكن اقامة رخاء شعب على دمار شعب اخر . وان نجاح سياسة من هذا القبيل في ايامنا لا يمكن ان يكون الا عابرا وزرع الويلات التي تزرعها هذه السياسة لا يقضي عليها بسهولة . وليس متطلبات الاستقامة فقط بل متطلبات العقل المدرك ايضا ان نحيا ونعطي الاخرين ان يحيوا » .

ج ـ وعندما يتصادم عدل وعدل ، فالتسوية النزيهة وبعيدة النظر هي وحدها تستطيع ان تمنع الصراع المر القاسي حيث يتضرر الغالبون والمغلوبون معا . وبالضبط وعندما تكون يد اسرائيل هي العليا ، علينا الا نتجاهل دروس التاريخ : الانتصار امتحان للغالبين بما لا يقل عن كون الفشل امتحانا للمغلوبين .

وما « الاحتلال المتسامح » الا بمثابة « جليد حار » فكل سيطرة شعب على اخر اساسها القمع والتمييز وهما يفسدان مسببي الضرر والمتمتعين به اكثر مما يفسد المضطهدين والمتضررين .

د ـ وفي العلاقات بين الشعوب كما في العلاقات الانسانية يصدق

المثل الذي ضربه هيلل العجوز : « لا تصنع لصاحبك ما هو بغيض عليك». وعلى الانسان ان يتخيل ما كان يفعله هو لو كان مكان غيره ، والا يفترض ان يتصرف غيرة لزمن طويل غير ما كان يتصرف به نفسه ، وكما يتصرف الاخرون في وضع مشابه .

انشق السد ـ لنتجزا ولنتقدم

بعد كل ما حدث في العلاقات بين الشعبين ، فأحلام السلام بينهما بالضرورة مرحلة غير قصيرة . ومن جهنم الحرب الى جنة السلام لا يوجد ممر قصير مباشر ، ولا بد من ممر ، اي ممر لازالة البغضاء وخفض التوتر وايجاد جو جديد يكون فيه التعايش السلمي ممكنا .

وكلما كان العرب يرفضون مطلقا الاعتراف بوجود دولة اسرائيل ، وبحقها في الحياة السليمة في حدود معترف بها بصورة متبادلة ، كانت الطريق الى السلام مسدودة وبقيت القضية ـ كيف يمكن شق هذا السد. ولكن عندما وافق العرب على تنفيذ قرار مجلس الامن في تشرين الثاني ١٩٦٧ بنصه وروحه ـ انشق السد ، وانفتحت الطريق الى السلام . وينص قرار مجلس الامن :

« ابطال دعاوى حالة الحرب او وضع الحرب واحترام والاعتراف بسيادة وتكامل واستقلال كافة الدول وكل دولة في المنطقة اقليميا ، والاعتراف بحقها في الحياة بسلام في اطار حدود معترف بها وآمنة بدون تهديد او اعمال عنف » .

والمطلوب الآن ان تظهر اسرائيل جراة وشجاعة في النضال لاجل السلام ، كالجراة والشجاعة اللتين بدتا منها في ساحة القتال . وتفحص الاحداث السياسية التي جرت في السنوات الاخيرة تفحصا دقيقا لا يوجد مفرا من التأكيد على ان الشجاعة السياسية المذكورة لم تتوفر في قيادة اسرائيل . والشعور بالقوة التي تزايدت موه الهدف ، الذي من اجل الوصول اليه تحشد القوى وتنمي . وبدل الهدف المرموق « ان تكون حرب حزيران ٦٧ آخر حرب بين اسرائيل والعرب » بدىء بالبحث عن اهداف جديدة ، كانت حجج الامن مبررا لها اكثر من كونها تفسيرا حقيقيا . ويشترك في هذا الراي ايضا كما هو معروف خبراء عسكريون وضباط كبار في جيش الدفاع الاسرائيلي .

لماذا حدث هكذا ؟

اعترف مطلعون صريحون وجريئون علنا في ندوات شفاهية ومكتوبة ان لربابنة اسرائيل لم يكن تفكير سياسي نحو وضعيته كتلك التي تكونت بانتهاء معارك حرب حزيران ١٩٦٧ : « ان نصر كهذا جاء مفاجأة ، ولم يعرفوا ماذا يصنعون به « والوضع ناضج تماما لبدء جديد » ولم يكن هناك اي بادىء

وتلخصت المناورات وحتى التي لم تنقصها النجاحات ، بالمراوحة في مكان واحد بالفعل ، بينما الاجراءات التكتيكية تشوش استراتيجية السلام . وعلى هذه الاستراتيجية ـ وذلك في وسعها ! ـ ان تجعل من الشعب العربي في الوطن المشترك حليفا اول لاسرائيل في العالم العربي المحيط بها . ومنذ ان اصبحت مملكة الاردن دولة الشعب الفلسطيني لم يعد اي جواب للقضية في تصريحات لربابنة اسرائيل ، اذ « بين البحر والصحراء لا مكان لدولة ثالثة » (غير اسرائيل ودولة عربية في القسم الثاني من البلاد) فالقضية هي التغلب او عدم التغلب على شهوة نهش حصة الغير من الكعكة المشتركة . ويجب ان يمكن الفلسطينيون بانفسهم ان يحسموا بأمر الدولة الفلسطينية ، اهي ضفتا الاردن او « دولة ضفة وقطاع » مرتبطة بشكل من الاشكال بشرقي الاردن ، او باسرائيل او بالاثنين معا .

« تريد اسرائيل محادثات مع العرب ، فعلام لا تحادثنا ؟ فنحن العرب أصحاب الخلاف مع اسرائيل ! » ـ هكذا يتساءل الفلسطينيون ـ اصبح على الاقل نحو مليون منهم منذ حزيران ٦٧ في المناطق التي تحتفظ بها اسرائيل .

ان بدء السلام اليهودي ـ العربي يكمن في حل القضية الفلسطينية. وبايجاد « مودوس فيفندي » هكذا سيقضي على موقد النزاع ومن اساسه ، وسيكون في وسع العلاقات بين اسرائيل وجاراتها الاخرى الوصول الى ما يرام . ولن يكون بوسع « اي استراتيجية عربية عامة » ان تستمر بالحرب بسبب عامل لم يعد قائما .

الحرب الفاصلة

لقد ضرب الشعب العربي الفلسطيني بقسوة . ومن مصائبه ان ليس له قيادة سياسية تشبه بقدرتها القيادة الاسرائيلية من حيث الاستمرار التاريخي ، والتجربة السياسية ، واتساع القاعدة الشعبية وحرية المناورة ، وكذلك من حيث العلاقات الدولية والامكانات المالية . اما النظرة الساذجة « في الحرب مثلما في الحرب » تفري الى حد كبير بضرب المضروب . ولكن اولئك الذين فرض عليهم ان يعيشوا معا ، تترابط مصلحتهم وسلامتهم ترابطا متبادلا . ومصلحة اسرائيل الحقيقية ليست ان تبني على خراب الجار ، بل ان يضمد الشعب الفلسطيني جراحه ، ويستطيع الوقوف على رجليه ، ويرمم خرائبه ويستطيع ان يكون شريكا في احلال السلام والمحافظة عليه . وليس في سبيل احتلال اراض الغير بادرت اسرائيل الى حرب حزيران ٦٧ ، بل لتستبدل علاقات القتال وتلميع السيوف التي عاشت فيها سنواتها العشرين الاولى ، بعلاقات حسن الجوار . والهدف الذي لاجله تسفك الدماء الكثيرة والغالية كان لضمان ان لا تكون حاجة لسفك المزيد من

الدماء . وبامكان سياسة سلام اسرائيلية مخلصة وجريئة ان تبلغ هذا الهدف وتعززه . والمفتاح هو بتسوية العلاقات مع الشعب العربي الفلسطيني .

ليست مساحات الاراضي ما ينقص اسرائيل ، بل السلام وليسوا هم الذين يعترضون على ان حدود « الخط الأخضر » وثمانين بالمئة من مساحتها لا تزال تنتظر الاستفادة من امكانياتها وفي وسعها ان تستوعب جميع اليهود الذين قد يصلون الى اسرائيل في يوم من الايام . والزعم ان تغييرات اقليمية ذات معنى ضرورية لامن الدولة دون سلام افضل من السلام دون امن ، زعم مدحوض من اساسه . وفي النهاية في اوضاع التقنية العسكرية المعاصرة ، ليس مكان الحدود هو الحاسم ، بل ما هو وراءها . فالمسألة المتبادلة وتنمية العلاقات السلمية المتبادلة والتفاهم والتعاون المتبادل فيها امكانات الامن اكثر مما في حدود موسعة ترفرف على جانبيها مشاغر الكراهية والنقمة . اما بانعدام السلام فنهاية امن كل حدود ان تتزعزع فتتمهد التربة لحروب جديدة .

وليس ثمة من يعترض على ان اسرائيل اليوم تستطيع الوصول الى تسوية مع الشعب العربي الفلسطيني لقاء اعادة الضفة الغربية التي تحتفظ بها منذ حزيران ٦٧ . وهذه المنطقة مثل قطاع غزة هو بمثابة « الحد الاعلى من العرب على الحد الادنى من الارض » (الا اذا كان القصد هو تخفيف سكان هذه المناطق مع زيادة اللاجئين والكراهية والمواد المتفجرة) .

واذا وصلت اسرائيل والفلسطينيون الى تسوية بينهما تعترف بها الدول العربية المجاورة وبضمنها الدول الكبرى ومجلس الامن ، يكون في ذلك القضاء على النزاع من اساسه . « ان حكمة السياسي ـ كما قال عبقري عالمي ـ هي ايجاد الحلقة في سلسلة (الحياة السياسية) ، ان من يمسك بها ، انما يمسك بالسلسلة كلها » . والحلقة الحاسمة في موضوعنا هي علاقات اسرائيل ـ فلسطين .

ثمن السلام وثمن الحرب

على اسرائيل ان تعرض على الشعب الفلسطيني ، لقاء الاعتراف بها مساعدة من احسن ما لديها من قدرة لتطوير دولته على ضفتي الاردن ، في حدود تكون في اساسها حدود الرابع من حزيران ٦٧ « وهذا لا يعني ان تستثني من ذلك امكانية تعديلات حدود معقولة متفق عليها .

وجميع القضايا المتعلقة بين الشعبين ـ مثل مستقبل قطاع غزة ، ومسألة القدس وجوارها وحل قضية اللاجئين ـ يجب ان تكون مواضيع لمفاوضات دون شروط مسبقة وليس هناك قضية متنازع عليها لا يمكن ان يوجد لها حل ، اذا توفرت النية الحسنة في الطرفين ، والسعي المشترك نحو حل القضايا المشتركة حلا عادلا ومشرفا .

وكل تفاوض كهذا يجرى باشتراك ممثلين ذوي صلاحيات يمثلون الشعب العربي الفلسطيني ، على مختلف مكوناته . وهذا ما يجب ان تساعد اسرائيل على تحقيقه ما دام الكلام يجمع حول اهالي المناطق التي في حوزتها .

ومن الممكن اشراك الامم المتحدة ايضا ، لازالة مصاعب التمثيل الفلسطيني ذي الصلاحية اذا احوج الامر الى ذلك مثلما اشتركت في اليمن الجنوبية وهي على عتبة الاستقلال . ان نظام الشعب المجاور ، ملكيا ام جمهوريا ، واتجاهاته في مشاكله الداخلية والخارجية هي من قضاياه هو ، وهو الذي يجب ان يبت فيها بعد الاتفاق والجلاء .

وبوسع الاعتراف المتبادل ذات السيادة في اطار فلسطين الانتداب سابقا ان يكون قاعدة وخطوة اولى نحو اقامة اتحاد فيدرالي بينهما ، على اساس المفاوضات الحرة ، وفي جو من الطموح بروح الحد الاعلى نحو التفاهم والتعاون . ومن شأن اتحاد كهذا يسهل كثيرا على تصميم وتطبيق مشاريع التطوير الواسعة في مضمار الري والكهرباء والزراعة والتصنيع والمواصلات والاتصالات والسياحة والخدمات على انواعها . ويمكن بالقوى المشتركة والمساعدة التي يحصل عليها بالاشتراك من مصادر خارجية ولربما بمساعدة (كونسورتسيوم) دولية تقام لهذا الغرض ، انعاش اللاجئين العرب اقتصاديا واجتماعيا ، باسكانهم من جديد وايجاد مصادر رزق في مجالات الدولة العربية الفلسطينية على جانبي الاردن ، ويمكن استيعاب قسم معين منهم متفق عليه في دولة اسرائيل ، ولعل قليلا منهم يستوطن في الدول المجاورة (هذا اذا فضل اللاجئون ذلك ووافقت عليه حكومات تلك الاقطار) وبالتعويضات المستحقة لهم ، والمساعدة التي يمكن الحصول عليها من مصادر عربية ويهودية ودولية . انمن شأن ميناء حر على شاطىء البحر الابيض المتوسط والمشاريع المشتركة مع اسرائيل واستغلال ثروات البحر الميت ، وتطوير ميناء العقبة ـ ايلات ، وتطوير السياحة من وراء البحار ومجالات اخرى من الزراعة والصناعة والخدمات على انواعها تعطي الدولة الفلسطينية اكثر من المخصصات التي تحصل عليها من الخارج المملكة الهاشمية الاردنية وتدفع ثمنه استقلالها وحريتها السياسية .

ولقد افصح وزير الخزانة الاسرائيلي بنحاس سبير (في « هآرتس» بتاريخ ٢١ نيسان ٧٢) على انه منذ حرب حزيران وحتى نهاية السنة الحالية ستصل نفقات امن اسرائيل الى مبلغ ٢٥ مليار ليرة اسرائيلية تقريبا ومقابل ٣ر٥ مليار ليرة هي ميزانية وزارة الدفاع لهذه السنة « تزف البشرى » بميزانية ٧ مليارات ليرة في السنة المقبلة . وباستمرار الحرب ستحرق مبالغ اكبر من هذه على مذبحها . فلا مهرب من زيادة ميزانيات الدفاع المستمرة في اعقاب تطور التكنولوجيا العسكرية

السريعة . وتكلف الحرب العرب ، كما هو معلوم ، مبالغ ليست بالقليلة ايضا . اما عن نتائج الحرب الاخرى فلا حاجة للكلام عنها . والذين يعتقدون ان ثمن السلام قد يكون كبيرا فليتفضلوا ويحسبوا ثمن الحرب.

التوقيت المحلي والتوقيت العالمي

منذ زمن غير بعيد قال رئيس الاركان العامة سابقا والوزير حاليا في حكومة اسرائيل الجنرال (الاحياطي) حاييم بارليف : « انني اعتقد اليوم اننا نستطيع الوصول الى تسوية يمكن ان تسمى السلام. واعتقد اننا نستطيع الوصول الى ذلك على اساس الحدود السابقة . ولو كنت اعتقد ان هذا هو الحد الاقصى الذي نستطيع بلوغه لقلت : لا بأس . ولكنني اعتقد ان ليس هذا هو الحد الاعلى . واظن اننا اذا استمررنا بالصمود ، نستطيع الوصول الى اكثر من ذلك (« أوت » لسان حزب العمل الاسرائيلي ٧٢/٣/٩) .

كما ان اقوالا مشابهة فاه بها حكوميون آخرون : اذا واصلنا الوقوف صامدين في الخطوط التي يمترس فيها جيش الدفاع الاسرائيلي اليوم ، تزداد معقولية حصولنا في المستقبل على السلام الافضل (اقليميا) على السلام الذي في استطاعتنا الحصول عليه في الحال .

ودون الخوض في السؤال هل لصالح العلاقات بين الشعوب ومستقبل السلام ، يجب ان نطمح الى اكثر مما هو ضرورة لكياننا وتطورنا .

ان صحة التقدير الآنف الذكر من حيث التطور في منطقتنا المشكوك فيها . ويجب الا ننسى ان التطورات في المنطقة تعكس الى حد كبير وباستمرار تصارع القوى الكبرى في الميدان العالمي . وبصدد اهداف ذلك ، يبدو ان لا شك في ان التوقع الآنف الذكر مشكوك فيه ، وساعة التسوية السلمية تلح بصورة لعلها تفوق ما تعود الناس على تقديره .

* * *

(٥) « ماتسبن » (المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية) ★

– تسجل (ليلى سليم القاضي) في كتابها « المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية – ماتسبن » في الفصل الخامس وعلى الصفحات (١٢٧ – ١٤٩) نظرة المنظمة الى المقاومة الفلسطينية والحل الثوري للنزاع في المنطقة فتقول :

اولا : تؤكد (المنظمة) ان الكفاح المسلح ضرورة حيوية واداة مشروعة في مواجهة الاحتلال ومتابعة النضال ، ولكن هذا لا يعني ان نجعل من القتال « فيتيشيا » وكأنه الاسلوب الوحيد للنضال والكفاح . ان نضال القوى الثورية الفلسطينية يشمل بالضرورة الكفاح المسلح ، وتقول (المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية) انها واعية هذه الحقيقة ، وانها ادركتها قبل انتشار حركة المقاومة على نطاق واسع . ولكن السؤال الذي تطرحه (المنظمة) هو اذا كان الكفاح الفلسطيني المسلح وحده يكفي للوصول الى النتائج المطلوبة ؟ وتجيب المنظمة على هذا السؤال بالنفي ، لان توازن القوى الداخلة في الصراع قائم بشكل سيدفع الكفاح المسلح الفلسطيني بالضرورة نحو التحول الى مجرد مقاومة ضد الاحتلال . اي ما لم يصبح الكفاح المسلح الفلسطيني جزءا من حركة اوسع هي الثورة العربية فانه لن يحقق اكثر مما جاء ذكره اعلاه . لذلك عندما تعرض بعض فصائل المقاومة القضية على انها مسألة فلسطينية بحت وبالامكان حلها ضمن اطار فلسطيني بحت فانها تبين عدم ادراكها للخطر الذي يواجه العمل

★ – تشكلت المنظمة في خريف ١٩٦٢ من قبل ثلاث حركات سياسية صغيرة في اسرائيل :

١ – جماعة انشقت عن الحزب الشيوعي الاسرائيلي .

٢ – انشقت عن حركة العمل السامي .

٣ – جماعة من التروتسكيين .

– على الصعيد الفردي ، جاءت المبادرات الرئيسية من جانب اربعة اشخاص كانوا اعضاء في الحزب الشيوعي الاسرائيلي :

١ – عكيفا اور : من مواليد المانيا ، هاجر لفلسطين وعمره ثلاث سنوات . من سكان القدس .

٢ – موشيه ماخوفر : من مواليد فلسطين عام ١٩٣٦ ، كان محاضرا في الجامعة العبرية . من سكان القدس .

٣ – عويد بيلافسكي : من مواليد فلسطين المحتلة ، كان طالبا في الجامعات العبرية. من سكان تل أبيب .

٤ – يرمياهو كابلاند : من مواليد فلسطين ، كان طالبا في الجامعات العبرية ، وقد انضم الى المنظمة بعد فترة قصيرة من انشائها .

– ليلى سليم القاضي – « ماتسبن » مركز الابحاث . بيروت ١٩٧١ .

الفلسطيني ، اي استبدال النظرة الفلسطينية السلبية السابقة التي كانت تنتظر الخلاص على ايدي الآخرين ، بنظرة اقليمية ضيقة بحيث يكون المطلب الوحيد الموجه الى الجماهير العربية هو مجرد مساعدة الجبهة الفلسطينية فقط . ترى (المنظمة) ان هذا الموقف يتغافل عن الارتباط العضوي القائم بين النضال الفلسطيني والنضال في العالم العربي ككل ، كما يعبر عن ذلك شعار « عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية » . وتشجع الحكومات العربية هذا الموقف اذ ان تعبئة الجماهير العربية ، وان كانت في سبيل القضية الفلسطينية فقط كفيلة بتهديد الاوضاع السياسية العربية القائمة . لذلك لا ترى هذه الحكومات اي ضرر في عزل النضال الفلسطيني وتركه للفلسطينيين فقط . . .

ثانيا : ترى (المنظمة) ان هم الانظمة العربية الاساسي ، هو استرجاع المناطق التي فقدتها في حرب حزيران ١٩٦٧ ، بينما لا تعتبر القضية الفلسطينية الا كشيء ثانوي . وهذا ما يعنيه شعار « ازالة آثار العدوان » . كما تؤكد (المنظمة) انه لو تمكنت الانظمة العربية من احراز هدفها هذا بصورة من الصور (عن طريق الدول الاربع الكبرى مثلا) ستكون مستعدة للتخلي عن النضال الفلسطيني وحتى لان تشارك في التصفية السياسية والجسدية لحركة المقاومة الفلسطينية . وليس من المستبعد ان تصر الدول الاربع على تصفية المقاومة كشرط لتحقيق التسوية السياسية !

ثالثا : رفضت (المنظمة) مشروع روجرز معتبرة اياه نصا مشتركا توصلت اليه الدول الكبرى لفرض التسوية السياسية على المنطقة . . وتخلص (المنظمة) في تحليلاتها الى القول ان توازن القوى في المنطقة من ناحية والتحليلات النظرية من ناحية اخرى تبين استحالة حل المسالة الفلسطينية ضمن اطار فلسطيني منفصل ! والاستنتاج الذي تصل اليه (المنظمة) لا يدعو الفلسطيني للانتظار بهدوء حتى يتم القضاء على السيطرة الامبريالية في المنطقة بأسرها ، بل يدعوهم للالتفاف حول النضال الاوسع في سبيل التحرير السياسي والاجتماعي للشرق الاوسط بأسره .

رابعا : بالنسبة للافكار والشعارات المطروحة حول الحل الثوري للنزاع العربي الاسرائيلي ، فتوجه (المنظمة) نقدا للشعار الداعي الى « دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية المستقلة التي يتمتع كافة سكانها من مسلمين ويهود ومسيحيين بحقوق متساوية ، بغض النظر عن ديانتهم » باعتباره يعني خلق دولة جديدة مؤلفة من تجمعات دينية لا تمايز قومي فيها . لكن القائلين بهذا الشعار انفسهم واعون استحالة فصل الفلسطينيين عن الامة العربية ، لذلك يعودون ليضيفوا ان « فلسطين هي جزء من الوطن العربي » .

تعتبر (المنظمة) ان العجز الاساسي في هذا الشعار يكمن في قفزه

الكلي عن المسألة القومية بشكل عام والواقع الاسرائيلي بشكل خاص . لا شك ان اليهود المقيمين في اسرائيل جاءوا للاستيطان تحت تأثير الصهيونية وبقيادتها ، وانهم اضطهدوا الشعب الفلسطيني وما زالوا يضطهدونه . الا انه من المستحيل حذف حقيقة تاريخية اخرى وهي ان هذه المجموعة اصبحت الى حد كبير تشكل كيانا قوميا (مختلفا عن بقية يهود العالم من جهة ، وعن الفلسطينيين العرب من جهة اخرى) له لغته الخاصة وحياته الاقتصادية والثقافية المميزة . اي ان الشعب الذي يتكلم العبرية في المنطقة ليس مجرد جماعة دينية وانه لمن السذاجة الاعتقاد بأن مثل هذه القضايا المعقدة تنحل بمجرد اعتبار الاسرائيليين جماعة تعتنق دينا معينا ليس الا . تؤكد (المنظمة) ان اي حل واقعي وتاريخي للنزاع لا يريد ان يغرق في الاوهام عليه ان يأخذ بعين الجد حقيقة معينة وهي ان الشعب الاسرائيلي يتصف بالخصائص المشتركة للقومية وروابطها . او بعبارة ادق يشكل الاسرائيليون قومية في طور التكوين ، كما ان العرب يشكلون أيضا قومية في طور التكوين ، ولم تكتمل العملية لديهم بعد أيضا . ومما لا شك فيه انه مع استمرار الكفاح والصراع في الشرق الاوسط سوف تنضج عمليات التكوين هذه اكثر فأكثر . .

خامسا : تستنتج (المنظمة) ان هذه الحلول المقترحة (دولة ديمقراطية بسيطة في فلسطين) تبقى حبيسة الواقع الراهن للشرق الاوسط ، ولا تشترط ثورة اجتماعية شاملة لتحقيقها مما ينزع عنها صفة الثورية بالمعنى الاعمق والادق للعبارة . .

– ترفض (المنظمة) رفضا تاما للاقتراحات القائلة بانشاء دولة عربية فلسطينية مؤلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة تكون تحت حماية اسرائيل لان ذلك يعني في الواقع ضم هذه الاقاليم لاسرائيل دون ان يكون لسكانها حتى حقوق المواطن في اسرائيل . ترى (المنظمة) ان « محمية » فلسطينية من هذا النوع ستكون شبيهة « بالبانتوستان » التي تريد حكومة جنوبي افريقيا اقامتها للشعب الافريقي هناك . وواضح ان عرب فلسطين لن يرضخوا لمثل هذا المصير السياسي . .

كذلك تشير (المنظمة) الى نسخة أخرى من هذا المشروع خدعت بعض اوساط يمكن اعتبارها بوجه عام تقدمية . يقول هذا الاقتراح بمنح « حق تقرير المصير » لعرب فلسطين ليقيموا دولة « مستقلة » في الضفة الغربية وقطاع غزة . وتحذر المنظمة من هذا المشروع لان مفاهيم « تقرير المصير » و « حرية الاختيار » ليست الا خداعا وزيفا في الظروف القائمة في الشرق الاوسط وضمن اطار توازن القوى الراهن .

سادسا : دعت (المنظمة) منذ عام ١٩٦٦ الى منح الشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره بنفسه . وتعتبر (المنظمة) ان التنفيذ

الصحيح لمضمون الشعار لا يعني خلق دولة فلسطينية منفصلة او دمج الشعب الفلسطيني في المجتمع العربي على اساس الوضع الراهن وتوازن قواه ، بل يعني قيام دولة اتحادية اشتراكية في الشرق الاوسط . في الواقع هذا هو الاطار الذي تنظر من خلاله (المنظمة) الى مستقبل الشعب الاسرائيلي نفسه . بعبارة اخرى ، تؤيد (المنظمة) حق تقرير المصير لعرب فلسطين ولا تحفظ لديها حول هذا الموضوع على الاطلاق .

سابعا : تعتقد (المنظمة) انه ينبغي على الاسرائيليين الاندماج في جمهورية اشتراكية كبيرة في الشرق الاوسط . وقد توصلت المنظمة الى هذا الاستنتاج عام ٦٦ ـ ٦٧ ، وتضيف (المنظمة) الى ذلك ان تحقيق هذا الحل لا يمكن ان يأتي عن طريق فرضه بالقوة او بالقسر على الشعب الاسرائيلي ، بل يأتي عن طريق دعوته للمشاركة فيه طوعيا وللمشاركة في بناء الاشتراكية في المنطقة مع الطبقات العربية صاحبة المصلحة الجذرية في بناء الاشتراكية . ان الوسيلة السلمية لتحقيق هذه الاهداف ليست فرضها بالقوة على الشعب الاسرائيلي . ومع ان المنظمة تعتقد ان اسقاط الصهيونية هو واجب ضروري على القوى الثورية في المنطقة وهذا يعني استخدام العنف ضدها بطبيعة الحال ، ولكنها لا تعتقد ان دمج الشعب الاسرائيلي في الجمهورية الاشتراكية للشرق الاوسط يجب ان يتم عن طريق فرضه بعنف مماثل .

(٦) الاتحاد الشيوعي الثوري ★

ـ جاء في البرنامج السياسي للاتحاد بقيادة (ايلان البرت) عام ١٩٧٠ وهو تجمع انشق عن « الماتسبن » :

(١) ان موقفنا الاساسي يرتكز على الماركسية اللينينية ، والاممية البرولتارية . هذا التوجه ليس قضية خلقية ووعي ثوريين فقط ، بل هو شرط لانتصار الثورة الاشتراكية ، حتى لو كانت في نطاق قومي او منطقي ضيق ايا كان هذا التوجه مبني على :

(٢) اعتبار ثورة اكتوبر انطلاق للثورة الاشتراكية العالمية .

(٣) اعتبار الثورة الصينية كاستمرار مباشر لثورة اكتوبر وكخطوة مهمة في طريق الثورة العالمية .

(٤) التماثل (التعاطف) مع الشعب الفيتنامي ، الشعب الكوري ، والشعب الفلسطيني ، ومع كل الشعوب التي مقاومتها البطلة للاستعمار لن تؤدي بها الى الطريق الثوري والى المشاركة في صراع الطبقات العالمي فحسب ، بل هي في حد ذاتها تشكل منبعا ثمينا للتجارب والدروس ، لكل الثوريين في كل مكان .

(٥) التضامن مع الجماهير المضطهدة في كل مكان ضد كل اسيادهم ، سواء كان هؤلاء اقطاعيين او بورجوازيين او بيروقراطيين ، وطنيين او غرباء ، وسواء كانت سلطتهم تعمل باسم الآلة ، الامة، الحرية، او اي نوع خاص من الاشتراكية . التضامن مع جماهير الشغيلة المستغلين في كل مكان في نضالهم ضد الراسمالية .

(٦) ان التماثل الفعال مع الثوار في كل مكان معناه توحيد القوى على اساس ديمقراطي لجميع العناصر التي تناضل حاليا في سبيل نفس الاهداف ، هذا يعني : وحدة القوى على مستوى المنطقة في اطار استراتيجية عامة ، هدفها عزل الاستعمار وبلورة جبهة ثورية عالمية .

(٧) مساندة البروليتارية والشباب الثوري ، في البلاد الراسمالية في نضالهم ضد الراسمالية ، العنصرية والامبريالية وايضا ضد القوى التنقيحية الاصلاحية والمتعاونين مع العدو الطبقي .

(٨) الاشتراك في الجدال الثوري العالمي كمساهمة في النضال من اجل ديمقراطية اشتراكية عالمية .

(٩) نحن الثوريون ، اليهود والعرب ، سكان دولة اسرائيل ، المزودين بهذا التوجه الاممي نرى في السلطة الصهيونية ـ التي تؤمن استمرار النظام الاجتماعي القائم حاليا في المجال السياسي الذي نعمل فيه ـ

★ ليلى سليم القاضي ـ « ماتسبن » مركز الابحاث ـ بيروت ١٩٧١ ص ١٥٩ ـ ١٦٥

عدونا التكتيكي الاساسي .

(١٠) بما ان المشروع الصهيوني هو جهاز القسم الاكبر من جذوره مفروز خارج هذه المنطقة ، لذلك يقع جزء من النضال ضده على عاتق الثوريين الموجودين في تلك البلاد التي توجد للصهيونية جذور بها .

(١١) ان دولة اسرائيل ــ الموجودة في طور من النمو والتوسع ، بكل مؤسساتها السياسية والعسكرية ومنظماتها المهنية ــ ما هي الا تعبير او تجسيد لتحقيق الصهيونية .

(١٢) ان دولة اسرائيل هي نتاج عملية استيطانية نفذت بمؤازرة ومساعدة الاستعمار العالمي وعلى حساب الشعب العربي . هذه العملية ــ التي استندت على قوانين عنصرية لمصادرة الاراضي ، وعلى الهجرة اليهودية بموجب « قانون العودة » والاستيطان على حساب السكان الفلسطينيين ــ هي التي تقرر الطابع الكولونيالي لجوهر كيان الدولة الصهيونية ، من هذا تتحتم ضرورة الاعتراف بحقيقة عدم كون اسرائيل مجتمعا تشكل به التناقضات الطبقية الداخلية أرضية لثورة اشتراكية اسرائيلية مستقلة ، معزولة عن المجرى الثوري الشامل في المنطقة .

(١٣) ان المجتمع الاسرائيلي ، بالرغم من طابعة الاستيطاني واقتصاده الاصطناعي الفاشل الذي يعيش على الدعم الخارجي ، هو مجتمع طبقي مندمج في السوق الرأسمالي العالمي ، حيث تقاسي اوساطا واسعة من الشغيلة ، مثل اي مجتمع رأسمالي آخر ، من استغلال اقتصادي واجتماعي . هذا التناقض الاجتماعي هو الذي يشكل الارضية ذات الطاقة الكافية لعزل هذه الطبقات عن المشروع الصهيوني الموالي للاستعمار .

(١٤) ان العائق او العقبة الاساسية التي تحول دون هذا العزل هي قوة الايديولوجية الصهيونية التي نفسها امام الجماهير اليهودية في البلاد والخارج كبديل وحيد للكارثة والملاحقات الابدية . يجب ان نذكر بأن الايديولوجية الصهيونية كما هي الآن هي التي ستزيد اليأس السياسي للبرجوازية اليهودية الصغيرة الآخذة في الفقر والملاحقة بواسطة الرجعية اللاسامية ، وهكذا تحولت هذه الطبقة الى قوة كولونيالية تخدم الاستعمار الغربي بشكل موضوعي .

(١٥) لن تتمكن التناقضات الاجتماعية من ان تلعب دورها التاريخي ، اذا لم يعزل قسم من السكان اليهود عن الايديولوجية الصهيونية ، وبالتالي سيبقى المستوطنون اليهود قوة مجمعة تشكل جيشا عظيما يقف ضد حركة التحرر العربي وضد الثورة الاشتراكية .

(١٦) يصبح هذا العزل ممكنا فقط اذا تحققت الاطوار او المجريات الثلاث التالية المرتبطة الواحدة بالاخرى :

ا ــ تفتيت تدريجي للتفوق العسكري الاسرائيلي .

ب ــ تفاقم حدة الازمة الاقتصادية الداخلية في اسرائيل .

جـ ــ تبلور بديل أممي في اوساط حركة التحرر الفلسطينية وحركة الثورة العربية الى جانب تعميق الوعي المعادي للاستعمار في اوساط الجماهير العمالية اليهودية في اسرائيل .

(١٧) في سبيل تحقيق هذا الهدف ، من المهم جدا النضال ضد الاتجاهات والخطوط السياسية الشوفينية الموجودة حتى الآن في اوساط حركة التحرر العربي ، وهذه الخطوط السياسية التي تتجاهل وجود شخصية يهودية قومية في أرض اسرائيل ــ فلسطين ومن القضية السياسية النابعة من وجود اقلية قومية وحقوقها . ان الاعتراف الصريح بالحقوق السياسية فقط يؤدي الى خلق القاعدة الموضوعية والذاتية لانضمام جماهير المستغلين في اسرائيل للنضال الثوري المشترك .

(١٨) لقد كان الشعب العربي الفلسطيني خلال عشرات السنين الضحية الاساسية لتحالف موضوعي بين الصهيونية والرجعية العربية . ان بعثة المستقل في اعقاب حرب ١٩٦٧ يشكل احدى الظواهر الهامة والصحية جدا في سبيل التغيير الثوري والقضاء على النظام الاجتماعي السائد في المنطقة .

(١٩) ان الحركة الفلسطينية نظرا لوضعها التاريخي ذاته موجودة في واجهة النضال ليس فقط ضد الصهيونية والرجعيه العربية الموالية للاستعمار ، بل ضد القوة والايديولوجية البرجوازية الصغيرة التي تعتبر الاصطلاحات القومية التي تقوم بها نوعا من الاشتراكية .

(٢٠) ان القضية الفلسطينية يمكن حلها فقط في اطار الثورة الاشتراكية التي لا يمكن ان تحدث بدون وحدة ــ على أساس اممي ــ كل القوى الثورية في المنطقة .

(٢١) ان فلسطين وحدة اقليمية ذات طابع ثنائي القومية، وما التركيز الاقليمي الحالي للسكان اليهود الا نتيجة لحقائق فرضت بالقوة ، فخلدت حقيقة طرد السكان العرب من اراضيهم . ان الفصل اقليميا بين الشعبين على اساس الحقائق التي فرضتها الصهيونية بالقوة ، تتناقض مع كل مبدأ ديمقراطي ، بموجبه يحق لكل مواطن ، دون اي تمييز قومي ان يسكن ويعمل في اي مكان يختار .

(٢٢) هذه الحقائق تملي استنتاجا ذا معنى واحد : ان البديل الوحيد للحرب القومية بمعنى الحرب بين الشعوب ، هو النضال الثوري المشترك للعرب واليهود .

(٢٣) ليست الصهيونية والقضية الاسرائيلية الدافعان الوحيدان للثورة في العالم العربي ، بالعكس ، ان القضية الفلسطينية وايضا الصهيونية ، هما من ظواهر السيطرة الاستعمارية على منطقة ذات اهمية

اقتصادية واستراتيجية من درجة اولى . هذه المنطقة خاضعة حتى الآن لاطارات ايديولوجية وسياسية رجعية ، تشكل الضمان لاستمرار السيطرة الاستعمارية ، وعلى عدم قدرتها قيادة حركة التحرر للشعوب العربية . ان فشل الثورة الديمقراطية في الشرق الاوسط يكون الارضية الموضوعية لتحول ثوري راديكالي في حركة التحرر العربي ، وهذا وفي نفس الوقت فان تحول وتطور الحركة العمالية في البلاد العربية يخلق القطاع الذي يقع عليه عبء قيادة هذه العملية .

(٢٤) اننا نؤمن على اساس هذا التحليل ـ انه من الممكن بل ويجب تأسيس حكم شعبي ثوري في الشرق العربي وذلك بتحالف العمال والفلاحين والمثقفين بقيادة (الطبقة العاملة) البروليتارية .

(٢٥) ان الشرق العربي لا يكون وحدة جغرافية سياسية تامة ومحددة بشكل مطلق . فالمنطقة مربوطة تاريخيا بالمغرب ومربوطة ايضا بالعمليات (والتيارات) الاجتماعية المعتمرة في اجزاء غير عربية بآسيا الغربية . وهكذا .. فان الوحدة الاشتراكية في الشرق العربي ، بضمن الاقليات الحرة الموجودة فيه ، لا يمكن ان تقوم الا على اساس كيان الشرق المحرر (من النفوذ الاجنبي) .

(٢٦) اننا نعي التناقض القائم بين الحاجة الى تنظيم النضال الثوري على اساس المركزية الصلبة ، وبين التطلع الديمقراطي للامركزية وادارة المواطنين الذاتية لشؤون المجتمع في كل مكان ، غير ان هذا التناقض انما هو ديالكتيكيا وليس تناقضا تناحريا .

(٢٧) ان انتصار الاشتراكية مرهون بتأسيس حزب ثوري شامل يقوم على ارشاد الجماهير في كل المنطقة للاستيلاء على السلطة .

(٢٨) ان هذا الهدف المرحلي ـ اي اقامة الحزب الثوري المشترك على اساس النضال والتنظيم الثوري ـ هو الذي يوجه شكل هذا التنظيم في هذه المرحلة . اننا ما زلنا معزولين عن الجماهير التي بدونها لا يمكن ان تقوم حركة سياسية ذات معنى تاريخيا .

(٢٩) وعليه ، فاننا نرى الحاجة الماسة لاقامة جبهة ثورية في اسرائيل ، جبهة مفتوحة امام كل من يوافق على مبادئها واهدافها الواردة هنا ، والذي يتخذ على نفسه الانضباط لها بحسب مبدأ المركزية الديمقراطية .

(٣٠) ان هدف الجبهة على المدى البعيد هو تحضير وتنظيم وادارة الصراع ضد الحكم الصهيوني على ضوء الاممية البروليتارية ـ بجميع الطرق التي ترتئيها بحيث يكون الهدف النهائي من النضال هو تأسيس حكم شعبي ثوري في الشرق العربي كمنطقة محررة وكمعقل من معاقل الثورة الاشتراكية العالمية .

(٣١) واما هدف الجبهة في هذه المرحلة فهو تنسيق الطاقات الثورية القائمة ضمن صفوفنا حتى تتبلور الشروط لقلب الجبهة الى حزب ـ واهم هذه الشروط هي :

أ ـ وضع برنامج سياسي يضم تحليلا نظريا للتحركات الدينامية للطبقات المستغلة (بالفتحة) بحيث تكون فيها للجبهة المشاركة الفعالة .

ب ـ وضع استراتيجية سياسية متعلقة بالصراع الموضوعي للطبقات المستغلة (بالفتحة) بحيث تكون فيها للجبهة المشاركة الفعالة .

الباب الخامس

من نداء عبد الناصر حتى نداء ياسر عرفات
١٩٧٠ - ١٩٧٤

أولا ـ نداء الرئيس جمال عبد الناصر والرد الامريكي (١٩٧٠)

في الاول من ايار ١٩٧٠ ، وبمناسبة الاحتفال العالمي بعيد العمال ، القى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا قوميا في المنطقة الصناعية الكبرى ـ شبرا الخيمة ـ وجه خلاله نداءا للرئيس الامريكي نيكسون ، ناشده فيه استخدام النفوذ والثقل الامريكي لردع العدوان الصهيوني وبالتالي العمل على احلال السلام في المنطقة وجاء فيه :

ايها الاخوة ،

من هنا ، من المنطقة التي تحوي مصنع ابو زعبل الذي اغارت عليه الطائرات الامريكية فقتلت عماله وجرحت عماله وحرقت عماله ودمرت مبانيه ودمرت آلاته ، أتوجه من هنا بالنداء ألى الرئيس ريتشارد نيكسون ، اننا التقينا . تقابلت معاه في سنة ١٩٦٣ ، واتكلمنا بصراحة . واعتقد انه ما زال يذكر حديثنا ، وكان في هذا الوقت خارج السلطة .

اقول اننا برغم كل ما حدث لم نغلق الباب نهائيا مع الولايات المتحدة الاميركية برغم الاساءات اللي وجهت الينا ـ برغم القنابل والنابالم والفانتوم.

قبل اسابيع قليلة ، قابلت سيسكو ، مساعد وزير الخارجية الاميركية، وقابلته من منطق اننا نريد ان تكون وجهة نظرنا معروفة بوضوح لدى الولايات المتحدة الاميركية .

انني أتوجه الى الرئيس نيكسون واقول لـه ، ان الولايات المتحدة الاميركية على وشك ان تقوم بخطوة بالغة الخطورة ضد الأمة العربية .

ان الولايات المتحدة الاميركية بخطوة اخرى على طريق تأكيد التفوق العسكري لصالح اسرائيل سوف تفرض على الامة العربية موقفا لا رجعة فيه ، موقف يتعين علينا ان نستنتج منه ما هو ضروري ، وذلك سوف يؤثر على كل علاقات الولايات المتحدة الاميركية بالامة العربية لعشرات السنين وربما مئات السنين .

انني اقول ـ وهو يعرف انني اعني ما أقول ـ ان الامة العربية لن تستسلم ولن تفرط وهي تريد سلاما حقيقيا ، ولكنها تؤمن ان السلام لا يقوم على غير العدل . اريد ان أقول ان كانت الولايات المتحدة الاميركية تريد

السلام فعليها ان تأمر اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة .

ان ذلك في طاقة الولايات المتحدة التي تأتمر بأمرها لانها تعيش على حسابها .

وأي شيء غير ذلك لا يجوز علينا ولن يجوز .

هذا حـل .

والحل الثاني ـ اذا لم يكن في طاقة أميركا ان تأمر اسرائيل ـ فنحن على استعداد لتصديقها اذا قالت ذلك مهما كانت اراؤنا فيه ، ولكننا في هذه الحالة ، نطلب طلبا واحدا هو بالتأكيد في طاقة اميركا ، ذلك الطلب ان تكف عن أي دعم جديد لاسرائيل ، طالما هي تحتل أراضينا العربية ، أي دعـم سياسي او دعم عسكري أو دعم اقتصادي . اذا لم يتحقق الحل الاول واذا لم يتحقق الحل الثاني فان على العرب ان يخرجوا بحقيقة لا يمكن المكابرة فيها بعد الان ، وهو ان الولايات المتحدة الاميركية تريد لاسرائيل ان تواصل احتلال اراضينا ، حتى تتمكن من فرض شروطها علينا بالاستسلام .

ان ذلك ، وانا لا ازال اتوجه بالحديث الى الرئيس نيكسون في محاولة اخيرة ، ان ذلك لن يحدث . ان كل المؤامرات التي توجـه الان ضد الامـة العربية وضد جبهة التحرر والتقدم فيها لن تنجح .

ان شعوب الامة العربية قد استيقظت وما من سبيل لاعادتها الى قيودها او اعادة القيود اليها . ان قوى التقدم لا بد ان تنتصر ولن يرهبها شيء . انكم مطالبون باستيعاب دروس الثورة الليبية ، ودرس الثورة السودانية .

انني اقول للرئيس نيكسون ان هناك لحظة فاصلة قادمة في العلاقات العربية ـ الاميركية ، اما ان نكرس القطيعة الى الابد ، واما ان تكون بداية اخرى جادة ومحددة .

ان التطورات القادمة لن تمس العلاقات العربية ـ الاميركية وحدها ، وانما سوف تكون لها تأثيرات خطيرة اوسع من ذلك وابعد . اننا طلبنـا وسوف نطلب معونة من اصدقائنا ، من اصدقاء التقدم والسلام والحرية ، ذلك لان معركتنا هي معركة التقدم والسلام والحرية .

ان تصميمنا على تحرير اراضينا هي الحق الشرعي الاول لاي امة تعرف لكرامتها قيمة .

انني اتوجه بهذا كله الى الرئيس نيكسون لان اللحظة دقيقة ، ولان العواقب بالغة الخطورة .

ورغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بين بلدينا فانه لا شيء يمنعنا من توجيه نداء آخر واخيرا من اجل السلام في الشرق الاوسط .

اننا نريد من الرئيس نيكسون ان يتوجه بسؤالين اثنين الى اسرائيل وان الاجابة عليهما اذا تلقى اجابة عليهما ، سوف نضع تحت تصرفه الحقيقة كلها .

نريد ان يسالهم :

اولا : هل هم مستعدون للانسحاب من جميع الاراضي العربية وفق قرار مجلس الامن ووفق مبادىء الامم المتحدة ؟

ثانيا : هل هم يعرفون ان هناك شعب خلق حرا وسيدا هو شعب فلسطين ؟ وان هذا الشعب له حقوق اشار اليها قرار مجلس الامن وقرارات الامم المتحدة ومبادىء ميثاقها واية مبادىء آمن بها البشر وكافحوا من اجلها.

ان اجابتهم واضحة منذ البداية امامنا . انهـم ليسوا عـلى استعداد للانسحاب ، بل ليسوا على استعداد لذكر كلمة الانسحاب ولو حتى بمجرد الاستهلاك امام الراي العام العالمي . هذا ما قالته رئيسة وزراء اسرائيل منذ عدة ايام ، لانهم يقصدون الى التوسع ، انهم ضد حقوق شعب فلسطين ، بل هم ينكرون اصلا ان هناك شعب فلسطين .

ان على الرئيس نيكسون ان يطل بنظره على ما يجري في اسرائيل نفسها لكي يرى الصورة على حقيقتها .

ان هناك اصواتا كثيرة حتى في اسرائيل نفسها بدات تحذر ضد الطريق الوعر والخطر الذي تنـزلق فيه الجماعة العسكرية الحاكمـة في اسرائيل والتي تريد ان تجر اليه معها الشرق الاوسط كله ، وربما ما هو اكبر من الشرق الاوسط .

أيها الاخوة ،

هذا هو النداء الذي اوجهه الى الرئيس الاميركي نيكسون !

التجـاوب العربي :

اصدرت الامانة العامة لجامعة الدول العربية في ٣ نيسان ١٩٧٠ بيانا حول نداء الرئيس عبد الناصر الذي وجهه الى الرئيس رتشارد نيكسون ، للعمل على احلال السلام في الشرق الاوسط جاء فيه :

« ولا شك ان نداء الرئيس المصري الى الرئيس نيكسون في هذه المرحلة الدقيقة الحاسمة من تاريخ العالم عامة ، والمنطقة العربية خـاصة ، يضع حكومة الولايات المتحدة امام مسؤولياتها تجاه الامن والسلام العالميين بمـا لديها من تأثير كبير على اسرائيل ، ويهيء لها فرصة مراجعة سياستها تجاه الامة العربية ، والا فان استمرارها في هذه السياسة المنحازة لاسرائيل والمؤيدة لعدوانها سيؤثر على العلاقات العربية ـ الاميركية ويعرض المصالح غيرها من الدول المؤيدة لاسرائيل في المنطقة الى اضرار فادحة ويهدد السلام العالمي .

وترى الامانة العامة لجامعة الدول العربية في المبادرة التي اتخذتها حكومة مصر بارسالها مبعوثين الى جميع العواصم العربية للتشاور في ما بينهم ، خطوة ضرورية وايجابية نحو اتخاذ موقف عربي موحد وحاسم في هذه الظروف الدقيقة التي تمر بها امتنا العربية .

وترحب الامانة العامة بهذه الخطوة وتعتبرها منسجمة مع مبادىء ميثاقها وترجو لها التوفيق والنجاح في نهوض العرب بمسؤولياتهم وتوحيد

جهودهم وتنسيق خططهم لمواجهة العدوان والتحديات في هذه الظروف الدقيقة .

كما بعث الملك حسين ببرقية للرئيس جمال عبد الناصر في ٢ نيسان ١٩٧٠ يؤيده في النداء الذي وجهه للرئيس الامريكي ويقول : « ان النداء القومي الذي توجهتم به أمس الى الولايات المتحدة الاميركية ورئيسها ، هو نداء كل عربي يؤمن بقضيته العادلة ويحرص على ان يجنب امته والمنطقة والعالم بأسره شرور الطامعين بمصائر الشعوب واقدار الامم . **انني اذ اضم صوتي الى صوت اخي وندائي الى ندائه** كي تقف الولايات المتحدة الاميركية وقفة جديدة تناصر فيها الحق والعدل وتنقذ السلام ، لاعلنها بكل ثقة وعزم بأن عمان ستكون كما كانت مع القاهرة رفيقة دربها في كل موقف مستجد ، ولن اتردد في اتخاذ الموقف الذي يتطلبه الظرف وتمليه المصلحة العربية العليا تجاه اية دولة تواصل دعمها لاسرائيل بما يمكنها من الاستمرار في احتلالها للاراضي العربية ، وان املي لكبير في أن اخواننا القادة العرب سيكونون معنا في موقف عربي واحد ، هو ضمانتنا لاسترداد كرامتنا واستعادة حقوقنا وتحرير ارضنا بعون الله . اننا بانتظار مبعوثكم الكريم في بلده المكافح الاردن ، وهذا هو موقفنا لا نبدل فيه ولا نغير ، ولا نتهاون ولا نتردد ، فنحن لهذه الامة فداء قضيتها المقدسة العادلة . »

الرد الامريكي : نص المقترحات :

ـ في ٢٥ حزيران ١٩٧٠ **اعلن (وليم روجرز)** وزير الخارجية الاميركية ان بلاده اطلقت مبادرة سياسية جديدة في الشرق الاوسط هدفها تشجيع دول المنطقة على وقف اطلاق النار والبدء بمحادثات تحت اشراف الدكتور يارنغ وفقا للقرار ٢٤٢ ، ولقد جاء المشروع على شكل رسالة موجهة من روجرز الى محمود رياض وزير خارجية مصر في مطلع شهر حزيران نصت على ما يلي :

« في رأينا ان اكثر الوسائل فعالية من اجل الوصول الى تسوية هي تمكين الفرقاء ان يبدأوا العمل تحت اشراف الدكتور يارنغ بهدف ايجاد الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وعلى اساس هذه الافكار ، فان الحكومة الامريكية تضع امامكم الاقتراحات التالية لتاخذها ج.ع.م. بعين الاعتبار » .

اولا : ان توافق كل من الاردن و ج.ع.م. واسرائيل على اعادة وقف اطلاق النار لمدة محددة على اقل تعديل .

ثانيا : ان توافق كل من (الاردن) وكذلك (ج.ع.م. واسرائيل) على البيان الذي سيصدر بشكل تقرير يقدمه السفير يارنغ الى السكرتير العام يوثانت والذي ينص على ما يلي :

أ ـ بانهما بعد ان قبلتا قرار مجلس الامن ٢٤٢ واشارتا الى استعدادهما لتنفيذ ذلك القرار بكل اجزائه ، توافقان على تعيين

ممثلين الى مباحثات تعقد تحت اشرافي حسب الاصول وفي الزمان والمكان الذي احدده اخذا بعين الاعتبار الطريقة والشكل اللتين يفضلهما كل من الفرقاء على أساس تجربته السابقة .

ب ـ ان غاية هذه البيانات المشار اليها ، هي التوصل الى اتفاق على اقامة سلام عادل ودائم بين الفرقاء على أساس :

ـ اعتراف متبادل بين (الاردن واسرائيل) وبين (ج.ع.م. واسرائيل) بسيادة كل منهما وسلامة كيانها الاقليمي واستقلالها السياسي .

ـ انسحاب اسرائيل من اراض محتلة في عام ١٩٦٧ عملا بما جاء في قرار مجلس الامن ٢٤٢ .

جـ ـ في سبيل تسهيل مهمتي في التوصل ، الى اتفاق حسبما جاء في القرار رقم ٢٤٢ فان الفرقاء يراعون بدقة قرار وقف اطلاق النار الصادر عن مجلس الامن وذلك ابتداء من اول تموز حتى اول تشرين الاول على أقل تعديل

الموقف المصري :

في الفترة ما بين ٢٠ و ٢٢ حزيران (يونيه) ١٩٧٠ كان زعماء (١٤) دولة عربية مجتمعين في طرابلس (ليبيا) للاحتفال بالجلاء الامريكي عن قاعدة (هويلاس ـ عقبة بن نافع) وقاموا بمناقشة مقترحات (مشروع) روجرز حيث تلاها هناك الرئيس جمال عبد الناصر .

ويقول محمد حسنين هيكل ، في مقاله الاسبوعي بصراحة ، تحت عنوان (قضايا اساسية للمناقشة) وحتى لا تدفعنا الرياح الى حيث تشاء. والذي نشر في شهر آب (اغسطس ١٩٧٠) في الاهرام ، ان الرئيس جمال عبد الناصر التقى بوفد سوداني يضم الرائد مأمون ابو زيد عضو مجلس الثورة السوداني وفاروق ابو عيسى وزير العمل في السودان وشرح لهما اسباب (قبوله) لمبادرة (مشروع) روجرز بقوله لهما ما نصه :

« ... وحين قبلت المقترحات الاميركية الاخيرة ، وهي لا تمثل الا دعوة الى تنفيذ قرار مجلس الامن الذي تريد اسرائيل ان تنساه ، وحاولت امريكا ان تتناساه ، وقد كنت اعرف مقدما ان بعض العناصر في العالم العربي ، سوف تملأ حناجرها على الآخر بالصياح والصخب ، ولكني كنت واثقا من سلامة الخطوة التي قررنا اتخاذها مهما كانت النتائج التي تسفر عنها .

ان الولايات المتحدة ، لم تتقدم بمقترحاتها من أجل العودة الى قرار مجلس الامن ، الا لان هناك حقائق كبرى ارغمتها على ذلك .

ـ دعم الاتحاد السوفياتي لنا ، بغير شروط ، وبغير حدود ، ثم تزايد قوتنا القتالية . نتيجة لذلك ولست استبعد ان الذين قدموا الينا (مقترحاتهم) كانوا يتوقعون رفضنا لها بمجرد انها آتية من ناحيتهم وكانوا

ينتظرون رفضنا ليكون عذرا ومبررا لهم يقترحون بعده صفقة (الفانتوم والسكاي هوك) الجديدة لاسرائيل ، ولكننا قدرنا موقفنا وقبلنا .

بل لقد كان بعض اصدقائنا في دهشة من قبولنا . وعندما ذهبت الى موسكو واثناء المحادثات مع قادة الاتحاد السوفييتي قلت ، اننا نتجه الى قبول المقترحات الامريكية لان هذه المقترحات لا تضيف جديدا الى الموقف غير عودة الولايات المتحدة الى تنفيذ قرار مجلس الامن ونحن لا نريد ان نترك فرصة لتحقيق الانسحاب من الاراضي المحتلة الا وعملنا من اجلها .

ذلك ما نريده الآن قبل ان تستطيع اسرائيل تغيير الطبيعة على الارض المحتلة .

ان امريكا تحركت تحت ضغط ، ونحن نريد ان نمسكها في هذا الموقف ولا نريد ان تفلت منه ، ان اسرائيل سوف تقاوم الانسحاب من الاراضي المحتلة بكل ما في وسعها وامريكا وحدها تستطيع ان تضغط عليها في هذا الاتجاه .

ان اسرائيل سوف تضطر – في رأينا – الى قبول المقترحات الامريكية ، ولكن القبول سوف يمزق التحالف الحاكم في اسرائيل . »

ويضيف عبد الناصر قائلا : « وقال لي بريجنيف : اننا نتفق معكم في تحليل المقدمات والنتائج ، ولكن سؤالنا هو هل يمكن لكم – بالمزاج السائد الآن في العالم العربي – ان تقبلوا مقترحات مصدرها (واشنطن) ؟ وقلت له : اننا سوف نقبلها لان مصدرها (واشنطن) فذلك هو ما يعطيها قوة الضغط اتجاه اسرائيل وأما عن المزاج السائد في العالم العربي ، فان امتنا (واعية) وهي (تعرف هدفها) وقد يصرخ البعض هنا ، أو يصرخ البعض هناك ، ولكن ذلك كله سوف نواجهه من منطق انه (لا يصح الا الصحيح) ! واستطرد الرئيس جمال عبد الناصر يقول لعضوي الوفد السوداني (وكما نشره هيكل) . **لقد (قبلت) لأتمكن من تثبيت الضغط العسكري الدولي الذي استطعنا توجيهه ضد العدو ... و (قبلت) عارفا مقدما ان فرصة وصول المقترحات الامريكية الى نتيجة محققة هي فرصة ضئيلة** . لقد سألني الاخ معمر القذافي ، ما هي فرصة النجاح امام المقترحات الامريكية ؟ قلت له : نصف في المائة ... ولكن حتى هذا النصف في المائة ، لا املك بالمسؤولية القومية ان اتغاضى عنه . ويضيف محمد حسنين هيكل ، الى أسباب قبول (مصر) مقترحات روجرز ، ما نشره في مقاله الاسبوعي تحت عنوان (عبد الناصر .. والمنظمات الفلسطينية) ، والذي نشره في «الاهرام» في نهاية عام ١٩٧٠ « ...وكانت المنظمات الفلسطينية من أول القوى العربية، التي حرص جمال عبد الناصر ان يوفر لها كل عناصر فهم الموقف وبعث الى عمان برسول خاص يحمل اسباب قبوله (عبد الناصر) لمقترحات (مشروع) روجرز ويضيف اليها النقاط التالية :

١ – ان قبولنا لها ، ترتب على قبولنا لقرار مجلس الامن ٢٤٢ وانتم ترفضون هذا القرار وبالتالي فلكم ان ترفضوا هذه المقترحات تأسيسا على رفضكم لقرار مجلس الامن وقد اعطيناكم الحق في ذلك بأنفسنا ، ونحن نضيف اليه الآن حقكم تأسيسا عليه في رفض مقترحات روجرز .

٢ – ان وقف اطلاق النار المؤقت ، سوف يكون على الجبهة المصرية وحدها ، لانها الوحيدة التي كان يجري عليها القتال ، بينما بقية الجبهات العربية ، ما زالت ملتزمة بقرار وقف اطلاق النار الغير مشروط وغير المحدد الذي صدر في حزيران ١٩٦٧ .

٣ – أن قبولنا المشروط لوقف اطلاق النار المحدد لاول مرة ، ربطنا بين قرار مجلس الامن بالانسحاب وبين وقف اطلاق النار واذ يحوله من قرار الى أجل غير مسمى – الى ترتيب مربوط (بتسعين يوما) .

٤ – ان عليكم زيادة عملياتكم ، وتكثيفها خلال فترة وقف اطلاق النار المؤقت ، ولقد خضتم المعركة ، معركة الكرامة ، وكانت اعنف معاركم في ظل وقف اطلاق النار ليس على الجبهة الاردنية فقط ولكن على الجبهة المصرية ايضا ، وقبل ان نعلن قيام حرب الاستنزاف .

٥ – ان النقطة الحاسمة في الموضوع كله ، هي الارض ، وعليها سوف تتوقف نتيجة معارك الايام الستة التي ما زالت مستمرة حتى الآن . واذا قبلت اسرائيل الانسحاب من الارض ... اذن فقد خسرت باثر رجعي معارك الايام الستة .

واذا لم تقبل اسرائيل الانسحاب من الارض .. اذن فلا مفر من استئناف القتال ، لان شرط الانسحاب من الارض ، هو الاساس في كل تحرك .. بالدبلوماسية او بالسلاح في اطار قتال سياسي شامل ، وعلينا جميعا ان ننتظر ما سوف تفعله اسرائيل ازاء مقترحات تشير لاول مرة الى موضوع (الانسحاب) وعلينا جميعا ان ننتظر ما سوف تفعله الولايات المتحدة صاحبة هذه المقترحات . »

الموقف الاردني:

وبعث **انطون عطاالله** ، وزير الخارجية الاردنية ، برسالة في ٥ تموز ١٩٧٠ الى **وليم روجرز** وزير الخارجية الامريكي ، يسجل قبول الحكومة الاردنية لمقترحات روجرز ويقول :

« في يوم ٢٠ حزيران الفائت ، سلم القائم باعمال السفارة الامريكية بعمان الى دولة السيد **عبد المنعم الرفاعي** وزير الخارجية اذ ذاك ورئيس الوزراء الحالي ، كتابكم المتضمن مبادرتكم الجديدة من أجل التسوية السلمية لازمة الشرق الاوسط . ان المأزق الحاضر في طريق **التسوية السلمية** الذي اشرتم اليه ، والذي يسرنا ان نعلم انكم تعملون على التغلب

عليه ، ما كان لينشأ لولا تعنت اسرائيل في موقفها الحاضر المستند الى تفوقها العسكري ، ولولا رفضها المستمر لتنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ورفضها قبول الانسحاب من جميع المناطق العربية التي احتلتها منذ الخامس من حزيران ١٩٦٧ . وعلي ان اقول ان الدعم الامريكي المتواصل لاسرائيل بشتى اوجهه هو الذي يؤمن لها تفوقها العسكري الحاضر ويجعلها تتعنت في موقفها السلبي ، كما وان سياستها التوسعية الاقليمية على سلب البلاد العربية حولها هي التي تجعلها ترفض قبول تنفيذ قرار مجلس الامن وتخلق الصعوبات امام السفير يارنغ فلا يستطيع السير في مهمته نحو تنفيذ هذا القرار.

وقد نظرت حكومتي في مقترحكم الجديد ، واولته اهتماما خاصا ، فتبين لها ان هذا المقترح لا يخرج في مادته عن مضمون قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . بالاضافة الى ذلك فانه يدعو الى اتخاذ بعض الاجراءات بغية تنفيذ هذا القرار .

لقد كانت الحكومة الاردنية على الدوام ، تنادي بقبول قرار مجلس الامن هذا وتدعو الى تنفيذه ، كما انها اخلصت في تعاملها مع ممثل السكرتير العام للامم المتحدة الدكتور غونار يارنغ وسلكت في المباحثات معه مسلكا ايجابيا وبناء .

ولهذا فمن هذه النواحي لا تجد حكومتي شيئا جديدا يحول دون قبولها اقتراحكم الرامي الى الالتزام بتنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ وأستئناف السفير يارنغ مهمته بالاتصال مع الفرقاء من أجل تنفيذ القرار موضوع البحث .

غير ان حكومتي في نظرتها الى قرار مجلس الامن وبحثها مع السفير يارنغ في امر تنفيذه كانت دائما تنطلق من منطلقين اساسيين :

الاول : وجوب قبول اسرائيل بمبدأ الانسحاب من كافة الاراضي العربية التي احتلتها منذ الخامس من حزيران ١٩٦٧ دون اي استثناء وذلك تأكيداً لما جاء في قرار مجلس الامن ٢٤٢ الذي ينص على عدم جواز اكتساب الاراضي بقوة السلاح .

والثاني : الاعتراف للشعب الفلسطيني بكامل حقوقه المشروعة التي اقرتها واكدتها قرارات الامم المتحدة وضرورة ممارسته لهذه الحقوق ضمانا للسلام القائم على العدل والاستقرار في المنطقة .

ولهذا فمن الطبيعي ان تظل حكومتي متمسكة في موقفها بهذين المبداين ونعتقد جازمين بانه لن يتحقق تقدم نحو التسوية السلمية اذا لم تحترم احتراما كاملا سلامة هذين المبداين .

واما بالنسبة للالتزام بوقف اطلاق النار فان حكومتي قد التزمت وما زالت تلتزم بكل دقة بقرار وقف اطلاق النار . وكانت بلادي طيلة الفترة التي مضت في اعقاب العدوان الاسرائيلي في حزيران ١٩٦٧ هدفا للاعتداءات

والهجمات والغارات الاسرائيلية المسلحة ، وان القرارات التي اصدرها مجلس الامن مرارا وتكرارا بادانة اسرائيل على هذه الاعتداءات شواهد صادقة على ان اسرائيل هي التي خرقت وقف اطلاق النار . وفوق هذا فان توتر الوضع العسكري على الجبهة الاردنية الاسرائيلية مرده في الحقيقة الى استمرار اسرائيل في احتلالها العسكري للمناطق العربية ، وتغييرها لمعالم بعض اجزاء هذه المناطق ، واجراءاتها التعسفية ضد سكانها العرب ، واضطهادها لهم وتنكيلها بهم وطردهم من ديارهم ، هذا فوق ما انزلته وما تنزله غاراتها الجوية وقذائفها على الجانب الشرقي من نهر الاردن من حرائق وتدمير للقرى والمدن والمزار ع وضرب لاقتصادنا وتقتيل للمواطنين المدنيين والعسكريين على حد سواء . وقد اقتضى هذا الوضع ان تقوم المقاومة الفلسطينية بحقها المشروع في الدفاع عن النفس ومقاومة الاحتلال .

وبناء على ما تقدم فان حكومتي رغبة منها في اقرار السلام القائم على العدل ، توافق على اقتراحكم الذي اشتملت عليه رسالتكم بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٠ »

الموقف الفلسطيني :

(١) بيان منظمة التحرير في ٢٥ تموز ١٩٧٠

« يا جماهير شعبنا المناضل ،

كان الهدف الاستعماري ـ الصهيوني من قيام دولة اسرائيل هو اقامة قاعدة بشرية استعمارية ثابتة ودائمة في قلب الوطن العربي تمنع ماديا وحدة الامة العربية وتقدمها وتطورها وتضمن وتحمي المصالح الاستعمارية في الوطن العربي .

وفي مقابل هذا كان وما يزال هدف الجماهير الفلسطينية خصوصا ، والعربية عموما ، منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين هو رد الغزوة الصهيونية الاستعمارية ، ومنع قيام الدولة اليهودية وتحرير فلسطين ، باعتبارها اقليما عربيا وجزءا لا يتجزأ من الوطن العربي ، ولهذا الغرض وقعت انتفاضات وثورات الشعب العربي الفلسطيني عبر عهد الانتداب ، وقدمت الجماهير الفلسطينية اغلى التضحيات المادية وعشرات الآلاف من الشهداء ، الى ان دفع الاستعمار البريطاني الحكومات العربية الى اجهاض أكبر الثورات الفلسطينية قبل قيام دولة اسرائيل ، والى التقاء التآمر الاستعماري والصهيوني مع الحكومات العربية في سنة ١٩٤٨ في مهزلة الحرب الفلسطينية الاولى حيث دخلت الجيوش العربية لا لكي تمنع قيام الدولة الصهيونية في فلسطين ، وانما لتحمي قيامها بمنع الشعب الفلسطيني وكل الجماهير العربية من حمل السلاح للدفاع عن تراب الوطن .

ومنذ قيام دولة اسرائيل والامة العربية تبذل بسخاء على حساب غذائها وكسائها لبناء الجيوش العربية ، بهدف تحرير فلسطين، غير ان انظمة

الحكم العربية كانت ، وهي تتظاهر برفع شعارات التحرير، تحول ايضا دون الشعب الفلسطيني وكل الجماهير العربية في المشاركة الحقيقية في المعركة ضد الصهيونية المرتبطة ارتباطا عضويا بالامبريالية العالمية وعلى راسها اميركا وبريطانيا والمانيا الغربية ، الى ان وقعت هزيمة الجيوش العربية في الخامس من حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧ وليصبح واضحا جليا ان مجابهة الغزو الصهيوني والامبريالي للوطن العربي المبتدىء في اغتصاب فلسطين تتطلب المشاركة الجماهيرية الواسعة في التصدي للعدوان القديم والجديد ودحره ، ومن هنا كان منطلق العمل الفدائي الفلسطيني والتفاف الجماهير الفلسطينية والعربية حوله عن طريق تطويره الى حرب تحرير شعبية تشارك فيها كل الجماهير العربية .

غير ان معظم الاوضاع العربية الرسمية لم تستجب استجابة حقيقية وجادة لمطلب الجماهير العربية ، فالتقت الحكومات العربية بعد الهزيمة في الخرطوم حيث خرجت بمجموعة من المقررات تنطوي في مفهومها الاساسي على التنازل نهائيا عن هدف تحرير فلسطين ، تحت شعار ما يسمى باسلوب العمل السياسي ، لازالة آثار العدوان الصهيوني في سنة ١٩٦٧ ، متجاهلة ازالة آثار العدوان الصهيوني في سنة ١٩٤٨ ، محاولة الاختفاء خلف ستار تضليلي باسم ما وضعته من المقررات ، لا مفاوضات مع اسرائيل ، ولا اعتراف بها ولا صلح معها ولا مساس بالقضية الفلسطينية ، ليتم بعد ذلك الموافقة على قرار مجلس الامن الصادر في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٦٧ الذي يصفي القضية الفلسطينية ، وينطوي على الاعتراف باسرائيل، وللانتقال الى المزيد من التنازلات بالموافقة على ما يسمى المبادرة الامريكية ، التي تضمنها خطاب روجرز وزير الخارجية الامريكية الى وزراء خارجية الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية واسرائيل .

ان مشروع روجرز يتضمن ويفترض ما يلي :

اولا : تعيين ممثل لكل دولة للتفاوض تحت اشراف الدكتور يارينغ لتنفيذ قرار مجلس الامن الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ .

ثانيا : الاعتراف باسرائيل .

ثالثا : الانسحاب الاسرائيلي من اراض احتلت خلال حرب حزيران .

رابعا : اعادة وقف اطلاق النار لمدة ثلاثة اشهر على الاقل .

هذا على اساس أن توقع الاردن، والجمهورية العربية المتحدة، واسرائيل على الوثيقة التي يقدمها يارينغ الى يوثانت متضمنة تفاصيل القواعد السابقة قبل البدء في المفاوضات .

ان المفاوضات مع اسرائيل لتنفيذ قرار مجلس الامن والاعتراف بها يعني فضلا عن التراجع عن الالتزام العربي بعدم التفاوض مع اسرائيل ، التنازل نهائيا عن حق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين ، ويعني الانسحاب من اراض احتلت خلال حرب حزيران (يونيو) الانسحاب الاسرائيلي

الكامل ، أي عدم الانسحاب بشكل خاص من القدس والجولان واجزاء عربية اخرى . واما اعادة وقف اطلاق النار يعني حظر نشاط العمل الفدائي وتبعا لذلك الاصطدام مع حركة المقاومة الفلسطينية . ويؤيد هذا الاستنتاج الموقف الاسرائيلي الامريكي والمشاريع التي سبقت وقدمتها امريكا في السابق التي تحدد المفهوم الامريكي للسلام الدائم والعادل في المنطقة .

ومن الواضح ان المشروع الاميركي هو في حقيقته حالة مؤامرة خبيثة جدا تهدف الى تمزيق وحدة الصف العربي والى تفتيت الجبهة الداخلية العربية كما تهدف الى ضرب وتصفية حركة المقاومة الفلسطينية خصوصا وحركة التحرر العربية عموما ، فالمشروع الاميركي اذ يحقق لاسرائيل مكاسب ضخمة ليس فقط قبل ان يحقق أي مكسب للعرب ، وانما تأتي المكاسب الاسرائيلية مقترنة مع الخسارة الفادحة للامة العربية .

ان اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية الناطقة باسم الشعب العربي الفلسطيني والمعبرة عن اهداف نضاله ، تعلن عن رفض الشعب الفلسطيني لقرار مجلس الامن وكل صيغ تنفيذه ومنها مشروع روجرز ، وتؤكد انه لا يجوز لاي جهة عربية او اجنبية ان تلغي وجود الشعب الفلسطيني ، وتتنازل عن وطنه للصهيونية وللاستعمار ، وتكون عاملا في تصفيته وطنا وشعبا تصفية شاملة ونهائية .

ان الشعب الفلسطيني الذي حمل السلاح لتحرير وطنه والعودة اليه وممارسة حق تقرير مصيره فيه ، لن يلقي السلاح ، وسوف يواصل الكفاح المسلح حتى التحرير الشامل ، ولن يلتزم بوقف اطلاق النار ، وان الجماهير العربية الملتفة حول حركة المقاومة الفلسطينية مدعوة لان تزيد من دعمها وتأييدها لحركة المقاومة الفلسطينية والمشاركة فيها لاحباط كافة المؤامرات الامبريالية والصهيونية وقوى الثورة المضادة ضد الوطن العربي والامة العربية وفي مقدمتها كافة مشاريع تصفية العمل الفدائي والقضية الفلسطينية.

ان الحركة الوطنية العربية موضوعة الآن امام مسؤولياتها التاريخية لتثبت انها قادرة على قيادة الجماهير وقيادة مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي من خلال تحملها مسؤولياتها في هذه المرحلة الخطرة التي تواجه شعبنا .

ان الجماهير العربية التي قاتلت الاستعمار وحققت الكثير من الانتصارات العظيمة ، مطالبة اليوم بتثبيت هذا الاستقلال ورفض الخضوع للارادة الامبريالية والصهيونية والتحرك السريع والفعال من اجل منع التآمر الامبريالي والصهيوني الخطير ضد القضية الفلسطينية ، لقد آن للجماهير العربية ان تأخذ دورها الفعال في مواجهة معركة المصير وفرض ارادتها في الصمود والتحرير .

وان المؤامرة الحالية انما هي مؤامرة على مصير هذه الجماهير وحقها

في الحياة والحرية . فلتتحد صفوف الجماهير العربية والفلسطينية لاحباط مؤامرة التصفية .

ولتعلن الجماهير ارادتها الحاسمة بكل وسيلة وبمنتهى القوة .

وان الثورة الفلسطينية تعاهد الجماهير العربية على ان تستمر في النضال حتى النصر والتحرير .

عاشت الثورة الفلسطينية .

عاشت حرب التحرير الشعبية .

ولتسقط كل الحلول التصفوية والاستسلامية .

(٢) بيان الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في ٢٧ تموز ١٩٧٠ :

« ان مشروع روجرز يفرض الاعتراف باسرائيل ويعيدنا الى هدنة ١٩٤٨ ومحادثات رودس التي أوصلتنا الى هذه النتيجة ، كما ان المشروع يهدف أساسا الى تمزيق وحدة الجماهير العربية واضعاف روح المقاومة في الارض المحتلة والقضاء على المقاومة الفلسطينية ، ويحقق لاسرائيل سواء نفذ أم لم ينفذ ، مكاسب الاعتراف بها ، ويعني هذا الاعتراف ان الدول العربية ستعطي الشرعية للكيان الصهيوني على حساب الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه . وأن الامبريالية العالمية والصهيونية التي بدأت تشعر بخطورة البذرة الثورية التي تشكلت فوق الارض الفلسطينية والتي أخذت تنشر مناخا ثوريا على كافة الاراضي العربية ، جعل الامبرياليين يرتجفون رعبا على كافة مصالحهم وامتيازاتهم من ولادة الثائر العربي الجديد .

لقد ضيعت الانظمة العربية فلسطين بحجة التكتيك وبالمواقف المتخاذلة في الهدنة وباللقاءات المشبوهة في رودس قديما (وقبرص حاليا).

ان شعبنا الفلسطينيّ الذي جردته الانظمة العربية من السلاح ، ومن حقه في التحرك لتحرير ارضه طوال عشرين عاما ، لن يقبل بعد اليوم ان يسلم قضيته لزعامات لم تقدم له سوى الهزائم . ان الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمتحدث الوحيد باسم المرأة الفلسطينية الثائرة ، يعلن رفضه لمشروع روجرز وكل المشاريع التي تستهدف تصفية قضيتنا والتي تحاول فرض الحلول السياسية ، ويهيب بالجماهير العربية وبجنودها الواقفين على جبهات القتال وكافة الجيوش العربية الا يسمحوا للمؤامرة أن تمر ، وان يقفوا بحزم ضد كل الذين يحاولون فرض الاستسلام على شعبنا الثائر . »

(٣) تصريح الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية الديمقراطية في ٢٧ تموز ١٩٧٠ :

« اعلنت بعض الجهات الحاكمة العربية ، ومن بينها المصادر الرسمية في الجمهورية العربية المتحدة ، قبولها للمقترحات الاميركية الاخيرة ، واستعدادها للشروع في تنفيذ هذه المقترحات من اجل تنفيذ ما يسمى بـ « الحل السلمي » للصراع القائم في المنطقة على أثر حرب حزيران (يونيو).

ان المقترحات الاميركية الاخيرة هي تعبير عن رغبة الامبريالية في انجاز تصفية سريعة للازمة القائمة حتى تتمكن من قطع الطريق على حالة النمو الثوري

التي تشهدها المنطقة والتي ساهمت حركة المقاومة الفلسطينية بدور طليعي في خلقها . كما انها تأتي في المرحلة التي تجتاز بها مؤامرات القوى الرجعية على المقاومة وعلى مجموع الحركة الوطنية في بلادنا حتى تتمكن من توفير المناخ الذي يساعد على تحقيق اهداف الامبريالية في سحق القوى الوطنية والتقدمية ، وتركيع الانظمة المترددة والمتخاذلة ، وتثبيت دولة اسرائيل كرأس جسر للامبريالية في المنطقة .

لذا فان مسارعة عدد من الجهات الرسمية العربية الى اعلان موافقتها على هذه المقترحات ، لا يخدم بالنتيجة الا اهداف الامبريالية هذه ومخططاتها ، ويشكل عونا للقوى الرجعية في مؤامراتها على حركة المقاومة من أجل ضربها وتصفيتها . وان كانت هذه الجهات قد تمكنت من الصمود نسبيا امام ضغوط الامبريالية والصهيونية طوال السنوات الثلاث الماضية، ورددت باستمرار شعارات الاستعداد من اجل مواصلة العمل لتحرير الاراضي المحتلة شبرا شبرا .

ان قبول المقترحات الاميركية الاخيرة لا يعني سوى الركوع الكامل أمام ضغوط الامبريالية واستجداء الحلول من دوائر وزارة الخارجية الاميركية .

ان هذه الخطوة التي تهدف الى انهاء حالة القتال على خطوط وقف اطلاق النار من اجل التهيئة لتنفيذ التصفية السلمية ، لا تعني سوى التمهيد من اجل سحق مقاومة شعوبنا العربية وحركة المقاومة الفلسطينية ، وطعنة توجه الى ظهر جماهيرنا المناضلة في المنطقة المحتلة وكل المقاتلين والجنود الرابضين على خط القتال ، وخذلان كل التضحيات والدماء التي قدمتها شعوبنا وجنودنا الاشاوس . ومهما تزايد الحديث حول حقوق شعب فلسطين وحقوق الشعوب العربية في اراضيها المحتلة ، فان هذه المقترحات التي تم الاعلان عن قبولها تدوس على حقوق شعب فلسطين ، واعتراف واستعداد من يقبل بها للاعتراف بدولة « اسرائيل » ، وتقديم كافة الضمانات من اجل بقائها .

واذا كان الذين يقبلون هذه المقترحات قد حاولوا التملص من مسألة المفاوضات المباشرة ، فان النتيجة النهائية سوف تقودهم في النهاية الى طاولة المفاوضات المباشرة من أجل التوقيع الذليل على شروط الامبريالية ومطالبها ، ولكن من المهم ان يدركوا بأن حقوق شعب فلسطين وكل شعوبنا العربية لن تكون محل مساومة مع الامبريالية والصهاينة ، بل سوف يتم انتزاعها بحرب الشعب المسلح الذي سيحرق كل المؤامرات وكل المستسلمين والمتخاذلين .

ان هذه المؤامرة الجديدة تمثل مقدمة للبدء في عملية تطويق وتصفية المقاومة الفلسطينية ، لان تحقيق الهدوء على خطوط النار يحتاج الى اخماد نيران المقاومة والى انهاء المقاومة على الامد البعيد .

حين يمكن تحقيق الاستقرار للمصالح الامبريالية ولدولة اسرائيل ، واذا كانت الامبريالية تعمل على ان يكون عام ١٩٧٠ عام التصفية السياسية ، فان الدور المطلوب من حلفائها الرجعيين في المنطقة هو ان يعملوا على ان يكون

عام ١٩٧٠ هو عام تصفية المقاومة الفلسطينية ايضا . ولهذا فليس من الغريب ان تسارع الحكومة الاردنية لعقد اجتماعات متواصلة طوال اليومين الماضيين من اجل بحث هذه المقترحات وتقديم موافقتها عليها .

واذا كانت هذه الحكومة تريد ان تكون حكومة التصفية السياسية ، فان شعبنا وحركة المقاومة ، وكافة القوى الوطنية تعتبر ان قبول هذه الخطوة ليس الا استمرارا في ذات السياسة التي انتهجتها القوى الرجعية والعميلة الحاكمة من اجل ضرب وتصفية المقاومة ، وخيانة مكشوفة للاهداف الوطنية ولكل جماهير شعبنا وامتنا العربية ، واعدادا جديدا من اجل هزيمة جديدة يقاد بها البلد على يد العملاء والرجعيين ، ودعاة التصفية السلمية .

ان الجبهة الشعبية الديمقراطية تدعو كافة القوى المقاتلة والوطنية من اجل ضم صفوفها وتعزيز يقظتها والنضال لاسقاط المقترحات وغيرها مع كل الحلول التصفوية مرة واحدة والى الابد ، كما تدعو كل جماهير شعبنا للاستعداد من اجل حماية مكتسباتها وامانيها الوطنية وقواها المقاتلة ضد كل المؤامرات من اجل دحرها بسلاحها واستعدادها الدائم . وتدعو الجبهة كل القوى الوطنية والتقدمية العربية من أجل النضال الحازم والمشترك مع حركة المقاومة لدرء الاخطار التي تهددها ، ولتوحيد النضال ضد الامبريالية وهزيمة مخططاتها . »

(٤) بيان اللجنة المركزية للمنظمة في ٢٩ تموز ١٩٧٠

« يا جماهير شعبنا المناضلة في الاردن ،

لقد اعلنت حركة المقاومة الفلسطينية بكافة فصائلها تؤيدها في ذلك جماهير شعبنا العربي – رفضها لقرار مجلس الامن الصادر سنة ١٩٦٧ منذ صدور هذا القرار وحتى الان .

واعلنت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية والتجمعات والهيئات الوطنية في الاردن ، في بيانات صدرت عنها في الايام القليلة الماضية ، رفضها ومقاومتها لتنفيذ « مشروع روجرز الامريكي » وبينت ان رفضها لمشروع روجرز ناشيء عن كونها تعتبره الخطة التنفيذية لقرار مجلس الامن ووضعه موضع التنفيذ خطوة فخطوة .

ومن الواضح والمعروف ان قرار مجلس الامن يتضمن :

١ – الاعتراف بدولة اسرائيل .

٢ – ضمان سلامة كيانها الاقليمي واستقلالها السياسي .

٣ – الزام الدول العربية التي توافق عليه بمنع اي تحرش او تعد على اسرائيل سواء صدر ذلك عن الجيوش النظامية او عن « الافراد والجماعات والمنظمات » كما تنص على ذلك المشاريع الامريكية .

وجاء مشروع روجرز الاخير ليضيف الى كل ذلك :

١ – التفاوض بين العرب والصهيونيين .

٢ – وقف اطلاق النار بين العرب واسرائيل لمدة ثلاثة اشهر « على

الاقل » ، ونعود ونكرر ان هذا الشرط يشمل العمل الفدائي .

يا جماهير شعبنا المناضل ،

اننا نرفض قرار مجلس الامن ومشروع روجرز للاسباب السالفة الذكر ولاننا :

١ – لا يمكن ان نعترف بدولة اسرائيل والتنازل عن اي شبر من ارض فلسطين ، سواء ما اخذ منها سنة ١٩٤٨ وما اخذ سنة ١٩٦٧ .

٢ – نحن نؤمن بالفعل ان ما اخذ بالحرب لا يسترد الا بالحرب ولذلك اعلنا حرب التحرير الشعبية وبدانا بالعمل الفدائي ، ولا يمكن ان نوقف حربنا هذه ونلقي السلاح الا اذا كنا نوافق على التفريط في وطننا ، وان قرار مجلس الامن ومشروع روجرز يفترضان بالضرورة منع العمل الفدائي والقاء السلاح والاعتراف باسرائيل .

يا جماهير شعبنا المناضل ،

هل توافقون على ان نلقي السلاح وان نعترف باسرائيل ؟

اننا متأكدون ان جواب الجماهير «لا» والف «لا» . ولذلك ، فاننا ندعو جماهير شعبنا في الاردن الى الاعلان عن رايها هذا بكل وضوح بعد ان اعلنت القيادات عن رأيها ، وأن تتهيأ الجماهير لمقاومة تنفيذ مشروع روجرز بادئة بتحرك شعبي .

ولهذا فقد قررت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالاشتراك مع لجنة المتابعة للحركة الوطنية الاردنية دعوة شعبنا المناضل الى القيام باضراب عام شامل في عمان من الساعة الثانية عشر حتى الساعة الثانية بعد ظهر يوم الخميس الموافق ٣٠ (يوليو) ١٩٧٠ .

ويستثنى من الاضراب الخدمات الصحية ، وعلى ان لا تقوم اية مظاهرات شعبية في هذا اليوم .

عاشت الثورة الفلسطينية .

عاشت حرب التحرير الشعبية .

ولتسقط كل الحلول التصفوية والاستسلامية . »

(٥) بيان اتحاد الكتاب الفلسطينيين في الاردن في ٢٨ تموز ١٩٧٠

« يا جماهير شعبنا المناضلة ،

يلوح في الافق هذه الايام مشروع روجرز التصفوي لانهاء القضية الفلسطينية تحت اسم السلام ، هذا المشروع الذي يحمل في طياته سموما بهدف القضاء على الثورة العربية المتصاعدة التي تقودها جماهير الثورة الفلسطينية .

لقد آن الاوان لامتنا ان تعري الحقائق وتكشف كل الخائنين والمستسلمين مرغمة اياهم على ان يتركوا اماكنهم للايدي الظافرة المقاتلة . لقد آن الاوان لامتنا العربية ان تعرف والى الابد ، ان هذا هو واجبها ، وان هذه مسؤوليتها تجاه الثورة الفلسطينية المتصاعدة .

نحن مطالبون هذه الايام بان نعلن موقفنا الصريح امام كل التحديات ، نعلن على اننا مع الثورة واليها حتى آخر قطرة من دمنا .

اننا نعاهد ثوارنا على الا نستسلم ابدا ، والا نترك مجالا للنيل من ثورتنا . نعاهد ثوارنا على حماية الثورة من كل ما يحاك ضدها من مؤامرات .

ان اتحاد الكتاب الفلسطينيين في الاردن ، وهو يشعر بخطورة المرحلة التاريخية التي تمر بها قضيتنا ، ليهيب بكافة الكتاب العرب الذين يمثلون ضمير امتنا وتطلعاتها نحو المستقبل المنتصر . ان يأخذوا مواقف واضحة ومحددة من كل المستسلمين والمهادنين والمساومين على قضية شعبنا وحقه الطبيعي في التحرير والعودة .

عاشت الثورة الفلسطينية .

وليسقط كل المستسلمين . »

(٦) بيان الاتحاد العام لعمال فلسطين ٢٨ تموز ١٩٧٠

« .. ان عمال فلسطين الذين ناضلوا منذ اوائل هذا القرن ضد الانتداب البريطاني والاحتلال الصهيوني لفلسطين يؤكدون اليوم تصميمهم على الاستمرار في نضالهم لتحرير الارض الفلسطينية كافة ويعلنون التزامهم بموقف اللجنة المركزية لمنظمات المقاومة من المبادرة الاميركية المشبوهة الاخيرة ، ويرفضون الموقف الاستسلامي الرسمي لبعض المسؤولين العرب ، ويؤكدون وقوفهم الى جانب جماهير شعبنا الفلسطيني وجماهير امتنا العربية بنضالها ، ضد الصهيونية والامبريالية الاميركية ، وهم يؤمنون بان الكفاح المسلح لجماهير الشعب العربي الفلسطيني وجماهير الامة العربية هو الكفيل بالقضاء على الوجود الاستعماري الصهيوني في ارض فلسطين والمصالح الاستعمارية الاميركية في المنطقة العربية .

ان عمالنا مصممون على دفن كل المشروعات الاميركية المشبوهة في مهدها ، وسيقاومون بعنف كل دعاتها في المنطقة العربية . »

(٧) بيان الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين ٢٨ تموز ١٩٧٠

« ان شعبنا كان وما زال يتمنى ان لا يعلو صوت على صوت المعركة ، وان يصمد شعار « ما اخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة » امام مقترحات الانهزام والاذلال . واذا كانت الزعامات الراكضة وراء تلك المقترحات قد عجزت عن ترجمة هذا التمني الى واقع فان شعبنا قد عرف طريق الترجمة واسلوبها .

نعم يا جماهير امتنا لقد تجاوزنا مراحل البناء والصمود والدفاع ، وقدمت امتنا ثمن ذلك غاليا في الارواح والمعدات ، الى ان اصبحنا نمارس الردع ، فهل توقيع صك الهزيمة هو المرحلة الطبيعية التالية لمرحلة الردع ؟

يا ابناء شعبنا ، ان تعاظم ثورتكم هو المأزق الذي يعترض مخططات الامبريالية والصهيونية ، الامر الذي جعل ضربها هدفا مباشرا لتلك القوى . وتناست هذه القوى وتناست معها القوى المتخاذلة في الوطن العربي ان الثورة

التي يريدون ضربها ما جاءت الا كنتيجة حتمية لارادة شعب آمن بحقه الطبيعي في الحياة ، وكاستجابة واعية لحاجات شعبنا في استرداد حقوقه المهضومة . وان ارادة الشعب اقوى من رغبات المتخاذلين وتطلعات الطامعين حيث ان التاريخ لم ولن يسجل بين صفحاته هزيمة واحدة لارادة شعب يناضل من اجل حقوقه المشروعة . فلتقف جماهير شعبنا امام مسؤولياتها التاريخية تجاه ارادتها ورمز نضالها لتفوت على القوى الطامعة والمتآمرة فرصة روجرز اليتيمة التي تستهدف النيل من وجود امتنا وثورة شعبنا . ولنتلف وللابد صفحة التآمر الوقحة على مقدرات شعبنا ونسير في الدرب الذي اختاره الشعب طريقا للتحرير حتى يتحقق الانتصار . »

المواقف العربية

(١) المغرب

في مؤتمر صحفي عقده الملك الحسن الثاني اثر اعلان نتائج الاستفتاء العام في المغرب ، اجاب فيه على اسئلة الصحفيين والمراسلين حول قضايا مختلفة في ٣٠ تموز ١٩٧٠ وجاء فيه :

(سؤال من اذاعة اللكسمبورغ)

« هل يمكنكم يا صاحب الجلالة ان تحددوا موقف المغرب من الشرق الاوسط وهل تؤيدون مخطط روجرز ؟ والى اي جانب يمثل السياسة المغربية في هذا النزاع ، هل الى جانب القاهرة أم الى جانب الفلسطينيين ؟

جواب ــ لقد حاول المغرب غداة الازمة أن يشارك في المعركة ، ووصلت قواته الى ليبيا ولم تتمكن من الذهاب أبعد من ذلك فقد كانت كل المطارات محتلة مع كامل الاسف ، وكانت وسائل المواصلات غير متوفرة ، وهكذا لم نتمكن من المشاركة على الصعيد العسكري في المعركة التي كانت تخوضها البلدان العربية .

وعلى الصعيد السياسي احجمنا لبعدنا اربعة آلاف كيلومتر عن ميدان المعركة عن اعطاء اي نصيحة ولو صغيرة لأي كان من أجل تحرير هذه الدول ، ولو ان دولتي كانت محتلة لكنت شخصيا قد بحثت من البداية عن تفاهم متبادل من أجل تحريرها .

لكن اذا لم اكن قد وصلت الى ذلك باعتباري مواطنا فليس معنى ذلك انني لم أقم بكل ما كان ينبغي ان اقوم به لتحريرها .

واعتقد تعقيبا لما سبق انه لا يوجد بالضرورة تعارض بين موقف القاهرة بخصوص مخطط روجرز وبين حقوق الفلسطينيين ، اذ يمكن بكل بساطة قبول مخطط للسلام والتفاوض والجلاء عن الاراضي المحتلة والاستمرار في الدفاع بكل الوسائل الممكنة عن الوحدة الفلسطينية وعن حقوق الفلسطينيين في حياة شريفة وحرة في دولتهم .

سؤال ــ (من اذاعة لوزان)

لنعد الى الحديث عن نزاع الشرق الاوسط ، فما هو حكمكم على بعض

الوسائل التي تستعملها المقاومة الفلسطينية ؟ واقصد بهذا ـ اختطاف الطائرات ـ وكيف تحكمون على ذلك على بلد كبلدي الذي يطبق على مثل هذه الاعمال القانون العام ؟

جواب ـ لقد سرحت وجهة نظري في هذا الموضوع خلال ندوة صحفية عقدتها بعد انتهاء مؤتمر القمة الاسلامي وقلت ان الذين يلجأون الى مثل هذه الاعمال يسيئون الى القضية العربية اكثر مما يخدمونها ، ذلك ان الاعمال الموجهة ضد اطفال ورجال ونساء لا علاقة لهم من قريب أو بعيد بالمشكل لا يمكنه ان يساعدنا في جلب المزيد من العطف والمزيد من الحقوق لقضيتنا .

واعتقد شخصيا انه من الافضل أن يحال هؤلاء الاشخاص على القانون العام بدلا من المحاكم الاستثنائية التي تطبق في حقهم مسطرات استثنائية وتحرمهم دائما من ضمانات الدفاع . »

(٢) الجزائر :

وجاء في بيان مجلس الثورة ومجلس الوزراء في الجزائر في ٢٩ تموز ١٩٧٠ « واثر عرض قدمه وزير الشؤون الخارجية حول تطور الوضع في الشرق الاوسط فان مجلس الثورة والحكومة يؤكدان موقف الجزائر الذي اعلنت منذ ١٩٦٧ ، وكرره مرارا رئيس مجلس الثورة ، ويعتبران ان مواصلة الكفاح المسلح ما زالت هي الوسيلة الوحيدة للوصول الى حل يطابق اماني الجماهير العربية .

وبعد ان لاحظنا ان كل بلد عربي له الحق في أن يقرر مصيره الخاص بكل سيادة فان مجلس الثورة والحكومة يريان ان قضية الشعب الفلسطيني قضية عادلة ومقدسة وللشعب الفلسطيني وحدة يعود الحق في تقرير مصيره .

وان الجزائر فيما يخصها ، كيفما تطور الوضع ، ستقف دوما الى جانب المقاومة الفلسطينية وتعتبر اي محاولة مباشرة او غير مباشرة لتحطيم هذه المقاومة ستكون لها عواقب وخيمة بالنسبة لمستقبل العالم العربي اجمع . »

(٣) اليمن :

واثناء زيارة وفد يمني للعربية السعودية ، عقد السيد محسن العيني رئيس الوزراء في الجمهورية العربية اليمنية مؤتمرا صحفيا في جده بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٧٠ وعرض فيه موقف بلاده :

« سؤال : ما هو موقف اليمن بالنسبة للحلول السلمية لقضية فلسطين ؟ »

جواب : والله نحن طبعا مثلما قال كثير من زعماء العرب فالحرب ليست مطلوبة من اجل الحرب . فاذا كانت هناك حلول معقولة تعطي الامة العربية حقها كاملا فهذا هو المطلوب . ولهذا لم تتضح حتى الآن معالم هذه الحلول السلمية المطروحة . طبعا هناك الاراضي العربية المحتلة بعد ٦٧ ، وخاصة القدس ، وهناك قبل هذا وبعد هذا فلسطين وحقوق الشعب

العربي في فلسطين . فاعتقد انه اذا امكن تحقيق حل سلمي عادل للقضية يعطي العرب حقوقهم كاملة لا اظن ان هناك من يرفضه . اما أن تكون الحلول السلمية مجرد انهاء للحرب واستمرار للعدوان وللغصب فلا اظن ان احدا يقبله .

سؤال : ما هو موقف اليمن من المنظمات الفدائية ودورها في النضال العربي ضد اسرائيل ؟

جواب : اليمن تشعر تماما بانها تأخرت عن القيام بواجبها في هذه القضية العربية الكبيرة ، ولكن الجميع يعرفون انها كانت غير قادرة على القيام بهذا نظرا لظروفها الراهنة . ونحن في الاتصالات العربية الاخيرة عرضنا استعداد اليمن بأن تساهم في هذه المعركة مساهمة ايجابية .

والحقيقة ان هناك شعورا لدى اليمنيين ورغبة في أن يساهموا[1] . فاحنا قلنا مستعدين ان نقدم عشرات الآلاف من اليمنيين للمشاركة في هذه المعركة، ونعتقد انهم يمكن أن يؤدوا واجبا كبيرا انما ينقصها التموين والتسليح . ولهذا نقول بانه من هنا تأتي تكامل الجهود العربية . بلدان يتوفر لديها المال يمكن السكان فيها قليلين ، وبلدان الرجال موجودين ولكن الامكانيات غير موجودة . فاليمن من هذه الناحية على استعداد انها تساهم في هذا المجال . اذا توفر التسليح لن نتأخر .

سؤال : ما رايكم في خروج القضية الفلسطينية من اطارها العربي الضيق الى الاطار العربي الإسلامي ؟

جواب : في الحقيقة ان المشكلة تمس المسلمين . والحقيقة هي كذلك . فالقضية بجانب انها قضية فلسطينية هي قضية عربية ، وهي اسلامية ، وهي قضية انسانية في نفس الوقت . والحقيقة انه على المسلمين جميعا ان يهتموا بهذه القضية وان يقفوا الى جانبها ، وهذا امر طبيعي . لكن في نفس الوقت مطلوب حتى من الشعوب غير الاسلامية ان تقف الى جانب قضية حق وعدل . قضية ظاهر فيها الحق هي اخراج المواطنين من ديارهم . تجمعت فئات من بلدان مختلفة لاحتلال وطنهم . واننا نذكر نحن العرب مثلا ، كم وقفنا مع بلدان في افريقيا ، ووقفنا مع بلدان في آسيا وفي مناطق مناضلة ، ولم نسأل انفسنا يومها هل هؤلاء مسلمون أو غير مسلمين . عندما كنا نجد قضية حق أو قضية عدل كنا باستمرار نقف الى جانبها . فاعتقد انه من الخطأ استبعاد العالم الاسلامي عن قضية فلسطين ، وهذا حصل للاسف في بعض المراحل . »

(٤) سوريا :

اصدر حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا بيانا برفض مقترحات وزير الخارجية الامريكية وليم روجرز جاء فيه :

« ... وقد رفضت الجماهير العربية منطق الاستسلام للهزيمة ، ومنطق الاقرار بالوجود الصهيوني في الارض العربية ، لانها ليست هي التي

هزمت في ٥ حزيران (يونيو) ، ولايمانها بانها قادرة على تحويل الهزيمة الى منطلق للنصر معتمدة على قواها الذاتية وطاقاتها الثورية الخلاقة، وعلى تاريخ أمتها الممتد عبر مئات من السنين ، وعلى مساندة كل قوى التحرر والثورة في العالم التي يزداد فهمها للقضية الفلسطينية كما تزداد مساندتها لثورة الجماهير العربية كل يوم .

كما رفضت الجماهير ايضا منطلق المزايدات اللفظية الخالية من اي مضمون جاد لانها بعد اكثر من عشرين عاما من النكبة الاولى ، وبعد مرارة النكبة الثانية ، لن تنخدع بالالفاظ على حساب الحقائق . لقد تجسد منطق الجماهير العربية على ارض الواقع من خلال المقاومة الفلسطينية البطلة ، ومن خلال القوى الثورية الحقيقية في الوطن العربي وفي طليعتها حزبنا حزب البعث العربي الاشتراكي وسلطته الثورية في القطر العراقي التي رفضت رفضا قاطعا كل الحلول التصفوية الاستسلامية ، وارسلت الى الجبهة الشرقية بالجزء الاعظم من قواتها المسلحة ، وساندت المقاومة العربية الفلسطينية بكل الوسائل ، وحمت ظهرها في كل المؤامرات السابقة . وقد اشتركت كل هذه القوى الثورية في التصميم بالقول والعمل على الاستمرار والنضال ضد الامبريالية والصهيونية حتى يتم تحرير ارض فلسطين كلها من الاغتصاب الصهيوني العنصري المدعوم من قبل الامبريالية العالمية .

ان الجماهير العربية التي عبرت طيلة عشرين عاما بعد النكبة الاولى عن رفضها لمنطق الوصاية عليها واستنكارها لاساليبها وعدم ثقتها بالتسويات الدولية ، والتي لمست يوم الخامس من حزيران (يونيو) النتائج المرة لتلك الاساليب لا يمكن بعد ان مضى على النكبة الثانية ثلاث سنوات ، وبعد ان اكتشفت طريق الكفاح الصائب وحملت بيدها السلاح ، ان ترضى من جديد بمنطق الوصاية ، وان تسير وراء اعتبارات وان تستسلم للتسويات الدولية. وانها اليوم مصممة تصميما كبيرا على الوقوف بحزم ضد هذه الاساليب وعلى فضحها بكل قوة وتعرية اسبابها ونتائجها ، والاستمرار بالكفاح حتى النهاية.

وان الجماهير العربية وقواها الثورية لا تنطلق في تصميمها هذا من موقف عاطفي بعيد عن الحقائق الموضوعية العربية والدولية وانما تنطلق من خلال ادراكها لكل هذه الحقائق مقترنة بروح ثورية مصممة على القتال وليس بروح انهزامية تستسلم للامر الواقع الى الابد .

ان الجماهير العربية وقواها الثورية تدرك انها قد لا تكون اليوم قادرة كل القدرة على تطبيق اهدافها بالتحرير الشامل ، ولكن الاقرار بهذه الحقيقة لا ينتقص بأي حال من الاحوال من قيمة التصميم على الكفاح الثوري ، فليس هنالك في العالم شعب حصل على حريته في معركة واحدة او ادنى وقت محدد . ان طريق الحرية هو دائما طريق النضال الثوري الطويل . وما دامت المعركة قد بدأت ، وما دامت الجماهير العربية قد دخلتها بصورة حاسمة فان الاستمرار بها والاعتماد على الطاقات المادية والمعنوية لمائة مليون عربي ، وبالاعتماد على التعبئة الرسمية والشعبية العربية مع مساندة قوى

التحرير والثورة في العالم هو موقف ثوري واقعي وليس موقفا عاطفيا سطحيا كما تحاول وصفه الاوساط المتخاذلة .

يا جماهير الامة العربية ، ان الانظمة العربية التي دعت الجماهير الى تحرير فلسطين طيلة عشرين عاما واعتبرت هذا الشعار في مقدمة مبررات وجودها لا يمكن ان تقنع الجماهير اليوم بالتخلي عن التحرير من خلال منطق الانظمة المستسلمة باستخذاء للحقائق الراهنة والضغوط الدولية . فالجماهير العربية لا يهمها كثيرا منطق الانظمة الذي تستند اليه الفئات الحاكمة الا بقدر ما يعبر عن انسجام وتوافق مع منطق الثورة ، وفي حالة تناقض الموقفين فان الجماهير بدون شك ستختار منطق الثورة للجماهير العربية التي ناضلت طيلة ربع قرن ضد الانظمة الرجعية السابقة التي استسلمت لمنطق الحقائق المؤقتة والضغوط الدولية وضيعت القضية في المناورات واللعب التكتيكية . وان الجماهير التي اسقطت بنضالها تلك الانظمة لن تقبل اليوم بان تعاد المهزلة من جديد باشكال وصور اخرى ستكون نتيجتها تكريس الوجود الصهيوني الفاشيستي في فلسطين العربية تكريسا نهائيا .

أيها الشعب العربي المناضل ، ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ لا ينص فقط على انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها في حرب الخامس من حزيران (يونيو) وانما يجعل هذا الانسحاب غير المحدد مشروطا باعتراف الدول العربية المجاورة للكيان الصهيوني بحدود آمنة له ، وباعترافها بسيادته وحقه في العيش مع جيرانه ، وبتخليها عن كل شكل من اشكال النزاع معه .

وان المشروع الاخير الذي اعدته الامبريالية الاميركية واعلنته على لسان وزير خارجيتها روجرز ما هو الا محاولة امبريالية اميركية لتطبيق قرار مجلس الامن المذكور باكثر السبل ضمانة للوجود الاسرائيلي ، وباكبر قدر من المنافع للصهيونية المغتصبة .

وان المشروعين المذكورين يعنيان بالضبط الاعتراف الواقعي بالوجود الصهيوني في فلسطين والتعايش معه سلميا ، اي التخلي نهائيا عن حق الشعب العربي في تحرير فلسطين ، كما يعني بالضرورة – وربما بالنص ايضا – تصفية المقاومة الفلسطينية تصفية كاملة وحاسمة .

ان حزب البعث العربي الاشتراكي المعبر الامين عن اماني الجماهير العربية ومطامحها في تحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية لا يقصد من خلال رفضه اليوم للحلول الاستسلامية التصفوية ولاساليب الوصاية والمناورة تأكد مواقفه المبدئية الحازمة فقط والتي تتلخص باسلوب الكفاح المسلح وعلى كل الاصعدة الرسمية والشعبية ضد الامبريالية والصهيونية ، وهذه المواقف التي جسدها بنضاله وبمواقف وسياسة سلطته الثورية في القطر العراقي ، وانما يدعو في الوقت نفسه الى تشكيل جبهة صمود عربية شاملة منه ومن كل القوى الرافضة للحلول الاستسلامية الانهزامية لتكون ها

الجبهة سدا منيعا امام المناورات والمؤامرات التي يراد تمريرها ولتكون سندا حقيقيا لقوى التحرير .

عاشت الامة العربية المناضلة ، وعاشت حركتها الثورية المصممة على الكفاح حتى النهاية في سبيل التحرير الشامل ، والموت للامبريالية والصهيونية .

(٤) الاحزاب العربية ...

ـ اصدرت (**القيادة المركزية للاشتراكيين العرب**) في **السودان** بيانا في الخرطوم بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٧٠ اعلنت فيه (رفض) مشروع روجرز وقالت : « يا ابناء شعبنا المناضل ، ان هزيمة الجيوش العربية النظامية التي دخلت الحرب في حزيران (يونيو) ٦٧ لم تكن هزيمة عسكرية فحسب ، وانما كانت في مضمونها البعيد هزيمة ملحقة للفكر التجريبي والممارسات السياسية الوسطية التي كانت تطبع سلوك الانظمة والقيادات السياسية في تلك الفترة.

لقد كانت الانظمة العربية تمارس سياسات وسطية مترددة في صراعها مع الاستعمار العالمي ، وسياسة قمعية شرسة تجاه الحركة الجماهيرية وطلائعها المناضلة بهدف تأمين سلطتها وحماية المصالح الاستعمارية والوجود الصهيوني في الوطن العربي ، لذلك كان طبيعيا ان تهزم جيوشها النظامية والمتعددة امام الجيش الاسرائيلي المدعوم من قبل الامبريالية الامريكية ومن النفوذ الاستعماري داخل الوطن العربي نفسه .

يا جماهير شعبنا المناضلة ،

ان هزيمة ١٩٦٧ قد اكدت ان التزام السير ضمن خط الانظمة العرجاء والمترددة لن يقود الا الى تكريس وحماية الوجود الصهيوني الاستعماري في الوطن العربي ، وذلك لان الشعب العربي لا يواجه اسرائيل وحدها وانما يواجه معها الاستعمار العالمي والطبقات والفئات الحاكمة في الاقطار العربية المرتبطة مصالحها بأوضاع التعسف والقهر الطبقي والتجزئة والتبعية للسوق الراسمالية العالمية . وثانيا لان التجربة العملية في اعوام ٤٨ ـ ٥٦ ـ ٦٧ اكدت قدرة العدو الاسرائيلي على هزيمة الجيوش العربية النظامية مهما كان استعدادها وعتادها الحربي عن طريق اسلوب الحرب الخاطفة . وثالثا لان توازن القوى في عالمنا الراهن لا يسمح بكافة اطرافه بتغييرات جذرية في خريطة الوطن العربي لصالح الامة العربية عن طريق الحرب التقليدية .

ولهذا كان تصاعد العمل الفدائي وتطور اساليبه القتالية اشارة حاسمة الى الطريق الصحيح في مواجهة العدو ودحره تماما . ان طريق الكفاح الشعبي المسلح الذي احتضنته الجماهير العربية في كافة اقطارها وغذته بالتأييد والدعم البشري والمادي هو الطريق الوحيد الاكثر جذرية وثورية على حسم تناقض الامة العربية وثورتها مع عدوها ممثلا في التحالف الصهيوني الامبريالي والطبقات العاجزة عن قيادة الثورة لصالح الجماهير الشعبية الكادحة .

أيها الشعب المناضل ،

لقد شهدت السنوات الثلاث الماضية في عمر النضال العربي صراعا سلميا ودمويا بين حركة المقاومة المسلحة ـ طليعة الثورة العربية المعاصرة ـ وبين الانظمة المهزومة .

واليوم يدخل هذا الصراع اعلى مراحله التآمرية بقبول هذه الانظمة للحل الاستسلامي من خلال قبول المقترحات الاميركية لتنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ م .

ان هذه المقترحات ، ومنها قرار مجلس الامن ، مؤامرة تصفوية ضخمة تقودها اميركا والقوى الدولية الكبرى مع الانظمة العربية المتهالكة لتصفية المقاومة العربية المسلحة وخنق حركة الثورة العربية ومن ثم تكريس الوجود الصهيوني والنفوذ الاميركي في الوطن العربي »

ـ واصدر (**حزب الاستقلال المغربي**) بيانا في الرباط بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٧٠ جاء فيه ، يتابع حزب الاستقلال بكامل الاهتمام الظروف الجديدة التي تجتازها مشكلة الشرق الاوسط وبالاخص قضية فلسطين بعد الاقتراحات التي تقدمت بها الولايات المتحدة الاميركية لبعض الدول العربية لحل المشكلة الناجمة عن احتلال بعض اراضي هذه الدول .

وحزب الاستقلال الذي كان دائما الى جانب الثورة الفلسطينية يؤكد موقفه المتمثل في التضامن مع الشعب الفلسطيني ويعرب عن تأييده المطلق للثورة الفلسطينية المكافحة بالسلاح من اجل تحرير فلسطين بجميع اجزائها من الاحتلال الصهيوني الاستعماري .

كما يؤكد حزب الاستقلال ان البلاد العربية المحيطة بفلسطين المحتلة يجب ان تبقى قاعدة انطلاق وتدريب للفدائيين الفلسطينيين حتى يحرروا بلادهم كاملةمن الصهيونية الاستعمارية ، وحتى تتحرر القدس ـ المدينة المقدسة عند المسلمين والمسيحيين ـ من رجس الاحتلال ويعود جميع الفلسطينيين الى بلادهم متحررين من الحرب والعدوان والخوف .

وحزب الاستقلال متيقن ان الشعب المغربي لن يقبل اي حل لا يكون في مقدمة اهدافه تحرير جميع الاراضي الفلسطينية من الاحتلال وجميع الفلسطينيين من التشرد واللجوء . »

ـ وجاء في البيان المشترك لكل من (**الحزب التقدمي الاشتراكي**) و (**حزب البعث العربي الاشتراكي**) و (**الحزب الشيوعي**) في **لبنان** حول مقترحات روجرز ، والذي نشرته جريدة (المحرر) في بيروت في ٢٩ تموز ١٩٧٠ القول :

« ان الاحزاب الثلاثة ـ الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني ـ ترى من واجبها ، وهي تتوجه بهذا النداء الى الجماهير الشعبية في لبنان ان تؤكد ما يلي :

اولا : ان القضية الفلسطينية هي قضية الامة العربية وستظل محورا

أساسيا للنضال العربي الهادف الى تصفية الوجود الصهيوني والنفوذ الاستعماري والرجعي في الوطن العربي. وتؤكد الاحزاب الثلاثة اصرارها على حل المشكلة الفلسطينية من أساسها وذلك بعودة الفلسطينيين الى ارضهم وممتلكاتهم في جميع الاراضي التي احتلتها اسرائيل سابقا ولاحقا بما يتفق مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ارضه وفي وطنه.

ثانيا : نؤكد حرصنا على استمرار المقاومة الفلسطينية المتلاحمة مع الجماهير العربية والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من حركة الثورة العربية. والمقاومة الفلسطينية هي الطليعة الثورية للشعب العربي الفلسطيني المجسدة لأمانيه القومية وصاحبة الحق المشروع في نضالها من أجل تحرير الارض من الاحتلال والاغتصاب الصهيوني. وان تلاحم القوى التقدمية العربية مع حركة المقاومة يشكل دعما لها وتعزيزا لقدراتها.

ثالثا : اننا نؤكد على ضرورة قيام جبهة شرقية منيعة ومتحركة ومتوفرة العدة والعدد مؤهلة للاسهام في المجابهة المسلحة الفعالة في معركة التحرير.

رابعا : ان مواصلة القوى العربية التقدمية لنضالها في سبيل الحفاظ على المكاسب التي حققتها الجماهيرة بقيادة هذه القوى في المعارك التي خاضتها، ولتحقيق انتصارات جديدة. هي مهمة أساسية وشاقة تتطلب ادراكا واعيا والارتفاع الى مستوى هذه المسؤولية.

خامسا : ان اية مشاريع استسلامية تهدف الى تصفية القضية الفلسطينية هي جزء من المخططات الاستعمارية التي تناضل ضدها وتقاومها الجماهير العربية بقيادة قواها التقدمية.

سادسا : ان وحدة نضال القوى التقدمية والوطنية العربية هي الرد الثوري العملي لمواجهة مخططات الاستعمار والصهيونية في تجزئة القوى الوطنية العربية او تعطيل مسيرتها. وان اية محاولة لتحويل النضال العربية عن اهدافه الاساسية وعن مواجهة العدو الرئيسي، لتشكل اضعافا لهذا النضال لا بد ان يستفيد منه العدو. وفي هذا الظرف بالذات تعتبر هذه الوحدة المتلاحمة مع حركة المقاومة الفلسطينية والانظمة التقدمية العربية التي تخوض معركة المواجهة المصيرية، تعتبر هذه الوحدة للقوى التقدمية والوطنية اكثر ضرورة والحاحا من أي وقت آخر.

والأحزاب الثلاثة اذ تدرك خطورة المرحلة الحالية التي يمر بها الوطن العربي، ترى من الضروري مواجهة القضايا المصيرية بمسؤولية ووعي كبيرين والعمل المشترك بين جميع القوى الوطنية والتقدمية لتمكين الجماهير العربية صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة من القيام بدورها الاساسي في المعركة المصيرية.

ان الجماهير العربية تشعر بالثقة بأن الجمهورية العربية المتحدة وافقت على المشروع الاميركي لا بهدف التواطؤ مع الامبريالية الاميركية ضد حركة التحرر العربية وتصفية القضية الفلسطينية وانما كما قال عبد الناصر نفس الهدف كشف اخر اوراق الامبريالية الاميركية وفضحها امام الرأي العام

واحراجها ، وقطع الطريق على حركتها في المناورة لاختلاق المبررات لمواصلة دعمها لاسرائيل ، وتشجيع اسرائيل على الامعان في عرقلة تنفيذ قرار مجلس الامن ورفض الانسحاب الكامل من جميع المناطق المحتلة واحباط الجهود الدولية المبذولة للجم قوى العدوان والحرب في المنطقة ، هذه القوى التي تعرقل الوصول الى حل سلمي يصفي العدوان الامبريالي – الاسرائيلي ويؤدي الى تحرير الاراضي العربية المحتلة واسترداد حقوق الشعب العربي الفلسطيني بالعودة الى اراضيه وحقه في تقرير مصيره .

ان قبول الجمهورية العربية المتحدة « للمبادرة الاميركية للسلام » لا يضعف من قوة قرار مجلس الامن ، وبالدرجة الاولى جلاء المعتدين الاسرائيليين من كافة الاراضي العربية المحتلة ، لان قبولها يأتي من وقت أصبحت فيه القدرة القتالية للقوات المسلحة المصرية في وضع يسمح لها برد الاعتداءات الهمجية الاسرائيلية والحاق الخسائر بها ، وتوجيه ضربات مضادة للمعتدين . ان جيش الجمهورية المتحدة مزود الآن ، كما شهد بذلك جمال عبد الناصر امام المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي ، بأحدث وسائل الدفاع الصاروخية والالكترونية السوفيتية .

ولهذا فان الجمهورية العربية المتحدة تنطلق في قبولها لمقترحات روجرز من موقع قوة وليس من موقع ضعف ، خصوصا وانها تستند الى حليف جبار وصديق ثابت للشعوب العربية هو الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى . ولذا فان قبول الجمهورية العربية المتحدة لمقترحات روجرز لا يضعف موقفها ، كما لا يضعف نضال الشعوب العربية ضد العدوان والاحتلال ، بل على العكس من ذلك فانه يقوي موقف العرب ويعزز مركزهم الدولي ، ويزيد من تعاطف الرأي العام العالمي الديمقراطي معهم ، ويخلخل التحالف الاميركي – الاسرائيلي ، ويزيد من عزلة المعتدين الاسرائيليين .

لقد كان من ابرز اهداف التحالف الامبريالي – الاسرائيلي ، والعدوان المباغت الذي شنه في صبيحة الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، العمل على تشتيت وبعثرة الصف العربي لاضعافه وتسهيل مهمة ضربه واخضاعه ، وكذلك فصم عرى التحالف الذي ازداد رسوخا في معمعان النضال المشترك ضد الامبريالية والصهيونية بين حركة التحرر العربية ومن ضمنها حركة المقاومة الفلسطينية وحركة التحرر العربية ان تعمل على زيادة عرى هذا التحالف مع الاتحاد السوفيتي ، وان تعرف حركة المقاومة الفلسطينية الباسلة كيف طريقها بحذق ومهارة ، لمواصلة الكفاح الظافر ضد المعتدين الاسرائيليين ، بالتعاون والتنسيق مع الجمهورية العربية المتحدة ومجموع حركة التحرر العربية ومع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الاخرى ، لا ان تقع في الفخ الامبريالي وتجد نفسها تتحول من الهجوم على الامبريالية واسرائيل الى الهجوم على الاتحاد السوفيتي ، صديق العرب الكبير وحليفهم الامين ، وعلى الجمهورية العربية المتحدة مركز حركة التحرر العربية واحدى فصائلها الاساسية والتي كانت وما تزال الهدف الرئيسي للعدوان الاسرائيلي

والمؤامرات الامبريالية .

ان قبول الجمهورية العربية المتحدة لمشروع روجرز لا يحول دون استمرار حركة المقاومة الفلسطينية في كفاحها العادل والمشروع ضد المعتدين الاسرائيليين وكنس احتلالهم البغيض . فبقبول الفيتناميين لايجاد حل سلمي لقضية الفيتنام بعد أن التزم المعتدون الاميركيون بوقف غاراتهم البربرية على جمهورية فيتنام الديمقراطية ، لم يؤد الى اضعاف حركة المقاومة في فيتنام الجنوبية ضد الغزاة الاميركيين وعملائهم في سايغون ، على العكس من ذلك فقد تصاعدت المقاومة واشتد بأسها ونفوذها محليا وعالميا ، ولهذا فانه يتعين على حركة المقاومة الفلسطينية ان تعرف كيف تعزز من وحدتها وتنسق جهودها لتطوير مقاومتها لقوى الاحتلال الباغية وارغامها على الانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة ، ومواصلة النضال لاسترداد حقوق الشعب العربي الفلسطيني المشروعة وعودة اللاجئين الى ديارهم ، ويتعين عليها كذلك ان تعرف كيف تجعل من الظروف الجديدة التي نشأت ، مناسبة لتوثيق عرى الترابط الاخويَ المتين مع مجموع حركة التحرر العربية، ومع فصائل الثورة العالمية ولا سيما مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الاخرى .

ومن الضروري الاشارة الى ان موافقة الجمهورية المتحدة على المشروع الاميركي لا تعني أن مهمة حركة التحرر العربية ، ومن ضمنها المقاومة الفلسطينية ، اصبحت سهلة ، وان الحل السلمي العادل قد أصبح على الابواب . على العكس من ذلك ، فان اضطرار الولايات المتحدة الاميركية ، على التقدم بمشروعها الذي يؤكد في بعض نقاطه على تنفيذ قرار مجلس الامن وانسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية ، يمكن استخدامه ورقة التين لاخفاء كل عيوب وجرائم الامبريالية الاميركية بحق الشعوب العربية وبالتالي استخدامه كحركة التفاف امبريالية رجعية خطيرة ضد كل منجزات حركة التحرر العربية ، ولضرب حركة المقاومة الفلسطينية وتحويله الى صك استسلام لحركة التحرر العربية ، وتصفية للقضية الفلسطينية .

ولهذا فان الموقف الناشيء يتطلب اعلى درجات الحيطة والحذر واليقظة من جانب حركة التحرر العربية ، ومن ضمنها حركة المقاومة الفلسطينية ، كي لا تسلك طريقا يسهل مهمة هذه القوى الامبريالية والرجعية ، ويتطلب كذلك وحدة القوى الوطنية والتقدمية محليا وعربيا ، وتعبئة كافة الطاقات ، واطلاق حرية العمل للجماهير الشعبية ، ورفع القدرات القتالية للجيوش العربية ، والتلاحم أكثر واكثر مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الاخرى ، في سبيل مقاومة العدوان والاحتلال وتحرير الاراضي العربية المحتلة وقطع الطريق على القوى الرجعية التي ستتخذ حتما من المشروع مبررا للدس والتآمر على حركة التحرر العربية ، وحركة المقاومة الفلسطينية ، والتحريض الرخيص ضد الصداقة العربية السوفيتية الراسخة .

التفسير الاردني ..

وجاء في حديث صحافي خاص للسيد عبد المنعم الرفاعي رئيس مجلس الوزراء الاردني نشرته جريدة (النهار) في ٢٨ تموز ١٩٧٠ حول موافقة حكومته على مقترحات روجرز القول : « الموقف الحالي في الاردن لا يدعو الى ان يكون فيه اي شيء يجعله جديدا . المعروض علينا هو اقتراحات لاجراءات غايتها الدخول في بحث مع المبعوث الدولي لتنفيذ محتويات قرار مجلس الامن (٢٢ تشرين الثاني – نوفمبر – ١٩٦٧) مضافا اليها ان يارعي وقف اطلاق النار . ولهذا فان تسمية المقترحات الاميركية ب « مبادرة » هي تسمية صحيحة .

مادة المقترحات ليس فيها شيء جديد عن مادة قرار مجلس الامن الذي كانت قبلته الدول العربية المعنية ونادت بتنفيذه . ثم ان التعامل مع المبعوث الدولي الدكتور غونار يارنغ جرى قديما وليس من جديد في ان يستمر . انما الاقدام على بحث التنفيذ ربما هو الجديد في الموضوع ، وهذا ما تعرف الحكومات العربية المعنية كيف تقف منه وكيف تتصرف وكيف تحرص على سلامة المبادىء الاساسية التي تمسكت بها وسلامة الحقوق وسلامة المطالب .

سؤال – ما هي الصعوبات التي سبقت قرار الحكومة ؟

جواب – اتخذت الحكومة الاردنية قرارها الايجابي بعد بحث مستفيض وموسع وعميق في داخل مجلس الوزراء استغرق اربع جلسات متلاحقة مطولة عدا الابحاث الجانبية ، وبعد مذكرات مع عدد ممن تحملوا مسؤولية الحكم في الاردن وعددا من الشخصيات الرئيسية خارج نطاق الوزارة وعددا من ممثلي بعض القطاعات المهمة . واخذت الحكومة الاردنية في الاعتبار كل نواحي الموقف واتخذ القرار بوعي كامل وحرص شديد على الوحدة الوطنية ومراعاة لمسؤوليات الدولة . وليس صحيحا حدوث انقسام في الحكومة الحاضرة التي تعمل بمسؤولية مشتركة وخدمة كاملة ومخلصة للموقف الوطني .

سؤال – الى من سلم الرد الاردني ؟

جواب – سلم الرد الاردني بواسطة وزير الخارجية الى ممثل الولايات المتحدة في الاردن . كما استدعى وزير الخارجية سفراء الدول العربية وسفراء الدول الكبرى واحاطهم علما بقرار الحكومة الاردنية وبطبيعة الرد الاردني .

سؤال – كيف كانت ردة فعل قادة المقاومة ؟

جواب – لا احب ان اتصور ، او يتصور احد من زملائي ان وضعا غير عادي قد يقع لا سمح الله بين حركة المقاومة والسلطات الاردنية من جراء الموقف المتخذ .

اهم ما يهمنا ، هو ان نعمل مخلصين كل من ناحيته وفي ميدانه على استمرار التآخي والصفاء في الوضع الداخلي عموما . ونحن ننطلق من

الحرص على وحدة القوى الوطنية في داخل البلاد والابتعاد عن كل ما يخلق او يسبب اية تصادمات بينها . »

* * *

اوراق امريكية ...

.. نشرت صحيفة (واشنطن بوست) في عددها الصادر بتاريخ ٢٧ كانون اول عام ١٩٧١ الخطوط العريضة لمشروع تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي ، قام باعداده **(روبرت فرانجر)** احد كبار موظفي وزارة الدفاع الاميركية وكان يعمل في السابق نائبا لمساعد وزير الدفاع الامريكي ومسؤول عن شؤون الشرق الاوسط في وزارة الدفاع ويعمل الان (استاذ) في معهد (انتربرايز) للابحاث السياسية .

وقد وصف دبلوماسيون اسرائيليون ـ على حد قول الصحيفة ـ مسودة المشروع بانها تثير الاهتمام الا انه لا يمكن تنفيذها لانها تنص على انسحاب اسرائيلي شبه كامل من الاراضي العربية المحتلة .. ونقطة الانطلاق التي يتركز عليها (فرانجر) في مشروعه هي مطالبة العرب بالموافقة على اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل ومطالبتها بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة .

ويتضمن المشروع اقتراحا بوقف اطلاق النار لمدة سنة اضافية واحدة على ان تقسم الى اربعة مراحل تمتد كل مرحلة منها ثلاثة اشهر :

ـ **المرحلة الاولى** : تشمل على تطهير قناة السويس واعدادها للملاحة الدولية مقابل اعلان اسرائيل عن نيتها في الانسحاب من الضفة الشرقية لقناة السويس واعلان مصر على استعدادها للسماح بعبور السفن الاسرائيلية في القناة .

ـ **والمرحلة الثانية** : تشمل انسحابا اسرائيليا الى خط يبعد حوالي (٤٠) كيلومترا شرقي القناة مع الابقاء على عدد قليل من افراد الجيش الاسرائيلي على طول القناة لا يجوز في هذه المرحلة عبور اية وحدة عسكرية مصرية الى الضفة الشرقية كما تتضمن هذه المرحلة بداية اللقاءات بين الممثلين الاسرائيليين والعرب لاجراء المفاوضات المباشرة باشراف الولايات المتحدة والدول الكبرى والامم المتحدة .

ـ **وفي المرحلة الثالثة** : يسمح بعبور المدنيين المصريين والمليشيا المصرية فقط الى الضفة الشرقية على ان يستعد افراد القوات الاسرائيلية الى اخلاء مواقعهم .

ـ **وفي المرحلة الرابعة** : يعلن تصريح رسمي عن المفاوضات المباشرة من اجل التوصل الى تسوية شاملة تتضمن الاسس التالية :

١) انسحاب اسرائيلي كلي باستثناء الابقاء على نقاط للشرطة المدنية في طريق ايلات شرم الشيخ وقوة مؤقتة في منطقة شرم الشيخ .

٢) انسحاب اسرائيل من هضبة الجولان وتجريد المنطقة من السلاح بحيث تكون تابعة للادارة المدنية السورية .

٣) اقامة (دولة فلسطينية) في الضفة الغربية باشراف الامم المتحدة .

ويتم توقيع (معاهدة السلام) بين العرب واسرائيل وباشتراك (مراقبين فلسطينيين) وبعد التوقيع على المعاهدة يسحب جميع العسكريين السوفيات من مصر .

ومن ناحية ثانية ، **اقترحت صحيفة (نيويورك تايمز)** في عددها الصادر يوم ٢٧ كانون اول عام ١٩٧١ اقترحت على مصر الاخذ بمبدأ تجريد سيناء من السلاح الامر الذي تدعو اليه اسرائيل وكذلك تقديم اقتراحات مقنعة لاسرائيل حول حرية الملاحة في مضائق تيران .

وقالت الصحيفة ان طلب مصر اجتياز قواتها العسكرية الى الجانب الشرقي من قناة السويس بعد انسحاب اسرائيل منها هو العامل الذي سبب حالة الجمود في المحادثات .

وقالت الصحيفة ان (وليام روجرز) وزير الخارجية الاميركية ومساعده (جوزيف سيسكو) يحاولان اقناع اسرائيل بالموافقة ليس على دخول قوة بوليس مصرية الى الجانب الشرقي من القناة فحسب بل وعلى اجتياز (٧٥٠) جنديا مصريا مسلحين باسلحتهم الشخصية الى منطقة سيناء .

وتقول الصحيفة ، ان اسرائيل ترفض هذا الاقتراح من حيث المبدأ لانها تدعو الى تجريد سيناء من السلاح وانه في حالة اجتياز قوات مصرية القناة فان هذا الامر سيقضي مقدما على هذا الهدف .

وقالت نيويورك تايمز : ان اسرائيل ترفض الان الانسحاب من سيناء لغرض الحفاظ على حرية الملاحة في مضائق تيران بيد انها ليس لها اية مطالب على اراضي مصرية شريطة ان يوافق المصريون على مبدأ تجريد سيناء الامر الذي سيؤدي الى اقناع اسرائيل بالانسحاب .

وقالت الصحيفة : ان اسرائيل تخشى ان تقع فريسة لخدعة جديدة وهي تتذكر جيدا كيف استغل المصريون اتفاقية ، وقف اطلاق النار في السنة الماضية ، وحركوا صواريخهم باتجاه القناة . (فاذا) عبرت قوات مصرية حتى ولو كانت رمزية فان اسرائيل تخشى ان يعزز الجيش المصري قواته في المنطقة .

واختتمت الصحيفة دعوتها بقولها : انه في حالة قبول المصريين مبدأ ...نطقة سيناء فانهم سيساهمون في ايجاد حل شامل واتفاق حول ... السويس ويحظون بتأييد العالم ومساندته !

* * *

ثانياً ـ نداء سلام .. الرئيس انور السادات

(١٩٧١ ـــ ١٩٧٣)

مبادرة مصرية

في ٤ شباط ١٩٧١ اعلن الرئيس انور السادات في خطاب القاه امام مجلس الامة ووجهه الى الامة العربية والى العالم ، مبادرة مصرية جديدة لاحلال السلام في المنطقة ، وحدد موقف مصر خلال الفترة القادمة في الخطوات الثلاث التالية :

(١) ان مصر تعتبر نفسها ملتزمة بمسئولية واحدة لا بديل لها وهي تحرير جميع الاراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ .

(٢) ان مصر مع هذا الالتزام الاكبر والاول ، تقبل النداء الذي وجهه اخيرا يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة وتقرر الامتناع عن اطلاق النار لفترة لا تستطيع أن تجعلها تزيد على ثلاثين يوما ، تنتهي يوم (٧) نيسان . وعلى السكرتير العام للامم المتحدة ، وعلى المجتمع الدولي كله ، ان يتحقق في خلال هذه الفترة من ان هناك تقدما حقيقيا في صلب المشكلة ، وليس مجرد مظهرها .

(٣) ان مصر تضيف الى كل الجهود من أجل السلام ، مبادرة مصرية جديدة تعتبر العمل بمقتضاها مقياسا حقيقيا للرغبة في تنفيذ قرار مجلس تحرير جميع الاراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ .

وقال السادات في خطابه : « اننا نرغب ان يتحقق في هذه الفترة انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية على الشاطىء الشرقي للقناة ، وذلك كمرحلة اولى على طريق جدول زمني يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ بقية بنود قرار مجلس الامن . . . واذا تحقق ذلك ، فاننا على استعداد ان نبدأ فورا تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية ، واجراء اتصالات دولية . »

وقال السادات : « أن الموقف كله يتلخص في حقيقتين اثنتين ،

الاولى : ان وقف النار او وقف اطلاق النار ليس هو القضية ولكن القضية هي تحرير الاراضي العربية كلها ، ورد الحق العربي لشعب فلسطين .

الثانية : اننا مع كل فرصة نعطيها للمجتمع الدولي تقديرا واحتراما

علينا ان نثبت ان الامر في النهاية منوط بقوتنا وحدنا ، وبقدر معرفتنا بالعدو ـ ونحن نعرفه اكثر من غيرنا ـ فاننا مقتنعون بأن العدو لن يرتدع بغير القوة ولن يتراجع الا تحت ضغطها » .

دعوة الى المجتمع الدولي لمواجهة مسئولياته :

وقال السادات : « لقد أدينا وأجبنا تجاه العالم ، وتجاه السلام بأقصى ما نستطيع ، ولقد حان الوقت الذي يجب ان يؤدي فيه غيرنا الواجب تجاه العالم والسلام .. لقد حان الوقت وبسرعة لكي يتحمل غيرنا نصيبه من الواجب بطريقة حازمة وحاسمة .

ـ ان المجتمع الدولي كلهمدعو الى وقفةصريحة لا لبس فيها ولاغموض.

ـ أن الدول الكبرى لا تستطيع ان تتحلل من مسئوليتها تجاه المجتمع الدولي .

ـ ان الرأي العام العالمي كله ، مطالب بأن يمزق كل ضبابات الدعاية الاسرائيلية المضللة .

ـ اننا نريد ان يعرف العالم ان لنا حقا نطالب به ، وان لدينا القوة التي تستطيع المطالبة بهذا الحق لا استجداء ، ولكن عزة وشرفا ، ولا رجاء ، ولكن قتالا واستبسالا » .

وكان الرئيس السادات قد بدأ خطابه بتقسيم حديثه الى ثلاثة اقسام :

القسم الاول : وتحدث فيه عن التزامات مصر المبدئية .

القسم الثاني : تحدث فيه عن عمل مصر بكل السبل ، من اجل حماية تلك الالتزامات .

القسم الثالث : تحدث فيه عن تصور مصر للخطوات القادمة كما تمليها عليها القيم التي تتمثلها والمبادىء التي تؤمن بها .

وفي حديثه عن الالتزامات المبدئية قال : « انها كانت ولا زالت وستظل :

١ ضرورة استعادة الاراضي المحتلة ، كما عددها جمال عبد الناصر (القدس العربية ، والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية وسيناء) .

٢ الحفاظ على حقوق شعب فلسطين ، لاننا لا نستطيع ولا نملك ان نتحدث نيابة عنه .

ـ وفي الحديث عن العمل المتواصل لحماية هذه الالتزامات ، اشار الرئيس السادات الى ان القوات المسلحة المصرية التي لم تترك العدو دون ان تشتبك معه حتى في اصعب الظروف ، وعدد الرئيس السادات هذه الاشتباكات : معركة رأس العش ، واغراق المدمرة ايلات ١٩٦٧ ، ومعركة المدافع ١٩٦٨ وعمليات العبور المهاجمة ١٩٦٩ ومعارك الدفاع الجوي ضد طائرات العدو ١٩٧٠ وتكبيده خسائر كبيرة وتحدث السادات عن وقفة الشعب كله وراء الجبهة ، عملا وايمانا وصبرا .

ـ ثم تحدث الرئيس السادات ، عن جهود مصر في المجال الدولي ، وما

اثبتته الازمة من صداقة شعب الاتحاد السوفياتي العظيم الذي قدم مساعداته الضخمة والكبيرة لمصر . واشار السادات الى التحول الهام البادي في موقف اوروبا الغربية ، بسبب سياسة فرنسا منذ بدء الازمة للآن ، كما تحدث عن قبول قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، واتصالات يارنغ طوال ١٨ شهرا دون فائدة ، وجهود مصر المستمرة في كل محفل دولي او مؤتمر عالمي ، في الوقت الذي كان العدو فيه يماطل ويواصل سياسته العدوانية ، ثم تحدث عن قبول مبادرة روجرز ووقف اطلاق النار لمدة ٣ اشهر ، تعللت اسرائيل خلالها بالصواريخ المصرية ، ثم قبول دعوة اخرى وجهها العالم من خلال الامم المتحدة، بعد فترة وقف اطلاق النار ٣ اشهر اخرى ، ووضع خطوات تنفيذية كلف بها السكرتير العام للامم المتحدة .

وحول الظروف التي تحيط بالموقف ..

قال الرئيس انور السادات : « اننا وصلنا في هذا الاسبوع الى مفترق الطرق :

ـ من ناحية ، فان العدو يواصل احتلاله لأراضينا .

ـ ومن ناحية ثانية ، فاننا لا نستطيع الوقوف ساكتين امام الذي يجري وواجبنا المقدس هو واجب تحرير الارض والعودة الى الاشتباك مع العدو .

ـ ومن ناحية ثالثة ، فان الاتصالات في الامم المتحدة لا تحقق نتيجة نعتبرها مرضية حتى الآن .

ـ ومن ناحية رابعة ، فان اطرافا عديدين يحاولون معنا بكل الوسائل ان نمد وقف اطلاق النار ولو لبضعة اسابيع ، على اساس ان نداء يوثانت الاخير ، بممارسة ضبط النفس وتجديد وقف اطلاق النار ، دلالة على اعتقاده بأن هناك من الاسباب ما يجعل السكرتير العام للامم المتحدة مقتنعا بايجاد تقدم حقيقي نحو تنفيذ قرار مجلس الامن ، وانه ربما كان من الافضل ان نتيح له جوا يساعده على تنفيذ قرار مجلس الامن .!

وقال الرئيس انور السادات : « ان هذا الموقف كله ، دارت حوله مناقشات واسعة مع القيادات السياسية والعسكرية ، في مجلس الوزراء ، وفي مجلس الدفاع الوطني ، وفي اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي » ثم كانت نتيجة هذه المناقشات ، الخطوات الثلاث التي حددها للعمل في المرحلة المقبلة ، وهي :

ـ الالتزام بتحرير الارض المحتلة .

ـ الامتناع عن اطلاق النار فترة ٣٠ يوم !

ـ مبادرة مصرية جديدة يتحقق خلالها انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية عن الشاطىء الشرقي للقناة !

الرد الاسرائيلي

في ٩ شباط ١٩٧١ القت رئيسة وزراء اسرائيل (غولدا مائير) كلمة امام الكنيست افادت خلاصته :

١ ـ لا يمكن اجراء المفاوضات على اساس الشروط التي حددها الرئيس السادات .

٢ ـ ان موضوع تنظيف قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية قابل للتفاوض قبل التوصل الى تسوية شاملة للنزاع !

وجهة النظر المصرية ..

شرح الرئيس انور السادات الابعاد الحقيقية والكاملة للموقف المصري من الصراع في المنطقة ، وذلك في مقابلة مع الصحفي الامريكي (ارنودي بورشجريف) كبير مراسلي مجلة (نيوزويك) في الشرق الاوسط والذي نشرته في عددها الصادر في ١٥ شباط ١٩٧١ وجاء فيه :

حول حرية الملاحة

« هل ترضى امريكا بأن تناقش اعادة الاحوال الطبيعية على طول المسيسبي مع دولة اجنبية ؟ ان القناة مصرية ، وقد انشئت قبل ان تصبح اسرائيل دولة بوقت طويل . ان هذا تدخل صارخ في شؤوننا ..

« ان حرية الملاحة مذكورة بوضوح في قرار مجلس الامن لكن يجب على اسرائيل اولا ان تفي بالتزاماتها طبقا لقرار الامم المتحدة وبالذات بالنسبة لحقوق شعب فلسطين .

حول معاهدة سلام

« ان قرار الامم المتحدة ، برنامج سلام . وهذا التزام من جانبنا .. ولكننا لا نزال في انتظار التزام جاد من الجانب الآخر . لماذا تقع الالتزامات كلها علينا ، حاول ان تستخدم مبادىء علم النفس . الانسحاب الجزئي سيمتحن النوايا الحسنة المزعومة لاسرائيل . ثم يجيء فتح القناة الحرة بالنسبة للعالم اجمع . وبعد ذلك يستطيع يارنغ ان يضع جدولا زمنيا لحل المشكلة كلها . وعندئذ استطيع ان اطيل أمد وقف اطلاق النار لتاريخ آخر محدد ، ومن ثم نتحرك صوب السلام النهائي . ان المشكلة مع الاسرائيليين هي انهم لا يزالون يحلمون بانتصارهم . اذا كانوا يريدون السلام الحق فنحن كذلك مستعدين لهذا السلام » .

حول المسالة الفلسطينية

« ما نص عليه قرار مجلس الامن واضح وكامل ولكن ما زلت انبه الى ان حقوق شعب فلسطين هي أساس المشكلة .. لست في حل من ان اقرر شيئا للفلسطينيين .. لا بد ان يقرروا هم بأنفسهم لانفسهم .. »

حول دور الولايات المتحدة

« ان الحكومة الامريكية هي مفتاح الحل السلمي . اذا ارادت السلام فمن المحقق ان لديها الوسائل لاقناع اسرائيل بحسن نوايانا . لقد دللتم اسرائيل وقتا طويلا بما فيه الكفاية ، لماذا تعاملون اسرائيل بغير ما تعاملون به حلفائكم الآخرين . في عام ١٩٥٦ لم نكن نحن الذين بدأنا الحرب . وقد ساعدتم انتم في حمل الاسرائيليين على الانسحاب من سيناء . وفي عام ١٩٦٧ لم نكن نحن الذين بدأنا الحرب ايضا . وقد دمرت ثلاث من مدننا دمارا كليا تقريبا . اذا كان لا يزال لدى الولايات المتحدة شعور بالعدالة والانصاف فلا يزال امامها دور كبير تضطلع به » .

الرد الاسرائيلي ..

ـ في ٩ شباط ١٩٧١ رفضت جولدا مائير مقترحات الرئيس السادات في بيان القته امام الكنيست واتبعت ذلك بطرح مشروع اسرائيلي مضاد نشرته صحيفة « التايمز » اللندنية في ١٢ آذار ١٩٧١ حددت فيه مطالب اسرائيل على النحو التالي :

١ ـ جعل سيناء منطقة منزوعة السلاح لا يسمح لمصر بادخال الدبابات او المدفعية او الصواريخ اليها ، ويتم ضمان هذا الترتيب عن طريق قوة مشتركة يمكن ان تضم صفوفها قوات اسرائيلية ومصرية .

٢ ـ ستستمر اسرائيل في الاحتفاظ بشرم الشيخ لأن مضائق تيران حيوية بالنسبة لمرفأ ايلات مرفأ اسرائيل الوحيد على البحر الاحمر ومخرجها الى آسيا وشرقي افريقيا .

٣ ـ لا اعادة لقطاع غزة لاشراف مصر ، ستعتني اسرائيل باللاجئين وبامكان غزة ان تصبح مرفأ اردنيا .

٤ ـ تبقى القدس موحدة وجزءا من اسرائيل .

٥ ـ لن تتراجع اسرائيل من مرتفعات الجولان .

٦ ـ يجب اجراء مفاوضات حول خط الحدود في الضفة الغربية ، على ان لا تعبر اية قوات عربية الى الضفة الغربية لنهر الاردن ، ويجب ان لا تشكل الحدود النهائية بين اسرائيل والضفة الغربية مصدرا للتفرقة بل يجب ان تكون عاملا فعالا في الربط بين العرب والاسرائيليين .

٧ ـ يجب ضمان حق الطرفين في الوصول الى الاماكن المقدسة الواقعة في اراضي الطرف الآخر ، وسيكون بامكان الاردن الوصول الى مينائي حيفا وغزة ولكن بدون خلق ممرات عبر الاراضي الاسرائيلية .

٨ ـ تعارض اسرائيل فكرة « الدولة الفلسطينية المستقلة » في الضفة الغربية ، لانها لا تكون كبيرة بما فيه الكفاية لتتمتع بأسباب الحياة وقد تشكل خطرا عسكريا حقيقيا على اسرائيل .

وجهة النظر الاسرائيلية :

وفي ٤ نيسان (ابريل) رفضت جولدا مائير من جديد المقترحات المصرية معتبرة اياها غير صالحة كأساس للتسوية العربية ـ الاسرائيلية ، ثم حددت الموقف الاسرائيلي من التسوية بالنقاط التالية :

١ ـ الاردن هو الحد الامني لاسرائيل ولا يجوز لاية قوات عسكرية عبوره . اما الحدود النهائية بين اسرائيل والاردن فهي خاضعة للمفاوضات .

٢ ـ يجب بقاء مرتفعات الجولان وقطاع غزة تحت السيطرة الاسرائيلية .

٣ ـ تبقى شرم الشيخ تحت السيطرة الاسرائيلية لضمان حرية الملاحة الى ايلات ، وسيتم الربط البري بين شرم الشيخ واسرائيل وفقا لحاجاتها الامنية .

٤ ـ تبقى القدس مدينة موحدة واسرائيل على استعداد للدخول في اتفاقات مع السلطات الاسلامية والمسيحية من اجل ترتيبات مناسبة لضمان المركز الديني والعالمي للأماكن المقدسة في القدس .

٥ ـ فكرة الضمانات الدولية وقوات الطوارىء على الحدود مرفوضة . كذلك الامر بالنسبة لفكرة مشاركة قوات سوفياتية في قوة الطوارىء المقترحة لان الاتحاد السوفياتي حليف فعال لمصر في حالة الحرب القائمة .

٦ ـ لا بد من اجراء مفاوضات مباشرة لتسوية الخلافات العربية الاسرائيلية العامة .

الموقف المصري ..

وفي حديث الرئيس انور السادات الى (ارنودي بوجريف) كبير مراسلي مجلة (نيوز ويك) الامريكية والذي نشرته (الاهرام) في ٧ كانون اول ١٩٧١ ، كشف السادات تفصيلات محاولات التسويف والمراوغة الامريكية واوضح مرة اخرى الموقف المصري ..

سؤال : ذكرتم لي سيادتكم في فبراير الماضي انكم على استعداد لتوقيع اتفاق سلام بشرط ان تعيد اسرائيل ارضكم العربية طبقا لقرار مجلس الامن، فهل لا زلتم عند هذا العرض ؟

الرئيس السادات : نعم . انه قائم فعلا ، اذا كانوا مستعدين للانسحاب من الاراضي العربية .

سؤال : وكنتم قد ذكرتم ايضا انكم تعتقدون ان الحكومة الامريكية هي مفتاح الحل السلمي ، فهل لا يزال هذا رايكم ؟

الرئيس السادات : نعم . غير اننا لسوء الحظ نجد انفسنا عند النقطة التي بدانا منها منذ ٨ اشهر خلت . وقد ضاع عام تقريبا ، وكان كبار المسؤولين الأمريكيين يقولون لي دائما (نرجو ان تثق فينا) ، وان تصبر معنا ، فنحن قوة عالمية ، وسوف نتحمل مسئولياتنا بصفتنا كذلك غير ان القصة

كلها اتت الى نهاية حزينة جدا وعندما تقدمت بمبادرتي في فبراير الماضي ، رحبت الولايات المتحدة بحرارة ، وذكرت انا لواشنطن انني اعتبرها اختبارا حقيقيا لنوايا الاطراف ، فأجابت واشنطن بأن هذه المبادرة من جانبي قد اوجدت مخرجا للدبلوماسية الامريكية حتى تثبت فعاليتها ، وان نقطة التحجر في الموقف قد أزيلت ، وعندما اعلنت اننا لم نعد ملزمين بوقف اطلاق النار (وكان اجله قد انقضى في السابع من مارس) طلبت مني واشنطن ان اتذرع بضبط النفس لأن المسؤولين هناك ، كانوا يصيفون حلا على اساس مبادرتي ، وهم القوة الوحيدة التي تستطيع التوصل الى اي شيء مع اسرائيل ، وقد قررت من جانبي ان انتظر ، ثم جاء روجرز الى القاهرة وتحدثنا على مدى ساعتين ونصف ذكر لي روجرز خلالها ان الاسرائيليين ظلوا يدعون دائما ان مصر لن تقبل بالسلام ابدا ، ولكنني قد اسقطت حجة اسرائيل الاساسية وقال لي روجرز ايضا (وكان جالسا على نفس المقعد الذي تجلس عليه) انه ليس هناك ما يطلبه مني بعد ذلك لأنني « قد فعلت اقصى ما يمكن فعله ، وقرب نهاية الحديث لاحظت انه لم يثر موضوع الوجود السوفياتي في مصر فسألته عن السبب في ذلك فأجاب بأنه لا يريد أن يسبب لي حرجا : فرفعت عنه الحرج وقصصت عليه الامر بالتفصيل : صحيح ان لدينا ضباطا وجنودا من الاصدقاء السوفيت ، ولكنهم ليسوا على القنال . فقال روجرز : انه يعرف ذلك ، فأضفت أنهم موجودون لمساعدتنا للدفاع عن اعماق اراضينا ، وان هذا لم يحدث الا بعد ان بدات اسرائيل غاراتها في العمق فعندها قام الرئيس عبد الناصر برحلة عاجلة الى الاتحاد السوفياتي في يناير ١٩٧٠ وذكر لنا السوفيت ان تدريب أطقم مصرية على صواريخ سام ٣ مثلا يستغرق ثمانية اشهر ، ومن ثم كنا في حاجة الى أطقم سوفياتية للعمل على السام ٣ فوق اراضينا حتى يتدرب رجالنا ، والواقع ـ كما ذكرت لروجرز ـ ان تدريبهم لم يكتمل الا بعد سريان وقف اطلاق النار في أغسطس ١٩٧٠ ، ولكن بدلا من اعادة الاطقم السوفياتية الى بلادها واحلال مصريين محلها ، رجونا موسكو ارسال بطاريات صواريخ اضافية للأطقم المصرية التي تلقت تدريبها ، وبذلك ضاعفنا مقدرتنا في مجال الدفاع الجوي ، ونحن نبذل اي شيء في سبيل الابقاء على أطقم السام ٣ في مصر وقد سألني روجرز عما اذا كنت اوافق على انه ـ بعد المرحلة الاولى من الانسحاب الاسرائيلي من سيناء ـ فان الاطقم السوفياتية العاملة على السام سوف تعود الى بلادها ، ولم يكن هناك داع لاقناعي بذلك فنحن نقاسي من نقص كبير في العملة الصعبة التي ندفع بها مرتبات الخبراء كما ان الاتحاد السوفياتي نفسه لا يرغب على الاطلاق في ابقاء اي من عسكرييه خارج الاتحاد السوفياتي ، ولذا فقد طمأنت روجرز الى انه بعد ان ينسحب الاسرائيليون طبقا للمرحلة الاولى فسوف تغادر الاطقم السوفيتية الخاصة بصواريخ السام ، وعند هذه النقطة ايضا سوف نعيد العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة .

لا قواعد للسوفيات بل مجرد تسهيلات : وبالمناسبة فان فوجا كاملا من الاطقم السوفيتية العاملة على السام قد عاد الى بلاده في الاسبوع الماضي على نفس الباخرة التي اعادت الى الاسكندرية فوجا مصريا تلقى تدريبه في الاتحاد السوفياتي . ولنعد ثانية الى اكمال الرواية ، فقد قلت لوزير الخارجية الامريكية « انك لست في حاجة الى ان تطلب مني شيئا » وفيما يتعلق بالاسطول السوفياتي في البحر المتوسط ذكرت لروجرز ان كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من القوى الاعظم ، وليس هذا الامر مسئوليتنا نحن، وفي كتاب خطي وجهته للرئيس نيكسون اخبرته اننا قد منحنا تسهيلات للاسطول السوفياتي لانهم وقفوا بجانبنا في احلك ايامنا، ومن المهم ملاحظة اننا لم نمنحهم قواعد بل مجرد تسهيلات وقد اجاب الرئيس الامريكي بانه ليس لديه أي اعتراض على ذلك ، وانه لا يريد ان يثير مشاكل بيننا وبين اصدقائنا السوفييت . وبعد كل هذا ذكر روجرز انه سيخبر جولدا مائير ان الرئيس السادات قد قبل التحدي ووافق على عقد اتفاقية سلام ، وجدير بنا هنا ان نذكر ان جولدا مائير قد ذكرت مرارا وتكرارا انه اذا وافقت مصر على توقيع اتفاقية سلام ـ وهو ما ذكرت لك في فبراير الماضي اننا على استعداد لفعله ـ فسوف تضع مائير كل اوراقها على المائدة وقد قال روجرز ان هذا هو ما سيطلبه من مائير بالضبط ، واضاف انه سوف يوفد سيسكو مرة ثانية الى القاهرة ليخطرني بنتائج مهمة وزير الخارجية في اسرائيل ، وعاد سيسكو بعد يومين او ثلاثة وتحدث معي لمدة ساعتين ليخبرني ان الاسرائيليين لديهم تحفظات وانهم يعارضون مبادرتي في ثلاث نقاط : فهم اولا : لا يريدون ان تعبر قواتنا القناة . وهم ثانيا ، يريدون وقفا غير محدد لاطلاق النار . وهم ثالثا : لا يريدون أي ذكر للحدود الدولية التي كانت قائمة في ٥ يونيو ١٩٦٧ وقد سألت سيسكو عن رأيه في ذلك فذكر انه بالنسبة لوضع القوات المصرية على الضفة الاخرى للقناة فان الاسرائيليين عنيدون جداً . فقلت انني على استعداد لأكون مرنا ، وطبعا لا يمكن ان يكون حقنا في وضع قواتنا على ضفتي القناة محل نقاش او جدل على الاطلاق من حيث المبدأ ، فنحن اولا وقبل كل شيء نتكلم عن بلدي وارضي ، فتساءل سيسكو « كيف ستكون مرنا اذن ؟ » فأجبت بأنني مستعد للتفاهم ، فرسم سيسكو خطين افتراضيين وقال ان القوات المصرية يمكن أن تعسكر حتى خط يمتد من نقطة معينة الى اخرى في حين تعسكر القوات الاسرائيلية حتى منطقة يحدها خط آخر يتفق مثلا على وضع مدفعية من عيار معين وبأعداد متساوية على كلا الجانبين او يتفق على أية ترتيبات اخرى يمكن ان يصل اليها سيسكو على اساس المساواة بل انني ذهبت الى حد ابعد فقلت انني مستعد لقبول وضع قوات تابعة للامم المتحدة او للدول الاربع الكبرى بين هذين الخطين ، فقال سيسكو : « انني اعتقد أننا نستطيع التوصل الى شيء على هذا الاساس فهو يبدو لي معقولا »، ثم ذكر ان الاسرائيليين لا يريدون وقفا محدودا لاطلاق النار ، وكنت قد اقترحت ان يكون اجل هذا الوقف ستة اشهر ، يستطيع يارنغ خلالها ان

يستأنف مهمته فذكرت **لسيسكو** انني مستعد لان اكون مرنا في هذه النقطة ايضا ، فتساءل عما يحدث اذا طلب يارنغ مد تلك المدة وكانت الامور سائرة الى الامام ، فقلت ان وقف اطلاق النار يمكن ان يمد الى عام في هذه الظروف. وقد سهوت عن ان اذكر لك انني ذكرت لروجرز انه اذا تمت المرحلة الاولى للانسحاب فان ذلك يخلق جوا جديدا تماما ، فعندئذ تدب الحياة من جديد في مدن القنال ويعاد فتح القناة للملاحة ، وتولد طاقة حقيقية دافعة للسلام ، ولكن طالما كان هناك جندي اجنبي على ارضي ـ كما ذكرت **لسيسكو** ـ فلا يمكن ان اقبل وقفا دائما لاطلاق النار ، فعلق **سيسكو** قائلا : انك محق تماما في هذا الموقف ونحن نتفق معك » . وفي النقطة الثالثة ذكر **سيسكو** ان الاسرائيليين رفضوا بشكل قاطع ان يوافقوا على اي ذكر لحدود ٥ يونيو ، وتساءل سيسكو عما اذا كنت اوافق على ان تصدر الولايات المتحدة تصريحا عن الحدود الدولية بين مصر واسرائيل . (بما يتفق مع **مشروع روجرز** في ديسمبر ١٩٦٩) على ان يكتفي في الاتفاق المؤقت بذكر أن الحدود الدولية ستكون طبقا لقرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ » فأجبت بالنفي وقلت انني لا استطيع الموافقة على ذلك ، وانما اقبل ان يتولى ذلك عنا مجلس الامن او الدول الاربع،وقد ذكرت **سيسكو** بأن الاسرائيليين قد رفضوا **مشروع روجرز** الذي اشار اليه ، ومن ثم فنحن في حاجة الى ضمان ، فقال **سيسكو** انه يعتقد انه يمكن التوصل الى شيء ما في هذا الصدد ، وسألني ان ابقى كل على حاله حتى يعود الى الولايات المتحدة لترتيب المسائل وقال وهو يرحل « ضع ثقتك فينا » .

وذات يوم قدم ممثلكم في القاهرة ـ **بيرجس** ـ لوزارة خارجيتنا ورقة ذكر انها ملخص للأفكار التي تبادلناها كما صاغها هو ، وضمت هذه الورقة كل كلمة ناقشتها مع **سيسكو** والخطوط الافتراضية التي تحدثعنها **سيسكو** وكل شيء آخر ، وقد لاحظت وجود تباين بين هذه الورقة والنص الذي كان لدينا فعدلناها طبقا له ، غير ان المقطوع به اننا لم نرفضها ، ولما علم الاسرائيليون بأمرها ـ بعد اسبوع ـ سارع **سيسكو** بنفي اي علم لوزارة الخارجية بها ، وهكذا اصبح **دونالد بريجس** كبش الفداء ، مع انه يتعين ان اذكر ـ للحقيقة والتاريخ ان كل كلمة وردت في الورقة قد نوقشت بيني وبين **سيسكو** في نفس الغرفة التي نتحدث فيها الآن . وتلت هذا فترة اخرى من الصمت من جانب واشنطن ، وفي السادس من يوليو اوفد **الرئيس نيكسون وزير خارجيته روجرز** الى **ستيرنر** لكي يخبرني ان الرئيس الامريكي قد اتخذ قرارا هاما بأن تقوم الولايات المتحدة بدور ايجابي في ازمة الشرق الاوسط بدلا من الاكتفاء بلعب دور رجل البريد بين الطرفين،وذكر **ستيرنر** ان واشنطن سوف تبعث **سيسكو** الى اسرائيل يوم ٢٨ يوليو ، غير ان **الرئيس نيكسون** يحتاج الى بعض الايضاحات قبل ان تأخذ واشنطن موقفا رسميا ، واضاف قائلا : « ان الرئيس في انتظار برقية مني الليلة واذا كانت الاجابة مرضية فان خطته ستكون سارية اعتبارا من هذا المساء بتوقيت واشنطن » . ولما سألته

عن هذه الايضاحات المطلوبة اجاب بأن **نيكسون** يريد ان يعرف ما اذا كانت المعاهدة بيننا وبين الاتحاد السوفياتي قد غيرت شيئا في موقفنا منذ تحدثت مع **روجرز** آخر مرة فأجبت بالنفي واوضحت ان المعاهدة ان هي الا اطار جديد للعلاقات القائمة بيننا فعلا ، ولم تأت بجديد حقيقة ، وامسكت بقلمي في يدي وابديت استعدادي للتوقيع على ورقة بمضمون ما دار بيني وبين كل من **روجرز وسيسكو** حتى تكون المواقف محددة ، وكان السؤال الثاني الموجه من **الرئيس نيكسون** لي هو اذا كنت لا زلت عند وعدي باعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بعد المرحلة الاولى للانسحاب الاسرائيلي وقد رددت بالايجاب وكان السؤال الثالث يدور حول ما اذا كنت ما زلت انوي الموافقة على عودة الافراد السوفييت عند نهاية المرحلة الاولى ، فرددت بالايجاب ايضا ، لانني حريص على هذا باعتبار انني الطرف الذي يعاني مصاعب مالية ، فتركني ستيرنر وهو يقول : « تستطيع ان تعتبر ان قرار الرئيس الاميركي والذي سيلعب دورا ايجابيا سوف يكون ساريا اعتبارا من الليلة»، وقيل لي انهبعد ايفاد **سيسكو** لاسرائيل ثانية فسوف يتمابلاغالموقف الامريكي لكلا الطرفين بصفة رسمية . وقد كنت راضيا عن هذا تماما ، وذهب **سيسكو** الى اسرائيل حيث مكث اسبوعا ، وبعدها سقط ستار من الصمت الامريكي لمدة سبعين يوما سويا ، فلم نسمع شيئا قط من احد ، ولم نحط علما بما فعله **سيسكو** في اسرائيل وصرنا في جو من الغموض ولم نتلق شيئا من **دونالد بيرجس** او من قسم رعاية مصالحنا في واشنطن .

وكان **ستيرنر** قد ذكر اننا يجب ان نعطي الولايات المتحدة وقتا لكي تصل الى شيء مع اسرائيل . فاخبرته بانني سأكون صابرا حتى ١٥ اغسطس ، غير اننا انتظرنا سبعون يوما وبعدها سألت **بيرجس** ، عما اذا كان هناك جديد ، فأجاب بالنفي وعندئذ أصبح واضحا تماما ان مهمة **سيسكو** قد باءت بالفشل الذريع .

وفي ١٦ سبتمبر صارحت الشعب الذي حملني المسؤولية بأن الامور اخذت مسارا منحرفا تماما ، ثم جاءت رحلتي الى الاتحاد السوفياتي في ١١ اكتوبر ، وحضر **بيرجس** لمقابلتي ورغم انه لم يستطع حتى ذلك الحين أن يبلغني بالمقترحات التي قدمتها الولايات المتحدة الى اسرائيل او بماذا اجابت اسرائيل، الا انه كان جليا أن لديه تعليمات بالحصول على تنازلات جديدة منا، بالرغم من أن **روجرز** اخبرني انه لا يستطيع ان يطلب منا شيئا آخر على الاطلاق .

وعندما القى **روجرز** كلمته أمام الجمعية العامة للامم المتحدة وعدد فيها نقاطه الرئيسية الست ، كان من بينها أن اي اتفاق مؤقت يجب ان يرتبط بالحل الشامل ، غير انه كان مراوغا عندما وصل الى النقطة الحساسة المتعلقة بعبور قواتنا القناة ، فكلا الطرفين ـ على حد قوله ـ قد اتخذ موقفا صلبا لا يلين ، وقد قال ذلك رغم ان الولايات المتحدة كانت قد اقرت موقفنا من اساسه ، فاصبح واضحا تماما ان ما يهدف اليه **روجرز** هو جرنا الى

مفاوضات مع الاسرائيليين ونقل الى **بيرجس** رسالة من **روجرز** يطلب مني فيها ايفاد ممثل الى الولايات المتحدة لانها تريد ان تلعب دورا ايجابيا كجهة تسعى بين الطرفين ، وطلب ان يكون هذا الممثل مزودا بتفويض واسع ، فقلت انني قد اوافق على هذه الفكرة التي تقدمت بها امريكا بشرط ان يعتبر عام ١٩٧١ عام الحسم ، فقال **بيرجس** ان واشنطن تتفق معي وأن هذا هو السبب في انها تحرص على ان يكون المندوب الذي اوفده مزودا بتفويض واسع حتى تتمكن الولايات المتحدة من ان تكلل بالنجاح جهدا حثيثا للتوصل الى حل في نهاية هذا العام .

فوافقنا على اجراء ما اطلق عليه المحادثات عن قرب وفيها يقوم **سيسكو** بدور من يسعى بين الطرفين، وقد ابلغت **بيرجس** ـ عن «طريق» السيد **حافظ اسماعيل** مستشاري لشؤون الامن القومي ـ انه رغم انهم يعترفون بأن اسرائيل لم تفاتح بعد في هذا الموضوع ـ ناهيك عن موافقتهم على الفكرة ـ فانني قد قررت ايفاد الدكتور مراد غالب الى دورة الجمعية العامة للامم المتحدة حيث يستطيع سيسكو أن يتصل به حين يشاء .

ثم سألت **بيرجس** ماذا سيكون دور **سيسكو** بين الطرفين بالضبط ، فردت واشنطن بأنه سيكون دورا ايجابيا قوامه السعي للوصول الى اتفاق على وجه السرعة ، وبعد اسبوعين قابل **بيرجس** السيد **حافظ اسماعيل** وذكر له ان **سيسكو** سيكون « العنصر الذي تتفاعل حوله الامور » ، ولما طلبت تعريفا لهذا لم يقدم لي سوى شرح لعمليات كيمائية ، وبعد ايام تلقيت ايضاحا جديدا ـ عن طريق **بيرجس وحافظ اسماعيل** ـ مؤداه ان **سيسكو** لن يكون ساعي بريد سلبيا بل سيكون موصلا ايجابيا ، وعندئذ بدا لي الامر واهيا .

وعندما زرت قواتنا في الاسبوع الماضي قلت لرجالي انني قد فقدت الثقة في الولايات المتحدة واننا الآن لا زلنا عند النقطة التي بدأنا منها ، بل ان الامر هذه المرة بدا اسوأ من ذي قبل ، وقدمت احتجاجا شديدا ـ حمله **بيرجس** ـ على الحديث الاخير **لروجرز** الذي قال فيه ان على الطرفين تقديم تنازلات فمعنى هذا في الواقع وضعنا على قدم المساواة مع المعتدي الذي يحتل جزءا من أرض مصر واجزاء من أراضي دول عربية اخرى ، وطلبت من **بيرجس** ان يبلغ **الرئيس نيكسون وروجرز** اننا اذا كنا قد خسرنا معركة فليس معنى هذا اننا قد حاقت بنا الهزيمة .

وكانت الرسالة الاخرى التي وجهتها لواشنطن خاصة بصواريخ لانس (أرض ـ أرض) التي قيل انكم بسبيل أعطائها لاسرائيل ، فهذا امر اذا حدث كان نقطة تصعيد جديدة ، لا تعني الا ان الولايات المتحدة اصبحت تشترك بالفعل في أحتلال ارضي ، وانها دخلت شريكة في العدوان ، واليوم تلقيت رسالة من الرئيس الامريكي مؤداها ان هذه الصواريخ غير مستخدمة حتى الآن ولن تعطى للقوات الامريكية حتى ١٩٧٢ .

يجب ان نستعد لمواجهة تصرفات اسرائيل :

ـ**سؤال** : تدعي اسرائيل واصدقاؤها في الكونجرس انها في حاجة الى مزيد من طائرات الفانتوم بسبب الفيض المستمر من المواد الحربية السوفييتية الى مصر ، وهو كما يخل بالتوازن من جديد ، وبسبب الاحاديث التي ادليتم بها من استئناف القتال عند نهاية العام .

ـ **الرئيس السادات** : لقد قال **روجرز** نفسه ان شحنات الاسلحة السوفييتية « معتدلة جدا » ، والتقارير الواردة من واشنطن في الخامس من نوفمبر تشير الى ان رجال مخابراتكم يعتقدون ان الطيران الاسرائيلي ما زال في المقدمة .

سؤال : ذكر الاسرائيليون للولايات المتحدة انكم حصلتم على قاذفات سوفيتية اضافية من طراز تي يو ١٦ مزودة بصواريخ ارض ـ جو مداها ١٥٠ كيلومترا ، مع سرب من طائرات الميج ٢٣ المعدلة التي يقودها طيارون روس افليس هذا تغييرا هاما ؟

الرئيس السادات : ان التغييرات والتحسينات في المجال العسكري لا تنقطع عن الحدوث ، ولكن من العبث ان نتحدث عن هذا كتهديد لاسرائيل فهي تقول اننا اذا حاولنا استعادة ارضنا ـ ارضنا نحن ـ فسوف تعاود الضرب في العمق ، وتذكر انهم قاموا بالقاء النابالم على مصانعنا ومدارسنا في يناير ١٩٧٠ فمن الطبيعي ان نكون مستعدين لان نرد على تصرفهم بمثله فاذا ضربوا الاعماق فسوف نضرب اعماقهم وقد اكتسبنا المقدرة على ذلك وبعض اعضاء مجلس الشيوخ البارزين عندكم ـ الذين هم جزء من جهاز الترويج لاسرائيل في الكونجرس وتمثيل مصالحها ـ يطالبون اليوم بأن يأخذ **الرئيس نيكسون** في يده مباشرة دور **روجرز في** السياسة الامريكية المتعلقة بالشرق الاوسط ولماذا ؟ لان **روجرز** حاول ان يظهر حيادا بين الطرفين .

واليوم يشعر المولون اليهود بأنهم يستطيعون التحكم في الاعتمادات اللازمة للحلات الانتخابية ومن ثم يكون في مركز يسمح لهم باجبار **نيكسون** على العودة لسياسة تأييد اسرائيل على طول الخط ، وقد كتبت مجلتك نفسها حول هذا الموضوع .

سؤال : وما الذي يمكن ان ترجوه من حرب اخرى ؟ هل يمكن ان تثير حربا قد لا تكسبها وقد تخسرها ثانية ؟

الرئيس السادات : دعني اقول اولا اننا لا نريد الحرب ، ولكننا قد استنفذنا كل سبيل لجعل اسرائيل تنسحب من بلدنا واصبحنا امام حائط من التعنت المعوق ، واذا كنت ترى انه لا زال هناك طريق آخر وانه لا زال هناك امل في ان تجلو اسرائيل عن هذا الجزء الذي احتلته من مصر وباقي الاراضي المحتلة ، فانني أكون سعيدا بهذا .

سؤال : هل لديكم اية افكار جديدة عن كيفية فتح هذا الطريق المسدود؟

الرئيس السادات : ان اسرائيل تزعم انها تريد حلا دائما ، وانا لا اطالب الا بحل ، وكلما اتى هذا الحل بسرعة كان افضل ، وانا مستعد لان اواجه الاسرائيليين في مجلس الامن او مع الدول الاربع الكبرى او بحضورر السفير **يارنغ** لتنفيذ القرار الذي توصل اليه المجتمع الدولي لاحلال السلام في ربوع الشرق الاوسط بما فيه اسرائيل طبعا .

سؤال : الا زلتم راغبين في الوصول الى حل مؤقت يتيح اعادة فتح قناة السويس طالما كان هذا الحل مرتبطا بحل دائم يتم التوصل اليه بمفاوضات لاحقة ؟

الرئيس السادات : نعم ، بالتأكيد ، ودعنا نعمل للوصول اليه .

سؤال : هل يكون انسحاب اسرائيل الى ممر متلا في سيناء مقبولا كجزء من حل مؤقت مبني على تعهد اسرائيلي بالانسحاب الشامل ؟

الرئيس السادات : يجب أن يشمل هذا ممر متلا والممرين الرئيسيين الآخرين في سيناء على ان تكون لي السيطرة على الممرات طالما انني سأكون مسئولا عن اعادة فتح القناة وتشغيلها .

سؤال : اذا تعهدت اسرائيل بالانسحاب طبقا لقرار الامم المتحدة ، فهل تكون مستعدا عندئذ للموافقة على مفاوضات مباشرة لاعداد مشروع لمعاهدة السلام ؟

الرئيس السادات : يجب ملاحظة انني لن اوافق ابدآ على ان يستغل احتلال ارضنا كأداة لفرض الشروط علينا واذا وافقت اسرائيل على الانسحاب الى الحدود الدولية فانني على استعداد للتباحث في التفاصيل .

سؤال : وماذا يحدث اذا لم يتم التوصل الى شيء في نهاية الاجل الذي ضربتموه ؟

الرئيس السادات : سوف افعل ما تفعله اية امة لتحرير ارضها ، لان معنى هذا ان اسرائيل تغلق الباب في وجه أي حل سلمي ، وحينئذ يكون من واجبي ان اعمل لتحرير الارض العربية مهما كانت التضحيات .

سؤال : ما هي النصيحة التي يقدمها السوفييت لكم حول احسن السبل للوصول الى سلام بين مصر واسرائيل ؟

الرئيس السادات : لقد كتبت للرئيس **نيكسون** واخبرته أن السوفييت اكثر حرصا على الوصول الى حل سلمي من الولايات المتحدة ، ومن ناحية اخرى فهم يدينون الاستيلاء على الاراضي بالقوة .

سؤال : ولكن أليست لديهم اية افكار في هذا الصدد ؟

الرئيس السادات : لا ، نحن لم نتلق منهم اية افكار .

سؤال : هل صحيح ان الاتحاد السوفيتي متعهد بسحب قواته العسكرية والبحرية من مصر حالما يتم التوصل الى حل مع اسرائيل ؟

الرئيس السادات : ليس هذا بسر فقد ذكره **بريجينيف لتيتو** الذي نقله الى **نيكسون** .

سؤال : لماذا انتقلتم الى مقر القيادة المصرية العليا منذ اسابيع وتوليتم شخصيا زمام قيادة القوات المسلحة ؟ هل نفذ صبر جنرالاتكم من عدم تحقيق اي تقدم دبلوماسي ؟

الرئيس السادات : لا : ليس هذا هو السبب ، ولكن في اوقات عصيبة كهذه فأنا الشخص الذي يتحمل المسئولية في النهاية ، وقد آن الاوان لأتولى التنسيق بين الجانبين السياسي والعسكري ، وليس هناك بديل آخر للاستعداد لكل احتمال .

سؤال : هل قادتكم العسكريون واثقون من انهم قادرون على تحرير الاراضي المحتلة بالقوة ؟

الرئيس السادات : انكم ايها الامريكيون قد تعلمتم درسا في فيتنام فالعنصر الذي يحسم المعركة هو ارادة الشعب ، وشعبنا ـ لحسن الحظ ـ لا تنقصه الارادة ، والتكنولوجيا العسكرية ان هي الا جزء من المسألة فحسب ، واذا كان التاريخ قد علمنا شيئا ـ من الناحية العسكرية على الاقل ـ فهو ان ارادة وصلابة الامة لتحرير ارضها لها الحسم والقول الفصل .

* * *

نداء السلام .. (مشروع السادات)

في ١٦ تشرين أول (اكتوبر) ١٩٧٣ طرح الرئيس انور السادات في خطاب امام مجلس الامة المصري « رسالة مفتوحة » الى الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون شروط مصر لوقف القتال والسلام وذلك بعد الانتصار العربي في معارك العاشر من رمضان (٦ تشرين اول اكتوبر) ١٩٧٣ :

- **انسحاب اسرائيل الى خطوط قبل ٥ حزيران ١٩٦٧ باشراف دولي .**
- **عقد مؤتمر دولي في الامم المتحدة لوضع ضوابط وقواعد السلام .**
- **اشترط ان يشترك في المؤتمر ممثلي الشعب الفلسطيني .**
- **رفض اية وعود مبهمة او عبارات مطاطة تقبل كل تفسير .**
- **استعداد مصر الفوري لفتح قناة السويس .**

نص مشروع السلام كما ورد في خطاب الرئيس انور السادات :

ايها الاخوة والاخوات .

لقد فكرت ان ابعث الى الرئيس ريتشارد نيكسون بخطاب احدد فيه موقفنا بوضوح ولكني ترددت خشية اساءة التفسير ، ولذلك ، فانني قررت ان استعيض عن ذلك بتوجيه رسالة مفتوحة اليه من هنا . رسالة لا يمليها الخوف ولكن تمليها الثقة . رسالة لا تصدر عن ضعف ولكن تصدر عن رغبة حقيقية لصون السلام ودعم الوفاق . اريد ان اقول له بوضوح ان مطلبنا في الحرب معروف لا حاجة بنا لاعادة شرطه . واذا كنتم تريدون معرفة مطلبنا في السلام . فاليكم مشروعنا للسلام :

اولا : اننا قاتلنا ، وسوف نقاتل لتحرير ارضنا التي امسك بها الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ولايجاد السبيل لاستعادة واحترام الحقوق المشروعة لشعب فلسطين . ونحن في هذا نقبل التزاما بقرارات الامم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الامن الدولي .

ثانيا : اننا على استعداد لقبول وقف اطلاق النار على اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي المحتلة فورا وتحت اشراف دولي الى خطوط ما قبل ٥ حزيران ١٩٦٧ .

ثالثا : اننا على استعداد فور اتمام الانسحاب من كل هذه الاراضي الى ان نحضر مؤتمر سلام دولي في الامم المتحدة . وسوف احاول جهدي ان اقنع به رفاقي من القادة العرب المسؤولين مباشرة عن ادارة صراعنا مع اسرائيل كما انني سوف احاول جهدي ان اقنع به ممثلي الشعب الفلسطيني وذلك لكي نشارك معا ومع مجتمع الدول في وضع قواعد وضوابط لسلام في المنطقة يقوم على احترام الحقوق المشروعة لكل شعوب المنطقة .

رابعا : اننا على استعداد هذه الساعة قبل هذه الدقيقة . ان نبدأ في تطهير قناة السويس وفتحها امام الملاحة العالمية لكي تعود الى اداء دورها في رخاء العالم وازدهاره . ولقد اصدرت الامر بالفعل الى رئيس هيئة قناة السويس بالبدء في هذه العملية. غداة اتمام تحرير الضفة الشرقية للقناة . وقد بدات بالفعل مقدمات الاستعداد لهذه المهمة .

خامسا : اننا لسنا على استعداد في هذا كله لقبول وعود مبهمة او عبارات مطاطة تقبل كل تفسير وكل تأويل وتستنزف الوقت فيما لا جدوى فيه وتعيد قضيتنا الى جمود لم نعد نقبل به مهما كانت الاسباب لدى غيرنا او التضحيات . بالنسبة لنا . ما نريده الآن . هو الوضوح في الغايات . والوضوح في الوسائل .

ايها الاخوة والاخوات ، لقد قلنا كلمتنا . وادعو الله مخلصا ان يفهمها الجميع في اطارها الصحيح . وان يضعوها على الخط المستقيم وان يحسنوا تقدير الامور . ان هذه الساعات تتطلب شجاعة الرجال . وعقل الرجال . ومن جانبنا فاننا نواجه هذه الساعات بخشوع الصادقين مع الله ، ومع انفسهم . ومع امتهم . ومع انسانيتهم . هذه الساعات ، تقرر فيها مصائر وتتحدد فيها علاقات . سوف تفرض نفسها على المستقبل وهي تؤكد نفسها في الحاضر . هذه الساعات يتقدم فيها ابطال . هذه ساعات يسقط بل يرتفع فيها شهداء . هذه ساعات حافلة بمشاعر متباينة تمتزج فيها صحة الفرح بمشاعر عميقة اخرى . ذلك اننا كنا ولا زلنا نريد الحق . ولا نريد الحرب. لكننا كنا ولا نزال نريد الحق حتى اذا فرضت علينا الحرب . وحين كانت نشوة الانتصار تملأ كل القلوب فانني كنت فيما بيني وبين ربي . اعرف مدى

العناء الانساني الذي نلاحقه في سبيل النصر ولقد كنت اتتبع انباء انتصاراتنا في خشوع لانني اعرف الحرب . ولقد كان أعز القائلين هو الذي علمنا « كتب عليكم القتال وهو كره لكم » .

★★★

... وفي ٢٣ تشرين اول (اكتوبر) ١٩٧٣ قرر مجلس الامن الدولي الموافقة على مشروع القرار السوفياتي ـ الامريكي حول تسوية النزاع في الشرق الاوسط (حرب اكتوبر ـ العاشر من رمضان) وحمل القرار رقم (٣٣٨ لسنة ٧٣) وهذا نصه :

مجلس الامن :

١ ـ يدعو جميع الاطراف المشتركة في القتال الحالي الى وقف كلي للقتال وانهاء الاعمال العسكرية فورا بعد (١٢) ساعة من لحظة تبني المشروع على ان تبقى القوات المتحاربة في المواقع التي تقف عندها الآن .

٢ ـ يدعو الاطراف المعنية الى البدء فورا بعد وقف اطلاق النار الى تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ في جميع اجزائه .

٣ ـ يقرر ان تبدأ على الفور « مفاوضات » بين الاطراف ذات العلاقة ، ومع وقف القتال تحت رعاية ملائمة تستهدف اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط » .

★★★

اوراق امريكية ...

في ٥ تشرين الثاني ١٩٧٣ ، نشرت وكالات الانباء الامريكية وبالتحديد . رويتر ويونايتدبرس تصريحا للدكتور **هشام شرابي** ، عضو مركز الدراسات الاستراتيجية واستاذ التاريخ في جامعة جورج تاون بواشنطن جاء فيه :

« ان الولايات المتحدة تقوم حاليا بوضع مشروع تسوية سلمية لازمة الشرق الاوسط . على اساس انشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة مقابل اعتراف عربي باسرائيل ! » ويتضمن مشروع التسوية الامريكي كما يقول الدكتور شرابي النقاط التالية :

١ ـ محاولة اخراج مصر من النزاع العربي الاسرائيلي بطريقة حاسمة ونهائية وذلك بممارسة الضغوط على اسرائيل لقبول مبدأ سيادة مصر على معظم شبه جزيرة سيناء وتجريد جميع سيناء مقابل حق اسرائيل بوجود في شرم الشيخ والشريط الساحلي الممتد الى خليج العقبة من ايلات .

٢ ـ اعادة جميع الاراضي السورية التي احتلتها اسرائيل خلال الحرب

الاخيرة (اكتوبر ١٩٧٣) وكذلك اعادة جزء من مرتفعات الجولان .

٣ ـ انسحاب اسرائيل من معظم الضفة الغربية وتجريد المناطق التي تنسحب منها من السلاح مع احتفاظ اسرائيل بالمستوطنات الموجودة في الخليل ومرتفعات الضفة الغربية وغزة .

٤ ـ انشاء كيان فلسطيني تكون له بالفعل مقومات « الدولة » في الضفة الغربية وقطاع غزة . ـ وقد وصف الدكتور هنري كيسنجر هذه الدولة بأنها « فلسطين الاردنية » .

٥ ـ بالنسبة للقدس ، فانها ستكون مركز الدولة الفلسطينية حيث تكون الادارة فيها عربية اسرائيلية مشتركة .

ـ (ذكرت صحيفة (فسيرنجي نوفستي) اليوغوسلافية ان القدس ستوضع تحت ادارة دولية) .

٦ ـ اعتراف العرب باسرائيل وحقها في الوجود ضمن الحدود التي سيتم تحديدها .

٧ ـ يتم ابرام (اتفاق سلام) بين العرب واسرائيل تضمنه الامم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

الفصل الثاني : الدور الأجنبي

أولا ـ مشروع حكماء افريقيا الاربعة (١٩٧١)

اخذت منظمة الوحدة الافريقية بزمام المبادرة من اجل تسوية سلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي وظهرت جهود المنظمة في مؤتمر القمة الافريقي الذي انعقد في ٢٢حزيران ١٩٧١ حيث اتخذت عدة مقررات بالاجماع وتعتبر من اقوى القرارات التي تبنتها المنظمة ، وطالبت المقررات :

١ ـ بالانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية المسلحة من جميع المناطق العربية المحتلة الى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ وذلك تنفيذا لقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ .

٢ ـ الدعم الكامل لمهمة الوسيط الدولي الدكتور غونار يارنغ ولمقترحات السلام التي تقدم بها في شباط ١٩٧١ خاصة والتي وافقت عليها مصر ورفضتها اسرائيل .

٣ ـ التأكيد على تضامن منظمة الوحدة الافريقية مع مصر وترحيبها بموقف مصر الايجابي المتضمن في جوابها على مقترحات يارنغ للسلام معتبرا اياها خطوة عملية من اجل اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

٤ ـ التنديد بتحدي اسرائيل لمبادرة الدكتور غونار يارنغ ومطالبتها بتقديم جواب ايجابي على مقترحاته شبيها بجواب مصر .

ورأى مؤتمر القمة الافريقي ضرورة العمل المباشر ، فاختار اجتماع القمة الافريقي ، لجنة مؤلفة من عشرة زعماء افارقة من اجل حث اسرائيل على تقديم بعض التنازلات .

واختارت لجنة العشرة ، اربعة رؤساء من بينها ليقوموا بزيارة مصر واسرائيل حيث سيقومون بتوجيه اسئلة دقيقة وبتقديم مقترحات محددة للرئيس انور السادات والسيدة غولدا مائير حول مستقبل محادثات السلام. **وتالفت اللجنة الرباعية من رؤساء السنغال وزائير (كونغو كينشاسا) والكاميرون ونيجيريا ، وكانت برئاسة ليبولد سيفور رئيس السنغال واطلق على اللجنة لقب ((الحكماء الافارقة !))**

وفي ٤ كانون الاول ١٩٧١ ، قدمت لجنة الزعماء الافارقة الاربعة الممثلة لمنظمة الوحدة الافريقية تقريرا الى يوثانت سكرتير عام الامم المتحدة ، والدول الخمس الكبرى والدول الافريقية المعنية ، يتضمن نتائج مساعيها وزيارتها

لكل من مصر واسرائيل ، وتألف التقرير من (٦) نقاط محددة مع تبيان موقف كل من مصر واسرائيل بالنسبة لكل نقطة على حدة وهي :

(١) الموقف من استئناف مهمة الدكتور يارنغ ، على اساس قرار مجلس الامن الذي حدد اجراءات التوصل الى تسوية .
ـ رد مصر : بالايجاب
ـ رد اسرائيل : بأن يتم ذلك على اساس عدم وجود شروط مسبقة (تقصد بذلك عدم مطالبتها بالرد على مذكرة المبعوث الدولي غونار يارنغ اليها بتاريخ ٨ شباط والذي طالبها فيه بتحديد موقفها من مبدأ الانسحاب) .

(٢) الموقف من اتفاق لاعادة فتح القناة ، مقابل انسحاب اسرائيل مع تواجد قوات دولية تفصل بين قوات الجانبين على ضفتها الشرقية .
قرار منظمة الوحدة الافريقية الذي يطالب اسرائيل بالانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة في ردها على يارنغ .
ـ رد اسرائيل : بالايجاب ، ولكن على اساس ان يتم (التفاوض) حول شروط الانسحاب الجزئي .

(٣) الموقف من قيام حدود آمنة ومعترف بها :
ـ رد مصر : ان يكون النص على ذلك في التسوية النهائية ، بما يتفق مع قرار منظمة الوحدة الافريقية الذي يطالب اسرائيل بالانسحاب الكامل من جميع الاراضي المحتلة .
ـ رد اسرائيل : أنها على استعداد (للتفاوض) على شروط قيام الحدود الآمنة !

(٤) الموقف من تقديم الامم المتحدة لضمانات تدعم اية تسوية بين اطراف النزاع مع وجود قوات للامم المتحدة في المناطق الاستراتيجية .
ـ رد مصر : الموافقة ، على ان تتمركز قوات الطوارىء الدولية على جانبي هذه المناطق .
ـ رد اسرائيل : باستعدادها للتفاوض حول هذه النقطة مع شروط وتحفظات لها بشأنها .

(٥) ان ينص في التسوية النهائية على اجراءات الانسحاب الكامل :
ـ رد مصر : نعم اذا كان الانسحاب الاسرائيلي كاملا الى ما قبل خطوط ٥ حزيران ١٩٦٧ وبشروط عودة جميع الاراضي العربية المحتلة .
ـ رد اسرائيل انها ترى ان يكون هناك (تفاوض) حول الحدود .

(٦) الموقف من حرية الملاحة في مضائق تيران مع امكانية تواجد قوات دولية في شرم الشيخ :
ـ رد مصر : نعم .
ـ رد اسرائيل : ضرورة التفاوض حول شروط تحقيق ذلك .

هذا وصرح وزير خارجية السنغال ان تقرير اللجنة الرباعية الذي قدمته الى يوثانت يعتبر وثيقة (سرية) لأن السكرتير العام يقوم بدراسة

النقاط التي يمكن ان تكون مشتركة في اجابات الطرفين ، واضاف « ان التقرير يوضح اصرار مصر على الانسحاب الاسرائيلي الكامل ويبين انه ليس هناك مطلب واحد يمكن مطالبة القاهرة به بعد موقفها الذي حددته » ومضى وزير خارجية السنغال يقول في تصريحه الذي ادلى به في مقر هيئة الامم المتحدة بنيويورك « ان اللجنة (الرباعية) قد ابلغت اسرائيل ان مسألة (ضمان حدودها) يمكن ان تتحقق بمجرد تواجد قوات دولية تشارك الولايات المتحدة فيها ، يكون سحبها بقرار من مجلس الامن الدولي » .

وفي حديث **الجنرال « موبوتو » رئيس جمهورية زائير** (الكونغو سابقا) واحد اعضاء اللجنة الرباعية في مقابلة له **مع محمد حسنين هيكل في بكين** ، نشرها هيكل في كتابه (حديث في آسيا) ما يفيد بعض الشيء حول مهمة حكماء افريقيا الاربعة ومحاولتهم :

موبوتو : انني كنت عضوا في بعثة الرؤساء الافريقية لدراسة مشكلة الشرق الاوسط ، وجئت الى مصر ثم ذهبت الى اسرائيل .. هل تابعت مهمة هذه اللجنة ؟ »

هيكل : نعم .. وفي الحقيقة ، فانني كنت متخوفا ... لقد كنت اخشى من هذه البعثة ان تحول افريقيا من طرف افريقي معنا .. الى طرف محايد بيننا وبين اسرائيل ؟ »

موبوتو : « اننا قلنا لهم ، قلنا لفولدا مائير ولدايان ان افريقيا لا تقبل باحتلال ارض افريقية ، اننا سوف نحدد موقفنا من استمرار احتلال اسرائيل لارض افريقية على ضوء سياستنا الافريقية ، وعلى ضوء الاصالة في زائير » .

... هذا وفشلت مهمة ووساطة حكماء افريقيا الاربعة ويعود سبب ذلك ، الى التصلب الاسرائيلي ، كما بين ذلك مندوب السنغال في خطابه امام الجمعية العامة لهيئة الامم (كانون الاول ١٩٧٢) حيث وجه نقدا شديدا لاسرائيل بسبب موقفها من مهمة البعثة الافريقية للسلام وانعدام رغبتها الجدية في تحقيق تسوية سياسية للنزاع !

ثانياً : محاولات ناحوم غولدمان (١٩٧٠)

الوســاطة ..

جرت محاولة لترتيب اجتماع بين الرئيس **جمال عبد الناصر وناحوم غولدمان**،رئيس المجلس اليهودي العالمي والرئيس السابق للمنظمة الصهيونية العالمية بواسطة الرئيس اليوغوسلافي **جوزيف بروز تيتو والملك الحسن الثاني** ملك المغرب ، وحول هذا الموضوع اعلن ناحوم غولدمان ، في مؤتمر صحفي عقده في تل ابيب في ٨ نيسان ١٩٧٠ انه يعتبر مسألة عقد اجتماع مع الرئيس جمال عبد الناصر مسألة مفروغ منها وقال انه ابلغ **غولدا مائير** رئيسة وزراء اسرائيل بأنه قد تخلى عن هذه القضية واضاف ان ما كانت تستهدفه هذه المقابلة مع الرئيس عبد الناصر هي تضييق شقة الخلاف بين اسرائيل والدول العربية ، وقال « انني ادرك تمام الادراك موقف حكومة اسرائيل وهو انالحكومة وحدها هي التي ترعى القضايا السياسية» واضاف انه عقد هذا المؤتمر بسبب المغالطات الكثيرة التي نشرت عن مسألة اجتماعه بالرئيس جمال عبد الناصر واكد انه لم يتلق اية دعوة اكيدة لزيارة القاهرة وقال ان سفير احدى الدول التي لها علاقة طبيعية مع مصر هو الذي ابلغه ان الرئيس عبد الناصر سيكون مستعدا لدعوته .

ويضيف ناحوم غولدمان قائلا : « ان ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل ، ابلغني بصفته الشخصية انه يحبذ زيارة شخصية كهذه ، وانه (أيبان) يأسف لقرار الحكومة رفض المبادرة ولكنه يفهمه ! » وانهى غولدمان حديثه بقوله : « حتى لو وافقت الحكومة الاسرائيلية فقد كان هناك احتمال يبلغ ٥٠٪ بأن الزيارة لن تتم » .

موقف القاهرة

ـ نفى المتحدث الرسمي المصري ، انباء دعوة الدكتور ناحوم غولدمان لزيارة القاهرة واجراء محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر ، وقال ان القضية محض اختلاق ، واضاف الدكتور عصمت عبد المجيد ، المتحدث الرسمي المصري ، ان غضب اسرائيل على غولدمان قد يكون مرده المقال الذي كتبه لعدد نيسان من مجلة الشؤون الخارجية الامريكية التي تصدر كل ثلاثة

شهور ، والذي كشف الهوة الواسعة بين افكار غولدمان وسياسة الحكومة الاسرائيلية حيث أعرب في المقال ، عن شكه فيما اذا كان انشاء دولة يهودية قد حقق بالكامل اهداف الصهيونية !

ـ ونفى ايضا ، احمد حمروش ، رئيس تحرير مجلة روزاليوسف الاسبوعية في حديث له مع مراسل وكالة الانباء الفرنسية ان يكون قد اجتمع مع الدكتور ناحوم غولدمان في باريس ، واعرب عن دهشته لترويج اشاعة كهذه ...

* * *

لقاء في القدس ...

وعن لقاء الدكتور ناحوم غولدمان وبعض رجالات وشخصيات الارض العربية المحتلة في القدس ، يقول انور نسيبه : « لم يجر اجتماع بالمفهوم السياسي لهذا التعبير ، وانما هو لقاء ذو صبغة شخصية ، امكن من خلاله تبادل وجهات النظر في الاوضاع الراهنة ، وان المبادرة في اللقاء لم تأت من الجانب العربي ، ومع ذلك فهو (اللقاء) لم يكن سرا اصلا ، وانني شخصيا لا ارى مانعا من ايضاح وجهة النظر العربية كلما سمحت الظروف بذلك وانه يعتبر من التقاعس عن اداء الخدمة الوطنية ، تفويت الفرص التي تتاح لي أو لأي مواطن عربي آخر ، يمكن ان يعبر فيها عن الرأي العربي الصحيح ، وانه في سبيل كهذا لا يضير من ان تكون المبادأة عربية ! » **ويضيف انور نسيبه** قائلا : « ان المجتمعين (في منزله بالقدس) تناولوا (مع غولدمان) جوانبا شتى من المشكلة الفلسطينية ، ويمكن القول ان البارز منها ما تناول التساؤل عن مدى امكانية قيام تشكيل سياسي يمثل وجهة نظر المواطنين العرب وطبيعة التسوية التي يقبلون بها وقضية القدس ، وحقوق اللاجئين .

ويقول انور نسيبه ايضا : « اما فيما يتعلق بقيام تشكيل سياسي معبر عن وجهة النظر العربية ، فقد عبر الحضور عن رايهم بأن وجهة النظر العربية في المناطق المحتلة، واضحة وصريحة،وهي تتركز في ضرورة انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة ، تطبيقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وتمهيدا لحل كافة القضايا القائمة على اسس سلمية ، وكذلك بالنسبة للقرارات الاخرى المتصلة بجميع جوانب القضية الفلسطينية الصادرة عن المنظمة الدولية ، اما عن جدول التشكيلات السياسية ، فقد اشار المجتمعون انه مضمن في الراي العام من جهة وانه **ليس من المصلحة من جهة اخرى ، ايجاد تكتلات سياسية يمكن ان تفسر لدى بعض الجهات ، بان الغاية من مثل هذه التكتلات النفاذ الى وحدة الصف العربي ، وتشتيت الجهود او الاضرار بالهدف ، خصوصا وان الاحتلال قائم وهو بالطبيعة ، قد فرض وجود** هذا الفراغ السياسي ! » **ويقول انور نسيبه** : « اما عن طبيعة التسوية ، فقد دار البحث حول موقف الدول العربية القاضي بضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، والقرارات الاخرى المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، وبشكل خاص

القرار القاضي بحق الفلسطينيين بالعودة او التعويض اعتمادا على رغبة اللاجئين انفسهم . وعن القدس العربية ، فقد عبر المجتمعون عن وجهة نظرهم ، في ان هذه المسألة ، جزء لا يتجزأ من القضية العامة ، وانها ارض محتلة مثلها في ذلك مثل باقي الاراضي المحتلة ، يتوجب الانسحاب منها عملا بقرار مجلس الامن ٢٤٢ ». وحول موقف الدكتور ناحوم غولدمان في هذا اللقاء مع الشخصيات والرجالات العرب في القدس **يقول انور نسيبه** : « ان موقف الدكتور غولدمان يتسق مع ما كتبه عن هذا الموضوع ، وبشكل خاص ، فانه يتسق مع اقرار مبادىء ميثاق هيئة الامم وفي حد ادنى تحقيق العدالة الممكنة ، وعلى سبيل المثال ، فهو من حيث المبدأ يؤيد الانسحاب ، اما بالنسبة للقدس ، فهو يرى ضرورة تدويلها كاملا كحل للاشكال ـ الا انه يعارض كما يبدو بايجاد تسوية تضمن الحق العربي فيها ـ ضمن قرار مجلس الامن ٢٤٢ مع بقائها مفتوحة . اما بالنسبة للاجئين ، فقد ذكر لنا (للمجتمعين) الدكتور غولدمان انه قد يكون ممكنا تطبيق قرارات الامم المتحدة من حيث المبدأ ضمن تحفظات امنية وعملية » .

وينهي انور نسيبه حديثه حول اللقاء (الاجتماع) مع ناحوم غولدمان بقوله : « انه من غير المعقول ، ولا المرغوب فيه ، انفراد او عزل اهل المناطق المحتلة عن البلاد العربية ، ولهذا ، فان اي حل للمشكلة يجب ان يتم على نطاق الدول العربية ، وعلى ان يكون للفلسطينيين راي رئيسي في عمل المسؤولية وتقرير الشكل النهائي لحل المشكلة ! »

من آراء غولدمان :

ـ في مقابلة مع مجلة (لونوفيل اوبزرماتور) الفرنسية الاسبوعية ، وفي عددها الصادر بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٧٠ قال الدكتور ناحوم غولدمان « ان على اسرائيل ان تحطم سكوتها وتعلن شروطها الدنيا لتسوية سلمية في الشرق الاوسط ، وعلى اسرائيل ان تعلن عن نيتها في الجلاء عن الاراضي المحتلة،بعد ادخال التعديلات الطفيفة على الحدود » . وحول الطريق الى السلام قال : « ان الدول العربية كما هو معلوم ، غير مستعدة لتوقيع معاهدة صلح رسمية مع اسرائيل ، ولذلك فان على اسرائيل ان تجازف باتخاذ مبادرة حاسمة...!» واضاف : « انني اعتقد ان على الحكومة الاسرائيلية ان تلغي قرارها بشأن عدم التنازل عن شيء الى ان يتم عقد مفاوضات مباشرة مع العرب وان تعلن اعترافها بقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ كأساس للاتفاق مع ابداء تحفظ معين » .

أولا ـ مؤتمر جنيف

نتيجة لمعارك تشرين الاول ١٩٧٣ (اكتوبر ـ العاشر من رمضان) في منطقة الشرق الاوسط ، وبعد ان وجه الرئيس السادات « رسالة مفتوحة » للرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون في ١٦ تشرين الاول ١٩٧٣ ، وبعد صدور قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ في ٢٣ تشرين الاول ١٩٧٣ وبعد قيام الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكي بزيارتين لدول المنطقة ، بعد هذا كله ، وجهت حكومتا الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي والامين العام للامم المتحدة ، الدعوة لحكومات دول المنطقة ، للحضور والمشاركة في (مؤتمر سلام) يعقد في قاعة قصر الامم في جينيف بسويسرا لحل الصراع العربي الاسرائيلي .

وفود المؤتمر ..

ـ الامم المتحدة : الدكتور فالدهايم الامين العام ووفد مرافق .
ـ الولايات المتحدة : الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية ووفد مرافق .
ـ الامم المتحدة : الدكتور فالدهايم الامين العام ووفد مرافق .
ـ اسرائيل : ابا ايبان وزير الخارجية ووفد مرافق
ـ مصر : اسماعيل فهمي وزير الخارجية ووفد مرافق .
ـ الاردن : زيد الرفاعي رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووفد مرافق .
ـ سوريا : رفضت الذهاب الى المؤتمر .
ـ فلسطين : لم تدع للمؤتمر .

افتتح الدكتور كورت فالدهايم ، الامين العام للامم المتحدة ، مؤتمر السلام في جينيف ، يوم السبت الموافق ٢٢ كانون الاول ١٩٧٣ بحضور ممثلي حكومات الدول المذكورة ، واقتصرت الجلسة العلنية الاولى على كلمات رؤساء الوفود .

كلمة الامم المتحدة (د. كورت فالدهايم)

« ... ان مؤتمر السلام حول الشرق الاوسط هو بمثابة الفرصة الوحيدة لبحث مشكلة دولية غاية في الصعوبة والخطر والتعقيد ، واذا لم

تستفل هذه الفرصة ، فان العالم سيواجه بالضرورة من جديد موقفا خطرا للغاية ومنفجرا بشدة في الشرق الاوسط . وأذا لم يتم تحقيق اي تقدم فان وقف اطلاق النار والترتيبات التي اتخذتها منظمة الامم المتحدة ، ستظل هشة ، وسيظل هناك دائما تهديد باستئناف المعارك ! »

« ... ان المشتركين في المؤتمر ، يواجهون الآن تحديا تاريخيا ، وانا مقتنع بأن الجميع يشاركونني هذا الشعور وانهم لن يفوتوا الفرصة لاقامة هيكل دائم للسلام ... في المنطقة ! وقد ينقضي وقت طويل جدا قبل ان تتاح مثل هذه الفرصة من جديد ... »

وأبدى الدكتور كورت فالدهايم ، تحفظه بشأن الدور الذي سيلعبه هو شخصيا وبشأن دور مجلس الامن الدولي في المؤتمر واكتفى بالقول ، ان وجوده يعكس الاهتمام البالغ الذي يوليه المجتمع الدولي لمشكلة الشرق الاوسط .

ولكنه اشار الى **انه يتعين على الاطراف ان تبدأ فورا في تطبيق القرار رقم ٢٤٢ بجميع بنوده .**

وقال **ان المؤتمر سيحقق تقدما حول الفصل بين القوات العربية والاسرائيلية وفك الارتباط بينها على جبهة قناة السويس ثم ينتقل لبحث اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .**

واضاف يقول ، ان امام المؤتمر فرصة فريدة لمعالجة مشكلة ، هي اكثر المشاكل الدولية « صعوبة » و « تعقيدا » واذا لم تفتنم هذه الفرصة فان العالم لا مفر من ان يواجه مرة اخرى بوضع خطر وشديد الانفجار في الشرق الاوسط .

واستذكر فالدهايم اجتماعات الكيلو (١٠١) بين مصر واسرائيل والتوقيع بينهما على اتفاقية النقاط الست واكد موافقة الطرفين على تنفيذ (٥) نقاط منها بما في ذلك تبادل الاسرى بين مصر واسرائيل اما عن النقطة السادسة من الاتفاقية وهي بند فصل القوات المتحاربة فان الطرفين لم يتوصلا الى اتفاق بعد .

واعرب فالدهايم عن امله في ان يتم التوصل الى اتفاق حول هذا البند خلال مناقشات مؤتمر السلام في جنيف . كما اعرب عن امله في ان يبدأ الفرقاء في التداول فيما بينهم لحل ازمة الشرق الاوسط .

واضاف فالدهايم « ان هذا المؤتمر يضع امامنا تحديا تاريخيا ، واكد ضرورة حل ازمة الشرق الاوسط واحلال السلام في المنطقة لان هذه الفرصة قد لا تعود ثانية والا فان القتال قد ينشب من جديد » .

واعرب فالدهايم في ختام كلمته عن شكره لجميع الحكومات التي ساهمت في عقد المؤتمر رغم كل الصعاب التي واجهتها » .

كلمة الاتحاد السوفيتي (اندريه غروميكو) :

« ... ان المشكلة الفلسطينية ، لا يمكن ان تناقش ولا ان تسوى دون مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في المؤتمر ... وأن الجميع يدركون ان

الدول العربية لن تقبل التخلي عن اراضيها التي ضاعت في حزيران ١٩٦٧ ، وان الاتحاد السوفيتي يتفهم ذلك تماما، ويساعد الدول العربية في موقفها» .

وطالب اندريه غروميكو بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، وقال انه ليس صحيحا ان روسيا تريد انهاء دولة اسرائيل ! واضاف « ان الاتحاد السوفيتي يحذر بأن لهيب الحرب قد يتصاعد في اية لحظة ، وان أي ابطاء في حل ازمة الشرق الاوسط سيؤدي الى وقوع صدام مسلح جديد، او حماما دمويا ، وآمل ان يتفهم جميع الموجودين في القاعة ذلك جيدا » .

وقال ان **« ان المسالة الهامة والجوهرية هي تملك اراضي الغير بالقوة » .** وهذه هي كل المشكلة ويجب علينا في البداية ان نزيل اسباب الازمة المتمثلة في استمرار احتلال اسرائيل للبلاد العربية المحتلة واعادتها الى اصحابها الشرعيين » .

وفي ختام كلمته ، اكد غروميكو انه « ما دامت اسرائيل متشبثة في استمرار احتلالها لهذه الاراضي ، فلن يكون هنالك سلام في الشرق الاوسط» .

كلمة الولايات المتحدة (د. هنري كيسنجر) :

ـ اعلن د. هنري كيسنجر ، وزير الخارجية الاميركي ، ان فصل القوات العربية والاسرائيلية في جبهة قناة السويس هو المهمة الاولى التي تواجه مؤتمر السلام .

وقال ان ذلك ، سيؤدي الى بدء عملية بناء الثقة بين الجانبين في صراع الشرق الاوسط . واشار الى أنه يعتقد بعد المشاورات المكثفة ، التي اجراها اخيرا مع زعماء حكومات الشرق لاوسط ان اول عمل لهذا المؤتمر يجب ان يكون تحقيق اتفاق فصل القوات العسكرية ، واني اعتقد ان مثل هذا الاتفاق ممكن . واضاف اننا نعترف بأن وقف اطلاق النار مازال مزعزعا غير مستقر . وتشعر الولايات المتحدة بالقلق لمظاهر الاستعدادات العسكرية المتزايدة منذ عدة ايام . وسيكون استئناف المعارك امرا احمق وخطير في نفس الوقت ..

ونحن نطالب كل الاطراف بألا تستخدم القوة وان تعطي للجهود التي نبذلها الفرصة التي تستحقها . وقال ان رئيس الولايات المتحدة بعثه الى جينيف لكي يؤكد من جديد عزم الولايات المتحدة على التوصل الى سلام عادل ودائم وقال : اننا لا نعالج هذه المهمة بآمال زائفة ونحن لا نزعم ان هناك اجابات سهلة فمشكلة استعصت على كل انواع الحلول طيلة جيل لا يمكن ان تحل بعلاج بسيط .

ومضى يقول : ونحن نعرف اننا بدأنا رحلة نهايتها ليست مؤكدة وسيكون تقدمنا فيها شاقا .. وندرك اننا سنحتاج الى الحكمة والصبر وحسن النية .

وقال انه خرج من زياراته للشرق الاوسط بانطباع ان المتحاربين في كلا الطرفين لم يعودوا يريدون اراقة المزيد من الدماء وانه لم يعد من الضروري

ابدا المزيد من البطولة ولا احراز التفوق في المجال العسكري ، **واقترح وزير الخارجية الامريكي في كلمته مشروعا من ست نقاط هي :**

١ ــ الانسحاب من الاراضي المحتلة .
٢ ــ حدود معترف بها .
٣ ــ مناطق منزوعة السلاح .
٤ ــ **ضمانات دولية للحدود .**
٥ ــ الاعتراف بالحقوق الشرعية للفلسطينيين .
٦ ــ الاعتراف بقدسية الاماكن المقدسة في القدس بالنسبة للاديان الثلاثة .

وقال في نهاية كلمته ان الهدف النهائي للمؤتمر هو **التطبيق الكامل** للقرار ٢٤٢ على اساس ان المشكلة العاجلة هي الفصل بين **القوات** العسكرية !

كلمة مصر (اسماعيل فهمي) :

« ان هذا المؤتمر فريد من نوعه ، لانه اذا لم تفهم اسرائيل المغزى العميق للمهمة التي ينبغي ان يقوم بها ، فانه من غير المحتمل ان يعقد مؤتمر من هذا النوع من جديد .

(واعلن فهمي) انه سيكون على مصر حينئذ اللجوء الى وسائل اخرى للتوصل الى الجلاء عن الاراضي ولضمان خروج الشعب الفلسطيني من الظروف التي يعيش فيها منذ ربع قرن .

ان تصميم مصر ، على العمل من اجل السلام لا يعادله سوى تصميمها على ان تحقق بطريقة او بأخرى تحرير اراضيها وتحرير اراضي الدول العربية الاخرى واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني .

واوضح (اسماعيل فهمي) بعد ذلك ان سلاما عادلا وثابتا في المنطقة لا يمكن اقراره الا على الاسس التالية التي تعتبرها مصر اساسية :

- **الانسحاب الشامل للقوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلت منذ حزيران ١٩٦٧ .**
- **تحرير مدينة القدس العربية ورفض اي وضع يمكن ان يسيء الى السيادة العربية الكاملة على المدينة المقدسة .**
- **تمتع الفلسطينيين بحق تقرير المصير ، وبحقهم في ان يعيشوا احرارا في ظل السلام والكرامة .**
- **حق كل دولة من دول المنطقة في سلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي .**
- **ضمانات دولية ، تقدمها الدول الكبرى ، او منظمة الامم المتحدة ، او كلاهما ، كضمان اضافي للسلام الدولي والامن في المنطقة .**

وذكر (اسماعيل فهمي) ان هذه الشروط الاساسية تتفق مع القرارات التي اتخذها اخيرا مؤتمر القمة العربي في الجزائر .

واضاف ان مصر مستعدة تماما لتنفيذ كل الالتزامات الاخرى المترتبة على قرار مجلس الامن ٢٤٢ نصا وروحا .

واختتم كلمته قائلا : **ان مصر جاءت الى هذا المؤتمر للدفاع عن حقوق الامة العربية والتوصل بوسائل سلمية الى استعادة كل الاراضي العربية التي احتلت منذ حزيران ٦٧ واقرار الحقوق المشروعة والمقدسة للشعب العربي الفلسطيني » .**

كلمة الاردن (زيد الرفاعي) :

سيدي الرئيس ،

قد يكون من المناسب لدى قدومنا الى مؤتمر السلام هذا ، ان نستذكر كلمات رابندرانات طاغور « اللهم هبني الايمان العلوي بالمحبة ، هذه هي صلاتي : الايمان بالحياة في الموت بالنصر في الهزيمة وبالقوة الكامنة في وهن الجمال . . »

والحق يا سيدي الرئيس ان وفد الاردن انما يأتي الى هذا المؤتمر سعيا وراء انتصار الحق على الباطل انتصار السلم على الحرب ، وقد مضى وقت طويل ، وطويل جدا منذ ان بدانا بحثنا عن السلام في فلسطين ، وما ازمة الشرق الاوسط الحالية التي عرفت بالقضية الفلسطينية الا مأساة لم تشهد الإنسانية مثيلا لها بهذا المدى الواسع **ومنذ الحرب العالمية الاولى عندما كان اليهود في فلسطين لا يتجاوزون (٥٦) الفا لا يملكون ما يزيد عن (٢٠٪) من مساحة فلسطين الكلية** الى الايام التي زاد فيها عددهم بسرعة فائقة عن طريق الهجرة من شتى بقاع العالم ، ناشرين ظلالهم التوسعية السوداء على ارضها بالغزو والاحتلال منذ تلك الايام والصراع بين الغزاة الاسرائيليين والشعب العربي صاحب الارض يثقل الضمير العالمي . غير ان هذا المد لم يقف عند اي حد ابدا عندما رسمت خطوط وقف اطلاق النار سنة ١٩٤٩ نتيجة لمكاسب اسرائيل العسكرية طمس قرار التقسيم الذي ثبتته الامم المتحدة قبل ذلك بعامين فقط . **وهكذا اصبحت الدولة اليهودية ، التي اعطاها قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ (٥٦٪) من مساحة فلسطين الكلية تحتل ٧٧٫٤٪ من المساحة الكلية** وتنفيذا لسياستها التوسعية الطامعة ، فقد اتبعت اسرائيل جدولا زمنيا خاصا بها لاكتساب المزيد من الاراضي العربية . وفي عام ١٩٦٧ وبعد (٢٠) سنة من تأسيسها اجتاحت اسرائيل فلسطين بأكملها بالاضافة الى مساحات واسعة من (٣) دول عربية مجاورة ، واليوم تقف قواتها المسلحة على ضفاف الاردن وعلى سهول دمشق وغرب السويس وقد توصلت اسرائيل الى كل هذا بقوة السلاح ، فهل سينتصر العدوان ؟ وهل سيكون لقوة السلاح كما يقول زعماء اسرائيل الفصل في الخلاف او هل تستطيع اسرائيل ان تبني مستقبلها في المحيط العربي عن طريق المغامرات المستمرة ؟

وخلال (٢٥) عاما منذ انشائها ، فشلت اسرائيل في اكتساب اقل درجات المحبة والقبول من جيرانها العرب وقد نظر اليها دائما **كسلطة تقوم على الارهاب والعدوان اللذين يتميز انتهاجهما دائما بالتحدي والغطرسة .**

لقد اثمرت بذور الاضطهاد التي زرعتها اسرائيل في الارض العربية ، والحقد والكراهية ، وليست من مقاصد الوفد الاردني ان يتحدث في مرحلة افتتاح المؤتمر عن الجوانب الاخرى ومختلف الاحداث التي انطوت عليها سياسة اسرائيل التوسعية في جميع اطوارها ، فالحديث سيطول ، فهنالك **عمليات طرد السكان العرب الاصليين باقتلاعهم من جذورهم وقهر الصامدين واجراءات القمع التي تتخذ ضدهم وعمليات الابعاد عن اراضيهم الواسعة ، ومصادرة املاكهم وانتزاع اراضيهم، وهنالك تدنيس لاماكن المقدسة وتغيير التراث التاريخي والثقافي .**

وليس الآن وقت الحديث عن اشكال الاذى والتدمير والقتل التي لحقت بالشعب العربي والوطن العربي على ايدي اسرائيل الا انه ما من شك في ان الوقت مناسب لنسأل في بداية هذا المؤتمر **الى متى سيسمح باستمرار الاحتلال والعدوان الاسرائيلي المسلح** ؟ فهل فرض على العرب ان يلجأوا دائما الى الحرب من اجل استعادة الحق وتحقيق العدالة ؟ وهل علينا دائما ان نقاسي في سبيل العيش بسلام ؟

. ان هذه الاكوام من القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة من خلال اجهزتها المختلفة تشهد على فشل المجتمع الدولي في الاصغاء الى نداء العدالة .

ان الحقيقة الصارخة ، ان احتلال اسرائيل المسلح للاراضي العربية يشكل عملا عدوانيا مستمرا ومتصاعدا لم يحرك العالم ازاءه ساكنا . ومن هذا الموقف اضطر العرب كملاذ اخير الى حمل السلاح ثائرون بذلك على الطغيان وما القتال الذي اندلع في منطقتنا على الجبهتين المصرية والسورية في السادس من تشرين الاول الماضي الا عملا باسلا قامت به القوات العربية من اجل تحقيق السلام في الشرق الاوسط واما الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها دول عربية اخرى ، فهي تعبير آخر على اصرار العرب على ضرورة انصياع اسرائيل لشروط السلام .

ان تراثنا المقدس الذي تحدر الينا منذ فجر التاريخ ، وحضارتنا الوثيقة التي نصون ونحفظ يفرضان علينا باستمرار اجتناب تعريض هذا الميراث القيم للخطر والتدمير . ولا يبدو ان اسرائيل تشاركنا هذا الاهتمام . فهل ذلك لانها لا تنتمي الى بيئتنا ام لكونها غريبة عن وطننا .

ان الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل بالرغم من مشيئة الانسان ، في هذا العالم ، لتبديل الوضع الشرعي **للقدس الشريف ، وتغيير نمط حياة اهلها وتقاليدهم تشكل خرقا صارخا لم يغفره او يقبله التاريخ والمستقبل .**

كيف يمكن لاسرائيل ان تقبل ان تعيش في سلام دائم في المحيط العربي طالما انها تصر على ان تكون غريبة عنه ومعادية له . ان مفهومنا للسلام مع اسرائيل هو السلام الذي يعيد الى الشعب العربي اراضيه المحتلة وللسكان العرب ، حقوقهم الثابتة والذي يضمن لجيران اسرائيل العرب الامن من الاعتداءات الاسرائيلية .

سيدي الرئيس ، اننا نجتمع اليوم كفرقاء معنيين مباشرة وتحت الرعاية

المناسبة ، بهدف اقامة سلام عادل ودائم عن طريق تطبيق قرار مجلس الامن الدولي ٢٤٢ لسنة ٦٧ بجميع اجزائه ، والحقيقة ان حكومة الاردن لم تتوان في اية مناسبة عن المطالبة بتطبيق القرار رقم ٢٤٢ كوسيلة للتوصل الى السلام ، وكان هذا هو موقفنا الثابت منذ تبنى هذا القرار وقد استمر الاردن في اتخاذ هذا الموقف في الجمعية العامة للامم المتحدة او في مجلس الامن أو مع الممثل الخاص للامين العام .

اننا نؤمن ، بصدق ، وباخلاص بأن التأخير في تطبيق هذا القرار يتطلب في المقام الاول ، انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من جميع الاراضي العربية المحتلة الى الخطوط التي انطلقت منها وقد اعاق اجراءات تحقيق السلام . والقرار ٢٤٢ الذي اصبح تطبيقه مطلبا اساسيا للاسرة الدولية وللدول منفردة وللمنظمات الاقليمية على تعددها قد اكد بشكل واضح في مطلع مقدمته وفي اول بنوده رفض مبدأ اكتساب الاراضي عن طريق الحرب ، كما طالب اسرائيل بضرورة الانسحاب من الاراضي التي احتلتها نتيجة عمليات سنة ١٩٦٧ العسكرية .

فلا القانون الدولي ، ولا المنطق السليم ، يجيز او يقبل الاحتلال الناجم عن العدوان المسلح كما انه لا يمكن السماح في مثل هذه الحالة بالاستمرار بمجرد اصرار السلطة المحتلة على فرض ارادتها .

لقد مضت (٦ر٥) سنة على منطقة الشرق الاوسط في غياب السلام والطمأنينة ، ولم يكن هنالك من داع للفشل في التوصل الى السلام خلال تلك المدة ، لولا رفض اسرائيل الانصياع الى قرارات الامم المتحدة واحكام القانون ومتطلبات السلام .

علينا ان نعلن بجلاء ، ودون مواربة بأن الوقت سيذهب سدى ، **اذا لم تتعهد اسرائيل بالانسحاب التام من جميع الاراضي العربية التي تحتلها منذ الخامس من حزيران ١٩٦٧ وهذا بطبيعة الحال يشمل الاراضي السورية المحتلة حيث ان غياب سوريا عن هذا المؤتمر يجب ان لا يؤثر باي شكل من الاشكال على حقها في ان تنسحب القوات الاسرائيلية انسحابا كاملا من اراضيها المحتلة وذلك لان موقف حكومتي هو ان مبدأ الانسحاب غير قابل للتجزئة .**

هذا يا سيدي الرئيس ، هو الطريق الوحيد الواجب اتباعه اذا ما اردنا في هذا المؤتمر التوصل الى تسوية سلمية .

ان حكومتي تؤمن بأن هناك قضايا اساسية في بناء السلام يجب اتخاذ قرار بشأنها في هذا المؤتمر .

هـذه القضايا هي : ـ

١ ـ انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي العربية التي تحتلها منذ (٥) حزيران ١٩٦٧ ويجب وضع برنامج تنفيذي وجدول زمني لهذا الانسحاب والموافقة عليها .

٢ ـ يجب الاعتراف بالحدود الدولية لدول المنطقة واحترامها والاعتراف

بوحدة اراضي هذه الدولة وسيادتها واستقلالها .

٣ ـ وحيث لا توجد حدود دولية بين اية دولة عربية واسرائيل فان هذه الحدود ينبغي الاتفاق عليها استنادا الى مبدأ رفض الاستيلاء على الاراضي بالقوة .

٤ ـ يجب تعهد وضمان حق كل دولة في المنطقة في ان تعيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها في مأمن من التهديد والعدوان .

٥ ـ يجب تحقيق الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وفقا لقرارات الامم المتحدة ، كما يجب ان يمارس اللاجئون الفلسطينيون حقهم في العودة الى ديارهم او التعويض عليهم طبقا لاحكام القانون ومبادىء العدالة .

٦ ـ القدس العربية ، جزء لا يتجزأ من الاراضي العربية المحتلة ، وعلى اسرائيل ان تتخلى عن سيطرتها عليها كما يجب عودة السيادة العربية اليها وكذلك يجب الحفاظ على الاماكن المقدسة التابعة للاديان السماوية الثلاثة وحمايتها واحترامها وتأمين حرية الوصول اليها لاتباع هذه الاديان الثلاثة .

سيدي الرئيس ، عندما اقيمت اسرائيل من قبل الامم المتحدة ١٩٤٧ وعندما قبلت في عضوية الامم المتحدة عام ١٩٤٩ ، اعلنت بأنها تقبل دون تحفظ الالتزامات التي يفرضها ميثاق الامم المتحدة وتتعهد باحترامها منذ اليوم الذي تصبح فيه عضوا في الامم المتحدة ، وبالرغم من هذا التعهد فان اسرائيل لم تحترم اول التزامات العضوية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة والذي ينص على ان تمتنع جميع الدول الاعضاء في علاقاتها الدولية عن التهديد باستخدام القوة ضد الوحدة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة .

وخلال الستة سنوات والنصف الماضية ، واسرائيل تنتهك سيادة واستقلال (٣) دول عربية ووحدتها الاقليمية هي مصر والاردن وسوريا كما انها تنتهك منذ (٢٥) سنة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

« واليوم نأتي كفرقاء معنيين مباشرة ومهتمين بالقضية بأقصى درجات الاهتمام لنحاول التوصل الى تسوية عن طريق السلام .

ان موقف حكومتي من مناقشات هذا المؤتمر وما سيتوصل اليه ، هو ان التسوية الشاملة للمشكلة المعروضة امامنا ، وللقضايا الرئيسية المتصلة بها هي مسئولية سائر الفرقاء المعنيين مباشرة ان **قضايا الانسحاب والحدود وحقوق الفلسطينيين واللاجئين والتزامات السلام ، ووضع القدس الشرعي** تشكل جميعها قلقا مشتركا ومسؤولية جماعية ولذا **فان وفد الاردن ليس مستعدا للتوصل الى اية تسوية جزئية فيما يتعلق بالامور التي نشعر انها تشكل مصلحة مشتركة مع اخواننا العرب في هذا المؤتمر .**

وفاء منا لالتزاماتنا نحو الامم المتحدة ، واخذا بعين الاعتبار بأن الوثيقتين المعترف بهما المعروضتين امامنا هما : قراري مجلس الامن ٢٤٢

و ٣٣٨ لسنة ٧٣ فانه لمما يسر حكومتي ان يترأس حفل افتتاح هذا المؤتمر الامين العام للامم المتحدة د. فالدهايم .

اسمحوا لي يا سيدي الرئيس ، بأن اعبر في هذه المناسبة عن تقديرنا واعجابنا الشديدين للدور الفعال والنبيل الذي تقوم به كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لاخراج هذا المؤتمر الى حيز الوجود ، وغني عن القول بأننا ممتنون لاتاحة الفرصة لنا ، لعقد مؤتمر السلام هذا ، في سويسرا، بلد السلام والجمال والكرامة الانسانية ، واننا اذ نجتمع اليوم لنعلم بأن انظار العالم تتوجه نحونا ، وهنا في القارة الاوروبية يتردد صوت الحق عاليا ، وفي ارض افريقيا الحرة يقرع اخواننا الافريقيون ابواب السلام بشجاعة كما تقوم آسيا العظيمة بدعم جهودنا بكل ثقلها وكرامتها .

ان كل محب لوطن ، وكل لاجىء ، وكل رجل حر يتمنى لنا التوفيق في عملنا ، لذا فلنعطي في اختبارنا الراهن مبادىء الانسانية السامية ما تستحقه من الجدية والاخلاص والتفاني ولنعطي للشرق الاوسط شعلة الحضارة ومهد الانبياء السلام الذي افتقده طيلة عقود طويلة ، وشكرا يا سيدي الرئيس .

كلمة اسرائيل (ابا ايبان) :

القى وزير الخارجية الاسرائيلي ابا ايبان ، كلمة في المؤتمر ، استمرت قرابة الساعة ركز خلالها على اهمية نوع السلام الذي يجب ان يقوم بين اسرائيل وجيرانها واكد انه **لا يمكن العودة الى خطوط الهدنة** التي كانت قائمة قبل حرب حزيران ، كما قال أن اسرائيل **لن تتخلى عن القدس الموحدة عاصمة لها .**

واعلن (ايبان) **معارضته لانشاء دولة فلسطينية متميزة**، واقترح وضع الاماكن المقدسة في القدس عاصمة اسرائيل الحالية ، التي توحدت الى الابد ! تحت ادارة اولئك الذين يعتبرونها مقدسة ، مع كفالة حرية دخولها والحج .

ورفض (ايبان) الرد بشكل مباشر على ما جاء في الكلمات التي القاها رئيسا وفدي مصر والاردن ، الا انه اشاد في كلمته بأن وزير خارجية الاتحاد السوفيتي لم يلق أي مظنة شك في حق دولة اسرائيل الشرعي في الوجود .

واشار (ايبان) الى **ان اليهود والعرب يجمعهم (النسب المشترك الى صلب النبي ابراهيم ...)** ثم قام يقلد ما فعله د. هنري كيسنجر ، فظل يردد بين الحين والآخر فقرات من التوراة باللغة العبرية فقال « **لن ترفع امة** السيف في وجه امة اخرى » .

كما ردد فقرة من القرآن الكريم تقول « وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله » .

وكانت النقاط الرئيسية في خطاب ايبان هي :

ـ **معاهدات السلام** بالمفاوضات بين اسرائيل وجيرانها العرب ... ينبغي ان تنص على التصفية الدائمة لكل اشكال العداء والخلاف والمقاطعة واعمال الارهاب وان تسوى اتفاقا بشأن الحدود . وان

المحك الحاسم هو امكان اسرائيل الدفاع عن هذه الحدود الجديدة ضد خطر هجوم او حصار كذلك الذي تهددها والذي عرفته في عام ٦٧ و ٧٣ .

ـ **الحدود المقبلة** .. لا يمكن ان تكون هناك عودة الى خطوط الهدنة القديمة ٤٩ و ٦٧ وعلى العكس نحن على استعداد لقبول حل وسط اقليمي يضع في اعتباره المصلحة المشروعة لكل الدول الموقعة . وبالنسبة لاسرائيل فان المسألة الاساسية في مباحثات السلام هي مسألة الامن .

ـ **الاردن والمشكلة الفلسطينية** ... تستهدف مفاوضاتنا مع الاردن ، وضع حدود تقبلها دولتان ويمكن ان نجد الشخصية المحددة للعرب الفلسطينيين والاردنيين تعبيرا عنها في الدول المجاورة في اطار التعاون السلمي مع اسرائيل ، ونحن نعلن معارضتنا للتجزئة بالغة الخطورة للمنطقة الى ثلاث دول واقعة بين الصحراء والبحر حيث لا تجد في نهاية الامر سوى امتان ولغتان وثقافتان لا ثلاثة .

ـ **مشكلة القدس** ... ان القدس عاصمة اسرائيل ، التي اصبحت الآن موحدة الى الابد هي مهد الديانتين التقليديتين الاخريين ومقر اماكنهما المقدسة . ولا تريد اسرائيل ان تمارس ولاية او مسؤولية منفردة على الاماكن المقدسة للمسيحية والاسلام التي ينبغي ان توضع تحت ادارة اولئك الذين يعتبرونها اماكن مقدسة . ونحن نريد ان ندرس وسائل اضفاء شكل محدد على هذا المبدأ والتوصل الى اتفاقيات بشأن حرية الدخول والحج .

ـ **وقف اطلاق النار** ... اسرائيل تسجل احترامها له وتدعو مصر الى ان تحذو حذوها .

ـ **تفسير القرار ٢٤٢** ... ان بنوده الرئيسية هي اقرار سلام عادل وثابت والاعتراف المتبادل بين كل دول المنطقة بحق كل منها في السيادة وسلامة الاراضي .

ـ **سوريا** ... ان غيابها عن المؤتمر امر مؤسف لكنها بحكم الطريقة التي تعامل بها اسرى الحرب الاسرائيليين لم تنفذ بعد الشروط اللازمة للاشتراك في هذا المؤتمر .

ـ **منظمة التحرير الفلسطينية** ... لقد لعبت دورا محركا في موجة العنف الجامح والارهاب بتشجيع الابتزاز الذي تمارسه دول البترول العربية !!

ـ **مشكلة اللاجئين العرب** ... ستحدد اسرائيل في الوقت المطلوب ، المساهمة التي هي على استعداد لتقديمها في عمل دولي واقليمي يستهدف اعادة توطين اللاجئين ، وكذلك في مفاوضات بشأن تعويض اللاجئين العرب واليهود الذين تخلوا عن اراضيهم في الشرق الاوسط .

ـ **سير المفاوضات في جنيف** ... يمكن ان تتقدم على مراحل نحو تسوية نهائية اثناء المراحل القادمةلعمل المؤتمر بعد المرحلة الافتتاحية ، لكن

المؤتمر لا ينبغي أن يقنع باتفاق دون السلام الدائم الشامل .

* * *

لماذا رفضت سوريا المشاركة في المؤتمر ؟

... تحدث عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السوري عن قرار حكومته مقاطعة مؤتمر السلام في جنيف وعن النتائج التي توصلت اليها حكومته والتي بنت قرارها عليه ، وذلك في مقابلة أجرتها معه صحيفة « الراي العام » الكويتية ونشرتها يوم ٢٣ كانون أول ١٩٧٣ وجاء فيها :

ـ انه نظرا لعدم وجود جدول زمني للانسحاب التدريجي للقوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة في فان المؤتمر سيظل منعقدا الى ما لا نهاية ، مما يتيح الفرصة لاسرائيل كي تدعم احتلالها باقامة مستعمرات جديدة والعمل على تحطيم التضامن الدولي لصالح العرب الذي بدأ اثناء الحرب الاخيرة .

ـ ان اسرائيل لن تنسحب من جميع الاراضي العربية المحتلة كما ان الثمن الذي ستطلبه مقابل الاراضي التي ستتنازل عنها باهظ جدا وهو « تصفية القضية الفلسطينية » .

ـ ان سوريا لم تخض معركة العاشر من رمضان ولم تضح بافضل ابنائها لكي تحقق الاهداف الصهيونية !

ـ وجود قوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة ، الامر الذي قد لا يتمكن معه العرب في حالة استمرار المؤتمر مدة طويلة من استعادة زمام المبادرة .

ـ ان الحكومة السورية ، وافقت على القرار رقم ٣٣٨ حول وقف اطلاق النار في حالة تضمنه انسحاب الاسرائيليين سريعا من جميع الاراضي المحتلة وضمان الحقوق الوطنية والمشروعة ، للشعب العربي الفلسطيني .

هذا وقد دعت صحيفة «البعث» في مقال رئيسي لها يوم ٧٣/١٢/٢٤ الى حشد عربي سلاحا واقتصادا وسياسة ، كبديل عن مؤتمر جنيف، وقالت لقد انتهى مؤتمر جنيف كما كان متوقعا عقب مجموعة من الخطب في جو من التشاؤم اللامعقول والتفاؤل اللامسؤول ، ويبدو مؤتمر جنيف وكأنه لم يعد له سوى مهمة واحدة ، هي « فصل القوات » وتشكيل لجنة عسكرية لمتابعة اعمال اجتماعات خيمة الكيلو ١٠١ .

واكدت الصحيفة ، بان انصراف مؤتمر جنيف الى بحث الفصل بين القوات ، يجب ان لا ينسينا جوهر المشكلة واساسها وهي «تحرير الاراضي العربية المحتلة» والتي تعتبر بحق اكبر من كيلومترات هنا او هناك وان اية تجزاة للحل مرفوضة من قبل الجماهير العربية .

* * *

بيـــــان

وأصدر فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة والذي ترأس جلسات المرحلة الاولى للمؤتمر والتي استغرقت يومين ، البيان التالي :

« بعد مداولات رسمية وغير رسمية ، توصل المؤتمر الى اتفاق على مواصلة عمل المؤتمر عن طريق تشكيل « لجنة عسكرية » ولجان عاملة اخرى، قد يرغب المؤتمر في تشكيلها في تاريخ لاحق .

وستبدأ اللجنة العسكرية العاملة ، **البحث فورا في قضية فك ارتباط القوات** ، وسترفع اللجان العاملة تقارير عن اعمالهاوتوصياتها الى **المؤتمر** الذي سيستمر على مستوى السفراء في بداية العام القادم .

وسيعود المؤتمر الى الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية في جنيف اذا لزم الامر في ضوء التطورات .»

ــ هذا وتشكلت اللجنة العسكرية من ممثلين عن مصر واسرائيل والامم المتحدة .

فصل القوات :

في ١٧ كانون الثاني ١٩٧٤ اعلن الاتفاق بين مصر واسرائيل على « فصل القوات » بين البلدين في جبهة قناة السويس **وذلك نتيجة ((الجهود)) و ((اللقاءات)) الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية خلال ((اربع)) زيارات الى اسوان ولقاءات مطولة مع الرئيس انور السادات... و ((اربع)) زيارات الى تل ابيب ولقاءات مع غولدا مائير ودايان وآلون وايبان .**

وتم اللقاء بين ممثلي مصر واسرائيل في الكيلومتر (١٠١) على طريق السويس ... ووقعه عن مصر اللواء (عبد الغني الجمسي) رئيس هيئة الاركان وعن اسرائيل (دافيد اليعازار) رئيس هيئة الاركان وباشرت اسرائيل عمليات الانسحاب التي انتهت في منتصف شهر شباط (فبراير) ١٩٧٣ !

نص اتفاق فصل القوات :

١ ــ تلتزم مصر واسرائيل بوقف أطلاق النار في البر والبحر والجو الذي دعا اليه مجلس الامن الدولي ، كما تمتنع كل منهما عن القيام بأي عمل عسكري ضد الجانب الاخر ، وذلك اعتبارا من توقيع هذا الاتفاق .

٢ ــ يتم الفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية وفقا للمبدأ التالي :

ــ يتم توزيع جميع القوات المصرية الموجودة في الضفة الشرقية من قناة السويس الى منطقة غربي الخط (أ) المبين في الخريطة المتعلقة بتحديد اماكن تواجد قوات الجانبين بموجب الاتفاق الجديد . كما يتم توزيع جميع القوات الاسرائيلية بما في ذلك تلك المرابطة على الضفة الغربية من القناة الى منطقة شرقي الخط (ب) المبين في تلك الخريطة .

٣ ــ تقليص حجم القوات المصرية على الضفة الشرقية الى (٧) آلاف جندي

و (٣٠) دبابة .

٤ ــ اخراج المدافع الثقيلة ومدافع الميدان والصواريخ من الضفة الشرقية للقناة .

٥ ــ تسحب مصر المدافع الثقيلة وقواعد الصواريخ الى مسافة (١٥) كيلومترا غرب القناة .

٦ ــ يجري اعادة فتح قناة السويس وتعمير مدن القناة .

٧ ــ لا تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة اتفاقية سلام بل مجرد خطوة اولية نحو اتفاق نهائي لسلام عادل وذلك ضمن روح مؤتمر جنيف .

٨ ــ حدد اتفاق الفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية الذي تم التوقيع عليه في الكيلومتر (١٠١) ثلاث مناطق يعاد فيها تشكيل قوات في شرقي قناة السويس وهي :

أ ــ المنطقة الوسطى يتم فيها فصل القوات وترابط فيها قوات طوارىء دولية .

ب ــ المنطقة الغربية تمتد بمحاذاة القناة من الشمال الى الجنوب ويتراوح عرض هذه المنطقة بين ٨ ــ ١٠ كم وترابط في هذه المنطقة قوات مصرية ويحدد الاتفاق عدد هذه القوات وأنواع أسلحتها .

جـ ــ المنطقة الثالثة ، وهي المنطقة التي تقع شرقي منطقة الفصل بين القوات فترابط فيها قوات اسرائيلية وتمتد هذه المنطقة بين الممرين متلا والجدي غربا في مسافة تتراوح بين ٨ ــ ١٠ كم وتقوم قوات الطوارىء الدولية بمراقبة تنفيذ بنود هذه الاتفاقية وتضم هذه القوات وحدات من دول ليست من الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي ويرافق قوات الطوارىء هذه ضباط اتصال مصريين واسرائيليين حسب المناطق.

٩ ــ يسمح لسلاح الجو الاسرائيلي والمصري بالعمل في المناطق التي ترابط فيها قواته حتى الخطوط التي تحدد هذه المناطق دون أن يتعرض احد الطرفين لطائرات الطرف الآخر .

١٠ ــ تبدأ عملية الفصل بعد ٤٨ ساعة من انتهاء عمل الممثلين العسكريين من الطرفين في مدة أقصاها ٤٠ يوم منذ البدء بتاريخ تنفيذها .

وقام الرئيس الاميركي ريتشارد نيكسون باذاعة نبأ الاتفاق على فصل القوات بنفسه وقال :

« ان الاتفاق ، يعتبر أول خطوة مهمة نحو سلام دائم في الشرق الاوسط هذه المنطقة التي يمكن أن تتعرض فيها الدول الكبرى الى مجابهة فيما بينها» .

ووصف الرئيس أنور السادات الاتفاق ((بانه نقطة تحول في تاريخ المنطقة ، ستمهد الطريق امام سلام دائم لم يسبق له مثيل ..)) وسجل بان الاتفاق (تم) ((بفضل جهود كيسنجر وان التهنئة يجب ان تذهب اليه)).

* * *

يروي الصحفي الفلسطيني ، ناصر النشاشيبي ،، في مقالة نشرتها «الحوادث» اللبنانية في ١٩٧٤/١/١٥ تحت عنوان «الرواية لم تتم فصولا» نقاشا دبلوماسيا شهدته «غرفة الدبلوماسيين» في مبنى الامم المتحدة في جنيف يصور طبيعة التحرك العربي ، والسلوك العربي في جنيف .. وبالتحديد من المسألة الفلسطينية التي حملت اسما آخر «أزمة الشرق الاوسط» الى حين !

قال الجزائري :

نحن لا نتدخل في شؤون الفلسطينيين ! ننصحهم ولكن لا نفرض عليهم شيئا . ان الرئيس هواري بو مدين ، كما سمعته مرارا يقول لنا « كيف اسمح لنفسي ان أفرض كلمتي على الثورة الفلسطينية وانا الذي لم اكن اقبل من اخي الكبير الراحل جمال عبدالناصر ان يفرض كلمته على الثورة الجزائرية ؟ ؟ »

فاجاب الليبي :

الفلسطيني ـ كما اعرفه ـ لا يقبل الوصاية من احد ، وخاصة في الامور المصرية .. والثورة الجزائرية يراها الثوري الفلسطيني « كمثل يحتذيه » لا كقرار يأمره ، ولا كقيد يكبله ! »

قال المصري :

الموقف الحالي لا يقبل المزايدات ولا التطرف المشبوه ! نحن قررنا ان نشترك في مؤتمر جنيف ، وجئنا بمحض ارادتنا ولن نشترك في اي حل سياسي بعيدا عن الفلسطيني او بقية الدول العربية المعنية ؟!

فقاطعه الليبيي قائلا :

ولكنكم تشترطون لنجاح المؤتمر ان تنجح ابحاث اللجنة العسكرية « لفك الاشتباك » . ترى ما علاقة فك اشتباك جيشكم ، « وما اشبه ذلك » بموضوع القضية الفلسطينية ، وما سيصيبها من قتل « وسحل » وعذاب ودفن ، لو أن اصحابها قبلوا ، وجاؤوا بكل ثقلهم ووزنهم الى مؤتمر جنيف ؟؟

فاجاب المصري :

مرة اخرى ، أقول بصراحة اننا لا نريد ولم نعد نقبل المزايدات ! كان رئيسنا يذهب للتشاور مع بعض الزعماء العرب حول امكانية تجدد القتال ، فيجدهم اكثر منه حماسا واندفاعا ولكنه عندما يفاجئهم بقرب اصدار قراره لاستئناف القتال ، كانوا يتلمسون الاعذار والحجج للتراجع عن موقفهم بحجة ان الاستعداد العسكري عند العرب لبدء المعركة الفاصلة لم يحن بعد ! وقضية فلسطين جزء من القضية العربية ! وضعف الثانية ضعف الاولى ! وقوة فلسطين « القضية » تنبع من قوة مصر العسكرية ! وليست المباحثات العسكرية ولن تكون حاجزا في وجه تحقيق الحق الفلسطيني ! ان الجيب العسكري الاسرائيلي في الشاطىء الغربي للقناة ليس مشكلة

لنا ـ نحن المصريين على القناة ـ خمسة جسور ، وللاسرائيليين جسر واحد! **وفي غمضة عين نقدر ان نحسم وننسف الجيب الاسرائيلي من اساسه .. ! !**

وصاح الليبي :

ولماذا لا تفعلون ؟ بل ماذا تنتظرون ؟

اجاب المصري :

التزاماتنا الدولية .. مواقفنا السياسية الملزمة تجاه قرارات دولية عامة . سمعتنا الدولية ..

وقال الجزائري :

السؤال الكبير كله محصور في عبارة واحدة ، هي في حد ذاتها التي تحمل مفتاح الموقف . والسؤال هو : « ما الذي تريده اميركا ؟ » ان في الجواب على هذا السؤال جوابا على كل ما دار وما سيدور في مؤتمر جنيف .

قال الليبي:

نحن نعرف تماما ماذا تريد اميركا . ولهذا نقول : ليس معقولا ولا منطقيا ان ننتظر اي خير من سياسة عاشت واشتهرت بتفضيل مصالح اليهود على مصالح العرب ، بل تفضيل مصالح اسرائيل على المصالح الاميركية نفسها ! وإذا افترضنا المستحيل ، وظننا ان مثل هذا الشيء ممكن ، وان اميركا قد تتبنى سياسة جديدة فيها « بعض الخير للعرب » و « بعض » الاذى لاسرائيل فمن الذي يضمن قدرة الرئيس نيكسون او قدرة وزيره كيسنجر على المضي والاستمرار في تنفيذ مثل هذه السياسة بل من يضمن استمرار بقاء كل منهما في منصبه امام ضغوط النفوذ الصهيوني العالمي، داخل الولايات المتحدة وخارجها ؟

قال المصري :

نحن نفاوض في جنيف ، وجيشنا يتسلح ويتدرب ويستعد في القتال .. ولن ندع اسرائيل تستريح حتى تجلو عن اراضينا المحتلة بعد ١٩٦٧ !

قال الليبي :

واراضي فلسطين ، قبل ١٩٦٧ ... وبعد ١٩٦٧ ؟

قال المصري :

امرها في يد ... الفلسطينيين ! وعندها اوشك « الجزائري » ان يتكلم ، كانت المضيفة الدولية تعلن انتهاء وقت العمل وقرب قفل الابواب .

وانتهت الجلسة ! (ولا تعليق !)

● **يقول (الصحفي نبيل خوري) في مقالة نشرتها مجلة الحوادث اللبنانية بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٧٥ على الصفحات ٢٢ و ٢٣ ان وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر حمل معه خلال زياراته للقاهرة ودمشق وعمان وتل ابيب بنهاية حرب العاشر من رمضان « مشروعا امريكيا للتعويض على الفلسطينيين غير الراغبين في العودة (٣٠ الف دولار للمولود في فلسطين و ١٥ الف دولار لمن ولد خارجها) وذلك في الاول من آيار - مايو - ١٩٧٤ !!**

ثانياً ـ نداء ياسر عرفات وقراري الامم المتحدة

(١٩٧٤)

في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤ دعت الجمعيــة العامة للامم المتحدة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مداولات الجمعية العامة بشــأن « المسألة الفلسطينية » في الجلسات العامة . واعتبرت هذه المنظمة هي الممثل الشرعي للشعب العربي الفلسطيني ، ــ الطرف الاساسي المعني بقضيــة فلسطين .. وادرجت « المسألة الفلسطينية » كبند مستقل في جدول اعمال الجمعية العامة ، وذلك بناء على طلب حكومات جامعة الدول العربية وتأييد ممثلو ١٠٥ دولة في المنظمة الدولية .

وكانت الدول العربية ، قد خرجت بعد مؤتمر القمة العربي في الرباط في تلك الفترة ، باجماع رسمي ومبايعة شعبية ، شاركت فيــه الجمــاهير الفلسطينية في الارض المحتلة ، مسجلة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، دورها الرئيسي وهويتها المستقلة ...

ومن على منبر الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك ، وقف **«ياسر عرفات »**، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٤ ممثلا للشعب العربي الفلسطيني لاول مرة منذ المأساة قبل ٢٥ عاما وجها لوجه مع العالم ، موجها بكل صدق ووضوح نداءا فلسطينيا للسلام ، داعيا شعوب العالم للتمسك « بفصن الزيتون الاخضر » ومشيرا الى ان شعــب فلسطين اليوم ، يحمل «بندقية الثائر الشرعية» وذلك لدى افتتاحه مناقشة « المسألة الفلسطينية » كقضية شعب صاحب حقوق مشروعة في وطــن اغتصب منه .

وبدأ «ياسر عرفات» كلمته بتبيان حقيقة التبدل الذي طرأ على الجمعية العامة ، وان اعادة بحث المسألة الفلسطينية اليوم هو انتصار لكل حركــات التحرر المناضلة ضد العنصرية والاستعمار ولكل الشعوب المضطهدة التي تناضل ــ بعدل ومشروعية ــ من اجل الحرية وحق تقرير المصير .

واستعرض عرفات جذور الصراع العربي ــ الصهيوني ، وفند مزاعم واحاجيج الحركة الصهيونية الرجعية والعنصرية القائمة على ايديولوجيــة استعمارية استيطانية وان هنالك فرقا كبيرا بين اليهودية وبين الصهيونية ، وقال :

سيدي الرئيس ،

لقد قاوم شعبنا الفلسطيني خلال ثلاثين عاما ، تحت الاحتلال البريطاني والغزو الصهيوني كل محاولات انتزاع ارضه ، في ثورات ست ، ومن خلال عشرات الانتفاضات الشعبية ومن اجل احباط المؤامرة ليبقى على ارضه وفوق تراب وطنه قدم في سبيل ذلك ولغاية ١٩٤٨ ثلاثين الف شهيد ــ أي ما يوازي ٦ ملايين اميركي بالنسبة لعدد السكان اليوم .

وعندما اقتلعت غالبيته من الارض الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٤٨ ظل يقاوم في ظروف صعبة محاولات افنائه وحاول شعبنــا بكل الطــرق استمرار نضاله السياسي من اجل حقوقه ، دون جدوى . وناضل للحفاظ على وجوده فتعلم ابناؤه في النزوح والشتات وكدحوا تحت أصعب الظروف ليستطيعوا الاستمرار ، واصبح لــدى الشعب الفلسطيني آلاف الاطبــاء والمهندسين الاساتذة والعلماء وتوجهوا بعملهم وامكانياتهم للاقطار العربية المحيطة بوطنهم المغتصب فساهموا في البناء والتعمير والتطوير وحصلوا على دخل استخدموه لمساعدة اقاربهم الصغار والعجائز الذين استحال عليهــم مغادرة مخيمات النزوح . علم الاخ اخاه واخته وحافظ على والديه وربى اولاده ولكنه ظل يحلم في قلب ذاته بالعودة الى فلسطين .. ظــل فلسطينيا متمسكا بوطنه لا يهتز ولاءه لها ولا تهن عزيمته ولا يفتر حماسه .. لم يغره شيء للتخلي عن فلسطينه ووطنه فلسطين. لا ولم ينسه الزمن اياها كما توقع المتوقعون .

وعندما خابت آمال شعبنا بالاسرة الدولية التي نسيته وتغافلت عن حقوقه وثبت لشعبنا عجز النضال السياسي وحده عن استعــادة شبر ارض من وطنه لجأ شعبنا الى الثورة الفلسطينية واعطاها كــل امكانياته المادية والبشرية وخيرة شبابه . وواجــه شعبنا ببسالة ارهــابا اسرائيليا لا يتخيله بشر ليثنية عن طريق النضال .

لقد قدم شعبنا في السنوات العشر الاخيرة من نضاله آلاف الشهداء واضعافهم من الجرحى والمشوهين والاسرى والمعتقلين من أجل الا يفنى أو يذوب ومن أجل انتزاع حقه في تقرير مصيره على وطنه وفي عودته الى ترابه .

وتعيش جماهير شعبنا الآن تحت الاحتلال الصهيوني تقــاوم بكــل الكبرياء المتأصلة فيها بكل الشموخ الملازم لها سواء من زج منها في السجون والمعتقلات أو من يعيش داخل السجن الكبير في قفص الاحتلال يقاومون من أجل البقاء والوجود . ويناضلون من أجل أن تبقى الارض عربية ويكافحون الطغيان والظلم والارهاب بشتى صوره المأساوية الخطيرة . ومن خلال ثورة شعبنا المسلحة تبلورت قيادته السياسية وترسخت مؤسساته الوطنيــة وبنيت حركة التحرير الوطنية التي تضم كل فصائله وتنظيماته وقدراته والتي جسدتها منظمة التحرير الفلسطينية .

ومن خلال حركة التحرير الوطنية الفلسطينية نضج نضال شعبنــا وتعددت اساليبه فشمل النضال السياسي والاجتماعي بالاضافة الى النضال

المسلح ، واندفعت منظمتنا تساهم في بناء الانسان الفلسطيني المؤهل لبناء المستقبل الفلسطيني وليس فقط لتعبئته لمواجهة تحديات الحاضر .

وتعتز منظمة التحرير الفلسطينية بانها وهي تخوض المعارك المسلحة وتواجه قساوة الارهاب الصهيوني قامت بمآثر عديدة حضارية وثقافية فشكلت مؤسسات البحث العلمي ، والتطوير الزراعي والرعاية الصحية واحياء التراث الحضاري لشعبنا ، وتطوير الفولكلور الشعبي ، وخرجت من بين صفوفها عددا من الشعراء والفنانين والكتاب الذين يسهمون في تطوير الثقافة العربية ، وربما امتد ذلك الى الثقافة العالمية ، وكان المحتوى لكل ذلك يحمل طابعا انسانيا عميقا أثار اعجاب الاصدقاء الذين اطلعوا عليه وكنا بذلك النقيض لعدونا الذي قام على هدم الحضارة والثقافة بترويج الافكار العنصرية والاستعمارية وكل ما هو معاد للشعوب والتقدم والعدل والديمقراطية والسلام .

سيدي الرئيس ،

لقد اكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية شرعيتها من طليعتها في التضحية ومن قيادتها للنضال بكافة اشكاله ، واكتسبتها من الجماهير الفلسطينية التي اولتها قيادة العمل واستجابت لتوجيهها . واكتسبتها من تمثيل كل فصيل ونقابة وتجمع وكفاءة فلسطينية في مجلسها الوطني ومؤسساتها الجماهيرية . وقد تدعمت هذه الشرعية بمؤازرة الامة العربية كلها لها . كما تكرس هذا الدعم في مؤتمر القمة العربي الاخير بتأكيد حق منظمة التحرير الفلسطينية في اقامة السلطة المستقلة على كل الاراضي الفلسطينية وفي اقامة السلطة الوطنية المستقلة على كل الاراضي الفلسطينية التي يتم تحريرها بصفتها الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطيني .

كما ان شرعيتها تعمقت من خلال دعم الاخوة في حركات التحرر ودول العالم الصديقة المناصرة التي وقفت الى جانب المنظمة تدعمها وتشد ازرها في نضالها من اجل حقوق الشعب الفلسطيني .

وهنا لا بد ان اعلن بكل اعتزاز شكر ثوارنا وشعبنا للمواقف المشرفة التي وقفتها مع نضال شعبنا دول عدم الانحياز والدول الاشتراكية والدول الاسلامية والدول الافريقية والدول الصديقة في اوروبا وكذلك الاصدقاء في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .

سيادة الرئيس ،

ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وهي بهذه الصفة المعبرة عن رغبات واماني هذا الشعب وهي بهذه الصفة تنقل اليكم الرغبات والاماني وتحملكم مسؤولية تاريخية كبيرة تجاه قضيتنا العادلة .

سيادة الرئيس ،

لقد تعرض شعبنا لويلات الحرب والدمار والتشريد سنين طويلة، ودفع شعبنا من دماء ابنائه وارواحهم ما لا يتعوض بثمن . وعانى من الاحتلال

والتشريد والنزوح والارهاب ما لم يعان منه شعب آخر . ولكن ذلك كله لا يجعل شعبنا حاقدا يحلم بالانتقام ، كما انه لا يجعلنا يا سيادة الرئيس نقع في سقطة عدونا العنصرية او نفقد الرؤية الحقيقية في تحديد اعدائنا واصدقائنا .

اننا ندين كل الجرائم التي ارتكبت ضد اليهود وكل انواع التمييز الصريح والمقنع الذي عانى منه معتنقوا اليهودية .

سيادة الرئيس ،

انني ثائر من أجل الحرية ، واعرف ان كثيرا من الجالسين في هذه القاعة كانوا في مثل المواقع النضالية التي اقاتل منها الآن . واستطاعوا من خلال نضالهم ان يحولوا احلامهم الى حقائق . انهم شركائي في الحلم اذن . ومن هنا اسألهم ان نمضي في تحويل الحلم المشترك بمستقبل السلام في هذه الارض الفلسطينية المقدسة الى حقائق ساطعة .

لقد وقف المناضل اليهودي (اهود اديف) في المحكمة العسكرية الاسرائيلية قائلا : انا لست مخربا ... انا من المؤمنين باقامة الدولة الديمقراطية على هذه الارض .. انه الآن في غياهب سجون الزمرة العسكرية الصهيونية مع زملاء له .

ويمثل الآن امام هذه المحاكم ذاتها ، امير شجاع من امراء الكنيسة المسيحية وهو **المطران كبوجي** . انه يرفع اصابعه بعلامة النصر – شعار ثوارنا – ويقول : انني أعمل من أجل السلام في فلسطين ليعيش الجميع على أرض السلام بسلام . وسيلقى هذا الامير الراهب المصير ذاته في غياهب السجون .

فلماذا لا احلم ، يا سيادة الرئيس وامل ، والثورة في صناعة تحقيق الاحلام والآمال . فلنعمل معا على تحقيق الحلم في ان أعود مع شعبي من منفاي لاعيش مع هذا المناضل اليهودي ورفاقه ومع هذا المناضل الراهب المسيحي واخوانه في ظل دولة واحدة ديمقراطية يعيش فيها المسيحي والمسلم في كنف المساواة والعدل والرخاء .

الا يستحق هذا الهدف الانساني النبيل ان اناضل من أجل تحقيقه مع كل الشرفاء في العالم ؟ ولعل اروع ما في هذا الهدف العظيم هو انه من أجل فلسطين .. أرض القداسة والسلام .. أرض الاستشهاد والبطولة .

لقد ناضل اليهود يا سيادة الرئيس في اوروبا وهنا في اميركا من اجل اوطان لا طائفية تنفصل فيه الدول عن الكنيسة وقاتلوا ضد التمييز على اساس الدين . فكيف يمكن لهم ان يرفضوا هذا النموذج الانساني المشرف على الارض المقدسة ، ارض السلام والمساواة ؟ وكيف يمكن لهم ان يستمروا في دعم اكثر دول العالم انغلاقا وتمييزا وتعصبا .

انني اعلن هنا امامكم كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية وقائد للثورة الفلسطينية **اننا عندما نتحدث عن آمالنا المشتركة من اجل فلسطين الغد فنحن نشمل في تطلعاتنا كل اليهود الذين يعيشون الان في فلسطين**

ويقبلون العيش معنا في سلام ودون تمييز على ارض فلسطين .

انني بصفتي رئيسا لمنظمة التحرير وقائدا لقوات الثورة الفلسطينية ادعو اليهود فردا فردا ليعيدوا النظر في طريق الهاوية الذي تقودهم عليه الصهيونية والقيادات الاسرائيلية وهي التي لم تقدم غير النزيف الدموي الدائم والاستمرار في خوض الحروب واستخدامهم كوقود دائم لها .

اننا ندعوكم للخروج الى مجال الاختيار الرحب بعيدا عن محاولات قيادتكم لغرس عقدة المأساة وجعلها قدرا لكم .

اننا نقدم لكم اكرم دعوة ... ان نعيش معا في اطار السلام العادل في فلسطيننا الديمقراطية .

انني كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية وكقائد للثورة الفلسطينية اعلن هنا اننا لا نريد اراقة نقطة دم يهودية او عربية . ولا نستعذب استمرار القتال دقيقة واحدة اذا حل السلام العادل المبني على حقوق شعبنا وتطلعاته واماني .

انني كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية وكقائد للثورة الفلسطينية اتوجه اليكم ان تقفوا مع نضال شعبنا من اجل تطبيق حقه في تقرير مصيره . هذا الحق الذي كرسه ميثاق منظمتكم واقرته جمعيتكم الموقرة في مناسبات عديدة .. وانني اتوجه اليكم ايضا **ان تمكنوا شعبنا من العودة من منفاه الاجباري الذي رفع اليه تحت حراب البنادق وبالعنف والظلم ليعيش في وطنه ودياره وتحت ظلال اشجاره حرا سيدا متمتعا بكافة حقوقه القومية** ليشاركوا في ركب الحضارة البشرية وفي مجالات الابداع الانساني بكل ما فيه من امكانات وطاقات وليحمي قدسه الحبيبة كما فعل دائما عبر التاريخ ويجعلها قبلة حرة لجميع الاديان بعيدا عن الارهاب والقهر .

كما اتوجه اليكم بان تمكنوا شعبنا من اقامة سلطته الوطنية المستقلة وتاسيس كيانه الوطني على ارضه .

لقد جئتكم يا سيادة الرئيس بغصن الزيتون مع بندقية الثائر .. فلا تسقطوا الغصن الاخضر من يدي .

سيدي الرئيس ،

الحرب تندلع من فلسطين والسلم يبدأ في فلسطين . انتهي مع تحيات الثورة الفلسطينية .

* * *

من كلمات ممثلي دول العالم في الجمعية

تلخص حديث ممثلو غالبية دول العالم بتاييد مطلق للحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، وحقه في بناء دولة فلسطينية مستقلة خاصة به . **وقال المندوب السوفيتي :** « ان العالم بأسره قد اقتنع الآن ، خاصة بعد كلمة السيد ياسر عرفات على هذه المنصة في الدورة التاسعة والعشرين ،

بعدالة نضال الشعب الفلسطيني .. وان هذا النضال قد اكتسب الآن تأييدا عالميا واسع النطاق . » .

وقال المندوب الفرنسي : « ان الوقت قد حان فعلا لان نستمع دون وسيط لصوت الفلسطينيين الذين جعلوا العالم يدرك انهم يكونون شعبا . وان هذا الامر هام ايضا . لان الشعور بهذه الحقيقة الفلسطينية يعتبر عنصرا جديدا نشعر تماما انه بدونه فان كل حل للصراع في الشرق الاوسط سيكون مآله الفشل عاجلا او آجلا . »

وقال المندوب البريطاني : « ان الفلسطينيين يعتبرون عاملا اساسيا في الصراع في الشرق الاوسط ، واي محاولة تتجاهلهم من شأنها ان تزيد الامور تعقيدا . ولا بد ان يشاركوا (الفلسطينيون) مشاركة فعالة في اي تسوية . ان المجتمع الدولي في الشرق الاوسط يجب ان يجد طريقا لتمكين الشعب الفلسطيني من أن يعبر عن شخصيته ، وان يمارس حقوقه السياسية المشروعة . ولكن لا يجب ان يتم ذلك بطريقة تشكك في حق أسرائيل كدولة في ان تعيش بسلام في اطار حدود آمنة ومعترف بها . وان هذا الحق هو حق اسرائيل كدولة . وليس حق الاسرائيليين كأفراد . »

وقال مندوب الداهومي : « لقد كان الشعب الفلسطيني في اول الأمر محور مؤامرة حاكتها منظمة الامم المتحدة نفسها . ويجب ان نكون على شجاعة كافية حتى نقر بذلك ... يجب اعطاء ما لقيصر لقيصر . » .

وقال المندوب الصيني : « لقد ارسل الاتحاد السوفيتي في السنوات الأخيرة عددا كبيرا من المهاجرين الى اسرائيل . وزود بذلك الصهيونيين الاسرائيليين بقوة بشرية ضخمة لكي تواصل سياستها ، سياسة العدوان والتوسع ، وهذه حالة دولة تقدم المال والسلاح ، واخرى تقدم القوة البشرية . ولكل دولة منهما هدفها الذاتي ، ولكن اعمالهما المختلفة تؤدي الى نفس النتيجة . وهي زيادة قوة التوسع الاسرائيلي والصهيونية العالمية . وقال ايضا : « نأمل ان تصحح الامم المتحدة موقفها فيما يتعلق بمشكلة فلسطين ، وتعترف بالحقوق القومية المشروعة لشعب فلسطين ، وتؤيد اعادة هذه الحقوق . ولكن الخبرة التاريخية تستحق انتباهنا . فلا يجب ان نعقد آمالا غير واقعية على قرارات الامم المتحدة ، ففي النهاية، فان البلدان العربية تستطيع ان تسترد اراضيها المغتصبة ، ويستطيع الشعب الفلسطيني ان يسترد حقوقه المشروعة ، اذا ما اعتمد على وحدته وكفاحه المستمر بتأييد كافة شعوب العالم . »

اما المندوب الامريكي ، فرفض الاقتناع براي وارادة غالبية الوفود وهاجمها وقال : « ان هذه الغالبية تمثل قسما صغيرا من شعوب العالم ، ومن ثروته وارضه .. » ويتضح ان المندوب الامريكي لا يقرأ تاريخ وجغرافية الشعوب !

اما المندوب الصهيوني ، يوسف تكواه ، فقد هاجم الامم المتحدة لدعوتها منظمة التحرير الفلسطينية واعترافها بها كممثلة شرعية لشعب فلسطين

واخذ يوزع باسلوب هستيري ، شتائمه على العرب وعلى ممثلي دول العالم التي دعاها (قوى الظلام) وذهب الى تحريف وتشويه حقيقة الواقع العربي، فهاجم الفتح العربي الاسلامي الذي نشر الحضارة في ارجاء العالم القديم ونقلها الى اوروبا ، فقال تكواه بجهل او بتجاهل « ان العرب كأمة ، انطلقت من بلد منشئها الجزيرة العربية ، وهزمت شعبا بعد الآخر ، حتى ساد حكمها كل شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب وافريقيا .. وهكذا اصبحنا مستعمرين في ارضنا !! » وانهى تكواه حديثه في قاعة شبه خالية من ممثلي الوفود بقوله : « ان اسرائيل لن تسمح باقامة سلطة لمنظمة التحرير الفلسطينية في اي جزء من فلسطين . »

* * *

قراري الامم المتحدة التاريخيين :

اصدرت الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ، في دورتها ال (٢٩) خلال شهر تشرين الثاني ١٩٧٤ قرارين تاريخيين بشأن (المسألة الفلسطينية) ، وذلك بعد (٢٧) عاما تقريبا من قرار الامم المتحدة بتقسيم (فلسطين) الى دولتين ، عربية ، ويهودية ، في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ ، وبعد (٧) سنوات من قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ . !

القرار الاول ..

ان الجمعية العامة ، بعد ان بحثت المسألة الفلسطينية وبعد ان استمعت الى بيان منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثلة للشعب الفلسطيني ، وبعد ان استمعت الى بيانات اخرىء ألقيت خلال المناقشة ، تعرب عن قلقها العميق بسبب عدم التوصل ، بعد ، الى حل لمشكلة فلسطين .

وعطفا على اعترافها بان قضية فلسطين ، لا تزال تهدد السلام والامن الدوليين ، وعلى اعترافها بان للشعب الفلسطيني حق تقرير المصير وفقا لميثاق الامم المتحدة ، واعرابا عن قلقها العميق من حرمان الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه الثابتة ، خصوصا حقه في تقرير المصير ، وفي ضوء اهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة ، تؤكد من جديد قراراتها السابقة التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير :

(١) تؤكد الجمعية العامة للامم المتحدة الحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، ومن ضمنها :

ا ـ حق تقرير المصير دون تدخل خارجي .

ب ـ حقه في الاستقلال والسيادة الوطنية .

(٢) تؤكد من جديد ، ايضا ، حق الفلسطينيين الثابت في العودة الى ديارهم واملاكهم التي اقتلعوا وطردوا منها . وتدعو الى اعادتهم اليها .

(٣) وتؤكد ان الاحترام الكامل لممارسة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني هو ضروري لحل المسألة الفلسطينية .

(٤) تعترف بأن الشعب الفلسطيني هو طرف اساسي في تحقيق سلام عادل وثابت في الشرق الاوسط .

(٥) تعترف بحق الشعب الفلسطيني في اعادة حقوقه بجميع الوسائل طبقا لاهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة .

(٦) تدعو جميع الدول والمنظمات الدولية الى زيادة مساعدتها للشعب الفلسطيني في كفاحه من اجل استرداد حقوقه المشروعة طبقا لميثاق الامم المتحدة .

(٧) تدعو الامين العام الى اجراء اتصالات معمنظمة التحرير الفلسطينية في كل المسائل المتعلقة بالمسألة الفلسطينية .

(٨) تدعو الامين العام الى ان يقدم تقريراً للجمعية العامة في دورتها الثلاثين في العام القادم ١٩٧٥ عن تنفيذ هذا القرار .

(٩) تقرر ادراج البند الذي يحمل عنوان « مسألة فلسطين » في جدول اعمال الدورة الثلاثين .

صدر القرار الاول باغلبية (٨٩) صوتا ضد (٨) اصوات وامتناع (٣٧) دولة عن التصويت .

الدول التي عارضت القرار

الولايات المتحدة ، اسرائيل ، بوليفيا ، تشيلي ، كوستاريكا ، ايسلنده ، النرويج ، نيكراجوا .

الدول التي امتنعت عن التصويت

بلجيكا ، الدنمرك ، فرنسا ، المانيا الغربية ، بريطانيا ، ايطاليا ، فنلندا ، اليونان ، ايرلنده ، لوكسمبرغ ، السويد ، كندا ، اليابان ، نيوزيلانده ، كولومبيا ، اكوادور ، سلفادور ، جزر فيجي ، جزر غرانادا ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، لاوس ، ملاوي ، المكسيك ، نيبال ، بنما ، برغواي ، سنغافوره ، سوازيلاند ، اورغواي ، فنزويلا .

القرار الثاني ..

قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ، بضم ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية الى عضويتها على اعتبار انها عضو مراقب ، وكذلك حقها في الاشتراك في جميع مؤسسات الامم المتحدة ومؤتمراتها الدولية .

... صدر باغلبية (٩٠) صوتا ضد (١٧) صوتا وامتناع (١٩) دولة عن التصويت .

الملاحق

الدول التي عارضت القرار

بلجيكا ، الدنمرك ، المانيا الغربية ، ايطاليا ، هولندا ، النرويج ، بريطانيا ، الولايات المتحدة ، كندا ، بوليفيا ، تشيلي ، كوستاريكا ، ايسلنده ، ايرلنده ، اسرائيل ، لوكسمبرغ ، نيكاراجوا .

الدول التي امتنعت عن التصويت

فرنسا ، استراليا ، النمسا ، جزر بهاما ، كولومبيا ، اليونان ، هاييتي ، هندوراس ، جميكا ، اليابان ، لاوس ، ملاوي ، نيوزيلنده ، بنما ، برغواي ، سوازيلاند ، تايلاند ، السويد ، اوروغواي .

★ **اسرائيل** – قال متحدث باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية ان اسرائيل ترفض كلية قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة وقال : ان المنظمة الدولية اصبحت اداة للدعاية والحرب السياسية وخاضعة لاهواء الدول العربية والدول الاشتراكية . »

★ **منظمة التحرير – اعلن شفيق الحوت المتحدث باسم الوفد الفلسطيني خلال مؤتمر صحفي عقده في نيويورك بعد صدور القرارين عن ارتياح منظمة التحرير الفلسطينية في المناقشة التاريخية والتي جرت في الجمعية العامة ، ووصف القرارين بانهما ، نصر ليس فقط للشعب الفلسطيني وحده بل لجميع المناضلين من اجل الحرية في العالم اجمع وقال « ان امامنا طريق طويل واننا لن نتوقف وان تعرضت قضيتنا للنسيان . » واكد ان ما تسعى منظمة التحرير الفلسطينية الى تحقيقه هو اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية ..**

* * *

ملحق

مقالة (عبدالله نمواس) في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٠ في جريدة (البعث) على الصفحة ١٢ و ١٤ تحت عنوان « لماذا نخوض معركة الانتخابات ؟ »

يقول : « الانتخابات النيابية حدث جديد في فلسطين ، فلاول مرة منذ عهد بعيد ، يدعى المواطنون الى اختيار ممثلين عنهم في الندوة النيابية،ولما كانت الانتخابات قد جاءت في اعقاب نكبة فلسطين ، ونكبة العرب بفلسطين ، فقد وقف الناس منهـا في معسكرين ، يقول احدهما بمقاطعتهـا وينادي الآخر بالاشتراك فيها . ومما لا شك فيه ان لكل من المعسكرين حججا ووجهات نظر لا تخلو من وجاهة فللمقاطعة فوائدها ومضارها كما ان للاشتراك فوائده ومضاره ، وبمقارنة الحجتين ، واقامة ميزانية بين فوائد المقاطعة والاشتراك ومضارهما ، نستطيع ان نقرر موقفنا من هذا الحدث التاريخي .

يقول دعاة المقاطعة وهم يشملون قسما من المثقفين واللاجئين وانصار تدويل القدس ، ان الاشتراك في الانتخابات يعتبر موافقة ضمنية على الوضع الراهن ، واقرارا بالامر الواقع ، وينطوي على رضى ضمني باستبعاد عودة اللاجئين الى ديارهم ، واستبعاد تدويل القدس ، وهو ما لا يرضون عنه ، ويرفضون ان يقيدوا انفسهم وامتهم به . ويقول دعاة الاشتراك في الانتخابات ان هذه الحجج على وجاهتها لا تنطوي بالضرورة على النتائج التي يتخوف منها دعاة المقاطعة ، وكل ما تنطوي عليه هو الاعراب عن رغبة الناخبين في ان يعيشوا تحت نظام ديمقراطي تمثيلي ، ومجرد الاشتراك لا يقيد المشتركين في شيء ولا يفقدهم حقا يدعونه ، كما ذكر فخامة رئيس الوزراء فـي بيانه الاخير .

ويذكر انصار الاشتراك على سبيل المثال ان هيئة الامم المتحدة قبلت اسرائيل عضوا فيها دون أن تتقرر حدودها .

وقد اشار المندوبون العرب وغيرهم الى هذه النقطة بالذات في معرض مناقشة طلب اسرائيـل ، فلم يقل احد ان قبولهـا يعتبر اقرارا لحدودها الحالية ، يؤيد ذلك ان قرار قبول اسرائيل اشار عليها بالدخول في مفاوضات مع الدول العربية للوصول الى تسوية اقليمية ولمشكلة اللاجئين وهذا الراي يؤيده كذلك ان قرار تدويل القدس اتخذ بعد قبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة ، فلو ان قبول عضويتها اعتبر اقرارا بالامر الواقع لترددت هيئة الامم في اتخاذ قرار يعتبر من غير شك ماسا بسيادتها ، وينطوي على تدخل في شؤونها الداخلية . واذا كان قبول اسرائيل في هيئة الامم المتحدة لم يعتبر

اقرارا بالامر الواقع ، فمن باب اولى ان لا يعتبر اشتراك اهل فلسطين في الانتخابات قبولا بالامر الواقع . ويضيف انصار الاشتراك ان الانتخابات تقرر امورا داخلية طرفاها عرب فلسطين وعرب الاردن ، وليس اليهود او هيئة الامم من الاطراف المباشرة فيها فنحن بالنسبة لليهود لا نعترف وطنيا بانسلاخ اي شبر من اجزاء وطننا ، ولا نعترف بقانونية قيام (اسرائيل) .

اما بالنسبة لقرارات هيئة الامم ، فحق عرب فلسطين في المطالبة بتنفيذ ما يفيدهم منها ويخفف من اثار نكبتهم ، قائم لا يؤثر فيه اشتراكهم في الانتخابات ، بل لعل اشتراكهم ونجاحهم في اختيار احسن عناصرهم لعضوية المجلس النيابي ادعى الى المحافظة على الحقوق التي يطالبون بها بحكم ما لهم من حق تمثيلي وبوقوفهم الى جانب الحكومة في سعيها من اجل تحقيق تلك المطالب .

ويحتج دعاة المقاطعة كذلك بالموقف الدستوري الحاضر ، كسبب للمقاطعة ، ولعل هذا الوضع ذاته جدير بان يحفز العناصر الداعية الى خوض الانتخابات وقذف جميع امكانياتها فيها لكي تتحقق عن طريق ممثليها الاصلاحات الدستورية التي يزعجها فقدانها ، فقد كانت هذه العناصر تشكو دائما من انها تعزل من ميدان الخدمة العامة ، وقد فتح امامها هذا الميدان الآن ، والسلبية الشاملة كالايجابية الشاملة قد تكون ضارة ، ولكن الايجابية المعقولة الداعية قد تكون ضرورة وطنية في اكثر الاحيان ، وانها لكذلك الآن ، لان الموقف المتهافت الذي وقفته بعض عناصر الامة في اعقاب النكبة مباشرة ، افقد الشعب زمام المبادرة ، وفوت عليه الزمن لتحقيق الاصلاحات الدستورية المطلوبة ولم يبق امامه من اختيار الا ان يسعى للاصلاح من الداخل عن طريق نوابه ، وستكون هذه الامانة من اهم وادق الواجبات التي سيحملها نوابنا .

ومع هذا فقد اعلنت الحكومة انها ستجري انتخابات نيابية ، وحددت موعدها ، وتردد بعض العناصر واحجامها لن يؤخر الانتخابات ، ولن يمنعها ، والسؤال الذي يتطلب الاجابة هو ما اذا كانت المصلحة تقضي على الشباب الداعي بان يخلي السبيل للعناصر الهزيلة .

— وهي مقدمة على كل حال — تعبث في البلاد فسادا ، وتدعي تمثيل الامة والتعبير عن رغباتها ، وتؤدي بما تبقى الى الهاوية ، ام ان هذه فرصته لينفي عن نفسه السلبية غير المجدية ، فيتقدم الصفوف ويخوض ميدان العمل .

فيقيم من نفسه ومن سواعدها سياجا يدرأ عن الامة ما قد ينتظرها من النكبات ويجعل من نفسه على الحكومة رقيبا وحسيبا ، فان افاد ، فقد ادى بعض ما وجب ، وان لم يفد كان له فضل المجاهدين ؟!

هذا السؤال قد طرحه على نفسه نفر كبير من الشباب الداعي من مختلف انحاء البلاد ، وقد قر رأيه على خوض معركة الانتخابات ، قياما بواجب الجهاد وانه لمدرك ان الطريق شاقة وعرة ، مليئة بالاشواك ، حافلة بالتضحيات ، لا سيما هذه الدورة التي ستحسم كثيرا من القضايا الحيوية وستلعب دورا مهما في تقرير مصير البلاد ، والاجيال القادمة . »

ملحق

الميثاق القومي الفلسطيني

مقدمة :

نحن الشعب العربي الفلسطيني ، الذي خاض معارك ضارية متصلة من أجل الحفاظ على وطنه والدفاع عن شرفه وكرامته ، والذي قدم عبر السنين قوافل متتابعة من الشهداء الخالدين ، وسطر اروع صفحات البذل والتضحية والفداء .

نحن الشعب العربي الفلسطيني ، الذي تألبت عليه عوامل الظلم والشر والعدوان ، وتآمرت عليه قوى الصهيونية العالمية والاستعمار ، وعملت على تشريده واغتصاب دياره واراضيه واستباحة حرماته وانتهاك مقدساته فما استكان او لانت له قناة .

نحن الشعب العربي الفلسطيني ، الذي آمن بعروبته وبحقه في استخلاص وطنه وتحقيق حريته وكرامته ، وصمم على حشد قواه وتعبئة كل جهوده وطاقاته من أجل نضاله والسير قدما على طريق الجهاد المقدس حتى يتحقق له النصر النهائي الكامل .

نحن الشعب العربي الفلسطيني ، استنادا الى حقنا في الدفاع عن النفس واسترداد الوطن السليب بكامله وهو الحق الذي اقرته الاعراف والمواثيق الدولية ، وفي مقدمتها ميثاق الامم المتحدة .

وتطبيقا لمبادىء حقوق الانسان ، وادراكا منا لطبيعة العلاقات السياسية الدولية ، بمختلف ابعادها ومراميها .

واعتباراً للتجارب التي خلت في كل ما يتعلق باسباب النكبة واساليب مجابهتها .

وانطلاقا من الواقع العربي الفلسطيني ، ومن اجل عزة الانسان الفلسطيني وحقه في الحياة الحرة الكريمة .

وشعورا منا بالمسئولية الخطيرة الملقاة على عاتقنا . من أجل هذا كله :
نحن الشعب العربي الفلسطيني .
نملي هذا الميثاق القومي الفلسطيني ونعلنه ، ونقسم على تحقيقه .

مادة ١ — فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الاقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير .

مادة ٢ — فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة اقليمية لا تتجزأ .

مادة ٣ ـ الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه وهو جزء لا يتجزأ من الامة العربية يشترك معها في آمالها وآلامها ، وفي كفاحها من اجل الحرية والسيادة والتقدم والوحدة .

مادة ٤ ـ شعب فلسطين يقرر مصيره ، بعد ان يتم تحرير وطنه، وفق مشيئته وبمحض ارادته واختياره .

مادة ٥ ـ الشخصية الفلسطينية صفة اصيلة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الاباء الى الابناء .

مادة ٦ ـ الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ ، سواء من اخرج أو بقي فيها ، وكل من ولد لاب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين او خارجها هو فلسطيني .

مادة ٧ ـ اليهود الذين هم من اصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين ، اذا كانوا راغبين بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين .

مادة ٨ ـ ان تنشئة الجيل الفلسطيني تنشئة عربية قومية واجب قومي رئيسي ، ويجب اتخاذ جميع وسائل التوعية والتثقيف لتعريفه بوطنه تعريفا روحيا عميقا يشده على الدوام الى وطنه شدا وثيقا راسخا .

مادة ٩ ـ المذاهب العقائدية سياسية كانت او اجتماعية او اقتصادية لا تشغل اهل فلسطين عن واجبهم الاول في تحرير وطنهم ، والفلسطينيون جميعا جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية والمادية .

مادة ١٠ ـ يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات . الوحدة الوطنية ، والتعبئة القومية ، والتحرير ، وبعد ان يتم تحرير الوطن يختار الشعب الفلسطيني لحياته العامة ما يشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

مادة ١١ ـ الشعب الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ، ولكي يؤدي دوره في تحقيقها ، يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها ، وأن ينمي الوعي بوجودها وأن يناهض أيا من المشروعات التي من شأنها اذابتها أو اضعافها.

مادة ١٢ ـ الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيء الواحد منهما تحقيق الاخر ، فالوحدة العربية تؤدي الى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي الى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنبا الى جنب .

مادة ١٣ ـ ان مصير الامة العربية ، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية ، ومن هذا الترابط ينطلق سعي الامة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس .

مادة ١٤ ـ ان تحرير فلسطين ، من ناحية عربية ، واجب قومي تقع مسؤولياته كاملة على الامة العربية بأسرها حكومات وشعوبا وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني ، ومن أجل ذلك فان على الامة العربية ان تعبىء جميع طاقاتها العسكرية والمادية والروحية في سبيل تحرير فلسطين ، وعليها بصورة خاصة ان تبذل للشعب العربي الفلسطيني العون والتأييد وتوفر الوسائل والفرص الكفيلة لتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه .

مادة ١٥ ـ ان تحرير فلسطين من ناحية روحية يهيء للبلاد المقدسة جوا من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز سواء على اساس العنصر او اللون او اللغة او الدين . ومن اجل ذلك فان اهل فلسطين يتطلعون الى نصرة جميع القوى الروحية في العالم .

مادة ١٦ ـ ان تحرير فلسطين ، من ناحية دولية ، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس كما نص ميثاق الامم المتحدة . ومن أجل ذلك فان الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع الى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لاعادة الاوضاع الشرعية الى فلسطين واقرار الامن والسلام في ربوعها ، وتمكين اهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية .

مادة ١٧ ـ ان تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٨ وقيام اسرائيل باطل من اساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لارادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادىء العامة التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير .

مادة ١٨ ـ يعتبر باطلا كل من وعد بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وان دعوى الروابط التاريخية او الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح. وان اليهودية بوصفها دينا سماويا ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فان اليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصيته المستقلة وانما هم مواطنون في الدول التي ينتمون اليها .

مادة ١٩ ـ الصهيونية حركة استعمارية في نشوئها ، عدوانية وتوسعية في اهدافها عنصرية تعصبية في تكوينها ، وفاشستية بمراميها ووسائلها . وان اسرائيل بوصفها طليعة هذه الحركة الهدامة وركيزة للاستعمار ، مصدر دائم للقلق والاضطراب في الشرق الاوسط خاصة ، وللاسرة الدولية بصورة عامة . ومن اجل ذلك فان اهل فلسطين جديرون بعون الاسرة الدولية وتأييدها .

مادة ٢٠ ـ ان دواعي الامن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من

الدول جميعها حفظا لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لاوطانهم ان تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها .

مادة ٢١ ـ يؤمن الشعب الفلسطيني بمبادىء العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الانسانية وحق الشعوب في ممارستها ويؤيد جميع المساعي الدولية التي تهدف الى اقرار السلم على اساس الحق والتعاون الدولي الحر .

مادة ٢٢ ـ يؤمن الشعب الفلسطيني بالتعايش السلمي على اساس الوجود الشرعي إذ لا تعايش مع العدوان ولا سلم مع الاحتلال والاستعمار.

مادة ٢٣ ـ تحقيقا لاهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين ، وفق النظام الاساسي لهذه المنظمة

مادة ٢٤ ـ لا تمارس هذه المنظمة اية سيادة اقليمية على الضفة الغربية في المملكة الاردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة . وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحررية والتنظيمية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي .

مادة ٢٦ ـ تتعاون منظمة التحرير مع جميع الدول العربية كل حسب امكانياتها ولا تتدخل في الشئون الداخلية لاية دولة عربية .

مادة ٢٧ ـ يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص .

مادة ٢٨ ـ يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق .

مادة ٢٩ ـ لا يعدل هذا الميثاق الا بأكثرية ثلثي مجموع اعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى اليها من اجل هذا الغرض .

* * *

النظام الاساسي

الباب الاول ـ مبادىء عامة

مادة ١ ـ يشكل الفلسطينيون فيما بينهم وفقا لاحكام هذا النظام منظمة تعرف باسم منظمة التحرير الفلسطينية .

مادة ٢ ـ تباشر منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولياتها وفق مبادىء الميثاق القومي واحكام هذا النظام الاساسي ، وما يصدر استنادا اليهما من لوائح واحكام وقرارات .

مادة ٣ ـ تقوم العلاقات داخل المنظمة على اساس الالتزام بالنضال والعمل الوطني في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعدة المنظمة الى قيادتها الجماعية ، وعلى اساس احترام الاقلية لارادة الاغلبية وكسب ثقة الشعب عن طريق الاقناع ومتابعة الحركة النضالية والعمل على استمرار الدفع التحريري لدى الجماهير .

وتطبيقا وتنفيذا لهذا المبدأ على اللجنة التنفيذية أن تضع نظاما خاصا بتشكيلات المنظمة مراعية في ذلك ظروف الفلسطينيين في مختلف امكنة تجمعهم من تحقيق اهداف الميثاق والنظام .

مادة ٤ ـ الفلسطينيون جميعا اعضاء طبيعيون في منظمة التحرير الفلسطينية يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة .

الباب الثاني ـ المجلس الوطني

مادة ٥ ـ ينتخب اعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية .

مادة ٦ ـ اذا تعذر اجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني استمر المجلس الوطني قائما الى ان تتهيأ ظروف الانتخابات .

مادة ٧ ـ المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير ، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها .

مادة ٨ ـ مدة المجلس الوطني ثلاث سنوات، وينعقد دوريا بدعوة من رئيسه مرة كل سنة في شهر ايار (مايو) من كل سنة ، او في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه بناء على طلب من اللجنة التنفيذية او من ربع عدد اعضاء المجلس ويكون مكان انعقاده في القدس او غزة او

اي مكان آخر ، حسب الظروف . فاذا لم يدع رئيس المجلس الى مثل هذا الاجتماع يعتبر الاجتماع منعقدا حكما في المكان والزمان المحددين في طلب اعضائه او طلب اللجنة التنفيذية .

المادة ٩ ـ يكون للمجلس الوطني مكتب رئاسة مؤلف من الرئيس ونائبين وامين عام ينتخبهم المجلس الوطني في بدء انعقاده .

مادة ١٠ ـ ينظر المجلس الوطني في دور انعقاده العادي في :
(١) التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة التنفيذية عن انجازات المنظمة واجهزتها .
(٢) التقرير السنوي للصندوق القومي واعتماد الميزانية .
(٣) الاقتراحات التي تقدم اليه من لجان المنظمة .
(٤) اي مسائل اخرى تعرض عليه .

مادة ١١ ـ يؤلف المجلس الوطني ، تيسيرا لاعماله ، اللجان التي يرى ضرورة لتشكيلها . وتقدم هذه اللجان تقاريرها وتوصياتها الى المجلس

مادة ١٢ ـ يتكون النصاب القانوني للمجلس بحضور ثلثي اعضائه ، وتتخذ القرارات بأغلبية اصوات الحاضرين .

الباب الثالث ـ اللجنة التنفيذية

مادة ١٣ ـ ينتخب المجلس الوطني من بين اعضائه رئيس اللجنة التنفيذية ويتولى الرئيس اختيار اعضائها .

مادة ١٤ ـ تؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة عشر عضوا بما فيهم الرئيس وينتخب هؤلاء من بينهم نائبا للرئيس .

مادة ١٥ ـ اللجنة التنفيذية هي اعلى سلطة تنفيذية للمنظمة وتكون دائمة الانعقاد واعضاؤها متفرغون للعمل ، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقررها المجلس الوطني وتكون مسؤولة امامه ، مسؤولية تضامنية وفردية .

مادة ١٦ ـ تتولى اللجنة التنفيذية :
(أ) تمثيل الشعب الفلسطيني .
(ب) الاشراف على تشكيلات المنظمة .
(ج) اصدار اللوائح والتعليمات واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم اعمال المنظمة ، على الا تتعارض مع الميثاق او النظام الاساسي .
(د) تنفيذ السياسة المالية للمنظمة واعداد ميزانيتها .

وعلى وجه العموم ، تباشر اللجنة التنفيذية جميع مسؤوليات منظمة التحرير وفق الخطط العامة والقرارات التي يصدرها المجلس الوطني .

مادة ١٧ ـ يكون المقر الدائم للجنة التنفيذية في مدينة القدس ، ولها ان تعقد اجتماعاتها في اي مكان تراه مناسبا .

مادة ١٨ ـ تنشىء اللجنة التنفيذية الدوائر التالية :

(أ) الدائرة التحريرية .
(ب) دائرة الشؤون السياسية والاعلامية .
(ج) دائرة الصندوق القومي الفلسطيني .
(د) دائرة الشؤون العامة والتوجيه القومي .
(و) اي دائرة اخرى ترى اللجنة ضرورة انشائها .

ويكون لكل دائرة مدير عام والعدد اللازم من الموظفين ويحدد اختصاص كل دائرة بنظام خاص تضعه اللجنة التنفيذية .

مادة ١٩ ـ تقوم اللجنة التنفيذية بتوثيق العلاقات وتنسيق العمل بين المنظمة وبين جميع المنظمات والاتحادات والمؤسسات العربية والدولية التي تتفق معها في الاهداف او تعينها على تحقيق اغراض المنظمة .

مادة ٢٠ ـ تستمر اللجنة التنفيذية في ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها ما دامت متمتعة بثقة المجلس الوطني . وعلى اللجنة التنفيذية ان تقدم استقالتها للمجلس الوطني الجديد في اول اجتماع يعقده ، ويجوز اعادة انتخاب رئيس اللجنة المستقيل .

مادة ٢١ ـ يتكون النصاب القانوني للجنة التنفيذية من ثلثي اعضائها ، وتتخذ قراراتها بأغلبية اصوات الاعضاء الحاضرين .

الباب الرابع ـ احكام عامة

مادة ٢٢ ـ تشكل وحدات فلسطينية خاصة وفق الحاجات العسكرية والخطة التي تقررها القيادة العربية الموحدة للاتفاق وبالتعاون مع الدول العربية المعنية .

مادة ٢٣ ـ تعمل اللجنة التنفيذية على الحاق الفلسطينيين بالكليات والمعاهد الحربية العربية للتدريب العسكري وتعبئة جميع طاقات الفلسطينيين وامكاناتهم ، واعدادهم لمعركة التحرير .

مادة ٢٤ ـ ينشأ صندوق يعرف بالصندوق القومي الفلسطيني لتمويل أعمال المنظمة ، يقوم بادارته مجلس ادارة خاص يؤلف بموجب نظام خاص بالصندوق يصدره المجلس الوطني .

مادة ٢٥ ـ موارد الصندوق القومي تتألف من :
(أ) ضريبة ثابتة على الفلسطينيين تفرض وتجبى بنظام خاص .
(ب) المساعدات المالية التي تقدمها الحكومات والامة العربية .
(ج) طابع التحرير الذي تنشئه الدول العربية لاستعماله في المعاملات البريدية وغيرها .
(د) التبرعات والهبات .
(هـ) القروض والمساعدات العربية او التي تقدمها الشعوب الصديقة .

(و) اية موارد اخرى يقرها المجلس الوطني .

مادة ٢٦ – تشكل في البلاد العربية والصديقة لجان تعرف بلجان نصرة فلسطين لجمع التبرعات ومساندة المنظمة في مساعيها القومية .

مادة ٢٧ – يكون تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤسسات والمؤتمرات العربية على المستوى الذي تقرره اللجنة التنفيذية ، وتسمى اللجنة التنفيذية ممثلا لفلسطين لدى جامعة الدول العربية .

مادة ٢٨ – يحق للجنة التنفيذية أن تصدر من اللوائح ما يلزم لتنفيذ احكام هذا النظام .

مادة ٢٩ – تعديل هذا النظام الاساسي او تغييره او الاضافة اليه من سلطة المجلس الوطني للمنظمة باغلبية ثلثي اعضائه .

الباب الخامس – احكام انتقالية

مادة ٣٠ – يصبح المؤتمر الوطني الاول مجلسا وطنيا انتقاليا تنتهي مدته بانتخاب أول مجلس وطني وفقا لاحكام هذا النظام ، ويمارس كافة الاختصاصات والصلاحيات المقررة للمجلس الوطني .

مادة ٣١ – تكون مدة المجلس الوطني الحالي سنتين ابتداء من ١٩٦٤/٥/٢٨ .

* * *

اللائحة الداخلية للمجلس الوطني

الباب الاول – مكتب المؤتمر

مادة ١ – يرأس الافتتاح اكبر الاعضاء سنا ويتولى امانة السر اصغرهم سنا .

مادة ٢ – يعلن الرئيس اسماء اعضاء المؤتمر بالمناداة بالاسم .

مادة ٣ – لا تكون الجلسة قانونية الا بحضور ثلثي اعضاء المؤتمر .

مادة ٤ – ينتخب المجلس رئيسا له ويعلن رئيس السن نتيجة الانتخاب ويدعو الرئيس المنتخب لتولي الرئاسة .

مادة ٥ – يجري انتخاب نواب الرئيس والامين العام على النحو المبين في هذا النظام .

مادة ٦ – يكون الانتخاب بطريق الاقتراع السري بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين .

مادة ٧ – اذا لم يكتمل النصاب القانوني المنصوص عليه في المادة الثالثة يدعو الرئيس الى جلسة تالية خلال مدة لا تتجاوز اسبوعا ، وتكون الجلسة التالية قانونية مهما كان عدد الحاضرين .

الباب الثاني – لجان المؤتمر

مادة ٨ – يشكل المجلس اللجان المنصوص عنها في النظام الاساسي للمنظمة بطريق الانتخاب وباغلبية الاعضاء المطلقة .

مادة ٩ – تنتخب كل لجنة مقررا لها من بين اعضائها تكون مهمته تدوين محاضر جلساتها وعرض دراساتها وتوصياتها على المؤتمر وشرحها عند عرضها عليه .

مادة ١٠ – تناقش اللجان المواضيع واللوائح المحالة عليها من مكتب المجلس وتقدم دراساتها وتوصياتها بشأن تلك المواضيع .

الباب الثالث – نظام الجلسات

مادة ١١ – يتولى الرئيس المنتخب رئاسة جلسات المجلس ويناط به ادارة الجلسة وحفظ النظام .

مادة ١٢ – يتولى الرئاسة في حالة غياب الرئيس النائب الذي حصل على اكثر الاصوات ثم النائب الذي يليه ، واذا تغيبوا رأس الجلسة اكبر الاعضاء سنا .

مادة ١٣ — يكون افتتاح الجلسات باسم الله وباسم فلسطين .

ماده ١٤ — جلسات المجلس علنية ما لم يتقرر خلاف ذلك .

مادة ١٥ — يتلى في بداية كل جلسة محضر الجلسة السابقة .

مادة ١٦ — تقدم الاقتراحات والمشروعات الى الرئيس ليعرضها على المجلس للمناقشة .

مادة ١٧ — يفتتح الرئيس باب المناقشة حسب البنود المدرجة في جدول الاعمال ولا يحق لاي عضو ان يتكلم الا باذن من الرئيس .

مادة ١٨ — اذا اخل احد الاعضاء بنظام الجلسة او اتى فعلا من شانه عرقلة اعمالها ، فللرئيس ان يلفت نظره او يمنعه من الكلام . واذا تكرر منه ذلك جاز اخراجه من الجلسة بموافقة اغلبية الاعضاء .

مادة ١٩ — تؤخذ الاصوات برفع الايدي ما لم تقرر اغلبية الحاضرين الاخذ بالاقتراع السري .

مادة ٢٠ — تصدر القرارات بأغلبية الاصوات ، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٢١ — يعطى الرئيس الكلمة لمن يطلبها حسب الاسبقية في الطلب مع مراعاة ما ياتي :

(أ) نقطة نظام — وهي لفت النظر الى مراعاة النظام للمجلس ويجوز اثارتها في اي وقت .

(ب) نقطة استفهام — وهي طلب الاستفهام حول موضوع المناقشة .

(ج) نقطة ايضاح — وهي توضيح وجهة نظر تتعلق بالموضوع المطروح للمناقشة .

(د) نقطة دخول في المناقشة .

مادة ٢٢ — يوقف الرئيس المناقشة في الحالات الآتية :

(أ) رفع الجلسة .

(ب) طلب سحب الاقتراح موضوع المناقشة من مقدمه .

(ج) احالة الاقتراح الى احدى اللجان لدراسته .

(د) تأجيل المناقشة لاجل معين .

مادة ٢٣ — يقفل باب المناقشة في اي موضوع بناء على طلب الرئيس او عشرة اعضاء ، وبموافقة الاغلبية المطلقة .

مادة ٢٤ — يحرر لكل جلسة محضر يبين فيه أسماء المتخلفين من الاعضاء ومن تغيب منهم بغير عذر ، ويدون فيه اجراءات الجلسة وما دار فيها من ابحاث ومناقشات وما صدر من قرارات ، ويوقعه رئيس المجلس وامينه العام .

مادة ٢٥ — يحيل الرئيس قرارات المؤتمر الى اللجنة التنفيذية لتنفيذها .

الباب الرابع — احكام عامة

مادة ٢٦ — يسري هذا النظام على جميع جلسات المجلس واللجان .

مادة ٢٧ — لا يجوز تعديل احكام هذا النظام الا بناء على طلب موقع عليه من عشرة أعضاء على الاقل ويوافق عليه بأغلبية الثلثين .

* * *

اعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية :

في ١٠ آب ١٩٦٤ اعلن (احمد الشقيري) عن اسماء اعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وهم :

احمد الشقيري ، بهجت ابوغربية ، حامد ابوسته، حيدر عبد الشاقي، عبد الخالق يغمور ، عبدالرحمن السكسك ، عبد المجيد شومان ، قاسم الريماوي ، نقولا الدر ، وليد قمحاوي ، فلاح الماضي .

وفي ٢١ حزيران ١٩٦٥ اعلن (احمد الشقيري) في تصريح صحفي اعادة تشكيل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بناء على اقتراح عضو المجلس الوطني الدكتور سيف الدين الكيلاني واقره المجلس الوطني وتشكلت من السادة :

أحمد الشقيري ، الدكتور احمد السروري ، الدكتور داود الحسيني ، سعيد العزة ، عبد الحميد ياسين ، فايز الصايغ ، نجيب ارشيدات .

واعلن عن تعيين (علي الحيارى) مديرا عاما للدائرة العسكرية لمنظمة التحرير ومقره القدس .

ملحق

محاضر جلسات مجلس النواب الاردني قبل الوحدة

وقائع الجلسة الاولى

من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الاردني الاول

في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٣ – ١٢ – ١٩٤٨ عقد مجلس الامة الاردني جلسة برئاسة معالي عبد الله باشا الكليب نائب رئيس مجلس الاعيان وحضور اعضاء مجلسي الاعيان والنواب والشيخ حديثة الخريشة . وقد حضر الجلسة فخامة رئيس الوزراء توفيق باشا ابو الهدى واصحاب السماحة الوزراء .

الرئيس : سادتي اعضاء مجلس الاعيان والنواب

بناء على ما احيل على مجلسيكم الموقرين من نسخ عن مقررات المؤتمر الفلسطيني الثاني العتيد المنعقد في اريحا والعريضة المرفوعة من هيئة مكتب المؤتمر الى صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية وكتاب عطوفة رئيس الديوان الملكي الوارد الى مقام رئاسة الوزراء وقرار مجلس الوزراء المتخذ بهذا الشأن بتاريخ ٧ – ١٢ – ١٩٤٨ وقرار مجلس النواب بجلسته السابقة بلزوم عقد جلسة مشتركة يجتمع بها اعضاء المجلسين . فاننا نجتمع الآن بجلسة مشتركة تاريخية مباركة اذ انها فاتحة عهد جديد حيث يبحث بها امر ارتباط قطرين شقيقين قضت على تجزاتهما عوامل الانتداب عنوة كما قضت على خلافهما من اقطار متمنين على الله جل وعلا ان يهبنا ما يرتضيه من اسباب لجمع تلك الاقطار بوحدة شاملة تحت ملوكية صاحب الجلالة وارث النهضة العربية الكبرى ونجل المنقذ الاعظم عبدالله بن الحسين ايده الله .

لقد شرف فخامة رئيس الوزراء واصحاب المعالي الوزراء لحضور اجتماعكم هذا حتى اذا ما اراد احد الاعضاء الاستيضاح من الحكومة عن بعض الامور التي نحن بصددها ليتفضلوا بالاجابة عليها .

ومن اراد من حضراتكم ان يتكلم الموضوع فليسجل اسمه .

فسجل كل من فرح بك ابو جابر ، اسماعيل باشا البلبيسي ، محمد بك المنور ، معالي عبدالرحمن بك الرشيدات ، شفيق بك الرشيدات ، صالح بك المعشر ، عبد الحليم بك الحمود ، عبد القادر بك ألتل ، وصفي بك مرزا ،

امين بك ابو الشعر وعاكف بك الفايز ، اسمه وتناوبوا في الكلام .

فرح بك : سيدي الرئيس – حضرات الاعيان والنواب ،

انه ليسعدني اليوم ان اقف بينكم فأقول كلمة طالما تشوق كل عربي مخلص لسماعها هي كلمة الحق والعدل كلمة المجد والفخر ، كلمة ستشق طريقها في الاجواء والآفاق وستسحق كل مكابر افاك هي كلمة اعلان ضفتي الاردن مملكة هاشمية عربية متحدة .

سادتي : ان ادنى حقوق الانسان منذ بدء الخليقة حتى يومنا هذا وكما يعرف ذلك بديهة وعرفا وقانونا ان يقرر هذا الانسان مصيره بنفسه وها قد اجتمع جوارنا العرب الفلسطينيون البؤساء في مؤتمر اريحا التاريخي بعدما بلوا به من نهب وتبديد وما اصابهم من قتل وتشريد واجمعوا كلمتهم باختيارهم وبمحض رغبتهم وانتخابهم ان يعلنوا انضمامهم الى المملكة الاردنية وان يبايعوا مليكنا المفدى ملكا دستوريا على الاردن وفلسطين .

سادتي : لن ارجع فاسرد لكم مراحل القضية الفلسطينية فهذا شيء لديكم معلوم وكلنا يعرف من هو الغافل الملوم .

بلاد حل بها الانتداب حقبة من الزمن فناضلت وكافحت وصبرت تحت وطاة العبودية ورغم انف كل مقاومة انهارت وتفككت والآن هذه البلدان ذاقت من ذل وهوان وعانت ما تشيب لهوله الولدان ، صقلتها التجارب وعلمتها الخطوب والنوائب فاستيقظت من غفوتها ونهضت من كبوتها ونظرت الى الافق الشرقي فاذا به مشرق باسم باسط ذراعيه لكل عربي مقبل قادم ، فارتمت بين احضانه مستبشرة ولما وقع من الاخطاء مستغفرة واننا لهذا الارتماء لمرحبون ولما سبق من الاخطاء لناسون .

سادتي : أي جريمة نكراء نقترف اذا سولت لنا نفوسنا ان نحيد عن هذه المبادىء ونحترف ، أي مبادىء ، هي ، هي مبادىء الشرف والفخر ، مبادىء العزة القومية ، مبادىء الثورة العربية الكبرى .

اما تلك النقدات المغرضة فما هي الا صيحات مأجورة لم يقصد بها وجه الله والامة والوطن بقدر ما قصد بها اقحام العرب في هذه الارزاء والمحن .

أي ذنب يرتكب اذا نحن حققنا لفلسطين آمالها واي جريمة نقترف اذا نحن حققنا للعروبة اهدافها .

تبا لقوم أعمت الكراسي بصائرهم فطفقوا يعيثون بين العرب فرقة وفسادا ، لا لمبدأ يعتنقونه ولكن لوظيفة يعبدونها ولدريهمات يعشقونها .

واننا لنشهد الله على ان موقفنا من فلسطين كان موقفا شريفا سليما فاي لوم علينا اذا نحن قبلنا هذا الانضمام وكلنا متحدرون من نسب واحد وامة واحدة ونطق بلغة واحدة . ومتى عرفنا فلسطين وشرق الاردن وسوريا ؟ لقد عرفناها كسوريا الكبرى ولم نعرف هذه الدويلات الا عندما فرقتها يد الاستعمار لاغراض لا تأبه لصالحنا ولا تفار ، اما وقد سنحت لنا الفرصة لنتحد فاننا لمتحدون ولسنا لاي حاسة لآبهون .

لم يبق يا سادتي للدول الصغيرة من مجال للبقاء ولقد ثبت للدول

العربية ذلك وجربوه بانفسهم ورأوه بأم أعينهم ، فكيف نكف عن طلب الاتحاد ونحن نرى بلادا اوسع منا رقعة ويعد سكانها بعشرات الملايين لا تربطهم اللغة والجنس يشكلون الجبهات ويتحدون لدرء الاخطار والنائبات.

وانني مهما بلغت من البلاغة والبيان ليعجزني أن اصف لحضرات الاعيان والنواب تلك الاستقبالات والاحتفالات الرائعة والمنقطعة النظير التي استقبل بها سيدي صاحب الجلالة في فلسطين فبين صدح الموسيقى وقرع النواقيس خرجت الجموع الزاخرة مندفعة نافرة صغارا وكبارا شيبا وشبانا شيوخا وقساوسة لاستقبال املها المنشود وحلمها الموعود في شخص العاهل الهاشمي المفدى .

فمن موسيقى تصدح الى نواقيس تدق ، وان ما كان يبدو على وجوه الناس من البشر ليدلنا دلالة واضحة على ما تكنه نفوسهم المتعطشة من الرغبة الصادقة الاكيدة الى الاتحاد والتخلص من حياتهم الحائرة التي لم يعرفوا لها مقرا ولا مصيرا الا بعد ان اتخذوا قرارهم التاريخي المظيم في اريحا .

وانى لاستعيد قول شوقي امير الشعراء مع بعض التحريف مخاطبا به ومرحبا أخواننا الفلسطينيين .

هذي يدي عن بني البلقا تصافحكم   فصافحوها تصافح نفسها العرب

واني لافخر بتأييد مقررات مؤتمر اريحا شاكرا الحكومة الاردنية تقديرها لها وموقفها منها طالبا من المجلس الموقر أن يسارع فيتخذ قراره التاريخي بتأييد هذه القرارات وقبولها ليسجل التاريخ لمجلس الامة الاردني صفحة خالدة في سجل مجد العروبة ووحدتها .

اسماعيل باشا البلبيسي : أضاعت الميوعة السياسية كل فرصة معقولة للوصول الى حل مرض لقضية فلسطين ، يرضي العرب وينيلهم حقوقهم ويحفظ كرامتهم .

وكأن الذين تصدوا للدفاع عن فلسطين في فلسطين منذ ثلاثين سنة ما وقفوا الا ليؤذوا بدلا من أن يفيدوا وان يفسدوا بدلا من ان يصلحوا ، فراحت الارض تنتقل من العربي الى اليهودي والكيان العربي يتضعضع والخلق العربي يفسد والخطب تلقى والتصاريح تنثر وتنشر ولا عمل ..

واليوم وقد وصلت الحالة الى ما يعلم السياسي والعسكري ورجل الشارع ، والقريب ، والبعيد ، فالى متى والى أين المصير ؟

ان الذين يغمضون اعينهم عن الحقائق انما يؤذون العرب بتدجيلهم ، فليست الوطنية خطبا تلقى وانما هي العمل والعمل الواضح الخطوط .

واني لانتقل بعد هذا الى فكرة متبلورة ثابتة هي فينظري الوطنية الصحيحة والقول الفصل .

ابحثوا عن حل عملي لقضية فلسطين لا يستند على الاوهام والخيالات ابحثوا لمئات الالوف من اللاجئين عن مصير . ضعوا خطط الحاضر والمستقبل .

اننا طلاب وحدة شاملة اثبتت حوادث فلسطين الاخيرة ضرورتها الملحة لبقاء الكيان العربي ولا يجوز ان يكون للاهواء الخاصة في هذا الميدان سبيل.

سنطالب بفلسطين كلها عربية خالصة ، ما حيينا ، وسنعمل لذلك بكل الوسائل ــ والكثرة خير من القلة ، والاتحاد قوة ــ وها هم عرب فلسطين يطلبون الانضمام الينا انضمام الاخ لاخيه فلنغتنم الفرصة لخير الكيان العربي بأسره ولنضمهم الينا ، لعلها الخطوة الاولى في وحدة العرب اجمعين . ولنتعاون واياهم متوكلين على الله وعلى اخلاصنا في تخليص الجزء السليب، فما ضاع حق وراءه مطالب ، وفي التاريخ القريب والبعيد .

عظة سنستفيد منها باذن الله ، تحت رعاية سيدنا ومولانا المليك الهاشمي المفدى . ولقد سمعنا امس اذاعات وبيانات من الحكومات العربية تعارض فيها وتنتقد ، وابي لحريص على وحدة العرب واجتماع كلمتهم . ولذا ، حبذا لو عملت الحكومة على التفاهم والاجماع لكي لا تكون قطيعة ولا يكون جفاء ، وما دمنا طلاب وحدة ، فعلينا ان نعمل لها ما وسعنا العمل. ولنقرع الحجة بالحجة وحجتنا قوية واضحة . ولندع الله عز وجل ان يلهم العرب السداد في الراي والاخلاص في القول والعمل .

محمد بك المنور : حضرة الرئيس ــ حضرات الاعيان والنواب ،

بصفتي انا نائب البلقاء وانا احد نواب العشائر وانا المخلص لله ولمليكي ولبلادي وانا وقد كان لعشيرتي الموقف الممتاز بفلسطين حيث استشهد شهداؤنا وجاهد مجاهدونا من اجل العزة القومية والرفعة الوطنية انا لا انظر الى مقررات اريحا الا بنظر المرحب الفخور الذي يقول لاخوانه انه اهلا مرحبا بكم وبقراركم ولا خوف عليكم انشاء الله ولا خذلان لكم منا بل نحن وانتم في بلد واحد وشعب واحد وعلينا مليك واحد والله يرعانا واياكم والسلام عليكم .

معالي عبد الرحمن بك الرشيدات : ايها السادة ،

لقد استمعنا قرار الحكومة الموقرة الذي اتخذته بنا على طلب ورغبة اخواننا اهالي فلسطين عن طريق مؤتمر اريحا ومقرراته وذلك بالنظر الى الظروف التي اكتنفت تلك البلاد المقدسة والتي اشكر الحكومة على هذا القرار لما في محتوياته من بعد النظر ولما سيكون له من عمق الاثر في القضية الفلسطينية وهو جدير بان يغير من القرارات التاريخية العربية .

ان مؤتمر اريحا كان عاما وممثلة فيه كافة الطبقات الفلسطينية ومستوفيا جميع الشروط اللازمة لمثل هكذا اجتماعات سياسية وان ما اتخذه من القرارات كلها حق وهي من حقوقه الطبيعية المشروعة لا يجوز لاحد أو هيئة ما ان تخالفه في رسم الخطة التي يرغب ان يتمشى عليها في حياته ولا تتعارض مع مقررات الجامعة العربية وتتفق كل الاتفاق مع الاهداف التي بنيت عليها الثورة العربية الكبرى وكذلك مع الغايات التي يتضمنها قرار المؤتمر السوري التاريخي المتخذ في ٨ مارت ١٩٢٠ والذي تأيد بيمين الشرف الذي حلفه رجالات العرب حينذاك بالمحافظة على الوحدة

السورية بكاملها دون ان ينقص شيء منها ولا تمنع هذه المقررات ما تقوم به الدول العربية من اجراءات سياسية كانت او عسكرية لتخليص فلسطين من ايدي الغزاة المشردين ولا تتنافى مع ما تزعمه جامعة الدول العالمية من المحافظة على حقوق الانسان وتحقيق مصير الشعوب ومع كل هذا كنا نرى ان هتلر كان يأخذ الحكومات والشعوب بالجملة ويضمها الى مملكته قبل بدء الحرب العالمية الثانية ببضعة ايام وكانت دول اوروبا ترى ان ذلك العمل يتوافق والامر الواقع وتقره مضطرة وليس ببعيد ما قامت به دولة روسيا من ضمها الى عظمة مملكتها نصف حكومة بولونيا التي تقارب نفوسها اربعين مليونا ومن ثم ضمت اليها ايضا الدول الثلاث وهي استوانيا ولتوانيا التي تقارب نفوسها اربعين مليونا ومن ثم ضمت اليها ايضا الدول الثلاث وهي استوانيا ولتوانيا ولنباريا بداعي ان في لون شعوبها بعض البياض الاوكراني او شقرة الشعب السلافي ولم نسمع لا من الدول الغربية ولا من الدول الشرقية اي احتجاج او اعتراض على هذه الاعمال الجسيمة في حين اننا نرى ان قرارات مؤتمر اريحا العربية اقامت واقعدت الناس القريب منهم والبعيد في حال انها لا تخرج عن كونها قضية عائلية فابن عم انضم الى ابن عمه من اجل تسوية شؤونه الخاصة بكل طوعه ورضاه .

ولهذا فانني باسمي واسم زملائي الاعيان الكرام ارحب باكبر مقياس الترحيب بهذه القرارات التي تتضمن وحدة القطعة الفلسطينية وانضمامها الى الحكومة الهاشمية ومبايعة جلالة مليكنا المفدى ، ملكا على هذين البلدين العربيين ولعمري انها بادرة حسنة تبشر بكل نجاح اذ ان ذلك يفهمنا بان العرب بدأت تشعر بافضلية الوحدة العربية التي ضحى من اجلها المنقذ الاعظم كل ما لديه حتى تاجه واملاكه وقد ترك هذه الدنيا موصيا قومه لان يثابروا على اتمام مشروعه بدفن جثمانه الطاهر بالمسجد الاقصى لتستمد العرب من روحياته وتستعين بها تاركا امر اتمام الرسالة الى صدق عزيمة خليفته جلالة مليكنا المعظم ولبعد نظره الذي كان كله مصيبا في الشؤون العربية كما دلتنا الحوادث الماضية وارجو ان يوفق العرب لان يعتبروا مما اصاب البلاد العربية خاصة في المدة الاخيرة الذين قد ادركوا حلاوة الوحدة ومرارة التفرقة وان يعقدوا امورهم بعميد البيت الهاشمي وارث الرسالة الذي ينتظره التاريخ ليسجل اعماله المجيدة اذ ليس لسواه علاقة بالتاريخ او يخشى ما سيدونه له ، والسلام عليكم .

شفيق بك الرشيدات : معالي الرئيس ، حضرات الاعيان والنواب

في هذا العصر الذي يواجه العالم بعضه بعضا بالصراحة المكشوفة ، نسير نحن العرب على سياسة القرون الوسطى ، فتظل سياستنا العامة واحداثنا الكبرى في حرز حريز من نفوس الرؤساء والقادة ونظل نحن الشعوب نعيش منهما في جهل وفي ظلام .

في هذا العصر الذي تقررت فيه العلانية واستنت فيه الصراحة في الهيئات الدولية وفي الحكومات وفي الاحزاب وفي المنظمات . في هذا العصر

الذي استطاعت فيه البرلمانات والشعوب ان تكشف كل خبايا سياستها وتهتك كل اسرار حكوماتها فتنتشر الحقائق على الجماهير والمواطنين ليعرفوا ما لهم وما عليهم وليتدبروا امرهم الذي هم فيه . سرنا نحن العرب حكومات وزعماء وقادة على اساليب العصور الغابرة فحلنا بين الشعوب وبين معرفة الحقائق وحجبنا بين اعينهم وبين ما يحدث ، فكانت الحكومات من الحقائق في واد والشعوب في واد وشتان بين واد وواد .

وهكذا عشنا نحن العرب ونعيش الآن من احداثنا وحوادثنا الكبرى في ظلام ، احكمت دولنا واحكم زعماؤنا حولنا ستارا من الترهات والاراجيف ، مشفوعا بأساليب جديدة من الكذب السياسي ، اقتبستها عما اسمته في اعرافها نظما وقوانين حربية مقلدة بذلك الدول الغربية ، ستارا لا يتسلل منه النور بل تخترقه الشكوك والشبهات وتحيط به الاسرار والطلاسم .

هذا الظلام الذي وضعتنا فيه دولنا ، وهذا الخفاء الذي استعملته جامعتنا فحجبت بين الشعوب وبين معرفة حقيقة الوضع في فلسطين. وهذه السياسة الخرقاء الذي سار عليها زعماء العرب ممن يسمون انفسهم بالرعيل الاول وهم في الحقيقة من محترفي السياسة ومن تجار الشعوب ومن عبدة الكراسي والجاه . هذا الظلام وهذه السياسة هما اللذان جعلانا طيلة الشهور بل السنوات الماضية نتخبط في الظلام لا نبصر ولا نكتشف ولا نتنور !!

هذه السياسة ، وهؤلاء الزعماء في مصر وفي العراق وفي الاردن وفي لبنان وفي الحجاز هم المسؤولون عن نكبة الامة العربية في اعز عضو من جسمها وعن اهانتها في شرفها وكرامتها هم المسؤولون عن هذه الموجة العاتية تجتاح شعوبنا من الشك وعدم الثقة بالحاضر والمستقبل والمصير .

تعالوا ايها العرب لنستعرض قضية فلسطين ولنرجع الى الادوار التي مرت بها قضية فلسطين تعالوا نستعرض اعمال دولنا بل اعمال جامعتنا لنرى ماذا فعلت من اجل فلسطين !!

ارجعوا الى زمن مؤتمر بلودان يوم كانت فلسطين لا تزال فلسطين ، واذكروا نغمة المقررات السرية التي طبلنا لها وزمرنا وملأنا الدنيا صياحا وجعجعة بأهمية مقررات بلودان السرية . حتى نامت الشعوب العربية عن قضية فلسطين وحتى ترك اهل فلسطين قضية فلسطين معتمدين على مخزن هتلر رقم (١٣) على المقررات السرية لتحرير فلسطين !!

ارجعوا الى قرار محاربة اليهود وانصار اليهود اقتصاديا اذكروا قصة الغاء امتيازات البترول واذكروا التصريحات التي رافقت البترول .

اذكروا تهديدات مردم وتصريحات عزام ووعيد الصلح ودمعة الباجه جي . اذكروا اجتماعات الجامعة وطيران رجال الجامعة وحفلات الجامعة ومآدب الجامعة وكوكتيل الجامعة . انها كلها من اجل فلسطين ، من اجل تحرير فلسطين كما كانوا يقولون .

ثم ماذا ، ذهبت طبريا واحتلت حيفا وتبعتهما يافا وانهارت قوى الفدائيين وسارت قوافل اللاجئين تجتاز حدود فلسطين للبلاد الشقيقة لتقيم اياما ثم تعود معززة مكرمة .

ثم دخلت الجيوش السبعة المظفرة على اثر حملة كلامية عنيفة ظننا انها مسألة ايام ثم لا نلبث ان نرمي بالصهيونية والصهيونيين في قعر المتوسط ولا يلبث جيش اللاجئين ان يعود لدياره . ولكننا كنا في الحرب ايضا كما نحن في السلم وكان عمل جيوشنا في تحرير فلسطين كعمل حكوماتنا وجامعاتنا فزاد عدد اللاجئين بالآلاف وتقلصت الرقعة العربية وتوسعت الرقعة اليهودية واصبنا بنكسات حربية مؤلمة كان لها أسوأ الاثر على معنوياتنا ثم كانت الهدنة .

وهكذا شرد معظم الفلسطينيين من ديارهم وصودرت ممتلكاتهم واشياؤهم وراحوا يتنقلون بين البلاد الشقيقة اذلاء معوزين يبيت معظمهم في العراء لا يجد قوت يومه ، كوتهم حرارة الصيف ثم جمدت اطرافهم ريح الشتاء يستجدون المأكل واللباس ينتظرون رحمة ربهم وحكم جامعتهم وعطف دولهم العربية .

ودولنا وجامعتنا انحرفت عن الناحية العسكرية الى الناحيةالسياسية كأنما تعتقد انها ان قصرت في ميدان الحرب فهي آلهة السياسة . وهكذا جمدت جيوشنا في مواضعها ولم تستطع ان تقدم لفلسطين اي نصر او تقدم ، وهكذا وقفت جامعة دولنا عند هذا الحد فلم تتحرك ولم تتقدم بأي عمل ايجابي منتظرة قرار هيئة الامم المتحدة الذي عاد بالقضية الفلسطينية من حيث بدأت والذي كان اعترافا صريحا بالدولة اليهودية ، وفشلا ذريعا لدولنا العربية في ميدان السياسة يفوق فشلها في ميدان الحرب والجيوش .

قضية فلسطين جمدت عند هذا الحد اهلها مشردون عنها منذ زمن لا يملكون شيئا ، يعيشون عالة على الدول العربية يستجدون ويستعطفون ، واليهود يحتلون بلادهم فيتمركزون فيها ويستعدون ويقوون يوما عن يوم ، حياتهم الداخلية لم تتأثر بمؤثرات الحرب او السياسة ، والجامعة العربية ساكتة ساكنة ترمينا بالتصريحات والخطب والمخاطبات البيزنطية وجيوش الدول العربية واقفة لا تتحرك والحل المنتظر واقع تحت رحمة الدول الغربية وقد عرفنا موقفها منا فماذا نعمل نحن ، وماذا يعمل الفلسطينيون .

عندي ان الفلسطينيين احرار بالموقف الذي يرتأونه والذي يرونه غير مقيدين بجامعة ولا بدول هذه الدول التي ضربت للعروبة وللعالم أسوأ مثل . غير ملزمين برآسة او زعامة هذه الرئاسات وهذه الزعامات التي اصابت من الفشل ما لم يسبق لمثله في التاريخ ولا تزال متربعة على كراسي الحكم متمسكة فيه كأن امر فلسطين امر طارىء وفشلهم في قضية فلسطين كفشلهم في قضية كوريا أو قضية برلين .

من حق الفلسطينيين اذن ان يقرروا مصيرهم بأنفسهم أو ان تقوم الدول العربية بعمل ايجابي سريع ولا نعتقد بأنها ستقوم ...

وهنا أراني مضطرا ان اقول ان العرب في جميع أقطارهم ودويلاتهم لم يتمكنوا من رسم خطة تمكنهم من بناء دولهم بناء قويا ومن تجديد حياتها على ضوء الوقائع والظروف . وانهم جهلوا أو تجاهلوا مصالح شعوبهم .

فوصلوا الى ما هم فيه من فرقة واختلاف كانا سببا في هذه الهزائم المتوالية للعرب في جميع الميادين .

واننا نحن الشعوب العربية ولا اقول الحكومات نؤمن بسياسة الوحدة العربية الصحيحة ايمانا عميقا ونرحب بأي اتحاد أو وحدة تقوم على أساس التفاهم المشترك والاختيار والرضاء التامين دونما لجوء الى قوة أو اكراه .

والامر الذي دعينا اليوم من اجله وهو قرار اخواننا اهل فلسطين بالانضمام الينا امر تاريخي عظيم الاهمية في تاريخنا العربي الحديث . وانا كما قلت من المؤمنين بمبدأ تقرير المصير . فاذا كانت الحكومة ترى أن هذه رغبة اخواننا الفلسطينيين الكاملة واذا كانت ترى هذا الاجراء سليما واذا كانت اعدت العدة لما يرد عليه من مخالفة الدول العربية الشقيقة ومن راي الامم المتحدة ومن الاعتراضات الاخرى التي تعرفها هي اكثر منا نحن النواب ، لاطلاعها التام على ظروف الجامعة العربية وعلى التطوراتالسياسية التي نجهلها نحن . واذا كانت ترى فيه مصلحة وطنية وفائدة قومية فنحن نرحب باخواننا الفلسطينيين ونرحب بالوحدة والاتحاد فنحن من دعاة الوحدة ولسنا من دعاة التفرقة والخصومة .

صالح بك المعشر : سعادة الرئيس وحضرات الاعيان والنواب الكرام

لقد كثر الاخذ والرد في هذه القضية ، ووجدت الصحافة العربية فيها مرتعا خصبا لاملاء صفحاتها وتسويدها ، ولكن هذا الاخذ والرد وهذه الصحائف التي ملئت بأكثر من الكثير . قد تركت الشعوب العربية في حيرة من امرها ، فهي لا تعرف ما تأخذ وما تدع واية الطرق تسلك وهي لا تزال الى هذه الساعة ، بل لعلها الى ساعات آتية في غمار هذه الحيرة الخانقة .

غير ان الشيء الذي لا يحتار فيه احد من ابناء هذه الشعوب العربية هي الحالة السيئة التي وصلت اليها الشعوب العربية جمعاء ، اذ انحدرت بجيوشها امام عصابات يهودية كانت ولا تزال تهون من امرها ، وتزعم انها قادرة على القضاء عليها في اي وقت تشاء .

ثم هذه الحالة الاكثر سوءا التي وصل اليها اخواننا من عرب فلسطين . فقد تركوا ديارهم ومرابع عزهم وها هم لاجئون يهزهم البرد ، تحوجهم اللقمة ويعصف بهم المرض .

فهل آن الاوان لازالة هذه الغوامض من السياسة العربية ، ومطالبة الشعوب بنهج واضح ليس فيه التواء ؟ وهل آن الاوان للعمل على حل قضية اللاجئين حلا يكفل بقاء البقية الباقية من كرامتهم وحياتهم ؟

اننا نؤيد الحكومة تأييدا تاما في هذه الفقرة التي جاءت ببيانها الوزاري، وهي ضرورة العمل على حل قضية اللاجئين واعادتهم الى اوطانهم .

اما قضية الضم الى الاردن فهذه رغبة اخواننا الفلسطينيين الذين لهم ان يختاروا ما يريدون . وان ينضموا برغبتهم الى اي قطر يشاءون. فاذا كان لدى الحكومة ما يقنعها بأن ما قدم اليها من بيانات وما عقد من مؤتمرات يمثل رغبة الفلسطينيين تمثيلا صحيحا سليما فأهلا بالاخ الذي يطلب العيش والحياة مع اخيه .

عبد الحليم بك الحمود : انني اصرح والاسى يملأ النفس ، والحسرات تفتت الكبد ، ان حربنا في فلسطين تعتبر فاشلة الى الآن ، فلا نحن استطعنا ان ندحر اليهود عن ارض عربية . ولا قدرنا ان نحافظ على الاراضي التي تحتلها الجيوش العربية ، ولا تمكنـــا ان نحول دون النكبـــات التي حلت بأرواح وثروات الفلسطينيين .

واعتقد ان ذلك لا يرجع الى ضعفا في معنوية الامة ، حتى ولا الى قلة استعدادها الحربي ، انما يرجع الى عدم تنسيق الجهود ، وتحمل التبعات والى وهن ميثاق الجامعة العربية وتخاذل بعض اعضائها والى الجبن الذي استولى على دولها من التهديدات الدولية ، والى هلهلـــة وعتق الاساليب السياسية التي تمشت عليها الوزارات العربية .

والآن جموع المشردين تبيت على الطوى لا لباس ولا مأوى ولا أمل .

والدول العربية لا يبـــدو عليها انها تجد في الامر فهـــي لم تعلن تعبأة عامة ، ولم تتخذ للحرب اهبتها من وسائل دفاعية وهجومية ، ولم تنسق قدرتها ، حتى ولم تعلن الى شعوبها حقيقة ما تنويه وتقصده ، فالنـــاس في حيرة من أمرهم وشك في ثقتهم بأنفسهم .

وعلى هنا فلا بد من حل سريع يعيد الطمأنينة الى النفوس ، ويضع حـــدا لشقاء المشردين وحدا لتزعزع الفلسطينيين في أوطانهم ، وهنه هي المادة الاولى من الراي الذي أرتأيه .

كما انني أعتقد أن تقطيع أوصال الجسم العربـــي في دويـــلات صغيرة ضعيفة ، كانت سببا هاما في هزيمتنا المتكررة التي تظهر واضحة الى الآن . فلا يمكن ان نغضي عن صوت قطر شقيق ينشد الوحدة ويطلب العون ، فمن حق تقرير المصير ، والقوانين الدولية . وانا لا أدين بابقاء فلسطين في كيان سياسي شقيق ، وفي عدد قليل ، ومال نزر يسير ، وخراب شامل ، لانها لا تقوى على الطمع الصهيوني وأحابيله . وأنانيـــة منـــا ان ندعهـــا في الاستحكام الاول وحدها ، ونكون نحن في الاستحكام الثاني ، لا نشترك في الدفاع بصورة أصيلة فعالة مباشرة .

ولهنا فاننا نهيب بالدول العربية أن تقوي أواصر الود والاخاء بينها ، وان لا تركن الى قانون الجـــامعة الرخو المهلهل ، وأن لا تجعل سيادتهـــا الخارجية مقدسة على القومية العربية ووجائبها وفروضها . وان تشجع الوحدة أو الاتحاد بين اجزائها في حدود الرغبة والقبول وضمن المصلحـــة العربية وهنه هي المادة الثانية التي أرتأيها .

غير اني اخشى الخشيـــة أن يساء فهمنـــا وان تلقى تبعـــات الاخطاء السالفة على عواتقنا مع ان الجامعة هي التي أخطات واساءت التقدير .

وهناك اسئلة تبدو في الافق اذا ما بحثنا مليا في الامر او سبرنا غور الوضع :

(ا) الا يرى ان اتخـــاذ قرار الآن قد يؤدي الى اختلاف في صفوف الجامعة ونحن حريصون على تقويتها تقوية تامة ؟

(ب) ما هي الخطوات التي سنخطوها لتنفيذ أي قرار يتخذ ، ولا سيما بالنسبة للاراضي التي تحتلها جيوش البلاد العربية الشقيقة ، والاراضي التي تحتلها الجيوش اليهودية ؟ الا يمكن ان نصطدم مع الجيوش العربية ؟

(ج) الا يخشى أن تقوم فئات اخرى فلسطينية في بلاد عربيـــة يعقد مؤتمرات مماثلة للمؤتمرات التي عقدت ، وتكون مخالفة لها في الرأي ممـــا يؤدي الى قيام كيانات مختلفة في البلد الواحد ؟

(د) أذيع مؤخرا ان منظمة الامم المتحدة في سبيـــل الاعتراف بقبولنا عضوا فيها ، فما سيكون موقفنا منها اذا اتخذنا مقـــررات واتخذت هي مقررات اخرى مغايرة ؟

(هـ) ان منظمة الامم اتخذت قرارا بتاليف لجنة توفيق لبحث قضية فلسطين مجددا وانتهت في قرار تأليفها الى عدم الاشارة الى مشروع التقسيم أو تقرير برنادوت وبذلك عادت بالقضية الفلسطينية الى الموقف الذي كانت عليه قبل سنة ١٩٤٧ باستثناء شيء واحد هو زوال الانتداب . فهل تباحث دولتنا مع الدول العربية في هذا القرار ؟ وما رأيها فيه ؟ وهل يعد ربحـــا للدول العربية ولو قليلا ؟ وهل بحثت في هذا القرار من ناحية موقفنا من وجهة النظر الدولية .

وانني في هذه اللحظة التاريخية الرهيبة اتوجه بكلامي الى فخـــامة الرئيس الجليل والى اعضاء حكومته الكرام بكلمـــة مخلصة لا اقصد فيهـــا الا وجه الحق وهي : انكم لستم أقل منا وطنية ، وغيرة على المصلحة القومية ، وتعصبا للعصبية العربية ، وانكم اخبر منا بحكم المركز والسن والتجربة في دخائل هذه القضية ، فاذا كان قراركم قد اتخذ تحت هـــذه الدوافع وقد دفعتم في هذه الامور التي ذكرتها على هذا الضوء وعلى اضواء اخرى لـــم اذكرها وكان لديكم ما يقنعكم بان قراركم هو لخير العرب اولا ولخير فلسطين ثانيا فاننا معكم نؤيدكم ونولج الامر اليكم لاننا نحن النواب والشعوب العربية لم تطلع على خفايا وتفاصيل المراحل التي اجتازتها القضية الفلسطينية الا بالقدر الضئيل الذي ارادت الحكومات العربية أن تطلع شعوبها عليه وان تبرز فيه موقفها من الهوان الذي وصلت اليه أو اوصلت اليه الشعـــوب العربية . هنا خلاصة رأيي .

عبد القادر بك التل : وان يكن جاء هذا القرار متأخرا الا انني ارى من واجبي الترحيب به ومؤيدا له متحفظا بما جاء بقرار مجلس الوزراء العالي .

وصفي بك ميرزا : سعادة الرئيس ، حضرات الاعضاء ،

ان الحالة الغامضة السائدة في فلسطين من بقاء الجيوش ساكنة بدون حركة وليست بينها وبين العدو سوى امتار معدودات وتراجع بعض الجيوش التي منع أطلاق النار وتحديد خطوط مناطق الحياد بواسطة مراقبي هيئة الامم كان الناس يعول عليها الحل منها لوحدها اذا اقتضى ذلك وتوقيع اتفاقيات وعدم وجود الاستعدادات للحرب في الوقت الحـــاضر من قبل الجيوش العربية ولا في المستقبل وانعدام التفاهم بين الدول العربية من توحيد الخطط

في السياسة والحرب وما الى ذلك من الامور التي تتناقض وروح الحـرب ومتابعة الكفاح وبالاضافة الى حالة اللاجئين الذين يبلغ عددهم سبعمائة الف والذين تسوء حالتهم يوما بعد يوم ويشتد عليهم الفقر والجوع والموت من جراء عدم الاكتراث بهم والاهتمام بشؤونهم هذه الاسباب وغيرها هي التي ادت بالشعب الفلسطيني ان يجتمع ويفكر في حاله وفي مستقبله بعد ان يئس من الاجتماعات وسئم القرارات في مؤتمر يعقد في اريحا دعي اليه واشترك فيه فعلا الشخصيات المحترمة التي لها حق البحث والتفكير ومن لجان قومية بقيت تكافح منذ بداية الحركة الى الآن ومن سكان لم يغادروا اوطانهم وتحملوا ضغط الحرب وتوابعها وناضلوا من اجل وطنهم .

وافق المجتمعون في المؤتمر على القرارات المطروحة الآن في مجلسنـا وهي القرارات الحكيمة التي لا يختلف عليها اثنان من ابناء ضفتي الاردن لانها الطريق القويم الذي يجمع شتات الشعب الفلسطيني ويؤمنه من الخطر الذي داهمه واستولى على قسم من بلاده بفضل عوامل عديدة كما هو المانع الحقيقي لتوسعه وانتشاره والخطوة الاولى الحقيقية في الطريق الذي يؤدي على قهره والتغلب عليه في المستقبل .

لقد صبر الشعب الفلسطيني على انتداب ثلاثين سنة وصبر على ارهاب جهات عديدة ومنع من الدفاع عن نفسه وانتظر من الجيوش العربية ان تنقذه. ايمنعوه ايضا بعد المصائب والكوارث التي حلت به من حق تقرير مصيره وهو الحق الطبيعي لكل شعب في العالم .

ما هي نتيجة مشكلة اللاجئين طالما لا تجدد في الحرب ومن المسؤول عن بقاء حالة هؤلاء اللاجئين الذين يتوفى منهم يوميا ما لا يقل عن ثلاثمائة شخص من المسؤول في المستقبل عن فناء هذا الشعب بأسره لماذا الحكومات تكتم ولا تصارح شعوبها بالحقائق الواقعة عوضا ان تخفي عجزها وفشلها بالقاء تصاريح جوفاء واتهام كل للآخر بالتطرف والانحياز .

ادعو مجلس الامة الموقر ان يتخذ قرارا بتأييد سياسة الحكومة التي اعلنتها في هذا الصدد بموجب قرار مجلس الوزراء المبلغ الينا من مقام رئاسة الوزراء والذي هو بين ايدينا الآن موضع الدرس وبذلك يثبت مجلس الامة انه مؤيد لخطة الحكومة في هذا الموقف الحاسم واطلب من حكومتنا ان تبادر الى البر بوعدها بتنفيذ مقررات مؤتمر اريحا بالطرق الدستورية والدوليـة بدون أي تأخير .

أمين بك ابوالشعر : هذه هي الجلسة المشتركة الثالثة تنعقد بخصوص قضية فلسطين، فلقد كانت الجلسة الاولى على اثر قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ وعلى اثرها وعلى خلاف القياس اجتمع مجلس الامة في جلسة مشتركة فكانت الاولى ثم كانت الثانية قبل ايار للحض باسم الناخبين على الدخول في قرار . واليوم ندعى الى الجلسة الثالثة تعرض فيها الحكومة علينا قرارها التي اتخذته بخصوص رغبة المؤتمرين في اريحا تلك الرغبة الصادقة التي طالما تمنيناها وكان قرار الحكومة في مبناه وفي معناه قرارا

حازما حكيما ومن هنا فانا استهل قراري في مدح هذا القرار الحكيم وانني استعجل في الراي واقول للحكومة بانها ستفوز في هذا الاجتماع بالموافقة على قرارها من قبل المجلسين وان تسير قدما على تحقيقه في الوقت المنـاسب كما ذكرت في القرار .

كان كلام الزملاء جميلا الى حد ما في استعراض الحالة ، منهم من كان متفائلا كفرح بك ومنهم من كان متشائما اذكر بالتخصيص زميلي العالمين عبد الحليم بك وشفيق بك . لعل عبد الحليم بك عندما ذكر الفشل الذي مني به العرب كانما يذكرنا بالرد على خطاب العرش السامي ورأى مجلس النواب فيه . نذكر الحكومة والزملاء اننا في الرد على خطاب العرش السامي نوهنا عن الفشل الذي منيت به الجامعة في قضية فلسطين وانها لم تحرز أي نصر في السياسة والامور العسكرية وان زعماء العرب ورؤساء حكوماتهم في تصريحاتهم الاخيرة كانوا مضللين الى حد ما للراي العام العربي وانني هنا استدرك هذا الذي ذكر بالنسبة لحكومة الاردن وشعبه .

فالواقع ان سير القتال في فلسطين لم يسجل نصرا يهوديا على اية فئة اردنية في فلسطين وقد يعني هذا انه سيأتي وقت تتهـاتر فيه الحكومات العربية فتقول اننا كنا وكنا وانهم كانوا وكانوا ومن هنا كان الفشل ولا يمكن معرفة الاسباب التي ادت الى هذا الفشل المحزن حقا ولذلك كانت كلمة عبد الحليم بك بليغة . ولكن شفيق بك حاول ان يعين المسؤولية على اية دولة من الدول العربية تقع ، ولسنا هنا في معرض الكلام عن هذا ولكن قد فتح لنا هذا الباب ما سمعناه من اذاعات من مصر وبيانات واذاعات صدرت من سوريا ، لا بأس من ان نقول ان كل الوسائل في الدعاية من مصر بشكل خاص وسوريا ولبنان ثانية كلها في عرف الحقيقة لا تساوي جنديا اردنيـا واحدا في بندقيته وحقيبته وكامل تجهيزاته في ميدان القتال ، والوسـائل التي بين يدينا تكاد تكون معدومة فلا صحافة ولا وسائل كبرى في التآدب تستطيع ان تنافس الصحافة المصرية والسورية واللبنانية وانما النتيجـة ستظهر الواقع والحقيقة ، ولذلك فاني اهيب بحكومتنـا الجليلـة بعد ان امتدحت قرارها ان تعد العدة لاصدار كتاب رسمي تبين فيه مجمل التطورات ازاء القضية الفلسطينية من اولها الى آخرها دحضا لكل مفتريات قديقصدها المتصيدون في الماء العكر وحقل السياسة في البلاد العربية خصب التصيد في الماء العكر ، فالذين كانوا ينادون باعدام صالح جبر وضح انهم من الصهيونيين والشيوعيين ولو كانت عقدت المعاهدة البريطانية ــ العراقية في حينها لعاد ذلك على قضية فلسطين ببعض الخير ان لم يكن خيرا كبيرا .

ان الرغبة التي ابداها الفلسطينيون في اريحا تدل على حقيقة النية في فلسطين وليس لنا ان نعتـد براي فلسطيني هرب من زمان مـن فلسطين وترك المجال والميدان وبات يعطي التصريحات ولم يكن في يوم ما في وضـع يقول فيه اريد كذا وكذا ، ومن هنا فاتت جميع الفرص على الفلسطينيين من اكثر من عشرين سنة ، كانوا سلبيين الى حد بعيد ، عرضت عليهم حلول

كثيرة فرفضوها ولعل المنطق المعنوي جعر فيهم يسألهم من تريدون ؟ ظني ان الرغبة التي ابداها المؤتمرون هي تعبير عما اراده الفلسطينيون وليس لصحيفة وليس لمذيع مأجور ان يقول انها ليست كذلك وعلى حكومتنا ان تقرر المصير بقدر ما تسمح الظروف . نحن هنا في شرق الاردن مع فلسطين نشكل سورية الجنوبية ولطالما حبذ العرب وحدة عربية لكن هذه الوحدة هي في الواقع اقرب الى الاتفاق المعنوي فليس يسيرا ان نتحد مع اليمن او مع نجد او مع مصر ، الاتحاد مع مصر هو الاتحاد الذي يقضي به الوحدة والمصالح ولكنه طبيعي ان نتحد مع فلسطين وسوريا ولبنان ، كل هذه الدول الاربع كانت بلدا واحدا نسميها سوريا ، وليس سوريا الكبرى ، سوريا الصحيحة والباس صفة الكبرى تكبير يفسره المفرضون بالمطامع الاقليمية التي يراها نفر من الناس .

في اعتقادي ان قرار الحكومة خطوة اولى ايجابية ليس لفلسطين فحسب ولكن لشرق الاردن في كفاحها السياسي منذ ان تألفت الاردن ، ومنذ ان جاء المليك المعظم الى هذه الديار جاء في طريقه الى سوريا ثم تريث هنا وظل يجاهد للاتحاد ولعل في اتحاد فلسطين الخطوة الاولى لهذه الوحدة المشتركة .

اما ما يمكن ان يعج به جو الجامعة العربية او جو المفرضين من الجامعة حول قرار الحكومة وحول تأييده من مجلس الامة فما اظن أن هذا سيعيق الحقيقة من ان تتألف فلقد كان هم بعض هذه الدول أن تسحب جنودها الى حدودها وكفى الله المؤمنين شر القتال ، وانها لمكابرة واعتقد انها ستكون مواقحة لا مكابرة ان فكرت احدى دول الجامعة العربية ان تعمل على الإنتقاص من موقف شرق الاردن من فلسطين اما ما تقوم به الدول الاخرى فلسنا مسؤولين عنه ويكفي أن نكون مرتاحي الضمير بأننا لا نقدم على حق من حقوق العرب والله يوفقنا .

عاكف بك الفايز : معالي الرئيس ، حضرات الاعضاء

لا اريد أن استعرض القضية الفلسطينية من ١٥ ايار لحد الآن لان الكل منا يعرف تطوراتها وتفاصيلها سياسيا وعسكريا .

لقد اطلع الزملاء المحترمون على مقررات المؤتمر العربي الفلسطيني المنعقد في اريحا وعلى قرار مجلس الوزراء العالي بهذا الشأن . وانه لمما يسرني في هذه الجلسة التاريخية كما يسر كل وطني مخلص لقوميته ان ارحب بهذه القرارات الحكيمة وهذه الخطوة المباركة التي اعتبرها الخطوة الاولى في تحقيق مبادىء الثورة العربية الكبرى التي نعمل على تحقيقها في ظل جلالة مليكنا المفدى .

فخامة رئيس الوزراء : لا يسعني الا ان اظهر اعجابي في كل ما قيل في هذه الجلسة التاريخية سواء ممن ايد بدون قيد او شرط أم ممن احتاط وتساءل.

ان مقررات مؤتمر اريحا تعبر عن فكرة الوحدة ولم يكن بوسع الحكومة او اي عربي أن يرفضها ولكن مجلس الوزراء عندما بحث المقررات واظهر تقديره لها وترحيبه بها فكر بأن هنالك بعض الصعوبات وان الامر يحتاج الى

دراسة وروية فاتخذ قراره متحرزا وابدى بعض التحفظات وفي قولي هذا اريد أن اجيب حضرات النواب الذين اظهروا بعض التساؤل اما الاحترازات فتلخص في ثلاثة اشياء : قالت الحكومة

اولا : انها ستسعى الى الوصول الى هذه المقررات بالطرق الدستورية والدولية . وثانيا : انها ستسعى لتنفيذ ذلك في الوقت المناسب . وثالثا : انها ستتبع الطرق التي يجب اتباعها عادة في تقرير المصير . واعتقد ان هذه الاحترازات الثلاثة كافية لتذليل العقبات ولعدم تكدير صفو العلاقات بيننا وبين الدول العربية التي نحرص كل الحرص على صداقتنا معها ولن نتخذ الخطوة الثانية الا بعد التفكير واجتياز الصعوبات واتخاذ الوسائل القويمة فاذا ما قرر مجلسكم تأييد قرار مجلس الوزراء يكون قد قبل الامر مع تلك التحفظات .

عبد القادر بك التل : ارى من الضروري قراءة قرار المجلس مع قرار المؤتمر ليطلع عليه الراي العام .

امين بك : انا معارض لهذه الفكرة فالراي العام ممثل في المجلس .

عبد القادر بك : الذي ارجوه ان يقرا القرار ويطرح في التصويت .

امين بك : ليس القرار قانونا موقتا او مشروع قانون ليطرح في التصويت .

معالي نائب الرئيس : من قبيل الاستماع .

امين بك : يقصد عبد القادر بك ان يقرا القرار فقرة فقرة ليوافق عليه او لا يوافق .

معالي نائب الرئيس : لا . طلب الاستماع اليه فحسب .

امين بك : ليست مضرة قراءته ولكنها ليست ضرورية ولقد وزعت نسخ القرار علينا ودرسناه وليس من الحكمة ان يطرح مرة ثانية .

معالي نائب الرئيس : هل توافقون على قراءة القرار .

فوافق المجلس على ذلك وتلى القرار وهذا نصه :

رقم القرار : ٥٨٣ — مجلس الوزراء

درس مجلس الوزراء المقررات التي اتخذها المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني المنعقد في اريحا يوم الثلاثين من شهر محرم ١٣٦٨ الموافق لليوم الاول من شهر كانون الاول ١٩٤٨ فقرر ما يلي :

١ - ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية تقدر كل التقدير الرغبة التي ابداها المؤتمرون وغالبية اهل فلسطين فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين وتراه متفقا مع اهدافها وهي ترحب به وستسعى للوصول اليه بالوسائل الدستورية والدولية ولتنفيذه في الوقت المناسب وفق ما تقضي به اساليب تقرير المصير .

٢ - اخذت الحكومة علما برغبة المؤتمرين في ان تتم الدول العربية مهمة التحرير التي اعلنتها عند دخول فلسطين وهي ترى ان الجهود قد بذلت ولا زالت تبذل لتحقيق الغاية المنشودة وتعتقد

ان من المصلحة الوصول الى حل ملائم لهذه القضية في اسرع وقت مستطاع .

٣ ـ تشارك الحكومة رغبة المؤتمرين في السعي لدى منظمة الامم المتحدة لاعادة اللاجئين الى بلادهم في أقرب وقت واعطائهم التعويض المالي ، وهي دائبة في مسعاها لتنفيذ هذه الرغبة .

٤ ـ بالنظر لما لهذا القرار من علاقة بكيان البلاد ومستقبلها ترى الحكومة ان يعرض على مجلس الامة ليبدي رايه فيه .

٧ ـ ١٢ ـ ١٩٤٨

فرح بك : اقترح ان يتخذ مجلس الامة قرار بهذا الموضوع لدى صيغته !

محمد بك المنور : أؤيد فرح بك ابو جابر .

امين بك : أؤيد اقتراح فرح بك ولكني لا أؤيد الصيغة وانما تؤلف لجنة خاصة لوضع صيغة القرار .

عبد الحليم بك : انا مع امين بك في اقتراحه بتأليف لجنة خاصة .

معالي نائب الرئيس : هل توافقون على تأليف لجنة خاصة لوضع صيغة القرار .

فوافق المجلس على ذلك .

محمد بك : اقترح ان تتألف اللجنة من : فرح بك ابو جابر ، شفيق بك الرشيدات ، امين بك ابو الشعر ، عبد الحليم بك الحمود ، عبد القادر بك التل ، وعبد الرحمن بك الرشيدات .

امين بك : وسليم بك البخيت .

معالي نائب الرئيس : هل توافقون على هذه اللجنة ؟

فوافق المجلس على ذلك .

محمد بك : اقترح استراحة عشر دقائق .

فووفق على هذا الاقتراح ومن ثم استؤنفت الجلسة .

فخامة رئيس الوزراء : قبل قراءة القرار لا بد لي من ان اقول كلمة حول ما جاء بكلمة النائب المحترم امين بك التي تطرق فيها الى امر الوحدة مع سوريا وله الحق ان يبدي رايه كما يشاء لولا انه اراد ان يجعل لفكرته صلة بقرار الحكومة وان يعتبر قرارها كخطوة اولى لتحقيق هذه الفكرة مع اننا لم نقصد ذلك واننا لطلاب وحدة اذا اتبعت الطرق المشروعة للوصول اليها عن رغبة واتفاق . اما لبنان فله اوضاعه الخاصة وهو حريص على استقلاله ولا يخطر ببالنا او ببال اي عربي أن لا يحترم رغبته في استقلاله .

امين بك : اشكر فخامة الرئيس على تقيده بالالفاظ واوافق فخامته وهو حريص في تعبيراته واسمحوا لي الآن بقراءة الصيغة التي وضعتها اللجنة :

« ان مجلس الامة الاردني بجلسته المشتركة المنعقدة في ١٣-١٢-١٩٤٨ بعد ان اطلع على قرار الحكومة رقم ٥٨٣ تاريخ ٧ ـ ١٢ ـ ١٩٤٨ الذي اتخذته بناء على مقررات المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني المنعقد باريحا بتاريخ ١ ـ ١٢ ـ ١٩٤٨ ، يقرر بالاجماع موافقة الحكومة على سياستها في قرارها المذكور » .

معالي نائب الرئيس : هل توافقون على هذه الصيغة ؟

فوافق المجلس عليها وارفضت الجلسة .

سكرتير مجلس الامة — نائب رئيس مجلس الامه

عبد الحليم عباس — **عبد الله الكليب**

* * *

ملحق

محاضر جلسات مجلس النواب الاردني الموحد ، ومناقشة خطاب العرش ،

ومشروع قرار الوحدة الاردنية ـ الفلسطينية واقراره

وقائع الجلسة الاولى

من الدورة فوق العادة لمجلس النواب الاردني

في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع في ٢٥ ـ ٤ ـ ١٩٥٠ عقد مجلس النواب جلسته الاولى برئاسة معالي عمر باشا مطر وقد تغيب عن الجلسة النائبان فخامة سعيد باشا المفتي ومعالي سليمان باشا السكر .

معالي الرئيس : ارحب بحضراتكم اجمل ترحيب واهنئكم بثقة الامة وأسأل الله تعالى ان يوفقنا الى خدمة الامة والبلاد في ظل حضرة صاحب الجلالة سيدنا ومولانا عبد الله بن الحسين المعظم ونفتتح هذه الجلسة متوكلين على الله وحسن توفيقه (تصفيق)

« تقضي المادة الثانية من النظام الداخلي بانتخاب لجنة للرد على خطاب العرش فأرجو ان ننتخبها .

احمد بك الطراونة : لي كلمة يا معالي الرئيس

معالي الرئيس : تفضل

احمد بك الطراونة : ان كلمتي هي بالنسبة لاخواننا الفلسطينيين

وقد يجمع الله الشتيتين بعد ما   يظنان كل الظن لا تلاقيا

فهذه أول جلسة برلمانية لبرلماننا هذا تضم ابناء الضفتين الغربية والشرقية بعد ان تقرر الضم في جلسة امس واننا نرحب باخواننا بعد ان اصبحنا شعبا واحدا لنا غاية واحدة وامور واحدة وآلام واحدة واننا هنا نوحد شعورنا جميعا لنخدم الامة والوطن وبعد ان قررنا هذه الوحدة ارى ان نجعل وحدة البلاد العربية هدفا لنا (تصفيق)

وكلي امل في ابناء الضفة الغربية وابناء الضفة الشرقية ان نسير متكاتفين الى هذه الوحدة وان لا نجعل من هذه الندوة منبرا للخطابة او اثارة للحزازات وانما نجعلها اساسا للعمل الجدي لان هنالك شعبا ينتظر اعمالنا وبلدا ينتظر خدماتنا وارجو ان نسير جميعا على اساس واحد لا يفرق بيننا ما كان يفرق بيننا في الماضي . (تصفيق)

عبد الحليم بك الحمود : اشكر سعادة الرئيس على كلمة الترحيب وعلى

تهنئته لنا كما نبارك له في رئاسته ونيابته واني ارحب باخواني الفلسطينيين اقول الفلسطينيين وهم قد اصبحوا اردنيين وكلمة فلسطين محببة يطيب لي ترددها وسوف اردها لا اليوم وحسب وانما في كل يوم ويسرني ان نتعاون جميعا لما فيه خير البلد وان نتبادل بهدوء الراي وان نقضي على الحزازات الشخصية التي ليس هذا محلها كما اشار الزميل احمد بك غير اني اقول ان لا سبيل الى التعاون المجدي في الوقت الحاضر لان الدستور لا يعطينا اية صلاحية لنتمكن بها من خدمة بلدنا لكن تصاريح سيدنا التي استمعنا اليها امس وفي ماضيه تجعلنا نأمل في هذا التعاون الذي يقوم على اساس التنظيم والديموقراطية .

وما كنت انظر لاجتماعاتنا السابقة قبل تعديل الدستور الا اجتماعات تعارف اكثر بكثير وان العمل الجدي الذي نستطيع ان نقوم به لبلدنا ومليكنا انما هو بعد تعديل الدستور (تصفيق)

قدري بك طوقان : بعد الترحيب بزملائي الكرام ارجو ان يكون هدفنا الصالح العام كما ان نسير لمعالجة الامور على اساس جديد لان الرأي العام ينتظر منا كثيرا وعلينا ان لا نجعل لخلاف أي أثر في اعمالنا وانا لا اتشاءم بمثل هذا الخلاف لانه دليل الحيوية والنشاط .

عبد الله بك الريماوي : لا بد لي من ان اتقدم بالشكر للزميلين احمد بك وعبد الحليم بك بترحيبنا في المجلس وانني اغتنم هذه الفرصة لاقول اننا وجدنا هنا ايمانا بأن لممثلي الشعب حق التمتع الكامل بالسلطات والصلاحيات التي تتفق والنظم جميعها على ان الشعب مصدر السلطات ، واني اذ اقر اخواني المتحدثين على ان روح المحبة والتفاهم يجب ان تسير اعمالنا وتسيطر على احاديثنا ، فانني ارى ان هناك عاملا اعلى من عامل المحبة وافضل منه يفرض علينا التعاون المخلص الا وهو مصلحة شعب ووطن يتعرضان لمخاطر ارى من واجبي ان اسجلها في هذه الجلسة الاولى لهذا المجلس الموقر .

وانني لعلى يقين بأن كل اخ عرف هذه النكبة في نفسه وارضه فليكن لنا منها عبرة ولنعمل نحو انشاء وهدف اصبح واضحا وانه لا يتيسر هذا الانشاء والوصول الى هذا الهدف الا اذا اصبحنا نتمتع بصلاحيات دستورية نأمل ان تتحقق لنا على اقرب واتم وجه ووراء هذا الامل رغبة الشعب وامامه وعد جلالة الملك .

معالي خلوصي بك الخيري : انه لمن دواعي سروري واغتباطي ان اتقدم بالشكر لمعالي الرئيس وللزملاء الاردنيين لكلمات الترحيب .. كما اني اود أن اشير الى ان موضوع الوحدة هو من القلب في الصميم وفي الشغاف وبين تضاعيفه كما اني اود ان اوافق زميلي الاردني على اننا ننظر الى هذه الجلسات كخطوات لا بد منها لتحقيق الهدف الاكبر الا وهو تعديل الدستور عن طريق الممثلين النواب .

شفيق بك الرشيدات : اني اشكر معالي الرئيس على ترحيبه بنا الذي اعتقد انه صادر من اعماقه واشكر حضرات الزملاء الذين قاموا بالواجب سوء كانوا فلسطينيين أم اردنيين وما كنت احب ان ازيد على ذلك لولا كلمة وردت في

خطاب الرئيس وهي تهنئتنا بثقة الامة . انها كلمة قد نمر بها مر الكرام ولكني ارى من واجبي كمواطن يسعى لمصلحة وطنه وبلده ويسعى لمحاربة الاستغلال والانانية القتالة ان اقول في هذا الخصوص كلمة كنت احب ان تكون الحكومة حاضرة لتسمعها ولتعرف كم عانت هذه الامة حتى استطاعت ان تعطي ثقتها لمن هنأهم معالي الرئيس . كنت احب ان تسمع الحكومة ذلك وهي ان بعضا من رجال الحكومة اراد تشويه ارادة الامة بمداخلاته الشخصية في الانتخابات.

واني لا اشك في حسن نوايا النواب جميعا واندفاعهم نحو الحق والمصلحة ولكني اشك في ان نقابل من بعض وزرائنا بمثل ذلك واني اقولها كلمة صريحة لفخامة سعيد باشا الذي نجله ونحترمه ونتعاون معه لاننا نعرف انه يسعى لخير هذا الوطن . ان من واجبه ان يسعى على تحسين الجو بين المجلس والحكومة لتسير الامور في مجراها الطبيعي على اساس تبادل الثقة والتعاون .

رشاد بك مسوده : اشكر سعادة الرئيس على ترحيبه وتهنئته واذكر ان هنالك رغبة ملحة بدت من جميع الاعضاء وهي ان يكون لهذا المجلس جميع سلطاته وعليه أقترح ان تؤلف لجنة بالاضافة الى اللجان التي يرغب في تأليفها وهذه اللجنة يكون عملها تعديل الدستور وذلك بالاستناد الى المادة الثامنة من النظام الداخلي . اني اضع رأيي هذا بشكل اقتراح فاذا نال الاكثرية فما علينا الا ان نؤلف لجنة ونكون نحن البادئين لا ان تفرض علينا اللجنة وتعين تعيينا فربما امتد عملها الى اشهر وسنين .

عبد الله بك نعواس : اود ان اشكر معاليكم والزملاء الكرام واود ان اهنىء معاليكم بالنيابة والرئاسة وهي رئاسة نعلق عليها املا كبيرا في ان تعطي اعضاء المجلس حقهم في الكلام وحمايتهم من الغبار الذي يثار حولهم . اننا هنا ممثلون للشعب ونقدر مسؤولياتنا والظروف العصيبة التي تمر بنا ولقد اعطانا الشعب ثقته فحملنا مسؤولية هذه الثقة من اجل خدمته والدفاع عن مصالحه وفي ادائنا لهذا الواجب قد يختلف بعضنا مع بعض او نختلف مع الحكومة ونود ان نؤكد انه لا يوجهنا الا مبدؤنا ومصلحة شعبنا ونود ان يفهم اتجاهنا على هذا الاساس .

لقد اشار بعض النواب الكرام الى تعديل الدستور واقترح مسودة بك تأليف لجنة من النواب لتباشر التعديل واود ان أن اثني على هذا الاقتراح والح فيه واننا الآن بعد ان اتحدت الضفتان اشبه ما نكون بجمعية تاسيسية وقد جرت العادة ان تتولى الجمعيات اعداد الدستور . اننا هنا بارادة الشعب والشعب يطالبنا وقد طالبنا بتصريف اموره ولا يتحقق هذا بدون اعداد الدستور لقد لمست في الضفة الغربية ان الدستور ينقصه الاحترام في بعض الاحيان وان لنا شبابا في السجون مضى عليهم خمسون يوما ولم يقدموا للمحاكمة وفي هذا مخالفة للدستور ولا يقره ابدا . ولقد مرت الصحافة بالضفة الغربية بمحنة قاسية ولا تزال ، والشعب لا يقر الحكومة على هذه الاجراءات التعسفية اننا نطالب بحرية الصحافة بصفتها وسيلة من وسائل

الاعراب عن الاهداف والاتجاهات .

كامل بك عريقات : اشكر معالي الرئيس على تهنئته وترحيبه واشكر الزملاء الكرام وانني يا سعادة الرئيس اقول ان شعبنا العربي في هذه البلاد كان شعبا واحدا ولم يفرقه غير الاستعمار ولكن ولله الحمد وقد جمع شملنا فعلينا ان نقوم بواجبنا ولنقدم لشعبنا اعمالا فانه بحاجة الى العمل ووقت الكلام مضى .

علينا ان نعمل جاهدين لمصلحة الشعب واللاجئين الذين اصبحوا بحالة يرثى لها ، لقد تركناهم مدة طويلة وعلينا أن نقوم بمساعدتهم عمليا وماديا وادبيا . انني أثني على كلام اخواني في تعديل الدستور دون تأجيل اذ عليه تترتب اعمالنا فعليه اطلب ان توضع اقتراحاتي وذلك بالاستناد الى المادة الثانية من النظام الداخلي في الراي .

أ ــ تأليف لجنة للاجئين وشؤونهم .

ب ــ تأليف لجنة للاغاثة ومشروع الاغاثة واننا لا ننسى الاعمال التي قام بها موظفو الصليب الاحمر ولكن ارى ان يكون الموظفون من ابناء اللاجئين .

جـ ــ تأليف لجنة للجيش بصورة عامة لانه على الجيش يترتب كياننا واعتمادنا في هذه البلاد فنخصص الحرس الوطني لتدريب ابناء البلاد ليكونوا جاهزين للدفاع او الهجوم .

د ــ تأليف لجنة للنظر في شكاوى الاهلين من قبل الموظفين الذين يعاملون معاملة سيئة . وألفت نظر سعادتكم الى ان هنالك شكاوى كثيرة من الموظفين ومعاملة الشعب لهم فهناك « بيك وافندي وفلاح » .

كما واننا نطلب تأليف لجنة للمعارف والشؤون الخارجية وختاما اطلب التوفيق للجميع تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم .

احمد بك الطراونة : ليست هذه الجلسة للاقتراحات وانما لتأليف لجنة الرد.

معالي الرئيس : نعود الى بحثنا لتعيين اللجنة .

الشيخ عبد الفتاح درويش : اشكر لسعادتكم ما تفضلتم به من الترحيب واني اهنىء أنفسنا بوجودكم نائبا ورئيسا .

انور بك نسيبه : لست في موضوع الترحيب وانما في موضوع البلبلة وذلك ناتج من عدم وجود جدول أعمال وارجو ان يكون مثل ذلك ليعمل به في الجلسات القادمة .

معالي الرئيس : استعجلتم . سوف يكون لنا مثل هذا الجدول . والآن نعود لتعيين اللجنة .

(فوافق الاعضاء على ان يكون عددها عشرة وبعد المداولة حاز حضرات الاعضاء : قدري بك طوقان ، رشاد بك مسودة ، الدكتور كمال بك حنون ، شفيق بك الرشيدات ، احمد بك الطراونة ، عطا الله بك المجالي ، عبد الله بك الريماوي ، معالي خلوصي بك الخيري ، سلمان بك القضاة ، والدكتور انور بك نسيبة ، الاكثرية فتألفت اللجنة منهم) .

معالي الرئيس : نترك تعيين بقية اللجان ونائبي الرئيس ومساعديه الى الجلسة القادمة .

ووافق الاعضاء على ان تكون الجلسة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاربعاء الواقع في ٢٦ – ٤ – ١٩٥٠ وارفضت الجلسة .

سكرتير مجلس الامة — رئيس مجلس النواب

عبد الحليم عباس — **عمر مطر**

* * *

وقائع الجلسة الثانية
من الدورة فوق العادة لمجلس النواب الاردني

في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاربعاء الواقع في ٢٦ – ٤ – ١٩٥٠ عقد مجلس النواب جلسته الثانية برئاسة معالي عمر باشا مطر ولم يتخلف من الاعضاء احد .

معالي الرئيس : تتلى وقائع الجلسة السابقة : فتليت .

معالي الرئيس : تنص المادة الثالثة من النظام الداخلي لمجلسكم على انتخاب نائبين للرئيس ومساعدين وثلاث لجان فلنبدأ بانتخاب نائبي الرئيس وعلى اية طريقة تريدون الانتخاب سرا او علانية ؟

فوافق الجميع على ان تكون الانتخابات سرية فوزعت اوراق الاقتراع ثم جمعت وصنفت ففاز بالاكثرية :

حكمت بك المصري : نائبا اول للرئيس

احمد بك طراونة : نائبا ثانيا للرئيس .

حكمت بك المصري : اشكر للمجلس الثقة الغالية التي اولاني اياها وساعاهدكم بأني اسعى دائما لما فيه الصالح العام ضمن احكام الدستور .

معالي الرئيس : شكرا ، وانت جدير بذلك .

ثم وزعت اوراق الاقتراع لانتخاب مساعدين للرئيس ففاز بالاكثرية سعيد بك العزة وسلمان بك القضاة .

معالي الرئيس : والآن نباشر بانتخاب اللجنة المالية ثم القانونية فالادارية وكم تقترحون ان يكون عدد كل لجنة ؟

فوافق الجميع على تكون اللجنة مؤلفة من ثمانية نواب .

وزعت الاوراق ثم جمعت فصنفت وفاز بالاكثرية للجنة المالية :

الدكتور محمد بك حجازي ، صالح بك المعشر ، توفيق بك قطان ، الدكتور عبد المجيد ابو حجلة ، عبد الرحيم بك جرار ، قدري بك طوقان ، حكمت بك المصري وهاني بك العكشة .

وهنا رفعت الجلسة للاستراحة ، وبعد عشر دقائق استؤنفت الجلسة بانتخاب اللجنة القانونية ففاز بنتيجة الاقتراع :

عبد الحليم بك النمر ، انور بك نسيبه، شفيق بك الرشيدات ، رشاد بك مسودة ، عطا الله بك المجالي ، احمد بك الطراونة ، الدكتور كمال بك حنون وتحسين بك عبد الهادي .

معالي الرئيس : بقيت اللجنة الادارية . توزع الاوراق .

وزعت الاوراق ثم جمعت وصنفت ففاز بالاكثرية :

الدكتور مصطفى بك بشناق ، محمد بك المنور ، الشيخ عبد الفتاح درويش ، صالح باشا العوران ، عبد الله بك بشير عمرو ، عاكف بك الفايز ، حافظ بك الحمد الله ، وقد تساوت اصوات معالي خلوصي بك الخيري ومحمد بك ابو الغنم فتنازل الاول للثاني .

رشاد بك مسودة : لما كانت اللجنة المؤلفة للرد على خطاب العرش قد اتمت عملها فاقترح طرح الرد في المجلس لاخذ الثقة عليه .

حكمت بك : اثني على اقتراح مسوده بك .

معالي الرئيس : امامنا جدول اعمال نتمشى عليه وهذا موضوع خارج عن جدول اعمالنا وعليكم طرحه في الجلسة القادمة .

انور بك : اقترح ان نجتمع للجلسة القادمة في الساعة الثامنة من صباح الغد .

فوافق المجلس على ذلك وارفضت الجلسة .

سكرتير مجلس الامة — رئيس مجلس النواب

عبد الحليم عباس — **عمر مطر**

* * *

وقائع الجلسة الافتتاحية
من الدورة فوق العادة لمجلس الامة الاردني

في الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الواقع في ٧ رجب سنة ١٣٦٩هـ الموافق لتاريخ ٢٤ نيسان سنة ١٩٥٠ م. افتتح مجلس الامة الاردني دورته فوق العادة بتشريف حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم – ايده الله – الى قاعة المجلس بالمراسم المعتادة وبعد ان تفضل جلالته بتسليم خطاب العرش السامي الى فخامة رئيس الوزراء سعيد باشا المفتي بدأ فخامته بتلاوته وهذا نصه :

خطاب العرش
بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الاعيان ، حضرات النواب ،

احمد الله الذي لا اله الا هو ، الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن ، واصلي واسلم على المبعوث بدعوة الحق والتوحيد خير من نطق بالضاد وحمل راية الحق والجهاد وعلى آله الطيبين وصحبه الاكرمين .

اما بعد فانه لمن دواعي الغبطة ان افتتح لاول مرة في تاريخ الحياة الدستورية الاردنية مجلس الامة وقد جمع بين ضفتي (الاردن) منبثقا عن ارادة شعب واحد ووطن واحد وامل واحد . وانها لخطوة مباركة هذه الخطوة الى الوحدة تخطوها الضفتان ويقبل على تحقيقها الشعب صاحب

الشأن محمولا على التمكين لوحدتـه القومية وعزتـه الوطنية ومصالحـه المشتركة . وان الاردن لكالطائر جناحاه شرقه وغربه ، ومن حقه الطبيعي ان يجتمع شمله ويتلاقى اهله بل انكم لتعلمون يا اعيان الامة ونوابها ان وحدة الضفتين حقيقة قومية وواقعية ، اما انها حقيقة قومية فثابت في تشابك الاصول والفروع والتحام المصالح الحيوية ووحدة الآلام والآمال ، واما انهـا حقيقة واقعية فثابت في قيام روابط اتحادية وثيقة بين الضفتين منذ عـام ١٩٢٢ أي منذ ثمانية وعشرين عاما تلك الروابط الملحوظة الهامة التي اشتملت على وحدة النقد والدفاع المشترك والارتفاق في الموانى وتوطيد امن الحدود وتسهيل الحواجز الجمركية والسفرية على اساس وحدة المصالح والتبـادل الثقافي والتشريعي مما جعل لكل من الضفتين مركزا ممتازا خاصا في الضفة الاخرى . حتى اذا تخلت بريطانيا العظمى عن انتدابها على فلسطين المقتطعة من الوطن الام وعصفت عواصف النزاع (العربي ـ الصهيوني) كان لابد من تثبيت الحقوق العربية ودفع العدوان بتعاون عربي عام ، وان ما حصل بعد قبول الهدنة الدائمة من خلاف في وجهات النظر كان سببه اغفال الواقـع (الاردني ـ الفلسطيني) بسبب دعايات وتوجيهات مخصوصة قـد كانت حكومتي وما زالت تعمل على معالجتها بالحكمة والصبر وروح المودة والثقة والصراحة التامة والاخلاص المطلق سواء أفي مجلس جـامعة الدول العربية أم بالاتصالات الخاصة مع الدول العربية الشقيقة معتمدة في هـذا على ان للعرب جميعا من سلامة الفطرة ونفوذ النظر وشعور الحمية ما يكفي لاقالـة العثار ووضع كل امر في نصابه . وان حكومتي ترى أن قرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية الصادر في ١٢ نيسان عام ١٩٤٨ لم يعد قائما منذ قبول الدول العربية للهدنة الدائمة واتباعهم هذا بقبول قرار التقسيم الصادر عن هيئة الامم المتحدة على خلاف ما ورد في قرار اللجنة السياسية المذكور ونحن مع ترحيبنا بفكرة الضمان الجماعي والتعاون الاقتصادي على الاسس السليمة بين الدول العربية نرى انه لا ضمان لأي شعب عربي الا بوحدته الحقيقيـة واجتماع اجزائه المشتتة حيثما كان ذلك ممكنا ومردوداً الى الارادة العامة وغير ناقض لعهد او ميثاق . وان الوحدة لأول اماني الثورة العربية بل هي عمود الاستقلال ووسيلة النضال ومن تخلف عنها تخلف عن كيانه ومقومـات سلطانه وان (الواقع الاردني ـ الفلسطيني) ليحتمها بل ليعتبرها وسيـلة حياته الاقتصادية ودفاعه عن نفسه بوصفه الجبهة الامامية المترامية الحدود والمجال الحيوي لسكانه العرب منذ اقدم العهود . وان المـواثيق العربيـة لتوجب شد ازره في كل ما يفسح له مجال الحياة ووسائل العزة والكرامـة وتحقيق الاماني المشروعة .

حضرات الاعيان ، حضرات النواب ،

انه لمن دواعي الاطمئنان حقا ان لا تيأس الامة من روح الله وان تزيدها الحوادث صقالا وايمانا بنفسها ، وان في اقبال الامة على الانتخابات النيابية العامة اقبالا اجماعيا في كل من الضفتين لدليل الشعور بذاتية واحدة قـد

استجابت لنفسها واجتمعت مبرمة في هذه الاستجابة وحدتها الضروريـة ومدركة ما في استمرار التجزئة وتباين الادارات والتشريعات الى امد غـير محدود بعد قبول الهدنة الدائمة من اضرار مادية ومعنوية تنال من هذا الوطن الواحد ولا يحسها الا اهل البلاد واصحابها الشرعيون ، عـلى ان ابرام امر الوحدة ، قد تم فعلا باجتماع هذا المجلس الموقر الممثل للضفتين مع عـدم المساس بالتسوية النهائية التي تحق حق العرب في امر فلسطين سيعزز في الواقع دفاع الامة الواحدة عن عدالة قضيتها ، وان حكومتي ستظل ماضية في الدفاع عن الحقوق العربية واماني البلاد في التسوية النهائية متلمسة مـا وسعها ذلك توفير أسباب التعاون التام مع الدول العربية الشقيقة في كل ما يعزز هذه الحقوق والاماني مقدرة اهمية السلام الذي لن يكسب بغير الثقـة والاطمئنان لرجحان كفة الحق واقامة العلائق الدولية على اساس العـدل والنزاهة والوفاء بالعهود .

حضرات الاعيان ، حضرات النواب ،

لقد اعلنت حكومتي انها ستحافظ في السياسة الخارجية على العلائق الودية مع الدول الصديقة جميعا ، كما انها ستهدف في المنهاج الداخلي الـى تعديل الدستور كما سبق ان وعدنا وذلك على اساس المسؤولية الوزاريـة البرلمانية مع حفظ التوازن بين السلطات الثلاث ، التشريعيـة والتنفيذيـة والقضائية ، وتنجيزاً لهذا سيصار في اثناء هذه الدورة الى تأليف لجنة خاصة من الخبراء واكفاء الحقوقيين لوضع مشروع التعديلات الدستورية على احدث الاسس وأوفاها بمصلحة الامة وان حكومتي لعاملة في الوقت نفسه على توحيد القوانين مع الاصلاح المرتجى في المجال الثقافي والاداري والاقتصادي والسعي الحثيث لتوفير اسباب العمل وتحسين وسائل الزراعة ودعم الاقتصاد الوطني بصورة خاصة والعناية بمسألة اللاجئين على الوجه الذي يفسح امامهم مجال العمل ويحفظ الكرامة . وستقدم لمجلسكم الموقر في هذه الدورة فوق العادة بمشروعي قرار الوحدة وقانون الموازنة السنوي لعام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ للنظر فيهما واقرارهما بالطريقة الدستورية .

وانني باسم الله العلي العظيم افتتح هذه الدورة فوق العادة لمجلس الامة الجديد وادعوكم الى الشروع في العمل سدد الله خطاكم ووفقنا واياكم بمنه وكرمه آمين » .

وبعد ان انهى فخامة الرئيس خطاب العرش فاه جلالة الملك المعظم بالنطق الملكي السامي التالي :

احييكم واهنئكم وآمل لكم كل خير . سرتم معي في السنين الماضيـة وسأسير معكم في السنين المقبلة تحت مسؤوليتكم الدستورية وبارشاداتي الابوية متمنيا الخير للوطن .

فهتف الحاضرون بحياة جلالته وغادر صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم تحف به المهابة والجلال وشيـع كما استقبل بالحفاوة والتعظيم .

عاد مجلس الامة للانعقاد برئاسة دولة توفيق باشا ابو الهدى .

دولة الرئيس : ارحب بحضرات الزملاء من اعيان ونواب .

لما كان الدستور لا يجيز لنا ان نباشر اي عمل قبل حلف اليمين القانونية فانني سأبدأ بتلاوتها راجيا من حضرة كل عضو تلاوتها بنفسه . وتلا دولته اليمين والكل وقوف وهذا نصها :

اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا لجلالة الملك عبد الله بن الحسين المعظم محافظا على الدستور وان اخدم الامة واقوم بالواجبات الموكولة الي حق القيام .

ثم تابع حضرات الاعضاء تلاوتها واحدا بعد واحد .

دولة الرئيس : اعلمتني الحكومة بأنها ستتقدم الى المجلس بمشروع قرار . اعطل الجلسة عشر دقائق على ان تحضر الحكومة وتقدم مشروعها .

وبعد مضي ما يقارب ربع الساعة عاد المجلس لمتابعة جلسته .

دولة الرئيس : آسف واعتذر عن التأخير القليل وذلك بانتظار فخامة رئيس الحكومة الذي تشرف بمرافقة جلالة الملك المعظم والآن يقوم احد اصحاب المعالي الوزراء مقام فخامته .

(وهنا وصل فخامة رئيس الوزراء)

دولة الرئيس : فخامة الرئيس باعتباركم نائبا ارجو ان تقسموا اليمين القانونية (فأقسم فخامته)

معالي وزير الخارجية : هذا مشروع قرار من الحكومة .

شفيق بك الرشيدات : اذا امرتم دولة الرئيس ان يتلو معالي الشريقي باشا مشروع القرار من على المنصة حتى يتمكن حضرات اعضاء المجلس من سماعه .

دولة الرئيس : تفضل يا معالي محمد باشا الشريقي .

فتلا معاليه مشروع القرار وهذا نصه :

استكمالا لمراسم اعلان الوحدة الرسمية بين ضفتي (الاردن) الشرقية والغربية ، وبناء على ما ورد في خطاب العرش السامي تتقدم الحكومة من مجلس الامة الموقر الممثل للضفتين ، بمشروع القرار الآتي : ـ

مشروع قرار الوحدة

تأكيدا لثقة الامة واعترافا بما لحضرة صاحب الجلالة (عبد الله بن الحسين) ملك المملكة الاردنية الهاشمية من فضل الجهاد في سبيل تحقيق الاماني القومية ، واستنادا الى حق تقرير المصير والى واقع ضفتي (الاردن) الشرقية والغربية ووحدتهما القومية والطبيعية والجغرافية وضرورات مصالحهما المشتركة ومجالهما الحيوي ، يقرر مجلس الامة الاردني الممثل للضفتين في هذا اليوم الواقع في (٧ رجب سنة ١٣٦٩ الموافق ٢٤ نيسان سنة ١٩٥٠) ويعلن ما يأتي : ـ

اولا ـ تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الاردن الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة هي (المملكة الاردنية الهاشمية) وعلى رأسها

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين المعظم وذلك على اساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعا .

ثانيا ـ تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في (فلسطين) والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الاماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية .

ثالثا ـ رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الامة بهيئتيه الاعيان والنواب الممثل لضفتي الاردن الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم واعتباره نافذا حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي .

رابعا ـ اعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي وتبليغه الى الدول العربية الشقيقة والدول الاجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية المرعية .

دولة الرئيس : ارجو ان ادون اسماء الذين سيتكلمون .

دولة الرئيس : قبل ان يتكلم الذين سجلوا اسماءهم ارجو ان تسمحوا لي بأن اتلو عليكم ايضاحا بشأن الموضوع الذي سنبحثه .

حضرات الزملاء المحترمين :

لقد رافقت قضية السعي لوحدة الضفتين منذ بدئها وراقبت سيرها وتطورها وساهمت حينما كنت متوليا الحكم في اتخاذ الخطوات المشروعة لتحقيقها متعاونا مع زملائي الوزراء بعد ان تبين لنا انها مطلب جميع اخواننا في الضفة الغربية لذلك رأيت ان اوضح لمجلس الامة مراحل هذه المساعي وما تم في سبيلها من اجراءات وابحاث مستندا الى الوقائع عسى ان يكون لايضاحي بعض الفائدة .

تعلمون يا حضرات الزملاء ان الدول العربية اتفقت على انقاذ فلسطين والمحافظة على عروبتها بمجموعها ورفضت قرار التقسيم الذي اتخذته الجمعية العامة لهيأة الامم المتحدة في اواخر سنة ١٩٤٧ ودخلت بجيوشها لتنفيذ هذا الاتفاق ثم لم تمض اسابيع ثلاثة حتى عقدت الهدنة الاولى تلك الهدنة التي نقضت للعودة الى القتال بضعة ايام وبقبول هدنة ثانية انتهت باتفاقيات لهدنة دائمة عقدتها على التوالي حكومات مصر ولبنان والاردن وسوريا ولست اريد الآن ان اقول شيئا فيما يتعلق بالقتال او بالتهادن فلذلك وقته الذي لم يحن بعد ولن اتناول اليوم غير قضيتين هما قضية الحكومة التي اسموها بحكومة عموم فلسطين وقضية وحدة الضفتين الشرقية والغربية .

لقد بدأ التفكير في ايجاد حكومة لفلسطين في شهر تموز سنة ١٩٤٨ وكان البادىء في ذلك هو المرحوم محمود فهمي النقراشي باشا وحجته ان لليهود دولة اعترفت بها دول كثيرة وان في النية ادخالها في هيأة الامم المتحدة مما يجعل من الضروري لعرقلة هذا المسعى وجود حكومة عربية فلسطينية يعترف بها وتتولى هي مواجهة اليهود وتنطق باسم فلسطين بمجموعها فعارضت

دولته آنئذ وقلت ان مثل هذا التدبير لن يأتي بأية فائدة عملية وان الدول العربية هي التي اخذت على عاتقها أمر الدفاع عن فلسطين في الحقلين الحربي والسياسي وهي التي فاوضت وتفاوض ممثلي هيأة الامم المتحدة وان تأليف حكومة في فلسطين يحتاج للرجوع الى السكان وهؤلاء لا يمكن في الظروف السائدة ان يجتمعوا ويبدوا رأيهم او ان يتفقوا على الاشخاص فاقتنع واكتفى بأن يقترح على مجلس جامعة الدول العربية تعيين مديرين ليتولوا امر الادارة ويبدوا آرائهم في المجلس وقد تم تعيين هؤلاء الا انهم لم يمارسوا اي عمل وقد لفت نظري في ذلك الحين ان الاحاديث مع بعض رجال الحكومات العربية كانت تدل على ان الفرض الاساسي من اقامة حكومة في فلسطين هو تحميلها عبء المسؤوليات التي لم تنجح الحكومات العربية في تحملها وترك امر المفاوضة مع الهيئات الدولية وغيرها لها وحدها على ان تكتفي الدول العربية بمساعدتها ماديا وادبيا وبالاستمرار في الدفاع عن القضية بمجموعها في هيأة الامم المتحدة وقد صارحني المرحوم النقراشي باشا بهذا القصد وافهمني ان ذلك يوفر على الدول العربية امر قبول التقسيم ومفاوضة اليهود عند الضرورة اذ تقوم بهما الحكومة الفلسطينية نفسها ويظهر ان هذه الفكرة ظلت هدف بعض رؤساء الحكومات العربية وانتهت بمؤتمر غزة وظهور هذه الحكومة الهزيلة التي لا تملك من الامر شيئا والتي تشتتت ولم يبق منها غير اثنين .

ومما تجدر الاشارة اليه ايها السادة ان السيد مزاحم الباجه جي الذي مر بعمان في شهر تشرين الاول سنة ١٩٤٨ قبيل صدور الاعتراف العراقي بحكومة عموم فلسطين صرح لجلالة الملك المعظم ولي بأنه مقتنع من ان مصر لا تريد العودة الى القتال وان الدول العربية الاخرى لن تقاتل وان التقسيم صار إمرا واقعيا ولا يمكن قيام دولة في القسم العربي الذي لا بد من اندماجه بالاردن وان الاعتراف بقيام حكومة فيه انما يقصد به انقاذ موقف الدول العربية مع العلم بأنها لن تعيش ونصح الحكومة الاردنية بالاعتراف بها وقال ان هذا الاعتراف لن يغير من النتيجة شيئا ولكنه يدل على تضامن الدول العربية فكان من الطبيعي ان لا يصغي لمثل هذا النصح .

اسمحوا الآن ايها الزملاء بأن انتقل الى القضية الثانية قضية وحدة الضفتين فلقد بدأت هذه الفكرة في مؤتمر اريحا المنعقد في بداية شهر كانون الاول سنة ١٩٤٨ وقد طلب الى الحكومة الاردنية آنئذ ان تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ما قرره المؤتمر وتذكرون حضراتكم ان ضجة اقامتها في ذلك الحين صحافة احدى الدول العربية احدثت توترا في هذه البلاد وكادت تؤدي الى نتائج تضر بوحدة الدول العربية وتؤثر في كيان جامعتها لذلك قررنا ان نرحب بالرغبة التي ابداها المؤتمرون ومعظم سكان الضفة الغربية على ان نسعى الى الوصول اليها بالدستورية والدولية وان ننفذها في الوقت المناسب وفق ما يقضي به اساليب تقرير المصير ولقد ايد مجلس الامة قرارنا هذا في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الاول ومما لا بد ان تستغربوه يا حضرات الاعيان والنواب ان تلك الضجة التي كانت قائمة بداعي ان وحدة الضفتين

تفيد معنى قبول التقسيم والاعتراف بوجود اسرائيل وتنافي ما اعتزمته الدول العربية من انقاذ فلسطين كاملة وحفظ عروبتها اقول ان تلك الضجة لم تكن تمنع ما يجري في الخفاء من مساع هي بعينها قبول بالتقسيم وبكل ما يرفض في الظاهر ولقد حان الوقت لان اعلن في مجلس الامة تفاصيل هذه المساعي وما ادت اليه من ابحاث كان نتاجها اتفاق في وجهات النظر استمر حتى انعقاد الدورة الاخيرة لمجلس جامعة الدول العربية واليكم بيان هذه التفاصيل متتابعة بالنسبة لأزمنتها .

ان اول مسعى جرى في هذا الباب كان عندما انعقدت الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في قصر شايو بباريس في اواخر عام ١٩٤٨ فلقد اعلمني آنئذ سعادة وزير بريطانيا المفوض في عمان بأن معالي احمد خشبه باشا وزير الخارجية المصرية وسعادة عبد المنعم مصطفى بك وهما من مندوبي مصر لدى الهيئة المذكورة قد اظهرا لمستر هارولد بيلي المندوب البريطاني لدى الهيئة نفسها ميلهما الى ان يتم اتفاق بين مصر والاردن على اقتسام الاراضي الواقعة في الجنوب بما فيها النقب على ان تحتفظ مصر بمنطقة غزة حيث تصل الى جبال الخليل وتقتطع قسما من اراضي النقب بقصد حصولها على المواقع الاستراتيجية التي تراها ضرورية لسلامة البلاد المصرية بعد ان وجدت اسرائيل في جوارها وانها لا تمانع في الحاق الاقسام الاخرى من النقب بالمملكة الاردنية الهاشمية مع الخليل وبيت لحم وكل ما يشغله الجيش الاردني من اراض في فلسطين فأجبت الوزير البريطاني المفوض بأن الامر ما دام يتعلق بدولتين عربيتين فانني ارجح ان يجري البحث فيه بينهما مباشرة دون اية وساطة وقلت له انني انتظر ان يفاتحني الرجال الرسميون المصريون في الامر وبعد ذلك بمدة جاءني سعادة الوزير المفوض نفسه واخبرني بأن معالي وزير الحربية المصرية الفريق حيدر باشا اقترح على مستر تشابمان اندروز الوزير المفوض في السفارة المصرية في القاهرة عين ما اقترحه المندوبان المصريان في باريس وكان من الطبيعي ان اكرر جوابي الاول ثم.بعد ايام اخرى وصل الى عمان الدكتور رالف بانش الذي حل محل الوسيط المرحوم الكونت برنادوت وفي مقابلة جرت بيننا في قصر المصلى العامر شكا من موقف مندوبي الدول العربية وكان غائدا من باريس وقال انهم لا سيما رئيس الوفد اللبناني سعوا كما سعى اليهود لتأجيل البحث في قضية فلسطين الى حين انتهاء الانتخابات الاميركية لرئاسة الجمهورية وصرح بأن ذلك يضر بالعرب ويفيد اليهود لان الجمعية العامة كانت لا تزال تحت تأثير العاطفة بسبب مقتل الكونت وكان من المنتظر ان تقر اقتراحه وهو في صالح العرب ولم يرض عنه اليهود فضلا عن أن التأجيل سيفيد هؤلاء ويمكنهم من استعمال نفوذهم للتأثير على الوفود مع العلم بأن الانتخابات الاميركية لن تأتي بأية فائدة للعرب وذكر لي انه يستغرب هذا الموقف الظاهري المضاد للتقسيم في حين ان كثيرا من رجال الوفود العربية يرون ان لا بد من وقوعه وصرح لي بأن مندوبي مصر قد باحثوه كما باحثوا المندوب الاميركي مستر فيليب جيسوب في ضرورة التفاهم مع الاردن على

اقتسام المناطق المحتلة بالشكل الذي اوضحوه للمندوب البريطاني وطلب الي الاهتمام بذلك عسى ان يكون تفاهم الدولتين وهما صاحبتا الشأن الاول في الموضوع ضامنا الاستقرار والسلم فأجبته بما اجبت به الوزير البريطاني وقلت انني سأغتنم اول فرصة للاتصال بالمسؤولين في مصر ولقد ابرقت آنئذ الى وزيرنا المفوض في القاهرة ليبلغ المرحوم النقراشي باشا رسالة مني المحت فيها الى هذه الوقائع وابلغته كذلك ان ما تقرر في مؤتمر اريحا يجب ان لا يؤدي الى مثل هذه الضجة لا سيما وقد اتخذ كل من الحكومة ومجلس الامة موقفا حكيما متزنا بتركه البت في الموضوع الى الوقت المناسب بعد اتخاذ الاجراءات الضرورية المشروعة ولقد سكتت الضجة وكنت عازما على السفر الى القاهرة للتباحث مع دولته غير انه اغتيل رحمه الله وكان اسفي على فقده عظيما بعد ذلك جاء زمن الاتصال المباشر فلقد اغتنمت فرصة انعقاد لجنة التوفيق في بيروت في شهر آذار سنة ١٩٤٩ وكان معالي احمد خشبه باشا وزير الخارجية المصرية يرأس وفد مملكته لدى تلك اللجنة فاجتمعت بمعاليه في فندق سان جورج مساء يوم الاحد الموافق لليوم العشرين من ذلك الشهر واستمر حديثنا حتى منتصف الليل فعلمت منه أن مصر ترى من مصالحها الدفاعية الاحتفاظ بما تشغله من اراض تضاف اليه اقسام اخرى يمكن الحصول عليها عند التسوية النهائية وذلك بقصد اصلاح اوضاع الخطوط وان لا مانع لديها من أن تندمج بقية الاقسام العربية بالمملكة الاردنية الهاشمية بما في ذلك بيت لحم والخليل وقد كانتا تحت اشغال القوات المصرية ولما تطرقت الى ضرورة حصول الاردن على ميناء بحري قال معاليه انه في حالة استرداد شيء من الاراضي الواقعة الى شمال ميناء غزة يمكن البحث في ترك شيء منها كمدينة المجدل مثلا وهي تصلح لان تكون ميناء انما يقضي ذلك استرداد اراض اخرى توصل هذا الميناء بالاراضي الاردنية اما اذا لم يمكن استرداد المجدل وامكن تأمين وصولنا الى ميناء غزة فستمنحنا الحكومة المصرية جميع التسهيلات في ذلك الميناء لتأمين مصالحنا باحسن الطرق ثم تناول بحثنا امر عودة القوات المصرية من الخليل وبيت لحم واتفقنا مبدئيا على ان ازور القاهرة لترتيب هذا الامر وقد تمت هذه الزيارة في الاسبوع الثاني من شهر نيسان وكان خشبه باشا قد سافر الى نيويورك وقام مقامه باعمال وزارة الخارجية دولة ابراهيم عبد الهادي باشا رئيس الوزراء فاجتمعت بدولته مرتين في مكتبه يرافقني معالي وزير الدفاع فوزي باشا الملقي وقد بحثنا في اول الامر مسألة عودة القوات المصرية واتفقنا على ان نتبادل كتابين بشأنها وتفاهمنا مبدئيا وشفهيا على ما بحثته مع خشبه باشا في بيروت سواء أكان فيما يتعلق بمنطقة غزة والمناطق الاخرى ام فيما يختص بوجود ميناء للاردن على البحر الابيض المتوسط او تأمين مصالحه في ميناء غزة ومما يدل على وضوح ما قصدناه اذكر لحضراتكم عندما تفضل دولته بزيارتي في فندق سميراميس قبل عودتي بيوم واحد من اجل توقيع الكتابين اللذين اتفقنا على تبادلهما وكان يصحبه سعادة عبد الخالق حسونة باشا

وكيل وزارة الخارجية المصرية في ذلك الحين لاحظت ان مشروع كتاب دولته وكان قد اعده وكيل الوزارة المشار اليه قد اشار الى تعهد الحكومة الاردنية بالاحتفاظ لصالح عرب فلسطين بما تتركه القوات المصرية من اراض للقوات الاردنية فاعترضت على صياغة هذا المشروع بهذا الشكل الذي يتنافى مع الابحاث ويخالف الواقع وتساءلت عن عدم ذكر مثل هذه الاشارة بشأن الاراضي التي يشغلها الجيش المصري في منطقة غزة فلم يلبث دولته ان وافق على تغيير الصيغة واعيد طبع الكتاب مما ادى الى تأخر توقيعه بعض الوقت واكتفينا بالاشارة الى ان هذه الاراضي سيحتفظ بها عربية وليس ادل من هذا الحادث على وضوح القصد وصراحة التفاهم .

لقد جرت ابحاث اخرى في الموضوع مع حكومتي لبنان وسوريا فعندما شرف حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم مدينة بيروت عائدا من اوربا كنت في شرف استقباله وكان فخامة الشيخ بشاره الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية يعلق اهمية على دورة مجلس جامعة الدول العربية المقرر عقدها في شهر تشرين الاول وقد بحث الموضوع مع جلالة مولاي واتفقا على ان اتأخر في بيروت لنتفاهم على بعض الامور مما سيكون موضع البحث في تلك الدورة ولقد قابلت فخامة الرئيس اللبناني في قصره بعاليه مساء يوم الاحد الواقع في ٢٥ ايلول ١٩٤٩ بحضور دولة رياض بك الصلح رئيس الوزراء ومعالي حميد بك فرنجيه وزير الخارجية وكان من جملة ما بحثناه موضوع الاقسام العربية في فلسطين التي يشغلها الجيش الاردني فاتفقنا بسهولة على انه لا سبيل لقيام حكومة مستقلة هناك وعلى ان من مصلحة عرب فلسطين انفسهم ان تندمج تلك الاقسام بالمملكة الاردنية وان تلحق منطقة غزة بمصر واخذت وعدا بان يؤيد وفد لبنان هذا التفاهم عندما يبحث الامر في مجلس جامعة الدول العربية واتفقنا على ان اباحث الحكومة السورية ايضا وفي اليوم التالي انتقلت الى دمشق واجتمعت بفخامة السيد هاشم الاتاسي الذي كان رئيسا للوزراء انئذ وبمعالي ناظم بك القدسي وزير الخارجية وقد حضر الاجتماع ايضا معالي روحي باشا عبد الهادي وزير الخارجية الاردنية وتفاهمنا على مثل ما تفاهمنا عليه مع حكومة لبنان اما الحكومة العراقية فكانت ترى رأينا حرصا على سلامة ما تبقى من فلسطين ولانها تدين بمبدأ وحدة البلاد العربية ولا تميل الى خلق دول عربية اخرى غير التي خلقتها الظروف .

لقد كنت يا حضرات الزملاء عازما على بسط هذه الحقائق لدى اللجنة السياسية ولدى جامعة الدول العربية عند انعقاد دورة تشرين الاول الماضي وقد طلبت باصرار عدم اشتراك احد من حكومة عموم فلسطين او اي احد باسم فلسطين الى ان يبحث الموضوع بمجموعه وقد انقضت الدورة ولم يشترك فيها احد من هؤلاء ولكنها انقضت ايضا دون ان نتمكن من بحث هذا الموضوع لان لجنة خاصة الفت باسم لجنة فلسطين كان علينا ان ننتظر درسها وتقريرها ولم يصل ذلك الا في آخر لحظة حيث امكن بحث امور مستعجلة اخرى وانقضت الدورة .

على ان ذلك لم يحل دون الابحاث الانفرادية مع بعض رجال الوفود وكان الراي ان يندمج كل قسم عربي بالبلد العربي الذي يجاوره، وان يشمل هذا المبدأ كل ما يمكن استرداده بنتيجة التسوية النهائية لان القصد انقاذ الاراضي العربية وحفظ مصالح اصحابها لا ايجاد دولة لا تستطيع الاحتفاظ بهذه الاراضي واستطيع ان اقول انه كان هنالك تفاهم ينقصه التدوين واتخاذ القرار حتى ان البحث قد تناول الجليل الذي ترغب سوريا في اندماجه بها وكان موقف معالي وزير الخارجية موقفا حكيما معقولا .

اما نهاية المراحل فكانت مقابلتي لرفعة حسين سري باشا في اليوم الاول من شهر تشرين الثاني ١٩٤٩ ولما احببت اطلاع رفعته على ما تم من ابحاث مباشرة وغير مباشرة في عهد حكومة المرحوم النقراشي باشا وفي عهد حكومة ابراهيم عبد الهادي بادرني بقوله انه عالم بكل ذلك وموافق عليه وانه لا يعتقد بامكان قيام دولة عربية مستقلة في فلسطين لان الاوضاع قد تغيرت والواقع لا يجعل ذلك مستطاعا وان من الضروري ارجاء اعلان هذا الراي الى الوقت المناسب غير ان ذلك لا يمنع ان نعقد اتفاقا سريا بيننا لاعلانه وتنفيذه في الظرف المواتي وطلب الي ان اعرض ذلك على جلالة الملك المعظم وان اعد مشروعا لاعود وابحثه مع رفعته في القاهرة متى شئت غير ان وزارته الائتلافية قد استقالت واستبدلت بها وزارة انتقالية لا يمكن الدخول معها بمفاوضات كهذه .

ترون ايها السادة ان الحكومة الاردنية قامت بامانة بتنفيذ قرارها الذي وافق عليه مجلس الامة وانها حرصت على التفاهم مع شقيقاتها الدول العربية وعلى حفظ الصلات مع مجلس جامعتها كما انها لم تقدم على اتخاذ الخطوات الدستورية لاتمام وحدة الضفتين الا بعد التفاهم مع غالبية هذه الدول وكانت اولى هذه الخطوات اشتراك اخواننا في الضفة الغربية في انتخابات مجلس النواب ولنوابهم الذين اختاروهم حق تقرير مصيرهم بعد ان اشتركوا في الانتخابات اشتراكا دل على رغبتهم في الوحدة على ان ذلك لن يمس بالتسوية النهائية كما جاء في المشروع الذي قدمته الحكومة في هذا اليوم والله الموفق لما فيه الخير .

(تصفيق من الاعضاء)

دولة الرئيس : تفضل يا انور بك

انور بك نسيبه : ارغب في بادىء الامر ان اشكر فخامتكم على البيان الصريح الذي بينتموه في المجلس واني لا اشك في انه سيساعدنا على نقاش الموضوع الذي نحن بصدده . وثانيا : اننا ابناء الضفة الغربية فخورين وسعيدين بهذا اليوم الذي نجتمع فيه مع الاخوان الاعيان والنواب لنؤلف مجلسا واحدا ولنسعى الى هدف واحد ومن اجل هذا الهدف جئنا الى هذا المجلس وارجو ان لا يؤخذ كلامنا على غير رغبتنا في هذه الوحدة وانما هناك اشياء شكلية اريد اثارتها .

الامر الاول هو اننا حلفنا اليمين للمحافظة على الدستور ومن واجبنا

ذلك وهناك حالتان فقط يستطيع فيها الاعيان والنواب الاجتماع في قاعة واحدة .

الحالة الاولى عندما يتلى خطاب العرش والفرض من هذا الاجتماع هو سماع خطاب العرش فقط .

والحالة الثانية هي حين الخلاف على مشروع قانون يجاز في مجلس النواب ولا يجاز في مجلس الاعيان وبالعكس فيحصل الاجتماع .

لا اجد شيئا في الدستور يجيز لنا اقرار مشروع قانون قبل عرضه على مجلس النواب ومع انني سعيد وفخور بالجلوس بهذا الشكل الا انني اعتقد ان الدستور ينص على وجوب اعطاء قرار من قبل مجلس النواب ومن ثم يحال على مجلس الاعيان ثم من ناحية اخرى شكلية وهو انه ذكر في النص الاخير من خطاب جلالة سيدنا بان هذه الدورة هي فوق العادة وهناك نص صريح في المادة (٤١) من الدستور على كيفية العمل في الدورة فوق العادة وهو ان للملك الحق ان يدعو المجلس للانعقاد في دورة فوق العادة خارجا عن دورته العادية بقصد اقرار امور معينة يجب بيانها عند صدور الدعوة .

لا اعرف بالنسبة لزملائي الاخوان كيف تلقوا الدعوة ولكن بالنسبة الي كانت الدعوة شفهية من قائمقام القدس ولم اعرف شيئا عن القرار وكنت بطبيعة الحال اعرف انه سيكون كلام من هذا النوع وكنت اعتقد ان ستشكل لجنة للرد على خطاب العرش . لهاتين النقطتين استرحم البحث .

دولة الرئيس : ان الدستور كما تفضلت نص على حالتين تعقد فيهما جلسة مشتركة الاولى لاجتماع خطاب العرش والثانية للنظر في مواد القوانين التي يختلف المجلسان بشأنها غير انكم تعلمون ان السوابق التي يقرها مجلس الامة لها قيمتها واعتبارها فقد سبق وعقد هذا المجلس ثلاث جلسات مشتركة للبحث في قضايا عامة هامة كقضيتنا اليوم .

الاولى : عند صدور قرار التقسيم في تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ .

الثانية : عندما تقرر دخول الجيوش العربية فلسطين بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٤٨ .

الثالثة : بعد مؤتمر اريحا من اجل بحث مقرراته وقد اتخذ مجلس الامة قرارات في هذه القضايا الثلاث واظن انه لا شيء يمنع من اشتراك المجلسين اذا لم ترفض الاكثرية عقد الجلسة المشتركة ولست اعتقد ان من المستحسن التمسك بالشكليات في مثل هذا الظرف الخطير ما دام الهدف واحدا .

اما من ناحية القول بان الدورة هي دورة فوق العادة وانها يجب ان يقتصر في خلالها على البحث في امور معينة فاقول انني قد رافقت الحياة الدستورية والتشريعية في هذه البلاد منذ سنة ١٩٢٩ اي منذ ان وجدت هذه الحياة في بلادنا وبهذا الاعتبار اسمحوا لي ان اوضح القضية فلقد كان الدستور الذي سبق الدستور الحاضر ينص على وجود اربعة انواع من

الدورات النوع الاول تلك الدورة فوق العـادة التي عقدت بقصد تصديق الاتفاقية الاردنية البريطانية اذ كان من المشترط ان لا تعترف بريطانيا بوجود حكومة مستقلة في شرق الاردن قبل تصديق تلك الاتفاقية ومثل هذه الدورة لم تتكرر ولن تتكرر اما النوع الثاني فهو الدورات الاعتيادية التي تعقد في بداية شهر تشرين الثاني من كل سنة واما النوع الثالث فهو الدورات فوق العادة التي تعقد عقب الانتهاء من الانتخابات النيابية بعد حل مجلس النواب ويشترط عقدها في خلال اربعة اشهر من تاريخ الحل وان دورتنا الحاضرة تعتبر من هذا النوع وهـي محدودة المدة اي تمتد ثلاثـة اشهر كالدورات الاعتيادية وتشملها شروط التمديد والتأجيل وقد بقي النوع الرابـع وهو الدورات فوق العادة التي تعقد بقصد اقرار امور معينة يجب بيانهـا عند صدور الدعوة ولقد صدر في ذلك الحين قرار تفسيري من الديوان الخاص واقترن بالارادة السنية وصار جزءا من الدستور وجـاء في ذلك القرار ان الدورات من الانواع الثلاثة الاولى لا تختلف عن بعضها من حيث المدة وامكان البحث في جميع المواضيع اما النوع الرابع وحده فهو الذي تقتصر فيه على بحث المواضيع المعينة في الدعوة ويمكن حل دورته بارادة سنية دون التقيد باية مدة وليس للمجلس في مثل تلك الدورة ان يبحث غير الامور المعينة في الارادة التي صدرت الدعوة لاجلها ولقد سارت البلاد على هذا التفسير في الدورة فوق العادة التي عقدت من اجل تصديق الاتفاقية وفي الـدورة فوق العادة التي اعقبت الانتخابات التي جرت في سنة ١٩٣١ عقب حل المجلس التشريعي فقد قرىء خطاب العرش في الدورتين ولم تحدد فيهما المواضيع واعتبرتا كالدورة الاعتيادية تماما وانني الفت النظر الـى ان المادة الحادية والاربعين من الدستور الحاضر كالمادة التي كانت في الدستور السابق بعباراتها وكلماتها وترتيبها وهي واضحة كل الوضوح ولا محل للتردد في ان دورتنا هذه ستمتد ثلاثة اشهر انما يمكن تأجيلها لمدد لا يتجاوز مجموعها الشهرين بشرط ان لا تدخل هذه التأجيلات في حساب المدة الاصليـة ويمكن كذلك تمديد مدة الدورة بحيث لا يزيد الاجتماع عن ستة اشهر هذا هو الواقع واظن ان فيما قلت الكفاية .

بقي شيء ان الرغبة السامية ورغبة الحكومة هي التعجيل في الموضوع واذا لم تقرر هذه الوحدة – وقد اقرت بتشريف حضراتكم بشكلها الرسمي – فكيف يجوز لنائب الضفة الغربية ان يبحث في قضايا الضفة الشرقية وبالعكس لان على ذلك يتوقف امكان سير العمل والقضايا الشكلية ليست هامة اذا وافق الاعضاء على ذلك .

سليمان بك طوقان : فخامة الرئيس وحضرات الاعضاء ،

اسمحوا لي ان اقول اننا كلنا اتينا الى هنا ونحن نعلم ان الدورة لافتتاح المجلس وان ابناء الضفة الغربية قد اقروا الوحدة المنشودة فانا مع موافقتي على ما تكلم به انور بك نسيبه ولكننا نحن في جلسة فـوق العادة قد جئنا

للوحدة وعلينا ان نعطي قرار الضم وتأتي الامور الدستوريـة في الجلسات القادمة .

(تصفيق)

معالي خلوصي بك الخيري : دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء ،

ان مشروع هذا القرار يثير في نفس كل واحد منا نغما محببـا ويمس القلب بالصميم ومن اجل هذه الاسباب نفسها يجب ان يتم بالطرق الدستورية حتى لا يكون هناك ثغرات ينفذ منها ذوو الاغراض فتنعكس الآية .

يخيل لي من بيان دولة الرئيس ان هنالك احتمالات لا بد مـن درسها والتمعن فيهـا وعلى الاخص فان حركة الوحدة العربية قـد توقفت بفعل العناصر التي لا تنظر الا في مصالحها الشخصية واني آمل ان يكون اقرار هذا المشروع نقطة البداية في القضاء على التجزئة وارى تخفيفا لذلك ان يتم بعد درس وتمحيص حتى لا يكون هنالك ثغرة للاشخاص اصحاب الاغراض .

لقد اثيرت عدة نقاط دستورية وقد تكون هنالك نقاط اخرى لم يسمح الوقت لنا ان نثبتها وارى ان عدم الاسراع بالبت في هـذا الموضوع الخطير دون ان يعطي الاعيان والنواب الوقت الكافي لدرسها لا يقصد منـه الايقاف والتأجيل ولكن قصد ان يأتي العمل تاما وكاملا .

حكمت بك المصري : ان قرار الوحدة العربية لا يحتاج الى تمحيص ودرس فهو دستور كل عربي مخلص لبلاده وهو من البديهيات لهذا ارجو من فخامة الرئيس ان يبدأ بالتصويت على مشروع قرار الحكومة .

محمد بك المنور : معالي الرئيس ، اخواني الزملاء ،

بعد ان اقسمنا اليمين الدستورية ، وقبل الابتداء بأي عمل من اعمالنا النيابية ، ارغب في ان ارحب باخواننا نواب الضفة الغربية ، الذين يجتمعون معنا ويشاركوننـا المسؤولية لاول مرة ، واحييهـم تحية ملؤها الاخلاص والايمان بالوحدة ، لان في اجتماعنا هذا تحقيقا للوحدة التي طالمـا تمناها المخلصون من ابناء هذه الامة .

وارجو ان تسمحوا لي جميعا ، بان امهد لدورتنا هذه بكلمة ، ونحن في مستهل عهد جديد ، بأن علينا ان نساهم في بنـاء الدولة لهذا العهد على اسس قوية ، وان علينا ان نعالج مشاكلنا بروح واقعية ، مبتعدين عـن كل تغرض او مصلحة شخصية ، مستهدفين سلامة بلادنا ورقيها وعزها .

أيها السادة :

لقد اتاح الله لنا ملكا عظيما جمع شملنا وحمـل رسالة تحقق آمالنا فلنؤمن جميعا بهذه الرسالة السامية وبرافع لوائها ملكنا المعظم ، لاننا عندما نؤمن بالملك نؤمن بالبلاد وبدستور البلاد . وعندما نهتف للملك نهتف للشعب ولحقوق الشعب الذي انتخبنا ، ولما تحقق لهذا الشعب بفضل مليكه مـن وحدة ومن خطوات الى الامام اوسع بأذن الله .

وديع بك دعمس : دولة الرئيس .

اننا اصغينا باهتمام للبيان الطويل الذي القاه دولة الرئيس وطبعا

فأن هذا البيان يحتوي على تفاصيل ما قامت به الحكومة الاردنية من ابحاث ومفاوضات مع الحكومات العربية حول مصير القسم العربي من فلسطين وامور اخرى ولكن اننا نحن مجتمعون هنا كممثلين لاهالي فلسطين ونحن اصحابها ونحن اتينا هنا لتوحيد بلادنا مع هذه الشقة من الاردن ولا اظن ان لاحد حق علينا في ان نشاوره لتقرير مصيرنا ونحن قررنا مصيرنا في التوحيد في مؤتمراتنا العديدة واليوم نحن اتينا الى هذا البرلمان لاجراء هـذا الضم قانونا وان هـذا الضم قررناه لمنفعتنا ولحفظ مـا تبقى من بلادنـا وليس لمفاوضات او مصالح دولية .

اما غزة فهي فلسطينية عربية ولاهلها حق تقرير مصيرهم ونحن نطلب ان تعمل الحكومة بقدر امكانها في تمكين اهالي غزة من اعطاء رايهم في تقرير مصيرهم .

عبدالله بك نعواس : دولة الرئيس حضرات الاعضاء .

لا اعتقد ان بيننا من لا يرغب في وحدة اجزاء وطن واحد وشعب واحد ولقد كان مسلكنا الى الآن تأييد الوحدة بين جزئي بلد واحد ولكن يا فخامة الرئيس دعيت انا ايضا بصورة شفوية وقد ثبت في خطاب العرش ان هذه الدورة هي دورة فوق العادة وعلى هذا يجب ان تكون مواضيعها محدودة ومع شكري لدولتكم على تفسيركم للناحية القانونية من الموضوع ارجو اعطاءنا وقتا كافيا لدرس هذا الموضوع ومع اني أرى ان التخريج كان بارعا الا ان بحث امر دستوري لا اعتقد انه مهما كثرت السوابق يمكن ان تقوم الى جانب النص سواء بسواء .

النقطة الثانية : باعتقادي ان كثيرا من اخواني لم يتيسر لهم الاطلاع على الدستور والنظام الداخلي وقد مررنا على الدستور مرا عابرا ونحتـاج الى يومين لنرى هل نتمكن من هذا الضم من نـاحية وضعنا الدستوري كنواب فلسطينيين ، ولقد قبلنا بالوحدة بدخولنا الانتخـابات ودخولنا وزراء في الوزارة غير اننا كنا نتمنى ان نعطى مهلة لنرى هل نملك نحن نواب فلسطين من الناحية الدستورية ان نلزم الشعب هذه الوحدة وكيف ننقل السيادة الى الحكومة الاردنية والامر خطير يتعلق فيه مصالح شعب ومئـات الالوف من اللاجئين وامامنا الدول العربية الشقيقة وامامنا لجنة التوفيق لا تزال تدرس هذه القضية ولا نريد ان نقطع عليها سبل درس قضيتنا وعلى هذا كنا نتمنى ان نعطي المجال لدراسة هذه الامور .

ان شعب فلسطين هو منكم وفلسطين جزء من بلادكم ولذلك يا فخامة الرئيس اقترح ان نعطي المهلة الكافية لندرس الأمر مع الحكومة ومع حضرات الاعيان والنواب .

سليمان بك طوقان : دولة الرئيس

اننا نرى انفسنا امام امور شكلية أثارها اخواننا المحامون الذين اعتادوا الكلام امام المحاكم .

جئنا هنا للوحدة والشعب الفلسطيني انتخب نوابه لهذه الغاية فارجو وضع هذا الراي بالتصويت .

فضيلة الاستاذ محمد علي الجعبري : كلكم يعلم وضع فلسطين لقد اعتدي على اعراضنا ومقدساتنا وما زلنا نتحدث بالقيل والقال لقد جئناكم نرجوكم ان تقبلونا وتدافعوا عنها . (تصفيق) .

جئنا لتقرير الوحدة العربية الشعب الفلسطيني كله يطلب ذلك . اننا ما جئنا الى هنا الا لنكون بلدا واحدا وشعبا واحدا لنا ملك واحد .

يا صاحب الفخامة :

ان فلسطين العربية قـد حل بها ما حل وان مؤتمر اريحـا والشعب الفلسطيني كله قد قال كلمته بان فلسطين والاردن واحد وان كل شخص لا يريد ذلك فانما يريد ان يرى علم اسرائيل على المسجد الاقصى ومقام سيدنا ابراهيم .

عبدالله بك الريماوي : يظهر لي ان هناك سوء فهم عن الامر الذي من اجله جئنا الى هنا ان اثارة العواطف والخطابات العاطفية واللعب باوتار القلوب قد ابتلينا منها بما ابتلينا وانما نحن هنا لنحكم عقولنا على ضوء الحقائق .

نحن يا فخامة الرئيس ويا حضرات الاخوان نواجه حالة خطيرة .

سليمان بك طوقان (مقاطعا) : نحن أمام نقاش قد لا ينتهي فاقترح انهـاء المناقشة .

دولة الرئيس : للمجلس الحق في المناقشة .

عبدالله بك الريماوي (مداواما) : انا اقول اننا امام مرحلة خطيرة تفرض علينا التأني ودرس الامور ومن ناحية الوحدة فان المبدأ قائم كما في خطاب العرش بالماضي والحاضر فاذا اردنا التأني في الوقت فانما نفعل ذلك عن رغبة في الدرس .

يا دولة الرئيس :

ان بيانكم الطويل الذي تقدمتم به لهو اكبر دليل على الحاجة الى وقت لدعم هذا القرار ودرسه على ضوء أثره في المعسكر العربي وكما تفضل الزميل خلوصي بك فاننا نريد ان تسد كل ثغرة . ان التوحيد يعني ان نعلن نحن الفلسطينيين رغبتنا وهذا لا يتـم الا بهذا الشكـل فارجو اتبـاع الاصول الدستورية في ذلك .

سليمان بك طوقان : خلصّنا .

دولة الرئيس : اضع اقتراح سد باب المناقشة بالتصويت .

(فوضع واخذت الاصوات عليه فحاز الاكثرية)

معالي موسى بك ناصر : (انا اخرج . وهنا خرج معالي موسى بك وتبعـه عبدالله بك الريماوي) .

دولة الرئيس : استراحة عشر دقائق .

(وبعد فترة الاستراحة عاد المجلس الى الاجتماع ثانية) .

احمد باشا بن جازي : يا فخامة الرئيس لي كلمة . الله تعالى قال في كتابه العزيز : واطيعوا الله والرسول واولى الامر منكم ونحن لا نمشي في اعمالنا الا على رغبة سيدنا ونحب جمع البلدين ان كثر الكلام او قل .

دولة الرئيس : لا احد يشك في حسن نية كل من تكلم في موضوع خطير كهذا والذي لاحظته انه ليس هنالك من اختلاف على هدف وانما القضية شكلية من الناحية الدستورية ، وازيد هنا ان لو اعتبرتم هذه الدورة دورة عادية او فوق العادة فليس من مانع يمنع بحث هذا الموضوع ما زال ورد في خطاب العرش السامي . وارى ان اعتبار الدورة من النوع الرابع يحرم المجلس من البحث في غير قرار الوحدة وقانون الموازنة ولا يمكنه من البحث في مواضيع واقتراحات اخرى ومع ذلك فان المادة ٤١ صريحة كل الصراحة وها انا اتلوها عليكم .

« اذا حل مجلس النواب فيجري انتخاب عام ويجتمع المجلس الجديد في دورة فوق العادة بعد تاريخ الحل باربعة اشهر على الاكثر وتعتبر هذه الدورة فوق العادة وتشملها شروط التمديد والتأجيل كالدورة الاعتيادية وفق احكام المادة (٤١) من هذا القانون . وعلى كل حال نقض الدورة في ٣١ تشرين الاول ليتمكن المجلس من عقد الدورة العادية الاولى في اول تشرين الثاني . واذا عقدت الدورة فوق العادة في شهري تشرين الثاني وكانون الاول فتعتبر اول دورة عادية لمجلس النواب المذكور » .

اما الدورة التي اشار اليها انور بك فهي التي وردت في الفقرة الاخيرة من المادة ٤١ ان هذه الفقرة تتعلق بدورتنا هذه وهذا هو نص الفقرة :

للملك ان يدعو المجلس للانعقاد في دورة فوق العادة خارجا عن دورته العادية بقصد اقرار امور معينة يجب بيانها عند صدور الدعوة وتحل هذه الدورة بارادة سنية . ليس للمجلس ان يبحث في الدورة فوق العادة غير الامور المعينة في الارادة التي صدرت الدعوة من اجلها .

اما قضية اجتماع المجلس.فهي لرغبة أكثرية الاعضاء وقبول اعضاء المجلسين بالبقاء هنا يدل على هذه الرغبة والذي لاحظته ان الموضوع هو بين التأجيل والتعجيل فقط فاناس يريدون التعجيل وآخرون يريدون التأجيل

معالي خلوصي بك : الحقيقة أن الفرق جوهري فالامر يحتاج الى درس وتمحيص حتى لا يكون هنالك ثغرة كما قلت واما التأجيل فلا يدخل بباب النقاش وقد تلي بيان من دولة الرئيس يتضمن اشياء تحتاج الى درس وهنا عمل خطير لا يجوز ان يتم ارتجالا دون تمحيص وليست رغبتي في البحث بقصد التأجيل ولكن لاتمام اسباب نجاح الغايات التي يهدف اليها المشروع .

دولة الرئيس : بالنسبة لك شخصيا يا خلوصي بك قد درسنا هذا الامر سوية هنا وفي القاهرة وكنت مؤمنا به ولا اعتقد انك رجعت عن ذلك والاعيان والنواب بينوا آراءهم بحضورهم هذا وبياني كان ليطلع عليه العالم العربي واللجنة السياسية والذين يتظاهرون بغير الموافقة هم اول من وافق عليه .

بقيت نقطة جوهرية لكامل بك عريقات احب ان اجيب عليها فان المفهوم مما ورد في خطاب العرش السامي **وفي مشروع الحكومة انه لا يقصد الاعتراف بالوضع الحاضر ولا بالحدود كما لا يمس ذلك بالتسوية النهائية وهو امر واضح وصريح والقضية مدروسة ومفهومة** . اما الوحدة فمجيئكم دليل

قبولها ولا يحق بحث الدستور قبل الاندماج اي قبل اقرار الوحدة التي هي امر مفروغ منه .

واحب ان اباحثكم كفلسطيني ان مصلحة فلسطين وحفظ البقية الباقية من فلسطين لا يكون الا بعد الوحدة فستكون هناك ضمانات ولن يخطر لاحد الاعتداء عليها . واشهد الله اني سائر لمصلحة البلد الذي ولدت فيه .

ان هناك دسائس وهناك اناس بالقاهرة يحبون ان يحكموا ولو قرية في فلسطين هؤلاء الناس هم الذين يسعون للتفرقة فلا يجب ان نترك لهم مجالا بعد الان .

لنسد الباب على الآخرين وانتم لكم الحق في تقرير مصيركم وقد صدر قانون اعتبرتم بموجبه اردنيين ثم صدر قانون خصصت لكم مقاعد في البرلمان فهل بعد ذلك تمحيص أليس هذا قبول ؟ كان الاولى مقاطعة الانتخابات . اني اعتبر الامر شكليا وفي التأجيل آفات والكل يسعى لحل طيب ولم نقطع علاقاتنا مع الدول العربية كما اشار خطاب العرش .

انور بك نسيبة : نحن نقدر جدا اللباقة والذكاء اللذين نجدهما في معالجة دولة الرئيس للمواضيع الشائكة ولكن الذي اعتقده ان الحكومة او احد اعضائها هو الذي يناقش . قدمتم تفسير المادة (٤١) وهو تفسير معقول فيما يتعلق بالدورة فوق العادة ولكن هنالك مباديء عامة بصرف النظر عن الدساتير وعليها نرتكز بطلب التأجيل اما الناحية الاولى التي تقول بوجوب اجتماع الاعيان مع النواب فهي لاستماع خطاب العرش ومجرد اجتماعنا لا يعني موافقتنا وانما لاستماع خطاب العرش . اقترح كدرجة اولى وقبل المناقشة يجب ان يؤخذ رأينا بالطريقة العادية ـ التصويت ـ حتى اذا وافقنا انتقلنا الى القرار نقره او نؤجله .

دولة الرئيس : لم اقصد المناقشة وانما التوضيح ومساعدة المجلس .

انور بك نسيبة : لا اريد ان تساعد الحكومة الى هذا الحد .

معالي وزير الخارجية : ان الحكومة تقدمت بقرار واضح ينص اولا على **وحدة الضم** وثانيا **على التحفظات** ولا اعتقد ان نائبا واحدا يماري في وجوب هذه الوحدة او اقرار هذه التحفظات في نطاق التعاون العربي وفي نطاق المحافظة على الاعتبارات والحقوق التي هي حق يطالب بها الشعب باجمعه نوابا كانوا او افرادا .

والامة في تقرير القضايا الهامة لا تعتد في امور شكلية . ان المؤتمر السوري كان جمعية ممثلة للمناطق السورية باجمعها في حين لم يكن الا جزء ضيق منها تحت السلطة العربية ومع هذا فقد قرر المؤتمر مصير الاجزاء كلها قبل الدخول في الامور الشكلية الدستورية .

وعندما جئنا الى هنا لم نكن نشك في علمكم بان الاجتماع لم يكن الا للوحدة التي لا اشك ان كلا منكم يحافظ عليها وانما الشكليات هي التي اختلفنا عليها فاقترح على دولة الرئيس ان يضع موضع النظر النهائي مشروع هذا القرار واعتباره لا ينطبق الا على الوحدة والتحفظات .

عبد اللطيف بك صلاح : سيدي دولة الرئيس ، سادتي الاعيان والنواب ،

لا اشك بان حضرات الاخوان واكثرهم من المحامين قد اصابوا في ابحاثهم الدستورية وليست شكلية صرفة كما ظن البعض وقد حدثت مخالفات دستورية كثيرة في هذه الجلسة لو حدثت في غير هذا الاجتماع لكنت في مقدمة المعترضين . وانما الذي جعلني ان ارفع صوتي معترضا على هذه الاجراءات هو موضوع جلسة اليوم ، وهو موضوع كنا قررناه قبل سنة ونصف .

في الحقيقة توجد هنا مخالفات دستورية كان من الممكن ان تثار بصورة جدية وهي لماذا يجتمع المجلسان معا ليقررا قبول لائحة قانونية معا خلافا لنص الدستور ، قال دولة الرئيس : توجد سوابق . نحن لا نقيد بسوابق غيرنا ساروا عليها مخالفين للمبادىء وانما نقيد بالمبادىء بحسب ما توحيه ضمائرنا ومصلحتنا .

أؤكد لحضرات الاخوان انني في وظيفة كهذه عندما تجري المخالفات الصارخة وسأكون في الامام وانما القضية وحدة الوطن . فاني اسأل واتساءل لماذا تقدم الحكومة مشروعا كهذا في هذه الحالة التي هي منحصرة بسماع خطاب العرش لماذا هذا الاستعجال كانت الاصول ان يفترق المجلسان وان يجتمع كل على حدة ويقوم بالرد على خطاب العرش الذي يتضمن مسألة الوحدة وحينئذ كل من المجلسين يبدي موافقة مع الشكر وقد سمعت جميع المتكلمين بالمسائل الدستورية جميعهم موافقون على الوحدة وقد شرعت الحكومة حقا في عرض هذا المشروع ولكن قد بحث فيه المجلس النيابي واسلاك البرق اعلنت على جميع العالم فاذا اردنا ان نرجىء كلمتنا في هذا الموضوع يعني التردد في قبول الوحدة ، وحيث جميع الزملاء من اعيان ونواب لا يخالفون في الاساس وهم موافقون على هذا الضم فرأيي قبول المشروع بصرف النظر عن كون الحكومة اصابت او اخطات في تسرعها بتقديم هذه اللائحة ، ارى ان نقرر قبول اساس الوحدة دفعا لما يمكن حدوثه من تغيرات .

فضيلة الشيخ سليمان الفاروقي : سيدي الرئيس ، اخواني الزملاء الكرام ،

نحن هنا اليوم كاخوان لا نتحاسب ولقد اصاب كلا منا ما يكفي فنحن نريد أن ننفذ الى عهد جديد عهد دستوري وحيوي فهل نريد النفوذ اليه بدون جوازات سفر . نحن جئنا الى المملكة الاردنية فكيف نأتي الى عمان عاصمة الاردن وجلالة الملك اذا لم نكن نملك هذا الجواز فليس لنا ادعاء نيابة اذا لم نكن حكومة واحدة وشعبا واحدا وكل من يقول ان بامكانه ذلك قبل ان يحقق الوحدة فكلامه غير صحيح .

نحن جئنا الى عمان والى جلالة ملك عمان فلم جئنا اذا لم نعترف اننا وعمان صنوان . اذا جئت الى قاضي صلح فقد اعترفت ان لهذا القاضي اختصاصا بنظر دعواك .

عندي اقتراح يجمع بين امرين وهي ان تقسم بحوث اخواننا الى شقين

شق الوحدة او الضم فنقرر هذا الشق اما البحوث الشكلية فانا اوافق عبد اللطيف بك صلاح وكثيرا من الاخوان عليها .

اقترح ان يكون قرار الضم او مشروع الوحدة شقا واحدا يؤخذ الراي عليه ويبقى الشق الاخر الذي يتعلق بالحقوق الدستورية .

اذا ظللنا نتباحث فسنكون بحاجة الى سيف محمد الفاتح لبة خطابه واية كتابه والنار في اجزاء الجسم من الوطن . لقد حصل لنا ما يكفي وليس منا من هو غير مثخن بالجراح فنحن نقول ان مجيئنا الى هنا انما هو الاعتراف بالوحدة .

معالي وزير الخارجية : اشكر سماحة الاستاذ على بياناته التي تقدم بها لان الحكومة في الواقع لم تتقدم الا بمشروع وحدة الوطن والتحفظات الكافلة لحقوقه الكاملة لذلك اثني على اقتراحه .

كامل بك عريقات : اننا اقسمنا اليمين في هذا الاجتماع فلمن اقسمناه لقد اقسمناه لجلالة الملك المعظم فنحن اذن قد اعترفنا بالوحدة فهو ملك الاردن بضفتيه الشرقية والغربية ولكن لنا هنا نقاط وهي تأكيد المحافظة على كامل حقوق العرب في فلسطين فلن نعترف بأي جزء من فلسطين احتله العدو .

شفيق بك الرشيدات : ما كنت احب ان اشترك وزملائي نواب الضفة الشرقية في النقاش الدائر في المجلس لانه يهم في الدرجة الاولى اخواننا نواب فلسطين وهو من اختصاصهم ، غير ان ما حدث الان من محاولة بعض الاعضاء منع اعضاء آخرين من استعمال حقهم في الكلام هو الذي حدا بي ان اتكلم . ان من حق كل نائب ان يقول ما يريد وان الحرية ممنوحة للجميع لان يدلوا بآرائهم واعتراضاتهم ضمن النظام والقانون وخرق لمبادىء الحرية وللدستور ان يمنع النواب من استعمال هذا الحق .

ان الاخوان اثاروا اشكالات دستورية وانه على الرغم من اعتقادي ان لا اعتراض من احد في هذا المجلس على اساس فكرة الوحدة لانها هدف كل عربي ، فان الاعتراض الدستوري يحتاج الى بحث والى حل ، وحله لا يكون بالكلمات العاطفية والخطابات الحماسية ، انما بتطبيق احكام القانون ومواد الدستور فالاصول يقتضينا اذا اصر حضرات النواب على التمسك باعتراضهم الدستوري ان نطرح رأيهم للتصويت فاذا ما كسب الاكثرية اخذ به واذا ما فشل انتقلنا الى النقطة الثانية وهي بحث صيغة قرار المشروع والتصويت عليه وبهذا نكون قد سرنا في حدود الدستور واعطينا الاعتراض حقه من القانون . واني لا ارى ضرورة تحوجنا الى احداث الضجة والتشويش والتهويش في بحث امر شكلي .

عبدالله بك الريماوي : يظهر لي ان هنالك موازنة بين الشكليات الدستورية والقانونية وبين اعطائنا التوحيد بالذات الصفة الشرعية وانا اقول مع جميع القائلين ان اشتراكنا في المجلس يعني التوحيد ولكني اسأل هل هناك من سبب يدعو الحكومة لاعطاء الصفة الشكلية .

اما المقارنة بين مجلسنا والمؤتمر السوري فنحن هنا كنواب وهناك كمؤتمر وفرق بين مجلس امة ومؤتمر لذلك ارجو من دولة الرئيس ان يعود الى اقتراح الزميل انور بك نسيبه .

وزير الخارجية : السوابق والتقاليد المرعية توجب ان يجتمع مجلس الامة في الاحداث المهمة في هيئة مؤتمر مشتملا على الاعيان والنواب لذلك لا محل للاعتراض على اجتماع المجلسين في هيئة مؤتمر خصوصا وفي تصويت المجلسين على مشروع قرار الوحدة تعبير مشترك عن الارادة العامة . كما ان نواب الضفة الغربية الذين اشتركوا في الانتخابات على اساس الدعوة الى الوحدة والتحول الى مواطنين كأخوانهم سواء بسواء لا يكتسبون هذه الصفة بمقتضى احكام الدستور التي اشترطت ان يكون النائب اردنيا الا بعد اعطاء قرار الوحدة واكتسابها بهذا صفة المواطن الاردني . ولذلك فأن ما اثاره اخواننا من النواب من ملاحظات حول هذا الموضوع في غير محله . واني اذكر على سبيل المثال ان المؤتمر السوري الذي اجتمع في دمشق عام ١٩٢٠ ممثلا للديار الشامية ومنها (فلسطين) وكنت عضوا فيه قد اعلن استقلال البلاد ووحدتها التامة قبل اي شيء آخر وبعد أن بت في الاساس وانبثقت الدولة الجديدة عن قراره التاريخي .

انتقل في المرحلة الثانية الى موضوع دستور الدولة وتعيين قواعده العامة والى حقوق وواجبات السلطات الثلاث ، ولهذا فأن الحكومة ترى ان عمل مجلس الامة يجب ان يبدأ بالتصويت على امر الوحدة سلبا او ايجابا وبمنتهى الحرية اذ لا يجوز ارجاء النظر في امر سينبثق عنه نظام الدولة الموحد ولا يستطيع المجلس دستوريا ان يمارس اعماله الا بمقتضاه .

دولة سمير باشا الرفاعي : ما كنت احب ان ادخل في هذه المناقشة التي قيل عنها انها مقتصرة على امور شكلية ولكني اعتبرها اكبر من الشكليات واهم لانها تمس اصولا دستورية لولا اني وجدت اننا بعد هذا الجدل الطويل عدنا من حيث بدانا ولم نتقدم في الموضوع الاساسي خطوة واحدة .

ان النقطتين اللتين اثير هذا الجدل حولهما هما اولا : بحث صفة هذه الدورة غير العادية وهل يجب اعتبارها كالدورات الاستثنائية ام لا . والثانية تتعلق بابحاث دستورية متصلة باحكام الدستور من حيث جواز اجتماع مجلس الامة بهيئتي الاعيان والنواب او عدم جوازه .

اما فيما يتعلق بالنقطة الاولى فقد اوضح دولة رئيس المجلس في بيانه ان هذه الدورة وان سميت دورة فوق العادة فانها تعتبر كالدورات العادية بحكم المادة (٤١) من الدستور . وهذا هو الواقع ونص الدستور صريح في ذلك فلا حاجة لاطالة البحث في هذه النقطة . واما النقطة الثانية : فان نص الدستور على حالتين معينتين لاجتماع مجلس الامة لا يمنع من اجتماع كهذا في مناسبات اخرى ايضا لا سيما عند النظر في مواضيع خطيرة كالموضوع الذي نبحثه الآن . وقد وقعت سوابق في هذا الصدد مما يجب اعتباره عرفا وتقليدا برلمانيا يحسن التمسك به . ومع ذلك فاذا كانت هذه المسألة مما

يمكن النظر اليها على انها مسألة شكلية فان البحث فيها ومناقشتها بهذه الصورة الجارية انما هو امر مهم جدا وغير شكلي لانه يتصل بالدستور .باحكام الدستور في الصميم . ولهذا السبب ارى ان البت في هذه النقطة ضروري جدا لضمان سلامة الاجراءات التي يقوم بها المجلس من الناحية الدستورية . ان الدستور الاردني يتناول في احكامه المملكة الاردنية الهاشمية المعترف بحدودها الدولية الحاضرة ولو لم تكن للمجلس الحالي صفة خاصة من حيث انه يضم لاول مرة نوابا واعيانا يمثلون الضفة الغربية لما كانت هناك اية حاجة للجدل حول الاجراءات الدستورية التي ينبغي اتخاذها بموجب الدستور في هذه الجلسة الافتتاحية لدورة المجلس وبعد القاء خطبة العرش. اما وان هذه الدورة صفتها الخاصة التي ذكرتها بالنسبة لوجود نواب واعيان يمثلون الضفة الغربية فان الحكومة قد احسنت صنعا في تقديم مشروعها هذا ليكون اول اجراء دستوري يتخذ بقصد اعطاء السادة نواب واعيان الضفة الغربية الصفة الدستورية الشرعية . وبمعنى آخر ارى ان اقرار مشروع وحدة الضفتين يجب ان يكون اول اجراء يتخذه هذا المجلس لكي يصح لاي منهم بعدئذ الدخول في مناقشات وابحاث تتعلق بالدستور واحكامه . ولهذا اقترح على دولة الرئيس ان يتفضل بعرض اقتراح تأجيل النظر في مشروع الحكومة او عدمه للتصويت فاذا قرر المجلس عدم التأجيل وضع عندئذ المشروع نفسه في التصويت .

كمال بك حنون : اعتقد ان هناك خطا قائما على اساس البحث والخطأ يتكون في معرفة .

على اي اساس بحث التوحيد ؟

أعلى اساس الدستور القائم الذي سنعدله فيما لو صار التوحيد حتى يصير لنا الحق بالمساس بحرمة هذا الدستور ، ام على اساس تقرير المصير ؟

انني اعرف اننا دخلنا الانتخابات على اساس التوحيد وقد تقاطر الناخبون وتدافعوا الى صناديق الاقتراع على هذا الاساس . ودخلنا الانتخابات ايضا على اساس تعديل الدستور فعليه أنا ارى ان نبدأ بالتوحيد حتى نلبي رغبة الناخبين وحتى يكون لنا الحق في تعديل الدستور .

ان الامور الشكلية لا قيمة لها اذا كانت الغاية من عدم التقيد بها تهدف الى القيام بواجب عظيم الخطر وتحقيق صيغة يتشرف كل عربي ان نحملها الا وهي وحدة كل جزء من اجزاء الوطن العربي الكبير .

الامور الشكلية لا توضع الا لتصون الحق وتحقق الحصول عليه في احسن شكل . ان القرار الذي سنأخذه سوف لا يكون مجحفا باحد اذا فلماذا التقيد بالشكل .

انور بك نسيبة : فعلا لقد وضعنا بمكان لا نحسد عليه لقد قيل لنا أنه لا يحق لنا بحث الدستور قبل الوحدة ومن وجهة ثانية قيل لنا ان الوحدة لا تتم الا اذا انتم وافقتم عليه . نحن دخلنا الانتخابات على أساس الدستور القائم واكتسبنا حقوقا بموجبه والآن نريد خلق كيان جديد للضفتين وهو عمل

يتطلب نوعا من الاتفاق بين الضفة الشرقية والغربية فعلينا ان نبين شروط هذا الاتفاق من الناحية الدستورية وفق رغبة جلالة الملك ورغبة الحكومة ثم الا يجدر بنا ان نحدد هذه الشروط لتكون هذه الخطوة دستورية ؟ نحن نريد وحدة صحيحة لا هزيلة وهي كذلك اذا لم نتبع هذه الطرق .

رشاد بك مسوده : لقد سمعت ما قيل اننا اكتسبنا الجنسية الاردنية بموجب قانون اذن نجلس هنا كاردنيين فالوحدة قائمة ونحن نقرها ولكني احب ان اضيف شيئا وهو الوحدة والدستور فالوحدة يقرها الجميع ولكن هنا دستور هل يكفي لسد رغبات شعب المملكة الاردنية الهاشمية لذلك اكتفي ان يكون المشروع مشروع قرار الوحدة وتعديل الدستور.

عبد اللطيف بك صلاح : النائب اثار قضية تعديل الدستور اننا نبحث قرار الوحدة الذي تقدمت به الحكومة اما البحث في الدستور فموعده قريب وذلك عند الاجتماع للرد على خطاب العرش .

دولة الرئيس : لكل عضو ان يقترح تعديل الدستور .

معالي وزير الخارجية : مسألة الدستور داخلية والوحدة خارجية مسألة الوحدة هي مسألة الوطن اما الدستور فتنظيم الحياة في الوطن وعلى ذلك قد ورد في خطاب العرش ما يكفي وبالاضافة ارد على الاخ الذي قال بأن المؤتمر السوري مؤتمر والصحيح انه جمعية تأسيسية .

فضيلة الاستاذ الفاروقي : لا يجوز لنا ان نعترض قبل ان نعترف بالوحدة ولا يجوز الى قاض اعطاء القرار وهو غير معترف بوظيفته .

كمال بك حنون : قامت الانتخابات على أساس تقرير المصير وليس على اساس الدستور وانما جرت الانتخابات على اساس أن هنالك جيشا ممثلا وحتى ننهي هذه الحالة العسكرية دعينا الى الانتخابات دون ضغط او اكراه ونحن الآن نواب الامة نقرر مصيرنا بانفسنا وعلينا ان نسير للتوحيد .

دولة الرئيس : باب المناقشة كان اقفل لكنني تساهلت في اعادة النقاش لتمكين الاعضاء من اعطاء آرائهم ولكن يجب الا يستمر ذلك الى النهاية .
الامر اصبح واضحا وهو التعجيل أم التأجيل .

عبدالله بك الريماوي : دولة سمير باشا قدم حقائق لا بد من مناقشتها قال اننا لا نكسب صفة النائب الا اذا اعلنا الوحدة.

دولة سمير باشا : انا لم اقل وانما قلت ان من يريد ان يبحث في الدستور ويناقش احكامه يجب عليه اولا ان يخضع نفسه ورقعة الارض التي يمثلها لاحكام هذا الدستور ومن ثم يجوز له البحث والمناقشة في هذا الموضوع .

دولة الرئيس : اضع الراي القائل بالتأجيل بالتصويت .

(رفض بالاكثرية الساحقة) .

دولة الرئيس : اضع مشروع الحكومة بشأن وحدة الضفتين في التصويت .

فقبل بالاكثرية الساحقة وبلغ عدد الذين لم يوافقوا ثلاثة من مجموع اعضاء المجلسين وارفضت الجلسة .

سكرتير مجلس الامة	رئيس مجلس الامة
عبد الحليم عباس	**توفيق ابو الهدى**

* * *

ملحق

فلسطين في عهد الانتداب البريطاني

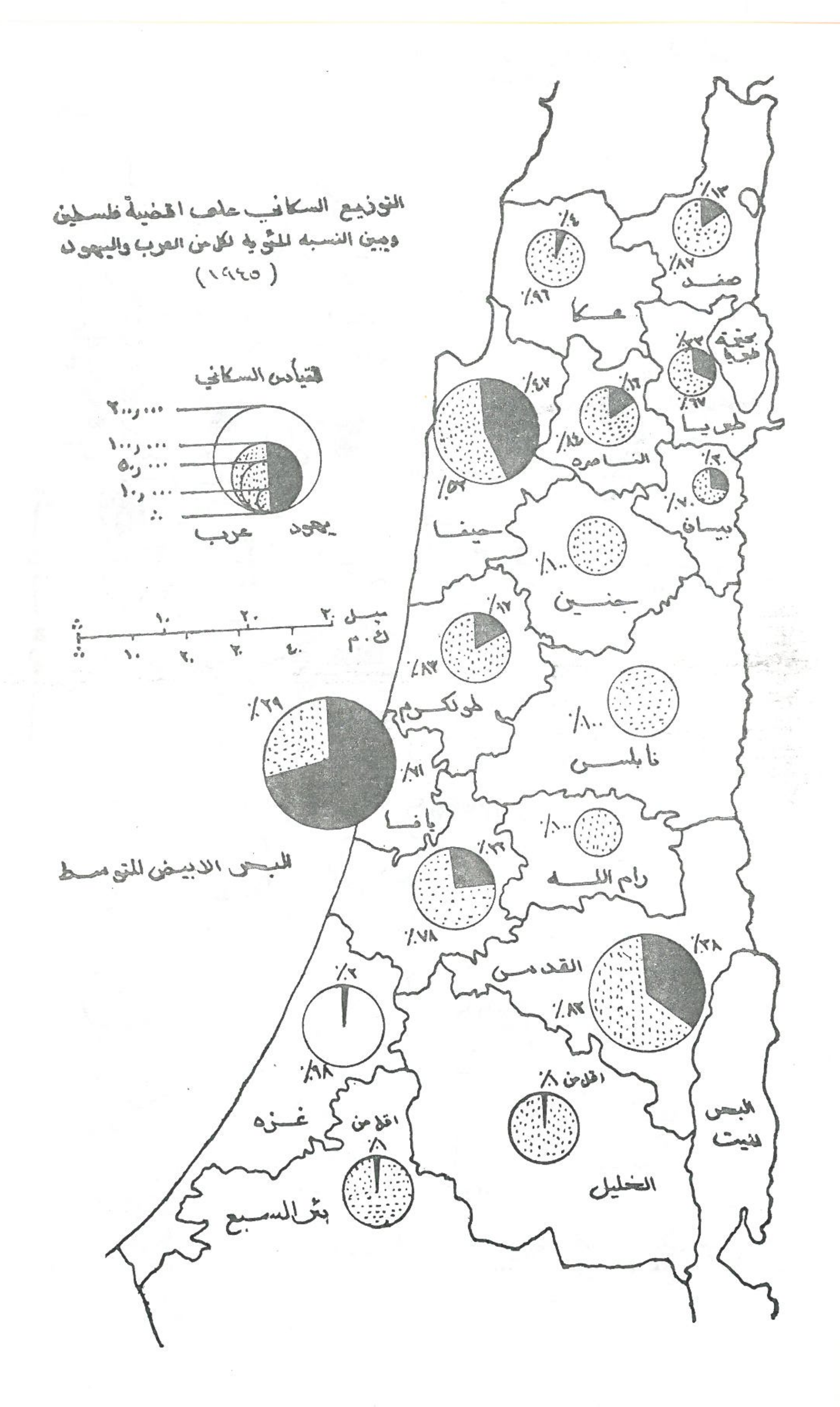
المالكون	مساحة بالدونم	النسبة المئوية
العرب	١١/٥٧٤/٧٧٤	٪ ٤٧٬٧٩
اليهود	١/٤٩١/٦٩٩	٪ ٥٬٦٧
الغير « اجانب »	١٤٢/٠٥٠	٪ ٠٬٥٤
املاك الدولة	١٢/١١٤/٥٠٠	٪ ٤٦٬٠٠
المجموع	٢٦٣٢٣٠٢٣	٪ ١٠٠

ملحق

فلسطين
حسب قرار التقسيم ١٨١ عام ١٩٤٧

	الدولة العربية		الدولة اليهودية		منطقة القدس	
	المساحة بالدونم	النسبة المئوية	المساحة بالدونم	النسبة المئوية	المساحة بالدونم	النسبة المئوية
العرب	٨/٨٤٨/٢٩٠	٪ ٧٧٬٦٩	٣/٥٧٧/٨٢٥	٪ ٢٤٬٢٤	١٤٨/٦٥٩	٪ ٨٤٬٧٠
اليهود	٩٥/٥٤٣	٪ ٠٬٨٤	١/٣٨٣/٨٥٨	٪ ٩٬٣٨	١٢/٢٩٨	٪ ٧٬٠١
الغير اجانب	٨٣/٤٥٤	٪ ٠٬٧٣	٥٠/٠٩٠	٪ ٠٬٣٤	٨/٥٠٨	٪ ٤٬٨٥
املاك الدولة	٢/٣٦٢/٥٨٣	٪ ٢٠٬٧٤	٩/٧٤٥/٨٧٦	٪ ٦٦٬٠٤	٦/٠٤١	٪ ٣٬٤٤
المجموع	١١/٣٧٩/٨٧٠	٪ ١٠٠	١٤/٧٥٧/٦٤٩	٪ ١٠٠	١٧٥/٥٠٤	٪ ١٠٠

ـ الدولة العربية ٤٤ ٪ من مساحة فلسطين ـ الدولة اليهودية ٥٦ ٪ من مساحة فلسطين



التوزيع السكاني على اقضية فلسطين
وبين النسبه المئويه لكل من العرب واليهود
(١٩٤٥)
التباين السكاني
٢٠٠,٠٠٠
١٠٠,٠٠٠
٥٠,٠٠٠
١٠,٠٠٠
يهود
عرب
صفد
عكا
طبريا
الناصره
بيسان
حيفا
جنين
طولكرم
نابلس
يافا
رام الله
القدس
الخليل
غزه
بئر السبع
البحر الابيض المتوسط
البحر الميت

الخرائط

المناطق المقترح لاقامة دولة يهودية عليها حسب قرار التقسيم سنة ١٩٤٧

المناطق التي استولت عليها اسرائيل من فلسطين بعد قرار سنة ١٩٤٧ وفي حرب سنة ١٩٤٨

المناطق التي احتلتها اسرائيل سنة ٦٧

بيروت
لبنان
سوريا
صيدا
صور
عكا
حيفا
فلسطين
البحر الابيض المتوسط
تل ابيب
يافا
القدس
البحر الميت
عمان
الاردن
غزة
خان يونس
رفح
العريش
النقب
بورسعيد
بورفؤاد
القنطرة
الاسماعيلية
البحيرة المرة
السويس
بورتوفيق
القاهرة
حلوان
مصر
سيناء
نهر النيل
العقبة
ايلات
البتراء
العربية السعودية
ابو زنيمة
دير القديسة كاترين
شرم الشيخ
خليج العقبة
خليج السويس
البحر الاحمر

مخطط يبين توزيع الملكية في فلسطين
سنة ١٩٤٥

النسبة المئوية
املاك يهودية
املاك عربية
املاك عامة ومتفرقة

صفد
عكا
طبريا
حيفا
الناصرة
بيسان
جنين
طولكرم
نابلس
يافا
الرملة
رام الله
القدس
غزة
الخليل
بئر السبع
البحر الابيض المتوسط
البحر الميت
شرق الاردن

المراجع

مصادر البحث

مصادر البحث العربية

١ ـ الدول العربية في منظمة الامم المتحدة .
ـ شاكر الدباس ـ مطبعة الانشاء ـ دمشق ١٩٤٨
٢ ـ عبرة فلسطين .
ـ موسى العلمي ـ مطبعة الكشاف ـ بيروت ١٩٤٩
٣ ـ مؤتمر فلسطين العربي البريطاني ١٩٣٩
ـ خيرالدين الزركلي ـ القاهرة
٤ ـ هكذا انا يا دنيـا .
ـ خليل السكاكيني ـ القاهرة
٥ ـ سر النكبة .
ـ محمد نمر الهواري ـ الناصرة ١٩٥٥
٦ ـ فلسفة الثورة .
ـ جمال عبد الناصر ـ مصلحة الاستعلامات ـ القاهرة ١٩٥٦
٧ ـ جندي مع العرب .
ـ غلوب باشا ـ مكتبة النهضة ـ بغداد ١٩٦٣
٨ ـ السياسة العربية المعاصرة .
ـ جورج كيرك ـ ترجمة محمد الخولي وعبدالواحد الامباني ـ الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٦٣
٩ ـ في مفهوم الزعامة السياسية .
ـ انيس صايغ ـ المطبعة العصرية ـ صيدا ١٩٦٥
١٠ ـ القومية العربية .
ـ الامير مصطفى الشهابي ـ مطبعة الرسالة ـ القاهرة ١٩٥٨
١١ ـ كارثة فلسطين .
ـ مذكرات عبدالله التل ـ دار القلم القاهرة ١٩٥٩
١٢ ـ النكبة .
ـ عارف العارف ـ المطبعة العصرية ـ صيدا .
١٣ ـ تاريخ الاردن الحديث
ـ منيب الماضي وسليمان موسى ـ عمان ١٩٥٩
١٤ ـ عراق نوري السعيد
ـ ولدمار غلمن ـ مؤسسة الانتاج الطباعي ـ بيروت ١٩٦٥
١٥ ـ المؤامرة ومعركة المصير ـو ـ مجتمع الكراهية
ـ سعد جمعة ـ دار الكاتب العربي ـ بيروت ١٩٦٨

١٦ ـ نشوء القومية العربية
ـ زين نور الدين ـ دار النهار ـ بيروت ١٩٦٨
١٧ ـ الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٨٩ ـ ١٩٣٩
ـ البرت حوراني ـ دار النهار ـ بيروت ١٩٦٨
١٨ ـ اقتراح دولة فلسطين
احمد بهاء الدين ـ دار الآداب ـ بيروت ١٩٦٨
١٩ ـ عرب ويهود
ـ د. سامي الجندي ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ١٩٦٨
٢٠ ـ البعث
ـ د. سامي الجندي ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ١٩٦٩
٢١ ـ الهاشميون.. والقضية الفلسطينية
ـ انيس صايغ ـ المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت ١٩٦٦
٢٢ ـ حربنا مع اسرائيل
ـ الملك حسين ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ١٩٦٨
٢٣ ـ يقظة العرب. (جورج انطونيوس)
ـ ترجمة ناصر الدين الاسد ، احسان عباس ـ بيروت ١٩٦٦
٢٤ ـ من اجل تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية
ـ وزارة الارشاد القومي ـ القاهرة ١٩٦٨
٢٥ ـ الماركسية والمسألة اليهودية
ـ ناجي علوش ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٦٩
٢٦ ـ جذور القضية الفلسطينية
ـ د. اميل توما ـ المكتبة الشعبية ـ الناصرة
٢٧ ـ نشأة الحركة العربية الحديثة
ـ محمد عزت دروزه ـ المطبعة العصرية ـ صيدا ١٩٧١
٢٨ ـ القضية الفلسطينية (جزئين)
ـ محمد عزت دروزه ـ المطبعة العصرية ـ صيدا ـ بيروت
٢٩ ـ قرارات الامم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧ ـ ١٩٧٢
ـ سامي هداوي ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ
بيروت ١٩٧٣
٣٠ ـ شؤون فلسطينية
ـ الاعداد ٧، ٨ و ٩ لسنة ١٩٧٢ ـ مركز الابحاث ـ بيروت
٣١ ـ الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠
ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ١٩٦٦ ـ ١٩٧٢
٣٢ ـ اليوميات الفلسطينية (المجلد الخامس عشر)
ـ ١٩٧٢/١/١ ـ ١٩٧٢/٦/٣٠ مركز الابحاث ـ بيروت
٣٣ ـ مذكرات ايدن (جزئين)
ـ ترجمة خيري حماد ـ دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر ـ
بيروت ١٩٦٠

٣٤ ـ مذكرات خالد العظم
ـ ثلاثة اجزاء ـ الدار المتحدة للنشر ـ بيروت ١٩٧٣
٣٥ ـ الآثار الكاملة للملك عبدالله
ـ حقبة من تاريخ الاردن ـ الدار المتحدة للنشر ـ بيروت
٣٦ ـ عرب معاصرون
ـ د. مجيد خدوري ـ الدار المتحدة للنشر ـ بيروت ١٩٧٣
٣٧ ـ الاتجاهات السياسية في العالم العربي
ـ د. مجيد خدوري ـ الدار المتحدة للنشر ـ بيروت ١٩٧٢
٣٨ ـ الحركة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤
ـ سليمان موسى ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ١٩٧٠
٣٩ ـ دراسات في الفكر العربي
ـ ماجد فخري ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ١٩٧٠
٤٠ ـ الموجز في تاريخ فلسطين الحديث
د. عبد الوهاب الكيالي ـ المؤسسة العربية للدراسات ـ
بيروت ١٩٧١
٤١ ـ المراسلات التاريخية ١٩١٤ ـ ١٩١٨
ـ سليمان موسى ـ عمان ١٩٧٣
٤٢ ـ اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية
ـ أروى طاهر رضوان ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ١٩٧٣
٤٣ ـ العلاقات الاردنية ـ البريطانية ١٩٢١ ـ ١٩٥٧
ـ علي المحافظة ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ١٩٧٣
٤٤ ـ عبد الناصر والعالم
ـ محمد حسنين هيكل ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ١٩٧٢
٤٥ ـ احاديث في آسيا
ـ محمد حسنين هيكل . دار المعارف ـ بيروت ١٩٧٣
٤٦ ـ من رودس الى جنيف
ـ عادل مالك ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ١٩٧٤
٤٧ ـ المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨
ـ ناجي علوش ـ دار الطليعة ـ بيروت
٤٨ ـ الماركسية والدولة اليهودية
ـ اديب ديمتري ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧١
٤٩ ـ قضية القدس
ـ د. عزالدين فوده ـ مركز الابحاث الفلسطيني ـ بيروت
٥٠ ـ عوني عبد الهادي (اوراق خاصة)
ـ د. خيرية قاسمية ـ مركز الابحاث الفلسطيني ـ بيروت
٥١ ـ فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩
ـ د. كامل محمود خله ـ مركز الابحاث الفلسطيني ـ
بيروت ١٩٧٤

٥ ـ ثلاث حروب وسلام واحد (ترجمة محمود عباسي)

٥' ـ الارض البهية
ـ اريه الياف ـ مطابع القدس العربية ـ القدس ١٩٧٤

٥ ـ اسرائيل والفلسطينيون واليسار ..
ـ مردخاي بنطوف ـ مطابع القدس العربية ـ القدس ١٩٧٤

٥٥ ـ العرب والعثمانيون ١٥١٦ ـ ١٩١٦
ـ د. عبد الكريم رافق . مكتبة اطلس ـ دمشق ١٩٧٤

٥٦ ـ المؤتمر العربي الاول
ـ صدر عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية بمصر ـ مطبعة البوسفور ـ القاهرة ١٩١٣

٥٧ ـ الثورة العربية الكبرى (ثلاث مجلدات)
ـ امين سعيد ـ مطبعة عيسى الحلبي وشركاه ـ القاهرة

٥٨ ـ نقطة البداية (احاديث بعد الخامس من حزيران)
ـ ميشيل عفلق . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧١

٥٩ ـ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٩
ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت

٦٠ ـ يوميات شعب (٣٠ عاما على الاتحاد)
ـ اميل توما ـ مطبعة الاتحاد التعاونية ـ حيفا ١٩٧٤

٦١ ـ الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ ـ ١٩٢٠
ـ خيرية قاسمية ـ دار المعارف بمصر ١٩٧١

٦٢ ـ الخدمة العسكرية من اجل السلام (كارل فان هورن)
ـ تعريب خيري حماد ، القاهرة ١٩٦٧

٦٣ ـ نحو حل برليتاري ثوري للصراع العربي الصهيوني ـ هدى حموده
الاتحاد العام لكتاب الفلسطينيين ـ دمشق ١٩٧٤

٦٤ ـ يوميات هرتزل ـ اعداد انيس صايغ ـ منظمة التحرر الفلسطينية ..
بيروت ١٩٧٣

٦، ـ تيودور هرتزل ـ ديزموند ستيوارت
ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٤

مصادر البحث الاجنبية

1. HENRY CATTAN :
   - a — PALESTINE, THE ARABS & ISRAEL 1969
   - b — PALESTINE, THE ROAD TO PEACE 1971
   - c — PALESTINE, AND INTERNATIONAL LAW 1975
2. Dr. JAMAL NASIR :
   - a — A DAY OF JUSTICE 1960
3. GEOFFREY FURLONGE :
   - a — PALESTINE IS MY OUNTRY
     The story of MUSA ALAMI
4. FAWAZ TURKI :
   - a — THE DISINHERITED 1972
5. L.T. COLONEL F.H. KISCH :
   - a — PALESTINE DIARY 1938
6. Y. PORATH :
   - a — THE EMERGENCE OF THE PALESTINIAN ARAB NATIONAL MOVEMENT 1918 - 1929 1974
7. LARRY COLLINS & DOMINIQUE LAPIERRE :
   - a — JERUSALEM 1972
8. MAXIME RODINSON :
   - a — ISRAEL AND THE ARABS 1972
9. ANTHONY NUTTING :
   - a — THE ARABS 1964
     1972
10. ANTHONY NUTTING :
    NASSER
11. MARGARET ARAKIE :
    THE BROKEN SWORD OF JUSTICE
    AMERICA, ISRAEL & THE PALESTINE TRAGEDY 1973
12. EDWARD ATIYAM :
    THE ARABS 1955

المقالات

(١) تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي ١٩٤٨ ـ ١٩٧٢

بقلم ليلى القاضي ـ شؤون فلسطينية العدد (٢٢) ـ حزيران ١٩٧٣

(٢) على هامش قرار مجلس الامن الدولي ٢٤٢ .

د. فايز صايغ . شؤون فلسطينية العدد ١ ، ١٩٧٤

(٣) بصراحة ـ مجموعة مقالات محمد حسنين هيكل في الاهرام ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢

(٤) ملف النهار ـ القدس . يواكيم مبارك . العدد ٧٩ تاريخ ١٩٧٥/١/١

(٥) الخطابات السياسية للرئيس جمال عبد الناصر ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠

(٦) رسالة جنيف ـ ان الرواية لم تتم فصولا . . .

بقلم ناصر النشاشيبي ـ الحوادث اللبنانية ـ بيروت ـ كانون الناني ٧٤

(٧) دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى الامم المتحدة وانعكاساتها .

بقلم سلمى حداد ، قضايا عربية العدد ٩ كانون الثاني ١٩٧٥

(٨) القضية الفلسطينية ومؤتمر جنيف

بقلم عثمان عثمان ، دراسات عربية العدد ٧ أيار ١٩٧٤

(٩) لاءات الخرطوم ثمان . . وهذه قصتها !

احمد الشقيري ـ الحوادث العدد (٩٧١) ٢٠ حزيران ١٩٧٥

(١٠) لهذه الاسباب يجب عقد مؤتمر فلسطيني

نبيل خوري ـ الحوادث . العدد (٩٧٢) ٢٧ حزيران ١٩٧٥

الصحف والمجلات

ـ فلسطين (يافا) ١٩٤٧

ـ الدفاع (يافا) ١٩٤٧

ـ الاردن (عمان) ١٩٤٧ ، ١٩٤٨

ـ الاهرام (القاهرة) ١٩٦٧ ـ ١٩٧٤

ـ الاتحاد (الناصرة) ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤

ـ القدس (القدس) ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤

ـ الفجر (القدس) ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤

ـ الدستور (عمان) ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤

ـ الهدف (بيروت) ١٩٦٩

ـ النهار (بيروت) ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤

ـ الحرية (بيروت) ١٩٦٩

الحوادث (بيروت) ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤

ـ روز اليوسف (القاهرة) ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٨

ـ المصور (القاهرة) ١٩٦٨

ـ آخر ساعة (القاهرة) ١٩٦٩

ـ النهضة (الكويت) ١٩٧٢

ـ الجريدة الرسمية الاردنية

عمان ١٩٥١ ـ ١٩٧٤

ـ محاضر جلسات مجلس

الامة الاردني (عمان) ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠

ـ ملحق الاسبوع العربي

«الثورة العربية الكبرى» ١٩٦٦

اللقاءات الشخصية

الاستاذ موسى العلمي (اريحا)
— من البارزين في الحركة الوطنية الفلسطينية حتى الخمسينيات .
— رئيس المشروع العربي الانشائي في اريحا .

الاستاذ محمد عزت دروزه (دمشق)
— من البارزين في الحركة الوطنية الفلسطينية حتى الخمسينيات .
— كاتب ومؤرخ فلسطيني .

الاستاذ سعيد المفتي (عمان)
— من رؤساء الوزارة الاردنية السابقين .
— رئيس مجلس الامة الاردني اكثر من مرة حتى ١٩٧٤ .

الشيخ محمد علي الجعبري (الخليل)
— رئيس بلدية الخليل .
— عضو سابق في مجلس الامة الاردني ، ووزير سابق .

الشيخ سعد الدين العلمي (القدس)
— قاضي القدس الشرعي .
— مفتي القدس .

المرحوم اسحق درويش (القدس)
— عضو الهيئة العربية العليا .
— عضو الهيئة الاسلامية في القدس .

الاستاذ انور نسيبه (القدس)
— عمل في الجهاز القضائي في عهد الانتداب البريطاني .
— عضو سابق في مجلس الامة الاردني ووزير سابق . محام .
— عضو الهيئة الاسلامية في القدس .

الاستاذ انور الخطيب (القدس)
— وزير سابق . محام .
— عضو الهيئة الاسلامية في القدس .

الاستاذ يحيى حموده (عمان)
— رئيس سابق للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .
— محام .

الاستاذ ابراهيم بكر (عمان)
— الناطق الرسمي السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية .
— محام .

الاستاذ بهجت ابو غربية (عمان)
— من البارزين في حركة المقاومة الفلسطينية .

الاستاذ نهاد ابو غربية (القدس)
مدير الكلية الابراهيمية في القدس .

الاستاذ مريود التل (عمان)
— مستشار الملك حسين الاقتصادي سابقا .
— سفير بوزارة الخارجية الاردنية .

الدكتور خليل البديري (القدس)
— طبيب عيون . من البارزين في الحركة الفكرية والوطنية الفلسطينية .

الدكتور حمدي التاجي الفاروقي (رام الله)
— طبيب صحة . من الشخصيات السياسية الفلسطينية في الارض المحتلة .

الاستاذ عزيز شحاده
— محام . احد البارزين في مؤتمر اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٩ .

الاستاذ حمدي كنعان (نابلس)
— رئيس بلدية نابلس سابقا .

الانسة فدوى طوقان (نابلس)
— اديبة وشاعرة فلسطينية .

الاستاذ هاشم الجيوسي (عمان)
— رئيس بلدية طولكرم في الخمسينيات .
— وزير سابق وعضو سابق في البرلمان الاردني .

الاستاذ يوسف النجار (القدس)
— سكرتير المجلس الاسلامي الاعلى في الاربعينيات .
— معلق صحفي ، استاذ اللغة العربية في الكلية الابراهيمية بالقدس .

الاستاذ حازم الخالدي (القدس)
— مدير الكلية الحربية لضباط الاحتياط الفلسطينيين في سوريا في نهاية الاربعينات.
— مدير دائرة السياحة العربية في القدس في ١٩٦٥ .
— خبير في شؤون النفط، ومعلق اقتصادي وسياسي.

الفهرست

الصفحة